

# فتاویٰ ضیخان

در فتنہ حنفی با عانت تصنیح مولوی محمد مراد مغنی سویرم کورٹ و مولوی  
حافظ احمد کی برائیں مدرسہ کپڑے بہادر و مولوی محمد سلیمان مری مولوی  
جرنیل کپڑے و مولوی غلام عیسیٰ متعلق صدر دیولہ و مولوی تیز الدین ارزانی  
بجہار جلد قالب طبع بدیرفت

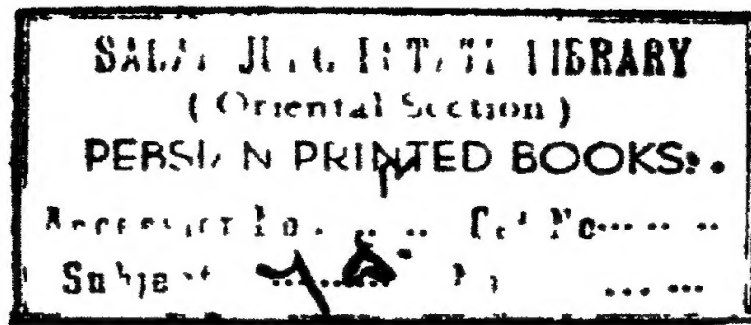
مطبع

استبانتک لیٹھو کرافٹک طامس ملاک صاحب واقعہ شہر کلکتہ

جلد رابع

از کتاب المضارۃ تا آخر کتاب الحج مشتمل بر ۲۰۰ عدد و ہشتاد و سہ صفحہ

س ۱۳۵۱ سنہ عیسوی



منقحہ  
۱۳۵۱  
۲۵۵



## فهرست جلد چهارم فتاویٰ فاضلیمان

۲	کتاب ..... المضار یقی
	فصل ..... ل مما یجوز للمصا سب
۹۰	علم المضاربة وما لا یجوز
۱۶۰	كتاب ..... المزارعة
	فصل ..... ل فیما یفسد المزارعة
۳۳۳	من الشرط وما لا یفسد
	باب ..... ف مسائل مختلفة
۴۲۲	البارس سئل علم فصول فصل فی اختلاف التعاقد بین
	فصل ..... ل فی زراعة الارض بغير
۴۴۴	اذن صاحبها
۶۶	كتاب ..... العاملة
۷۶	كتاب ..... الشرب
۷۷	فصل ..... ل فی الانهار
	فصل ..... ل فی کرمی الانهار و عمارة
۹۳	المجاری و المطالک ..
۹۹	فصل ..... ل احیاء الموات
	فصل ..... ل فی ضمان ما یقول
۱۰۱	من المباح والمملوک
۱۰۳	كتاب ..... الأشربة

١٠٣

فصل في معرفة الاشربة

١١٧

فصل في حد الشرب

١٢٠

فصل في تصرفات السكران

١٢٢

كتاب الغضب

فصل فيما يصير المرأ غاصبا

١٢٢

وضامنا

١٣٣

فصل فيما يضمن بإرسال الدابة

١٣٩

فصل فيما يضمن بالنار وما لا يضمن

١٥٧

فصل في براءة الغاصب والديون

١٦٣

كتاب الهبة

فصل فيما يكون هبة من الالفاظ

١٦٣

وما لا يكون

١٦٤

فصل في هبة المتاع

١٧٩

فصل في جنس مسائل لا يصح فيها الشرط

١٨١

فصل في الرجوع في الهبة

فصل في هبة الوالد لولد والهبة

١٨٩

للصغير

١٩١

فصل في قبض الصغير

١٩٢

فصل في هبة المرأة مهرها من الزوج

١٩٩

فصل في الصدقة



١٩٩	كتاب الوقف
٢٠٠	محل في الفاظ الوقف
٢٠٥	باب الرجل يجعل داره مسجداً أو خاناً أو سقاية أو مقبرة
٢٠٥	نص في وقف الشارع وفيما يدخل في
٢٠٥	الوقف تبعاً بدون ذكر وفي الشروط في الوقف ما يبطل وما لا يبطل
٢٢٩	نص في مسائل الشرط في الوقف
٢٢٥	نص فيما يدخل في الوقف من غير ذكر
٢٢١	نص في الأشجار
٢٢٠	نص في وقف المقول
٢٢٣	نص في المفار والرباطات
٢٢٧	نص في وقف المريض
٢٢٩	نص في رجل يمر بارصة يداهما وقف
٢٥٠	باب الرجل يعف أرضه على نفسه وأولاده وأقربائه وجاربه
٢٥٢	نص في الوقف على الأولاد والأقارب والجار
٢٦٢	نص في الوقف على القرابات
٢٦٢	نص في اجارة الأوقاف ومزارعتها
٢٦٢	نص في دعوى الوقف والشهادة عليه

- ٢٩٧ .. فصل في ما يتعلق بملك الوقف
- ٢٩٨ .. كتاب .. الاضحية
- ٢٩٩ .. فصل في صفة الاضحية ووقت
- ٣٠٠ .. وجوبها ومن يجب عليه
- ٣٠١ .. فصل في ما يجوز في الصحايا وما لا يجوز
- ٣٠٢ .. فصل في ما يوجب ابيع الاضحية وما لا يبيع
- ٣٠٣ .. فصل في الانتفاع بالاضحية
- ٣٠٤ .. فصل في مسائل متفرقة
- ٣٠٥ .. كتاب الصيد والدمايح
- ٣٠٦ .. كتاب .. الزكوة
- ٣٠٧ .. كتاب .. الوديعه
- ٣٠٨ .. فصل في ما يضمن المودع
- ٣٠٩ .. فصل في ما يبعد بضيقا
- ٣١٠ .. فصل في هلاك الوديعه بعد
- ٣١١ .. الطلب من صاحبها
- ٣١٢ .. كتاب .. العاربه
- ٣١٣ .. فصل في ما يضمن المستجير
- ٣١٤ .. فصل في المستجير اذا الريد فع
- ٣١٥ .. بعد الطلب
- ٣١٦ .. كتاب .. اللفظه

- ٣٤٥ كتاب \_\_\_\_\_ المقسط
- ٣٥١ كتاب \_\_\_\_\_ المحظر والا ما حانو اليك  
الله وما لا يكره وما يتعلق بالضيافة
- ٣٥٨ ما \_\_\_\_\_ فيما يكره من النظر والس
- ٣٦٧ للآقارب والأجانب وما لا يكره
- ٣٦٨ فصل \_\_\_\_\_ في الختان
- ٣٦٩ باب \_\_\_\_\_ ما يكره من الدياب والحل والذينة
- ٣٧٠ وما لا يكره وما يقبل فيه قول الواحد في الحل والحمة وما لا يقبل
- فصل \_\_\_\_\_ في ما يقبل منه قول الواحد
- ٣٧١ وما لا يقبل
- فصل \_\_\_\_\_ في النسخ والتسليم
- ٣٧٢ والصلوة على النبي عمم والتعاويد وعبرها
- ٣٧٣ كتاب \_\_\_\_\_ الجنائيات
- ٣٧٤ باب \_\_\_\_\_ القتل
- ٣٧٥ فصل \_\_\_\_\_ من يقتل قصاصا
- ٣٧٦ فصل \_\_\_\_\_ من يستوفى في الفصاص
- ٣٧٧ فصل \_\_\_\_\_ في القتل الذي يوجب الجميز
- ٣٧٨ فصل \_\_\_\_\_ في اطلاق الجنين
- ٣٧٩ فصل \_\_\_\_\_ في المعاقلة
- ٣٨٠ باب \_\_\_\_\_ الشهادة على الجنان

٢٥	باب الوكالة في الدم
٢٥٢	باب جنابة البهائم وغيره
٢٥٦	فصل فيما يحدث في الطريق
٢٦٢	فصل فيما يحدث في المسجد
٢٦٥	فصل في جنابة الحائض
٢٧١	كتاب الجسد ود
٢٨١	فصل في القذف
	فصل في الالفاظ التي توجب الجسد
٢١٢	وما لا يوجب وما يوجب التعزير وما لا يوجب
٢١٦	فصل فيما يوجب التعزير وما لا يوجب
٢١٩	كتاب الاكراه
٢٩١	فصل فيما يجمل للمكرن يعمل وما لا يجمل
٥	فصل في الاكراه على احد الفعليين
٥٠١	فصل في النتيجة
٥٠٢	كتاب الوصايا
٥٠٣	فصل فيما يكون وصيه وفيما لا يكون
٥٠٥	فصل في من يجزئ وصيته فيمن لا
٥١٢	فصل في مسائل مختلفة
٥٢٥	فصل فيما يكون رجوعا عن الوصية وما لا يكون
٥٢٧	باب الوصية

- ٥٢٥ ..... مل فما يكون قبولا للوصية
- فصل ..... مل في تصرفات الوصي في مال
- ٥٢٦ ..... لليتيم وتصرف الوالد في مال ولد الصغير
- ٥٢٧ ..... كتاب الشفعة
- ٥٢٨ ..... مل في الطلب
- ٥٢٩ ..... مل ترتيب التفعاء
- ٥٣٠ ..... مل فيما التصحيح ان ما سندا ولا
- ٥٣١ ..... مل في تسليم الشفعة والحيلة في إسقاطها
- ٥٣٢ ..... كتاب السير
- فصل ..... مل في معاملة السلم للتاس
- ٥٣٣ ..... من يميل للحرب في دارهم
- فصل ..... مل في محو ولا مير العسكر
- ٥٣٤ ..... في دار الحرب
- ٥٣٥ ..... مل في الامان
- ٥٣٦ ..... مل قسمة العنايم
- ٥٣٧ ..... مل في صلح لامارة الجبش
- ٥٣٨ ..... مل في اسبلاء اهل الحرب على
- ٥٣٩ ..... اموال المسلمين
- ٥٤٠ ..... مل ما يكون اسلا ما من الكافر
- ٥٤١ ..... مل ما يكون كفر من المسلم

من الفاظ الكفر بالفارسية

٢٠٩	كتاب	الردة واحكامها
٢١٠	فصل	فيما يبطله الارتداد
٢١٥	فصل	في اهل الذمة وما يؤخذ منهم وغيره
٢١٩	فصل	في خراج الارض
٢٢٢	فصل	في استيلاء اهل الشرك على اهل الحرب
٢٢٦	كتاب	الرهن
٢٢٧	فصل	في الفاظ الرهن
٢٢٨	فصل	فيما يجوز رهنه وما لا يجوز
٢٢٩	وما يجوز به الرهن وما لا يجوز	
٢٣٢	فصل	في الانتفاع بالرهن
٢٣١	فصل	فيما برهن مال الغير
٢٣٢	فصل	في العدل في ما بالرهن
٢٣٥	فصل	في اختلاف الرهن والمرتهن
٢٣٧	فصل	في جنابة الرهن والحناية عليه
٢٣٩	فصل	في احصاء الرهن عند محاء الدين
٢٤٥	كتاب	الشركة
٢٥١	فصل	في شركة العنان
٢٥٨	فصل	في شركة المفاوضة
٢٥٣	فصل	في شركة الوجه

٩  
٦٦٥ . ل في شركة الاعمال

٦٦٦ . ل في الشركة الفاسدة

٦٦٧ . ل المادون

٦٦٨ . ل الحجر

ل في الحجر بسبب السفه

٦٦٩ . نيل يرو الغفوة .

منه فهرس حلا رابع ساوي فاضحان







## كتاب المضاربة

المضاربة لا تجوز بغير الدراهم والدنانير مكيلا كان او موزونا او عرقضا في قول ابي حنيفة  
 وابي يوسف رحمهما الله. وقال محمد رحمه الله تجوز بالفلوس الواحدة عدم دا ولا يجوز  
 بالذهب والفضة اذ التكن مضمومة في رواية الاصل. وتجوز بالدراهم النبرجة  
 والزيوف. ولا تجوز بالسقفة ما كانت تروج فهي كالفلوس. رجل دفع عرضا  
 وقال بعد واعمل بتمته مضاربة بنصف الربح ثابعا واحدا النقادين وتعرف في الثمن  
 جازت المضاربة لانه اضافها الى الثمن لا الى الجروض وان باع العرض بمكيل او موزون  
 جاز البيع والمضاربة فاسدة في قول ابي حنيفة رحمه الله. وقال صاحباه رحمهما الله  
 لا يجوز البيع وانما فسدت المضاربة عند ابي حنيفة رحمه الله لانه صارت مضاربة الى  
 العرض. ولو دفع الى رجل دراهم لا يميز قد رها مضاربة جازت المضاربة ويكون القول  
 في قدرها وصفتها قول المضارب مع يمينه. ولو كانت الدراهم وديعة فامر المودع  
 بان يعمل بعام مضاربة بال نصف او بالثلث او ما اشبه ذلك جازت المضاربة  
 . ولو كانت الدراهم عصبا يقال للغاصب اعلم بما في يدك مضاربة تانصف جلت المضاربة  
 عندنا خلا قال الفرير رحمه الله. ولو كانت الدراهم دينارا فامر المدينون ان يعمل بما عليه مضاربة  
 لا تجوز ويكون الربح للعامل ولا شئ لرب الدين في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف  
 ومحمد رحمه الله الربح لرب الدين ويبرأ المضارب عن الدين. ولو قال لرجل اقض سالي على فلان  
 من الدين واعمل به مضاربة جاز. ولو دفع الى رجل ثمانمائة درهم وقال اذا تم لي الف  
 درهم شاركك ثم قال بعد ايام تعرف بما عندك ليحصل لنا شئ قالوا هذه مضاربة <sup>سدة</sup>  
 لجعالة الربح بينهما فيكون اصل المال ورجعه للأمر والمأمور أجر مثله. رجل دفع الى <sup>رجل</sup>  
 انعام مضاربة لم يكن للمضارب ان يشتري شيئا للمضاربة بالكرم من ذلك المال قال له

ورب المال يعمل فيه بركات ولم يقل. فان اشترى سلعة بالكثير من الف كانت حصته آلاف  
 مضاربة وما زاد فهو للمضارب له ربحه وعليه وضيعة وثمر الزيادة دين عليه خاصة  
 ولا يضمن المضارب بذلك الخلل. رجل دفع الى رجل دنانير مضاربة فاشترى بالدرهم  
 او على العكس جازت المضاربة عندها وان اشترى بخلاف صفة راس المال بان  
 كانت بيضا فاشترى بالسود وجازت المضاربة في قول ابي حنيفة وابي يوسف ربح وطلع  
 قول محمد ربح. المضاربة تفسد باشيئا منها اذا شرط لاحدهما من الربح ما يقطع النكحة  
 نحو ان يجعل له دراهم مائة او اقل او اكثر فسدت المضاربة. ومنها اذا شرط على  
 المضارب ضمان ما هلك فيه. ومنها اذا شرط في المضاربة عمل رب المال مع المضارب لان  
 ذلك يمنع القليلة بين المال والمضارب. وكذا لو وكل رجلا ليدفع ماله مضاربة فندفع الوكيل  
 وشرط عمل نفسه مع المضارب وشيئا مما هو بالنفسه من الربح كان ذلك فاسدا. ولو فعل  
 ذلك الاب او الجد اب الاب او وصي الاب وشرط لنفسه شيئا من الربح والعمل فعمل  
 مع المضارب بيجازت المضاربة والشرط جميعا. ولو دفع احد المغار نعين الف درهم من مال  
 المفاوضة الى رجل وشرط عمل نفسه مع المضارب وشرط لنفسه شيئا من الربح فسدت  
 المضاربة. ومنها اذا دفع الاب او الجد او وصي الاب مال الصغير الى رجل  
 مضاربة وشرط عمل اليتيم مع المضارب كانت المضاربة فاسدة والاصل في هذا  
 ان كل من يجوز له ان يأخذ لنفسه مال اليتيم مضاربة اذا شرط عمل نفسه مع المقتدر  
 جازت المضاربة. وكل من لا يجوز له ان يأخذ لنفسه مال اليتيم مضاربة اذا شرط  
 عمل نفسه مع المضارب وشيئا لنفسه من الربح لا يجوز المضاربة. واذا عمل المضارب  
 في المضاربة الفاسدة وربح كان كل الربح لرب المال والمضارب اجر المثل تاما لان  
 المضاربة اذا فسدت تبقى اجارة وفي الاجارة الفاسدة اذا عمل الاجير كان له اجر

مثله تماما. ولو هلك المال في يد المضارب لا يفعله مضاربة فاسدة ذكر في الاصل  
 انه لا ضمان عليه. وذكر الطحاوي رح فيه خلافا قال لا يضمن في قول ابي حنيفة رض  
 ويضمن في قول صاحبيه رح. وجعله على الخلاف في الاجير المشترك اذا هلك المال  
 2 مد لا يفعله. رجل دفع الى رجل مالا مضاربة بين نصيبا حدهما من الربح وسكت عن نصيب لا ضمان سكت  
 عن بيان نصيب رب المال جائز المضاربة وان سكت عن بيان نصيب المضارب  
 لا يجوز المضاربة قياسا ويجوز استحسانا وما وراء الشرط لرب المال يكون للمضاربة  
 . ولو قال رب المال للمضارب على ان لي نصف الربح ولك ثلثه كان للمضارب ثلث  
 الربح والباقي لرب المال. ولو قال رب المال على ان ما رزق الله تعالى من الربح يكون  
 بيننا جاز ويكون الربح بينهما على السواء. ولو دفع الفامضاربة على انها شريكان  
 في الربح جاز ويكون الربح بينهما على السواء. ولو قال على ان يكون للمضارب شريكا  
 في الربح جاز في قول ابي يوسف رح ويفسد في قول محمد رح ولو شرط بعض الربح  
 لثالث ان كان ما شرط لثالث ينصفه المضارب كما لو شرط الثلث لعبد المضارب  
 وليس عليه دين او لقضاء دين المضارب جاز ويصير كانه شرط ذلك للمضارب  
 وان كان ما شرط لثالث لا يتحققه المضارب كما لو شرط لابن المضارب او زوجته  
 كان ذلك لرب المال. وان شرط الثلث لعبد المضارب وعليه دين ان شرط  
 على العبد مع المضارب جائز المضاربة ويكون الشرط للعبد وان لم يشترط  
 عمل العبد فهو لرب المال. وعند صاحبيه رح يجوز على كل حال لان عند مالواه  
 يملك كسب العبد على كل حال. ولو دفع مالا مضاربة على ان جميع الربح يكون لرب المال  
 كان ذلك بضاعة. ولو دفع الى رجل الفانصفها قرضا على المضارب ونصفها مضاربة  
 . جاز. فان تصرف المضارب وربح كان نصف الربح له خاصة وعليه رخصته

والنصف الآخر يكون على ما شرطنا . ولو قل كل خذ هذه الالف على ان نصفها فرض  
على ان فعل بالنصف الآخر على ان يكون الربح لى جاز ولا يكره . فان تعرفت بالالف وبيع كان  
الربح بينهما على السواء والوضيعة عليهما لان نصف الالف صار ملكا للمضارب بالفرض  
والنصف الآخر بضاعة في يده . رجل قال لغيره خذ هذه الالف نصفها مضاربة بنصف  
الربح ونصفها حبة فقبضها غير مقسومة كانت المضاربة فاسدة فان ملك المال  
في يده قبل العمل او بعده بضمن قد راجعة لانها حبة الشاع فيما يقسم . ولو دفع الفائضها  
بضاعة ونصفها مضاربة ببعض الربح فعل وبيع فنصف الربح يكون لرب المال لانه  
سرج البضاعة والنصف الاخر بينهما على السواء لانه سرج المضاربة . رجل باع بنصف  
متاعه من رجل بخمسينائه ودفع كل المتاع اليه وامره ان يبيع النصف الباقى ويعمل بكل  
الثلث مضاربة بالنصف فباع الكل بالالف وتعرف فيه فعلى قياس قول ابي حنيفة سرج  
الربح والوضيعة بينهما نصفان . وعند صاحبيه سرج نصف الدين لرب المال  
وربح النصف الذي امره ببيعه على ما شرطنا بناء على ان من امر المديون بان يشتري له .  
بما عليه من الدين شيئا فاشترى يكون مشترى لنفسه في قول ابي حنيفة سرج لاصحاب الدين  
فارجح في حصة الدين يكون للمدفع اليه خاصة وما سرج في نصف النافع يكون للدافع  
لان ذلك سرج ماله وعندهما هذه المضاربة فاسدة في النصف صحيحة في النصف لان  
عندهما ما اشترى المديون بالدين يكون مشترى باللامر وانما فسدت المضاربة لانهما  
وقت بالمرور وض كانت فاسدة في النصف وصحيحة في النصف . ولو ان الدافع في  
المسئلة شرط لنفسه ثلث الربح وثلثين للمضارب عند ابي حنيفة سرج ثلثا الربح  
يكون للمضارب كان رب المال قال له اعمل في نصيبك على ان يكون الربح لك  
واعمل في نصيبى على ان يكون ثلثا الربح لى وثلثه لك . رجل دفع الى غيره مضاربة

ويشترط فيها شرطاً فاسداً فهو على وجهين ان كان شرطاً يؤدي الى جهالة الرجح مثل  
ان يشترط ان يدفع المضارب داره الى رب المال ليسكنها او ارضه ليزرعها  
رب المال كانت المضاربة فاسدة لانه جعل نصف الرجح عوضاً عن عمله وعن جرة  
الارض او الدار فكانت حصة العمل مجهولة فان شرط ذلك على رب المال على ان  
يدفع ارضه الى المضارب او داره لا تقصد المضاربة ويبطل الشرط لان المضاربة  
لا تبطل بالشرط الفاسد وتبطل بجهالة حصة المضارب من الرجح وفي المسئلة  
الثانية هذا شرط لا يؤدي الى جهالة الرجح لان رب المال ما شرط على المضارب  
شيئاً سوى العمل لو مات المضارب وعليه دين فرب المال احق برأس ماله  
وحصته من الرجح ان كانت المضاربة معروفة المضارب اذا قال هذه الالف  
مضاربة فيدي وليس عليه دين صح اقاربه من جميع المال لانعدام التهمة وانما  
عليه دين الصحة لا يصدق في حق عظيم الصحة وان كان عليه دين للرضان بدأ  
بالمضاربة ثم بالدين كان المال لصاحب المضاربة وان بدأ بالدين ثم بالمضاربة  
تحاصصا المضارب اذا اقرض مريضه انه يرجح الفاتمات من غير بيان لاضمان عليه لانه  
لم يقرب مولا المال الى نفسه ولو اقرضه رجح الفار ووصل اليه ثم مات يؤخذ ذلك  
من تركته لانه مجهول للامانة اذا اخذ رب المال من المضارب مثلاً العشرين  
او الخمسين والمضارب يعمل ببقية المال ان كان المضارب كل ما دفع الى رب المال  
شيئاً قال هذا رجح يكون ذلك رجحاً ولا يقبل قوله بعد ذلك اني لم اسرج وما اخذت  
منى كان من رأس المال ولو ان المضارب دفع الى رب المال شيئاً ولم يقل هذه  
رجح روي عن ابي يوسف رحمه الله ان رب المال ياخذ رأس ماله يوم الحساب  
ويكون الباقي بينهما ولا يكون ما اخذ رب المال من المضارب قبل الحساب نفقة

من راس المال لانا لو جعلناه من راس المال كان استرجاعها لبعض راس  
 المال فيبطل المضاربة بقدر ذلك وهما لم يقصدا بطلان المضاربة . قال رضي الله  
 تعالى عنه فعلى هذا اذا اخذ المستاجر في الاجارة الطويلة شيئا من المال لا يكون  
 ذلك للاجارة الطويلة بقدر ذلك المضارب مع رب المال اذا اقتسم الربح  
 ثم هلك المال في يد المضارب او لحقه خسران يمتنع ذلك القسمة وما قبض  
 رب المال يكون من راس ماله وما قبض المضارب يرد على رب  
 المال حتى يستوفي رب المال تمام راس ماله . فان فضل شي من راس  
 المال كان ذلك بينهما لا يسلم للمضارب شي من الربح حتى يسلم لرب المال  
 راس ماله . ولو اختلف المضارب مع رب المال بعد قسمة الربح فقال المضارب  
 قسما بعد قبض راس المال وانكر رب المال قبض راس المال كان القول لرب  
 المال ولو قلما البينة كانت البينة بينة المضارب ولو اختلف رب المال والمضارب  
 فقال رب المال شرطت لك ثلث الربح وزيادة عشر دراهم وقال المضارب بل ثلث  
 الربح كان القول قول المضارب لان رب المال متعنت ليس في دعواه الا فساد العقد  
 . ولو اقام رب المال البينة قبلت بينة لانه اقام البينة على فساد العقد . ولو قال  
 رب المال شرطت لك ثلث الربح الا عشره وقال المضارب لا بل شرطت لي ثلث  
 الربح كان القول قوله رب المال وان كان فيه فساد العقد لانه ينكر زيادة  
 يدعيها المضارب والبينة بينة المضارب لانها قامت على اثبات الزيادة . ولو قال  
 رب المال شرطت لك نصف الربح وقال المضارب شرطت لي مائة درهم ولم  
 تشتط لي شيئا والمجازي لكان القول لرب المال لان المضارب يدعي مجاز في  
 ذمة رب المال ورب المال ينكره وان اقام البينة فالبينة بينة المضارب لا

قامت على اثبات الدين في ذممة الآخر. ولو وقع مثل هذا في المزارعة بمات البينة  
 للدفع لان المزارعة لازمة فان من لا يذرمه يجبر على العمل فكانت البينة المجرورة  
 اولى اما المضاربة ليست بلازمة فتخرج بالضمان لا بالتصحيح. ولو قال رب المال فمت  
 اليك بضاعة وقال المضارب لا للمضاربة بالنصف او بمائة درهم كان القول قول رب المال  
 لان الربح يسحق عليه من جهته. وكذا لو قال المضارب اقترضت مني وقال رب المال مضاربة  
 او بضاعة كان القول لرب المال لان المضارب يدعي عليه تمليك المال والبيعة  
 للمضارب يجعل كانه اعطاه المال مضاربة ثم اقترضه. ولو قال رب المال اقترضت  
 وقال المدفوع اليه لا بل مضاربة كان القول للمضارب لان رب المال يدعي عليه الضمان  
 بعد ما اتفقانه اخذ المال باذنه والبيعة لرب المال. ولو قال رب المال كان لرب المال  
 الذي درهم وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب لا بل راس المال الف وشرطت لي نصف  
 الربح وفي يد المضارب الفان يقرانه مال المضاربة كان القول في راس المال قول المضارب  
 مع اليقين وفي شرط الربح القول لرب المال مع اليقين. وان جاء المضارب بثلاثة آلاف فقال  
 الف منها ودعيت او بضاعة لرجل او على دين كان القول قوله لان القول يكون قول ذي  
 اليد فيلزم له الا اذا قربه انه لغيره. ولو دفع رجل الف الى رجل وقال نصفها  
 مضاربة بنصف الربح ونصفها ودعيت انقسم المضارب المال بنصفين فمثل باحد  
 النصفين وربح فنصف الربح يكون للمضارب والنصف الاخر بين المضارب ورب المال  
 نصفين والودعيت تكون عليهما نصفان. ولو دفع الف مضاربة فقال له اعمل فيه  
 برائك كان للمضارب ان يدفعها الى غيره مضاربة فان دفعها وشرط ان يعمل  
 المضارب الاول مع الثاني او شرط عمل رب المال مع الثاني كانت المضاربة الثانية  
 فاسدة كما لو دفع المضارب الى رب المال مضاربة بالثلث ويكون الربح بين



المضارب الاول ورب المال على ما شرط في المضاربة الاول ولا اجر لرب المال وان  
عمل رب المال. المضارب اذا عمل في المضاربة الفاسدة ويربح يكون جميع الربح للمال  
وللمضارب اجر مثله فيما عمل لا يزداد على المسح في قول ابي حنيفة رح. وان لم يربح  
المضارب كان له اجر مثله ايضا. ولو كانت المضاربة صحيحة فلم يربح المضارب  
لا شيء له. ولو هلك المال في المضاربة الفاسدة عند المضارب لا يضمن المضارب  
وعن محمد رح انه يضمن. رجل دفع الى غيره مالا مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك على  
ان ما رزق الله تعالى من الربح يكون بيننا او قال يكون بيننا نصفين فدفع الاول  
الى غيره مضاربة وشرط للثاني ثلث الربح جاز ويكون للثاني ثلث الربح ولرب المال  
نصف الربح وللمضارب الاول سدس الربح. وان شرط الاول للثاني نصف الربح كان  
نصف الربح لرب المال والنصف للمضارب الثاني ولا شيء للاول. ولو شرط الاول  
للثاني ثلثي الربح كان الربح بين المضارب الثاني ورب المال نصفين ويضم الاول  
للثاني مثل سدس الربح. ولو كان رب المال قال للمضارب على ان ما رزقك الله تعالى  
او قال ما ربحت من شيء فهو بيننا فشرط المضارب الاول للثاني نصف الربح او اقل  
او اكثر كان للثاني ما شرط والباقي بين رب المال والمضارب الاول على ما شرط  
. ولو لم يقل رب المال للمضارب اعمل فيه برأيك فدفع المضارب الى غيره مضاربة  
قال ابو حنيفة رح ان هلك المال لا يضمن الاول حتى يعمل به الثاني ويربح. وان عمل  
الثاني ولم يربح لا يضمن الاول وقال ابو يوسف ومحمد رح اذا عمل الثاني يضمن الاول  
ربح الثاني ولم يربح. وقال زفر رح يضمن الاول بالدفع الى الثاني عمل الثاني ولو عمل  
في كل موضع يضمن الاول خير رب المال ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني في قولهم فان  
ضمن الاول خسر المضاربة الثانية بين المضاربين ويكون الربح بينهما على ما شرط. وان ضمن

الثاني رجع الثاني على الاول ويصح المضاربة الثانية وطيب الربح للمضارب الثاني ولا يطيب  
للاول في قياس قول ابي حنيفة ربح

### فصل فيما يجوز للمضارب على المضاربة وما لا يجوز

رجل دفع مالا الى رجل مضاربة بالنصف فهي مضاربة مطلقة له  
ان يشتري ما يبداله من سلع التجارة بالنقد والنسيئة . وان اشترى  
بمالا يتغابن فيه الناس يكون مخالفا قال له رب المال اعمل فيه برأيتك اولم يقل  
لان الغبن الفاحش تبرع وهو مأمور بالتجارة لا بالتبرع مولو باع مال المضاربة  
بمالا يتغابن فيه الناس او باجل غير متعارف جازع عند ابي حنيفة ربح خلافا لصاحبه  
رجل كالوكيل بالبيع . والمضارب ان يعمل ما هو من عادات التجارة وهو الايضاع  
والايداع واستيجار الاجراء لحفظ المال واستيجار الدواب للحمل واستيجار المكان  
والسفر . وما جازله ان يعمل بنفسه جازله ان يوكل غيره بذلك . وله ان يرهن  
مال المضاربة وان يرهن به . وان يمتال بمال المضاربة وان كان الثاني اعسر من  
الاول . وله ان يؤجل الثمن بعد العقد عند الكل . وليس له ان يستدين على المضاربة  
نحو ان يشتري بالكسر من مال المضاربة كان قال له رب المال اعمل فيه برأيتك  
اولم يقل الان يا ذن له بالاستدانة نصا . وليس للمضارب في المضاربة المطلقة  
ان يدفع الى غيره مضاربة ولا ان يشارك شركة عنان او مفوضة ولا ان يخلط  
مال المضاربة بماله او بمال غيره . ولو كان رب المال قال له في المضاربة اعمل  
فيه برأيتك كان له ان يدفع المال الى غيره مضاربة ويشارك ويخلط ماله بمال  
المضاربة . وفي المضاربة المطلقة له ان ياذن لعبد المضاربة في التجارة ويظهر  
الرواية ولا يقو من مال المضاربة . ولا يأخذ سفقة بمال المضاربة . ولا يدفع

مال المضاربة سفقة وان كان رب المال قال له اعمل فيه برأيت الان ياذن له بالسفقة  
 نضا. ولا يمتنع المضارب عبد المضاربة بمال او بغير مال ولا يكتب وله ان يبيع عبده  
 المضاربة اذ الحقه دين حاضر كان رب المال او غائبا. وليس له ان يزوجه عبدا ولا لامة  
 للمطهرة. وقال ابو يوسف رح له ان يزوجه الامة. ولو تزوج المضارب امة للمضاربة  
 فان كان في المال ربح لا يجوز له نكاحه اذن له رب المال اولم ياذن وان لم يكن في المال  
 ربح فان تزوجها باذن رب المال جاز وتخرج الامة عن المضاربة وتصبح محسوبة عن رب  
 مال المضاربة على رب المال. وللمضارب في المضاربة المطلقة ان يسافر حال المضاربة  
 في الروايات الظاهرة برا او مجرا وعن ابي يوسف عن ابى حنيفة رح انه لا يسافر  
 وان سافر فهلك المال في الطريق كان ضامنا في هذه الرواية. وقال ابو يوسف  
 رح من عنده ان يسافر الى موضع يقدر على الرجوع الى اهله في يومه ويبيت  
 عندهم مخوفين او ثلثة وليس له ان يسافر سفرا مخوفا يتحاشى الناس عنه في قولهم  
 ولو تصرف المضارب وصار مال المضاربة ديناً على الناس وامتنع المضارب عن التقاضي  
 فان لم يكن في المال ربح كان له ان يمتنع عن التقاضي ويقال له احل رب المال على الغراء  
 اى وكل وان كان في المال ربح ليس له ان يمتنع عن التقاضي بل يومياً بالتقاضي ليصير المال نضا  
 واذا صار مال المضاربة ديناً على الناس معها رب المال عن التقاضي وقال انا اتقاضي  
 مخافة ان يكمل المضارب فان كان في المال ربح فالتقاضي يكون للمضارب وان لم يكن فيه  
 ربح فله رب المال ان يمنعه عن التقاضي ويجبر المضارب على ان يحيل رب المال على الغراء  
 ولو كانت المضاربة مطلقة فخصما رب المال بعد عقد المضاربة شوان قاله لا تبع  
 بالنسيئة ولا تشتري قيقا ولا طعاما ولا تشتري من فلان ولا تسافر وان كان الخصم  
 قبل ان يحيل المضارب او بعد ما عمل فاشترى وباع وتبض الثمن وصار المال نضا

جاءت ~~بأنه~~ لأنه في هذه الحالة يملك غزله وأخراجه عن المضاربة فيصح تخصيصه  
 . وأن كان التخصيص بعد ما عمل وصار المال عرضا لا يصح تخصيصه لأنه لو نفاه عن البيع  
 في هذه الحالة أو أراد عزله لا يصح فلا يصح تخصيصه . وكذا لو نفاه عن السفر على الرأية  
 التي يملك السفر المضاربة المطلقة ان كان المال عرضا لا يصح نفيه . وكذا لو كان  
 المضاربة عامة بان قال رب المال له اعمل فيه برأيت ثم نفاه عن الشركة وخلط  
 المال يصح نفيه ~~بأنه~~ يبطل المضاربة بموت رب المال علم المضارب بذلك او لم يعلم  
 حتى لا يملك الشراء بعد ذلك بمال المضاربة ولا يملك السفر ويملك بيع ما كان عرضا  
 لينض المال لأنه عزل حكمي . ولو عزله قصد يملك بيع ما كان اشترى من العرض  
 . ولو خرج المضارب بعد ما مات رب المال الى مصر رب المال لا يضمن استئمانا  
 رجل دفع مالا مضاربة وقال له اعمل برأيت ثم قال له لا تعمل برأيت جمع نفيه . رجل  
 دفع مالا مضاربة وقال له اعمل برأيت فيه اولم يقل فاشترى المضارب بالمال خرا  
 او خنزيرا او ميتة او مدبرا او مكاتب او ام ولد وهو يعلم بذلك او لا يعلم ونقد الف  
 من مال المضاربة كان مخالفا ضامنا لأنه لا يملك بيع ما اشترى . وان اشترى  
 شيئا شراء فاسدا وقبضه ونقد الثمن من مال المضاربة لا يضمن لأنه يملك  
 بيع ما اشترى بعد القبض . رجل دفع الى رجل عشرة آلاف مضاربة على ان يشتري  
 بها شيئا سماه فاشترى المضارب شيئا غير ذلك وبيع فالبيع بينهما يكون  
 على الشرط الا ان يكون قال له اشتر بهذا ذلك ولا تشتري غير ذلك كذا ذكر  
 في بعض المواضع مذكور في الاصل اذا قال خذ هذا مضاربة بالنصف على ان تشتري  
 به الطعام او قال فاشتر به الطعام او قال خذ هذا في الطعام فهذا كله تخصيص  
 ويتقيد المضاربة على الاطلاق وعليه الفتوى . ولو دفع مالا مضاربة وقال

تخرج الى الري فارجعت في ذهابك فهو بيننا نصفان وما ياحتسب رجوعك  
فبيننا اثلا ثالثه لك وثلاثا لي. او قال ربح هذا الشمر بيننا نصفان والشمر  
الثاني اثلا ثالثا فالمضاربة جائزة والربح بينهما على ما شرط الا ان كل شرط من هذه  
الشرط صحيح عند الانفراد فكذا اذا جمعه مع غيره. ولو دفع اليه درهم وقال اعمل  
فيها بشركتي ولم يزد على ذلك فارجح المدفوع اليه بينهما نصفان لان لفظة الشراكة  
تقتضي المساواة. واودع ما للمضاربة الى رجل ولم يقل اعمل فيه برأيتك لان معاً  
التجار في تلك البلاد امن المضاربين يخلطون المال ولا ينفصم رب المال عن ذلك  
فعل في ذلك قالوا ان غلب التعارف بينهم في مثل هذا نزحوا ان لا يضمن ويكون  
المضاربة بينهما على العرف. رجل دفع الى غيره ما للمضاربة ثم ان المضارب شارك  
رجلا اخر بدراهم من غير مال المضاربة ثم اشترى من المصارف وشريكه عصير من ثمرتهما  
ثم جاء المضارب يدقيق من المضاربة فاتخذ منه ومن العصير فلاتج قالوا ان اتخذ  
الفلاتج باذن الشريك ينظر الى قيمة الدقيق قبل ان يتخذ منه الفلاتج والى قيمة  
العصير فاذا اصاب حصة الدقيق فهو على المضاربة وما اصاب حصة العصير فهو  
بين المضارب وبين الشريك لكن هذا اذا كان رب المال قال له اعمل فيه برأيتك  
فان لم يكن قال ذلك وفعل المضارب ذلك بغير اذن الشريك فالفلاتج يكون  
للمضارب وهو ضامن مثل الدقيق لرب المال ومثل حصة الشريك من العصير للشريك  
فان كان رب المال اذن له في ذلك والشريك لم يأذن فالفلاتج يكون للمضاربة  
والمضارب ضامن حصة شريكه من العصير. واذا كان الشريك اذن له بذلك  
ورب المال لم يأذن فالفلاتج يكون بينه وبين الشريك وهو ضامن لرب المال  
مثل الدقيق. ولو اشترى المضارب دقيقا بمال المضاربة فاعطاه رب المال

دقيقا آخر وقال له اخلطه بهذا الدقيق على سبيل ما تواضعا فخلط ثم باع  
 الكل قالوا مقدار ثمن دقيق المضاربة يكون على ما اشترطوا في عقد المضاربة ومقدار  
 ثمن الدقيق الاخر كله يكون لرب المال برجعه وعليه وضعة والمضارب  
 اجر مثله فيما تصرف في ذلك من بيعه هكذا قال الفقيه ابو بكر البخاري رحمه الله  
 وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله انما يكون للمضارب اجر مثله اذا لم يكن  
 خلط الدقيق بمال المضاربة. اما اذا خلط فلا اجر له لانه عمل في شيء هو  
 شريك فيه. اذا اراد رب المال ان يكون مال المضاربة ديناً على المضارب  
 ونحصل له منفعة الاسترباح قالوا يقوض المال من المضارب ويبلم اليه ثم ياخذ منه  
 مضاربة ثم يبضع المضارب بعد ذلك فيعمل فيه المضارب اذا دفع المضارب  
 مال المضاربة الى رب المال على ان يبيع ويشترى جاز عندنا وقال زفر رحمه الله  
 لا يجوز ويكون نقضا للمضاربة. ولو امر رب المال ان يشتري له او يبيع جاز  
 في قولهم جميعا. ولو اشترى المضارب شيئا فباعه من رب المال او اشترى رب المال  
 فباعه من مضاربه واشتراه المضارب للمضاربة جاز. وقال محمد بن زفر رحمه الله  
 البيع باطل يريد به اذا لم يكن في المال ربح لانه اذا لم يكن في المال ربح كان رب المال  
 مشتريا مال نفسه مضارب نزل خانامع ثلثة من رفقائه فخرج المضارب  
 مع اثنين منهم وبقى الرابع في الحجرة ثم خرج الرابع وترك الباب غير مغلق فهلك  
 مال المضاربة قالوا ان كان الرابع يعتمد عليه في حفظ المتاع لا يضمن المضارب  
 ويضمن الرابع وان كان لا يعتمد عليه يضمن المضارب. وهو نظير ما قال  
 محمد بن سلمة ربح في اهل السوق اذا قاموا واخذوا بعد واحد وتركوا السوق فضاع  
 شيء من السوق يضمن الاخير منهم لانهم ائتمنوا. المضارب اذا قال لربي المال

لم تدفع إلى شيئا ثم قال بلى قد دفعت إلى ثم اشترى المال ذكر الناطق ربح ان المشتري  
 يكون على المضاربة . وأن ضاع المال في يد بعد الجحود قبل الشراء فهو ضامن  
 والقياس ان لا يضمن على كل حال وفي الاستحسان اذا جحد ثم اقر ثم اشترى  
 برئ عن الضمان . وان جحد ثم اشترى ثم اقر فهو ضامن والمتاع له . وكذا  
 الوكيل بشراء شيء بعينه بالف درهم يدفع المال إلى الوكيل . وان كان العبد  
 معينا فاشتراه في حالة الجحود او بعدما اقر فهو للأمر . ولو دفع رجل عبدا إلى  
 رجل لبيعه فجد المأمور ثم اقر به فباعه قال محمد بن سلمة ربح جازو ببر  
 عن الضمان . وقال غيره من المشايخ في قياس قوله لو باعه بعد الجحود  
 ثم اقر جازا ايضا . رجل دفع إلى رجل عرضا مضاربة فادعى المضارب بعد ذلك  
 وقال ردت العرض عليك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح يكون  
 القول قوله في ذلك . اذا اختلف المضارب مع رب المال فقال رب المال  
 امرتك بالنقد وقال المضارب امرتني بالنقد والنسيئة او قال رب المال  
 امرتك ان تعمل بالكوفة او تشتري وقال المضارب دفعت إلى المال  
 مطلقا كان القول قول المضارب عندنا لانه يدعى الاطلاق والاصل  
 في المضاربة هو الاطلاق . وقال زفر ربح القول لرب المال لان الاذن  
 بالتصرف يستفاد من جهته . اذا اشترى المضارب بمال المضاربة ارضا  
 للمضاربة ثم دفعها إلى غيره مزارعة على ان يكون البذر من قبل المزارع  
 جاز ويكون حصة المضارب من الخارج بينة وبين رب المال على ما شرط  
 في المضاربة لانه ربح مال المضاربة . ولو استاجر المضارب ارضا بغير ثم  
 اشترى ببعض مال المضاربة بذرا فزرعها جاز . ولو اخذ المضارب .

ارضاً ثم اربعة ثم اشترى طعاما ببعض مال المضاربة وزرع فان كان رب المال قال له والمضاربة اعمل فيه برأيك جاز. وان لم يقل له ذلك لا يجوز. المضارب بما دام يعمل في مصر كانت نفقته في ماله لا في مال المضاربة وفي سفره مطعومه ومشروبه وركوبه وكسوته تكون في مال المضاربة من غير اسراف والدواء واجرة الحمام والاحتجام لا يكون في مال المضاربة. ولو شرط عليه رب المال في عقد المضاربة ان لا يسافر ولا يعمل في مصر كذا لم يكن له ان يخالفه فان خالفه كان ضامنا والشريك شركة عنان او غيره اذا سافر بمال الشركة وانفق على نفسه من المال المشترك لم يذكر هذا في الكتاب وذكر الناطقي راجح رواية الحسن عن ابي حنيفة راجح ان المضارب او الشريك اذا سافر ينفق على نفسه في ركوبه وطعامه وكسوته. وعن محمد راجح ان احد شريكي العنان اذا سافر له ان ينفق من المال بمنزلة المضارب. المضارب اذا سافر بمال المضاربة ومال نفسه توضع النفقة على المالكين سواء خلط المالكين او لم يخلط او كان قال له رب المال اعمل فيه برأيك او لم يقل له ذلك والسفر وما دون السفر في ذلك سواء اذا كان لا يبيت في اعله اذا فسح رب المال عقد المضاربة بعد ما صار رأس المال عروضا لا ينفذ فسخه فان صار رأس المال دراهم بعد ذلك وقد كان دنانير نفذ ذلك الفسخ والله اعلم

### كتاب المزارعة

المزارعة فاسدة في قول ابي حنيفة راجح. وقال صاحباه راجح يجوز اذا استجعت شرائطها والمعاملة على هذا الخلاف ايضا. والفتوى على قولها لتعامل الناس في جميع البلدان. وشرائط جواز المزارعة ستة. منها بيان الوقت فان دفع ر



مزارعة ولم يذكر الوقت قال في الكتاب لا يصح المزارعة. وإنما قال ذلك لأن المزارعة  
اجازة فإن البذر لو كان من قبل صاحب الأرض كانت المزارعة استيجارة للعامل  
وإن كان البذر من قبل العامل فهي استيجارة للأرض. وإعذار الوقت لغيره استئجار  
لتزريع أرضي هذه ببذري على أن يكون الخارج بيدينا نصفين كانت مزارعة. وكذا  
لوقال العامل ذلك لصاحب الأرض والمنافع لا تصير معلومة إلا ببيان الوقت. وقال  
مشايخي بلخ راجح لا يشترط بيان المدة ويكون المزارعة على أول السنة يعني على أول  
زراع يكون في تلك السنة. قالوا إنما اجاب بفساد المزارعة في الكتاب إذا لم يبين  
الوقت لأن أول وقت المزارعة في بلادهم غير معلوم وفي بلادنا معلوم لا يتقدم ولا يتأخر إلا  
يسيرا لا ترى أن وقت المعاملة لما كان معلوما لا يشترط فيها بيان الوقت استعنا  
والفتوى في بيان الوقت على جواب الكتاب. ولأنهما ذكر في المزارعة وقتا لا يمكن  
فيها من المزارعة لا يجوز كما لو دفع أرضا لا تصلح للمزارعة. وكذا لو شرط وقتا لا يعيش  
إلى ذلك الوقت عادة لا يجوز لأن فيه شرط بقاء العقد بعد الموت. ولو ذكر للمزارعة  
سنة فزروع واستقصى الزرع وبقي إلى تمام السنة ما لا يمكن فيه من المزارعة  
لا تبقى المزارعة لأنه لا فائدة في بقاء المزارعة. والشرط الثاني بيان من كان البذر  
من قبله لإف البذر إذا كان من قبل صاحب الأرض كانت المزارعة استيجارة  
للعامل. وإن كان البذر من قبل العامل كانت المزارعة استيجارة للأرض فكان  
المعقود عليه مجهولا واحكامها تختلف أيضا فإن العقد في حق من لا يده  
منه يكون لازما في الحال وفي حق صاحب البذر لا يكون العقد لازما ما قبل الله  
البذر. ولهذا لو دفع إلى رجل أرضا وبذر مزارعة كانت جائزة ثم إن رغب  
أخذ الأرض والبذر وزرعها كان ذلك نقضا للمزارعة ولا يكون إعانة. وقال

الفقيه ابو بكر البلخي رح يحكم فيه العرف ان كان في موضع يكون البذر من قبل العامل  
 او من قبل صاحب الارض يعتبر فيه عرفهم ويجعل البذر على من كان البذر منه في عرفهم  
 ان كان العرف مستمرا وان كان مشتركا لا يبيع المزارعة. وهذا اذا لم يذكر الفظا يعلم به  
 صاحب البذر فان ذكر الفظا يدل عليه بان قال صاحب الارض دفعت اليك الارض  
 لتزرع لي او استاجر منك لتعمل فيها بنصيب الخارج يكون بيانا لان البذر من قبل  
 صاحب الارض وان قال لتزريها لنفسك كان بيانا ان البذر من قبل العامل. والشرط  
 الثالث بيان جنس البذر لان الاجارة لا تقع عند جهالة الاجر ولا اجر مهاشي  
 سوا الخارج فيشترط بيان جنس البذر ولان بعض الزرع يضر بالارض فلا بد من بيان  
 ولا يشترط بيان مقدار البذر لان ذلك يصير معلوما باعلام الارض فان لم يبيننا  
 جنس البذر ان كان البذر من قبل صاحب الارض جاز لان في حقه المزارعة  
 لا تتأكد قبل القاء البذر وعند القاء البذر يصير الاجر معلوما والاعلام عند المتأكد  
 يكون بمنزلة الاعلام وقت العقد كما لو استاجر دابة للركوب ولم يبين الراكب  
 او للحمل ولم يبين الحمل لا يصح الاجارة ثم ينقلب جائزا عند الركوب وعند الحمل  
 وان كان البذر من قبل العامل ولم يبين جنس البذر كانت المزارعة فاسدة  
 لانها لازمة في حق صاحب الارض قبل القاء البذر فلا يجوز له الا اذا فوض الارب  
 الى العامل على وجه العموم بان قال له رب الارض علي ان تزرعها ما بد لك او بد لي  
 لانه لما فوض الامر اليه فقد رضى بالضرر وان لم يفوض الامر اليه على وجه العموم  
 وكان البذر من قبل العامل ولم يبين جنس البذر فسدت المزارعة فاذا زرعها  
 شيئا تنقلب جائزة لانه لما خلى بينه وبين الارض وتركها في يده حتى انما البذر فقد  
 تحمل الضرر فيزول المفسد فتجوز كما في مسألة استيجار الدابة للركوب

ولوانها بينا البذر من جنس او من جنسين او من اجناس مختلفة وصوت ذلك  
 جيل دفع الى رجل ارضا على ان يزرعها ببذره سنة هذه على انه ان زرعها حنطة  
 فالخارج بينهما نصفان وان زرعها شعير فلصاحب الارض ثلثه وان يزرعها  
 سمسا فلصاحب الارض رבעه جاز على ما اشترط الا ان المزارعة في حق صاحب البذر  
 تاكد عند القاء البذر وعند ذلك البذر معلوم. ولو زرع بعضها حنطة وبعضها  
 شعير وبعضها سمسا جاز ايضا على ما شرط في كل نوع. وكذا لو دفع الى رجل ارضا  
 ثلثين سنة على ان ما زرع فيها من حنطة او شعير او شي من غلة الصيف الشتاء  
 بينهما نصفان وما غرس فيها من شجر او كرم او نخل فهو بينهما اثلاثا لصاحب الارض  
 ثلثه وللعامل ثلثاه. فوجائز على ما شرط سواء زرع الكل على احد النوعين او نوع  
 بعضها وجعل في بعضها كرم او جوائز ايضا في ظاهر الرواية. ولو دفع ارضا مزارعة  
 على ان يزرعها ببذره ويقره على ان يزرع بعضها حنطة وبعضها شعير وبعضها  
 سمسا ما زرع منها حنطة فهو بينهما نصفان وما زرع منها شعير فارباع الارض  
 ثلثه وما زرع منها سمسا فارباع الارض منها ثلثاه فهو فاسد كله. بخلاف  
 ما تقدم لان مما نص على التبقيض فقال على ان تزرع بعضها حنطة وبعضها  
 شعير او ههنا ليس لهما ان يزرع كل واحد الاصناف وانما يزرع كل نوع  
 في بعض الارض وذلك البعض مجهول في الحال وعند القاء البذر في الارض  
 يصل انه اذا زرع بعضها حنطة لا يدري ما اذا يزرع في ناحية اخرى وليس عليه  
 ان يزرع فكان العقد فاسدا واذا فسد العقد كان الخارج كله لصاحب البذر  
 وكذا لو قال اخذ هذه الارض على ان ما زرع منها حنطة فالخارج بيننا  
 نصفان وما زرع منها شعير فلي ثلثه ولك ثلثاه وما زرع منها سمسا

على ثلثه. ولك ثلثه فهو فاسد في ظاهر الرأية لما قلنا. ولو دفع الى رجل ارضا  
 يزرعها ببذر على انه ان زرعها حنطة فالخارج بينهما نصفان وان زرعها  
 شعير فالخارج كله للعامل جاز لان خيره بين الزراعة عند القاء الحنطة  
 وبين اغارة الارض عند القاء الشعير واحدها غير مشروط في الآخر فبان  
 وان سمي الخارج من الشعير لنفسه جاز العقد في الحنطة لانها مزارعة  
 الارض ببعض الخارج ولا تجوز في الشعير لان في الشعير يصير دافعا للارض  
 مزارعة بجميع الخارج. وكذا لو دفع الى رجل ارضا على انه ان زرعها حنطة  
 فالخارج بينهما نصفان. وان زرعها شعير فالخارج كله للعامل وان زرعها  
 سمسم فالخارج كله لصاحب الارض جاز العقد في الحنطة والشعير  
 ولا يجوز في السمسم لان في الحنطة انقعد مزارعة الارض بنصف الخارج  
 وفي الشعير اعادة الارض من العامل من غير ان يكون احدهما شرط في الآخر  
 فبان. اما في السمسم يكون العقد مزارعة الارض بجميع الخارج لصاحب  
 الارض. ولو دفع الى رجل ارضا ليزرعها خمس سنين ما بدله على ان  
 ما خرج في السنة الاولى فهو بينهما نصفان وفي السنة الثانية ثلث الخارج  
 لرب الارض فهو جائز لانه سمي لكل سنة شيئا معلوما. ولو دفع الى رجل ارضا  
 سنة هذه على ان يزرعها ببذر قوطا فاخرج منها من عصفير فهو للمزارع  
 وما خرج من قوطم فهو لرب الارض او على العكس كان العقد فاسدا سواء  
 كان البذر من قبل صاحب الارض او من قبل المزارع لان العصفير والقوطم كل واحد  
 منهما مقصود في المزارعة فاشتراط احدهما لاحد العاقد من خاصية  
 يفوت الشركة في المقص لاحتمال ان يحصل احدهما ولا يحصل الآخر وكذا

لو دفع ارضا لثلاثة منها حنطة وشعير على ان الحنطة تكون لاحدهما بعينه والشعير  
 للآخر بعينه كان فاسدا وكذا كل شئ له نوبتان من الربح كل واحد منهما مقصود  
 كبذر الكتان والكتان اذا شرط لاحدهما بعينه الكتان وللآخر بعينه البذر ولو شرط  
 القطم لاحدهما بعينه والعصفري بينهما نصفان او على العكس من ايهما كانا البذر  
 لا يجوز لما قلنا. وكذا الرطبة وبدرها لا يجوز تخصيص واحد بها بشئ من المقصود  
 بخلاف الحب مع التبن لان التبن تبع على ما نذكره. ولو دفع الى رجل ارضا له  
 حنطة وكشر شعير على انه ان زرع فيها الحنطة فالحمارج بينهما نصفان والشعير  
 مردود على صاحب الارض ولو زرع فيها الشعير فالحمارج لصاحب الارض ويرد  
 الحنطة فهو جائز على ما شرط الا انه استعان بالعامل في احدهما واستاجر العامل  
 بنصف الحمارج من غير ان يكون احدهما شرطاً في الآخر واشترط بذر البطيخ  
 والقثاء لاحدهما بمنزلة اشتراط التبن لان ذلك غير مقصود بل هو تبع بمنزلة  
 التبن بخلاف بذر الرطبة مع الرطبة كالعصفري القطم لان كل واحد منهما مقصود  
 في المزارعة فلا يجوز تخصيص احدهما. رجل دفع ارضا الى رجل ثلث سنين  
 على ان يزرعها في السنة الاولى ببذره ما بدله على ان الحمارج بينهما نصفان  
 وعلى ان يزرعها في السنة الثانية ببذره وعمله على ان الحمارج للعامل وعلى العاقل  
 اجر مائة درهم لصاحب الارض وعلى ان يزرعها في السنة الثالثة ببذر صاحب الارض  
 على ان يكون الحمارج لصاحب الارض والمزارع عليه اجر مائة درهم لعله  
 جائز جميع ذلك لان العقد بينهما في السنة الاولى مزارعة محيصة بنصف الحمارج  
 كان البذر من قبل صاحب الارض او من قبل العامل وفي السنة الثانية العمل  
 استاجر الارض باجرة مطلومة لبعة مطلومة وفي السنة الثالثة صاحب الارض

استأجر العامل ببدل معلوم لينزع له في أرضه وكل واحد من هذه العقود  
جائز عند الأفراد فكذا لك عند الجمع إذا لم يكن البعض شرطاً في البعض ولو دفع  
رجل أرضاً إلى رجل وقال له اعمل في أرضي بذر وبنيقوك واجرائك  
فاخرج فهو كله لي جاز لأنه إذا لم يجعل له شيئاً من الخارج ولم يلتزم له اجراً  
فإن ذلك استعانة. ولو قال على أن يكون الخارج كله لك جاز أيضاً لأن  
صاحب الأرض أعار أرضه وأقرض بذر حيث جعل كل الخارج للعامل  
وإنما كان قرضاً للبذر لأن تسليم البذر طريقين للعبه والقرض والقض إذا ناهما  
فيحصل عليه وإنما صار معياراً للأرض لأن المنفعة لا تتقوم إلا بالعقد وتسمية  
البديل ولم يوجد. ولو دفع أرضاً إلى رجل وقال انزع في أرضي كراماً من طعامك  
على أن الخارج كله لي لا يجوز ذلك لأن هذا دفع الأرض من زراعة بجميع الخراج  
ولا يكون هذا من صاحب البذر تسليم البذر من صاحب الأرض لأن الأصل  
في القاء البذر أن يكون عاملاً لنفسه. وقول صاحب الأرض على أن الخارج  
لي محتمل محتمل أن يكون الخارج بطريق استقراض البذر فلا يثبت تسليمك  
البذر والمحتمل ويكون الخارج لصاحب البذر وعليه أجر الأرض لأن صاحب  
الأرض ابتغى لمنفعة أرضه عوضاً ولم يسلم له فكان له أجر الأرض أخرجت الأرض  
شيئاً ولم تخرج. ولو دفع رجل بذرًا إلى صاحب الأرض ليبذر صاحب الأرض  
في أرضه ويعمل في ذلك سنة هذه على أن ما أخرج الله تعالى من ذلك يكون  
بينهما نصفان لا يجوز ويكون الزرع كله لصاحب البذر وعليه لصاحب  
الأرض مثل أجر أرضه أخرجت الأرض ولم تخرج. ولو قال انزع في أرضك  
على أن ما أخرج كله لي كان الخارج كله لصاحب البذر ولا أجر عليه لأرضه

ولا العمله. ولو قال ان رعه على ارضك على ان الخارج كله لك فخرج يكون كله  
 لصاحب البذر وعليه اجر الارض واجر عمله لا ينقص على اشتجار الارض  
 والعامل بجميع الخارج فكان الخارج كله لصاحب البذر وعليه للعامل اجر  
 ارضه واجر عمله ولو قال ان رعه في ارضك لنفسك على ان ما خرج كله لي كان  
 الخارج كله لصاحب الارض وعليه بذر مثل طعامه لان قوله ان رعه  
 لنفسك تنصيص على قرض البذر من صاحب الارض ثم شرط جميع الخارج  
 لنفسه عوضا عن القرض وانه شرط فاسد لان القرض لا يبطل بالشرط  
 الفاسد. والشرط الرابع لجواز المزارعة بيان نصيب من لا بذر منه لان  
 ما ياخذ من لا بذر منه ياخذ اجرا ما العمله ولا رعه في شرط اعلام الاجر  
 فان بينا نصيب العامل وسكتا عن نصيب صاحب البذر جاز العقد لان  
 صاحب البذر يستحق الخارج بحكم لانه نماء ملكه لا بطريق الاجر. وان بينا  
 نصيب صاحب البذر وسكتا عن نصيب العامل لا يجوز قياسا لاشعا ياخذ  
 ياخذ اجرا في شرط اعلام الاجر. وفي الاستحسان يجوز هذا العقد  
 لانه لما بين نصيب صاحب البذر كان ذلك بيانا ان الباقي للآخر وقد مر  
 مثل هذا في المضاربة. والشرط الخامس لجواز المزارعة التخلية بين الارض  
 والعامل فكل ما يمنع التخلية كاشتراط عمل صاحب الارض مع العامل  
 يمنع جواز المزارعة. والتخلية ان يقول صاحب الارض للعامل سلمت  
 اليك الارض ومن التخلية ان يكون الارض فارغة عند العقد فان كان  
 فيها زرع قد بنت يجوز العقد وتكون معاملة ولا تكون مزارعة في ثلثين  
 رزهما قد ادرك لا يجوز العقد لان الزرع بعد الادراك لا يحتاج

الى العمل فكما تقدم رخص هذه العقد <sup>٢٣</sup> مزارعة تعد رخصه معاملته وينبغي  
 ان يكون العامل يعرف الارض لانه اذا لم يعلم والارض متفاوتة  
 لا يصير العمل معلوماً. وان اشترط مع العامل عمل عبد العامل جاز للعقد  
 على كل حال كما لو شرط عليه البقر. والمشرط للعبد يكون لمولاه ان لم يكن  
 عليه دين. وان شرط مع العامل عمل عبد صاحب الارض على ان يكون  
 للعامل ثلث الخارج ان كان البذر من قبل صاحب الارض يجوز العقد  
 ويكون للعامل ثلث الخارج لان البذر اذا كان من قبل صاحب الارض  
 كان اشترط عمل عبد بمنزلة اشترط البقر على صاحب الارض واشترط  
 البقر على صاحب الارض جائز اذا كان البذر منه فكذا اذا شرط عمل عبد  
 صاحب الارض ويكون المشرط للعبد لمولاه ان لم يكن عليه دين وان كان  
 عليه دين فذلك في قول ابي يوسف ومحمد رح. وفي قياس قول ابي حنيفة.  
 رح الولي من كسب عبده المديون بمنزلة الاجنبي فكأنه دفع الارض والبذر  
 مزارعة الى عاملين على ان يكون لكل واحد منهما ثلث الخارج. وان كان  
 البذر من قبل العامل وفطرط عمل عبد صاحب الارض مع العامل لا يجوز  
 كما لو شرط البقر على صاحب الارض والبذر من قبل العامل فانه يكون فاسداً.  
 والشرط السادس لصحة المزارعة ان يكون الخارج مشتركا بينهما. فكل  
 ما يخرج فهو على الشراكة. فان شرط ان يكون لاحدهما ففقر معلومة من الخارج  
 او شرط ان ما يخرج في هذه الناحية لاحدهما والباقي للآخر او شرط ان  
 يكون لاحدهما مع شيء من الخارج دراهم معلومة على الآخر لا يجوز. وكذا  
 لو شرط ان يدفع صاحب البذر بذره من الخارج والباقي يكون بينهما كما



<sup>٢٥</sup>  
 فاسداً من ايها كان البذر ولو شرطاً ان يرفع صاحب البذر لنفسه عشر  
 الخارج والباقي بينهما نصفان جاز لان هذا الشرط لا يوجب قطع الشركة  
 في الخارج فان ما من قدر يخرج به الارض الا ويبقى بعد رفع العشر منه تسعة  
 اعشاره فهو بمنزلة ما لو شرط لنفسه من الخارج خمسة ونصف من عشرة  
 وكذا لو شرط العشر لمن لا يذر من قبله والباقي بينهما نصفان جاز ايضاً  
 ولو شرط ان يرفع الخارج من الخارج والباقي بينهما نصفان كان فاسداً  
 لان هذا شرط يوجب قطع الشركة في الخارج لاحتمال ان لا يخرج الارض  
 الا قدر الخارج ولو كانت الارض عشرية تشرب بماء السماء فشرط ان يرفع العشر  
 من الخارج او نصف العشر من الخارج ان كانت الارض تسعة بعرب او دالية  
 والباقي بينهما نصفان جاز لان هذا شرط لا يوجب قطع الشركة في الخارج  
 فان ما من قدر يخرج به الارض اذا رفع منه عشر يبقى له منه تسعة يكون  
 بينهما فيجوز ويكون الخارج بينهما على ما شرطوا ولو ان السلطان لم يخذل  
 حقه في هذه السنة العشر ونصف العشر وهما رفعاً بعض الخارج سائر  
 السلطان فاشترط للسلطان من العشر ونصف العشر يكون لصاحب  
 الارض قولاً بيمينه رج على قياس قول من يجيز الزايرة وعلى قول  
 صاحبيه رج ما شرط للسلطان يكون بينهما نصفين لان في الزايرة  
 ان كان البذر من قبل صاحب الارض يكون هو مستأجر للعامل وان كان  
 البذر من قبل العامل كان صاحب الارض مواجراً له ومن اصل  
 بيمينه رج ان من أجر الارض العشرية يكون العشر على صاحب الارض  
 فعلى قياس قوله في الزايرة يكون العشر على صاحب الارض وما شرط

للسلطان يكون مشروطا لصاحب الارض فاذا لم ياخذ السلطان حقه  
 يكون الشرط للسلطان لصاحبه الارض وعند صاحبه ربع العشر يكون  
 في الخارج على كل حال فاذا لم ياخذ السلطان حقه واخذ بعض الطعام  
 ساكان الخارج بينهما نصفين ويكون ذلك مشروطا لهما. هذا اذا كانت  
 الارض يعلم انها تسقى بماء السماء او بالدلاء فان كانت ارضا تكتفى بماء السماء  
 عند كثرة المطر فيحتاج الى ان تسقى بالدلاء عند قلة المطر وفي مثلها السلطان  
 يعتبر الاغلب فان كان الاغلب ماء السماء ياخذ العشر وان كان الاغلب الدلاء  
 ياخذ نصف العشر فان قال صاحب الارض في هذه الصورة للعامل لا ادري  
 ياخذ السلطان في هذه السنة العشر ونصف العشر فاعاقدك على ان يكون  
 لي نصف ما بقي من الخارج بعد ما ياخذ السلطان حقه فتعاقد على هذا الشرط  
 كان فاسدا في قياس قول ابي حنيفة ربع لان عند الشرط للسلطان يكون  
 لصاحب الارض فاذا شرط ذلك فقد شرط لصاحب الارض من الخارج  
 خيرا مجهولا وهو العشر ونصف العشر فيفسد العقد. وعند صاحبه ربع  
 العشر ونصف العشر يكون في الخارج فيكون هذا في معنى اشتراط جميع الخارج  
 بينهما نصفين فجاز. ولو شرط في المزارعة ان ما خرج من حنطة بينهما  
 نصفان وما خرج من شعير فمولا احدهما بعينه او شرط ان يكون الحنطة  
 لاحدهما بعينه والشعير للآخر من ايهما كان البذر لا يجوز. وان شرط ان يكون  
 الحب والتبن بينهما نصفين جاز ويكون الحب والتبن بينهما كما شرط وكذا  
 لو شرط ان يكون الربيع او الزرع او الخارج بينهما جاز ويكون الكل بينهما  
 كما شرط. وان شرط ان يكون الحب لاحدهما والتبن للآخر فهو على ثمانية

<sup>٢٤</sup>  
 اوجه ستة منها فاسدة وثلثان جائزتان. اما الفاسدة احدها اذا شرط  
 ان يكون الحب للدافع والتبن للعامل. والثاني ان يكون التبن للدافع والحب  
 للعامل. والثالث اذا شرط ان يكون التبن بينهما والحب للدافع والرابع  
 اذا شرط ان يكون التبن بينهما والحب للعامل. والخامس اذا شرط ان يكون  
 الحب بينهما والتبن للدافع وفي هذا الوجه ان شرط التبن لصاحب البذر  
 جائز وان شرطه لغيره لا يجوز. وعن ابي يوسف ر. انه لا يجوز اصلا وعن بعض  
 مشايخ بلخ ر. اذا شرط ان يكون الحب بينهما وسكتا عن التبن كان الحب والتبن  
 بينهما المكان العرف. والسادس اذا شرط ان يكون التبن بينهما وسكتا عن الحب  
 لا يجوز ففي هذه الوجوه انما لا يصح المزارعة لان هذا شرط يودي الى قطع الشركة  
 في المقصر لاحتمال ان يحصل احدهما دون الآخر ولو شرط ان يكون للحب  
 بينهما وسكتا عن التبن جاز ويكون الحب بينهما والتبن لصاحب البذر  
 . وعن ابي يوسف ر. انه لا يجوز. وعن محمد ر. انه رجح الى قول ابي يوسف  
 ر. فصار هذا من الوجوه الفاسدة. ولو دفع ايضا فيها زرع صار بقلا مزارعة  
 وشرطا ان يكون الحب بينهما نصفين والتبن لصاحب الارض او شرطا  
 ان يكون الحب بينهما وسكتا عن التبن جاز ويكون التبن لصاحب الارض  
 . ولو شرط التبن للعامل كان فاسدا لان دفع الزرع الذي صار بقلا  
 مزارعة كدفع الارض والبذر مزارعة وشبهه لو شرط التبن لصاحب البذر  
 جاز. وان شرط الآخر لا يجوز. وكذا اذا دفع القصيد مزارعة ثم المزارعة  
 على قول من يجوز على نوعين احدهما ان يكون الارض لاحدهما. والثاني ان <sup>يكون</sup>  
 الارض لكما فان كانت الارض لاحدهما فهو على وجهين احدهما ان يكون

البتة من أحدهما والثاني ان يكون البذر منهما فان كانت الارض لاحدهما  
 والبذر من أحدهما فهو على وجه ستة ثلثة منها جائزة وثلاثة منها فاسدة. أما  
 الثلاثة الا ولها أحد هان يكون الارض من أحدهما والبذر والبقر والعمل  
 من الآخر فبشرط صاحب الارض شيئا معلوما من الخارج جاز لان صاحب البذر  
 يكون مستاجر الارض بشيء معلوم من الخارج والوجه الثاني ان يكون العمل  
 من أحدهما والباقي من الآخر فهو جائز لان صاحب البذر يصير مستاجر العامل  
 بشيء معلوم من الخارج ليعمل في ارضه ببقوه ويذره والوجه الثالث ان يكون  
 الارض والبذر من أحدهما والعمل والبقر من الآخر وذلك جائز لان صاحب  
 الارض يصير مستاجر العامل ليعمل العامل ببقوه لصاحب الارض والبذر  
 وأما الثلاثة الفاسدة فمنها ان يكون الارض والبقر من أحدهما والباقي من الآخر  
 فذلك فاسد لان صاحب البذر يصير مستاجر الارض والبقر بشيء من الخارج  
 وعن ابي يوسف ربح انه يجوز لمكان العرف والفتوى على ظاهر الرواية  
 لان منفعة الارض لا تجانس منفعة البقر فان منفعة الارض انبات البذر  
 لقوة في طبعها ومنفعة البقر العمل فاذا لم يكن منفعة البقر من جنس منفعة  
 الارض لا يكون البقر تبعا للارض فيبقى استيجار البقر مقصودا بشيء  
 من الخارج وذلك فاسد كما لو كان من أحدهما البقر فقط والوجه  
 الثاني من هذا النوع ان يكون البذر من أحدهما والباقي من الآخر فذلك  
 فاسد لانه دفع البذر وحده مزارعة وانما لا يجوز ذلك لان صاحب البذر  
 يكون مستاجر الارض فلا بد من التخلية بينه وبين الارض والارض  
 ههنا في يد العامل لا في يد صاحب البذر وعلى هذا لو اشترك ثلثة او اربعة

٢٩  
ومن البعض البقر وحدة او البذر وحدة كان فاسدا لما قلنا. والوجه الثالث  
من الفاسدة ان يكون البذر والبقر من واحد والعمل والارض من الآخر  
وانه فاسد ايضا لما قلنا في الوجه الثاني من هذا النوع. وكذا لو اشترك ثلثة  
او اربعة والبذر من اقدم فقط والبقر من اقدم فقط كان فاسدا لما قلنا  
هذا اذا كانت الارض لاحدهما والبذر من احدهما فان كانت الارض لاحدهما  
وشرطا ان يكون البذر منهما ان شرط العمل على غير صاحب الارض وشرطا  
ان يكون الخارج بينهما نصفين كانت فاسدة لان صاحب الارض يصير  
قائلا للعامل ازرع ارضي ببذري على ان يكون الخارج كله لي او ازرع  
ارضني ببذرك على ان يكون الخارج كله لك كان فاسدا لان هذه مزاولة  
بجميع الخارج بشرط اعارة نصف الارض من العامل. وكذا لو شرط ان يكون  
الخارج بينهما اثلاثا ثلثاه للعامل وثلثه لصاحب الارض او على العكس  
كان فاسدا لان فيه اعارة الارض. واذا فسدت المزاولة كان الخارج  
بينهما على قدرهما ويسلم لصاحب الارض ما اخذ من الخارج لانه  
نماء ملكه حصل في ارضه وله على الآخر اجر نصف الارض لان الآخر استوفى  
منفعة ارضه بعقد فاسد وما اخذ من الخارج يطيب له مقدار بذره  
ويرقع من البذر اجر نصف الارض وما انفق ايضا ويتصدق بالفضل  
لان الزيادة حصلت له من ارض الغير بعقد فاسد. ولو كانت الارض لاحدهما  
والبذر منهما وشرطا العمل عليهما على ان يكون الخارج بينهما نصفين  
جاز لان كل واحد منهما عامل في نصف الارض ببذره فكانت هذه اعارة  
نصف الارض لابشرط العمل له بخلاف الاول. ولو كانت الارض بينهما

وشرطا ان يكون البذر والعمل من أحدهما والخارج بينهما نصفان لا يجوز  
لان من لا بذر منه يكون قائما للأخران سريعا ارضك ببذر رك على ان يكون  
الخارج كله لك وان سريعا ارضي ببذر رك على ان يكون الخارج كله لى فكان  
العقد في حقه مزارعة بجميع الخارج فلا يجوز. ولو كان البذر من الدافع والعمل  
على الآخر والخارج بينهما نصفان لا يجوز ايضا لان صاحب البذر شرط  
لصاحبه هبة نصف البذر او افراض نصف البذر بمقابلة العمل له نصف  
الارض وذلك باطل. وكذا لو شرط ثلثي الخارج للعامل والثلث للدافع  
او شرط ثلثي الخارج للدافع والثلث للعامل لان الدافع شرط لنفسه زيادة  
شيء من الخارج بمجرد البذر. ولو كان البذر من العامل وشرط ثلثي الخارج  
للعامل جاز لان من لا بذر منه صار دافعا لرضه مزارعة ليزرعها العامل  
يبذر العامل على ان يكون ثلث الخارج للعامل وذلك جائز. ولو كان  
الارض والبذر منهما وشرطا العمل على أحدهما على ان يكون الخارج بينهما  
نصفين جاز ويكون غير العامل مستعينا في نصيبه. ولو كان الارض والبذر  
منهما فشرطا للدافع ثلث الخارج والثلثين للعامل لا يجوز في أصح الروايتين  
لان الخارج نماء بذرها فاذا كان البذر منهما كان الخارج مشتركا بينهما  
فصاحب الثلثين انما يأخذ الزيادة بحكم العمل ومن عمل في محل مشترك  
لا يستوجب الاجر. ولو شرط ثلثي الخارج للدافع لا يجوز ايضا لان الدافع  
شرط لنفسه شيئا من نصيب العامل من غير ارض ولا بذر ولا عمل ولو كان  
الارض لها وشرط ثلثي البذر على الدافع على ان يكون الخارج بينهما  
نصفين لا يجوز لان الدافع شرط لصاحبه بمقابلة عمله اقرضه بغير

البذر. ولو شرطنا ملحق البذر على العامل على ان يكون الخارج بينهما نصفين  
 لا يجوز لان الدافع في التقدير يصير كانه قال للعامل ازرع ارضك ببذر لك  
 على ان يكون الخارج لك وازرع ما رضى ببذري وبذر لك على ان يكون كل الخارج لي  
 وانما مزارعة بجميع الخارج فلا يجوز. رجل له ارض اراد ان ياخذ من اخر  
 بذرا ليزرعها ويكون الخارج بينهما نصفين قالوا لليلة في ذلك ان يشتري  
 نصف البذر من صاحب البذر بثمن معلوم ويبرئه الباقي عن الغن فيصير البذر  
 مشتركا بينهما ثم ان بائع البذر يامر ان يزرع كل البذر في ارضه على ان يكون  
 الخارج بينهما نصفين فاذا فعل ذلك يكون الزرع بينهما لانه نماء ملكهما  
 ولا يكون هذا دفع البذر وحده مزارعة. رجل دفع الى رجل ارضا وبذرا وبيع  
 نصف البذر من المدفوع اليه فزرع المدفوع اليه بعض البذر في ارض نفسه  
 وبعضه في ارض الدافع فزرع المزارع في ارض نفسه يكون الكل له لانه  
 صار مستهلكا خاصة الدافع من ذلك فصار ملكا له وما زرع في ارض  
 الدافع يكون مشتركا بينهما على ما شرط. رجل دفع الى رجل ارضه ليزرعها  
 ببذرها جميعا على ان يكون البقر من المزارع والخارج بينهما نصفان.  
 فشارك الاجارة في نصيبه رجلا ليعمل معه فسدت هذه الشركة والمزارعة  
 اماخذ المزارعة لان صاحب الارض جعل منفعة نصف الارض للاكار  
 ليعمل له في النصف الباقي فاذا شرط عليه العمل بمقابلة نصف الارض كانت  
 هذه اجارة باجر مجهول ولم تكن اعارة فتفسد المزارعة. واما فساد الشركة  
 فلانها بناء على المزارعة ويكون الزرع بين الدافع والمدفوع اليه علقا  
 ببذرها لانه نماء ملكهما ولصاحب البذر على المزارع الاول اجر مثل

نصف الارض لانها تستعمل نصف ارضه بعقد فاسد وعلى المزارع الاول  
 للعامل الثاني اجر مثل عمله لانه عمل له باجارة فاسدة وليس للمزارع الاول  
 على رب الارض اجر عمله لانه عمل في محل مشترك وما اصاب الدافع من المزارع  
 يطيب له وما اصاب المدفع اليه يرفع من ذلك قدر يذره مقدار ما انفق  
 وما يحرم ويتصدق بالزيادة لما عرف. واذا اراد ان ترتفع الشجرة في الرعي  
 الفاسدة عند الكل او يفسد عند اي حنيفة سرح وجازت عند صاحبه سرح  
 فالحنيفة في ذلك ما حكى عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد سرح قال يميز النسيان  
 نسيب رب الارض ونسيب المزارع ثم يقول رب الارض للمزارع هذا نسيبي  
 وقد وجب لي عليك اجر مثل الارض او نقصان الارض ووجب لك علي اجر  
 مثل عملك واجر ثيلانك فهل صالحتي على هذه الحنطة وعلى اجر مثل الارض او نقصانها  
 الذي وجب لي عليك فيقول المزارع صالحتي ثم يقول المزارع لصاحب الارض  
 وجب لك علي اجر مثل ارضك او نقصانها ويلي عليك امر مثل علي وشراي  
 وبذري فهل صالحتي بما وجب لك علي ما وجب لي عليك وعلى هذه الحنطة  
 فيقول رب الارض صالحتي فاذا قال ذلك وتراضيا على هذه الوجه يزول  
 الحث لان الحق لهما لا يعد وما فيطيب لكل واحد منهما ما اصاب سرح  
 سقي ارضه او كرمه بماء مشترك في نوبة الغير بغير اذن صاحب النوبة قال  
 محمد بن مقاتل سرح يطيب له الخارج كن غصب علفا وعلف دابته حتى سميت  
 فانه يضمن العلف ويطيب له ما زاد في الدابة وعن بعض الزهاد سرح انه  
 وقع الماء في كرمه في غير نوبته فامر بقطعه. وقال الفقيه ابو الليث سرح انا  
 لا اؤمر بقطع الكرم اذا شرب ماء بغير حق لانه افساد المال بغير ضرر وشخصاً



٢٣  
اذا وقع ذلك في الكرم والزرع بغير اختيار صاحب الكرم والزرع لكن  
لو تصدق به كان حسنا قال مولانا رضي الله عنه والافضل ان يتصدق  
بالمخارج لان الماء الحرام يبقى في الخارج . بخلاف مسئلة العلف لان العلف  
لا يبقى فيها بل يصير شيئا آخر

### فصل فيما يفسد المزارعة من الشروط وما لا يفسد

الاصل فيه انه اذا شرط في المزارعة على العامل ما يحصل به الخارج او ينزوي  
للمحفظ والسقي الى ان يدرك الزرع لا يفسد المزارعة لان ذلك مستحق  
عليه بمطلق العقد فالشرط لا يزيد الا وكادة . وكذا الوشرط على العامل ما لا  
يخرج الارض يدونه زرع معتاد الكشرط الكراب لا يفسد العقد وان شرط  
على العامل ماله اثر في الزيادة على المعتاد ينظر في ذلك ان كان لا يبقى منفعة  
بعد انتهاء المزارعة كشرط الكراب لا يلزمه من غير شرط فاذا شرط عليه  
يلزمه الوفاء به واذا شرط على العامل ما يبقى اثره بعد انقضاء المدة كما لو  
شرط على العامل كرى الانهار الصغار واصلاح المسفيات والشتيان  
وتفسيره عند البعض ان يرد ما مكروبة على صاحب الارض وعند البعض  
زيادة كراب لا يحتاج اليه لخروج الزرع المعتاد يفسد العقد سواء كان  
البذر من العامل او من صاحب الارض وان شرط على صاحب الارض اصلاح  
المسفيات وكرى الانهار وتقريب الماء حتى يمكنه الشرب جائز سواء كان  
البذر من العامل او من صاحب الارض لان ذلك من عمارة الارض فيكون  
على صاحب الارض بدون الشرط فالشرط لا يزيد الا وكادة . وهو نظير ما لو  
استأجر دارا بدهم وشرط المستأجر على صاحب الدار ان يطبخ سطحها

ويصلح ميان بينهما المسيل الماء بجان لان ذلك على صاحب الارض من غير شرط  
فشرط لا يفسد العقد . واذا شرط المصا د والدياس والتذرية على العامل  
كان مفسدا للعقد فظاهر الرواية لان هذه الاحمال تكون بعد الادراك  
وانتهاء العقد وما كان بعد انتهاء العقد اذا شرط على العامل يكون  
مفسدا . فلوان العامل حصه الزرع وداس وجمع من غير ان كان شرطا  
عليه فذلك يضمن حصه الدافع . وعن ابي حنيفة ربح ان شرط هذه  
الاعمال على العامل لا يفسد العقد . وعن ابي يوسف ربح في النوادر انه  
لا يفسد لكن ان لم يشترطا يكون عليهما وان شرط الزم المزارع بحكم العرف  
وهو كما لو اشترى حطبا في المصرا لا يجب على البائع ان يمله الى منزل المشتري  
واذا شرط عليه يلزمه بحكم العرف ولو شرط المجد اذا على العامل في المعاملة  
يفسد العقد عند الكل لانه لا عرف فيه وعن نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة ربح  
انهما قالاهذا كله يكون على العامل شرط عليهما لا بحكم العرف . وقال الشيخ الامام الاجل  
شمس الائمة السرخسي ربح هذا هو الصحيح في ديواننا ايضا . وعن الشيخ الامام  
ابي بكر محمد بن الفضل ربح انه كان اذا استفتيت عن هذه المسئلة يقول فيه  
عرف ظاهر ومن اراد ان لا يتعطل فليعمل بالعرف ولا يجتمع عنه ثم في الموضع  
الذي يكون المصا د على العامل عرفا لآخر وتغافل عن المصا د حتى هلك  
قال الفقيه ابو بكر البلخي ربح يضمن ذلك . وقال الفقيه ابو الليث ربح ان اخر  
ما خيرا فاحشا لا يؤخر الناس الى مثله كان ضامنا والا فلا هذا اذا شرط هذا للعمال  
على العامل فان شرط شيئا من ذلك على صاحب الارض فسد العقد عند الكل  
لانه لا عرف فيه . ولو شرط على العامل كرى الانهار واصلاح المسينات يحنق

فسد العقد ان كان البذر من قبل العامل كان الخارج للعامل لانه نماء بذره  
لصاحب الارض عليه اجر الارض وللعامل على صاحب الارض اجر عمله فكري  
لانهما يتقاسمان ويترادان الفضل ولو لم يكن كروي لانها مشروطة على العامل  
فالعقد فكري العامل لانها بنفسه كانت المزارعة جائزة ولا اجر له فكري  
لانها لانه متبرع فلا يرجع كما لو حوط الارض. ولو كان البذر من قبل صاحب  
الارض فشرط على العامل كروي لانها واصلاح المنيات فسد العقد ويكون  
الخارج كله لصاحب الارض وللعامل اجر عمله في جميع ذلك. ولو شرط على  
رب الارض كروي لانها واصلاح المنيات حتى ياتي به الماء كانت المزارعة  
جائزة على شرطهما سواء كان البذر من قبل العامل او من قبل صاحب الارض  
لان هذا العمل يكون على صاحب الارض من غير شرط لانه من باب الفكين من  
الانتفاع وهو نظير ما ذكرنا من مسألة الاجارة. اذا أجر داره وشرط المستاجر  
على صاحب الدار تطهير السطح جازت الاجارة لان ذلك مستحق على صاحب الدار  
بغير شرط ولو شرط رب الدار ذلك على المستاجر فسدت الاجارة كذلك  
هذا ولو ان المزارع ترك سقي الارض مع القدره عليه حتى يبس الزرع بذلك  
قالوا ايضا قيمة الزرع ثابتا ان كان له قيمة في ذلك الوقت. وان لم يكن  
فللزراع في الوقت الذي ترك السقي قيمة يقوم الارض مزروعة وغير مزروعة  
فيضمن نصف ما فضل بينهما لانه صار مضيا بترك السقي فيضمن كما لو استاجر  
خباز الخبز فترك الخبز في التنوير حتى احترق هذا اذا ترك السقي مع القدره  
عليه وكان الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين المرغينا في شرح  
يقول تقريبا الماء بحيث يتمكن من السقي يكون على الدافع ثم السقي على العامل

لك مولنا سرح وعندى ان كان متكنا من فتح فوهة النهر العنبر من الوادي  
 يجب السقي على العامل وان كان لا يقدر على ذلك لظالم يمنعه عن ذلك كان  
 تيسر الفتح على الدافع بحكم العرف ثم انما يجب السقي على المزارع اذا كانت  
 الارض لا تخرج زرعاً معتاداً الا بالسقي فان كانت تخرج ذلك لا يجب  
 ولو شرطاً على رب الارض كزراعتها والكراب والثنيان فان كانت البذر من قبل  
 العامل فالزراعة فاسدة لان هذا من اعمال الزراعة فاشتراطها على صاحب الارض  
 يكون بمنزلة اشتراط الحفظ عليه فيفسد العقد ويكون الخارج كله  
 للعامل لانه صاحب بذر ولصاحب الارض عليه اجر الارض مكروية او مكروية  
 مشاة لان العامل استوفى منفعة هذه الارض بعقد فاسد ولو كان البذر  
 من قبل صاحب الارض فشرط عليه الكراب والثنيان لا يفسد العقد  
 لان الكراب والثنيان يكونان بالبقر واشتراط البقر على صاحب الارض  
 اذا كان البذر من قبله لا يفسد العقد رحل دفع ارضه الى رحل سنة  
 بالصف على ان يكون البذر من قبل العامل فقال صاحب الارض اكرها  
 ثم ازرعها وقال العامل بل ازرعها بغير كراب فان كانت الارض تخرج  
 بغير كراب زرعاً معتاداً الا ان بالكراب اجود كان العامل بالخيار  
 ان شاء كراب وان شاء لم يكراب وان كانت لا تخرج بغير كراب  
 اصلاً ولا تخرج الا قليلاً لا يقصد الناس بالزراعة ليس له ان يزعمها  
 بغير كراب ويكون الكراب مستحقاً بحكم العقد فالعامل بالخيار اذا كان  
 البذر من قبله ان شاء امضى العقد بالكراب وان شاء ترك وان كانت الارض  
 تخرج بغير كراب خارجاً قليلاً ادنى ما يقصد الناس بالزراعة كان

للعامل ان يزرعها بغير كراب. وكذا لو ازرع الارض ثم قال لا اسقي وادعه  
حتى يسقيها السماء فان كانت تكتفي ببله السماء الا ان السقي اجود للزرع لا يجبر  
على السقي وان كانت لا يكتفيه سقي السماء يجبر على السقي. وكذا لو كان البذر من  
ملك الأرض في جميع ذلك الا ان البذر اذا كان من قبل رب الأرض لا يخرج  
لا يخرج بغير كراب يجبر العامل على الكراب ولا يكون له ان يتروك الزرع هذا اذا لم يكن  
الكراب شرطاً. ولو دفع اليه ارضاً وبذر راعى ان يكرها ويزرعها سنة  
هذه بالنصف فان اراد ان يزرعها بغير كراب ليس له ذلك ويجبر على الكراب  
سواء كان البذر من قبل صاحب الأرض او من قبل العامل لان اصل الزرع  
وان كان يحصل بغير كراب فمع الكراب يكون اجود. وصفة الجودة تستحق  
عند الشرط وان كان لا يستحق بمطلق العقد كما لو شرط في السلم الايفاء  
في المصكان له ان يوفيه في اي ناحية من نواحي المصروان شرط عليه ان  
يوفيه في منزله في المصلم يكن له ان يوفيه الا في منزله وان كان الزرع  
يحصل بالكراب وبغير الكراب على صفة واحدة لا يلزمه الكراب بحكم الشرط  
لانه لا فائدة في اعتبار هذا الشرط. وكذا لو كان الكراب يضرب بالارض وقد  
يكون ذلك عند قوة الارض فان الكراب عند قوة الارض يحرق الزرع فان كان  
بهذه الصفة لا يلزمه الكراب. وان شرط في المزارعة التشنية على  
المزارع فسدت المزارعة وقد ذكر بان الناس تكلموا في تفسير التشنية  
قال بعضهم تفسير التشنية ان يكرها موتين ثم يزرع وانما يفسد  
العقد لان منفعتها تبقى بعد انتهاء العقد قال الشيخ الامام الاجل  
شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في ديارنا شرط التشنية لا يفسد العقد لان منفعتها

بعد مضي السنة وفي الديار التي تبقى منفعتها بعد مضي السنة انما يفسد  
 العقد اذا كانت المزارعة بينهما سنة واحدة . وقيل معنى التثنية ان يكررها  
 بعد الفراغ ويردها على صاحبها مكروبة وقد ذكرنا هذا القول . وقيل  
 معنى التثنية ان يجعل الارض حدها اول كما يفعل بالبطيخة فيزرعها ناحية منها  
 ويبقى ثلثين الجداول مكروبة فينتفع بها صاحب الارض بعد انتهاء المزارعة  
 ان كانت المزارعة بينهما سنة واحدة وان كانت المزارعة خمس سنين  
 لا يفسد العقد اذا كان لا تبقى اثر التثنية بعد انتهاء العقد وان شرط  
 على احدهما بعينه ان يزرعها او يحررها فان كان البذر من العامل فالمزارعة  
 فاسدة لانه ان شرط ذلك على العامل فقد شرط عليه ما يبقى منفعته في الارض  
 بعد انتهاء مدة المزارعة وفيه اشتراط اتلاف ما عليه فيفسد العقد  
 وان شرط ذلك على صاحب الارض فذلك بمنزلة شرط الكراب والثنان  
 عليه وقد ذكرنا ان ذلك يفسد العقد اذا كان البذر من العامل <sup>لأنه</sup> يكون  
 الخارج كله للعامل لانه نماء بذره ولصاحب الارض عليه اجر مثل اخيه  
 واجر مثل عمله فيما عمل وقيمة سرقيته اذا كان السرقيين من قبله ...  
 وان كان السرقيين من قبل العامل لم يكن له على صاحب الارض من قبل  
 ذلك شيء وان كان فيه منفعة لصاحب الارض فيما يبقى لان العامل  
 عمل لنفسه وما بقى لصاحب الارض اثر عمله فاذا لم يتقوم اصل عمله على  
 صاحب الارض فكذلك اثر عمله . وان كان البذر من صاحب الارض وشرطا  
 عليه القاء السرقيين ونحوه كانت المزارعة جائزة كما لو شرط عليه الكراب  
 واثنيان والبذر من قبله لان القاء السرقيين والعرق في الارض يكون قبل المزارعة

وقبل الكراب ايضا ولزوم العقد على صاحب البذر يكون عند الظاهر البذر كان  
صاحب الارض استاجر العامل بنصف الخارج بعد ما فرغ من الظاهر المرفق  
والعقود فلا يفسد العقد. وان شرطاه على العامل في هذه الصورة كانت المزاغة  
فاسدة لانها مشروطا على العامل ما يبقى منفعة بعد انتهاء مدة المزاغة وكان  
الخارج لصاحب الارض وللعامل اجر عمله فيما عمل وقيمة ما التقي من المرفق  
لان صاحب الارض استوفى ذلك بعقد فاسد فكان عليه ضمانه كمن استاجر  
صباغا اجارة فاسدة ليصنع قوبه بصنع من عنده ففعل كان على صاحب الثوب  
اجر عمله وقيمة صنفه. ولو شرطاه على العامل ان لا يفرها ولا يسرقها كانت  
المزاغة جائزة والشرط باطل سواء كان البذر من العامل او من صاحب الارض  
لان شرط ترك الظاهر المرفق في الارض شرط لا لها ليله لانه ليس فيه جلب منفعة  
ولا دفع مضرة بل هذا شرط ترك النفع فلا يفسد به العقد كما لو شرطاه على العامل  
ان لا يدخلها كلبا كان باطلا ويختار العامل ان شاء ادخلها كلبا  
وان شاء لم يدخل. ولو شرطاه على صاحب الارض دولا او دالية  
باذاتها وكان ذلك عند صاحب الارض ولم يكن عنده فاشتراه  
واعطى العامل فان كان البذر من العامل كانت المزاغة فاسدة  
كما لو شرط الكراب على صاحب الارض والبذر من العامل  
ولو ان صاحب الارض هو الذي شرط ذلك على العامل جاز وان  
ذلك على العامل لانها آلة الاستقاء والسقي على العامل فهذا  
شرط يقرب مقتضى العقد ولا كذلك الاول لان السقي لا يكون  
على صاحب الارض فاشترط ذلك على صاحب الارض يكون بمنزلة

اشتراط السقي على صاحب الأرض فيكون مفسدا . وكذا لو شرط الدواب  
 والدواب على العامل وشرطا علف الدواب على صاحب الأرض كل شهر  
 محتوما من الشعير وكذا من القوت والتبن فسدت المزاغة فانه  
 حصل الخارج في هذا العقد كان الخارج كله لصاحب الأرض  
 عليه اجر مثل أرضه ومثل ما اخذ منه المزارع من الشعير والقوت  
 والتبن . ولو شرط ان يكون كل ذلك على العامل جازت المزاغة لان  
 علف دوابه يكون عليه بغير شرط فالشرط لا يزيد الا وكادة ولو كان  
 البذر من صاحب الأرض فان شرط ذلك على العامل جازت المزاغة  
 لان ذلك من آلات العمل . ولو شرط ذلك على صاحب الأرض والبذر  
 من قبله جاز لانه لو شرط عليه البقر والكراب جاز فكذا اذا شرط عليه  
 الدواب والدواب للسقي جاز كمن استأجر اجيرا ليعلل له بالآلات نفسه  
 وان شرط الدواب والدواب على صاحب الأرض وعلف الدواب  
 على المزارع شيئا معلوما كانت المزاغة فاسدة لان اشتراط علف  
 دواب الغير على المزارع بمنزلة اشتراط طعام غلام صاحب الأرض  
 على المزارع وذلك مفسد للعقد سواء سعى طعاما معلوما او لم يسر  
 . وكذا لو شرط الدواب والدواب على المزارع وعلف الدواب  
 على صاحب الأرض . ولو شرط الدابة وعلفها على احدهما  
 بعينه والدواب على الآخر جاز لان علف الدابة مشروط  
 على صاحب الدابة وذلك يكون عليه بغير شرط . واذا دفع الرجل  
 الى رجل ارضا بيضاء ومزارعة سنين معلومة وفيها نخيل على ان يزرع الأرض



ببذره ويقوم على ان ما خرج من ذلك يكون بينهما نصفين فمهما سدد لان  
في حق الارض العامل يكون مستأجر الارض يتصرف الخارج على ان يزرعها  
ببذره وفي حق النخيل صاحب النخيل يكون مستأجر العامل ليعمل فيها  
بتصرف الخارج فمما عقدان مختلفان لاختلاف العقود عليه وقد جلا  
احد العقد بن شرط في الآخر فيفسد العقد لنهي النبي عليه الصلوة والسلام  
عن ادخال الصفقتين في صفقة ثم ما خرج من الارض كان كله لصاحب  
البذر وعليه لصاحب الارض اجر مثل الارض ويتصدق المزارع بالزيادة  
والخارج من النخيل كله لصاحب النخيل وعليه للعامل اجر عمله في النخيل  
ويطيب الخارج كله لصاحب النخيل . وكذا لو شرط ان يكون الخارج  
من النخيل على الثلث والثلثين او من الزرع على الثلث والثلثين  
ولو كان البذر من صاحب الارض والمسئلة بها لهما جاز العقد لانه  
مستأجر العامل في أرضه وتخله وكان العقود عليه منفعة العامل فيها  
جميعا فلم يختلف العقد . وكذا لو شرط للعامل في النخيل عشر الثمار  
وفي الزرع النصف لان العقد واحد لاتحاد العقود عليه وهو  
منفعة العامل وانما يختلف العقد باختلاف العقود عليه . وكذا  
لو دفع ان يزرع ما كان الجواب فيه على نحو ما قلنا في النخيل ولو دفع ارضا  
بيضاء مزارعة سنين معلومة وفيها نخيل وقال للعامل ادفع اليك هذه  
الارض تزرعها ببذرك ويقوم على ان الخارج يبيني وبينك نصفان  
وادفع اليك ما فيها من النخيل معاملة على ان تقوم عليه وتسقيه  
وتلقحه فاخرج فهو بيننا نصفان او قال لك منها الثلث ولنا الثلثان

في الفلث سنين معلومة جاز لانه جعل احدا العقد عطف على الآخر  
 بمرضا الخلف ولم يجعل احدهما شرطاً في الآخر بخلاف الاول فان ثمة جعل  
 احدا العقدين شرطاً في الآخر لان كلمة على للشرط ولهذا لو قال ابيعك  
 هذه الدار بالف على ان تستاجر مني هذه الدار الاخرى شهر ايجسة  
 درهم كان فاسداً. ولو قال ابيعك هذه الدار بالف وأجر لك هذه الاخرى  
 شهر ايجسة جاز لانه لم يجعل احدهما شرطاً في الآخر. وكذا لو قال ابيعك  
 هذه الدار بالف على ان ابيعك هذه الامة بمائة دينار كان فاسداً  
 ولو قال ابيعك هذه الامة كان جائزاً وفي المسئلة اختلاف الروايات  
 وتماها في الزيادات. ولو دفع اليها رضاء وكما وقال ازرع هذه الارض  
 ببذرك وقم على هذا الكرم فاكسبه واستقه كان جائزاً لا يفسد واحد  
 منهما. رجل دفع الى رجل ارضاً خراباً ليعمرها المزارع وينزعها العامل  
 مع صاحب الارض ببذرها ثلث سنين كانت المزارعة فاسدة لان  
 شرط عمارة الارض على العامل مفسد للعقد فان زرعها صاحب الارض  
 والعامل ببذرها سنة فلصاحب الارض ان ياخذ الارض ويكون  
 المزارع بينهما على قدر بذرها لانه نماء ملكهما وللعامل على صاحب الارض  
 فيما عمل من عمارة الارض اجر عمله ولصاحب الارض على العامل اجر مثل  
 قدر الارض الذي اشتغل ببذرها والمزارع. رجل زرع ارضه نفعاً  
 لغيره اقلع هذا الزرع وازرعها في ارضه كذا على ان الخارج بينهما نصفان  
 كان فاسداً لانه لا منفعة للعامل في اقلعها فاشترط عليه عملاً لا ينتفع به  
 العامل ففسد العقد وبعد ما اقلع لا ينقلب جائزاً لان جعل بعض البذل

بمقابلة القلع وذلك مجهول وجهالة البدل فما فصلب العقد واستعلم  
ما

## الباب مشتمل على فصول

### فصل في اختلاف العاقلين

رجل دفع أرضا وبذر مزارعة فزعمها العامل وأخرجت زرعاً فقال المزارع  
شرطت لي نصف الخارج وقال رب الأرض شرطت لك الثلث كان القول لصاحب  
الأرض مع يمينه لأنه ينكر زيادة الأجر ولا يتحالفان عندنا لأن فائدة التمسك  
الفسخ وبعد استيفاء المنفعة لا يمكن الفسخ وإيهما أقام البينة قبلت  
وإن أقام البينة يقضى بيمينه المزارع لأنها ثبتت الزيادة. وإن اختلفا قبل  
الزرع تحالفا وترا د المزارعة وتبدى بيمين المزارع وإيهما نكل يقضى عليه  
وإيهما أقام البينة قبلت وإن أقام البينة يقضى بيمينه المزارع. وإن كان البذر  
من قبل العامل وقد أخرجت الأرض زرعاً فاختلعا على هذا الوجه كان القول  
قول العامل مع يمينه ولا يتحالفان وإيهما أقام البينة قبلت وإن أقام البينة  
يقضى بيمينه من لا بد منه. وإن اختلفا قبل الزرع تحالفا وترا د. رجل دفع  
إلى رجل أرضاً ليزرعها المزارع ببذر وبقره على أن الخارج بينهما فلما حصل  
الخارج قال صاحب البذر شرطت لك عشرين فقيرا من الخارج وقال الآخر بل  
شرطت لي نصف الخارج كان القول قول صاحب البذر والبينة بينة الآخر وإن  
لم يخرج الأرض شيئا بعد الزرع فقال صاحب البذر شرطت لك نصف الخارج وقال  
صاحب الأرض شرطت لي عشرين فقيرا ولي عليك أجر الأرض كان القول قول المزارع  
لأن رجلا الأرض يدعى عليه أجر الأرض وهو ينكر أن أقام البينة كانت البينة بينة

الزراع ايضا لان بيئته تثبت ما شهد به الشهود وهو شرط نصف الخارج بينة الآخر  
 لا تثبت ما شهد به الشهود وهو عشرين قفزا. وان اختلفا على هذا الوجه قيل ان يرفع  
 كان القول قول صاحب الارض وان كان مديا فساد العقد لان الاخير يدعي عليه استمقا ومنفعة  
 الاخير وهو ينكر. رجل ازرع ارض غيره فلما حصد الزرع قال صاحب الارض كنت اجيرى زراعتها  
 بيدى وقال الزارع كنت اكارا وزعت بيدى كان القول قول الزارع لانهما اتفقا على ان  
 البذر كان في يده فيكون القول فيه قوله ذى اليد. ثم ربيع سنة زرع الارض فاكله الجراد  
 او اكل اكثره وبقي شئ قليل فاراد الزارع ان يزرع فيها شيئا اخر فيما بقي من المدة فمنعه  
 صاحب الارض قالوا ينظر ان كانت الزراعة بينهما على ان يزرع فيها نوعا معينا اليسر له  
 ان يزرع غير ذلك وان كانت الزراعة عامة ان يزرع فيها ما شاء او مطلقة كان  
 له ان يزرع فيما بقي من الوقت ما شاء كن استاجر ارضا للزراعة كان له ان يزرع فيها مدة  
 الاجارة ما شاء. قال مولانا رضى وعندي وان كانت الزراعة بينهما في نوع ينبغي ان يكون له  
 ان يزرع فيها ما هو مثل الاول اودونه في الضرر بالارض كن استاجر دابة ليصل عليها شيئا  
 معلوما كان له ان يجعل عليها ما هو مثل الاول اودونه في الضرر

### فصل في زراعة الارض بغير اذن صاحبها

رجل دفع الى رجل ارضا مزراعة سنة ليزرعها الزارع ببذره فزرعها ثم زرعها  
 بعد معنى السنة بغير اذن صاحبها فلم صاحبها بذلك قبل نبات الزرع او بعده  
 فلم يجز قالوا كانت العادة في تلك القرية انهم يزرعون مرة بعد اخرى  
 من غير تجديد العقد باذنه وكان الخارج بينهما على ما شرطوا في العقد  
 فيما مضى وحكى عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله انه قال  
 ذكر في الكتاب هذه المسئلة وقال بانه لا يجوز وعلى الزارع ان يدفع من الخارج مقدار

اجزعه وثبرانه وبذره ويتصدق بالباقي كما في الغصب قال مشائخنا  
 كانوا يفتون بجواب الكتاب الا اني رايت في بعض الكتب انه يجوز وهو  
 كالود فخرج ارضه الى رجل وقال دفعت اليك هذه الارض على ما كانت  
 مع فلان عام اول فانه يجوز فعذا اولى قال سرح وعندى ان كانت الارض  
 معدة له فعها مزارعة ونصيب العامل من الخارج معلوم عند كل ذلك  
 الموضع لا يختلف فزرعها رجل جائرا مستحسنا . وان لم تكن الارض معدة  
 لدفعها مزارعة او لم يكن نصيب العامل من الخارج واحدا عند ذلك  
 الموضع بل كان مختلفا فيما بينهم لا يجوز ويكون الزارع غاصبا وانما ينظر  
 الى العادة اذا لم يعلم انه زرعهما غصبا فان علم انه زرعهما غصبا بان اقر الزارع <sup>الزارع</sup>  
 انه يزرعهما لنفسه لا على المزارعة او كان الرجل من لا ياخذ الارض مزارعة  
 ويانف عن ذلك يكون غاصبا ويكون الخارج له وعليه نقصان الارض  
 وكذا لو اقر بعد ما زرع وقال زرعت غصبا كان القول قوله لانه ينكر  
 استحقاق شيء من الخارج لغيره . فزارع زرع ثوما فقلع البعض بعد  
 ما ادرك وترك الباقي في الارض على حاله او لم يقلعه فنبت الذي لم يقلع  
 بعد انتهائهم المزارعة فان الثابت يكون بينهما على شريهما وان قلع  
 الكل الا انه اخبرج البعض من الارض وترك الباقي مقلوعا فنبت ما ترك  
 ان نبت بسقيه كان الثابت له وعليه ضمان ما استهلك لان المزارعة  
 الاولى انتهت بقلع الكل وان نبت لا يسقى احد يكون بينهما لانه نماء  
 ملكهما . فكار رفع الخارج وبقي في الارض حبات حنطة قد تناثرت  
 فنبتت وادرك فهو بين الامار وصاحب الارض على قدر ما كان نصيبها .

من الخارج لانه نبت من بذر مشترك بينهما وينبغي للاكار ان يتصدى  
 بالفضل من نصيبه . ولو كان رب الارض سقاه وقام عليه حتى نبت كان  
 له ذلك لانه لما سقاه فقد استهلكه فان كان لتلك الحبات قيمة كان  
 عليه ضمانها والا فلا . وان سقاه اجنبي تطوعا كان النابت بين الاكار  
 وصاحب الارض شجرة نبتت في ارض انسان من عروق شجرة اخرى في ارض  
 اخرى ان نبت بنفسه لا يسبق احد كان النابت لصاحب الاصل اذا صدقه  
 صاحب الارض انها نبتت من عروق تلك الشجرة وان كذبه كان القول قوله  
 وان كان صاحب الارض هو الذي سقاه فنبت بانياته وسقيه كان له  
 رجل زرع ارضا لغير نفسه كان الزرع له وعليه لصاحب الارض نقصان  
 الارض ان انتقصت بزراعته . وطريق معرفة النقصان عند البعض ان ينظر  
 الى قيمة الارض قبل الزرع والى قيمتها بعد الزرع فيضمن الفضل وعند  
 البعض ينظر بكم تستاجر الارض قبل الزرع وبكم تساجر بعد الزرع فيضمن الفضل  
 رجل زرع ارضا لغيره غير اذن صاحبها فانتقصت بالزراعة ثم زال النقصان  
 قال بعضهم ان زال النقصان قبل ان يرد الارض الى صاحبها يبرأ غل الغان  
 وان زال بعد الرد لا يبرأ . وقال الفقيه ابو الليث سرح وقد قيل براءة الوجهين  
 وجلوا هذه المسئلة نظير مسئلة العيب . المشتري اذا وجد بالمبيع  
 عيبا ثم زال العيب قبل القبض او بعد لا يبقى له حق المحضومة وكذا المشتري  
 اذا صالح البائع عن بياض العين على شيء ثم زال البياض كان على المشتري  
 ان يرد على البائع ما قبض من بدل الصلح . رجل زرع ارضا لغيره فلم صاحبها  
 ما استخمد الزرع فرضي به قال ابو القاسم رحمه الله يطيب الرضخ للزرع

فان قال رب الارض مرة لا ارض ثم قال رخصت قال يطيب له قال المفتي  
 ابو الليث رح هذا استحسان وبه تاخذ ارضين رجلين فغاب احدهما  
 عن محمد رح ان لشريكه ان يزرع نصف الارض ثم في السنة الثانية ان اراد  
 ان يزرع فانه يزرع النصف الذي كان زرع اولاً قالوا ان كان الارض  
 ينفعه الزراعة ولا تنفعه ولا تضره ولا تنقصه فله ان يزرع ان اراد ان  
 يزرع النصف وله ان يزرع الكل فاذا حضر الغائب كان له ان ينتفع بالارض  
 مثل تلك المدة لان في مثل هذا يكون الغائب راضياً دلالة وان علم ان الزرع  
 ينقص الارض او كان ترك الزراعة ينفعها ويزيدها قوة لا يكون للحاضر  
 ان يزرع شيئاً منها اصلاً وفي الدار المشتركة اذا غاب احدهما وخاف الحاضر  
 انه لو لم يسكن لمخرّب الدار عن محمد رح ان للحاضر ان يسكن في الكل لان فيه  
 صيانة مآل الغائب قال مولانا رضي الله عنه وعندي له ان يسكن كل الدار  
 وان كان لا يخاف خراب الدار بترك السكنى اذا كان يعلم ان السكنى لا ينقصها لان  
 في السكنى تحصين منفعة الغائب والحاضر اما منفعة الحاضر فظاهرة وكذلك منفعة الغائب  
 لان الحاضر اذا سكن فاذا حضر الغائب كان له ان يسكن مقداره ما سكن الحاضر  
 هذا كما روي عن ابي حنيفة رح في الثمر اذا كان بين اثنين للحاضر ان ياخذ  
 نصيبه ويبيع نصيب الغائب ويمسك الثمن فاذا حضر الغائب واخذ الثمن  
 جاز وان لم يجز يضمن الحاضر قيمة نصيب الغائب ان كانت من ذوات القيم  
 او المثل ان كانت مثلياً ولم ينقطع وان انقطع ضمنه القيمة وهكذا روي عن محمد رح  
 واستحسن مشائخنا رح هذا وعليه الفتوى . وان لم يحضر الغائب يتصدق  
 وهو بمؤلة اللقطة . ثلاثة اخذ والرضا بالنصف ليزرعوها بذرهم .

بالشرقة فغاب واحد منهم فزرع الاثنان بعض الارض حنطة ثم حضر الثالث  
 وزرع البعض شعير اقالوا ان فعلوا ذلك باذن الشركاء فالحنطة بينهم  
 ويرجع الاولان على الثالث بتلك الحنطة التي بذراها والشعير بينهم ويرجع  
 صاحب الشعير عليهما ايضا بثلاثي الشعير الذي بذره بعدما دفعوا حصة  
 صاحب الارض وان فعلوا ذلك بغير اذن الشركاء فالحنطة ثلثها لصاحب  
 الارض وثلثاها لهما ويغرم ان نقصان ثلث الارض ويطيّب لهما  
 ثلث الخارج واما الثلث الاخر فيرسمان منه ثلثهما ويتصدقان بالفضل  
 لان ثلثي الحنطة نصيبهما قد زرعاه فيكون على الشرط النصف من ذلك لهما  
 والنصف لصاحب الارض وهو الثلث وفي الثلث الاخر صار اغاصبين  
 فصار هذا الثلث لهما فيحصل لهما ثلثا الحنطة ولصاحب الارض ثلثها واما  
 صاحب الشعير فله خمسة اسداس الشعير ولرب الارض السدس لان  
 صاحب الشعير كان غاصبا في ثلثي ما زرع فيكون له وفي الثلث زرع  
 بحق فيكون له نصف الثلث ونصف الثلث لصاحب الارض فيصير له خمسة  
 اسداس الشعير ولرب الارض السدس وعليه نقصان ثلثي ما زرع ويتصدق  
 بالفضل ارض مشتركة بين اثنين زرعها احدهما بغير اذن صاحبه  
 وسقاها ولم يدرك بعد ولشريكه ان يقاسمه الارض ثم ما وقع من الزرع  
 في نصيب الزارع من الارض اقرب وما وقع في نصيب الآخر يبعثه عليه  
 نقصان ما حصل للشريك من الارض بقلعه وان كان الزرع قد ادرك  
 او قرب من الادراك يغرم الزارع لشريكه نقصان نصف الارض ان  
 انتقص لان غاصب في النصف ارض بين رجلين زرعها احدهما بغير اذن



صاحبه ثم فراضيا ان يعطى غير الزارع للزارع نصف البذر ويكون الزارع  
 بينهما نصفين ذكره النوادر قال ان كان ذلك بعد ما نبت الزرع جاز  
 وان كان قبل النبات لا يجوز. وان كان الزرع قد نبت واراذا لم يعلم بزراع  
 ان يقطع الزرع فان القاضى يقسم الارض بينهما فما اصاب الذى لم يزرع  
 من الارض يقطع ما فيه من الزرع ويضمن له الزارع ما يدخل الارض  
 من النقصان بسبب القلع. الا ان ترك السقى متعديا حتى يبس الزرع قالوا  
 يضمن قيمة ما يبس ثابتا في الارض وان لم يكن للنابت قيمة حين يبس  
 تقوم الارض مزروعة وغير مزروعة فيضمن فضل ما بينهما. رجل دفع ارضه  
 مزارعة قد نفعها العامل الى غيره مزارعة فان كان صاحب الارض قال للعامل  
 اعمل فيه برأيت يجوز دفع العامل الى غيره على كل حال. وان لم يقل صاحب الارض  
 ذلك فان كان البذر من قبل صاحب الارض كان للعامل ان يزرعها بنفسه  
 واجرائه وليس له ان يدفعها الى غيره مزارعة واذا دفع يصير غاصبا للارض  
 والبذر جميعا. ومن غصب ارضا وبذر اودفعها مزارعة كان الزرع  
 بين الغاصب والعامل على ما اشترطوا ولصاحب الارض على الغاصب  
 مثل بذريه ونقصان الارض ان انقصت بالذراعة يضمن ايها شاء  
 وان كان البذر من قبل العامل كان له ان يدفع الارض الى غيره مزارعة  
 لان البذر اذا كان من قبل العامل يكون هو مستاجر الارض والمستاجر  
 ان يدفع الارض مزارعة. ولو كان البذر من قبل صاحب الارض وقد كان  
 قال للعامل اعمل فيه برأيت على ان الخارج نصفه لي ونصفه لك فدفع  
 العامل الى غيره مزارعة بنصف الخارج كان نصف الخراج للعامل الثاني

٥٠  
 ويصنف صاحب البذر ولا شيء للمزارع الاول . رجل دفع ارضه مزارعة  
 على ان يكون الخارج بينهما انصافا واثلاثا ثم زاد احدهما للاخر في نصيبه  
 قالوا ان كانت الزيادة قبل انتهاء المزارعة جازت الزيادة من ايهما كانت  
 . وان كانت الزيادة بعد ادراك الزرع جازت من الذي لا بد منه ولا يجوز  
 من الاخر لان صاحب البذر يكون مستاجر للاخر فاذا زاد من لا بد منه  
 كان ذلك حطا عن اجره والخط جائز سواء كان في اول العقد او في اخره  
 كخط البائع شيئا من الثمن جاز حال قيام السلعة وبعد . اما المشتري اذا زاد  
 في الثمن يجوز حال قيام السلعة ولا يجوز بعده هلاكها والمنافع المستوفاة  
 بمنزلة الهالك . رجل استاجر ارضا للزرع فلم يجد الماء ليسقيه  
 فيسب الزرع . وصاحب الارض يطالبه بالاجر قالوا ان استاجر الارض بغير  
 شرب ولم ينقطع ماء النهر الذي يرجى منه السقي فاجر الارض واجب على  
 المستاجر . وان انقطع ماء النهر كان للمستاجر الخيار . وان كان استاجرها  
 بشربها فانقطع الشرب فمن اليوم الذي فسد الزرع بانقطع المال يسقط  
 اجر الارض كما لو استاجر حماما واستاجر بيت الرحا فانقطع الماء . رجل  
 استاجر ارضا للزرع فحزب النهر الا عظم فلم يستطع السقي قال الفقيه ابو بكر  
 البلخي ربح ان شاء المستاجر رد الارض وان شاء امسك فان لم يرد  
 حتى مضت المدة فعليه الاجر وقال الفقيه ابو الليث ربح انما يجب الاجر اذا  
 كان بحال يمكنه ان يحتمل بجيلة نيزرع فيها شيئا اما اذا كانت الارض  
 بحال لا يمكنه ان يزرع فيها بغير ماء بوجه من الوجود فلا اجر عليه بمنزلة  
 من استاجر حماما فانقطع الماء لا يلزمه الاجر . ولو ان هذا الارض

لم ينقطع عنها الماء ولكن سأل فيها الماء حتى لا ينهيا له الزراعة فلا امر عليه  
 مبطنة أخذ صاحبها البطاطخ وبقى فيها شيء قد تركها صاحبها فانتبهما الناس  
 قال الفقيه أبو بكر البلخي اذ تركها اهلها لياخذها من شياء فلا بأس به بمنزلة  
 من حصد زرع ورفعه وبقى فيها شيء فانه لا بأس بالتقاطها. وكذا لو استاجر  
 ارضا لزراعة فزرعها ورفع الزرع وبقى فيها سنابل فسقاها صاحب الارض  
 ونبت السنابل كان ذلك لصاحب الارض. واد على شط الجيخون يجتمع  
 فيه الماء ايام الربيع ثم يذهب الماء ولم يبق فزرع فيه قوم فادرك الزرع  
 فجاء قوم يدعون الوادي والزرع قال ابو القاسم رح الزرع يكون  
 لصاحب البذر لا حق لغيره فيه. واما ربة الارض المزروعة ان علم ان ذلك  
 كان ملكا لقوم ثم غلب الماء عليها فعولم وان لم يعرف ربتها ملكا لاحد  
 فعلى الذي احيها بالزراعة قال مولانا رضى وعندي هذا قول ابي يوسف  
 ومحمد رح اما عند ابي حنيفة رح لا يكون لغير زرعها اذ لم يزرعها باذن  
 الامام. قال ابو سلمة رضى الموات اذ ابني الرخل حولها حائطا فعلى له  
 وكذا اذ اكرها. وقال الفقيه ابو الليث رح ارض الموات انما تملك باحد  
 اشياء ثلاثة اما يبني حولها او يكرها او يحجرى الماء عليها كذا روى عن  
 عبد الله بن محمد بن شعاع البلخي رح. وعن محمد بن حسين رح انه قال انما  
 يملكها اذ جرى الماء عليها. وعن الحسن البصري عن سمرق بن جندب رح  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من احاط حائطا على ارض فعلى له  
 رضى البيتيم اذ اخذ ارضا للبيتيم مزاعة او يشتري ارضا للبيتيم من البيتيم  
 او يهب ارضه للبيتيم قال ابو نصر رح اما اذا اخذ ارضا للبيتيم مزاعة على سبيل

ما يا محمد الناس ارجوان يكون جائزا واما البيع والشراء فانه لا يجنبني  
 . وقال الفقيه ابو الليث رح جوابه في البيع والشراء قول ابي يوسف ومحمد رح  
 وبه ناخذ . واما المزارعة فليست فيها رواية عن اصحابنا رح انما الرواية عن  
 اصحابنا في الوصي اذا اخذ مال اليتيم مضاربة فهو جائز كانه قاسد المزارعة  
 على المضاربة . وعن شداد رح انه قال ان كان البذر من قبل الوصي جائزا وكان  
 من قبل اليتيم لا يجوز وبه ناخذ . دابة لرجل دخلت زرع انسان فساقتها  
 رب الزرع قال ابو نصر رح لا ضمان عليه اذا ساقها الى مكان يامن منها  
 على الزرع . رجل زرع ارضه شعير فجاء آخر وزرع عليه الحنطة بغير امر  
 صاحب الشعير فبئنا جميعا قالوا الخارج يكون للزارع الثاني ولا حظ  
 لصاحب الشعير فيه ويضمن الثاني للاول ما زاد الشعير في ارضه تقوم  
 مزروعة وغير مزروعة فيضمن له فضل ما بينهما لانه ائلف عليه زرع  
 الشعير قبل النبات فيضمن وضمانه ما قلنا . وفي موضع آخر من النوازل  
 قال رجل زرع ارضه نفسه حنطة فجاء آخر وزرع فيها شعير روى  
 عن محمد رح ان زارع الشعير يضمن للاول قيمة الحنطة مبدؤة . قال  
 الفقيه ابو الليث رح هذا اذا رضى صاحب الحنطة ان يضمنه قيمة الحنطة  
 المبدؤة اما اذا لم يرض بذلك فانه يخير بين ان يترك حتى ينبت فاذا نبت  
 امره بقطع الشعير لان تمييز زرع الشعير من زرع الحنطة ممكن بعد النبات  
 . وان اختار صاحب الحنطة ان يبرأ صاحب الشعير عن الضمان فاذا ادرك  
 الزرع وحصله يكون بينهما على مقدار نعيهما من البذر لانه لما ابرأه  
 عن الضمان سقط اعتبار فعل صاحب الشعير ويعير كان الحنطة

• اختلعت بالشعير لا بفعلها قال مولانا رضي الله عنه ويغني أن يكون هذا الجواب  
 قد ابي يوسف ومحمد رحم الله عليهما قول أبي حنيفة رحمه الجواب كما روى عن محمد  
 أولاً أن الثاني يضمن قيمة الأول مبدوراً . رجل دفع أرضه إلى غيره لزراعة  
 جائزة ثم أراد أحدهما أن يرجع ويمتنع قبل الزرع أن أراد ذلك من كان  
 البذر منه كان له ذلك لأنه لا يمكنه المضي في العقد إلا بالتلاف بذر  
 والإنسان لا يجبر على تلاف ماله فلا يجبر كمن استأجر رجلاً ليهدم له حائطاً  
 كان له أن يفسخ الأجرة ولا يهدم . وإن أراد الفسخ من لا بذر منه  
 ليس له ذلك ويجبر على العمل إلا بعذر وعذر أن يمرض فيجوز عن العمل  
 ولو كان البذر من العامل فأراد صاحب الأرض أن يفسخ المزارعة قبل  
 أن يعمل العامل فيه شيئاً أو بعد ما كثر بها وحفرها وروى المثنيات  
 لم يكن له ذلك كما لو أجاز أرضه بدنانير لم يكن له أن يفسخ الأجرة إلا بعذر  
 ومن الاعتدال أن يكون العامل سارقاً خائناً والعذر في جانب صاحب الأرض  
 أن يلحقه دين لا وفاء له إلا من ثمن الأرض فتد ذلك كان له أن يفسخ  
 المزارعة ويبيع الأرض في الدين قبل لقاء البذر فإذا باعها لم يكن للعامل  
 عليه شيء لأنه لم يوجد من العامل إلا صرف المنفعة والمنفعة لا قيمة لها  
 . وإن كان العامل زرعها ونبت الزرع وجب صاحب الأرض بالدين  
 قبل أن يستحصل الزرع فأراد صاحب الأرض أن يبيع الأرض لم يكن له  
 ذلك لأن الشركة قد انعقدت بينهما في الخارج فلا يجوز إبطال حق العامل  
 وإن كان فيه تأخير حق الغرماء فضرر التأخير دون ضرر الإبطال فإن علم  
 الخلف بحاله أخرجه من السجن حتى يستحصل الزرع لأنه مقلوب فإذا استحصل

الزراع اعاده الى الحبس حتى يبيع الارض ويفضي الدين . ولو ان صاحب الارض  
 باع ارضه من غيره وان باعها قبل لقاء البذر فان كان البذر من قبل  
 صاحب الارض جاز بيعه ويكون للمشتري ان يمنع الاكار من الزراعة لان  
 البذر اذا كان من قبل صاحب الارض كان له ان يفسخ الزراعة قبل لقاء  
 البذر ويكون على رب الارض فيما بينه وبين الله تعالى ان يرضى العامل بشئ لانه  
 عمل له في ارضه بحكم الوعد وان كان البذر من قبل العامل لا ينفذ بيعه  
 على العامل ولا يكون للمشتري ان يمنع المزارع من الزراعة لان البذر اذا كان  
 من قبل العامل يكون هو مستاجر للارض . ومن آجر ارضه باعها لا ينفذ  
 بيعه على المستاجر فكذا لك معنا . ولو ان رجلا دفع ارضه مزارعة سنة  
 فزرعها العامل وبنت ثم باع صاحب الارض ارضه برضا المزارع جاز  
 البيع ويقسم الثمن على الارض والزراع فما اصاب الارض من الثمن يكون  
 لصاحب الارض خاصة وما اصاب الزراع فهو بين صاحب الارض والمزارع  
 لانه يدل ملكه . وان باع الارض بعد الزراع قبل النبات باذن المزارع  
 جاز البيع ايض . ويكون الارض مع الزراع للمشتري ويقسم الثمن على قيمة  
 الارض مبدوة على قيمتها غير مبدوة فما اصاب قيمتها غير مبدوة  
 يكون للبائع خاصة وما اصاب فضل ما بين قيمتها مبدوة وغير مبدوة  
 يكون بين البائع والمزارع . قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
 اذا باع برضا العامل فان باع بغير رضاه فان باع بعد نبات الزرع يتوقف  
 البيع على اجازة المزارع لان صاحب الارض لو باع الارض بعد نبات  
 الزرع لاجل الدين بان كان محبوسا بدين لا وفاء له الا من ثمن الارض .

لا يجوز الا برضا المزارع فاذا باع بغير عذر راولي ان يتوقف واذا باع بغير  
عذر قبل القاء البذر فان كان البذر من قبل العامل لا يجوز تباع صاحب  
الارض لانه باع المستاجر بغير عذر وان باع بعد والد بن جاز فكذا لك ههنا  
وان باع الارض بغير عذر بعد القاء البذر قبل النبات قال الشيخ الامام  
ابوبكر محمد بن الفضل ربح يتوقف البيع على اجازة العامل سواء كان البذر  
من صاحب الارض او من قبل العامل لان الشركة قد تاكلت بينهما بالقاء  
البذر فلا ينفذ البيع الا باجازة الشريك فان اجاز العامل جاز وان لم يجز  
ولم يفسخ حتى استقصى المزارع او مضت مدة المزارعة فان كان باع الارض  
مع المزارع فللمشتري ان ياخذ الارض ونصف المزارع بحصنهما من الثمن  
يقسم الثمن على الارض والمزارع كما لو باع الارض مع المزارع ابتداء بعد  
ما استقصى فانه يجوز ويقسم الثمن على قيمة الارض وقيمة المزارع كذلك  
ههنا هذا اذا ذكر البائع المزارع في البيع وان لم يذ كر لا يدخل المزارع في البيع كذا لو باع الارض  
بكل حق مولها او بموافقتها لا يدخل المزارع في البيع موعن اي بغيره وليد يفسخ اذا باع  
الارض بمقوقها او بموافقتها يدخل المزارع والتمر في البيع ولو قال بكل  
قليل وكثير هو فيها او منها يدخل فيه المزارع والتمر جلد دفع ارضه مزارعة  
او كرمه وشجره معامل فضل العامل في الكرم عملا قليلا او مزارع الارض شربا  
رب الارض ارضه او كرمه برضا العامل والمزارع قالوا ان كان قبل نبات  
المزارع وكان البذر من صاحب الارض فلا شيء للعامل من التمر في الحكم  
وان كان للبذر من المزارع فله من الثمن حصة بذر ومبذوق الارض  
واما الكرم والنخل فان لم يخرج منه شيء لاشي للعامل من الثمن لان المخرج

<sup>٥٦</sup>  
 منه العمل ومجرد العمل لا قيمة له . وان باع صاحب الارض ارضه مع نصيبه  
 من الزرع بعد ما نبت الزرع وخرج الكوم والثمر فان اجاز المزارع جاز  
 ويكون نصيب البائع من الزرع والثمر للمشتري ونصيب العامل للعامل  
 . وان كان هذا البيع قبل خروج الثمر وقبل نبات الزرع فان كان البذر  
 من صاحب الارض فلا شيء للمزارع في الحكم لانه لا يملك شيئاً قبل النبات  
 وانما يملك بعد . وان كان البيع بغير رضا المزارع في جميع هذا لكن بعد  
 فذلك الجواب لان المزارعة بشرط البذر من العامل اجاز للارض  
 وبيع المستاجر يجوز بعد ذلك ببيع الارض المدفوعة مزارعة وان كان  
 بغير رضاه فقد مر قبل هذا . رجل باع ارضاً فيها حنطة مبدونة ولم تنبت  
 . فجد قال ابو نصر ربح ان كان البذر قد غنى في الارض فهو للمشتري وان كان  
 لم يغنى فهو للبائع وانما قال ذلك لان البذر اذا غنى في الارض لا يكون متقوماً  
 فيه خل في البيع بمنزلة اجزاء الارض ما اذا لم يغنى يكون بمنزلة الزرع فلا يدخل  
 في البيع من غير ذكر وكذا لو نبت ولم يكن له قيمة وقت البيع قيل ان اسقاء المشتري  
 حتى نبت قال هو للبائع على حاله والمشتري يكون متطوعاً فيما فعل . وهكذا قال  
 ابو بكر الاسكاف ربح وقال ابو القاسم ربح هو للبائع في الاحوال كلها وعن الشيخ  
 الامام ابي بكر محمد بن الفضل ربح مثل ما قال ابو نصر وابو بكر الاسكاف ربح .  
 رجل دفع الى رجل ارضاً مزارعة وفيها قوائم القطن قال الشيخ الامام ابو بكر  
 محمد بن الفضل ربح ان كان لا يمنع قوائم القطن عن الزراعة فالزراعة  
 جائزة وان كان يمنع فالزراعة فاسدة الا اذا اضاف الى وقت فليغ الا ان  
 في يجوز وان سكنت عن ذلك لا يجوز . ارض لرجل ولجاره دار اسفل



من ارضه في قهر فاراد صاحب الارض ان يزرع في ارضه اررا ولا يشك في ثواب  
الدار ان فعل ذلك قال ابو بكر الاسكاف ررح ان علم طاحل الارض انه ليس  
في ارضه مستقر الماء فليس له ان يزرع هناك زرع لا يحتمل الماء الذي يسقي  
وان كان قد يحتمل الا ان في ارضه حجر قد يخرج الماء منه او يصل الندوة الى دار  
حارة فليس له ان يمنع من الزراعة . رجل دفع ارضه مزاعة سنة اء ثلث  
سنين فمات احدهما قبل الشروع في العمل او قبل الزراعة فاراد الاخر ان يمنع  
كان له ذلك لان المزاجة اجارة والاجارة تنفس بموت احد العاقدين  
وان مات بعد الشروع في العمل عندنا تنفس المزاجة خلافا للشافعي ررح  
فان مات رب الارض قبل ان يستحصل الزرع فاراد وارثه ان ياخذ الارض  
من العامل في القياس له ذلك لان الزراعة احارة فتتفسخ بموت احدهما  
ايهما كان وفي الاستحسان ليس له ذلك وتترك الارض في يد العامل حتى  
يستحصل الزرع كما لو انتهت مدة الاجارة والزرع بقول فانها تترك باجر  
المثل الى وقت الادراك لان المزارع كان محققا في الزرع فيترك الارض في يده  
الى وقت الادراك ويكون نفقة الزرع بعد ذلك عليهما وكذا الواعا ررضه  
من رجل للبزاعة فزعمها ثم بدل للمعيران يسترد الارض فانها تترك في يد  
المستعير باجر المثل الى وقت الادراك . وكذا كومات الكاري في طريق الحج  
او مات الملاح في الحج البجر فان الاجارة تبقى باجر المثل وكذلك في الزراعة  
يبقى العقد بعد موت صاحب الارض حتى يستحصل الزرع فاذا استحصل  
يقسم الخارج بينهما على شوطهما وتنقضي الزراعة فيما بقي من المدة فان مات  
المزارع والزرع بقول فان قال ورثة المزارع نحن نعمل كان لهم ذلك ويبقى

والمزارعة على شرطها الى ان يستحصد الزرع ولا يكون لصاحب الارض ان يأخذ  
 الا ثمن من ورثته قبل ان يستحصد الزرع . وان قال وارث العامل لا اعمل  
 لكن اقلع الزرع ونقسم بيننا لا يجبر الوارث على العمل لانه لم يلتزم بالعمل  
 ويخير صاحب الارض ان شاء اختار القلع فيكون الزرع بينهما وان شاء  
 اعطى الوارث قيمة حصة العامل ويكون كل الزرع لصاحب الارض وان  
 شاء ينفق على الزرع الى ان يستحصد ثم يرجع بما انفق على الوارث في حصته لينتفع  
 اضرار من الجاهلين . مزارع مزارع من الارض ثم نفقت المزارعة لفساد المزارعة بسبب  
 قالوا ان كان البذر من المزارع لاشيئ له على صاحب الارض لانه مخير لنفسه  
 وان كان البذر من صاحب الارض فللعامل اجر مثله لانه اجير صاحب الارض  
 عمل لصاحب الارض باجارة فاسدة وفي الاجارة الفاسدة اذا كان البذر  
 من صاحب الارض لا يستحق العامل شيئا من الخارج فكان له اجر المثل  
 . رجل دفع ارضا وبذر الى رجل مزارعة على ان يزرعها هذه السنة بالنصف  
 فبذر العامل وسقاه فلما نبت قام عليه صاحب الارض بنفسه او باجره  
 وسقاه حتى استحصد الزرع بغير امر المزارع كان صاحب الارض متطوعا  
 فيما فعل ويكون الخارج بين صاحب الارض والعامل على ما شرط لان الشك  
 ناكذت بينهما بالقاء البذر بحيث لا يملك صاحب الارض نفسها فكان  
 صاحب الارض في العمل كاجنبى آخر ولو عمل ذلك اجنبى يكون متطوعا  
 ويكون الخارج بين العامل وصاحب الارض على ما شرط فكذا لك ههنا  
 فان كان صاحب الارض استاجرا جيرا فعمل اجير لا يرجع هو بذلك على  
 العامل لانه استاجر لنفسه فلا يرجع على غيره وفيما اذا انقضت مدة المزارعة

والزراع بقل ذكرنا انه يترك في الارض حتى يستقصد لانه كان محققا في الزراعة  
فان انفق احدهما على الزرع بغير امر صاحبه وبغير امر القاضى يكون متطوعا  
لان كل واحد منهما غير مجبر على الاتفاق فكان المنفق متطوعا كالدال في الشراكة  
بين اثنين اذا استرمت فانفق احدهما في المروعة بغير امر صاحبه يكون  
متطوعا. رجل دفع ارضا وبذرا الى رجل مزراعة على ان يزرعها سنة هذه  
على ان يكون الخارج بينهما نصفين فزرعها ولم يستقصد الزرع حتى هرب  
العامل فانفق صاحب الارض على الزرع بامر القاضى حتى استقصد ثم قدم  
المزارع فلا سبيل له على الزرع حتى يعطى صاحب الارض جميع ما انفق اولا  
بقول القاضى لا يامر صاحب الارض بالاتفاق حتى يقسم البينة على ما يقول  
لان القاضى لا يعلم فيكلفه اقامة البينة ويقبل هذه البينة بغير خصم ليكشف  
الحال كما لو طلب من القاضى الامر بالاتفاق على الوديعة واللذبة ولو لم  
يهرب العامل ولكن انقضت مدة المزاورة والزرع بقل والمزارع غائب  
فان القاضى يقول لصاحب الارض ان شئت انفق ولك ان تحبس من  
المزارع حصته حتى يعطيك نفقتك فان ابي ان يعطيك نفقتك ابيع عليه  
حصته واعطيتك النفقة من ثمن حصته فان لم يف ثمن حصته بذلك  
فلا شيء لك عليه لان بعد ما انقضت مدة المزاورة لا يجبر العامل على العمل  
لو كان حاضرا فاذا كان غائبا لا ينفذ امر القاضى الا بطريق النظر وذلك  
فيما قلنا. قيل هذا قواما اما على قول ابي حنيفة رحمه الله لا يبيع حصة الغائب  
وقيل هذا قول الكل لان حق الغائب في الزرع غير بعد النفقة فيكون  
بمنزلة الموهون والقاضى يبيع الرهن والركة المستغرقة بالدين فيبيع

حصته من الزرع. ولو دفع ارضا وبذرا الى رجل على ان يزرعها هذه السنة  
 بالنصف فبذره العامل وسقاه حتى ثبت فقام صاحب الارض بنفسه او بالرجل  
 وسقاه حتى استحصد الزرع بغير امر المزارع كان الخارج بينهما نصفين  
 ويكون رب الارض متطوعا فيما فعل لان الشككة تالكدت بينهما في الخارج  
 بعد النبات ولزم العقد على وجه لا يملك صاحب الارض فسخه فكان  
 صاحب الارض بمنزلة الاجنبي ولو فعل ذلك اجنبى يكون متطوعا فكذا  
 صاحب الارض. ولو ان العامل بذرا الارض ولم يثبت ولم يسقه فسقاه رب  
 الارض قبل النبات وقام عليه حتى ثبت واستحصد كان الخارج بينهما  
 على ما شرطوا استحسانا ويكون رب الارض متطوعا وفي القياس يكون  
 الخارج لصاحب الارض لان الحنطة قبل النابت في الارض بمنزلة مالو  
 كان في الجوالق قبل القاء البذر. والفتوى على جواب الاستحسان لان القاء  
 البذر سبب للنبات ولهذا لا يملك رب الارض فسخ العقد قصد اتيقار  
 ذلك مقام حقيقة النبات ويكون صاحب الارض عاملا في محل مشترك  
 . ولو ان رجلا بذرا رضاه ولم يثبت فسقاه اجنبى فثبت في القياس يكون  
 الزرع للذي سقاه وفي الاستحسان يكون الزرع لصاحب الارض لان صاحب  
 الارض يرضى بهذا السقي دلالة بخلاف ما قبل القاء البذر. رجل دفع الى  
 رجل ارضا وبذرا مزارعة ثم ان صاحب الارض بذرا الارض ولم يسقه ولم يثبت  
 حتى سقه المزارع وقام عليه حتى استحصد كان الخارج بينهما على ما شرطوا  
 اما اذا فعل ذلك بامر المزارع فهو ظاهر لانه لو بذر وسقاه كان معينا للمزارع  
 . فهذا اولى واما اذا فعل بغير امر المزارع فلا يجوز القاء البذر في الارض لم يحصل

الخارج وان ما حصل حصل بالسقي والعمل بعده وما فعل صاحب الارض محتمل  
يحتمل ان يكون على وجه الفسخ ويحتمل ان يكون على وجه النظر لنفسه  
والعامل كيلا يقوت الوقت بمرض العامل او باشتغاله بعمل اخر فلا يفسخ  
العقد بالشك. ولو ان رب الارض بذر وسقاه حتى نبت ثم ان المزارع  
قام عليه وسقاه حتى استحصده فان الخارج يكون لصاحب الارض ويكون  
المزارع متطوعا ولا اجر له لانه لم يوجد من المزارع ما يكون سببا للخارج  
فلا يبقى المزارعة. وان كان البذر من قبل المزارع فبذره ولم يسقه ولم ينبت  
فسقاه رب الارض وقام عليه حتى استحصده كان الخارج بينهما على ما شرط  
وكذا لو بذر صاحب الارض ولم يسقه حتى سقاه المزارع وقام عليه حتى استحصده  
كان الخارج بينهما على ما شرط. ولو ان صاحب الارض بذر وسقاه حتى نبت  
ثم قام عليه المزارع وسقاه كان الخارج كله لصاحب الارض وهو ضامن  
لثل ما اخذ من بذر المزارع ويكون المزارع متطوعا في عمله لان صاحب  
الارض ضار غاصبا لما اخذ من البذر وقد استحكم ذلك بنبات الخارج  
على ملكه فكانت زراعته في هذه الارض وفي ارض اخرى له سواء ولو ان  
صاحب الارض فعل ما فعل بامر المزارع كان الخارج بينهما على ما شرط لان  
المزارع لما امره بذلك فقد استعان منه. رجل وكل رجلا بان يدفع ارضه  
مزارعة هذه السنة فاجرها الوكيل من رجل بكر حنطة وسطا وكر شعير  
وسطا وسمسم وارزا وغير ذلك مما يخرج من الارض لغيرهما المستاجر حنطة  
او شعير اجاز استئمانا لانه امره باجارة الارض وقد اجر وان اجرها الوكيل  
بدراهم وبشي لا يزاع لا يجوز ذلك. وكذا لو امر بان يدفع هذه الارض

٦٣  
مزارعة هذه السنة في الحنطة خاصة فأجرها يكون حنطة وسط جاز ويزرعها  
المزارع ما بدالة مما يكون ضرفه على الأرض مثل ضرر الحنطة أو دون ذلك  
. وإن أجرها الوكيل بغير حنطة كان مخالفا لا ينفذ تصرفه على الموكل ولو وكله  
بأن يذرعها مزارعة بالثلث فأجرها من رجل بكر حنطة وسط كان مخالفا  
زرعها المستاجر كان الخارج للزارع وعليه كرحنطة وسط للوكيل لأن الوكيل  
صار غاصبا للأرض ولرب الأرض إن يضمن نقصان الأرض إنشاء ضمن  
الوكيل وإن شاء ضمن المزارع في قول أبي يوسف رج الأول وهو قول  
محمد رج فان ضمن المزارع رج المزارع على الوكيل بحكم الغرض، ولو وكل  
رجلا بأن يواجر أرضه سنة بكر حنطة وسط فدفعها مزارعة بالنصف على أن يزرعها  
حنطة فزرعها كان الوكيل مخالفا لأن ما أتى به الوكيل أضرب على الموكل مما أمره  
به لأن الموكل أمره بعقد يسلم له الأجر إذا تمكن المستاجر من الانتفاع بها  
وإن لم ينتفع وفي المزارعة لا يسلم له الأجر على كل حال . ولو وكل رجلا بأن  
ياخذ له هذه الأرض مزارعة فاستاجرها الوكيل بكر حنطة لا يجوز على الأمر  
ولو وكله بأن ياخذها له مزارعة بالثلث فأخذها الوكيل على أن يزرعها  
الموكل ويكون للموكل ثلث الخارج ولرب الأرض ثلثاها لا يجوز ذلك،  
على الموكل لأن الموكل أمره بأن ياخذها مزارعة على أن يكون لرب الأرض  
ثلثه وللموكل ثلثاها وقد أتى بضد . رجل أمر رجلا أن يذرع أرضه هذه  
السنة مزارعة فدفعها مزارعة بالثلث أو بأقل أو بأكثر جاز لأن الموكل  
إذا لم يقدر حصة من الخارج كان مفوضا الأمر إلى رأي الوكيل فيجوز إلا  
أن يذرعها بشيء لا يتغابن فيه الناس فلا يجوز ذلك في قول من يبيح المزارعة

لأن مطلق التوكيل ينصرف الى المتعارف. <sup>٦٣</sup> ولو أن الوكيل جابا بمحابة فاحشة فزعم  
 المزارع وخرج الزرع كان الخارج بين المزارع والوكيل على ما شرطوا ولا شئ  
 لصاحب الارض من الخارج لان الوكيل صار غاصبا والغاصب اذا دفع الغصب  
 من رعية كان الخارج بينه وبين المزارع على ما شرطوا ولرب الارض ان يضمن  
 المزاج نقصان الارض خاصة في قول ابي يوسف ربح الاخر ثم يربح المزارع على  
 الوكيل بحكم الغرور لان في قول ابي يوسف ربح الاخر العقار لا يضمن بالغصب  
 وفي قول محمد وابي يوسف ربح الاول العقار يضمن بالغصب فيضمن رب الارض  
 ايها شاء وان لم تكن المحابة فاحشة كان الخارج بين المزارع وصاحب الارض  
 على ما شرطوا والوكيل هو الذي يقبض حصة التوكل من الخارج ولا يقبضه التوكل  
 الا بوكالة الوكيل. ولو كان البذر من صاحب الارض كان هذا على ان يدفعه بما  
 يتغابن الناس فيه لان البذر اذا كان من صاحب الارض كان هو مستاجرا  
 للعامل والتوكيل بالاستيجار يكون بمنزلة التوكيل بالشر لا يقبل الغبن <sup>حين</sup> الفا  
 من الوكيل فان كان الغبن يسيرا فصاحب الارض هو الذي يلحقه خساره حصته منها  
 دون الوكيل وليس للوكيل ان يقبض منها الا بالامر التوكل لان صاحب الارض لا يضمن  
 الخارج منها بعقد الوكيل وانما يستحقه لانه نماء ملكه. ولو أن الوكيل  
 دفعها بما يتغابن فيه الناس كان الخارج بين الوكيل والمزارع على ما شرطوا لان  
 الوكيل اذا جاباه محابة فاحشة صار غاصبا الارض والبذر جميعا فيكون  
 الخارج بين الوكيل والمزارع فان تمكن في الارض نقصان بالزراعة كان  
 لرب الارض ان يضمن المزارع نقصان الارض في قول ابي يوسف ربح الاخر  
 وفي قول محمد وابي يوسف ربح الاول له ان يضمن نقصان الارض ايها شاء

رجل امر جلا ان يدفع ارضه مزاعة ولم يسم وقتا كان للوكيل ان يدفعها  
 مزاعة في السنة الاولى فان لم يدفع في السنة الاولى وجب فيها بعد هذه السنة  
 لا يجوزنا سخصا نال ان دفع الارض مزاعة يكون في وقت مخصوص لا في كل وقت  
 فيتعبد بوقت المزاعة في تلك السنة كالتوكيل بشراء الاخمية يتعبد بايام  
 الاخمية من السنة الاولى . وكذا التوكيل باكراء الابل الى مكة للرحل يختص بايام  
 الموسم من تلك السنة . بخلاف اجارة الدور والرقيق فان ذلك لا يختص  
 بوقت . رجل وكل رجلا بان ياخذ له ارض فلان هذه الارض هذه السنة  
 مزاعة على ان يكون البذر من قبل المؤكل كان للوكيل ان ياخذها بما يتقايين  
 فيه الناس لا بما لليتقايين فان اخذها بما لا يتقايين فيه الناس لا ينفذ على المؤكل .  
 الا ان يرضى به المؤكل وينزعها لانه وكله باستيجار الارض فيكون بمنزلة الوكيل  
 بالشراء فلا يملك الغبن الفاحش الا ان يرضى به المؤكل فان زرعها المؤكل  
 بعد ما علم بعقد الوكيل كانت زراعته رضا فان زرعها وحصل الخارج  
 كان الخارج مشتركا بين ربا الارض والمزارع ويكون الوكيل مطالبا  
 بحصة ربا الارض يستوفيه من المؤكل ويسلمه الى ربا الارض لان ربا الارض  
 استحق الخارج بحكم العقد وحقوق العقد ترجع الى العاقد . فلو ان ربا الارض  
 اخذ حصته من المؤكل بغير امر الوكيل برئ الوكيل عنه . ولو كان الوكيل اخذ  
 الارض لو كله بما لا يتقايين فيه الناس ولم يجبر المؤكل بذلك حتى زرعها المؤكل  
 بامر الوكيل كان الخارج للمزارع ولرب الارض على الوكيل اجر مثل ارضه  
 ولا شيء للوكيل على المؤكل لان استيجار الوكيل كان نافعا على الوكيل فاذا زرعها  
 المؤكل بامر الوكيل كانت هذه الارض بمنزلة ارض مملوكة للوكيل ودفعها



إليه وأمره أن يزرعها من غير شرط فيكون الخارج للزارع . ولو كان الوكيل  
 دفع الأرض إلى الموكل ولم يخبر بما أخذها به ولم يأمره بتأديتها فزرعها الموكل  
 كان الخارج للزارع لأنه غائب بذره ولا شئ لرب الأرض على الوكيل هنا لأن  
 الزارع حين زرعها بغير أمر الوكيل صار بمنزلة القاصب ومن استاجر  
 أرضاً فغصبها منه غاصب وزرعها لم يكن لصاحب الأرض على المستاجر  
 أجر ثم نقضت الأرض هنا لرب الأرض على الزارع لأنه زرعها غصباً  
 ولا يرجع به على الوكيل لأنه أذن زرع ولم يشكك في الحال أنه بما أخذ الأرض  
 لا يصير مغروراً من جهة الوكيل . رجل دفع إلى رجل أرضاً لينزرعها بذر  
 هذه السنة بالنصف وضمن رجل لرب الأرض الزراعة من الزرع فأنكأ  
 الضمان شرطاً في الزراعة كان المزارعة فاسدة لأن صاحب الأرض إذا كان  
 البذر من قبل الزارع فهو موأجر أرضه لينزرعها العامل لنفسه فلا يستحق  
 عليه العمل فكان شرط الضمان شرطاً فاسداً في الإجارة فيضد الإجارة  
 فإن لم يكن الضمان شرطاً في الزراعة جازت الزراعة وبطل الضمان وإن كان البذر من صاحب الأرض  
 يجوز الزراعة والضمان سواء كان الضمان شرطاً في الزراعة أو لم يكن لأن صاحب الأرض  
 يصير مستأجر العامل معناه يستحق عليه العمل فصح الكفالة وإن تغيب المزارع فأنكأ الكفيل  
 بالعمل وعمل وادرك الزرع ثم ظهر المزارع كان الخارج بين صاحب  
 الأرض والمزارع على ما شرطاً ويكون عمل الكفيل بأمر المزارع كعمل المزارع  
 وللکفيل أجر مثل عمله على المزارع إن كانت الكفالة بأمره . ولو كانت  
 المزارعة بشرط أن يعمل الزارع بنفسه وكفل إنسان بالعمل فأنكأت  
 الكفالة شرطاً في الزراعة فسدت الزراعة والضمان جميعاً والمعاملة

في هذا بمنزلة المزارعة . ولودفع رجل أرضه مزارعة وكفل انسان لرب  
الأرض بحصته مما يخرج من الأرض فلا يصح الكفالة حتى لا يضمن الكفيل ما مملك  
عند العامل بغير صنعه سواء كان البذر من صاحب الأرض او من العامل  
لان حصه رب الأرض امانة عند الزارع فلا يصح بها الكفالة ثم تفسد المزارعة  
اذا كانت الكفالة شرطاً فيها والمعاملة في هذا كالمزارعة . ولو كفل رجل لأحد  
عن صاحبه بحصته مما يخرج من الأرض ان استهلكها صاحبها فان كان ذلك شرطاً  
في المزارعة فسدت المزارعة . وان لم تكن شرطاً فيها جازت المزارعة والكفالة  
لان الكفالة اضيفت الى سبب وجوب الضمان وهو الاستهلاك وانما تفسد  
المزارعة اذا كانت الكفالة شرطاً فيها لان دين الاستهلاك دين يجب  
لا بعقد المزارعة فيفسد المزارعة كن باع من رجل شيئاً وكفل انسان  
للبائع عن المشتري بما يجب على المشتري لا بعقد البيع . ولو كانت المزارعة  
فاسدة بسبب ما البذر من قبل العامل وكفل رجل لصاحب الأرض  
بحصته مما يخرج من الأرض كان الضمان باطلا لان المزارعة اذا كانت  
فاسدة والبذر من قبل العامل لا يستحق صاحب الأرض شيئاً من الخراج  
وانما يستحق اجر مثل الأرض واجر المثل لا يجب على الكفيل لانه لم يلتزم  
ذلك والله اعلم

### كتاب المعاملة

المعاملة جائزة عند اصحابنا راح بشرائطها في جميع الاشجار والكروم  
والرطاب . وقال الشافعي راح لا تجوز الا في الكروم والتفيل بخاصة  
وشرائطها اربعة . منها بيان نصيب العامل فان بينا نصيب العامل

وسكتا عن نصيب الدافع جازا استحسانا كما قلنا في المزارعة. ومنها الشراكة  
 في الخارج كما في المزارعة ومنها التولية بين الاشجار والعامل ومنها بيان  
 الوقت فان سكتا عن الوقت جازا استحسانا ويقع العقد على اول ثمرة تكون  
 في تلك السنة فان لم يخرج في تلك السنة ثمرة يشترط المعاملة . رجل  
 دفع اصول رطبة فارض الى رجل معاملة ولم يسم الوقت يكون فاسدا لان  
 الرطبة ليس لها غاية تنتهي اليها بل ما كان في الارض ينمو ساعة فساعة  
 على مرور الزمان فان كانت رطبة لبناتها غاية تنتهي اليها ثم يقطع ثم يخرج  
 بعد ذلك جازت المعاملة من غير بيان الوقت فيكون المعاملة على اول ثمرة  
 تكون . ولو دفع نخلا فيه طلع معاملة بالنصف ولم يسم وقتا او دفع معاملة  
 بعد ما صار بسرا اخضرا واحمر غير انه لم يفته عظمه جازت المعاملة لانه في الزيادة  
 فكان محتاجا الى العمل ونهايته معلومة . ولو دفع اليه بعد ما تناهى عظمه  
 لا يزيد بعد ذلك لاقليله ولا كثيرا الا انه لم يرطب بعد كانت المعاملة فاسدة  
 لان بعد ما تناهى عظمه لا يزداد بعمله فان عمل فيه العامل كان له اجر مثله  
 . ولو دفع الى رجل رطبة قد انتهت جزاها على ان يقوم عليها العامل ويسقيها  
 حتى يخرج بذرها على ان ما رزقا له ثلثا من بذر فهو بينهما نصفان جاز  
 استحسانا وان لم يسميا وقتا لان ادراك البذر له وقت معلوم فيجب ان يكون  
 البذر بينهما والرطبة لصاحبها . ولو شرط على ان يكون الرطبة بينهما  
 نصفان فسدت المعاملة لانها شرط الشراكة فيما لا ينبو بعمله فالرطبة  
 للبذر بمنزلة الاشجار للثمار فكما ان اشتراط الشراكة في الاشجار المدفوعة  
 اليه مع الثمار يكون مفسدا للعقد فكذلك هذا . ولو دفع الى رجل غراس

مثل او شجر او كرم قد علق في الارض ولم يبلغ الثمر على ان يقوم عليه ويسقيه  
 ويلقى النخل فما خرج من ذلك فهو بينهما نصفان كانت فاسدة اذا لم يسق  
 سنين معلومة لان الكرم والشجر يتفاوت باختلاف المراضع والضعف  
 والقوة ولا يدري في كم يحمل النخل والشجر والكرم لقوة الارض وضعفه  
 فان بينا لذلك وقتا معلوما جاز والا فلا. ولودفع الى رجل نخلا او كرما  
 او شجرا قد اطعم وبلغ سنين معلومة على ان يقوم عليه ويسقيه ويلقى  
 نخله ويكشع كرمه على ان النخل والكرم والشجر والخارج كل ذلك بينهما  
 نصفان فهو فاسد لا شتر اطهما الشكة فيما هو حاصل بغير عمله وهو الشجر  
 فلا يجوز كما لو دفع ارضا مزراعة على ان يكون الارض والزرع بينهما  
 نصفين. ولودفع نخلا او كرما او شجرا معاملة اشهر معلومة يعلم انها  
 لا تخرج الثمر في تلك المدة بان يدفعها اول الشتاء الى اول الربيع كان فاسدة  
 ولو شرط لذلك وقتا قد يبلغ الثمر في تلك المدة وقد يتاخر عنها جان  
 لاننا لم نتيقن بقوات المقصود بهذا الشرط وانما شترهم فان خرج الثمر في تلك  
 المدة كان بينهما على ما شرطوا وان تاخر عن تلك المدة فللعامل اجر مثل  
 عمله فيما عمل ان لم يكن تاخر الخروج لافه تحدث في تلك السنة وان لم يخرج  
 الثمر لافه سماوية حدثت في تلك السنة كانت المعاملة جائزة ولا اجر  
 للعامل معنا ولا شيء له لان حدوث الافه لا يبين ان الثمر ما كانت تخرج  
 في تلك المدة فلا يظهر فساد العقد. وجب دفع الى رجل كرما معاملة وفيها  
 اشجار لا تحتاج الى عمل سوى الحفظ قالوا ان كان بحال لو لم يحفظ يذهب  
 ثمرها قبل الادراك جازت المعاملة ويكون الحفظ هنا للنماء والزيادة

فإن كان بحال لا يذهب ثم ثما قبل الادراك لو لم تحفظ لا يجوز المعاملة  
 في تلك الاشجار ولا يكون للعامل نصيب من ثمن الثمار ولو دفع شجرة الجوز  
 الى رجل معاملة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح جاز دفعها  
 معاملة للعامل حصه منها لانها تحتاج الى السقي والحفظ حتى لو لم تحتاج  
 الى احدهما لا يجوز. رجل دفع الى رجل نخلا معاملة سنين معلومة على ان  
 يقوم عليه ويسقيه ويلتقط فما اخرج الله تعالى من شجر فهو بينهما نصفان  
 وعلى ان لرب الارض على العامل مائة درهم او شرط للعامل مائة درهم  
 على رب الارض كان فاسدا. رجل دفع الى رجل ارضا بيضاء سنين معلومة  
 على ان يغرسها نخلا او شجرا او كرما على ان ما اخرج الله تعالى من نخل او شجر  
 او كرم فهو بينهما نصفان وعلى ان يكون الارض بينهما نصفين ايضا  
 فهو فاسد فان قبضها وغرسها غراسا من عندك فاخرجت ثمر كثيرا كان  
 جميع الثمر والاشجار لصاحب الارض وللغارس على رب الارض قيمة  
 غراسه واجرمثله فيما عمل والمسئلة في كتاب الاجارات. وكذا لو لم يشترط  
 له من الارض شيئا ولكنه قال على ان يكون لك على مائة درهم او شرط كخطة  
 او نصف ارض اخرى له. وكذا لو كان الغراس من قبل صاحب الارض وشرطا  
 ان ما اخرج من ذلك يكون بينهما نصفين وعلى ان للعامل على رب الارض  
 مائة درهم او كخطة وسط او شرط ان يكون الارض بينهما نصفان وكذا  
 لو كان الغراس من قبل العامل وشرطا ان الخارج بينهما نصفان وعلى ان  
 لرب الارض على العامل مائة درهم يكون فاسدا ثم الخارج كله يكون للعامل  
 ولو بنا لارض اجرمثل ارضه لان العامل ههنا استاجر الارض حيث شطا

لرب الأرض على نفسه مع بعض الخارج مائة درهم. ولو كان الفارس من  
 صاحب الأرض علم أن الخارج بينهما نصفان وعلى أن لرب الأرض على العامل  
 مائة درهم كان فاسدا ثم الخارج كله للعامل ولرب الأرض أجر مثل أرضه  
 وقية غراسه لأن العامل يصير مشتريا الفارس ببعض المائة. رجل دفع  
 إلى رجل أرضا على أن يفرس المدفوع إليه لنفسه ما بدله من الفارس  
 على أن يكون الخارج بينهما نصفين وعلى أن يكون للعامل على رب الأرض  
 مائة درهم أو شيء شيئا غير المائة فهو فاسد ويكون الخارج كله للفارس  
 ولرب الأرض أجر مثل أرضه. رجل استأجر أرضا وقبضها ودفعها إلى الآخر  
 مزارعة على أن يكون البذر من المستأجر كان جائزا وإن كان من صاحب الأرض  
 فهو فاسد. وفي الأجرة الطويلة إذا اشترى المستأجر الأشجار والكرم كاهو  
 الرسم ثم دفعها معاملة إلى الأجر كان جائزا. ولو استأجر رجل أرضا  
 من امرأة وقبضها ثم دفعها معاملة إلى زوجها أو مزارعة أو مقاطعة  
 كان جائزا ولو أخذها من الزوج ثم دفعها إلى امرأة الأجر مزارعة إن كان  
 البذر من المرأة كان فاسدا. رجل دفع إلى رجل أرضا ليفرس فيها الأشجار  
 والكرم بقضبان من قبل المدفوع إليه ولم يوقت لذلك وقتا ففرس  
 المدفوع إليه وأدرك الكرم وكبرت الأشجار واستأجر الأرض من صاحبها  
 كل سنة بأجر مسمى ثم إن صاحب الأرض أخذ المدفوع إليه وقت العبيج  
 قبل النير ونرا أن يرفع الأشجار قالوا إن أخذه بذلك في وقت قبل خروج  
 الثمار كان له ذلك لأن الفارس لا يتضرر بقطع الأشجار في ذلك  
 الوقت ضررا زائدا قال مولانا رضي الله عنه. وعندي أن كان ذلك قبل

تمام السنة وقد استأجر الارض مسانحة لا يجبر المستأجر على قلع الاشجار  
ان ابنى رجل دفع ارضه الى ابنته ليفرس فيها الاشجار على ان يكون الاثم  
بينهما نصفين ففرس الابن ثم مات الاب وترك اولاد سوى هذا الابن  
فاراد بقية الورثة تكليف الفارس بقلع الاشجار كلها لتقسيم الارض  
بينهم قال الفقيه ابو جعفر رح ان كانت الارض تحتل القسمة تقسم الارض  
بينهم فما اصاب حصة الفارس فله بما فيها من الاشجار وما وقع من الشجر  
في حصة غيره يوم يقلعه ويقسوة الارض اذا طلب ذلك الغير دفعا  
للضرر بقدر الامكان وان لم تكن الارض تحتل القسمة يؤمر الفارس بقلع  
كل الاشجار الا اذا جرى بينهم صلح لانه لا وجه لدفع الضرر ههنا الا بقلع  
كل الاشجار رجل دفع الى رجل ارضاً معلومة على ان يفرس المدفوع  
اليه فيها اغراساً على ان ما يحصل من الاغراس والتجار يكون بينهما جاز  
فان غرس المدفوع اليه ثم لحق ريب الارض دين لا وفاء له الا من غرس الارض  
قالوا ان لم يكن في الاشجار غرس فان القاضى ينقض هذه المعاملة وان لم يكن  
معاملة وكانت اجارة ينقض الاجارة ويجبر صاحب الارض ان شاء  
ضمن نصف قيمة الاشجار للفارس ليصير كل الاشجار له ثم يبيع بالدين  
وان شاء قلع الاشجار وكذا لو انقضت مدة المعاملة والاشجار مشتركة  
بينهما ولو كان مكان المعاملة اجارة وانقضت مدة الاجارة كان المدفوع  
ان يطالب المستأجر بتفريغ الارض وليس له ان يملك الاشجار على  
المستأجر بالقيمة بغير رضاه اذا لم يكن قلع الاشجار يضر بالارض ضرراً  
فاحتيالاً لان الاشجار تنبع الارض من وجه لان قيامها بالارض وتدخل

في بيع الأرض من غير ذكر واصل من وجه لانه مال متقوم بمنزلة الأرض  
 يجوز بيعه بدون الأرض فلما كان جهة الاصل لا يملكها صاحب الأرض  
 على الفارس بالقيمة بغير رضا اذ لم يكن الاشجار مشتركة ولاجل التبعية كان  
 لصاحب الأرض ان يملك على الفارس حصته بالقيمة اذا كانت الاشجار  
 مشتركة بينهما لان في هذا الوجه يتضرر صاحب الأرض بقطع الاشجار المشتركة  
 . رجل دفع الى رجل أرضا ليفرس فيها ودفع اليه التالة ففرس فقال صاحب  
 الأرض انا دفعت اليك التالة والاشجار لي وقال الفارس قد سرت تلك  
 التالة وانا غرست بتالة من عندي والشجر لي قالوا في الاشجار يكون القول قول  
 صاحب الأرض لان الاشجار متصلة بأرضه والقول في سرقة التالة التي دفعها  
 اليه قول الفارس حتى لا يكون ضامنا لانه كان امينا فيها . رجل دفع الى رجل  
 كزما معاملة ما غر الكرم واخرج العنب واصحاب الكرم يستولون الكرم ويأكلون الثمار  
 قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان اكلوا بغير اذن صاحب الكرم لا ضمان على  
 صاحب الكرم ويكون الضمان على من اكل . وان اخذوا واكلوا باذنه فمن كان  
 منهم ممن يجب نفقته على صاحب الكرم فصاحب الكرم يكون ضامنا نصيب  
 العاقل ويصبر كانه هو الذي قبض ودفع اليهم ومن لا يجب نفقتهم عليه  
 لكن اخذوا باذنه لا يضمن صاحب الكرم وان اذن لهم بالدخول كف داسا قلا  
 على السرقة او غاصبا على اتلاف مال الغير . رجل دفع تالة الى رجل ليفرسها  
 على حافة نهر لاهل قرية فلما غرس وادرك الشجر قال الدافع للفارس كنت  
 خادما وفي عيالي دفعت اليك التالة لتفرسها لي فيكون الاشجار لي قالوا ان  
 علم ان التالة كانت للفارس كان الشجر له وان كانت التالة للدافع فانها



الفارس في عيال الدافع يعمل مثل هذا العمل له كان الشجر للذئب لان الظاهر شاهد له  
 وان لم يكن الفارس يعمل له مثل هذا العمل ولم يغرسها باذنه في الفارس عليه  
 قيمة الثالثة وكذا لو كان الفارس قلع الثالثة من ارض رجل وغرسها في الفارس  
 وعليه لصاحب الارض قيمة الثالثة يوم قطعها كما غرس في الكرم اشجارا بغية  
 امر صاحب الكرم فلما كثرت الاشجار اختصا قالوا ان كان صاحب الكرم مقبلا  
 الاغراس كانت للفارس حولها من ارض الفارس او من ارض غيره كانت  
 الاشجار للفارس لكن لا يطيب له الزيادة اذا غرسها بغية اذن صاحب الكرم <sup>انما</sup>  
 غرس بامر بغية شرط الشركة كانت الاشجار للفارس ويطيب له الزيادة ارض  
 لرجل له فيها شجرة ذهب عروقها الى ارض غيره ونبتت ثم ان صاحب الشجرة ذهب  
 ما نبت من عروق شجرة لرجل وسلم قالوا ان كانت التاللات التي نبتت تيسر بقطع  
 الشجرة لا يجوز هذه الهبة لان التاللات تكون بمنزلة غصن من اعضاء الشجرة  
 فلا يجوز هذه الهبة . وان كانت التاللات لا تيسر بقطع الشجرة جازت الهبة  
 لان الثالثة في هذا الوجه لا تكون بمنزلة الغصن بل تكون كشجرة له اخرى في ارض  
 غيره شجرة كرجل نبت من عروقها في ارض جاره قالوا ان كان صاحب الارض سفاها  
 خونت بآنياته ففعله وان نبت بنفسه لا يسقي احد في صاحب الشجرة اذا  
 صدقه صاحب الارض انها نبتت من عروق شجرته وان كذب به كان القول لها  
 الارض لانها متصلة بارضه والريح اذا هبت بنوات رجل والقتها في كرم رجل  
 اخر نبتت منها شجرة كانت الشجرة لصاحب الكرم لان النواة لا قيمة لها وكذا لو  
 وقعت خوخة في ارض غيره فنبتت لان الخوخة لا تنبت الا بعد ذهاب  
 لحمها فتكون بمنزلة شجرة في ارض انسان لا يعرف غارسها فتكون لصاحب الارض

كالسبيل اذا جاء بالتراب في ارض رجل واجتمع مكان التراب لصاحب الارض  
 بخلاف الصيد اذا فرخ في ارض انسان او باضت فان ذلك لا يكون لصاحب الارض  
 ويكون لمن اخذها لان الصيد ليس من جنس الارض وغير متصل بالارض  
 فهربين رجلين على طرفيه اشجار كل واحد من الرجلين يدعي الاشجار  
 قالوا ان عرف غارسها فهي له وان لم يعرف بما كان من الاشجار في موضع  
 هو ملك احدهما خاصة يكون له وما كان في الموضع المشترك يكون بينهما  
 رجل له حائط وله نهر على ضفة نهر عام فنبتت من عروقها اشجار في جانب  
 اخر من النهر ولرجل اخر في ذلك الجانب كرم وبين الكرم والنهر طريق فادعى  
 صاحب الكرم ان الاشجار له وادعى صاحب الحائط انها نبتت من عروق الشجرة  
 التي على ضفة النهر قالوا ان عرف انها نبتت من عروق تلك الشجرة فهي لصاحب  
 الحائط وان لم يعرف ذلك ولا يعرف غارسها ولا انها من نبتت بسقيه  
 ولا ملك لاحد فيها لا يستحقها صاحب الحائط ولا صاحب الكرم. ضيعة  
 متلازمة على نهر عام وعلى ضفة النهر اشجار لا يعرف غارسها اراد صاحب  
 الضيعة ان يبيع الاشجار قالوا ان كانت تلك الاشجار من الاشجار التي نبتت  
 من غيرانبات وارياب النهر قوم لا يحصون فالاشجار لمن اخذها وقلعها ولا <sup>يسقط</sup>  
 لصاحب الضيعة ان يبيعها قبل ان يقلعها وان كانت الاشجار من الاشجار  
 التي لا نبتت من غيرانبات فهي كاللقطة لانها اذا كانت نبتت بغيرانبات ولا <sup>يعلم</sup>  
 لها مالك اصلا فتكون لصاحب الارض وان كانت لا نبتت الا باقيات كانت  
 مملوكة لمن انبتها فاذا لم يعلم البنت تكون بمنزلة اللقطة ولا تكون مباحا لاشجار  
 على ضفة نهر لا قوام يجري ذلك النهر في سكة غير نافذة وبعض الاشجار في سكة

هذه السكة فادعى بعض اهل السكك ان فلانا غرس هذه الاشجار وانا وارثه  
وانكر اهل السكة دعواه قالوا ان اقام المدعى البينة يقضوله وان لم يكن  
بينة فما كان من الاشجار خارجا عن حريم النهر يكون ذلك لجميع اهل السكة  
وما كان على حريم النهر فهو لا رباب النهر لان ما لا يعرف له مالك يكون  
لصاحب الارض طاحونة لها مشجرة بعض ذلك على شط الوادي الذي  
فيه مصب الماء وبعضه ابعد منه فارباب الطاحونة لا يستحقون الشجرة  
تبعاً للطاحونة لان المشجرة لا تكون من توابع الطاحونة بل هي اصل بنفسها  
فلذلك الطاحونة لا يدل على ملك المشجرة فاذا لم تكن تبعاً للطاحونة فاذا ختم  
فيها قوم فمن عرف انها في يده فعليه والبينة على غيره مسنة بين ارضين احدها  
ارفع من الآخر على المسنة اشجار لا يعرف غارسها قال الشيخ الامام ابو بكر  
محمد بن الفضل ربح الكنان الماء يستقر في الارض السفلى بدون المسنة  
ولا يحتاج امساك الماء الى المسنة كان القول في المسنة قوله صاحب الارض  
العليان مع يمينه واذا كان القول في المسنة قوله كانت الاشجار له ما لم يقم الآخر  
البينة وان كانت الارض السفلى تحتاج في امساك الماء الى المسنة كانت  
المسنة وما عليها من الاشجار بينهما رجل دفع كرمه الى رجل معاملة فالغرس على من  
يكون حكم الشيخ الامام اسمعيل الراشد عن استاذه الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل  
انه قال انا نقس هذه المسئلة بمسئلة اخرى وهي ان الرجل اذا دفع نخيله معاملة فاراد  
العامل ان يضع الوصل على الاشجار على من يكون ذلك ذكر في الكتاب ان اصل القضية الذي  
يوضع في الشجرة يكون على صاحب الشجرة ثم العمل في الوصل من اصلاح القضيب وشق الشجرة  
واذبال القضيب في الشجرة يكون على العامل كذلك في هذه المسئلة القضية البينة

٤٦  
 يكون منه الغريس على صاحب الكرم والعلم يكون على العامل وكذا الدعائم  
 يكون على صاحب الكرم ووضع الدعائم في الكرم يكون على العامل وكذلك  
 في تغطية الاشجار في الخريف ما كان من باب الفصن كالشوك الذي يوضع  
 على الكرم يكون على صاحب الكرم وعمل التغطية يكون على العامل حتى لو انقضت  
 مدة المعاملة فما يبقى من ذلك يكون لصاحب الكرم لا للعامل. ويجب على العامل  
 حفظ نفسه عن الحرام لا يجوز له ان يحرق له شيئاً من الاشجار والقضبان  
 لطبخ القدر ولا من الدعائم والغريس واذا رفع القضبان وقت الربيع  
 واخرج الكرم لا يجعل له ان ياخذ من القضبان يعني من مدفع خشك وشاخ  
 درخت موحداً وتد باغ را بود ولا يجوز للعامل ان يخرج شيئاً من العنب  
 والثمار للضيف وغيره الا باذن صاحب الكرم. رجل دفع ارضه معاملة  
 على ان يقوم عليها العامل يشد منها ما يحتاج الى الشد ويشد دما يحتاج  
 الى التشديد فاخر العامل تغطية الكرم واشجار الرمان في الخريف كما هو عادة  
 اهل بخارا فان اصابها البرد فسد قال الشيخ الامام ابو نصر الدبوسي  
 يضمن الاكار ذلك لان ذلك من باب الحفظ فيكون على العامل حال بقاء  
 المقدف فاذا ترك ذلك كان ضامناً

كتاب الشرب

الاصل فيه قوله عليه الصلوة والسلام الناس شركاء في ثلث الماء والنار والملك  
 لم يرد به شركة الملك انما اراد به الاباحة في الماء الذي لم يحرمه نحو الماء في الجاني  
 والصيون والابيار والانهاء لكل احد ان يشرب منه ولو سقى دوابه فان فيه انقطاع  
 ذلك الماء ولا يستحق بها ارضه ولا زرعها. فاما الماء الحرز بالواني لا يقتضي

به الإباحة من تصرف من سبق بأخذ الماء في وعاء أو غيره يصير ملكاً يملكه  
 خليفته كسائر أنواع التملك نحو البيع والهبة والوصية وغير ذلك فلو مات  
 يورث عنه وكذا الحشيش والكلاء إذا نبتت في أرض إنسان بغير إنبات  
 يكون مباحاً لكل من يأخذ إلا أنه لا يدخل أرضه إلا بإذنه فلو كان لا يجد  
 ذلك في موضع آخر يقول لصاحب الأرض ما إن تحتش وتدفع إلى واما إن  
 ناذن له بالله فليدخل بخلاف الشجر فان الشجر إذا نبت في أرض إنسان بغير  
 إنبات تكون لصاحب الأرض. والشجر ماله ساق نحو السوسن والشوك  
 والكلاء والحشيش ماله ساق فله إذا نبت ينسب على وجه الأرض. ومعنى  
 الشكة في النار الشكة في الاصطلاح والاستضاءة وإذا أراد أن يصطلي بنار  
 غيره أو يأخذ سراجاً من نار غيره كان له ذلك وليس له أن يأخذ عين النار والحجرة  
 فان أراد ذلك كان لصاحبه أن يمنعه إلا أن يأخذ شيئاً لا قيمة له ولا يضر  
 به وكان له أن يأخذ بغير استئذان

### فصل في الأضار

نهر كقوم ولرجل أرض بجنبه ليس له شرب من هذا النهر كان لصاحب الأرض  
 أن يشرب ويتوضأ ويسقي دوابه من هذا النهر وليس له أن يسقي منه أرضاً  
 ماؤه فيجراؤها ولا أن ينصب دولا على هذا النهر لأرضه. فان أراد أن يجر  
 الماء بالقرب والواقي ويسقي زرعاً وشجرةً اختلف المشايخ فيه. والأصح أنه ليس  
 ذلك لأهل النهر أن يمنعه. وإن أراد قوم لهم شرب من هذا النهر  
 أن يسقوا دوابهم من هذا النهر قالوا إن كان الماء لا ينقطع بسقي الدواب  
 ولا يفتقر ليس لأهل النهر أن يمنعوهم وإن كان ينقطع الماء بسقيهم بأن كان الأبل كثيراً

كان لهم حق النع . وقال بعضهم ان كان ينكس خفة النهر ويخرب بالسحق كان  
لهم حق النع والافلا وكذا العين . والمحوض الذي دخل فيه الماء بغير احراز  
احتيال فهو بمنزلة النهر الخاص . واختلفوا في التوضي بهاء السقاية جزئ بعضهم  
وقال بعضهم ان كان الماء كثيرا يجوز والافلا . وكذا كل ماء اعد للشرب حتى قالوا  
في الحياض التي اعدت للشرب لا يجوز فيها التوضي ويمنع منه وهو الصحيح  
ويجوز ان يحمل ماء السقاية الى بيته ليشرب هو واهله . وليس لاحد ان يمتد  
ارضه او زرع من غير اذن صاحب النهر فلا ضمان عليه فيما اخذ من الماء وان اخذ  
مرة بعد اخرى يؤدبه السلطان بالضرب والعس ان راي ذلك . رجل له ارض  
على شط الفرات او على خفة نهر عام كان للعمامة المرور في هذه الارض للشفه  
واصلاح النهر وما اشبه ذلك وليس لصاحب الارض ان يمنعهم من المرور  
في ارضه اذ لم يكن لهم طريق في غير ذلك . رجل ادعى في ارض رجل لنفسه نهر  
وصاحب الارض نيكو فان كان الماء جاريا الى الارض المدعى وقت الخصومة كان القول قول  
المدعى وان لم يكن جاريا الى الارض المدعى وقت الخصومة كان القول قول صاحب الارض  
الذي فيه النهر الا ان يقيم المدعى البينة وكون النهر محفورا الى الارض  
المدعى لا يصلح حجة للمدعى لان ذلك مجرد شبهة والاول  
استعمال . ساقية بين قوم لهم عليها ارضون لكل واحد منهم عشرة اجزاء  
فاخذ كل واحد منهم نصيبه وساقه الى ارضه وكان في نصيب احدهم فضل  
عليه يحتاج اليه فاحتاج اصحابه الى ذلك فشكاه اولي بذلك الفضل لانه  
لو استغنى عن جميع نصيبه كان نصيبه لشركائه فلو ان هذا الذي فضل

نصيبه من الماء اراد ان يسوق ذلك الفضل الى ارض له اخرى سوى تلك  
الارض لم يكن له ذلك الا برضه شركائه في النهر فان لم يرضوا بان بينهم على ذلك  
اتصافهم ولا يشبه هذا. لو كان له سد من الماء من نهر بين قوم وغش الماء  
او اقل اكاكثر فاخذ نصيبه من ذلك النهر كان له ان يسوق نصيبه  
الى حيث يشاء من الارضين لان ذلك ليس بشربة لارض معين ولا يستغنى  
عنه لا سبيل لشركائه عليه . وجبل له نهرا خاص من الوادي لارض له خاصة  
وليس له في هذا النهر غير ملك خربت ارضه واراد ان يسوق الماء الى ارض  
له اخرى سوى ذلك قالوا ان كان ماء الوادي كثيرا لا يحتاج سائر الناس  
الذين لهم انهار من هذا الوادي الى هذا الماء ولا يفرضهم ذلك كان لصاحب  
النهر ان يسوق ماء نهره الى حيث يشاء وان كان ذلك يفرضهم الانهار وهم  
محتاجون الى ذلك لم يكن له ان يسوق ذلك الماء الى غير تلك الاراضى  
نهر خاص ليس لغيرهم ان يسقى بستانه او ارضه الا باذنهم فان اذن  
القوم الا واحدا او كان فيهم صبي او غائب لا يسع لهذا الرجل ان يسقى  
زرعه وارضه من ذلك النهر . رجل له ارض فيه نهر لرجل اراد صاحب  
النهر ان يدخل ارضه ليعالج نهره كان لصاحب الارض ان يمنعه من الدخول  
في ارضه الا ان يمنعه بطن النهر . وكذا القنات والبئر والعين لانه لا ضرورة  
له في الطريق في ارضه مع التمكن في تحصيل مقصوده بان يمنعه بطن النهر  
بجفاف ما اذا كان ارضه على مشط فوات او على ضفة نهرهم فان ثمة ذكرنا  
ان للعامة الدخول في ارضه لا صلاح النهر العام اذا لم يكن لهم طريق غير  
ذلك لان ثمة الضرر عام وقد يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام وهذا

من صاحب النهر والقناة ضرب خاص فلا يحصل لأجله ضرب صاحب الأرض  
 بالدخول في أرضه . رجل اتخذ في داره خفزة أو شجرة وأراد أن يسيق ذلك  
 بالأواني من نهر لغيره اختلفوا فيه قال مشائخ بلخ رح ليس له ذلك إلا بأذن  
 صاحب النهر كما ليس له أن يسيق زرعه . وذكر شمس الأئمة السرخسي رح  
 الأصح أنه لا يمنع من هذا المقدار لأن الناس يتوسعون فيه والمنع من ذلك  
 يعد من الدناءة . فربما ين قوم على حصص معلومة فصرف الوالي حصّة  
 بعضهم بعينه إلى رجل كان نقصان ذلك على الجميع . فربما ين اثنين تهايا  
 فيه بالإيام جازت المهايأة . ولو كان لأحدهما نهر وللآخر نهر آخر فتهايا  
 لا يجوز . رجل باع أرضا بشرائها فلم يشترى قدر ما يكفيها وليس له جيع ما كان  
 للبائع قوم لهم أرض على نهر لا يعرف كيف كان بين أهلها في الماء اختصوا  
 في الشرب فهو على قدر ما ينهم لكل إنسان بحصته بخلاف الطريق إذا كان  
 بين جماعة ودار أحدهم أوسع من دار الباقي فإنه لا يستحق بتلك الزيادة  
 من الطريق لأن الاستطراق إلى الدار الكبيرة غوالا استطراق إلى الدار  
 الصغيرة لا يتفاوت ذلك بخلاف الشرب . فلو قوم بمنح أرض رجل كان  
 لصاحب الأرض أن يسيق منه أرضه أن كان لا يضرب أصحاب النهر ولهم أن يمنعوا  
 رجل له شرب من نهر لا أرضا اشتري أرضا أخرى ليس لها شرب من هذا النهر  
 بجانب أرضه الأولى ليس له أن يجري الماء من الأولى إليها يجعلها مكان  
 الأولى وليس له أن يسيق نخيلا له أو زرعاً له في أرض أخرى إلا أن يملأ  
 الأولى ويسد عنها الماء ثم يفتحها إلى الأخرى يفعلها مرة بعد أخرى أو  
 على نهر شر بها منه ادعى رجل الأرض وأقام شاهدين أن الأرض له ولم يكن



الشرب بغيره يقضي له ما لا أرض بحصتها من الشرب. ولو شهد بالشرب دون  
 الأرض لا يقضي له بشئ من الأرض. فهو عظيم لاهل قري لا يحصون اذ عي  
 قوم سواهم ان هذا النهر لقري معلومة لا يحصى اهلها واقام البينة على  
 ما ادعى وللدعي عليهم لا يحصون وفيهم الصغير والكبير وانما حضر واحد  
 منهم قال محمد راج اذا كان النهر بهذه الصفة يجوز القضاء بدعوى واحد  
 من المدعين على واحد من المدعى عليهم ويخرج النهر من ان يكون نهر  
 جماعة المسلمين ويعير لاهل تلك القرى خاصة بمنزلة طريق نافذة من  
 طرق المسلمين اقام قوم البينة على انه لهم دون غيرهم فانه يقضي بتلك البينة  
 كمثل النهر لقوم لا يحصون وان كان النهر لقوم يحصون معدوفين لم يقض  
 عليهم عند حضر اقدم وانما يقضى على من حضر منهم خاصة. فربين  
 قوم اراضى البعض في اعلى النهر وارضى البعض في اسفله ومن كان ارضه  
 في اعلى النهر لا يشرب ارضه حتى يسكر ذكر في الكتاب انه لم يكن له ان يسكر النهر  
 على الاسفل ولكنه يشرب بحصته لان السكر قطع منفعة الماء عن اهل  
 الاسفل في بعض المدة وفيه تعرف في بطن النهر المشترك وبعض الشركاء  
 لا يملك التعرف في المثل المشترك الا برضاهم فان تراضوا على ان اهل اعلى  
 النهر يسكر النهر حتى يشرب ارضه جاز. وكذا لو اصطلموا على ان يسكر  
 كل واحد منهم في نوبته جاز ايضا لان الماء قد يقل في النهر فيحتاج كل  
 واحد منهم الى ذلك الا انه اذا تمكن من الشرب بان يسكر بلوح اقواب  
 او خشيش لم يكن له ان يسكر بالطين او بالتواب لان السكر يكون عند  
 النفورة فيتقدر بقدر النفورة ودون الشركاء بتقدير كفه

وقال ختلفوا لم يكن لاحد ان يسكر على صحابه. وكذا لو كان الماء في النهر بحيث  
 لا يجري الى ارض كل واحد منهم الا بالسكرفانه يبدأ باهل الاسفل حتى يروى  
 ثم بعد ذلك لأهل الاعلى ان يسكر والي تفع الماء الى اواخيرهم. وان اراد احد  
 ان يسكر من النهر الخاص نهر اخر لنفسه لم يكن له ذلك. وكذا لو اراد ان ينصب  
 عليه رحي لم يكن له ذلك الا برضا الشركاء الا ان يكون رحي لا يضرب بالنهر ولا بالماء  
 بان يسكر في ارض خاصه ولا يغير الماء عن سنته ولا يمنع جريان الماء بالرحي  
 بل يجري على ما كان يجري قبل ذلك فاذا كان بهذه الصفة كان له ان يفعل  
 ذلك بغير اذن الشركاء لانه تصرف في خالص ملكه ولا ضرر لغيره في ذلك  
 فمن منعه منه يكون متعنتا فلا يلتفت الى ذلك. وكذا لو اراد ان ينصب على هذا  
 النهر دالية ولا يضرب ذلك بالنهر ولا باصحابه بان فعل ذلك في ملكه كان له ان يفعل  
 ولو ان رجلا له نهر خاص ياخذ الماء من الوادي الكبير كالقرات والدجلة  
 والسيحون والجيحون شربا لارضه خاصة وليس له في هذا النهر شريك على الوادي  
 الكبير نهار وحفف الرجل ارضه ذلك واراد ان يسوق الماء الى ارضه اخرى  
 قال في الكتاب ان كان ذلك في ايام المد وكان ماء الوادي كثيرا الاجتهاد اهل الارض  
 التي على الوادي الى هذا الماء ولا يضربهم كان لصاحب هذا النهر ان يسوق الماء  
 الى حيث شاء. وان كان يضرب ذلك باهل الانهار او هم محتاجون الى هذا الماء لم يكن  
 ان يسوق الماء الى غير تلك الارض. ولو ان رجلا له كوة على نهر لا توم فاراد  
 ان يربها فيسفلها عن موضعها ليكون اكثر اخذ من الماء ذكر في الكتاب ان له ذلك  
 لان هذا الكوي تصرف في ملك نفسه وهو الكوة. وعن الشيخ الامام شمس الامنة  
 الحلواني رحمه الله قال هذا اذا علم انها كانت منسقة في الاصل وارقت

٤٢  
تأنيكاس ذلك فهو بالتفضل بعيداً إلى الحالة الأولى. أما إذا علم أنها كانت  
في الأصل بهذه الصفة فأراد أن يسفلها فانه يجمع عن ذلك لانه يريد بهذا  
أن يأخذ زيادة على ما كان له من الماء. وكذا لو أراد أن يرفعها وكانت مسفلة  
ليقل ماؤه في أرضه حتى لا ينزكان له ذلك. ولو أراد أن يوسع فم أنهر ليدخل  
الماء في كوته أكثر مما كان لم يكن له ذلك لان فيه أخذ زيادة على ما كان له من  
الماء. وعن أبي يوسف رج أنه سئل عن رجل له نهر خاص يأخذ الماء من الفرات  
أو الدجلة أو النيل وهو نهر في الروم أو يأخذ الماء من نهر مرو وهو وادي  
عظيم قريب من الفرات والدجلة يسقي بهذا النهر الخاص زرعاً أو كوة  
أو غلة فاجزأ انسان آخر إلى أرضه قبل أن يصل الماء إلى أرض صاحب النهر  
كان لصاحب النهر أن يمنعه. وإذا استغنى صاحب النهر عن هذا الماء لا يرى  
أن يمنعه من أن يسقي أرضه أو يغله. وعن أبي يوسف رج أنه سئل عن رفع  
مرو وهو نهر عظيم إذا دخل مرو وكان ماؤه بين أهلها كوى بالحصص لكل  
قوم كوة معروفة فاحسب رجل أرضاً ميتة لم يكن لها شرب من هذا النهر  
فكرى لها نهر من فوق مرو في موضع لا يملكه احد فساق الماء إليها من خلفك  
النهر العظيم قال ان كان هذا النهر الحادث يضرب أهل مرو ضرباً بيناً في ماتهم  
ليهلك ذلك ويمنعه السلطان عن ذلك ولو كان كل احد ان يمنعه لان الماء الذي  
العظيم حق القامة ولكل واحد من العامة دفع الضرر. وان كان ذلك لا يضرب  
بأهل مرو له ان يفعل ذلك ولا يمنع لان الماء في الوادي العظيم على أصله لا  
لا يصير بها للبعض ما لم يدخل في المقاسم ولهذا وضع المسئلة فيما اذا كوى  
نصاراً من فوق مرو. وأما اذا ضرب بهم فكل واحد يكون ممنوعاً عن الحق

الفريز بالعين . قال محمد بن سالت ابا يوسف رج هل لاحد من اهل هذا النهر  
 الخاص ان يتخذ عليه جسر او يكرى لها منه نهر في ارضه ويسبل في ماء النهر  
 من هذا النهر الخاص وذلك لا يضرب اهل النهر الخاص قال ليس له ذلك لان  
 النهر الخاص من اعلاه الى اسفله مشترك بينهم فلا يكون لاحد ان يحد  
 فيه حدا ولا ان يتخذ عليه جسر ولا قنطرة الجسر اسم لما يتخذ من اللواح  
 والخشب يوضع ثم يرفع والقنطرة ما يتخذ من الاجرة والحجر بعد ما يتخذ في موضع  
 لا يرفع عن ذلك الموضع . وكذا البئر والعين بين قوم في الشركة فيه خاصة وكذا  
 نهر بين رجلين لهذا النهر خمس كوى من النهر الاعظم وارض احد الرجلين  
 في اعلاه هذا النهر الخاص وارض الاخر في اسفله فقال صاحب الاعلى اني اسد  
 بعض هذه الكوى لان ماء النهر يكثر فيفيض في ارضي ويتخذ منه ارضي ولا يصل  
 اليك الماء الا بعد ان يقل فياتيك من الماء ما ينفعك قال ليس له ذلك لانه  
 يقصد الاثر بشريكه بسد بعض الكوى فلا يكون له ذلك كما لا يكون له ان يسد  
 النهر . وكذا لو قال اجعل لي نصف هذا النهر ولك نصفها اذا كان في حصتي  
 سدوت منها ما بد لي وانت في حصتك تفجع كلها ليس له ذلك لان القسمة  
 تمت بينهم بالكوى فلا يملك احدهما نقص تلك القسمة الا ان يتراضيا على ذلك  
 فان تراضيا على ذلك وقاما على هذا التراضي زمانا ثم بدا لصاحب الاسفل ان ينقص بخاره  
 ذلك لان ذلك كانت اعارة والاعارة غير لازمة . وكذا لو مات احدهما  
 لوارثه ان ينقص ما تراضيا عليه . وسئل ابو يوسف رج عن نهر بين قوم يأخذ  
 الماء من هذا النهر الاعظم ولكل واحد من هذا القوم في هذا النهر الخاص كوى  
 مسماة فاراد احدهم ان يسد كوفه ويفتح كوة اخرى اعلاه من الاولى فينقل هذا

فقال ليس له ذلك لانه يكس خفة النهر المشغل ويريد به ان يزيد الماء في حوضه  
 لأن دخول الماء على النهر كوة يكون أكثر من دخوله في أسفل النهر فمثل تلك  
 الكوة فرق بين هذا وبين الطريق . وجعل له دار في سكة غير نافذة واراد ان يجعل  
 باب الدار في اعلى السكة كان له ذلك لان ثمة له حق المرور والدخول في السكة  
 وبذلك لا يزيد حقه سواء كان بابه في اعلى السكة او في أسفلها اما معناه  
 في الماء يزداد بفتح الكوة في اعلى النهر . ولو ان من له طريق في سكة غير نافذة  
 اراد ان يجعل بابه في أسفل السكة اختلفوا فيه قال بعضهم ليس له ذلك لانه يزداد  
 طريقه ومروءة في السكة . وفي الكتاب قال له ذلك وسوى بين الفصلين وفي  
 اخذ شمس الائمة السرخس رح . وسئل ابو يوسف رح ايضاً عن رجل جعل له  
 امير خراسان شرباً من النهر الاعظم لم يكن له ذلك فيما مضى وكان له شرب  
 كوتين فزاد له مثل ذلك واقطعه اياه وجعل مقصده في ارض يملكها وفي ارض  
 لا يملكها قال ان كان يضرب العامة لم يجز ويجوز اذا لم يضرب كما لا يجوز للامام  
 ان ياخذ شرباً احدهم ويعطى غيره . وسئل ايضاً عن رجلين قوم يأخذ  
 الماء من النهر الاعظم فمنهم من له فيه كوتان ومنهم من يكون له ثلث الكوا  
 فقال صاحب الاسفل لصاحب الاعلى انكم تأخذون من الماء اكثر من نصيبكم  
 لان كثرة الماء وسفقه يكون في اعلى النهر فيدخل في كواكم شئ كثير ونحن  
 لا نرضى بهذا ونجعل لكم اياماً معلومة ونسدد في ايامكم كوانا لنا اياماً معلومة  
 وانتم تسدون فيها كواكم قال ليس لهم ذلك ويترك على حاله كما كان قبل  
 اليوم . وكذا لو اختصم اهل النهر فادعى بعضهم زيادة لم يكن له ان ينحصر لاحتياج  
 الايجرة ويترك على حاله والاصل في جنس هذا ان ما كان قد يترك على حاله

الآية : نه في سكة غير نافذة أراد رجل من أهل السكة أن يدخل اللذذ داره  
 فذلك النهر وبيع بستانه وبينه الجيران عن ذلك قال الفقيه أبو بكر البلخي  
 رح أن كان حديثا كما ناهل لمنع وان كان قديما كان له ذلك بمنزلة الظلة فوق السكة  
 فغير بين قوم غطى رجل مجرى الماء قال أبو القاسم رح اذا لم يكن قديما فلا ريب المجري  
 ان ياخذوه بالكشف ويرفع الغطاء . بالوعة قديمة على شفة النهر يدخل في سكة  
 غير نافذة قال أبو بكر البلخي رح لا عبرة للقديم والحديث في هذا ويوم يرفع فان  
 لم يرفع يرفع الامر الى صاحب الحسبة ليامر بالرفع . فمرفقهم حفرو والقوا التراب  
 في ارض رجل فيها هذا النهر قال أبو القاسم رح يوحذون برفع ما جاؤوا به من  
 اي حنيفة رح في سكة غير نافذة فيها نهر حفروها والقوا التراب فيها قال يوحذون  
 برفع التراب . فغير بين قوم لهم ارضي لبعضهم عليه سواق وللبعض عليه دوال  
 وللبعض ارض ليس لارضه على هذا النهر دالية ولا ساقية وليس لها شرب معروف  
 من هذا النهر ولا من غيره اختصوا فادعى صاحب الارض ان لها شربا من هذا النهر  
 وهذه الارض على شاطئ النهر ذكر في الكتاب ان النهر في القياس يكون بين اصحاب  
 السواقي والدوالي لصاحب الارض وفي الاستحسان يكون النهر بينهم على قدر ارضهم  
 التي تكون على شط النهر . وان كان يعرف لهم شرب قبل ذلك فهو على ذلك المعروف  
 وان لم يكن النهر بينهم على قدر ارضهم . وان كان لهذا الارض شرب معروف  
 من غير هذا النهر فلها شربها من ذلك النهر وليس لها من هذا النهر شرب لان الارض  
 الواحدة لا يكون شربها من نهرين عادة . فان لم يكن لها شرب معروف من غير هذا  
 النهر فخط القاض لها بالشرب من هذا النهر بحكم الظاهر . كان لها ارض اخرى  
 بجانب هذا الارض ليس لها شرب معروف في القياس لا يكون لهذا الارض الاخرى

٢٤

شرب من هذا النهر لان الارض الاخرى غير متصلة بهذا النهر في الارض الاولى حكمة  
 بين الارض الاخرى وبين النهر. وقال استحقان يكون لارضه شرب من هذا  
 النهر لان الارض اذا كانت متصلة بعضها ببعض فاذا جعل لبعضها شرب  
 من هذا النهر كان شرب الكل من هذا ظاهرا. رجل ادعى ارضا بشربها من نهر  
 وانكروا هل هو دعواه الارض والشرب فاقام شاهدين فشهدا ان الارض له  
 ولم يذكر الشرب فان القاضي يقضيه له بالارض ويحسمها من الشرب لا الشرب يتبع واستحقاقا  
 التبع يكون باستحقاق الاصل. وان شهدا له بالشرب دون الارض فان القاضي لا يقضيه له  
 بشئ من الارض لانهما شهدا بالتبع والاصل لا يستحق باستحقاق التبع نهر لرجل فارض  
 رجل فادعى رجل شرب يوم من المهر في كل شهر واقام البينة على ذلك فانه يقضيه وكذلك  
 مسيل الماء لان الجهالة في الشرب ومسيل الماء لا تمنع قبول الشهادة. ولو شهدوا  
 ان له شرب يوم ولم يسموا عددا ولم يشهدوا ان له ثقبه النهر متى لا يقبل شهادتهم  
 ولو ادعى عشر نهر وعشرون فتشهد احدهما بالعشر والاخر باقل من العشر في قياس قول  
 ابي حنيفة رج لا يقبل شهادتهما وان شهدا بالاقرار وعند صاحبيه رج جازت  
 شهادتهما على الاقل استحقانا. رجل له ارض ونهر خاص لهذا الارض فباع النهر من  
 رجل ذكره الاصل انه لا يدخل المحريم في البيع كما لو باع الارض لا يدخل فيه الطريق الا بالذكر  
 فلو ان مشرع النهر ادا ان يمر في هذه الارض على جوانب النهر لا صلاح النهر لم يكن له ذلك  
 الا برضا صاحب الارض وله ان يمر في بطن النهر. ولو كان الارض على مشط فوات او على شط  
 نهر كان للعامة حق المرور في هذه الارض للشفة ولا صلاح النهر وليس لصاحب الارض ان يمنع  
 اذا لم يكن لهم طريق الا في هذه الارض. ارض وبنز بين رجلين باع احدهما نصيبه  
 من البئر من غير شريكه من غير ان يكون له طريق في الارض جاز. وان باعه

٤٩  
على ان يكون المشتري طريق في هذه الارض لم يجز . ولو كان بين ثلاثة زرع باع احدهم  
نصيبه من احد الباقيين لايجوز وان باعه منهما جاز . رجل اشترى شرا بغير ارض  
وفي تلك القرية يباع المياه بغير ارض في ظاهر الرواية لايجوز هذا البيع فان باع  
وشرط ان يكون الخراج على المشتري فسد العقد في الروايات كلها لان الخراج يكون  
على صاحب الارض فلوانه باع الماء بدون ارض وقبض المشتري الشرب ثم باع الشرب  
مع ارض له قال الفقيه ابو جعفر سرح لايجوز البيع في الشرب الا ان يجير البائع الاول  
لان المشتري الاول لم يملك الشرب با لشراء والقبض لان بيع الشرب بيع لا يقع على حصة  
الارض انه لو باع الارض والشرب جاز البيع وان كان الماء منقطعا وقت البيع ولم يقع  
البيع في الماء على ما يحدث وقتا بعد وقت فاذا لم يشتر شيئا موجودا لا يملكه بالقبض  
فلا يجوز بيعه ثانيا لانه على ملك البائع الاول . قال مولانا رضي وعندي هذا الجواب  
مشكل وينبغي ان يكون حكم البيع الاول في الشرب حكم بيع فاسد لا حكم بيع باطل لان  
بيع الشرب وحده وان كان لايجوز في ظاهر الرواية يجوز في رواية . وبه اخذ المشايخ قد  
جرت العادة ببيع الشرب في بعض البلدان فكان حكمه حكم البيع الفاسد والمبيع بيعا  
فاسدا يملك بالقبض فاذا باعه بعد القبض وجب ان يجوز . ويؤيد هذا ما ذكره الاصل  
رجل باع الشرب بعبد وقبض العبد واعتقه جاز عتقه ولو لم يكن الشرب محلا للبيع  
لما جاز عتقه كما لو اشترى عبدا بمائة اودم وقبضه لايجوز عتقه . ولو باع الارض  
بشرب ارض اخرى اختلف المشايخ رحمهم فيه . فمنهم من يبيح بيع احدها  
ارضه الذي يجنب هذا النهج وراء هذا النهج طريق وذكر في ملك البيع حد الارض  
التي باعها للطريق قال ابو نصر رحم لا بد من هذا النهج في البيع وقال الفقيه ابو الليث رحمه  
يدخل وعليه الفتوى . كرم ان يجري ما بينهما واحدا ببيع احدهما ثم الاخر قال الشيخ



الامام ابو القاسم رحمه لا يستحق احدهما على الآخر مجرى بنير شرط . وان كان كل كرم رجل  
 آخر فباع كل واحد منهما كرمه من رجل بكل حق حوله يدخل فيه المجري هكذا قالوا  
 الفقيه ابو الليث رحمه هذا اذا باع العليا او اثنى السفلى وهما الواحد وما اذا باع  
 السفلى او لا بكل حق حوله يدخل فيه الشرب والمسيل قالوا هذا الجواب غير مجمع وانما  
 الجواب الظاهر ان يقر ان كان كل كرم لملك آخر فان لم يذكر في البيع الحقوق والحق  
 لا يدخل فيه الشرب والمسيل وان ذكر ذلك في البيع كان لكل مشترق اجزاء الماء  
 الى ارضه ويكون كل مشترقا مما مقام بائعه ولا يعتبر فيه التقدم والتاخر وان كانا  
 لملك واحد فان لم يذكر الحقوق في البيع لا يدخل فيه الشرب وان ذكر ذلك  
 فان باع العليا ولا بكل حق حوله لم يكن لصاحب السفلى حق اجزاء الماء الى كومه السفلى  
 . دار ان لرجل مسيل ماء سطح احدتهما على الاخرى فباع القى عليها المسيل بكل  
 حق حوله اثنى باع الدار الاخرى من رجل آخر فارد المشتري الاول ان يمنع المشتري  
 الثاني عن اسالة الماء على سطحه ذكر في الاصل ان له ذلك الا ان يذكر البائع  
 وقت البيع الاول ان مسيل ماء التي لم تبيع يكون له في الدار التي باعها . رجل له دار  
 متلاصقان احدهما عامرة والاخرى خراب فباع الخراب ومسيل ماء سطح العامرة  
 وملتصق بها الى الخراب قال الفقيه ابو بكر رحمه ان استثنى البائع لنفسه مسيل الماء  
 في الخراب جاز لان المعاملة جرت بذلك ولو استثنى ملحق طرح الثلج لا يجوز . لانه  
 لا عرف فيه وقال الفقيه ابو الليث رحمه ان كان ميزاب سطح العامرة في الخراب  
 ومسيل ماء سطحه الى هذا الجانب عرف ذلك في القديم كان المسيل على حاله  
 وان لم يشترط . وكذلك لو كان مسيل سطح رجل الدار رجل اخر وله فيها ميزاب  
 قديم ليس لصاحب الدار منعه عن اسالة الماء وهذا جواب الاستحسان

فيهما وفي القياس ليس له ذلك الا ان يقيم البينة ان له مسيل الماء في داره والفتوى  
 على جوابه الاستحسان كرم بين اربع اخوة ومجنب الكرم حائط لعمتهم فاشترى  
 احدهم الاخوة الحائط بعينه واراد ان يسوق الماء الى الحائط المشتري فاراد احد  
 الاخوة منعه عن ذلك قال الشيخ الامام ابو القاسم رح ان اراد ان يجري الماء  
 في مجرى مشترك كان لهم المنع وان اراد ان يجري الماء في مجرى خاص له لا يمنع اذا  
 للمشتري شرب من هذا النهر. <sup>١</sup> رجل له مسيل ماء في داره فباع صاحب الدار  
مع المسيل ورضي به صاحب المسيل كان لصاحب المسيل ان يضرب <sup>٢</sup>  
 في الثمن وان كان له حق اجراء الماء دون رتبة النهر لا شيء له من الثمن  
 على المسيل بعد ذلك كرجل اوصى لرجل بسكنى داره فمات الموصى فباع الوارث  
 ورضي به الموصى له جازا لبيع وبطل سكناه. ولو لم يبيع صاحب الدار دان  
 صاحب المسيل ابطلت حقه في المسيل فان كان له حق اجراء الماء دون الرتبة  
 حقه قياسا على حق السكنى. وان كان له رتبة المسيل لا يبطل ذلك بالابطال دون  
 ملك العين لا يبطل بالابطال. وذكر في الكتاب اذا اوصى لرجل بثلث ماله وراثا  
 الموصى فصالح الوارث الموصى له من الثلث على السدس جازا للمص. وذكر  
 الشيخ الامام العروف بن جواهر زاده رح ان حق الموصى له وحق الوارث قبل  
 القسمة غير متأكد يجهل السفوط بالاسقاط. حائط بين رجلين عليه  
 حوله فمات رفع احدهما الحائط بوضا صاحبه ثم صاحبه بماله بوضا الآخر ان يعبر  
 صاحبه مجرى ماء داره ليجري ماله فيها الادارة ويستق بستانه ففعل واعاد المجري ثم بدله ان يمنع  
 المجري ماله ذلك لان الاعارة غير لازمة لان صاحب الدار الذي يمنع المجري كان له ان يمنع المجري  
 نصف ما انفق ببناء الحائط <sup>٣</sup> رجل له اشجار الفواكه على ضفة نهر في داره فدخل الماس  
 ١٠

من عروق الشجرة من هذا النهر إلى داره وتدعت الدار إلى الخراب قال أبو القاسم  
 أن لم يفرسها في حريم النهر لا يوم الغارس بقلعها فاما ما دخل من عروق الشجرة في دار  
 لجار فلجأ وقطعها. وذكر في الأصل رجل خرج سعف شجرة إلى ملك انسان كان  
 لصاحب الملك أن يامر ويقطع السعف. وكذلك الجذوع والشاخصه للانسان  
 إلى دار جاره كان لصاحب الدار أن يامر بالقطع فان ابى أن يقطع يرفع الامر  
 إلى القاضي حتى يجبر على القطع فلوانه لم يرفع الامر إلى القاضي وقطع بنفسه في الجذوع  
 الذي انقطع على وجه الجذوع لا يضمن واما في الشعب قال القاضي الامام ابو الحسن  
 علي السغدري رج عندي ينظر ان كان السعف بحيث يمكن مدها إلى بيت صاحب  
 النخلة ليس لصاحب الملك أن يقطع ولأنه يقطع ضمن سواء كان السعف نبت  
 على حد ارضه او في ملك صاحب النخلة وان كان لا يمكن مدها إلى ملك صاحب النخلة  
 كان لصاحب الارض أن يقطع اذا كان منبت السعف في ملكه وان كان منبت السعف  
 في ملك صاحب النخلة فطال السعف حتى مال إلى هواء صاحب الارض فان كان  
 يمكنه المد ليس له أن يقطع على ما ذكرنا وان كان لا يمكن مد ينظر ان كان السعف  
 هو القوائم كان له أن يقطع ولا يضمن بالقطع لان موضع قطع قوائم الخلاف معلوم  
 لا يختلف وان كان الانتشار مشرقا او غربا مشرقا لكن موضع القطع غير متعين فهو القوائم  
 والصندوق بر كان منبت السعف في ملك صاحب النخلة لم يكن لصاحب الارض  
 أن يقطع ولو قطع كان ضامنا. قال القاضي الامام هذا رج ههنا مسألة اخرى في  
 في الكتاب اذا نبت الشجرة في ملك انسان او غرس رجل نالة في ارضه فكيف يأخذ  
 من ارض جاره قال بانه يضمن لجاره الموضع الذي اخذ الشجر من ارض جاره. رجل  
 له ساباط قديم فوق سكة غير نافذة واخذ اطراف جداره بالساباط على جدار

محمد فرغ صاحب الساباط بعد ثلثه عن موضعه واراد ان يضعه على هذا الجدار  
 ارفع مما كان من غير ان يبين على حدار المسجد بناء فتمه اهل السكة عن ذلك  
 قالوا ان كان هذا الجدار هو الجدار الذي بين المسجد والسكة فاهل السكة يكونون  
 بمنزلة الشركاء في الجدار اذ اكان الجدار سترق لهم فلا يكونون لصاحب الساباط  
 ان يحدث فيه شيئاً لم يكن وان لم يكن كذلك كان له ان يفعل ذلك . فبالشفقة  
 في مدينة اراد بعض اهل المدينة ان يتخذن بساتين يسقيها من هذا النهر  
 قالوا ان كان ذلك لا يضرب اهل المدينة لا بأس به وان اضربهم بان كان لا يصل  
 اليهم من الماء الا شئ قليل لا يسعهم ذلك . ولو كان النهر في الطريق فارادوا  
 ان يغرسوا الاشجار على صفتها كان لا يضرب الطريق لا بأس به وللناس حق النع  
 وان كان لا يضربهم . فمركبة سحرى في بستان رجل كان لصاحب البستان  
 ان يغرس على جافته لان فيه احكام ما فتى النهر فان ضاق نهرهم بذلك  
 حينئذ يوم يقطعها الا ان يوسع صاحب البستان عليهم الطريق من وجه  
 اخر لا يتفاوت حق اصحاب النهر حينئذ لا يقطع . فمركبة في دار رجل صاحب  
 الدار يسبق بستانه من هذا النهر فغرس شجرة على شط النهر فدخل الماء  
 من هذا النهر في عروق الشجرة الى داره وفتدعت الدار الى الخراب قالوا ان لم يغرس  
 الشجرة في حريم النهر لا يوم يقطع الشجرة فان كان عروق الشجرة دخلت دار  
 جاره فعليه قطعها فان لم يقطعها كان للجار قطعها من غير ان يرفع الامر  
 الى القاضي . حوض في بستان رجل وهو مستنقع لماء اقوام فامتلا الحوض  
 وذلك يغرب بناء صاحب البستان هل يكون لصاحب البستان ان يمنع  
 من اجراء الماء في هذا الحوض الى ان يصلحوا الحوض . قال الشيخ الامام ابو القاسم

أن يكون صاحب البستان مقربا لموضع لارياب النهر وان استنقاع الماء فيه  
 قديم كان لصاحب البستان ان يمنعهم عن اجراء الماء الى ان يصلحوا لموضع  
 وليس على صاحب البستان اصلاح الموضع . رجل له مجرى ماء في دار رجل  
 فغريب المجري فآخذ صاحب الدار صاحب المجري باصلاحه قال ابو نصر رحمه الله  
 لا يجبر صاحب المجري على اصلاحه قال وهذا كرجل له مجرى ماء على سطح رجل  
 فغريب السطح لم يكن لصاحب السطح ان يأخذ صاحب المجري باصلاح سطحه  
 فكذا لك هذا . ما شك ان النهر ملكا لصاحب النهر آخذ باصلاحه قال الفقيه  
 ابو الليث رح وقد قال بعضهم ان اصلاح النهر يكون على صاحب المجري  
 وليس هذا كالسطح لان الماء الذي في النهر ملكه وحقه وهو الذي يستعمل  
 النهر بملكه فكان اصلاحه عليه وهكذا عن ابي بكر البلخي رح في مثل هذه وهو  
 المختار . جذارين رجلين وبیت احدیها أسفل وبیت الآخر علی بذراع  
 او بذراعین فانهدم الجدار فقال صاحب الاعلی لصاحب الاسفل ان امت  
 الى حد بيتي ثم بنى جميعا قال الفقيه ابو بكر البلخي رح ليس له ذلك لكن بيناه  
 جميعا من اعلاه الى اسفله . وقال الفقيه ابو الليث رح ان كان بيت احدهما  
 اسفل بأربعة اذرع ونحوه مقدار ما يكون ان يتخذ بيتا فاصلاحه على صاحب  
 الاعلی حتى ينتهي الى موضع بیت الآخر لانه بمنزلة سفلى وعلو حائط لرجل  
 باع نصفه فاراد المشتري ان يتخذ لنفسه في النهر العام منقعا كان له ذلك  
 اذا فعل ذلك في ملكه ولا يضر بالعامه وان اضر بان ينكسر النهر  
 ليس له ذلك والله اعلم

الانهار ثلاثة منها ما يكون كرية على السلطان . ومنها ما يكون كرية على اصحاب  
 النهر فاذا امتنعوا يجبرون على ذلك ومنها ما يكون كرية على اصحاب النهر  
 واذا امتنعوا لا يجبرون . اما الاول فهو النهر العظيم الذي لم يدخل  
 في القاسم كالضرات والدجلة والبيحون والسيحون والنيل وهو في القاسم  
 . واذا احتاج الى الكري فاصلاح شطه يكون على السلطان من بيت المال  
 فان لم يكن في بيت المال مال يجبر المسلمين على كرية ويخرجهم لاجله فان اراد  
 واحد من المسلمين ان يكري منها نهر الارضه كان له ذلك اذا لم يضرب العامة  
 فان اضرب العامة بان ينكسر شط النهر ويخاف منه الفرق يمنع من ذلك . واما  
 الذي يكون كرية واصلاحه على اهل النهر واذا امتنعوا اجبرهم الامام على ذلك  
 وهو الانهار والعظام التي دخلت في القاسم عليها قري فان فسدت واحتاج الى  
 الكري والاصلاح كان ذلك على اهل النهر واذا امتنعوا اجبرهم الامام لان  
 فساد ذلك يرجع الى العامة وفيه تقليل الماء على اهل الشفة وحسن ان يؤدي  
 ذلك الى عرق الطعام فاذا كان منفعة الماء تعود اليهم وضرب تلك الكري يرجع  
 الى العامة اجبرهم على الكري وليس لاحد ان يكري من هذا النهر نهر الارضه  
 اضر ذلك باهل النهر ولم يضروا لا يستحق بهذا الماء الشفعة . واما النهر الذي يكون  
 كرية على اهل النهر وان امتنعوا لا يجبرون فهو النهر الخاص وتكلموا في النهر الخاص  
 قال بعضهم ان كان النهر مشرقا فدونها او عليه قرية واحدة يعني ماؤه يقسم بينها  
 نهرين خاص يستحق به الشفعة . وان كان النهر لما فوق العشرة فهو نهر عام وقال  
 بعضهم ان كان النهر لما دون الاربعين فهو نهر خاص وان كان الاربعين فهو نهر عام .  
 وقال بعضهم ان كان لما دون المائة فهو خاص وقال بعضهم ان كان لما دون الالف

٤٤  
فهو خاص واما ما قيل فيه ان يفوض الى رأى المجتهد حتى يختار اى الاقاويل شاء  
فهذا النهر الخاص لو اراد بعض الشكراء الكرى وامتنع الباقر بن سبيد  
البلخي رح لا يجبرهم الامام ولو حفر الذين طلبوا الحفر كانوا متطوعين وقال ابو بكر  
الاسكفاني رح يجبون على ذلك. وذكر الخصاص رح في النفقات ان القاضي  
يامر الذين طلبوا الكرى بالكرى فاذا فعلوا ذلك كان لهم منع اهل النفع  
من حق يدفعوا اليهم حصصهم من مؤنة الكرى. وهكذا روى عن ابي يوسف  
ان اراد كلهم ترك الكرى في ظاهر الرواية لا يجبرهم الامام. وقال بعض الفقهاء  
اجبرهم الامام واذا اجتمعوا على كرى النهر قال ابو حنيفة رح البداية بالكرى من  
اعلاه فاذا جاوز ارض رجل رفع عنه مؤنة الكرى وكان على من بقى وقال ابو يوسف  
ومحمد رح يكون الكرى عليهم جميعا من اول النهر الى آخره بحصص الشرب والاكلى  
وليس على اهل الشفة من الكرى شئ لانهم لا يحصون. لا يبي يوسف ومحمد  
ان صاحب الاعلى كما ينتفع بكرى الاعلى ينتفع بكرى الاسفل بحصص الماء ولا يبي  
رح ان الكرى مؤنة الملك فيكون على المالك ولا ملك لصاحب الاعلى فيما جاوز  
ملكه وانما ينتفع بملائه الغير فلا يلزمه المؤنة بحكم المنفعة كمن له مسيل  
على سطح جار لا يكون عليه عمارة سطح الجار ولهذا لا يجب الكرى على اصحاب  
الشفة بحكم المنفعة ويقول ابو حنيفة رح اخذوا الفتوى فان كان فوهة  
النهر لارضه في وسط ارضه فكرى الى فوهة النهر هل يسقط عنه الكرى فيقول  
ابو حنيفة رح اختلفوا فيه قال بعضهم يسقط عنه الكرى وقال بعضهم لا يسقط  
ما لم يجاوز ارضه وهو الصحيح لان له ان يفتح الماء في ارضه في اوله وفي آخره  
ولذلك قالوا ايضا ان الكرى اذا جاوزت ارضه فلا بد ان يفتح الماء لارضه ولا يفتح

حق برفع الكل عن الكرى قال بعضهم له ان يفتح . وقال بعضهم لا يفتح حتى يرفع  
 الكل لانه لو فتح قبل ذلك يختص بالماء قبل شركائه ولهذا اختار المتأخرون البنية  
 بالكرى من اسفل النهر . فهو يجري في السكة بحفرة كل سنة مرتين ويجمع تراب  
 كثير في السكة قللم ان كان التراب على حريم النهر لم يكن لاهل السكة تكليف ان ياب  
 النهر ينقل ~~حجب~~ . وان كان التراب جاوز حريم النهر كان لهم ذلك وكذلك لو  
 لقوم يجري في ارض رجل حفروا النهر والقوا التراب في ارضه ان كان التراب في حريم  
 النهر لم يكن لصاحب الارض ان ياخذ اصحاب النهر برفع التراب لان لهم حق  
 القاء التراب في حريم النهر فان القوا التراب في غير حريم النهر كان له ان ياخذهم  
 برفع التراب . بشر الماء المطر في سكة عند باب دار رجل امتلا وصاحب الدار  
 ضره بذلك قال بعضهم له ان يكبس البئر قال مولانا رح وينبغي ان يكون الجواب  
 على التفصيل ان كان البئر قد يما لم يكن له ذلك وان كان محمداً كان له ذلك  
 . بشر لو رجل في دار غيره لم يكن لصاحب البئر حق القاء الطين في داره اذا حفر البئر  
 . امرأة لها تسعة اجربة من الاراضي فجاء السيل وخرت مجرى هذه الاراضي  
 فاستاجرت اقواما ليعروا المجرى على ان تعطيمهم ثلاثة اجربة من هذه الاراضي  
 قال بعضهم ارجوان تكون الاجارة جائزة وعليها ثلاثة اجربة من الاراضي .  
 وقال الفقيه ابو الليث رح هذا الجواب يوافق قول ابي يوسف ومحمد رح اما  
 على قول ابي حنيفة رح لا تجوز هذه الاجارة فان عندنا لو باع كذا ذراعاً من هذه  
 الاراضي لا يجوز فكذا تلك الاجارة والفتوى على قول ابي حنيفة رح . وعلى هذا لو  
 للاجر الاجرية الثلاثة العقد جاز عند الكل فهو كبير ينشعب منه نهر صغير  
 فخربت فوهة النهر الصغير واراد اصلاحه بالاجر والجهر فالواصل بالدية



على اصحاب النهر الصغير لان منفعة الدقة تعود اليهم خاصة كدقة يخرج  
 منها الماء فيسيل في مجرى بين وبين المجريين حائل من خشب يفسد احيانا فقال  
 اهل المجري الذي لا يبق فيه الماء عند فساد الحائل لاهل المجري الا يخرجون زيدا  
 فيحلووا فجارا من النورة والاجر ليست الماء قالوا ليس لهم تعيين الة اصلاح  
 المجري انما الواجب عليهم تخصيص الموضع الذي يفسد حتى يمتنع تحول حق غيرهم  
 اليهم وما زاد على ذلك فهو تشهي وتضي. مسناة بين نهر صغير وكبير فخرت  
 واحتاجتا الى الاصلاح قالوا اصلاح المسناة يكون على اهل النهرين ونفقة  
 ذلك عليهم بصفان ان كان كل المسناة حريا للنهرين ولا يعتبر في ذلك قلة الماء وكثرة  
 كجدارين جارين حولة احدهما عليه اكثر كانت نفقة الجدار عليهما نصفين بخلاف  
 المذرة اذا خربت فان نفقتها تكون على قدر مياههم لانهم يستعملون المذرة  
 بمياههم فيكون مؤنة الملك على قدر الملك. رجل له مسيل ماء السطح  
 على سطح جاره فخرت سطح الجار فقال صاحب السطح لصاحب المسيل ضح  
 ناوقة في موضع المسيل حتى يسيل الماء الى مصبه كان اصلاح المسيل على صاحب  
 السطح الذي عليه المسيل. نفرة دار رجل يتعدى ضرب مائه الى دهليز الدار  
 ثم يتعدى الى دهليز الدار رجل اخر ويتضرر بذلك ضرا فاحشا قال الفقيه  
 ابو بكر البلخي رح ان لم يكن النهر ملكا لصاحب الدار بل الماء لاهل الشفة بجري  
 في هذه الدار فكل من يتضرر بالماء كان عليه اصلاح النهر ودفع الضرر عن نفسه  
 وقال ابو القاسم رح اصلاح النهر يكون على اصحاب المجري وبه اخذ  
 الفقيه ابو الليث رح لانه لا ملك ههنا لاحد فقام صاحب النفقة مقام المالك  
 وقبيلامة نفرة كذا كان الماء ينصب من النهر اعظم دقة ثم يسيل الاسكة ثم يسيل من

سكة التي الوقف عليها فاحتاج النهر إلى الرمي في السكة الأولى قالوا لا يجوز رمي  
النهر بالسكة الأولى من غلة الوقف وإنما يرم من تلك الغلة الموضع الذي يكون  
النهر في السكة الموقوف عليها. ولو كان الماء ينصب من النهر الأعظم في قضاء  
ليس له شفه ولا شاربة ثم يسيل من القضاء إلى السكة الموقوف عليها فإنه  
يرم من غلة الوقف من أعلى النهر إلى أن يخرج من السكة الموقوف عليها لأن  
في الوجه الأول النهر ينسب إلى السكتين جميعا وفي الوجه الثاني النهر من أعلاه  
إلى أسفله ينسب إلى السكة الموقوف عليها. ولو احتاج النهر إلى الحفر لا يحفر  
من غلة الوقف لأن الحفر ليس من الرمة. وقال الفقيه بالليت رج أن كان  
يخاف تخريب المسناة لو لم يحفر النهر بجورة أن يحفر من غلة الوقف لأن عند  
خوف تخريب المسناة يكون حفر النهر من الرمة

### فصل في أحياء الموات

إذا أحيى أرضاً ميتة أن كان باذن الإمام ملكها. وإن أحيىها بغير إذن الإمام  
لا يملك في قلبها بمخينة رج وقال أصحابه يملكها. واختلَفوا في الموات عن محمد  
رج أرض الموات أرض لا يملكها أحد وانقطع عنها الماء وارتفاق أهل المص  
والقرية بها سواء كانت قريبة من العمرات أو لم تكن وسواء كانت من أرض  
العرب أو من غيرة المغاوير أو بقرب من الجبال. وأصح ما قيل فيه أن يقف  
الرجل على طرف عمران القرية فتأدى بأعلى صوته فألى أي موضع ينتهي إليه صوته  
يكون من قاء العمران لأن أهل القرية يحتاجون إلى ذلك الموضع لرعي المواشي  
ونحوه وما وراء ذلك يكون من الموات إذا لم يعرف لها مالك. وتفسير الأحياء  
عن محمد رج في النواذر أن أحياء الأرض لا يكون بالسقي والكراب وإنما يكون

بالقاء البذر والزراعة حتى لو كبرها ولم يسقها أو سقاها ولم يكرس لم يكن له  
 وفي ظاهر الرواية إذا حفرها النهر وسقاها يكون أحياء . وكذا إذا حوطها أو غرسها  
 بحيث يعصم الماء يكون أحياء وإن وضع الأحجار حولها أو حصدها فيها من الخشيش  
 والشوك وجعلها حول الأرض يريد أحياءها يكون ذلك تجعيرا ولا يكون أحياء  
 فإذا فعل ذلك كان هو الحق بأحيائها ما لم يرجع عنه ذلك لقول عمر رضي الله عنه ليس للنجار  
 بعد ثلث سنين حق في بعد تجر لا يكون لغيره أن يشتغل بأحيائها بل ينتظر إلى  
 أن يعلم أنه ترك أحياءها والتقدير بثلاث سنين عرف بقول عمر رضي الله عنه وإذا مضت  
 تلك المدّة عرف بطريق الظاهر أنه ترك أحياءها فكان لغيره أحياءها وهذا بطريق  
 الديانة لأنه سبق غيره فكان هو أولى به من غيره كمن سبق بمكان في المسجد أو في الرباط  
 أو في المفازة كان هو أولى به من الغير . أما في الحكم إذا أحيأها غيره بعد التجعير بإذن  
 الإمام كانت له . ولو حفر بئر في المفازة أو في موضع لا يملكه أحد بإذن الإمام كان له  
 وله ما حول البئر أربعون ذراعا حرما للبئر لما روى الزهري عن رسول الله صلى الله عليه  
 عليه وسلم أنه قال حريم العين خمسمائة ذراع وحريم بئر العطين أربعون ذراعا وحريم  
 الناضح ستون ذراعا . وقال أبو حنيفة رضي الله عنه الناضح لا يزيد على الأربعين  
 . وقال أصحابه رج ستون ذراعا . ولو حفر بئر في مفازة أو موضع لا يملكه أحد  
 بإذن الإمام قال أبو حنيفة رج لا يسحق النهر حرما . وقال أصحابه رج يسحق  
 مقدار عرض النهر حتى إذا كان مقدار عرض النهر ثلث فذرع كان له من الحرم  
 مقدار ثلاثة أذرع من الجانبين من كل جانب ذراع ونصف في قول الطحاوي رحمه الله  
 وعن الكرخي رج مقدار عرض النهر من كل جانب . ولو حفر بئر في أرض ملك  
 لا يملكه أحد بإذن الإمام ثم جاء غيره وحفر في حريم الأول بئر كان للآخر بئر

لا، انما انشاؤه بغيره في ملك الاول فكان للاول ان ياحقه بغيره ما اعتنق وكذا  
 الثلث في حريم الاول بناء او زرع زرعاً كان للاول ان يمنعه عن ذلك وما عطف  
 على الاول لاضمان على الاول وما عطف في البئر الثلث يضمن الثلث لان الثلث متعدد  
 ولو كان الثلث حفراً باذن الامام في غير حريم الاول لكنها قريبة من الاول وقد  
 ماء البئر الاولى وعرف ذهابه بحفر الثلث فلا شئ للاول على الثلث لانه غير متعد بل هو  
 محقق فيما صنع فلم يكن له ان يخاصه كمن اتخذها نواتم جاء اخر واتخذ حاقوتا  
 بحسب الاول لملك التجارة فكسدت تجارة الاول بذلك لم يكن له ان يخاصه  
 الثلث. ولو حفر رجل قناة بغير اذن الامام في مغازة وساقى الماء حتى اتي به ارضا  
 فاحياها فانه يجعل لقناته ولخرج مائه حريماً بعد ما يصلح. وهذا قول ابي يوسف  
 ومحمد رحمهما الله. والمعنى ان يحنيفة رحمهما الله اذا فعل ذلك باذن الامام يستحق الحريم للموضع  
 الذي يقع الماء فيه على وجه الارض. وان كان بغير اذن الامام لا شئ له لان عند  
 ابي حنيفة رضي الله عنه من احتقر به لا يستحق الحريم والقناة الى ان يقع الماء على وجه الارض  
 بمنزلة النهر الا ان في القناة يجري الماء تحت الارض فاذا وقع على وجه الارض يصير  
 ذلك الموضع بمنزلة العين لان العين يخرج الماء من الارض ويسيل على وجه الارض  
 ومن استخرج حينئذ باذن الامام يستحق الحريم. ولهذا قال يستحق الحريم للموضع الذي  
 يقع الماء فيه على وجه الارض الا ان في الكتاب لم يبين مقدار ذلك لكن قال يستحق  
 حريماً على قدر ما يصلح لانه لم يجد في هذا نصاً. ولو كان القناة على وجه الارض بين  
 رجلين والارض بينهما ثم استخفى احدهما ارضا اخرى واراد ان يستقيها من القناة  
 لم يكن له ذلك بمنزلة نهرين رجلين اذا استجدت احدهما ارضا لا يشرب له  
 ان يستقيها الا باذن الشريك

## فصل في ضمان ما يتولد من المباح والمملوك

رجل سقى أرضاً وزرعها له سفياً معتاداً من مجرى له وتعدى إلى الرخجان نكوة الأصل  
أنه لا يضمن وإن سقاها غير معتاد ضمن. قال الفقيه أبو جعفر ربح هذه المسئلة  
على وجوه إن أجرى الماء في أرضه أجزاً لا يستقر الماء في أرضه بل يستقر في أرض  
جاره ضمن وإن كان يستقر في أرضه ثم يتعدى إلى أرض جاره فالتكافؤ  
جاره يتقدم إليه بالسكر والأحكام فلم يفعل ضمن أسفحاً ناً ويكون بمنزلة  
الأشهاد في الحائط المائل. وإن لم يتقدم إليه جاره بالسكر والأحكام فتعدى  
إلى أرض جاره لا يضمن. وإن كان أرضه في معدة في أرض جاره في هبطة وهو يعلم  
أنه إذا سقى أرضه يتعدى إلى أرض جاره ضمن ويؤمى بوضع المسئلة  
حتى يحول بيه وبين التعدى فيمنع عن السقي. وإن كان في أرضه ثقب أو حجر  
أن علم بذلك ولم يسهل حق فسد أرض جاره أو كرابه ضمن وإن كان لا يعلم  
لا يضمن كمن صب الماء في الميزاب ويعلم أن تحت الميزاب متاع رجل يفسد  
بذلك ضمن وإن لم يعلم لا يضمن وذكر في الأصل أن في الثقب لا يكون ضامناً  
ولم يفصل. والصحيح أنه على التفصيل الذي ذكرنا رجل أراد سقى أرضه  
أو زرعاً من مجرى له فجاء رجل ومنعه الماء ففسد زرعاً قالوا لا شيء  
عليه كما لو منع الراعي حتى ضاعت المواشى. رجل له نوبة ماء في يومين  
من أسبوع فجاء رجل وسقى أرضه في نوبته ذكر الشيخ الإمام علي الهروي  
رج أن غاصب الماء يكون ضامناً. وذكر في الأصل أنه لا يكون ضامناً  
رجل له مجرى ماء بقرب دار رجل فاجرى الماء في النهر فدخل الماء  
من حجر إلى دار جاره قالوا إن أجرى ما يمتلئ النهر وكان الثقب خفياً

ولولا النقب لا يدخل الماء في دارجاره لا يضمن. وان أجرى ماء لا يجتمع النهر في  
 الى دارجاره ضمن. وكذا لو كان النقب ظاهرا وهو يعلم ان الماء يتعدى منه  
 الى دارجاره او ارضه كان ضامنا. ولو سقى ارضه فامتلا ارضه وخرج الماء  
 من ارضه الى ارض جاره كان ضامنا وان كان غائبا ولم يعلم بذلك الوسيط الماء  
 في ارض جاره. رجل او قدال ارضه فذهبت النار الى خصائده غيره فاحرق  
 قال ابو القاسم. رح هذا وما الوسيط ارضه سواء. ان ارسل ماء او او قدال  
 يحتمله ارضه لا يضمن والا ضمن. ومن المشايخ من قال ان او قدال النار في يوم يبيع  
 ضمن وان لم يكن كذلك لا يضمن. ومنهم من فرق بين الماء والنار وقال في النار  
 لا يضمن على كل حال لان من طبع النار الخمود فلم يكن الغالب فيه التعدى  
 ومن طبع الماء السيلان فاذا ارسل ما لا يحتملها الارض كان ضامنا. واذا وقع  
 الحريق في محلة فهدم رجل دار غيره بغير امره حتى ينقطع الحريق قالوا يكون  
 ضامنا لمن ذبح شاة لغيره كيلا تموت كان ضامنا. ولو ان هذا الذي هدم  
 الدار عند وقوع الحريق هدم باذن الامام لا يضمن رجل سقى ارضه  
 من نهر العامة وعلى نهر العامة انها رصفا ومفتوحة الفوهات قد دخل  
 الماء في الانهار والصغار ففسد بذلك كراب غيره او مبطخة غيره قال  
 الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين رح يكون ضامنا كانه اجر  
 الماء فيها. قال مولانا رح وينبغي ان يفصل بين العلم والجعل ان علم الله  
 كان ضامنا والا فلا رجل سقى ارضه ثم ارسل الماء في النهر حتى جاوز  
 عن ارضه وقد كان رجل اسفل منه طرح في النهر ترابا فقال الماء عن  
 النهر حتى غرق قصر انسان قالوا لا يضمن المرسل لانه ارسل الماء في النهر

وهو غير متعدي في ذلك ويجب الضمان على من طرح التراب في النهر ويضع الماء  
 عن اليمين لانه متعدد رجل رعي شاة ميتة في نهر طاحونة فيسأل الماء بها الى  
 الطاحونة فخربتها قال الفقيه ابو حنيفة ان كان النهر غير محتاج الى الكرى فلا  
 ضمان عليه والا فعليه الضمان اذا علم انها خربت من ذلك رجل سقى ارضه  
 فلا ارضه بقدر ما يحتمله فترى الماء وانشق ارضه فتعدى الى ارض جاره لا يضمن  
 وقيل اذا علم بذلك ولم يخرج جاره ضمن ولو فتح الماء لا ارضه قد وما يحتمله النهر  
 وترك فانه اذا الماء بعد ذلك لا يضمن ان فتح مرسوما معتادا وان زاد على  
 الفتح المعتاد بحيث لو جاء الماء لا يحتمله النهر كان ضامنا ولو سقى ارضه ثم انقطع  
 ولم يرفع السكر الذي كان عند ارضه ان كان الرسم ان يسكر لا ضمان عليه  
 ولو فتح فوهة النهر وارسل قد وما يحتمله النهر فدخل الماء في فوهة في ارض  
 غيره قبل ان يدخل في ارضه ذكر في جمع التفاريق انه لا يكون ضامنا رجل  
 بنى في الطريق الاعظم بناء بغير اذن الامام فان كان ذلك يضر بالطريق يكون  
 اثما بما صنع وان كان لا يضر لا يكون اثما الا ان لو عشرين انسانا او دابة قطب  
 كان ضامنا ويكون لكل واحد من احاد الناس حق المنع والمطالبة بالرفع وكذا  
 لو نصب على نهر العامة طاحونة بغير اذن الامام فان كان لا يضر بالنهر لم يكن  
 اثما كما في الطريق لكل واحد حق المنع والرفع وان كان يضر بالنهر يكون اثما بما صنع  
 ولو جعل على نهر العامة بغير اذن الامام قنطرة او على النهر الخاص بغير اذن  
 الشركاء واستوثق في العمل ولم يزل الناس والدواب يمرون عليه ثم  
 انكسروا وعن قطب به انسان او دابة ضمن وان مر به انسان متعدد هو  
 يراه او ساق دابة عليه متعدد لا يضمن الذي اتخذ القنطرة لان ما فعل كان

حسبة وقد رضيه الناس حيث اتخذوا ذلك مما كانه فعل باذن الامام فلا يضمنون تلف  
 بذلك. ولو وضع رجل في طريق المسلمين بابا فمشى عليه انسان متعمدا فانكسر الباب وعطب  
 الماشية فضمان الباب يكون على الذي كسره ولا يجب ضمان الماشية على الذي وضع الباب  
 لان الواضع وان كان متعمدا في الوضع لكن الماشية لما تهدد المروءة عليه فقد طرأت الباشية  
 على التسبب كمن حفر بيرا في طريق المسلمين فجاء رجل والقي فيه نفسه لا يضمن الخافر  
 وكذا الورش ماء في الطريق فجاء انسان ومشى عليه متعمدا فزلق رجله وعطب لا يضمن الورش  
 رش الطريق قبل هذا اذا رش بعض الطريق اما اذا رش الكل فمشى انسان متعمدا فهو يراه فعطب  
 كان ضمانه على الذي رش. ولو مشى احد على ذلك الموضع ولا يبصر فامكان اعمى او كان ليلا  
 فعطب كان ضمانه على الذي رش لان الذي رش كان متعمدا بما فعل او كان مباحا بشرط  
 ولم يطرأ عليه المباشرة فيضمن المسيب

## كتاب الاشربة

هذا الكتاب مشتمل على فصول ثلثة فصل في معرفة الاشربة واحكامها وفي هذا الفصل  
 شيء من مسائل طنج العصير وفصل في حد الشرب وفصل فيما ينقذ من تفرقة للسكران وما لا ينقذ

### فصل في معرفة الاشربة

قال رضى الاعيان التي يتخذ منها الاشربة اربعة العنب وطبقة ويا بسة  
 وهو الزبيب والتمر والحبوب نحو الحنطة والشعير والدخن والقولك  
 نحو الفرصاد والاجاص والفاضيد والشهد والالبان ونحو ذلك  
 جملوا هذه الاشياء نوعا واحدا وان اختلف اجناسها لاتحاد حكمها  
 . اما المتخذ من العنب الرطب ستة الخمر والباذق والمنصف والنجع واليهود  
 والحديد ويسمى ابا يوسفيا . اما الخمر في التي من ماء العنب اذا غلا واشتد قوته



بالزبد وما راسفله اعلاه فهو خير بلا خلاف. وان غلا واشتد ولم يقذف بالزبد فليس  
 بخمر في قولنا يحنيفة رضي الله عنه لو كان او قار صاوة قوله صاحبيه ربح يصير خمر او عن الشيخ الامام  
 ابي جعفر الكبير النجاشي ربح انه اخذ بقوله اذا صار خمر اقيمت احكامها لا يحمل شرابها  
 ويحد منها ولقطرة منها طائعا وان شربها في نهار رمضان يحد بشربه او يحد بالنجاسة  
 على الصوم. ومن احكامها ان يكفوس نواحيها ولا يفر من متلفها اذا كان لمسلم ويغسل  
 بيعها اذا باعها المسلم ولا يملك ثمنها. وهي نجس بخمر. نجاسة عليقة اذا اصاب الثوب  
 اكثر من قدر الدرهم منعت جواز السلوة واذا اصبحت في ظرف نجس الطرف. وان اخرج الخمر  
 من الطرف يغسل الطرف ثلثا فيطهر ثم يغسل الطرف عتقا. وان كان خمر فاجد يداصب  
 فيه الخمر اختلفوا فيه قال ابو يوسف ربح يغسل ثلثا ويحنف في كل مرة فيطهر  
 وقال محمد ربح لا يطهر ابدا. وقال بعض المشايخ على قول ابي يوسف ربح ان لم يحنف  
 في كل مرة لكن ملاء بالماء مرة بعد اخرى فادام الماء يخرج منه متغير اللون لا يطهر اذا  
 خرج الماء صافيا عبر متغير اللون يحكم بطهارتها وعليه الفتوى. وان لم يغسل الطرف  
 وبيع الخمر فيه ختمه صار خلا لم يذكرو محمد ربح في الكتاب حكم الطرف. وحكى عن الحكم  
 ابي نصر المهروري ربح انه قال ما يوازي الاثاء من الخمر يطهر اما على الجيب الذي انتقص  
 من الخمر قبل ان يصير خلا يكون نجسا فيغسل اعلاه بالخمر حتى يطهر الكل. وان لم يفعل  
 كذلك حتى صب العصفريه وملاء نجس العصفري لا يحمل شربه لانه عصير خالطه خمر  
 وحكى عن الفقيه ابي جعفر ربح انه قال اذا صار ما فيه من الخمر خلا يطهر الطرف كله  
 فلا يحتاج الى هذا التكليف. وبه اخذ الفقيه ابو الليث ربح واختاره الصدوق والشهيد  
 ربح وعليه الفتوى لان بخار الخمر يرتفع الى اعلى الطرف فيطهر كله. ولو اتى في الخمر سكا  
 ولم يخالطه من ذلك من ياذكر في الكتاب انه لا بأس به اذا تحولت الخمر نصارحة.

ما يدخل السمك من أجزاء الخمر صار خلا فيطهر السمك لأنه سمك ربي بالخل وعذب  
 لم يوصف رج في غيره رواية الأصول الجواب فيه على التفصيل ان كان السمك واللمح مغلوبا  
 بالخمر وصار الخمر خلا يطهر. وان كان السمك واللمح هو الغالب لا يطهر وان صارت  
 حامضة هكذا جعل الجواب على التفصيل في الامكسه وهو الرشتاق اذا صار خلا  
 قالوا ان كان الماء هو الغالب يكون نجسا وان صار خلا وان كان العصير هو الغالب  
 يطهر اذا صار خلا. فالصحيح ما قال محمد رج انه يطهر في الحالين لان ما اليه  
 في الخمر صار نجسا لجاورة الخمر فاذا طهر ذلك وصار خلا صار الماء طاهرا واذا بقيت  
 قارة في حب الخمر فاقط ورمت القارة ثم صار الخمر خلا كان طاهرا وان انقضت  
 القارة فيها كان الخل نجسا لان ما فيها من اجزاء القارة لم يصح خلا. مرقعة وقت فيها  
 خمر لا يباح اكلها لانهما تنجست بوقوع الخمر كما لو وقع فيها بول فلوانه حسا هذه المرة  
 قال لا يحد ما لم يسكر لانهما ليست بخمر حقيقة بل هي مطبوخة حال ما شرب والخمر  
 التي من ماء العنب ويكره شرب دروي الخمر لان فيه اجزاء الخمر فلا ينتفع بشيء منه  
 وان جعل ذلك في خل فلا بأس به لان ما فيه من اجزاء الخمر يصير خلا ولا بأس ببيع  
 العير من يتخذ خمر في قول ابي حنيفة رج وقال ما جاء يكره. وقيل على قول ابي حنيفة  
 انما لا يكره اذا باعه من ذبيحة لا يشرب المسلم بذلك اما اذا وجد مسلما يشتريه بذلك التبريك اذا  
 من يتخذ خمر وهو كما لو باع الكرم وهو يعلم ان المشتري يتخذ العنب خمر لا بأس  
 به اذا كان قصده من البيع تحصيل الثمن. وان كان قصده تحصيل الخمر يكره واغراس  
 الكرم على هذا اذا كان يغرس بنية تحصيل الخمر يكره وان كان لتحصيل العنب لا يكره  
 والافضل ان لا يبيع العير من يتخذ خمر خابية من خرصبت في نهر عظيم مثل  
 العرات او اصفر منه ورجل اسفل منه يتوضأ بذلك الماء او يشرب منه

عبان النسخ هنا محمد في بعضها الاكيلة وهو بوستان  
 وفي بعضها وهو الرشتاق

ان كان لا يوجد من الماء طعم الخمر ولا لونها ولا ريحها يباح الشرب والتوضي وان كان  
 يوجد شيء من ذلك لا يباح كما لو وقعت نجاسة اخرى في ماء جار ان كانت النجاسة  
 غالبة على الماء بان تغير لونه او طعمه او ريحه يكون نجسا لقوله عليه السلام  
 الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غير لونه او طعمه او ريحه وان لم يجد شيئا من  
 ذلك كانت النجاسة مغلوبة. ولو صب الخمر في قدح من الماء او في الكد يخلط بوضعه  
 البعض لا يحل شرب ذلك الماء لانه ماء قليل وقعت فيه النجاسة فينجس كما لو وقع  
 فيه بول فان شربه فانه كان لا يوجد فيه طعم الخمر ولا يوجد لونها ولا ريحها لانه  
 وان كان يوجد شيء من ذلك يحد لان الماء مغلوب فكان هو شارب الخمر لان  
 الفسقة يشربون الخمر هكذا ولو لم يجد يمتنع حد الشرب في عادة الفسقة.  
 ولو طرح في البحر يمان يقال له سون حتى ياخذ الخمر تحت ثوبه فانه لا يدفن  
 بها ولا يطيب بها ولا يجوز بيعها وان لم يبق راحة الخمر لانه خمر فلا ينتفع بها  
 ولا يجوز بيعها ولا يملك ثمنها ويجوز بيع ورق الرمان كما يجوز بيع الثوب  
 النجس ويكره للمرأة ان تمسح بخمر لان الانتفاع بالخمر حرام بجميع الوجوه قال عليه  
 الصلوة والسلام ان الذي حرم شرب الخمر حرم بيعها والانتفاع بها. وكذا  
 لا يبيع الدواب بها ولا يبل بها الطين لانها انتفاع بها فان سقى شاة وذبحها  
 من ساعته اكل لحمها لان الخمر في مثل هذا لا يؤثر في اللحم. ولو اعتادت بشرب  
 الخمر وصارت بحال يوجد ريح الخمر في لحمها او تكون بجلالة فتحبس عشرة ايام  
 والدجاجة ثلاثة ايام والبعير شهرا والبقرة عشرين يوما ثم يذبح فيؤكل وذكر  
 في بعض الروايات ان الشاة اذا كانت تأكل النجاسات تحبس اربعة ايام والبقرة  
 والبعير عشرة ايام. وذكر الكوخى راجع عن اصحابنا انه لا يحل للانسان

ان ينظر الى الخمر على وجه التلخيص وان يبل منها الطين ويسقي بها الحيوان وكذلك  
 الميتة لا يطعمها كلاله لان ذلك انتفاع بها. فطرة من خمر وقعت في خابية فيها  
 ماء تم صب فلان الماء في دن من الخمر قال ابو نصر الكلبوسي رحمه الله يفسد  
 الخمر بوقوع الماء الغرس والماء لا يتخلل فيسقي نجسا. وقال بعضهم لا يفسد  
 الخمر وهو الصحيح لان الماء ما كان نجسا لعينه بل لجاورة الخمر فاذا تخلل  
 الخمر بوقوعه في الخمر زال الجاورة فيعود الماء طاهرا كالرغيف اذا وقع في خمر  
 ثم في خمر يطهر. وكذا الرغيف اذا خبز بخرم وقع في الخمر الثوب اذا وقع  
 في خمر ثم في خمر فانه يطهر بخل اذا دق اذ انجز بخرم وخبز فانه يكون نجسا  
 ولا يطهر لان ما في العجين من اجزاء الخمر لم يصرخلا بالخبز فلا يطهر رجل خاف  
 على نفسه من العطش بباح له ان يشرب الخمر بخرم. وما يندفع به ذلك العطش  
 عندنا ان كان الخمر يرد ذلك العطش كما يباح له مضطرا تناول الميتة والخمر يرد  
 وكذلك لو اكره على شرب الخمر بباح له ان يشرب ولو صبر ولم يشرب الخمر حتى قتل  
 كان اثما وكذا لو غص وخاف على نفسه من ذلك ولا يجد ما يزيله الا الخمر  
 بباح له مشربها. وكذا اذا شرب للعطش اهلكت بباح له لرفع العطش  
 وان كان يريد به العطش في الثاني الا انه لا يشرب الا مقدار ما يكفيه  
 ويرويه ولا يشرب الزيادة على الكفاية كما مضى اذا وجد ميتة  
 بباح له منها مقدار ما يسد رمقه لا ياكل الزيادة على ذلك فلو ان المضطر  
 يشرب من الخمر مقدار ما يرويه فسكر لاحد عليه لان السكر حصل بالباح  
 لان الشرب منها مقدار ما يكفيه مباح فلا يعيب به الحد فان شرب مقدار  
 ما يرويه وزيادة ولم يسكر قالوا ينبغي ان يلزمه الحد كما لو شرب هذا المقدار

حالة الاختيار ولم يسكن رجل خاف على نفسه من العطش ومع رفيقه ما كثير  
فابي ان يعطيه فانه يقاتله بما دون السلاح ولا يقاتله بالسلاح كما لو منع  
منه الطعام حالة المحنصة هذا اذا كان الماء مع الرفيق كثيرا فان لم يكن كثيرا  
فهو على الوجهين احدهما ان يكون الماء مقدارا ما يرد رمقها او كان لا يكفي الا  
لرمق احدهما فان كان يكفي لرد رمقها كان للمضطر ان يأخذ منه البعض ويترك  
البعض وان كان لا يكفي الا احدهما فانه يترك الماء على المالك رجل عليه دين  
فقتناه من ثمن الخمر وان كان الغريم مسلما لا يحمل اخذ ذلك منه وان كان الغريم  
ذميا يحمل لان الغريم اذا كان مسلما لا يملك ثمن الخمر فلا يحمل به قضاء الدين  
واما اذا كان ذميا ملك ثمن الخمر فيصح به قضاء الدين . حرر في حنطة  
كروا كلها قبل ان تغسل لانها تنجست فان غسلت وطهنت ان كان لا يوجد  
فيه طعم الخمر ولا ريحها لا بأس باكلها عند اذالم تكن الحنطة منتفخة فان كانت  
منتفخة قال ابو يوسف رج تغسل ثلث مرات وتجفف كل مرة فتطهر وقال  
محمد رج لا تطهر ابدا واللم اذا تنجس قال ابو يوسف رج يغسل ثلث مرات ماء  
طاهر ويبرد في كل مرة فيطهر وقال محمد رج لا يطهر ابدا وبكره الاحتقار  
والاكتال بالخمر وكذا الاقطار في الاحليل وان يجعل في السعوط فالحاصل  
ان لا ينتفع بالخمر الا انها اذا تخلل فينتفع به سواء صار خلا بالعالجة او ببر  
العالجة عند ناخلا فالشافعي رج . واما الشراب الثا في من العنب فهو  
البازق وهو ماء العنب اذا طبخ اذ في طجة يحمل شرابه مادام حلوا عنه  
الكل واذا غلي واشتد وقذف بالزبد يحرم قليله وكثيره ولا يفسق شرابه  
ولا يكفر شربه ولا يحسد شاربه ما لم يسكر منه . وقال الشافعي رج يحد شرابه

قطرة منها، اختلفت الروايات عن اصحابنا ربح في نجاسته انها غليظة ام خفيفة  
قال محمد ربح كل ما يحرم شربه اذا اصاب الثوب اكثر من قدر الدرهم منع جواز  
الصلوة فيكون البا ذق نجسا نجاسة غليظة . وهكذا روى هشام عن ابي حنيفة  
وابي يوسف ربح وحكى عن الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله انه قال على  
قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف ربح يكون نجسا نجاسة خفيفة يعتبر فيه الكثير  
الفاشر وهكذا روى المولى عن ابي يوسف ربح اما بيع البا ذق يجوز في قول ابي حنيفة  
ربح ولا يجوز في قول ابي يوسف ومحمد ربح والله اعلم . والثالث من اشربة العنب  
المنصف وهو ماء العنب اذا طبخ حتى ذهب نصفه مادام حلوا يحمل شربه واذا غلخ  
واشدد وقذف بالزبد لا يحمل شربه عندهنا . وقال اصحاب الظواهر يحمل وحكمه  
حكم البلذق . وكذا اذا ذاع على النصف فحكمه حكم المنصف في ظاهر الرواية وعن  
ابي يوسف ربح في النواذر اذا كان الذاهب اكثر من النصف فحكمه حكم  
المثلث ، والشراب الرابع من العنب هو عصير العنب اذا طبخ حتى ذهب  
ثلثاه مادام حلوا يحمل شربه عند الكل واذا غلخ واشدد يحمل شربه في قول ابي حنيفة  
وابي يوسف في قول الاخر لا يستمرء الطعام والتداوى والتقوى لطاعة  
الله تعالى دون اللهو واللعب . ويجرم القراح المسكر منه وهو الذي يعلم  
يقينا او يغالب الرأي انه يسكره وعلى قول محمد والشافعية ربح لا يحمل شربه  
الا ان عند محمد رحمه الله لا يحد ما لم يسكر منه وعلى قول الشافعية ربح يحد  
بشرب قطرة منها كما في الخبر لمحمد والشافعية ربح قوله عليه السلام كل مسكر  
حرام وقوله عليه السلام ما اسكر كثيره فقليله حرام . ولا يحد ابي يوسف  
رحمهما الله ما روى ان رجلا اتى عمر بن الخطاب قال عروضا ما شبه هذا

بطلاء الابل كيف تصنعونه قال الرجل يطبخ العصير حتى يذهب ثلثاه وبقية  
 ثلثه فصب عمر رضي الله عنه عليه الماء وشرب ثم ناول عبادة بن الصامت  
 ثم قال عمر رضي الله عنه ارايكم شرا بكم فاكسروه بالماء وعن عمر رضي الله عنه  
 اذا ذهب ثلثا العصير ذهب حرامه وريح حنونه ومار ويا من الحديثين  
 روى عن ابراهيم النخعي رحمه الله ما يرويه الناس كل مسكر حرام خطا لم يثبت  
 انما الثابت كل مسكر حرام وكذا ما يرويه الناس ما اسكر كثيرا فقليله حرام  
 ليس بثابت وابراهيم النخعي رحمه الله كان صديقه الحديث ولو طبخ العصير حتى ذهب  
 ثلثه وبقية ثلثاه ثم قطع عنه النار حتى يبرد ثم اعاد عليه الطبخ ثم ذهب نصف  
 ما بقى فصار الذاهب من العصير ثلثاه قال في الاصل ان عاد عليه الطبخ قبل  
 ان يغلي العصير ويغير لا بأس به لانه ذهب ثلثاه بالطبخ وتم الطبخ قبل ثبوت  
 الحرمة ولو انه قطع عنه النار بعد ما ذهب ثلثه فغلي العصير وتغير ثم اعاد  
 عليه الطبخ لا خيفه لان الطبخ الثاني وجد بعد ثبوت الحرمة فلا يفيد الطبخ  
 كما لو طبخ الخمر ولو طبخ العصير حتى ذهب ثلثة اخماسه وبقية خمسه فقطع عنه  
 النار فلم يبرد حتى نقص تمام الثلثين فلا بأس به قال الشيخ الامام الزاهد  
 المعروف بجواهر زاده رحمه الله لان ما ذهب بعد قطع النار قبل ان يبرد ذهب  
 بجمرة النار وما دقها ولو ذهب بجمرة الشمس لا بالنار يجعل فاهم قالوا بابا  
 الشمس وهو ان يجعل العصير في طست او انية ويوضع في الشمس حتى  
 ينقص منه الثلثان بجمرة الشمس يجوز شربه لان المقصود هاب الثلثين  
 ولا فرق فيه بين ان يذهب ثلثاه بجمرة النار او بجمرة الشمس فعنه في  
 رجاء الطبخ العصير حتى ذهب منه اقل من ثلثه فقطع عنه النار

ثم يطبخ حتى تم ذهاب الثلثين لاخيره . وقال محمد رح لا بأس به وعن محمد رح اذ يطبخ  
العصير فلم يذهب ثلثاه فقطع عنه النار وبرد ثم اعيد الطبخ ان كان بعد ما قطع  
عنه النار زمان يفيء العصير من غير نار فلاخيره وان كان لا يفيء في ذلك القدر  
من الزمان فلا بأس به . والصحيح ما قال في الكتاب انه اذا اعيد النار بعد  
ما غلى واشتد وقذف بالزبد فذهب ثلثاه بالطبخ وبقي ثلثه لاخيره لان  
هذا يطبخ بعد ثبوت الحرمة فلا يضيء فان شربها ولم يسكر قالوا ينبغي ان لا يجد لانه  
لم يشرب الخمر حقيقة . وذكر في الكتاب ان فيما سوى الخمر من الاشربة لا يجد  
ما لم يسكر . اذا صب الماء على المثلث حتى رقى ما دام حلوا يحل شربه في قولهم  
فان غلى واشتد وقذف بالزبد فان طبخ اذ في طبخة بعد ما صب عليه الماء  
ثم غلى واشتد حل شربه في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح بلا خلاف بين الشائخ وان  
لم يطبخ اذ في طبخة بعد ما صب عليه الماء اختلف الشائخ فيه حكى عن الشيخ الامام  
ابي بكر محمد الفضل رح انه قال بشرط ان يطبخ اذ في طبخة . وغيره من الشائخ قال لا يشترط  
ذلك والانصل ان يطبخ اذ في طبخة ليكون قول كل الشائخ رح رجل صب عسق دواق  
عصير في قدر وطح فغلى وقذف بالزبد فحعل يأخذ ذلك الزبد وجعه في قدر اخر  
وكاد ورقاكم يطبخ الباقى بعد ذلك حتى يحل قال في الكتاب يطبخ الباقى حتى  
يبقى ثلاثة دواق وهو ثلث الباقى بعد الدواق الذي اخذ من الزبد لان  
ما اخذ جعل كان لم يكن لان الزبد ليس بعصير فصار كانه صب فيه دواق من ماء  
ونعمه لا يعتبر الماء وانما يعتبر ان يذهب من العصير ثلثاه فيطبخ حتى يذهب ثلثاه كما لو  
كان الملقى تسعة دواق وعصير ويطبخ حتى يذهب ثلثا التسعة ويبقى ثلاثة  
دواق كذلك ههنا وهكذا ان اخرج منه دواقين ثم طبخه حتى يذهب ثلثا الباقى



وذلك خمسة وثلاث وربع دوقان وثلاث دوارق لان ما اخرج من الزبد  
 جعل كان لم يكن فكانه لم يصب في القدر من العصير الا ثمانية دوارق عصير  
 ولو كان كذلك يطبخ حتى يذهب ثلاثا ثمانية دوارق وذلك خمسة وثلاث فيبقى  
 دوقان وثلاث دوارق وان اخرج دوقان الزبد وذهب في غليانه دوارق  
 عصير فانه يطبخ الى ثلث ما بقى بعد اخراج الزبد وذلك ثلثة دوارق لان  
 ما ذهب من الزبد يصير كان لم يكن فيبقى تسعة ويطبخ حتى يذهب ثلثاه وذلك  
 ستة وربع ثلثه وهو ثلثة لان ما ذهب بالفلان من العصير معتبر وما اخذ  
 من الزبد غير معتبر عند ابي يوسف ومحمد رج . رجل صب في قدر عشرة دوارق  
 عصير وعشرين دوارق ماء وارا دطبخه فانه ينظر ان كان يعلم ان الماء  
 يذهب اولا وقد يكون الماء اسرع ذهابا من العصير بالنار لانه ارق  
 والطف من العصير فان كان كذلك يطبخ حتى يذهب كل الماء اولا ثم يذهب  
 ثلثا العشر وذلك ستة وثلثان ويبقى ثلثه وهو ثلثة وثلث من ذلك تسع  
 الجملة وانما يعرف ذلك بان يجعل كل عشرة دوارق من الماء على ثلثة  
 اسهم لحاجتنا الى ان يجعل عشرة دوارق عصير على ثلثة اسهم لحاجتنا  
 الى الثلث والثلثين فيكون الماء ستة اسهم والعصير ثلثة والكل  
 تسعة اسهم اذا ذهب الماء اولا فقد ذهب ستة من تسعة ويجعل ذلك  
 كان لم يكن بقى الباقي من العصير وهو ثلثة اسهم فيطبخ حتى يذهب ثلثاه  
 فقد ذهب من الجملة مرة ستة ومرة اثنان فقد ذهب ثمانية اسهم  
 بقى سهم واحد وهو تسع الجملة وهو في الحاصل ثلثة دوارق وثلث لان  
 العصير جار على ثلثة اسهم كل سهم منه ثلثة دوارق وثلث . وانما البصر

والما حذبه ان ما يجب ان يطبخ حتى يذهب ثلثاه وذلك عشرون وبيق ثلثه  
 وذلك عشرة لافه مئة بق عشرة كان ثلثاه ماء وثلثه عصيرا اذا كانا يذهبان  
 معا فيكون ثلثة وثلث عصيرا وقد كان العصير عشرة ولم يبق الا ثلثة فيحل فكان  
 محمدا رج علم ان العصير على نوعين منه ما لو صب فيه الماء ويطبخ يذهب الماء  
 اولا ومنه اذا صب فيه الماء يذهبان معا فنصل الجواب تفصيلا وحاصل  
 الجواب ان الماء مئة كان اسرع ذهابا بالنار يطبخ حتى يبق ثلث العصير وان كانا  
 يذهبان معا فانه يطبخ حتى يبق ثلث الكل وبعد يخرج اكثر مسائل طبخ العصير  
 واذا طبخ الرجل عصيرا حتى يذهب ثلثه وبق ثلثاه ثم جعل منه شمسوا فان كان  
 جعل قبل ان يغلي ويتغير بان كان حلوا او قارصا لا بأس بذلك لان الطبخ وجد  
 قبل ثبوت الحرمة . وان طبخ بعد ما صار خرا لا يحل لان الطبخ وجد بعد ثبوت  
 الحرمة وقد ذكرنا ان الطبخ بعد ثبوت الحرمة لا ينفع . والشمس هو الذي  
 وضع في الشمس حتى يذهب ثلثاه بالشمس فهو بمنزلة المثلث الذي ذهب  
 ثلثاه بالنار عندنا . ولو طبخ العنب حتى تغلي ثم عصر وترك حتى اشتد روى  
 الحسن عن ابى حنيفة رج انه لا بأس بشربه . وقال الشيخ الامام المعروف  
 بجواهر زاده رج العنب بمنزلة الزبيب اذا طبخ اذ في طبخة لا بأس به وقال  
 ابو يوسف رج لا يحل شرب المشتد منه حتى يذهب ثلث الماء الذي كان  
 في العنب وعليه الفتوى . والمتخذ الخامس من العنب البخج واختلافه في تفسير  
 قال الحاكم ابو محمد الكوفي رج هو عصير العنب يصب فيه الماء ثم يطبخ قبل الغليان  
 حتى يذهب ثلثاه وبق ثلثه فيكون الناهب من العصير اقل من الثلثين يحل شربه  
 ما دام حلوا واذا غلي واشتد وقذف بالزبد يحرم قليلا وكثير وهو والجهد في

بسواء قال بعضهم النخج هو الحميدى وهو ان يصب الماء على الثلث وتترك حتى  
 يشتد ويقول ابا يوسف لكثرة ما استعمله ابو يوسف رح وهل يشترط لباحة  
 هذا ان يطبخ اذنى طنجة بعد ما صب عليه الماء قبل الغليان والشدتة اختلافوا فيه  
 على نحو ما ذكرنا في الثلث فان غلى واشتد حل شربه مالم يسكون منه فان سكر  
 منه يحد. وقال الشافعى رح يحد بتناول قطرة منها. واما الجمهور فهو ان  
 من ماء العنب اذا صب عليه الماء وطبخ اذنى طنجة ما دام حلوا يحل شربه عنه  
 الكل وان غلى واشتد وقذف بالزبد فهو والباقى سواء في الحكم فان صب  
 الماء على ثقله بعد ذلك وعصر واستخرج الماء فقلن واشتد قال بعضهم  
 هو يكون بمنزلة الخمر في جميع الاحكام وقال بعضهم حكمه لا يكون حكم الخمر واما  
 المتخذ من الزبيب شيئا نقيع ونبيذا ما نقيع الزبيب ان ينقع الزبيب في الماء  
 ويترك اياما حتى يستخرج الماء حلاوته ما دام حلوا يحل شربه بلا خلاف واذا غلى  
 واشتد وقذف بالزبد فحكمه عندنا حكم الباقى في جميع الاحكام واما نبيذ  
 الزبيب فهو الذى من ماء الزبيب يطبخ اذنى طنجة ما دام حلوا يحل شربه عند الكل  
 واذا غلى واشتد وقذف بالزبد فحكمه حكم الثلث من العنب في جميع الاحكام  
 وان طبع نقيع الزبيب اذنى طنجة ما دام حلوا يحل شربه واذا غلى واشتد وقذف  
 بالزبد يجرم قليله وكثيره في قول محمد والشافعى رح وهو كالعصير وقال ابو يوسف  
 رح يحل شربه مالم يسكر فاذا سكر يجرم القدر المسكر وليس هذا كالعصير بدليل  
 انه لا يفسق شاربه النقيع ولا يحد مالم يسكر. وروى هشام عن ابي حنيفة  
 وابي يوسف رح ان نقيع التمر والزبيب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد  
 مالم يذهب ثلثاه بالطح لا يحل قال الفقيه ابو جعفر رح يحتمل ان يكون

في المسئلة روايتان ويحتمل ان يكون فيهما رواية واحدة وانما يختلف الجواب  
 لاختلاف الموضوع وموضوع ما ذكر في ظاهر الرواية اذا كان الماء الذي القى  
 فيه الزبيب والتمر قليلا ويكون في الغلظة قبل الطبخ مثل المنصف فاذا طبخ  
 ادى في طبخة يلتحق بالمثلث . وموضع ما ذكر في النوادر اذا كان ذلك الماء كثيرا  
 فيكون في اللطافة والرقعة قبل الطبخ مثل العصير ويشترط فيه ذهاب الثلثين  
 واما الثلث من التمر فثلاثة السكر والفضيخ والنبيد فالسكر هو النبي من  
 ماء التمر والفضيخ هو النبي من ماء البسرب ما دام حلوا يحل شربه بلا خلاف  
 واذا غلي واشتد وقذف بالزبد فحكمه حكم الباذق في جميع ما قلنا . واما النبيد  
 فهو ماء التمر والبسرب المذنب طبخ ادى في طبخة ما دام حلوا يحل شربه بلا خلاف  
 ما اذا غلي واشتد وقذف بالزبد فحكمه حكم المثلث في جميع ما قلنا وعلى قول  
 المحنفين وابي يوسف الاخر يحل شربه للتداوي والتقوى واستمراء الطعام  
 دون الله واللعب والسكر وعلى قول محمد والشافعية يحل لانه مسكر ولا يهينف  
 وابي يوسف رح الآثار التي وردت في اباحة النبيد الشديد قولا ومثلا ذكرها  
 محمد رح في الكتاب وعن المحنفية رحمة الله عليه انه قال من شرائط السنة  
 والجماعة ان لا يحرم النبيد الحر لان في تحريمه تعسيق كبار الصحابة رضي عنه  
 انه قال لا احرم النبيد الشديد ديانة ولا اشربه مروة لجمع كبار الصحابة  
 رضي عنه اباحة النبيد واحتاطوا في شربه لاجل الاختلاف وكذا السلف بعدهم  
 اجمع كانوا يشربون النبيد الحر بحكم الضرورة لاستمراء الطعام . واما المتخذ  
 مما سوى التمر والعنب نحو الثمار والسكر والفانيد والمحبوب والصل  
 والشعير والحنطة والذرة وما اشبه ذلك ما لم يشتد يحل شربه بلا خلاف

فاذا غلى واشتد وندف بالزبد ما نطأ بطبخ ادى طنجة يحل في قول المحبقة <sup>واسف</sup>  
 رح . واختلف المتأخرون في قول محمد رح منهم من قال يحل شربه ما دون السكر ومنهم  
 من قال لا يحل اصلا وحكى عن القاضي الامام ابي جعفر رح انه قال وجدت رواية  
 عن محمد رح انه قال اكرهه ما اذا طخت هذه الاشربة ادى طنجة فاذا لم يطبخ  
 بخاروا سنداه رواية عن ابي عبيدة واسف رح في رواية يسترط للامانة  
 ادى طنجة وفي رواية لا يشرط ذلك فان سكر من هذه الاشربة فالسكر والقدر  
 السكر جريم بالاجماع . واختلفوا في وجوب الحد اذا سكر قال الفقيه ابو جعفر  
 رح لاحد فيما لا يدعي اصل الخمر وهو الذمير واليه . كما لا يحد من البيع ولبن  
 الرماك وهكذا ذكر شمس الائمة السرخسي رح . وقال بعضهم بحد وقيل هو قول  
 الحسن بن زياد رح واما الالبان فلهن المأكول حلال ولبن الرماك كذا لك  
 في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله . ويكره في قول ابي جعفر رحمه الله واختلفوا  
 في كراهته قال بعضهم مكروه كراهية التنزيه لا كراهية التخريم وذكر مس  
 الائمة السرخسي رح في اثناء الكلام انه مباح كالبيع . وعامة المشايخ رحمهم الله  
 قالوا هو مكروه كراهية التحريم الا انه لا يحد وان رآل عقله بذلك كما لو تناول  
 البنج وارفع الى راسه حتى رآل عقله حرم ذلك ولا يحد به

### فصل في حد الشرب

اذا شرب قطرة من الخمر او سكر من الاشربة التي ذكرنا انه يوجب الحد فانه  
 حد ثمانون سوطا في ارا واحد والمرأة تحد في ثيابها ويضرب العبد في الشرب  
 والسكر نصف ما يضرب الحر اذا شهد شاهداً على رجل انه شرب الخمر والجمعة  
 الخمر ترجع منه فان القاضي سـ شهدا قهما ويسئلها عن ما حصة الخمر من نصفية

<sup>١١١</sup>  
 الشرب وعن زمان الشرب وعن مكانه أما يسأل عن مائة الخمر حتى يعلم أنها  
 خمر حقيقة فإن كل مسكر يسى خمر أجازا ويسأل عن كيفية الشرب حتى يعلم أنه شرب  
 طائعا أو مكرها وعن زمان الشرب حتى يعلم أن العهد لم يتقدم فإنه لو سفي شهر  
 من وقت الشرب لا يقبل شهادتهما على الشرب إلا إذا أتوا به من مكان بعيد  
 فإنه ثمه تقدم العهد وانقطاع الرائحة لا يمنع قبول الشهادة. ويسأل عن  
 المكان لأنه لو شرب في دار الحرب لا يقام عليه الحد فيستقيم القاضي في السؤال  
 عما ذكرنا احتمالا لدرء الحد فاذا بينوا ذلك حبسه القاضي حتى يسأل عن  
 العدالة ولا يقضي بظاهر العدالة في حد ما ويحبسه إلى أن يظهر عدالة الشهود  
 فاذا ظهرت عدالتهم يقيم عليه الحد هذا إذا أتى به وريح الخمر يوجد منه فإن  
 لم يوجد وقد أتى به من مكان قريب لا يقام عليه الحد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
 ربح لأن عدما قوام الرائحة شرط. وعند محمد ربح ليس بشرط لقبول الشهادة  
 وإن أتى به من مكان بعيد تنقطع الرائحة في تلك المسافة لا يشترط الرائحة  
 . وإذا أتى برجل وهو عاقل فقال شربت الخمر أو قال سكرت من الشراب لا يجد  
 في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ربح ولا يصح إقراره لأن عدما وجود الرائحة  
 شرط وعند محمد ربحه أنه ليس بشرط ولا يجد الآخر سواء شهد عليه الشهود  
 أو أشعاره وبشارة معهودة يكون ذلك إقرارا منه في المعاملات. لأن الحد لا يثبت  
 بالشبهات ويجحد الأعمى. ولو قال المشهود عليه شرب الخمر ظنتها البنا أو قال  
 لا أعلم أنها خمر لا يقبل ذلك منه لأنه يعرفها بالرائحة والذوق من غير ابتلاع  
 . وأن قال ظنتها نبينا قبل منه لأن غير الخمر بعد الغليان والسدة يشترك  
 الخمر في الذوق والرائحة. ولو قال أكرهت عليها لا يقبل منه لأن الشهود

شهيد واعليه بالشرب طائعا ولم يشهد وا بذلك لا يقبل شهادتهم طويلا قوله لكأن  
 لكل من يشهد عليه الشهود بالشرب ان يقول كنت مكرها فترفع الحد ولا يقام  
 الحد على المريض ما لم يبرأ ويحبس الى ان يبرأ فاذا برأ يقام عليه الحد فان كان ما بين  
 البر يقام عليه الحد للحال على وجه لا يخاف منه التلف. ولا يقام الحد على الحامل  
 ما لم يضع حملها ويخرج عن النفاس. واذا قرأ السكران انه سكر عن الشرب لا يبرأ  
 اقراره وان كان يوجد منه رايحة الخمر لان اقوال السكران بالحد ود الحاشية  
 باطل وتكلموا في السكران. وأصح ما قيل فيه ما ذكره محمد رحم في الكتاب انه اذا كان  
 كلامه مختلط الاستقيم مطلقا لا جوارا ولا ابتداء فهو سكران وبه افق الساج  
 وان كان بوجه كلامه مستقيما وبعضه غير مستقيم فان كان النصف مستقيما  
 والنصف غير مستقيم لا يقام عليه الحد لان السكر لم يتم وان كان الشرا كله  
 غير مستقيم لم يدركه محمد رحم هذا في الكتاب. وعن أبي يوسف رحم انه قال هو  
 سكران يقام عليه الحد واعتبر الغالب طنا كما قال في المجنون اذا كان الشرا كله  
 غير مستقيم يحكم مجنونه. واذا شهد احد الشاهدين انه سكران من الخمر  
 وشهد الآخر انه سكران من السكر ومن النبيذ لا يقبل شهادتهما ولا حد عليهما  
 والمجنون اذا شرب الخمر وسكر اذا كان يحن ويقيق ان شرب في حال جنونه لاحد  
 عليه كالهبة. وان شرب في حال افاقته يحد قوم يشربون النبيذ فاني فسكر  
 البعض ومن البعض فشهد عليهم الشهود بذلك فمن كان منهم سكران يحبس  
 حتى يصحوشم يقام عليه الحد. ومن لم يكن سكران لاحد عليه ولكنه يذكروا  
 في الكتاب رجل من اهل الكوفة يوجد في مته الخمر وهو فاسق او يوجد لغيره  
 مجتمعين على الشرب ولم يروه اجد يشربون بها غير انهم قد جلسوا مجلسا

من يشترها او كان يوجد معه ركة من حرمانه يعزله لانه ظهر منهم امارات العزم  
 على الفساد وانه معصية لاحديه معرر وكذا المقيم اذا افطر في رمضان سمي بغير  
 ويحس بعد ذلك اذا كان يخاف منه عوده الى الافطار تابيا وكذا المسلم بدينه  
 او ياكل الربوا ولا يرجع عنه فانه يعرر ويحبس وكذا المكش والمحدث له عه  
 يعزr ويحبس حتى يحدث توبة وكذا المسلم اذا شتم بغيره بلان اذله  
 لم يحب فيها الحد بغيره . واذا شرب المسلم حراما ساء . . . . .  
 ما به ثم اسلم فانه يقام عليه حد الرنا وحداسه تة ويخضع له ان قدر لا  
 الشرب لان الكفر لو كان مفارضا للثب يجمع حداسه . . . . .  
 بخلاف سائر الحد ودان باشر اسباب الحد ردته لا يقام عليه حد  
 والسكر لافلا وهو سوى حد الشرب والسكر باشر سببا في . . . . .  
 الامام لا يقام عليه حد ما لاحد العذف وان باشر اسباب الحد ردته  
 بعد ما اخذه الامام وصار مجالا لا يمكنه الذهاب الى دار الحرب هاهنا عليه  
 الحد ود الاحد الشرب والسكر لانه لا يمكنه الذهاب الى الحرب  
 فكان بمنزلة الذمي ويقام على الذي ساء الحد ود الاحد الشرب  
 والسكر في قول ابي يوسف رحمه الله . . . . .  
 لا يقام عليه حد ما الاحد القدف .

### نصل في تصرفات السكر

ان كان من الخمر والاشربة المنخضة من الترو والزنب بخوالده  
 والمنذات وغيرها عندنا ينفذ تصرفاته كالطلاق والعتاق والاقار  
 بالدين والعتق وترويح الابنة الصغرة والابن الصغير والاقراض والاستغنى



والهبة والصدقة اذا قبضها الموهوب له والمتصدق عليه وبه اخذ عامة الشائع  
 رح . وقال مالك رح وهو احد قولي الشافعي رح لا يبيع تصرفاته وبه اخذ الطحاوي  
 الكرخي رح . وعن أبي بكر بن احمد رح انه قال ينفذ من السكران كل تصرف ينفذ  
 مع الهزل ولا يسطله الشروط الفاسدة فلا ينفذ منه البيع والشراء وينفذ منه  
 الطلاق والعناق والاقارب بالدين والعق والهبة والصدقة والوصية وتزويج  
 السفرة والصغيرة . واما رده لا تصح عندنا استحسانا وتصح قياسا لان الكفر  
 راحب النفي والاعدام لا واجب التحقيق ولهذا لا يحرم على لسانه كلمة الكفر  
 خطا لا يكفر بهذا اذا كان السكر من الشراب المتخذ من اصل الخمر والعنب والزبيب  
 . فاما السكران المتخذ من العسل والثمار والحبوب ، يختلف المشايخ رح فيه  
 وهو كما اختلافهم في وجوب الحد من قال يجب الحد بالسكر عن هذه الاشارة يقول  
 ينفذ تصرفاته ليكون زجره له . ومن قال لا يجب الحد في هذه الاشارة وهو الفقيه  
 ابو جعفر وشمس الائمة السرخسي رح يقول لا ينفذ تصرفاته لان معاد التصرف  
 كان للزجر فاذا لم يجب الحد عندهما زجره لا ينفذ تصرفاته . وان زال عقله  
 بالبيع او لبن الرمال لا ينفذ تصرفاته . وعن أبي حنيفة وسفيان الثوري رح  
 في الذي زال عقله بالبيع فطلق ان كان علم حين تناول السجانه بيع يقع الطلاق  
 وان لم يكن ، الا لا يقع . وعن أبي يوسف ومحمد رح لا يقع من غير عقل وهو الصحيح  
 والله سب رباحوا فلم يوافقوه فذهب عقله فطلق قال محمد رح لا يقع طلاقه عليه  
 الفتوى . هذا كله في السكران اذا شرب طائعا . وان شرب مكرها فطلق اختلف  
 المشايخ رح فيه والصحيح انه لا يقع كما لا يجب عليه الحد . وعن محمد رح انه يقع  
 والضحيح هو الاول . والذي ضرب على راسه حتى زال عقله فطلق واعتق لا ينفذ

تصرفاته وان زال عقله بالمعصية لانه لا يحتاج الى شرع الزاجر فكما لا يجب عليه  
المحد لا ينفد تصرفاته

## كتاب الغصب

### فصل فيما يصير به المرو غاصبا وضامنا

ثوب لرجل في يده تشبث به رجل فجذب به صاحب الثوب فتحرق  
قال محمد رح يضمن المتشبث نصف قيمته وان كان الذي حذبه هو المتشبث  
الذي لسر له الثوب يضمن جميع القيمة . ولو عَصَ رجل ذراع انسان فجذب  
صاحب اليد فسقط اسنانه ذلك الرجل وذهب لعم ذراع هذا فدية  
الاسنان هدر ويضمن العاض ارش ذراع هذا وأجلس رجل لاثوب  
رجل وصاحب الثوب لا يعانم . فقام صاحب الثوب فاشتق الثوب من جلوس  
الحال سر كان على الجالس نصف ضمان الشق وعنه محمد رح في رواية يضر  
بقصار الشق والاعتماد على طاهر الرواية . وعن أبي يوسف رح في رواية لا يضمن  
بقصار الشق . رجلا ووضع كل واحد منهما جرة في الطريق فدرجت أحدهما  
على الأخرى فابلسا جميعا قال يفرم كل واحد منهما جرة صاحبه وعنه محمد رح  
رجل وضع جرة في الطريق فبازاها أوليس بيها شئ ورجل آخر وضع جرة امرت  
في الطريق فدرجت أحدهما فابلسا فابلسا الأخرى فمالك فجميعا قال يضمن صاحب  
الجرة القائمة التي لم تدرج قيمة الجرة التي تدرجت ومثل ما كان بيها من الثوب  
لأنها مبركة حجر وضع في الطريق فاعطب به يميني . فاما التي تدرجت فافلح  
زالت عن موضعها فدرج صاحبها عن الصمان . رجل في يده دراهم ينظر اليها  
وقع بعضها في دراهم غيره واختلط ما كان الذي وقع الدراهم من يده غاصبا ضامنا

وهذه جناية منه وان لم يتعد . رجل غصب من رجل بيضة واودعه المغصوب منه  
بيضة فحقت دجاجة عايمها فخرجت فرختان ففرخ الوديعه لصاحب الوديعه وفتح  
الغصب للغاصب وعليه ضمان البيضة التي غصب رجل جاء الى خمرانسان وصب  
فيها خلاصا رالحمر خلاوها نصفان قال لصاحب الخمران ياخذ نصف الخمر وعن  
ابي القاسم رح رجل غصب خمر وجعلها في حبه وصب فيها خلاصا من عنده حتى صار الخمر  
خلا قال يكون الخمر للغاصب ياسا . وقال الفقيه ابو الليث رح قيل بان الخمر يكون  
نهما على قدر خلصهما لانهما ركانهما شطاطا حلهما قال وبه نلخذ . ولو تخلل خمر الغصب  
في يد الغاصب قال ابو بكر البجلي رح الخمر يكون للغاصب . ولو ان رجلا اراد ان يصب  
خمر نفسه فاخذها اخر فتخلل في ذلك كان الخمر للاخر . رجل فعد على طهر دابة رجل  
ولم يحركها ولم يحولها من موضعها حتى صار رجل اخر وجعل راكبها . الصمان على الذي  
عقد دون الذي ركب اذا لم يهلك من ركوبه . وان كان اذري ركب الدابة حمدا  
ومنعه من صاحبها قبل ان يهقر ولم يحركها فنجاء اخر وعقره ان صاحب الدابة ان يضمن  
ابها شاء . وكذا اذا دخل رجل دارا سنان واخذ متاعا وحده فهو ضامن وان لم يحمد  
فلا ضمان عليه الا ان يهلك بفعله او يخرج من الدار . وان اخذ المتاع من بيت  
خبره الى اخر من تلاء الدار او الى صحن الدار . وما اكل بالدار مع علمانه يسكن  
في تلك الدار فملك المتاع في الفياض يكون ضامنا وفي الاستحسان ان كان هذا  
الموضع في الحرم مثل الاول لا يضمن . رجل نام على فراش اشتان او جلس على بساط  
انسان لا يكون غاصبا لان في قول ابي حنيفة رح غصب المنقول لا يتحقق بدون  
النقل والتحويل فلا يضمن اذا لم يهلك بفعله . وكذلك رجل استاجر ارض انسان  
بمخطة فزرع المستاجر الارض بمخطة فحصدها واداسها فضعها الاجران يرفعها

حتى يعطيه لأجر ففعلت الحنطة في موضعها لا يضمن الآخر لأنه لم يحولها عن مكانه  
وذكر الناطق رح رجل ركب دابة رجل بغير إذنه ثم نزل فمات قال يضمن في رواية  
وعنه أنه يضمن الأصل. وعن أبي يوسف رح أنه لا يضمن. قال الناطق رح الصحيح  
أن على قول أبي حنيفة رح لا يضمن حتى يحول عن موضعها رجل غضب عجزاً فلا يستهلكه  
ويسر لبن أمه قال الفقيه أبو بكر البلخي رح يضمن الغاصب يمينه العجول ونقص  
الأم لأن هلاك الولد واجب نقصان الأم وإن لم يفعل الغاصب في الأم بملايين  
جزء صوف غنم إنسان غضبا قال أبو نصر رح وإن لم ينقص من قيمة الغنم شيئاً كان على  
الغاصب مثل صوته وإن نقص كان للمالك الخيار أن شاء أحد نقصان الغنم وهو  
للمغاصب وإن شاء أحد مثل صوته وقد نقصان الغنم لا مريحة الموت، رجل سأل  
على ظهر دابة إنسان بغير إذنه حتى تورم ظهر الدابة فشققها صاحبها قال الفقيه  
أبو الليث رح يتلوم إنسانه مل لا ضمان على واحد وإن نقص فأن كان من الشق فذلك  
وإذا كان من الـم يضمن الغاصب وكذا إذا ماتت وإن اختلفا فالقول قول الذي  
أسد تعهل الدابة مع يمينه إن حلف بركي عن ضمان الدابة ولا يبرأ عن ضمان النقصان  
رجل سأل فقلت تلسو بين يديه فخاء رجل من بين يديه إن وضعه حيث ياله فسرق لم يضمن وأما أكثر  
من ذلك ضمن رجل بعث رجلاً إلى ما شئته ليا به فترك المأمور دابة الأم فوط الدابة قال  
الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله إن كان بينهما ابسطا في أن يفعل في ماله مثل هذا  
لا يضمن وإن لم يكن من رجل وجد في مزرعة ثورين فساقها إلى مربيته بطن  
انهما لاهل قريته فإذا هما الغنم لاهل قريته فأراد أن يربطهما فدخل أحدهما  
الربط وهرب الآخر فنبعه فلم يظفر به قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح  
أن لم يقدر على أن يشهد على نفسه أنه أخذها ليردها على صاحبه لا يضمن إلا أن يكون

[illegible]

بذلك على الابن لانه اكد مكان على شرف السقوط تعديا فيرجع به عليه رجل عت  
 غلاما صغيرا في حاجة له بغير اذن اهل الغلام فرأى الغلام ماما انا لمحبون فاستهى  
 اليهم وارتفع سطح بيت فوقع ومات ضمن الذي مات في حاجته لانه صار غاصبا  
 بالاستعمال . رجل قال لعبد الغيار رفق هذه الشجرة . انزل الشمس لتاكله انت  
 فعمل ودفع من الشجر فمات لا يسمع الاثم لانه ما استعمله في امر نفسه . وانكار الامر  
 بالاب ارتقى الشجرة وانزل الشمس لاجل انما فعل ودفع ومات ضمن الامر لانه استعمله  
 في امر نفسه . الرجلان اذا جعل خاتم الرهون في حنصره فباع ضمن لانه ليس بمقاتل  
 فيصير عامدا وخند السبي واليه يبي فيه سواء لان من الناس من يحطونه في اليمن  
 . وان جعله . البصر لا يضمن لان ذلك حط . ليس بلبيب . وان جعله في حنصره  
 فون حاتم اخر لا يضمن قالوا الحمد . رحمه الله ان بعض السلاطين يجعلون الخاتم  
 فون الخاتم فقال محمد رح انما يبيع الخاتم اشارة الى ان هذا ليس بمعتاد بفضده  
 النزي . فالحاصل ان الرجل اذا كان معروفا ليسر خاتمين لا يشر بكون ضامنا  
 . رجل رفع قلنسوة من راس انسان ووضع على راس رجل اخر فطرحها رجل  
 من راسه فضاغب فالوا انما است القدر سوية . يد العين من صاحبها بحيث  
 امله رعهام ذلك الموضع لا يضمن الطارح لان ذلك من رلة الرد على المالك  
 وان لم يكر ذلك يكون ضامنا او مده وقبل هذا في مثله انه اذا كان في موضع يتمكن  
 صاحبها من ان يديه في اخذه لا يضمن . رجل دخل منزل رجل باذنه واخذ ماء  
 من بئنه بغير اذنه ليطير به فوقع من يده فانكسر قال الناطع رح لا يضمن ما لم يحجر  
 عليه صاحب البيت لانه ما ذون دلالة . ولو انه اخذ كوزا يشرب منه فنقط  
 من يده وانكسر لا يضمن . ولو ان سوفا يبيع اناء فاخذ انسان بغير اذنه لينظر

فيه فسقط من يده وانكسر كان ضامنا لانه غير ما ذون بذلك دلالة بخلاف الاول  
لان الاذن بدخول المنزل اذن بذلك دلالة. ولو ان رجلا تقدم الى خراف يبيع  
الحرف فاخذ غصارة باذنه لينظر فيها فوجعت من يده على غصارات اخرى لا يضمن  
قيمة الماخوذة لانه اخذها باذنه وبضمن قيمة ما سواها لانها تلفت فعليه تعبير  
اذنه. رفق آتسوف فربه رجل فاخذه ثم تركه قالوا ان لم يكن المالك حاضرا يكون  
ضامنا لانه الدرهم المحفوظ اذا اقر به وان كان المالك حاضرا لا يضمن لان هذا  
ليس بتضييع هذا اذ اهدى ابرق قادم باحدة ولم يدن منه لا يضمن وان لم يكن  
المالك حاضرا ولم يلهه. واسقط سبي سر اسار واوه رجل ولو سقى رجل روثا  
رفيا من جامد. <sup>١</sup> الشمس يدور. احتلفوا فيه ذكر سموا لانه السرخس  
رجل ان لا يضمن. <sup>٢</sup> قالوا له: كل هذا الطعام فانه طيب فاعطى ياد هو مسموم  
فما لا يضمن. <sup>٣</sup> قالوا له: لو انك لطريق فانه اس دلت فاخذه فانه  
ان تصوب لا يضمن. <sup>٤</sup> قالوا له: لو انك على رجل انه عصب من هذه الحاربية اليوم  
واقام رجل اخر الدلالة انه اغتصبها من سهره المحمدرح وتتمد في الجمعية  
ح هي الذي اقام البسة على الوض الاخر ويضمن المدعى عليه قيمتها الاول  
ويعتبر قول ابي يوسف. رج هو الذي اقام البسة على الوض الاول ولا يضمن  
الاخر شيئا. رجل عليه شرف درهم لرجل فاقاه فوجدها القابض انى عشر  
ذلف في النوادر ان على قول ابي حنيفة وابي يوسف رج الزيادة امانة اذا هلك  
لا يلزمه ضمانها وعلى قول محمد وزفر رج تكون مصمونة وهو القياس فلو ان  
القابض وقع منها درهمين ليردهما على صاحبهما فهلك في الطريق قالوا ان المديون  
يشترك القابض فيما يبيع فيكون له سدس ما يبيع وذا. درهم وثلاث درهم لان كل

درهم من المقصود سدسه للدافع وحصة أسدسه للقائس رجل دبح الدرهم  
 إلا ما قد لينقد بغير الدرهم وكسر قالوا يلون ضامسا إلا إذا قال له المالك اعبر وهذا  
 إذا كان المكسور لا يروح وروح الصحاح ويقصر بالكسر رجل ألف على رجل أحد  
 مصرعي باب أو أحد زوحي خب أو مكعب كل من المالك أن يسلم إليه المصراع الآخر  
 ويمنع بينهما رجل أحد من أرض أسان براما قالوا كان لذلك التراب قيمة  
 في ذلك الموضع يضمن قيمة التراب سواء تمكن به القصاص بالأرض أو لم يتمكن  
 وإن لم يكن للتراب قيمة في ذلك الموضع يضمن أن يستقر به الأرض ضمن النقصان  
 والأفلا ولا يؤمر بالكسر وقال بعضهم يؤمر بذلك الراعي إذا خاف على شاة  
 مدعها ذكر في الأصل أنه يضمن قيمتها يوم الذبح وقال الشيخ الإمام الراشد  
 المعروف نحوها راده روح أسان أسان إذا نه ساه مروحى نحوها وأبى أشار  
 في الكتاب فانه قال وجاب الراعي في شاة ولم يقل يضمن موتها ولا يروحى نحوها  
 فاما إذا قضى موتها ولا يروحى موتها إلا بغيره لا يضمن موتها ولا يروحى نحوها  
 في هذه الحالة جعله ماله لانه صابار تدرج ماله في شاة ماله لا يضمن موتها ولا يروحى  
 ورحها لا يضمن وأمر رجل شاة لغيره وقد استقر في شاة ماله لا يضمن موتها ولا يروحى  
 يضمن ماله لا يضمن موتها ولا يروحى ماله لا يضمن موتها ولا يروحى ماله لا يضمن موتها ولا يروحى  
 وحيف عليها الموت فذبحها أسان كيلا يموت لا يضمن ماله لا يضمن موتها ولا يروحى ماله لا يضمن موتها ولا يروحى  
 دلالة وهو كما لو قدم شاة للاضيحة وربط رجلها للذبح فماتت ذبحها عنه  
 حازا استحسنانا وكذا لو طعن رجل حوالق غيره في الطاحون ونذا لوسد الورع  
 ليسبق به رعه فجاء رجل ونجح فوهة أرضه وسق الأرض لا يضمن وكذا الرجل  
 إذا جعل اللحم في القدر وصب فيه الماء فجاء آخره وقد النار وطبخ لا يضمن



وَلَوْ أَنَّ اللَّحْمَ فِي الْعَلَقِ نَجَاءٌ أُخْرُو الْقَاءَ فِي الْقَدْرِ وَطَجَنَهُ كَأَنَّهُ ضَامِنًا. الْعَاصِبُ إِذَا  
 إِذَا اسْتَهْلَكَ الْمَغْضُوبُ وَهُوَ مِنْ ذَوَاتِ الْقَبِيحِ حَتَّى ضَمِنَ تَيْمَتَهُ فَإِنَّهُ سَفَرَانُ كَانَ  
 ذَلِكَ الْتَمِشَ بِيَاعٍ فِي السُّوقِ بِالْدِرَاهِمِ يَقُومُ بِالْدِرَاهِمِ وَاتَّكَانَ بِيَاعٍ مَالِدَانِ يَرِيقُومُ  
 مَالِدَانِ وَاتَّكَانَ بِيَاعٍ بِيَعًا كَأَنَّ الرَّأْيَ فِيهِ إِلَى الْقَائِضِ قَضَى عَلَيْهِ بِمَا كَانَ أَسْطَر  
 لِلْمَغْضُوبِ مِنْهُ. رَجُلٌ غَضِبَ جَارِيَةً فَرَتَابَهَا ثُمَّ رَدَّهَا عَلَى الْمَوْلَى فَظَهَرَ بِهَا جِلْدُ عَدِ  
 الْمَوْلَى فَوُلِدَتْ وَمَاتَتْ فِي الْوِلَادَةِ أَوْ الْعَاسِ. فَا رَ عَلَى قَوْلِ الْحَسَنِ رَحِمَ  
 اتَّكَانَ ظَهَرَ بِالْجِلْدِ عِنْدَ الْمَوْلَى لَا قِلَ مِنْ سِتَةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ رَدِّ الْعَاصِبِ مِنْ  
 الْعَاصِبِ تَيْمَتَهَا يَوْمَ الْعَصَبِ. بَخْلَافَ مَالِ الْوَرْدِ فِي حِمْرَةٍ تَحْمِلُتْ وَمَاتَتْ فِي الْوِلَادَةِ  
 أَوْ فِي النَّعَاسِ فَإِنَّهُ لَا يَضِنُّ الزَّائِي شَيْئًا. رَجُلٌ غَضِبَ مِنْ رَجُلٍ عَبْدًا ثُمَّ انْزَلَ الْمَغْضُوبُ  
 مِنْهُ قَالَ لِلْعَاصِبِ أَذْهَبَ بِهِ إِلَى الْمَوْضِعِ كَذَا فَبِعَهُ وَذَهَبَ بِهِ الْعَاصِبُ إِلَى ذَلِكَ  
 الْمَوْضِعِ فَعَطِبَ فِي الطَّرِيقِ كَانَ الْعَاصِبُ صَامِنًا عَلَى حَالِهِ. وَلَوْ أَنَّ الْعَاصِبَ  
 اسْتَأْجَرَ الْعَبْدَ مِنَ الْمَغْضُوبِ مِنْهُ لَيْسَ لَهُ حَائِطٌ مَعْلُومًا فَإِنْ أَعْبَدَ مَكُونُ  
 فِي شَيْءٍ مِنْهُ فِي عَمَلِ الْحَائِطِ وَإِذَا اخْتَلَفَ عَمَلُ الْحَائِطِ رَأَى عَنِ الصَّانِ وَكَذَا إِذَا اسْتَأْجَرَ  
 مِنَ الْمَالِكِ لِيَعْدَمَهُ. رَجُلٌ لَهُ كَرَانٌ مِنْ حَنْطَةِ غَضِبَ رَجُلٌ أَحَدَهُمَا وَذَهَبَ  
 بِهِ إِلَى الْمَغْضُوبِ مِنْهُ أَوْ دَعَى الْعَاصِبَ الدَّالَّ عَلَى طَرَفِ الْعَاصِبِ بِالْعَصَبِ  
 بِمِصْرٍ الْكَلِّ ذَكَرَ فِي النَّوَادِرِ الْعَاصِبُ يَضِنُّ الْكِرَالَةَ عَصَبٌ وَلَا يَضِنُّ  
 الْوَدْعَةَ. وَلَدَلَّ رَجُلٌ أَحَدَ مَنْ كَيْسَ رَجُلٌ فِيهِ الْفِ دِرَاهِمٍ خَمْسَمِائَةٍ فَذَهَبَ  
 بِهَا ثُمَّ رَدَّهَا بَعْدَ أَيَّامٍ وَوَضَعَهَا فِي الْكَيْسِ الَّذِي أَحَدُهَا مِنْهُ فَإِنَّهُ يَضِنُّ الْخَمْسَمِائَةَ  
 الَّتِي كَانَ أَخَذَهَا لِأَغْنَمٍ رَجُلٌ غَضِبَ دَابَّةً ثُمَّ رَدَّهَا إِلَى مَرِيطِ الْمَالِكِ لَا يَبْرَأُ عَنْ  
 الضَّمَانِ وَقَالَ زُفَرٌ رَجُلٌ يَبْرَأُ. وَلَوْ رَكِبَ دَابَّةً غَيْرَهُ ثُمَّ نَزَلَ وَتَرَكَهَا فِي مَكَانٍ

كان ضامنا في قول ابي يوسف ربح ولا يكون ضامنا في قول زفر ربح ولما اخذ لقطه لم يرها  
 ثم اعادها الى المكان الذي احدها منه بر سبع الضمان حتى لو هلك لا يضمن ولم يفصل  
 في الكتاب بين ما اذا تحول من ذلك المكان ثم اعاده الى ذلك المكان وبين ما اذا تحول  
 وذكر الحاكم الجليل تأويله اذا اعادها قبل التحول فاما بعد التحول لا يبرأ من الضمان  
 . واليه مال الفقيه ابو حنيفة هذا اخذ للقطعة ليعرفها فان كان اخذها لياكلها  
 ثم اعادها لا يبرأ من الضمان مالم يردّها الى صاحبها . رجل نزع خاتما من اصبع نائم ثم  
 اعاده الاصبعة قبل ان يمتدحه النائم يرى من الضمان في قولهم ولو انقبت النائم ثم نام  
 واعاده الاصبعة لا يبرأ في قول ابي يوسف ربح وبين في قول زفر ربح . ولو رفع اللقطة  
 وهي نوب فلبسها عند غيبة المالك ثم اعادها الى مكانه فهو على هذا الخلاف ايضاً هذا  
 اذا السر ليس باعتاد اقامه ادا كان قصدا فوعنه على عاقبته ثم اعاده الى موضعه لا يضمن  
 في قولهم وكذا الخاتم اذا دخل في خنصر يكون استعلا لا يكون ضامنا الى السر واليمين فيه  
 سواء فادخله في اصبع آخر لا يكون ضامنا واذا دخله على خاتم في خنصر فهو على ما قلنا  
 من انه اذا كان سر وفا لبس حاتمين للسر يكون ضامنا والا فلا ولو قلنا السيف  
 ثم نزع واعاده ضمن عند ابي يوسف ربح . وكذا لو كان منقلدا السيف فقل بهذا  
 السيف . وان كان منقلدا بسيفين فنقل بهذا السيف ايضاً ثم اعاده لا يكون ضامنا  
 وعن محمد ربح في السيف اذا اخذ رجل خاتما من اصبع نائم او درهما من كيسه او خفا من رجليه  
 ثم اعاده الى مكانه وهو نائم ولم يعد حتى انتبه من نومه ثم نام نومة اخرى فاعاده الى موضعه  
 ان اعاده في مجلسه ذلك استحسن ان لا اصمته والاضمته . وكذا لو اعاد الخاتم الى  
 اصبع اخرى ولم يذكر في هذه المسائل قول ابي حنيفة ربح . قالوا الصحيح من مذهبه انه  
 لا يضمن الا بالتحويل وذكر في جمع التفاريق اذا نزع من اصبع نائم خاتما ثم اعاده

بهدأ سداً. يوسف روح بعد النومة الاولى وعند محمد روح يعتبر المجلس استحياساً  
 سكراناً، لا يعقل وهو ياتى وقع توبه في الطريق فاحد رجل توبه ليعفه به لاذ من وان  
 التوب من تحت راسه او احد ما تمام من ذاك او كيسا من وسطه او درهما من كده لحفظه  
 لانه حاف ضاعه من لان المال كان محفوظا بصاحبه السلطان الحان اذ اهدد  
 المودع بحسنه سبها. ضرب لا تتلف عصوره ليدفع اليه الوديعه فادفع من وان  
 حوته سلف عصولا نص. ولو سعى رجل الى سلطان عالم، قال له ان اعلان ماله كسرا  
 او انه ماله او اصاب مراما او قال عنه ما من فلان اعاب او انه يريد الفجور  
 باصل ما كان السلطان من واحد المال بهذا السب. كان ذلك سهرا جدا  
 للصان اذا كان كاد ما فاما وان كان صادقا فاما اذا انه لا يدرى بهما لا ينجس  
 في ذلك فكل ذلك وان قال انه صري او طمعي وهو كاد في ذلك كان ماسا حل  
 على رجل وحاصه تسقط من المعلق به شيء وصاعه الى ان يسمع المنادى ان رسول الله  
 تعالى عنه وسعي. بلود الحوب على الله يسئل ان سقط عرفت من سماعه ان وصا  
 المال يراه ويمكن ان لا يكون صامسا حل احدى عماله حيا او ميتا  
 من يذبحه هوب العوم فانه يعرف حكم الحياء ولا يصير الى الال. على الارب  
 من حرق صك رجل او در حسانه تعلق بها تحت عليه واهم ما ان انه تحت فيه الهك  
 مكتوبا رجل تحت ماء على حيطه رجل نفقت ثم جاء اخر وص. عليه ان، اص  
 حتى راد في القصاص روي عن محمد روح ان الباقى نصن قتمها يوم صلا، ا، عليها  
 ويبرأ الاول رجل آخر كدسا لرجل، ال محمد روح ان كان معه البر في السهم، ا حل  
 من قتمها لو كان خارجا عن السبل كان عليه منه الكدس وان كان ديمقالة  
 في السبل اكثر كان عليه مثل البر وعليه منه الحل. وان عصفت كدسا فداسه

ثم اقام الغصوب منه البينة على الغصب فانه يقض له بالبر وقيمة الجمل ولو ان  
رجالا غصبوا من رجل حبة حبة من المحنطة فبلغ ذلك فقير جنحة قال ابو يوسف رح  
اذا غصب قوم رجلا شيئا له قيمة اضمنهم قيمته ولو جاء برجل منهم بعد رجل لم اضمنه  
شيئا. رجل آخى تنوره بقصب او حشيش وافق فيه نجاء رجل وصب فيه الماء  
قالوا ينظر لقيمة التنور مسجورا او غير مسجور فيعزم فضل ما بينهما وقيل ينظر  
الى اجرة مسجورا وغير مسجور فيضمن الفضل. وكذا الرجل اذا اتفق قيمتان  
ينظر لقيمته مخيطا وغير مخيط ويضمن الفضل وكذا اذا ارتفع باب دار انسان عن  
موضع او بالية نداء الوضوء او حل سرج انسان وكذا كل مكان مؤلها مراكبا اذا <sup>نفع</sup>  
تأليفه. ولو افسد على آخر تأليف حصيره قال الفقيه ابو الليث رح ان امكن اعادته  
امر باعادته كما كان وان لم يمكن سلم اليه المنقوض وياخذ منه قيمة المحصر  
صحها. وكذلك في النعل وكل مكان يمكن اعادته على مكان. ولو حل سلسلة  
ذهب كان عليه قيمتها من العصة وكذا الرجل اذا اشتد انسان عبده بذهب  
فروى بها رجل ولو حل سدا حائك ونسره ينظر الى قيمته سدا الى قيمته غير سدا  
فضمن الفصل وكذا اذا اخذ نخل رجلين من نخل العرب فحل بشاركه يقوم النخل مشتركة  
غير مشترك فيضمن الفضل. فصار وقف دابة في الطريق وعليها ثياب فزعلها ركب  
ومزق بعض الثياب التي كانت على الدابة قال الشيخ الامام ابو بكر البلخي رح ان روى  
الراكب الدابة الواقعة ضمن وان لم يبصر لا يضمن. ولو مر رجل على ثوب موضوعة  
في الطريق وهو لا يبصر ونزق لا يضمن وكذا الرجل اذا جلس على الطريق فوق عليه  
انسان واصاب الجالس ان لم ير الجالس لا يضمن قال الفقيه ابو الليث رح قد روي  
عن بعض اصحابنا رح خلاف هذا ولكن اذا اتى مفتة بما قال ابو بكر رح لا بأس به

ميت كفن بثوب الغيرة قالوا ان شاء اخذ صاحب التوب قيمة التوب وان شاء بستر  
 امره باخذ ثوبه قال الفقيه ابو القاسم رح ان كان الميت ترك مالا يعطيه من ثوبه  
 ذلك المالك يدوسه سبع مائة انوبة يكون لها حق الموت بعد سبع مائة ثم ليس بشيء  
 من ذلك فان ترك صاحب التوب لأخرته فهو اصل وان بستره كان له ذلك فان كان  
 التوب قد انتقص بالتكفين يضمن الذي كفن الميت ودمه قال رضى الله عنه  
 وعندى هذا اذا كفن من غير خياطة وان حيط بلبس لصاحب التوب استس  
 وياخذ ثوبه . جمال اراد ان يعبر بحاله في بئر كسبحى فنه الحمد كما يكون في  
 الشتاء فركب بعيرا وادخله في الهر وسائر الجمال عقهه فسقط بعيره ولف  
 ما عليه قال الشيخ الامام ابو القاسم رح ان كان الناس يسلكون المهرج مثل  
 هذا الوقت لا يضمن الجمال رجل بنى حائطاً رصاً بعصبه . هذا  
 قال الفقيه ابو بكر البلخي رح الحائط لصاحب الارض لا يرد على  
 لانه لو امر بقبض الحائط مصر تراءى كما كان وهذا قال ابو القاسم رح وعن  
 غيرهما رجل بنى حائطاً في كرم رجل بعيراً مرصاحب الكرم ان لم يكن للتراب  
 قيمة فان الحائط يكون لصاحب الكرم ويكون للماني مسرعاً عمله وان كان  
 للتراب قيمة فان الحائط يكون للماني وعليه قيمة التراب وعن محمد رحمه  
 رجل هدم لاخر ماء مبيعاً وقيمة الباء سوى رصه مائة درهم وبعده ارضه سوى رصه  
 مائة درهم وقيمة التراب المهدوم ثلثون درهما قال صاحب الباء بالحرار ان شاء  
 مائة درهم ويصير تراب الباء وبقصه للهادم وان شاء رصه سبعين درهما ليس  
 للهادم من ترابه شيء وعن ابي مقاتل رح هدم رجل حائطاً قال يقوم الحائط سناً  
 فان كانت قيمة الحائط مائة درهم وقيمة ترابه عشرة يضمن الهادم تسعين

درهمها والذئب لصاحب الحائط . ولوقال صاحب الحائط لا اريد اخذ ذئب الحائط وادفعه  
 الى الهادم كان له ذلك ويضمنه مائة درهم . رجل غضب بساحة وادخلها في بناء فانه  
 يملك الساحة وعليه قيمتها فان كانت قيمة الساحة والبناء سواء فان اصطليما على  
 شئ جارا فان تنازع اعيان البناء عليهما ويقسم الثمن بينهما على قدر ما لهما وكذا المرد  
 اذا خلط حنطة الودعة بشعير رجل وغاب الودع كان الجواب كذلك وكذا لو هبت  
 الريح شوب انسان والقند في صبيح اخر متاعه خضع في يد الموب والصبيح سواء وكذا  
 الدجاجة اذا ابتلعت لؤلؤة وقيمتها سواء وان كانت قيمة اللؤلؤة اكثر كان لصاحب  
 اللؤلؤة ان يملك الدجاجة بقيمتها ولو اراد صاحب الدجاجة ان يعطى قيمة اللؤلؤة  
 شيئا يسيرا كان له ذلك . وكذا البعير اذا ابتلع لؤلؤة رده في اللؤلؤة ان كان لصاحب  
 اللؤلؤة ان يدفع اليه قيمة البعير فان كان ثمن اللؤلؤة ستمائة يسيرا فلا شئ على صاحب  
 البعير وكذا لو ادخلت دابة رجل راسها في قدر رجل ونشئ له خراج الا بالكر والصاب  
 الدابة ان يملك العبد بقيمته ونظاؤها كثيرة لصاحب اكثر المالكين ان يملك  
 الاخر بقيمته فان كان قيمتها على السواء يباع عليهما ويقسمان الثمن وعمران في يوسف  
 رح لؤلؤة وقصت في دقيق رجل ان كان في قلبه الدقيق ضرر لا اقلبه وانتظر حتى يباع  
 الدقيق الاول فالاول وان لم يكن في قلبه ضرر امرته بقلبه وقال بشرح بقلبه الذي  
 يطلب اللؤلؤة رجل غضب عبدا وشديدا العبد فخل العبد يده وقتل نفسه ضمن  
 الغاصب قيمة العبد كما لو قتله غير العبد عند الغاصب كان له ان يضمن  
 الغاصب . رجل غضب سفينة فوجدها المالك في وسط البحر فان المالك لا يستحق  
 من الغاصب ولكن يواجرها منه الى الساحل . وكذا الرجل اذا غضب دابة فوجد  
 المالك مع الغاصب في المغارة فان المالك لا يستردها منه ولكن يواجرها الى المالك

رجل عصب عبدًا فأنصت عيه عبد العاصب فاسرده ما يب ومن لعاصب  
 ارش العين ثم اغلى البياض عبد المالك كان للعاصب ندر من المالك  
 من ارش العين رجل عصب عبدًا قارئًا او حارًا او محردًا نكس العسل عبد  
 العاصب والوايقوم العبد حيا الوقارثا وهو عي جارا عرتا تحو به  
 العاصب فضل ما بينهما رجل عصب من رجل عبد او دابة عما المصوب  
 منه فطلب العاصب من القاتل ان يقتل منه المصوب او يادر له بالانعام  
 لو حرج ذلك على المالك لا يحببه القاص الى ذلك وشره له ما عاصب  
 به من يدور عبد العاصب ولو قهر ان يبيد ما عاصب به من يدور  
 على المصوب منه شئ وان رأى العاصب له من يدور به من يدور  
 ما كان العاصب محوفا وممسك العبد لاصا من يدور به من يدور  
 عسبة وذهب بها الى موضع لا يعرف قالوا عبيد من يدور به من يدور  
 انها قد ماتت مديون دهم الدرهم الى يد من يدور به من يدور  
 في يد هلكيت من مال المديون على حاله ولو لم يدر به من يدور  
 بل سبنا ثم ان الطالب دفع الدار اهر الى الما من يدور به من يدور  
 من مال الطالب كما لو دفعها الطالب الى احد من يدور به من يدور  
 درهم فقال ثلثة ميهالك والباقي سلمها الى فلان وفلان فله درهم  
 من الثلثة لانها مضمومة بهية فاسدة والباقي مائة درهم وعشرون  
 دفع الى اخر عشرة درهم خمسة مائة درهم له جسمه منها ودفعه من ثلثه  
 القاذية منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية قال على العاصب من يدور به من يدور  
 من يدور به من يدور الموهوبة مضمومة عليه والخمسة التي اصبها

كانت من المضمونة ونصفها من الأمانة فلهذا يضمن سبعة ونصفاً وحل عليه  
 درهم لرجل قدح المدبون إلى الطالب درهمين أو درهماً ثم درهماً فقال أخذ درهمك  
 منهما مضاع الدرهمان قبل أن يعين درهماً قالوا يهلك من مال المديون. رجل كسر درهم  
 رجلاً فوجد داخله فاسداً أو كسر جوز رجلاً فوجد داخله فاسداً قالوا لا يضمن  
 شيئاً رجل غصب من رجل دراهم أو ديناراً في بلدة فطالبه المالك في بلدة أخرى  
 كان عليه تسليمها وليس للمالك أن يطالبه بالقيمة وإن اختلف السعر ولو  
 غضب عيناً فلقية الغصوب منه في بلدة أخرى والغصوب في يد الغاصب  
 فان كانت القيمة في هذا المكان مثل القيمة في مكان الغصب أو أكثر فللمالك  
 أن يأخذ الغصب وليس له أن يطالبه بالقيمة وان كان السعر في هذا المكان  
 أقل من السعر في مكان الغصب كان المالك بالخيار أن شاء أخذ القيمة على سعر  
 مكان الغصب وإن شاء انتظر حتى يأخذ الغصب في بلدة الغصب ولو أن  
 المالك وجد الغاصب في بلدة الغصب وقد انتقص سعر العين فانه يأخذ  
 العين وليس له أن يطالبه بقيمة يوم الغصب. ولو كان العين الغصوب  
 قد هلك وهو من ذوات الامثال فان كان السعر في المكان الذي التقيما مثل  
 السعر في مكان الغصب أو أكثر فانه يبرأ ببد المثل. وان كان السعر في هذا المكان  
 أقل من المالك بالخيار أن شاء أخذ قيمة العين في مكان الغصب وقت الغصب  
 وإن شاء انتظر ولو كانت القيمة في مكان الخصومة أكثر بخير الغاصب أن شاء  
 اعطاء مثله في مكان الخصومة وإن شاء اعطاه قيمته حيث غصب إلا أن يرضى  
 الغصوب منه بالتأخير. وان كانت القيمة في المكانين سوية وكان للمغصوب منه  
 أن يطالبه بالمثل. وعن أبي يوسف رجل غصب من رجل حنطة بمكة وجعلها



الى بغداد قال عليه قيمتها بمكة . ولو غصب غلاما بمكة فجاره به الى بغداد قال ان كان صاحبه  
 من اهل مكة عليه قيمته وان كان من غير اهل مكة اخذ غلامه ولو ان رجلا حمله  
 الى بعض البلاد ذكره كان على الحامل كراؤه الى الموضع الذي حمله منه الغاصب  
 اذا انى بغنية الغصوب المستهلك فابي المالك ان يفضل قال ابو بصير يرفع الامر  
 الى القاضي حتى يأمره بالقبول وقال بصير يرفع كما نوا يقولون في العصب والوديعة  
 اذا وضع بين يدي المالك برئ وفي الدين لا يبرأ حتى يضعه في يده او في حجره فان  
 رماه فقد برئ ولو لم يعلم صاحب الثوب انه ثوبه فرماه ثم جاء آخر فرفعه  
 قال ابو بكر يرفع اخاف ان لا يبرأ لانه ربما يقع عند صاحب الثوب انه وديعة  
 ولم يعلم انه ثوبه والمحتمل للغوى انه يبرأ لانه رد عليه عن ماله فان الغاصب  
 لو اطعم الغصوب منه برئ من الضمان وان كان لا يعلم وان وضع عين الغصب والوديعة  
 بين يدي المالك يبرأ من الضمان . ولو كان الغصوب مستهلكا فانا القيمة  
 فلم يقبل ولم يرفع الامر الى القاضي ووضع القيمة بين يدي المالك لا يبرأ . وان  
 وضعه في يدي المالك او في حجره يبرأ عن الضمان . ولو وضع الغصب او الوديعة  
 بين يدي المالك برئ فان غصب من صبي شيئا ثم دفعه اليه فان كان الصبي  
 من اهل الحفظ صح الود عليه والا فلا ويكون منزلة ما لو دفع السرج عن ظهر  
 دابة الغير ثم اعاده الى ظهر الدابة لا يصح فان كان الغاصب استهلك الغصب  
 حتى ضمن القيمة فدفع القيمة الى الصبي ان كان الصبي ماذونا في التجارة صح وبرئ  
 وان لم يكن ماذونا لا يبرأ الغاصب عن الضمان لان دفع القيمة يتضمن معنى  
 التخليك . رجل غصب ثوبا او دابة او دراهم وهي قائمة بعينها فابراؤها  
 صح وبصير الغصوب امانة في يده . وكذا اذا حلل من ذلك برئ الغاصب عن الضمان

سواء كان قائما أو مستهلكا كان مستحقا له براء عن الزين وان كان قائما  
 فهو براءة عن صادر الغصب صحيح وفيه براءة من الزينة فانه قد علم  
 دونه رجل ومات وان بركة ما لا يحيط بالضم من تركته وان لم يبق ما لا لا يشق  
 بطله بخلاف ما اذا مات الحامل وفيه بطلها وله حي يضطرب فانه يشق بطلها  
 لان في ذلك صيانة الأدي - بركة في ذلك بخلاف استثناء الام - ولو اشتمل

درة غير وهو حي فهو نعمتها ولا يضطر الى ان يخرج منه شيئا منه في دانه  
 في ملك رجل فصار له - ايا امر وعظم المرع فتعذر اخراجه من غير كسر  
 الحب فهو بمنزلة الزينة - بركة في ذلك بخلاف استثناء الام - ولو اشتمل  
 لصاحبه - فانه - بركة في ذلك بخلاف استثناء الام - ولو اشتمل  
 عليها ما لا يوافقها بل هو - بركة في ذلك بخلاف استثناء الام - ولو اشتمل  
 في ماله وفيه في - بركة في ذلك بخلاف استثناء الام - ولو اشتمل  
 فان الذي جعل ذلك يضمن له احد الانترجة في الارحفة ولصاحب القارور  
 قيمة العار - بركة في ذلك بخلاف استثناء الام - ولو اشتمل  
 رجل بدقوا - بركة في ذلك بخلاف استثناء الام - ولو اشتمل  
 محتاطة لان هذا سنان - بركة في ذلك بخلاف استثناء الام - ولو اشتمل  
 عليه باول من الآخر ولو ادع رجل دس - بركة في ذلك بخلاف استثناء الام - ولو اشتمل  
 على اخراجه الا بفتح الباب فله ان يعطي صاحبه قيمة دس - بركة في ذلك بخلاف استثناء الام - ولو اشتمل  
 محال لا يمكن اخراجه الا بفتح الباب وان شاء قلوبه وورد - بركة في ذلك بخلاف استثناء الام - ولو اشتمل  
 بالموثقا وضربين - بركة في ذلك بخلاف استثناء الام - ولو اشتمل  
 العبد الى الكثر - بركة في ذلك بخلاف استثناء الام - ولو اشتمل

١٢٩

الذي يدخل في البيت وادى المودع قطع الباب فانه يومر صاحب الفصيل ان يرفع نقصان البيت الى المودع ويخرج الفصيل وهذا اذا دخل المودع الفصيل في بيته ولواستعار المودع من غيره بيتا وادخل فيها الفصيل فانه يقوم لمالك الفصيل ان امكنك اخراج الفصيل فاخرجه والا فاعمره واجعله اربا اربا فاعل للضرر عن صاحب البيت ولو كان مكان الفصيل حمارا او بغلا فلا مكان ضرر قطع الباب فاحشا فكذا ذلك وان كان يسيرا كان لصاحب الحمار والبغل ان يقطع الباب ويلتزم ضمان نقصان البيت ليعمل الدابة الى صاحبها ويندفع الضرر عن صاحب البيت بايجاب الضمان فصار بسط ثوب القصار على جبل فالقته الريح في اجانة صباغ وانصغ بصبغه ذكر الناطق رجا انه ليس على القصار ولا على رب الثوب شئ لاجل الصنع ولكن بباع الثوب فيضرب الصباغ بقيمة صبغه وصاحب الثوب بقيمة ثوبه ولا ذبح شاة انسان ظالما فصاحبها بالخيار ان شاء ترك المدبوح عليه وصمه قيمتها وان شاء اخذ المدبوح وضمنه النقصان وكذا اذا سلخها وجعلها عضوا عصوا وعن الفقيه ابي جعفر رجا انه اذا اخذها ليس له ان يضمنه النقصان والعنوى على ظاهر الرواية ولو قطع يد حمارا وبغل او قطع رجله فصاحبها بالخيار ان شاء ضمنه القيمة ودفع اليه الدابة وان شاء امسكها ولا يرجع على الفاسد شئ بخلاف ما لو كان الغصوب عبدا او جارية فقطع يدها او رجلها كان لصاحبها ان يضمن الفاسد قيمتها ويدفع اليه الغصوب وان شاء صمه النقصان واخذ المقطوع لان الادى بقطع اليد والرجل لا يصير مستهلكا من كل وجه اما لو <sup>سل</sup> فبقطع اليد والرجل يصير مستهلكا فلهذا كان له الخيار في الادى ان شاء ضمنه النقصان وان شاء ضمنه جميع القيمة كما لو خرق ثوره ثوب انسان خرقا فاحشا

<sup>١٣٠</sup>  
 هذا إذا كانت الدابة عمالا تملك كالحمار والبغل فان كانت مما توكل كالشاة والحمر  
 في ظاهر الرواية هذا والاو لسواء للمالك ان يضمه جميع القيمة وليس له ان يضمه  
 النقصان فيسكت الدابة . وهكذا ذكر شمس الائمة السرخسي رح . وكذا اذا ذبح شاة  
 فلما جها ان يدفع الذبوحه ويضمه قيمتها وان شاء اخذ الذبوحه لاشئ  
 له . ولو ذبح حمار غيره ليس له ان يضمه النقصان في قول ابي حنيفة رح ولكن  
 يضمه جميع القيمة . وعلى قول محمد رح ان ذبح حمار غيره فللمالك ان يسكت الحمار  
 ويضمه النقصان وان شاء ضمته كل القيمة ولا يسكت الذبوح وان قتله فليس له ان يضمه  
 النقصان وقال محمد رح ان كان له قيمة بعد قطع اليد والرجل فان شاء ضمته جميع القيمة  
 وان شاء اسكت الدابة وضمه النقصان والاعتماد على قول ابي حنيفة رح ولو قاعى  
 قال ابو حنيفة رح ان شاء سلم الجثة وضم جميع القيمة وليس له ان يسكت  
 الجثة ويضمه النقصان وهي مسألة الجثة العياء وفي عين واحد من الفصيل  
 او المحسن وما يمل به كالتيان ربع القيمة والبقرة ان كانت يعمل بها كذلك .  
 ولو قطع رجل حمارا ويده ثم ذبحه صاحبه لاشئ لصاحبه على القاطع في قول ابي حنيفة  
 رح وعزاي يوسف رح في المنتع اذا قتل انسان دثبا مملوكا او اسدا مملوكا  
 لا يضم شيئا بخلاف العرد لان القرد يكتسب البيت ويخدم . رجل غصب  
 مصحفا فنقطه قالوا هي زيادة فصاحب المصحف بالخيار ان شاء اعطاه ما زاد  
 ذلك فيه وان شاء ضمته قيمته غير منقوطة . وذكر المصنف عزاي يوسف رح  
 ان صاحبه ياخذ بغير شئ . رجل اغتصب ارضا فبذرها خنطة ثم اختصا  
 قبل ان يثبت قال محمد رح ان شاء صاحب الارض تركها حتى يثبت ثم يقول  
 للغاصب اطلع زرعك وان شاء اعطاه ما زاد البزراع فيه يقوم الارض

وفيها البذر ويقوم وليس فيها البذر فأعطاه فضل ما بينهما . رجل اغتصب غلاما قيمته خمسمائة  
فخفاه بئرئ وصار يساوي العبد درهم قال صاحبه بالخيار ان شاء ضمنته خمسمائة قيمته بخرمه  
ودفع اليه الغلام وان شاء اخذ الغلام ولا شيء له ولا عليه . رجلان مع احدهما سويق  
ومع الآخر زيتا وسمن فاصطد ما فاق نصيب سمن هذا وزيته في سويق ذلك فقال صاحب  
السويق يضمن لصاحب الزيت او السمن مثل زيتيه او سمنه لان صاحب السويق استهلك  
سمن هذا وزيته ولم يستهلك صاحب الزيت سويق ذلك لان هذا زيادة في السويق  
دابة رجل في مريضة مشدودة والباب مغلق فجاء انسان وحل الدابة ثم جاء آخر وفتح  
الباب فذهبت الدابة قال محمد بن الضمان على الذي فتح الباب وكذلك الغنم ولو ان رجلا  
اخذ مملوكه الا بئ وقيدوا وعلق عليها الباب فحل رجل قيده وفتح الباب فذهب المملوك  
قال الاشمان على الذي فتح الباب وحل القيد لان بني ادم لهم غزيرة في الذهاب فهو الفاعل  
والبهيمة ليس لها غزيرة فان كان المملوك ذاهب العقلا لا يؤمن ان يبلغ نفسه في البئر ويخو  
ذلك قال هو ضامن له لانه لا يعقل واما ابو حنيفة رج يقول لا يضمن في البهائم اقيم . رجل  
غضب من امر كرام من حنطة ثم دفعه الى المغضوب منه وقال للمغضوب منه اطعمني  
فلم ينفعه علم انها كانت حنطة قال للمغضوب منه ان يمستك الدهن فبق . وكذا لو غضب  
غزلا ثم دفعه الى المغضوب منه قال استجبه لي فتجعه ثم علم به . وكذا لو غضب دابة ثم هادن  
المغضوب منه فجاء وارثه واستعار من الغاصب دابة ليتركها فاعارها الغاصب اياه  
فعطيت تحت يري الغاصب عن ضاها . ارض بين رجلين زرعها احدهما كالحا بغير اسم  
الشريك قال محمد بن النعمان الزرع قد طلع فتراضيا ان يعطى الذي لم يزرع الذي  
زرع نصف بذره ويكون الزرع بينهما نصفين جاز وان تراضيا بذلك ولم يثبت  
الزرع بعد لم يجز . وان كان قد ثبت فارد الذي لم يزرع ان يقلع الزرع فان الارض

يُقسم بينهما نصفين فما اصاب الذي لم يزرع من الارض يقطع ما فيه من الزرع ويضن الذي  
زرع له ما دخل ارضه من نقصان القطع . رجل آخاف رجلا فنيى الضيف عنده ثوبا فاتبعه  
صاحب البيت فغصب غاصب قال ان اغتصبه غاصب في المدينة فليس عليه ضمان وان  
اخرجه عن المدينة ضمن . رجل غصب ثوبا فقطعه قبصا ولم يخطه قال ابو حنيفة رحمه الله  
صاحب الثوب بالخيار ان شاء ضمنه قيمته وترك الثوب عليه وان شاء اخذ الثوب واخذ  
معه نقصان الثوب . رجل غصب عبدا فابق من الغاصب ولم يكن ابق قبل ذلك قط فرد  
على الغاصب من مسيرة ثلاثة ايام فالجمل على المولى ولا يرجع به على الغاصب ولكنه يرجع  
على الغاصب بما نقص الا بق من قيمته قال الا ترى ان المولى لو وجد فردا كان على الغاصب  
نقصان الا باق . رجل غصب جارية وغيبها واختلفا في القيمة فقال صاحبها كانت قيمتها  
الفين وقال الغاصب قيمتها الف فخلف على ذلك فقضى القاضي على الغاصب بالف لا يحمل  
للغاصب ان يستخدمها ولا يطأها ولا يبيعها الا ان يعطيه قيمتها ثمانية فان اعتقها  
الغاصب بعد القضاء بالقيمة الناقصة يحوز عتقه وعليه تمام القيمة كما لو اعتقها  
في السراء الفاسد . ولو ادعى رجل على رجل انه وهب له هذه الجارية وانه قبضها منه  
واقام على ذلك شهود ذوو رفقة القاضي له بها لا يحمل ان بطأها ولا يستخدمها ولو ان  
رجلا استنودع جارية ففجد المودع ثم اتاه بجارية اخرى وقال هذه امتك التي استنودع<sup>عتقها</sup>  
ورضاها الامر الى القاضي فان اخذ رب الودبعة هذه الامة يحمل لكل واحد منهما  
وطى الى اخذها ولو لم ياخذ كان على دعواه . رجل غصب من رجل جارية وغيبها فاقام  
المغصوب مهينة انه غصب مه حارية له ولم يذكر واصفة الحارية ولا قيمتها  
قال في الكتاب عيسى بن عبيد بن يونس بها ويردها على صاحبها . وقال ابو بكر البلخي رحمه الله  
ان الشهود وشهود واعلى اقوال الغاصب بذلك لان الاقرار الثابت بالبينة كالاقرار

معاينة فاما الشهادة على فعل الغصب لا تقبل مع جهالة العيوب لان المقصود اثبات  
 الملك للمدعى في الغصب ولا وجه للقضاء في الجهول وكذا لا بد من الاشارة  
 الى ما هو المقصود بالدعوى في الشهادة. وقال الشيخ الامام الزاهد شمس الائمة  
 السرخسي رحمه الاصح ان هذا الدعوى والشهادة صحيحتان لكانا الضروقة  
 فان الغاصب يكون ممنوعا عن احصار الغصب عادة والشهود على الغصب  
 كلما يقفون على اوصاف الغصب وانما يتاتي منهم معاينة فعل الغصب  
 نسقط اعتبار علمهم باوصاف الغصب لكان الضروقة فيثبت تنهارتو  
 فعل الغصب في محل هو مال متقوم ويصير ثبوت ذلك بالبينة كالشوت  
 باقراره فيحبس حتى يجئ بها ويردها على صاحبها. فان قال الغاصب قد مات  
 الجارية او بعته ولا اقدر عليها فان القاض لا يجعل بالقضاء بالقيمة لان القضاء  
 بالقيمة ينقل حق الغصب منه عن العين الى القيمة فيتلوم زيانا وذلك معصية الى ربي  
 القاض. وهذا اذا لم يرض الغصب منه بالقضاء بالقيمة له فاما اذا رضى بانه  
 يقض ولا يتلوم. فان اختلفا في قيمتها كان القول قول الغاصب مع مجيبه فاذن في  
 القاض بالقيمة ثم ظهرت الجارية فان كان القضاء بالقيمة بالبينة او بتكول  
 الغاصب او باقرار الغاصب بما ادعى المالك، من قيمة الجارية كانت الجارية  
 للغاصب لاسبيل للغصب منه عليها وان كان القضاء بالقيمة بزعم الغاصب  
 بعد ما حلف الغاصب بخبر الغصب منه ان شاء استبر الجارية ورد ما قبض  
 على الغاصب وان شاء امسك تلك القيمة ولا سبيل له عليها وقال الكرخي  
 رحمه هذا اذا كانت قيمتها بعد ما جاءت الجارية اكر. بما قال الغاصب اما  
 اذا كانت قيمتها مثل ما قال الغاصب لاسبيل له على الجارية وفي الكتاب

١٣٣  
الطلق الجواب. وقال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رح الاصح ما كان  
في الكتاب وهذا مذهبا وعلى قول الشافعي رح الجارية باقية على ملك مولها  
يسترد هاملها فيرد القيمة المقبوضة. رجل عليه دين لو جل فلم يؤد حتى مات  
الطالب ان ادعى الى الورثة برئ وان لم يؤد كان ذلك للميت في الدار والاخرة

### فصل فيما يضمن بارسال الدابة

رجل ارسل كلبا او دابة او طيرا فان تلف مال انسان في قوره ضمن المولى في الدابة  
ان كان سائقا لها ولا يضمن في الكلب والطير عند محمد رح وعن ابي يوسف رح  
انه يضمن في الكل. وذكر الناطقي رح اذا ارسل كلبه على رجل لا يضمن في قول ابى حنيفة  
رح ويضمن في قول ابي يوسف رح. ولو آلف بعض الهوام على رجل يكون ضامنا وان ارسل  
كلبه على شاة ان وقف الكلب ثم سار فان تلفها لا يضمن وان اخذ يميننا او شمالا لا  
لم يكن لها طريق غير ذلك ضمن والا فلا. وذكر في الاصل لو ارسل كلبا ولم يكن سائقا  
له فاصاب انسانا لا يضمن. وقيل ينبغي ان يكون ضامنا. ولو ارسل حماره فدخل  
سرع انسانا واصد ان ساقه الى الزرع ضمن وان لم يسقه بان لم يكن خلفه  
الا ان الحمار لم ينعطف يميننا ولا شمالا فاصاب الزرع ان كان له طريق آخر  
لا يضمن وان لم يكن ضمن. وان رده انسان فانسد الزرع فالضمان على الراد  
رجلا او وقف دابته في غير ملكه وربطها فجالت في رباطها فان تلف انسانا او  
شيئا ضمن في اى موضع كان مادامت في رباطها الى منتهى حبلها ولو ان رجلا  
في داره كلب عقورا او دابة موزية فدخل انسان داره باذنه او بغير اذنه  
ففقرو الكلب او اتلف الى انسان لا يضمن صاحب الدار. وكذا اذا كلب  
هرة رجل دجاجة نيرة لا يضمن صاحب الهرة. ولو اخذ هرة والقاهما الى حمامة



ارض حاجة فاكلتها قالوا ان اخذت برميها ضمن وان اخذت بعد الرمي واللقاء  
 لا يضمن. رجل الق. بئس الهوام في طريق المسلمين فاصابت انسانا في ذلك  
 الموضع ضمن الذي طرحها ما لم يبرح عن ذلك المكان فاذا برحت ثم اصاب  
 لا يضمن طارحها وكذا اذا وضع جرأ في الطريق واحترق بذلك شيء فهو صامن  
 وان سب به الرمح عن ذلك الموضع فاصابت شيئا لا يضمن كمن اوقف دابة في  
 الطريق فتحولت الدابة من ذلك الموضع. ولو ربط دابة في الطريق ثم باعها فباعا  
 للمستري خلته. واياها فاقبضها كان ذلك قضا فان حلت الدابة في رباطها  
 ما لم يمان على البائع. وان جالت في رباطها عن موضعها لا يبرأ السائق عن ضمانها  
 ما لم يجل الرباط وتنقل عن موضعها فقبل ذلك ما تلف بها كان ضمان ذلك  
 على البائع. اذا اسقط ميزاب رجل من سطحه فاصاب انسانا فقله والواد  
 اصابه بطرفه الخارج عن السطح يضمن صاحب المزاب وان ساء به نسبه الله  
 ان في الحائط لا يضمن. وان كان لا بد من ما في الطريق من اصابه راقب اسره يضمن  
 وفي الاستحسان يضمن المصف سكة غير نافذة الق. واحد من اهلها: داء وان  
 ترابا او اوقف دابته على بابه او وضع حجر ليضع قدمه عليه في الخرج والدخول  
 وما اشبه ذلك فما كان من باب السكنى اذا فعل ذلك في بناء داره لا يضمن وان فعل  
 ذلك في طريق المسلمين ضمن. ولو ان سكة فيها دور لعموم نرى بعض اصحاب السكة  
 تلجم فزلق بها انسان او دابة فهلكت قال محمد بن ان لم تكن السكة نافذة لاصلا  
 فيه. وان كانت نافذة وجب الضمان. قالوا هذا جواب القياس وفي الاستحسان  
 لا يضمن لعموم البلوى كانت السكة نافذة او لم تكن. ولو وضع شيئا في طريق  
 المسلمين فنقرت منه دابة فالتفت انسانا لاضمان فيه على الذي وضع. رجل

يربط حمارا على سارية فجاء آخر وربط حمارا له على تلك السارية فعض احد الحمارين  
 الآخر قال ابو بكر الاسكاف رح ان لم يكن ذلك الموضع ملكا ولا طريقا لاحد لا ضمان  
 على صاحب الحمار بعد ان يكون في المكان سعة . وان كان ذلك في طريق المسلمين او في موضع  
 هو ملك غيرهما لم يكن لهما ان يربط الحمار وكان قاتلنا لما اصاب الحمار ولو كان ذلك  
 الموضع ملكا للاول ضمن الثاني للاول ما افسد حمار الثاني وان كان للثاني لا يضمن الثاني  
 ما افسد حماره . ولو ارسل دابة في الموضع المباح ثم جاء آخر وارسل دابته فعض دابة  
 الثاني الدابة الاول ان عضه على العور ضمن والا فلا . وان كان ذلك في مربيطة لاحدهما  
 لا يضمن صاحب المربيطة ويضمن الآخر . وان ادخل في دار رجل بعيرا مفتلا وفي الدار بعير  
 صاحب الدار فوقع عليه الغنم اختلفوا فيه قال بعضهم لا يضمن صاحب الغنم وقال  
 العقيد ابو الليث رح ان ادخله ما ذن صاحب الدار لا يضمن وان ادخله بغير اذنه  
 ضمن وعليه الفتوى لان صاحب الغنم وان كان مسببا فاذا ادخله باذنه لم يكن  
 متعديا وان ادخله بغير اذنه كان متعديا فيضمن كمن القحية على انسان قتلته كان  
 ضامنا . وهذا بخلاف ما اذا دفع سكيننا الى صبي فقتل به نفسه او قتل رجلا بغير امر  
 الدافع فانه لا يضمن الدافع لان فعل الصبي معتبر فلا يضاف الى الدافع ونفي الدابة  
 والعاملة هدر فيضاف الى الرسل . رجل اذن غيره ان يدخل داره وهو راكب  
 فدخل بوطئت دابته شيئا ضمن الداخل فان كان الداخل سائقا او قائدا لا يضمن  
 فصل فيما يضمن باثنا وما لا يضمن

رجل اراد ان يحرق حصائد ارضه فاوقد النار في حصائد فذهبت النار الى ارض  
 حاره واحرق ررع لا يضمن الا ان يعلم انه لو احرق حصائده يتعدى النار الى زرع  
 حاره لانه اذا علم ذلك كان قاصدا احراق زرع الغير . قالوا ان كان زرع غيره يبعد

من حصائد الذي يحرق وكان يؤمن ان لا يحرق درع جاره ولا يطعن حتى من ناره الاشارة  
 او شر تان تحمل الرمح ناره من ارضه الى ارض جاره فاحرق درع الجار وكده سه لا يضمن  
 ماما اذا كان ارض جاره قريبا من ارضه ما كان الرمحان ملتصقين او قريبا من الالتقاء  
 على وجه يعلم ان ناره تصل الى درع جاره يضمن صاحب النار درع الجار وكذلك رجل له  
 قطن في ارضه وارض جاره لصيقة بارضه فاوقد النار في طرف ارضه الحاب ذلك  
 القطن ويعلم ان من هذه النار يخرج هذا النقص فاحترق ذلك القطن كان صان القطن  
 على الذي اراد النار لانه اذا كان يعلم من ناره متعد الى القطن كان فاسدا احراق القطن وحمل  
 هدف في داره فرمى الى الهدف فخاد ربه دونه فاسد شيئا في داره رجل اخر  
 او قتل نفسا كان صامسا ويكون ضمان المال في مال الراعي ودية القتل على عاقلة  
 الراعي رجل او قتل في شجرة نارا فالتقى فيه من الحطب ما لا يحتمله الشجرة فاحرق  
 بيته وتعدى الى دار جاره فاحرق يضمن صاحب الشجرة كما لو ارسل ماء في ارضه  
 بالاعتقاه ارضه فتعدى الى ارض غيره فاسد ما به من الدرع كان صامسا وان كان يعلم  
 ان ارضه تحتل ذلك الماء لا يضمن رجل مربي ارض ملكه او في غير ملكه فوقع سائر  
 من ناره على ثوب انسان قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن العلاء رح رحمن لانه  
 لم يتخلل بين جمر النيران والوقوع على الثوب واسطة فيكون مصافا اليه حتى لو طأ  
 الريح بشرارة النار فالقتله على ثوب انسان لا يضمن لانه غير مضاف اليه وهكذا  
 ذكر في النوادر عن ابي يوسف رح وقال امير العلماء ان مربي النار في موضع له حق  
 الدور فوقت شرارة في ملك انسان او اقلتها الريح لا يضمن وان لم يكن له حق  
 الدور في ذلك الموضع فالحوادث فيه يكفى على التفصيل ان وقعت منه شرارة  
 يضمن وان هبت به الريح لا يضمن وهذا اطهر وعليه الفتوى وكذا لو وضع شجرة

في الطريق فاحترق بذلك شئ ضمن ولو هبت به الريح الى موضع آخر فاحترق شيئا في غيره  
 الموضع الذي وضعه فيه قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي ر ج اذا وضع  
 الجرة في الطريق في يوم ريح يكون ضامنا . وذكر شمس الائمة الحلواني ر ج في كتاب الشب  
 اذا وضع جرة في الطريق او مريارة ملكه انه لا يضمن واطلق الجواب فيه وذكر الناطق  
 ر ج رجل او قد نارا في طريق العامة فجاء الريح ونقلها الى دار رجل آخر واحرقها لا يضمن  
 وعلل وقال لان جنابته قد زالت . وذكر في الجنابات من الاصل مسئلة تدل على  
 صحة ما قال الناطق ر ج ان جنابته قد زالت . هذا د ضرب حديد على حديد محمي  
 فانه ترعت سارية من ضربه وقعت على ثوب رجل يمر في الطريق واحرق ثوبه ضمن  
 الحداد . وذكر الناطق ر ج حداد يجلس في مكانه اتخذ في حانوته كبرا يعمل به والحائث  
 الجانب طريق العامة . او قد الحداد في كثير نارا على حديد له ثم اخرج الحديد فوضعه  
 على صلاته . نرها بمطربة فتطاير ما يتطاير من الحديدية الحماة وخرج ذلك من حانوته  
 وذا رجله ارتقاعين رجل واحرق ثوب انسان او قتل دابته كان ضمانا ما تلغى بذلك  
 من المال او الدابة في مال الحداد ودية القتل والعين تكون على عاقلته لان ما طار  
 من حداد الحداد وضربه هو كجمايته بيده لا عن قصد ولو لم يبدق الحداد لكن احتمك  
 الريح من النار عن نيره او الحديدية الحماة واخرجته الى طريق المسلمين فقتلت  
 انسانا او احترقت ثوب انسان او قتلت دابته كان هدر او لو هبت الريح بعامة رجل  
 فاقعنه بالمقارورة رجل فانكسرت المقارورة لا يضمن صاحب العامة . رجل يمر في الطريق  
 وهو يحمل حملا فوق الحمل على انسان فالتقه ضمن . ولو عثر انسان بذلك الحمل الواقع  
 في الطريق وعطب ضمن ايضا لانه هو الذي وضع الحمل في ذلك الموضع اذ لم يتخلل  
 بين وقوع الحمل في ذلك الموضع فعل غيره . ولو وضع جرة على حائط فسقطت على

رجل فانتلفه لا يضمن الواضع اذا كان له حق الوضع على الحائط لانه لا يكون متعديا ولو وقع  
جره في طريق المسلمين ورجل اخر وضعه في ذلك الطريق فتدحرجت احدها فكسرت الاخرى  
ذكر في الاصل انه لا ضمان على الذي تدحرجت جرفته لان جانيته قد زالت فمضى عن الضمان  
وان انكسرت التي تدحرجت كان ضمانها على صاحب الحجرة القائمة لانه كان متعديا  
في الوضع ولم تنزل جانيته ولو اوقف رجل دابة في الطريق ورجل اخر كذلك فتكسرت  
احدهما وعربت فاصابت الاخرى لا يضمن صاحب الدابة لان جانيته قد زالت .  
ولو تلفت الدابة بالآخرى كان ضمان الدابة على صاحب الاخرى لما قلنا في الحرثين  
قال الشيخ الامام ابو بكر الحلبي رحمه الله في مسئلة الحرثين ان كانت الحرثان على جادة الطريق  
ضمن كل واحد منهما قيمة جرة صاحبه ان تدحرجت احدهما فاصابت الاخرى فكسرت  
ولو ان رجلا اغتصب من العوض الكبير عشرة فوسعه في السطط سبعا اخر فعمل مثل  
ذلك فتدحرجت الاخيرة وصدمت الاولى فانكسرتا بال بعضهما لا يضمن صاحب الحجرة  
الاخيرة قيمة الحجرة الاولى لصاحبها . وقال بعضهم يضمن كل واحد منهما جرة صاحبه  
والاصل في هذه المسائل ان كل موضع كان للواضع حق الوضع في ذلك المكان لا يضمن  
على كل حال اذا تلف بذلك الموضوع شيء سواء تلف به وهو في مكانه او بعد ما زال  
عن مكانه وفي كل موضع لم يكن للواضع حق الوضع في ذلك المكان اذا عطب بالموضوع  
شيء ان عطب بالموضوع في مكانه ما لم يزل يضمن الواضع وان عطب به بعد ما زال  
الموضوع عن مكانه ان كان له حق الوضع في ذلك المكان او يضمن بها الرجوع وانما  
عن مكانها فاحرقت شيئا لا يضمن الواضع . وكذا لو وضع حجر في الطريق فجاء السيل  
ودحرجه فكسرت شيئا لا يضمن الواضع لان جانيته زالت بالماء والريح . وان كان  
الزوال عن الموضوع الذي كان فيه لا يزيل بان وضع جرة في الطريق فمجرها اخر

ووضع جرة اخرى في الطريق فتدحرجت احداهما على الاخرى فانكسرتا قال ابو يوسف بح  
 يضمن كل واحد منهما جرة صاحبه . وعنه في رواية يضمن صاحب الجرة القائمة في  
 موضعها قيمة الجرة التي زالت عن موضعها لان جناية صاحب الاولى قد زالت . وان  
 تدحرجت الاولى وتختلها عن موضعها فغضب بها شيء لا يضمن صاحب الجرة التي دحرجها  
 الرمي لما قلنا بخلاف الاول . وتدحرجت بنفسه . وكذلك وضع حجر في الطريق وعثر به  
 انسان ومات الذي عثر ضمن الواضع . وان عثر بالميت انسان وهلك كان على عاقلة  
 الميت دية من عثر بالميت لان جنايته قد زالت حيث زال الحجر عن ذلك الموضع  
 فلا يجب ضمان من عثر بالميت على الواضع . ولو وضع رجل في الطريق جرة مملوكة من  
 الزيت او غيره ثم جاء اخر ووضع بجانب هذه الجرة اخرى فسال من الاولى شيء  
 واسئل المكان فوعدت على الاخرى فكسرت الاخرى قال محمد ربح او لا ادى بهذا  
 ثم قال لا يضمن صاحب الاولى . وذكر ابن رستم ربح رجل وضع في الطريق جرة فيها  
 زيت او ليس فيها شيء فوضع رجل اخرى في الطريق جرة اخرى فتدحرجت احداهما  
 فاسابت الاخرى فانكسرتا قال يضمن صاحب القائمة التي لم تتدحرج قيمة الجرة  
 التي تدحرجت ويضمن مثل ما فيها من الزيت ايضا لان كل واحد منهما كان متعديا  
 بالوضع في الطريق الا ان جناية صاحب القائمة لم تنزل وجناية ~~صاحب الجرة التي~~  
 قد زالت فانلف بالجرة القائمة يضمن صاحبها وماتلف بالجرة التي تدحرجت  
 لم يضمن صاحبها . وهذا يوافق ما قلنا الشمس الائمة الحلواني ربح في المسئلة  
 الاولى . رجل اوقف دابة في سوق الدواب فانلفت الدابة شيئا لا يضمن  
 صاحبها لان ايقاف الدواب في سوق الدواب يكون باذن الوالي فلا يكون  
 موجبا للضمان . وكذلك ارباب السفن اذا وقفوا السفينة على الشط فجاءت

سهيبة فاصاب السفينة الواقعة فانكسرت الواقعة كان صان الواقعة على صاحب  
السفينة الجارية فان انكسرت الجارية لا يضمن صاحب الواقعة لان الامام اذن لا يرا  
السفن بايقاف السفن على الشط فلا يكون فعلهم تعديا. رجل وضع سبيبا في الطريق  
صعرت عنه دابة رجل واتلفت سبيبا لا يضمن الواضع اذ لم يصبها الموصوع في  
الطريق. وكذلك رجل شهد على حائط مائل الى طريق المسلمين سقط الحائط فصر  
عه دابة رجل فعلت رجلا لا يضمن صاحب الحائط المائل اما يضمن صاحب الحائط  
اذا سقط الحائط على ابناء اوداه فقتله. رجل مر في سوق المسلمين فتعلق ثوبه  
بقفل حانوت رجل فحرق قال الشيخ الامام ابو القاسم رح ان كان الفعل في ملكه لا  
وان كان في غير ملكه صم ثم قال وهما شئ احراه اذ اعلق ثوبه بذلك فحرق ثوبه  
فحرق محر لا يضمن صاحب الفعل وان لم يعلم ان ثوبه يعلق بالفعل لانه اذا حر الثوب  
فهو الذي حرق. رجل دق في داره شيئا سقط من ذلك في دار جاره شئ وتلف كان  
ضمان ذلك على من دق في داره. رجل دخل بيت رجل وادى له صاحب البيت بالخلو  
على وسادة مجلس عليها فادى تحتها فارورة بيها دهن لا يعلم به فاندقت الفارورة  
فذهب الدهن فصار الدهن وضمان ما تحرق من الوسادة والفارورة على الجالس  
. ولو كانت الفارورة تحت ملاء تدعها ما اذن له بالجلوس على الملاء لا يضمن  
الجالس. قال الفقيه ابو الليث رح في الوسادة لا يضمن عند البعض ايضا وهو  
اقرب الى القياس لان الوسادة لا تنسك الجالس كما لا تنسكه الملاء وعليه  
الفتوى. وان اذن له بالجلوس على سطح ما خسف به وقع على سطح مملوك للاذن  
ضمن الجالس. قال مولانا رضي هذه السائل من مسائل الخنايات وانما ذكرنا هذا  
لانها سبب لضمان المال فكان بمنزلة الغصب. رجل قلع ثالة من ارض رجل وجرسها

في ناحية اخرى من تلك الارض فكبرت كانت الشجرة للفارس وعليه قيمة الثالثة  
يوم قطع الثالثة ويؤثر الفاصب بقطع الشجرة فان كان القلع يضرب الارض كان لصاحب  
الامتياز ان يعطيه قيمة الشجرة المقلوعة . رجل قطع اشجار كرم الانسان  
كان عليه قيمتها وطريق معرفة القيمة ان يقوم الكرم مع الاشجار القائمة ويقوم  
مقلوع الاشجار بما بينهما يكون قيمة الاشجار فاذا عرفت قيمة الاشجار بعد ذلك  
فيخير صاحب الكرم ان شاء دفع الاشجار المقلوعة الى الفارس وضمنه تلك  
القيمة وان شاء امسك المقلوعة ويرفع من قيمة الاشجار قيمة الاشجار المقلو<sup>عة</sup>  
ويضمنه الباقي . رجل قطع شجرة في دار رجل بغير امره فيخير صاحب الدار ان شاء  
ترك الشجرة على القاطع وضمنه قيمة الشجرة القائمة لانه اتلف عليه شجرة قائمة  
وطريق معرفة تلك القيمة ان يقوم الدار مع الشجرة ويقوم بغير شجرة فيضمنه  
فضل ما بينهما . وان امسك الشجرة وضمنه قيمة النقصان كان له ذلك لانه اتلف  
عليه القائم . وطريق معرفة ذلك انه اذا ظهرت قيمة الشجرة القائمة بالطريق  
الذي قلنا فبما تقدم فبعد ذلك ينظر الى تلك القيمة والى قيمة الشجرة المقطو<sup>عة</sup>  
ففضل ما بينهما قيمة نقصان القطع . وان كانت قيمة المقطوعة وقيمة غير المقطو<sup>عة</sup>  
سواء فلا شئ على القاطع لانه لم يتلف شيئا . رجل له شجرة الجوز اخرجت الشجرة  
جوزا صغيرا رطبة ماتلغا انسان تلك الجوزات كان عليه نقصان الشجرة لان تلك  
الجوزات لم تكن لها قيمة وليست بمال حتى لا تضرب بالانلاف اذا لم تكن على الشجرة  
فبالتلافها وتقطعها ينقص قيمة الشجرة فينظر الى ان الشجرة بدون تلك الجوزات  
بما اذا اشترى فيضمن فضل ما بينهما . وكذلك رجل كسر غصنا من اغصان الشجرة  
القائمة تقوم الشجرة مع الغصن وتقوم بدون الغصن فيضمن فضل ما بينهما



جلي استاجر فاسا ودفع الى اجير له ليعمل به فذهب به الاجير قال بعضهم يضمن المستاجر  
 قيمة الفأس وقال بعضهم ينظر ان استاجر الاجير ولا يضمن قال <sup>مولا</sup> نارج و<sup>يضمن</sup>  
 ان لا يضمن على كل حال لان المستاجر يملك الاجارة فيملك الملاعة والايدي <sup>رجل</sup> غصب  
 دابة فهلكت واقام صاحبها البينة انها هلكت عند الغاصب من ركوبه واقام  
 الغاصب بينة انه ردوها وماتت عند صاحبها كانت بينة صاحبها اول <sup>ويقتض</sup> على  
 الغاصب بالقيمة وكذا لو شهد شهود صاحبها ان الغاصب قتلها او كان <sup>المغصب</sup>  
 دارا فاقام صاحبها البينة ان الغاصب هدم الدار واقام الغاصب بينة انه ردوها  
 على صاحبها كانت بينة صاحبها اول لان القتل وهدم الدار يتصور بعد الرد  
 فيجعل كان الغاصب ودها ثم هدم الدار وقتل الدابة فكانت بينة صاحبها  
 اول لانها قشبت سباما دتا للضمان ولو اقام صاحبها البينة انها ماتت  
 عند الغاصب واقام الغاصب بينة انه ردوها فماتت عند صاحبها قال ابو <sup>سفيان</sup>  
 رج بينة صاحبها اول لما قلنا وقال محمد رج يقضي بينة الغاصب لانها قامت  
 على الاتبات وهو اثبات فعل الرد وليس في بيعة صاحبها اثبات فعل على  
 الغاصب ولا اثبات سبب الضمان بعد الغصب بخلاف الاول <sup>رجل</sup> غصب  
 حنطة وطحنها فان الدقيق يكون للغاصب وعليه حطة لصاحبها ثم في القياس  
 الغاصبان يأكل هذا الدقيق وهو قول زفرج وفي الاستحسان وهو قولنا ليس  
 له ان ينتفع بالدقيق ما لم يؤد الضمان بالتراض او بقضاء القايض او يقضي القايض  
 عليه بالضمان لان اجزاء الحنطة تفرقت بالطحن ولم تبد فلا يحمل له ان يأكل  
 وينتفع به ما لم يتحول المقصوب الى الغاصب بالضمان وذلك باستيفاء الضمان  
 او بقضاء القايض بالضمان . وقيل هذا قول محمد رج اما عندا يحنيفة رحمه الله

بحله ان ياكل اذ تيق ويتفجع به لان ملك المصوب منه قد تبدل . وكذا  
 اذا غصب الحما وطغى . وعن هذا قالوا اذا غصب طعاما فمضغه واكله حل له  
 ذلك في قول ابي حنيفة رح لانه ما مرستهلكا بالمضغ فعند ابي حنيفة رح شرط الطيب  
 موت الملك بالبدل . وعند صاحبيه رح اداء البدل وقولهما اقرب الى الاحتيا  
 . وذكر في الاصل اذا غصب حنطة فزرعها او نوى فزرعه او تالة فانبتها او غصب  
 عرلا فنبجها لا محل للغاصب ان ينتفع بها قبل اداء الضمان او بقضاء القاضي بالضا  
 . وعن ابي يوسف رح في التالة اذا انبتها الغاصب لا محل له ان ينتفع بها قبل اداء  
 الضمان وفيما سوى ذلك محل . رجل غصب جارية فزنت عنده ثم ردها على المالك  
 فولدت عند المالك وماتت في نفاسها ومات الولد ايضا كان على الغاصب قيمتها  
 في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح ليس عليه الانقضاء الجبل . كما لو غصب جارية  
 صحيحة فمخت عنده فزدها محبوبة وماتت عند المالك من ذلك فانه لا يضمن الانقضاء  
 المحي في قول ابي حنيفة واي يوسف رح . ولو غصب جارية فمخت عنده او ابيضت  
 عينها او جعلت فردها وادى معها ارش العين ونقصان المحي ثم ذهب بياض  
 عينها او ولدت وسلمت فان الولد يرد منا اخذ من ارش البياض ونقصان المحي  
 اما الجبل ينظر ان كان من الزنا فانه ينظر الى ارش الجبل ونقصان عيب الزنا فان كان عيب الزنا  
 اكثر لا يرد شيئا وان كان ارش الجبل اكثر يرد الفضل عن نقصان عيب الزنا  
 لان عيب الزنا قائم وعيب الجبل قد زال . ولو كان الجبل من زوج لاضمان على  
 الغاصب فيه على كل حال وان ماتت عنده من ذلك . ولو كان الولد هو الذي احبها  
 ثم ماتت عند الغاصب من ذلك الجبل او من غيره لاضمان على الغاصب فيها  
 . ولو ان رجلين اختصما رجلا في جارية واقام احدهما المدعيون بالبينة ان في اليد

غصب منه هذه الجارية في وقت كذا واقام المدعي الآخر البينة ان د اليد غصب  
منه هذه الجارية ووقت لذلك وقتا بعد الوقت الاول قال هو للغان في قيامه بالحنيفة  
رج وعلا الغاصب قيمتها الاول وفي فاسر غول ابي يوسف رج الجارية للاول ولا يضمن  
الغاصب للثاني شيئا. غاصب الغاصب اذا استهلك الغصب او هلك عنده فادى  
القيمة الا الاول يبرئ عن الضمان وعن ابي يوسف رج انه لا يبرأ. ولو رد عن الغصب  
على الاول براءة من الغصب ولو اقر الغاصب الاول انه اخذ القيمة من الثاني لم يبرأ  
اقراره على المصوب منه وكان للمصوب منه ان يضمن الثاني الا ان يقيم الثاني  
البينة على ما ادعى. وكذا لو كان مكان الثاني عاصب المودع. الغاصب اذا تزوج  
به راعى الغصب امرأة او اشترى بها شيئا عن محرم له ان يملكه الوطى والادعاء  
به. ولو كان الغصب عرسا فاشترى بالعرض شيئا لا يملكه ان ينتفع بالشرع قبل  
اداء الضمان. ولو تزوج امرأة. من المصوب حل له وطئها. حل كسر عصا  
لرجل او حره. نوبه صد العصاب. ولو كان الكسر فاحشا كان له ان يضمن. الغصه والخرق  
لا ينتفع به منفعه العصا وكان الخرق فاحشا كان له ان يضمن. الغصه والخرق  
الفاحش عند البعض ما ينقصه الزم من نصف القيمة. ولو شق الثوب بصفين  
كان له الخيار ان شاء ضمنه النقصان وان شاء تراءى الثوب. عليه وحمه القيمة  
رجل غصب عبدا حذر الصوت تعير صوته عند الغاصب كان له النقصان  
. ولو كان العبد مغنا فسيء ذلك عند الغاصب لا يضمن الغاصب شيئا من غصب  
خراخلة بغير شيء احده صاحبه سبر شئ. ولو غصب عصيرا فصار خلاصه  
كان لصاحبه ان يضمنه. واذا غزلت المرأة قطن زوجها فهو على وجهه اما ان اذن  
لها بالغزل او نهاها عن الغزل او لم ياذن ولم ينهاه ولكنه سكوت او لم يعلم بغيرها

<sup>١٥١</sup>  
 فان اذن لها بالفزل ففعل وجهه اربعة. أحدها ان يقول لها اغزليه لي او يقول  
 اغزليه لنفسك. او يقول اغزليه ليكون الثوب لي ولك او قال اغزليه ولم يرد فيه  
 الوجه الاول وهو ما اذا قال اغزليه في كان الفزل للزوج. وان كان قال اغزليه باجرة  
 كان الفزل للزوج وعليه الاجر المسمى للمرأة. وان لم يذكر الاجر كان الفزل للزوج  
 ولا شيء عليه لانها متطوعة من حيث الظاهر. وان اختلفا فقالت المرأة غزيت  
 باجر وقال الزوج لم اذكر الاجر كان القول قول الزوج مع اليمين. ولو كان قال لها  
 اغزليه لنفسك كان الفزل لها ويكون الزوج واهبا للقطن منها. وان اختلفا  
 فقال الزوج انما اذنت لك لغزليه وقالت المرأة لا بل قلت اغزليه لنفسك كان  
 القول قول الزوج مع اليمين. ولو كان الزوج قال لها اغزليه ليكون الثوب لي ولك  
 كان الفزل للزوج ولها عليه اجر المثل لانه اساء امرها ببعض الخارج فتفسد الاجارة  
 ويجب اجر المثل كما لو دفع غزلا الى حائك ليسعه بالنصف فان الثوب يكون لصاحب  
 الفزل وعليه اجر المثل. ولو كان الزوج قال لها اغزليه ولم يذكر شيئا كان الفزل  
 للزوج ولا شيء لها عليه لانها غزيت تبرعا من حيث الظاهر وهذا كله اذا كان اذن  
 لها بالفزل. فان بهاها عن الفزل فعزلت بعد النهي كان الفزل لها وعليها للزوج  
 مثل قطنه لانها صارت عاصبة مستهلكة فيضمن كون غصب حنطة وطعنها فان <sup>الدين</sup>  
 يكون للغاصب في قول ابي حنيفة مع غيره مثل الحنطة. وان لم يأذن لها فلم ينفه فعزلت  
 ففعل وجهين ان كان الزوج بائع القطن كان الفزل لها وعليها القطن للزوج  
 لانه يشتري القطن للتجارة فكان النهي ثابتا من حيث الظاهر وان لم يكن  
 الزوج بائع القطن فاشترى قطننا وجاء به الى منزله فعزلت المرأة كان الفزل  
 للزوج ولا شيء. نهيها من الاجر لانه انما حمل القطن الى منزله لتغزل له المرأة

نظروا فهو بمنزلة ما لو حيزت من دقيق الودج او طيحت قد را بلحم جاء به الزوج  
 فان الطعام يكون للزوج وتكون المرأة متطوعة وعن ابي يوسف <sup>نظنا</sup> رجل اشتق  
 وامرأته ان يعمله فغزلت كان الغزل للزوج وان وضع القطر بيده ولم يعمل  
 شيئاً فغزلت كان الغزل لها ولا شئى عليها وهو بمنزلة طعام وضع في بيته فملكته  
 المرأة وذكر هشام بن عمار في نوادر رجل غزل قطون غيره ثم اخذها فقال صاحب القطون  
 غزلت باذني والغزل لي وقال الآخر غزلت بغير اذنيك والغزل لي والى على متناقضه  
 كان الفول قول صاحب العطن وان كان الاصل عدم الادان الا ان يثبت به  
 الظاهر لا لتحقيق ملك الغير لا يقبل قوله رجل عصب ذهباً او حصة  
 فجعلها دراهم او دنانير او أسد عندا بجنينة رجل لا ينقطع حق المالك هذه  
 الصنعة وعند صاحبها رجل ينقطع وكذا العباس اذا كان المولى منه  
 يباع وزنا رجل نقش بآثاره مقلوباً الى حل ان يفسده بالعرفان فملك المالك  
 بقيمته لان صاحب الباب لو اخذه لم يعطه شيئاً ولو اخذ ماء فيه نفسه  
 بالنقر فهو كالباب لما قلنا ولو عصب محلاً او ربحاً ما به ماء وانفق علقته استعمل  
 او عبد احرى محلاً او اه فلا شئ له وكذا لو قصر السور المعصوب لا شئ له واذا  
 ثوباً فراه يقوم صحيحاً ويقوم مرفوا فيضن بصل ما بينهما ولا سرقا فيه حمول  
 لمسلم من هؤلاء الفسقة الذين يحملون للشرب ان فعل ادب الامام لا يفسد  
 وبغير اذن الامام يضمن الزن

### فصل في براءة الغاصب والمدون

رجل باع اثواباً ومات قبل استيفاء الديون ولم يدع وارثاً لها هو فاحد <sup>سقط</sup>  
 ذبحه من الغرماء ثم ظهر له وارث كان على الغرماء اداء الديون الى الوارث

حق المحصومة يكون للاولاد . واختلفوا ان الدين لمن يكون قال الفقيه ابو الليث  
الدين يكون للميت الا ان وارثه لو اخذ المال من المديون او ابراءه برئ المديون .  
وقال بعضهم الدين يكون للوارث والمحصومة له ايضا في الدار الآخرة وهو الصحيح  
وحلّ مات وترك ديناً على رجل او غصباً في يد غيره ولم يصل ذلك الى الوارث لم يكن  
تقاب ذلك في الدار الآخرة فالواد القياس يكون للوارث لانه استقل ذلك الى  
الوارث . وفي الاستحسان ان توى المال قبل الموت فالثواب يكون للميت وان  
معد الموت فالثواب يكون للوارث لان في الوجه الاول اذا علمت المال قبل الموت  
لم ينتقل الى الوارث لان الارث لا يجري في الهلاك وفي الوجه الثاني لم يكن حالها  
عند الموت صار للوارث . المديون اذا احمده الدين هل يستجلف الطالب  
ام يتركه من غير عين قال الشيخ الامام بصير من يحيى روح استجلفه الطالب  
لم يستجلفه كان الاجر للطالب دون وارثه اذا مات الطالب قبل القبض طلب  
فان دفع المديون الى الوارث الطالب برئ عن الدين ويبقى عليه وزن الماطلة لا  
عن ذلك رجل له على رجل دين فبلغه ان المديون قد مات وقال جعلته في حل او قال  
وهنته منه ثم ظهر انه حي ليس للطالب ان يأخذه منه لانه وهبه منه بعين شرط  
رجل غصب عبداً او ثوباً او دابة او دراهم وبيع قائمته فابراه منها برئ الغاصب عن ضمان  
المغصوب ويصير المغصوب امانة في يده . وكذا لو قال المغصوب منه حللته من الغصب  
برئ الغاصب عن الضمان . وان كان المغصوب مستهلكاً برئ عن ضمان القيمة  
لانه ابراءه عن الدين والدين يقبل الابراء . فاما اذا كان المغصوب قائماً كان التعديل  
ابراهه عن سبب الضمان فيصير العين امانة في يده عندنا وعلى قول زفر رحمه الله  
لا يبرأ عن ضمان الغصب . رجل خاصم رجلاً في دارم قال للمدعى عليه قد ابراءت

عن هذه الدار وعن حصومى هذه الدار وعن دعوى هذه الدار ذكرنا بطرح  
ان جميع ذلك المحل وله ان يحاصمه بغير البيعة فاحده ولو قال تدرب من هذه الدار  
او قال برئت من دعوى هذه الدار مع ذلك ولا حول فيه وله فام البسه لا قتل  
ولو قال اما حربي من هذا العدا وقال حربي من هذا العدا سبيل الدعوى بعد  
ذلك لانه اسرع من البراءة فثبت البراءة اما في الدار فله ان لا يرد على  
وعن الدعوى والخصومة وذلك ما لا بد من ان يكون له علم  
وبراهه فان كان صاحب الحق عالما بما عده من المدونين له وان لم يكن  
مالا يبرأ في نفسه ولا يبرأ في قول محمد بن جعفر وقال ابو يوسف ج به أو لم يبرأ  
لصوى لاد الا في السباط والجهالة في صحة المدعى بالبراهة في الدار والبراءة  
عن الدعوى صح البراءة عند الكل وانما لا بد من العلم بالصحة وذكر في الدار  
علم رجل من وهو لا يعلم جميع ذلك فقال له المدون برئت مما لك في الدار  
او ان يبرأ انك قال بصير رج لا يبرأ عن مقدار ما سوههم به له علمه وان يبرأ  
من سلمة رج يبرأ عن الكل قال القصة ان الوليت رج لم يبرأ من الدعوى في الدار  
من سلمة رج وحكم الآخرة ما قال بصرح لان العشاء ماء على الطاهر والماء  
الليط عام وحكم الآخرة ماء على الرضا فلا يبرأ من الآخرة له سلمة بل  
جميع عن مائى ولم يسمهم بلسانه ولا يسمهم بقلبه ولا يسمهم بلسانه  
روى ابن مقاتل عن علماء شارح اهلهم لا يبرؤون لان البراءة يجب بالبراهة  
ولا يجوز ايجاب الحقوق الا للقوم باعيانهم ولو قال كل عزم في الدعوى  
ان مقاتل رج لا يبرأ غرماؤه في قول علماء شارح وكذا لو قال لسن في الدعوى  
تم حواء في الغد وادى ان هذه الدار له مدعى في الدعوى في الدار

في قول علمائنا ج. قال ابن مقاتل وأما عندي في السئلتين جميعا يبرأ غرماؤه ولا يسمع  
دعواه ولو قال أبرأت جميع غرمائي لم يكن ذلك براءة إذا لم ينص على اقوام معينين. ولو  
قال قبيلة فلان فأنكأنا لا يحصون فهو مثل ذلك وإن كانوا يحصون فالبراءة جائزة  
وكذلك الاقرار رجل له على الناس ديون وهم غيب عنه فقال من كان لي عليه  
شيء فهو في حل ذكر الناطق رج فيه خلافا قال محمد رج له ان يأخذهم بماله عليهم وقال  
ابو يوسف رج هو جائز وهم في حل إذا كان عليهم دين أما إذا كان ثوب قائم في يده حل  
او عبد قائم في يده فله ان يأخذه منه ولا يكون الذي في يده في حل منه. ولو كان له على  
آخر حق فابراه على انه بالخيار صح البراء وبطل الخيار لان البراء في كونه تمليكاً دون  
الهبه. ولو: ثب عينا على انه بالخيار صح الهبة وبطل الخيار بالبراء ولو رجاً.  
قال لاخر جعلت في حل في الدنيا. او قال جعلت في حل في ساعة والوا يصير في حل في الد<sup>ن</sup>  
وفي الساعات. ولو قال لا اخاصمك او قال لا اطلبك، ماله فمالك، هذا ليس بشيء  
وحقه على حاله. رجل قال اذنتا و- فلان من ماله فهو له حلال فقبا و- فلان من م<sup>ن</sup>  
يعلم ما احته قال نصير رج يجوز ذلك ولا ضمان عليه وإن قال كل انسان تناو<sup>ا</sup>  
من ماله فهو له حلال قال محمد بن سلمة رج لا يجوز. ومن تناول صنف وقال ابو محمد  
من سلام رج هو جائز فابو نصر رج جعلا هذا اباحة والاباحة للمجهول، بائنة ومحمد  
من سلمة رج - حله ابراء عما تناول والابراء للمجهول ما طلب وانسوى، على قول ابي نضر  
رج. ولو قال لاخر جميع ما تناكل من مالي فقد جعلت في حل فهو حلال له في قولهم..  
ولو قال جميع ما تنا كل من مالي فقد أبرأتك ذكر عن بعضهم انه لا يصح هذا البراء.  
الصحيح انه يبرأ أما على قول ابي نصر رج فلان هذه اباحة و- اباحة للمجهول جائز  
وأما على قول محمد بن سلمة رج فلان هذا ابراء للمعلوم عن ضمان ما تناوله فيكون



ابراؤ عن الدين الواجب لا عن العين رجل قال لأخراش رجل مما اكلت من مالا او  
 رحدث او اعطيت حمله الاكل ولا عمل له الا احد والاعطى لان اباحة الطعام  
 المجهول جائزة فان من قدم مائة من يوم حل لهم الاكل منها وتغلبت المجهول  
 باطل رجل قال لوقت الناس في من تخيل فين احد سئنا فهو له فليح الناس واحد  
 من ذلك سئنا فهو لهم لان هذه اباحة رجل قال احمد له لان ان اكل من مالا ولا  
 لا يعلم ذلك فان الفقه ابو بكر البلخي رح لا يباح له الاكل لان الاباحه اطلاق  
 والاطلاق لا يثبت قديم العلم كالتوكيل وبعد البعض الاباحة ثبتت في العلم  
 رجل قال لآخر ادخل كرتي ومن العيب فله ان ياخذ مقدار ما يشبع به  
 انسان واحد لان هذا ان يقدربا محتاج اليه في الحال رجل اراد ان يؤكل عيش  
 في املاكه فقال الوكيل انا اذ ارحلت فيها الاموال ان اسأول شتيئامد مالك  
 فقال الموكل انت في حل من تناولك من ماله من درهم الى مائه درهم ودخل فيها له  
 ان يتناول من ماله من الماكول والمشروب والدرهم ما لا يد منه اما ان يقصد  
 فياخذ من ماله جملة مائة او خمسين درهما فليس له ذلك والله اعلم بالصواب  
 واليه المرجع والمآب

## كتاب العبة

### فصل فيما يكون هبة من الالفاظ وما لا يكون

رجل قال لغيره هذه الامة لك قال ابو يوسف رح هذه هبة حائره ملكها اذ انقص  
 ولو قال لك حلال لا يكون هبة الا ان يكون قوله كلام يستدل به على انه  
 اراد به العبة ولو قال وهبت لك فرجها فهو هبة يملكها اذ انقص رجل زينة  
 ثوب وذبيعة لرجل فقال لصاحب الثوب اعطني فقال اعطني فقال عن محمد رح

<sup>١٦٣</sup>  
 انها تكون هبة رجل قال لاخر قد متعتك بهذا الثوب او قال بهذه الدراهم فقبضها  
 منه قال محمد بن <sup>رج</sup> عندي هبة رجل قال لاخر انت في محل من ماله حينما اصبحت فخذ  
 منه ما شئت عن ابي يوسف <sup>رج</sup> ان هذا على الدراهم والدنانير خاصة . ولو اخذ من  
 رصنه فالحق له ولو زنة او حلب بقره او غنمه لا يحل له ذلك <sup>رج</sup> دفع الى رجل طعاما  
 قال هذا لك منحة او دفع اليه شاة وقال هذه لك منحة فله ان يشرب لبنها  
 وياكل الطعام . وكذا لو اعطاه درهما وقال هذا لك منحة . وكذلك الدينار وما  
 بكل ويشرب وقال ابو حنيفة <sup>رج</sup> هو على الهبة وهو قول ابي يوسف <sup>رج</sup> قال  
 لغيره داري هذا لك رقبى واقبضها قال ابو حنيفة <sup>رج</sup> عارية وهو قول محمد بن <sup>رج</sup> قال  
 ابو يوسف <sup>رج</sup> هبة جائزة وقوله رقبى باطل ولو قال هذا الدار لك فان مت  
 قبله فهو لي وان مت قبلك فهو لك ذكر عن ابي حنيفة <sup>رج</sup> في النواذر انه قال هكذا  
 كانت الهبة جائزة وببطل الشرط . وعن الحسن بن زياد عن ابي حنيفة وابي يوسف  
<sup>رج</sup> لو قال ارقبتك داري هذا فهو عارية وان قال ارقبتك داري هذا فهو لك  
 فهو هبة . واما ز العري كلاهما سواء وهو هبة . وعن محمد بن <sup>رج</sup> قال الارض فلان  
 وحدا لارض او قال الارض التي هي لي وحدها الولدي فلان وهو صغير قال محمد بن <sup>رج</sup>  
 هو جائز وهو هبة واشهاد به قبض للصغير وعن ابي حنيفة <sup>رج</sup> اذا قال ال جبل  
 لغيره قد جعلت هذا الدار لك عري او قال عرك او حيوتك او هي لك حيوتك  
 فاذا مت فهو رد علي قال هذه هبة جائزة بشرط باطل وتفسير العري ان يقول  
 وهبته منك على انك ان مت قبله فهو لي وان مت قبلك فهو لك فهذا هبة  
 جائزة والمشرط باطل ولو قال هذا الدار لك حيس فدفعها اليه كان باطلا في قول ابي حنيفة  
 ومحمد بن <sup>رج</sup> وقال ابو يوسف <sup>رج</sup> هبة جائزة وقوله حيس باطل . <sup>رج</sup>

رجلا أو شاة أو ثوبا أو غير ذلك قال كل شيء منه مما ينتفع به للسكنى واللبن مثل  
الدار والتوب ولبن الشاة وظهور البعير فهو عارية يردده وذا الطعام والدرهم  
واللبن وما لا ينتفع به إلا بالاستهلاك يكون قرضا في ظاهر الرواية بمعاينة الدار  
وفي التوبة يكون هبة . ولو وضع سكرا بين قوم وقال حدوه من اخذ فهو  
له . ولو أنه فوقه في حجر رجل أو كفه فأخذ أحده فهو حائز وهذا إذا لم يبسط  
أفده وذيله لذلك فاما إذا بسط لذلك فما وقع فيه فهو له وقال الشيخ الإمام  
الزاهد المعروف بجواهر زاده رح الدرهم المنسورة في هذه بمنزلة السكر  
. ولو وقع السكر والدرهم على رأس رجل وسقط عن رأسه فأخذ أحده  
للسا . ولو أخذ رجل بيده ثم سقط منه فأخذ آخر فهو لاول . قال محي رح  
النهبة عند ناجرة إذا اذن بها صاحبها . ذكر محمد رح في السير الكبير رجل  
قال لقوم اني وهبت جاريتي هذه لأحدكم فليأخذها من شاء فأخذها واحد  
منهم كانت له . رجل رمى توبه لا يجوز لأحد ان يأخذ حتى يقول حتى رماه من  
أراد ان يأخذ فليأخذ . رجل سبب دابة لعله فأخذها انسان وتعاهدا  
قال أبو القاسم رح لصاحبها ان تستردها إلا ان يقول عند التسبب من  
شيء فليأخذها فحينئذ يكون الدابة لمن تعاهدا قال الغيبة أبو القاسم رح  
الجواب كذلك إذا قال صاحبها لقوم معلومين ويكون هذه أسحسا إلا ان  
الموهوب له وان كان مجهولا فعند القبض يصير معلوما . ولو سبب دابة  
قال لأجاجة لها ولم يبق في من أخذها فأخذها انسان لا يكون له ولو أرسل طيرا  
مملوكا له فأرسل الطير بمنزلة تسبب الدابة قالوا في الطير لا ينبغي ان يرسلها  
إذا كان وحشة الأصل إذا لم يقل في من أخذها لأنه إذا لم يقل ذلك فمن أخذها

لا يكون له فيكون الكلام الغير . وكل قال اذنت الناس جميعا في عمر غلته هذه واخذ  
شيئا منها مهوله فبلغ ذلك ناسا من الناس واخذوا من ذلك شيئا كان لهم رجل  
رفع بينا سا قفا فرغم ان الملق قال من احد ففعله وصاحب العين ينكر ذلك القول  
قال الناطق رج ان اقام الراجع بينة على ما ادعى او حلف صاحب العين فاني ان يحلف  
فان العين يكون للراجع ولو ان الراجع لم يسمع ذلك من صاحب العين لكن اخبر بما قال  
صاحب العين عند اللقاء وسعه ان ياخذ بالخبر . رجل عند دراهم لغيره فقال له  
صاحب الدراهم اصرقها في حوائك كان قرضا . وانكأت حنطة فقال له صاحب  
الحنطة كلها كانت حبة له . رجل قال لا اذهب الى هذا التسع مرا فقال وهبت  
وسلم قال ابو يسرج مجرد ذلك . رجل قال لختنه بالقازسية اين زمين ترا  
فاذهبت ازرعها فقال الختن قلت ودررع قال ابو القاسم رج كان الارض للختن  
وان لم يغزل الختن قلت لم تكن له . رجل قال لا اذهب وهبت عبدك هذا منك <sup>لعيده</sup> .  
حاصر محبت لومديده ناله فقال قبضه قال ابو بكر رج جازت الهبة من غير  
قوله قبلت ويصير قايما في قول محمد رج وقال ابو يوسف رج لا يصير قايضا  
ما لم يقبض . وان كان العبد غائبا فقال له وهبت منك عبدي فلا فاقا ذهب  
واقضه فقبض حار وان لم يقل قلت وبه تأخذ . ولو قال هولك ان شئت  
ودعه اليه فقال شئت عن ابي يوسف رج اني يجوز . رجل قال لغيره وهبت لك  
هذا العبد امس ولم تقبل كان القول قول الواهب . رجل قال لا اتركك هذا  
الود . او اعطيتك او قال جعلت لك هذه الدار او قال هذه لك فاقبضها او قال لك  
هبة سكنها فهو هبة . ولو قال هبة سكني او سكني هبة او سكني صدقة او قال  
احد متاك هذه الحارية فهو عاريه في جميع ذلك . وكذلك لو قال حملتك على هذه

الذابة يكون عارية الا ان ينوع الهبة وقيل من السلطان يكون هبة ولوان  
 في الدار هبة او اجارة كل شهر بدرهم او قال اجارة هبة في اجارة ولو هب  
 لرجل غائب دراهم وارسل بها على يد رسول فقال الموهوب له للرسول قد  
 بها عليك لا يجوز. ولو قال للرسول تصدق بها على لاجور فان تصدق الرسول  
 عنه ضمن الرسول للواهب. رجل قال جميع ما املكه لفلان يكون هبة هم  
 لا يجوز بدون البعض. ولو قال جميع ما يعرف بي او ينسب الي لفلان فهو  
 اقرار لان الوجه الاول صرح باضافة الملك الى نفسه ثم اضافه الى فلان  
 ومثله يكون هبة وفي المسئلة التاسعة لم يصرح بملك نفسه لان ما يرب  
 به او ينسب اليه قد يكون لغيره. ولو قال بالعارسية ابن غلام ترأس يكون  
 اقرارا. ولو قال ابن غلام ترأى يكون هبة لا بملكه الا بالعوض ودل في الزيادة  
 اذا قال لجماعة من المسلمين هذا الماء لكم يكون هبة. رجل قال لاخر هذا  
 المال واغرسه سبيل الله تعالى يكون قرضا لان الكلام محتمل بمقتضى القرض  
 ومحتمل الهبة والقرض اذا ناهى يجعل عليه ولا في الاحد المطلق سبب الضمان  
 في الشرع. ولو دفع اليه دراهم فقال انفقها بفعل فهو قرض وهو كما قال اصحابها  
 في حوائجك. ولو دفع اليه ثوبا فقال اكس به نفسك بفعل يكون هبة لان قرض  
 الثوب باطل فاذا اقتدر حمله على القرض جعل هبة تعيها للتصرف رجل عرس  
 كوما وله ابن صغير فقال جعلته لابني فلان يكون هبة لان العمل عبارة عن  
 التملك. وان قال اغرسه باسم ابني لا يكون هبة وان قال جعلته باسم ابني  
 يكون هبة طاهر لان الناس يريدون بهذا التملك والهبة رجل اغداه  
 للختان فاحدى الناس هدايا وضعا بين يديه قالوا انك انت الهدية مما علم

للصبيان مثل ثياب الصبيان أو يكون شيئاً يستعمله الصبيان فهو للصبي لأن  
 مثله يكون هبة للصبي عادة . وكانت الهدية دبراهم أو دنانير أو غير ذلك  
 يرجع إلى المهدى فان قال المهدى هبة للصغير كانت للصغير . وإن تعدد  
 الرجوع إليه ينظر ان كان المهدى من معارف الاب او اقاربه فهو للاب و  
 وان كان من قرابة الام او من معارفها فهو للام . وكذا اذا اتخذ وليمة لوفاء  
 الابنة الى بيت زوجها فاهدى الناس هذا فانهم على ما ذكرنا من قرابة  
 الاب او من قرابة الام . وكذا لو كان المهدى من معارف الروح او من اقاربه  
 او من معارف المرأة او اقاربها الا اذا بين المهدى وقال اهديت لهذا  
 اولهنا فيكون القول له . وقال بعضهم في الاحوال كلها يكون الهدية للوالد  
 لان الوالد هو الذي اتخذ الوليمة . وقال بعضهم تكون للولد لان الوالد  
 اتخذ الوليمة لاجل الولد . ولا يعتبر قول المهدى عند الاهل اهديت  
 للولد لان الوالد او صاحب الوليمة اذا كان رجلاً عظيماً سمع ما يقول المهدى  
 هذا لخدمكم والاعتماد على ما قلنا اولاً . رجل قال لآخر وهبت لك هذه الفارة  
 الحنطة او هذا الزق السمن كانت الهبة هي الحنطة . السمن ورق القز  
 والزق . ولو قال وهبت منك غرارة الحنطة ورق السمن كانت الهبة  
 في الرق والغرارة ولا يدخل فيه الحنطة والسمن لان في الوجه الثاني اضاف  
 الهبة الى الغرارة والنقل الى الحنطة والسمن فلا يدخل فيه الحنطة و <sup>السمن</sup>  
 كشياب العد . وفي الوجه الاول اضاف الهبة الى الحنطة والسمن . رجل  
 اهدى اليه جاره شيئاً من المأكولات في اناء هل اياه ان ياكل في انائه قال النقيب  
 ابو جعفر ربح ان كان ثريداً او غوز ذلك لا بأس به لانه لو جعله في اناء اخر

تذهب لذته وان كان شيئاً من الفواكه لا يسعه ان يأكل فيه الا ان يكون بينهما  
 ابن ساط . قوم اجلسوا على اخوتة هل لاهل الخوان ان ينالوا شيئاً من علي خوان  
 اخرون هم وليس يجالس معه علي خوانه . قال ابن مقاتل رح ليس لهم ذلك  
 ومن ناول من معه علي خوانه فانه لا بأس به . وقال الفقيه ابو الليث رحمه  
 القياس ما قال ابن مقاتل . وفي الاستحسان كل من كان في تلك الضيافة  
 اذا اعطاه جاز قال وبه ناخذ . رجل وهب عبداً نسان بغير اذن المولى  
 وسلمه ثم ادعى مولاه انه عبده واقام البينة وقضى القاضي له ثم اجاز المولى  
 هبة العبد ذكر الخصاص رح انه لا يجوز لاجازته في قول ابى حنيفة رح وهذا على  
 الرواية التي تروى عن ابى حنيفة رح ان قضاء القاضي للمستحق يكون نسخاً للعتق  
 الماضية اما في ظاهر الرواية لا يكون نسخاً كذا ذكر شمس الامنة الحلواني رح  
 فاذا لم ينسخ البيع بالاستحقاق لا تنسخ الهبة فيصح اجازة المستحق والقوى  
 في البيع على ظاهر الرواية . رجل قال لاخر كنت وهبت الى الف درهم ثم قال  
 بعد ما سكت لم اقبضها كان القول قوله لان الاقرار بالهبة لا يكون اقراراً  
 بالقبض . رجل اقترانه وهب لفلان هذا العبد قال بعضهم يكون اقراراً بالهبة  
 والقبض جميعاً لأن الاقرار بالهبة المطلقة اقرار بهبة صحيحة تامة وذا  
 لا يكون الا بالقبض . والاصح ان الاقرار بالهبة لا يكون اقراراً بالقبض  
 . رجل قال لاخر اعرتك هذه القصعة من الثريد فاخذها واكلها كان عليه  
 مثلها او قيمتها لان اعارة ما لا يمكن الانتفاع به الا بالاستهلاك يكون قرضاً  
 . وقال الفقيه ابو الليث رح هذا اذ لم يكن بينهما دلالة الهبة ولا تقادى  
 . وعن عبد الله بن المبارك رح انه موقوف بضرب من الطنور فوقف عليهم

وقال هبة دية حتى تروا كيف اضرب قد نعو اليه فخره على الارض والسماء  
 وقال رايتم كيف اضرب قالوا ايها الشيخ خذ عتنا وانما قال لهم ذلك احترازا  
 عن قول ابجيزة رح فان عنده كسر الملاهي يوجب الضمان وهذا دليل على ما  
 ان هبة المازح جائزة . رجل قال لآخر وهبت عبيدي هذا منك والعبد  
 حاضر فقبضته الموهوب له جازت الهبة لان القبض في المجلس بحضرة  
 الواهب دلالة القبول بخلاف ما من من مسئلة هبة الارض من الحنن  
 لان ثم لم يكن القبض بحضرة الواهب في المجلس . رجل امر شريكه ان يدفع  
 الا ولان ما لا فامتنع الشريك عن الاداء قالوا ان كان امره بالدفع المولد  
 على وجه الهبة للمولد لم يكن للمولد ان يخاصم الشريك لان حقه في الهبة  
 لا يثبت قبل القبض وان لم يكن الامر بالدفع على وجه الهبة للمولد كان  
 ان يخاصم الشريك لانه يخاصمه لانيه بحكم الوكالة لان نفسه وحق الال  
 ثابت على الشريك فيسمع دعواه . رجل وهب امة لرجل وسلمها اليه <sup>عليها</sup>  
 حل وثياب جازت الهبة . وكذا الصدقة ويكون الثياب والحل للواهب  
 لا للموهوب له والمتصدق عليه لمكان العرف والعادة قال مولانا رح  
 فان كان الثوب عليها قد رمايسر عورتها ينبغي ان يكون ذلك للموهوب <sup>له</sup>  
 ولو وهب الحل الذي على الجارية والثوب ولم يهب الجارية لم يجز الهبة  
 حتى ينزعه ويدفعها اتوب والحل الى الموهوب له لان الحل والثوب مادام  
 على الجارية يكون تبعاً للجارية مشعولاً بالاصل فلا يجوز هبته كجواز الخطة  
 وخوان الطعام . رجل قال لغيره وهبت لك هذا البيت فقال الموهوب له  
 قلت ما ز قالوا ولا يدخل في الهبة الفلق والسرب والسلايم المقررة لانه



بمثلة متاع موضوع في البيت . ولو قال وهبت لك هذا البيت بمرافقة قالوا  
يدخل هذا الاشياء في الهبة . قال مولانا رح عندي القلق لأبدخل في بيع البيت  
بذكر المرافق فلا يدخل في الهبة . رجل وهب لأخا أرضا على أن ما يخرج منها  
من زرع ينفق الموهوب له ذلك على الواهب . قال أبو القاسم رح أن كان  
في الأرض كرم وأشجار جازت الهبة ويبطل الشرط وإن كانت الأرض دحا  
فالهبة فاسدة قال الفقيه أبو الليث رح لأن في الشرط على الموهوب له رد  
بعض الهبة على الواهب فيجوز الهبة ويبطل الشرط لأن الهبة لا تتطلب بالشرط  
الفاصلة في الأرض القداح شرط على الموهوب له عوضا مجهولا لأن الخارج  
من الأرض غناء ملكه فيكون له فكان مفسد للهبة . رجل أضل أولاده فوهبها  
لأخ وسلطه على طلبها وقبضها منه وحدها قال أبو يوسف رح هذه هبة  
فاصلة لانها هبة على خطر والهبة لا تصح مع الخطر . وقال زفر رح يجوز  
هذه الهبة . رجل له على رجل ألف درهم نقد بيت المال والف غلة . وقال  
للمديون وهبت لك أحد المالين قال محمد رح جازت الهبة والبيان اليه  
مادام حيا ولو أوثقه بعد موته أن مات قبل البيان لأن هبة الدين اسقاط  
والجهالة لا تمنع صحة الاسقاط ويكون البيان إلى المسقط . رجل في الرجل  
توبين وقال له أيهما شئت فلك والآخر لابنتك فلان والابن صغيران بين  
الموهوب له قبل أن يتفرقا جاز لان ارتفاع الجهالة في المجلس بمنزلة البيان  
وقت العقد وان تفرقا قبل البيان لا يجوز لتقرر الجهالة . وعلى هذا أو هب  
غلاما أو شيئا على أن الموهوب له بالخيار ثلثة أيام أن أجاز قبل الافتراق  
وان لم يميز حتى افتراق لم يميز . ولو وهب شيئا على أن الواهب بالخيار ثلثة أيام

١٧٢

صحت الهبة وبطل الخيار لان الهبة عقبة لانهم فلا يصح فيها شرط الخيار احد الشريكين  
 اذا قال لشريكه وهبت لك حق من الربح قالوا ان كان المال قائما لاتصح لانها  
 هبة المشاع فيما يقسم وان كان الشريك استهلك المال صحت الهبة لانها ماثلة  
 دينيا بالاستهلاك والدين لا يقسم فيكون هذا هبة المشاع فيما لا يقسم فتصح  
 رجل وهب لآخر مائة بطن غنمه وامره بقبضه اذا وضعت لاتصح وان قبض  
 بعد الوضع لانها هبة العديم . وكذلك الدهن في البسميم والزيت في الزيتون  
 قبل ان يصير دقيق الحنطة قبل الطحن . رجل وهب الدين ممن عليه الدين  
 ذكر شمس الائمة السرخسي رح انها لاتصح من غير قبول المديون عند اخلافا  
 لزفد رح . وهكذا ذكر الفقيه ابو الليث رح وفي اكثر الكتب انها لاتصح من غير  
 قبول . وهكذا ذكر شمس الائمة الحلواني رح انها لاتصح من غير قبول الا انها تبطل  
 بالرد . وعن آية يوسف رح انها لاتصح من غير قبول كما قال شمس الائمة  
 السرخسي رح . ولو كان الدين بين الشريكين فوهب احدهما نصيبه من  
 المديون جاز وان وهب نصف الدين مطلقا يتعد في الربح ويتوقف  
 في الربح كما لو وهب نصف العبد المشترك

### فصل في هبة المشاع

رجل وهب نصيبه مما يقسم كالدار والارض والمكيل والموزون من غير  
 شريكه لا يجوز عند الكل وان وهب من شريكه لا يجوز عندنا . وقال ابن  
 ابي ليلى رح يجوز . ولو وهب داره من رجلين لا يجوز في قول ابى حنيفة هذا  
 وكذا لك كل ما يقسم . وقال صاحباه رح جاز . ولو وهب داره من رجلين جائز  
 عند الكل . وكذا لو اجر داره من رجلين . ولو وهب نصيب داره من رجل وهب

النصف الآخر من رجل آخر وسلم الدار إليهما معا جاز. وأن تقدم تسليمه لأحدهما  
لا يجوز وقال أبو حنيفة رج لا يجوز في الوجهين وفيما لا يقسم كالعبد والداية والتو  
والحماء يجوز به الشاع من الشريك وغيره في قولهم. ولو وهب درهما صبيها  
من رجلين اختلفوا فيه قال بعض المشايخ رج لا يجوز لأن تنصيف الدرهم لا يضر  
تكان مما يحتمل القسمة والصحيح أنه يجوز وبه قال القاضي الإمام أبو الحسن  
علي السعدي والشيخ الإمام تميم الأئمة الخلداء رج لأن الدرهم الصحيح  
لا يكسر عادة فكان مما يحتمل القسمة حتى لو كان من الدراهم التي تكسر عادة  
فلا يضرها الكسر والتبعيض كانت بمنزلة المساع يحتمل القسمة فلا يجوز  
والدينار الصحيح فالأربعون يكون بمنزلة الدرهم الصحيح. رجل معه درهمان  
فقال لرجل وهبت منك درهما منهما قالوا ان كان الدرهمان مستويين في الوزن  
والجودة لا يجوز لأن الهبة تناولت أحدهما وهو مجهول. وان كانا متفاوتين جاز  
لأن في الوجه الأول الهبة تناولت أحدهما وفي الوجه الثاني تناولت وزن درهم  
منهما وهو مشاع لا يحتمل القسمة وفيما إذا ضدت الهبة بحكم الشروع إذا <sup>هلك</sup>  
الهبة عند الموهوب له هل تكون مضمونة عليه ذكر ابن رستم رج جلد فخ  
همين لارجل وقال أحدهما هبة لك والآخر أمانة عندك فهلكا جميعا يضمن  
بهما وهو في الإخرامين قال وإنما يضمن لأنه أخذ بهبة فاسدة فمراعاتها تكون  
مؤنة. وذكر في مضاربة الكبير رجل دفع إلى رجل ألف درهم وقال نصفها هبة  
ونصفها مضاربة عندك لا يجوز فان ملك المال عند القايض يضمن  
مائة درهم. ولو وهب نصف الدار أو تصدق وسلم ثلث الوهاب  
ما وهب أو تصدق ذكر في وقف الأصل أنه يجوز بيعه لأنه لم يقبض

ولو باعها الموهوب له لا يجوز بيعه لانه لم يملك بمراد هبة المشاع فيما يقسم لا يفيد  
 الملك وان اتصل به القبض وبه قال الطحاوي . وذكر عمام رح انها تفيد الملك  
 وبه اخذ بعض المشايخ رح رجل دفع تسعة دراهم الى رجل وقال ثلثة لك قضاء  
 من حقك وثلثة لك هبة وثلثة تصدقت بها عليك قال محمد رح ثلثة قضاء  
 جائزة وثلثة صدقة لم تجز ولم تضمن وثلثة هبة لم تجز وتضمن بض ان الهبة  
 الفاسدة مضمونة . رجاء اعطى رجلا درهماين وقال نصفها لك وهما في الوزن  
 والجودة سواء عن اي حيفة رح انه قال لم تجز . وان كان احدهما اقل واجود  
 او اردى جاز ويكون مشاعا لا يحتمل القسمة . وان قال وهبت لك ثلثهما وهما  
 في الوزن والجودة سواء ودفعها اليه جاز . وان قال احدهما لك هبة لم تجز  
 كانا سواءين او مختلفين . وعن ابي يوسف رح في النوادر اذا قال وهبت لك  
 نصفها من هذه الدار ولهذا الاخر نصفها لم تجز . وان قال وهبت لكما احدا  
 نصفها ولهذا الاخر نصفها جاز . رجل تصدق بعشرة دراهم على رجلين  
 فقيرين قال في الجامع الصغير جاز وان تصدق بها على سبيل لا يجوز في قول ايحيفة  
 رح وقال صاحباه رح جاز كانا فقيرين او غنيين . وذكر في هبة الاصل اذا وهب  
 لرجلين شيئا يحتمل القسمة لا يجوز في قول ايحيفة رح . وكذلك الصدقة  
 فصار في الصدقة على رجلين عن ايحيفة رح روايتان وجه الفرق بين  
 الهبة والصدقة معروف فانه قل ان يكون الصدقة على غنيين بمنزلة الهبة  
 والهبة من الفقيرين بمنزلة الصدقة . ولو وهب دارا من رجل فوكل الموهوب  
 له رجلين بقبض الدار فقبضها حار عيب بين جهن وهب له احد المولين  
 شيئا يحتمل القسمة لاتصحا املا لانها لم تصح في نصيب الواهب لانه يكون

واهب النفس فيق في نصيب صاحبه شيئاً يحتمل القسمة فأن كان الموهوب شيئاً  
 لا يحتمل القسمة جازت في نصيب صاحبه لانه وقع في نصيب صاحبه شيء  
 لا يحتمل القسمة . رجل وهب دار الرجل وسلم . وفيها متاع الواهب لا يجوز لان  
 الموهوب مشغول بما ليس بهبة فلا يصح التسليم . امرأة وهبت دارها من  
 زوجها وهي ساكنة فيها ومتاعها فيها وزوجها ساكن معها في الدار جازت الهبة  
 ويصير الزوج قابضاً للدار لان المرأة ومتاعها في يد الزوج فصح التسليم <sup>كل</sup>  
 وهب داراً فيها متاع الواهب او جوالق او جراباً فيها طعام الواهب وسلم  
 لا يجوز لان الموهوب مشغول بما ليس بهبة ولو وهب المتاع والطعام دون  
 الجوالق والدار وسلم جاز لان الموهوب غير مشغول بغيره بل هو شاغل غيرة  
 . ولو وهب ارضاً فيها زرع او نخلاً او نخلاً عليها تمر او وهب الزرع بدون  
 الارض او النخل بدون الارض او نخلاً بدون التمر لا يجزى الهبة في هذه  
 المسائل لان الموهوب متصل بغير الهبة اتصال خلقته مع امكان القطع  
 والفصل فقبض احدهما بدون الاخر غير ممكن في حالة الاتصال فيكون بنتيجة  
 المشاء الذي يحتمل القسمة . ولو وهب داراً فيها متاع الواهب وسلم الدار  
 بما فيها ثم وهب المتاع جازت الهبة في المتاع لان الدار مشغولة بالمتاع  
 فصحت هبة المتاع . ولو وهب المتاع اولا وسلم الدار مع المتاع ثم وهب  
 الدار وصحت الهبة فيها جميعاً . ولو وهب الدار دون المتاع او الارض دون  
 الزرع والنخل او النخل دون التمر او التمر دون النخل ولم وسلم ختم وهب  
 هذا المتاع والزرع والنخل والتمر وسلم الكل وصحت الهبة في الكل لانه لم يوجد  
 باع عند القبض والتسليم ما يمنع القبض فصار كما لو وهب الكل هبة واحدة

وسلم. أما إذا فرق التسليم والقبض تغرق العقد فيفسد كل عقد بحكم فساد  
القبض كما لو هب نصف الدار وسلم ثم هب النصف الآخر وسلم فانه يفسد  
العقدان جميعا ولو هب زرع ابدون الارض وتم ابدون النخل وامره بالمص  
والجذا ففعل الموهوب له ذلك جاز لان الموهوب له اذا قبض الهبة باذن  
الواهب صح قبضه في المجلس وبعده وان قبض بدون اذنه ان قبض في المجلس  
قبل الافتراق جاز استحسانا لان القبض في الهبة بمنزلة القبول فصح في المجلس  
ما لم ينهد. وان قام الواهب وخرج قبل قبض الموهوب فقبضه الموهوب له <sup>ان كان</sup>  
بامر الواهب صح والا فلا. وان كان الموهوب سائبا عن حضرة الموهوب له  
فان قبضه بامر الواهب صح والا فلا والصدقة في هذا بمنزلة الهبة وكذلك  
القرض والبيع الفاسد والرهن ان قبض بعد الافتراق عن المجلس ان قبض  
بحكم الاذن صح قبضه والا فلا. والتولية في هبة الفاسدة لا يكون قبضا عند  
الكل كما في البيع الفاسد. وفي الهبة المجاورة التولية قبض عند محمد ر  
والموهوب اذا كان غائبا عن حضرة الواهب والموهوب له فالقبض فيها ان  
يامره بالقبض وعند ابي يوسف ربح لا يكون قبضا فيما ينقل حتى يزيله عن مكانه  
. والتولية ان يخل بين الهبة والموهوب له ويقول اقتضه. رجل وهب دارا  
فيها متاع ووهب متاعها وخل بين الكل والموهوب له ثم استحق المتاع بقيت  
الهبة جائزة في الدار لان الكل كان في يده فعلم التسليم وهو كما استحاردا  
او غضب متاع رجل ووضعه في الدار ثم ان المعير وهب الدار منه <sup>صح</sup> الهبة  
لان المتاع والدار كانت في يده. وكذا لو اودعه المتاع والدار ثم وهب الدار  
صح الهبة فان هلك المتاع ولم يحوله فهو له فمستحق واستحق المتاع كان له

ان يقضن الموهوب له جعل الموهوب له غاصبا ضامنا للمتع بحجر التولية  
 لانتقال يد الواهب الى الموهوب له . وكذا لو وهب جوالق بمانيه من المتاع  
 وخلف بين الكل ثم استحق الجوالق صحت الهبة فيما كان فيه . ولو باع متاعا  
 في دار وخلف بينه وبين المتاع ثم وهب الدار صحت الهبة . ولو وهب الدار فيها  
 متاع الواهب سلم الدار بما فيها ثم وهب المتاع جازت الهبة في المتاع دون  
 الدار لانه حين سلم الدار ولا يحكم الهبة لم يصح تسليمه فاذا وهب المتاع  
 بعد ذلك كانت الدار مشغولة بمتاع الواهب فصحت هبة المتاع ولو وهب  
 المتاع اولا وسلم الدار مع المتاع ثم وهب الدار صحت الهبة فيهما جميعا .  
 رجل وهب دارا لرجلين لاحدهما ثلثها وللآخر ثلثها لا يجوز في قول ابي حنيفة  
 وايه يوسف رج ويحوز في قول محمد رج ولو تصدق بدار على فلانة معينة وعلم  
 ما في بطنها والعلم محيط بانه لا ولد في بطنها حين تصدق بالدار لا يجوز ولو تصدق  
 عليها وعلى هذا الحائط جازت الصدقة . ولو وهب دار لابنتين له احدهما  
 صغيرة عياله كانت الهبة فاسدة عند الكل . بخلاف ما لو وهب من كبيرين  
 وسلم اليهما جملة فان الهبة جائزة لان في الكبيرين لم يوجد الشيوع لا وقت  
 العقد ولا وقت القبض . واما اذا كان احدهما صغيرا فكما وهب يصير الاب  
 قابضا حصته الصغير فتكن الشيوع وقت القبض . رجل وهب من رجل  
 دارا وسلمه فاستحق نصفها بطلت الهبة في الباقي . ولو وهب دارا فمرضه  
 وليس له مال سوى الدار ثم مات فلم يجر الوارث هبته بقيت الهبة في ثلثها  
 وتبطل في الثلثين . ولو وهب دارا بما فيها من المتاع وسلم ثم استحق المتاع  
 ذكر في الزيادات ان الهبة لا تبطل في الدار . وذكر ابن رستم رجلا هذا قولا

محمد ربح اما في قول ابي يوسف ربح لو استحق وسادة منها تبطل الهبة في الدار  
لان الموضع الوسادة من الدار لم يقبض ولو وهب ارضا فيها زرع يزرعها ثم استحق الزرع  
بطلت الهبة في الارض عند الكل والزرع لا يشبه المتاع ولو وهب سفينة فيها طعام بطلت  
ثم استحق الطعام بطلت الهبة في قول ابي يوسف ربح قال ابن رستم وهذا قول ابي حنيفة في قول محمد  
ربح لا تبطل الهبة في السفينة لابي يوسف ربح ان موضع الطعام من السفينة  
لم يقبض فلم يصح هبة السفينة ولو وهب لابنه الصغير ارضا فيها زرع للاب  
او وهب لابنه دارا والاب ساكن فيها لم يجز الهبة وعن ابي حنيفة رحمه الله  
في المجرى رجل يصدق على ابنه الصغير بدار والاب فيها ساكن اوله فيها متاع  
او فيها قوم يسكنون بغير اجر جازت الصدقة ويصير الاب قابضا لابنه  
ولو كان فيها ساكن باجر كانت الصدقة باطللة رجل وهب لرجل جارية  
واستثنى ما في بطنها فقال علي ان يكون الولد له ذكر في الاصل ان الهبة  
جائزة وتكون الجارية مع ولدها للموهوب له لانه لو لم يستثن الولد كانت  
الجارية ولدها للموهوب له فيكون الولد داخلا في الهبة فكان استثناء  
الولد شرطاً مبطلا والهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة والنكاح والخلع  
والصلح عن دم العمد على حيوان بدون الولد في هذا يكون بمنزلة الهبة والبيع  
والاجارة والرهن يبطل باستثناء الولد ولو اعتق ما في بطن جاريته ثم وهب  
الجارية جازت الهبة في الام وذكر في عتاق الاصل لو دبر ما في بطنها ثم وهب  
الام لم يجز قيل فيها روايتان في رواية لا يجوز الهبة في الاعتاق والتدبير  
جميعا وقيل جازت الهبة فيهما والصحيح هو الفرق بين الاعتاق والتدبير  
في الاعتاق يجوز الهبة وفي التدبير لا يجوز لان التدبير لا ينزل الجارية عن ملكه



فيكون الموهوب متصلاً بغير الهبة من ملك الواهب والاعتاق يزيل الملك فلا يصير الموهوب بعد اعتاق الوالد متصلاً بغير الهبة فيجوز كما لو وهب لرجل داراً فيها ابن الواهب فصارت استثناء الولد على ثلاثة أقسام في قسم باستثناء الولد يعسد التصرف وهو البيع والاجارة والرهن لان استثناء الولد بمنزلة شرط فاسد وهذه التصرفات لا تتحمل الشرط الفاسد وفي قسم يجوز التصرف ويبطل الاستثناء وهو النكاح والخلع والصلح عن رهن العمد لان الشرط الفاسد لا يفسد هذه العقود وفي قسم يجوز التصرف والاستثناء جميعاً وهو الوصية لان في حكم الوصية ما في البطون لشخص عطا حدة يجوز اقراره بالوصية فجاز استثناءه والله اعلم

### فصل في جنس مسائل لا يصح فيها الشرط

ذكر ابن جرير رحمه الله في النوادر رجل قال لاخر اعز في جوالقك او ثوبك على انه ان ضاع فانا ضامن لك قال يلغو هذا الشرط ولا يكون ضامناً وعن ابي يوسف رحمه الله في النوادر رجل دفع زجاجة الى رجل يقطعها باجر فقال له لا ضمان عليك ان كسرتها فكسرهما قال ان كان مثلها رجاً يسلم يكون ضامناً وان كان لا يسلم لا يضمن ويبطل الشرط ومنها رجل استاجر دابة فقال له صاحبها لا تجرها كائن له ان يواجرها ولو رهن عند انسان فقال المرتفع للراهن اخذ على انه ان ضاع ضاع بغير شيء فقال الراهن نعم فالرهن جاز والشرط باطل ان ضاع ضاع بالمال وعن محمد بن رجاء دفع الى قصار ثوباً ليضم فقال له لا تضع مغيدك حتى تفرغ عنه كي تضمنه فليس ذلك بشيء ولا يضمن وعن ابي يوسف رحمه الله رجل رهن عند انسان عبداً بالف درهم وقيمته الفان على ان

١٩٠  
 المرتقن يضمن الفضل اذا هلك المرتقن او اشترط المرتقن انه لو مات العبد لا يبطل  
 دينه كان الوهن فاسداً . وعن محمد بن نوح السبكي الامام اذا اودع غنمة في دار  
 الحرب وشرط على المودع انه لو استهلكه يضمن لا يصح هذا الشرط ولو استهلكه  
 لا يضمن . وذكر في الحيل رجل اجز دارا وامر المستاجر ان ينفق الاجر على الدار  
 وشرط ان يكون مقبول القول في الاتفاق كان الشرط باطلا ولا يقبل قوله  
 ونظائر هذا تارة في كتاب الوديعة والعارية ان شاء الله تعالى الشيوخ  
 الطاري لا يبطل الهبة الا رواية عن ابي يوسف رح . مريض وهب داره  
 لاسنان والدار لا تخرج من ثلث ماله ولم يجز الوارث هبته فان الهبة  
 تنقض في الثلثين وتبقى في الثلث . ولو اشترى رجل دارا وهو شفيعها  
 وقبضها ووهبها ولها شفيع آخر ثم ان الشفيع الثاني اخذ نصف الدار  
 بالشفعة بطلت الهبة في الباقي لان الشفيع الثاني اخذ الشفعة بحق سابق  
 على الهبة فيكون الشيوخ مقارنا للهبة . اما في فصل المريض الشيوخ مقصود  
 على الحال لم يكن للوارث حق الفسخ في حياة المورث وانما ثبت ذلك بعد  
 موته فانما يبطل الملك في الثلثين عند الفسخ لا قبله . الا ترى ان المهمة لو كانت  
 جارية فوطئها الوهب له ثم انتقضت الهبة برد الوارثة او برجوع الوهب  
 في الهبة لا يلزمه العقر . رجل عليه دين فمات قبل القضاء فوهب صاحب الدين  
 الدين لوارث المديون مع سواء كانت التركة مستغرقة او لم تكن فلوان  
 الوارث رد الهبة مع رده في قول ابي يوسف رح وتبطل الهبة وقال محمد  
 رح لا يصح . وقيل لا خلاف بينهما فيصع رده عندها انما الخلاف بينهما  
 فيما اذا وهب الدين من الميت فرد الوارث فعند ابي يوسف رح يصح وعند

مجرد لا يصح . رجل له على عبد انسان دين فوهب صاحب الدين الدين من مولاة تحت الهبة . ولو ان المولى رده هبته قيل هو على هذا الخلافة عبد لا يوسف رج يصح رده سواء كان على العبد دين محيط او لم يكن . وقيل يصح رده عند الكل وهو الصحيح . مريض وهب شيئاً ولم يسلم حتى مات بطلت هبته لان هبة المريض هبة حقيقة وان كانت وصية حتى يعتبر فيه الثلث والثلاثان فلا تتم بدو القبض . رجل جعل داره مسجداً ثم استحق شيئاً منه خرج الباء من ان يكون مسجداً لان المستحق استحق البعض بحق سابق فكان شيوعاً مقارناً فيبطل والله اعلم

### فصل في الرجوع في الهبة

للوأهب ان يرجع في هبته من غير المحارم ما لم يعرض او ازاد ايت الهبة في بدنها وزيادة السعر لا تمنع الرجوع . ولو ولدت الهبة ولداً كان للأهب ان يرجع في الام في الحال . وقال ابو يوسف رج لا يرجع فيها حتى يستغني الولد عما ثم يرجع في الام دون الولد . ولو ازاد ايت الهبة في بدنها ثم وهبت الزيادة كان للأهب ان يرجع في هبته . ولو خرجت الهبة عن ملك الموهوب له الى غيره او هلك لا يرجع الواهب . وكذا لو هلك الواهب او الموهوب له . ولو ادعى الموهوب له الهلاك كان القول قوله من غير عمن . ولا يرجع في الهبة من المحارم بالقربة كالآباء والامهات وان علوا والاولاد وان سفلوا والاد البنين والاولاد البنات في ذلك سواء . وكذا الاخوة والاختوات والاعمام والعمات والمحرمات بالسبب لا بالقربة لا تمنع الرجوع كالآباء والامهات والاخوة والاختوات من الرضاع وكذا المحرمات بالمصاهرة كأمهات النساء والريائب وازواجه البتيع والبنات . اذا وهب العبد المديون من صاحب دينه بطل دينه

وكذا لو كان على العبد جنابة خطأ فذهب له لو الجنابة بطلت الجنابة ويكون .  
 للواهب ان يرجع في هيبته استحسننا . واذا رجع مولى العبد في هيبته العبد لا يعود  
 الدين والجنابة في قول محمد رح وهو رواية عن ابي حنيفة رح . وفي القياس لا يصح  
 رجوعه في الهبة وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة والمعلّى عن ابي يوسف وهشام  
 عن محمد رحمهم الله . وهذا الاستحسان يصح رجوعه . ولو ذهب الامة من جهة  
 بطل النكاح فان رجع في الهبة بعد ذلك صح رجوعه لا يعود النكاح كما لا يعود  
 الدين والجنابة وعلى قول ابي يوسف رح اذا رجع المولى في الهبة يعود الدين  
 والجنابة وابو يوسف رح استغنى قول محمد رح وقال ارايت لو كان على  
 العبد دين لصغير فذهب المولى عبده من الصغير فقبل الوصي وقبض يسقط الدين  
 فان رجع الواهب في الهبة بعد ذلك لو قلنا بانه لا يعود الدين كان قبول الوصي  
 الهبة تصرفا زاعما على الصغير وانه لا يملك ذلك . واما مسألة النكاح فيها  
 روايتان عن ابي يوسف رح في رواية اذا رجع الواهب يعود النكاح . وحل ذهب  
 شيئا من ذى الرحم المحرم واحدهما مسلم والاخر كافرا لا يرجع الواهب في الهبة  
 لان المانع من الرجوع القرابة . الموهوب له اذا علم الموهوب القران والكتابة  
 او كانت اعجمية فعلمها الكلام او شيئا من الحرف لا يرجع الواهب في الهبة  
 لحدوث الزيادة في العين وعلى قول زفر رح تعليم الحرف وما اشبه ذلك  
 لا يمنع الرجوع في الهبة . وعن محمد رح في المنتقى انه لا يبطل حق الواهب في الرجوع  
 كما هو قول زفر رح وعن ابي حنيفة رح فيه روايتان . ولو ذهب عبدا كافرا  
 فاسلم عند الموهوب له لا يكون للواهب ان يرجع في الهبة لانا الاسلام  
 زيادة . ولو ذهب شيئا له حر ومونة بيعه فدخل الموهوب له المبلدة اني

لا يكون للواهب ان يرجع في العبة. <sup>١٨٣</sup> قل هذا اذا كان قيمة العبة في المكان الذي  
 انتقل اليه اكثر وان استوت قيمتها في المكانين كان للواهب ان يرجع في عيبته  
 ولو ذهب جارية في دار الحرب فاخرجها الموهوب له الى دار الاسلام ليس  
 للواهب ان يرجع في عيبته. رجل ذهب ثوبا فقصره الموهوب له لا يرجع الواهب  
 في العبة بخلاف ما لو غسله لان القصارة زيادة بخلاف الغسل وفي الاملاء  
 اذا غسله او قصره ان يرجع في العبة وان قتله لا يرجع اذا كان يزيد ذلك  
 في الثمن. رجل ذهب لآخر دراهم وسلمها الى الموهوب له ثم ان الواهب استقرضها  
 من الموهوب له واقرضه جاز ولا يكون للواهب ان يرجع في العبة اذ لانها  
 صارت مستهلكة وديننا على الواهب. رجل ذهب ثوبا قبله الموهوب له  
 بالماء بطل حق الواهب في الرجوع لان اسم التراب قد زال وصارت ثيابا اخرى  
 بخلاف ما اذا ذهب سويقا قبله الموهوب له بالماء فان لا يبطل حق الواهب  
 في الرجوع لان اسم السويق لا يبطل ولم يحدث فيه زيادة بل حدث نقصان  
 لا يبطل حق الواهب في الرجوع كما لو ذهب حبة من الموهوب له الماء  
 رجل ذهب عبدا فقطعت يده عند الموهوب له واحد الموهوب له اية ايده  
 كان للواهب ان يرجع في العبة ياخذ العبد ولا يامد الا يتر في قول  
 ابن حنيفة وابي يوسف ربح. رجل ذهب لرب ثوبا فسلمه اليه ثم اختلسه  
 منه فاستهلكه ضمن الواهب قيمة الثوب. للموهوب له لان الرجوع في العبة  
 لا يكون الا بقضاء او ارضاء. وذكر في المتن عن محمد ربح رجل ذهب جارية  
 وسلمها الى الموهوب له ثم رجع فيها ربحا. ولا ارضاء واعتقها لم يبرح  
 عتقه قال وليس له ان يرجع فيها الا بقضاء او ارضاء. وارجو تصديق على رجل يبيع

ثم اسقاه من التصديق عليه فاقاله لم يجز حتى يقبض لانها مبة مستقبلية وكذا  
اذا وهب لذي رحم وكل شيء لا يفسخه القاض اذا رفع اليه لاختصاص اليد كان الرجوع  
فيها بمنزلة الهبة المستقبلية وكل شيء يفسخه القاض لاختصاص اليه فاقاله الموهوب له  
فعلت يهلك من مال الواهب وان لم يقبضه. مريض وهب له عبد ثم رجع الواهب  
في الهبة بغير قضاء فرده المريض عليه برضاه جاز ذلك من الثلث فان كان الر  
بقضاء يجوز ولا شيء لو رثه المريض على الواهب. وكذلك رجل اشترى عبدا  
وقبضه ثم وهبه لانسان وسلم ثم رجع في الهبة بغير قضاء ثم وجد بالعبد  
عيبا كان له ان يرده على بائعه جعل الرجوع في هذا بغير قضاء بمنزلة الرجوع  
بقضاء القاض. رجل وهب عبدا ففرض العبد عند الموهوب له فداواه حتى صح كان  
للوأهب ان يرجع فيه. رجل وهب دارا في الموهوب له في بيت الضيافة التي  
سميت بالفارسية كاشانه تنور الخبز كان للواهب ان يرجع في هبته لان  
مثل هذا يعد نقصانا ولا يعد زيادة. وكذا لو جعل فيه اربا. ولو وهب عبدا صغيرا  
فشب فصار رجلا طويلا لا يرجع الواهب فيه لان الزيادة في البدن تمنع الرجوع  
وان كانت تنقص القيمة وكذا لو كان نجيفا فمن او كان قبيحا فمن لا يرجع الواهب  
رجل وهب لرجل جارية فاراد الواهب ان يرجع فيها فقال الموهوب له هي متينها  
صغيرة فكبرت وازدادت خيرا وقال الواهب لا بل وهبتها لك اذ لك كان يقول  
للوأهب وكذا في كل زيادة متولدة واما ما في البناء والخياطة ونحوها كان القول  
قول الموهوب له. رجل في يد دار قال للرجل اخرج تصدقت بها على واذنت لي  
في قبضها فقبضتها وقال المتصدق لا بل قبضتها بغير اذني كان القول للمتصدق  
ولو قال الذي في يد الدار كانت في يدي فتصدقت على فاجزت وقال المتصدق

لابل كان حيث في يدي وقبضتها بغير اذنه كان القول المتصدق عليه ولو ادعى  
 رجل عبدا في يد غيره ونعم انه كان وهبه للذي في يده وكان العبد غائبا عنهما  
 فقبضه الموهوب له بغير اذنه وقال الموهوب له وهبته لي وقبضته باذنك  
 كان القول قول الموهوب له وان قال الموهوب له حين وهبته لي كان في ذلك  
 لا يحضرتنا فامرني بقبضه فقبضته لا يصدق. ولو قال المدعي وهب لك والله  
 ولم تقبضه الا بعد موته وقال الموهوب له قبضته في حياته فاما كان العبد  
 في يد الذي يدعي القبض في حياته كان القول للوارث. رجل وهب لرجل  
 مصحفا فنقطه الموهوب له باعراب لا يرجع الواهب في هبته. واذا وهب احد  
 الزوجين لصاحبه لا يرجع في الهبة وان انقطع النكاح بينهما. ولو وهب لاجنبيه  
 ثم تزوجها او وهبت لاجنبيه ثم تزوجت نفسها منه كان للواهب ان يرجع في الهبة  
 لان النكاح بعد الهبة لا يمنع الرجوع. ولو وهبت المرأة شيئا لزوجها واعت  
 انه استكرهها في الهبة يسمع دعواها. واذا مات الواهب والموهوب له  
 يبطل حق الرجوع. ولو وهب احد لقريبه شيئا لا يرجع في الهبة وان كان احدهما  
 مسلما والاخر كافرا. ولو وهب لاجنبيه عبدا فقبضاه كان له ان يرجع في  
 نصيب الاجنبيه ولو وهب لاجنبيه وهو عبد لاجنبيه كان له ان يرجع في الهبة لان  
 الهبة وقعت لمولاه الاخ. وان وهب لعبد لاجنبيه كان له ان يرجع في الهبة في قول  
 ابى حنيفة رح وقال صاحباه رح لا يرجع. ولو وهب لعبد هو ذرهم محرم منه  
 ومولاه اية ذرهم محرم منه بان كان اخوه لاجنبيه عبدا لاجنبيه لامر ذكر الكفر  
 عن محمد رح ان في قياس قول ابى حنيفة رح له ان يرجع في الهبة وقال الفقيه ابو جعفر  
 رح لا يرجع هو الصحيح لان المقصود من هذه الهبة صلة الرحم في جانب العبد والمولى

جميعاً وكان لو كان العبد عما للواهب ومولاه خاله فوهب شيئاً للعبد قال محمد ربح في قباس  
 قول أبي حنيفة ربح للواهب ان يربح في حبه وقال محمد ربح وهذا ضييع اذا وهب للذي الرحم  
 وهو مكاتب لا يربح مادام مكاتباً في قولهم فان عجز ورد في الرق كان للواهب ان يربح في قول  
 أبي يوسف وقال محمد ربح لا يربح ولو أدى الكفاية فعتق لا يربح الواهب في قولهم والصدقة اذا  
 بالعض لا يربح التصديق فيها كانت للقريب واللاجئ وللواهب ان يربح في هبته قيل ان يعينه  
 الموهوب كان الموهوب حاضراً وعاش اذن له في نفسه ان لم يأذن سغرد "واهب في الرجوع  
 قبل القبض وبعد القبض لا يربح الا بقضاء او رضاء والموهوب ان ساء ربح في الهبة ما لم يقض  
 القاضي بالرجوع وسقطت الهبة وبعد ما قضى لا يجوز ينسرفه لا الرجوع والصدقة ولا الهبة  
 على المحتاج وعن أبي حنيفة ربح لا يربح في الصدقة على عذ او فقرا سمعنا رجل وهب دارا ربي  
 فيها او حصصها او طينها او جعل فيها مغسلاً او ارضاً فيه في طائفة منها بناء او غرس شجرة افلا  
 في شيء من ذلك عندنا وقال ابن ابي لي ربح له ان يربح في جميع ذلك وهذا اذا كان البناء بعد طرفة  
 وان كان لا يعد زيادة كالار في البيت والتور في الكاشانه لا يمنع الرجوع ولو وهب دارا  
 فهدم الموهوب بناءها كان له ان يربح في الارض وكذا في عماله اير اذا ساءت تلك العبد يهدم  
 او بيع كان له ان يربح في الباقي وان كانت الهبة ثوباً صبغه احمر او اصفر او باطلة لا يربح الواهب ولو  
 قطعه ولم يخطه كان له ان يربح ولم يذكر في الكتاب اذا صبغه اسود قالوا عند أبي حنيفة ربح له ان يربح  
 فيه وقال صاحباه ربح لا يربح كمالو صبغه بشيء آخر وأبو يوسف ربح كان يقول أو لا يقول  
 أبي حنيفة ربح ثم ربح وقال ربما يفتق على السواد اكثر مما يفتق على صبيح آخر وقبل هذا اذا كان السواد  
 لا يعد زيادة فان كان يعد زيادة تزداد قيمته بذلك لا يربح عند الكل رجل وهب لرجل هبة  
 فقبضها الموهوب ووهبها لآخر وسلم ثم ربح الواهب الثاني في هبته بقضاء او رضاء كان  
 للواهب الاول ان يربح في هبته لان الرجوع والهبة فسخ عند الكل فاذا عاد الى الواهب الثاني ملكه



[illegible]

فيها لا يمنع جواز الهبة اما الدواب والخياب من نوع واحد من جملة ما يحتمل القسمة  
 فالشروع فيها يمنع جواز الهبة. <sup>يسقط</sup> رجل وهب لرجل شيئا ثم قال الواهب اسقطت حقي في الرجوع لا  
 حقه. رجل وهب لرجلين الف درهم فقال لاحدهما الثلث والثلاثان للآخر لا يجوز في قول المجنفه  
 وابيوسف رح. ويجوز في قول محمد رح. وكذا لو قال لاسد كما منهن ستمائة وللآخر اربعمائة  
 وصحح اليتيم اذا وهب عبده للصغير والمسفير عليه دين صحت الهبة وسقط دينه فان اراد الو<sup>هب</sup>  
 الرجوع في هبته كان له ذلك في ظاهر الرواية. وروى هشام عن محمد رح انه ليس له ذلك  
~~رجل وهب لرجلين ماله فوهب الوكيل وسراجا ويكون التوكيل بالهبة توكيلا بالتسليم~~  
 اذا وهب الدين من المدين لغيره ان يرجع فيه لان الدين سقط بالهبة فلا يحل العو<sup>ض</sup>  
 الواهب اذا اشترى الهبة من الوهوب له فالواهب لا يمنع له ان يشتري لان الموصل له يستحي  
 عن الماكسة فيصير مشتريا باقل من قيمته الا الوالد اذا وهب لولد شيئا لان شفقه على  
 ولده تمنعه من الشراء باقل من قيمته. وما يمنع الواهب من الرجوع وصول العون اليه

### فصل في الوض

الوهوب له اذا عوض ان وهب بعد الهبة و زال هذا عوض هبات او ثوابك <sup>او بده</sup>  
 هبتك او قال كافيتك او اثبتك او تصدقت بها عليك بدلا عن هبتك يكون عوضا لا يترجى  
 للواهب حق الرجوع ولا للمعوض ان يرجع على الواهب في العوض وان له مثل شيئا من هبت  
 الالفاظ كان لكل واحد منهما الرجوع فيما اعطى. ويشترط شرائط الهبة في العوض بعد الهبة  
 من القبض والافراق لانه تبرع. ويجوز تقويض الاجنبي كان ما الموهوب به او بغيره ولا يترجى  
 للواهب حق الرجوع في الهبة بعد ذلك ولا للاجنبي ان يرجع في العوض. وليس للاجنبي العون <sup>من</sup>  
 على الموهوب له سواء عوض باعه او بغيره الا ان يقول الموهوب له عوض فلا تا عني على اني ضا<sup>من</sup>  
 وهو كما قال الغير اطعم عن كفارة بمينة او قال ادركوني ماله او قال وهب لفلان عبدك هذا عني فان المانع

لا يرجع على الأمر إلا أن يقول له الأمر على أي ضامن بخلاف ما لو قال لغيره اقض ديني للفلان  
 فقتضا. كان فلما موران يرجع على الأمر وإن لم يقل على أي ضامن. وموضع المسائل هبة  
 الأصل. ولو أن الموهوب له تصدق على الواهب أو بخله أو أعمره وقال هذه عوض  
 هبتك ويسلم جان ويكون عوضا إذا وجد الواهب في العوض عبد لم يكن له أن يرجع في  
 من الهبة كان العيب فاحشا ولم يكن رجل وهب عبد لرجلين وعوضه أحدهما عن  
 خمسة كان للواهب أن يرجع في حصة الآخر وأصح رجوعه في النصف الثاني. ولو عوضه  
 أحدهما عن نفسه وعن صاحبه لا يكون للواهب أن يرجع في شيء من العبد لما قلنا  
 أن الغريمين يصح من الأجنبي. وإذا وهب للصغيرة نفوس الأب أو الوصي الواهب من  
 مال الصغير لا يجوز لأنه تبرع فإذا بطل الغريمين كان للواهب أن يرجع في هبته وهو كالمو<sup>استحق</sup>  
 العوض كان للواهب أن يرجع في الهبة إذا كانت قائمة ولم تزد دخرًا فإن استحق نصف  
 العوض لا يرجع الواهب في شيء من الهبة ويصير كأنه عوضه الباقي والعوض وإن كان  
 سيرا. طاعت الواهب في التبرع. فإن قال الواهب أرد ما يفهم من العوض وأرجع في  
 الهبة لم يكن له ذلك. وعن أبي يوسف رحمه الله أنه إن يرد ما يفهم من العوض ويرجع  
 في الهبة إن شاء. وعلى قول زفر رحمه الله إذا استحق نصف العوض كان للواهب  
 أن يرجع في نصف الهبة. وعندنا ليس له ذلك لأنها ليست بمعاوضة ولهذا يصح<sup>بعض</sup>  
 بثمن يسيرا وكثير من جنس الهبة أو من غير جنسها. فإن استحققت الهبة كان  
 للمعوض أن يرجع في العوض وإن استحق نصف الهبة كان للمعوض أن يرجع  
 في نصف العوض لأنه إنما عوضه ليس له الهبة رجل وهب لرجل ألف درهم فعوضه الموهوب له  
 درهما من تلك الدراهم لم يكن ذلك عوضا عندنا وكان للواهب أن يرجع في هبته  
 وقال زفر رحمه الله يكون عوضا. وكذا لو كانت الهبة دارا فعوضه بيتا منها

<sup>١٤٤</sup>  
 ولو وهب نصر في السلم هبة فعوضه المسلم خيرا او خنزيرا لم يكن عوضا والله اعني  
 ان يرجع في هبته وكذا الرجل اذا عوض الواهب شاة مسلوخة ثم ظهر انمايته  
 رجع الواهب في هبته. وكذا العبد الماذون اذا وهب لرجل هبة فعوضه  
 الموهوب له كان لكل واحد منهما ان يرجع فيها دفع لان هبة العبد بالحلة  
 ماذونا او محجورا واذا بطلت الهبة بطل التعويض. وكذا الصغير اذا وهب  
 ماله لرجل فعوضه الموهوب له لا يصح لانه عوض عن هبة بالحلة ورجل وهب لرجل  
 ثوبا غيره وسلمه اليه فاجازه المالك جازت الهبة من المالك وله ان يرجع  
 فيهما ما لم يعوض او يكون الموهوب له ذارحم محرم من المالك محقوق الهبة تكون  
 لصاحب الهبة لا للذي يشرها. فلوان الموهوب له عوض الذي باشر الهبة  
 او كان بينهما قرابة فذلك لا يمنع صاحب الهبة عن الرجوع في الهبة بل وهب  
 لرجل ثوبا وخمسة دراهم فسلم الكل اليه ثم عوضه الثوب او الدراهم لم يكن  
 عوضا عنه <sup>١٤٥</sup> استأنان الكل هبة واحدة فلا يكون البعض عوضا ولو وهب  
 لرجل هبتين مختلفتين يعنى في العقدين في مجلس واحد او مجلسين فعوضه  
 احدهما عن الاخرى كان عوضا. وعن ابي يوسف رحمه الله لا يكون عوضا كما لو كان  
 العقد واحد الا ان ماله لا يكون عوضا عن ماله ولو كانت احدهما صدقة والاخرى  
 هبة فعوضه الصدقة عن الهبة كان عوضا. رجل وهب لرجل حنطة فظن الموهوب  
 بعضها وعوضه دقيقا من تلك الحنطة كان عوضا. وكذا لو وهب ثيابا وصبغ ثوبا  
 منها بعصفا وخاطه قيصا ثم عوضه كان عوضا. وكذا لو وهب سويقا واسمن  
 بعضه ثم عوضه كان عوضا لانه ما رشيئا اخر ولهذا لا يكون للواهب ان يرجع  
 في الهبة بعد ما فعل ذلك فان كانت الهبة بشرط العوض بشرط لها شرائط

الهبة في الابتداء حتى لا يصح في المشاع الذي يحتل القسمة ولا يثبت بها الملك قبل القبض. ولكل واحد منهما ان يمتنع من التسليم وبعد التقاض ثبت لها حكم البيع فلا يكون لاحدهما ان يرجع فيما كان له ويثبت بها الشفعة ولكل واحد منهما ان يرد بالعيب ما قبض وان استحق ما في يد احدهما يرجع على صاحبه بما في يده ان كان قائما وبقيت اركانها كالها. والصدقة بشرط العوض بمنزلة الهبة بشرط العوض وهذا استحسان والقياس ان يكون الهبة بشرط العوض بيعا ابتداء وانتهاء الا ترى ان المكروه على البيع اذا وهب بشرط عوض كان مكروها فيه والمكروه على الهبة بشرط العوض اذا ما كان مكروها والا كراه باحدهما يكون الراها بالآخر رجل وهب لرجل عبدا بشرط ان يعوضه ثوبا ان تقاضا<sup>بها</sup> وان لم يتقاضا لم يحزن والله اعلم

### فصل في هبة الوالد لولده والهبة للصغير

رجل له ابن وابنة اراد ان يهب لهما شيئا ويفضل احدهما على الآخر الهبة اجعوا على انه لا بأس بتفضيل بعض الاولاد على البعض في المحبة لان المحبة عمل القلب وذلك غير مقدور قال عليه الصلوة والسلام حين سوى بين النساء في القسم هذه قسمة فيما املك فلا تأخذ في فيما لا املك. ولو وهب رجل شيئا لاولاده الصغرة اراد تفصيل البعض في ذلك على البعض لا رواية لهذه في الاصل عن اصحابنا رج روى عن ابي حنيفة رج انه لا بأس به اذا كان التفضيل لزيادة فضل الدين فان كانا سواء يكره وروى المصنف رج عن ابي يوسف رج انه لا بأس به اذا لم يقصد به الاضرار وان قصد به الاضرار سوى بينهم يعطى للأنثى مثلهما بسط للاس. وقال محمد رج يعطى للذكر ضعف ما يعطى للأنثى والفتنة

على قول أبي يوسف رج. رجل وهب في صحته كل المال للولد جاز في القضاء ويكون  
أما بما صنع. رجل قال جعلت هذا الولد فلان كانت هبة ولو قال هذا الشيء  
لولدي الصغير فلان جاز ويتم من غير قبول كما لو باع ماله من ولد الصغير جاز .  
ولا يحتاج إلى القبول . رجل وهب لابنه الصغير دارا مشغولة بمحتاج الأب قال  
أبو يوسف جاز ولا يحتاج إلى التفريغ لأنها مشغولة بمحتاج القاض وهو الأب  
ولو تصدق على ابنه الصغير بدار والأب ساكن فيها لا يجوز في قول أبي حنيفة  
رج ويحوز في قول أبي يوسف رج وعليه الفتوى لما قلنا في الهبة . ولو وهب عبدا  
الأب لولد الصغير لا يجوز وإن باع جاز . رجل اتخذ ثيابا للولد الصغير ثم أراد  
أن يدفع الولد له آخر لم يكن له ذلك لأنه لا اتخذ ثوبا للولد الأول صار ملكا للأول  
بحكم العرف فلا يملك الدفع إلى غيره إلا إذا بين عند اتخاذ الأول أنه عارية  
فحمله لأن الدفع إلى الأول يحتمل الإعارة فإذا بين ذلك مع بيانه . وكذا الرجل  
إذا أحديا بالتميز فابق التميز بعد ما دفع إليه فإذا دفع إلى غيره فهو  
على هذا أن بين وقت الاختار أنه أعاره يمكنه الدفع إلى غيره . رجل جفزا بئنه بماله  
دومة لاسنة مع الجهاز إلى روحها ماتت الابنة فادعى الأب أنه كان عارية وذبحها  
لدى الملائم احتلعوا به قال بعضهم القول قول الزوج والبينة على الأب  
وبه وقال الشيخ الإمام الحليل أبو بكر محمد بن الفضل رج . وقال بعضهم للقول  
قول الأب لأنه هو الدافع ولما قال قال مولانا رج عنه وينبغي أن يكون الجواب على  
التفصيل أن كان الأب من الكرام والأثر لا يقبل قول الأب لأن مثله  
رابع عن الإعارة . وأن كان من أوساط الناس يكون القول قول الأب لأنه  
هو الدافع وليس بمكدر . فيما قال من حيث الظاهر امرأة لعاهر على زوجها

وهبت المهر لابنها الصغير الذي من هذا الزوج الصحيح انه لا يصح هذه الهبة لان  
هبة الذي من غية من غية الدين لا يجوز الا اذا وهبت وسلطت ولدها على القبض  
بحوز ويصير ملكا للولد اذا قبض. ولا يجوز للاب ان يهب شيئا من مال ولده  
الصغير بعوض وغير عوض لانها تتبع استداء ولو وهب اجنبى للصغير هبة  
فقبض الهبة يكون للاب كان الصغير في عياله او لم يكن واسمها علم

### فصل في قبض الهبة للصغير

اذا وهب اجنبى لصغير هبة محق قبض الهبة والقبول للاب فان مات الاب او  
نات صبة مقطوعة كان ذلك لوصي الاب لانه بمنزلة الاب وهو اول من الجدة فان  
لم يكن له وصى ولا اب فحق القبض للمجد بالاب ثم بعده وصى الجدة ولا يجوز قبض غير  
هؤلاء الاربعة الا ان يكون الصغير في عياله فان كان الصغير في حجر المولى وعياله  
فوهب للصغير هبة ووصى الاب حاض فقبض المولى قبل لا يجوز قبضه لان الوصى  
بمنزلة الاب وان قبض الاخ او المولى او الام والصبي في عيال اجنبى لا يجوز وان قبض  
ذلك الاجنبى الذي الصغير في عياله جاز ولو كانت الصغيرة في بيت زوجها وهب  
اجنبى لها هبة فقبض الزوج حاز وان كان الاب حاض ولو قبض الاب يحوز ايضا  
وان كانت في بيت زوجها. ولو كان الصغير في عيال الجدة والاخ او الام والمولى  
فوهب له هبة فقبض الهبة من كان الصغير في عياله والاب حاض اختلف  
المشائخ رحم فيه قال بعضهم لا يجوز والصحيح هو الجواز كما لو قبض الزوج واب  
الصغير حاض. وان كان الصغير يعقل القرض فقبض الهبة حاض قبضه ويبيعه  
القاضي حتى لا يرجع الواهب في الهبة. ولو قبض الملتقط هبة الرقبط واللقيط  
في عياله ليس له احد سواه حاض نفسه. وكذلك كان الصغير في عيال اجنبى كان

لذلك الاجنبى حق القبض والمقتطاع ان يسلم اللقيط الا غيه في تعليم الاعمال ولا يكون  
لاجنبى اخوان يستخرج منه

### فصل في هبة المرأة مهرها من الزوج

رجل قال لامرأته قولي وهبت لك مهرى فقالت وهى انجمية لا تحسن العربية  
قالوا لا تصح هذه الهبة فرقوا بين هذا والطلاق والعناق اذا امر الرجل امرأته  
حتى قالت طلقت نفسي او قيل لرجل قد طلقت امرأته او اعتقت عبدا فقال له  
وقع الطلاق والعناق. والفرق ان الرضا شرط جواز الهبة وليس بشرط الوقوع  
الطلاق والعناق ولهذا لو طلق مكرها او اعتق يقع الطلاق والعناق ولو اكره  
على الهبة فهو بلا تصح قال الفقيه ابو الليث رج عندي لا يقع العناق ايضا اذا كان  
معروفا بالجهل. ولو قال لعبدة انت حر وهو لا يعلم ان هذا عتق في القضاء  
ولا يعتق فيما بينه وبين الله تعالى امرأة تريد ان تهب مهرها من الزوج ولا تصح  
هبتها ولا يبرأ زوجها قالوا اتصاله سارع عن زوجها مع اجنبى من المهر على عوض لم تنع  
ولا تنظر الى بدل الصلح حتى تهب مهرها من زوجها ثم تنظر الى البدل فترده بخيار  
الرؤية فيعود المهر على الزوج كما كان وتبطل الهبة. رجلمات وهبت مهرها  
منه امرأته صحت هبتها ورأى الزوج لاد الدين لا يسقط بالموت وقوله المدين  
ليس بشرط لجواز الهبة فصحت الهبة. مريضة وهبت مهرها من زوجها ثم ماتت  
قال الفقيهان بوجع ضرر ان كانت عند الهبة تقوم لحاجتها وترجع من غير معين  
لها على القيام به بمنزلة الصحيح يصح هبتها. امرأة قالت لزوجها وهبت مهرى منك  
على ان كل امرأة يزوجها تجعل امرها يدي فان لم يقبل الزوج ذلك بطلت الهبة  
وان قبل ذلك في المجلس حازت الهبة ثم ان على الزوج ذلك داله داهية وان لم يعمل



كذلك عند البعض كن اعترق امته على ان لا يتزوج فقبلت عنتت تزوجتا  
 ثم تتزوج. امرأة قالت لزوجها اتخذا الوليمة وقت الجماع فما عفتها فانقص  
 ذلك من مهرى قال الفقيه ابو بكر البلخي رج الامر كما قالت رجل منع امرأته الويضة  
 من المصير لا الويضا وقال الزوج ان وهبت لي مهرى بعشتك لا الويك فقالت  
 المرأة افعل ثم قدما الى الشهود فوهبت بعض مهرها واوصت بصدقة البعض  
 على الفقراء وغير ذلك فمنعها ولم يبعثها الى ابويها قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله  
 باطلة لانها بمنزلة المكرهة. امرأة قالت لزوجها وهبت مهرى ان لم تظلمني  
 فقبل الزوج ذلك ثم ظلمها بعد ذلك قال ابو بكر الاسكاف وابو القاسم الصغار  
 رج العبة فاسدة لانها تعليق العبة بالشرط. وهذا بخلاف ما قالت وهبت  
 منك مهرى على ان لا تظلمني فقبل الزوج صحت العبة بالقبول لان هذا تعليق  
 العبة بالقبول فاذا قبل تمت العبة فلا يعود المهر بعد ذلك وهو نظير ما لو قال  
 لامرأته انت طالق وان دخلت الدار لا تطلق ما لم تدخل. ولو قال انت طالق على  
 دخولك الدار فقالت قبلت وتم الطلاق. وقال محمد بن مقاتل رج في مسألة  
 الظلم مهرها عليه على حاله اذا ظلمها لان المرأة لم ترض بالعبة الا بهذا الشرط  
 فاذا قامت الشرط فاما الرضا اما الطلاق فالرضا فيه ليس بشرط والدليل على هذا  
 ما ذكر في كتاب الحج اذا تركت المرأة مهرها على الزوج على ان يحجها وقبل الزوج  
 ذلك ولم يحج بها كان المهر عليه على حاله والفتوى على هذا القول قال مولانا  
 رج ويمكن الفرق بين مسألة الحج وبين مسألة الظلم ووجه ذلك ان  
 في مسألة الحج لما شرط الحج بها فقد شرطت نفقة الحج عليه فيكون هذا بمنزلة  
 العبة بشرط العوض فاذا لم يحصل العوض لا تتم العبة اما في مسألة الظلم شرطت

عليه ترك الظلم وترك الظلم لا يصلح عوضا فالأصول أنARCH ثم ذكره بعض  
النسخ إذا شرطت عليه أن يظلمها قبل الزوج ثم ضربها كان ذلك  
محمداً غاي يعود والمقام المهر إذا ضربها بغير حق أما إذا ضربها بتأديب فإن  
عليها لا يعود المهر لأن ما كان حقاً لا يكون ظلماً . امرأة ومهر  
مهرها من زوجها ليقطعها في كل حول توياً مرتين وقبل الزوج ذلك فيكون  
ولم يقطع قال الشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل ربح أن كان ذلك شرطاً  
في الهبة فهو مهر عليه على حاله لأن هذا بمنزلة الهبة بشرط العوض فإذا لم يحصل  
العوض لا يصح الهبة وإن لم يكن ذلك شرطاً في الهبة سقط مهرها ولا يعود  
بعد ذلك . وكذا لو وهبت مهرها على أن يحسن إليها ولم يحسن كانت الهبة  
باطلة وتكون بمنزلة الهبة بشرط العوض . رجل قال لامرأته أن ترثني عن مهر  
حتى أهب لك كذا وكذا فأبرأتها ثم إلى الزوج أن يهب منها ما قال كان المهر عليه  
كما كان . امرأة وهبت مهرها من زوجها على أن يمسكها ولا يطلقها قبل الزوج  
ذلك ثم طلقها قال الشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل ربح أن لم يكن  
ذلك وقتاً للمساك وقتاً لا يعود مهرها على الزوج وإن وقتاً فطلقه  
قبل ذلك الوقت كان المهر عليه على حاله قليل له إذا لم يوقت لذلك وقتاً كان  
تصدقها أن يمسكها . أعاش قال نعم إلا أن العرف لا يطلق اللعظ فانه ذكره  
كتاب الوسا ما رجل أوصى لامرأته بنتاً ماله أن لم يتزوج فقالت ذلك  
نعم ترويه . بعد انقضاء عدتها برمان فأبها تستحق الثلث بحكم الوصية امرأة  
ورعت مهرها من زوجها على أن لا يطلقها قبل الزوج قال حلف ربح صحت الهبة  
طلقها أو لم يطلق لأن ترك الطلاق لا يكون عوضاً بقيت هذه الهبة بشرط

فأصدة والهبّة لا تنبطل بالشروط الفاسدة. وذكر في النوازل إذا قالت المرأة لزوجها  
ترك مهرى عليك على أن تجعل أمرى بيدى ففعل الزوج ذلك قال مهرها  
عليه ما لم تطلق نفسها. ولو قالت المرأة كما بين تراخي شديد منك أن من  
باز دار أن لم يطلق لا يبرأ من المهر لأنها جعلت المهر عوضاً عن الطلاق فما لم يطلق  
لا يبرأ. المرأة إذا أرادت أن تزوجها الذى طلقها فقال لها المطلق لا تزوجك  
حتى تعينى مالك على فوهبت مهرها الذى عليه على أن يتزوجها ثم إن يتزوجها  
قالوا مهرها عليه على حاله تزوجها أو لم يتزوجها لأنها جعلت المال على نفسها  
عوضاً عن النكاح والعوض لا يكون على المرأة. امرأة تقول لزوجها أنك  
تغيب عني كثيراً فإن مكنت معي ولا تغيب فقد وهبت منك الحائط الذي  
لبي مكان كذا فكنيت معها زماناً ثم طلقها قالوا هذه المسئلة على خمسة أوجه  
أن كان كلامها عداً منها لا هبة للحال لا يكون الحائط للزوج لأن بالوعد  
لا يملك. وأما كانت وهبت منه وسلمت اليه والزوج بعدها أن يملك معها  
يكون الحائط للزوج لأنها وهبت للحال ولم تعلقها بشرط وإنما شرطت عليه شرطاً  
فاسداً والهبّة لا تنبطل بالشروط الفاسدة. والوجه الثالث أن تقول المرأة  
وهبت منك الحائط أن مكنت معي فقبل الزوج ذلك كالم باطلة لأنها علقه  
الهبّة بالشرط والهبّة لا تختمل التعليق بالشرط والوجه الرابع أن تقول المرأة  
وهبت منك على أن يملك معي قال أبو القاسم الصغار ربح في هذا الوجه يكون  
الحائط للزوج وعلى ما قال محمد بن مقاتل ونصير ربح فيما تقدم لأن الزوج  
والاعتماد على ما قالوا لأنها ما رضيت إلا بهذا الشرط. والوجه الخامس أن تقول  
المرأة زوجها على أن يملك معها على أن يكون الحائط هبة للزوج وفي هذا الوجه

لا يكون ظمأ للزوج ايضاً فالصالح باطل. رجل وهب لرجل ارضاً وسلمها اليه بشرط  
 ان ينفق الموهوب له على الراهب من الخارج كانت الهبة فاسدة. بخلاف ما اذا  
 كانت الهبة كوما بشرط ان ينفق الموهوب له على الراهب من ثمرته فان ثمة تخرج  
 الهبة ويبطل الشرط وقد ذكرنا رجل قال لديونة ان لم تقض مالي عليك حتى  
تموت فانت في حل فهو باطل لانه تعليق والبراءات لا تحتل التعليق ولو قال رب  
 الدين اذ امت فانت في حل فهو جائز لان هذه وصية. ولو قالت لزوجها المريضة  
 ان مت من مرضك هذا فانت في حل من مهرى او قالت فمهرى عليك صدقة  
 فهو باطل لان هذه مخاطرة وتعليق. ولو قال الطالب لديونة اذ امت فانا برئ من  
 الدين الذي لي عليك جاز ويكون وصية من الطالب للمطلوب. ولو قال  
 ان مت فانا برئ من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله ان دخلت الدار فانت  
 برئ مما لي عليك لا يبرأ. ولو قالت المريضة لزوجها ان مت من مرضي هذا مهرى  
 عليك صدقة او قالت فانت في حل من مهرى فانت من ذلك المرض كان مهرها  
 على زوجها لان هذه مخاطرة فلا يصح

### نصل في الصلوة

رجل محتاج اراد ان يتصدق بالدرهم التي معه على الفقراء قالوا ان كان لرتصدق  
على الفقراء يصعب على الشدة فالصدقة افضل لاية نزلت فيه وهو قوله تعالى يؤثرون  
على انفسهم ولو كان بهم خصاصة وان كان لا يصبر على الشدة فالانفاق على نفسه  
 افضل لما روي ان رجلاً جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عندي  
 دينار يا رسول الله فاذ اعنني به قال له عليه السلام انفق على نفسك فقال  
 الرجل عندي آخر فقال عليه السلام انفق على عيالك فقال عندي آخر فقال

تصدق به . رجل في يده درهم فقال له علي ان تصدق بهذه الدرهم فتصدق بغيرها  
قال نصير رج جاز وان لم يتصدق حتى هلكت تلك الدرهم في يده فلا شيء عليه . رجل كثر  
كسرة المسكين فلم يجد قال الحسن البصري رج يضعها حتى يحج آخر فان اكلها اطعم  
مثلها . وعن ابراهيم النخعي رج مثل هذا . وقال عامر الشعبي رج هو بالخيار ان شاء  
نضاهها وان شاء لم يقضها وما اخرجها للصدقة لا يكون صدقة الا بالدفع الى الفقير  
وقال مجاهد رج هو بالخيار من اخرج صدقة ان شاء امضه وان شاء لم يمض . وعن  
عطاء مثل هذا وبه اخذ الفقيه ابو الليث رج وسئل عن المكدين الذين يسألون  
الناس الخافا ويأكلون اسرافا قالوا ما لم يظهر ان ما يتصدق عليه ينفقها في المعصية  
او هو غني لا بأس بالتصدق عليه وهو مجور في ثيته انه يسد خلته وروى ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل قد كثرا السؤال فلن يعطى قال عليه السلام  
من رفق قلبك عليه عن محمد بن مقاتل رج مثل ذلك رجل قال لاخر كل منفعة تصل الي  
من مالت فلي ان انصدوبه قال محمد بن مقاتل رج ان وهب له شيئا وجب عليه  
ان يتصدق به وان اذن له ان يأكل من طعامه لا يحل له ان يتصدق به وانما  
يحل له ان يأكل طعامه . رجل تصدق على امرأة معسرة لها زوج موسر قال محمد بن  
سلمة رج ان كان الزوج يوسع عليها في النفقة فهو موسر بغناء الزوج . رجل قال  
ما لي في المساكين صدقة ان فعلت كذا وله على الناس ديون قال نصير رج قال ابو حنيفة  
رج لا يدخل فيه الا الصامت واموال التجارة . رجل تصدق عن الميت ودعاه قالوا  
يجوز ذلك ويصل الى الميت لما جاء في الاخبار ان الى اذا تصدق عن الميت بعينه  
تلك الصدقة اليه على طبق من النور اذا فعل الصغير شيئا من الحسنات لمن يكون  
ثواب ذلك اختلفوا فيه قال ابو بكر الاسكاف رج حسنة تكون له دون ابويها

قال في زكاة المال ليس للامساك بالمال ما يبيع وانما يكون لولده من ذلك اجر التعليم والارزاق  
 تلك وقال بعضهم حسابه تكون لابويه لما روي عن انس بن مالك رضي الله عنه قال من  
 حلة ما يبيع من امره عدمونه ان يترك ولدا علمه القرآن والعلم فيكون لوالده احد  
 ذلك من غران سبعة من اجر الولد شئ واختلغوا في التصديق على سائل المسجد قالوا  
 لا ينبغي ان يصدق على السائل في المسجد الجامع لان ذلك اعانة على اذى الناس وعن  
 حلف بن ابوب رح قال لو كنت قاصيا لم اقبل شهادة من تصدق على سائر المسجد عن ابوبكر  
 من اسمعيل مال هذا فلس واحد يحتاج الى سبعين فلسا لتكون تلك السبعون كفارة  
 اولئك الفلس الواحد ولكن تصدق قبل ان يدخل المسجد او بعد ما خرج منه وعن  
 ابي مطيع البجلي رح لا يحمل للرجل ان يعطى سوال المسجد لما مر من الوعيد المروي عن  
 الحسن البصري رح فان كان السائل لا يخطى ارقاب الناس ولا يمر بين يدي المصل  
 ويسال الامر لا بد منه ولا يسال الخاف الا بأسأله بالسؤال والتصدق عليه روي ان  
 السؤال كانوا يسألون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد حتى روي ان  
 عليا رضي الله عنه تصدق بجائته وهو في الركوع فمدحه الله تعالى بقوله ويوتون الزكاة وهم راكعون  
 وان كان السائل يخطى رقاب الناس ويمر بين يدي المصل ولا يسال ما التصديق على مثله  
 مكروه وعن ابن المبارك رح انه قال يحرم ان السائل اذا سأل لوجه الله تعالى لا يعطيه  
 سبي لان الدنيا حشيش فاذا سأل الله تعالى فقد عظم ما حقره الله تعالى فلا يعطيه  
 زجر الوالد اذا احتاج الى مال ولده فان كان له المصركان للولد المحتاج ان يأكل مال ولد غيره  
 القيمة وان كان في المغارة واحتاج الى مال ولد فان كان له مال في بلد ولم يكن معه مال  
 كان له ان يأكل مال الولد بالقيمة وان كان فقيرا يأكل منه بحوص وللأسف العشران سم  
 مال ولد لا يحمل نصيبه رجل ولد في الصغراء او في المغارة ومعها من الماء ما يكفي لاحد

من كان اولي منها بهذا الاء كان الابن اولي به لان الاب لو كان احق بهذا الاء مان علي الابن  
ان يسبق اياه ومتى يسبق اياه يموت هو من العطش فيصير قاتلا نفسه وان شرب هو لم يكن  
هو معنا الاب في قتل نفسه هذا بمنزلة رجلين احدهما قتل نفسه والاخر قتل غيره كان  
قاتل النفس اعظم وزرا واتما اذا اراد الاب ان يامر ولده بشيء ويخاف انه لو امره  
لا يفعل قالوا ينبغي للوالدان يقول للولد على سبيل المشورة خذ ايدا سر اكره لان  
كنا رثي لان لو امر بذلك وبما يصير عاقبا فيلحقه عقوبة العقوق ولا بأس لان ان يعصب  
على ولده اذا فعل ما يكره لان الانسان محبول على ذلك طبعيا قال عليه الصلوة والسلام  
انما انا بشر مثلكم ارضى بما يرخص به البشر واغضب بما يعصب به البشر والله اعلم

كتاب \_\_\_\_\_ الوقف

الوقف جائز عند علماء الحنفية وفي يوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد روح  
وذكر الاصل كان ابو حنيفة روح لا يجيز الوقف وبظاهر هذا اللفظ اخذ بعض الناس  
نقال عند الحنفية روح لا يجوز الوقف وليس كما ظن بل هو جائز عند الكل الا ان عند  
ابن يوسف ومحمد روح اذا صح الوقف يرول عن ملك الواقف لا الملك وعند  
ابن بوشة ومحمد بن محمد قول الواقف ولا يجوز بيعه ولو مات لا يورث عنه وعند محمد  
روح لا يورث ملك الواقف الا بالتسليم الى المتولى او الى المتوفى عليه وعند الحنفية روح  
يجوز الوقف جواز الاعارة تصرف المصلحة المحقة الوقف ويتبع العين على ملك الواقف  
لدا ان يرجع عنه ويجوز بيعه وان مات يورث عنه ولا يلزم الا بطريقين احدهما قضاء  
القاضي يلزمه لانه مجتهد فيه يسلم الواقف ما وقع له المتولى ثم يريد ان يرجع  
عنه فتنازعهم بطلان عدم اللزوم واختصاص الا بالقاضي فيقضي بلزومهم وانما خلافه  
انهم يلزمون الوقف بهما والاسم ان حكم الحكم لا توقع الخلاف وللغايه ان يطله

والوجه الثاني للزوم الوقف عند ابى حنيفة رحمه الله ان يخرج منه مخرج الوقف  
فيقول او وصيت بغلة حواري هذه او بغلة ارضي هذه او يقول جعلت هذه  
الدار وقفاً قصدت اباعتها على المساكين. وكذا لو اوصى بان يوقف يجوز من التثنية  
في قولهم. وعندها الوقف لازم بغیر هذه التكاليف والناس لم يأخذوا بقول  
ابى حنيفة رحمه الله في هذا الاثار المشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابه  
رحم وقامل الناس باتخاذ الرباطات والمناجات اولها وقف الخليل صلوات الله  
وسلامه عليه

### فصل في الفاظ الوقف

أحدها ان يقول ارضه هذه صدقة ولم يزد على هذا قالوا جميعا ينبغي لهذا الواقف  
ان يتصدق باصلها على الفقراء ولو باعها وتصدق بثمنها جاز ايضاً كما لو باع مال  
الزكاة وادى الزكاة من الثمن ولا يجبر القاض على الصدقة لان هذا بمنزلة النذر بالصدقة  
عند الكل ولو قال ارضي بين حدريها موقوفة ولم يزد على هذا لا يجوز عند عامة مجتري الوقف  
وقال ابو يوسف رحمه الله يجوز ويكون وقفاً على المساكين. ولو قال دارى هذه موقوفة  
صدقة او صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك جاز في قول ابى يوسف ومحمد وهلال الراس  
رحم ويكون وقفاً على الفقراء. وقال يوسف بن خالد النيسبى رحمه الله لا يجوز ما لم يقل واخرها  
للمساكين ابداً والصحيح قول اصحابنا رحمه الله لان محل الصدقة في الاصل الفقراء فلا يحتاج  
الى ذكر الفقراء ولا انقطاع للفقراء الى ذكر الابداء ايضاً ولو قال صدقة موقوفة  
مؤبدة جاز عند عامة العلماء رحمه الله الا ان عند محمد رحمه الله يحتاج الى التسليم وعلى قول  
ابى حنيفة رحمه الله يكون نذراً بالصدقة بغلة الارض ويبقى ملك الواقف على حاله  
لومات يكون ميراثاً عنه. ولو قال صدقة موقوفة مؤبدة في حيوية وبعد وفاة جاز



عندهم الا ان عندا يحنيفة ربح ما دام حيا كان هذا نذرا بالتصدق بالغلة فكان عليه الوفاء  
 بما نذر ولما ان يرجع عنه ولو لم يرجع حتى مات جاز من الثلث ويكون سبيله سبيل  
 من اوصى بخدمة عبده لانسان فان الخدمة تكون للموصي له والوقبة تكون على ملك  
 المالك حتى لو مات الموصي له بالخدمة يصير العبد ميراثا لورثة المالك الا ان في  
 الوقف لا يتوهم انقطاع الموصي لهم وهم الفقراء فيتابد هذه الوصية . ولو قال ارضي  
 هذا وقف ولم يزد على ذلك قال الفقيه ابو جعفر ربح كان ابو القاسم الصغار ربح يقول  
 هو على الاختلاف الذي ذكرنا في قوله موقوفة . ولو قال ارضي هذه محرمة صدقة جاز يكون  
 هذا بمنزلة قوله موقوفة صدقة لان المحرمة بمنزلة قوله موقوفة في لغة اهل المدينة .  
 ولو قال حبست ارضي هذه او ارضي هذه حبس لا يكون وقف في قولهم ولو قال حرمت  
 ارضي هذه او محرمة قال الفقيه ابو جعفر ربح هذا على قوله ابي يوسف ربح كقوله موقوفة  
 ولو قال حبس موقوف او حبس وقف فهو باطل . ولو قال حبس صدقة قال الفقيه هذا  
 ربح ينبغي ان يكون بمنزلة قوله صدقة موقوفة . ولو قال هو موقوفة لله تعالى ابد جاز ان  
 لم يذكر الصدقة ويكون وقفا على المساكين وكذا لو قال صدقة موقوفة على المساكين  
 ولم يقل ابد . وكذا لو قال موقوفة لوجه الله تعالى او موقوفة لطلب ثواب الله ولو اوصى  
 بان يوقف ثلث ارضه بعد وفاته لله تعالى ابد يكون وصية بالوقف على الفقراء . ولو قال  
 ارضي هذه صدقة موقوفة على فلان مع وبصير تقديره صدقة موقوفة على الفقراء  
 لان محل الصدقة الفقراء الا ان غلتها تكون لفلان ما دام حيا وكذا لو قال صدقة  
 موقوفة على فلان ابد او قال على ولدي ابد كان الجواب كذلك لانه يصح من غير  
 ذكر الابد في ذكر الابد ابد . وعلى قوله يوسف بن خالد لا يصح وان ذكر ابد لان ذكر  
 لفظ ابد مضاف الى الصدقة على فلان وفلان لا يتابد فيلغو هذا اللفظ وكذا لو قال

ارضى هذه موقوفة على وجه البراءة وعلى وجه الخير والبر يكون وقفا  
 مخصصا على الفقراء لأن البر عبارة عن الصدقة . ولو قال ارضى هذه موقوفة على الجهاد  
 اؤدة الجهاد اؤدة الغزاة في الكفان الموقى اؤدة حفر القبور وغير ذلك من سبيل البر  
 مما يتأبد فانه يصح ويكون وقفا على ذلك السبيل قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله  
 متى ذكر في موضع الحاجة على وجه يتأبد فذلك يكفي عن ذكر الصدقة وكذا لو قال موقوفة على  
 ابناء السبيل لانهم لا ينقطعون ويكون لفقراء ابناء السبيل دون اغنيائهم بمنزلة  
 خمس الغنمة تصرف لفقراء ابناء السبيل دون اغنيائهم كما لو قال على الرضى  
 اوعلى المنقطع صح لا يصح يتأبدون ويكون لفقراءهم ولو قال ارضى موقوفة على  
 فقراء قرابتي لا يصح . وكذا لو قال على ولدى لانهم ينقطعون فلا يتأبد الوقف ويدون  
 التأبد لا يصح الا ان يجعل آخره للفقراء . ولو قال على فقراء بنى فلان او على يتامى  
 بنى فلان فان كانوا يحصون وكان ذلك في الصحة لا يصح لانه لا يتأبد . وان كانوا لا <sup>يحصون</sup>  
 صح ويصير بمنزلة الوقف على اليتامى مطلقا او على الفقراء مطلقا فذكر ابو يوسف  
 رح بين قوله ارضى موقوفة وبين قوله ارضى موقوفة على ولدى فان الاول يصح  
 والثاني لا يصح لان مطلق قوله موقوفة يتصرف الى الفقراء عرفا فاذا ذكر الولد صار  
 مقيدا فلا يبيع العرف . ولو وقف ارضه على مسجد قوم باعيانهم ولم يجعل آخره  
 للمساكين اختلف المشايخ فيه قال محمد بن سلمة رح ينبغي ان يكون هذا <sup>مختلف</sup> على الا  
 بين اصحابنا رح وعلى قول محمد رح لا يصح وعلى قول ابي يوسف رح يصح لان عند  
 محمد رح اذا خرب ما حول المسجد واستغنى الناس عنه يعود الى ملك الباطن  
 فلا يتأبد وعند ابي يوسف رح يبيع المسجد بعد خراب ما حوله مسجدا فيكون .  
 مؤبدا . قال ابو بكر الاسكاف رح ينبغي ان لا يصح هذا عند الكل لان الوقف على المسجد

يكون وقفا على عمارة المسجد والمسجد يكون مسجداً بدهون البناء فلا يكون عمارة البناء  
 ما يتأبد فلا يصح الوقف وقال أبو بكر بن أبي سعيد البليخي رحمه الله تعالى إن يصح هذا عند  
 الكل لأن البناء وإن لم يكن مسجداً يصير تبعاً للمسجد عند الاتصال فيصير المسجد  
 حكماً الاتري أن المبنأ حالة الاتصال يستحق بالتسعة تبعاً للبقعة فيكون  
 بناء المسجد بمنزلة جزء من المسجد فكان الوقف على عمارة المسجد بمنزلة جعل الأرض  
 مسجداً أو بمنزلة زيادة في المسجد . قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى هذا القول أصح إلى  
 ولو قال أرضي هذه صدقة لاتباع يكون نذراً بالصدقة ولا يكون وقفاً لأن قوله  
 صدقة عبادة عن النذر وإذا أراد الرجل أن يقف أرضه على المسجد في عمارة  
 المسجد وما يحتاج إليه من الدهن والحصير وغير ذلك على وجه لا يرد عليه  
 الأبطال يقول وقفت أرضي هذه وبين حدودها بحقوقها ومراقبتها وقفاً مؤبداً  
 في حيوتي وبعد وفاي على أن يستقل ويبداً من غلاتها بما فيه عمارة الوقف وأجر  
 القوم عليها وأداء مؤنتها فافضل من ذلك يصرف العمارة المسجد وهذه حصته  
 وما فيه مصلحة المسجد على أن للقيم أن يتصرف في ذلك على ما يرى . وإذا استغنى  
 هذا المسجد يصرف الفقراء المسلمين فيجوز ذلك لأن جنس هذه القرية فما  
 لا ينقطع ويبقى ما بقى الاسلام وإن أراد زيادة احتياط يؤكد بحكم الحاكم حتى يقضي  
 القاضي بلزوم الوقف وبطلان رجوعه لأن الوقف وإن كان مضافاً إلا ما بعد  
 الموت عندما يخيفه رج لا يكون لازماً للحال له أن يبيعه لأن عند الوقف  
 المضاف إلا ما بعد الموت بمنزلة الوصية بالغلة بعد الموت والوصية لا تلزم  
 حالة الحياة وإنما تلزم بعد الموت كالوصية بخدمة العبد تلزم بعد الموت  
 لا قبله وإذا قضى القاضي بلزومه في الحال وبطلان رجوعه يصير لازماً عند

الكل. قال شمس الائمة السرخسي رح اذا خاف الواقف ان يبطل وقفه بعض القضاة  
 فلتحرر عن ذلك طريقان. احدهما ما ذكرنا من حكم القاضيه بلزومه وذلك ان الواقف  
 بعد الوقف والتسليم الى المتولي خاصة القاضيه يرى لزوم الوقف ويطلب منه  
 حتى يقضى لزوم الوقف فاذا قضى نفذ قضاءه لانه صدر عن اجتهاد في محل الاجتهاد  
 وسواء كتب قضاء القاضيه بلزوم الوقف في سجل على حدة ويشهد الشهود على ذلك  
 او يكتب ذلك في آخر صك الوقف والوجه الثاني ان يذكر الواقف بعد الوقف  
 والتسليم فان ابطله قاضيا وغيره بوجه من الوجوه فهذه الارض باصلها  
 وجميع ما فيها وصية من فلان الواقف يباع فيتصدق بمنه على الفقراء والمساكين  
 لان القاضيه انما يبطل الوقف بعد موت الواقف عند خصومة الوارث او الغريم  
 ليصل منفعة الوقف اليهم وبما ذكر الواقف وكتب يعدم ذلك فلا يستغل احد  
 بابطاله لعدم الفائدة. والوصية مما يحتمل التعليق بالشرط فاذا ابطله قاض  
 من القضاة يصير وصية يعتبر من جميع ماله هكذا ذكر في آخر وقف الاصل قال شمس  
 الائمة السرخسي رح هكذا والذي جرى الوسم في زماننا انهم يكتبون اقرار الواقف  
 ان قاضيا من القضاة قضى بلزوم هذا الوقف فذلك ليس بشئ ولا يحصل به  
 المقصود لان اقراره لا يصير حجة على القاضيه الذي يريد ابطاله ولو لم يكن القاضيه  
 قضى بلزوم الوقف يكون باقراره كذبا محضاً ولا رخصة في الكذب به لانه لا يتم المقصود  
 ايضاً فربما يذهب اجتهاد هذا القاضيه ان القضاء والامارة من المحمول لا يصح  
 فلا يحصل به المقصود وعن المتأخرين من الشائخ رح انه قال اذا كتب في آخر الصك  
 وقد قضى بصحة هذا الوقف ولزومه قاض من قضاة المسلمين ولم يسم القاضيه  
 بجور وتمسك هذا القائل بلفظ محمد رح في الكتاب اذا خاف الواقف ان يبطله

القاضية فانه يكتب في صك الوقف وان حاكما من المحاكم قضيه بلزوم هذا الوقف  
 ولم يذكر الكاتب اسم القاضية ونسبه يمكن معرفة ذلك بالرجوع الى صك الوقف  
 فاذا علم تاريخ الصك يصير القاضية في ذلك الزمان معلوما فيرتفع الجهالة .  
 قال مولانا والصحيح ما قال شمس الائمة السرخسي رحمه ان ما يكتب في صك الوقف  
 ان قاضيا من القضاة قضيه بلزوم هذا الوقف وبطلان حق الرجوع ليس بشيء  
 فان محذاج ذكر في الزيادات رجل اقام شاهدين شهدا ان هذا المدعي وارث  
 فلان الميت لا وارث له سواء شتم مات الشاهدان او غابا قبل ان يسألها  
 القاضية عن سبب الميراث فان القاضية لا تقضي بهذا الشهادة لان اسباب العارضة  
 مختلفة فلا يدري القاضية باي سبب شرعي لو ان هذا المدعي اقام شاهدين انه وارث  
 فلان الميت لا وارث له سواء فان قضيه ببلد كذا فلان بن فلان بن فلان قضيه  
 بانه وارثه لا وارث له سواء واشهدنا على قضاة ولا ندري باي سبب قضيه  
 القاضية بوراشته فان القاضية يسأل المدعي عن السبب الذي قضيه به فان بين  
 سببه يقضي للميراث فوجه الاستدلال بتلك المسئلة انه لما اراد ان يقبض  
 قضاء القاضية شرعا تعريف القاضية بالاسم والنسب ولم يكتب بقوله ان قاضيا  
 من القضاة قضيه بالوراثه كذلك في هذه المسئلة وقوله ان قاضيا من القضاة  
 قضيه بلزوم هذا الوقف لا يكفي . رجل قال جعلت غلة دارى هذه للمساكين  
 يكون نذرا بالتصدق بالغلة . ولو قال جعلت هذه الدار للمساكين كان نذرا  
 بالتصدق بعين الدار للمساكين للحال والله اعلم  
 باب الرجل يجعل داره مسجدا  
 او خاناء وسقاية او مقبرة

قال محمد ربح وهو قياس قول أبي حنيفة ربح لا يزول ملكه قبل التسليم وبه أخذ شمس  
 الأئمة السرخسي ربح ثم التسليم في المسجد أن يصلي فيه بالجماعة بأذنه وعن  
 أبي حنيفة ربح فيه وإيتار في رواية الحسن عنه يشترط فيه أداء الصلوة بالجماعة  
 بأذنه اثنان فصاعدا كما قال محمد ربح في رواية أخرى عن أبي حنيفة ربح إذا صلى واحد  
 بأذنه يصير مسجدا إلا أن بعضهم قالوا إذا صلى فيه واحد بأذن وإقامة وغطاه  
 الرواية لم يذكر هذه الزيادة. وإنما يكتفي بصلوة الواحد لأن المسجد حق الله تعالى  
 أو حق عامة المسلمين والواحد في استيفاء حق الله تعالى وحق العامة يقوم مقام الكل  
 والصحيح رواية الحسن ربح لأن قبض كل شيء وتسليمه يكون بحسب ما يليق به وذلك  
 في المسجد بأداء الصلوة في الجماعة أما الواحد يصلي في كل مكان وعلى قول أبي يوسف  
 ربح التسليم ليس بشرط لأنه المسجد ولا يخبره من الاوقاف فإذا قال جعلت هذا  
 مسجدا ربح الناس بالصلوة فيه يتم ذلك ثم على الرواية التي لا يشترط أداء  
 الصلوة بالجماعة عند أبي حنيفة ربح إذا بنى مسجدا وصل هو فيه وحده هل يصير  
 مسجدا اختلفوا فيه قال بعضهم يصير مسجدا لأن محمد ربح ذكر في الكتاب أن على قول  
 أبي حنيفة ربح لا يصير مسجدا حتى يصلي فيه وقوله يصلي فيه فعل مالم يسم فاعاله  
 فيه مالم يسم فيه الباء وغيره. وقال بعضهم صلواته لا تكتفي وهو الصحيح لأن الصلوة إنما  
 تشترط لأجل قبض العامة وقبضه لا يكتفي فذلك صلواته ولو بنى مسجدا وسلم  
 إلا أنه لم يصير مسجدا قبل أداء الصلوة لارواية فيه عن أصحابنا ربح واختلف  
 المشائخ ربح فيه قال بعضهم يصير مسجدا ويتم كما يتم شأن الأوقاف بالتسليم إلى المتولى  
 وقول بعضهم لا يصير مسجدا بالتسليم إلى المتولى وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي  
 ربح لأن قبض كل شيء يكون بما يليق به كقبض الخان يكون بنزول واحد من البارة فيه

مادته ولو جعل أرضه سقاية في حيوته كان له ان يرجع فيها وتسلمها يكون بالاعتقاد  
 منها وكذلك الحوض والبئر ولو هدم داره وجعلها مقبرة كان له ان يرجع فيها الا  
 في البقعة التي دفن فيها باذنه فانه لا يرجع فيها. وقال ابو يوسف رج لا يرجع في  
 جميعها. وقال محمد رج ان دفن فيها اثنان فلا يرجع فيها ناخذ في ذلك يقول  
 ابو يوسف رج وان لم يدفن فيه فله فيه الرجوع كما قال ابو حنيفة رج وان دفننا  
 لانباء السيل وادرن للناس بالدخول في فناء واحد فلا يرجع فيه. وجعل له  
 ساحة لانباء فيها امر قوما ان يصلوا فيها جماعة قالوا ان امرهم بالصلوة ابد  
 او امرهم بالصلوة فيها جماعة ولم يذكروا لابد الا انه اراد به الا ان تم مات  
 لا يكون ميراثا عنه وان امرهم بالصلوة شهرا او سنة تم مات يكون ميراثا عنه لان  
 من التابيد والتوقيت ينال التابيد. ولو جعل داره مسجدا رجلا واحدا  
 مؤذنا وامامان اذن هذا الرجل واقام وصلى وحده كان تسليما لان اداء الصلوة  
 بادران واقامة كاقامة الجماعة ولهذا قال الوصلي واحد من اهل المسجد بادران  
 واقامة لا يكون لغيره بعد من اهل المسجد اداء الصلوة فيه بالجماعة ع. د  
 البعض. متولى المسجد اذ جعل المنزل الموقوف على المسجد مسجدا وصلى الناس  
 فيه سنين ثم ترك الصلوة فيه واعيد منزلا مستقلا جاز لان التولية وان جعله  
 مسجدا لا يصير مسجدا. مسجد اتخذ لصلوة الجنائز او لصلوة العيدين لم  
 له حكم المسجد اختلف المشايخ رج فيه قال بعضهم يكون مسجدا حتى لو مات لا يورث  
 عنه. وقال بعضهم ما اتخذ لصلوة الجنائز فهو مسجد لا يورث عنه وما اتخذ  
 لصلوة العيدين لا يكون مسجدا مطلقا وانما يعطى له حكم المسجد لصحة الاقتداء  
 بالانعام وان كان منفصلا عن الصفوف واما في ما سوى ذلك ليس له حكم المسجد

وقال بعضهم له حكم المسجد حال اداء الصلوة لا غير وهو الحيانة سواء ومجنب  
 هذا المكان عما يجب المسجد احتياطا. رجل قال جعلت حجر في هذه الدهن سراج  
 المسجد ولم يزد على ذلك قال الفقيه ابو جعفر رج يصير الحجرة وقفا على المسجد  
 اذا سلمها الى المتولى وعليه الفتوى وليس للمتولى ان يصرف الغلة الى غير الدهن  
 وعن محمد بن عن ابي حنيفة رج اذا جعل ارضه وقفا على المسجد وسلم ما زولا يكون  
 له ان يرجع. ولو قال هذه الشجرة للمسجد قال الفقيه ابو القاسم رج لا يصير للمسجد  
 رجل تصدق بداره على المسجد او على طريق المسلمين تكافؤا فيه والفتوى على انه يجوز  
 وذكر الناطق رج انه لا يجوز ويكون ميراثا عنه رجل اعطى دارهم في عمارة المسجد او  
 مصالح المسجد او نفقة المسجد قيل بانه يعصم ويتم بالقبض. رجل اوصى بشيء  
 لعمارة المسجد في اي شيء يصرف ذلك المال قال ابو القاسم رج يصرف فيما كان  
 من البناء دون التزيين قيل له لا يصرف ذلك المال في المنارة قال ذلك من  
 بناء المسجد. وعن ابي بكر البلخي رج انه سئل عن الوقف على المسجد ايجوز لهم  
 ان يبنيوا منارة من غلة المسجد قال ان كان ذلك من مصلحة المسجد بان كان  
 اسمع لهم فلا بأس به وان كان بحال سمع الجيران الاذان بغير منارة فلا اثم لهم  
 ان يفعلوا ذلك. وليس للقيم ان يتخذ من الوقف على عمارة المسجد شرا او ينتقص  
 المسجد من ذلك ولو فعل يكون ضامنا. رجل اوصى بثلاث ماله لعمال الذين يجوزون  
 ان يسرج المسجد من ذلك قال الفقيه ابو بكر رج يجوز ولا يجوز ان يزد على سراج  
 المسجد لان ذلك اسراف سواء كان في رمضان او في غيره ولا يزين المسجد بهذا  
 الوصية ولو قال اوصيت بثلاث ماله للمسجد قال ابو يوسف رج هو باطل حتى يقول  
 ينفق على المسجد وقال محمد بن هو جائز وذكر الناطق رج اذا وقف ما بالاصلاح

ابو الحسن



للمسجد يجوز ان وقف لبناء القنطرة ولا صلاح الطريق او لحفر القبور واتخاذ  
 السقايات والخانات للسبيل ولشراء الاكفان لهم لا يجوز . وهو جائز في الفتوى السعدي  
 ولو جعل ارضه صدقة موقوفة على مرممة مسجد كذا وثلث بواريه وزيت  
 قناديله وما يحتاج اليه ذكر الخصاص روح انه باطل لانه قد يخرب المحلة فيبطل  
 المسجد ولا يحتاج الى المرممة فان زاد على ذلك وقال فان استغنى عنه المسجد  
 كانت الغلة للمساكين جاز لانه مما يتابد . ولو كانت الارض وقفا على عمارة  
 المساجد او على مرممة القابر جاز لان ذلك مما لا ينقطع . ارضه وقف على عمارة  
 المسجد على ان ما فضل من عمارته فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد غير محتاج  
 الى العمارة قال الفقيه ابو بكر البجلي . روح يحبس الغلة لانه ربما يحدث بالمسجد  
 حدث ويصير الارض بجال لا تغل . وقال ابو جعفر روح الجواب كما قال وعندى  
 لو علم انه لو اجتمع من الغلة مقدار ما لو احتاج المسجد والارض الى العمارة  
 يمكن العمارة بهاء يفضل يصرف الزيادة الى الفقراء على ما شرط الواقف . مسجد  
 انهدم وقد اجتمع من علمته ما يحصل به البناء قال الخصاص روح لا ينفق الغلة  
 في البناء لان الواقف وقف على مرمتها ولم يأمر بان يبنى هذا المسجد والفتوى على  
 انه يجوز البناء بتلك الغلة . ولو كان الواقف على عمارة المسجد هل للفقير ان يشتر  
 شيئا لم يرتق على السطح للنس السطح او تطيينه او يعطى من غلة المسجد اجر  
 من نلنس السطح وي طرح التلج ويخرج التراب المجمع من المسجد قال ابو نصر  
 روح للقيم ان يفعل ما في تركه خراب المسجد . مسجد انكسر حائطه من ماء يجنب  
 المسجد في الشارع وهو ماء الشفة او انكسرت صفته هل يصرف من غلة المسجد  
 للعمارة التهر وممرته قال الفقيه ابو جعفر روح ان كان ما يصرف الى عمارة النهر

ومرته لا يزيد على عمارة القائم فيه جاز ولا عمل المسجد ان يمنعو اهل النهر لا يتفعل  
 بالنهر ومرته حتى يعطوهم قيمة العمارة فيصرف ذلك العمارة المسجد وان شاء اهل  
 المسجد تقدموا الى اهل النهر بصلاح النهر فان لم يصلحوا حتى تهدم حال المسجد  
 وانفسر ضمنوا مائة ما هدم. ولو ان مسجدا بابه على مصب الروج يضرب المطر  
 على باب المسجد فيفسد ويبطل داخل المسجد من ذلك وخارجة ويشق على الناس  
 الدخول في المسجد يجوز ان يتخذ ظلة من غلة المسجد قال الفقيه ابو جعفر  
 ان كان لا يضر ذلك باهل الطريق جاز طريق العامة في واسع فينت فيه اهل المحلة  
 مسجد للعامة ولا يضر ذلك بالطريق قالوا لا بأس به. وهكذا روي عن ابي حنيفة  
 ومحمد بن لان الطريق للمسلمين والمسجد لهم ايضا. وان اراد اهل المحلة ان يخذوا  
 شيئا من الطريق في دورهم فذلك لا يضر بالطريق لا يكون لهم ذلك ولا اهل المحلة  
 تحويل باب المسجد من موضع الى موضع آخر قوموا مسجد واحتاجوا الى مكان ليتسع  
 المسجد فاخذوا من الطريق وادخلوه في المسجد ان كان يضر ذلك باصحاب الطريق لا يجوز  
 والا فلا بأس به. ولو ضاق المسجد على الناس وبجنبه ارض لرجل يؤخذ ارضه  
 بالقيمة كرها ولو كان يجنب المسجد ارض وقف على المسجد فادوا ان يزيدوا شيئا  
 في المسجد من الارض جاز ذلك بامر القاضي. ولو ان قيم المسجد اراد ان يبنه حوائطا  
 في حريم المسجد وقتائه قال الفقيه ابو الليث دح لا يجزله ان يجعل شيئا من المسجد  
 مسكنا او مستغلا. ولو ان سلطانا اذن لقوم ان يجعلوا ارضا من ارض البلدة  
 حوائطا موقوفة على المسجد او امرهم ان يزيدوا في مسجدهم قالوا ان كانت  
 البلدة فقحت عنوة وذلك لا يضر بالمارة والناس فينفذ امر السلطان فيها انما  
 البلدة تحت ملها لا ينفذ امر السلطان لان البلدة اذا فقحت عنوة تصير ملكا

للمعاخين واذا فتحت صلحاً تبيع على ملك ملاكها فلا ينفذ امر السلطان فيها وببلدة  
 بخارا فتحت عنوة بدليل وضع الخراج عليها وان كان بعض اراضيها عشرة بما راض  
 مرسا ن فانه عشرة لان الامام اعطى ذلك لمرسان . رجل تبسط من ماله حصيرا  
 في المسجد فخرّب المسجد ووقع الاستغناء عنه فان ذلك يكون له ان كان حيا ولو اشته  
 ان كان ميتا وان بلى ذلك كان له ان يبيع ويشترى بثمنها حصيرا اخر وكذا لو اشترى  
 حشيشا او قديلا للمسجد فوقع الاستغناء عنه كان ذلك له ان كان حيا ولو ارته  
 . ن كان ميتا وعند ابي يوسف رج يباع ويصرف ثمنه الى احوال المسجد فان استغنى  
 هذا المسجد يحول الى المسجد الاخر والفتوى على قول محمد رج ولو كفن ميتا فافتقسه  
 سبع فان الكفن يكون للمكفن ان كان حيا ويكون لوارثه ان كان ميتا . ولو ان اهل  
 المسجد باعوا حشيشا للمسجد او ججارة او نفشا صار خلقا ومن فعل ذلك غائب  
 اختلافوا فيه . قال بعضهم يحوز والاولى ان يكون باذن القاضي وقال بعضهم لا يجوز  
 الا باذن القاضي وهو الصحيح . ودجاج الكعبة اذا صار خلقا يبيعه السلطان  
 ويستعين به في امر الكعبة لان الولاية فيه للسلطان لا لغيره ويجوز الاتفاق على  
 تقليد المسجد من وقف المسجد ذكر الناظر في مسجد مجنبه فارقين يضربا حظ المسجد  
 صرا بينا فاراد القيم او اهل المسجد ان يتخذ من مال المسجد حصنا مجنب حائط  
 المسجد ليمنع الضرر عن المسجد قالوا ان كان الوقف على مصالح المسجد جاز للقيم ذلك  
 لان هذا من مصالح المسجد وان كان الوقف على عمارة المسجد لا يجوز لان هذا ليس  
 من عمارة المسجد . متولى المسجد اذا امر المؤذن ان يخدم المسجد سنة او اكثر  
 باجر معلوم جازت الاجارة فيبعد ذلك ان كان ما سمي له من الاجر مثل اجر عمله  
 او زيادة يتغابن فيه الناس كانت الاجارة للمسجد ولا يضمن القيم بدفع الاجر من

مال الوقف ويجل المؤذن ان ياخذ ذلك وان كان اكثر من اجر مثل عمله بما لا يتغابن  
 الناس فيه كانت الاجارة للمتولى وعليه الاجر في ماله . فان دفع ذلك من مال الوقف  
 يكون ضامنا . وان علم المؤذن ان ياخذ من مال الوقف لا يجعل له ذلك متعة المسجد  
 اذا اشترى بالغلة التي اجتمعت عنده من الوقف متولا ودفع المنزل الى المؤذن ليسكن  
 فيه ان علم المؤذن ذلك كره له ان يسكن في ذلك المنزل لان هذا المنزل من مستغلات  
 المسجد فهذه المسئلة دليل على ان متولى المسجد اذا دفع الى المؤذن او الى الامام  
 ما هو من مستغلات المسجد لا يجوز ذلك للمتولى ويكره للامام والمؤذن ان يسكن  
 في ذلك المنزل . متولى المسجد ليس له ان يحمل سراج المسجد الا بينه ولما ان يحمل  
 من البيت الى المسجد . رجل ادعى في مسجد او مقبرة حق او قضى القاضى للمدة بالبينة  
 على بعض اهلها كان ذلك قضاء على جميعهم لان كل واحد منهم خصم عن الباقيين  
 كالوارث عن الميت وعن بقية الورثة وفي الخان لا يقضى حتى يحضر نائب تيم الوقف  
 اذا اشترى شيئا المرومة المسجد مد وذاته القاضى والوالا يرجع مد ذلك في مال <sup>المسجد</sup>  
 وله ان ينفق على المرومة من ماله . ان يبيع في داره من داره من المستحقين جزءا  
 من ماله في الوقف جاز وله ان يرجع في غلة الوقف . رجل اشترى ارضا فوقعها  
 ثم جاء مستحق واستحقها واجاز البيع بطل الوقف في قوله اي حنييفة رج ولو ضمن  
 المستحق البائع جاز الوقف في قوله محمد رج . رجل اشترى موصعا وزاده في طريق  
 المسلمين وجعله طريقا لهم واشهد على ذلك صح ويشترط لذلك مرور واحد  
 من الناس باذنه على قوله من يشترط القبض في الاوقاف وسوى في الكتاب بين  
 الطريق والمقبرة وسائر الاوقاف وقال على قوله اي حنييفة رج يكون اما الوجوع  
 فيها الا في المسجد خاصة . وروى الحسن بن زباد عن اي حنييفة رج انه لا يرجع

في المقبرة في الموضع الذي دفن فيه ويرجع فيما سوى ذلك لان البنش قبيح. وحكي  
 عن الحاكم المعروف بمهر و به انه قال وجدت في النوادر عن ابى خنيفة ربح ان اجاز  
 وقف المقبرة والطريق كما اجاز وقف المسجد وكذا القنطرة يتخذها الرجل للمسلمين  
 وميطرقون فيها ولا يكون بناء ما يرا ثا لورثته خص ببناء القنطرة في بطلان الميراث  
 قالوا تاويل ذلك اذا لم يكن موضع القنطرة ملك الباني وهو المعتاد والظاهر ان  
 الانسان يتخذ القنطرة على النهر العام. وهذه المسئلة دليل على جواز وقف  
 البناء بدون الاصل. وذكر في الاصل ان وقف البناء بدون اصل الدار لا يجوز  
 ولا يجوز وقف البناء في ارض في عارية واجارة فان كانت ملكا لواقف البناء  
 جاز عند البعض. وعن محمد بن ابي اذ كان البناء في ارض وقف جاز على الجهة التي  
 يكون الارض وقفا عليها. وقف ضيعة ولم يذكر حكمها اذا خلت عن اصلها  
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح ان كان الواقف جعلها وقفا في صحته  
 وحيوته وقال وقفت هذه الضيعة على مسجد كذا ولم يذكر على هذا ولم يجعل الوقف  
 بلفظ الصدقة مع وتصرف غلته الى الفقراء ولم يكن للورثة حق. وان جعله وقفا  
 في الحيرة او بعد المات بلفظ الصدقة مع وتصرف ايضا غلتها الى الفقراء وان  
 لم يذكر لفظة الصدقة كان الوقف صحيحا. رجل وقف ارضا على جهة ولم يشترط  
 للموالية لنفسه ولا لغيره ذكره لال والناطف ربح ان الموالية تكون للواقف وذكر  
 محمد بن ابي السير انه اذا وقف ضيعة واخرجها الى القيم لا تكون له الموالية بعد  
 ذلك الا ان يشترط الموالية لنفسه وكذا الوقات له وفيه قال الموالية  
 تكون للقيم دون الوصي ومن الشائخ من قال الواقف احق بالولاية وله ان يأخذ  
 من المتاع ما لم يقض القايض يعني ما لم يقض القايض بلزوم الوقف. وهذه المسئلة

بناؤه على ان عند محمد رحمه الله التسليم الى المتولي شرط لصحة الوقف فلا يبقى له ولاية بعد  
 التسليم الا ان يشترط الولاية لنفسه . اما على قوله ابي يوسف رج التسليم الى المتولي  
 ليس بشرط فكانت الولاية للواقف وان لم يشترط الولاية لنفسه ومشائخ بلخ  
 رج اخذوا بقوله ابي يوسف رج ومشائخنا اخذوا بقوله محمد رج فلوان رجلا  
 وقف وقفنا واخرجه من يده وسلمه الى المتولي ذكر الناطق رج ليس له ان يعزل  
 المتولي الا <sup>بشرط</sup> يشترط ان له عزله . فلوان الواقف شرط الولاية لنفسه بشرط  
 ان ليس للسلطان والقاضي عزله فان لم يكن هو مامونا في ولاية كان الشرط  
 باطلا للقاضي ان يعزله ويولي غيره ويكون هو كجلا اوصى الى رجل في ولده  
 وهو غير مامون كان للقاضي ان يعزله . ولو ارجلا جعل ارضه صدقة موقوفة  
 فلما مرض مرض الموت اوصى الى رجل وجعله وصيه نفسه ولم يذكر من امي الوقف  
 شيئا فان ولاية الوقف تكون له وصيه . ولو قال الواقف انت وصيي في امي  
 الوقف خاصة قال ابو يوسف رج هو كما قال وقال ابو حنيفة رج هو وصي  
 في الاشياء كلها . ولو ان هذا الواقف جعل ولاية الوقف الى غيره ثم مات  
 الواقف بطلت ولاية المتولي في قوله ابي يوسف رج لانه . كيله الا ان يقول ولاية  
 الوقف اليه في حياته وبعد وفاته فحينئذ اذا مات الواقف لا يبطل ولاية المتولي  
 لانه وصيه بعد موته ولو شرطه الواقف ان يكون الولاية له ولا ولاده في  
 تولية القيم وعزلهم والاستبداد بالوقف وما هو من انواع الولاية  
 واخرجه من يده الى المتولي جاز ذلك ذكره في السير وان لم يشتر لنفسه ولاية  
 عزل المتولي فبعد ما اخرج به الى المتولي لا يكون له ان يعزله في قوله محمد رحمه  
 الله وعلى قوله ابي يوسف رج انه ان يعزله . ولو ان الواقف جعل ولاية الوقف الى رجلين

بعد موته ثم ان احدهما اوصى للاصاحبه في امر الوقف ومات جاز تصرف المحي منهما  
 في جميع امر الوقف . وروى يوسف بن خالد التميمي عن ابى حنيفة رجا انه لا يجوز لان  
 لواقف رضى برأيهما ولم يرض برأى احدهما . ولو ان الواقف جعل رجلا متوليا وشرط  
 انه ان مات هذا المتولي ليس له ان يوصيه الى غيره جاز هذا الشرط . ولو ان رجلا  
 جعل ارضا له وقفها على الفقراء والمساكين او على قوم سماهم ثم بعدهم على الفقراء  
 ثم ان الواقف زرعها بعدما اخرجها الى المتولي وقال زرعها لنفسه وقال اهل  
 الوقف زرعها للوقف كان القول قول الواقف ويكون الزرع له فان سأل اهل  
 الوقف من القاضي ان يخرج الوقف من يده فان القاضي لا يخرج ولو كان فعل هذا  
 متولا الوقف فان القاضي يخرج الوقف من يده بذلك وعلى الواقف والمتولي  
 نقصان الوقف وليس عليهما اجر مثل الارض ثم يقول القاضي للواقف  
 ازرعها للوقف فان قال ليس للوقف مال ازرع للوقف ولا لاهل الوقف فان  
 القاضي يقول له استدن على الوقف بشمن البذر والنفقة ثم يرجع بذلك في غلة  
 الوقف فان قال الواقف لا يمكنني ذلك يقول القاضي لاهل الوقف استديروا<sup>انتم</sup>  
 فان قالوا لا يمكننا ذلك بل نحن نزرع لانفسنا فانه لا ينبغي للقاضي ان يطلق  
 لهم ذلك لان الوقف في يد الواقف فهو احق بالقيام الا ان يكون الواقف  
 مخونا على الوقف فيخرجه من يده . رجل وقف ضيعة في صحته على الفقراء واخرجها  
 من يده الى المتولي ثم قال لوصيه عند الموت اعط من غلة تلك الضيعة لفلان  
 كذا ولفلان كذا وقال لوصيه افعل ما رأيت من الصواب فجعله لا وللك باطل  
 لانها صارت حقا للفقراء ولا فلا يملك ابطال حقه الا اذا كان شرط الواقف  
 ان يهرق غلتها الا من شاء رجل طلب التولية في الاوقاف قال لا يعطيه التولية

وهو كمن طلب القضاء لا يخلد . جل وقف وقفا في حيوته ولم يجعل له قبالته حيزه  
 الوفاة فاصلا رجلا قالوا بان هذا الوجه يكون وهيا وقيما على اوقافه ايضا في قول  
 ابي يوسف رج لان عند التسليم ليس بشرط فيصح الوقف في حيوته بغير تسليم  
 . ولو كان هذا الواقف محل للوقف قيما فلما حضرته الوفاة اوصى بالرجل فان هذا  
 الوجه لا يكون قيما على اوقافه يعني لا يكون متوليا . وقف صحيح على مسجد بعينه له  
 قيم فأت القيم فاجتمع اهل المسجد وجعلوا رجلا متوليا بغير امر القاضي فقام هذا  
 المتولي بعارة المسجد من غلات وقف المسجد لاختلاف المشايخ رج في هذه التولية  
 والاصح انها لا تنفع ويكون نصب القيم لا القاضي ولا يكون هذا المتولي ضامنا  
 لما انفق في العارة من غلات الوقف ان كان هذا المتولي اجر الوقف واخذ الغلة  
 وانفق لانه اذا لم يصح التولية يصير غاصبا والغاصب اذا اجر الغصب كان الاجر  
 له . وقف على ارباب معلومين يحصى عددهم فنصب الارباب متوليا من غير  
 رأي القاضي صح ذلك منهم اذا كان هذا المتولي من اهل الصلاح ولا يكون فاسقا  
 والاول ان يرفع الامر لا القاضي حتى ينصب قيما قالوا في زماننا الاول ان لا يرفع  
 الامر لا القاضي لان في زماننا ظهر الاطماع الفاسدة من القضاة ومع هذا لا يكون  
 لاهل المسجد نصب القيم والمتولي بدون استطلاع رأي القاضي رجل بغير مسجد  
 في سكة فاحتاج لا العارة فتازع اهل السكة في العارة كان البان بها للعارة  
 او لا من اهل السكة ولا يكون لاهل السكة منازعة في ذلك وكذلك لو تازع  
 اهل السكة في نصب الامام والمؤذن كان ذلك اليه الا اذا عين هؤلاء  
 رجلا وعين اهل السكة رجلا اخر اصلى من عينه البان فحينئذ لا يكون البان  
 اولا وقف له متول ومشرف لا يكون للمشرف ان يتصرف في مال الوقف



لأن ذلك مفوض إلى المتولي والمشتري. وأوربا لحفظ لا غير رجل قال في مرضه  
اشترى من غلة دارى هذه بعد مائة كل شهر بعشرة دراهم خبزاً ووزقوا على  
المساكين قالوا يصير الدار وقفاً كما لو قال بقت دارى بعد موتي على المساكين  
المتولى إذا اشترى من غلة المسجد. إن شاء أو داراً أو مستغلاً أخر جاز لأن هذا  
من مصالح المسجد. فإن أراد المتولى أن يبيع ما اشترى وباعه اختلفوا فيه قال بعضهم  
لا يجوز هذا البيع لأن هذا صار من أوقاف المسجد وقال بعضهم يجوز هذا البيع وهو  
الصحيح لأن المشتري لم يذكر شيئاً من شروط الوقف فلا يكون ما اشترى من غلة  
أوقاف المسجد. مسجد له مستغلات وأوقاف أراد المتولى أن يشتري من غلة  
الوقف للمسجد دهنًا أو حصيراً أو حشيشاً أو أجراً أو جصاً لفرش المسجد أو حصى  
قالوا إن وسع الواقف ذلك للقيم وقال تفعل ما ترى من مصلحة المسجد كأنه  
أن يشتري للمسجد ما شاء. وإن لم يوسع ذلك ولكنه وقف لبناء المسجد وعمارة  
المسجد ليس للقيم أن يشتري ما ذكرنا لأن هذا ليس من العمارة ولا من البناء وإن  
لم يعرف شرط الواقف في ذلك ينظر هذا القيم إلى ما كان قبله فإن كانوا يشترون  
من أوقاف المسجد الدهن والحصير والحشيش والأجر وما ذكرنا كان للقيم أن يفعل  
ذلك والا فلا. وقف ومستغل ذكر الواقف في كتاب الوقف أن القيم يشتري جنازة  
لا يجزى للقيم أن يشتري جنازة من غلة الوقف. ولو اشترى ونفذ الثمن من غلة  
الوقف يكون ضامناً لأن مستغل المسجد يكون وقفاً على مصالح المسجد وشرع الجنازة  
ليس من مصالح المسجد. ولو اشترى القيم بغلة المسجد ثوباً ودفع إلى المساكين  
لا يجوز وكان عليه ضمان ما تقدم من مال الوقف لأن شراء الثوب وقع للقيم نصير  
ثأقها الثمن من مال الوقف كتوب اشتراه لنفسه فيضمن قيم الوقف إذا طلب

منه الخرج والحباية وليس في يده من غلة الوقف شيء قال العميد والقاسم ربح  
ان كان الواقف امره بالاستدامة كان له ان يستدين وان لم يأمر بالاستدامة  
فاستد ان كان ذلك في ماله ولا يرجع في غلة الوقف . وقال الققيه ابراهيم  
اذا استعمل امر ولم يجد مدا من الاستدامة فسحق ان يستدين باسم الحاكم ثم  
يرجع والمعلقة لان القاضى ولاية الاستدامة على الوقف وذكر الساطع ربح اذا اراد  
العيم ان يستدين ليحصل ذلك في ثمن البذر للبراعة في ارض الوقف ان فعل ذلك  
بامر القاضى كان له ذلك عند الكل لان القاضى يملك الاستدامة فاد الققيم بذلك  
صح امره اما الققيم لا يملك الاستدامة قال رضى ونفسير الاستدامة ان يقتصر  
للووقف . سيبا وليس في يده شيء من غلات الوقف ليرجع بذلك فيما يحدث من غلة  
الوقف . اما آا . الحارثي في ذلك شيء من غلات الوقف فاقترحه للوقف شيئا مقد  
التمس من مال نفسه يبيع له ان يرجع بذلك في غلة الوقف وان لم يكن ذلك باسم  
القاضى والوكيل بالسر اذا بعد التمس من مال نفسه كان له ان يرجع بذلك على  
التمس ولو ان العيم اراد ان يرهق الوقف ادى لا يصح لان ذلك تعطيل الوقف  
والا لا يصح ذلك ضمانا لا يبيع من اهل المسجد ايضاً فان رضى العيم دارا  
للووقف رسله دهره فيها فالواجب عليه اجر المتل سواء كانت الدار مسجداً  
اولم يكن اس ط الامر الوقف . وكذلك مسجد المسجد اذا ما ع الدار الموقوفة وسكنها  
المنشترى سم ان القاضى عزل هذا المتولي وجعل غيره مولى فادعى المولى التاي على  
المسترى . وسمى الوقف واسترده كان على المنشترى احر متل هذا الدار قال  
رضى وهذا شيء مخالف طاهل لعداياه واما قال ذلك بعض المشايخ ربح احتياطاً  
لامر الوقف . آا رباوله من مال الوقف فصالحه المتولي على شيء ان وجد المتولي

بيند على ما ادعى او كان الامار مقر لا يملك المتولي ان يحط شيئا منه ان كان الامار  
 غنيا وان كان محتاجا جاز ذلك اذ لم يكن ما على الامار فاحشا متولي الوقف اذا  
 مرض من الموت وفوض امر الوقف الى غيره جاز لان المتولي بمنزلة الوصي وللوصي  
 ان يوصي الا غيره . متولي المسجد اذا اخذ من غلات المسجد ومات من غير بيان  
 لا يكون ضامنا ذكرا لتلطف روح الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل  
 الاول ثلث احدها هذه والثانية السلطان اذا خرج لا الغزو وعنفوا وادع  
 بعضا الغنمية عند بعض الغانمين ومات ولم يبين عند من اودع لاضمان عليه  
 . والثالثة القاضي اذا اخذ مال اليتيم واودع عند غيره ثم مات ولم يبين عند  
 من اودع لاضمان عليه . احد المتفاوضين اذا كان المال عنده ولم يبين حال المال  
 الذي عنده فمات ذكر بعض الفقهاء انه لا يضمن واحاله الى شركة الاصل  
 وذلك غلط بل الصحيح انه يضمن نصيب صاحبه ولو ان قاضيا تضرع الى  
 اليتيم ووضع في بئته فمات القاضي ولم يبين ذكر هشام رح انه يضمن ولو  
 ان القاضي اخذ مال اليتيم واودع عند غيره وعرف ذلك منه ثم مات و  
 لم يدري الامن دفع لا يضمن وذكر ابن رستم رح لو قال القاضي في حيوته صاغ  
 مال اليتيم عندي او قال انفقته على اليتيم لاضمان عليه ولو مات قبل ان  
 يقوله شيئا كان ضامنا حتشبش المسجد اذا طرح في ايام الربيع من المسجد  
 قالوا ان لم يكن له قيمة لا بأس بطرحه واذا طرح في اخذه كان له ان يصنع  
 به ما شاء وان كان متقوما لا يجوز طرحه واذا طرح فرفعه انسان فادعنا  
 . ولو اخذ انسان من حشيش المسجد وجعله قطعا قطعها بالسوط كاذبه  
 جنازة او نعتش المسجد فسد بضاعه اهل المسجد قالوا الاولا ان يكون

البيع بأمر القاضي والصحيح ان بيعهم لا يصح بغير أمر القاضي ولا بأس بان يترك نسج  
المسجد في المسجد من وقت المغرب الى وقت العشاء ولا يجوز ان يترك فيه كل  
الليل الا في موضع جرت العادة فيه كمسجد بيت المقدس ومسجد النبي صلى الله  
عليه وسلم والحرم فان اراد انسان ان يدرس الكتاب بسراج المسجد ان كان  
السراج موضوعا في المسجد للصلوة قيل لا بأس به . وان كان موضوعا في المسجد  
للصلوة بان فرغ القوم عن صلواتهم وذهبوا الى بيوتهم وبقي السراج في المسجد  
قالوا لا بأس بان يدرس به الا ثلث الليل لانهم لو اخرجوا الصلوة الى ثلث الليل  
لا بأس بان يدرس به فلا يبطل حقه متعمدا لهم وفيما زاد على ثلث الليل ليس لهم  
تاخير الصلوة فلا يكون لهم حق التدريس . قوم بنوا مسجدا وفصل من خشبهم  
شيئاً قالوا يهرق الفاضل الى بناءه ولا يصرف الى الدهن والحصير وهذا اذا سلم  
اصحاب الخشب الخشب الى المنول لينسج به المسجد فلما انهم قطعوا الخشب  
ثم افضل من خشبهم يكن لهم يفعلون به ما شاؤ رجل جمع ما لمن الناس  
لينفق في بناء المسجد وانفق من تلك الدراهم في حاجة نفسه ثم ردد لها  
في نفقة المسجد لا يسعه ان يفعل ذلك واذا فعل ان كان يعرف صاحب المال  
رد الضمان عليه او يسأله لياً ذنعه بانفاق الضمان في المسجد وان لم يعرف  
صاحب المال يرفع الامر الى القاضي حتى يأمق باعناق ذلك في المسجد فان لم يقدر  
على ان يرفع الامر الى القاضي قالوا انجوله في الاستحسان ان ينفق مثل ذلك  
من ماله في المسجد فيجوز ويخرج عن الويال فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء  
يكون ضامنا فيكون ذلك دينا عليه لصاحب المال . وهو نظير ما ذكر في الاصل  
الوكيل بقضاء الدين اذا صرف ماله الى الكل في حاجة نفسه ثم قضى بماله نفسه

<sup>٢٢١</sup>  
 دين الموكل يكون متبرعا في قضاء دين الموكل المذكور اذا سأل للفقر شيئا فخلط  
 ما اخذ بعضها ببعض ان لم يأمره الفقير بالسؤال والاخذ يكون ضامنا فان ادى  
 ذلك المال بعد ذلك الى الفقير يكون متصدا قالنفسه من مال نفسه ولا  
 يخرج ذلك عن ارباب الاموال وان كانوا دفعوا اليه بنية الزكاة لا يسقط  
 زكوتهم وان كان الفقير امره ان يسأل له فاخذ المال وخلط البعض ببعض  
 ثم دفع الى الفقير لا يضمن وهو الرجل الذي يقال له يا اي مرد اذا قام وسأل  
 للفقر شيئا وخلط المال بعضه ببعض ثم دفع الى الفقير ان لم يكن الفقير امره  
 بذلك كان ضامنا ولا يسقط عن ارباب الاموال زكاة مالهم اذا دفعوا  
 بنية الزكاة. وينبغي ان يأمره الفقير بالسؤال ليسير قائما مقام الفقير ما ذاق  
 بالخلط فيسقط عن الدافع زكاة ماله حوائت مال بعضها البعض والاول  
 منها وقف الباقى ملك والمتولى لا يعبر الوقف قال ابو القاسم رحمه الله ان كان الوقف  
 غلة كان لاصحاب الحوائت التي هي ملك ان يأخذوا القيم ليسوى ذلك  
 الحائط المائل من غلة الوقف وان لم يكن للوقف غلة في يد القيم دفعوا  
 الامر الى القاضي ليأمر القاضي القيم بالاستدانة. الوقف في اصلاح الوقف  
 وليس للقيم ان يستبدن بغير امر القاضي وتفسير الاستدانة ان لا يكون  
 للوقف غلة فيحتاج الى القرض والاستدانة. اما اذا كان للوقف غلة  
 فانفق من ماله نفسه لاصلاح الوقف كان له ان يرجع بذلك في غلة الوقف  
 حائط بين دارين احدهما وقف والاخر ملك فانهدم الحائط فبناء صاحب  
 الملك في حد دار الوقف قال ابو القاسم رحمه الله ان الامر الى القاضي  
 حتى يجبر صاحب الملك بان ينقض الحائط الذي بناه في حد دار الوقف

ثم بينه حيث كان في القديم. ولو ان القيم قال للباني اعطيت قيمة بملك واقر  
 الحائط حيث بنيت وانت تبني لنفسك حائطاً فمدك قال ابو القاسم رح  
 ليس للقيم ذلك بل يامر صاحب الدار لينقض حائطه ثم بينه في الموضع الذي  
 كان في القديم. رجل جعل ارضه وقفاً على المساكين وقفاً صحيحاً ولم يذكر العارة  
 فعمارتها تكون في غلة الارض يبدأ من الغلة بالعمارة وبما يصلحها ويخرجها  
 ويؤفها ثم يقسم الباقي على المساكين. فان كان في الارض الموقوفة تخلل خان  
 القيم هلاكها كان للقيم ان يشتري من غلة الوقف فصلاً ويفرسه كيلا ينقطع  
 . ولو كانت قطعة من هذه الارض سبعة لانتبت شيئاً فيحتاج الرفع فيها  
 واصلاحها حتى تنبت كان للقيم ان يبدأ من جملة غلة الارض في ذلك ويصلح  
 القطعة. وان اراد القيم ان يبني في الارض الموقوفة قرية لا كرتها وحفاً <sup>ظها</sup>  
 ليجمع فيها الغلة كان له ان يفعل ذلك. وكذا لو كان الوقف خاناً على الفقراء  
 واحتاج الخادم يكسح الخان ويقوم بفتح بابيه وسده فسلم بعض البيوت  
 للرجل اجرة له ليقوم بذلك كان له ذلك . وان اراد قيم الوقف ان يبني  
 في الارض الموقوفة بيوتاً يستغلها بالاجارة لا يكون له ذلك لان استغلال  
 ارض الوقف يكون بالزراعة. ولو كانت الارض متصلة ببيوت المصريين  
 الناس في استيجار بيوتها ويكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والفضل  
 كان للقيم ان يبني فيها بيوتاً ويؤجرها لان الاستغلال بهذا الوجه يكون  
 انفع للفقراء وروى عن محمد رح ما هو فوق هذا قال اذا ضعفت الارض  
 الموقوفة عن الاستغلال والقيم يجد بثمنها ارضاً اخرى فانفع للفقراء  
 واكثر ريعاً كان له ان يبيع هذه الارض ويشترى بثمنها ارضاً اخرى

جوز رج استبدال الارض بالارض . بخلاف ما اذا كانت الارض الموقوفة  
تبعد من بيوت المصرفاء ثمة لا يكون للقيم ان يبيع فيها بيوتا يواجرها لان  
ثمة لا يرغب الناس في استيجار البيوت باجرة تربي منفعتها على منفعة  
الزراعة . وعن هشام رج قال سمعت محمد رج يقول اذا صار الوقف بحيث  
لا ينتفع بها المساكين للقاضي ان يبيعه ويشترى بثمنه غيره وليس ذلك  
الا للقاضي وعن الفقيه ابي جعفر رج قال اذا لم يشترط الوقف في وقف الارض  
دفعها مزارعة واجارة فاما كان انفع للفقراء بفعل قال الا انه في دور لا يواجرها  
اكثر سنة لان المدة اذا طالت تصرف المستاجر فيها تصرف المالك على  
طول الزمان فكل من رأى يزعم انه يتصرف بحكم الملك فيؤدي ذلك  
الى ابطال الوقف فاما في الارض ان كانت تزرع كل سنة فكذلك وان  
كانت تزرع في كل سنتين مرة او في كل ثلث سنين مرة يزرع فزرع  
في كل سنة طائفة منها ينبغي ان يشترط من المدة القدر الذي يمكن  
المستاجر من زراعة الكل على سبيل العادة فان كان الواقف شرط  
ان لا يواجر اكثر من سنة والناس لا يرغبون في استيجارها كانت اجارتها  
اكثر من سنة انفع للفقراء فليس للقيم ان يواجرها اكثر من سنة ولكنه  
يرفع الامر الى القاضي حتى يواجرها القاضي اكثر من سنة لان للقاضي ولاية  
النظر على الفقراء وعلى الميت ايضا فان كان الواقف شرط في الوقف وكتب  
في صك الوقف ان لا يواجر اكثر من سنة الا اذا كان انفع للفقراء كان  
للقيم ان يواجرها بنفسه اكثر من سنة اذا رأى ذلك خيرا ولا يحتاج  
الى القاضي . وسيأتي مسائل اجارة الوقف بعد هذا اذا اجتمع من غلة

ارض الوقف في يد القيم فظهر له وجه من وجوه البر والوقف محتاج الى اصلاح  
 والعمارة ايضاً ويخاف القيم انه لو صرف الغلة الى المرومة يفوته ذلك البر فانه  
 ينظر ان لم يكن في تاخير اصلاح الارض ومرتتها الى الغلة الثانية ضررين  
 يخاف خراب الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر وتؤخر المرومة الى الغلة  
 الثانية . وان كان في تاخير المرومة ضررين فانه يصرف الغلة الى المرومة  
 فان فضل شيء يصرفه الى ذلك البر والبراد من وجه البر ههنا وجه فيه تصدق  
 بالغلة على نوع من الفقراء وخوفك اسارى المسلمين او اعانة الفارسي  
 النقطع لان هؤلاء من اهل التصديق عليهم فجاز صرف الغلة اليهم فاسما  
 المسجد والرباط ونحو ذلك مما ليس باهل التملك لا يجوز صرف الغلة اليه  
 لان التصديق عبارة عن التملك فلا يصح الايمن هو من اهل التملك رجل  
 وقف مئعة على مولى يصدقها صحبا فمات الواقف وجعل القاضى الوقف في يد  
 غيره جعل للقيم عشر الغلات وهذا الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لاحاجة  
 فيها الى القيم واصحاب هذه الطاحونة يقبضون غلتها لا يجب للقيم عشرة غلة هذه  
 الطاحونة لان القيم لم يأخذ يأخذ بطريق الاجر فلا يستوجب الاجر بدون العمل  
 . رجل وقف مئعة وشرط الواقف ان يعطى القيم غلتها من شاء جاز وللقيم ان يعطى  
 الاغنياء والفقراء رجل جاء الى المفتى وقال في اريد ان اتقرب الى الله تعالى ابني  
 رباطا للمسلمين او اعتق العبد او اراد ان يتقرب الى الله تعالى بداره فسأل  
 ابيعهما واقتدى بمثلها واشترى بمثلها عبيدا فاعتقم او اجعلها دارا  
 للمسلمين اى ذلك يكون افضل قالوا يقال له ان بنيت رباطا وتجعل لها وقفا  
 ومسغلا لعمارتها فالرباط افضل لانه اديم واعم نفعاً وان لم يجعل للرباط



من عارة للعمار فالأصل ان يسع ويصدق و تمته على الساكنين  
فصل في وقف المتاع و فيما يدعى الوقت سعادون

• ذكر في الشروط في الوقف ما سطر وما لا سطر

اما فصل الساع ارض من سريكن وقف احد هما نصيبه مساعا حار في قول  
ابن يوسف رحمه الله و به احد متاخذ بلح رحمه الله ولا يجوز في قول محمد رحمه  
الله و به احد مسأثحا و امتوانه ثم فرع على قول ابن يوسف رحمه الله قال لو اياهما  
اقتسما الارض بعد ذلك و بعد قطعه في نصيب الواقف من ملك اعطيه  
لوقف ولا يجزى الى اعادة الوقف فيها وان وقف المسموم كان احوط هذا  
اذا كانت الارض مسيركة فان كانت الارض كلها له و وقف نصيبه اسع ان يسع  
النصف بعد ذلك ثم يقسمان فان لم يسع ولكن رفع الامر الى القاضى امر اما بعد  
رحلا بالقسمه معه حار ولو وقف مساعا ولم يحرك في قول محمد رحمه الله و رفع  
الامر الى القاضى و نصيبه يحوز الوقف حار لان نصاء القاضى في المحمدين مع  
الحلاف فان طلبوا القسمه من القاضى قال بوجده حقه الله لا يقسم القاضى  
وبأمرهم بالمهايا . و قال ابو يوسف و محمد رحمه الله يقسم القاضى هذا اذا  
كان بعض الارض ملكا والعص و بها فان كان الكل و بها على ارباب فارد  
الارباب شمله الاراضى بينهم لا يقسم القاضى ولو ان مره بعضها  
وقف على قول من يرى وقف المتاع و بعضها سلطاني يعنى المملوكه  
و بعضها ملك فارد و اسمه بعضه لبعض الملك يجعلوها معسره  
قالوا ان اراد و اسمه موضع من هذه القرية لا يجوز لان المقصد من  
القسمه يحوز الوقف عن عمر و بهذا القسمه لبعض الملك عن الوقف فان ارادوا

قسمه كل القرية على مقدار نصيب كل فريق جارت العسمة لأن هذا القسمة  
تعيد التميز بين الوقف وغيره . حانوت بين شركيين وقف أحدهما نصيبه  
واراد الوقف ان يصرب لوح الوقف على بابه فبعه الشريك ليس له ان يضرب  
اللوح لان ذلك تصرف في محل مشرك فان رفع الامر الى القاضي فاذا له الفاج  
بدلك جاربانه للوقف عن البطالان رجل وقف نصف الحمام حار عبد الكل  
لانه مما لا يحمل العسمة فجاء ووقفه كهه المتاع مما لا يحمل العسمة . امرأة  
وقفت دارا في مرضها على ثلث بنات لها واخرها للفقراء وليس لها ملك غير الدار  
ولا وارت لها عرهن فالواتلث الدار وقف والتلتان لهن يصنعن ما  
وهذا قول ابي يوسف رحمه الله لان عند وقف المتاع حان . وعلى  
مول محمد رحمه الله لا يجوز . والقوى على قول محمد . رحمه الله . ولو كانت  
الارض من رجلين قصد . اياهما صدقة موفوفة على المساكين او على وجه من  
وجوه البر الى يجوز الوقف عليها ودفعها الى قسم يقوم عليها كان حان لان عند  
محمد رحمه الله المانع من . يجوز هو التبوع وقف العسمة وقف العسمة وههنا  
له وجه السوء . وقف العقد لانها صدق بابا الارض حلة ولا وقت القيص  
لانها مساه الارض حيلة ولو قصد في كل واحد منهما نصف هذا الارض  
مساه احداه موفوفة وجعل كل واحد منهما لوقفه متو لسا على حد  
لا يجوز لوجود التبوع وقف العقد لان كل واحد منهما باشر عقدا على مائة  
وتمكن التبوع وقت المصرا لصالا كل واحد من متولين قبض بصفاشا نعا  
فان قال كل واحد منهما الذي حله متوليا في نفسه انقص نصيبه مع نصيب صاحبه  
جار . ولو قصد في احدهما بنصف الارض صدقة موفوفة على المساكين . ثم يضاف

الأخر منصفه صدقة موقوفة على المساكين وجعلنا ذلك قیما واحدا جار  
لأنه ان واحد الشیوع وقت العقد لم يوجد وقت الفرض لان المتولي  
فرض الأرض جملة وهما سلما اليه جملة . وكذا لك لو جعلنا التولية لرجلين  
معاً لهما صاراً كمول واحد . وكذا لو اختلف جهة الوقف بان وقف احدهما على  
ولد وولد ولد له اما ناسلوا فاذا انقرضوا كانت غلها على المساكين وجعل  
الأخر نصف الأرض وقفا على احوته واهل بيته فاذا انقرضوا كانت غلها  
في الحج . يجمع في كل سنة وسلمها الى رجل واحد حار وكذا لو كان الواقف واحد  
فجعل نصف الأرض وقفا على الفقراء مثلاً والنصف الآخر على امرأته هو جار  
وهذا كله قول محمد رحمه الله . أما علي بن ابي يوسف فيقول ان الوقف في جميع  
هذا الوجه لان عند خور الوقف غير مفروض فيجوز غير معسوم . رجل قال  
جعلت هذه الأرض صدقة موقوفة او هذه الأرض الأخرى وبين وجه  
التصرف كان باطلا كان الجهالة . ولو قال جعلت نصيب من هذه الدار وقفا  
وهو ثلث جميع الدار فوجدت حصته نصف الدار او ثلثي الدار كان  
جميع ذلك وقفاً وكذا لك في الوصية اذا قال اوصيت لفلان ، ثلث  
ماله وهو الف درهم فوجدت ثلث ماله اربعة الألب كان الكل للموصي  
ولو كان هذا في البيع كان للمشتري القدر المسمى . ور بين اثنين او اربعة  
بين اثنين وقف احدهما نصيبه على جهة البر ثم اراد القسمه فسلم الفاضل  
بينهما فجميع الوقف كله في دار واحد او ارض واحدة حاز في قواهل <sup>اسوسيف</sup> <sup>ول</sup>  
ومحمد رحمه الله كما لو كان بينهما داران وطلب القسمه فجميع القاب في ذلك  
احدهما في دار ونصيب الآخر في دار جاز ذلك فكذلك هنا الا ان منه خور

سواء كان في مصر واحداً في مصرين وهما في مصر الواحد يقسم القاصي  
وفي مصرين لا يقسم وعلى قول الخليفة رحمه الله القاصي يقسم كل دار  
على حدة وأرض على حدة إلا أن يرى القاصي الصلاح في الجميع يجمع الوقف  
كله وأرض واحد ودار واحد فيصير عند جمع القاصي في الحكم كان الشريك  
أقسماً يقسمها أو دلائل جائز وكوان رحلين سهماً أرض وقف أحدهما نصيبه  
حار في قول أبي يوسف رحم طوأن الوقف مع شركته أقسماً وأدخلة القسمة دلتهم  
معلومه بطل الوقف هو الذي يأخذ الدرهم مع طائفة من الأرض لا يجوز  
ألا الوقف - مصر - نعتاً من الوقف بالدرهم وذلك فاسد وإن كان الوقف  
هو الذي أعطى الدرهم حاراً ومصر كانه أحد الوقف وشرى حصص الناس وقف  
من نصيب شركته بالدرهم يجوز ثم - منه الوقف وقف وما أسرى بالدرهم ذلك  
ملك له ولا يكون وقف غير مبيد في شيء فإن أحصاه إلى غير الوقف عن الملائك  
مع الأمر إلى القاصي حار نصيب فيما مقاسمه تحل وقف حربياً شائعاً من  
من لم يقسم فاصاب الوقف أقل من حرب بحوده حتى لطائفه التي وقف  
في الوقف - رند - من الطائفة الأخرى أو على العكس جاز لأن - القاصي  
القسمة بحرق الملك فذلك في الوقف إذا كان فيه صلاح الوقف للمعاد له رجل له دور  
وقف من ملك الأراضية أرضاً بعضها أو داراً من تلك الدور - ثم إذا تصرف  
أهـ وقف - أخرى أو إلى دار أخرى ومجعل الأرض إلى وقفها لنفسه  
هو - من ماله الوقف إلى غير الوقف إن لم يكن الوقف شرط لنفسه  
الاستبدال في أصل الوقف لا يجوز هذا المسألة فإن كان شرط الاستبدال حار وهو  
أور - استبدال لنفسه في أصل الوقف سواء - وحل حال وقف موهب -

٢٢٩  
الارض شيئاً ولم نسم كان باطلاً لان الشيء يتناول القليل والكثير وبوبين بعد ذلك  
ربما بين شيئاً قليلاً لا يوقف عادة

### فصل في مسائل الشرط في الوقف

رجل وقف ارضا او دارا وشرط لنفسه الخيار ثلاثة ايام قال ابو يوسف رج ان بين  
للخيار وقتا معلوما يجوز الوقف والشرط كما في البيع وان كانت الوقت مجهولا  
لا يجوز الوقف . وقال الفقيه ابو جعفر رج ينبغي ان يجوز الوقت ويبطل الشرط  
وقال ملال رج لا يصح الوقف كان الوقت معلوما او مجهولا وهو قول محمد رج  
وقال يوسف بن خالد التيمي رج الوقف جائز والشرط باطل على كل حال كما لو شرط  
الخيار في العتق فانه يصح العتق ويبطل شرط الخيار وكما لو جعل داره مسجدا  
على انه بالخيار ثلاثة ايام يصح اتخاذ المسجد ويبطل الخيار . رجل وقف داره  
يوما او شهرا او وقتا معلوما ولم يزد على ذلك جازا الوقف ويكون الوقف ابدا  
ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة شهرا فاذا مضى شهر فالوقف باطل كان الوقف  
باطلا في الحال في قول هلال رج لان الوقف لا يجوز الا موبدا فاذا كان التابيد شرطا  
لا يجوز موقتا . ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على فلان سنة بعد مائة فاذا  
مضت السنة فالوقف باطل كان وصية لفلان بعد موته سنة ثم يصير وصية  
للمساكين فيصرف غلتها للمساكين ولو قال ارضي موقوفة على فلان سنة بعد  
موتي ولم يزد على ذلك فان الغلة تكون لفلان سنة ثم بعد السنة تصير للورثة  
ولو قال اذا جاء غدا فارض صدقة موقوفة او قال اذا ملكت هذه الارض فح  
صدقة موقوفة لا يجوز لانه تعليق والوقف لا يجهل التعليق بالخط لانه  
لا يجهل به فلا يصح تعليقه كما لا يصح تعليق الهبة بخلاف النذر لانه يجهل

التعليق ويحلف به. ولو قال ارضي بعد وفاتي موقوفة سنة بخان وتبصر الارض  
 موقوفة ابدا لانه في معنى الوصية بخلاف ما اذا لم يصفها لما بعد الموت فقال ارضي  
 صدقة موقوفة سنة لان ذلك ليس بوصية بل هو محض تعليق واضافة فلما  
 ان على قول هلال ربح اذا شرط في الوقف شرطا يمنع التايبه لا يصح الوقف ولو قال  
 ارضي صدقة موقوفة على ان لا يابطالها كان الوقف باطلا على قول هلال ربح  
 وقال يوسف بن خالد ربح الوقف جائز والشرط باطل وعلى قول ابي يوسف ربح وقت  
 الخيار ليس معلوم فينبغي ان لا يجوز الوقف. ولو قال ارضي صدقة  
 موقوفة على ان اصلها في ارضي انه لا يزول ملكي عن اصلها او على ان ابيع اصلها  
 واتصدق بثمنها كان الوقف باطلا. وكذا لو قال ارضي صدقة موقوفة ان شئت  
 او اجبت او هويت كان الوقف باطلا في قولهم لا هذا تعليق وتعليق الوقف بالشرط  
 باطل في قولهم. ولو قال ارضي صدقة موقوفة ان شئت ثم قال شئت فان الوقف  
 باطلا لما قلنا انه تعليق. ولو قال شئت وجعلتها صدقة موقوفة صح لانها  
 ابتداء وقف. واذا شرط الخيار في الوقف لم يصح الوقف في قول هلال ربح فلو انه  
 ابطال الخيار بعد ذلك لا يصير الوقف جائزا بخلاف ما لو شرط الخيار في البيع اثر  
 من ثلثة ايام ثم ابطال الخيار قبل الايام الثلاثة ينقلب البيع جائزا لان الوقف  
 لا يجوز الا مؤبدا وشرط الخيار يمنع التايبه فكان شرط الخيار شرطا فاسدا في نفس  
 العقد اما الخيار لا يمنع جواز البيع وانما يفسد البيع اذا شرط الخيار اكثر من ثلثة  
 ايام لامتناع لزومه العقد بعد الايام الثلاثة فلم يكن الفساد في صلب العقد  
 ولو ان رجلا قال ان كانت هذه الارض في ملكي فهي صدقة موقوفة فانه ينظر ان كانت  
 في ملكه وقت التكلم صح الوقف والا فلا لان التعليق بشرط كائن تنجيزي.

وقف ارضا رجل اخرى برسماء ثم ملك الارض لم يجز وان اجاز المالك عندنا  
خلا فالشافعي ربح . رجل قال ارض هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابدا على ان ابيعها  
واشترى بثمنها ارضا اخرى فيكون وقفا على شروط الاولى قال هلال ربح وهو  
قول ابي يوسف ربح الوقف والشرط جائز ان وقال يوسف بن خالد ربح الوقف  
صحيح والشرط باطل . وقال بعضهم هما فاسدان والصحيح قول هلال ابي يوسف  
ربح لان هذا شرط لا يبطل حكم الوقف فان الوقف مما يحتمل الانتقال من ارض الى  
ارض اخرى ويكون الثاني قائما مقام الاول فان ارض الوقف اذا غصبها غاصب  
واجري الماء عليها حتى صار جرا لا يصلح للزراعة يضمن قيمتها ويشترى بقيمتها  
ارض اخرى فيلوي الثانية وقفا على وجه الاولى وكذلك ارض الوقف اذا قل  
تزلها لافنة وصارت بحيث لا تصلح للزراعة او لا تفصل عليها عن مؤنفا يكون  
صلاح الوقف في الاستبدال بارض اخرى فيصح شرط ولاية الاستبدال وان لم يكن  
للمحال ضرورة داعية لا الاستبدال . وان كان الواقف قال في اصل الوقف على ان ابيعها  
بما بدأ من الثمن من قليل او كثيرا وقال على ان ابيعها واشترى بثمنها عبدا او  
قال ابيعها ولم يزد على ذلك قال هلال ربح هذا الشرط فاسد يفسد به الوقف  
لان هذا شرط ولاية ابطال الوقف كانه قال على ان ابطلها وانما يبطل الوقف  
اذا شرط الاستبدال بارض اخرى لان ذلك نقل وتحويل واجمعوا على ان الوقف  
اذا شرط الاستبدال لنفسه في اصل الوقف يصح الشرط والوقف ويملك  
الاستبدال اما بدون الشرط اشارة السيرة لا يملك الاستبدال الا لافنة  
اذا رأى المصلحة في ذلك . ولو قال الواقف في الوقف على ان ابيعها واشترى  
بثمنها ارضا اخرى ولم يزد على هذا في القياس يبطل الوقف لانه لم يذكرا قامة

ارض أخرى مقام الأولى والاستحسان يصح الوقف لان الارض الاولى تعينت  
 للوقف فيكون غنمها قائما مقام هذه الحكم وكما لو اشترى الثانية وقفا بشرط الاول  
 قائمة مقام الاولى ولا يحتاج الى مباشرة الواقف بشرطه في الثانية كالعبد الموصى<sup>بمنته</sup>  
 لاني ان اذ اقل خطاء واخذت قيمته واشترى بها عبدا آخر ثبت حق الموصى له<sup>بمنته</sup> بخلاف  
 فيه من غير تحديد . وكذا المدبر اذا اقل خطاء واخذ المولى قيمته يوم ان يشترى عبدا  
 آخر فيدبره ويستقل حكم الاول الى بدله كذلك ههنا ثم ليس له ان يستبدل الثانية  
 بارض ثالثة لان هذا حكم ثبت بالشرط والشرط وجد في الاولى دون الثانية ولو  
 قال ارض صدقة موقوفة علي ان لي ان استبدل لها بارض اخرى لم يكن له ان يستبدل لها  
 بدار لانه لا يملك تغير الشرط وله ان يشترى بثمنها ارض الخراج لان ارض الوقف  
 لا تخلو عن وظيفة اما العشر والخراج . ولو قال ان لي ان استبدل لها بدار لم يكن  
 له ان يستبدل لها بارض . ولو قال علي ان لي ان استبدل لها بارض من ارض البصرة  
 لم يكن له ان يستبدل لها بارض من غير ارض البصرة لان ارض البلدان تتفاوت  
 في الغلة والمؤنة فلا يغير شرطه وليس له ان يستبدل لها بارض من ارض الحوز  
 لان من فيه ارض الحوز بمنزلة الاكار لا يملك الارض والبيع فان ارض الحوز  
 هي ما عجز صاحبها عن زراعتها واداء مؤنتها فدفعها الى الامام ليكون منفعتها  
 للمسلمين مقام الخراج والرقبة ملك لصاحبها ومنفعتهم للمسلمين . ولو  
 شرط الاستبدال ولم يذكر ارضا ولا دارا فباع الارض الاولى كان له ان يستبدل<sup>لها</sup>  
 بجنس العقارات ما شاء من دار او ارض وكذا اذا لم يقيد بالاستبدال على بلد  
 كان له ان يستبدل لها بأي بلد شاء لاطلاق اللفظ . ولو باع ارض الوقف  
 بثمن فيه غبن فاحش لا يجوز بيعه في قول ابي حنيفة وهلال رح لان القيم



بمثلة الوكيل فلا يملك البيع بغبن فاحش ولو كان ابو حنيفة رج يحجز الوقف بشرط الاستبدال يجوز بيع القيم اذا باع بغبن فاحش كما لو كيل با لبيع عنه . ولو باع ارض الوقف وقبض الثمن ثم مات ولم يبين حال الثمن يكون الثمن ديناً فركته . ولو كان الوقف مرسلاً لم يذكر فيه شرط الاستبدال لم يكن له ان يبيع ويستبدل بها وان كانت ارض الوقف سبخة لا ينتفع بها لان سبيل الوقف ان يكون مؤبداً لا يباع وانما يثبت ولاية الاستبدال بالشرط وبذو الشرط لا يثبت فهو كالبيع المطلق عن شرط الخيار لا يملك المشتري رده وان لحقه في ذلك غبن . ولو انه شرط الاستبدال في الوقف فباعها وهبها لغيره وبغبن الثمن في قول ابو حنيفة رج وقال ابو يوسف رج لا يصح الهبة وان باع ارض الوقف بعروض في قياس قول ابو حنيفة رج يصح البيع ثم يبيع العروض بالدرهم او بالدينار فيشتري بها ارضاً او يشتري بالعروض ارضاً وقال ابو يوسف وهلال رج لا يملك البيع الا بالدرهم او بالدينار وهو كالوكيل بالبيع وشراؤه ارض الوقف وقد شرط له ولاية الاستبدال ثم عادت الارض اليه ان عادت الارض بما هو فسخ من كل وجه كان له ان يبيعها ثانياً لان البيع الاول صار كأن لم يكن . وان عادت اليه بما هو عقد جديد لا يملك بيعها ثانياً لانه صار كأنه اشتراها بشراء جديد اقتصير وفقاً كما لو اشترى ارضاً والعقد الجديد والفسخ من كل وجه معروف في الكتب . ولو باع ارض الوقف واشترى بثمنها ارضاً اخرى ثم ردت الاولى عليه بعيب يقضاء قاض كان له ان يصنع بالارض الاخرى ماشاء والارض الاولى تعود وفقاً لان الارض الثانية يدل عن الاولى فاذا انفسخ البيع في الاولى من كل وجه انتقلت الوقفية عن البديل

الا الاصل فاذا لم يبق الثانية بدلا عن الوقف كان له ان يضع بالثانية مائتا  
 ولو وردت الاولى عليه بعيب بغير قضاء لم ينفسخ البيع في الاولى فبقيت الثانية  
 بدلا عن الاولى فلا يبطل الوقفية في الثانية ويصير مشتريا الاولى لنفسه ولا يصير  
 مشتريا الارض الثانية وواقفا لنفسه لانها كانت وقفا بدلا عن الاولى فلا يتغير  
 بعود الاولى اليه بعقب جديد ولو باع ارض الاولى واشترى بتمنها ارضا اخرى  
 ثم استحققت الارض الاولى في القياس ببقاء الثانية وتفاوت الاستحسان  
 لا يبيع الثانية وبقا لان الثانية كانت وقفا بدلا عن الاولى وبالاستحقاق <sup>نقضت</sup>  
 تلك البادلة من كل وجه فلا تتبع الثانية وقفا. ولو كان الواقف قال في الوقف  
 علي ان لي ان استبدل بها ثمن مات ووصي الى وصيه بالاستبدال فان وصيه  
 لا يملك الاستبدال لانه شرط في الوقف ولاية الاستبدال لنفسه وهذا  
 امر يحتاج فيه الى الرأي والمشورة. بخلاف ما اذا وكل الواقف في حياته  
 بالاستبدال حيث يصح التوكيل لان رأي الموكل قائم لو يمكنه الخلل يمكنه التمسك  
 ولو شرط الواقف في الوقف الاستبدال لكل من ولي هذا الوقف صح ذلك وكل  
 من ولي الوقف ولاية الاستبدال اما اذا قال الواقف علي ان فلان ولاية  
 الاستبدال فمات الواقف لا يكون فلان ولاية الاستبدال بعد موت الواقف  
 الا ان يشترط الولاية بعد وفاته. وهذا كله قول ابي يوسف وجمهوره  
 لان عندها الواقف اذا اولى غيره كان له ان يعزله بعد ذلك فكان القيم بمنزلة  
 الوكيل والوكالة تبطل بالموت. اما علي قول محمد رح لا تبطل ولاية المتولي بوفاة  
 الواقف لان عنده لو اراد الواقف ان يعزل المتولي لا يملك لان المتولي وكيل الفقير  
 لا وكيل العاقف ولو ان الواقف شرط الاستبدال للرجل اخرج مع نفسه علي ان يستبدل

معاذ الله ذلك الرجل لم يجز لانه اشترط رايه مع رأي غيره . ولو تفرق الواقف بالاستبداد  
 جاز لان الواقف هو الذي بشرط لذلك الرجل وما شرط لغيره فهو مشروط لنفسه  
 ولو ان قيمين في الوقف اقام كل قيم قاضي بلدة غير قاضي بلدة اخرى هل يجوز  
 لكل واحد منهما ان يتصرف بدون الآخر ، قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد  
 رح ينبغي ان يجوز تصرف كل واحد منهما ، ولو ان واحدا من هذين القاضيين  
 اراد ان يعزل القيم الذي اقامه القاضي الاخر قال ان رأي القاضي المصلحة في  
 عزل الآخر كان له ذلك والا فلا . متولى الوقف اذا مات ان كان الواقف  
 حيا فالرأي في نصب القيم للواقف وان مات القيم بعد موت الواقف ان وصي  
 نوصيه او لا من القاضي وان لم يكن وصي للرجل فالرأي فيه في القاضي والله اعلم  
 فصل فيما يدخل في الوقف من غير ذكر وما لا يدخل

رجل قال ارضي صدقة موقوفة لله تعالى ابداء ولم يزد على ذلك وفيها ثمرة قائمة  
 فان الثمرة لا تدخل في الوقف ووقف الارض جائز وهو كالبيع لوباع ارضها زرع  
 او بيع شجر او فيها ثمر لا يدخل الزرع والثمر في البيع بدون الذكر كذلك الوقف  
 ويدخل الاشجار والبناء في وقف الارض كما يدخل في البيع ولو اقر بارض في يد  
 لرجل وفيها ثمرة قائمة كانت الثمرة للمقر له بالارض اذا كانت متصلة بالارض  
 دون الهبة قال هلال رح لا يدخل الثمرة في الهبة والهبة باطل لكان الشيوع  
 قال الفقيه ابو جعفر رح هذا الحكم في الهبة انما عرف بقوله هلال رح ليس فيها  
 رواية ظاهرة عن اصحابنا رح وفي رهن الارض يدخل الشجر والثمر والكرم والبناء  
 والزرع في قول اصحابنا رح يجوز الرهن فيها رجل قال ارضي صدقة موقوفة على  
 وليفتي . ولم يذكر الشرب والطريق فانه يدخل فيه الشرب والطريق استحسانا لان الارض

٢٣٦

لا توقف الا للاستغلال وذلك لا يكون الا بالماء والطريق فيدخل ذلك في الوقف  
كما يدخل في الاجارة : ولو قال وقف ارضي هذه صدقة بموقوفها وجميع ما فيها  
ومنها وفيها ثمرة قائمة يوم الوقف قال هلال ربح في القياس يكون الثمر للواقف  
ولا يدخل في الوقف وفي الاستحسان يلزمه ان يتصدق بالثمر القائمة على الفقراء  
والمساكين لا على وجه الوقف بل على وجه النذر وما يحدث من الثمر بعد الوقف  
فانه يصرف للاوجه الذي سمي في الوقف اما الثمر لا يدخل في الوقف لما قلنا ولكن قال  
صدقة موقوفة بجميع ما فيها ومنها فقد تكلم بما يجب التصديق به فيلزمه  
ان يتصدق بالثمر القائمة ولو قال ارضي صدقة موقوفة بعد وفاتي على ان  
ما اخرج الله تعالى من غلاتها في لعبه اعبدا لله ثم مات الواقف وفيها ثمرة قائمة  
لا يكون الثمر القائمة لعبه الله لان الارض انما تصير وقفا بعد وفاته فصارت  
وقفا لارض وفيها ثمرة قائمة فلا يدخل الثمر الموجودة في الوقف ثم قال هلال  
ربح ههنا اذا كان لم تدخل الثمر الموجودة في الوقف في القياس يكون الثمر  
لورثة الواقف وفي الاستحسان يتصدق على الفقراء قال بالاستحسان  
ناخذ ونامر بالتصدق على الفقراء . قال الفقيه ابو جعفر ربح ان كان لفظ الواقف  
في الوقف هذا القدر الذي ذكر في الكتاب ينبغي ان يكون الثمر القائمة بعد الموت  
لورثة الواقف قياسا واستحسانا لان هذا اللفظ لا يصير الارض وقفا قبل الموت  
وكان له ان يبيعها بالثمر القائمة فعند الموت تكون الثمر على ملك الواقف  
ثم يبتدأ الوقف وعليها ثمرة قائمة فلا تدخل الثمر القائمة في الوقف الا ان يكون  
الواقف قال هذه الارض بجميع ما فيها ومنها صدقة موقوفة بعد وفاتي على  
ان ما اخرج الله تعالى من غلاتها في لعبه اعبدا لله فحينئذ يصير الارض هذه وقفا

على الفقراء ويتصدق بالثمرة القائمة على الفقراء استحساناً. وذكر الناطق رحمه رجل  
قال جعلته أرضه هذه وقفاً على الفقراء ولم يقل يحقوقها يدخل المبناء الذي هو فيها  
ويكون وقفاً مع الأرض ولا يدخل الزرع النابت وهو للواقف وكذلك البقل والأس  
والرياحين والزرع كلها من الحنطة والشعير وغيرها والخلاف والطرف وما  
في الأجمة من الحطب ما يقطع في كل سنة وكلها يكون للواقف وما كان يقطع  
من الشجر في سنتين أو في ثلث سنين فهو داخل في الوقف وكذا ما يثمر في المستقبل  
ولو قال يحقوقها فالثمرة التي تكون على الأشجار تدخل في الوقف وفي البيع لا تدخل  
ولو قال بكل قليل أو كثير يدخل في البيع وأورد دورق الحناء الياسمين يكون  
للوواقف وكذا كل ما كان من الارطاب والباذجان والقطن يكون للواقف  
وما كان من اصولها فهو داخل في الوقف وليس لمتولي الوقف ان يقطع الاشجار  
الثمرة ولا يبيعها وما لا ثمر لها فلا تمتولي قطعها. ولو وقف داراً فيها حمامات  
يطرن ويوجن قالوا الحمامات يكن داخل في الوقف كما لو وقف ضيعة فيها  
عمالك اذواج واولادهم يباعون فيها فوق الضيعة وما فيها من الشيران  
والعبيد وسماهم جاز ذلك ولو وقف بيتاً فيها كوارات غسل جاز بيعه  
الخل تبعاً للغسل ولو وقف ضيعة وله فيها اشجار وقال وقفها بعد ان يقطع  
الاشجار هذه على كذا وكذا وسعى من وجوه الخير قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر  
محمد بن الفضل رحمه ان وقف بهذه اللغة كان باطلاً لان هذه اشارة للوقف  
لا على وجه الوصية فيسقط ولا يصح الوقف وان كان وقفها قبل ان يباع الاشجار  
واستجيع شرائط الوقف فهو جائز. ويجوز بيع الاشجار الموقوفة في أرض الوقف  
اذا لم تكن ثمرة جدا القلع ولا يجوز قبل القلع لانها قبل القلع متصلة بالأرض

٢٣٩  
فيكون هذا الارض ويباع ارض الوقف لا يجوز وكذلك ما كان تبعاله

### • فصل في الاشجار

وجعل عرس شجرة على حوص القرية او في طريق العامة او على شطبه للعامة كانت الشجرة للغارس له ان يرفعها فان قطعها تمست من عروقها اشجار كانت للغارس ايضا لانها تولدت من ملكه . اشجار على حافة النهر في الشارع احتصم فيها الشجرة ولم يعرف الغارس وهذا النهر يجري امام باب رجل في الشارع قالوا كان موضع الشجرة ملكا للشربة فاستند ملكهم ولم يعرف عارسه يكون لهم . وان لم يكن ارض الاشجار ملكا للشربة بل للعامة وللشربة فيها حق تسهيل الماء ان علم ان صاحب الدار حين اشترى الدار كانت هذه الاشجار في هذا الموضع فان الاشجار لا تكون لصاحب الدار وان لم يعلم ذلك كاتب الاشجار له لان ما استيفى فناء داره يكون له ظاهرا رجل وقف ضيعة على جهة معلومة او على قوم معلومين ثم ان العاقد عرس فيها شجرة قالوا ان عرس من علة الوقف او من مال نفسه لكن ذكر انه عرس للوقف يكون للوقف وان لم يرد شيئا ودع عرس من مال نفسه يكون له ولو رثته من بعده ولا يكون وقفا ولو عرس في المسجد يكون للمسجد لانه لا يعرس لنفسه في المسجد اراض موقوفة على الفقراء استأجرها رجل من المولى وطرح فيها السرقين وعرس الاشجار ثم مات المستأجر فان الاشجار تكون لورثته ويؤمر الورثة بعلعها وليس للورثة الرجوع مما راد السرقين في هذه الاراضى عندنا . رجل وقف شعرة باصلها على مسجد ليست الشجرة او ليس بعضها فانه يقطع الياس من اعصائها ويترك الباقي لان الياس لا ينتفع بها . ويستفيع بعض الياس رجل وقف شجرة باصلها والشجرة مما ينتفع باوراقها وابنائها قالوا له ابو بكر البلخي رج الوقف حائر فان كان ينتفع باوراقها وابنائها

فانه لا يقطع اصلها الا ان يضرب اغصانها ولو كان لا يستغنى باوراقها ولا باثمارها  
فانه يقطع ويتصدق بها رباط غرس شجرة في ارض موقوفة على الرباط واقام عليها  
في سقيها وتعاهدا حتى كبرت ولم يذكر وقت الغرس انها للرباط قال الفقيه ابو جعفر  
رج ان كان هذا الرباط يلى تعاهد الارض الموقوفة على الرباط فالشجر يكون وقفا  
وان لم يكن اليه ولاية الوقف فالشجر يكون للغارس وله ان يرفعها مسجد فيه  
شجرة التفاح قال بعضهم يباح للقوم ان يقطروا بهذا التفاح والصحيح انه لا يباح  
لان ذلك صار للمسجد يصرف الاعمار المسجد شجرة على طريق الماء جعلت وقفا  
للمارة يباح تناول ثمرها للمارة ويستوى فيه الفقير والغني وكذلك الماء الموضوع  
في الغلوات وماء السقاية وسرير الجنازة وثيابها ومصحف الوقف يستوى  
الفقير والغني في هذه الاشياء ولو كانت الثمار على اشجار رباط للمارة قال ابو القاسم  
رج ارجوان يكون التناول في سعة من تناولها الا ان يعلم ان غارسها جعلها  
للفقراء وقال الفقيه ابو الليث رج اذا لم يكن الرجل من ساكني الرباط فالاحوط  
ان يحتزر عن تناولها الا ان تكون ثمارا لا قيمة لها كالتوت مقبرة فيها اشجار  
عظيمة وكانت الاشجار فيها قبل اتخاذ الارض مقبرة فان كانت الارض تعرف  
مالكها فالاشجار باصلها للمالك يصنع بالاشجار واصلها ما شاء وان كانت الارض  
مواتا ليس لها مالك فاحدها اهل القرية مقبرة فالاشجار باصلها تكون على  
ما كانت قبل جعل الارض مقبرة . هذا اذا كانت الاشجار فيها قبل جعل الارض  
مقبرة وان نبتت الاشجار فيها بعد اتخاذ الارض مقبرة فان علم غارسها كانت  
للفارس وان لم يعلم الفارس فالرأى فيها يكون للقاضي ان رأى ان يبيع الاشجار  
ويصرف ثمنها لاعمار المقبرة فله ذلك ويكون في الحكم كانوا وقت وجعل على ارضه

٢٣٠  
مقبرة وفيها اشجار فاراد ورشته ان يقطعوا الاشجار كان لهم ذلك لان موضع الاشجار  
كانت مشغولة فلانك دخل في الوقف كما لو جعل داره مقبرة لا يدخل موضع البناء  
في الوقف

### فصل في وقف النقول

قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي رح في وقف النقول مقصودا  
خلا في بين ابي يوسف ومحمد رح ذكره في السير الكبير قال والصحيح من الجواب  
ان ما فيه عرف ظاهر بين الناس لوقفه كالجنازة وثيابها وما يحتاج اليه القديس  
والاواني لغسل الميت والمصاحف والكراع والسلاح والفرس للجها ويجوز  
وقفه . واختلف المشايخ رح في وقف الكتب جوزه الفقيه ابو الليث رح عليه  
الفتوى وتصير رح وقف كتبه . رجل وقف بقرة على رباط على ان ما يخرج من لبنها  
وسمنها وشيرازها يعطى لاهل السبل ان كان ذلك في موضع تعارفوا ذلك ،  
جاز كما يجوز ماء السقاية . رجل وقف دابة على رباط محراب الرباط واستغنى  
الناس عنه فانها تربط في اقرب الرباط اليه . رجل وقف ثوبا على اهل قرية لانه  
يقوم لا يصح لانه ليس بقربة مقصودة وليس فيه عرف ظاهر رجل وضع حبا في  
مسجد او علق قند يلا كما ذله ان يرجع فيه لان ذلك لا يترك في المسجد دائما  
يجل وقف بناء بدون ارض قال هلال رح لا يجوز ذلك وعن ذفر رح رجل  
قد ، الدرهم او الطعام او ما يكال او يوزن قال يجوز قبل له وكيف يكون قال  
رح الدرهم مضاربة ثم يصدر بفضله في الوجه الذي وقف عليه وما يكال  
ديورن يباع فيدفع ثمنه بضاعة او مضاربة كالدراهم قالوا على هذا القياس  
لو قال هذا الكر من الحنطة وقف على شرط ان يقرض من الفقراء الذين لا بد لهم



فمن رعوها لا تصيبهم ثم توحيد منهم بعد الادراك قدر العرص ثم يقرض مغيرهم  
 من العفو على هذا اذا حار على هذا الوجه مريض او صبي ان تدفع الى بلان القدم  
 يمسكه او تحريها ثم يردّها على الورقة ذكره بعض نسخ النوسا اذ لا يجوز من  
 الالة عن النجيفة رج لا يجوز وعن الة يوسف رج في الواد لا يجوز الوقف  
 في سور والرقن والمداع والساد احلا الكراع والسلاح الا على وجه يتم  
 كالبيت والتمران والالاب الزراعة رجل وقف يستاماماده مد القر والع  
 والرتن والنجور رجل وقف موضع صحته واجرته عن ياء اذ لا بد  
 عاصب وخال بين الوقف وبينه قال الشيخ الامام ابو محمد بن ابي راج  
 ما من العاصب بعتها وتشرى بها موضعاً آخر فيبقى على شرط الاول  
 قيل انه ليس بيع الوقف لا يجوز فقال اذا كان العاصب واحداً وليس له ولد  
 نصير مستهلكا والبيئ المسيل اذا صار مستهلكا يجب ردّه الى داره او من  
 المسيل اذا قتل والعبد الموصى بخدمة الكعبة اذا دله سدّ الوءه اذا كان  
 دراهم الوقف في حاحه نفسه ثم اتفق من ماله من ان تملك الداهم الوقف  
 الشيخ الامام هدايج حاز وسرا عن الصمان قال ولو ملط من ماله مل لا  
 الدراهم بدراهم الوقف كان صاماً للكل اذا اجمع من ماله وقف على الفقراء او على  
 المسجد الجامع ثم ماتت للاسلام مائته بان علب جماعة من الداهم واجتمع  
 في ذلك المال لدفع شرهم قال رج ما كان من علة المسجد الجامع نحو الله  
 ان يصرف ذلك على وجه العرص اذا لم يكن للمسجد حاحه الى ذلك المال ويكون  
 دينا رباط قتها دوا م مربوطة لاهل المراتبين كثر وعظمت مؤنتها والدا  
 للقيم ان يبيع الدواب التي كرسنها وحرمت من ان يكون مالاً له لا يوط

وما به صلحة لا ربطت يمسك منها هذا الرباط مقدار ما يحتاج اليها وما زاد على ذلك يربط <sup>بطريق</sup> اذ في  
 الرباط لهذا الرباط اهل مسجد وبعضهم باعوا غلة المسجد ونقض المسجد اذا استغنى <sup>عن ذلك</sup> المسجد  
 او امر وبيع ذلك رجلا قالوا ان فعلوا ذلك بامر القاضي جان وان فعلوا بغير امره قال  
 بعضهم يربح ان يجوز . والصحيح انه لا يجوز الا ان يكون في موضع لم يكن هناك <sup>من</sup> قاض  
 متولى المسجد اذا اشترى بغلة المسجد دارا او حائزا لاجل المسجد ثم باع ذلك  
 اختلف المشايخ فيه والصحيح انه يجوز بيعه لان المشتري بما له المسجد لا يكون  
 من اوقاف المسجد لانعدام شرائط الوقف فيه . مسجد له غلة ذكر الواقف  
 في وقفه ان القيم يشتري بتلك الغلة جنازة لا يجوز للقيم ان يشتري ولو اشترى  
 يكون ضامنا . قرية فيها بئر مطوية بالاجر خربت القرية وانقض اهلهما وتقرّب  
 هذه القرية قرية اخرى فيها حوض يحتاج الى الاجر فارادوا ان ينقلوا الاجر من  
 القرية التي خربت ويجعلوها في هذا الحوض قالوا ان عرب ماني تلك البئر لا يجوز صرف  
 الاجر الا باذنه لانه عاد الى ملكه . وان لم يعرف الباني قالوا الطريق في ذلك  
 ان ينصدق بها على فقير ثم ذلك العقب ينفقها في ذلك الحوض لانه بمنزلة اللقطة .  
 والآل ان ينفق القاضي في هذا الحوض ولا حاجة فيه الى التصديق على الفقير <sup>رجل</sup>  
 وقف بناء ارض له قال هلال رح لا يجوز . وقيل ان كان البناء في ارض وقف جاز  
 وعرفه ربح اذا وقف الدراهم والطعام وما يكال او يوزن يجوز اذا وقف  
 جنازة او نفشا او مغسلا وهو النور العظيم الذي يقال له بالفاسية حوض  
 مسين في محلة اذا خربت المحلة ولم يبق اهلهما قالوا لا يرد الى ورثة الواقف  
 بل يحول الى محلة اخرى اقرب الى هذه المحلة . فترقب بين هذا وبين المسجد اذا  
 خرب ما حوله على قول محمد رح يصير ميراثا لان المسجد محل ينقل الى مكان اخر

## نصل في المقابر والرباطات

رجل جعل ارضه مقبرة وفيها اشجار عظيمة قال الفقيه ابو جعفر ربح وقف الاشجار  
لا يصح فيكون الاشجار للواقف ولورثته ان مات وكذا البناء في الدار التي جعلها  
مقبرة ارض لاهل قسبة جعلوها مقبرة واقبروا فيها ثم ان واحدا من اهل القرية  
بني فيها بيتا لوضع اللبن واداة القبر واجلس فيها من يحفظ المتاع بغير رضا اهل القرية  
او رضى بذلك بعضهم قالوا كان في المقبرة سعة بحيث لا يحتاج الى ذلك المكان  
لا بأس به وبعد ما بنى لو احتاجوا الى ذلك المكان رفع البناء حتى يقبر فيه . رجل  
حفر لنفسه قبرا في مقبرة هل يكون لغيره ان يقبر فيه ميتته قالوا ان كان في المقبرة سعة  
فالمستحب ان لا يوحش الذي حفر وان لم يكن في المكان سعة كان لغيره ان يدفن  
فيه ميتته وهو كرجل بسط الصلح في المسجد او نزل في الرباط فجاء اخر فان كان المكان  
سعة لا يوحش الاول . ولان الثاني دفن ميتته في هذا القبر قال ابو نصر ربح  
يكبره ذلك . قال الفقيه ابو الليث ربح لا يكره لان هذا الذي حفر لنفسه لا يدفن  
باي ارض يموت وفي اي ارض يدفن مقبرة كانت للمشركين ارادوا ان يجعلوها مقبرة  
للمسلمين قال ابو القاسم ربح ان كانت آثارهم قد اندرست لا بأس بذلك  
وله كانت عظامهم باقية لا بأس بان ينشئ ويقبر فيها للمسلمين فان موضع مسجد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت مقبرة للمشركين فنشئت واتخذت مسجدا  
. امرأة جعلت قطعة ارض لها مقبرة واخرجتها من يد ها ودفن فيها اسها وهذه  
الارض غير صالحة للقبر يغلب الماء عليها قال الفقيه ابو جعفر ربح ان كانت الارض  
بحال يرغب الناس عن دفن الموتى فيها لفسادها لم تصر مقبرة وكان للمرأة ان

تبيعها واذا باعت كان للمشركين ان يرفع الميث عنها او يأمر برفع الميث عنها  
 . ميث دفن في ارض انسان بغير اذن المالك كان المالك باختيار ان يشاء رضى  
 بذلك وان شاء امر باخراج الميث وان شاء سوى الارض وزرع فوقها لان  
 الارض ظهرها وبطنها مملوكة له . ميث دفن في مكان ثم اراد اهله اخراجه عن ذلك  
 المكان ودفنه في موضع اخر بعد مدة طويلة او قليلة قال الفقيه ابو جعفر  
 لا يباح اخراجه بعد ما دفن الا بعد ان يكون مدفونا في ارض موصوبة  
 ونحو ذلك . وذكر الناطق رحمه الله اذا حفر الرجل قبرا في ارض يباح له الحفر في غير ملكه  
 فدفن فيه لا ينشئ القبر ولكن يضمن قيمة حفره ليكون جمعا بين الحقين وبراعة  
 لها . مقبرة قديمة لمحلة لم يبق فيها آثار المقبرة هل يباح لاهل المحلة الاعتناء  
 بها قال ابو نصر رحمه الله لا يباح قيل له فان كان فيها حشيش قال يحشش به يخرج  
 الا الدواب فذاك ايسر من ارسال الدواب فيها . رجل جعل ارضه مقبرة او حانا  
 للغلة او مسكنا سقط الخراج عنه ان كانت خراجية . وقيل لا يسقط والصحيح  
 هو الاول . منزل هو وقف صحيح على مقبرة معلومة فخر به الاول وصار محبة  
 لا ينفع به نجاء رجل وعمره وبني فيه بيتا من ماله بغير اذن احد قالوا الاصل يكون للواقف  
 ان كان حيا ولو رثته ان كان ميتا وكذلك وقف صحيح على اقوام مسمين حرب ولا ينتفع  
 به وهو بعيد من القرية لا يرغب احد في محارته ولا يستاجر اصله يبطل الوقف  
 ويجوز بيعه وان كان اصله يستاجر بشئ قليل يبقى اصله وقفا وكذلك علو  
 وقف انهدم وليس من الغلة ما يمكن به عمارة العلو يبطل الوقف ويرجع حق البلد  
 الا الواقف ان كان حيا ولا ورثته ان كان ميتا . وكذلك حانوت وهو وقف  
 صحيح في سوق احترق السوق والحانوت وصار بحيث لا ينتفع به ولا يستاجر اصله

يخرج من ان يكون وقفا وكذا الرباط اذا احترق يبطل الوقف ويصير ميراثا هو بوارى  
 المسجد اذا صارت خلقة واستغنى اهل المسجد عنها فان كان الذي طرعهما بالمسجد  
 حيا تكون له لانها لم تنزل عن ملكه وان كان ميتا ولم يترك وارثا قالوا بأس لاهل  
 المسجد ان يدفعوا لافقير او يبيعوه ويشتروا بتمته حصيرا ويكون حكمه حكم اللقطة  
 وقد ذكرنا ان البصحيح من الجواب ان بيعهم بغير ما للقاضي لا يصح الا ان يكون في  
 موضع لا قاضي هناك . رجل جاء الفقيه فقال ان اريد ان اصرف مالا الى خيرة عتق العبد  
 افضل ام اتخاذا الرباط للعامة قال بعضهم الرباط افضل قال الفقيه ابو الليث رح  
 ان جعل للرباط مستغلا يصرف غلته الى عمارة الرباط فالرباط افضل وان لم يجعل الا  
 رباطا فالاعتاق افضل ولو تصدق بهذا المال على المحتاجين فذلك افضل من الاعتاق  
 رجل بنى رباطا على ان يكون ذلك في يده مادام حيا قال ابو القاسم رح يقرر في يده  
 ما لم يستوجب الاخراج عن يده ومتى جاء منه في الرباط فساد من شرب او نسق ما  
 ليس فيه رضا لله تعالى لا يترك في يده رباطا للتمتدح فيها سكان انهدم الرباط فلما  
 بنى اراد الساكنون الدين كانوا فيها قبل الانهدام ان يسكنوا فيها قال ابو القاسم رح  
 ان انهدم الرباط كله ولم يبق هناك بيت لم يكونوا هم اول من غيرهم ولو لم يتغير ترتيبه  
 بل هو على حاله الا انه ريد فيه او نقص كانوا هم اول بالسكنى من غيرهم قوم عمر ارض  
 موات على شط جيحون وكان السلطان يأخذ العشر منهم لان على قول محمد رح ما يور  
 الجيحون ليس ماء الخراج وبقر ب ذلك رباط فقام متولا الرباط لا السلطان فاطلق  
 السلطان له ذلك العشر هل يكون للمتولا ان يصرف ذلك العشر للمؤذن يؤذن  
 في هذا الرباط يستعين بهذا طعامه وكسوته هل يجوز له ذلك وهل يكون للمؤذن  
 ان يأخذ من ذلك المثل الذي اباح السلطان للرباط قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله

لو كان المؤذن محتاجاً يطيب له ولا ينبغي أن يصرف ذلك العشر إلى عمارة الرباط  
 وإنما يصرف إلى الفقراء لا غير ولو صرف إلى المحتاجين ثم إنهم انفقوه في عمارة  
 الرباط جاز ويكون ذلك حسناً. رباط على بابة قنطرة على نهر عظيم خربت القنطرة  
 ولا يمكن الوصول إلى الرباط إلا بمجاورة النهر وبدون القنطرة لا يمكن المجاورة  
 هل يجوز عمارة القنطرة بغلة الرباط قال الفقيه أبو جعفر ربح إن كان الواقف  
 وقف على مصالح الرباط لأبأس به والافتلا لأن الرباط للعمامة والقنطرة كذلك  
 فهو كطريق يجب مسجد وضاق على أهل المسجد مسجدهم فإن الطريق يلحق بالمسجد  
 كذا هذا متولى الرباط إذا صرف فضل غلة الرباط في حاجة نفسه قضا قال الفقيه  
 أبو جعفر ربح لا ينبغي له أن يفعل ولو فعل ثم انفق في الرباط رجوت أن يبرأ وإن أقصر  
 ليكون آخر من الأمسالك عندنا قال رجوت أن يكون واسعاً له ذلك رباط استغنى  
 عنه المارة وبقر به رباط آخر قال الفقيه أبو جعفر ربح يصرف غلة الرباط الأول  
 إلا الثاني وإن لم يكن بقر به رباط يعود الوقف إلى ودنة من بني الرباط رجل أوصى  
 بثلاث ماله للرباط قال من يصرف قال الفقيه أبو جعفر ربح إن كان هناك دلالة  
 أنه أراد به القيمين يصرف إليهم ولا يصرف إلى عمارة الرباط بطائفة طريق سفد  
 استغنى عنه المارة ويجننه رباط آخر قال السيد الإمام أبو شجاع ربح يصرف  
 غلته إلى الرباط الثاني كالمسجد إذا خرب واستغنى عنه أهل القرية نرفع ذلك  
 إلا القاضي باع المحسب وصرف الثمن إلى مسجد أخر جاز. وقال بعضهم إذا خرب  
 الرباط والمسجد واستغنى الناس عنه يصير ميراثاً وكذلك حوص العمارة إذا خرب  
 رجل استنرى مصححاً محمله في المسجد الحرام ومسجد آخر وقفاً أبداً لأهل ذلك  
 المسجد ولحياربه ولماة الطريق وإنشاء السبيل إن يقرأوا هكذا في الحسن

عن إبيحنيفة ربح وإن بذأله أن يرجع في ذلك كان له ذلك ويكون لورثته بعد  
موته وبه أخذ الحسن ربح . وقال أبو يوسف ربح جاز رقبته وليس له أن يرجع فيه  
ولو رجع كان لأهل المسجد وغيرهم من المسلمين مخاصمته في ذلك

### • فصل في وقف المريض

قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ربح الوقف على ثلاثة أوجه أما أن يكون  
في الصحة أو في حالة المرض أو وقف بعد الموت فما كان في الصحة فالقبض والافراز  
يكون شرط لصحته كالهبة وما كان بعد الموت فالقبض والافراز ليس شرط لصحته  
لأنه وصية إلا أنه يعتبر من الثلث وما كان في حالة المرض فحكمه حكم الوقف في الصحة  
وإن كان يعتبر من الثلث كالهبة في المرض يعتبر من الثلث وشرطيهما ما يسترط  
في الهبة من القبض والافراز كذلك الوقف في المرض وذكر الطحاوي ربح أن الوقف  
المنفرد في المرض كالمنفرد لما بعد الموت حتى يعتبر من الثلث لأن شرب المريض  
مرض الموت في الحكم بمنزلة المنفرد لما بعد الموت حتى يعتبر من الثلث . وذكر  
سمن الأئمة السرخسي ربح الصحيح أن وقف المريض مرض الموت بمنزلة المباشرة  
في الصحة حتى لا يمنع الارت في قول إبيحنيفة ربح ولا يتعلق به اللزوم كالعارية  
إلا أن يعود وحده وبعد وفاته فيكون لازماً إذا كان مؤبداً ويصير الاند فيه  
كهر الموصى له بالخدمة في لزوم الوصية بعد الموت . مريض وقف داراً في مرض  
موته فهو حائز إذا كان يخرج من ثلث ماله وإن لم يخرج فاجازت الورثة ذلك  
وإن لم يحس وبطل بما زاد على الثلث وإن أجاز البعض جاز بقدر ما أجاز  
وبطل الباقية إلا أن يظهر للميت ماله غير ذلك فينفذ الوقف في الكل فإن  
كان الحادث الذي لم يجز الوقف باع نصيبه قل أن يظهر للميت مال آخر لا يبطل

يسه ويؤمن قيمة ذلك يشتري بذلك أرض وتوقف على ذلك الوجه . مريض  
 وقف دارا وعليه دين يحيط بماله فانه يباع الدار وينقض الوقف كما واشترى  
 دارا ووقفها ثم جاء الشفيع كان له ان يأخذ الدار بالشفعة وينقض الوقف ولو  
 اشترى رجل دارا شراء فاسدا وقبضها ثم وقفها على الفقراء والمساكين جان ويصير  
 وقفها على ما وقف عليه وعليه قيمتها للبائع ولو اتخذها مسجدا قال هلال بن يحيى مسجدا  
 في قول علمائنا . وقال الفقيه ابو جعفر رحمه ذكر محمد رحمه في كتاب الشفعة انه لا يصير  
 مسجدا فانه ذكر لو اشترى ارضا شراء فاسدا واتخذها مسجدا وبناها ببناء المسجد  
 جاز وعليه قيمتها للبائع عند ابي حنيفة رحمه وفي قوله ابو يوسف ومحمد رحمه ينقض البناء ويؤخذ  
 الارض على البائع لفساد البيع فاشترط البناء ثم ولى على انه يصير مسجدا قبل البناء  
 عند الكل وكان في المسجد روايتان عن اصحابنا رحمه في رواية الوقف لهلال بن يحيى مسجدا  
 عند اصحابنا وفي رواية كتاب الشفعة لا يصير مسجدا قال الفقيه ابو جعفر رحمه لقائل  
 ان يقول في الوقف ايضا روايتان عن اصحابنا رحمه قال ولقائل ان يقول في الوقف  
 يصير وقفا في الروايتين جميعا . ويفرق هذا القائل بين المسجد والوقف على احدي  
 الروايتين . وجه الفرق ان في الوقف حق العباد فيكون بمنزلة البيع والهبة  
 والبيع والهبة يبطل حق البائع في الاسترداد . واما المسجد خالص حق الله تعالى  
 لاحق للعباد فيه وما هو خبيث لا يصلح حق الله تعالى ولهذا قالوا لو اشترى دارا لها  
 شفيع فعملها مسجدا كان للشفيع ان يأخذ بالشفعة فكذا اذا كان للبائع فيها  
 حق الاسترداد كان للبائع ان يبطل المسجد . رجل اشترى ارضا فوقفها قبل القبض <sup>حاز</sup>  
 ان نقد الثمن وان لم ينقد الثمن فالوقف موقوف لان الوقف يشبه العتق فانه لا يبطل بالشرط  
 الفاسد . ولهذا لو وقف ارضا على رجل على ان يقرضه دواهم جاز الوقف ويبطل



المشروط . قال الفقيه أبو جعفر ح اعتاق المشتري قبل القبض جائز وقبل نقد الثمن  
سوقفه فكذاك الوقف والله اعلم

### فصل في رجل يقر بأرض في يده أنها وقف

رجل أقرب أرض في يده أنها صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك جازاً أقراره وبصير الأرض  
وقفاً على الفقراء لأن الأوقاف عادة تكون في يد القوام فلم يصح الأقرار من في يده  
يبطل الوقف ولا يجعل المقر هو الواقف إلا أن يشهد الشهود أن الأرض كانت  
للمقر حين أقر فيكون المقر هو الواقف وقبل شهادة الشهود كان الرأي فيه للقاضي  
أن شاء تركه في يده وأن شاء أخذ من يده وقا ويل قبول هذه البيعة لوجاء رجل غير  
المقر ادعى أنه هو الواقف وأراد أن يأخذ من يد المقر فيقيم المقر بيعة أنه هو الواقف  
فيدفع خصومة المدعي ويثبت لنفسه ولاية لا يرد عليها الغزل أبداً وهذا رجل  
في يده عبد أقر أنه حر حرم أقراره ولا يكون له الولاء إلا أن يقيم البيعة أن العبد  
كان له حين أقر يعتقد فيصير الولاء له فكذاك هذا المقر بالوقف إذا أقام البيعة  
على ذلك قبلت بينته وقبل إقامة البيعة لا يكون له الولاية قياساً والاستقصاء  
بتركها القاضي في يده وهو الذي يقسم الغلة على الفقراء ولو أن هذا المقر بعد هذا  
الأقرار أقر أن الواقف فلان لا يقبل ذلك منه ولو قال أنا واقفها قبل قوله لا بها في يده فيصير  
قوله ولو أقر بعد في يده أنه حر ثم قال أنا اعتقته لا يثبت له الولاء إلا أن يقيم البيعة  
على ذلك لأن العبد بعد الأقرار بالحرية لا يبيع في يده بخلاف الأرض ولو مالده  
هذه الأرض صدقة موقوفة من أبيه وقدمات أبوه صح أقراره فان كان على الأب مو  
وليس للبيث مال آخر فانه يساع من هذه الأرض مقدار الدين وما يبق يكون وقفاً  
وإن كان مع المقر وارث أتى بمحمد ذلك كان نصيب الجاهد من هذه الأرض الجاهداً .

٢٥٠

يفعل به ما شاء ونصيب المقر يكون وتعالى ما اقربه ولو اقر رجل بارض فيده انها  
وقف على قوم معلومين وسامع ثم اقر بعد ذلك ان الوقف على غيرهم او زاد معهم او نقص  
عنهم لا يلتفت الا قوله الآخر ويعمل بقوله الاول ولو اقر رجل بارض فيده انها وقف  
وسكت ثم قال انها وقف على فلان وفلان وسعى عددا معلوما في القياس لا يقبل  
قوله الآخر لان بكلامه الاول صارت الغلة للفقراء فلا يملك الا بطلان <sup>سقط</sup> هذا  
يقبل قوله لان في العادة قد يقرب الوقف ثم يبين الموقف عليه ولو اقر بارض فيده ان  
القاضي فلانا ولاه هذه الارض وهي صدقة موقوفة في القياس لا يقبل تولية وفي  
الاستحسان يتلوم القاضي زمانا فان لم يظهر عنده غير ما اقر به جوز اقراره على سبيل  
ما اقر ارض في يد ورثة اقر وان اباهم وقفها وسعى كل واحد منهم وجهها غير ما  
سعى صاحبه فان القاضي يقبل اقرارهم ويصرف غلة حصة كل واحد منهم الى  
الوجه الذي اقر لان هذا اقرار لا تقسم فيه فيكون ولاية هذا الوقف للقاضي  
بينهما من شاء ارض في يد رجل سنهد شاهدان على اقراره انها موقوفة على فلان  
ونسله وشهد آخر ان انه اقر انها موقوفة على فلان بن فلان لرجل آخر على نسله  
ذكرة الكتاب ان عرف اعا الاقرارين كان اول جاز الاول وبطل الثاني وان لم يعرف  
الاول من الآخر يقضي بجميع ذلك ويكون الغلة بين الفريقين نصفان رجل اقر بوقف  
صحيح واقربانه اخبره من يده ووارثه يعلم انه لم يكن اخبره من يده قالوا اقراره  
على نفسه جائز وليس للورثة ان يأخذوه ولا تسمع دعواهم في القضاء

باب الرجل ينفق ارضه على

نفسه واولاده واقربائه وجيرانه

الارض هذه صدقة موقوفة على نفسه قال هلال بن لا يجوز هذا الوقف

وقال الفقيه ابو جعفر رح ينبغي ان يجوز في قياس قول ابي يوسف رح وانما قال ذلك بناء على ان الواقف اذا شرط في الوقف ان يوكل وياكل منه مادام حيا لا يجوز لك في قول هلال رح ويجوز في قول ابي يوسف رح ومشائخ بلخ رح اخذوا بقوله ابي يوسف رح وقالوا يجوز الوقف والشرط جميعا. وذكر الصدر الشهيد رح ان الفتوى على قول ابي يوسف رح ترغيبا للناس في الوقف وقال الفقيه ابو جعفر رح وليس في هذا عن محمد رح رواية ظاهرة الاشياء ذكره في كتاب الوقف قال اذا وقف على امهات اولاده جاز. وقال الفقيه ابو جعفر رح الوقف على امهات اولاده بمنزلة الوقف على نفسه لان ما يكون لام الولد في حياة الولد يكون للمولد رجل وقف على الفقراء وشرط لنفسه الاكل وقال على ان في ان اكل منها قال ابو بكر الاسكاف رح يجوز ذلك. ولو قال وقفت على نفسي لا يجوز. وعن ابي يوسف رح انه قال يجوز ذلك واذا مات يصير للمساكين. ولو قال ارض صدقة موقوفة على ان غلتها لي ما عشت قال هلال رح لا يجوز هذا الوقف وفي وقف الانصارى رح لو قال ارض صدقة موقوفة لله تعالى ابد تجري غلتها على ما عشت ولم ير على ذلك جاز واذا مات يكون للفقراء وذكر الحفاف رح لو قال ارض صدقة موقوفة تجري غلتها على ما عشت ثم بعدى على ولدى وولد ولدى ونسلهم ابدامانا <sup>سلوا</sup> فاذا انقرضوا ففي على المساكين جاز ذلك على ما روي عن ابي يوسف رح وفي بعض الروايات اذا شرط الواقف مع نفقته ان يقضيه منه دينه يجوز هذا الشرط رجل وقف على امهات اولاده في حال وقفه ومن يحدث منهن بعد ذلك في حياته وما بعد وفاته ما لم يتزوجن فهو جائز ما على ابي يوسف رح فلان عنده يجوز الوقف على نفسه فكذا على امهات اولاده وعلى قوله رح

٢٥٢  
انما جاز الوقف على امهات اولاده لانه لا بد من تصحيح هذا الوقف بعد موته لانهم اجنبيات واذا جاز بعد الموت جاز في حياته تبعاً وكم من شئ يجوز تبعاً ولا يجوز اصلاً. ولو وقف دفعا واشتق لنفسه ان ياكل منه مادام حيا ثم مات وعنده من هذا الوقف معا ليق عنب اذ زويت فذلك كله مردود الى الوقف ولو كان عند خبر من يرد ذلك الوقف كان ميراثا عنه لان ذلك ليس من الوقف حقيقة

### فصل في الوقف على الاولاد والاقرباء والجيران

رجل قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي كانت الغلة لولعه صلبه يستوي فيه

الذكر والانثى لان اسم الولد مأخوذ من الولادة والولد موجود في الذكر والانثى الان يقول

على الذكور من ولدي فلا يدخل فيه الاناث واذا جاز هذا الوقف فما دام يوجد

واحد من ولد الصلب كانت الغلة له لا يحل لم يبق واحد من البطن الاول يصرف

الغلة الا الفقراء ولا يعرف الى ولد الولد شئ وان لم يكن له وقت الوقف ولد صلب

وله ولد الابن كانت الغلة لولد الابن لا يشترط ذلك من دونه من البطون

ويكون ولد الابن عند عدم ولد الصلب بمنزلة ولد الصلب ولا يدخل فيه ولد البنت

في ظاهر الرواية وبه اخذ هلال رح وذكر الخصاص عن محمد رح انه يدخل فيه

اولاد البنات ايضاً والصحيح ظاهر الرواية لان اولاد البنات ينسبون الى اباؤهم

امهاتهم بخلاف ولد الابن. وذكر في السير اذا قال اهل الحرب امنونا على اولادنا

فامنهم يدخل في الامان اولادهم لاصلا بهم من الذكور والاناث واولاد اولادهم

من قبل الرجال فاما اولاد البنات ليسوا باولادهم ذكر في السير ما يوافق ظاهر الرواية

ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ولم يرد على هذا يدخل فيه

ولد لصلبه واولاد بنته يشتركون في الغلة ولا يقدم ولد الصلب على ولد الابن

لاخر نسوة بينهما في الذكر وهل يدخل فيه ولد البنت قال هلال رح يدخل وكذلك لو قال  
 ارضي هذا فصدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي الذكور قال هلال رح يدخل فيه  
 المذكور من ولد البنين والبنات وقال علي الرازي رح اذا وقف على ولد وولد وولد يدخل  
 فيه الذكور والاناث من ولد فاذا انقرضوا فقولن كان من ولد الواقف دون ولد بنت  
 الواقف ولو قال علي اولادهم كان ذلك لكلهم يدخل فيه ولد الابن وولد البنت  
 والصحيح ما قال هلال رح ان اسم ولد الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد  
 البنات فانه ذكر في السبر اذا قال اهل الحرب امنونا على اولاد اولادنا يدخل فيه  
 اولاد البنين واولاد البنات فانه ذكر خمس الائمة السرخسي رح لان ولد الولد اسم  
 لمن ولده ولده وابنته ولده فمن ولدته ابنته يكون ولد ولد حقيقة بخلاف  
 ما اذا قال علي ولدي فان عمه ولد البنت لا يدخل في الوقف في ظاهر الرواية لان اسم  
 الولد يتناول ولد ولد لصلبه وانما يتناول ولد الابن لانه يسب اليه عرفا وعن  
 محمد رح ان ولد الولد يتناول ولد ولد البنت عند اصحابنا رح وذكر هلال رح في الوقف  
 اذا قال وقفت على ولدي وولد ولدي الذكور فالذكور من ولد البنين  
 والبنات سواء يدخلون في الوقف . رح قال وقفت ارضي هذا على ولدي وقفا  
 واخره للمساكين فوات ولد قال ابو القاسم رح يصرف الغلة الى الفقراء ولو قال  
 علي ولدي وولد ولدي واخره للمساكين قال يصرف الغلة الى ولده وولد ولد  
 فاذا ماتوا اوله يبق واحد منهم ووجد البطن الثالث يصرف الغلة الى الفقراء ولا  
 يصرف الى البطن الثالث . وان قال علي ولدي وولد ولدي وولد ولد ولد ذكر  
 البطن الثالث فانه يصرف الغلة الى اولاده ابدا ما تناسلوا ولا يصرف الى  
 الفقراء ما بق احد من اولاده وان سفل . قال الفقيه ابو جعفر رح وهكذا ذكر

هلال ربح وقفه اذا ذكر الواقف ثلث بطون يكون الوقف عليهم وعلى من اسفل  
منهم الاقرب والابعد نعيم سواء الا ان يذكر الواقف في وقفه الاقرب فالاقرب  
ادى قوله على ولدي ثم بعدهم على ولد ولدي او يقول بطناً بعد بطن في يبدأ بمبدأ  
به الواقف لانه لما ذكر البطن الثالث فقد خشي فتعلق الحكم بنفس الانتساب لا غير  
والانتساب موجود في حق من قرب بعد بخلاف البطن الثاني لان الواسطة له واحد  
. ولو وقف رجل ضيعة على ولديه وقال هذه صدقة موقوفة فاذا انقرضت على اولادها  
ابداً ما تسلموا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح اذا انقرض احد الولدين  
وخلف ولداً يصرف نصف الغلة لا الولد الباقى والنصف الى الفقراء فاذا مات الولد  
الآخر يصرف جميع الغلة الى اولاده اولاد الواقف لان مراعاة شرط الواقف لان الواقف  
انما جعل اولاد الاولاد بعد ما انقرض البطن الاول فاذا مات احدهما يصرف النصف  
الى الفقراء . رجل وقف ضيعة على ولده وليس له ولد لصلبه وله ولد الابن فان الغلة  
تصرف الى ولد الابن فان حدث للواقف بعد ذلك ولد لصلبه قال الفقيه ابو جعفر  
رح يصرف الغلة لا الولد الحادث وينظر في كل غلة المستحقها يوم الادراك  
ولا يعتبر ما مضى سواء حدث بعد الوقف او كان موجوداً وقت الوقف ولو قال  
هذه الضيعة صدقة موقوفة على المحتاجين من ولدي وليس له ولد الاحتياج  
واحد قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رح يصرف نصف الغلة الى  
هذا المحتاج والنصف الى الفقراء لانه لم يجعل لاحد المحتاجين من ولد الا النصف  
. ولو وقف ارضاً على اولاده واخره للفقراء فمات بعض الاولاد فان الغلة تصرف الى الباقي  
وان ما توأصرت الغلة الى فقراء المسلمين لان ههنا وقف على اولاده وقد بقى  
بعد موت واحد منهم اولاده فلا تصرف الى الفقراء ما بقى اولاده . ولو وقف

٢٥٥

ضيعة على امراته واولاده فانت المرأة واحدا الورثة ولدا المرأة لم يكن نصيب  
 المرأة لولدها خاصة بل يكون مردودا لجميع الورثة اذا لم يكن الواقف شرط  
 في الوقف انها اذا ماتت كان نصيبها الولد لها خاصة ولو وقف ضيعة له نصفها  
 على امراته ونصفها على ولده بعينه على انه ان ماتت المرأة يمرف نصيبها الى  
 اولاده واخره للفقراء ثم ماتت المرأة كان نصف الغلة لابن الذي عينه ونصيب  
 المرأة يكون لساكن الورثة والابن الذي عينه جميعا لان الواقف جعل نصيب المرأة  
 بعد مرتها لاولاده والابن المعين من اولاده ايضا مريض قال وقفت هذه الضيعة  
 على ولدي وولد ولدي ابدا ماتا سلوا ومات قالوا ما كان من حصة الوارث  
 لا يجوز فيه الوقف وما كان من حصة غير الوارث جاز فيه الوقف من الثلث  
 في قول ابي حنيفة وابي يوسف وزفر والحسن رحمهم الله لان وقف المريض وصية  
 فلا يجوز للوارث ويجوز فيما كان لغير الوارث رجل وقف ضيعة على فقراء اولاده  
 فادعى احد منهم الفقر قال الفقيه ابو بكر البلخي رح لا يعطى له شئ من الوقف  
 ما لم يثبت فقره عند القاضي رجل وقف ضيعة له على ابن له واولاده واولاد اولاده ابدا ما  
 تناسلوا قال ابو القاسم رح يقسم الغلة بينهم على من كان من ولد ابنه على عدد  
 الرؤس يستوي فيه الذكر والانثى فقبل له اولاد البنت قال رح تدخل لانهم  
 اولاد اولاده قال رضي وهذا يوافق ما ران في ولد الولد يدخل اولاد البنات  
 كما يدخل اولاد البنين رجل قال رضي هذه صدقة بعد وفاة علي المساكين وهو  
 يخرج من الثلث ثم مات فاحتاج ولد قال هلال رح لا يعطى لولد من الغلة  
 شئ الا اذا كان الوقف وصحة ولم يصف الى ما بعد الموت ثم مات وفي ولد الواقف  
 فقر فيكون للمتول ان يدفع لكل واحد منهم سهما اقل من مائة درهم وهو

احق بذلك من سائر الفقراء وان لم يعطهم شيئا لا يضمن المتولي لانه لم يمنع حتما  
 واجبالهم . وكذا قللوا في الذي وقف ضيعة في صحته على الفقراء ثم مات وله بنت  
 . ضيعة كان الافضل للقيم ان يصرف اليها مقدار حاجتها . رجل وقف ضيعة على  
 الفقراء في صحته واخرجها من يده ثم قال لوصيه عند الموت اعط من غلة  
 الضيعة لفلان الفقير خمسين درهما ولفلان الفقير مائة ثم مات وله ابن  
 محتاج وقد قال لوصيه افعل ما رايت قال واجعله لا وذاك باطل وهو للفقراء  
 ولو دفع الى ولده المحتاج كان ذلك افضل اذا كان الوقف في صحته وله وقف  
 ضيعة على ابنه وابنته فاراد احداهما قسمة الضيعة ليدفع نصيبه مزارعة  
 قال ابو القاسم رح قسمة الوقف لا يجوز بدفع القيم كل الارض مزارعة ولا يدفع  
 منه من الارباب شيئا من مزارعة وانما يكون ذلك للقيم . وان اراد الواقف  
 ان يقسم ارض الوقف ويعطى كل واحد من الذين الوقف عليهم يزرعونها ويكون  
 له دون سائر شركائه لم يكن له ذلك الا ان يرضى اهل الوقف بذلك ولو قسم  
 وفعل ذلك كان لاهل الوقف ابطاله وكذا للواحد منهم . ولو فعل اهل الوقف  
 ذلك فيما بينهم جاز ذلك ولما في بعد ذلك ابطاله وليس للواقف ان يسكن  
 احدا بغير اخر . رجل قال ارض صدقة موقوفة على المحتاجين من ولدي وليس  
 في ولدي الاحتياج واحد قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لولدي المحتاج  
 نصف الغلة والنصف للفقراء قليل له فان اعطى القيم نصف الغلة فقيرا واحدا  
 قال يجوز على قول ابي يوسف رح لان الفقراء لا يحصون فيكون للمجنس رجل وقف  
 منزله على ولديه وعلى اولادها ماتا سلوا ثم ان احد الولدين طلب من الاخر  
 المهالبة وابد الاخر الا ان يضربا وسط المنزل حائطا فيسكن هذا ناحية والاخر



ماحية قال الشيخ الإمام رحمه الله ان لم يوض الواقف لهما بالسكنى لم يكن لهما حق السكنى وان  
 كان الواقف اوصى لهما بالسكنى كان لكل واحد منهما ان يسكن نصف المنزل بغير معاينة  
 رجل جعل ارضه وقفا على اقوام معينين فاراد والمهايا بياحد لكل واحد منهم بعضها  
 يرعها لنفسه قال ان كانت التولية الى غيرهم فذبح المتولي اليهم مراعاة حاورتك  
 التولية اليهم او الى غيرهم فاحد واسم بعضا ليرعها لنفسه لا يجوز لان حق الوقف  
 معدوم على حقهم وحق الوقف ان يبدأ بعلقة الوقف للعارة والمؤنة فلا يجوز الا ان  
 يدفعوها الى غيرهم مراعاة ان كانت التولية لعم امرأة وقعت ميراثا لميراثا على  
 ما تها من بعدهن على اولادهن وعلى اولادهن اموالهن اموالهن اموالهن اموالهن  
 على مصالح المسجد من ماتت من ميراثها ذلك وحلف استين واحتار الاحت لا يرعى  
 بعد الوقف ولا يخرج المنزل من التلث قال السمع الامام هذا حار الوقف بعد  
 التلث ويطلق بما راد على التلث وما راد على التلث يصير ملما للورثة على سهامهم  
 وقد استعديفنا ما راد من علة الميراث تقسم من الورثة جميعا على ما راد من علة تقا  
 اعاقبت الاستان ما راد ما راد التلث كلها اولادها واولادها لاسي  
 لاحت من ذلك قال لان الوقف في الموص وصية اذ الموصي لاحت طه ارضه للورثة  
 ربح اولادهم واولادهم واولادهم واولادهم واولادهم واولادهم واولادهم واولادهم  
 بكاه قال اوصيته لاولاد اولادى بعلقة هذا الميراث بعد خمس سنين وذلك حار  
 والوصية بالعله لاسي وان بطلت فالميراث وقف على حاله فاذا حار بنية  
 اولاد الورثة سرب العلة اليهم ولو كانت هذه المرأة قالت على ولدي وولد  
 ولدي يكون بميراث الولد ميراثا الى الورثة اذ الموصي وذلك والوصية  
 نصيب ولدا للولد حار كل وقف ارض على اولاده وحصل امره للغراء بمات

بعضهم قال هلال ربح مصرف الوقف الى الباقى فان ماتوا يصرف الى الفقراء لا الى ولد  
الولد. ولو وقف على اولاده وسماهم فقال على فلان وفلان وفلان وجعل آخره للفقراء  
مات واحد منهم فانه يصرف نصيب هذا الواحد الى الفقراء بخلاف المسئلة الاولى  
لان المسئلة الاولى وقف على اولاده وبعد موت احدهم بقى اولاده وههنا  
وقف على كل واحد منهم وجعل آخره للفقراء فاذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقراء  
رجل قال ارضى صدقة موقوفة على نفسه وعلى فلان مع نصفه وهو حصته فلان وبطل  
حصته نفسه لانه لو افرغ الوقف على نفسه فسد كله ولو افرغ على فلان مع كله فادرج  
بينهما بثبت لكل واحد حكم نفسه. ولو قال على نفسه ثم على فلان او قال على فلان ثم  
على نفسه لا يصح شئ منه لانه جعل الكل لنفسه. زمان والكل لفلان زمان  
وسرط الكل لنفسه مفسد. الموقف في اى زمان كان ولو قال على عبدى وعلى فلان  
صح. النصف وبطل. النصف لان الوقف على عبدة او على مديونة كالوقف على نفسه  
ولو قال على نفسه وولدى ونسب فالوقف كله باطل لان حصته النسل مجهولة  
لا يدري كم هم ووقف المجهول باطل. رجل جعل ارضه صدقة موقوفة على ولده  
ومن بعدهم على المساكين جاز هذا الوقف. واختلفوا في الولد الذى يستحق  
هذا الوقف قال هلال ربح المستحق هو الولد الموجود عند وجود الغلة سواء  
كان موجود او قت الوقف او حدث بعده وبه اخذ مشايخ بلخ ربح وقال يوسف  
بن خالد السمرقاني المستحق هو الموجود وقت الوقف ومن حدث بعد الوقف  
لا يدخله الوقف. وكذا ولد الولد لا يدخله الوقف ان كان له ولد وقت  
الوقف او حدث قبل وجود الغلة لانه خص ولده بالذكر فلا يدخل فيه ولد  
الولد مع وجود الولد فان لم يكن له ولد وقت وجود الغلة كانت الغلة لاولاد

١٢٢٠ ولو قال علي ولدي وولد ولدي دخل الفريقان جميعا ويعتبر ولد وولد ولدي وجود  
 الغلة فيستحق واحد منهم كل الغلة وقت وجود الغلة الوقت الذي ينعقد  
 الزرع فيه جبا . وقال بعضهم نعم يصير الزرع متقوما ولو قال وقفت علي اولاد .  
 وله ولد واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف للفقراء ويدخل  
 فيه الذكر والانثى من اولاده ويدخل فيه ولد الابن ايضا لما قلنا ان ولدا لابن  
 بمنزلة ولد . ولو قال وقفت ارضي علي ولدي ونسلي وله ولد وولد ولد دخلوا  
 في الوقف لان النسل يتضمن القريب والبعيد القريب بحقيقته والبعيد  
 بحكم العرف ثم اتفقت الروايات على ان اولاد البنين يدخلون في لفظ الغلة  
 وفي اولاد البنات روايتان كما ذكرنا في اسم الولد . ولو قال وقفت علي ولدي ونسلي  
 وله ولد وولد ولد تم حدث له ولد صلب بعد الوقف دخلوا في الاستحقاق اما  
 ولده وولد ولده لان لفظ الولد يتناولهم . وكذا ولو قال علي ولدي المخلوقين  
 ونسلي يدخل الولد في الحاد بل لفظ النسل لان الولد الحاد من نسله . ولو قال علي  
 ولدي المخلوقين ونسلي لا يدخل فيه الولد الحاد لانه اثبت الاستحقاق للاولاد  
 المخلوقين والمعدوم لا يكون مخلوقا هكذا قالوا فلا يدخل فيه الولد الحاد  
 ويدخل فيه الاولاد المخلوقون واولاد اولادهم ابدا ما سلسلوا لان اولاده  
 المخلوقين ثبت لهم الاستحقاق بلفظ الولد . ثبت الاستحقاق لمن بعدهم من  
 البطون بلفظ النسل لانهم من نسلي . وكذا ولو قال علي ولدي المخلوقين وعلي  
 اولادهم فحدث له ولد من صلبه لا يكون لهذا الولد الحاد شيئا ولو قال ارضي  
 صدقة موقوفة علي من يحدث من الولد وليس له ولد يعم هذا الوقف  
 فاذا ادرك الغلة يقسم علي الفقراء فان حدث له ولد بعد القسمة يصر الغلة

التي توجد بعد ذلك لهذا الولد ما يقع هذا الولد فان لم يبق له ولد صرفت الغلة  
 الى الفقراء لان قوله صدقة موقوفة وقف على الفقراء وذكر الولد الحاد شلاء استثناء  
 كلفه قال ارضي صدقة موقوفة على الفقراء الا اذا حدث له ولد فغلت حاله ما يقوله  
 قال ارضي صدقة موقوفة علي بنه وله ابنا او اكثر كانت الغلة لهم فان لم يكن للابن  
 واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف للفقراء ولو كان له بنون  
 وبنات قال هلال رح كانت الغلة لهم بالسوية لان اسم البنين يقنا وله البنين  
 والبنات وعن ابي حنيفة رح ٢ رواية يكون الغلة للسين خاصة والصحيح هو الاول  
 وهو كما لو قال ارضي موقوفة على احمي وله احوه واخوات استر كلوا جميعا ولو قال  
 موقوفة على بنين فلان وله بنون وبنات روى ابو يوسف عن ابي حنيفة رح انه على  
 الذكور من ولد . وروى الاثنا وروى يوسف بن خالد السبيعي عن ابي حنيفة رح انهم  
 يدخلون جميعا فان كان بنو فلان قوما لا يحصون يكون ذلك على الذكور والاثنا  
 جميعا في الروايات كلها . ولو قال ارضي صدقة موقوفة على بنى وله بنات ليس  
 معهن ابن كانت الغلة للفقراء لا شيئا للبنات لان اسم السين لا يقتضي البنات  
 عند الامراء . واكد الوصف على بناته وله بنون لابنات له كانت الغلة  
 للفقراء ولو قال ارضي صدقة موقوفة على ولدي الدي يسكنون البصرة فالغلة  
 لسكني البصرة دون غيرهم لانه خصهم بوصف ويعتبر بها كذا البصرة يوم يجوز العلم  
 ولو قال ارضي صدقة موقوفة على ولدي العور والعميان كان الوصف نفع خاصة  
 دون غيرهم لانه علق الاستحقاق بوصف ويعتبر العور والعميان من ولد يوم الوقف  
 لا يوم لعله . وكذا لو قال ارضي صدقة موقوفة على اصاء ولدي يعي صفار ولدي  
 كان الوقف على الصغار خاصة ويعتبر في الاستحقاق من كان صغيرا عند الوقف

لا تمند وجود الغلة لان الصغر وان كان يولد لكن يولد زوالا لا يعود فكان  
 ركن بمنزلة اسم العلم بخلاف الفقراء وسكنى البصرة لان الفقراء وسكنى البصرة  
 .تمثل العود بعد الزوال فلا يكون بمنزلة اسم العلم ولو جعل ارضه صدقة  
 .وتوفه على ولدته وليجاءت امرأته الحرة بولد لاقل من ستة اشهر من وقت  
 .وجود الغلة فان هذا الولد يشارك الولد الاول في الغلة لعلمنا انه كان  
 .يوجد اوقت وجود الغلة ولو جاءت به لستة اشهر فصاعدا لا يشارك  
 .ن الولد الاول كان مستحقا لكل الغلة ظاهر والولد الحادث مستكوا  
 .انه كان موجودا وقت وجود الغلة او علق بعد ذلك فلا نزاع الولد بالتك  
 .هكذا لو لم يكن للواقف ولدا اصلا وقت وجود الغلة فجاءت امرأته بولد لستة  
 .اشهر فصاعدا كانت الغلة للفقراء ولا شيء لهذا الولد .ولو كان للواقف  
 .ولد عند وجود الغلة ثم جاء تمام ولد بولد بعد مجي الغلة لاقل من ستة  
 .شهر فان هذا الولد يشارك الولد الاول في هذه الغلة وان جاء  
 .لستة اشهر فصاعدا لا يشاركه .ولو كانت له امه فجاءت بولد لا  
 .من ستة اشهر من وقت وجود الغلة فادعاه المولى ينبت نسبه ولا يشاء  
 .الاول في هذه الغلة لانه لا يصدق على الولد الاول الذي كان مسجونا بولد  
 .في اشتراك الولد الحادث ويصدق على نفسه في النسب .يسمى بولد  
 .الولد .وان مات الواقف ساعة جاءت الغلة فجاءت امرأته بولد ما بين  
 .وبين سنتين من الساعة التي جاءت فيها الغلة فان هذا الولد يشارك  
 .الولد الاول في الغلة لان المتوفى عنها الزوج اذ جاء بولد ما بين  
 .سنتين من وقت الموت يقبض النسب .وكذا لو كان مكان الموت طرفة

بائن ولم يقر بانتضاء العدة حتى جاءت بولده ما بينها وبين سنتين كان الجواب  
 كذلك . ولو كان الطلاق رجعيا فالجواب في الولد الحادث بعد الطلاق  
 الرجعي ما هو الجواب في منكوبة غير مطلقة لان الطلاق الرجعي لا يحرم الوطئ  
 وان عاش الواقف بعد وجود الغلة من الوقت ما يمكنه الوصول اليها ثم مات  
 فجاءت امرأته بولد ما بينها وبين سنتين من وقت وجود الغلة لاحق لهذا الولد  
 في هذه الغلة لتوهم علوق هذا الولد بعد مجيء الغلة لان يكون الولادة  
 لاحق من ستة اشهر من وقت وجود الغلة فيشارك الولد الاول . ولو كانت  
 الواقفة قبل مجيء الغلة بيوم او يومين ثم جاءت امرأته بولد ما بينها وبين  
 سنتين من وقت الموت كان لهذا الولد حصة من هذه الغلة لان الموت كان  
 وقت مجيء الغلة كان لهذا الولد حصة فاذا كان قبله كان اوله لانه ادل على  
 وجود الولد عند مجيء الغلة

### فصل في الوقف على القربات

رجل قال ارضي صدقة موقوفة على اقارب او على قرابتي او على ذوق قرابتي قال  
 هلال رح يصح الوقف ولا يفضل الذكور على الانثى ولا يدخل فيه والد الواقف  
 ولا جد ولا ولد ولا الجد عن اب يحقيقة رح وفي الزيادات يدخل فيه الجد والجدة  
 وولد الولد الا عند اب يحقيقة رح يكون استحقاق الوقف لذوي الدم المحرم  
 من الواقف ويعتبر ايضا الاقرب فالاقرب وعلى قول صاحبيه رح لا يعتبر الرحم  
 المحرم من الواقف ويدخل فيه جد والجدة من قبل الاء والامهات اقصى  
 اباؤها في الاسلام . رجل قال ارضي صدقة موقوفة على اقرب قرابتي وله  
 لغت لابو ام وابنة ابنة الابنة قال الفقيه ابو بكر البجلي رح

ابنة ابنة الابنة اولى وان سفلت لانها من صلبه فتكون اقرب من التي من صلب  
 ابيه ولو قال ارضه صدقة موقوفة على فقراء قرابتي او قال على فقراء ولدي يصح الوقف  
 واستحق الغلة من كان فقيرا وقت وجود الغلة في قوله هلال رح وعليه الفتوى  
 ولو قال محل من افقر من ولدي قال محمد رح يكون الغلة لمن كان غنيا ثم افقر  
 وقال غيره يدخل كل من كان فقيرا وقت وجود الغلة سواء كان غنيا ثم افقر او لم يكن  
 غنيا اصلا. ولو قال على من احتاج من قرابتي فهو على من كان محتاجا وقت وجود  
 الغلة سواء كان غنيا ثم احتاج او كان محتاجا من الاصل اما الفقير فمن له مسكن  
 لا غير فهو فقير في الوقف والزكاة جميعا وكذا من كان له مسكن وخادم وكذا من  
 كان له ثياب كفاف لا فضل فيها فان كان له مع ذلك من متاع البيت ما لا غنى عنه  
 فكذلك وان كان له فضل من متاع البيت او الثياب وفلقت الفصل يساوي مائة  
 درهم فهو غني لا يحل له الزكاة ولا اخذ الوقف وكذا لو كان له مسكن او خادم او  
 واحد هياوي مائة درهم فهو غني في حكم الوقف ولا يكون عنيا في وجوب الزكاة  
 في قول اصحابنا رح. وقال يوسف بن خالد السمي رح اذا كان الفضل خمسين درهما  
 او مائتا درهم خمسين فهو غني لا يحل له اخذ الزكاة والوقف ان كان فضل من الثياب  
 وفضل من متاع البيت وفضل مسكن وفضل كل صنف ما انفاده لا يساوي مائتي  
 درهم اذا جمعت بلغت مائة درهم كان غنيا. وان كانت له ارض تساوي مائة  
 درهم ولا يخرج من غلتها ما يكفيه قال ابو يوسف رح هو غني وبه اخذ هلال  
 رح لا يعطى له شيء من الوقف ولا من الزكاة وقال محمد بن سلمة ومحمد بن مقاتل الزاوي رح هو  
 فقير. وقال ابو جعفر رح ان كان لا يخرج من غلتها ما يكفيه بنقصان الارض  
 فهو فقير وان كان نقصان الغلة لقلة تهاهت والقصور في القيام عليها فهو غني

وما قال ابو يوسف رجح احوط وما قال محمد بن سلمة رجح اوسع وان كان له مال  
كثير غائب عنه او ماله يكون ديناً على الناس لا يقدر على الاخذ يعطيه له من الوقف  
والزكاة جميعاً لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان ماله غائباً عنه او كان ديناً على  
الناس لا يقدر على اخذه الا انه يقدر على الاستقراض كان الاستقراض خيراً  
له من قبول الصدقة فلوانه لم يستقرض واخذ الزكاة لا بأس به ويجعل ماله  
الغائب في حق حل الاخذ كالمعدوم ولو لم يكن له مال وقد رجع الاستقراض  
ولم يستقرض واحد الصدقة لا بأس كذلك هذا ويعطى الوقف للفقير الكسوف  
ولا بأس به ويكره له اخذ الزكاة رجلاً وقف وقفاً على حفده ته ومواليه من كان  
منهم فقيراً والحفده اه والمولاه فرس قال ابو القاسم رجح ان كان في ثغر من الثغور  
يربط للجاهدة اعداء الله تعالى فهو فقير وان كان به زمانة يركبها فكل ذلك  
وان لم يكن له ذلك وانما يسلكه تشرباً به والدابة تساوى مائة درهم وليس  
عليه دين ولا مهر فان هذا عن ليس بفقير ومن كان له دين على مفلح لا يقدر  
على اخذه فهو فقير وان كان على مملوك فهو غني ولو كان الديون اليه منك فانك  
له مينة فهو غني وان لم يكن له مينة فهو فقير لان الجاهدة اذا استجلبت حلف  
ظاهراً ولو قال ارضي صدقة موقوفة على فقراء قرابتي وكان في قرابته يوم مجي الغلة  
فقير ما استغنى قبل ان يأخذ حصته من غلة الوقف كان له حصته لان الملك ثبتت  
له وقت مجي الغلة فانه لو مات بعد مجي الغلة قبل ان يأخذ حصته يصير حصته  
سيراناً ولو ولدت امرأة من ذراته بعد مجي الغلة لا قل من سنة اشهر لا يستحق  
هذا الولد شيئاً من هذه الغلة لان مستحق الغلة هو الفقير من قرابته والحمل  
لا بد من فقره لان الفقر هو الحاجة والحمل لا يحتاج الى شيء فالحمل في هذه الغلة بمنزلة



من كان عينا من قرابته وقت مجيء العلة ثم افقر بعد ذلك فانه لا يستحق شيئا من  
 هذه العلة ويستحق ما يستقبل من الغلات بخلاف ما لو وقف على ولده او قرابته  
 فجاءت المرأة بولده لا تقل من ستة اشهر من يوم مجيء العلة يكون لهذا الولد حصة  
 من هذا الوقف لان ثمة الاستحقاق تعلق بالنسب ولو قال ارضي صدقة  
 موقوفة علي من كان فقيرا من نسل فلان او من آل فلان وليس في نسل فلان او في  
 آل فلان الا فقير واحد كان جميع العلة له لان كلمة من تصلح كناية عن الواحد  
 وعن الجماعة بخلاف ما لو قال ارضي صدقة موقوفة على فقراء آل فلان او على فقراء  
 نسل فلان وليس فيهم الا فقير واحد كان له نصف العلة لان ثمة نفس على الجمع  
 ولا يستحق الواحد كل العلة . ولو قال ارضي صدقة موقوفة على المساكين من  
 قرابتي او على المحتاجين من قرابتي كان الجواب فيه ما هو الجواب في قوله على فقراء  
 قرابتي لان الحاجة والمسكنة والفقر شيعة عن معنى واحد ولو قال ارضي صدقة موقوفة  
 لفقراء قرابتي او لفقراء قرابتي فهو كما يقال على فقراء قرابتي لان حروف الصلوات  
 يقام بعضها مقلم بعض ولو قال على ايتام قرابتي فذلك لان اليتيم يبيء غيره  
 الحاجة واليتيم صغيرا وصغيرا مات ابوه وحياة الام والجد لا يريل اليتيم  
 اذا كان الاب ميتا واذا ادرك الصغير والصغيرة يزول عنه اليتيم وادراك  
 الام يكون بالاحتلام وادراك الجارية بالحيض او بالحبل فان لم يكن شيعة  
 من ذلك فتعوان يتم خمسة عشر سنة في الغلام والجارية في قول ابي يوسف  
 ومحمد . وقال ابو حنيفة رج في الغلام حتى يحتلم او يبلغ تسع عشر سنة  
 وفي الجارية حتى تحيض او تبلغ سبع عشر سنة . وقال زفر رج هاسوا والادراك  
 فيها ثمانية عشر سنة فان احتلم الغلام بعد مجيء العلة فله حصته من هذا

الغلة لانه كان يتيما يوم مجئ الغلة فلا يزول استحقاقه بزوال اليتيم كما  
 لا يزول بزوال الفقير فان وقع بينه وبين غيره من اهل المستحقين خصومة  
 في هذه الغلة فقال لغيره من المستحقين انما احتسبت قبل مجئ الغلة فلاحصة  
 لك وقال هو انما احتسبت بعد مجئ الغلة كان القول قوله مع اليمين وكذلك  
 حيض الجارية لان الاستحقاق تعلق باليتيم وصفة اليتيم كانت ثابتة  
 له فكان القول في انكار زوال الاستحقاق قوله كالمديون اذا ادعى الاباء  
 وصاحب الدين منكر كان القول قول المنكر. وان مات واحد من القرابة  
 بعد مجئ الغلة وترك اولاد اصغار لا يكون لهؤلاء الا حصة هذه الغلة  
 لان صفة اليتيم انما ثبتت لهم بعد مجئ الغلة رجل قال ارضي صدقة موقوفة  
 على فقراء عمر بن الخطاب رضي ورجل آخر وقف ارضه على مثل ذلك وفي اولاد عمر  
 بن الخطاب رضي فقراء قاي الغلتين ادركت ميهمهم وان ادركت احد الغلتين  
 اولا فاصاب احدهم من تلك الغلة مائة درهم فصاعدا ثم ادركت الغلة الثانية<sup>ثمة</sup>  
 وعنده الغلة الاولى فلاحق له من الغلة الثانية لان صفة الفقير بطلت قبل  
 مجئ الغلة الثانية فان ادركت الغلتان معا كانتا لهم وان كانت حصته كل واحد  
 مئتي درهم لان مجئ الغلتين كان قبل زوال الفقر فهو كما لو ادى من الزكاة  
 مائة درهم الى فقير واحد وذلك جائز عندنا رجل وقف وقفا على اهل الحاجة  
 من قراباته فأتى الواقف هل يكون للقيم ان يعطي ابن ابن الواقف اذا كان  
 فقيرا قال بعض المشايخ له ان يعطي ابن الابن اذا كان فقيرا لانه من قرابة  
 الواقف. قال الفقهاء ابو الليث رح هذا قول محمد رح في الزيادات املي في  
 قوله الحصة والى يوسف رح لا يعطي ابن ابن الواقف لان ولد الولد عندنا

ليس من القاربة رجل وقف ضبعة له على فقاء اقربائه وفي بعض القرايات  
 موسر لكن في اليسار هل يكون لفقاء القاربة منهم ان يجلفوهم ما هم اعياء  
 فان كان القيم يميل اليهم هل يحلف القيم على العلم قال ابو القاسم رح ان ادعوا  
 ما لا صاروا به اغنياء وجت اليمين على المدعى عليهم ولا يقبل قول القيم ولا يمين  
 عليه. وعن الفقيه ابوبكر البلخي رح انه اجاب بمثل هذا الجواب رجل ادعى  
 ان يخرج ثلث ماله فيعطى ربع الثلث لغلان وثلاثة ارباعه لا قربائه وللغبراء  
 تم قال لا يتركوا حظ الرباطين من الثلثة الارباع ما ذايحب للرباطين قال ابو  
 القاسم رح يطرأ القاربة ان كانوا يحصون يوحد عدد رؤوسهم ويجعل  
 عدد لكل واحد منهم جزءا يجعل للمساكين حرا وللرباطين جرا فان كانت القاربة  
 عشرة انفس يجعل ثلثة ارباع الثلث على اتية عشر جزء عشرة من ذلك للقاربة  
 وجزء من ذلك للفقاء وجزء للرباطين وان كانت القاربة لا يحصى عددهم يجعل  
 ثلثة ارباع الثلث اثلا ثاثلث للقاربة وثلث للمساكين وثلث للرباطين وان  
 لاب وام وقف كل واحد منهما وقفا على فقاء قرابته محاء فقير واحد من القاربة  
 ينظر ان كانا وقفا ارضا مشتركا بينهما يعطى للعقير ثلث واحد لان هذا وقف  
 واحد وان وقف كل واحد منهما دارا على حدة يعطى هذا العقير من كل دار ثوبه  
 على حدة. والمراد من القوت في حنس هذه المسائل الكفائة فان كان الوقف ارضا  
 يعطى كفاية سنة بلا اسراف ولا تقصير لان غلة الارض تحصل في كل سنة وان كان  
 الوقف حائطا يعطى كفاية شهر لان غلة الحائز تحصل في كل شهر دار موقوفة سعة من  
 بناء الدار شيئا انما مكن اعانة الساقط الى موضعه يعادوا الانبيع ويعرف ثمنه الى المربة  
 ولا يجوز ان يعرف شيئا من ثمن النقص الى المقراء لانه يدل النقص ولاحق للغبراء

فيه انما حقهم في غلته فيمسك الثمن الى وقت الحاجة الى الرمة . دار موقوفة قال بعضهم لا يكون للموقوف عليه ان يسكن الدار وهو قول الفقيه ابي جعفر رحمه الله واستدل في ذلك بجواز اجارة هذه الدار الموقوفة للموقوف عليه ولو كان له حق السكنى لما جازت الاجارة للموقوف عليه لا يكون مستأجر اسكنه والحق للسكنى وذلك باطل فلما جازت الاجارة دل ذلك على انه في سكنى الدار بمنزلة الاجنبي رجل وقف وقفا على اقاربه المقيمين في بلدة كذا واخره للفقهاء ثم ارا داقاربه الانتقال من تلك القرية هل يحرمون عن نزل هذا الوقف قال الفقيه ابو بكر البلخي رج ان كان اقارب في تلك البلدة يحصون ويحاط بهم فان وظيفتهم وحقم من الوقف يدورهم اينما داروا وان كانوا لا يحصون ولا يحاط بهم فكل من استغل عن تلك القرية انقطعت وظيفته من الوقف ويعطى من كان مقيما في تلك القرية وان لم يبق احد منهم مقيما يصر الى الفقهاء قال الفقيه ابو الليث رج فان جعوا الى القرية واقاموا بها رجعت اليهم الغلة من المستقبل رجل وقف ضيعة في صحته وامر القيم ان يعطى اقرباءه كفايتهم وهو قوم لا يحصون ولم يذكر اولاد الاقرباء يدخل فيه اولادهم واولاد اولادهم لانهم من اقربائه . وان كان الواقف ذكر اولاد الاقرباء فقال ثم من بعدهم لا اولادهم لا يدخل اولاد الاقرباء حال حيوة الاباء لانه لما قال من بعدهم لا اولادهم بين انه لم يرد باسم الاقرباء اولادهم ثم قدر الكفاية قد رما يحتاج لنفسه ولين يكون من اهله ولذ وخادم واحد لان كفايتهم من كفايته . رجل آوصه برصا يار وقف ضيعة على الفقراء وقال هو مودع على الرمح ان يعطى حيث شاء واين شاء فانه يحمل للمعص ان يعطى من الوقف والذير وامرته رقباته واجيته ان كانوا فقراء وهو وقف على الفقراء . رجل وقف في صحته ارضا

٢٦٩

على الفقراء فاحتاج بعض ورثة الواقف قالوا يجوز صرف الوقف اليه وهو  
 اول من سائر الفقراء باحد شرطين احدهما ان يصرف لبعض اليهم والبعض  
 الى الاجانب او الكل الى ورثة الواقف في بعض الاوقات لانه لو صرف الكل اليهم  
 على الدوام يظن الناس انها وقف عليهم فربما يتخذونه ملكا. وقف في يد صاحب  
 الاوقاف وحده ذلك الوقف ان الفاضل من غلته يصرف الى فقراء اهل السكة  
 التي فيها الوقف وغيرهم من فقراء المسلمين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 راج يصرف الفاضل من عمارة الوقف وممرته الى فقراء السكة الذين كانوا موجودين  
 يوم الوقف ويجعل لكل واحد منهم سهما ولسائر الفقراء سهمها وكل من مات  
 منهم سقط سهمه ويقسم ذلك السهم بين الباقين منهم على ما وصفا فاداء المصروف  
 فقراء السكة الذين كانوا موجودين يوم الوقف كان فقراء اهل السكة ومن سواهم  
 من فقراء المسلمين في ذلك سواء لان فقراء السكة الذين كانوا موجودين يوم الوقف  
 استحقوا باعيانهم نصارا لكل واحد منهم سهم وغيرهم من الفقراء ما استحقوا باعيانهم  
 وكان لكل سهم واحد. ضيعة موقوفة على مسجد على ان ما يفضل من عمارة المسجد  
 فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج الى العمارة للبحال هل يصرف شيء  
 من تلك الغلة الى الفقراء تكلموا في ذلك والصحيح ما قال الفقيه ابو اللبب راج  
 انه ينظر ان اجتمع من الغلة ما لو احتاج الضيعة والمسجد الى العمارة بعد  
 ذلك يمكن العمارة منها ويبقى شيء يصرف تلك الزيادة الى الفقراء. جعل وقف  
 في مصته وقفا على الفقراء فالعرف الى اي فقير افضل ذكوا الناطق راج ان المراد  
 الاول الواقف افضل ثم الاقرب الى الواقف ثم الاموال الواقف ثم الاجيران ثم الى  
 اهل المصر من كان اقرب الى الواقف من غيرهم. وقف كان في يد الواقف وكان الواقف

يفرق الاقرار على اقربائه ومواليه ويفضل البعض على البعض ويصنع فممن  
شاء فئات الواقف وادعى الاخر ولم يبين كيف كان سبيل الوقف قالوا بان الواجب  
يمصرف الامن كان يصرف اليه الاول لان الظاهر ان الاول كان يصرف الى المصروف  
فان اشكل على الثاني ان الاول الامن كان يصرف الزيادة على اقربائه ومواليه  
فهو يصرف الى الفقراء . رجل وقف ضيعة على رجل وشرط ان يعطى كفايته كل شهر  
وليس له عيال فصار له عيال فانه يعطى له ولعياله كفايتهم لان كفاية العيال من  
كفايته . رجل وقف على فقراء وجيرانه في القياس وهو قول ابي حنيفة رج يكون الوقف  
لفقراء جيرانه الملاصقين . وفي الاستحسان وهو قول ابي يوسف ومحمد رج يكون  
الوقف لكل فقير يجمعه مسجد المحلة يستوى فيه الساكن والمالك فان كان الساكن  
غير المالك كان الوقف للساكن دون المالك ويدخل فيه المكاتب ولا يدخل فيه  
العبيد وامهات الاولاد والمدبرين ويدخل فيه الصبيان والنسوان ولو كان  
للووقف جيران وقت الوقف فانتقل بعضهم الى محلة اخرى وباعوا دورهم وانتقل  
قوم اخر بعد ادراك الغلة قبل الحصاد الى جواره فالعبرة فيه من كان جاره وقت  
قسمة الغلة . ولو وقعت الخصومة في الوقف فشهد شاهدان انهما صدقتم وقفة  
على فقراء وجيرانه والشاهدان من فقراء جيرانه جازت شهادتهما ولو شهد  
شاهدان في ضيعة انهما صدقة موقوفة على فقراء قرابته وهما من فقراء قرابته لا تقبل شهادتهما  
قال الناطق رج في الفرق ان القرابة لا تنقل ويرى الجوار فلم يكن شهادة الجار  
شهادة لنفسه لا محالة . قال ايضا فعلى هذا شهادة اهل المدرسة بوقف المدرسة  
جائزة . ولو وقف على فقراء جيرانه وهو من البقرة ثم خرج الامكة ومات مملوكه فان  
اتخذ مملوكه دارا لاقامة قال هلال رج ينبغي ان يكون الوقف لجيرانه مملوكه وان اتخذها

داما نجوا البصرة قائم لم ينقطع ويكون الوقف للا ولبن. ولو وقف على مواليه  
 وله ماله اعتقهم واولاد الموالى وموالي الموالى كان الوقف لمواليه واولادهم  
 ولا يكون لموالي الموالى شيئا فان مات مواليه واولاد مواليه وبقي موالى الموالى.  
 كانت الغلة لموالي الموالى استحسانا. ولو كان للواقف موالى اعتقهم وموالى الابن  
 اعتقهم ابنة كانت الغلة لموالى لا شيئا لموالى الابن وان لم يكن له ماله لموالى  
 الابن قال ابو يوسف رح يعطى الغلة لموالى الابن وبه اخذ هلال رح اذا لم يكن  
 للوقف احد من مواليه ولا من اولاد مواليه يعطى لموالى الابن استحسانا ولو  
 كان له موالى ان كانت الغلة لهما وان لم يكن له الاموال واحد كان نصف  
 الغلة لولاه والنصف للفقراء ولو كان له موالى مواليات كانت الغلة لهم بالسوية  
 . ولو كان له مواليات ليس معهم رجل كان للمواليات كل الغلة فان محمد رح ذكر  
 في السير حريه طلب الامان لمواليه وله مواليات ليس معهم رجل دخلت جميعا  
 في الامان. ولو ان رجلا وقف ضبعة على مواليه واولادهم ونسلهم دخل الكل  
 في الوقف دخولا على السواء سواء كانوا اولاد البنين ~~والبنات~~ البنات ولو خال ارضه  
 صدقة موقوفة بعد وفاة على موالى فانه يعطى من الوقف لامهات اولاده ومدة  
 لانه اضاف الوقف الى ما بعد الموت وهم احرار بعد موته. ولو اضر الواقف لرجل  
 مجهول النسب انه مولاه وصدقه المقر له وليس للمقر له نسب معروف ولا قلاء  
 معروف كان له الوقف ولو كان له مولا العتاقة وايضا موالى المولات اسما  
 على يديه. والله كان الوقف لموالى العتاقة. وان لم يكن له الاموال المولات كان  
 الوقف لهم رجل وقف وقفا صحيحا على ساكنة دار المحلة يعطى كل واحد منهم شيئا  
 معلوما كل يوم كذا فسكن فيها انسان لكن لا يبيت فيها ويشعر بالمراسية لئلا

لا يجوز عن الوقف ان كان ياروى في بيت من بيوت المدرسة لانه بعد من ساكنه  
 المدرسة اذا كان له في المدرسة ما تقام به السكنى . ولو اشتغل في الليل بالدراسة  
 في النهار يقصر في التعلم ان يشتغل في النهار في عمل آخر حتى لا يعد من طلبة العلم <sup>وظيفة</sup>  
 له من الوقف وان لم يشتغل حتى يعد من جملة الطلبة فله الوظيفة هذا اذا وقف  
 على ساكنه مدرسة كذا من طلبة العلم اما اذا وقف على ساكنه مدرسة كذا ولم يقل  
 من طلبة العلم فذلك الجواب لا يكون لساكنه المدرسة من غير طلبة العلم  
 شيئا من الوظيفة لانه هو المفهوم فان كان المتعلم لا يختلف الى الفقهاء للتعلم فان  
 كان في المصروف قد اشتغل بكتابة شيء من العدة لنفسه مما يحتاج اليه لا بأس له ان يأخذ من  
 الوظيفة لانه مشتغل بالتعلم فان هذا من جملة التعلم وان كان في المصروف قد اشتغل بغير ذلك  
 لا يأخذ الوظيفة وان كان خارج المصروف خرج الى مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا لا يأخذ  
 الوظيفة لانه صار مسافرا وان خرج الى بعض القرى دون مسيرة ثلاثة ايام فان اقام هناك خمسة عشر <sup>يوما</sup>  
 فصاعدا لا يأخذ الوظيفة . وان كان اقل من ذلك ان كان خرج خروجا لا منه  
 بد كما خرج للتزور لا يأخذ الوظيفة ايضا وان كان خرجا لا يلبث منه كالمخرج  
 لطلب القوت يكون ذلك عفو اليس لغيره ان يأخذ بيته رجل وقف على العلية  
 الساكنين ببلخ وجعل لهم شيئا من الوظيفة ومنهم من يغيب عن البلد سنة  
 او نحو ذلك قال الفقيه ابراهيم ابي الحارث رح من غاب منهم ولم يبع مسكنه ولم يخذ  
 مسكنا اخر فهو من سكان بلخ ولا يسطر وظيفة ولا وقفه قال وهو دلت المسئلة  
 على جواز الوقف على بنين حاشم كما يجوز الوصية لهم ولا يجوز صرف الزكاة اليهم  
 وهكذا قال الشيخ الامام القاري ابو زيد الدبوسي رح

فصل في اجارة الاوقاف ومزارعتها



٢٥٣

قال الفقيه ابو جعفر ر. ح اذ لم يذكر الواقف في صك الوقف رأى القيم ان يؤجر  
ويدفعها مزارعة فما كان اد رعى الوقف وانفع للفقراء فعلى الا ان في الدق  
لا يؤجر اكثر من سنة لان المدة اذا طالت يؤدي الى ابطال الوقف فان من  
. رآه يتصرف فيه تصرف الملاك على طول الزمان يزعمه مالكا فلا يجوز الدق  
اكثر من سنة . اما في الارض فان كانت الارض تزرع في كل سنة لا يؤجرها  
اكثر من سنة وان كانت تزرع في كل سنين مرة او في كل ثلث سنين مرة كان  
له ان يؤجرها مدة يتمكن المستاجر من الزراعة . هذا اذا لم يكن الواقف شرا  
ان لا يؤجر اكثر من سنة فان كان شرط ذلك والناس لا يرغبون في استجارها  
سنة وكانت اجارتها اكثر من سنة اد رل للوقف وانفع للفقراء فليس  
للقيم ان يخالف شرطه ويؤجرها اكثر من سنة الا انه يرفع الامر الى القاضي  
حتى يؤجرها القاضي اكثر من سنة لان هذا انفع للوقف وللقاضي ولاية النقل  
للفقراء والغائب والميت فان كان الواقف ذكر في صك الوقف ان يؤجر اكثر  
من سنة الا اذا كان ذلك انفع للفقراء كان للقيم ان يؤجرها بنفسه اكثر  
من سنة اذا رأى ذلك خيرا ولا يحتاج الى الموافقة الى القاضي لان الواقف  
اذن له بذلك . ولو ان القيم أجر دار الوقف خمس سنين قال الشيخ  
الامام ابو القاسم البلخي لا يجوز اجارة الوقف اكثر من سنة الا امر عارضتنا  
الى تعجيل الاجرة بجال من الاحوال قال الفقيه ابو بكر محمد بن الفضل رحمه  
انا لا نقول بفساد هذه الاجارة اذا اجر مدة طويلة لكن الحاكم ينظر فيه  
فان كان ضررا بالوقف ابطالها . وهكذا قال الامام ابو الحسن علي السعدي ر. ح  
وعن الفقيه ابراهيم الليث ر. ح انه لا يجبر اجارة الوقف ثلاث سنين من غير

فصل بين الدار والارض اذا لم يكن الواقف شرط ان لا يواجر اكثر من سنة  
وهن الامام ابي حفص البخاري رح انه كان يجيز اجارة الضياع ثلث سنين  
فان اجر اكثر من ثلث سنين اختلفوا فيه قال اكثر مشايخ بلخ رح لا يجوز وقال .

عليه

غيرهم يرفع الامر الى القاضي حتى يبطله وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح فان احتاج  
من طلبه . القيم ان يواجر الواقف اجرة طويلة قالوا الوجه فيه ان يعقد عقود مترادفة  
شيئ من الوكيل عقد على سنة ويكتب في الصك اشتراجر فلان بن فلان ارضه كذا وذا كذا  
كان في المص  
الوط

في بعض فيكون العقد الاول لان ما لانه ناجز والثاني غير لازم لانه مضاف قال  
نضر وكان فيما قالوا نظروا فيهم قالوا الاول لازم والثاني غير لازم لانه مضاف  
. وذكرتمس الائمة السرخسي رح ان الاجارة المضافة تكون لازمة في احدي  
الروايتين . وهو الصحيح وذكروا ايضا القيم اذا اصاح الى تجيل الاجرة يعقد  
عقود مترادفة على غوما قال واجمعوا على ان الاجرة لا تملك في الاجارة المضادة  
ما شرط التجيل فكان فيما قالوا انظر من هذا الوجه وصلى اليتيم او متولى الوقف  
اذا اجر وقفا او منزلا للبنم بدون اجر المثل قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر  
محمد بن الفضل رح على اصح اصحابنا ينسحب ان يكون المستاجر غاصبا الا ان المحقق  
رح ذكر في كتابه انه لا يصح غاصبا ويلزمه اجر المثل فقل له اتفتت بهذا قال نعم  
ووجه ما قال ذلك ان المتوار والموصى ابطلا بتسميتهما ما زاد على المسح الى تمام  
اجر المثل وما لا يملك ان الابطال فيجب اجر المثل كما لو اجر اولم يسمى شيئا وقال  
سهم بان المستاجر يصير غاصبا عند من يرى غصب العقار بان لم يقتصر شيء  
من الغنل وسلم كان على المستاجر اجر المسح لا غير والفتوى على ما ذكرنا ولا انه

يجب اجر المثل على كل حال. وعن القاضي الامام ابي الحسن علي السعدي رح في  
هذا قال رجل غصب داره او صه وقعا كان عليه اجر المثل فاذا وجب  
اجر المثل ثم فاطنك في الامارة ما قل من اجر المثل. رجل استاجر ارض وقف  
ثلث سنين باجرة معلومة هي احر منها فلما دخلت السنة الثالثة كثرت  
رغاء الناس فزاد اجر الاذن والوا ليس للمتعول ان ينقص الاجارة لنقصان  
اجر المثل لان اجر المثل انما يشر وقت العقد و وقت العقد كان السعي لاجر المثل  
فلا يعتبر التغيير بعد ذلك. وقف على ارباب واحد هم متولوا فاجر من اجل ثم ما  
هذا المتولي لا يبطل الاجارة لان الاجارة وقعت للوقف فلا تبطل بموت العاقد  
كما لا تبطل بموت الوكيل في الاجارة متولوا الوقف اذا تقبل ان يرضى الوقف لنفسه  
من نفسه لا يجوز لان الواحد لا يتول طرفة العقد الا اذا قبلها من القاضي  
لنفسه فيتم العقد باتنين. رجل استاجر ارضا موقوفة وبني فيها حانات فاجاء  
اخر وزاد في غلة الارض واراد ان يخرج البناء من الحانوت ينظر ان كان اجرة  
المتول مشاهرة فاذا جاء رأس الشهر كان للمتعول ان يفسخ الاجارة لان الاجارة  
اذا كانت مشاهرة يتحدد انعقادها عند رأس كل شهر فاذا سعى الاجارة ان كان  
يرفع البناء لا يرضى بالارض كان لصاحب البناء ان يرفع بناء وان كان ربح البناء  
يرضى بالوقف ليس له ان يرفع البناء فعند ذلك ادر في المستاجر ان يأخذ قيمة  
البناء من المتول على المتول كان للمتعول ان يرفع اليه القيمة ينظر الى قيمة  
البناء مبيعا والقيمة موروعا ايها كان احق يسفكه المتول بعد ذلك فيصير البناء  
بقامع الارض وان كان رفع البناء يرضى بالارض فاجب المتول ان يدفع ما نشأ  
ويحصل البناء لا يجبر المتول بل يترتب لصاحب البناء الا ان يتخلص ماله فيأخذ

متولى الوقف اذا ارضى بعه من رجل سنين معلومة ثم مات المواجه ثم المستاجر  
قبل انقضاء المدة فوزع ورثة المستاجر الارض بينهم قال الشيخ الامام  
الأجل ابو بكر محمد بن الفضل راج الغلة تكون لورثة المستاجر وعليهم نقصان  
الارض ان ارضى ارض من ارضهم بعد موت المستاجر <sup>مصالحي</sup> ويصرف ذلك النقصان الى  
الوقف لاحل للموقوف عليهم الارض في ذلك لان الصمان يدل عن نقصان الارض  
وحق الموت عليهم في منفعة الارض لانه عين الارض. متولى الوقف اذا قرب  
موته وفوض المولية للإعيزه جاز لانه بمنزلة الوصي وللوصي ان يوصي لغيره  
المتولى اذا استأجر رجلا في عمارة المسجد بدينهم ودانق واجر مثله ودينهم  
فاستعمله في عمارة المسجد وبعد الاخر من مال الوقف قالوا يكون ضامنا جميع  
ما بقى لانه لما زاد في الاخر اكثر مما يتعاس الناس به يصير مستأجرا لنفسه  
دون المسجد فاداء بعد الاخر من مال المسجد كان ضامنا المتولى اذا امر المؤذن  
ان يخدم المسجد وسمى له احرار معلوما لكل سنة قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر  
محمد بن الفضل راج الاحارة لانه يملك الاستيجار لخدمة المسجد ثم يظن  
ان كان ذلك احرار عمله او رباذه سعى فيها الناس كانت الاحارة للمسجد فاداء بعد  
الاخر من مال المسجد حل للمؤذن احرار وان كان الاخر رباذه ما يتعاس فيه الناس  
كانت الاحارة للمؤذن لانه لا يملك الاستيجار للمسجد بدينه فاحسن واد اوى  
الاخر من مال المسجد كان ضامنا وان علم المؤذن بذلك لا يحمل له ان يأخذ من  
مال المسجد. رجل جعل ارضه او مسرله وقف على كل مؤذن يؤذن او يوم في مسجد  
بعبه قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد راج لا يجوز هذا الوقف لانه هذه قرية  
وقعت لغير المعين وذلك المؤذن والامام قد يكون غنيا وقد يكون فقيرا فلا يجوز

وان كان العودن فقيرا يجوز التقية والصدقة للفقير لكن الوقف على هذا الوجه  
لا يجوز ايضا وان كان فقيرا والحيلة في ذلك ان يكتب في ملك الوقف وقت هذا  
المنزل على كل مؤذن فقير يكون في هذا السجدة والحيلة فاد احرى السجدة والحيلة  
بعد ذلك تنوب الغلة الى قراء المسلمين اما اذا قال وقتت على كل مؤذن فقير  
فهو مجهول فلا يجوز كما لو قال اوصيت بثلث مالي لواحد من عرصري الناس لا يجوز  
فقير سكن دارا موقوفة على الفقراء ماحرة وترك المتولى ما عليه من الاجر بحصته  
من الوقف على الفقراء جاز كما لو ترك الامام خراج الارض على من له حق في بيت  
المال بحصته متولى الوقف اذا انبر دار الوقف كان له ان يحتال بالغلة على من  
الستاجر اذا كان المديون مليا وان احد كميل بالاجر فهو اول ما يجوز القايض  
اذا احر الدار الموقوفة تم عزله قبل انقضاء المدة لا يبطل الاحارة كما لا يبطل بموت  
المتولى او الوكيل في الاحارة . وكذا الوفيات بعض الموقوف عليهم قبل تمام المدة  
لا يبطل الاحارة . ثم ما اوصى من الغلة الى ان مات هذا الموقوف عليه يضمن الكل  
واحد منهم حصته وحصة البيت تصرف لا وارثه ما وجب من الغلة بعد موت  
هذا فهو يكون له بقا وكذا الوفيات بعضهم بعد موت الاول عند مجهول على هذا القياس  
رجل وقف دارا على قوم ما عيانهم وجعل احر الفقراء ثم ان المتولى اجر الدار من الوقف  
عليهم جازت الاجارة لان حق الموقوف عليهم الغلة لا رتبة الدار رجل نبي دار  
الوقف سواء او نصب ما ان قوي عند النساء انه يعني له ثمن بصير وفعارا ودميو  
لا يصير وفعارا . حائطين دارين احدهما وقف ابهم الحائطين في صاحب الدار حد  
دار الوقف كان للقيم ان يأمر بالنقص فان اراد القيم ان يعطيه قيمة النساء  
ليكونه البناء للوقف لا يجوز ولا يكون للقيم ان يجتمع على احاء الغلة . راعدا

قيمة البناء برضاه لا يجوز لانه لو جاز ذلك يضيع ما تحت البناء من دار الوقف. حانوت

من الوقف مال على حانوت لرجل ومال الثاني على ثالث وتقطعت الحوانيت واتى القيمان بهن

الوقف قالوا ان كان للوقف غلة يمكن عمارة الحانوت بتلك الغلة كان لصاحب الحانوتين

ان يأخذ القيم باقامة المائل ورده الى موضعه من الوقف وازالة الشاغل عن سلكها

وان لم يكن للوقف غلة يمكن عمارة المائل بتلك الغلة كان للمالكين ان يرفعوا الامر الى

القاضي ليأمر القيم بالاستدانة. حانوت اصله وقف وعمارة له لرجل فابى صاحب العمارة

ان يستاجر اصل الحانوت باجر المثل قالوا ان كانت العمارة لو رفعت يستاجر الاصل

باكثر مما يستاجر صاحب البناء يكلف صاحب البناء برفع البناء ويؤجر الاصل من غيره

وان كان لا يستاجر بذلك يتولى يد صاحب البناء بذلك الاجر دار لرجل فيها موضع مقدار

بيت واحد وقف وليس في يد الموقوف عليه شيء من غلة الوقف فاراد صاحب الدار

ان يستاجر ذلك الموضع مدة طويلة قالوا ان كان لهذا الموضع مسلك الى الطريق الاعظم

لا يجوز للقيم ان يواجر الوقف مدة طويلة لان فيه ابطال الوقف. وان لم يكن لذلك

الموضع مسلك الى الطريق الاعظم جازت اجارة الوقف لصاحب الدار مدة طويلة

. رجل باع اشجارا من ارض الوقف ثم اجر الارض من مشري الا اشجده فاد ان باع

الاشجار بعروها دون الارض ثم اجر الارض مدة حازها تجارة وان باع

الاشجار من وجه الارض ثم اجر الارض لم يصح اجارة الارض لان موضع الاشجار

مشغول بملك الاجر وهذا لا يختص بالوقف. التولية اذا اجر الوقف بشيء من

العروض والحيوان بعينه قيل انه يجوز بلا خلاف بخلاف بيع العكيل وكذا العكيل بالاجارة

اذا اجر بمكيل او موزون او عرض او حيوان قيل بانه لا يجوز بلا خلاف

. قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله في زماننا يكون الاجارة على الاحتلا

أيضا لان المتعارف الاجارة بالدرهم والدنانير الوقف عليه  
 اذا اجر الوقف قال ابو جعفر رحمه الله في حل موضوع يكون  
 كمال الاجارة بان لم يكن الوقف مخلاها الى العارة ولم يكن معه شريك في الوقف كان له  
 ان يواجر الدور والموانيت وان كان الوقف ارضا ان كان الواقف شرط البداية  
 بالخراج والعشر وجعل الوقف عليه ما فصل من العارة والمؤنة لم يكن بالوقوف  
 عليه ان يواجر لانه لو جازت اجارته كان جميع الاجر له بحكم العقد يفوت شرط الوقف  
 ولو لم يكن الواقف شرط البداية بما ذكرنا فاجر الوقف عليه الارض او ريعها  
 لنفسه ينبغي ان يجوز ويكون الخراج والمؤنة عليه وكذا لو كان الوقف عليهم  
 في ارض الوقف اتسرها ثلثة فتها سوا واحد كل واحد ارض اليزير عنها نفسه  
 لا يجوز وعن ابي يوسف رجا ان كانت الارض عشرية حلت مهاياتهم وان  
 كانت خراجية لا تجوز لان العادة في الاراضي الخراجية الوقوف انهم  
 يشترطون البداية بالخراج فلو حاربه الهان لم يكن الخراج في العلة ويكون  
 في ذمة الوقف عليه فكان تعبير شرط الواقف وعن القصة رجوع  
 رجا انه قال احوال بعض الناس في زماننا ان يكتب في حكة اجارة الوقف ان الواقف  
 وكل فلانا باجارة هذه الصعة من فلان في كل سنة ومنما اخرج من الوكالة  
 فهو ذاك بلذ واراد بذلك بقاء الوقف في يد المستأجر بالثمن سنة فالالفقيه  
 ابو جعفر رجا الا اننا نطرح هذه الوكالة كما سئل الامارة الطويلة صياغة للوقف  
 عن البطلان وقد اختلف نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة رجا في كل اذا وكل  
 وكلا على انه متى اخرج من الوكالة فهو وكيله قال نصير رجا يجوز الوكالة بعد  
 الشرط قال محمد بن سلمة رجا لا يجوز واما اختلفا لاختلاف تفسير هذا الشرط

فمحمد بن سلمة ربح فهم من هذا الكلام انه متى اخرجته عن هذه الوكالة فهو وكيل بهذه  
الوكالة وهذا مخالف للشرع كان حكم الوكالة في الشرع ان تكون لازمة ويرد عليها  
الغزل. ونصير ربح فهم من هذا الكلام انه متى اخرجته عن هذه الوكالة فهو وكيله  
وكالة مستقبلية ولو صرح بذلك كان جائزا. قال الفقيه ابو جعفر ربح لو صرح بذلك  
انما يجوز الوكالة في غير الوقف اما في الوقف ان صرح بذلك فانا نبطله صيانة  
للووقف عن البطلان ثم في غير الوقف اذا جازت الوكالة بهذا الشرط فان اراد  
ان يخرجها عن الوكالة ينبغي ان يقول رجعت عن تولي شما اخرجتك عن الوكالة  
فانت وكيل فيصح رجوعه عن الوكالات المعلقة ثم يقول اخرجتك عن الوكالة  
ارض موقوفة في قرية يزرعها اهل القرية بالثلث او بالنصف وفيها حاكم  
من جهة قاضي البلدة فاستأجر رجلا من الحاكم هذه الارض سنة بدراهم معلومة  
فلما ادرك الزرع جاء المتولي وطلب حصة الوقف من الخارج قال بعضهم للمتولي  
ان يأخذ حصة الوقف من الخارج على عرف اهل القرية لان قاضي البلدة ان كان جعل  
المتولي متوليا قبل تقليد الحاكم او كان متوليا من جهة الواقف لا يدخل تولية الحاكم  
في تقليده. وان كان قاضي البلدة جعل المتولي متوليا بعد ما قلده الحاكم الحكومة فقد اخرج  
الحاكم عن الولاية عن تلك الارض فلا يصح اجارة الحاكم ويجعل وجودها كعدمها  
فتم يزرعها المستأجر يصير مكان المتولي دفعها مزارعة على ما هو المتعارف في تلك القرية  
فكان للمتولي ان يأخذ ذلك من الخارج. رجل غصب ارضا موقوفة على الفقراء او على  
وجه البر كان للقيم ان يستردها من الغاصب فان كان الغاصب زادا الايض من  
ان لم يكن الزيادة ما لا متقوما بان كوب الارض او حفر النهر والتي فيها السريقين <sup>مطلقة</sup>  
ذلك بالتراب فصار بمنزلة المستهلك فان القيم يسترد الارض من الغاصب بغير



شيئ وإن كان الزيادة ما لا متقوما كما لبناء والشجر يؤمر الغاصب برفع البناء وقلع  
الاشجار ورد الأرض إن لم يضر ذلك بالوقف وإن أضر بالوقف بأن تحزب الأرض  
بقلع الاشجار والدار برفع البناء لم يكن للغاصب أن يرفع البناء ويقلع الاشجار  
إلا أن القيم يضمن قيمة العراس مقلوعة وقيمة البناء مزرعة إن كان للوقف غلة  
في ذلك المتول تذهب لذلك الضمان وإن لم يكن للوقف غلة يؤجر الوقف فيعطى الضمان  
من ذلك وإن اختار الغاصب قطع الشجر من أقصى موضع لا يحرب الأرض فله ذلك  
ولا يجبر على أخذ القيمة ثم يضمن القيم ما بقى في الأرض من الشجر إن كانت له قيمة وقف  
استول عليه غاصب وحال بنده من المورث وعجز المتول عن الاسترداد والغاصب إن  
يدين قيمتها كان المتول إن مأخذ القيمة أو بصلحه على شيء ثم يشتري بالماخوذ من  
الغاصب أرضاً أخرى فيعمله وقفاً على شرائط الأول لأن الغاصب إذا حذر الغصب  
يصير بمنزلة المستهمل، فحوز أخذ القيمة . رجل غصب أرضاً موقوفة قيمتها ألف  
ثم غصب من الغاصب رجل آخر بعد ما زادت قيمة الأرض وصارت تساوي ألف  
فدهم فانه المتولي يتبع الغاصب الثاني إن كان ملياً على قوله من يرضى  
العقار مضمونة بالغصب لأن تصميم الثاني انفع للوقف . وإن كان الأول أملاً  
من الثاني يتبع الأول لأن تصميم الأول يكون انفع للوقف وإذا اتبع القيم أحدهما  
برئ الآخر عن الضمان كالمالك إذا اختار تصميم الغاصب الأول أو الثاني برئ الآخر  
المتعلق إذا رهن الوقف بدين لا يصح . وكذلك أهل الجماعة إذا رهنوا فدان سكن الوقف  
الدار قال بعضهم عليه أحر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال أو لم تكن نظر  
للوقف . وكذلك متول المسجد إذا باع منزلاً موقفاً على المسجد فسكنه المشتري  
ثم عزل هذا المتول وباع غيره فادعى الثاني النزل على المشتري وأبطل القاضي بيع المتول

وسلم الدار إلى المتولى الثاني فعلى المشتري أجر المثل أرض وقف في يد الكار فيه قطن فسرق  
 القطن وجده الكار في منزل رجل وأخذ صاحب المنزل وخامسه إلى القاضي فقال صاحب  
 المنزل ضمت لك أن أعطيت مائة من من القطن قالوا إن كان صاحب المنزل أعطاه  
 خوفا من هتك السر لا يحمل له أن يأخذ لأن ذلك رشوة وإن علم أنه سرق ذلك المقدار  
 أو أكثر جاز له أن يأخذ فإن علم أنه سرق أقل من مائة من لا يجوز له أن يأخذ إلا مقدار  
 ما يعلم يقينا أنه سرق الكار تناول من مال الوقف لصالحه المتولى علم سيق والكار في لا يجوز  
 له الحط من مال الوقف وإن كان فقيرا جاز ذلك والله تعالى أعلم

### فصل في دعوى الوقف والسهادة عليه

رجل غصب ضيعة موقوفة فخامه المعصوب منه فقام البينة فلت بينته ويرد  
 عليه الضيعة أحماءا ما عند أبي يوسف رج ملامه بصير وقما قبل الإخراج إلى المتولى  
 فكان له ولاية الاسترداد وعند أبي حنيفة ومحمد رج أن لم يصرف قما قبل التسليم إلى  
 المتولى كان هو أولى بها. صاحب الأوقاف إذا أراد أن يسمع الدعوى في أمر الوقف  
 فيقضي بالبينة أو بالنكول انكار السلطان ولا ذلك نصا أو كان معلوما ذلك  
 دلالة حازلانه عملة القاضي ذلك وإن لم يكن شيء من ذلك لا يكون خصما وقف  
 على نفا سنو عليه ظالم لا يمكن الانتزاع عنه فادعي أحد الوقوف عليهم على واحد  
 منهم أنه باع الوقف من الفاسد وسلمه إليه فانكر المدعي عليه فإراد المدعي تحليفه  
 قال العقبة أبو جعفر رج له ذلك فإن نكل عن اليمين أو قامت عليه البينة يقضي عليه  
 بقيتها ثم يشتري بتلك القيمة ضيعة أخرى فكون على سبيل الوقف الأول لأن العقار  
 بضم بالبيع والتسليم عند الكل لأن البيع والتسليم استهلاك رجل باع أرضا  
 ثم ادعى أنه كان وقفها قبل البيع فإن أراد تحليف المدعي عليه ليس له ذلك عند الكل

لان التحلف بعد صحة الدعوى ودعواه لم تقع لكان التناقض وان اقام البينة  
 على ما ادعى اختلفوا فيه قال بعضهم لا نقل بينته لانه متناقض وقال بعضهم  
 يقبل بيته لان التناقض يمنع الدعوى وعلى قول ابي جعفر رج الدعوى لا يشترط لقول  
 البينة على الوقف لان الوقف حق الله تعالى وهو التصديق بالعلة ولا يشترط فيه  
 ادعوى كالشهادة على الطلاق وعنى الامة الا انه ان كان هناك موقوف عليه  
 مخصوص ولم يدع لا يعطى له من العلة شئ ويرى جميع العلة الى الفقراء لان التها  
 قلت بحق الفقراء فلا تطهر الا حق الفقراء قال رضي ويبيع ان يكون الجواب على التفتيل  
 ان كان الوقف على قوم باعيانهم لا يقل البينة عليه ود الدعوى عند الكل  
 . وان كان الوقف على الفقراء او على المسجد على قول ابي يوسف ومحمد رج تصل البينة  
 بد ود الدعوى وعلى قول ابي حنيفة رج لا تقل . رجل جاء الى بلد من البلدان قاصدا  
 فوجد في دياره ان الذي كان قاصدا له ذكر اوقاف وهي احدى الاماء ووجد لها  
 رسوما في ديوانه قال الحمصان رج هذا القاصد عمل الامر على ما كان في دياره مرقلة  
 فان تبارج في ذلك قوم قال حريق هولنا وقعه فلان من فلان علينا وقال حريق  
 هولنا وقعه فلان ذلك علينا وليس لهم بنية قال الحمصان رج ان كان للواقف  
 ورثة ما قرأوا ان صاحبهم وقف ذلك على هؤلاء حار والافا الامر موقوف فان اصطلم  
 وارار واحد ذلك كان للفاضة في الاستحسان ان يسم ذلك منهم شاهد الوقف  
 اذا شهد بوقف على نفسه او على احد من اولاده او اولاد اولاده وان سلطوا او ابناءه  
 وان علوا لا نقل شهادته لانه شهد لنفسه . وكذا لو شهد بوقف على نفسه وعلى  
 اخيه لا تقبل شهادته لانه حقه ولا حق الاخيه . ليس هذا كالتشاهد بين اداسهم  
 احدهما اليه وقعه على زيد صدقة موقوفة . تشهد الاخرا به . فهو على يوم .

موقوفه كان ثم تقبل شهادتها ويصرف الغلة الى الفقراء لان ثمة اتفاقا على ان رقية الارض  
وقف وانما اختلفا فيمن استثنى له الغلة فتقبل شهادتها على ما اتفقا عليه وهو الاصل  
الوقوف فيكون للفقراء ولو شهد شاهدان انه وقفها على فقراء جيرانه وهما من جيرانه  
جازت شهادتهما لان الجوار ليس بلام وكذا لو شهد انه وقفها على فقراء من مسجد كذا  
وهما من فقراء ذلك المسجد جازت شهادتهما وكذا لو شهد اهل المدرسة بوقف  
المدرسة جازت شهادتهم ولو شهد شاهدان انه وقف ارضه ولم يحد مالها  
ولكن انصرف ارضه لا يقبل شهادتهما لعل للواقف ارض اخرى سوى التي يعرف شاهدان  
وكذا لو قال لا انصرف له ارضا اخرى لم يقبل شهادتهما لعل له ارضا اخرى بها ابلهان  
ولو قال اشهدنا على وقف ارضه وهو فيها ولم يذكر لنا احد ودعا جازت شهادتهما  
لانها شهدا على وقف ارض عينها وهو فيها الا انهما لم يعرفا احد من الحد ودفعهم يقبل  
الخلل في شهادتهما ولو شهد ان الواقف وقف ارضه وذكر حد ودالارض ولكن لا انصرف  
تلك الارض انما في اي مكان هي جازت شهادتهما ويكلف المدعي اقامة البينة ان الارض  
التي يدعيها هذه الارض ولو شهد احدهما انه جعل ارضه موقوفة فتبعد وفاءه وشهد الآخر  
انه وقفها وقفا صحيحا باتا كانت الشهادة باطلا لانها اختلفا في التصرف احدهما  
شهد بالتجيز والاخر بالاضافة والتعليق بالموت فلم يتفقا على شيء ولو شهد احدهما  
انه وقفها في محته وشهد الاخر انه وقفها في مرضه جازت شهادتهما لانهما شهدا  
بوقفه باتا الا ان حكم الوقف في المرض ان ينقص فيما لا يخرج من الثلث وهذا لا يمنع  
الشهادة كما لو شهد احدهما على انه وقف ثلث الارض والاخر على انه وقف ربع الارض  
وغم يقبل شهادتهما على الاقل في قول من يجيز وقف المشاع ولو شهد  
احدهما انه جعلها وقفها على الساكنين وشهد الاخر انه جعلها وقفها على الفقراء جازت

• شهادتهما اتفاقاً على وقف يصرف الا الله تعالى رجل مات وترك اميناً في يد  
 احدهما ضيقة برغم انها وقف عليه من ايده والاخر احرصون على وقف عليها قال  
 القديس بوجعفر رح القول قول الذي مدعى الوقف عليها الا انها كانت في يد  
 اسها . قال عز القول قول ذي اليد والاواصح رجل ادعى كسناً في رجل انه له فصرم  
 المدعى انه انه وقف وليس للمدعى يمينه وارادة ليع المدعى عليه قالوا ان اراد  
 تخلعه للأمة العيمة ان بكل عن اليمين كان له ان يحلعه وان اراد عليه للأحد  
 المكرم ان بكل عن اليمين لسر له ان يحلف لان المكون بعزلة الاقرار ولو اراد المدعى  
 بعد ما احراره وقف لانهم ارادوا صفة في يد حاصر وصفة اخرى في يد عائت فادعى  
 حل على الحاصر ان هاتين الصفتين وقف عليه فيصيرهما حدة على اولاده واولاد اولاده  
 قال القصة ابو جعفر رح شهد الشهود ان هاتين الصفتين كانتا ملك الزام  
 وضمهما جنداً ودماء واحداً فصرم وقف الصفتين جميعاً . أي هو وعائت وضم من  
 لا يصرم الى وقف الصفة الى يد الحاصر حل وقف صفة صفة وما في حل  
 وادعى ان الصفة له فادعى بعض الورثة او اسحقه بكل مال المقيده ان  
 لا يصدق ان ادعت على ابطال الوقف وضم هذا الوارث الى يد حاصره من  
 الصفة من تركه الميراث فادعى ان الامار مصرم في العصب ارض مصرم .  
 جملة ان اما دفعها رتب كل واحد منهم . أي ما ينبغي واحدة . والوالد العاصم  
 ويصرف حصة كل واحد منهم من العلة الى الورثة اذ اذ اذ ولاية هذا الوقف تاد  
 للعاصم يولي ان يساء فان كان في الورثة صغيراً عائت لا يصرم العاصم .  
 يدرك الصغير ويحصر العائت دار مودة على انه بين احدتها عائت وقص الحاصر  
 تسع سنين ثم مات الحاصر وترك وصاهم حصر عائت وطالب الوصي بصبيته من

قال الفقيه ابو جعفر ر ج ان كان الحاضر الذي قبض العلة هو القيم لهذا الوقف كان الغائب  
 ان يرجع في تركة الميت بحصته من العلة وان لم يكن الحاضر قيما لهذا الوقف الا ان الاخير  
 اجراء جميعا فكذا ان اجراء الحاضر كانت العلة كلها للحاضر في الحكم ولا يطيب له بل يمتد  
 بما قبض من حصة الغائب . رجل ادعى دارا في يد رجل انها باصلها وبناؤها له وقال الله  
 عليه لاجلهم وقف على مصالح مسجد كذا فاقام المدي بينة على دعواه وقضى القاضي له وكتب  
 السجل ثم اقر المدي ان اصل الدار كان وقفا والبناء له قالوا يبطل دعواه ويبطل قضاء  
 القاضي والسجل . اذ اشهد الشهود على وقف بالتسامع قال عامة مشايخ بلخ ر ج ان كان  
 الوقف مشهورا متقاد ما نحو اوقاف عمر بن العاص رضي وما اشبه ذلك جازت الشهادة  
 عليها بالتسامع . وقال الفقيه ابو بكر البلخي ر ج لا يجوز وان كان الوقف مشهورا فاما  
 الشهادة على شرائط الوقف وجهاته ذكر شمس الائمة السرخسي ر ج انه لا يجوز الشهادة  
 على الشرائط والجهات بالتسامع . وهكذا قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ زهير الدين ر ج  
 وان ادعى وقفا او شهد واعلى وقف ولم يذكر والراقف ذكر الخصاص ر ج في باب يقف المحاضر  
 من دير ان القاضي العزول على ان دعوى الوقف والشهادة على الوقف تقع من غير بيان الوقف  
 رجل في يد ضيعة فجاء رجل وادعى انه وقف واحضر مكانه خطوط العدد والقضاء <sup>ضمة</sup> الما  
 وطلب من القاضي القضاء بذلك الصك قالوا ليس للقاضي ان يقضي بذلك الصك  
 لاد القاضي انما يقضي بالحجة والحجة هي البيعة او الاقرار اما الصك لا يصلح حجة لان  
 الخط يشبه الخط وكذا لو كان على باب الدار لوح مفروب ينطق بالوقف لا يجوز للقاضي <sup>ان يقضي له</sup>  
 ما لا تشهد الشهود والله تعالى اعلم

فصل فيما يتعلق بصك الوقف

رجل وقف ضيعة واشهد على ذلك جماعة وكتب صكا فخطأ في كتابة الحمد وكتب بعددين

٣٩٤  
 الكاهن وحدين بخلاف ما كان قال الفقيه ابو بكر راجع النكاح المحذور اللذان غابا فذكرها  
 في الجانب لكن بين ما جمل حد وبين ضيعة الوقف ارض غيره او كرم غيره او دار لغير  
 الواقف ما لو وقف جائز ولا يدخل ملك غيره في الوقف. وان كان المحذور الذي سماه في الصك لا يحد  
 ذلك الموضع ولا بالبعد منه فالوقف باطل الا ان يكون الوقف ضيعة مشهورة مستغنية  
 عن التحديد فيصور الوقف رجل وقف ضيعة له وكتب صكوا وشهد الشهود على ما في الصك  
 ثم قال الواقف اني وقفت على ان يبيع فيه جائز الا ان الكاتب لم يكتب ذلك الشرط ولم اعلم  
 بالذي كتب في الصك قال الفقيه ابو بكر راجع النكاح الواقف رجلا فصيحيا بحسن العربية  
 نقرأ عليه الصك فاقر بجميع ما فيه فالوقف صحيح كما كتب ولا يقل قوله وان كان الواقف  
 عجميا لا يفهم العربية ولم يشهد الشهود على تفصيله فالقوله قوله الواقف اني لم اعلم ما في الصك  
 واشهدت الشهود على ما في الصك من غير ان اعلم ما في الصك. وان قال الشهود رعا عليه  
 الكتاب بالفارسية واقربه واشهدنا عليه لا يقل قوله وهذا لا يختص بالوقف بل البيع  
 وسائر التصرفات يكون كذلك رجلا اذا ان يقف جميع ضيعة له في قرية من القرى على قوم  
 وامر بكتابة الصك في مرضه فنسخ الكاتب ان يكتب بعض اقربه من الاراضى والكروم ثم قرئ  
 الصك على الواقف وكان المكتوب ان فلان من فلان وقف جميع ضيعة له في هذه القرية وهو  
 كذا وكذا اقرا على فلان وفلان وبين حد ودها ولم يقرأ عليه القراح الذي سمي الكاتب  
 فاقر الواقف بجميع ذلك قال ابو نصر راجع ان كان الوقف في صحته واخبر الواقف انه اراد  
 به جميع ماله في هذه القرية المذكورة وغير المذكورة فذلك على الجميع الذي اراده وكذا  
 لو مات المحالف وبعد اخبر الواقف عن نفسه قبل الموت فالامر على ما تكلم قيل له ارايت  
 لو كان في هذه القرية راجع الحمام مع الحمامات ولم يكتب هل يدخل ذلك في الوقف يجوز  
 وقفه ان قال اما يبيع الحمام ارجوان يجوز وقفه ويكون الحمامات تابعة لزوجها المرأة

قال لها جيرانها اجمل على هذا ان رقتا على السجدة انك متى احببت اليها تبسيعها فكتبوا الملك بشير  
هذا الشرط وقالوا قد فعلنا قال الفقيه ابو جعفر روح اني قرأت عليها الملك بالفارسية  
وهي نسمع فانزرت بالوقف حاز الوقف وان لم يقرأ عليها لا يصير وقفاً متول الوقف  
اذا أحرار الوقف او تعرف تمرنا آخر فكتب في الملك آخر وهو متول لهذا الوقف ولم يذكر  
انه متول من اي جهة قالوا يكون فاسدا وكذا الوصي اذا لم يذكر انه وصي من اي جهة لان  
الجهة اذا لم تذكر لا يعرف انه متول من جهة القاضيه او من جهة الواقف وكذا الوصي  
لا يعرف انه وصي من جهة الاب او القاضيه او الام والمجد واحكامهم تختلف فان كتب هو  
متول او وصي من جهة الحكم ولم يسم القاضيه الذي ولاه قالوا يجوز ذلك لان جهة الوله  
صارت معلومة ويعرف ذلك القاضيه بالنظر في التاريخ فيعرف القاضيه في ذلك الوقف  
فيجوز . وجعل استأجر من متول الوقف على ارباب معلومين ارضا وكتب لذلك كتابا بانك  
فيه استأجر فلان بن فلان من فلان بن فلان التولي على الاوقاف المنسوبة الى فلان المعري  
بكذا او لم يكتب اسم الواقف ولم يعرف قالوا يجوز ذلك لانه لو كتب من فلان بن فلان التولي  
في اذ وهو وقف على ارباب معلومين ولم يذكر الواقف جاز فهذا اول مسائل الوصيه  
اروها في كتاب الوقف . مريض قال اية كنت متولا حازرت وقف على الفقراء وكنت  
مريض عليه او قال لم اود ركة مالي ما واذ لك من مالي بعد موتي قالوا ان صدقته الورثة  
في ذلك ففي علة الوتم . يعطى من جميع ماله وفي الزكوة من الثلث لان في الوقف لو  
نبت ذلك بالبينة يوحى جميع ذلك من تركته من غير اقرار فلا يكون الاخذ مضانا  
الاقراره اما في الزكوة لو ثبت ذلك لا يؤخذ من تركته فيكون الاخذ مضانا الاقراره  
وان كذبت الورثة فالكل من الثلث ولو وصى البيت ان يحلف الورثة على العلم بالله  
ما يعلمون ان ما اقر به المدين حق لانهم لو اقروا بذلك بلزمهم فاذا انكروا حلفوا



بل العلم فان حلفوا بغير اقرار الميت وينفذ من الثلث وان نكلوا فالزكاة تكون من الثلث  
 والوقف من جميع المال كالواقف الوارث ابتداء رجل او صبي ان يوقف من ماله كذا وكذا  
 ورواه الدين يظهر عليه كانت الرصية ماطلة وقت لذلك وقتا اولم يوقت لانه بعد الكلام  
 لم يقر بدين واجب عليه الحال فيكون ماله للوارث اذا لم يكن عليه دين او وصية ولو قال  
 اى الرصية ذلت يوقف من ثلث ماله لانه لما قال ان رأى الرصية ذلك فكانه قال يعطى  
 الوصية ذلها القدر من ماله من شاء ولو مصر على ذلك معصية ويؤخذ من ثلث ماله رجل او صبي  
 ما يخرج ثلث ماله يعطى ربع الثلث لعل وثلثة ارباعه لاقربائه والمفقراء ثم قال لا يخرج  
 حظ الرباطين من الرباطين فقراء يسكنون فيها وقد مرت المسئلة على هذا مر مرة قال اخرجه  
 صبي من ماله ولم يزد على ذلك يخرج الثلث من ماله لان ثلث ماله نفسه ماله عليه السلام  
 ان الله تعالى تصدق عليكم بثلث اموالكم في اخر اعماركم زيادة على اعمالكم رجل او صبي  
 لابن فلان من اهل الحرب ثم اسلم ابن فلان قتل موت الوصية قالوا ان كان الوصية سمي  
 الابن لا يجوز لان الوصية وقعت للحرية فتبطل وان لم يكن سماء ولكنه قال لابن فلان  
 يثبت الوصية لان هذه وصية لابن فلان عند موت الوصية رجل عيسى اشجارا له في  
 ضيعة فقال لامرأته في صحته اذا مت انا فبيع هذه الاشجار وامر بتمنها في كفة وتمو الخبز  
 للفقراء وتمن الدهن لسراج مسجد بعينه غمات وتمك امرأته هذه ورنه كذا را فاسترى اليه  
 الكف من الميراث وجهنوه قالوا اتباع الاشجار فيحط من ثمن الاشجار مقدار الكف  
 وتعرف المرأة الا انه من الخبز ودهن السراج لان الزوج امر بصرف ثمن الاشجار  
 الى ثلثة اشياء وينقسم الثمن على هذه الاشياء الثلثة وهي تجز عن القيام بالرايب  
 فاقام الحاكم قيا آخر لا ينزل الاول لان للقاينة ان يعين الثانية الى الاول فان اقام القايينة  
 قيا آخر مقام الاول ينزل الاول لان الثانية لا يقوم مقام الاول الا بعد عزل الاول

أما صفتها فهي واحدة في ظاهر الرواية على الرجل والمرأة الموصلة للقيم في الامصار دون  
المسافر وعن أبي يوسف روح امهاسنة وهو احد قولنا التابع روح في احد قوله تطوع  
وروى ابن زياد عن احمد بن حنبل عن محمد بن ابراهيم بن عيسى واما ما سئل عنها في  
ثلاثة اولها الجيب واليحيى فيها من له مائتا درهم او عرض ساوي مائتي درهم سوى مسكه  
وحاديه وتيانه التي يلبسها واثاب البيت والعيه في الاصحيه ما هو الجيب في مدة العطر  
وقد ذكرنا والمرأة تكون موصيه مما لها على الروح من الصدقات اذا كان الروح ملأ في  
أبي يوسف ومحمد روح في قولنا فيحييه روح لا تكون موصيه بذلك وهذا اذا كان المهر محلا  
فان كان مؤجلا لا تكون موصيه بذلك في قولهم جميعا والسرط الثاني الرقب ووقت الاداء  
له كان في المصنف في رابع الامام من صلوة العيد فان صحى قبل صلوة الامام او قبل يعيد الامام  
قد رتب القصد لا يتم اصحبه وان صحى بعد ما تقدم قد رتب القصد لا يتم في ظاهر الرواية  
لا يجوز وقال بعضهم يجوز ويكون مسيئا وهو رواه عن أبي يوسف روح وقال الحسن  
من زياد روح يبيع ان لا يصح حتى يرفع الامام عن الخطبة وعدا ما اذا صحى قبل الخطبة جاز  
ولو صحى بعد ما سلم الامام ثم ظهر انه كان محدثا او حيا ان تذكر الامام قبل ان يتعزى الناس  
جاءت الاصحيه ويعيد لهم الصلوة لان هذه تصحبه بعد صلوة معتزة فان عند التابعين  
روح اذا كان الامام محدثا او حيا حارت صلوة القوم حارت اصحبه وعن أبي يوسف  
روح انه لا يجوز اصحبه وعليه اعادتها وان تذكر بعد ما تعزى الناس عن المصلين  
حازت الاصحيه ولا يعيد الصلوة وروى اسد بن عمر عن ابي حنيفة روح ان يجزى

لأضحية ويسيد بهم الصلوة غدا وبعد غد وفي عيد الفطر لا يعيد الصلوة الا في  
 اليوم الاول وقد مرت . وقال نصير بن يحيى ان علم الامام قبل الزوال وقبل الذبح  
 يعيد بهم الصلوة ثم يضحون بعد الصلوة وان علم ذلك بعد الزوال جازت الاضحية  
 ولا شيء عليهم . قال معهم يعيد التضحية في الاحوال كلها ولو صح بعد ما سلم  
 الامام تسليمة واحدة حازت الاضحية عند الكل ولو حرج الامام بطائفة الى الجبلة  
 و امر رجلا ليصل بالضعفة في المردية بعد ما صلى احد الفريقين يجوز اسما  
 وفي القياس يستل صلو الغريقين جميعا ولو اشتد يوم الغرق يصل بهم وصح تم علمه في العدا  
 امس كما ، يوم عرفة كان عليهم اعادة الصلوة والاضحية جميعا ولو وقع الثلثان بعد  
 اليوم عاشر ذي الحجة او تاسع ذي الحجة الاحول ان يضحى في العدد بعد الزوال وان كانت  
 بلدة لا يصل فيها صلو العيد اما لعدم السلطان او لعلته اهل الفتنة فابهم يجوز  
 في اليوم الاول بعد الزوال ويجوز في اليوم الثاني والثالث قبل الزوال وبعد وقال بعضهم  
 في سائر الامام يجوز التضحية في هذا المكان في وقت كان لو وقع الياس عن الصلوة وهو  
 هو الحكم في اهل الامصار فاما اهل السواد والقرى والرياطات عندنا يجوز لهم التضحية  
 بعد طلوع الفجر الثاني من اليوم العاشر من ذي الحجة واما اهل البادية لا يصح  
 الا بعد صلو اقرب الاثمة اليهم . وقال الشافعي رحمه الله ادمع من اليوم العاشر من ذي الحجة  
 بعد طلوع الشمس مقدار ما يصل الامام صلو العيد فقد رعلها حازت لهم الاضحية  
 وعنده لا يجوز الاضحية لاهل السواد قبل طلوع الشمس من اليوم العاشر وعندهما  
 يجوز بعد طلوع الفجر الثاني من هذا اليوم فان كانت الاضحية في مصر وصاحبها في السواد  
 فكل رحلا يبعث في مصر فذبح العكيل قبل صلو العيد عند ما لا يجوز ولو كانت الاضحية  
 في السواد وصاحبها في مصر فامر امله ، التضحية مدح اهل قبل صلو العيد يجوز عندنا

ويشتهر مكانه الذبوح لامكان المالك وصدق الفطر يعتبر مكان العمل المكا، العيد  
 في قول محمد والي يوسف الاول رح فرجع ابو يوسف رح فقال يعتبر مكان العيد وان كان بعد  
 في مصر وقت الاحية واحله في مصر آخر فكتب الما لاهل وامرهم بالتصحية في طاهر ان واه يعتبر  
 مكان الاحية ولو اخرج اصعبته من المرو رح قبل صلوة العيد قالوا ان اخرج من المرو  
 مقدار ما يباح للمسافر من الصلوة في ذلك المكان يجوز الذبح قبل صلوة العيد والافلا  
 ولو صح يوم عرفة بعد الزوال ثم طهر انه كان يوم العيد ذكر الرعراء رح انه محمد وكذا  
 لو رح قبل صلوة العيد من يوم النحر ثم طهر ان ذلك اليوم كان هو اليوم الثاني من ايام  
 الحجاز هذا كله في بيان اول الوقت للتصحية ثم يمتد وقت الاداء من بعد صلوة العيد  
 من اليوم العاشر من ذي الحجة لاهل الامصار الى غروب الشمس من اليوم الثاني عشر فيكون  
 ثلاثة ايام ولا يجوز التصحية في الليلة العاشرة من ذي الحجة لانها تصحية قبل الوقت  
 وبحوزة الليلتين الحادي عشر والثاني عشر ويكره التصحية والذبح في الليالي وافضل  
 امام المعصية اليوم الاول وادومها اليوم الاخر وقال الشافعي رح ايام التصحية اربعة  
 العاشر من ذي الحجة وثلاثة ايام بعد الوقت العشر من اليوم الرابع وليس على الرجل  
 ان يصح عن اولاده الكبار وامراته الاما دهم وعن ابي يوسف رح انه يجوز بعمرهم  
 استحسانا وفي العلم الصغير عن ابي حنيفة رح روايتان في طاهر الرواية يستحب ولا يجب  
 خلاف صدقة العطر وروى الحسن عن ابي حنيفة رح انه يجب ان يصح عن ولد  
 الصغير وولد ولده الذي لا اب له والعنوى على طاهر الرواية فان كان للصغير مال  
 قال بعض متاخمها يجب على الاب والوصي قول ابي حنيفة رح ان يصح من مال  
 الصغير قتيلا على صدقة العطر ولا تصدق له بل يأكله الصغير فان حصل ثمنه لا يمكن  
 ان ياره يتشرى بذلك ما يمتنع بعينه وعلى الرواية التي لا يجب في مال الصغير ليس

للآب والوصي ان يفعل ذلك فان فعل الآب لا يصح في قوله اجمعية واي يوسف رح  
 وعليه الفتوى ويصح في قوله يرحم فان فعل الرعي يصح في قوله يرحم ويرج  
 واختلف المتأخر في قوله اجمعية واي يوسف رح قال بعضهم لا يصح كما لا يصح الآب  
 وقال بعضهم ان كان المصير يأكل لا يصح والآب يصح والمعتوه والمحنون في هذا سبيل المصير  
 اما الذي يحرم رعي فهو كالصحيح ولو كان الرجل مسافرا وله ولد صغير فطيه لا يجب  
 غير المسافر ان يصح عن نفسه وعلى الرواية التي يجب على الآب ان يصح عن ولده المصير  
 يجب على هذا المسافر ان يصح عن ولده فان مات ولده في ايام الحر سقطت اصبغة رعيه  
 احر ايام الحر والعمر والادارة والموت مواسر استر عشاء لا يصح في اول ايام الحر  
 فلم يصح حتى اسفر بل يصح امام الحر او ان يصح بعض النصاب سقط عنه الاصبغة ولا يصح  
 بعد ما مضى امام الحر كان عليه ان يتصدق بعشرها او يعيها ولا يسقط به الاصبغة وكذا  
 لو اشترى ساءه للاصبغة عن نفسه ارعن ولده فلم يصح حتى مضى ايام الحر كان عليه ان يتصدق  
 بمثل الساء او بعضها وقال الحسن رح لا يلزمه شيء ولو انه دفعها بعد امام الحر ومضى  
 لم يجزها حار فان كانت قسمها جيا اكرت تصدق بالمعقل وان اكل منها شاة حرمت قسمه  
 وان لم يفعل شيئا من ذلك حتى حار ايام الحر من السنة القليلة يجرها عن العام الاول  
 لا يجوز لان اراقه الدم عرف قربة اذ ايقظ لاقضاء وان اشترى ساءه رعيه الاصبغة  
 لا نصير اصبغة وكذا لو كانت الشاة عذبة اصبغ رعيه لا سراجحه في دولهم واذا اشترى  
 شاة للاصبغة لم ياعها واشترى اخرى في ايام الحر هذه على وجوه ثلاثة الاول اذا اشترى  
 شاة بغيره الاصبغة والثاني ان يشترى بغيره الاصبغة بغيره الاصبغة والثالث ان  
 ان يشترى بغيره الاصبغة ثم يوجب لمساها ان يصح بها ان ولد له على ان يصح بها  
 عامها هذا في الرعي الاول وطا في الرواية لا يصح اصبغة ما لم يودعها انسانا . . .

ايد يوسف عن الحبيبة رج انها تصير احبة محمد البية كمالا وحبها لمسانه وبه احده  
 ايد يوسف رج وبعض التاخرين وعن محمد رج في المتع اذا اشترى شاة ليصحب بها وامرته  
 النخبة عند الشراء بصير احبة كما روى ما رواه ابن ابي عمير عن ابي امامة العرياني عن ابي بصير عن  
 الاحبة بالساعة واما اذا اشترى شاة بعيريه الاحبة ثم روى الاحبة بالشاة  
 لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي بصير رج انه لا تصير احبة ولو باعها  
 بحور بيعها وبه ما رواه اما اذا اشترى شاة ثم اوجها احبة لمسانه وهو الوجه  
 الثالث تصير احبة في قولهم ولو ولدت ولدا يكون ولدها للاحبة ولو باعها بحور  
 بيعها في قولهم لا يبيعها ويحمد رج الا انه كره وقال ابو يوسف رج لا يجوز بيعها رج كالوجه  
 عندنا وان اشترى ساعة اخرى بعد ما باع الاولى ان اشترى الثانية يجمع بين الاولين  
 ولا شيء عليه وان اشترى الاخرى ما قبل ما باع الاول يصدق ما دام عند من يبيع الاول  
 ولو باع الاول بغيره رادت الاول عند المشتري فصارت مساوية لثنتين على اول الاحبة  
 ويحمد رج بيع الاول جائز وكان عليه ان يتصدق بماله بددت عند المشتري على  
 قوله اي يوسف رج بيع الاول باطل لو وجد الاول من المشتري رج حل اشترى احبة  
 واوجها على نفسه لمسانه ثم مات قبل ان يصحب بها كان ميراثه في قول الاحبة ويحمد  
 رج وعلى قوله اي يوسف رج لا يجوز بيعه ولا حله ولا يكون ميراثا ويكون كالوقف  
 الا ان يموت صاحبها قبل وصول الميراث فيكون ميراثا رج حل اشترى شاة للاحبة  
 واوجها لمسانه ثم اشترى اخرى حار له بيع الاول في قول الاحبة ويحمد رج والله  
 فان كانت الثانية شر من الاول ورج الثانية فانه يصدق بماله بين الغنمين  
 لانه لما اوجب الاول لمسانه بعد جعل مقدار ماله الاول لله تعالى فلا يكون له ان  
 يستعمل لنفسه شيئا فلهذا يلزمه التصدق بالفصل قال بعض مشايخنا رج هذا

اذا كان الرجل فقيرا فان كان غنيا فليس عليه ان يتصدق بمصل القيمة لان الاحوية  
 واحدة على العي من غير ايجاب ولهذا لو هلكت تلك النشاة لا يسقط عنه الاحوية  
 فلا يعيد ايجابه مادام كان ما صح به محلا للاصحة لا يلزمه شيء احراما العقر ليس  
 عليه الاصحيه بدون الايجاب واجابه اوجب التصحيه بالاول ولهذا لو هلك الاول  
 يسقط عنه الواجب فلا يجوز له ان يستفصل ستمائة من الاول لعمدة يلزمه التصديق  
 ما زيادة قال التتم الامام الاهل شمس الائمة السرحي راجح الصحيح ان الحوات منهما  
 سواء يلزمه الصدق بالمصل غير ان كان او غنيا لان الاحوية وان كانت واحدة والد  
 وانما يتعين المحل بنفسه فتعين هذا المحل في قدر الماله لان التمس معد في ذلك اذا  
 العي اصحه فصلت فاسرى اخرى ثم وجد الاول في ايام الحركات له ان يصح ما بينهما  
 سواء ولو كان معسرا فاسرى ثناه ووجهها لمساها فصلت ثم اسرى اخرى فوجهها  
 ثم وجد الاول قالوا عليه ان يصح بها الفقير ادانوى ان يشتري ساء للاصحة لا يلزمه  
 بهذا السة شيء ولو اسرى ساء للاصحة فبانت او باعها لا يلزمه اخرى وكذا لو  
 ولو ان رجلا اشترى ساء للاصحة فصلت ثم اشترى اخرى ثم وجد الاول من ان يد  
 الثالثه كان له الخيار ان ساء هو الاول وان ساء حتى ساءه لا بد من الثانيه ثم وجد  
 الاول هل عليه ان يصح الاول قال بعضهم ان كان يؤول بغير عليه ان يصح الاول وان  
 عينا لا تحب عليه مال السمح الامام ابو جعفر السكوني واصله سمح له ان يبيع على الزهد  
 بغير من لموافكه له في العي لا تحب عليه راجح الاول في بعض ما سمعته من  
 فقيرا ووجهها على نفسه ما قال الله على ان ما صح به عادسا اذا اشترى ساء للاصحة فصلت ثم اشترى  
 اخرى فصحتها ثم وجد الاول سطران كان هذا الفقير قال الرئيسين كم سدا منك ويكرى  
 لا يلزمه ولو قال اكره بيشتين كم سدا منك ويكرى مدلى ويلزمه ان يبيع الثالثه لانها

صارت بدلا عن الاولى . اذ اشك الامام في يوم الاصح فالمستحب ان لا يؤخر الذبح الى اليوم الثالث  
 لاحتمال ان يقع الذبح في غمر رقبته فان احرك كان المستحب ان يتصدق بجميع ذلك ولا يكمل ولو اشترى  
 اصحية في اليوم الثالث والمسئلة عما ليس عليه شيء لانه وقع الشك في الوجوب قبل له  
 مائتا درهم استرى معتبرين درهما اصحية يوم الثلاثاء . فلا فطكت الاصحية يوم الاربعاء  
 فحاء يوم الخميس وهو يوم الاصح قالوا ليس عليه الاصحية لان الاصحية انما تجب في يوم  
 الاصح وهو فقرة يوم الاصح اذا شهد عند الامام شهود على هلال ذي الحجة وصلوة  
 بعد وضئ تم ظهرا ان ذلك اليوم كان يوم عربة قالوا طارت الصلوة والاصحية لان الاحتار  
 عن هذا الخطاء غير ممكن فيكون الصلوة واذا حارب الصلوة حارب الاصحية <sup>شاهد</sup> مردودا ثم  
 السهود عند على هلال ذي الحجة لم يجز الصلوة ومضى لم يجز الصلوة لم يجز الاصحية

#### فصل فيما يجوز في الغنما وما لا يجوز

الاصحية يجوز من اربع من الحيوان الشاة والمغز والبقر والابل ذكورها واناثها وكذلك الحمام  
 لانه نوع من البقر اهله . وان مدت الاهلية ونوحت درهما عن الاصحية حاز ولا يجوز  
 البقر الوحشي والذي تولد من الاهل والوحشي ان كانت الام اهلية حار ونسرتا الكامل فلا  
 يجوز الناقص سواء كان النقص من حيث السن او من حيث الذات فلا يجوز من الابل  
 والنفر والمغز الا التي . والتي من الابل ما الى عليه خمس سنين وطعن في السنة السادسة  
 وقال لا سد بس وبارد عام والتي من البقر ما الى عليه سنتان وطعن في الثالثة . والتي من  
 لعم والمغز ما تمت له سنة وطعن في التاسعة ويجوز من الابل والبقر والمغز الثيلان ولا يجوز  
 المجدعان الا الخدع العظيم من الصان وهو عند الفقهاء الذي له عليه اكثر السنة  
 ستة اشهر وشيء من اشهر السابع يجوز اذا كان عظما سمينا بحيث لو رآه انسان  
 يحسبه تايما والتي من الصان اصل من المجدع والتي من الابل والبقر افضل من تلك



من غير اصل . وكذا الذكور من الضأن اذا كان موجودا اى حصيا واختلف الشائع بان البدنة  
 اصل او الشاة الواحدة فال بعض ادا كانت قيمة التاة اكثر من قيمة البدنة فالشاة افضل  
 لان الشاة اكثر لحمها تكون وصا والدنة سعتها تكون وصا والساة تكون ملاء وما كان كلها .  
 فرضا كان افضل فال الشيخ الامام الحليل ابو بكر محمد بن الفضل رح الدنة تكون اصل  
 لانها اكثر لحمها من الشاة وما قالوا بان الدنة يكون بعضها نفلا فليس كذلك بل اذا جئت  
 عن واحد كان كلها فرضا . وتشبه هذا بالقراء في الصلوة لو افتقر على ما يجوز فيه الصلوة جازت  
 ولو زاد عليها يكون الكل فرضا . وقال الشيخ الامام ابو حفص الكبير رح اذا كانت قيمة الشاة  
 والدنة سواء كانت الشاة افضل لان لحمها اطيب وقال بعضهم النقرة افضل لانها اكثر  
 لحما والشاة اصل من سبع البقرة اذا استويا في القيمة واللحم لان لحم الشاة اطيب فان كان  
 سبع البقرة اكثر لحما فسبع النقرة افضل فال حاصل انها اذا استويا في القيمة واللحم فاطيبها  
 بما حصل وان اختلفت القيمة واللحم فالفاضل منهما اوله واليهل الذي سواي عشر  
 افضل من خمسة عشر وان استويا في القيمة واليهل اكثرهما لحما فالفضل افضل والاشي  
 من النقرة افضل من الذكر اذا استويا لان لحم الانثى اطيب والنقرة افضل من سب شياء  
 اذا استويا وجميع شياء افضل من بقرة الشاة في الاصحية لا تخور الا عن واحد والابل  
 والبقري يجوز عن سبعة اذا اراد الكل للقرية اصلح جهة القرية او اتحدت وان اراد  
 بعض للشركاء اللحم لا يجوز منهم ولا تسقط الاصحية عنهم سبعة سنة واربعة الاصحية  
 سوى احدهم الاصحية عن نفسه لهذه السنة وتود اصحابه الاصحية عن السنة في السنة  
 ثانيا يجوز الاصحية عن هذا الواحد وبه اصحابه السنة الخامسة ماطلة وصاروا يفتقرون  
 وحسب اصله فة عليهم بالجماعا وعلا واحد ايدي لانه يصيبه شائع ولو اشترى  
 برة للاصحية وبقي السبع منها لعامة هذا وستة اسباعه عن السنين الماضية

لا يجوز من الماضية ويجوز من العام. ولو ولدت شاة الاضحية ولدا كان عليه ان يذبح ولدا  
ايضا فان ترك الولد في العام القابل وضاع عن السنة القابلة لا يجوز فان كانت قيمة  
الولد في السنة الاولى درهمين فتصدق بدرهمين بعد ما مضت ايام النحر من السنة  
الاولى وكبر الولد في العام القابل فصارت قيمته عشرين وصحى بها عن القابل لانه  
لما تصدق بقيمة الولد فقد ادى ما وجب عليه عمنه شيئين كانت الزيادة على الواحدة  
تطوعا عند عامة العلماء وقال بعضهم الزيادة على الواحدة تكون لحما ولا تعتبر ضحية  
تطوعا رجل اشترى للاضحية شاتين ثلثين درهما كان ذلك افضل من شاة واحدة  
بثلثين وان اشترى شاتين بعشرين وشاة واحدة بعشرين كانت الشاة الواحدة اولى ولو  
وجد عشرين شاتين على ما يجوز في الاضحية في السن وغيره كانت التضحية شاتين افضل  
ويكون كلاهما اصححة لادى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصحى كل سنة  
شاتين وعام الحديبية صحى بدنة. سبعة اسر واربعة خمسين درهما وسبعة احرور  
اشترى وسبع شيا بمائة درهم تكلموا في الاضحية والمصحح ان التاة افضل لانه اكثر  
ثمنا واظهر بها للعقراء ولو ان رجلا موسرا وامراة موسرة صحى بدنة عن نفسه حاشه  
كان الاضحية واحدة عند عامة العلماء وعليه الفتوى وقد ذكرنا ولو صحى عن بدنة  
عن نفسه وعن سنة من اولاده ليس هذا في ظاهر الرواية وقال الحسن بن زياد رحمه  
في كتاب الاضحية له ان كان اولاده صفارا حازعنه وعنهم جميعا في قولنا الضحية وايدي يوسف  
رحم وان كانوا كافرا ان فعل بامرهم هاز عن الكل في قولنا الضحية وايدي يوسف رح وان فعل  
بغير امرهم او بغير امر بعضهم لا يجوز لاعتداله ولا عنهم في قولهم جميعا لان نصيب من لم يبارح  
لحما صار الكل لحما ونه قول الحسن بن زياد رح اذا صحى بدنة عن نفسه وعن خمسة من  
اولاده الصفار وعن ام ولد بامرهم او بغير امرهم لا يجوز لاعتداله ولا عنهم وقال ابو القاسم

ربح يجوز عن نفسه. ولو اشترك سبعة في بدنة واحدة منهم مشترك كان الكل لها وان نوى  
 بعض الشركاء التطوع وبعضهم يريد الاضحية للعام الماضي الذي صار ديناً عليه وبعضهم  
 الاضحية الواحدة عن عامة ذلك جان عن الكل ويكون عن الواجب عن نوى الواجب عن  
 عامة ذلك ويكون تطوعاً عن نوى القضاء عن العام الماضي ولا يجوز عن قضائه بل يتصدق  
 بقيمة شاء. وسه لانه يصح ولو نوى بعض الشركاء الاضحية وبعضهم هذا التمتع وبعضهم هذا القربان وبعضهم  
 جزاء الصيد وبعضهم دم العقيقة لولادة ولد ولد له في عامه ذلك كان عن الكل في ظاهر الرواية  
 . وعن محمد ربح في المواد كذلك. وعن أبي يوسف ربح في الاموال انه قال لا يفضل ان يكون  
 الكل من جنس واحد فان احتلوا وكل واحد متقرب الى الله تعالى جار. وعن أبي حنيفة ربح  
 انه قال اكره ذلك فان فعلوا حار. وقال در ربح لا يجوز ويكون الكل لها اضحية خرج من بينها  
 ولد من قال عامة العلماء ربح يفعل بالولد ما يفعل بالام فان لم يذبحه عنه فصحت ايام الفجر  
 تصدق بهما. فان ضاع او دعه واكله يتصدق بقيمته فان بقى عنده حتى كبر وجعلها للعام  
 القابل اضحية لا يجوز وعليه اخرى لعامة الذي صحح ويتصدق به مذبوحاً مع نقصان  
 قيمته بالذبح والفتوى على هذا وقال بعضهم ان كان غنياً يبيع بالشاة ولا يبيع بالولد وان كان  
 مسكراً يهاذي ولادعاً رجل اشترى بدنة واوجبها اضحية بلسانه ثم اشترك فيها ستة  
 حمله او واحد بعد واحد حتى صار واسعة في القياس لا يجوز الاشتراك ولو فعل ذلك  
 وضحوا بها يكون لها وهو قول زفر ربح وفي الاستقسان يجوز وهو قوله علماء شافعية واذا جاز  
 عندنا لا يجب التصديق بشئ من الثمن واذا لم يجز على قول زفر ربح كان عليه ان يشتري  
 اخرى ما بقى وقت الفري ويتصدق بالثمن اذا مضت ايام الفري. وهكذا روي عن أبي يوسف ربح  
 هذا اذا كان غنياً فان كان فقيراً فذلك الجواب. وقال بعضهم لا يحمله الاشتراك عندنا  
 بدنة بين اثنين ضحيا بها فان كان لاحدها سبع او سبعان والباقي للأخرين وان كان لاربعة

نصفان اخذوا فيه قال بعضهم لا يجوز لان الكل واحد منهما ثلاثة اسباعه ونصف سبع ونصف  
 السبع لا يجوز في الاضحية فاذا صار ذلك القدر لمحا صار الباقي لحما. وقال بعضهم جاز ذلك  
 وبه اخذ الفقيه ابو الليث ربح لان نصف السبع وان كان لا يجوز اضحية مقصودة يجوز  
 تبعا لثلاثة اسباع فيحصل تبعا. ان كان لا يجوز مقصودا عند الافراد سبعة فهو بقرة  
 واقتسموا اللحم اوزن لمعار لان بيع اللحم باللحم وزننا مثلا بمثل جاز كذلك القسمة فان اقتسموا  
 اللحم جزا فالاجوز اعتبارا بالبيع ولو انهم اقتسموا اللحم اجزا ما وحلل كل واحد منهم لاحصائه  
 الفضل لا يجوز بخلاف ما اذا باع دهما بدرهم وخرج احد الدرهمين مقدارا ما لا يدخل  
 تحت الوزن فحلى صاحبه الآخر فانه يجوز ذلك. والفرق ان تحليل الفصلية في مسألة  
 اللحمية المشاع فيما يحتمل القسمة وهو اللحم فلم يجز في مسألة الدرهم الدرهم الواحد  
 لا يحتمل القسمة فجازت الحبة ولو اقتسموا اللحم الحروا المشترك في الاضحية جازا وفي نصيب  
 كل واحد منهم شيئا مما لا يوزن كالرجل والرأس ويحوز ذلك لا بأس به اذا طلل بعضهم بما  
 . وقال ابو يوسف ربح اكثره ذلك. وقال ابو علي الدقاق ربح اذا اخذ كل منهم كزعا وقطعة  
 لحم واخذ الرأس وقطعة لحم واخذ بعضهم الكل من اللحم ان اصابه سبع النعم واقل له يجز .  
 وان اصابه اكثر حتى يكون الزيادة بارزا والرجل والرأس جازا اذا كانا سبعة . وحل يخرج عن  
 نفسه وعن اربعة من عياله خمس شياء ولم يعين كل واحد عن صاحبه عن ابو يوسف  
 ربح انه يجوز عن الكل استحصانا . سبعة نحر وناقاة عن سبعة واحد الشكار وارت  
 صبت يذبح عن مورثه قال محمد ربح الستة يأكلون انصباءهم من اللحم ويشترق بنصيب  
 البيت ولا يأكله الوارث قال رضي هذا اذا كان الوارث خفي من مال الميت باسم الميت  
 سبعة اشتركا في تصفية البقرة ومعهم صبي فبيع عنه ابيه او معتوه فبيع عنه ابيه او ام  
 ولد مسلمة مع عهها مولاهما حاز عن الكل . ولعمات واحد منهم قبل ان يجرى قال واثره

اغزوها عن الميت قال ابو يوسف ربح لا يجوز ان يصح عن الميت ابتداء الا ان يكون الميت  
 اوجب ذلك على نفسه في صوته فوجب على الوارث ان يذبح عنه ثغاء او ابدؤ ذكر الزعفران  
 ربح ان امرهم الميت ان يصح عن الميت فعل الوارث يقع عن الوارث ولا للميت اجرة  
 الذبح ان فعل الوارث مال نفسه يكون هو بمنزلة مال الوثوي واحد من الشراء السبعة  
 من نصيبه التطوع رجل استرى بقره للاضيحة عن نفسه ثم اشترك فيها سهرا كرم الله وجهه  
 استحسانا ان فعل ذلك قبل الشراء كان احسن وذكره ما سلك الاصل لا يستعان بغيرهم  
 عند الشراء الا ان يرد عند الشراء ان يشتركهم فيها فلا بأس به وعن ابو يوسف ربح انه  
 قال اري تأسأ فيما ادانوى عند الشراء ان يشتركهم ولا احفظ داية عن ابي حنيفة رحمه الله  
 ولولم ينوع عند الشراء ان يشتركهم ثم اشتركهم فذكره ابو حنيفة . وقال ابو يوسف  
 ربح وهذا دليل على ان محرم البسة عند الشراء الاضحية لا تضراحيه . ذكر الطحاوي  
 ربح انها تضراحيه محرم البسة حتى لو مضى ايام الحر ولم يصح بها صدق بها حصة  
 وان ذبحها يتصدق بجميع اللحم وان اكل منه صدق بقية ما اكل حلالا . تأسأ  
 بينهما عن سلكهما احراهما بخلاف مال او امة احد من بينهما عن كفا بهما فان ذلك لا ينعى  
 كذا قال محمد بن حرج رجل استرى اضحية ثم مات امكن الميت او حرمها على نفسه لاسا به  
 الورثة على ان يصحوا عنه ولو صح عنه ميت من مال نفسه بعزير الراد عار واما ان يقتناه  
 منه ولا يرد منه ان يتصدق به لا يملكه الميت بل الذبح حصص على سلكه ولو اذبحه او طأه  
 على الدابح اصبحت شعطت عنه وان صح عنه ميت من مال الميت امرأتا اربعة يتصدق  
 بلحمه ولا يقتناه له لانه لا يملك الاضحية بغير الميت رجل صحه يشاء منه من عز ولا يجوز ذلك  
 كانا مراما وعزائرا لانه لا وجه لتصحيح الاضحية عن الامراء . ملك الامر والملك للامير  
 لا تحت الا بالقصر ولم يرد القصر لامر الامر ولا من تأسأه . اذا ضحى رجل عن ابيه

بغرامهما وتصلت بجار لان الحم ملكه واما للميت ثواب الذبح والصنقة

### فصل في العيوب ما يجمع الاضحية وما لا يجمع

لا يجوز في الهدايا والعصا والعوراء وان كانت بيضاء بعض العين الواحدة او اذا  
 بعض العين الواحدة او بعض اذنها الواحدة او بعض منها فان كان السام او الذهب اكبر  
 من النصف لا يجوز عند الكل وان كان اقل من الثلث جاز عندهم وان كان قدرا الثلث  
 يجوز في طاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة ربح انه لا يجوز ولو علم المشتري  
 بذلك بعد الذبح حارب الاضحية ان كان اقل من الثلث ورجع على النائح بعضا من  
 العيب ويتمدق بارس النقصان ايمن وان كان العيب لا يجوز معه الاضحية يرجع على النائح  
 سقما العيب ويطلب له ارس النقصان وان كان الداهية من العين او غيرها اكثر من  
 الثلث واقل من الثلث في طاهر الرواية عن ابي حنيفة ربح لا يجوز وهو قول ربح وحار  
 ورواية ربح، محمد، ١٠٠٠ ربح يوسف ربح انه قال ذكرت ذلك لا يحسنه فقال قوله مثل قولك  
 وقال الفقيه ابو الليث ربح ان كانت الاضحية مقطوعة الاذن الواحد اكثر من  
 الثلث لا يجوز في قوله ابي حنيفة ربح ويجوز في قوله يوسف ومحمد ربح اذا كان السام اكبر  
 من النصف وشق الاذن فالك لا يجمع حوار الاضحية ولو كانت الاضحية صبيغة العينين  
 عنه فاعورت بعد ما اوجها على نفسه او كانت سمته بشارب بمحساء او غيرها ذكرت  
 رواية انه سأل ربح ان كان الرجل موسرا لا يحسن له ان يبيع بها وان كان معسرا هازله ذلك  
 في روايته ابي حنيفة محمد موسرا كان او معسرا لما حار عن علي ربح انه حار ذلك ولو  
 عيبها الواحدة او كسر رجلها الواحدة في معالجه الذبح يظن ان له يرسلها طاروا  
 ١. يسلها بعد ما اصابتها امة ومعها ربح وقت اخره يومه ذلك امة يوم اخر من ايام الحج لم يملكها  
 في الاسر وحملها منه ١٠ ربح عن ابي يوسف ربح انه يجوز وبه احد الرعا ربح وقال القدما

[illegible]

نصافن اي يوسف رح فيه روايتان والصحيح ان الثلث ومادونه قليل وما زاد عليه  
كثير عليه الفتوى .

### نصلة الانتفاع بالاضحية

لا بأس بان ينتفع باهاب الاضحية او يشترى بها الغنم والمخل وان باعده بدرهم  
او نفوس يتصدق بثمنه في قول اصحابنا رح وفي قول الحسن البصري رح كره ان يشتري  
بها غنم الا او مخلا ولا يجوز الا الانتفاع به والتصدق . ولا بأس ان يتخذ من جلد  
الاضحية قرا او بساطا او متكئا يجلس عليه او يبيع جلد الاضحية بشئ من مناع  
البيت والثوب لنفسه لمسه او كساء او خفا او نحو ذلك . وقال بعضهم لو باع الجلد  
بالثوب لا يجوز وليس له ان يبيع الجلد ليقبض الثمن على نفسه او عياله ولا يبيع لحم  
الاضحية ليتصدق به يأكله او يطعمه ولو ولدت الاضحية نضج بالام والاداء الا انه لا يأكل من الولد  
بل يتصدق به فان كساه يتصدق بقيمة ما اكل . واستحب ان يتصدق بولدها جبا  
ولو لم يلب اللبن من الاضحية فله الدج او خرصوفها يتصدق بها ولا يذبح بها وعن محمد  
رح اذا نذر بذبح شاة لا يأكل منه انا رر فان اكل كان عليه بيمته . ويعذر جلد الاضحية ولا  
لحمها باجرة الداج والسلاح ولو اشترى بجلد الاضحية جرابا جاز وان اشترى به شيء ممن  
المحبوب لا يجوز ولو اشترى اللحم الاضحية حبوبا حاز وكذا الواشترى اللحم جاز ولو اشترى  
لحم الاضحية حرا بالاجور ولما سري بجلد الاضحية حبالا لاجور الا في رواية عن  
محمد رح انه جوز الاكل قالوا والاصل في هذا انه يجوز بيع غير المأكول بغير المأكول ويجوز  
بيع المأكول بالمأكول ولا يجوز بيع غير المأكول بالمأكول ولا بيع المأكول بغير المأكول ولو دخل  
جلد الاضحية في الكورة او جلد جرابا ان استعمل الخراب في اعمال منزله حاز ولو جاز لا يجوز عليه  
ان يتصدق بالادب واما الكورة ان استعمله في منزله او اعاد جرابا وان اخرج تلك الكورة



مطلوبه له الاظهر قالوا سطره ان كانت الكوارة حديثة لا يلزم به الصفوف بالاجر  
وان كان يبيع للمعاملة فإياه به المصدق بصفه الادب دون بصفه عموما اذا خرج  
بذلك بعض يصدق له انق وواحدة لان الكوارة اذا كانت حديثة لا تحتاج الى الاستعانة  
بها الا لخلد ملون لخلد تنال للكوارة ويكون كل الآخر ما راء الكوارة بصفه  
اما اذا كانت الكوارة حلقا يحتاج الى الاستعانة الى الخلده صياك ما فيه كان بصفه  
الآخر للكوارة والصف للخلد وادأ أحد ستمائة من الصفوف في طرف من اطراف  
الاصحبه العامه امام البحر لاجل له ان يطرح ذلك الصفوف ولا ان يذهب  
الى يصدق بذلك الصفوف والسعر على العراء عشرين نمراسرا من رجل  
سواء حمله فعال التابع بصف هذه العترة لكم كل سائة نمراسرا دراهم بماله  
بصاريف العترة منه كه درهم واحد لكل واحد منهم ثمانية وثمانون  
فان حذر منها سائة عوراء ما لكر كل واحد من السرايا ان يكون العوراء له لانه  
لان يبيع ثمانية عن عترة نمراسرا

### فصل في مسائل مشهورة

رجل اشترى اصحبه وامر رجلا بدعها وقال بول السعيد بمدا صمد الدائم  
الشاة للأمر ليسرى الأمر بعتها سائة اخرى ويصير صمد د. بعتها د. ٢٠٠  
ثم اذا كان امام البحر ما به فان مصب امام البحر يصدق بصفها في ما راء  
رجل دعي ثمانية للصبي عنه بصف القصاب عن نفسه بوي عن الامر حل اسرعة  
حين ثمانية امام البحر وادان بصف بواحد منها لكن لم يصفها د. ح رجل واحد  
منها يوم الاصحبه بواحد صاحبها بصفه الاصحبه عن صاحبها كان صاحبها د. ٢٠٠  
ليدين له بدفع هذه الشاة سائة مذب ذهابها صاحبها وروي انه صحبه د. ١

السم وقتل جازت الاضحية لانها التحقت بالوحشية . والافضل للرجل اذا اراد التضحية ان يفصح بيده ان قدر فان لم يقدره بغوض الى غيره لما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذبح بنفسه . وهكذا جاء عن ابى حنيفة رح رجل قال ان فعلت كذا فعلى ان اضحي لا يكون يمينا وقيل ان كان فقيرا يكون يمينا . رجل اوجب على نفسه عشرين ضحاة قالوا لا يلزمه الا اضحيتان لان الاثر جاء بالثنتين . رجل فصح ولم ينزل الاضحية الاضحية لانه لما اشترى الاضحية فقد تعينت للاضحية رجل فصح وذبح وقال لبسم الله بنام خدای بنام علیه السلام قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله ان اراد الرجل بذكرا سم النبي عليه السلام بتجيله وتعظيمه جاز ولا بأس به وان اراد به الشراكة مع الله تعالى لا يحل الذبيحة ولو قال الحمد لله او سبحان الله عند الذبح ان نوى بذلك التسمية جاز . وان لم ينو يكون شكرا ولا يكون تسمية رجل غصب شاة وضح بها ثم ضمن قيمتها جاز . ولو كانت الشاة هنا عنده او دعيته فضح بها ثم ضمن قيمتها لا يجوز . رجل وكل غيره بشراء اضحية فوكل الوكيل غيره ثم وثم فاشترى الاخر يكون موقوفا على اجازة الاول ان اجاز جاز والا فلا والوكيل بذبح الزكاة اذا وكل غيره ثم وثم فدفع الاخر جاز ولا يتوقف . ثلاثة نفر اشترى واثلث شياء ثم اختصموا وقالوا ان هاتين الشاتين ليستا لنا وادعى كل واحد الشاة الثالثة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يصرف الشاتان الى بيت المال والثالثة تباع ويتصدق بثمنها . وان اشترى ثلاثة نفر ثلث شياء ثم اشكل عليهم عند الذبح قال الشيخ الامام هذرح ينبغي ان يوكل كل واحد اصحابه بالذبح حتى لو ذبح شاة نفسه جاز . ولو ذبح عنه غيره بامر جاز ايمنه رجل اراد ان يفصح فوضع صاحب الشاة يده مع يد القصاب في الذبح

واعلم على الذبح حتى صار داء جامع العصاب فان الشيخ الامام هذا رج يجب على كل واحد منهما التسمية حتى لو ترك احدهما التسمية لايجل الذبحة وكذا لو علم صاحب الشاة ان التسمية شرط الا انه ظن ان تسمية احدها تكفي لايجل اكله. وكذا لو نظر الى جماعة من الغنم فقال لسم الله واخذ واحدة واصحها وذبحها وترك التسمية وظن ان تلك التسمية تحرره لايجل رجل وهب لرجل شاة فصم بها اليهود له وذبحها للمتعة او جزاء صدد ثم جمع الواهب والعتة حازب الاصحبة والمتعة وعن ابي يوسف رج لا يصح رجوع الواهب فيها وفي ظاهر الرواية مع رجوعه ليس على الموهوب له الاصحبة والمتعة ان يتصدق بتبئ وفي حراء الصيد عليه ان يتصدق بعيمة المذبوح ويسقط عنه الحراء رجل اشترى شاة سراء فاسد فدعها عن الاصحبة حاز وللبيع خيار فان ضمنه قيمتها حية فلا تنى على المبيع وان احدها مذبوحه صل على المبيع ان يتصدق بقيمتها حية لان القيمة سقطت عن المبيع حببت احدها المبيع مذبوحه فكانه ما عها بالقسمته التي وحت عليه وقال بعضهم ليس على المبيع ان يتصدق باكثر من قسمها مذبوحه وهو الصحيح لان المبيع لما اخذ الشاة مذبوحه فعدا المبيع عن الفصل بين القيمتين فان لم يأخذها البائع مذبوحه لكن المشتري صالح عليها مذبوحه عن القيمة التي وحت عليه وباعها منه بتلك القيمة لا يتصدق بتبئ رجل اشترى شاة وفتح بها تم وجد بها عيبا لا يمنع التفتية كان له ان يرجع على البائع بعمان العيب وليس عليه ان يتصدق بشيء فان قال البائع انا ارضى باخذها مذبوحه كان له ذلك ما راها وورد التمر على المشتري كان على المشتري ان يتصدق بما استرد من البائع الا حصة نصفان العيب فان توى الثمن على البائع فلا شيء على المشتري وان توى البعض وحصل البعض فانه يتصدق بما وصل اليه من حصة الشاة ولا يتصدق بقدر حصة نقصان العيب من ذلك حتى لو كان الثمن عشرة ويقعان العيب درهم يتصدق بنسعة اعنسا بما وصل اليه رجل اخر رجلا ان يشتر

له نقره بعشرة دنانير ما تشتري الوكيل بمائة درهم ويمة الدنانير مثل الدراهم او كاي.  
العكس لنزيم الأمر اسحقنا ٢ قوله المصحة واي يوسف ربح وعن الحسن بن رباح. وروى  
محمد بن جابر لا يلزم الأمر الا ١. يشتري عمل ما سوي له من التمن. واجمعوا على انه لو اشترى  
مروض قيمته مثل الدراهم لا يلزمه وان وكله بان يشتري له نقره سوداء ولا يصح  
فاشتري بيضاء او حراء لنزيم الأمر وان وكله ان يشتري له نقره ان يشتري دكوالا  
الأمر وكذا الشاة وان قال نقره ولم يعمل ان يشتري دكوالا لنزيم الأمر. وان  
بان يشتري له كسارا من اعيان المصحة ما يشتري ليس باعين ولا ان لا يلزم الأمر  
وان وكله ان يشتري له التمن من الصان للمصحة ما سري حد عام من الصان لا يلزم  
الأمر وكذا الوامر ان يشتري له الصان للمصحة ولم نقل اليه ما يشتري حد عام من الصان  
لا يلزم الأمر وان وكله بان يشتري له نقره مسنة للمصحة ما سري له اليه لا يلزم  
الأمر وان كانت المسنة والتمن من النقر عند المعها واحد وهو ما تم عليه سننا  
وطعن في الثالثة وان وكله بان يشتري له من النقره ولم يسم له التمن ما يشتري له  
هو على وجهين ان كان التمن يشتري ما قل من مسنه لا يلزم الأمر وان كانت  
المسنة والتمن نفس واحد لنزيم الأمر ولو وكله بان يشتري له شاة للمصحة فلتنا  
معا يجرى والاصح حار لان الشاة اسم جنس يبا والصان والمعر ولو وكله ان  
يشتري مراما يشتري ساه من الصان لا يلزم الأمر ولو وكله اسما ما ان يشتري له شاة  
للمصحة ما يشتري الوكيل شاة واستأجر اسما مد بهم يقودها لا يلزم الامر الاخر الأمر

كتاب ----- الصيد والذبائح  
والصيد هو الحيوان التوحش المنع من الأذى ما كولا كان او غير ما كولا اما المأكول  
فهو الانعام كلها الا البقر والعم والعمر حلال وكذلك ما سوى الانعام من غير السباع

كالطيور والادب وحبار الوحش وبقر الوحش والحيوان الذي ليس له مخلب كالديك الجاج والحمام  
 والاوز والقراب الاسود الذي يأكل الحب يقال له غراب الزرع. وعن ابيديوسف ربح  
 قال سألت ابا حنيفة ربح عن العقق فقال لا بأس به فقلت انه يأكل الخجاسات فقال لا  
 يخلط الخجاسة بشيء آخر ثم يأكل فكان الاصل عنده ان ما يخلط الخجاسة بشيء آخر  
 كالديك الجاج لا بأس به. وقال ابو يوسف ربح يكره العقق كما يكره الدجاجة الخلات  
 ولا يأكل الخفاش لانه ذوناب ولا بأس بالخطاف والقمري والسوداني والزرنيخ  
 والعصافير والفاخته والجراد وكل ما ليس له مخلب يختطف بمخلبه ولا بأس به وذات النبتة  
 قبل ان ينفتح فيه الروح لان ما لا روح له لا يسمى ميتة. والكلب اذا نزع على شاة فولدت  
 ولدا رأسه رأس الكلب وما سوى الرأس من الاعضاء يشبه الشاة او الغزال  
 يقدم عليه العلف واللحم فانه تناول اللحم ولم يتناول العلف لا يוכל لانه كلب وان  
 تناول العلف ولم يتناول اللحم يرمي رأسه واول ما سوى الرأس اذا دبح وان تناولها  
 جميعا يسيب ان نفع لا يוכל شيئا منه لانه كلب وان تغزير رأسه ويؤكل ما سوى الرأس  
 فإنه ميتة يمين جميعا يذبح فانه خرج منه الكرش يؤكل ما سوى الرأس وان خرج  
 منه الماء لا يؤكل منه شيء ولا رأسه بسائر انواع السمك نحو الجريت والارماح ولا يؤكل  
 ما في البحر سوى السمك وطيروا عندنا وقال الشافعي ربح لا بأس بأكل ما في البحر  
 في الضفدع قولان. واذا اخذ سمكة فوجد في بطنها سمكة اخرى لا بأس بأكلها  
 وان أكلها كلب فشق بطنه فخرجت السمكة تؤكل اذا كانت صحيحة ولا يؤكل اذا رقا  
 طائر ولو ضرب سمكة فقطع بعضها لا بأس بأكلها فان وجد الباقية منها يؤكل ايضاً ولا  
 ان السمكة ممتة مات بسبب حادث مثل اكله. وان مات حتف انفه لا بسبب  
 ظاهر لا يحل اكله عندنا لانه طاف والجراد يؤكل وجدها

له به يعشرون مائة ما شترى الوكيل مما نفع درهم ويمد الدنان مثل الدراهم او كان على  
 العكس لنزيم الأمر اسمعنا ما قول المحقق وايه يوسف روح وعن الحسن بن رباح وروى  
 محمد بن لا يلوم الأمر الا يشترى عمل ما سعى له من الثمن واجمعوا على انه لو اشترى  
 عروض بيمته مثل الدراهم لا يلزمه وان وكله بان يشترى له ثقرة سوداء ولا صحفة  
 ما شترى بيضاء او حرا لا يلزم الأمر وان وكله ان يشترى له ثقرة ابيض ما شترى ذكر الا يلزم  
 الأمر وكذا الشاة وان قاله ثقرة ولم يعمل اى ما شترى ذكر الدم الأمر ان وكله  
 بان يشترى له كمسا اى اذن الا صحفة ما شترى ليس باذن ولا بان لا يلزم الأمر  
 وان وكله ان يشترى له الثمن من الصان الا صحفة ما سعى له من الصان لا يلزم  
 الأمر وكذا الوارث ان يشترى له الصان الا صحفة ولم نقل البيع ما شترى من الصان  
 لا يلزم الأمر وان وكله بان يشترى له ثقرة مسنة الا صحفة ما سعى له البيع لا يلزم  
 الأمر وان كانت المسنة والتي من الثمن عند المعها واحد وهو ما يملكه سدان  
 وطعن والمالته وان وكله بان يشترى له من الثقرة ولم يسم له الثمن ما شترى له<sup>مسنة</sup>  
 فهو على وجهين ان كان البيع يسرى باذن من مسنة لا يلزم الأمر وان كان  
 المسنة والتي يضمن واحد لم الأمر ولو وكله بان يشترى له شاة الا صحفة ما شترى  
 مع ايجرى والا صحفة حار لان الشاة اسم حسن مسا ول الصان والمعر ولو وكله ان  
 يشترى مراما شترى ساء من الصان لا يلزم الأمر ولو وكله اسانا بان يشترى له شاة  
 للاصحة ما شترى الوكيل شاة واستأجر اسانا درهم يقودها لا يلزم الامر الا

كتاب الصيد والذبائح

والصيد هو الحيوان التوحش المتبع من الادى ما كولا كان او غير ما كولا اما المأكول  
 فهو الانعام كلها الا امل والقر والعنم والمعر حلال وكذلك ما سعى لانعام من غير السباع

كالفيل والارنب وحمار الوحش وبقر الوحش والطير الذي ليس له مخلب كالديك الجاه والحمام  
والادف والقراب الاسود الذي يأكل الحب يقال له غراب الزرع. وعن أبي يوسف ربح  
قال سألت أبا حنيفة ربح عن العقق فقال لا بأس به فقلت انه يأكل النجاسات فقال لا  
يخلط النجاسة بشيء آخر ثم يأكل ما كان الاصل عنده ان ما يخلط النجاسة بشيء آخر  
كالديك لا بأس به. وقال أبو يوسف ربح يكره العقق كما يكره الدجاجة الثلاث  
ولا يأكل الخفاش لانه ذوناب ولا بأس بالمخفاف والقمرى والسودانى والزرزور  
والعصافير والفاخته والجراد وكل ما ليس له مخلب يختطف بمخلبه ولا بأس بدوا النجعة  
قبل ان ينفع فيه الروح لانه ما لا روح له لا يسع ميتة. والكلب اذا نزع على شاة فولدت  
ولدا رأسه رأس الكلب وما سوى الرأس من الاعضاء يشبه الشاة او الغزالا  
يقدم عليه العلف والحم فان تناول اللحم ولم يذوق العلف لا ياكل لانه كلب وان  
تناول العلف ولم يتناول اللحم يرمى رأسه ويأكل ما سوى الرأس اذا ذبح وان تناولهما  
حما يفر بان نبح لا ياكل شيئا منه لانه كلب وان تغاير رأسه ويأكل ما سوى الرأس  
فإن اء صوت بين جميعا يذبحنا، حرج منه الكرش يأكل ما سوى الرأس وان خرج  
انه الماء لا ياكل منه شيئا ولا بأس بسائر انواع السمك نحو الجريت والارماح ولا ياكل  
ما في البحر سوى السمك وطير الماء عندنا وقال الشافعي ربح لا بأس باكل ما في البحر  
في الضفدع قولان. واذا اخذ سمكة فرجده بطنها سمكة اخرى لا بأس باكلها  
وان اكلها كلب فشق بطنه فخرجت السمكة توكل اذا كانت صحيحة ولا ياكل اذا رقا  
طائر ولو ضرب سمكة فقطع بعضها لا بأس باكلها. فان وجد الباقية منها ياكل ايها ولا  
ان السمكة متع مات بسبب حادث هل اكله. وان مات حتف انفسه لا بسبب  
ظاهر لا ياكل كله عندنا لانه طاف والجراد ياكل وجهه

او ميتا فان السمكة في جيب ماء فانت فيه لا بأس باكلها لانها ماتت بسبب حادث  
 وهو ضيق المكان. وكذا اذا جمع السمك في حظيرة لا يستطيع الخروج منها وهو يتمكن  
 من اخذها بغير صيد فتن فيها لا بأس باكلها وان كان لا يؤخذ بغير صيد لا خير في  
 اكلها. ولو وجد سمكة بعضها في الماء وبعضها على الارض وقد ماتت قال محمد  
 رح ان كان رأسها على الارض لا بأس باكلها لانها ماتت بأفة وان كان رأسها  
 في الماء ينظر ان كان ماعلى الارض منها اقل من النصف او النصف لا يوكل لان موضع  
 النفس في الماء فلا يكون الموت بأفة فيكون بمنزلة الطاغ. وان كان الاكثر من  
 نصفها على الارض اكل لان للاكثر حكم الكل فصار كما لو كان الكل على الارض وان  
 ماتت السمكة في الماء جرد الماء او برده لم يذكر هذا في الكتاب قال عامة المشايخ  
 رح لا بأس باكلها لانها ماتت بأفة كما لو وجدها في بطن سمكة وروى الحسن  
 عن ابي حنيفة رح انها لا تؤكل كالطاغ وعن محمد رح انها تؤكل لانها ماتت بأفة  
 وقال الفقيه ابراهيم رح ما قاله المشايخ اعجب الي ولوا يجد الماء فانت  
 الحيتان تحت الجرد قال رضي الله عنه ينبغي ان يوكل عند الكل. رجل اشترى سمكة  
 في خيط مشدودة في الماء وقضها تم دفع الخيط الى البائع وقال احفظها وجاءت  
 سمكة اخرى وابتلعت المشتراة قال محمد رح المبتلعة للبائع لانه هو الذي مالها  
 فان الخيط كان في يده فارتفع الخيط يصير في يده فيكون له فيخرج السمك المشتراة  
 من بطن المبتلعة ويسلم الى المشتري ولا خيار للمشتري وان انتقصت  
 المشتراة بالابتلاع لان هذا نقصان حصل بعد القبض. ولان المشتراة في اليه  
 ابتلعت الاخرى فمما جميعا يكونان للمشتري لانه انما صار في ملك المشتري فيكون  
 للمشتري. ولو لدغت هية سمكة في الماء فقتلها او نصب الماء عنها





ثم الاصطيا وتطليكون بالري وارسال الجراح المعانة كالكلب والنهد والبانى والباشقى  
والعقروصب الشبكة وحقرا البيروغرا القصب والسكين وما اشبه ذلك فان ارادوا  
يتبين ان يكون السهم جارحا ويصع عند الرمي حتى لو قتله السهم جرحا حل اكله  
ومن شرطه ان يرمى الاصيد رجل رعى سهمها الاصيد فاصابه واشتد بحيث لا يستطيع  
الجراح غم رماه اخر قتله لا يحمل اكله لان السهم الاول لما اغتته فقد اخبرهم من ان يكون  
تلا يحمل الايد كوة الاختيار وان رعى سهمها الاصيد فاصابه السهم فاشتد ثم رماه  
اخر قتله ذكرنا انه لا يوكل ويضمن الثاني للاول قيمته مجروحا لانه صار ملكا للاول  
وقد حرره الثاني فيضمن قيمته وان رماه الثاني قبل ان يصيبه السهم الاول قتله  
لا يحرم اكله ولا يضمن الثاني شيئا وان كان الاصيد بعد ما اصابه السهم الاول  
يتمحل ويطير فرماه الثاني قتله يكون للثاني ويحل اكله ولو رعى صيدا فاصابه  
فلما انتهت اليه لياخذها مات قبل ان يرمي في يده فلا بأس باكله ولو ان صيدا الع  
دارسان وكان اوعى كانا تلك الدار حتى خرج فاحد رجل رماه فهو للذي اخذ <sup>الدار</sup> لا لسا  
اذ لم يكونا انما واتخذ مكانا له ان اتخذ اذ كانا مع تعاوذ  
فيه فالفرخ يري لصاحب الاراد وهو طير ما دكوكم راجح ومنه من اراد  
فوقع فيها صيد فجاء رجل واخذها قال الصيد يكون للاراد وان كان صاحب الارض اتخذ  
تلك الحفرة لاجل الصيد فهو احق بالصيد وكذا لو ان رجلا اتخذ حظيرة فواضه <sup>فحل</sup>  
فيها الماء واجتمع فيها السمك وكان بها رجل يقدر على اخذها بغير صيد وشبكة فاحذها  
رجل فان اتخذ ذلك ليجتمع فيها السمك فهو احق بها وان كان لغيره لك فهو للاخذ <sup>فحل</sup>  
رعى صيدا فاكسر الصيد ثم اصابه السهم اوجاه رجلا ناصابه سهم احدهما فرقده ثم اصابه  
سهم الاخر قتله حل اكله وقال زفر راجح لا يحمل وهو للاول ولا يضمن الثاني شيئا للاول وان وثقه

الاول فمما اخذ من الثمن الثاني نصفه حيا ونصفه لحا. وان مات من الاول  
 الحيا وبقي من الداء محررا فاحقة الاول. وان مات من الثاني لا يؤكل ويضم الثاني  
 قيمته حيا محررا وان كان التحريم بترك الذكاة يضمن العصار ونصف قيمته وثمة  
 جراحان وكذا لو هاء. وفي اقل الآخر وفقت الرميان معاقبه يؤكل وهو لها جميعا  
 . ولو ربح سهم الأسد وسعى بر السهم في سنته فاصاب ذلك الصيد او غير ان اصاب  
 ذلك الصيد وبعد الى غيره فاصابه حل جميع ذلك لا فرق بين ان يصب سهمه صيدا  
 او صيدا بين ادا السهم في سنته وان رد السهم ربح الى ورائه فاصاب . لم يؤكل  
 . وهو كما لو وضع سيفا في موضع تحل الرمح وصره على صيد. مات فانه لا يؤكل ولو ربح  
 سهمان للصيد رده الرمح عنه او سرقه فاصاب صيدا لا يحل وان لم يرد. عن سهمه  
 حل صيده بما دام السهم في سنته قصيه يكون مصافا الى الراعي اما ارده الرمح  
 عنه ار سرقه يقطع الاصابة الى الراعي. وعن ابي يوسف ربح ادا رده الرمح بمئة او  
 ثمان مائة صيدا يحل ايضا لانه لا يمكن الاحتراز عن ذلك اذا كان الاصطفا في يوم ربح  
 وكذا لو اصاب السهم حائطا او شجرة او شيئا اخر رده فهو رد الرمح سواء كان  
 مضطرا او لا يكون مضطرا. التحريم الحائط لا بقوة الراعي. وكذا لو اصابه سهم  
 اخر قبل ان يصيب الصيد رده عن وجهه فاصاب صيدا لم يؤكل قالوا هذا اذا كان الراعي  
 في السهم الثاني محسبا او لم يكن قصده الاصطفا وانما كان قصده الرمي الى ذلك السهم  
 فانما اذا كان الثاني مسلما او كئاما كان قصده الاصطفا وسعى محل الصيد. ولو  
 للتايد لا ربح بين ان يصب سهمه و بين ان يصب سهمه سهمان نصفه واصل  
 لا يحل على كل حال لان سهم الثاني لم يحرم الصيد. لم يصب وسهم الاول خرج من ان يلقا  
 مطلقا الى الاول. فهو يركل. ما لو ربح سهمان الى الصيد فاصاب السهم نصفه محد

مضمونه على حائط مامات لك القصة لصالك عدده انسخه فذلك عنما كلفتك  
 هذا ولا يحل صيد البعده والحجر والعراض والسكينة وما اسسه ذلك وان حرج فذلك لانه  
 لا يخرق الا ان يكون شئ من ذلك قد حدث . وطوله كالمسمم مخرج وان يرمى به فانه  
 كذلك وخرجه عدده حل كله فاما الحج الذي يدور في الباطن ولا يخرج منه في الظاهر لا حل  
 لانه لا يحصل به انها والدم وكذا الورع الصيد يسكن فاصانه عدده محرجه حل كله  
 فان اصابه نفعاء السكين او بعض السيف لا يוכל . والمراد ان كالسهم لانه يحرق ويحل  
 في سبيل الدم ومفعول الحديد وغير الحديد في ذلك سواء ان حرق حل والاملا <sup>حده</sup> وان  
 مروءة تدبج بها صيدا حل لحصول المعص . وما به حسن من الاهليات محل بما يحل به  
 من الورع وعن محمد رحم في البعز والعراد انه في المصا وحارج المصا وماء انسان حل كله  
 اما التا اذ ادب في المصا لا يحل ما لم يوان يد . حارج المصا وماء انسان حل كله وذلك انما  
 رج اذ ادب البعز والتور في المصا علم ان لا تقدر على اخذ الا ان عتق له ماء له . له ان يصر  
 لانه يحرق عن الدكاة الاختيار به نفسه لان البعز يصره والنور يبيع اما الساه اذ ادب في المصا  
 لا يرمي لانه بعدد الماد لود لا يمداره عادة . وان رمي صيدا فحين الصيد من عمره  
 يتم والعهده وماء اذ يبا . انه كان الصيد للتاء بخلاف ما اذ ارمي صيدا محرجه حرجة  
 لا يستطيع الذهاب معها طبت كذلك ربما ماتم برى درماء احرها ان الصيد يكون  
 للاول لانه في المسئلة الثانية لما حرجه من خارج عن الذهاب محرجه هذا احد الزام  
 نهاره في المسئلة الاولى لم تأخذه اذ لم يجر من الذهاب محرجه فهو كمن نصب  
 شبكة فوجم بها صيد والمالك عاث ثم يخلص عن الشبكة درماء ولا احرى حده  
 فانه يكون للتاء . وحاسد لو حل تعلقت بشجرة وصاحبها لا يصل اليها فان كان لا يخاف  
 عليها الموت والموت فربما لا تقتل وان عاث الموت ربما هانت وكل والحمامه <sup>رث</sup>

من مصلحتها وما حاصرها وغيره قالوا الكائنات لا تهدي إلى الميراث حل أكلها سواء  
 أصاب السهم المدبح أو موصعا آخر لأنه عر عن الذكوة الاختيارية وإن كان يهدي  
 إلى الميراث فأجاب السهم المدبح حل وإن أصاب موصعا آخر أحلها فيه والطعام  
 أنه لا يحل أكلها مروي ذلك عن محمد ربح لأنها إذا كانت تهدي إلى الميراث بعد على  
 الذكوة الاختيارية والطير إذا علمت التخرج إلى الصغار فرماه رجل وسبحان أصاب  
 المدبح حل والأفلا إلا أن يوصق فلا يوحدا لا يصيد ولو رمى صيدا فأكسره الصيد  
 نسب أحرى أصابه السهم فقله حل أكله لأنه من رماه كان صيدا والعز لرب  
 الرمي. وكذلك رجلان رميا معا إلى الصيد وأصاب سهم أحدهما. فله سهمان  
 سهم الآخر وقتله حل لأن الرمي كان إلى الصيد والمتروى والميراث ما دام جاهلا  
 أكله وهو ما لو بد سواء ولو رمى سهمي الصيد فأصاب السهم الأول أو غيره  
 فله حل أكله إذا داماء وحلقت الرمية إلى اللحم لأن القصد تسبيل الأجزاء  
 حصل ولو رمى صيدا فأصابه السهم فاتحده ثم رماه بهما أحرى فأصاب الصيد  
 وما لا يוכלل أنه بالسهم الأول خرج من أن يلو، صيدا ولو رمى صيدا نسبه  
 إلى أن منه عصا ومات أكل الصيد كله إلا ما أصابه كأنواع الجاهلية  
 يقطعون بعض الألية من الشاة أو يقطعون بعض لحم العجوة بها تاكلون بها هم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وإن لم يكن مان ذلك العصوة أكله ذلك  
 العصوة منه وإن كان تعلق ذلك العصوة بحلده مان كان بحيث لا سهم أصلا  
 علاج فهو والمنا سواء وإن كان بحيث يوهم ذلك لم يكن ذلك مانا ويؤكل كله  
 وإن قطعه بقتعين طولاً يؤكل كله لأنه لا يوهم بقله الصيد كما بعد ذلك معناه  
 الدبح وإن قطع الثلث منه مما يلي العز فأمانه فانه يؤكل الثلثان مما يلي الرأس ولا يؤكل

الثالث الذي يلي العجز. وأن يقطع الثلث مما يلي الرأس فإنه يؤكل كله لأنه ما بين النصف إلى  
العنق مدح لأن الأوداج تكون من القلب إلى الدماغ. أما إذا بان الثلث مما يلي العجز  
لم تتم الذكوة لأنه لم يقطع الأوداج. بخلاف ما إذا بان الثلث مما يلي الرأس لأنه قطع الأوداج  
صم فعل الذكوة بقطع الأوداج مؤكل لحمه وكذا إذا دعه بصفين يتم فعل الذكوة  
بقطع الأوداج فيؤكل كله. وأن أبان طائفة من رأسه فأكان أقل من النصف لم يؤكل ما بان  
منه لأن الرأس ليس مدح فهو كما لو أبان حراً من الدب وإن كان نصفاً وأكثر لكل  
لأنه يقطع الأوداج به يكون فعله ذكوة. مسلم عجز عن مد فوسه بنفسه فأعاد على مد  
محموسه لا يحل أكله لاجتماع المحرم والحلل فحرم كما لو أجد محموسه بيد المسلم مدح والسكين  
في يد المسلم لا يحل أكله ولو روي صدقاً فإصابه السهم فخرجه فوقع على الأرض ومات  
بحل أكله استحساناً لأن هذا مما لا يستطاع الامتناع عنه. وإن أصابه السهم فوقع في  
ماء أو على أصل تم وقع منه على الأرض فمات لا يؤكل لعل أن وقوعه في الماء أصله ويستوي  
في ذلك طير الماء وغير طير الماء لأن طير الماء إنما يعيش في الماء غير محروح. وكذا لو وقع  
الصد على شجرة بعد ما أصابه السهم ثم وقع منها على الأرض أو وقع على السطح ثم وقع  
منها على الأرض لا يؤكل وأن مات على ذلك الشيء ولم يقع منه ما على الأرض فهو  
حلال. وكذا لو مات قبل وقوعه في الماء أو رماء في الهواء فوقع على أصل نبات أو على  
سطح فمات حل أكله لأن الموضع الذي وقع فيه غير الأرض وهذا إذا كان ما وقع فيه  
مما لا يقتل وإن كان ما يقتل عادة مثل حدة القصة البصوبة وحدة الأخر واللينة  
القائمة أو الدج ومحوها لا يؤكل لأن ذلك سبب لوته وذكر في الأصل أنه يقع على  
أجرة موضوعة على الأرض ومات يؤكل غير أنه ما لو وقع على الأرض أراد بذلك  
أنه لا يصيبه من الأجرة إلا ما يصيبه من الوقوع على الأرض فإن ذلك مما لا يستطاع

الامتناع عنه فلو دعوا وذكره المتعمد . مع على سيرة فاستوى بطيه ومات فانه  
لا يוכל لانه ذلك سبب لوقته وعن بعض المسانح ح ادارى سبب في حصوله  
في الماء ومات فالوا سطر ان كان برحى حيوته من وقع في الماء لاجل احتمال انه  
مات بالماء وان كان لا برحى حيوته حل اكله لان موته في هذا الوجه لانها دالة  
ماء . هذا كله اذ ادركه فانه يكونه فان ادركه فانه حل لانه تعالى الاما كنتم  
ودوى ان رجلا جاءه اربعين من سبب من فقال كاد ، لمعصر الى العامة ودمر بها  
انسان فودها فاماها على كاد ، ورجله فقال سبب من دكها ، وكروها على  
على ان العامة من الالهات ، وتل رجم الى حديد ، وادركه ، او السبب ، الذي  
بعضه الاصطباذ ، ثم فاما سبب صدام الاله والهم وقتله حل اكله عند او قال ردي ،  
لا يحل وتورم الى حرا . السبب وركب النعمه فاما طائفا او سبب اخر ، فله حل اكله  
وعن ابي يوسف روي عن رواتان روي عن رستم روي عن ابي لا يحل لان ما اسما لا يحل  
التسميه ، والصحيح انه يوهل ، وادركه الى ادى او رجا ، ساء اذا لم او سبب اهل رستم ،  
فاما سبب صدام ما كولا لاروانه لهذا في الاصل ولا ينفك رستم روي عن رستم روي عن رستم  
قوله لا يحل وآليه اسار في الاصل وتورم الى الصيد معن ، وسم فاما سبب عده حل عند ا  
وتال مالان رولا يحل وتورم الى الصيد وهو طرايه سحره ، واسار ، وسم يادا  
هو صيد ما كولا اكل هذا اذا استطاد بالرى فان استطاد ما ما الخوارج العلم ،  
ها وهذا الاصطباذ محصر سرائط اعدائها ان كون ما سبب طرادنه معلما والى  
ان يكون حار حاسبات او محلب ، والتال ان لا يد من الارسل لسه الى اها من  
الادى في الدبح والواجب النعمه الا ان في الرث بشرط التسميه على الرجم وارسال  
الكلب والمازى وما اسبه ذلك بشرط التسميه ، وتال الارسل ، ولا يسم طبعين

الصيد في الارسال عند ناحت لو ارسل كلبا او بازيا على صيد فاخذ ذلك الصيد او  
 غيره واخذ عدد امن الصيد محل الكل بتلك التسمية ما دام في وجه الارسال. وملا  
 قول ابن ابي ليلى رحمه الله ان التعيين ليس بشرط ولكن اذا عين بجمع تعيينه حتى لو ترك  
 ذلك الصيد واخذ غيره وقتله لا يجل عنده. ولو ترك التسمية عند الرمي وعند  
 ارسال الكلب عامدا لا يجل الكله. وان ترك ما سباح الكله ولو ارسل الكلب وترك  
 التسمية عامدا فلما مضى الكلب سمى وزجرا فزجرا ولم ينزجر وقتل الصيد لا يجل لان  
 وقت التسمية عند الارسال فلا يعتبر التسمية بعد الارسال. والشرط الخامس  
 الامساك لصاحبه. والسادس ان يكون الصيد ما كولا متوحشا متمنا والسابع  
 ان لا يتوارى عن بصره ولا يفعد عن طلبه فيكون في طلبه ولا يشتغل بعمل اخر حتى يجد  
 لانه اذا غاب عن بصره ما يكون موت الصيد بسبب اخر فلا يجل لقوله ابن عباس  
 رضي كل ما اصميت ودع ما انمت والاصماء ما رايته والانماء ما توارى عنك وعن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لعدي بن حاتم وان وقعت رميتك في الماء  
 فلا تأكل فانك لا تدري ان الماء قتله ام سهمك ويتشرط ان يكون السهم جارها  
 فان كان معراضا ان خرق يوكل وان لم يخرق لا يوكل. والمعارض سهم لا ينصل له يدق  
 ولا يجرح فلا يوكل صيده الا ان يكون رأسه محبدا فاصاب الصيد بجده وجرحه  
 يوكل ولو ارسل نفده او كلبه الاصيد وسمي واخذ الصيد وجرحه وقتله واكلمه  
 لا يوكل الصيد. والبازي اذا اخذ الصيد وقتله واكلمه يوكل لان الكلب يقبل  
 التعليم على وجه يمسك الصيد لصاحبه ولا يأكل والبازي لا يقبل التعليم على وجه يدع  
 الاكل بل يعلم الباري بايدي حبه اذا دعاه فيكتفي بذلك وتعليم الكلب ان لا يأكل رثمت  
 لصاحبه فان احده الصيد وقتله حراما واكلمه سببا حرم هذا الصيد ويخرج الكلب



من ان يكون معلما وهو كما لبازي العلم اذا فرضته وامتنع من اجابته لا يبق معلما فيجزم  
هذا الصيد ويجزم به ايضا ما كان عند صاحبه من الصيد قبل ذلك في قول ابى حنيفة  
رج. وفي قول ابى يوسف ومحمد رج لا يجزم تلك الصيد. وقال بعض من اتخذا رج انما  
يجزم تلك الصيد في قول ابى حنيفة رج اذا كان العهد قريبا. واما اذا تطاول العهد بان  
ان عليه شهرا ونحو ذلك وصاحبه قد د تلك الصيد لا تجزم تلك الصيد في قولهم  
لان في المدة الطويلة يتحقق السبان فلا يعلم انه لم يكن معلما في الزمان الماضي  
وفي المدة القصيرة لا يتحقق السبان فيظهر انه لم يكن معلما حتى اصطاد تلك الصيد  
يجزم تلك الصيد. وقال الشيخ الامام الاحل تسمى الائمة السرحية رج ان الحلال  
في الفضلين واحدا لان الحرية لا تنسى ولا يجعل صيده بعد ذلك حرم يعلم انه صار معلما  
بان يصيد ثلثا ولا ياكل منها يجعل الرابع في قول ابى يوسف ومحمد رج. وابى حنيفة  
رج لم يوقت لذلك وتا وقال هو معوض الى رأى صاحبه ان كان في اكثر رآه  
انه صار معلما فهو معلم وتيل برجع في ذلك الى اهل العلم من الصيادين فاذا  
قالوا صار معلما فهو معلم. وكذلك على هذه الحلال تعليمه في الاستدعاء على قولهما  
تحصيل ذلك ما يباحسه اذا دعاه ويرسله على الصيد تصيد ولا ياكل منه ثلث  
مراب. وابى حنيفة رج لم يوقت لذلك وتا وقال هو معوض الى رأى صاحبه  
وروى الحسن بن ابي حنيفة رحمه الله مثل قوله الا ان على وانه الحسن رج ياكل الصيد  
الثالث وعلى قولهما الا ياكل الثالث وانما ياكل الرابع رجل ارسل كلمة العلم الى صيده  
فاخذ الصيد وقتله وامسك حتى جاء صاحبه واحد الصيد من الكلب ثم رتب  
الكلب عليه وانتهش منه قطعة فرى بها صاحبه الى الكلب فاكلها لا يجزم اكل  
هذا الصيد لانه لما امسكه حرم وصل الى بد صاحبه فقد تم امساكه فلا يجزم بعد ذلك

كما لو اخذ لها آخر من غللا ذ صاحبه واكل به لا يخرج من ان يكون معلما. ولو انتهت  
الكلب من الصيد في اتباعه الصيد واكله تمام يتبع الصيد واخذه واخذ غيره وقتله لا يحل  
كله لانه لما اكل القطعة التي انتهت بها خرج من ان يكون معلما وان كان القتل تلك القطعة  
واتبع الصيد واحدا وقتله ولم يأكل حتى احده صاحبه تمام عاد واخذ تلك القطعة لم يفتر  
لانه امسك الصيد على صاحبه حتى لم يأكل منه مع حاجته ولو شرب من دم الصيد في  
الاصطيا لا يخرج الصيد ويحل عندنا. وقال ابن ابي ليلى رح لا يحل ولو اكل جناحه او منقأ  
او ظفر حرم في قولهم. ولو ارسل الكلب المعلم الى صيد ورسمه فاصاب الصيد وكسر عنقه  
ولم يجرحه او حنم عليه وصفه لا يוכל لانه لا بد من الجرح في اى موضع كان من الادماء  
وعن ابي يوسف والشافعي رح لا يشترط الجرح والباري اذا قتل الصيد حل الكلب وان  
لم يجرحه واذا شارك الكلب المعلم في اخذ الصيد كلب غير معلم وقتله لا يحل اكله لاجتماع  
الحرم والحلل. وكذا لو ارسل كلبه الى صيد فاصابه كلب مجوسى او كلب غير معلم حتى  
رد الصيد على المعلم فاخذ المعلم وقتله لا يحل اكله. ولو رد عليه مجوسى فاحذه  
الكلب المعلم لمسلم حل اكله لان المتشاركه نفع بين الكلبين ولا نفع بين الكلب والمجوسى  
ولو ارسل كلبه على صيد ورسمه فاحذه في ارساله ذلك صيود كثيرة واحدا بعد واحد  
حل الكل وكذا لو رمى صيدا فاصابه السهم ونفذ واصاب اخر ونفذ واصاب اخر  
حل الكل عندنا. وقال مالك رح يحل الاول ولا يحل الثاني لان عنده اثنتين شرط  
في الرمي والارسال وذلك وحده الذي عساه دون غيره. واذا انقلت الكلب المعلم  
او جارحة اخرى غير الكلب واخذ صيدا وقتل لا يحل فلو ان صاحبه صاح بها بعد الانقلا  
ان لم يزد في الطلب ولم ينزجر برجره لا يحل وان ابرجر وزاد في الطلب حل اكله لان  
ذلك يكون بمنزلة الارسال. ولو ارسل كلبه المعلم على صيد ولم يسم عدا ثم زجره ورسمه

فانخرجه واخذ الصيد وقتل لايجل لان الارسال من تارك النسيئة عمد فعل محرم فلا ينقض  
الامثلة ولو ان المرسل ادرك صيد الكلب او البازي او الرمية حيا ولم يدعه حتى مات  
ذكر في الكتاب انه لايجل وقال الشيخ الامام ابو عبد الله الحلي اخرج هذا على ثلثة اوجه  
اما ان وصل اليه بعد موته او يموت قبل وصوله اليه او وصل اليه وبعثت من ساعته  
ولم يجد زمانا يذبحه فان مات قبل وصوله اليه حل الكله لانه لم يقدّر على الذكوة الاختيارية  
وان مات بعد وصوله اليه بلا فصل ولم يجد زمانا يذبحه قال في الكتاب لايجل وقال  
الحسن بن زياد ومحمد بن مقاتل ربح حل الكله قالوا ما قاله في الكتاب فباس وا قالوا  
استحسن وبما اخذ واذا توارى الكلب والصيد عن المرسل ثم وحّد المرسل  
وقد قتل وليس به اترعير حل الكله وكذا اذا رمى الصيد وحّد بعد ذلك ميتا و به  
سهمه وليس فيه حرج اخر حل الكله اذا لم يترك الطلب لانه لا يستطيع الامتناع عن التوارى  
عن الصر خصوصا اذا كان الاصطيد في الغياض والشجر فيكون عفوا فان كان ترك الطلب  
واشتعل نعل اخر حقه اذا كان قريبا من الليل فطلبه فوجد الصدم مستا والكلب  
او البازي عنده وبه جراحة لا يدري انه حرجه الكلب او غيره لايجل الكله عند اخلاص  
للشافع رحمه الله مسلم ارسل كلبه المعلم على صيد وسمع حرجه يحوسه ان يربدا وحرم  
فانخرجه ثم قتل الصيد حل الكله ولو كان المرسل من لايجل ويحمله والراعي من لايجل لا يملك  
لان الاعتبار هو الارسال وهو كما لو دبح بحوسه ثم ارسله سلم سكيه بعد لا يملك مسلم  
ارسل كلبه على صيد نصره الكلب ولا يوقد ثم يربيه ثانيا فقله حل الكله لان هذا مالا  
الا حرا زغبة في صيد الكلب ولوحى صيدا فاصابه وخرقه فوقع في الماء مات قال بعضهم ان كان في  
حيوته حين وقع في الماء لايجل الكله لاحتمال انه مات بالماء وان كان لا يرعى حيوته حين وقع في  
الماء حل الكله لانه مات بغير الماء وان رمى صيدا فوقع عند بحوسه مقدارا بعد ربحه فذبحه فان لايجل الكله

لان المجوسى قادر على ذبحه بتقديم اسلامه فلا يحل ذكوة الاضطرار وان ارسل كلبا على صيد  
 فحرقه فوقع عند نائم اوردى صيدا فاصابه فوقع عند نائم والنائم بحال لو كان مستيقظا  
 يقدر على ذكوته فالت لا يحل في قوله اي بحقيقة روح لان عند النائم بمنزلة المستيقظ في حلة  
 مسائل مرت في كتاب الصلوة من هذا الكتاب منها هذه المسئلة <sup>فان</sup> ان ارسل كلبه على صيد  
 فاخطأ ثم عرض له صيد اخر فقتله حل الكله . وان <sup>فان</sup> فاقه ذر <sup>فان</sup> شرب صبيح ففرض له صيد  
 اخره وجوعه فقتله لا يحل الكله لان الارسال بطل بالرجوع <sup>وسا</sup> بد ولو اكل يسال لا يحل  
 رجل ارسل كلبه على صيد فخرجه وبق فيه من الحيوة ما يبق في الذبوح بعد الذبح فاقه  
 المالك ولم يذكه حل الكله . وكذا لو ردى صيدا فاصابه وجرعه وبق فيه من الحيوة ما يبق  
 في الذبوح : <sup>الذبح</sup> ذكره المالك ولم يذبحه حل الكله . ولو ما . اخره هذه الحالة  
 فاصاب لسهم الثاة لا يحرم لانه حكم الذبوح <sup>السئل</sup> فرق ابو حنيفة ومحمد بين ما بين  
 وبين الشاة اذا مرضت او بقرد ثب بطنها وبق فيها من الحيوة ما يبق في الذبوح بعد الذبح  
 فان على قول ابي يوسف ومحمد روح لا يعتبر هذه الحيوة فلا يكون الرخصة والتي بق الذب بطنها  
 محلا للذكوة حتى لو ذبحت لا تحل . وعلى قول ايحنيقة روح تكون محلا للذكوة حتى لو ذبحت  
 حل الكلهما . وفي مسئلة الصيد لا يعتبر هذه الحيوة حتى لو اخذ المالك الصيد فيه من  
 الحيوة ما يبق في الذبوح بعد الذبح ولم يذبح حل الكله . وقيل على قول ايحنيقة رحمة  
 في التي مرضت والتي بق الذب بطنها وبق فيها من الحيوة ما يبق في الذبوح بعد الذبح اذا ذبحت  
 لا يحل اكلها وهو قولهما . والعصم انما توكل عند لان في مسئلة الصيد وجد ما هو ذكوة  
 حكما فلا يعتبر هذه الحيوة . وفي المريضة ونحوها لم يوجد فعل الذكوة فاعتبرت ذكوة  
 الحيوة عند ايحنيقة روح

كتاب ..... في الذكوة

الأهل في اعتبار الذكوة قوله تعالى أما ذكيتُمْ وبحل الذكوة في المقدور ذكوة أهليا  
 كان أو محشيا الخلق كله لقوله عليه الصلوة والسلام الذكوة ما بين الله والمجبن  
 والذكوة الكاملة ترى الأوداج الأربعة وهي الخلقوم والموى والعرقان الذان بينهما  
 الخلقوم والموى لأن المقص تسييل الدم والرطوبات النجسة وذلك يحصل بما قلنا  
 . أن قطع ثلثة منها حل في قولنا بغيره رج أي ثلثت كان وقد قلنا أي يوسف الآخر لا يحل  
 حتى يقطع الخلقوم والموى واحدا أو دجيين وعند محمد رج يشترط قطع الأكثر من كل واحد  
 من الأربعة . وذكر الكرخ رج أن هذا قولنا بغيره وعند الشافعي رج يستر قطع الخلقوم  
 والموى دون العرقين الآخرين والمسئلة معروفة تتم السنة في الأبل الغيرة هو قطع العرق  
 ٢ أسفل العنق عند الصدر والسنة في الشاة والقرا الذبيح فإن ذبح الأمل أو غير الشاة  
 والقرا جازا أيضا لقوله عليه الصلوة والسلام ما أنهر الدم وأثر الأوداج كل . وأن  
 ضرب بالسيف من قبل القفا فإن قطع العروق الشرطية قبل الموت حل ويكون مسلما  
 . وأن مات قبل أن يقطع العروق لا يؤكل . ويكره سلق الجلد بعد الذبح قبل أن يبرد ولا  
 لأن ذلك فعل بعد تمام الذبح . ولو ذبح شاة أو ابلا أو بقرًا تحركت بعد الذبح وخرج منها  
 دم مسفوح أو كل . ولو لم تتحرك ولم يخرج منها دم مسفوح لا تؤكل لأن محل الذكوة هو المحج  
 ولم يوجد علامة الحياة عند الذبح . وأن لم تتحرك وخرج منها دم مسفوح أو تحركت  
 ولم يخرج منها دم أو كل لأن الحركة وخرج الدم المسفوح علامة الحياة وإن لم يعلم حيوتها عند  
 الذبح لا يؤكل . وأن علم حيوتها عند الذبح ولم يتحرك ولم يخرج منها الدم أصلا أو كل ولو ذبح  
 شاة مريضة ولم تتحرك منها إلا ما قال محمد بن سلمة رج أن فتحت فاهها لا تؤكل وإن منبت  
 فاهها أكلت وإن فتحت عيها لا يؤكل . وأن غمضت عيها أكلت وإن مدت رجلها لا تؤكل  
 . وأن قبضت رجلها أكلت وإن نام شعرها لا يؤكل وإن قام شعرها أكلت . وهذا إذا ذبحها

اذالم يعلم حيوته وقت الذبح. وان علم حيوتها وقت الذبح اكلت على كل حال شاة او بقرة  
 خرج منها جنين حي ولم يكن من الوقت ما يقدر على ذبحه حتى مات يوكل لان موته يكن ببيع  
 الام وهذا في قوله ابي يوسف ومحمد رح لان عندها الجنين يتدكي بذكوة الام شاة او بقرة  
 اشرفت على الولادة قالوا يكره ذبحها لان تصيبع الولد وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله  
 لان عنده الجنين لا يتدكي بذكوة الام بقرة او شاة تعسرت عليها الولادة فادخل رجل  
 يده في موضع الولادة وذبح الولد حل اكله لوجود الذكوة الاختيارية وان جرحه غير موضع  
 الذبح حل ايضا ان كان لا يقدر على ذبحه لانه عجز عن الذكوة الاختيارية فيحل بالذكوة  
 الاضطرارية وهو الجرح في اى موضع كان. وان كان يقدر على ذبحه لا يحل لانه لم يعجز  
 عن الذكوة الاختيارية. رجل شق بطن شاة واخرج الولد حيا وذبح الولد ثم ذبح الشاة  
 قالوا ان كان الشاة لا تعيش من ذلك لا تحل لان الموت يكون بالاوله وذلك ليس بذكوة  
 وان كانت تعيش من ذلك حلت لان الذكوة هو الثاني. شاة مريضة او بقرة الذئب بطنها  
 ربيع فيها من الحيوة ما يبقى في المذبوح بعد الذبح على قوله ابي يوسف ومحمد رح لا يعتبر  
 تلك الحيوة حتى لو ذكاهم لا تحل واختلف المشايخ على قوله ابي حنيفة رح ذكر الطحاوي  
 والفقيه ابو الليث رح ان تلك الحيوة معتبرة في قوله ابي حنيفة رح حتى لو ذكاهم يحل  
 وذكرهم الاثمة السرخسي رح اذا علم انها كانت حية حين ذبحت حل اكلها كانت <sup>الحية</sup>  
 فيها يتوهم بقاءها ولا يتوهم. وقال ابو يوسف رح ان كان يتوهم انها تعيش يوما او  
 اكثر من يوم تحل بالذكوة وروى عنه ان كان يتوهم بقاء الحيوة فيها اكثر من نصف  
 يوم تحل والا فلا لان ما دون ذلك اضطراب المذبوح وروى عن محمد رح اذا ابتل الذئب  
 بطن شاة واخرج ما فيها ثم ذبحت لا تحل لانه لا يتوهم ان تعيش بما بقى فيها من الحيوة  
 والفتوى على ما ذكرنا لا يحنيفة رح ولا المرأة المسلمة في الذبح كالرجل وكذا

العبي الذي يعقل التسمية ويضبط لانه من اهل التسمية فيصح قيمته كما يبيع أسلامه  
وان كان لا يعقل لانه لا يتحقق منه التسمية على الخصوص وتوكل ذبيحة الأحرار  
مسلماً كافياً أو كتابياً لانه أعذر من الناس وكذا ذبيحة اليهودى والمرأة حلال  
وان كان الكثرة حرباً إلا ان يسمع منه انه يسمي عليه المسيح فاذا سمع منه ذلك لا يحل  
لانه اهل به لغير الله قال بعض اصحاب الشافعي رح انها لا تحل ولا يحل ذبيحة الردوان  
ارتد الى دين اهل الكتاب وذبيحة المجوس حرام وان تقود المجوسى وتنزى بكل صيد  
وذبيحة لانه نرى على ما انتقل اليه ولو تحبس اليهودى او النفران لا يحل صيده ولا يوكل  
ذبيحته والغلام اذا كان احد ابويه نصرانياً والأخر مجوسياً وهو يعقل الذبح ويكلى صيده  
وذبيحته عدنا. وقال الشافعي رح لا يوكل لاجتماع المحرم والمحل فلا يحل كما لا يشترك  
المسلم والمجوس في الذبح فانه لا يوكل. ويكره ذبيحة الصائى الا انه يحل في قول المخنفه  
رح. وقال ابو يوسف ومحمد رح لا يحل. وذكر الكوفي رح انه لا حلال بينهم في الحقيقة  
. وانما اختلفوا لا ينفق صفان صنف مهم يعرفون سوءة عيسى عليه السلام ويعرفون الرداء  
فهم صنف من الصائى. وآما احاب الوصفه يحل ذبيحة الصائى اذا كان من هذا الصنف  
وصنف مهم يكرون السوء والكتب اصلاً ويعدون الشمس فهم كعبدة الاوثان  
لا يوكل صيدهم ولا يحل ذبحهم. وآما احاب ابو يوسف ومحمد رح بجرمة الصيد والذبح  
في حق هؤلاء لا يجعل آرادان يدبج عدداً من الدبائح لا يجزى تسمية واحدة على واحد لما  
بعد ما وان اُضجع الرجل شاة لبذخ وسمي ثم الى تلك السكين واخذ غيرها يدبج بها علت  
بخلافه ارمي اذا احدهما وسمي ثم الى ذلك السهم واخذ سهماً آخر فانه يشترط  
وجود التسمية على السهم الثاني لان في الرمي الشرط هو التسمية على كل الرمي والثاني  
غير الاول وهذا الشرط هو التسمية على الذبح دون السكين وذلك لا يختلف باختلاف

السكين وإنما يختلف باختلاف المدبوح ولهذا لو ترك تلك الشاة وأخذ آخرى  
 وذبحها بتلك التسمية لأجمل ولو أضحج شاة وسبح ثم كلم أنسانا أو شرب ماء أو أهدس كينا  
 أو ما أشبه ذلك من عمل لا يكثر ثم ذبح بتلك التسمية جاز لوجوه التسمية على الذبح والعمل  
 اليسيل لا يفصل بين التسمية والذبح ولو أطل الحديث أو أطل العمل ثم ذبح لا يركل  
 لوتوع الفصل بين التسمية والذبح ولهذا يتبدل المجلس بالعمل الكثير ولا يتبدل  
 بعمل البسير ولو قال مكان التسمية الحمد لله أو قال سبحان الله أو قال الله أكبر  
 بريد به التسمية جاز وإن أراد به التحيد دون التسمية لأجل أن الشرط ذكر اسم الله تعالى  
 على الذبح وذلك إنما يتحقق بالقصد ولو عطس فقال الحمد لله بريد به التحيد على العطاس  
 مدح لأجل أن الخطيب إذا عطس على المنبر فقال الحمد لله فإنه يحور به الجمعة وأحد الرعيين  
 عن أبي حمزة ربح لأن المأمور به الجمعة ذكر الله تعالى مطلقا وهما الشرط ذكر اسم  
 الله تعالى على الذبح ولو قال بسم الله ولم يحضر النية أو أراد به التسمية على الذبح أكل  
 أما إذا نوى التسمية على الذبح فظاهر وأما إذا لم يكن له نية فكذلك عند العامة  
 وهو الصحيح وإن لم يرد التسمية على الاسم وأما إذا أراد شيئا آخر لأجل أنه لا نوى  
 غير ما أريد ويكره أن يسمى مع اسم الله تعالى سواء يقول اللهم تقبل من فلان وما أشبه  
 ذلك ولو قال ما سم الله واسم محمد قال أبو القاسم الصغار ربح لأجل ولو قال سم الله  
 صلى الله على محمد يملأ كله ولو قال باسم الله واسم فلان قال إبراهيم بن يوسف رحمه الله  
 يكون ميتة وهو الصحيح قال محمد بن سلمة ربح لا يصير ميتة لأنها لو صارت ميتة بصير  
 الرجل كافرا قال آرض وما سوى ذلك من مسائل التسمية قد مررت بالأضاحي والله أعلم

كتاب الوعدة

الكتاب مشتمل على فصول منها ما يكون أيداغا وما لا يكون وهو جاء بتوب إلى رجل وصحة



بين يديه وقال هذا ورد يعة عندك وذهب صاحب الثوب ثم غاب الآخر بعده وترك  
 الثوب ثمه فصاع الثوب كان ضامنا لان هذا قوله له للوديعة عرفا وكذا لو وضع  
 صاحب الثوب ثوبه بين يديه ولم يقل شيئا والمسئلة بحالها كان ضامنا لان هذا يدل  
 عرفا ولو قال الجالس لا اقل الوديعة نوضع بين يديه رذهب فصاع الثوب لا يضمن  
 لانه صرح بالرد ولا يصح حود غايدون القول رجل جاء الى حان مذابة وقال لصاحب الحان  
 ابن اربطها فقال صاحب الحان اربطها لك تربط وذهب ثم جاء صاحب الدابة ولم يجد  
 الدابة فقال صاحب الحان صاحبك اخرج الدابة لسفيه ولم يكن لصاحب الدابة  
 صاحب كان صاحب الحان ضامنا لان قوله صاحب الدابة ابن اربط الدابة استداع  
 عرفا وكلام صاحب الحان هناك تنون الوديعة. وكذا ان رجل دخل الحمام وقال لصاحب  
 الحمام ابن اصير التياب فقال صاحب الحمام ديت الموضع وهو والله سواء وان كان  
 صاحب الحمام حالسا لاجل العلة فوضع صاحب الثوب ثوبه بين أي العن منه ولم يقل  
 باللسان شيئا ودخل الحمام وان لم يكن للحمام ثياب بين صاحب الحمام لان وضع التياب  
 برأى العن منه استحقاقا وان كان الحمام ثيابا فان كان الميازة حاصرا لاصح صاحب  
 الحمام شيئا لان هذا استحقاق من الثياب اذ انه نقل لصاحب الحمام ان يضع الثياب  
 وان كان الثياب غائبا فوضع الثياب برأى العن من صاحب الحمام بان استحقاق من  
 صاحب الحمام فح يضمن صاحب الحمام بالتصريح. رجل دخل الحمام فوضع ثيابه بحمر من صاحب  
 الحمام فلم يخرج من الحمام لم يجد ثيابه ووجد صاحب الحمام ثامنا قالوا ان كان ثامنا فاعدا  
 لا يكون ضامنا لانه مستيقظ حكما فلم يكن تاركا للحفظ وان كان ثامنا مضطجعا او  
 واضعا جنبه على الارض كان ضامنا لانه تارك للحفظ. رجل دخل الحمام ووضع ثيابه  
 عند صاحب الحمام فخرج رجل من الحمام ولبس ثيابه ولم يدرك ثيابه او ثياب غيره ثم خرج

صاحب الثوب وقال ليست هذه ثيابه وقال الحمار خرج رجل من الحمام وليس الثياب فقلت  
انها ثيابه كان ضامنا لانه ترك الحفظ . قوم جلوس في مكان فقام واحد منهم وترك  
كتابه ثم قام الباقيون معا فهلك الكتاب فمضوا جميعا لان الاول لما ترك الكتاب  
عندهم فقد استحفظهم فاذا قاموا وتركوا الكتاب فقد تركوا الحفظ الملتزم فمضوا جميعا  
وان قام القوم واحد بعد واحد كان الضمان على آخرهم لان الآخرين للحفظ فيتعين  
للضمان . سوقة قام من الحانوت للصلوة في الحانوت ودائع فطاعت الوديعه لم يضمن  
صاحب الحانوت لانه حافظ بجيرانه فلم يكن مضيعا ولا يكون هذا منه ايذا على الوديعه  
بل هو حافظ بنفسه في حانوته وحانوته محرز رجل دفع الى رجل عشرة دراهم قال خمسة منها هبة <sup>لك</sup>  
وحسة وديعه عندك فاستهلك القابض منها حسة وهلكت الخمسة الباقية ضمن القابض <sup>بعض</sup>  
سبعة ونصفا لان الخمسة الموهوبة مضمومة على القابض لانها هبة فاسدة والخمسة  
التي استهلكها بصعها من الهبة ونصعها من الامانة نصع هذه الخمسة والخمسة الاخرى  
التي ضاعت نصعها من الهبة نصعها بصعها من سبعة ونصفا

### فصل فيما يضمن المودع

اذا قال المودع وضعت الوديعه في مكان حصين فنسيت قال بعضهم كان ضامنا  
لانه جهل الامانة فيضمن كالومات مجعلا وهو كرجل عند غنم لقوم اختلط ولا يعرفها  
فانه يكون ضامنا . وقال الفقيه ابو الليث ربح ان قال وضعت الوديعه في داري فنسيت  
المكاتب لا يكون ضامنا . ولو قال لا ادرى وصعقتها في داري او في موضع آخر كان ضامنا  
وهكذا روى عن ابي يوسف ربح . ولو قال وضعت الوديعه في مكان بين يدي فمقت  
فنسيتها او قال سقطت فربح قال الفقيه ابو بكر الخليلي ربح يضمن . وقال الفقيه ابو الليث  
ربح ان قال سقطت في لا يضمن . ولو قال بالفارسية بيغكندم يكون ضامنا وان قال يفتاد

انهم لا يقضون. وقال الفقيه ابو الليث بن سعد قال صفوا صحابنا اذا قال ذهبت الودعة  
 ولا اذرى كيف ذهبت كان القول قوله مع مجسه ولا ضمان عليه وبه نأخذ قاله في غير ما  
 لا فرق بين قوله سلكتم ودين قوله سقنا دار من لا يكون صامعا على كل حال ولو قال لا اذرى  
 كيف ذهبت قال مصمم يكون صامعا بخلاف ما لو قال ذهبت ولا اذرى كيف ذهبت  
 وقال مصمم الاثم السري حتى رجح الاصح انه لا يقض على كل حال سواء قال ذهبت ولا اذرى  
 كيف ذهبت او قال لا اذرى كيف ذهبت ولم يرد عليه. رجل دفع الى فلان نقبا لبيعه  
 ثم قال الدلال دفع الثوب من يدي وعاى ولا اذرى كيف صاع قال الشيخ الامام  
 الحلي ابو بكر محمد بن الفضل رجح الاصح انه لا ضمان عليه. ولو قال سئت ولا اذرى في حثوث  
 رجعت يكون صامعا رجح عند رجل رسالة الاب البخاري ثم ادعى انه كان  
 فيه قدوم وطلب منه فقال المودع لا اذرى ما كان فيه قال الفقيه ابو جعفر رجح  
 الا ضمان عليه ولا يضمن حتى يدعى عليه انه دفعه او صعبه ثم حلف بان حلف برئ وان  
 كل من رجل ادعى كسامة دراهم عند رجل ولم يرد عليه ثم ادعى صاحب الودعة  
 الرابدة قالوا الا ضمان عليه ولا يضمن حتى يدعى عليه التصبيع والحجامة وبهذا ذلك  
 . وعن بعض رجح انه ليس الا من تتجاع رجح مودع يقول ذهبت الودعة وسيت  
 موضعها فاحاب وقال ان دفعها في داره لم يضمن وان دفعها في غير من قبل فان دفعها  
 في كرمه سرق قال ان كان له باب فليس بتصبيع والا فهو تصبيع وكذا الدار اذا لم يكن  
 لها باب. رجل عنده ودعة فقال لا اذرى صعب ام لم اصعب قالوا يكون صامعا  
 ولو قال لا اذرى اصاعت ام لم يصعب لا يكون صامعا ولو قال هلك الودعة عندك ثم قال  
 رددت عليك يكون صامعا ولا يقبل قوله انه لا ضمان عليه من ان رجح رجح حوله الى  
 رجل لينبع فقال القاضى ابار بها لا حرج لا عرب منها فصاع الحو به بل ان يقاتل به

الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح ان ضاعت او سقطت بركته يكون ضامنا. وان سرقته منه  
 او بمزاحمة اصابته من غيره لا يضمن. رجلان ادعى كل واحد منهما على رجل وديعة ويقول  
 اودعت عنده كذا فقال المودع لا ادرى ايكما استودعني فانه يحلف لكل واحد منهما انه  
 ما اودعه عنده فان ايد ان يحلف اعطى الوديعة لهما ويضمن لهما لانه اترف الوديعة  
 بالتجهيل بخلاف ما لو قال ذهبت الوديعة ولا ادرى كيف ذهبت فانه لا يضمن  
 لان ذهاب الوديعة ليس بفعله وجعله عائد اليه اذ امات المودع واختلف صاحب  
 الوديعة مع الورثة فقال صاحب الوديعة مات مجهلا للوديعة فماتت الوديعة ديناً  
 في تركته وقالت الورثة كانت الوديعة قائمة بعد ما مات قال ابن شجاع ربح على قياس  
 قوله اصحابنا ربح يجب ان يكون القول قول الطالب ويجب الضمان في مال الميت <sup>س</sup> على قياس  
 قوله ابي يوسف ربح يجب ان يكون القوله قوله الورثة مع اليمين لان الوارث قائم مقام  
 المورث اذا انشق كيس الوديعة في صندوق المودع واختلطت الوديعة بداراهمه  
 لا يضمن المودع ويكون المختلط مشتركاً بينهما بقدر ملكهما فان هلك بعضها بعد ذلك  
 ملك من مالهما جميعاً ويقسم الباقى بينهما على ما كان. وان فعل ذلك احد من هوي  
 عيال المودع لا يضمن المودع حراً كان الخالط او عبداً صغيراً وكبيراً ويضمن الذي خلط  
 بسوى فيه الصغير والكبير الوديعة اذا كانت دراهم او دنانير او شيئاً مما يكال او يوزن  
 فانفق المودع طائفة اى بعضاً منها ضمن ما انفق ولا يضمن الباقى فان جاوز المودع بمثل  
 ما انفق فخلطه بالباقي كان ضامناً لكل لان ما جاء به ماله فصار خالطاً ماله بالوديعة  
 ولو احدى المودع بعض الوديعة لينفقها في حاجته ثم بدله ان لا ينفق فرده الممضعة  
 ثم ضاعت الوديعة لا يضمن المودع اذا قال بعثت بالوديعة اليك مع رسول وسمى  
 بعض من في عياله فهو كقوله ردتها عليك فيكون القول قوله مع اليمين. وان قال بعثت

بها إليك مع اجنبه لان ضامنا الا ان يقر صاحب الوديعة انها وصلت اليه ولو قال المودع  
 بعثت بها إليك مع هذا الاجنبى واستودعتمها اليه ثم ردها على فضاغت عند عيسى  
 وبصر ضامنا الا ان يقيم البينة على ذلك فيبرأ عن الضمان . اذا طلب صاحب الوديعة ريعه  
 فنجده وقال لم تودعني يكون ضامنا فان جردها لاف وجه المودع . ان قال له انسان ما حال  
 وديعة فلان عندك فنجده او محمد في وجه المودع من غير ان يطالبه بالرد بان قال ما حال  
 وديعة عندك فنجده قال شمس الائمة السرخسي ربح منه خلاف من ايد يوسف وذر ربح  
 على قوله نغريم يكون ضامنا . وعلى قول ابي يوسف ربح لا يكون ضامنا . وكذا لنا على اذا جرد  
 المودع الوديعة بحضرة صاحبها يكون ذلك نسخا للوديعة حتى لو نقلها المودع من الموضع  
 الذي كان فيه حالة الجور يضمن وان لم ينقلها عن ذلك المكان بعد الجور فهلك لا يضمن  
 . صاحب الوديعة اذا طلب المودع بالرد فنجده فاقام صاحب الوديعة بينة انه استودع عندك  
 ثم اقام المودع البينة انها ضاعت عندك لا يقبل بينته ويكون ضامنا . وكذا لو اقام المودع  
 البينة انها كانت ضاعت قبل الجور وذكر في المنتقى اذا جرد المودع الوديعة ثم ادعى انه رد  
 الوديعة بعد ذلك واقام البينة قلت بينته . وكذا لو اقام البينة انه ردها قبل الجور  
 وقال انما غلظت او نسيت او ظننت انه ردوت حين دفعتم اليها او انا صادق في قوله هذا  
 قلت بينته في قاس قوله ايجنيفة وابي يوسف ربح . ولو طلب المودع برد الوديعة فقال  
 لم تودعني شيئا ثم قال بل اودعني ولكنها هلكت ذكر في الكتاب انه يكون ضامنا وان قال  
 المودع اولاد اعطيتكمها ثم قال جدا يام لم اعطكمها ولكنها ضاعت لا يقبل قوله ويكون ضامنا  
 . وقال عيسى بن ابيان ربح لا يضمن . والصحيح ما ذكر في الكتاب . ولو قال بعد موت المودع  
 ردتها على الوصي كان القول قوله مع اليمين ولا يضمن . ولو قال الرجل لغيره استودعتمني  
 الفاقضاعت وقال الطالب كذبت بل غصبتها مني كان القول قوله المستودع ولا ضمان عليه

ولما قال المستودع اخذتها منك وديعة وقال صاحب المال بل غصبتيه كان ضامنا ولو قال بديعة  
 المال اقرضتها قرضا وقال المستودع بل ومنعتها عندي وديعة او قال اخذتها منك وديعة  
 وقد صاعت قبل قوله ولا ضمان عليه . رجل اودع رجلا الف درهم وله على المستودع الف  
 درهم دين فاعطاه الف درهم ثم اختلفا بعد ايام فقال الطالب احبب بديعة والدين  
 عليك وقال المستودع اعطيت القرض وصاعت الوديعة كان القول قول المستودع ولا  
 شيء عليه لانه هو الدافع . رجل اقام البينة على مودع ان صاحب الوديعة وكله يقبض  
 الوديعة منه ودقت لذلك وقتا ثم ان المودع اقام البينة ان صاحب الوديعة اخبره  
 من الوكالة قبلت بينته . وكذا لو اقام البينة ان شهود الوكيل عبيد قبلت بينته  
 . رجل استقرض من رجل عشرين درهما فاقام القرض مائة درهم وقال اخذ منها عشرين  
 قرضا والباقي عندك وديعة ففعل ثم اعاد العشرين التي اخذها في المائة ثم دفع اليه  
 رب المال اربعين درهما فقال اخلطها لتلك الدارهم كلها فانه لا يضمن الاربعين  
 ويضمن بقيةها . اما النقية فلان العشرين قرض والقرض مضمون على المستقرض  
 فاذا خلط العشرين الذي هو ملكه بالوديعة نصارسته لكاللوديعة ولا ضمان  
 عليه في الاربعين لانه خلط الاربعين باذن مالكها . ولو استقرض من رجل خمسين  
 درهما فاعطاه ستين غلطا فاخذ منه العشرة ليردها على صاحبها فهلك في الطريق <sup>كان</sup>  
 على المستقرض خمسة اسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي وديعة وكذا  
 لو هلك الباقي يضمن خمسة اسداس لو دفع الى رجل عشرة دراهم وقال ثلثة من هذا  
 العشرة لك والسبعة الباقية سلمها الى فلان فهلك الدارهم في الطريق يضمن  
 الثلثة لانها كانت هبة فاسدة ولو كان مكان الهبة وصية من الميت لم يضمن لان  
 وصية المشاع جائزة ولا يضمن السبعة في الوصية والهبة جميعا لانها امانة فدية

إذا دفع الودع الوديعة الأمن ليس في عياله أو وضعها فيما لا يحزن فيه ماله أو كانت الوديعة  
 دابة فركبها أو حمل عليها أو كانت الوديعة عبدا فاستخدمه أو ثوبا فلبسه أو شيئا فغيره  
 فافترشه ثم أعادها إليه وردها إلى الحالة الأولى برئ عن الضمان عندنا وإن أخرجها  
 عن يده عند الضرورة بأن وقع الحريق في داره فحرق عليها الحرز أو كانت الوديعة معه  
 في سفينة فلهقه غرقا وخرج للصوص وخاف عليها أو ما أشبه ذلك فدفنها في غير  
 لا يكون ضامنا. وللمودع أن يسافر بما ل الوديعة عندنا إذا لم يكن لها حمل ومونة وقال  
 الشافعي رحمه الله ليس له ذلك فإن نجاه أن يسافر بالوديعة فسا فر بها فهلكت كان ضامنا  
 عند الكل. وأجمعوا على أن اللاب والوصي أن يسافر بما ل اليتيم ولا يصيران ضامنا  
 الوكيل بالبيع إذا سافر بما وكل ببعده أن يئد الوكالة بمكان بأن قال بعه بالكوفة فأخرجها  
 من الكوفة بصير ضامنا. وإن أطلوا وكالة فسا فر به ان كان شيئا له حمل ومونة يكون ضامنا  
 . وإن لم يكن له حمل ومونة لا يصير ضامنا عندنا إذا لم يكن له بد من السفر وإن كان له بد  
 من السفر لا يكون ضامنا عندنا بغيره رج طال الخروج أم قصر وقال محمد رحمه الله يكون ضامنا  
 طال الخروج أو قصر وقال أبو يوسف رحمه الله طال الخروج بكون ضامنا وإن قصر لا يكون  
 ضامنا. هذا إذا كان الطريق أمنا فإن كان نحو فاله بد من السفر لم يدر ضامنا عند الكل  
 . ولذا الأب والوصي وإن لم يكن له بد من السفر إن سافر بأهله لا ضمير إن سافر بنفسه  
 يكون ضامنا. وللمودع أن يدفع الوديعة الأمن كان في عياله إذا لم يكن المدفوع إليه  
 متهما بأن كان المدفوع إليه زوجته أو ولده أو والده إذا لم يكن متهما بخاف على الوديعة  
 وله أن يدفع إلى أجرة الخاص وهو الذي استأجر متسا هرة أو مساهمة لبسكن معه  
 وتفسير من في عياله في هذا الحكم أن يكون ساكنا بعقته أو لم يكن فإن الابن بطن ساكنا  
 والديه ولم يكن في نفقتها فخرجها من المنزل وتركها للمول على الابن فصاعت الوديعة

التي كانت في المنزل لا يضمنان . ومن عرى عليه نفقته لا يكون في عياله اذا لم يكن شاكنا معه .  
 . وكذا لو دفعت المرأة الوديعة لزوجها لاضمان عليها . وكذا المودع اذا دفع الوديعة  
 الى من يوصي المودع لا يضمن . ولو دفع المودع الوديعة الى عيال المودع ذكر القيد ويرى  
 والفقيه ابو الليث وشمس الائمة السرخسي رح انه يكون ضامنا وذكر الشيخ الامام  
 ابو محمد بن الفضل رح في شرح الجامع الكبير انه لا يضمن لان المودع من في عيال المالك يكون  
 رد الى المالك من وجه والضمان لم يكن واجبا فلا يجب بالتك بخلاف الغاصب  
 اذا رد المصوب الى من في عيال المالك فانه لا يبرأ لان تمام الضمان كان واجبا والرد  
 على من كان في عيال المالك رد على المالك من وجه فلا يبرأ بالسك واذا دفع المودع  
 الوديعة الى اجنبي فهلك عند الثاني ضمن الاول دون الثاني في قوله ائحيفة رح  
 . وقال صاحباه رح للمالك ان يضمن ايهما شاء فان ضمن الثاني رجع الثاني على الاول  
 وان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وهو مودع الغاصب سواء عتق شيئا اذا ملكها  
 انسان ليس له ان يملك غيره لا قبل القبض ولا بعد منها الرهن لا يملك الرهن بغير  
 اذن الواهن فان فعل بهلك عند الثاني كان للرهن ان يضمن ايهما شاء قيمة  
 الرهن فان ضمن الاول لا يرجع على احد . وان ضمن الثاني يرجع على الاول ومنها المذبح  
 لا يملك الايداع عند الاجنبي ومنها الوكيل بالبيع لا يملك ان يوكل غيره اذا لم يقتل  
 له الموكل اعمل فيه بوابك فان وكل غيره فباع الثاني ان باع بحضرة الاول او اجاب الاول  
 ببيع بطل الا فلا وان قال له الموكل اعمل فيه بوابك فوكل غيره جاز وليس للوكيل الثاني  
 ان يوكل غيره وان قال له الوكيل الاول اعمل فيه بوابك . ومنها اذا استأجر  
 دابة ليركبها بنفسه لا يواجر غيره لا للركوب ولا للحمل . وكذا مستأجر  
 الثوب ليلبسه لا يواجر غيره ومنها اذا استعار دابة للركوب لا يعير غيره ومستعير



المثوب لللبس لا يعبر غيره. ومنها رجل اخذ ارضا وبذرا لبنزرها ولم يقل صاحب الارض  
 اعمل فيه برأئك لا يدفع الى غيره مزارعة فان كان الدبر من قبل الاخذ كان له ان يدفع  
 الى غيره مزارعة على كل حال. ومنها المصارف لا يدفع الى غيره مضاربة فان قال له اعمل  
 فيه برأئك كان له ان يضارب وله ان يتشارك شركة عما لا يملك المعاوضة وله ان  
 يبضع. والمستضع لا يملك الابضاع فان اضاع وهلك لم يرب المال ان يبضع ابها شاعرا وان  
 سلم وحصل الربح كان الكل لرب المال والمستضع لا يملك الانتفاع والاب والوصي والقاضي  
 يملكون الانتفاع عند ادع رجل اودع رجل اودع عند احد شركي المعاوضة  
 العبد مادونا او مجورا عليه دين او لم يكن. رجل اودع عند احد شركي المعاوضة  
 ودبعة ثم مات المودع من عربيان كان الضمان عليهما فان قال الشريك الى صاحبة  
 فزيد شريك في مسوته لم يكن مصداقا رجل وضع عند رجل ودبعة ودفعها المودع  
 حابوته وذهب الى الجمعة وبركيات الحابوت مفتوحا وامس صيا صغيرا حفظ  
 حابوته وذهب الودبعة من الحابوت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 رج ان كان الصيرم، يصطلي الاشياء وعملها لم يصير مودع وان كان ممن لا يصطلي  
 ضمن. وقال القاضي الامام علي السعدي رج لم يصير على كل حال لانه ترك الودبعة في حوزة  
 ولم يصير. رجل دفع الى اخرى وقال اسق به ارضي ولا تسوار من غيري سقى الرجل  
 ارض الامرئتم سقى ارض غيره فلما درع من السقى سرق الرق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد  
 بن الفضل رج لا يضمن الرجل لان الساواجير ومعنى وكيفما كان فالمر غير مستاجر ولا  
 مستعان بل هو ودبعة عند فلما سقى به ارض غيره صار مخالفا لما اذا ترك الاستعمال عادت  
 ودبعة كما كانت. ومن حكم الودبعة والرهن انه يخرج عن الضمان اذا عاد الى الوفاق  
 بخلاف الاجارة والاعارة فان فيها لا يخرج عن الضمان بترك الاستعمال. مودع غاب

عن بيته فقال له رجل اجنبي اني في بيتك شيئاً فادفع الى المفتاح حتى ارفعك وسلم اليه  
المفتاح فلما عاد الرجل الى بيته لم يجد الوديعة فوضعا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد  
بن الفضل رح لا يضمن المودع لان بدفع المفتاح اليه لم يصرا على بيته فبيد الاجنبى عليه جهنم  
ابنته بما يحزن مثلها ثم قال كنت اعرفها الامتعة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
رحم الله لا يصدق في المعارة الا ان يشهد عند التجهيز انها اعاره. وقال القاضي  
الامام علي السغدري رح يصدق في ذلك لانه هو الدافع فالم يقرب بالتمليك يكون القول  
قوله قال رحمه وعندي ان كان الاب من كرام الناس واسرارهم لا يغفل قوله في الاعارة  
ما كان من اوساط الناس كان القول قوله. رجل جاء الى رجل برسالة من رجل آخر ان  
ادفع الي هذا خمسمائة درهم فقال لا ادفعها اليك حتى اقاء في امره مواجهة ثم قال  
للمرسل بعد ذلك لقيته فامرني بدفعها اليك ثم اذني ان يدفع قال الشيخ الامام ابو بكر  
محمد بن الفضل رح له ان لا يدفع الا ان يكون المارديب عليه فلا رفرلرمه والدفع في ذلك  
ولا يصدق في النزع بعد الاقرار بالامر وهذا يرجع الى صحة الدية في المديون فساد  
في الوديعة. رجل اخذ من عبده في حانوته وفي الحانوت ودائع سرقتم وخذ المولى  
بعضها فيد عبده وقد اتلف البعض فاع المولى العبد وان كان صاحب الوديعة يئنه  
على ان الغلام سرق الوديعة واتلفها فصاحب الوديعة بالخيار ان ياراجع البيع  
واخذ الثمن وان شاء نقض البيع ثم يبيعه في دينه لانه طهره الى بيعه مما مدته  
وان لم يكن له دينه فله ان يحلف مولا على العلم فان حلف لا يثبت الدين وان حلف  
فهو على وجهين ان اقر المشتري بذلك كان هذا وما لو ثبت الدين بالبينه هذا  
وان انكر المشتري ليس لصاحب الوديعة ان ينقض البيع ولكن يأخذ الثمن من المولى  
لان الدين ظهر في حق المولى دون المشتري. رجل اودع عند انسان خمسمائة درهم فافقه

المودع منها ثلثمائة درهم ورد على صاحبها الوديعة مائة درهم ثم حلف أنه لم يجبس من  
الوديعة شيئا قالوا لا يكون حاشا في بيته لأن ما انفق صار ديناً عليه بالاتفاق فلا يكون  
حاسباً للوديعة. رجل استعار من رجل ذهباً فقلده صبياً فسرق قال الشيخ الإمام  
أبو بكر محمد بن الفضل رح أن كان الصبي من لا يضبط حفظ نفسه وحفظ ما عليه وتركه  
الاستعير بغير حافظ كان المستعير ضامناً. قال الشيخ الإمام هكذا ذكرنا من سماعه من  
محمد بن زاذان أن رجلاً استعار من رجل دابة فحضرت الصلوة مدفعها إلى غيره لم يمسكها  
فضاعته قال إن كان اشترط في أصل العارية ركوب نفسه يضمن لأنه لو أعار غيره<sup>بغير</sup>  
. وأن لم يشترط في العارية ركوب نفسه لا يضمن لأنه لو أعار غيره لا يضمن وكل من له  
أن يعير كان له أن يودع. ومن لم يكن له أن يعير لم يكن له أن يودع وذكر بعض الأئمة  
المرحومين أن المستعير لا يملك الانتفاع مطلقاً ولو فعل كان صاحبه رجلاً عاصياً  
أمرته إلى القاضي وأحضرت والد زوجها وأدعت عليه أن للعائنه وديعة في بدايه وطلت  
الثقة من ذلك المال قال الشيخ الإمام أبو بكر رحمه الله إذا كان في يد والد الزوج درهم  
أو ما يصلح لنفقة الزوجات من طعام أو كسوة والاب مفرقاً عن ذلك في يده كان للمرأة أن  
تطلبه وللقاتل أن يأمره بدفع ذلك إليها وليس للاب أن يدفع ذلك لها خيراً وأما  
فإن دفع غيرها كان ضامناً وإن أنكر الاب كون ذلك المال في يده كان القول قوله  
ولا يمين لها عليه لأنها تريد أن تثبت ما لا ردها عنه وإنما البسنة بوكيلة عن زوجها  
وأما يستخلف من كان خصماً وإن لم يكن الوديعة مما يصلح لنفقة الزوجات فلا حصون  
بينهما. ولو كان للعائنه بن على رجل والغريم يقر بالمال والمكاح فالدين بمنزلة الوديعة  
. ثلاثة أو دعوها رجلاً ما لا وقالوا لا تدفع إلى رجل مناجاة جميع كلنا فدفع نصيب أحدهم  
إليه كان ضامناً ثلثاً لا يجزيه رجلاً لأنه لا يتعين نصيبه إلا بالقسم والمودع لا يملك القسمة

وجعلنا اودعنا وجلا نوباً وظلالاً لا تدفع الا اليها جميعاً فدفع الى احدهما كان ضامناً. فان اراد  
 المودع ان يخرج نفسه عن الضمان قالوا الحيلة له في ذلك ان يقول للمخاض الذي يطالب به  
 دفع الى الاول احضر خصمك حتى ادفعه اليكما ولا يقرب بالدفع الى الاول مودع مات فقلاً  
 ورثته قد رد الوديعة في حبوته وجب الصمان في تركه ولا يقبل هذا من الوديعة لانه  
 مات مجهلاً فان اقامت الورثة البسنة على اقرار الميت انه قال في حبوته رد الوديعة  
 قبلت بقتلهم لان الثالث البسنة كالنائب عما نا. ولو قال المودع لرب الوديعة قد ردت  
 بعض الوديعة ومات كان القول قول صاحب الوديعة في مقدار ما اخذ مع يمينه لان الوديعة  
 صارت ديناً من حيث الظاهر فيكون القول قول صاحبه الوديعة في مقدار ما اخذ يمينه  
 رجل سأل مال انسان فخر امره في ميوته ثم رد المال الى ورثته بعد موته قال الشيخ الامام  
 ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى عن الدين وبقية حق الميت في مطلته اياه ولا يرجع  
 له الخروج عنها الا بالنوبة والاستعفار للميت والدعاء له. رجل عنك وديعة لانساً  
 وله امرأتان لكل واحدة منها ابن من غرضه سبق عليهما وتسكنان معه فماتت عياله قوم  
 دفعوا الى رجل دراهم ليدفع الخراج عنهم فاخذها وشدّها في منديله ووضع في كفة فدخل  
 المسجد فذهبت منه الدراهم ولا يدري كيف ذهبت واصحاب المال لا يصدقونه قالوا  
 لا يكون ضامناً. وهو كما لو قال ذهبت الوديعة ولا ادري كيف ذهبت ونعم القول قوله  
 مع اليمين ولانما ان عليه مودع قال وضعت الوديعة بين يدي ثم قتت نفسيها فضاقت  
 كان ضامناً ولو قال وضعت بين يدي ثم ارقاها ان كان ما لا يحفظ في عروة الدار  
 وعروة الدار لا تعد حرّاً له كالحواهر والذهب يكون ضامناً ولو قال دنت في دار  
 او في كربة ونسبت موضعها لا يضمن اذا كان للكرم والدار باب لان ذلك لا يعد تضييعاً.  
 وثم اذا وضع الوديعة في مكان حصين منى موضعها اختلف فيه المتأخرون والصحيح ان لا يضمن

في داري لا يضمن وان قال لا ادرى وضعت في داري او في مكان آخر كان ضامنا. امرأتها ودعت  
 هبة من بنات سنة فاشتغلت المرأة بشئ فوقت الهبة في الماء لاضمان عليها ولو كانت  
 الهبة غصبا عند غصب والسئلة بما لها كان ضامنا والله اعلم

### فصل فيما بعد تضييعا

الوديعة اذا كانت شيئا من الصوف والودع غائب فخيف عليها الفساد فان رفع الى  
 القاضي يبيعه جاز ويبيع ان يرفع فان لم يرفع حتى يسد لاضمان عليه ولو كانت الوديعة  
 حنطة فانسدتها الفأرة وقد اطلع على ثقب معروف فان اجر صاحب الحنطة ان هذا  
 ثقب الفأرة لا يضمن. وان لم يخبر بعدما اطلع على ذلك ولم يسد مكان ضامنا. ولو كانت  
 الوديعة دابة فاصابها شيء فامر الودع رجلا ليعالجها فاعالجها ففقدت من ذلك فطلب  
 الدابة بالخيار يضمن ايها شاء فان ضمن المستودع لا يرجع المسودع على الذي علمه اياه.  
 وان ضمن الذي عالجها ان كان المأمور علم وقت الامر بالمعالجة ان الدابة لغير الذي فسد  
 وعلم ان صاحبها الاثر الودع لا يرجع وان لم يعلم انها لغيره او ظن انها له كان له ان يرجع على  
 الودع لانها كانت في يد الودع والدليل الملك من حيث الظاهر رجل اودع عندنا  
 ثيابا وضعها الفاع في حانوته وكان السلطان ياخذ الناس مال وكل شهر جعلها. طبقة  
 عليهم فامد السلطان ثياب الوديعة من جهة الطبيعة فوجدها عند من فسرقت قالوا ان  
 الفاع لا يقد ر على منع السلطان من دفعها لا يضمن لانه امين ويضمن المرتفع لانه مودع <sup>صاحب</sup>  
 وغير صاحب الثوب ان شاء ضمن السلطان وان شاء ضمن المرتفع. ولد الرجل الذي يفضله  
 بالفارسية ياكارا اذا اخذ شيئا وهنا وهو طائغ كان ضامنا وكذا لو اخذ بالحيانة دراهم  
 وهو طائغ كان ضامنا. وكذا المراف اذا كان طائعا يكون ضامنا ويصير مردودا للشهادة  
 رجل في يده مال انسان فقال له السلطان الجائر ان لم تدفع الي هذا المال حبستك شهرا

ضربتك ضربا لا يجوز له ان يدفع المال اليه فان دفع كان ضامنا وان قال له ان لم تدفع اليه لان  
 اقطع يدك او اضربك خمسين سوطا فدفع اليه لا يكون ضامنا لان دفع مال الغير في الجائر  
 لا يجوز الا ان يخاف تلف عضو الضرب المتوالي يخاف منه التلف. وسيأتي اناس هذا في كتاب  
 الاكراه. المودع اذا قال دفعت الوديعة الى ابني وانكروا الابن ثم مات الابن فورت الاب  
 مال ابنه كان ضمان الوديعة في تركه الابن. اذا غاب بالمودع فطلب امرأة الغائب النفقة  
 من الوديعة فنجد الوديعة ثم اقر بها وقال قد ضاعت كان ضامنا وكذلك وصي اليتام اذا اجمع  
 اولياء الاسام والجيران وقالوا للوصي افقد مما عندك على هؤلاء الاطمان من مالهم فنجد  
 وقال مالهم في يدي شيئا ثم اقر بشئ وقال قد ضاعت بعد الطلب كان ضامنا ولو وجد المديون  
 الوديعة ثم اقام البينة عليه فلا كفاصل المجود ان قال ليس لك عندي وديعة قلت بينته  
 ويبرأ عن الضمان. ولو قال نسيت المجود او قال غلطت ثم اقام البينة انه دفعها الى  
 صاحبها قبل المجود برئ. ولو قال كنت في السفينة ففرقت فناولت الوديعة انسانا لا يصدق  
 الابينة. كذا الوقال. وقم الحريق في بيتي فناولت الوديعة انسانا لا يصدق الابينة. رجل  
 دفع الى رجل الف درهم وقال له ادفعها الى فلان مالي ثم مات الدافع فدفع المودع المال الى  
 رجل اخر ليدفعها الى فلان بالري فاحد في الطريق فلا ضمان على المودع لانه وصي الميت ولو كان  
 الدافع حيا ضمن المودع لانه وكيل الا ان يكون الاخر في عياله فلا ضمان عليه اذا امرت الوديعة  
 من دار المودع وماب الدار مفتوح والمودع غائب عن الدار قال محمد بن سلمة رحمه الله  
 كان ضامنا. قيل لو ان احب الدار دخل كومة وبستانه وهو متلازق بالدار قال ان لم يكن  
 في الدار احد ولا في موضع يسمع الحسن اخاف ان يكون ضامنا لان هذا تفسيح وقال ابو نصر  
 اذا لم يكن اغلق الباب ففرقت منه الوديعة لا يضمن بغيره اذا كان في الدار حافظ. ويجوز دفع الوديعة  
 فلم يسمع المودع قال ابو القاسم روح ان امكنه دفعه فلم يدفع فضمن وان لم يقدره لم يضمن ان كان

يخاف من دعوته أو ضربه لا يضمن المودع إذا ربط السلسلة على عنقه خزانته في خان بجير  
ولم يقبله فخرج ضرب الوديعة بالوإن عدها اعتقالاتها لا يمكن ضمانا إلا إذا دخل آثرينا  
من داره من رجل فدفع الوديعة إلى الذي استأجر البست ما أن اتفق به أبو بكر البلخي ربح أن كان  
لكل واحد مفتاح وفلاق على حدة ضمن كما المودع إلى اجنبي يسكن خارج الدار وإن تم من  
كذلك ذلك واحد منهما يدخل على صاحبه بغية إسبيل إذا لا يكون صامنا لأنه كود سره  
من في عياله امرأة عندها وديعة لاسان تحضرها العمامة فدعت المودعة إلى جارها  
فهلكت الوديعة عند الجار قال السنيخ الامام أبو بكر البلخي ربح أن لم يكن يجدها عند ابوابه  
أحد من يكون في عياله لا يضمن كما المودع الحزين في دار المودع كان له أن يدفع الوديعة  
إلى الاجنبي المودع إذا بعث الوديعة إلى صاحبها على يد امسه الكثير الذي ليس في عياله  
فهلكت يكون صامنا وإن لم يكن الابن كبيرا إلا أنه لا تكون في عياله الأب فهلكت الوديعة لا يضمن  
الأب لأن الابن الصغير وإن لم يكن في عياله الأب قد سار لاس يكون إلى والدته لا يضمن  
بالدفع إليه كما لو بعث الوديعة إلى صاحبها على يد عبده الذي أجر من غيره فانه لا يضمن  
وإن كان العبد في مال المستأجر يسكن معه

### فصل في هلاك الوديعة بعد الطلب من صاحبها

سألت الوديعة إذا طلب الوديعة وقد صاحب العسة فقال المودع لا أسأل إليها  
فأخبر على تلك الناحية فقال المودع أغر على الوعدة أيهم قال السنيخ الامام أبو بكر البلخي  
ربح أن كانت الوديعة تعد من المودع لا تعد ربحا له ذلك أولسوى الوقت ولا  
ضمان عليه ويكون القول قوله رجل له على رجل دين ما سأل رب الدين رجلا إلى مديته  
ليقبض دينه فقال المدبون دفعت إلى الرسول وصدق الرسول وقال دفع المال إلى  
المرسل وسأحب الدين ينكر وصول المال إليه قال أبو القاسم ربح القول قول الرسول مع مية

رجل أودع عنده انسان وديعة وقال له في السر من لفرك بعلامة كذا وكذا فادفع اليه الوديعة  
فجاء رجل وبين تلك العلامة فلم يصدقه المودع حتى هلكت الوديعة قال ابو القاسم  
لا ضمان على المودع رجل أودع وديعة وقال للمودع لا تضع وديعتي في حانوتك فانه مخوف  
فوضع في الحانوت فسرت الوديعة في الليل قال الفقيه ابو جعفر ربح ان لم يكن مثله احذر  
من الحانوت وليس له مكان اخر احذر من الحانوت فلا ضمان عليه وان كان غير ذلك يكون  
ضامنا رجل دفع الى رجل بضاعة وقال للمستبضع ضعها في هذا العدل واثار العدل  
وضعها في الحقيبة فصاعت كان ضامنا وان قال ضعها في الجوالق من غير اشارة فوضعها في  
الحقيبة لا يضمن امرأه او دعت كتاب وصيتها عند رجل بحضرة زوجها وامرته ان يسلم الكتاب الى  
زوجها بعد وفاتها فبرأت وارادت استرداد كتاب الوصية قال الفقيه ابو بكر الخبيزي ان كان في  
الكتاب قرار منها للزوج بما لا يقبض مهرها من الزوج فلمودع ان لا يدفع الكتاب اليها وان كانت  
المرأة تسترد ملك نفسها بان كان العرطاس ملكا للمرأة لما رد الكتاب من ذهاب حق  
الزوج فيه اعانة لها على الظلم قال الاقوي ان الوديعة لو كانت سيفا فارادت المرأة ان  
تأخذ من المودع ليفرب به رجلا ظلما فانه لا يدفع اليها لما قلنا ولو ان رجلا وضع كتابا يزيد  
متوسط وامر ان يسلم الصك الى غريمه ان دفع اليه دراهم قبل ثلثة اشهر فلم يدفع المدين  
اليه دراهم الا بعد سنة فجاء الطالب يريد ان يسترد الصك قالوا ان علم المتوسط ان الغريم  
او حق الطالب قتل من قبل المدة او بعدها فانه يدفع الصك الى المطلوب دون الطالب ثلثة اموال  
رجلا مالا وقالوا لا تدفع المالا الى احد منا حتى نجمع ما قيم نصب اسدهم قال محمد رحمه الله  
في القياس يكون ضامنا به فاذا ابر حنيقة رج وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول ابو يوسف  
امرأة قالت لاكارها لا تطرح انرا في منزلك فوضع الكار في منزله فجعلت الاكار جارية وهرب  
فوقع السلطان ما كان في منزله قال الفقيه ابو بكر الخبيزي ان كان منزله قريبا من موضع البيت



فلا يمانع على الامان ولا حفظ الكدس وتخصيصه يكون على الامان فاذا طرأ في موضع الكدس  
 قريب من اسنود وخفت مؤنته لا يبيض رجل خامر رجلا وادعى عليه الف درهم فانكر المدعى  
 عليه ثم ان المدعى عليه اخرج الف ووضعا في يد اسنان خنثى المدعى بالبينة فلم يأت بالبينة  
 فاسترهما المدعى عليه الدراهم وان الامين ان يرد عليه ثم اخرج على تلك الناحية واخرج على الالف  
 قال الفقيه ابرو كرج ان وصح المدعى والمدعى عليه الالف عند الامين لا يلبس له  
 ان يدفع الى احدهما وان كان صاحب المال هو الذي وضع ضمن المودع لانه صار خاصا بالمنع  
 عند عدله فوثر من الحطة الى بيت رجل وصاحبه البت عاب وسلم الور الى امرأته وقال  
 هذا المولى بعثت لزوجك ودبعة وعامب العبد لما اخبرت المرأة ، وحبا مد لك لامها  
 على القول و ارسل المولى العبد ان اعنت من جعل هذا الوثر فانه لا اقل فاحا به العبد  
 وقال انه يكون عندك اياما ثم احمله فلا تدفع الى عبدي ذلك ثم طلب المولى واراد ان يأخذ  
 فقال الربح لادفعه الا الى العبد الذي حملاه الى بيته ثم سرق الورق والوا ان كان صاحب البيت  
 صدق العبد فيما قال العبد انه لم يبعثه اليك ودعه بمصر بالمع من المولى وان لم يصدقه  
 او قال لا ادري اهو مولى العدم هو عصبه بد العدم او دعه لاسنان اخر وتوقف  
 في المودع يعلم ذلك لانضم مبعده عن المولى رجل او دعه عدا اسنان الف درهم ثم ان صاحب المودعة  
 اقترض المودعة من الذي في يده قال ابو جعفر لا يخرج الالف من المودعة حتى يصير في يد  
 المستودع حتى لو هلك قبل ان يصل اليها لا يصح . ولذا ان كان اصله لهامه  
 وكذا لو قال المجمع لصاحبها انك ان اشترى المودعة شيئا واسع لانه مؤتمن مودع  
 جعل درهم المودعة في جيبه وجر مجلس تسوقا عاب الدراهم بعد ما سكر سكرته واستغنى  
 او غنى قال بعضهم لانضم لا يحفظ المودعة في موضع يحفظ مال نفسه وهو مريبه وقال بعضهم  
 هذا اذا لم ينل عقله اما اذا زال عقله يجب لايده حفظه له امره جازا لانه غير المجمع

بنفسه فيمنه مضيقا او مودعا غيره . رجل حمل ثياب الوديعة على دابته فنزله عن دابته فالتفت  
فوضع الثياب تحت جنبه ونام عليه فسرق الثياب قال ابو القاسم رح ان اراد بالمرء ان يكون  
ضامنا . وان نام عليها لاجل الحفظ لا يضمن . ولو كان مكان الثياب كيس فيه دراهم لا يضمن  
لانه لا يضع الكيس تحت جنبه الا للحفظ . مودع قال له رب الوديعة اذا جاء اخي فرد  
عليه الوديعة فلما طلب اخوه منه قال له المودع عد الى بعد ساعة لادفعها إليك فلما عاد  
اليه قال انه كان هلك لا يصدق لانه متناقض ويكون ضامنا وقال الشيخ الامام  
ابوبكر محمد بن الفضل رح اذا طلب المودع وديعته فقال اطلبها غدا فاعيد الطلب عند  
فقال قد ضاعت روى عن اصحابنا رح انه يسأل المودع متى ضاعت ان قال ضاعت بعد  
اقراره لا يضمن فان قال كانت ضاعت وقت اقراره لا يقبل قوله لانه متناقض ويكون  
ضامنا لان قوله اطلبها غدا انما يقع للشيء القائم ولو ان صاحب وديعة طلب الوديعة  
فقال المستودع لا يمكن ان احضرها الساعة فتترك ورجع ثم هلك لا يضمن لانه لما طلب  
منه الوديعة فقد عزله عن الحفظ ثم لما ترك ورجع كان ذلك ابتداء ايداع . ولو قال  
احمل الى اليوم وديعته فقال افعل ولم يحمله اليه اليوم حتى مضى اليوم وهلك عند لا يضمن  
لانه لا يجب على المودع حمل الوديعة الى صاحبها . رجل دفع الى دلال ثوبا لبيع فقال الله  
وقع من الثوب وضاع ولا ادرى كيف ضاع قال الشيخ الامام ابوبكر محمد بن الفضل رح لا يضمن  
ولو قال نسيت ولا ادرى في اي هانوت وضعت يكون ضامنا . رجل اودع عنده انسان  
جارية فمات المستودع قال الناطق رح ان رآها حية بعد موته لاضمان عليه وان لم يرها  
حية بعد موته فقالت ورثته قد ماتت اوردناها عليه في حيوتها وهربت لا يقبل عليهم  
لانهم يدعون الضمان عن انفسهم . ورد ابن رستم عن محمد رح رجل دفع الى رجل الفايض  
ويبيع كل شهر باجر عشرة دراهم فمات الرجل ولا يدرى ما فعل وترك رقيقا يصير المال

دينار ماله الميت ولا يقبل قول الورثة ان اباهم قد ردها الا صاحبها. وكذلك رجل دفع  
ارضه لخدمة والبذر منها او من احد هاتين المزارع في الارض زرع قد حصد ولم  
بعد موته قال محمد بن قيس الزرع قيمة الزرع يوم مات او مثل الطعام الذي كان فيه يوم مات.  
دينار ماله الميت ولا يصدق الورثة ان اباهم قد ردها عليه الابينة. وذكره الجامع الكبير  
في باب ما يقر صاحب الوديعة بقبض بعضها ما يؤيد هذا والله اعلم بالصواب

### كتاب العارية

قال العلماء وانا روح للمستعير ان يعير ما لا يتفاوت فيه الناس. وقال الشافعي روح ليس له  
ذلك لان عنده الادارة امانة والمناجاة لا ملك الا باحة وعندنا الاعارة غليك  
ولهذا لو قال لغيره ملكتك منفعة هذه الدار شهر اولم يقل شهر بعرض كان انت اعارة  
ذالملك يملك التملك. ولو قال لغيره اجرتك هذا الدار شهر من عرضي اولم يقل  
شهر لا يكون اعارة. رجل استعار من رجل شيئا فسكت المالك ذكر شمس الائمة السرخسي  
روح ان الاعارة لا تقبض بالسكوت رجل استعار من رجل دابة للحمل قال الشيخ الامام  
عليه بن محمد البرزوي روح لا يعير غيره للحمل لان الناس لا يتفاوتون في الحمل. رجل استعار  
من رجل دابة للركوب او ثوبا للباس ولم يذكر الا بالباس كان له ان يعير غيره للركوب  
ويعير غيره للباس ويكون ذلك ايمنا تعينا للراكب واللباس فان ركب هو بعد ذلك وليس  
بعد ذلك قال الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي روح اذا هلكت يكون ضامنا. وذكر  
شمس الائمة السرخسي والشيخ الامام المعروف بجواهر زاده روح انه لا يضمن وكذا ذلك  
كلها يتفاوت الناس في الانتفاع ان استعار مطلقا كان له ان يعير غيره ورجل استعار  
من آخر دابة غدا الى الليل فاجابه صاحب الدابة بنعم ثم استعار اخر غدا الى الليل فاجابه  
بنعم فان الحق يكون للسابق منهما فان استعار ارضا فاجب لها جميعا رجل استعار من آخر ثوبا

غدا إلى الليل فاجابه بنعم فجاء المستعير غدا ولم يجد صاحب الثور فاخذ الثور من بيته  
 واستعمله فخطب قال ابراهيم بن يوسف رج لا يكون منا رجل استعار من آخر ثورا غدا إلى الليل  
 فاجابه بنعم ثم جاء ولم يجد المستعير صاحب الثور فاخذ الثور من امرأته واستعمله فخطب  
 قالوا يكون ضامنا لان اعانه الدواب لا يكون إلى الساء واما نحن ما كان من متاع  
 البيت رجل استقرض من آخر ثورا يعني استعارة ايستعمله يوما فيعين بونه فذلك  
 الثور الاستعمال لا يكون ضامنا لان هذا اعادة وليس باستعارة لان الحيوان لا يستقر  
 الحيوان ان ياخذ منه حيوانا مسهل لانه ينتفع به ثم يرد عليه مثله فذلك فاسد هو  
 مضمون بالمعية رجل ارسل رجلا ليستعيره دابة من فلان إلى الحيرة فاجاء الرسول  
 إلى صاحب الدابة وقال ان فلانا يقول لك اعرض دانتك إلى المدسه فدهنها إليه  
 فجاء بها الرسول ودهنها إلى المرسل ثم بدا للمرسل ان يركبها إلى المدينة وهو لا يعلم  
 بما قال الرسول لصاحب الدابة فركبها إلى المدينة فهلك لا يصح لان العباد  
 صاحب الدابة وهو اعاد إلى المدينة ولا يقال ان المعير ان اذن بالركوب إلى المدينة  
 الا ان المستعير لم يعلم بذلك فلا يثبت الاذن كما لو اذن لعبد العبد لم يسمع  
 العبد لانا نقول ان لم يعلم المرسل فقد سمع رسوله وسمع الرسول كسمع المرسل  
 وان ركبها إلى الحيرة فخطب يكون ضامنا لان المعير لم يأذن للركوب إلى الحيرة واداه  
 المستعير لا يرجع هو على الرسول لانه ضمن بفعله ما شرع لنفسه

### فصل فيما ضمن المستعير

رجل استعار من آخر دابة ليحمل عليها مائة من من الخنطة ثم ان المستعيرت الدابة  
 مع وكيله ليحمل عليها مائة من من الخنطة له فحمل الوكيل طعاما لنفسه مثل طعام  
 لربها ذكر في الشركة انه لا يكون ضامنا. رجل استعار دابة ليذهب إلى مكان معنوم بدها إلى مكان آخر

المسافة كان ضامنا. ولو آسكت الدابة في بيته ولم يذهب فهلك الدابة كان ضامنا  
 لأنه إعارها للذهاب لا للمساكنة في البيت ولو استعار من آخر قورا ليكرب أو قال  
 وعين الأرض فكرب أرضا أخرى فهلك التوراة الاستعمال كان ضامنا لأن الأرض تنقذ  
 في الكراب فصم التعيين. صبه استعار من صبه آخر نأسا ونحو ذلك فاعطاء وكان الفأس  
 لغير الدافع فهلك في يد الصبي المستعير قالوا كان الدافع ماذونا لا يجب الضمان على  
 المستعير وإنما يجب على الدافع. وإن كان الدافع محجورا فصاحب الفأس بالخيار يضمن  
 أيها شاء. رجل استعار من آخر دابة على أن يذهب بها حيث شاء ولم يسم مكانا ولا وقتا  
 ولا ما يعمل عليها ولا ما يعمل بها فذهب بها المستعير إلى الحيرة أو أمسكها بالكوعة سهل  
 يحمل عليها فعطبت الدابة لا يضمن في شيء من ذلك لاطلاق الإعارة وإن استعار  
 دابة يوما إلى الليل ولم يسم ما يعمل عليها لا يضمن إذا هلك في اليوم أو أمسكها بعد  
 اليوم فهلك ذكر في الكتاب أنه يكون ضامنا واختلف فيه المشايخ رج قال بعضهم  
 إنما يضمن إذا انتفع بها في اليوم الثاني وإن أمسكها ولم ينتفع بها لا يضمن وقال بعضهم  
 هو ضامن على كل حال. وأطلق الكتاب دليل عليه. وبه أحد الشيخ الإمام شمس الأئمة  
 السرخسي رحمه الله لأن الأذن بالقبض موقت بعد الوقت يكون ممسكا مال الغير فيقتضيه  
 المستعير إذا قضى حاجته بالدابة المستعارة ردّها مع عدة أو مع بعض من كان يعمل به  
 فهلك لا يكون ضامنا. وكذا لو ردّها إلى عدة صاحبها عند يقوم على الدابة وقال الشيخ  
 الإمام الراشد العروبي حواهر زاده رج على قياس هذا يجب أن يقر إذا رد الفاسب الدابة  
 المعصوبة إلى عدة صاحبها عند يقوم على الدابة ويحفظها صح رده وللمعمران يسترد  
 العارية ويرجع فيها من شاء كانت الإعارة مقلعة أو موقفة لأنها غير لازمة بل استعارة  
 من أحرار أو عالت في أيها أو يعرض بها فخللا فاعارها صاحب الأرض بذلك ثم بدّل المال لك

ان يأخذ الأرض كان له ذلك سواء كانت الاعارة مطلقة او موقته الا عشر سنين او ما اشبه ذلك لانها غير لانعة ثم اذا كان الاعارة مطلقة فزجها العير لا يضمن للمستعير شيئا وكون للمستعير غرسه وبنائه على قوله ابن ابي ليلى والشافعي ربح يضمن المعقوضة البناء والغرس قيمتهما قاطعة يوم الاسترداد. ولو كانت الاعارة موقته بان قال صاحب الارض اعركك هذه الارض عشرين سنة لتغرس فيها او تبني فيها ثم يرجع عن الاعارة قبل مضي الوقت كان ضامنا للمستعير قيمة البناء والاعراس قاطعة يوم الاسترداد عندنا الا ان يشاء المستعير ان يرفع البناء والاعراس ولا يضمنه القيمة فيكون له ذلك اذا كان قطع الاتجار ورفع البناء لا يضر بالارض فانكار يفر ذلك كان لصاحب الارض ان يتولى البناء والاعراس بالقيمة. وعلى قوله زفرج للمستعير ان يرفع البناء والاعراس ولا يضمن صاحب الارض كما لو كانت الاعارة مطلقة. رجل قال لغيره ابن في ارضه هذه لنفسك على ان اتركها في يدك ابدا او قال لا وقت كذا فان لم اتركها فانا ضامن لك ما تنفق في بنائك ويكون البناء فاذا اخرجته من الارض يضمن قيمة البناء والغرس ويكون جميع ذلك لصاحب الارض. ولو ان رجلا اعاد ارضا لغيرهها ووقت لذلك وقتا ولم يوقت فلما تقارب الحصاد اراد ان يخرج المستعير في القياس يكون له ذلك وفي الاستحسان لا يكون له ذلك حتى يحصد الزرع لانه المستعير لم يكن مبطلا في الزراعة فيترك الارض في يده الحصاد بالاجر ويصير الاعارة اجارة. ولو ان رجلا اعاد ارضا لغيره المستعير فيها او يسكن ما بدا له على ان اخرجته فالبناى يكون له هذه اجارة فاسدة لانه شرط البناء لنفسه عند الاخراج فكان تملك المنفعة تملكها بعض فيكون اجارة بمنزلة ما لو قال لغيره هبتك منك هذه الدار بالف يكون بيعا وانما فسدت الاجارة لجهالة المدة وادامات المستعير العير تطل الاعارة كما تبطل الاجارة بموت احد المتعاقدين. رجل استعار

من رجل دابة عارية موقته فلم يردّها على صاحبها بعد مضي الوقت حتى هلكت يُضغّض قيمتها  
لأنّها عارية يكون على المستعير وموته الرد تكون عليه وفي الوديعة تكون على صاحبها  
وفي الغصب تكون على الغاصب وفي الإجارة تكون على الآخر رجل أعاد دابة وسمع مكانه  
مطلوماً فجاءه فمردّها إلى المكان المأذون به هلكت في يده كان ضامناً في الوديعة  
إذا البس الوديعة حتى ضمن مملو هلكت في يده بعد ذلك برئ عن الضمان ولا أعاد  
شيئاً وشرط أن يكون المستعير ضامناً لما هلك في يده لم يصح هذا الضمان ولا يكون ضامناً  
عندما . رجل قال لغيره أعزّني دابّتك فعقب فقال رب الدابة لاملّ عصنهما ما نركب  
ركبها كان القول قول المهر ولا ضمان عليه وإن كان قد ركبها لا يصلّ قوله ويكون ضامناً  
لوجود سبب الضمان وهو استعمال دابة المهر وإن قال رب الدابة أحركها وقال لا ملّ  
أعزّني كان القول قول الراكب مع ممسه ولا ضمان عليه لهما تصادقا على أن الركوب .  
بادن المالك . رجل استعار حماراً في الرسنان إلى البلد فلما إلى البلد لم يمهله الرجوع  
إلى الرستاق فوضع الحمار في يد رجل يده . بهاء الرسنان وسلم إلى صاحبه هلك  
الحمار في الطريق قالوا إن كان شرط الإعارة أن يركب المستعير بنفسه كان ضامناً  
بالدفع إلى غيره . وإذا استعار مطلقاً لا يكون ضامناً لأنّ في الإعارة المطلقه للمستعير  
أن يعير غيره سواء كانت الإعارة بما تتفاوت الناس في الانتفاع كالركوب واللبس  
أو لا تتفاوت كسكنى الدار والحمل . وكانت الإعارة لغيرك المستعير بنفسه يدفع  
إلى غيره كان ضامناً لأنّ هذا الوجه ليس له أن يعير غيره فلا يكون له أن يدفع إلى غيره  
وهذا قول من يقول أن المستعير لا يملك الإيداع . ولو قال المعير لا يدفع إلى غيرك  
كان ضامناً على كل حال إذا دفع إلى غيره . رجل استعار دابة ليتسرع صاردة إلى موضع كذا  
فلما أسهم إلى المقبح دفعها إلى أسان ودخل ليصلّ فسرفت الدابة قال محمد رحمه الله لا يكون

رجل استعار رسترا للذين نسرق من الاذين لا يكون ضامنا لانه لم يترك الحفظ فان لم يصبه  
 في الحائط كان ضامنا. رجل استعار دابة تنام في المقارة ومقودها في يده فجاء انسان  
 فقطع المقود وذهب بالدابة لا يضمن المستعير لانه لم يترك الحفظ ولو ان السارق  
 من المقود من يده وذهب بالدابة ولم يعلم به المستعير كان ضامنا لانه اذا نام على  
 وجهه يمكن من المقود من يده وهو لا يعلم به يكون مضيعا. قيل هذا اذا نام مضطجعا  
 فان نام جالسا لا يضمن على كل حال لانه لو نام جالسا ولم يكن المقود في يده ولكن الدابة  
 تكون بين يديه لا يضمن فنهنا اوله. رجل استعار حمارا الى الطاحونة فادخله الى  
 الذي يكون ثمنه وجعل على الباب خشبا كيلا يخرج الحمار نسرق الحمار لا يضمن لان  
 ذلك حفظ وليس بتضييع. ولو استعار بقرا واستعمله ثم تركه في المسرح للرع  
 فضاع ان علم ان صاحبه يرثه يكون الثور في المسرح وحده لا يضمن وان لم يعلم بذلك  
 نمن. رجل استعار من آخر ثورا فاعاره ثورا يساوي خمسين فخرج المستعير بين هذه الثور  
 وبين ثور له يساوي مائة وقرنها فغضب المستعار قالوا اذا فعل مثل ما يفعله الناس  
 لا يضمن والا يكون ضامنا لانه اذا فعل ما لا يفعله الناس لا يكون المعير راضيا. رجلان  
 يسكنان في بيت واحد كل واحد منهما يسكن في زاوية منه فاستعار احدهما من صاحبه  
 شيئا ثم طلب العارية فقال المستعير قد كنت وضعت في الطاق الذي يكون في زاويتك  
 قالوا كان البيت في ايديهما لا يكون المستعير اذ اولامضيا فلا يكون ضامنا رجل  
 دخل الحمام فسقط قصعة الحمام من يده وانكسرت في الحمام او انكسر كوز الفقاخ من يده  
 عنه الشرب قال الفقيه ابو بكر البلخي لا يكون ضامنا. قيل هذا اذا لم يكن من سوء  
 امساكه فاذ كان من سوء امساكه يكون ضامنا. رجل بعث اجير او تلميذا واستعار  
 حمارا فسقطت العجاجة عن الحمار في الطريق قال ابو القاسم ربح ان سقطت من عنقه الاجير



فَمَا ظَلَمَ لاجير ضامن لم ينفذ الدابة لا يكون ضامنا . رجل استعار من رجل دابة فحضرت  
 الصلاة فذهبا الى غيرة ليسكها ففاحت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راجع الكتاب  
 المستعير بشرط في العارية ركوب نفسه كان ضامنا لانه لا يملك الاعارة في هذا الوجه فلا يملك  
 الايداع . وان لم يكن كذلك لا يضمن لان يملك الاعارة في هذا الوجه فيملك الايداع وذكر محمد  
 ربح في السيران المستعير اذا اودع عند من ليس في عياله كان ضامنا واسلم علم

### فصل في المستعير اذا لم يدفع بعد الطلب

رجل استعار من رجل ثوبا ثم طلب المغير ان يرد فقال المستعير نعم هو اذا دفعه اليك  
 ثم فرط في الدفع حتى مضى شهر فسرق من المستعير قالوا ان كان عاجزا عن الرد وقت الطلب  
 لا ضمان عليه . وان كان المستعير قادرا على الرد فان اظهر المغير السخوط والكراهة في الاساءة  
 ضمن المستعير . وكذا اذا لم يظهر السخوط ولا الرضا لان الرضا لا يقبض بالشك وان صرح  
 بالرضا لا يضمن المستعير . ولو استعار كتابا ففضاع ثم جاء صاحب الكتاب وطالبه بالرد  
 فلم يجبه بالضياع . وعدله الرد ثم اخبر بالضياع قال بعضهم ان لم يكن آيسا من وجوده  
 لا ضمان عليه . وان كان آيسا من وجوده يكون ضامنا . وفي الكتاب قال يكون ضامنا لا يقبل  
 دعوى الضياع منه لانه من اقص . امرأة استعارت سراويل لللبس فلبست وهي تمتنع  
 فزلقت رجلها فخرق السراويل لا ضمان عليها لانها غير مضنعة . رجل باع من اخر عصير العنبر  
 البائع حمارة ليحمل العصير فلما حمل واراد سوق الحمار قال له البائع خذ عذره وسقه  
 كذلك ولا تخل عنه فانه لا يستمسك الا هكذا فقال المشتري نعم فاخذ عذره ثم خلا عنه  
 بعد ساعة وترك العذار فاسرع في الشيء فسقط وانكسر الحمار كان ضامنا لانه شرط شرط  
 مفيدا فاذا خالفه صار غاصبا . وكذا لو اعار رجلا شيئا وقال له لا تدفع الى غيرك فندفعه هلك  
 عند الثاني قال الفقيه ابو جعفر ربح ضمن المستعير لانه دفع بغير اذنه . وقال بعضهم

ان كان شيئاً لا يختلف الناس في الانتفاع به لا يضمن . وليس لوالد الصغير ان يعير شيئاً  
من مال ولده الصغير الماذون فان فعل فذلك كان ضامناً . والصبي الماذون اذا اعطاه  
صحت الاعارة . رجل استعار من رجل ثوراً فقال له المير اعطيك غداً طعاماً كان  
الغد اخذ المستعير الثور من بيته عند غيبته واستعمله ومات في يده كان ضامناً لانه  
اخذ بغير اذنه وقد مر من قبل هذا . اذا استعار من اخر ثوراً غداً فاجابه صاحب الثور  
بنعم ثم جاء المستعير غداً ولم يجد صاحب الثور فاخذ الثور من بيته واستعمله فذلك  
قال ابراهيم بن يوسف رحمه الله لا يضمن لانه ثمة اخذ الثور من بيته غداً وكان صاحب  
الثور اجابه بنعم غداً وهذا قال صاحب الثور اعطيك غداً وعنده الاعطاء وما  
اعاره . رجل رهن عند رجل خاتماً وقال للمرتقة تختم فتختم فذلك الخاتم عند لا يهلك  
بالدين ويكون الدين على حاله لانه اعاره اعرارية . ولو انه تختم ثم اخرج الخاتم من اصبعه  
ثم هلك يهلك بالدين لانه اعاره رهنًا قالوا هذا اذا امره ان يتختم في خصمه وان امره  
ان يتختم في السبابة فذلك حالة التختم يهلك بالدين لان هذا امر بالحفظ لا بالانتفاع  
به فلا يخرج من ان يكون رهناً . ولو امره ان يتختم به في الختم ويجعل الفرس من جانب  
الكف فجعل الفرس من الخارج على ظهره لا يصح كان اعارة وهو وما لو امره بان يتختم به في  
الختم ولم يأمره ان يجعل الفرس في جانب الكف سواء ويكون اعارة هو الصحيح . رجل قال  
لغيره من غير ان يستعيره خذ عدي هذا واستخدمه به يكون ذلك وديعه ويكون لاطعام  
العبد على مولاه . ولو استعار رجل من رجل عبداً فطعام العبد يكون على المستعير لان  
نفقة المستعار تكون على المستعير . رجل استمد من محبرة رجل بغير اذنه قال الفقيه  
عبد الله ابو بكر البجلي رحمه الله رأيت عبد الله بن المبارك رحمه الله يستمد  
من محبرة غيره ولا يستأذنه . وعن ابن المبارك رحمه الله ان رجلاً استأذنه ان يستمد من محبرة

غير فقال ما هذا الورع البارد. وعن سفيان الثوري رحمه الله سئل عن هذا فقال هو  
 ما لا خير فليستأذنه. قال الفقيه ابو الميث رحمه الله ان استأذنه فحسن وان لم يستأذنه  
 ولكنه يعلم انه يريد ان يستمد من محبته فان لم يأذن ولم ينه فلا بأس ولو انه استمد  
 منه من غير ان يتكلم ولا اشار اليه بشيء فلا حرج له ذلك الا ان يكون بينهما انبساط  
 فلا بأس به. رجل دفع الى رجل سكرالينشره قال ابو بكر البلخي رحمه الله ان يحبس نفسه  
 شيئاً ولا ان يدفع الى غيره ليمش فان نشره كما امره ليس له ان يلتقط منه وهو كما لو دفع  
 الى رجل درهما ليفرقه على الفقراء ليس له ان يأخذ منه لنفسه وان كان فقيراً قال الفقيه  
 ابو الميث رحمه الله هذا هو القياس ولكن لا يأخذ بهذا لان النشر للاماحة وبناء الاماحة  
 على السهولة لا على الاستقصاء فلا امره ان يستره صار كما به اباح له ان يلتقط وان يحبس  
 نفسه مقدار ما يحبس به الناس. رجل قال اعير جملتك في حل في ساعة او قال جعلتك  
 في حل في الدنيا قال ابو بكر البلخي رحمه الله يصير في حل في الدارين ولو قال لا اخاصمك ولا اطالبك  
 ليس هذا بشيء وحقه على حاله. رجل بنى داراً عارية حائطاً بالرهص واستاجر الاجراء  
 بمئة دينار درهما للسنة ثم اراد ان يسترد الدار وكان بناء من تراب صاحب الدار والحائط  
 قبة ما دام قائماً واذا هدم لم يكن للتراب قيمة فاذا اراد العيران يسترد الدار فقال  
 له المستعير رد على نفقتك هذا الحائط والا اهدمه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ليس للمستعير  
 هدمه ولا له ان يرجع بما انعق في العارة ارادته اذا انعق بغير اذن صاحب الدار فليس له  
 ان يهدمه اذا كان بناء من تراب صاحب الدار لانه لو هدم يكون حقه في التراب والتراب  
 ملك صاحب الارض. رجل دخل كرم صديق له وتناول شيئاً بغير امره قال نصيرج ان كان  
 يعلم ان صاحب الكرم لو علم بذلك لا يماله ولا يمنع ارجوان لا بأس به. رجل استعار كتاباً  
 ليقرأ فوجد في الكتاب خطأ ان علم ان صاحب الكتاب يكره اخراجه يبيع له لا يملكه

لأنه قصره في ملك الغير بغير إذنه. وأن علم أنه لا يلهو أصلا به فإن أصلها لأنه ما هو  
 دلالة ولو لم يصلح لا يكون أمثالاً لأن الإصلاح ليس بواجب عليه رجل قال لغيره ائمتنا وابتك  
 نسين أو قال الفرسخين عن محمد ر. أنه قال له فرسخان ذاهبا وجائيا استحسنانا. قال <sup>ذلك</sup> <sup>لك</sup>  
 كل عارية تكون في المصنوع التشبييع في المجازة. وفي القياس هو على الذهاب خاصة ليس له  
 أن يرجع عليها. وعن أبي يوسف ر. إذا استعار دابة إلى موضع كذا كان له أن يذهب عليها  
 ويحج ويغيرها غيره. وأن كم يسم لها موضعها ليس له أن يخرج بها من الممر رجل استعار من  
 رجلا مائة لنزع ابنه فأنضته فلما صار إلى صبي لا يأخذ إلا معها قال له المعيار رد على  
 خادقته قال أبو يوسف ر. ليس له ذلك وله أجر مثل خادقته إلى أن يطعم الصبي. وكان أبو  
 استعار من رجل رساليعر عليه فأعاره أيام أربعة. ثم لم يقبه بعد شهرين في بلاد المسلمين  
 فأراد أخذه كان له ذلك. وإن لقبه ببلاد الترك في موضع لا يقدر على الكراء كان المستعير  
 أن لا يدفعه إليه لأن هذا ضرر به. وعلى المستعير أجر مثل الفرس من الموضع الذي طلب صاحبه  
 إلى أدنى الموضع الذي يجد فيه كراء أو شراء. رجل قال لغيره قد حملتك على هذا قال أبة قال  
 أبو يوسف ر. هو عارة وكذا لو قال حملتك عليها في سبيل الله تعالى رجل استعار رجلا  
 أو نسطاطا وهو في المرفس فربها ففعلك عن أبي يوسف ر. هو عارة وأنه لا يكون ضامنا  
 ولو استعار ثوبا أو عمامة أو سيفاً ما فيه كان ضامنا. رجل قال لغيره هذه الدابة منك منحة  
 ودفعها إليه عن محمد عن أبي جهم ر. أن هذه عارة وأما المنحة سكنها. وكذا لمن  
 منحة الأرض زراعتها ولا شيء يحتاج إلى منفعة كخدمة العبد وزراعة الأرض وليس  
 الثوب وركوب الدابة ولو استعار ثوبا ليسطه فوقع عليه من يده شيء أو غر فوقع عليه  
 فتحرق لا يكون ضامنا والله أعلم بالصواب وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه أجمعين.

كتاب \_\_\_\_\_ اللقطة

رفع اللقطة لصاحبها افضل من تركها عند عامة العلماء ربح وقال بعضهم يحل ومنها  
وتركها افضل. وقالت النقشبة لا يحل ربحها. والصحيح قول علمائنا ربح خصوصاً ذواتها  
سواء كانت اللقطة دراهم أو دنانير أو عرضاً أو شاة أو حماراً أو غلاً أو زبياً أو لا وقاله  
الشافعي ربح في الغل والحمار والعريس والأبل الترك افضل. وهذا إذا كان في العراء وانما  
في القرية فترك الدابة افضل. وأما ربح اللقطة يعرفها فنقول التقطت لقطة أو وجدته  
ضالّة أو عثدي شيء من سمعته بطلب ولوه على وأعتكف الروي أو يندب في العريف  
قال محمد ربح في الكتاب يعرفها حولاً ولم يعصل من ما إذا كانت اللقطة غلبلة أو كثيرة  
وعن أبي حنيفة ربح رابطة مائة درهم أو مائة درهم مائة درهم ما فوقها يعرفها  
حولاً. وإذا كانت أقل من مائة درهم عشرة. ربح ما فوقها يعرفها شاة أو إنسان أو إنسان  
من عشرة دراهم يعرفها ثلثة أيام. عشرة دراهم إنسان عشرة ما فوقها يعرفها حولاً. وإذا كانت  
أقل من عشرة يعرفها على حسب ما يرى. وقال بعضهم إلى خمسة يحفظها. وإذا واحد أو من  
الخمس إلى العشرة يحفظها إلى ما ربح عشرة إلى خمس يحفظها خمسة. والخمس إلى المائة يعرفها شهر. والمائة  
إلى المائتين يحفظها ستة أشهر. وفي المائتين إلى ألف أو أكثر يحفظها سنة. وقال بعضهم  
في الدرهم الواحد يحفظ ثلثة أيام. وفي الدنانير صاعداً يحفظ يوماً يعرفه. وإذا كانت  
دون ذلك ينظر بحسب ويسرته ثم يصدق. وقال الشيخ الإمام الأحملي شمس الأئمة أبو بكر  
محمد بن اسمعيل السرخسي ربح ليس به هذا فقد يلزم بل نفوض ذلك إلى رأي المنقذ  
إلى أن يغلب على رأيه أن صاحبه لا يطلبه بعد ذلك. فبعد ذلك القليل إن شاء صاحبه  
دفع إليه. وإن لم يجد فهو بالخيار إن شاء أو أسكرها حتى يحضرها وإن شاء تصدق بها  
. فإن تصدق بها صاحبه كان بالخيار إن شاء أو أسكرها. والصدقة ويكون الخواص  
وإن لم يجد الصدقة فان كانت اللقطة قائمة عند الفقير أخذها من الفقير وإن لم يكن

قائمة مما يملكه الجيارا فساد من الفقير وان شاء ضمن الملتقط وايضا ضمن لا يرجع على صاحبه  
شيئ. فان ضمن الملتقط ملكها الملتقط من وقت الاخذ فيكون الثواب له وان اراد الملتقط  
مرف اللقطة الى نفسه فهو على وجهين. ان كانت اللقطة شيئا لا يظلمها صاحبها مالاً  
وقشور الرمان فهو على وجهين. ان وحدها الملتقط غير مجمعة كان له ان يستغنى بها .  
وان اراد صاحبها ان يأخذ من الملتقط بعد ما جمعها كان له ان يأخذها لاه وعدم عين ماله  
. وان كان الملتقط وحدها جملة مجمعة ليس له ان يستغنى بها قبل التعريف لان الظاهر  
انها سقطت من صاحبها ولم يبقها. ولو كاتب اللقطة شيئاً يظلمها صاحبها اراد الملتقط  
ان يصرها الى نفسه بعد ما عرفها مده التعريف فهو على وجهين ان كان الملتقط غنياً لا يحمل  
ذلك عند اسواء فعل ذلك امر القاضى او بغيره. وان كان الملتقط فقيراً اذن له القاضى  
ان ينفعها على نفسه يحمل له ان ينفق ولا يحمل بغير امر القاضى عند عامة العلماء راجع. وقال  
بشرح يحمل فاقاب للقطعة شيئاً ادا منى عليها يوم او يومين يعسده فان كان قليلاً عو  
حب العنب ومثلها ياكلها من ساعته عيها كان او فقيراً. وان كان كثيراً يبيعها بامر القاضى  
ويحفظ ثمنها. واكتب اللقطة مما يحتاج الى النفقة ان كان شيئاً يمكن اجاره بواجره  
بامر القاضى وينفق عليها من الاجر. وان كان مما لا يمكن اجارها يبيعها بامر القاضى وينفق عليها  
من الثمن فان اتفق عليها من مان نفسه فان فعل ذلك بامر القاضى يرجع على صاحبه وبغير  
امر القاضى لا يرجع وينبغي للملتقط ان يشهد عند رفع اللقطة انه يدفعها الى صاحبها فان  
اشهد كانت اللقطة امانة في يده وان لم يشهد كان غاصباً في قوله اي حيفه ومحمد راجع  
ويؤثر قول ابي يوسف راجع امانه على كل حال اذا لم يكن من قصد الحفظ لنفسه ولا يضمن  
الملتقط الا بالعدى عليها او بالبيع عند الطلب هذا اذا امكده ان يشهد فان لم يجد  
احداً يشهد عند الرفع او غاف انه لو اشهد عند الرفع مأخذ منه ظالم فترد الاستصحاب لا يكون

ضامنا وان وجد من يشهد فلم يشهد حتى حاوره من لانه ترك الاشهاد مع القدرة  
 عليه. ويجوز في لقطه واشهد فحاور رجل وادعى انه له وذكر وزبها وكيلاها وعددها  
 وكل علامة كانت بها فاضاب جميع ذلك فلم يدفع اليه الملتقط وطلب النسيئة عندها  
 لاجل الملتقط على الدفع اليه وعلى قوله ما لك رم عمر على الدفع الى الجبل. ولقد فقهنا اليه  
 بالحلقة تم حاورا قدام النسب اليه وان كانت اللقطة فائمة في يد الاول يأخذها  
 صاحبها منه اذ قد ولا شئ على احد وان كانت هائلة او من عدد على احدها نصا  
 بالخيار ان شاء من الاحد وان ساء من الدفع وذكر الكتاب الكتاب الملتقط  
 دفع بقضاء القاص لا ضمان عليه وان كان الدفع بعير قصاص من عمل مات في المارة  
 كان اربعة ان يبيع ساعة وسارة ويحمل عن ذلك في هذه عثم او يعرج جمع في مكان  
 ويجمع من غيرها واحتياضا ذلك المكاء لحاور اسانه دفع ذلك قابوا انكار ارباب  
 العثم هيوا المراض للجمع بها وحتا. هاديتيون في ذلك فكل ذلك ان يكون بسم  
 ولا يجوز لغيرهم ان يرفع ذلك. ورد في هسام من محمد بن ابي جهم من يرفع  
 في الخان وترك صاحب دابة وذهب ان ذلك كونه من احد هاله صاحب الخان  
 حطب وصد دابة ان لم يكن له قيمة فهو حلال لو اخذه. وان كانت له قيمة يكون  
 لقطه وحكم اللقطة معلوم النجاج والكسرى اذا كان في به حاورا لوالجور احد  
 وان كثر لان هذا مما يفسد لو ترك. ولو وجد حرة ثم اخرى ثم اخرى حتى بلغ عشرة  
 واحد وله قيمة فان وجد الكل في موضع واحد في لقطه لان لها قيمة وان وجدها  
 في مواضع متفرقة تكافؤ فيه والصحيح انها بمنزلة اللقطة. حلال الواة اذا وجدها  
 متفرقة ويكون لها قيمة فانها يجوز احدها لان الواة مما يرفع عادة فيصير بمنزلة  
 المباح ولا كذلك الجور حتى لو وجد الجور تحت الانتجار ويتركها صاحبها وانها تكون

بمثلة النواة. وحمل في أيام الصيف بثمار ساقطة تحت الأشجار قالوا ان كان ذلك والمصر  
لا يسعه ان يتناول شيئاً منها الا ان يعلم ان صاحبها اباح ذلك نصاً او دلالة لان في  
المصر لا يكون مباحاً ذلك عادة. وان كان في الحائط فان كان الثمار مما تنفع ولا تقسك الحور  
واللوز لا يسعه ان يأخذ ما لم يعلم بالاذن. وان كان الثمار مما لا تنفع اختلفوا فيه  
قال بعضهم لا يسعه ان يأخذ ما لم يعلم ان صاحبها اباح ذلك. وقال بعضهم لا بأس  
اذا لم يعلم الشئ مباحاً او دلالة او عادة وعليه الاعتماد. وان كان ذلك في الرساتيق  
التي يقال لها سراسنة. فان كان ذلك من الثمار التي تنفع لا يصح ان يأخذ الا ان يعلم  
الاذن. وان كان من الثمار التي لا تنفع اتفقوا على انه يسعه ان يأخذ ما لم يعلم الشئ هذا  
في الثمار الساقطة تحت الأشجار وان كانت على الأشجار ما لا وصل ان لا يأخذ في موضع ما  
ما لم يؤذن الا ان يكون ذلك في موضع كثير الثمار يعلم انهم لا يتحقق في ذلك  
نفسه ان يأكل ولا يسعه ان يحمل واحد في الطريق او راق شجرة يتفح به نحو  
ورق النوت ونحو مما يربط به دود القرفان كان كثيراً له قيمة ليس له ان يأخذ وان اخذ  
كان ضاماً وان كان ورقاً لا يتفح به كان له ان يأخذ المارح اذا التفت السائل بعد  
حصد الدرع وجمعه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يكون ذلك له خاصة  
لانه لو لم يلتقطها المارح لا يلتقطها صاحب الارض واما يلتقطها العراء فهو مباح له  
التوب الخلق اذا رماه صاحبه والنواة ومن ردها المارح كان هو الذي ردها ولم يربح  
كان له ان يربح من ثمرتها شئ من المطايع فاسمها الناس في الحقيقة  
ابو بكر الخريج اذا تركها صاحبها ليأخذ من ثمرها فلا بأس به كما لو ربح الدرع  
وترك في الارض سائل للتلقطها الناس رجل سب دابته فاحذها غيره واصلمها  
قال اناط في رح ان كان المالك قاله عند النسيب جعلتها لغيره لم يكن لصاحبها



ان يأخذها لانه اناج التملك وان لم يكن قال كان له ان يسترجعها لانه لم يبع التملك  
 وكذا الرجل اذا ارسل صيده فهو بمنزلة الدابة اليه سبها وان اختلف الاخذ والمحاب  
 فقالوا الاخذ لصاحبها فذلك عند التسبب في لسان واحد ها وانكر صاحبها ذلك فيقول  
 كان القول قول صاحبها مع الحي لانه يكر اناحة التملك ولو سب دابته فاحدها  
 انسان واصحابها ولم يقل صاحبها عند التسبب في لسان واحد ها كان لصاحبها ان ياد  
 وان قال صاحبها عند التسبب من سواء فلما احدها فان لم يقل ذلك لقوم معلومين  
 قالوا كان لصاحبها ان يأمر ولا يملكها الا بعد وان قال ذلك لقوم معلومين فهو لسان واحد  
 استحسانا وبطريق هذا ما ذكر محمد راجع في السير الكبير راجع قال جماعة خارجة عن هذا  
 احدها منكم من سواء فلما احدها يكون ذلك تملك لسان واحد ها راجع التقط لفظه لغيرها  
 ثم اعادها الى المكان الذي وجدها فيه ذكره في الكتاب انه يرأ عن الصان ولم يعقل  
 به ما اذا تحول عن ذلك المكان ثم اعادها اليه ومن ما اذا اعادها الى ان تحول  
 قال الفقيه ابو جعفر راجع انما يرأ اذا اعادها الى محله ما اذا اعادها الى محله يكون  
 صامسا والله انما تخافكم السهم من ان يحصر هذا اذا احدها المعلقة لغيرها اذا احدها  
 لياكلها لا يرأ عن الصان ما لم يدع لصاحبها لانه اذا احدها لياكلها كان عاصيا لما  
 لا يرأ الا ما ورد على المالك من غيره ونزل على قوله راجع يرأ عن الصان وهو كمالو  
 كانت دابة فركبها ثم برز عنها وتركها في مكانها على قوله الى يوسف راجع يكون صامسا على  
 قوله راجع لا يكون صامسا وكذا لو برع حابسا من اصبع ما ثم تم اعاده الى اصبعه بعدما  
 اشتبه ثم نام فهو على هذا الخلاف ولو اعاد الى اصبعه قبل ان يشتبه من ملك النومة  
 يرأ عن الصان في قوله ومثما اذا كانت المعلقة ما فليسه ثم برع واعاده  
 الى مكانه فهو على هذا الخلاف وهذا اذا ليس كما ليس ذلك انشود عازا فاما اذا كان

بشيء فوضع على عاتقه ثم اعاده الى مكانه لا يكون ضامنا لانه حفظ وليس باستعمال. وكذا  
الاختلاف في الخاتم فيما اذا لبس في المختصر يستوي فيه اليمنى واليسرى اما اذا لبسه  
في اصبع اخرى ثم اعاده الى مكانه لا يكون ضامنا في قولهم. وان لبس في خضرة على خاتمها نكاحا  
الرجل معروفا يتختم بخاتمين فهو على هذا الخلاف والا فلا يكون ضامنا في قولهم اذا اعاده  
الى مكانه قبل التحول. ومنها اذا تقلد بسيف ثم نزعده واعاده الى مكانه فهو على هذا الخلاف  
وكذا لو كان متقلدا بسيف فتقلد بهذا السيف كان ذلك استعمالا وان كان متقلدا  
بسيفين فتقلد بهذا السيف ايضا ثم اعاده الى مكانه لا يكون ضامنا في قولهم. وفتح  
باب القفص فطار الطير وفتح باب اصطبل فذهبت الدابة او حل قيد دابة فذهب  
الدابة او حل قيد عبد فابى العبد قال ابو حنيفة وابو يوسف رجلا ضمان عليه  
كيفما كان ذهبت في فور ذلك او بعد ذلك. وقال محمد رجلا يضمن في الاحوال كلها  
وقال الشافعي رجلا ان ذهبت في فوره يضمن وان ذهبت بعد ما مكثت ساعة ثم  
والسارق اذا فتح باب المربط فخرجت الارابة لا بسوقه لا يقطع. ولو ساق الحمار  
يقطع. ولو قطع حل قيد بل فسقط القيد بل وانكسر وفتح رقب انسان او شقه  
فسال ما فيه ضمن في قولهم. وكذا لو كان ما فيه جامدا اذ اب وسال بعد ما شق  
كان ضامنا. سكران هو ذاهب العقل نام في الطريق فوقع توبه في الطريق فجاء رجل  
واخذ توبه ليحفظه لانه عليه لان ذلك التوب بمنزلة اللقطة واخذ الثوب  
من تحت رأسه والخاتم من يده او كيسا من وسطه او درهما من كفه وهو يخاف  
ضياعه فاخذه ليحفظه كان ضامنا لان السكران حافظ لما معه لان الناس يخافون  
منه. اذا اجتمع في الطاحونة من دقان الطحن قال بعضهم يكون ذلك لصاحب  
الطاحونة. وقال بعضهم ليس له ذلك وهذا احسن ويكون ذلك لمن سبق يده

اليه بالرفع وما آجتماع الدهانين في اناتهم من الدهن يقطر من الاوقية فهو على وجهين امكن ان الدهن يسيل من خارج الاوقية فذلك يكون للدهان لانه ذلك ليس بمبيع. وان كان الدهن يسيل من داخل الاوقية او من الداخل والخارج. ولا يعلم فان زاد الدهان لكل مشتر شيئا فما يقطر يطيب للدهان وان لم يزد لا يطيب ويتصدق به ولا ينتفع به الا ان يكون محتاجا لان ذلك بمنزلة اللقطة فيكون حكمه حكم اللقطة. قوم اصابوا بعيرامد بوحاة طريق البادية ان وقع في ظنهم ان صاحبا باعه للناس لا بأس باخذه واكله رجل ذبح بعيراله واذن بانتهابها لاجل ذلك روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذلك. رجل نشر سكراف وقع في حجر رجل فاحذه. رجل اخر منه جازله ان يأخذ اذالم يكن صاحب الحجر فتح الحجر ليقع فيه السكر وان كان فتح ليقع فيه السكر فاحذه غيره لا يكون الماخوذ للأخذ لانه صار ملكا لمن وقع في حجره. ولو وقع في الرجل داهم وامره ان ينشر عرس او نحو فنشرها ليس له ان يلتقطها. ولو وقع المامور في غيره لينشر لم يكن للمامور ان يذهب الى غيره ولا ان يحبس شيئا لنفسه وفي السكر له ان يحبسه وله ان يذهب الى غيره لينشر وبعد ما نزل التائفة كان المامور ان يلتقط. رجل وضع طستاً على سطح فاجتمع فيه ماء المطر فجاء رجل ورفح ذاك الماء فان كان صاحب الطست وضعه لذلك كان الماء له وليس لغيره ان يرفع كن عصب شبكة متعلق بها صيد فان الصيد يكون لصاحب الشبكة وان لم يكن صاحب الطست وضع الطست ليجمع فيه الماء فن رفع ذلك الماء يكون له وجلان لكل واحد منهما مثلية فاخذ احدهما من مثلية صاحبه ثلجا فوضعه في مثلية نفسه فان كان صاحب المثلية الاولى اتخذ موضعها ليجتمع فيه الثلج من غير ان يحتاج الى ان يجمع فيه كما في ثلجها المثلية الاولى وله ان يأخذ من مثلية الاخذ ان لم يكن الاخذ خلطه بغيره فان كان الاخذ

خلط بغيره كان المأخوذ منه ان يأخذ قيمة المأخوذ . وان كان المأخوذ منه لم يتخذ من مضاف  
 ليجتمع فيه الثلج بل كان في ملكه موضع يجتمع فيه الثلج لا يصنع احد فان اخذ الاخذ الثلج  
 من الحيز الذي في يد صاحبه لا من الثلجة فهو له . وان اخذ من الثلجة يكون غاصبا  
 فيرد على المأخوذ منه عين ثلجه ان لم يكن خلط بثلجه وان كان خلط كان عليه قيمته ولا  
 دخل ارض اقوام يجمع السرقة والشوك قال الفقيه ابو جعفر روح هذا شيء يجري فيه  
 الاباحة دون المشع والضئ ارجوان لا بأس به . كذا الرجل اذا دخل ارض رخص  
 للاحتشاش والتقاط السنابل ان تركها صاحبها لان تركه يكون للاباحة قيل له فان كانت  
 الارض لليتامى يجوز ان يترك هناك فيلتقطه الناس قال ان كانت السنابل بحيث  
 لو استاجر على جمع ذلك اجير يبق للصبية بعد اجرة الاجير شيئا طاهر لا يجوز تركه وان كان  
 لا يفضل منه او يفضل شيئا قليل لا يقدح ولا بأس بتركه ولا بأس لغزوا ، لتقط رجل قاطع دار  
 سنين معلومة فسكنها واجتمع فيها سرقة كثيرة وقد جمعها القاطع قال الشيخ  
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح يكون السرقة لمن هبأ مكانه فان لم يفعل ذلك  
 واحد منهما فيمن سبق برفعها . وقال القاضي امام علي السعدي روح ههنا سبق يد  
 اليها وان لم يهني مكانا حتى قال لو ان رجلا ضرب حائطاً وجعل موضعاً يجتمع فيه الدواب  
 فسرقينها لمن سبق يد اليها . بخلاف من نصب شبكة فان صاحب الشبكة يكون اولاً لان  
 هناك ما اعترض على فعل صاحب الشبكة فعل معتبر لانه لا عمرة بفعل الصيد اما هنا اعترض  
 على فعله فعل معتبر وهو ادخال صاحب الدواب دوابه في هذا الموضع وكان ينبغي ان يكون  
 صاحب الدواب اولاً بسرقة الدواب لان الناس ما تعارفوا بملكها فيكون لمن سبق  
 يده اليها بالرفع . رجل له دار يوارها فجاء انسان بابل واماخ في داره واجتمع من ذلك  
 بعر كثير قالوا ان ترك صاحب الدار على وجوه الاباحة ولم يكن من رأيه ان يجمع فكل من

أخذه نفرا ولما به لانه مباح. وأن كان من رأي صاحب الدار أن يجمع السقين والبصر  
فصاحب الدار أولى لانه أعد الدار للاحرار وقد دكونا رواية هشام ربح في سرقين  
الدابة إذا اجتمع في الخفاف. ساحة بيضاء يطرح اصحاب السكة فيها التراب والسق  
والرماد فاجتمع من ذلك شئ كثير قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن العصل رحمه  
ان كان اصحاب السكة طر هوها على وجه الرمي والاماحة وكان صاحب الساحة هي الساحة  
لذلك يكون ذلك له وان كان لم يهيئ الساحة لذلك فهي لمن سقت يد اليها بالربح  
وقال القاضي الامام علي السعدي ربح لمن ربح وما قال من تعيينه المكان فليس  
بشئ حمائم ربح دخل دار رجل ورجل فيها مخاض آخر واحده قالوا ان كان صاحب الدار  
رد الباب وسد الكوة فهو لصاحب الدار لانه احرره فملكه وان لم يفعل صاحب الدار  
ذلك فهو لمن اخذه لانه مباح لم يملكه صاحب الدار ولو كان له سهام بها، حرام حر  
وفرخ فالفرخ يكون لصاحب الانثى لانه تبع ملكه. ويكره امساك الحمامات ان كان  
يفرض الناس روى ان بعض الخلفاء رأى عمة حماما تتبرأ من الحمامة واخرج الى  
الحل ودعى الكل وتصدق لهم واعطى كل حمام درهمين ورجل اخذ من الحمام في  
قرية منع ان يحفظها ويمسكها ويعلمها ولا يبيعه لانيته بها يعرف كذا لا يصر به الناس  
وان احتلظ بها حمام اهل القرية لا يبيعه له ان مأخذ فان احده يطلب صاحبه ويرد  
لانه بمنزلة اللقطة والمالة. وان لم يأخذ وفرخ عده فان كانت الام عربية  
لا يتعرض له. لانه ملك الغير وان كانت لاصحاب العوج والعرب ولو كان الفرخ  
يكون له. وكذا ليس وان لم يعلم ان في رجه عربيا قالوا لا شئ عليه ان يراه  
لان الاصل عدمه لعرب. رجل وجد عرسا لقطة عربيا ولم يجد صاحبها وهو نفس  
باعها وانفق الثمن على نفسه ثم اصاب ما لا قالوا لا يجب عليه ان يتصدق على الفقراء

بمثل ما افق على نفسه. امرأة وضعت ملاقاتها فجاءت امرأة اخرى وضعت ملاقاتها ثم  
 جاءت الاولى واخذت ملاء الثانية وذهبت لا ينبغي الثانية ان تنتفع بملاء الاولى  
 لانه انتفاع بملك الغير فان ارادت ان تنتفع بها قالوا ينبغي ان تصدق هي بهذه  
 الملاء على ابنتها ان كانت فقيرة على نية ان يكون الثواب لصاحبها ان رُضيت تم حب  
 الابنة الملاء منها فيسعرها الانتفاع بها لانها بمنزلة اللقطة فكان سبيلها التصدق  
 وان كانت غنية لا يحمل لها الانتفاع بها. وكذا الجواب في الكلب اذا سرق وترك له  
 عوض. رجل التقط لقطة فضا عت منه وجدها في يد غيره فلا خصومة بينه وبين  
 ذلك الرجل. بخلاف الوديعة فان في الوديعة يكون للمودع ان يأخذه من الثاني  
 لانه اللقطة الثاني كالاول في ولاية اخذ اللقطة وليس الثاني كالاول في اثبات  
 اليد على الوديعة. رجل اخذ شاة او بعيرا فامر القاض بان ينق عليها ثم هلك  
 الدابة كان له ان يرجع على صاحبها بما افق عليها لان الاتفاق بامر القاض كالاتفاق  
 بامر المالك. رجل غريب مات في دار رجل وليس له وارث معروف وخلف ما يساوي  
 خمسة دراهم وصاحب الدار فقير لم يكن له ان يتصدق بهذا المال على نفسه لانه ليس  
 بمنزلة اللقطة. رجل غاب وجعل داره في يد رجل ليعرها ودفع اليه ما لا يحفظ ثم فقد  
 الدافع فله ان يحفظ المال وليس له ان يعر الدار الا باذن الحاكم لان حال الغائب  
 غير معلوم يحتمل انه مات فينزل الوكيل ولا يكون الرجل وصيا. رجل التقط لقطة  
 فهلك عنده فان كان الملتقط حين اخذها قال انما اخذتها لاردها على اهلها  
 وشهد شاهدان على مقالته لا يكون ضامنا وان لم يكن له على ذلك بيينة وصده  
 صاحبها في ذلك فذلك. وان كذبه اختلفوا فيه. قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله  
 هو ضامن. وقال ابو يوسف رج لا يكون ضامنا وعليه اليمين بالله ما اخذها الا ليعرفها

هذا ما اتفقا على كونه بقطة . وإن اختلفا في كونها لقطة قال صاحب المال أخذتها  
غصبا وقال الملتقط كانت لقطة وقد أخذتها لك كان الملتقط ضامنا لقوله جميعا .  
الملتقط إذا اقرب بقطة لرجل وأقام رجل آخر البيعة أنها له يقض بها لصاحب البيعة  
فإن اقربها لرجل ودفعها إليه فاستهلكها ثم أقام آخر البيعة أنها له فأنكأ دفعه إلى  
الأول بقضاء وبغير قضاء كان لصاحب البيعة أن يضمن القابض لأنه قرض ماله  
بغير إذنه عن اختياره يكون عمولة غاصب الغاصب وإذا مضى من الأمانة لم يرجع  
هو على المقر كغاصب الغاصب إذا ضمن لا يرجع على الغاصب وإن أحضره حب البيعة  
تضمن الداع فإما كان الداع بغير قضاء كان له أن يضمنه وإن كان الداع نفقا ولم يذكر  
في الكتاب فأنوا ينبغي أن يكون المسئلة على الاختلاف على قول الأئمة سفرهم لسر له  
ذلك وعلى قول محمد يرجع له ذلك

## كتاب \_\_\_\_\_ اللقط

رجل وجد لقيطا إنكار يعلم أنه لو لم يلقطه لايهلك يستحب له أن يلتقطه وإنكار  
يعلم أنه لو لم يلتقطه يهلك لا محالة يفسر من عليه أن يلتقطه . وإذا التقطه بكونه أمانة  
في يده . ويكون اللقيط حراما لمساخنة لو مات قبل أن يعقل يصلح عليه ويستحق نفقته من  
بيت المال . وينبغي للملتقط إذا كان لا يريد الاتفاق من مال نفسه أن يرجع الأمر  
إلى الإمام يبيع على الإمام نفقته من بيت المال . وإذا حرم اللقيط حناية يكون حنائه  
في بيت مال المسلمين . فإن مات اللقط . وكان ما لا يعرف ماله الميراث المال وإن  
الملتقط عليه من مال نفسه يكون متطوعا لا يرجع بذلك على اللقيط وإن أمروا بالبيع  
أن ينفق عليه من ماله على أن يكون ذلك ديناً على اللقيط فأنفق يكون ديناً على  
اللقيط كما لو أمر المال رجلا أن ينفق عليه من ماله كان للمأمور أن يرجع على الأمر

بما أنفق. وأن أمر القاضى أن ينفق على اللقيط ولم يقل على أن ترجع بدلائل على اللقيط  
 أشار في الكتاب إلى أنه لا يرجع عليه بما أنفق بعد البلوع. وقال المحامد في ذلك أن يرجع  
 عليه إذا أنفق بأمر القاضى وأن لم يشترط له الرجوع كالتالى إذا أمر رجلا أن ينفق  
 عليه ولم يشترط له الرجوع كان له أن يرجع وأن أمر القاضى بالانفاق وشرط أن يكون  
 له الرجوع على اللقيط فادعى الملتقط بعد بلوغه أنه أنفق عليه بأمر القاضى كذا أن  
 صدده اللقيط رجوع مدعى عليه وأن كذبته في الانفاق لا يرجع إليه. وحكم  
 اللقيط بعد بلوغه في شهادته وحياياته والجنائيات عليه وحدوده حكم الحر المسلم بين  
 شهادته في كل ما يجوز شهادته الحر المسلم عبدا. ولأدعى رجل أن اللقيط ابنه بعد ما  
 بلغ اللقيط وهو صغير يعرف عن نفسه مع بعد يقه استحقاقا. وإذا ادعى الملتقط أن  
 ينفق على اللقيط وسأل من القاضى أن يأخذه اللقيط فإن القاضى لا يقبل منه  
 الاقريط الابسية. ما أن أقام السائل لقطه كان القاضى بالخيار أن شاء قبل منه اللقيط  
 وإن شاء لم يقبل لأنه لا التقطه فقد الرم حفظه وتربيته فلا يمكن له أن يعرف  
 نفسه ولا يصير معزولا الأثر القاضى. والأولى للقاضى أن يقبل منه إذا علم أنه  
 عاخر عن الحفظ بنفسه فإن قبله القاضى ووضع يده أحر وأمر الثاني أن ينفق عليه  
 على أن يكون ذلك دينا على اللقيط ثم إن الملتقط سأل من القاضى أن يرده عليه  
 كان القاضى بالخيار أن شاء رده عليه وإن شاء لم يرده. وحل التقط لقيطا فحار  
 أحر واسترعه منه فاحسب له الأول والثاني إلى القاضى فإن القاضى يدفعه إلى الأول  
 لأن الأول أحق بحفظه. ولو كان الملتقط ذنبا اللقيط إلى غيره باختياره لا يكون له  
 أن يأخذه من الثاني لأنه أبطل حق نفسه عن اختياره. فلماذا ذلك اللقيط وإلى  
 رجلا حار ولاؤه. ما كان خفي جنابة فعقله ميت المالا ثم وإلى رجلا لا يصح ولاؤه ولا يملك



الملتقط على اللقيط ذكرًا كان اللقيط أو أنثى تفرخ من بيع أو شري أو كس أو غير ذلك  
ولاية للمختص لا غير. وليس له أن يحتنه فان فعل وهذا من ذلك كان ضامنا والمملتقط  
أن ينقل اللقيط حيث شاء. ولو ادعى الملتقط أن اللقيط عبده بعد ما عرف أنه  
لقيط لا يقبل قوله إلا بحجة لأن اللقيط محكوم بالحرية ظاهرا ولو وجد الرجل لقيطا  
معه مال كان المال لللقيط. وإن وضعه القاضية، المملتقط إذا انفق عليه من  
هذا المال جازاؤه ويصدق الملتقط في نفقة مثله وما اشترى الملتقط بذلك المال  
من طعام أو كسوة كان جائزا. وأدوات اللقيط وترك مالا ولم يترك وارثا فادعى  
رجل بعد موته أنه أبه لا يصدق إلا بحجة. ولو ادعى اللقيط كادرا فإمكان الملتقط  
وجدته في مصر من أمصار المسلمين ما به يحبس ويحجز على الإسلام استحسانا واختصارا  
في موضع القياس والاستحسان قال بعضهم لقياس والاستحسان في قتله إذا  
لم يسلم في القياس يقتل وفي الاستحسان لا يقتل وقال بعضهم القياس والاستحسان  
في الجبر على الإسلام في الدنيا لا يجبر على الإسلام ويترك على الكفر بالجبرية وفي  
الاستحسان يجبر على الإسلام ولا يترك على الكفر وهو الصحيح وأدوات اللقيط  
قبل أن يعقل دينًا من الأديان أمكان المملتقط وجدته في مكان المسلمين يصل عليه  
كان المملتقط مسلما أو ذميا وإن ومده في بيعة أو كنيسة أو في قرية ليس فيها  
الإسلام لا يجبر على الإسلام مادام حيا. وإن ما قبل أن يعقل في رواية كتاب  
اللقيط لا يصل عليه واعتبر المكان في هذه الرواية ولم يعتبر الواحد. وهذه المسئلة  
علم وجوه أربعة أن وجد مسلم في مكان المسلمين كالمسجد ونحوه يكون مسلما  
حكما. وإن وجد كافرا في مكان الكفرة كالبيعة والكنيسة يكون المملتقط كافرا حكما  
وإن وجد كافرا في مكان المسلمين أو وجد مسلم في الكفرة اختلفت الروايات

في هذين الوجهين رواية كتاب اللقيط يعتبر المكان ولا يعتبر الواحد وفي كتاب الدعوى  
 من رواية ابي سليمان روح يعتبر الواحد وفي بعض الروايات يعتبر ما يوجب الاسلام ايها كان  
 لان الاسلام يعلم ولا يعلم كالتوند بين اثنين احدهما مسلم والاخر كما في جعل مسلماتها  
 للمسلم وفي بعض الروايات يعتبر الذي ان كان على اللقيط زى الكفرة بان كان في عنقه  
 صليب او عليه ثوب عرياح يلبسه الكفرة او كان مجزوزا وسط الرأس يحكم بكفره ولو كان  
 لقيط على دابة كانت الدابة للقيط كما لو وجد معه مال آخر واذا وجد اللقيط مطا  
 الاسلام فادعى رجل من اهل الذمة انه ابنه في القياس لا يصح دعوة الابنية. وفي  
 الاستحسان يصدق في دعوى النسب دون المبرات. وان ادعى مسلم ان اللقيط عبده  
 فاقام البينة فانه يقض له به وانما يقبل البينة على رقه لان المتنقط خصم باعتبار اليد  
 فكان البينة قائمة على خصم وان اقام دعى بينة من اهل الذمة انه ابنه ذكر في الكتاب  
 انه لا يجوز شهادتهم على المسلمين قيل اراد به اذا قام الدعى بينة من اهل الذمة انه ابنه  
 واقام مسلم بينة من المسلمين انه عبده فلا تقبل شهادة اهل الذمة في ابطال بينة  
 المسلم. وقال بعضهم اراد به ان الذي اذا قام بينة من اهل الذمة ابتداء انه ابنه  
 لا يقبل بينته لان الذي اذا ادعى النسب صح دعواه في حكم النسب من غير بينة الا انه  
 يكون مسلما حكما فلا يبطل الحكم باسلامه بهت البينة ولا يحكم بكفره بهذه البينة هذه  
 شهادة قامت في حكم الدين على مسلم فلا تقبل. وان كان شهود الذي مسلمين يقض له به يقبر  
 تبعاله في الدين. ولو وجد اللقيط مسلم ودعى فتنازع في كونه عند احدهما يقض به للمسلم  
 لان ذلك انفع للقيط. ولو كان الصغير مد مسلم وفطره فيدعى المسلم انه عبده وادعى  
 الذي انه ابنه ادعى ذلك معا فان الصغير يصير حرا وهرا بن النضر فتترجى دعوى النضر في  
 لان فيه اثبات الحرية ولا يترجى دعوى المسلم باعتبار الاسلام لانه لو جعل نضرانيا تبع للنظر

بالاسلام يكون في بدءه ويجعل رقيقا لا يمكنه تحصيل الحرية ولقد عت امرأة اللقيط انه ابنها  
 قال لا يقبل قولها الاستهادة القاطلة اراد به امرأة لها زوج فادعت المرأة انه ابنها من  
 الزوج وانما الزوج والولادة قلنا الولادة لا تثبت بالاستهادة القاطلة وان لم يكن لها زوج نقا  
 ب  
 قوله من غير بينة لان في قول الرجل دفع العار عن اللقيط وليس ذلك في دعوى  
 المرأة فلا تقبل قولها الابينة. ولما قامت امرأة رجلا وامرأتين على الولادة ثبتت  
 النسب منها لانها لو قامت امرأة واحدة بان شهدت القاطلة انها ولدتها بثبت  
 النسب منها وان ادعت امرأتان قامت كل امرأة انها ولدتها وهذا بهما وانهما  
 جعلتا قول ابنة رج واحد في رواية ابي سليمان رج لا يكون ابن واحد منهما الا ان يقيم  
 كل واحد منهما رجلين او رجلا وامرأتين على الولادة فثبت النسب منهما  
 في قول ابنة رج واحد في قول ابي يوسف ومحمد رج لا يثبت النسب من واحد وان آ  
 احد لهما رجلين والاخرى امرأتين جعلنا لهما شهادتهما رجلا وان لو ادعت امرأتان  
 اللقيط انه ولدهما كل واحدة منهما تقيم البينة على رجل على حد بعينه انها ولدتها منه  
 قال ابو حنيفة رج يصير ولدهما من الرجلين جميعا وقال لا يصير ولدهما ولا ولد الرجلين  
 ولو ادعى رجلا من واحد منهما يقول هو ولدي من جارية مشتركة بينهما ثبت  
 نسبه منهما يصير ولدهما بينهما ويرثانه. ولو كانت الجارية بين ثلثة ثم فحوا  
 بولد فادعوه جميعا ذكر القية ابو الليث رج انه يثبت نسبه منهم جميعا وكذا اذا كانوا  
 اربعة او خمسة. وقال ابو يوسف رج اذا كانت بين رجلين يثبت وفي اكثر من ذلك  
 لا يثبت. ولو ان لقيطها ادعاه رجل انه ابنه من زوجته وهما ثمانية فصدقه في الجارية  
 ثبت النسب من الملقط الذي ادعاه في قولهم. واختلفوا ان هذا الولد هل يكون

وثيقا للملأمة قال أبو يوسف يصر قتيلا للمولأمة وقال محمد بن هجر ولو أن  
 عبدا وجد لقيطا ولا يعرف ذلك إلا بقوله وقال مولاة كذبت بل هو عبدى فأنكان  
 العبد مجبوراً كان القول قول المولأمة وأنكان ماذوناً في التجارة كان القول قول العبد لأن  
 الماذون يد معبتر في الكسابة إذا وجد اللقيط قتيلا فكان عند غير المنقطان القسامة  
 والدية تكون على أهل ذلك المكان لبست المال كما لو كان المولأمة قتيلا في مكان وجب النقط  
 لقيطاً ثم قتله هو وغيره خطأ كانت ديته على عاقلة القاتل لبست المال وإن قتله عدواناً  
 الإمام قتل القاتل وإن شاء صاحبه على الدية في قول أبي حنيفة ومحمد بن وليس له أن يعفو  
 . وقال أبو يوسف يجب الدية في مال القاتل والحرية إذا أسلم في دار الحرب وخرج  
 اليها ثم قتله رجل عدواناً كان على القاتل القصاص في قول أبي حنيفة ومحمد بن وعنه أبو يوسف  
 بن فيه روايتان لقيط قد فدا انسان بعد البلوغ وجب الحد على قاذفه ولو قد فدا انسان  
 في أمه لا يجب الحد على القاذف فاللقيط وبعد صد القذف والقصاص كغيره من الأحرار  
 إذا أدرك اللقيط فأقر أنه عبد فلان وأدعاه فلان صح إقراره فيصير عبد المقل له وهذا  
 إذا أقر بذلك قبل أن يتأكد حريته للقضاء أما بعد قضاء القاض بما يؤكد الحرية بأن  
 قضى القاض عليه مجد كامل أو بالقصاص في الطرف لا يصح إقراره بالرق بعد ذلك وإذا صح  
 إقراره بالرق قبل ذلك فأحكامه بعد ذلك في الجنايات والحدود والقصاص أحكام العبد  
 ولو كان اللقيط امرأة فأقرت بالرق لرجل فصدقها ذلك الرجل كانت أمته له إلا أنها  
 إذا كانت تحت زوج لا يفصل ولها في المال النكاح بخلاف ما لو أقرت أنها ابنة أبي الزوج  
 وصدقها أب الزوج فانه يقبض النسب ويبطل النكاح لأن الاختية تنافي النكاح ابتداء  
 وبقاء والرق لا ينافي أن اعتقها المقل له وهو تحت زوج لم يكن لها خيار العتق ولو كان الزوج مطلقاً  
 واحدة فأقرت بالرق يبيطلها شتين لا يملك الزوج عليها بعد ذلك إلا طلاقاً واحدة ولو كان مطلقاً

ثنتين ثم اقرت بالرق كان له ان يراجعه وكذلك في حكم الحدة اذا اقرت بالرق بعد ما مضت  
حيث كان له ان يراجعه في الحيضة الثالثة. واذا ادرك اللقيط فترجى امرأة ثم اقرته  
عبد لفلان ولا رتبة عليه صدق فضاها لانهم لا يصدق على ابطاله وكذلك لو استدان  
دينا او باع انسانا او كعل بكذا او وهب هبة او تصدق بصدقة وسلمها وكاتب عبدا ودين  
او اعتقه ثم اقرته عبد لفلان لا يصدق على ابطال شيء من ذلك والله اعلم بالصواب

### كتاب المحظور والاباحة وما يكره

وما لا يكره وما يتعلق بالضيافة

رجل اشترى بالدرهم الغصوبة طعاما ان لم يصف الشراء الى الغضب ولكنه نقد الثمن  
منها حل له ان ياكله ويؤكل غيره وان اضاف الشراء الى الدرهم الغصوبة ونقد الثمن منها  
يكره لئلا ياكل ويؤكل غيره. وعن شاذ ربح انه سئل عن رجل اباح بيعة ربح فبمن يشتري  
بالغضب ودفع غيره او اشترى بغير الغضب ونقد الثمن من الغضب قال لا يصدق ببيئته  
الا ان يشتري بالغضب ويدفع الغضب ولو اشترى بالدرهم التي كانت وديعة عنده  
وربح بها قال نصير ربح ان اضاف الشراء الى الوديعة ونقد الثمن منها يصدق بالربح في  
قوله اباح بيعة ومحمد ربح وان لم يصف الشراء الى الوديعة ودفع الثمن من الوديعة او اضاف  
الشراء الى الوديعة ونقد غيرها لا يصدق بالبيع في قولهم قالوا لا بأس للقاضي ان يقبل  
الصلة من والى البلدة التي هو عليها قلده هذا والى او غيره رجل دخل على سلطان فنقدم  
اليه شيئا من المأكولات قالوا ان اكل منها لا بأس به اشترا. بالثمن او لم يشترا لان هذا  
الرجل ان كان يعلم انه غصب بعينه فانه لا يحل له ان ياكل من ذلك. اما الذي اشتراه  
بالثمن اذا لم يكن الشراء مضافا الى الغضب فظاهر اما الذي اشتراه بالثمن و اضاف  
العقد اليه فالعقد لم يفع على الثمن الى الشراء. ولا تمكر المشتري بالبيع واما اذا

الشراء إلى العصب إلا أن الرجل إذا لم يعلم أن الذي قدم إليه من المعصب بعينه فلا بد من يعلم  
 الحرمة. والأصل في الأشياء الإباحة وإن علم أنه مغصوب بعينه لا يحمل أن يأكل لأنه علم  
 بالحرمة ومتأخراً عما لا ينبغي أن لا يأكل من طعام الوالي ليكون بعيداً عن الغاصب. قال الناطق  
 إذا هدى الرجل إلى انسان أو أضافه أكلان غالب مال المهدي من الحرام ينبغي له أن لا يقبل  
 الهدية ولا يأكل من طعامه. ما لم يخبره به حلال ورثته أو استقرض من غيره وكان غالب  
 مال المهدي من الحلال لا بأس بأن يقبل الهدية ويأكل ما لم يتبين عند انحرافه أن أموال  
 الناس لا تخلو عن قليل حرام فيعتبر الغالب وإذا مات عامل من عمال السلطان وأوصى  
 أن يعطى الخنطة للفقراء قالوا كان ما أحدهم من الناس فخطب إليها لا بأس به وإن كان غير  
 مختط لا يجوز للعزاء أن - حد إذا علم أنه مال الغير فأن كان ذلك الغير معلوماً رده عليه  
 وإن لم يعلم لأخذه من ماله أو من مال غيره فهو حلال حتى يتبين أنه حرام. وقال الفقيه  
 أبو الليث مع أن كان مختطاً بماله على قول أبي يوسف ومحمد ربح هو على ملك صاحبه لا يجوز  
 أخذه إلا ليرده على صاحبه. وعلى قول أبي حنيفة ربح يملك المال بالخلط ويكون للأخذ  
 أن يأخذ إذا كان في بقية مال الميت وقاء بمقدار ما يؤدي به حق الخصم ومسلم دعاه  
 فخر إلى داره ضيقاً وليس بينهما صداقة ولا مخالطة غير ما بينهما من التجارة قال  
 بعضهم يملأان يذهب الإضافة النظرة لأن هذا نوع من البر وأنه ليس بحرام بل هو  
 سدوب. وقال بعضهم أدهاء الجوس أو الإغارة إلى طعامه بكرة للمسلم أن يأكل وإن  
 قال اشترت اللحم من السوق لأن الجوس يبيع المسقة والموقودة والنظر في الأبيحة<sup>ل</sup>  
 وأما يأكل من ذبيحة المسلم ويحقيق. وأن كان الداعي إلى الطعام يهودياً فلا بأس  
 للمسلم أن يأكل طعامه لأن اليهودي لا يأكل إلا من ذبيحة اليهودي والمسلم حل  
 ما فوكبته كان من مع الباقي قالوا إن تورع الورثة عن أخذ ذلك المال كلوا إلى

فان عمر الربا بهار دوه علم اربا بها لانه لا يخلوا عن نفع خبثه وان لم يعرفوا ربا بها تصدقوا  
بها لان هذا ما حصل بسبب خبثه وكان سبيله التصديق اذا عجز عن الرد الى صاحبه وكذا  
الحكم فيها الخبز وشوة او ظلم ان نوبع الورثة عن ذلك كان اولى. واما الذي ياخذ  
الغنى والقول والناحة قالوا حكم ذلك يكون اخف لان صاحب المال اعطاه عن اختيار  
بغير عقد. واما الذي ياخذ العلم قالوا لا بأس للمعلم ان ياخذ الاجرة على تعليم القرآن في  
هذا الزمان. وحكى عن ابي الليث الحافظ ربح قال كنت اتي بثلاثة اشياء فوجبت عنها  
كنت اتي ان لا يجعل للمعلم اخذ الاجرة على تعليم القرآن وكنت اتي ان لا ينبغي للعالم ان  
يخل على له الحان. ولست اتي ان لا ينبغي لصاحب العلم ان يخرج الى القرى فيذكرهم بجمعوا  
له شيئا تربعت عن ذلك كله واذا اهدى اب الصبي الى معلم الصبي او الى مؤدبه شيئا  
في الاعياد ان لم يسأل ولم يلح عليه لا بأس به بل هو مستحب لانه يروى ان طلب ذلك  
قالوا في زماننا ان يطلب اجر مثله. والرجل اذا كان مطربا مضيا ان اعطى مضر شرط  
قالوا يساح له ذلك وان كان ياخذ على شرط رد المال على صاحبه ان كان يعرفه وان لم يعرفه  
بصدقه به. وعن ابي بكر الاسكاف ربح انه قال اذا اكل من الغنم الغنم عمر ابحسنة ربح  
انها كل حلالا لانه استهلكه بالضع فيصير ملكا له قبل الابتلاع قال ربه وينبغي ان لا يؤخذ  
بهذا كيلا يتحاسر الغاصب والقلمة الى اكل اموال الناس وفيه ترك قوله تعالى ان الذين  
ياكلون اموال اليتامى ظلما انما ياكلون في بطونهم نارا وسيصلوا سعيرا وهذا مخالف  
ظاهر مذهب ابي حنيفة ربح فان عند المستهلك يكون على ملك المالك حتى لو صالح  
من الغنوب على اضعاف قيمته بعد الاستهلاك جاز عندنا ان نصير ربح المكور  
الى الحلال احرى وبه قال خلف بن ايوب ربح وعن ابي يوسف ربح المكور الى  
الحرام اقرب وهكذا روى الحسن عن ابي حنيفة ربح رجل غصب له ابطحا وخطه فطحنها قال لا يرد ربح

<sup>٣٧٧</sup>  
 يحل له أكله وعليه الضمان في قول أبي حنيفة ر. وهذا ظاهر قول أبي حنيفة ر. لأنه على قول  
 أبي حنيفة ومحمد ر. إذا غضب حنطة فطحها أو لحا فطحه ينقطع حق المالك ويصير ملكا  
 للغاصب. وقال أبو يوسف ر. أكله حرام قبل أن يرضى صاحبها من لا يحل له أخذه الصدقة  
 قال أبو بكر البجلي ر. الأفضل له أن لا يقبل جائرة السلطان فإن كان للسلطان مال  
 ورثه عن أبائه يجوز أخذ جائرة فقيل له لو أن فقيرا يأخذ جائرة السلطان مع  
 علمه أن السلطان يأخذها غضبا يحل له ذلك قال النكاح السلطان فخلطوا بينهم  
 بعضها ببعض فانه لا بأس به. وأن وقع عين الغضب من غير خلط لم يجز أخذه <sup>الغصب</sup> قال  
 أبو الليث ر. هذا الجواب يستقيم على قول أبي حنيفة ر. لأن عنده إذا غضب المذموم  
 مع قوم وخلط بعضها ببعض يملكها الغاصب. أما على قول أبي يوسف ومحمد ر. أنه  
 لا يملكها الغاصب ويكون على ملك صاحبها. وسئل علي الرضا عن بيت المال هل  
 لا غنى فيه نصيب قال لا إلا أن يكون عاملا وقاضيا وليس للفقهاء فيه نصيب  
 الا في خراج نفسه لتعليم الناس الفقه أو القرآن. رجل أخذ أرض المحور بمرأعة  
 من متصرفها قال أبو القاسم ر. نصيبه لأجرة يطيب لهم إذا أخذوا الأرض بمرأعة  
 أو استأجرها وكان المحور كروما أو أشجارا إن كان يعرف أربابها لا يطيب للأجرة  
 وإن لم يعرف أربابها طالب لهم لأن تدبير هذه الأرض التي لا يعرف مالكا يكون إلى  
 السلطان ويكون بمنزلة أرض الموات. وينبغي للسلطان أن يتصدق بنصف الخراج  
 على المساكين فإن لم يفعل ذلك يكون أثما وأما نصيب الأجرة يطيب لهم ويطيب  
 لمن يأكل من ذلك برضا لهم وإن كان لا يحل ذلك عن نوع شبهة إلا أنهم قالوا  
 ليس زمانا زمان المشبهات فعمل المسلم أن يتبع الحرام المعين. امرأة زوجها أرض  
 المحور وله مال يأخذه من قبل السلطان وهو تقول لا أقصد معك في أرض المحور قال



٢٨٥  
الفتية أبو بكر الخليلي ر.ج ان اكلت من طعامه ولم يكن عين ذلك الطعام غصافوه في شقة من  
إكله وكذا لو اشترى لها طعاما او كسوة من مال ليس أصله بطيب فهو سعة من تناول  
ذلك الطعام والنياب ويكون الاثم على الزوج وارض الحور ارض لا يقدر صاحبها على زيارتها  
واداء خراجها فيدفعها الى الامام ليكون مسعتهما للمسلمين مقام الخراج ويكون الارض ملكا  
لصاحبها شجرة في مقبرة قالوا كانت ثابتة في الارض قبل ان يجعلها مقبرة فالك مال الارض يكون  
لغيرها يصنع بها ما شاء وان كانت الارض مواتا لا مال لك لجعلها اهل تلك المحلة والقرية  
مقبرة فان الشجرة وموضعها من الارض على ما كان حكمها في القديم وان نسيت الشجرة بعد ما  
مقبرة فان كان الفارس معلوما كانت له ويسمى ان يتصدق بتموها وان كانت الشجرة نسيت نفسها  
فحكمها يكون للقاضي ان رأى ظهرا ونقا فاعلم القرية هل رجل وجد جوره ثم اخرى حتى بلغت عندها  
ومار لها قيمة قال الفتية أبو بكر الخليلي ر.ج ان وجدها في موضع واحد في لفظة وان وجدها في  
مواضع متفرقة حل له ذلك كجميع رواة من اماكن متفرقة فصار لها قيمة فانها تطيب له وقد مر  
المسئلة واللفظة قال الفتية أبو الترت ر.ج وعدي ان وجد الحور ارض في موضع واحد او في مواضع  
في كالفظة فلا يحل له ان كان غنيا بجلا والوالة لان الوالة يرى فيصير ما حاما الى والجور لا يرى  
الا اذا وجدها تحت اشجار الجوز يلتقطها كالسنابل اذا بقيت في ارض من غير حديد  
في شجرة مثمرة في ارض رجل واغصانها خا رجعة الى الطريق فتأثر من ثمرها في الطريق قال قد سمع  
في هذا من العلماء والسلف من لا يترك في رخصم وعلمهم فلا يحل لهم ويكره اكل الطير لان ذلك امر مبيح  
فانما نفسه امرأة تال الفتية واشياء ذلك لاجل السمن قال ابو مطيع الخليلي لا بأس ما لم تاكل من  
الشبع ويكره الاكل في الشبع وكذا الرجل اذا اكل مقدار حاجته لصلحة تدب له لباس بهاء لم ياكل في الشبع  
ويكره البان الاثن للمريض وغيره وكذلك الحومها وكذلك التداوي بكل حرام لقوله عليه السلام  
ان الله لم يصل شفاءكم فيما حرم عليكم وان ادخل مائة في اسعة للتداوي قال الفتية ابو جعفر ر.ج

عن أبي حنيفة ربح انه كره ذلك. وعن أبي يوسف ربح انه كان لا يكره وهو على الاختلاف في  
شرب بول ما يركل الحمة للتداوي. ويقول أبو يوسف ربح اخذ الفقيه أبو الليث ربح ويجوز  
الحقنة للتداوي للمرأة وغيرهما وكذا الحقنة لاجل الفزال اذا فحش يقضه الى السائل  
ويجوز للرجل النظر الى فرج الرجل المحقنة ذكره شمس الامنة السرخسي ربح عن ابن مقاتل ربح البطنة  
بطشون احدهما ان ينوي به الرجل السمن وعظم البطن فذلك مكروه اما من رزق  
بطن عظيم كان ذلك خلقه له من غير ان يتعمد به السمن فلا شيء عليه واذا اكل  
الرجل اكثر من حاجته ليتقيأ قال الحسن ربح لا بأس به قال رأيت ان انس بن مالك رضي  
الواثنان الطعام ويكثر ثم يتقيأ وينفعه ذلك رجل استطلق بطنه او رمدت عينه فلم يعالج  
حتى اضعفه ذلك ومات منه قالوا لا تنم عليه ولو انه جاع ولم ياكل وهو قادر على الاكل كان اثمًا.  
ورفع علي بن ابي طالب مقدار رفته ولو ان رجلاً ظهر به داء فقال له الطبيب عليك الدم فاخرجه  
فلم يفعل حتى مات لا يكون اثمًا لانه لم يتيقن ان شفاء فيه رجل برجله جراحة قالوا لا يكره  
له ان يعالجه بعظم الانسان والخنزير لانه محرم الانتفاع ولو وضع العجين على الجرح  
ان عرف بهما الشفاء قالوا لا بأس به لانه دواء. والذي رغب فلا يرث قادمه فاراد ان  
يكتب بدمه على جبهته شيئاً من القرآن قال ابو بكر الاسكاف ربح يجوز قيل لو كتب بالبول  
قال لو كان فيه شفاء لا بأس به. قيل لو كتب على جلد ميتة قال ان كان فيه شفاء جاز وعنه  
ابي نصر بن سلام ربح مغن قوله عليه السلام ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم انما قال  
ذلك في الاشياء التي لا يكون فيها شفاء فاما اذا كان فيها شفاء فلا بأس به قال الاثرم ان  
العطشان يحمل له شرب الخمر حال الاضطراب المجدي اذ اربى بلبين الاثان قال ابن المبارك  
رحم يكره اكله. قال اخبرني رجل عن الحسن ربح انه قال لذي اربى بلبين الخنزير لا بأس به  
المناء اذا اعتلف اياما بعد ذلك كالجلافة. وجل اجر نفسه من المناء لضرب الناقوس

[illegible]

ويكره اتخاذ الضيافة في أيام المصيبة لأنها أيام تأسف فلا يليق بها ما يكون للسفر، وإن  
اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا إذا كانا بالغبين. فأن كان في الورقة صغيرة لم يتخذوا ذلك  
من التركة ولا بأس بالاكل يوم اضيق قبل الصلوة في رواية وفيه يكره والصحيح هو الاول لأن الامساك  
مستحب وليس بواجب. رجل أكل متكئا تكلموا فيه قال بعضهم يكره. والصحيح أنه لا يكره لأرو  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل متكئا. ويكره وضع المعلقة على الخبز كما قال أبو القاسم  
الصفارح ويوضع الملح وحده على الخبز لأن في وضع المعلقة على الخبز استخفاف منه يقال  
لا جد نية الذهاب إلى الضيافة سوى أن يرفع يده عن الخبز وكذا يكره تعليق الخبز  
بالخزان وإنما يوضع بحيث لا يتعلق كرامة للخبز. وكذا لا يوضع الخبز تحت القصعة لأجل  
الذميمة. ويكره سح الأصابع والسكبي بالخبز. قال أبو جعفر الهندواني في سح كره سح  
الأصابع بالكاغد على المائدة لأنه يشبه بالفراشة وأما عليه أن يلحس يده رسول الله  
ويده بالخالة أو أحرقتها أن لم يبق يدها شيء من الدقة. هي بحالة يعلف بها اليد وب  
لا بأس لأنه صارت بمنزلة اللبن والعلف وعن أبي يوسف وأبي حنيفة ربح لا بأس بفعل  
اليده بعد الأكل بالسويق والدقيق بمنزلة الاثنان وهو قول محمد بن ربح وأبو حنيفة أن يفعل  
اليد قبل الطعام وبعد. والآداب في غسل اليد باليد إذا بدأ الشان تم بالشو  
وبعد الطعام على العكس. وإذا غسل قبل الطعام لا يمسح يده باليد بل يترك حتى  
يجف ليكون أثر الغسل قائما عند الأكل. وإذا كان الرجل على مائدة تناول غيره من طعام  
المائدة أن علم أن صاحبه لا يرضى به لا يحمل له ذلك وإن علم أنه يرضى به فلا بأس به وإذا  
اشتبه عليه لا يناوله ولا يعطى سائلا. وإن تناول الصنف شيئا من الطعام الأمن كان ضيفا  
معه على الخزان تكلموا فيه قال بعضهم لا يحمل له أن يفعل ذلك ولا يحمل لمن أخذ أن يأكل  
ذلك بل يضعه على المائدة ثم يأكل من المائدة. وأكثرهم جواز ذلك لأنه مأذون

[illegible]

ذكا الفسق والخمر والغلام فكروه لانه ذكر الفواحش. اذا رأى الرجل منكرا من قوم وهو يعلم انه لو نهاهم عنه قبلوا منه فانه لا يسعه ان يسكت. وان كان يعلم انه لو نهاهم لا يمتنعون، سعه ان يترك والنهي افضل وان علم انهم يضربونه او يشتمونه لو نهاهم وسعه ان يترك قوم خرجوا الى الغزو وثيمهم من الفسقة واصحاب الملاهي قالوا ان امكن المصلح ان يفرد وبالخرج ففعل ذلك والافسقم عليهم ولغو لا خالص ياتهم. وكل ان ابا حنيفة رح شهيد طعنا وفيه لعاب فلم يدع الاحمل لاجله. وقال محمد رح ان كان الرجل من يقندي به فاحب الي ان يخرج. رجل اظهر الفسق في داره ينبغي للامام ان يتقدم اليه ابلاء للعذر وان كان لف عن ذلك لا يتعرض له وان لم يكف فالامام بالخيار ان شاء حبسه وان شاء اذبه سياطا وان شاء ان يحججه عن داره. ويكره للرجل العروذ الذي يقندي به ان يختلف الى رجل من اهل الباطل وان يعظم امره بين ايدي الناس. وتلحق به من يمسح بها العرق كره له ذلك لان رجاء فيه هذا اذا كان متقوما فان لم يكن متقوما فلا بأس به لان ذلك لا يكون للنجاسة انكرنا المكره ما كان على وجه التحجب اما ما كان للحاجة وصورة تلاكيم وهو كالذي يبيع في الجاوس والانتكار قالوا ان كان ذلك على وجه التجبريليه وان كان للحاجة وصورة لا يكره. ولا بأس للرجل ان يربط خيطا في اصبعه وذاتة الحاجة والله اعلم بالصواب

باب في آراء من اظهروا

والمس للاقارب والا جائب وما لا يكره

لا بأس للرجل ان ينظر من امه و بنته البالغة واخيه وكل ذات محرم منه كالجدات واولاد الاولاد والعمات والخالات الى شعرها وصدرها وراسها وثديها وعصدها وساقها ولا ينظر الى ظهرها وبطنها ولا الى ما بين سرتها الى ان تجاوز الركبة. وكذا الاكل ذات محرم وضع او مصرية كزوجة الاب والجد وان علا وذو جهة الابن واولاد الاولاد وان سفلوا وابنة المرأة

الدجول فان لم يكن رجل يامها بغير كالاخسية واكاتب حرمة المسافر بالروا الصلوات بها  
 فان بعضها لا يثبت، فيها الطاعة المس والنظر وقال شمس الائمة السرخسي رحمه الله: اباحة  
 المس والنظر لثبوت الحرمة المؤددة، وما لا يكره النظر اليها من دوات المحارم لا بأس بانه  
 يمسها لا حائل بلا شهوة الا الاخسية فالا بأس بالنظر الي وجهها ويكره المس ولا ينظر  
 الى بطن ذات رحم محرم منه ولا الى ظهرها ولا ما بين سرتها وانما يباح المس والنظر الى هذه  
 الواضع غير شهوة فان كان بجال لو نظر الى ذلك بشهوة او كان اكسر رأه انه شتيهته فانه بعض  
 نوره ولا يمسها وفي كل موضع حار المس والنظر حار له ان سافر بها وعلاوة ان على نفسه  
 فان خاف عليها او على نفسه لا يفعل واداسار بها واصاح الى حملها واراها الى رأس  
 وذلك فاحد بطنها وظهرها تنوب لا نصف وان خاف ان يستشعر ادا مس فليحتسب  
 ما امكن ويجوز النظر من امة الغنم يجوز من دوات المحرم وما سار النظر اليها من  
 من غير شهوة فان خاف على نفسه فليحتسب وللراة ان تنظر من الرجل الاخسية من ذكوره  
 الى قدمه سوى ما بين السرة الى ان يحاذي الركبة والحرمة لا تنسافر فانه ايامه يحرم  
 وتساير مع الحرم عند كان او حرما مسلما كان او كافرا والصبي والمجنون لا يمسهما  
 ولا امة والمدبرة والكاتبة وام الولد ومعقه البعض ان تساد بغير محرم وار المسافر  
 لرو الشائع لها المسافة بغير محرم والعبد والنظر الى مولاه المحرم اليه لا يكره به مدبرها  
 الحر ينظر الى وجهها وكفها ولا ينظر الى ما لا يسطر الاخية المحرم من الخرافات خسية سواء كان  
 خفيا او محلا او ملح عليه الرجال واما المحبوب الذي خف ما دونه فممنوع من النظر  
 رخصا احلاطه بالنساء والاصح انه لا يمسس ويمنع وللعبد ان يدخل غرمولة به  
 اذنها اجاعا وفي أحد قول الشائع روح يباح للعبد من سيدته ما سأل للمحرم من دوات  
 المحارم واجمعوا على ان العبد لا يسار بسيدته وللزوج ان ينظر الى سائر مدبره وان كان

للمرأة من الزوج والمولى من امته وللامعة من مولاها. واذا اراد الرجل ان يتزوج امرأة فلا ينظر  
 لاجهها فان كان بحال يشتبه اذا نظر الى وجهها او كان اكبر رايه انه يقتضي فلا بأس  
 ان ينظر الى وجهها مكشوا. وكذا اودعي الى شهادة عليها او كان حاكما فاذا راد اذ بسط الى  
 وجهها عند الاقرار كلف له ان يسط اليها وان كان يشتبه ولا بأس للرجل بمصافحة العجوز  
 التي لا تشبه وان تغز رحله. وكذا لو كان الرجل شيخا يمس على نفسه وعليها فلا بأس  
 بان يصافحها وان كان لا يامن لا يحل. ويجل الرجل ان يسطر من الرجل سوى ما تحت السرة  
 الى ان يجادر الركبة ونظر المرأة الى المرأة كنظر الرجل الى الرجل والركبة عند عورة  
 والسرة ليست، عورة وروي الحسن عن ابى حنيفة رج انه لا بأس للاجنبة ان ينظر الى قدم  
 المرأة الاجنبية بغير شهوة كما ينظر الى قدم امه العير ومع الشهوة لا يحل وعن ابى حنيفة رج  
 اذا حلف الرجل بطلاق امرأته ان لا ينظر الى حرام فنظر الى وجه حرة اجنبية او نظر الى كفها  
 لا نطق امرأته. ولا بأس بالنظر الى الصغيرة التي لا تشبه وان يمسه. ويكره ان يقبل الرجل  
 فم الرجل او يده او سبأ منه من ابى حنيفة ومحمد رج ولا بأس بالمصافحة وقال ابو يوسف  
 رج لا بأس بالتقبيل والمصافحة في اراء واحد فان كانت المعانقة من فوق فيص او جبهة وكأنت  
 القبلة على وجهه اسره دون الشهوة جاز عند الكل. رجل طاهر من امرأته قال ابو حنيفة رج  
 لا يباشرها ولا يقبلها ولا ينظر الى فرجها عن شهوة حتى يكفر. وقال ابو يوسف رج لا يباح له  
 المس والقبله والنظر الى العرج حتى يكفر ويجل له النظر الى الشعر والصدر والظهر واذا ملك  
 امتين لا يحل الجمع بينهما بعد النكاح لو كانتا حرتين فوطئهما ثم اراد ان يطأ احدهما لا يبيع  
 له ان يطأ احدهما حتى تخرج الاخرى عن ملكه فاذا فعل ذلك كان له ان يطأ الاخرى قال ابو يوسف  
 كما لا يطأ احدهما قبل ان تخرج الاخرى عن ملكه لا ينظر الى فرج احدهما ولا الى ظهرها وبطنها  
 ولا يقبلها ما لم يتزوج الاخرى او يملكها او يملك بعضها. وكذا قال في رجل تزوج اخت امرأته ورجل



بها فزت القاضيه بينهما فانه لا يقرب المرأة ولا يقبل ولا ينظر الى فرجها عن شهوة حتى يفتقن عدالة  
 القاضيه بينهما. وجاء الخائف حرام ثم قال ابو حنيفة: له ان يستمتع بها فوق الميراث  
 وليس له ما عنته. وقال محمد بن حنبل: يحسب تنكرا ربه في الجماع وله ما سوى ذلك وبين الله  
 اختلاف فيما قال ابو حنيفة مع له ان يستمتع بها فوق الميراث قال ابراهيم بن محمد بن يراويه الاستمتاع  
 ما سرة وما فوقها وقال الحسن بن محمد ما بالاراد ويقض حاجة فيمادون الفرج فوق الارار  
 دأمر جماع الخائف لا يحرم الدواعي. وكذلك في الصوم وفي الأسير أبحر الموطع والدواعي  
 ربة المملوكة مملكت حارث وعن محمد بن حنبل في المسئلة لا يحرم طالة الاستبراء وكومله  
 ان يجامع امرأته ومعها في البيت من يعلم ذلك. وكذا في الجارية الرضول عند المرأة النظر  
 اليها حاله الماصعة ولا بأس للرجل ان يجامع فرج امرأته وكذلك المرأة لا بأس ان يجامع  
 فرج زوجها الكريتي. قال ابو يوسف رحمه سالت اما حنيفة رحمه عن هذا فقال لا بأس به ان  
 ينظر اجمعه. امرأة اسامة فرجه في موضع العورة لا يحل للرجل ان ينظر اليها ولكن يعلم امرأته  
 ان تدأويه فان لم يجدوا المرأة تدأوها ولا امرأة تتعلم ذلك اذا علمت وجهها عليها السلام  
 وان توجه وان يهلك فانه يسميها بالحيثي في موضع تلك القرعة ثم يدأويها بالنظر  
 مصر ما استطاع الا عن ذلك الموضع والآخر في هذا من ذلك دوات الحمام وغيرها لان  
 النظر الى العورة لا يحل بسبب الخفية وللقاتلة ان تنظر الى فرج المرأة عند احد الولد لكا  
 الفرد. وكذا الحمام ان ينظر الى فرج المالك عند الخزان. وادأوا الرجل ان يشترى حارة  
 يحل له ان ينظر الى شعرها ومدرها وتديها ومعداها وساقها وقد سها وان كان يتستر ولا يحل  
 ان يجسسها فان كان يتستر او اكرأيه ان يستهي والجارية المرأة ان تغزو رجل زوج سيدتها  
 وينبغي ان يفتقن الصداق سبع سنين فان حقنوه وهو صغر من ذلك فحرم. وان فوق  
 ذلك قليلا قالوا لا بأس به وان حنيفة رحمه لا يقدر ذلك. وان تمس المرأة المملوكة مع

رقت الختان من حين يحتمل العبي ذلك الى ان يبلغ . وللرجل ان يمتد ولله الصغير ويحججه يداً  
 ويبطرقه وجراسته ويقبض له العبة ويشترى ويبيع ويوادر دارة ويرزج امته . ولا يزج  
 عبده والجدر وص الاب ووص الجدر بمنزلة الاب ولا يحجز ذلك لوصه انه والخال وصه  
 الام وان كان في حرمه الا انه يقبض له العبة ويوادر دابته وامته . وعبده في الاستحسان ان لم يكن  
 اقرب منه ولا من يهرله غيره وكذا الام . والمثلث اذا اجتمع القيطار وختنه او بطرقه كان ضامنا  
 اذا هلك لانه ليس بولي

### فصل في الختان

اذا ختن الغلام ولم يقطع لجلده قالوا ان قطع اكثر من النصف يكون ختانا وان كان  
 نصفاً او دونه لا يكون ختانا . واذا لم يكن مدجلة الصبي ليقطع الابتشديد وحشفة اذرة  
 لو رآها انسان يراه كانه ختن قالوا ينظر اليه التفات واهل البصر من الحجامين فان قالوا  
 على خلاف ما يمكن الاحتنان فانه لم يشده وعليه ولا يتعرض بل يترك ويكون ذلك عذرا  
 والواحات تسقط بالاعداد فالسنة اولى . وكذا الجوسه اذا سلم وهو شيخ ضعيف اخبر  
 اهل البصرة لا يطبق الختان يترك . واذا اجتمع اهل مصر على ترك الختان قاتلهم الامام  
 كما قاتلهم في ترك سائر اسن . واذا اغتسل الاذلف من الجنابة قال ابو بكر البجلي رح  
 يجب عليه ابصال الماء تحت الجلدة كما يجب المضمضة والاستنشاق على الجنب ولو تروا  
 ولم يروا الماء تحت الجلدة جاز ولا بأس للمرأة ان تحلق رأسها ان فعلت ذلك لعد زوج  
 . ويكره الحصار في بني ادم . ولا بأس بدخوله الخصى على النساء ما لم يبلغ حد العلم وقدروا ذلك  
 بخمسة عشر سنة . ولا بأس بخصاء السنور اذا كان فيه ضرر ولا بأس بخصاء البهائم  
 وكذا الاغنام لان فيه منفعة ظاهرة وكذا الالباس يكره الصلداء اصابه . ولا بأس بتقرب  
 اذن الطفل لانهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية ولم يكره عليهم ذلك رسول الله صلى الله عليه



٣٩٦  
لأنه أوى على ترك. ويباح قطع اليد للأكله رجل له سداة أوجج فأراد أن يستخرجها فمات  
منه الموت قال أبو يوسف رحمه الله فمات فلما بأس بأن يفعل لأنه يكون معالجته لا يكون  
نزعها للعلاك وفي الفتاوى إذا أراد أن يقطع أصبعاً رائدة أو شيئاً آخر قال أبو نصر  
رجح أن كان المال على من قطع مثل ذلك العلاك فإنه لا يفعل لأنه نزع من النفس للملا  
وإن كان الغالب هو النجاة فهو سعة من ذلك وإن رأى أن يقطع الأصبع الرائدة من ذلك  
قال بعضهم لا يضر لأنه معالجة ولهما ولاية المعالجة. ولو فعل ذلك غير المبرر والام فذلك  
كان ضامناً لعدم الولاية. وقال بعضهم ليس للاب والام أن يقطع وإن قطع وأوجباً  
في ذلك كان ضامناً. والمخار هو الأول إلا أن يخاف التمدد أو وهناً في اليد. وقد وقت لتقليم  
الظافر أو لحلق رأسه يوم الجمعة قالوا فكان يرى جواز ذلك في غير يوم الجمعة وأخره إلى  
يوم الجمعة أخيراً فاحشاً كان مكروهاً لأن من كان ظفره طويلاً يكون وقته ضعيفاً فأن لم يجز  
المحد وأخره تبركاً بالأخبار فهو مستحب لما روي عنه أنه رضي الله تعالى عنها عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أنه قال من قلم الظافر يوم الجمعة أعاده الله تعالى إلى الأبد إلى الجمعة  
الآخرة وزيادة ثلثة أيام وإذا قلم الظافر أو خرسه ينبغي أن يدهن ذلك الظفر والشعر  
المخزور فان دعى به فلا بأس به. وإن ألقاه في الدنف أو في الغسل يكره ذلك لأن ذلك يورث  
داء ويبغض أن يأخذ الرجل من شاربه حتى يوازي الطرف العليا من الشفة العليا وبصير  
شعر الحجاب وإن اضطرب بالولد في بطن امرأة حامل قد ماتت يشق بطنها من الجانب الأيسر  
وإذا ابتلع الرجل درة انسان ومات وليس له مال غيره ذلك كان عليه قيمته ولا يشق  
بطنه لأن حرمة المال دون حرمة النفس. رجل له كلب عقور بعض كلباى عليه فلاجل  
القرية أن يقتلوا هذا الكلب. وهل يجب على صاحبه ضمان ما عصى. قالوا إن لم يتقدموا عليه  
قبل العصى لا يضمن. وإن كان تقدموا إلى صاحب الكلب قالوا يكون ضامناً بمنزلة الحائط المائل

مال مؤثره وينبغي ان لا يكون صائفاً فان الدابة اذا حلت ارض الغير وانسل الزرع لا يضر  
 صاحبها اذ لم تدخل بارسال صاحبها في الزرع ولا يصاب فعل الدابة الا صاحبها الا بالارمال  
 فينبغي ان لا يضمن اذ لم يكن صاحبه مرسلاً. قرية فيها كلاب كثيرة ينفذ بها اهل القرية يوم  
 صاحب الكلاب يقتل الكلاب فاذا ارادوا ان يفعلوا الامور الى الله فيضربهم بذلك لانه  
 منصوب له في الضرر ولا يمنع للرب ان يحدده. كلما اكملنا عمره، ماله او غيره  
 فان امسكته داره بغير حاجته لم يكر للخبراء عن المصع وان ارسله في السكاه كان لهم  
 المنع. فان اصبح عن ذلك رفعوا الاموال التي فيه وكذا اذا امسك، وجاجة او محتسناً او نحو  
 في الرستاق، فهو على هذا، والله اعلم. اذا كانت معدية لا تحرب ولا يقطع اذها ولا يترك ولكنها  
 تدفع بالسكين وببأحتمل العمل بكل حال وتكون آخرتها واحراق العقدة، بالسار فان طهر  
 القملة حية لا تأس به. والآداب ان يتركها. ولا تأس بالقار العليل واستمس امره بالدار  
 لا يبه معه الا الذي هو بماله اده، السرك في القمص وما يتعل نفه  
 المحارم ابن كمين قتل امرأة ابيه عن شهده. وهما بيه خمس سنين او ست سنين. انكر  
 المنيخ. لا تحرم على ابيه لاجلها غير مشتهاء وان استهواه الام لا يضره فقتل له لو كانت  
 المرأة كبيرة حرمت عن هذا السهو واستنوه بها لها قال تحريم علم ابيه. والمرأه اذ  
 ذكر عبيد فرجها والصبر من اهل الجماع قال محمد بن سالمه ح هذا لا يكون الا عن امسك  
 يعني تحريم علم ابيه رجل قدم من السفر با اذ ان سئل عنه وهو شبيحة قالوا ان كان يحاب  
 على نفسه لا يجوز رجل مشعر امرأة عن سهوه فان اوبصره لا يستحرمه المصاهر فاراد  
 به الشبر المسترسل واسد علم بالصواب

ما سب ما يكره من الثياب والحل والرببة وما لا يكره  
 وما يقبل فيه قول الواحد في الحل والخمسة وما لا يقبل

لبس الحرير المصمت حرام على الذكورة الحرب <sup>٣٨٨</sup> وخير. وكما يكره في حق البالغ يكره لباس الصبيان  
 الذكور ويكون الماتمة على من البهيم. وإنما حرم لبس الحرير لما روى أبو هريرة عن أبي سعيد  
 الخدري رضي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الحرير لباس أهل الجنة فمن لبسه  
 في الدنيا فلا يلبس منه في الآخرة وقال أبو يوسف ومحمد ربح لا بأس بلبس الحرير في الحرب فانكأ  
 الثوب سداً غير حرير كالخز والقطن ونحو ذلك ولحمته حرير يكره لبسه في غير الحرب  
 عندهم وجاز لبسه في الحرب. وأما ما كان سداً حريراً ولحمته غير حرير كالغناء والخز  
 والملمع جاز لبسه في كل حال عندهم وقال أبو حنيفة ربح لا بأس باقتناش الحرير والديباغ  
 والنوم عليهما. وكذلك الوسائد والمواقف والبسط والستور من الديباغ والحرير <sup>يكن</sup> الماتمة  
 فيها تماثيل. وقال أبو يوسف ومحمد ربح يكره جميع ذلك وروى بشر بن أبي يوسف عن  
 أبي حنيفة ربح أنه لا بأس بالعلم في الثوب من الحرير إذا كان أربعة أصابع أو دونه  
 ولم يحك فيه خلافاً. وذكر شمس الأئمة السرخسي ربح في السير أنه لا بأس بالعلم لأنه تبع  
 لم يقدر وعنه أبي حنيفة ربح أنه قال لا بأس بالراء كلها من سباع أو غيرها الذكية والميند  
 فيه سواء قال دباغه ذكوة وكذلك الصوف والشعر والعظم والظلف والعصب والحافر  
 والخضاب بالخناء والوسمة حسن. ولا يخصب يد الصبي ولا رطله. ولا بأس به النساء  
 ولا بأس بلبس الخز للرجل إذا كان لحمته غير حرير. ويكره للرجل أن يلبس الثوب المصنوع  
 بالعصف والزعفران والورس. ويكره السرب والادهاق في أنية الذهب والفضة وكذا  
 المجامر والمكاهل والمداهن. وكذلك الأكتحال بميل الذهب والفضة وكذلك السرر والكراسي  
 إذا كانت منفضة أو مذهبة وكذلك السرج إذا كان منفضاً أو مذهباً وكذلك الركاب  
 والحجام وقال أبو حنيفة ربح لا بأس بالشربذة الأنية المنفضة والمذهبة إذا وضع فاه  
 في العود ونحو الكرسي وأنسرى يقعد على العود والخشب دون الذهب والفضة. ولا بأس



: واستفط سنة لا مأس بان يجذب سنام قصة : وبكره ان يجذب ذهب ولا يتختم الرحلة العصة  
 اما التحيم بالذهب للحديت المعروف فكذلك التحيم بالحد يد لانه حاتم اهل الباروك  
 الصغر لقوله عليه السلام تحيم بالورق ولا مزده على متعاً ، فظا مر هذا اللعظ بعضه  
 التحيم بالحد يد ، فقال له ينتم والصحيح انه لا مأس به لانه ليس بذهب ولا حد يد ولا  
 بل هو حجر وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحتم بالعقبون . ثم التحيم بالعصه  
 اما يا ح لى احيا - الله التحيم كالعاصي والسلطان ومحوها اما عند عدم الحاجة ما ترك  
 اصل : واما التحيم بالعصه يسرى ان يكون العص الى نطن الكف لا الى طهر الكف . ثم جعله  
 في اليد اليسرى في راسا رجل هدم بها مصو من يميل الطيور والادى باه ضاع  
 فال محمد رح يمين فمها اليك واصباعه عرسور عماره مالو حرق بربطا لاسان  
 فانه يمين فمها العود وان كسره لاصم شتالانه لم يسم تلك الحطب والحش في اس  
 للمرأة ان يجعل في فرومها ودقها شتا من الور وبكره ان يتسل شعرها سحرها ولا مأس  
 للسا حيل سحرها . حاتم لانه روى في الحسن فانك العبد للخدمة ولا يريد به الحمار  
 لا سحب ان يفعل ذلك وروى عن ابن جعفر روح ما عطف رأسه بمكة فخطابه الحمام  
 في لفته ميمها في حلس ، مسدرا فعال اسبق للعله وباولته الحمار لا يبرع الايمن واد  
 ، اذهب بعد اعلق فعال اد من سرك ورجعت ودسته ولا مأس بدحول النساء في الحما  
 ادا دخل عمار وبكره عمار لا عطاء في الحمام لان الحادم ربما يفعل لك عن سهوه واد  
 ذلك لصوره كأمس ولا مأس يكون المواء راك او لعلام يسرى معه اذا كان العدم يسرى  
 ذلك فان كان لا يطق بكره " ارجل ادا كان في سب احد به الرلله لا بكره له ان يفعل له  
 وير خلا لما قاله بعض الناس بل يسرى عمار لما روى ان - عوا لله صلى الله عليه وسلم  
 مر على حد ، ماثل ما سرى المحتنى قبله انبر من فصاء الله مع قال عليه والصله والسلم



وَارِىٰ مَن قَضَاءِ اللَّهِ يَتَقَطِّلُوهُ لَا مَأْسَ إِلَّا كَعَالِ يَوْمِ عَاشُورَاءِ لَمْ يَكُنْ مَوْصُوبٌ

تَوَلَّاهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَنْ اكْتَحَلَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ مَا لَمْ يَدْعُ لِلرَّوْحِ لَمْ يَمُتْ عِيَاءً أَبَدًا

أوامام المرأة في حال لسن له معهم امرأة له يعملوها وانكحوا محارم ولكنها باسهم ما .

مَا مِنْ نَوْمٍ مَّا عَرَّضَ لَهَا يَوْمَ مَهْمَا يُعِيرُ سِرْفَةً وَأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا مَعَهُ يَوْمَ مَهْمَا يُحَرِّقُ نَافِثَةً

لَكُمْهُ وَالرَّحْمَاءُ مَا - بِسَاءَ لِنَسْرِ رَجُلٍ يُؤْمِ عِلْمًا سَاءَ ، مِثْلُهُ أَيْكَ - ٢

ة توئمہ عزمہ نام ہا علی کھا و اسکا ست مملو کہ توئمہ بھر حروفہ و امہ عزمہ و داک

وَأَتَكَانَ مَعَهُمْ رَجُلٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَّمَهُ تَعْلِيمًا وَكَانَ إِذَا كَانَ مَعَ الرِّجَالِ امْرَأَةً كَانَتْ

لها الصلوات الخاصة وكان معها من عبيده ملء جرابه من الذهب والفضة

فصل فيهما معارضة قول الواحد، وما لا يعارض

فصل فيما يخصه قول الواحد وما لا يعمل

ما تروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ماء الورد فاحذر رجل به عسر و آفة الشارب كان

نترعدا لنسأل أن يهبوا ذلك الماء وكان. والله اعلم بالصواب

الماء في الماء اصل فسميت بالآل ولا تطل حركه كمالا من الحرب و هو العا  
المرور

الاف ما اذا احرقه فاسحق في المعاملات و من ثم بعد الواحد مولى له سوا لثان <sup>المعروضة</sup>

ان البحر يحاسبه الماء مسو. فاسمى ربه مريد له ذى. طه اذ والى. ٩٩

من عن أخته روح ابن المسو منه كالعدل والدخول طاهر الرويه لا امداه<sup>ط</sup>

طان سرطالانتيغ بوجوره من حيت الصادق بن، دل بصلال، دل بصلال، دل بصلال.

١٠. سر مضمون اليوم فعال العبد لم ياد حل وادان المولى وحلب كان اذنا وادان

ابن الطاهر، ساعد العبد وراكب البحر، سنة الماء رده فاعلم.

له البحر العدل كما في رواه الاحبار وأما البحر بحاله الماء الواسع .

<sup>٣٦٢</sup>  
 خان اراق الماء ثم يتيمم كان ذلك احوط. وان كان الكبر رايه ان المخبر بنجاسة الماء  
 كاذب فانه يتوضأ ولا يتيمم وان كان المخبر بنجاسة الماء حلالا اهل الذمة لا يقتل قوله  
 كان وقع في قلبه انه صادق في هذا الوجه قال في الكتاب احب الى ان يربى الماء  
 ثم يتيمم ولو توضأ به وصلى جازت صلواته. وفي خبر الفاسق اذا وقع في قلبه انه  
 صادق فانه يتيمم ولا يتوضأ به لان الفاسق من اهل الشهادة على المسلم اما الكافر  
 ليس من اهل الشهادة على المسلم. ولو كان المخبر بنجاسة الماء صبيا او معتوها  
 يعقلان ما بقولان قال فهو كذلك. من اصحابنا من قال المراد بهذا العطف ان الصبي  
 كالبالغ اذا كان مرصيا وبسقط اعتبار البلوغ كما يسقط فيه اعتبار الذكورة والحرية  
 ويكون هو كالبالغ كما في العاملات. والاصح ان مراده العطف على الذمى فان خبر  
 الصبي والمعتوه في هذا الخبر الذي لانه ليس لهما ولاية الالزام. ولو ان رجلا دخل  
 على قوم من المسلمين يأكلون طعاما ويشربون مشرابا فدعوه اليه فقال له رجل  
 نعمة منهم عربة هوها اللحم دجاجة الجوسي وهذا شراب خالطه خمر فقال الدين  
 دعوه الى ذلك ليس الامر كما قال بل هو حلال فانه ينظر في خالطه فان كانوا عدولا لا يلتفت  
 هو الى قول ذلك الواحد الذي اخبر بالحرمة وان كانوا متهمين فانه يأخذ بقول ذلك  
 الواحد ولا يسعه ان يتناول من ذلك سواء كان المخبر بالحرمة حرا او مملوكا ذكر  
 او انثى لان قول الواحد الثقة مقبول في الديانات ولو كان في القوم رجلان ثقتان فانه  
 مأخذ بقولهما وانكاره في القوم ثقة واحد فانه يعمل في ذلك بالكبر رايه فان لم يكن فيه راي  
 واسنوى الحما لان عند فلا بأس بان يأكل ذلك ويشرب ويؤصأ منه وان كان الله يخرجه  
 بانه حلال مملوكين قتيين والذي يزعم انه حرام او واحد فلا بأس باكله لان في الخبر الذي في الحر والمملوك  
 فيخرج فرا التين وان كان الذي يزعم انه حرام مملوكين ثقتين والذي يزعم انه حلال حرا او واحدا فانه لا ينبغي له  
 ان يأكل التين

قول الثاني رجل تزوج امرأة فاحرم مسلم نكته رجل وامرأة اهما ارقضا من امرأة  
 واحدة قال في الكتاب احب الى ان ينزعه فيطلقها ويعطيها نصف المهر ان لم يكن رجل  
 ولا بنت الحرمة بغير الواحد عند فاما المنيته به رجلان او رجل وامرأتان وعلى قول  
 الثاني من رجس بنت حرمة الرضا ع ست مادة الاربع من النساء واما بغير احتياط الثاني  
 حرمة الوطء بطلاقها كبدلها تبع معنعة ويعطيها نصف المهر قبل الدخول وانكس بعد  
 وان كان المسكن من غير المسكن لها ان لا يأخذ منه شيئا قبل الدخول وبعد الدخول  
 يسحب لها ان يراها الروح ع رد على جهل المزا اذا كان المسكن كمن معها لان الرأية  
 اما تحت معنعة النكاح وذلك تحصيل وان لم يسره وسعه ذلك لان ملك اسكاح له  
 هذا الذي مراده وكذلك رجل سري حار به فاحرمه عدل نكته اهاجر الا بغير  
 او اعا حله من الرضا ع ما، سره عن وجهها فهو افضل ولا ينزعه وسعه ذلك لا  
 لان اليه لم يطل بهذا السم ناره تسلم استرعى لحو او قصه وادبه مسايه  
 اهداه كونه به به به لم يستر، ان لا يمل ولا يطعم غيره لان العمد استر،  
 (بعد) وطلد الملك و- منه العبد حق الله تعالى حيث يحكم الله به واما  
 حله، لا يثبت بحر الواحد ليس موصيه به فتوب الحرمة بطلان الملك بين  
 الحرمة مع بقاء الملك بخلاف ما تقدم لان ماء النكاح لانه مع سوت  
 الحرمة المودع ما دام سطل النكاح محرم الواحد لا يثبت به وادانت الحرمة  
 ملك الممنوع بها لا يمكنه الرد عليها فلهذا تجدس به عن لما تخ اذ الله يطل اسم ونوا  
 لم يفتقرهم وان الذي كان، الله في ادائه له بالسؤال فاحرم مسلم نكته انه بجه محرمه لا يحل له ان ياكل  
 ما حرم الله ح فثبت اذنية ولو انه ارسله بالثناء، ثم باعه منه، الا اذا او ملكه بستان  
 اربعة احرم سلمه امه وامه العين لا يملكه - ووه ولو ان رجلا ملك طعاما او مائة ميرا او

او حصة او سيب من الاسباب ثم اخبره مسلم ثقة ان هذا لفان بن فلان بن فلان العلاف  
 غصبه منه البايع او الواهب او المبتاع قال لا يجب ان يبتز فلا يكل ولا يشرب ولا يتوضأ  
 ولا يطأ الخاربة لان مجبر الواحد العدل ثبت الرتبة فيقتزعه وان لم يبتز كان في سعة  
 من ذلك لان المجبر ما اخبر مجرمة العين واما اخبره ان من يملك معه كان عاصا وهو مكذب  
 في هذا اخبره شرعا لا راد البتة دليل الملك فلهذا قال ان نزع كان اقصا وان لم يبتز كان في سعة  
 ذلك ولذا لو ان رجلا مائة يد طعام فادان لغيره بالتناول واخبره ثقة ان هذا الطعام والتأ  
 غصبه من مائة والذي في يد غيره وبهر عماله انه ان نزع اوصى وان لم يبتز  
 في سعة من ذلك وكذا اذا لم يكن الذي في يد ثقة لان اليد دليل الملك والمجبر ما اخبره  
 بقوله صواب منه وقول الواحد جعل حجة في حقوقه بالبارحة حكم التهمة لا حكم بطلان  
 الملك وكذا لو كان ماء وهو في سعة ولم يبتز ما راعى ذلك فادان غناه ولا يستقيم هذا الم  
 الذي في يد ثقة فان كان عدلا فنه نزع لم يغصبه من احد، خالف الشائع فيه  
 قال القنبر ابو جعفر روح ههنا الاستزاج لكون مالوكان فاسعا وعرض من الشائع ان هذا  
 والاول سواء يبتز وهو الصحيح لان داليد وان كان عدلا لم يبتز مع العصب عن نفسه  
 فلا يباع من قوله قول المجبر في حكم التزعة ولو ان رجلا دارا يبتز، كذا يقال له رجل عدل  
 لا تزدانه ديجة مجوسية وقال له القصاب انه ساعا لم يبتز والى ههنا عدل فان القنبر  
 ابو جعفر ان السامع يخفى فان لم يقع تحريمه على شيء سقط له لا تسفح الاباحة الاصله  
 وعلى قول الشائع روح لا يبتزى وبأخذ بقوله ان احدهما دنيجه محسوس لان النجس صار  
 اما على البايع غول المجبر ديجة مجوسية البايع يد مع انه رز عن نفسه فيكون منه  
 فلا يأخذ بقول البايع وقال شمس الأئمة السرجسي روح كان شيخا ائمة روح يقول ذاني  
 البصير بقالا فلو لم يبتزى منه شيئا واخبره ان امه امرته بذلك فان طلب الصابون

في هذا لا بأس بالبالغ ان يبيع منه وآية طلت منه الربيب والحق وما ياكله العبيد

مادة يبيع ان لا يبيع عليه كادب وما يقول ظاهر او فان الصغيره ذاك في وذن

ليجان اه به فان يبيع منه عليه لا يبيع له سمع ان يعقل لان منه لا الامه الا في

للصغيره والصرف لا يصح ادله علوي ما لو كان هو الذي يخته الملك على يد

او منه فان سمع ان يبيع لك منه وكذا العمدان ماء عند واهه صند

من الولي واوا رحلاء في حاربه لرحل وسرع امهاله رعي والامة تصدروها

مرا الحاربه في يد رعي من الذي في يد كان الرعا في يد ولد وولد

من رعي في حاربه تصدروها ورا لان الحاربه كانت في واهه امره فلا ادرك

لا مرجعه وبه حاربه في قوله هذا والمدعي مسلم بقة لا بأس للسامع استزها

منه لا احد يجر يعمل الصحة وان كان في الكر راي السامع ان الذي في يد به الحاربه كا

فيما يقول لا سمع للسامع ان يشترها منه ولا يعقل منه ولا صد منه لا اقرار ذي البد

ها في شتي يد ولد ومن مدعي امهاله او اراد منه بملك ولا باراد في الله رايه

انه كادب فيما يقول انها لا يعقل قوامه لا يسري منه الحاربه ولوله يعقل واليد ذلك

ولكنه قال في طلبي ولان عدها في واحد رايه سمع للسامع ان يسري منه ولا يعقل

ولا صد منه كان الذي في يده انه اوله ان تعقل خلاف ما يدعي العصب واما اقره الحاربه

لان العصب امر مستكر فلا يعقل قوله في ذلك اما في النسخة ما احرم مستكر في فعله

اذ كان ثقة فان قال الله في يده كان فلا طلبي وغسها منه ثم رجع عن طلبي ما قر

في ردها في ان كان ثقة فلا بأس ان يعقل قوله وبتسري منه الحاربه لانه اخبر مخبر

مستقيم ومنه الرجوع عن الطلم وما اقر على نفسه سبب السماء وهو الاحد

وكذا لو قال عصب في فلان محاصره الى الف في بعض القاصي لي بها بيب

امتتها أو يكرهه عن اليقين فانه يجوز للسامع ان يقبل قوله اذا كان ثقة <sup>في</sup> نفسه <sup>في</sup> الخبر  
 مستقيم وموافقات الملك بالحجة وانما شرط ان يكون ثقة <sup>لان</sup> كلامه انما كانت <sup>يد</sup>  
 فلا ان اقراره فلان بالملك ظاهرة وان كان المخبر كاذبا في أكبر رأى السامع فانه لا يستر  
 منه في جميع هذه الوجوه ولا يعمل قوله . وان قال قضى لي بها القاصي فآخذ ما  
 منه ورعها الى وقال صير العاصي بهالي فآخذتها من منزله اذ به او غير اذ به  
 ان كان ثقة كان له يعمل قوله . وان قال قضى لي بها محمد الغضاء فآخذها منه لا يبيع  
 ان يقبل قوله . وان كان ثقة لانه لما حمد الغضاء كان آخذة في حاله المازعة فلا يعمل قوله كماله  
 قال اشتري هذه الحارثية من فلان وبعدته الثمن ثم حمد الببيع فآخذها منه لا يبيع له ان يعمل  
 قوله لان القول قول الواحد في الشرع وتكون رجلا قال اشتري هذه الحارثية من فلان و  
 الثمن وقبضتها بامر وهو مأمون ثقة عند السامع وقال له رجلا آخران فلانا ذلك  
 حمد هذا البيع ورعما به له يبيع . له شتا والثاني انتاب مأمون ثقة ايضا فانه  
 لا يبيع للسامع ان يعمل قوله وان يشتريها منه لان الاول لو اخران فلانا حمد  
 انشراء لا يكون للسامع ان يشتري منه . مكد اذا اصر غير بالبحرود . وان كان  
 البحر الثاني غير ثقة الا ان في أكبر رأى السامع ان الثاني صادق مكد لك وان كان  
 في أكبر رايه انه كاذب فاما من بان يشتريها منه اذ لم يكن <sup>ثقة</sup> . <sup>في</sup> نفسه  
 وان كانا جميعا غير ثقة وع أكبر رأى السامع ان الثاني <sup>صلى</sup> لا يبيع له ان يشتري <sup>بها</sup>  
 منه ولا يعمل قوله وهو بمنزلة ما لو كان الثاني ثقة . رجلا رأى عينا في يد رجل  
 وقد علم انه لغز . فقال له ذواليد انا ملكة من فلان ذلك <sup>بسبب</sup> الاسباب او قال  
 فلان ذلك وكلمني ببيعه فانه يحل له ان يشتري منه <sup>في</sup> القياس ان لا يحل لانه  
 منهم في جرم المعصية الى نفسه وانما حل <sup>له</sup> ان يشتري منه

<sup>٣٩٥</sup>  
 أحسننا لكان الضرورة فانا لو شرطنا لباحة الشراء منه وقبول قوله اقلما قال شاهد من  
 يضيئ الامر على الناس لهذا الضرورة معدومة فيما اذا اخبر عدل على خلاف ذلك  
 . ولو ان رجلا في يديه جارية تقربا لرق لذي اليد فشهد مسلم عند رجل اخر ان الجارية  
 التي في يد فلان امة لفلان اخر غضبها منه الذي في يده والذي في يده محمد ذلك ويقول  
 لي والذي في يديه غير مأمون قال في الكتاب احب الي ان لا يشتري منه وان اشتراها  
 ووطئها كان في سعة من ذلك لان الخبر فيها خبرا بغضب مكذب شرعا فكان للسامع  
 ان يشتري . والاحوط ان لا يشتري . ولو اخبر مسلم ثقة انها حرة الاصل واخبر انها  
 كانت امة لذي اليد اعتقها فهدا والا له سواء . وان اشتري بها كان في سعة من ذلك  
 لان ملك الانسان لا يزدل بقول الواحد . وان لم يشتري كان اوله . ولو كانت الجارية  
 لرجل فاحذها رجل اخر واداد بيعها قال في الكتاب لا ينبغي لزعمها الاول ان يشتري  
 من الذي في يده يحتمل يعلم انها خرجت من ملك الاول واسقلب الى ذي اليد بسبب  
 صحيح او يعلم ان الاول وكله ببيعها فان سأل ذي اليد فقال ذي اليد اشتريتها منه او غيرها  
 لما اصدق بها على اوقاله وكلني ببيعها فان كان ذي اليد ثقة فلا بأس بان يقبل قوله  
 ويشتري ويطأ وان كان غير ثقة الا ان في الكبر رأيه انه صادق فذلك لان قول  
 المخبر مقبول في المعاملات اذا لم يعارضه قول اخر . وان لم يكن عدلا وكاف في الكبر  
 رأيه انه كاذب لا ينبغي له ان يقبل قوله ولا ان يشتري منه . وكذا لو لم يعلم ان ذلك  
 الشيء غير الذي في يده الا ان الذي في يده اخبر انه لغيره وان ذلك الغير وكله  
 بما لبيع او باعه منه او هب له لان اقرار ذي اليد بالملك لغيره بمنزلة العلم  
 ان كان المخبر ثقة . وان كان غير ثقة لكن في الكبر رأيه انه صادق فذلك . وان كان في الكبر  
 رأيه انه كاذب لا يقبل قوله فلا يشتري منه . وان كان الذي في يده لم يخبره ان ذلك

الشيء الغير فلا بأس بشراؤه منه وان يقبل هبته . وان لم يكن ثقة لان اليد دليل الملك  
يستوى فيه الفاسق والعدل الا ان يكون الذي في يده من كان مثله لا يملك  
مثل ذلك العين . كما لو رأى درة متقومة في يد فقير ورأى كتابا في يد جاهل لم يكن  
عابا منه من هو اهل لذلك فيكونا لافضل الفيتين ولا يشتري . وان اشتراه او قبل هبة  
وهو لا يعلم انه لغيره قال رجوت ان يكون في سعة من ذلك لان اليد دليل الملك  
مشرا كان المشتري معتد اعلى دليل شرعي وانما علقها بالجوار لان في وجه كل واحد ان  
مثله لا يملك هذا العين . وان كان الذي اتاه به عبدا او امة لا ينبغي له ان يشتري  
منه حتى يسأله عن ذلك لان الرق مانع من الملك . فان سأل فاجرب ان مولاه قد اذن  
له فيه وهو ما هو ثقة لا بأس بان يشتري منه وان كان عتيقة فان كان اكبر رايه انه صادق  
فيما يقول يقبل قوله وان كان في اكبر رايه انه كاذب لا يقبل قوله وان لم يكن له رأي في ذلك لا يشتري  
منه ولا يقبل قوله لان المانع من التصرفات ظاهر وهو الرق فلا يقبل قوله ما لم  
يتخرج جانب الصدق . وكذا البصير الذي لم يبلغ وهو مملوك او حر ان اخبره انه ما ذن  
له في بيعه وان فلانا بعث على يده هبة او صدقة فان كان اكبر رايه انه صادق  
وسعه ان يصدق له لان بعث الهدايا على يد المالك والصبيان معتاد والرجل  
يبعث الهدايا الى المعلم على يد الصبي . وان كان في اكبر رايه انه كاذب لا ينبغي له ان يقبل  
قوله . رجل قدم بلدا باعيان وطعام وجواري وقال انا مضارب فلان او انا مغاوزه  
او وكيله كان للناس ان يشتروا منه . وكذا العبد اذا قدم بلدا فادعى ان مولاه اذن  
له في التجارة كان للناس ان يقبلوا قوله ويعاملوا معه . ولو ان رجلا تزوج امرأة  
لم يرها فادخلها عليه انسان واخبره بانها امرأته وسعه ان يقبل قوله ويطلقها اذا  
ثقة عنده او كان في اكبر رايه انه صادق . وكذا رجل دخل على غير ليلة وهو شاعر سيفه



او قاما دمره يسند عنده وصاحب المنزل لا يدري انه لص او هارب من اللصوص فانه  
يحكم رأيه فان كان في الكبر لا يراه انه لص دخل عليه لياخذ ماله ويقتله ان منعه وطلب المنزل  
يحاف انه لو زجره او صاح به باذره بالصرب كان لصاحب المنزل ان يقتله وان كان الكبر  
رأيه انه هارب من اللصوص لا ينبغي له ان يعجل ولا يقتله جونا العجل في هذه المسائل  
بأكبر الرأي عند الحاجة وانما يتوصل الى أكبر الرأي بالداخل عليه بان يحكم نيه وهيته  
او كان عرفة قبل ذلك بالجلوس مع اهل الخير يستدل بذلك على انه هارب من اللصوص  
وان عرفة بالجلوس مع اللصوص واهل الشر يستدل بذلك على انه سارق. **وقال**  
لعرفه ان فلانا امره ببيع جاريته التي في منزله وما دفعها الى مشتريها كان للسامع ان  
يشتريها منه وان يقص الحارثة من منزل مولاهما اذا دفع المشتري الثمن الى بايعها  
ان كان البائع ثقة او عرفتة ووقع في قلبه انه صادق فان وقع في قلبه انه كاذب  
ان وقع في قلبه ذلك قبل الشراء لا يبيع له ان يشتريه حتى يسأل مولاهما. وان وقع في قلبه  
ذلك بعد الشراء لا يتعرض للجارية لان أكبر الرأي في حقه بمنزلة اليقين. وان قبضها  
وطئها ثم وقع في أكبر رأيه ان البائع كاذب فيما قال يعزل وطئها حتى يتعرف خرها وان كان  
المشتري حين اشتراها شهد عنده شاهد عدل ان مولاه الجارية امره ببيعها ثم حضر المولى  
وحجدا الامر بالبيع كان المشتري في سعة من امساكها وكان له ان يتصرف فيها حتى يخاصمه  
المولى الى القاضى لان شهادة الشاهدين حجة تامة. ولو شهد عند القاضى بقضه القاضى  
بالوكالة وصحة البيع وكذا اذا شهد عند المشتري. ولو ان القاضى قضى لمولاهم لا يبيع  
للمشتري بشهادة الشاهدين اللذين شهدا عنده ان يمسكها لان شهادتهما لم تكن  
ملزمة وقضاء القاضى ملزم وجب امره ولم يدع له بجاهته غاب عنها فاخبره فغير انما  
قد ارتدت فان كان الخبر عنده ثقة وهو حر ومملوك او محدود في قذف وسعد ان يصدق

المخبر وية تزوج اربع نسوة سواها لان هذا خبر يامدني وهو حل بطلح اربع سواها هذا  
 خبر غير ملزم اياه شيئا فلا يعتبر فيه العدالة. وان لم يكن المخبر ثقة وفي الكبرياء اية انه صادق  
 فكذا لك وان كان في الكبرياء انه كاذب لم يتزوج اكثر من ثلث لان خبر الفاسق لا يعلو  
 الكبرياء. ولو ان مخبر الخبر المرأة ان زوجها قد ارتد ذكره الاستحسان من الاصل ان  
 ان تتزوج بزوجه اخر وسوى بين الرجل والمرأة. وذكر في السير الكبير ليس لها ان تتزوج  
 بزوجه اخر حتى يشهد عندها رجلان او رجل وامرأتان لان ردة الزوج اغلظ من ردة  
 المرأة. وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله الصحيح ان لها ان تتزوج اخر لان المقصود من هذا  
 المخبر وقوع الفرقة بين الزوجين. وفي هذا لا فرق بين ردة الزوج والمرأة قال الاثر  
 ان الفرقة تنسب بشهادة رجل وامرأتين وان كان لا يثبت به القتل. وكذا لو كانت المرأة  
 صغيرة فاخبر انسان انها ارتضعت من امه او اخته مع هذا الخبر. ولو اخبر انسان انه  
 تزوجها وهي مرتدة يوم تزوجها او كانت اخته من الرضاع والمخبر ثقة لا ينبغي له ان يتزوج  
 اربع سواها ما لم يشهد بذلك عنده شاهد عدل لانه اخبر بفساد عقد كان محكوما  
 بصحته ظاهرا فلا يبطل ذلك بخبر الواحد وهذا خبر مستنكر وهو مباشرة النكاح  
 بصفة الفساد بخلاف الاول فان ثم اخبر يامدني عارض غير مستنكر فان شهد عنه  
 شاهد عدل بذلك وسعه ان يتزوج اربع سواها. وكذا لو ان امرأة غاب عنها  
 زوجها فاخبرها مسلم ثقة ان زوجها طلقها ثلاثا او مات عنها او كان غير ثقة فانها  
 بكتاب من زوجها بالطلاق وهي لا تدري ان الكتاب كتاب زوجها ام لا الا ان اكبر  
 رأيها انه حق لا باس بان تعتد وتزوج. ولو اتاها رجل واخبرها ان اصل نكاحها كان  
 فاسدا وان زوجها كان اخا لها من الرضاع او كان مرتدا لم يسعها ان تتزوج بقوله  
 وان كان ثقة لانه اخبرها بخبر مستنكر وكذا لك امرأة قالت لرجل طلقني زوجي ثلثا

<sup>٣٠١</sup>  
 وانقضت عدي ووقع في قلبه انها صادقة لا بأس للرجل ان يتزوجها بقولها. وكذا  
 المطلقة ظنتا اذا قال لزوجها انقضت عدي وتزوجت بزواج آخر ودخل في الزوج  
 ثم طلقه وانقضت عدي وكان ذلك في مدة يتصور فيها نكاح الزوج الثاني وانقضاء  
 العديتين فانه لا بأس لزوجها الاول ان يتزوجها اذا كانت ثقة عند او وقع في قلبه  
 انها صادقة لانها اخبرت بامر محتمل وما اخبرت بامر مستنكر قال الشيخ الامام الاجل  
 شمس الائمة السرخسي مع في هذا بيان انها لو قالت لزوجها الاول حملت لك  
 لايجل له ان يتزوجها ما لم يستفسرها لان العلماء اختلفوا في انها هل تحمل للزوج  
 بمجرد النكاح الثاني. قال بعضهم تحمل ولا يكون له ان يعتمد على قولها حملت لك  
 حتى تفسر جارية صغيرة لا تعبر عن نفسها في يد رجل يدعي الرجل انها له فلما كبرت  
 لقىها رجل في بلد اخر فقالت انا حرة الاصل لا يسعه ان يتزوجها لانه علم انها كانت  
 مملوكة لان محاليد لان اليد نهي لا يعبر عن نفسه دليل الملك فلا يقبل قولها.  
 ولو قالت كنت امة له فاعتقني فان كانت ثقة عند او وقع في قلبه انها صادقة  
 لا بأس بان يتزوجها لانها اخبرت بامر محتمل لم يعلم هو بخلاف ذلك. وكذا المرأة  
 الحرة اذا تزوجت رجلا ثم قالت لرجل اخر ان نكاحي كان فاسدا او كان زوجها على غير  
 الاسلام لا يسع لهذا ان يقبل قولها ولا ان يتزوجها لانها اخبرت بامر مستنكر ولو  
 قالت طلقني بعد النكاح وارقد عن الاسلام وسعه ان يعتمد على خبرها ويتزوجها  
 لانها اخبرت بامر محتمل فاذا اخبرت يبطلان النكاح الاول لا يقبل قولها وان اخبرت  
 بالحرمة بامر عارض بعد النكاح من رضاع طاهر وغير ذلك فان كانت ثقة عند  
 او لم تكن عنده ثقة ووقع في قلبه انها صادقة فلا بأس بان يتزوجها

والله اعلم

## فصل في التسبيح والتسليم والصلوة على النبي

صلى الله عليه وسلم والتعاوين وما يرجع إلى الأمور الدينية.

رجل اراد ان يتعوذ قال الفقيه ابو جعفر ربح احب الي ان يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ليكون موافقا للقرآن. ولو قال اعوذ بالله العظيم او قال اعوذ بالله السميع العليم يجوز. وينبغي ان يكون التعوذ موصولا بالقراءة. رجل سمع رجلا يقرأ القرآن ولم يكن في القراءة فانه لا ينبغي للقاري ان يلحن ويعلم الصواب. فاما السامع ان علم انه لو منعه عن اللحن ويعلمه الصواب يغضب القاري او يدخل عليه حشة فانه ينبغي للسامع ان يمنعه عن اللحن ويعلمه الصواب الا ان يخاف ان يقع بينهما عداوة فحينئذ وسعه ان لا يتعرض له الحارس في الحراسة اذا قال لا اله الا الله او ما اشبه ذلك او الفقاع يقول عند فتح الفقاع للمشتري صلى الله عليه وسلم محمد قالوا يكون اثما. بخلاف العالم اذا قال في المجلس صلوا على النبي عليه الصلوة والسلام فانه يثاب على ذلك. وكذا الغازي اذا قال كبر وايتاب عليه لان الفقاع والحارس ياخذ بذلك عوضا. رجل جاء الى تاجر ليشتري منه ثوبا فعنده فتح المتاع قال سبحان الله او قال اللهم صل على محمد ان اراد بذلك اعلام المشتري جودة ثوبه ومتاعه كره. رجل دعى مدعاؤه قلبه ساء فان كان دعاؤه على الرقة فهو افضل. وكذا لو كان لا يمكنه ان يدعوا لاهو ساء فالدعاء افضل من ترك الدعاء. ويكن ان يقرأ القرآن في الحمام لانه موضع النجاسات. وذكر في كتاب الآثار انه لا بأس به ولا يقرأ في بيت الخلا. وان قرأ القرآن عند القبور ان نوى بذلك ان يونسهم صوت القرآن فانه يقرأ. فان لم يقصد ذلك فانه تعالى يسمع قراءة القرآن حيث كانت. قوم يقرؤون القرآن من المصاحف او يقرأ رجل واحد فدخل عليه واحد من الاجلة والانصار

فقام للقارى لأجله قالوا ان دخل عليه عالم ابو ما واستاد ما ند = علمه العالم جازله  
 ان يقوم لأجله وما سؤل ذلك لا يجوز . رجل شرب الخمر فقال الحمد لله لا ينبغي له ان  
 يقول فهدى الموضع الحمد لله . ولو اكل شيئاً غصب من انسان فقال الحمد لله قال الشيخ  
 الامام اسمعيل الزاهد لا بأس به . رجل يمسح وجهه اذا فرغ من الدعاء قال بعضهم  
 ذلك ليس بشئ والصحيح انه لا بأس بورد الاثر فيه . رجل سمع اسماً من اسماء الله تعالى  
 يحب عليه ان يعظمه ويقول سبحان الله وما اشبه ذلك . ولو سمع اسم النبي صلى الله  
 عليه وسلم فانه يصل عليه . فان سمع مراراً في مجلس واحد اختلفوا فيه . قال بعضهم  
 لا يجب عليه ان يصل الامرة . وقال بعضهم يصل في كل مرة . رجل يقرأ القرآن فسمع اسم  
 النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الناطق رح انه لا يجب عليه الصلوة والتسليم لان قراءة  
 القرآن على النظم والتأليف افضل من الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم . فاذا فرغ من  
 القراءة ان صلى على النبي صلى الله عليه وسلم كان حسناً وان لم يصل فلا شئ عليه .  
 ولو سمع القارى الاذان فالأفضل له ان يمسك عن القراءة ويسمع الاذان اذا سلم  
 رجل على القارى لا ينبغي له ان يسلم على القارى كيلا يشغله ذلك عن القراءة فان سلم  
 عليه قال بعضهم لا يجب رد السلام على القارى وقال بعضهم يجب وهو اختيار  
 الفقيه ابو الليث رح . ويكره ان يصل على غير النبي وحده فيقول اللهم صل على  
 فلان . ولو جمع في الصلوة بين النبي وغيره فيقول اللهم صل على محمد وعلى اله واصحابه  
 بجان لان فيه تعظيماً للنبي صلى الله عليه وسلم وصل سلم علموا ان في الخلاء بتغوط ويبول .  
 لا ينبغي ان يسلم عليه في هذه الحالة . فان سلم عليه قال ابو حنيفة رح يرد عليه السلام  
 بقلبه لا بلسانه . وقال ابو يوسف رح لا يرد لانا القلب ولا بلسان ولا بعد الفراغ ايضاً  
 وقال محمد رح عليه رد السلام بعد الفراغ من الحاجة . ولا يسلم على احد وقت الخطبة

ولا يثبت العاطس. وإذا سلم وقت الخطبة لا يجب على السامع رد السلام الهائل  
 إذا أتى باب دار انسان فقال السلام عليكم لا يجب رد السلام عليه. وكذا إذا سلم على  
 الخاقصة في المحكمة. وإذا أتى الرجل باب دار انسان يجب ان يستاذن قبل السلام ثم إذا دخل  
 سلم ولا ثم يتكلم. وإذا كان في القضاء يسلم أولاً ثم يتكلم. رجل كان جالساً فقام فلم  
 عليه رجل وقال السلام عليك يا فلان فرد عليه السلام بعض القوم سقط عن  
 سلم عليه. قيل إن سمى رجلاً فقال السلام عليك يا زيد مثلاً فرد عليه عمر ولا يسقط  
 رد السلام عن زيد. وإن لم يسم وقال السلام عليك وأشار إلى رجل فرد غيره سقط  
 السلام عن المشار إليه. رجل سلم على رجل فرد عليه السلام فلم يسمع قال أبو بكر لا سكتا  
 مع اخاف ان لا يسقط عنه فرض الرد فقل له لو كان الرد ود عليه اهم ما دايضع  
 قال ينبغي ان يريه تحريك الشفة إذا سلم اليه يهودي او نصراني او مجوسي على مسلم  
 قال محمد بن يعقوب يقول المسلم وعليك ينوي بذلك السلام لمحدث مرفوع الى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم انه قال إذا سلموا عليكم فردوا عليهم. وإنما يكون ان  
 يستديهم بالسلام. أما إذا ابتدأ الكافر فلا بأس بان يرد عليه ولكن لا يزيد على  
 قوله وعليك. وبعض المشايخ لم يربأوا بالسلام على اهل الذمة. والصحيح هو  
 الاول. هذا إذا لم يكن للمسلم حاجة اليه فان كان فلا بأس بالسلام عليه. ويكره للمسلم  
 ان يصالح الذمي. وإذا قال المسلم للذي اطال الله بقاءك قالوا ان نفى بقلبه انه  
 يطيل بقاءه لعله يسلم او يؤدى الجزية عن ذل وصغار فانه لا بأس به لان هذا دعاء  
 له الى الاسلام او المنفعة للمسلمين. الفارس مع الرجل إذا التقيا ينبغي للفارس  
 ان يسلم أولاً. وكذا الرجل مع المرأة إذا التقيا يسلم الرجل أولاً. وان سلمت المرأة  
 الأجنبية على رجل ان كانت عجوزة رد السلام عليها بصوت تسمع. وان كانت شابة

رد عليها بنفسه والرجل اذ اسلم على امرأة اجنبية بالجواب فيه يكون على العكس. متعلم  
 معه خريطة فيها كتب على انها للنبى صلى الله عليه وسلم او من كتب الفقه قام وتوسد  
 الخريطة قالوا ان قصد به التوسد كره وان فعل ذلك لاجل الحفظ لا يكره. ويكون تصغير  
 المصحف وان يكتب بقلم دقيق مسمى ذلك عن ابي حنيفة ربح وهو قول ابي يوسف  
 وزيد رحمهم الله. وكان ابو حنيفة ربح يكره النقط والتعاشير في المصحف ومثانيها  
 ربح لم يرد في زماننا بأشياء ذلك ولو كتب القرآن على المحيطان والجدران بعضهم قالوا  
 ربح ان يجوز ذلك. وبعضهم كره ذلك مخافة السقوط تحت اقدام الناس ربح  
 امسك المصحف بينه ولا يقرأ قالوا ان نوى به الخير والبركة لا يأنثم بل يربح به الثواب  
 ولو امسك الخمر بينه للتقليل جاز ولا يأنثم. ولو امسك شيئا من هذه المعارف والملا  
 يكره ويأنثم وان كان لا يستعملها لان امسك هذه الاشياء يكون لله عادة. كما قد  
 فيه مكتوب لبسم الله الرحمن الرحيم جعل فيه شيء قال ابو بكر الاسكاف ربح يكره  
 سواء كانت الكتابة في ظاهره او باطنه. بخلاف الكيس اذا كتب عليه اسم الله فانه لا بأس  
 به لان الكيس يعظم وهذا الكاغذ لا يكره لمن لا يكون على الطهارة ان ياحذ فلو سا  
 عليها اسم الله تعالى. ولو كتب على خاتمه اسمه او اسم ابيه او ماله من اسم الله  
 تعالى نحو قوله حسبنا الله ونعم الوكيل او بى الله او نعم القدر الله فانه لا بأس به  
 رجل يذكر الله تعالى ويسبح في مجلس الفاسق قالوا ان نوى ان الفسقة يشتغلون  
 بالفسق وانا اشتغل بالتسبيح فهو افضل واحسن كن يسبح الله تعالى في السوق و  
 ينوي به ان الناس يشتغلون بامور الدنيا وانا اسبح الله تعالى في هذا الموضع فهذا  
 افضل من ان يسبح الله وحده في غير السوق. وان سبى على وجه الاعتبار يوجب على  
 ذلك وان سبى على ان الفاسق جعل الفسق كان اثما. وينبغي للمصلح ان يدعو في

و صلوة بالدعاء المحفوظ ولا يتكلف للتلاجيز على لسانه ما يشبه كلام الناس . أما  
 في غير الصلوة يدعوا بما يحضر ولا يستظهر الدعاء لان حفظ الدعاء يدعوا به بالرقعة  
 . رجل عطس خارج الصلوة ينبغي ان يحمد الله تعالى فيقول الحمد لله رب العالمين  
 او يقول الحمد لله على كل حال . وينبغي ان يحضره ان يقول يرحمك الله ثم يقول العا<sup>طس</sup>  
 غفر الله لي ولكم او يقول يهديكم الله ويصلح بالكم ولا يقول غير ذلك ولو عطس  
 رجل في غير الصلوة فقال رجل في الصلوة الحمد لله قالوا تفسد صلوة ان اراد به  
 الجواب ولو قال يرحمك الله فسدت صلوة لانه خطاب وجواب ولو عطس  
 المصل فقال رجل يرحمك الله ثم قال المصل غفر الله لي ولكم كان جوابا تفسد  
 صلوته . وينبغي ان كان بحضرة العا<sup>طس</sup> ان يشمت العا<sup>طس</sup> اذا تكرر عطاسه  
 فيجلس الى ثلث مرات فان عطس اكثر من ثلاث مرات فاعا<sup>طس</sup> يحمد الله تعالى  
 في كل مرة ومن كان بحضرة ان شتمه في كل مرة فحسن وان لم يشتمه بعد الثلث  
 فحسن ايضا رجل رآى رؤيا اعجبه ينبغي ان يحمد الله تعالى لان ذلك نعمة فيشكر  
 نعم ان شاء وقصها على من يتق به وان شاء لم يقص . ولو قال رجل رآيت الله تعالى  
 في المنام قال الشيخ الامام رئيس اهل السنة ابو منصور الماتريدي رح هذا  
 الرجل شر من عابد الوثن . وهذه المسئلة اختلف فيها مشايخ بخارا وسمرقند  
 قال مشايخ سمرقند روح رآه الله تعالى في المنام باطلة لا تكون لان ما يرى في المنام  
 لا يكون غير المرئي بل هو خياله والله تعالى منزع عن ذلك وترك الكلام في هذه المسئلة  
 احسن . واذما تمت المرأة حامل فدفنت ودفنت في المنام انها قالت ولدت لايشق  
 قبها . ولا بأس بتقبيل يد العالم والسلطان . وتكلموا في تقبيل يديها . قال  
 بعضهم ان اراد به تعظيم المسلم لسلامة فلا بأس به . والاولى ان لا يقبل



ويكسر المعانقة اما اذا سجد للسلطان ان كان قصده التعظيم والتحية وكونه العبادة  
 لا يكون ذلك كفرا. **اصح** امر الملكة بسجود ادم صلوة الله عليه وسجود اخوة  
 يوسف عليه السلام. ولو قال للمسلم سجد الملك والامتنان قالوا ان امرؤ يذل  
 للعبادة فالأفضل له ان لا يسجد كمن الكره على ان يكفر كان الصبر افضل وان امره  
 بالسجود للتعظيم والتحية لا للعبادة له ان يسجد. **رجل** دعاه الامير فساله عن  
 اشياء فان تكلم بما يوافق الحق يصيبه مكرها فانه لا ينبغي له ان يتكلم بما يخالف  
 الحق. وهذا اذا كان لا يخاف على نفسه القتل ولا اطلاق عضو ولا يحاف على ما  
 فانه خاف ذلك فانه لا بأس به. واذا سأل الرجل غير الاخبار المحدثه في البلد قال  
 بعضهم يكن الاخبار والاستخبار. وقال بعضهم لا يكن الاستخبار ويكن الاخبار.  
 والصحيح انه لا بأس بالاخبار ايضه ليكون عالما بالمصالح بانراة اراوت ان  
 نصنع تعويد النجها زوجه بعد ما كان ينبغي منها ذكر في الجامع الصغير انه ذلك  
 حرام لا تحل. ولا بأس بوضع الجاجم في الزرع والمبطحة لدفع ضرر العين لان العين  
 حق تصيب المال والادنى والحيوان ويظهر اثره في ذلك عرف ذلك بالافان  
 . واذا خاف العين كان له ان يضع فيه الجاجم حتى اذا نظر الناظر الى الزرع  
 يقع بصره او لا على الجاجم لا ارتقاها فنظر بعد ذلك الى الحرث لا يضر للروى  
 ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت نخن من اهل الحرث وانا  
 نخاف عليه العين فامرها النبي صلى الله عليه وسلم ان يجعل فيه الجاجم ويكره  
 كتابة البقاع في ايام النيروز والماتعها بالابواب لان فيه اهانة اسم الله تبارك  
 واهانة اسم النبي صلى الله عليه وسلم بساط او مصلى كتب عليه في التسبيح الملك  
 لله يكن استعماله او بسطها والقعود عليها. ولو قطع الحرف من الحرف او خيط

على بعض الحروف حتى لا يبق الكلمة متصلة لا يزل والكراهة لان الحرف المفردة حرة  
 . وكذا لو كان عليها اللك لا غير او كان الالف وحده<sup>ل</sup> او كان اللام وحدها  
 . وحكي ان بعض الائمة راي شيئا فابروا الى الهدف وقد كتب على الهدف ابد  
 جهل فنهاهم عن ذلك ثم مريهم وقد فصلوا الحروف فنهاهم ايضا وقالوا نهيتكم  
 في الابتداء لاجل الكلمة وانما نهيتكم لاجل الحروف . خرقة فيها درهم تك ابن  
 سماعة عن محمد بن زاذلان انه لا بأس للرجل امساك تلك الخرقة وان لم يكن  
 على وضوء ولا بأس ببيع الزنار من النصارى ولا القلنسوة من المجوسى لان في  
 ذلك اذلالا لهم . اسكاف امره انسان ان يتخذ له خفامشهورا على راسه المجوسى  
 او الفسقة وذاد له في الاحرة قيل لا ينبغي له ان يفعل ذلك . وكذا الخياط اذا امر ان  
 يخط ثوبا على زعم الفساق . ويكره بيع المكعب المفضى من الرجال اذ اعلم انه  
 يشتري لللبس . فقير اجر نفسه من كافر ليعمر له العنب فيتخذ خرايكة ذلك  
 لان النبي صلى الله عليه وسلم لعن العامر . ولو ان مسلما اجر نفسه ليعمل في الكنيسة  
 ويعمرها لا بأس به لانه لا معصية في عين العمل . فان اجر نفسه من نصراني لضرب  
 الناقوس كل يوم خمسة دراهم وفي عمل اخر يعطيه كل يوم درهما قالوا لا ينبغي  
 له ان ياجر نفسه منهم ويطلب الزرق من عمل آخر . واذا استوجرا غسل الميت  
 قالوا لا اجر له . وكذا لو استوجرا لحمل الميت . ولو استوجرا لحفر القبر ولم ينفق الميت  
 كان له اجر . قالوا انما لا يجب الا اجر لحمل الميت اذا لم يوجد ثمة احد يحمل الجنازة  
 بخير اجر فان وجد جازت الاجارة لان الحمل لا يجب عليه خاصة وان استوجرا  
 لضرب الطبل فان كان لله لا يجوز لانه اعانة على المعصية وان كان للفرد  
 والقافلة جاز لانه طاعة . وما اخذ المطرب والمغني اذ اخذ من غير شرط باح

له . وأن أخذ على شرط رده على صاحبه أن قدر وإن لم يقدر على الرد  
على صاحبه تصدق له . **بجمل** يبيع الثويز في المسجد الجامع  
ويكتب في الثويز النورية والإنجيل والقرآن ويأخذ ما لا يقول  
إنه ادفع الثويز مديونية أو مبة لا بجمل له ذلك المال لأنه أخذ المال  
على المديونية حرام . وأن أخذ الأجرة على تعليم القرآن قالوا لا بأس به في زماننا  
رجل أراد أن يتعلم النجوم قالوا ان كان يتعلم مقدار ما يعرف به مواقيت  
الصلوة والقبلة لا بأس به . وما سوى ذلك حرام كافر من أهل الزمة  
أو أهل الحرب طلب من مسلم أن يعلم القرآن والفقنة قالوا لا بأس به يعلم القرآن  
والفقنة في الدين لأنه عسى أن يهتدى إلى الإسلام فيسلم إلا أن الكافر لا يمس المصحف  
تجمل أراد أن يقرأ القرآن ينبغي أن يكون على أحسن أحواله يلبس صالح ثيابه وينعم  
ويستقبل القبلة لأن تعظيم القرآن والفقنة واجب . وأما تعليم الكلام والمناظرة  
فيه قالوا راء قدر الحاجة مكروه . وحكي أن حماد بن أبي عبيدة رحمه الله كان  
يكلم في الكلام فنهاه الأب عن ذلك فقال له حماد قد رأيتك وانت تتكلم فبالك تنهاني  
فقال يا بني كما بانكلم وكل واحد منا كان الطير على رأسه مخافة أن يزل صاحبه وانغم  
اليوم يتكلمون وكل واحد منكم يريد أن يزل صاحبه ومن أراد أن يزل صاحبه  
يكفر فمكفر قبل أن يكفر صاحبه . وأما النموية والحيلة في المناظرة

قالوا لكأن من كان يناظره يكلمه متعلما مسترشدا اويكلمه على الانصاف بلا تعنت  
لايحمل التهمة والحيلة والتلبس. وان كان من يكلمه يريد التعنت ويريد  
ان يطرحه يحمله التهمة والحيلة بل يجتال كل حيلة ليدفع التعنت عن نفسه  
. حتى تعلم بعض القرآن ثم وجد فراغا فانه يتعلم تمام القرآن لان تعلم تمام القرآن  
افضل من صلوة التطوع. وتعلم الفقه اول من تعلم تمام القرآن. وبلان تعلم  
علما كعلم الصلوة او غيرها احدهما يتعلم ليعلم الناس والاخر يتعلم ليعمل به  
فالاول افضل لان منفعة تعليم الخلق اكثر فكان هو افضل. وجاء في الاثر ان من كثرت  
المعلم ساعة خير من احياء ليلة. ومن خرج في طلب العلم بغير اذن والديه فلا بأس  
ولم يكن هذا عقوبا. قيل هذا اذا كان ملتجيا فان كان امره بيمين الوجه فلا يبيعه ان يمنعه  
من الخروج ولو اراد ان يخرج للحج وابوكاه لذلك قالوا ان كان الاب مستغنيا  
عن خدمة لا بأس بان يخرج. وان لم يكن مستغنيا لا يسعه الخروج لما روي عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم انه قال ما من رجل ينظر الى والديه نظر رجمة الا كانت له بها  
حجة مقبولة فيل يارسول الله وان نظرت في اليوم مائة مرة قال وان نظرت اليه في يوم مائة مرة فاق  
كان ابواه محتاجان الى النفقة ولا يقدر ان يخلف لهما نفقة كاملة او يكتفي بذلك الا ان الغالب على  
الطريق هو الخوف فلا يخرج بغير اذنها. وان كان الغالب هو السلامة فله ان يخرج  
. وذكر في بعض الروايات ان الرجل لا يخرج الى الجهاد الا باذن والديه فان اذن له احدهما  
ولم ياذن له الاخر لا ينبغي له ان يخرج وهما في سعة من ان يمنعا اذا دخل عليهما مشقة  
لان مراعاة حق الوالدين فرض عين والجهاد فرض كفاية. وان لم يكن له ابوان وله ولدان  
وجدت ان فاذن له اب الاب وام الام ولم ياذن له الاخران فلا بأس  
بان يخرج لان اب الاب قائم مقام الاب وام الام قائمة مقام الام. ولو اذن له الابوان

كان له ان يخرج ولا يلتفت لغيرها. هذا اذا كان السفر سفر جهاد فانا كان المحضر سفر  
 تجارة اخرج لاسباب اخرج بغير اذن والديه اذا استغنى الابوان عن خدمته لانه  
 ليس في هذين السفرين ابطال الحق والدين اذا لم يكن الطريق مخوفاً فان كان مخوفاً مثل البحر لا يخرج  
 الاباذن والديه وانما مستغنيين عن خدمته. رجل ليس له مال وله عيال واحتاج  
 الناس في حفظ الطريق الى البدرة فان قدر على ان يعمل هذا العمل ولا يضيع عياله  
 كان له ان يفعل وان كان لا يمكنه هذا العمل مع القيام لرعاية العيال فالقيام بالعيال  
 اول. وكذا لو خرج للتعليم يضيع عياله يراعى حق العيال. طلبة العلم اذا اختصموا  
 في السبق فمن كان اسبق يقدم سبقه فان اختلفوا في السبق اذ كان لاحد منهم بيعة  
 تقام بينته وان لم تكن يقرع بينهم ويجعل كانهما اتوا معا كما في الحرز والفرقة اذا لم يعرف  
 الاول فيجعل كانهما اتوا معا. صاحب العلم اذا خرج الى القرى ليدكرهم فيهمجوه له شيئاً  
 حكي عن ابي الليث رجا انه قال كنت افتي انه لا يخرج الى القرى ثم رجعت عن ذلك وحل  
 اصاب ما لاهرامات وادعى بان يتصدق به عن ارباب الاموال قالوا ان عرف ارباب  
 الاموال رد عليهم اموالهم وان لم يعرفوا ينبغي ان يتصدق عنهم فان قالت الورثة  
 هو كاذب فيما يقول يريد بذلك اضرار الورثة فانه يتصدق بمقدار ثلث المال  
 ولو قال في مرضه هذا المال لقطة وكذبت الورثة قال محمد بن جلابن من شئ وقال  
 ابو يوسف يتصدق بمقدار الثلث. ويجوز السبق في اربعة اشياء وفي الخف  
 وفي البعير وفي الحمار وفي الفرس والنقل يعني الرمي والشيء بالاقدام يعني به العدو  
 ويجوز اذا كان البديل من جانب واحد بان قال انه سبقتك فلماذا وان سبقتني  
 فلا شيء لك. وان كان البديل من الجانبين فهو حرام لانه قمار الا اذا دخل اهل البيعة  
 فقال كل واحد منهما ان سبقتني فلان وان سبقتك فلماذا وان سبق الثالث

فلا شيء له فهو جائز وحلال والمراد من الجواز الحل والطيب دون الاستحقاق  
لا يصير مستحقا وما يفعله الامراء فهو جائز ايضا بان يقول الاثنان ايكا سبق له  
كذا. وانما جواز السباق في هذه الاشياء الاربعة لورود الآثار فيها ولا اثر في غيرها  
وقال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح ايضا في الفقيهين اذا تكلمنا في مسألة  
ان كان البدل على احدهما جاز وان كان البدل من المجانين لا يجوز. وانما يجوز السابق  
في الدواب اذا كان فسه قد سبق وقد لا يسبق قالوا والجواز الذي يلعب به للصبيان يوم  
العيد يوكل روى عن ابن عمر رضي الله عنه انه كان يشتري الجوز لصبيانه يوم العيد يلعبون  
بها وكان يأكل منه وهذا اذا لم يكن على وجه المقامرة. فان كان على وجه المقامرة فهو  
حرام. مرضعة انقطع لبنها بظهور الحمل وليس للام اب شيء يستاجر به الظرف فاحت  
لاستئصال الدم قالوا يباح لها ذلك مادام نطفة او علقته او مضغة لم يخلق له  
عضو لانه ليس له حكم الادم وقد رواتك المدقة باربعة اشهر. امرأه حلت  
ومضغ على حملها شهر فارادت القاء العلق على الظهر لاجل الدم فانها تسال اهل  
الطب ان قالوا يضر بالحمل لا تفعل. وكذا الفصد والحجامة وقيل لا ينبغي لها ان  
تفعل ما لم يتحرك الولد فاذا تحرك لا بأس بالقاء العلق والحجامة ما لم تقرب  
الولادة فاذا قربت لا تفعل. واما الفصد فالامتناع عن الفصد اول في حالة  
الحمل كيلا يلحق الولد افة صبي سمع الاحاديث وهو لا يفهم ثم كبر جاز له ان  
يروى عن المحدث. وكذا البالغ اذا سمع الحديث ولم يفهم جاز له ان يروى عن  
المحدث. ولو قرئ على صبي صك ولم يفهم ثم كبر لا يجوز له ان يشهد وكذا البالغ  
اذا قرئ صك ولم يفهم ما فيه لا يجوز له ان يشهد بما فيه. رجل يتخذ لجة  
ليفرق بين المرأة وزوجها بتلك اللعبة قالوا هو ترك بحكم بر دته ومثله اذا كان

يعتقد لها اثر او يعتقد التقرييق من اللعبة لانه كافر الساحر اذا تاب فهو على وجه  
 ان كان يعتقد نفسه من القائل لا يفعل فان تاب عن ذلك وقال خالق كل شئ هو الله  
 تعاوتبرا عما كان يقول يقبل توبته ولا يقتل. وان كان الساحر يستعمل السحر للتجربة  
 والامتحان ولا يعتقد لذلك لا يقتل لانه ليس بكافر. ساحر محجود السحر ولا  
 يدري كيف يفعل ولا يقربه قالوا الاستتباب بل هو يقتل اذا ثبت انه يستعمل السحر  
 وذكره بعض المواضع والاستتبابية احوط. وقال الفقيه ابو الليث رحا اذا تاب  
 الساحر قبل ان يوحذ يقبل توبته ولا يقتل وان اخذ ثم تاب لم يقبل توبته ويقتل  
 وكذا الذين يدق المعروف الداعي. والفتوى على هذا القول كما رد عما بدعوا واخلعوا  
 فيه. قال بعضهم لا يجوز ان يقتر يستجاب دعاءه. وقال بعضهم يجوز ان يقال  
 يستجاب دعاءه فان ابليس لعنه الله دعاه حيث قال رب ابطيء الي يوم يبعثون  
 فقال الله تعالى انك من المنظرين. رجل يعمل اعمال الرد يفع في قلبه انه ليس بمؤمن  
 قالوا ان وقع في قلبه انه ليس بمؤمن لان بعض اعماله لا يوافق اعمال المؤمنين  
 فهذا مؤمن صالح. وقال عليه السلام المؤمن امن جاره بوائقه. وقال عليه  
 السلام المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه فهو يريد بهذا انه ليس من جملة  
 هؤلاء المؤمنين. وان كان يقع في قلبه انه ليس بمؤمن لانه لا يعرف الله تعا فان  
 اسفر قلبه على ذلك فهو كافر. وان خطر بباله ذلك ووجد من نفسه انكاره  
 فهو مؤمن لان هذا مما لا يمكن التفرغ عنه. وهذا من صدق ايمانه فيكون عفا  
 كن هم بسيئة ولم يعزم عليها لا يكون انما وان عزم عليها كان انما. رجل آمن  
 الموت ان تمنح الموت لضيق عيشه او لشرا صابه من ظالم او وعدا ونحوه كره. وان  
 تمنح لتغير زمانه فيتمتع الموت مخافة الوقوع في المعاصي لا يكره. رجل قال لا احب

<sup>٢١٢</sup>  
 القرع قالوا ان اراد به ان لا احبه لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحبه فهو  
 كافر. وان قال ذلك لمرض اصابه من القرع لا يكفر. وقال انا لا اعمل بفتوى  
 الفقهاء وليس كما قال العلماء فانه يغزر ولا يكفر. رجل مات وكسبه كان من  
 بيع البا ذق فان تورع الوارث ولم يخذ ذلك المال كان اوله ويرد على اربابها  
 ان عرف اربابها. وان لم يعرف يتصدق. وكذا الجواب فيما اذا اخذ  
 رشوة او ظلما. ولو كان الوارث يعلم مورثه ان مورثه كان يكسب من حيث  
 لا يحل الا انه لا يعلم ذلك المال الذي اخذ مورثه ظلما كان المال ميراثا له  
 في الحكم يتصرف به ما يشاء وان قصد به كان اوله ولا يلزمه وينبغي ان يتصدق  
 عن خصما والمورث. رجل رأى من رجل منكرا وهو ايضا يرتكب فخره لك كان عليه  
 ان ينهي غيره ويمتنع هو ايضا. رجل علم ان فلانا يتعاطى من المنكر هل له ان يكتب  
 الى ابيه بذلك قالوا ان كان يعلم انه لو كتب الى ابيه يمنعه الاب عن ذلك  
 ويقدر عليه يحل له ان يكتب وان كان يعلم ان اياه لو اراد منعه لا يقدر عليه  
 فانه لا يكتب كيلا يقع العداوة بينهما وكذلك فيما بين الزوجين وبين  
 السلطان والرعية والحشم انما يجب الامر بالمعروف اذا علم انهم يسمعون  
 . رجل اغتاب اهل قرية فقال اهل هذه القرية كذا لم يكن ذلك غيبة لانه لا يد  
 به جميع اهل القرية وكان الترادف هو البعض وهو مجهول الرجل اذا كان بصوم  
 ويصل ويصبر بالناس باليد واللسان فذكر بما فيه لا يكون غيبة ان اخبر السلطان  
 بذلك لينجزه فلا اثم عليه. رجل يذكر مساوى اخيه المسلم على وجه الاحكام  
 لم يكن ذلك غيبة انما الغيبة ان يذكر على وجه الغضب يريد به السب  
 . امية ترضع صبيا بغير اذن زوجها يكون لها ذلك الا اذا خافت هلاك الرضيع



محيى لا باس به . رجل وجد في بيته امرأة فوطئها وقال ظننت انها امرأة روى زر عن  
 ابي حنيفة روى انه قال للمكان نهارا يحد وان كان ظهلا لا يحد وبه اخذ الفقيه ابو الليث  
 روى عن ابي حنيفة روى في رواية اخرى عليه الحد ليلا كان او نهارا قال روى بن بخت  
 ان يكون الجواب على التفصيل ان لم يكن امرأته ترقى اليه لا يحد وان رقت قبل ذلك  
 لا يصدق . رجل له على رجل دين فأتى الطالب ولم يؤد المديون الدين الى وافته  
 قال محمد بن سلمة روى ارجوان يكون الدين يوم القيمة للطالب . رجل له على رجل  
 دين فبلغه ان العزيز قد مات فقال جعلته فحل او قال وهبت منه الدين فاذا  
 هو حي قال نصير روى بصير فحل وليس له ان يأخذه منه رجل عليه دين ونحو  
 حتمه مات قال شداد روى ان كان الدين ثمن بيع او قرض لا يؤخذ يوم القيمة وان كان  
 غصبا فهو ما يؤخذ رجل مات وله ديون على الناس ولم يدع وارثا قال ابو القاسم  
 روى يصدق المديون على صاحب الدين مقدار دينه . رجل مات وعليه دين ولم يعلم  
 الوارث بدينه فاكل ميراثه قال شداد روى لا يؤخذ الوارث بدينه وان علم  
 الوارث بدين المورث كان عليه ان يقضى دينه من تركة المورث وان لم  
 الابن بعد ما علم فانه لا يؤخذ به في دار الآخرة . وكذا لو كانت ودیعة نفسها حتى  
 مات لا يؤخذ بها في دار الآخرة . رجل له على رجل دين وهما في الطريق فخرج اللصوص  
 عليهما وقصدوا اخذا ماله فاعطى المديون صاحب المال دينه في تلك الحالة  
 قال بعضهم له ان يؤدى دينه وليس للطالب ان لا يأخذ . وقال الفقيه ابو الليث  
 روى عندي للطالب ان لا يأخذ في تلك الحالة كن كفل بنفس رجل مسلم الكفيل  
 المكفول به في المغارة لو في موضع لا يقدر المكفول له على استيفاء حقه لا يصح  
 تسليمه . رجل له ارض يجنب نهر للعامة فشق الماء حريم النهر حتى صار النهر

<sup>٢٧١٦</sup>  
 في ارض الرجل فاراد الرجل ان ينصب في ذلك رجلا فوضه كانه له ذلك وان ارد  
 ان ينصب على غير العامة لم يكن له ذلك. رجل مر في الطريق احدث قال الفقيه  
 ابو الليث ر. ح ان علم ان صاحب الارض احدث الطريق في ملكه يباح المرور في الطريق  
 المحدث وان لم يعلم يجوز فيه المرور حتى يعلم انه غصب وقال نصير ر. ح ليس للرجل  
 ان يمر في ارض الغير اذا كان له طريق اخر وان لم يكن له طريق اخر فله ان يمر فيها  
 ما لم يمنعه فاذا منعه فليس له ان يمر فيها وقال بعضهم ان كانت الارض مزرعة  
 او مكروبة ليس له ان يمر فيها لان المرور اذا كان يضرب الارض لا يضرب صاحب  
 الارض. وعن بعض المشايخ ر. ح قال رايت في بعض الكتب عن ابي حنيفة ر. ح ان الرجل  
 اذا مر في ارض انسان ولها حائط او حائل لا يحمل فيها المرور ولا الزول فيها وان  
 لم يكن لها حائط او حائل لا يباس بالمرور فيها. وعن ابي القاسم ر. ح رجل خفي عليه  
 الطريق فاراد ان يمشي في الارض المزروعة قال يمشي فيها ولا يطيأ الزرع ولا يفسد  
 رجل رش الماء في السوق قال ابو بكر ر. ح لا رخصة فيه وان كثرت الغبار وقال ابو نصر  
 المدبوسي ر. ح لا يباس بذلك لتسكين الغبار والزيادة على ذلك لا يحمل. رجل رفع  
 الطين والتراب من طريق المسلمين قال ابو نصر ر. ح ان رفع في ايام الوحل التنقية  
 الطريق وجوتان يكون محتسبا بمنزلة اساطة الاذى عن طريق المسلمين وان  
 اضر رفعه بالمارة لا يسعه ذلك. وان كان لا يضرب فلا يباس به رجل وطئ بهيمة قال  
 ابو حنيفة ر. ح ان كانت البهيمة للواطي يقال له اذجمها واحرقها. وان لم تكن البهيمة  
 للواطي كان لصلحها ان يدفعها الى الواطي بالقيمة ثم يذبحها الواطي ويحرق ان لم تكن  
 مأكلة. فان كانت مما يוכל يذبح ولا يحرق. الفراء اذا كانت مودية قال محمد ر. ح  
 لا يباس بان يذبحها من غير ان يضربها ولا يذبحها. صاحب البهيمة اذا لم ينفق على

على الهيمة يوم بالاتفاق عليها ويحرقون عن أبي يوسف ربح انه يقال لصلحتها اما ان  
تنفق عليها او تبيعها رجل يتصدق على السؤل في المسجد الجامع قال ابو نصر العياض  
ربح من اخراجهم عن المسجد ارجوان يغفر الله تعالى باخراجهم عن المسجد . وقاله  
بعض العلماء ربح من تصدق بفلس في المسجد يوم الجمعة فم تصدق بعد ذلك  
باربعين فلسا لم يكن كفارة ذلك الفلس الواحد . وعن خلف ربح انه قال لو كنت  
قاضيا لا اقبل شهادة من تصدق على السؤل في المسجد الجامع رجل يني في ارض  
الغصب مسجد او حماما او حائطا قال ابو يوسف ربح لابس بالصلوة في هذا  
المسجد ولا يستاجر منه الحمام والحائط . رجل حفر بيرا في فناء قوم وذكابن رستم  
ربح انه يوم يتسويته ولا يضمن النقصان . ولو هدم حائط المسجد كذلك امر  
بتسويته ولا يضمن النقصان . ولو هدم حائط الدار رجل ملكا له او حفر فيها  
بيرا يضمن النقصان ولا يوم بالتسوية ولا يبنو الحائط . جنب اختضب واختضبت  
امراة بذلك الخضاب قال ابو يوسف ربح لابس به ولا يصل فيه . وان كان الجنب قد  
غسل موضع الخضاب فلا بأس بان يصل فيه . ذكر ابن رستم ربح رجل حفر قبرا  
في غير ملكه ليدفن فيه ميتا له فدفن غيره فانه لا يفتش القبر ولكن يضمن قيمة  
حفرة حفر فيها حفرة اخرى فيدفن فيها . وعن أبي يوسف ربح اذا دفن الميت في ارض  
غيره بغير اذن المالك ان شاء المالك امر باخراج الميت وان شاء يسوى الارض  
فيخرج فوقها رجل لم يوما وهم له كارهون ذكر الحسن البصري ربح عن اصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي عنهم انهم قالوا من ام قوما وهم له كارهون  
لا يجوز ضلوتهم تنقوت . وقال ابو يوسف ربح هذا اذا لم يكن الامام مستحقا للائحة  
لنسا فيه . وان كان اهلا فلا بأس به وان كرهه القوم . اهل قرية جمعوا بذرنا

من اناس ذرعو لاجل الامام قالوا التفلح الحاصل من ذلك يكون لارباب البندور لذا  
 لم يسلموا البندور الى الامام . رجل وقعت له الف درهم في داره انسان وخاف ان يذله  
 علم صاحب الدار بمنعه ولا يرد عليه هل يدخل داره بغير اذنه . قال ابن مقاتل روح  
 ينبغي ان يعلم بذلك اهل الصلاح ان كان ثمة اهل الصلاح فان لم يكن ثمة اهل  
 الصلاح ان اسكنه ان يدخل وياخذ ماله من غير ان يعلم به احد فعلى هذا اذا خاف  
 على صاحب الدار فان لم يخف لا يحمل لها ان يدخل بغير اذنه بل يعلم صاحب الدار حتى ياذن  
 له بالدخول او يخرج المال اليه . رجل اتخذ في بيته خراسا لم يكن في القديم ويتعكف  
 ضرر ذلك الى ارجاءه قال الشيخ الامام ابو القاسم روح له ان يمنعه عن ذلك . وعن  
 ابي يوسف روح ان كان الضرر بينا ظاهرا بان كان دورانه يوهن حائط الجار فانه  
 يمنع من ذلك . رجل اراد ان يجعل داره اسطبل ولم يكن في القديم وجاره يتضرر  
 بذلك قال ابو القاسم روح ان كان وجه الدواب الى حائط الجار ليس له ان يمنعه وانما  
 هو اضرها الى حائط الجار له ان يمنعه . رجل اراد ان يتخذ داره حظيرة الغنم في سكة  
 غير نافذة ويتاذى الجيران بنتى السرقين ولا يامنون على الرعاة قال ابو القاسم  
 روح ليس للجيران منعه عن ذلك . وعن ابي يوسف روح رجل اتخذ داره محلا وبها فانه  
 يتضرر الجار له ان يمنعه عن ذلك الا ان يكون دخان الحمام مثل دخان الجيران سكة  
 غير نافذة ربط احداهم على باب داره دابة واتخذ لها اري قال الشيخ الامام ابي بكر  
 محمد بن الفضل روح لكل واحد من اهل السكة ان ياخذ ينقصه لان هذه السكة كذا  
 بينهم . وان كانت السكة نافذة له ان يمسك الدابة على باب داره بشرط السلامة  
 وفي الجنايات قال ابو حنيفة روح لابس للرجل بان يتفح بجناح يشعه في الطريق  
 ويد كان ياخذ في الطريق فان خافه انسان هدمه . ذكر ابن رستم روح دار مشتركة

بين قوم لبعضهم ان يوط الدابة وان يتوضا وان يضع الخشب فيها ومن عطب  
بذلك لا يمن. ولوحظ يثا يوحنا بان يسوع فان تقص الحفر يوحنا بنقمان الحفر  
قال ابو حنيفة رح اذا حفر الرجل في سكة غير نافذة يثا او يثا فيها فعطب به انسان  
ضمن ويوحنا بان يعطم البير ولا يوحنا بما نقضت البير. رجل هدم داره وامتنع  
عن العمارة وذلك يضرب الجيران قال ابو نصر الدبوسي رح ان قدر على بنائه فلهم  
اخذه ليرد الضر عنهم. وفي المبسوط صاحب الدار اذا رفع بناءه فانسد الدرع  
والشمس على جاره او نقب جداره او فتح ابوابا لا يمنع وان تضر به الجار لانه  
ستصرف في ملك نفسه رجل اتخذ طينا في رقيقة غير نافذة قال الفقيه ابو بكر  
الاسكاف رحمه الله ان ترك مقدار المر للناس وذلك يكون في الاحاقين  
ويرفعه سريعا لا يمنع منه. قال محمد بن سلمة رح يجوز فيها بل الطين واتخاذ الارى  
والدكان وغير ذلك فلو غرس في سكة غير نافذة فاراد واحد من الشراك قطع  
ذلك ولم يتعرض لغيرها من الاشجار في هذه المسكة قال ابو القاسم رح ليس له  
القطع لانه متعنت. وكذا في انقضى حناح على طريق الجادة. رجل غرس اشجارا  
على شط النهر بجدار باب داره وبين داره والاشجار طريق الجادة قال ابو القاسم  
رح ان كانت الاشجار لا تقرب بالنهر واهله رجوت ان يكون غارسها في سعة وطيب  
قوامها له ولخلفه من بعده رجل اتخذ بستانا وغرس فيها اشجارا يجنب دار  
جاره قال ابو القاسم رح ليس في هذا تعدي ويجب ان يتباعد من حائط جاره  
قدر ما لا يضرب دار جاره. شعير وجد في بئر الابل او الشاة فغسله ذكر في زياد  
ابن رستم رح انه يוכל ويجوز بيعه وان كان في اقل البقر لا يוכל اهل قرية داسوا  
بالحر فقبول وتروث قال الحسن بن زياد رح لا ضيق عليهم في ابر الهاء ذكر ابن رستم

روح انه لا باس به ما لم يستنفع حتى ينتفع من ذلك بعراقارة وقعت في حنطة  
فلحنت قال ابن مقاتل روح لا يركل وقال الخفاف روح لا يحفظ فيه قول اصحابنا روح  
عندي لا يفسد الا ان يكون كثيرا فاعشا ينفر عنه الطبع رجل ينظر في كتب الاله  
والاشعار قالوا لا باس به اذا كان لا يتحرك به لسانه وهو ينظر في اللباب

### كتاب الجنايات

الجنايات على نوعين. أحدهما يوجب القصاص وهو العمد. والآخر لا يوجب وما يوجب  
القصاص فهو على نوعين. أحدهما في النفس والآخر فيما دون النفس فيمادون النفس  
يعتبر المساواة في البدل فلا يقطع اليمن باليسرى. ولا اليسرى باليمن ولا الصحيحة  
بالشلاء. ولا يد المرأة بيد الرجل. ولا يد الرجل بيد المرأة. ولا يقطع يد الحر بيد  
العبد. ولا يد العبد بيد الحر. ولا يد العبد بيد العبد. ويقطع يد المرأة بيد المرأة  
لان في المرأة لا يختلف البدل وهو نصف دية الرجل. وفي العبد يختلف البدل  
فان الواجب في يد العبد نصف قيمته والقيمة مختلفة. والجنايات فيما دون النفس  
شجاج وغير شجاج. اما الشجاج احد عشر شجة الحارسة وهي التي تمخضت من البشر  
ولا يخرج منها شيء وتسع غادشة. والدامعة وهي التي يخرج منها ما يشبه الدم  
والدامية هي التي يخرج منها الدم. والباسعة وهي التي تبضع اللحم والثلاثة  
وهي التي تدق ولا تقطع. والسحاق وهي التي تقطع اللحم وتقع بين اللحم وبين العظم  
جلدة رقيقة. والموضحة فهي التي توضع العظم والهاشمة وهي التي تعشم العظم  
والمنقلة وهي التي تنقل العظم وتخرج. والامة وهي التي تبلغ ام الرأس وهي  
الجلدة التي تكون فوق الدماغ. والدامعة وهي التي تحرق الجلدة التي تكون فوق  
الدماغ. والجائفة وهي التي تصل الى الجوف. في الموضحة والعمد القصاص في قولهم

ولا تقصاص فيما بعد الموضحة في قولهم. واختلفت الروايات فيما قبل الموضحة ذكره  
الاصل انه يجب القصاص وروى الحسن عن ابي حنيفة رجا انه لا يجب. ونحوه من  
عبد العزيز رجا انه قال ما دون الموضحة حدوش فيها حكومة العدل. وما لا يجب  
القصاص منها بعضها يوجب دية كاملة. وبعضها يوجب بعض الدية. وبعضها  
يوجب حكومة العدل. واختلفوا في تفسير حكومة العدل. قال بعضهم ينظر الى  
الجنح عليه انه لو كان مملوكا كم ينتقص من قيمته بهذا الجنابة ان كانت تنقص  
عشر قيمته في الميراث عشر دية. وعلى هذا الاعتبار في النصف والثلث ونحو  
ذلك. وقال بعضهم ينظر الى ما يحتاج اليه في هذا من النفقة واجرة الطيب في  
حكومة العدل. وقال بعضهم ينظر الى ادنى جراحة لها ارش مقدروها في الموضحة  
فان كانت هذه الجراحة نصف الموضحة يجب فيها نصف ارش الموضحة. قالوا  
والفتوى على الاول. والجنابة فيما دون النفس على نوعين. منها ما يوجب القصاص  
ومنها ما يوجب المال فاتعد منها باي الة تعد يوجب القصاص عند المساواة  
في المنفعة. رجل قطع لسان انسان ذكر في الاصل انه لا قصاص فيه وقال ابو يوسف  
رج لا قصاص في بعض اللسان حتى يقطع الكل. وان قطع بعض اللسان منع الكلام  
يجب فيها الدية. وان منع بعض الكلام دون البعض بقسم دية اللسان على  
الحروف التي تتعلق باللسان فيجب الدية بقدر ما فات. وان كانت الجنابة فيما  
دون النفس خطأ فبعضها يوجب دية كاملة وبعضها لا يوجب دية كاملة ولا  
قصاصا. ففي الدامية والدامعة والباضعة والمتلاحمة والسحاق ان كانت  
خطأ ففيها حكومة عدل وفي الموضحة نصف عشر الدية اذا كانت خطأ. وفي

الجماعة تلك الدية اذا وصل الى الجوف ولم ينفذ وراءه فان نفذ من وراءه ففيه  
 ثلثا الدية. ان كانت عمدا تكون ذمالة. وان كانت خطأ فعلى عاقلته. وموضع الجأ  
 ما بين اللبة والعانة. ولو شتم موضحة فذهب سبعة وبهر يجب ارش الموضحة  
 في الموضحة ودية النفس في السمع والبر ولا يدخل فيه ارش الموضحة. ولو شتم  
 موضحة فذهب بها شعر راسه يجب دية كاملة للشعر ويدخل فيه ارش الموضحة  
 ولو آفقه بالعصا ثم ضربه اخرى اجنبها مما اكلت حتى صارتا واحدة فهما موضحتان  
 لا يجب القصاص في ذلك في ظاهر الرواية. وان اوضحه فذهب بها عقله كان عليه  
 دية النفس لاجل العقل ويدخل فيه ارش الموضحة. وفي شعر الراس واللحية  
 اذا ذهب ولم يثبت بها النفس وان حلق لحية انسان فنبت بعضها دون بعض ففيه  
 حكومة عدل. وكذلك لشفحية الكوسج اذا كانت الشعور طاقات متفرقة  
 وان استمرت به رقيقة ففيها دية. وان كانت شعرات على الذقن لا شيء فيها  
 وان حلق الشارب فلم يثبت يجب حكومة عدل. وفي قطع الانف من العظم  
 دية النسد. وكذلك اذا قطع المارن وهو ما لان من الانف. وان قطع نصف  
 قصبة الانف لا قصاص فيه وفيه دية النفس. ولو ضرب انف رجل ولم يجد شحم  
 ریح طيب ولا نبق ففيه حكومة عدل. وفي بعض الروايات فيها الدية. .  
 وذهاب الشم بهزلة ذهب السمع وفي قطع كل الذكر دية كاملة. وكذلك في  
 الحشفة وحدها. وان ضرب على الظهر فقات منقعة الجاع او صار عذب  
 يجب دية النفس. ولو طعن يرمح او غير ذلك بالدبوق فلا يستمسك الطعام في جوفه  
 فعليه دية كاملة. وكذلك لو ضربه فسلس بوله ولا يستمسك البول ففيها  
 الدية. وان افض امرأة ولا تستمسك البول ففيها الدية. وان كانت تستمسك



٢٢٣  
 مائة يجب بها تلك الذبحة و العنين و الحاجين و الشفتين و ذئب المرأة و  
حليتها و السترة و القدم و الدين و الرجلين و الاذنين و الحجيين و الليتين و اذن المريق  
على عظم الورش فان يقوم اللحم بين فيه حكومة عدله و الانثيين و الدية و في  
 احد هما صعد الدين و ارنبه الاصابع و متعدله استعد و لعينين و الدين و كل شفر و رج و الدين  
 و اصابع اليدين و الدين و كل كذلك و اصابع الرجلين و اذن اب عشر الدين و كل مفصل ثلاث عشر الدين و ال  
الابهام و في كل مفصل من الابهام نصف عشر الدين و في كل اسن نصف عشر الدين و ثلاث  
الاسنان اثنتين و ثلاثين فذهب الكل فيها دية و ثلاثة اخماس الدية .  
 و دية النفس تجب على العاقلة . و لذلك دية العقل و ان يسع و احد و النفس الكل  
والذوق و الانزال و الحذب و شعر الرأس و الحية و الاذنين و الحاجين  
 و اهداب العنين و اصابع اليدين و الرجلين و حليتها المراة و الاقضاء و اذن  
يستسك البول و الفانط و في الحشفة و المارن و الشفتين و الاثنتين  
و الحجيين و الليتين و اللسان و اعوجاج الوجه و قطع فرج المراة و اذن منع  
الوطي و ضرب على الظهر و انقطع ماؤه و فجميع ذلك دية كاملة و اذا كانت خطأ  
وان قطع نصف الذكر فلا قصاص فيه . و لا قصاص في الشراي شيء كان فيها  
 يجب القصاص لا يعتبر المساواة بين الاعضاء في الصغر و الكبر في قطع الطويل  
بالقصير و يد الكبير بيد الصغير . و اذا اتج رجل رجلا موضحة عند يستوى  
القصاص من الموضع الذي وقع الفعل الاول . و اذا كانت الشجة الاولى في  
مقدم الرأس و مؤخره و او وسطه يقتص منه في ذلك الموضع لا في غيره و لو  
كسر من ابنان من الاصلي عند او نزعه من الاصلي يجب القصاص . و كذا اذا  
قلعه . قال بعض العلماء يؤخذ سنة بالمزولة ان ينتهي الى الحلم ويسقط ما سواه

وإن كسر بعض السن ولم يسود الباقي يجب القصاص بقطع قدر ما كسر بالمهرد. وإن  
 كسر بعض السن واسود ما يمتد لاجب القصاص. فإن قال المبرع عليه أنا استوفيت القصاص  
 في المكسور وأترك ما أسود لا يكون له ذلك في ظاهر الروايات إذا كسر السن لا قصاص  
 فيه. ولو ضرب سن إنسان فتمزك ينتظر حولا فإن سقطت لا ينتظر حولا إلا أن يكون  
 حيا فينتظر حولا لأن سن البائع لا يفت بالاناء وراوسن الصبي يثبت فينتظر  
 حولا فإن لم يثبت كان عليه ارشها. وقال الحسن روح يجب حكومة عدل. وبه أخذ  
 الفقيه أبو الليث روح. ولو حلق رأس شاب فثبت ابيض لاشي عليه في قول الجعفي  
 روح. وقال صاحباه روح فيه حكومة عدل وبه أخذ الفقيه أبو الليث روح. وفي حلق  
 الشارب حكومة عدل. وإن شج موضع فبرأت ونبت عليه الشرح لا يرى موضع  
 الشجة قال أبو حنيفة روح لاشي عليه. وقال محمد روح عليه اجرة الطبيب. فان كان الرجل  
 اسلم فضرب على راسه مقدار الموضحة كان عليه ارش الشجة دون ارش الموضحة  
 . وكذا لو شج هاشمة كان عليه ارش الشجة دون ارش الهاشمة. وإذا قطع يد رجل  
 عمدا حتى وجب القصاص فقطع يده القاطع بالكلية او ظلما بغير حق يبطل حق القصاص  
 ولا ينتقل الى الارش ولو قطع يده القاطع بقصاص رجل اخر او في سرقة كان على من  
 عليه القصاص الارش لصاحب القصاص الاول. ولو قطع يميني رجلين عمدا فجاء  
 احدهما واقضى كان للأخر دية اليد ولو جاء احيما معا فقطعت يمينه لهما كان عليه  
 نصف الدية لهما. ولو قتل رجلين عمدا فقتل باحدهما لاشي عليه للأخر ولو قطع  
 يميني رجلين فقبض القاض لهما بالقطع وبخمس ألف درهم فقبض خمسة آلاف  
 درهم ثم عفا احدهما كان للذي لم يعف الفان وخمسمائة درهم تمام دية يده ولو قطع  
 يميني رجلين فقتل احدهما كان للذي لم يقتل الفان وخمسمائة درهم تمام دية يده ولو قطع

اليدين نصف الساعد كان عليه في الكف مع الاصابع دية اليد. وفي نصف الساعد  
 حكومة عدل. ولو قطعها فظفر اليد من او الرجلين روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله  
 انه لا قصاص فيه وفيه حكومة عدل لو كسر عظام من ساعد او ساق او رقبة او غير  
 فيه حكومة <sup>عدل</sup> وفي قطع الذكر عدا من الاصل قصاص. وان قطع من وسطه فلا قصاص  
 فيه. هذه ذكر الفحل. فاما في ذكر الخصى والعنين حكومة عدل وفي ذكر الولود ان تحرك  
 يجب القصاص ان كان عمدا والدية ان كان خطأ. وان لم يتحرك كان فيه حكومة عدل  
 ولا قصاص في قطع اللسان. ويجب الدية في لسان الصبي اذا استهل وان لم يستهل  
 كان فيه حكومة عدل. وان فقأ عين الصبي عدا ان كان له بصر ينظر كان منه القصاص  
 وان كان خطأ ففيه الدية. ولا قصاص في عين الاحول ولا في موضحة الاصلع الذي  
 ذهب شعره الا ان يكون الشاح كذلك. وفي لحمية العبد في قياس قول ابي حنيفة مع  
 يجب ما نقص العبد. وان حلق الراس او اللحية من رجل او الشارب من رجل سعة  
 فان لم يثبت يجب الدية في الراس واللحية والشارب ليس من اللحية وفيه  
 حكومة عدل فان اجل في الراس واللحية فوات المحنة عليه قبل الحد وقبل النبات  
 لا شئ عليه في قول ابي حنيفة مع. وقال صاحبنا مع فيه حكومة عدل وفي آسان  
 الاخر من حكومة عدل. واذا قطع انفا الصبي من اصل العظم عدا كان عليه القصاص  
 في قول ابي يوسف مع كان بجدا البيع او لا يجحد. وفي الخطأ الدية. وان فقأ عين الصبي  
 قبل ان ينظر كان فيه حكومة عدل. واذا دفع امرأة مع بكر فسقطت ودهبت  
 عذرتها كان عليه مهرها ولو ضرب سن انسان ففقد فاجل فان اخضر او احمر  
 دية البين خمسمائة. وان اصفر اختلف المستأجر فيه. والصحيح انه لا يجب شئ  
 وان اسود يجب دية السن اذا فأت منفعة المضغ وان لم تفت الا انه من

الاسنان التي ترى هي فات جاله فكذلك فان لم يكن واحد منها فيه وابتان والصحيح  
انه لا يجب شي. وفي سن الملوكة اذا اصغر يجب حكومة العديلة في قول ابي حنيفة ربح وقال  
صاحباه ربح في الاصغر يجب حكومة العدل حرا كان او مملوكا. وان قلع سن بالغ فبها  
لا شيء عليه. ولو نزع سن رجل فانتزع المتزوج سنة سن النازع قصاصا ثم ثبت  
سن الاول كان على النازع الثاني ارش سن النازع الاول خمسمائة لانه لما ثبت  
سن الاول تبين ان القصاص لم يكن. ولو ثبت سنة معويا كان فيه حكومة العدل  
. ولو ثبت نصف السن كان عليه نصف ارشها. ولو قلع سن رجل او قطع اذنه  
فانبت المقطوع سنة او اذنه بعد القلع والقطع يجب ارش السن وضمان الاذن  
على عاقلة الجاهل امكن خطأ لانه لا يعود كما كان حتى لو عاد يرتفع الضمان ولو  
عض يد رجل فانتزع صاحب اليد فقلع سن العاض لاضمان عليه في قول ابي حنيفة  
ربح وقال ابن ابي ليلى عليه دية سن العاض. ولو عض ذراع رجل وجذب من فيه  
فسقط بعض اسنان العاض وذهب لحم ذراع المجنى عليه قال محمد ربح لا يضمن الاسنان  
ويضمن العاض ارش ذراع المجنى عليه. ولو تشبث بشوب انسان فجذب صاحب  
الثوب ثوبه فخرق الثوب كان على المتشبث نصف ضمان الثوب. ولو جذب به  
المتشبث يضمن جميع النقصان. ولو ثنائع رجلان في جبل واخذ كل واحد منهما  
احد طرفيه يجذبان فجاو رجل ووضع السكين على الوسط وقطع الجبل فسقط  
كل واحد من جانب فمات لا يجب على القاطع لا القصاص ولا الدية لانه قصد  
الصلح دون الهلاك. رجل شج رجل موشحة مستوحجة من الجبهة الى القفا  
او من الاذن الى الاذن عمدا فان كان رأسها سوارا كان له ان يقتل من اي جانب  
شاء اكن مقتلا او شحته وان كان رأسها اعظم يتجى الشيء ان شاء شج

. مقدار شجته من أي جانب شاء وان كان رأس الشاح اعظم وان شاء استوفى الارض  
 . ولو قطع اصبع رجل من الفهل فسقط ما يتبعه من الكف يجب القصاص . وان كان الم قطع من  
 غير الفضل فلا قصاص فيه عند أبي حنيفة ربح . رجل ضرب سن رجل فاسود فجاو آخر  
 ونزعها كاف على الاول ارش ثمان مائة وعلى الثاني حكومة عدل ولو ضرب  
 سن انسان فاسود وسن الجواز سوداء او صفراء او حمراء او خضراء كان المجهن  
 عليه بالخيار ان شاء ضمنه الارش وان شاء استوفى القصاص ناقصا . وكل كسر  
 ربع سن رجل وبيع سن الكاسر مثل سن المكسور ذكر ابن رستم نوح انه يكسر  
 سن الكاسر ولا يعتبر فيه الصغر والكبر بل يكون على قدر ما كسر وكذلك لو قطع  
 اذن انسان واذا القاطع اطول او قطع يد انسان ويد القاطع اطول ولو قطع  
 رجل رجل عبد مقطوع اليد فهو على وجهين ان قطع رجله من جانب اليد المقطوعة  
 كان على الجواز ما انتقص من قيمته مقطوع اليد لا ثلاثين فيجب عليه ضمان  
 ما ينتقص ولا يجب الارش المقدر للرجل . وان قطع الرجل لامن جانب اليد  
 المقطوعة كان عليه نصف قيمة العبد المقطوعة يده . ولو كان العبد مقطوعة  
 اليد فقطع انسان يده الاخرى كان على قاطع اليد الثانية نقصان قيمته مقطوع  
 اليد . وكذا البائع اذا قطع يد عبده قبل التسليم الى المشتري يسقط نصف الثمن عن  
 المشتري . ولو كان العبد مقطوع اليد قبل البيع فقطع البائع يده الاخرى قبل التسليم  
 يسقط عن المشتري قدما ما انتقص من قيمته مقطوعة اليد ان انتقص الثلث  
 يسقط ثلث الثمن وكذا لو كان مكان قطع اليد فقأ العين اذا فقأ عين عبد مفقوة  
 العين يجب عليه بفقاء العين الاخرى ما انتقص من قيمته مفقوة العين وكل  
 فقأ عين رجل عبد قال محمد ربح كان ابو حنيفة ربح بقول لا قتل امرؤ العين الا ان

واحدة اذا ضرب عين رجل فذهب البصر وبقيت القلعة كان فيه القصاص اذا تعدد :  
 وطريق استيفاء القصاص ما ذكر في الكتاب ثم قد انا على المراتبة يلتهب ثم يقرب  
 من العين التي يريد القصاص ويجعل على وجهه وعينه الاخرى خرقه فاذا سالت  
 ناظرة فلم لقصاص ويكلف عنه وعن محمد بن اذافقأ عين رجل فبصر لا يقتص بمثله وعن  
 الحسن بن اذافقأ العين اليمنى من رجل واليسرى من الفاقة داهية وعينه اليمنى صحيحة  
 يقتص له من عينه اليمنى ويترك الاخرى وعن الحسن بن اذافقأ عين رجل وكانت عينه  
 حولا الا ان ذا الالبصير يبره ولا ينقص منه شيئا ففقاها انسان عمدا يقتص منها  
 الحول شديد اضر بصره ففقات كان فيها حكومة عدل . ولو كان عين الفاقة شديد  
 الحول يضر بصره ففقا عينها ليس بها حول كان المجني عليه بالخيار ان شاء اقتصد ورضى  
 بالنقصان . وان شاء ضمنه نصف الدية فماله . رجل فقا عين صبي ساعة ولما و  
 بعد ايام فقال الفاقة انما لم ينظر بعينه التي فقاتها وقال لا اعلم بصر بها واليه  
 كان القول قول الفاقة وعليه حكومة عدل . ولو شهد شاهدان انها كانت صحيحة  
 لم نربها حلة وكان يطرف بها كان عليه نصف دية النفس . رجل ضرب عين انسان  
 فانكرا الضارب ذهاب البصر والعين قائمة قال بعضهم اذا اخبر رجلا من اهل  
 العلم انه قد ذهب بصره يوخذ بقولهما وقال محمد بن مقاتل روح يقام المضروب مستقبل  
 الشمس مفتوحة العين ان دعت عينه علم ان بصره قائم وان لم يد مع علم انه قد ذهب  
 بصره . وذكر الناطق بن روح ان ضاها العين على مراتب ثلثة . احدها ان يكلف في احداهما  
 نصف بدل الذات وهو الادنى في الحر نصف الدية وفي المملوك نصف القيمة والثانية ان يكون في  
 احدهما ربع بدل الذات كالبهاائم التي يحمل عليها ويركب نخل الغرس والابل والبقر والحمير والبغل  
 . والثالثة ان يكون الواجب في احدهما العينين ما انتقص من قيمته كالشاة والكلب

٢٢٩  
والمسنور والطير وغير ذلك قال أبو يوسف ربح في خير البر ذوقه والابل والحمار والبغل  
ربح القيمة. وكذا في عين بقره الجزار وجروا الجزار ربح القيمة وكذا في عين الفصيل  
والجحر وفي إحدى عينه الثنائة والحمل والطير والكلب والسرور ما ينقص من  
قيمته وقال أبو يوسف ربح عليه النقصان في جميع البهائم

### باب القتل وفي الباب فصول

فصل فيمن يقتل قصاصا ومن لا يقتل وفصل في الآلة التي توجب القصاص

#### فصل في المستوف

أما الأول يقتل المملوك بالحرب والحرب المملوك عندنا. والذكور بالأنثى والأنثى  
بالذكر والكافر بالمسلم والمسلم بالذمي. ولا يقتل المسلم بالمستامن ويقتل البالغ  
بالصغير. ويقتل الولد بالوالد والوالدة بالمجد وان علم الجدة وان علت  
من قبل الأباء والأمهات. ولا يقتل الوالد والوالدة بالولد ولا الولد  
الولد وان سفل ولا الأجداد والمجدات وان علوا ويقتل العبد بمولاه ولا يقتل  
المولى بعبده ملان كله أو بعضه وتقتل الصبي وسليم الأطراف بالبرص وما هو إلا أن يوصي  
لا لا شغل ونحوه. والمقاتل بالمجنون. ولا يقتل المجنون بالمقاتل ولو جف  
القاتل بعد القتل ذكره هشام ربح في الزاد رانه لا يقتل وينقلب ما لا وجب  
القاتل بعد ما قضي القاضى بالقصاص ودفع إلى الولي يقتل ورعي الحسن عن  
أبي حنيفة ربحانه يقتل على كل حال. ويقتل الواحد بالجماعة اكتفاء حتى لا يجب  
مع القتل شي من المال ويقتل الجماعة بالواحد أما الآلة التي توجب القصاص  
إذا حصل القتل على آلة جارية كالسيف والسكين والرمح والمهم حديد  
كانت الآلة أو غير حديد كما لو ذبح بليطة القصب والرمح الذي لا سان له بعد

ان يكون محمداً والجوز والعود والشابة والسهم الذي لا تنصل فيه اذا رماه فاصابه  
فجره او ضربه بعود حديد او ما يشبه الحديد كالنحاس والشبه والصلص والذهب  
والفضة اذا ضربه فجره او تقطع بطنه بخشب محمداً ولو رماه بسنجة الف درهم  
فجره او لم يجرحه فمات من ذلك يقتل وكذا الوضبة بسنجة خمسين او عشرة وخمسة  
ما يكون قد دروز خمسة يقتل به جرحه او لم يجرحه ذكر هذه الجملة في جنائيات  
الحسن مع. وان ضربه بالسلة فمات منها قتل وان ضرب بالابو فمتمم او ما يشبه  
الابرة فمات لا يجب القصاص. وذكر في الاصل اذا ضربه بحديد لاهة له كسنجة الميزان  
والعود يجب القصاص وان لم يجرح وروى الطحاوي عن ابي حنيفة ربح لا يجب القصاص  
اذا لم يجرح كما لو ضربه بالعصا الكبيرة او بجردود ولم يجرح لا يجب القصاص في قول  
ابي حنيفة ربح. وفي ظاهر الرواية في الحديد وما يشبه الحديد كالنحاس وغيره  
لا يشترط الجرح لوجوب القصاص ولو احرقه بالنار عدا يجب القصاص ولو القاه  
في الماء غرق من ساءته لا قصاص فيه في قول ابي حنيفة ربح. وفي قول صاحبيه ربح  
يجب القصاص اذا كان لا يتخلص منه غالباً. وكذا لو القاه من جبل او سطح  
فهو على هذا الخلاف. ولو القاه في النار ثم اخرج فيه رمق فمات ايما لم ينزل  
ما حب فراشعة مات قتل وان كان ينجو ويذهب ثم مات لم يقتل. وفي الجرح لو قطعت  
والقاء في البحر فربس وغرق كما القاء تجب الدية في قول ابي حنيفة ربح ولو سمع سبعة  
ثم غرق لا يجب فيه شيء لانه غرق بجرحه. وفي الاول غرق بطرحه في الماء ولو خنق  
رجلاً لا يقتل الا اذا كان الرجل خناقاً مروعاً فخنق غير واحد فيقتل سياسة  
ولو سقاء سامة مات فهو على وجهين ان دفع اليه لسم حتى اكمل ولم يعلم به فمات  
لا قصاص فيه ولا دية لكن بحبس ويعزر. ولو اوجره ايجاراً يجب الدية على عاقلة



.. وان دفع اليه شربه فشرب ومات لا يجب الدية لانه شرب باختيار ولا انقاذ  
 فذعه فلا يجب فيه الا التعزيب والاستغفار باخوان لاب وام قتل احدهما اباهما  
 • عدا والآخرهما روى محمد بن ابي يوسف رجع انه قال لا قصاص على واحد منهما وعلى كل واحد  
 منهما دية قتله في ثلث سنين اذ لم يكن للمقتولين وارث سواهما . رجل قال ضربت  
 فلانا بالسيف فقتلته قال ابو يوسف رجع هو خطأ ثم يقول عدا رجل قال ضربت  
 فلانا بالسيف عدا ولا ادرى انه مات منها ولكنه مات فقال ولي القتل بل مات  
 بضربك فانه لا يقتل به وان قال القاتل مات منها ومن حية نهشته او ضرب  
 رجل اخر ضربة بالعصا فقال الولي بل مات بضربك كان القول قول الضارب عليه  
 نصف الدية . رجل جرح رجلا بجراحة عمدا او جرح اخر جراحة عدا ثم صالح المجرم  
 احدهما من المجرم وما يحدث منه على ما لم مات منها جميعا كان للمعد ان يقتل  
 الذي لم يصلح . رجل ضرب سنا انسان فتحرك فاجله القاض سنة فجاو بالسنة  
 وقد سقط سنة فقال المضروب سقط من ضربك وقال الضارب من ضرب رجل  
 اخر كان القول قول المضروب . وان جاء بعد السنة كان القول قول الضارب رجل  
 قتل رجلا عدا وهو في الترح بعد فانه لا يقتل به القاتل اذا كان يعلم انه لا يعيش  
 منه . رجل ضرب رجلا بالعصا فجرحه ثم ضربه الجروح بالسيف فانا جميعا قال ابو حنيفة  
 مع دية المقتول بالعصا تكون على عاقلة قاتله ولا دية للمقتول بالسيف لان  
 حقه كان في القصاص وقد مات قاتله . رجل راي رجلا بنز بامرأة وابنة رجل اخر هو  
 محض فصاح به فلم يهرب ولم يمتنع عن الزنا حل لهذا الرجل قتله فان قتله لا  
 قصاص عليه . وكذلك رجل راي رجلا يسرق ماله فصاح به فلم يهرب او راي  
 رجلا ينقب حائطه او حائط غيره وهو معروف بالسرقة فصاح به ولم يهرب

<sup>٢٢٢</sup>  
 حمله قتله ولا قصاص عليه. وكذلك الرجل يقتل قاطع انطريز. حمله قتله ولا قصاص  
 عليه. رجلان اجتماع قتله رجل عمد ولوجيب القصاص على احدهما كالاخيه اذا شذ  
 الاب في قتله وله لا يجب القصاص على الشريك وكذا الصحيح العاقل مع المجنون  
 والبالغ مع الصغير وشريك الحية والسبع. والاخيه اذا شارك الزوج في قتله  
 زوجته وله ولد منها والمخاطب مع العامد. مسلم قتل مرتدا او موقدة لا قصاص  
 عليه. وكذا المسلم اذا قتل مسلما وهما دخلا دار الحرب بامان لا يجب القصاص  
 عندنا. ولو قتل المسلم اسيرا مسلما في دار الحرب لا يجب القصاص عندنا ولا  
 دية في قول ابي حنيفة رح وقال صاحباه رح عليه الدية في ماله واذا شهد الشهود  
 على رجل بالزنا والاحصان فزكي الشهود فحبسه القاضي ليرجعه غذا وبعد ايام  
 فقتله رجل عمد لا قصاص عليه. رجل قتل عمدا ففقه بعض ورثته عن القاتل ثم قتله  
 باق الورثة ان علموا ان عقوب البعض يسقط القصاص يلزمه العقوبة وان لم يعلموا  
 بهذا الحكم لا قود عليهم وان علموا بالعفو. رجل حبس انسانا وطعن عليه الباء  
 حتى مات جوعا قال محمد رح يعاقب الرجل ويجب الدية على عاقلته. رجل قال لاخريعتك  
 دمي بفلس او بالف فقتله كان عليه القصاص. وان قال اقتلني فقتله كان عليه  
 الدية. ولو قال اقتل ابي فقتله كان على القاتل دية لابنه. وان قال اقطع يده  
 فقطع يده كان عليه القصاص. رجل شتم رجلا موضحة بالعصا عمد لا يجب القصاص  
 بالموضحة فان مات منها لا يجب القصاص. ولو شتم رجلا بالحديد لا يجب القصاص  
 في العاشمة فان مات منها لا يجب القصاص. ولو شتم رجلا بالخشب  
 فان مات لا يجب القصاص. ولو شتم رجلا موضحة بالحديد لا يجب القصاص فان مات منها  
 يقتل به والله اعلم

## فصل فيمن يستوفى في القصاص

للأب استيفاء القصاص لابنه الصغير في النفس. وله أن يستوفى فيمادون النفس  
وله أن يصلح عنهما وليس للوصي أن يستوفى القصاص في النفس. وله أن يستوفى  
القصاص فيمادون النفس وله أن يصلح فيمادون النفس واختلفت الروايات  
في العلم عن النفس. ذكر في الجامع الصغير أن له ذلك وذكر في الصلح عن النفس  
أنه ليس له ذلك. وأما القاضية ذكر في بعض الروايات عن محمد بن أن القاضية لا يستوفى  
القصاص للصغير لأنه النفس ولا فيمادون النفس ولا أن يصلح. وذكر في الصلح  
إذا قتل رجلا لا وله عهدا للامام أن يقتله وله أن يصلح وليس له أن يعفو.  
ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فراغ الله تعالى يدخل فيه الزوج  
والزوجة. وكذا الدية. وليس لبعض الورثة استيفاء القصاص إذا كان  
كبارا حتى يجتمعوا. وليس لهم ولا لأحدهم أن يوكل باستيفاء القصاص ولو كانت  
الورثة صغارا وكبارا كان للكبار ولاية استيفاء القصاص قبل بلوغ الصغار في  
قول الجعفي رحمه الله. وفي قوله صاحبيه والشافعية يسلم ذلك حتى يبلغ الصغار عهد  
قتل عمد يجب القصاص ويكون الاستيفاء إلى المولى. ولو كان العبد بين الرجلين  
أو ثلثة فولاية الاستيفاء لهم جميعا لا ينفرد بها أحدهم. فإن عفا أحدهم ينقلب  
حق الباقيين ما لا إى القيمة كما ينقلب في الحر إلى الدية. ولو صالح أحد الورثة  
مولى العبد على مال جاز الصلح ويجب على القاتل ما شرط في الصلح في ماله. ولو قتل  
رجلان رجلا فعفا المولى عن أحدهما كان له أن يقتل الآخر. وكذا القاتل رجلين  
فعفا أحدهما المقتولين مولى الآخر أن يقتله. ولو كان في ورثة المقتول ولد للقاتل  
أو ولد ولده وإن سفل بطل القصاص ويجب الدية. وللخط المدبر والمولى

ولديهما استيفاء القصاص كما في القن. ولو قتل المكاتب ان لم يترك وفاء فله ولا  
 ولاية استيفاء القصاص ومعتق البعض اذا قتل عاجرا ذكر في المنتقى انه لا يجب  
 اتصافه بقول ابي حنيفة رح اذا قتل المكاتب وترك وفاء ورثته اخرى سوى المنة  
 لا يجب القصاص لجهالة المستوف. وان اجتمع المولى والوارث على استيفاء القصاص  
 لا يقتل ايضاً لان قبل اجتماعهما المستوف ليس بمعلوم. وان قتل المكاتب وترك وفاء  
 وليس له وارث سوى المولى يجب القصاص في قوله ابي حنيفة واي يوسف رح لمولاه  
 وقال محمد رح لا يستوف المولى وهو رواية عن ابي يوسف. ولو ان عبد المكاتب  
 قتل المكاتب عمداً كان المكاتب ترك وفاء يبدل الكتابة وله وارث اخر سوى  
 المولى لا يكون لمولاه المكاتب استيفاء القصاص اجماعاً. وان مات عاجراً كان لمولاه  
 استيفاء القصاص اجماعاً وان مات عن وفاء وليس له وارث سوى المولى كان  
 لمولاه حق استيفاء القصاص في قوله ابي حنيفة رح. وقال محمد رح ليس له ذلك.  
 والعبد المبيع اذا قتل عمداً عند البائع خير المشتري ان اجاز البائع صحت اجازته  
 وله ان يستوف القصاص وان نقض البيع ولم يجز كان استيفاء القصاص الى  
 البائع. وقال ابو يوسف رح اذا نقض المشتري البيع كان للبائع قيمة المبيع  
 دون القصاص. ولو قتل العبد الرهن عند المرحوم لا ينفرد احداهما بالقصاص  
 فان اجتمعا كان استيفاء القصاص الى الراهن. والعبد الصداق اذا قتل عند  
 الزوج قبل التسليم القبض فهو بمنزلة العبد المبيع. وكذلك بدل الصلح عن دم العدو  
 بدل الخلع بمنزلة العبد المبيع ولو قتل العبد المبيع عند المشتري وله جاز الشرط او خيار الروية  
 فالقصاص للمشتري. ولو كان الخيار للبائع فقتل عند المشتري يخير البائع ان شاء  
 اتبع القاتل فيقتله. وان شاء ضمن المشتري قيمته. وبعد التضمن لا قصاص للمشتري

والعبد الغصب إذا قتل عند الغاصب ان اختار المالك تضمين الغاصب لإقصاء  
 للغاصب. والعبد الموهوب برقبته لانسان ومجذمته لآخر إذا قتل عبدا لا يتفردها  
 بالقصاص. فإن اجتماع على القصاص يبطل حق الموصي له بالخدمة ويستوفى الآخر.  
 ولو أوصى عبده لانسان فقتل عبدا قبل ان يقبل الموصي له الوصية وقد مات  
 الموصي وترك وارثا ولا يدري ان العبد قتل قبل موت الموصي او بعده لا يكون لاحد  
 استيفاء القصاص. وإن اتفقا ان الموصي مات اولاً ثم قتل العبد لا يكون لاحدهما  
 استيفاء القصاص لحيها لانه المالك لانه قبل القبول لا يدخل في ملك الموصي له ولا  
 يصير للوارث ايضا ثم ينظر بعد ذلك ان قبل الموصي له الوصية كان له على القاتل  
 قيمة العبد وان رد الوصية كان قيمة العبد لورثة الموصي. وإذا قتل الرجل عبدا ومه  
 او ام ولد فانه يعزر ولا يجب القصاص ولا الدية

### فصل في القتل الذي يوجب الدية

القتل ثلثة عمد وخطأ وشبه العمد. فالعمد ما تعد ضربه با سلاح كالسيف والسكين  
 والحديد المحدد وغير المحدد والمحدد من غير الحديد ففيه يجب القصاص ولا يجب الكفارة  
 على القاتل. والخطأ هو ان يرمى صيدا فاصاب انسانا او قصدا ان يرمى حربيا او مرءيا  
 فاصاب مسلما ففيه الكفارة على القاتل والدية على عاقلته. وأما شبه العمد فهو ان  
 يتعمد قتله بغير سلاح كالسوط والحجر والوكرة واللطمة ففيه الدية المعطاة  
 على عاقلته وعليه الكفارة. متدلي او حبل طرافه في يد رجلين يتجاذا من فانقطع المنديل  
 والحبل وسقطا وما تافا لا ابو يوسف رج ان سقطا مستلقين على قفاهما ندمهما  
 بدر فلا دية لاحدهما على الآخر لان كل واحد منهما مات بفعل نفسه. وان سقط  
 واحد منهما على وجهه يجب الدية لكل واحد منهما لانه مات بصنع صاحبه وان سقط

احدهما مستلقيا والاخر على وجهه فدية الذي سقط على وجهه على عاقلة المستلقي .  
 ولا يجوز للمستلقي لانه مات بفعل نفسه . وان قطع اجنب هذا الجبل فوقع على  
 فقاها وماتا لا يضمنان شيئا ويضمن القاطع ديتهما وقيمة الجبل . ولو قضا  
 وجوهها قال محمد رح فذلك لا يكون من قطع الجبل . وان وقع على فقاها ذكره  
 ابن رستم رح انه لا ضمان على قاطع الجبل . ولو اصطدم الفارسان وقتل يجب  
 الدية لكل واحد منهما على عاقلة الآخر . وكذا لو كانا ماشيين فاصطدم  
 . ولو جاء راكب خلف سائر فصدمه فعطب الجائر لا ضمان على السائر . ولو  
 عطب السائر فضمانه على من جرحه . وكذا في السفينتين ولو ان دابتين استقبلنا  
 واصطدمتا فعطبت احدهما ولكل واحدة منهما سائر فضمان التي عطبت على الآخر  
 ولو ان فارسين احدهما يسير والاخر واقفا ورجلين احدهما يمشي والاخر واقفا  
 فاصطدما فعلى السائر والماشي الكفارة . رجل عثر بنا ثم في الطريق فكسر اصبعه واصبح  
 النائم قال في المجرى ان هذا كوضع الحجر في الطريق يجب الكفارة عنه الماشي ولا كفارة على  
 النائم اذا وقع ذلك في النفس لان النائم ليس يفاعل وذكر الناطق رح ان النائم  
 يث من الماشي ولا يث الماشي من النائم اذا كانا وارثين . رجلان مد استجرة فثقت  
 غيرهما وماتا على عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر . ولو مات احدهما كان  
 ثلث عاقلة الآخر نصف الدية . رجل دفع سكينه الى صبي وضرب الصبي نفسه او غيره  
 بغير اذن الدافع لا يضمن الدافع شيئا . وفي جبايات الحسن رح ان قتل الصبي غير مكمل  
 على عاقلة الصبي دية المقتول ثم يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الدافع بالدية . رجل  
 ضرب ولده الصغير في ادب فمات قال ابو حنيفة رح يضمن الدية وعليه الكفارة  
 . وقال ابو يوسف لا كفارة عليه . ولو ضربه المؤدب باذن والده لا ضمان على المؤدب .

٢٣٧  
 وعليه الكفارة وقال محمد بن لاكفارة عليه . وكذلك قال ابو يوسف . رجل ضرب  
 امرأة فادب فانت قال ابو حنيفة . رج عليه التوبة والكفارة . رجل رأى صبياً  
 على حائط في شجرة فصاح به الرجل وقال لا تقع فوق الصبي ومات لا يفطن الرجل  
 القائل . ولو قال له تقع فوق الصبي ومات يفطن القائل ديناً سحر بالبحر صبياً  
 بقتل رجل فقتله كان على عاقلة الصبي الدية ثم يرجع عاقلة الصبي على عاقلة  
 الأمر علم الصبي بفساد الأمر ولم يعلم . وذكره المتق . رجل أعطى صبياً عضاً  
 أو شيئاً من السلاح وقال امسكه لي فعطب الصبي بذلك فدية الصبي على عاقلة  
 الدافع . ولو دفع السلاح إلى الصبي ولم يقل امسكه لي فعطب الصبي بذلك . اختلف  
 المشايخ . رج منه ولو أمر صبي سارقاً بقتل سارق فقتله وجب الدية على عاقلة القاتل  
 ولا يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الأمر . ولو أمر صبي بالعبادة بقتل شخص فقتل المأمور  
 لا يفطن الصبي الأمر . ولو أمر بالغيب لم يكن ذلك . كان الصناديق على القاتل ولا شيء  
 على الأمر . ولو أن العاقر صا حرم من المال أسراً أو بقتل دابته فمات ذلك  
 في مال الصبي ثم يرجع بذلك على الأمر . ولو أن عبداً ما دماً امر سيّاً تحريراً  
 انساناً أو أرسل صبياً في حاجته فعطب الصبي قال ابو حنيفة . رج يصون الأمر  
 . ولو أمر بقتل رجل ففعل لا يفطن الأمر في الزيادات لو أخرجته بحجراً بالعاقر عبداً  
 مثله بقتل رجل أو كان الأمر بالعدو والمسير صغيراً ففعل لا يرجع على الأمر إلا إذا اعتق  
 الأمر بعد ذلك . ولو أن صبيّاً حرمه عبد صغيراً بحجراً بذلك ففعل الصغير ضمن الصبي  
 ثم لا يرجع الصغير على العبد الأمر معنا وإن عتق الأمر . ولو أن رجلاً قال لصبي  
 بحجراً أصعد هذا الشجرة فافعل في ثمارها فصعد الصبي وسقط وهلك كان على عاقلة  
 الأمر دية الصبي . ولذا لو أمر بحمل شيئاً وكسر حطب . ولو قال للصبي أصعد هذا الشجرة

الثمار ولو قيل لي ففعل الصبي ذلك وعطب اختلف فيه المتأخرون رحم. والصحيح انه  
 يضمن سواء قال انقضض التملك او قال لنقض ولم يقل لي رجل يذب ولد صغيراً من يده  
 والد والاب بمسكه حيث مالت الصغير قال ابو حنيفة رحم به ان الصغير على الجانب ويرثه  
 والد. وأن جذاً باه حرمات كانت ديتة عليهما ولا يرثه والد. رجل ضرب ولد الصغير  
 في ضلیم القرآن ومات قلاً ابو حنيفة رحم يضمن الوالد ديتة ولا يرثه. وقال ابو يوسف رحم  
 يرثه الوالد ولا يضمن. وأن ضرب به المعلم بانذ الوالد لا يضمن المعلم. وأن ضرب امرأة  
 في المضجع وماتت ضمن اجماعاً. إذا اقر القاتل انه قتل خطأ فادعى ولد القتل العمد كانت  
 الدية في مال القاتل لورثته المقتول. ولو اقر القاتل بالعمد وادعى ولي المقتول الخطأ ليرث  
 لورثته المقتول. وروى زفر بن ايمن حنيفة رحم وجوب الدية في العجين جميعاً رجل ذبح امرأة  
 فكسر رجلها بالزنا كان عليه ارش الرجل في ماله لانه يشبه العمد فما يجب له الضمان <sup>ثلاثة</sup>  
 عمد وخطأ وشبهه عمد. في العمد المحض اذا وجبت الدية في النفس وفيما دون النفس  
 يكون في مال الجاني الا ان دية النفس او جز منها يجب في ثلث سنين. وفي الخطأ في  
 النفس وفيما دون النفس تكون على العاقلة الا ان يكون الواجب دون ارش  
 الموضحة فيجب في مال الجاني. وكذا لو وجب الضمان بقرار القاتل. وفي شبه العمد في  
 النفس يجب الدية على عاقلة الجاني وفي ما دون النفس يكون في مال الجاني وان بلغ  
 الواجب دية كاملة. رجل نكح امرأة فافضاها كان عليه الدية في ماله في رواية الاصل  
 وفي الجماع الصغير تكون على العاقلة. ولو ان ال عذرة اجنبية بمجر او نحوه كان عليه مهر <sup>مثلاً</sup>  
 ولو دفع بكر اجنبية تسقطت عذرتها كان المهر في ماله لانه شبه العمد  
 وعليه التزويج اي كانت المرأة كبيرة او صغيرة. ولو دفع امرأة قبل الدخول بها فذبحت <sup>بها</sup> عذرت  
 ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه نصف المهر في قول ايمن حنيفة رحم واحكام الروايتين عن



٢٣٩  
يوسف ربح. وفي قول محمد بن زفر ربح واحد الروايتين عن ابي يوسف ربح عليه جميع المهر  
ولو دفع امرأة اجنبية فلهبعت عندها ثم تزوجها ودخل بها حكي عن ابي حنيفة وابن سيرين  
الديلمي ربح ان عليه مهر نفقة مهر بالدخول بحكم النكاح ومهر بازالة العذرة بالدفع ولو ان  
دفعن بكرا الحري فزالت عن رتھا قال محمد ربحه الله على الدفعة مهر مثل الاخرى ولو وطئ  
جارية انسان بشبهه واقرال بكارتھا على قول ابي يوسف ومحمد ربح بنظر الى مهر مثلھا غير بكر الى  
نفسان البكارة ايهما كان اكثر فيجب ذلك ويدخل الاقل في الاكثر. ولو ان صبي رغب  
بصبية فذهب عددها كان عليه المهر بازالة البكارة. ولو كانت المرأة ثالثة مستكرهة  
فكذلك. وان كانت مطاوعة لا يجب المهر لان المهر لو وجب على الصبي كان لولي الصبي ان يرحم  
بذلك عليها كما امر صبياء ببيع ملحفه عزم كان لولي الصبي ان يرحم على الامر فلا يفيد نصيب  
الصغير. ولو ان امه بالعه دعت صبياً فزنى بها واذهب عددها كان على الصبي مهرها  
لان امر الامه لا يصح في حق مولد الامه

### فصل في اتلاف الخشب

اذا اسقطت المرأة الولد بجلاج او شربت دواء سجد به الاسقاط الولد وحب  
العرقة على عاقلها وان شرب دواء ولو شربه اسقاط الولد فسقط الولد لا شيء عليها شرط  
لوجوب الغرة في شرب الدواء بعد اسقاط الولد. وفي حق غيرها لا يشترط بعد اسقاط الولد  
فتكون الغرة للزوج والغرة عندها خمسمائة درهم نصف عشر الدينار او عداو من قيمته خمسمائة  
درهم ذكر لو كان للولد او انثى. وفي جن المملوء نصف عشر قيمته امكان ذكر او عثرهما  
امكان انثى وهما في القدر سواء. وعن ابي يوسف ربح في جنين الامه يجب نقص الام  
كما في مخلة النشاء رجل ضرب بطر امرأة قالقت جنينين احدهما ميت والاخر حي فان  
الحي بعد الانفصال من ذلك الضرب كان على الضارب في الميت مهرها المهر وفي الحي المهر

<sup>١٢٢٠</sup>  
 مات دية كاملة. وأن مات الأم من ضربه فخرج منها جنين ميت كالخيل الضارب دية  
 الأم كالميتة الجنين. رجل غصب صبيا حرافا بالصبي عن روحه فان الغاصب نجس حتى  
 يجيء بالصبي أو يعلم انه مات. ولو غصب صبيا وقربه الى المهادك فملاك دان عليه دية  
 ان كان حرا صبي هو ابن تسع سنين سقط من سطح او غرق في ماء قال بعضهم لا شيء على  
 الوالدين لانه ممن يحفظ نفسه. وان كان لا يعقل او كان اصغر سنا قالوا يكون على  
 الوالدین او على من كان الصبي في حجره الكفارة لتلك الحفظ. وقال بعضهم ليس على  
 الوالدین شيء الا الاستغفار هو الصحيح الا ان يسقط من يده فيحدث كان عليه  
 الكفارة. صبيان اجتمعوا في موضع يلعبون ويرمون فاصاب سهم احدهم عين امرأة  
 فذهبت والصبي ابن تسع سنين او نحو ذلك قال الفقهاء ابو بكر جرح ارض عين المرأة  
 يكون في مال الصبي ولا شيء على الاب. وأن لم تكن له مال فنظر الى ميسر قال الفقهاء  
 ابو الليث روح امها او حب الدية في مال الصبي لانه كان لا يرى للجسم عاقلة وانما حب  
 الدية اراشت رمية بشهادة الشهود لا باقرار الصبي ولا بوجود سهمه فيها لان افراد  
 على نفسه باطل امرأة وضعت صبيها بين يدي ابيه والولد يقبل تدي غيرها فلم  
 يتخذ الاب للولد ظمرا حتمات من الجوع قال نصير رج يكون الاب اثما وعليه التوبة  
 والمستفارة والكفارة. وان كان الصبي لا يقبل تدي غيرها ولا لم تعلم بذلك كان  
 الاثم عليها وعليها الكفارة لانها هي التي ضيعت الولد. رجل بعث غلاما صغيرا في  
 حاجة نفسه بخير اذن اهل الصغير فرأى الغلام غامدا يلعبون فانتهى اليهم وارتفع  
 فوق بيت فوقع ومات قال سفبان الثوري روح ضمن الذي ارسله في حاجته وكذا  
 لو غصب صبيا فقتل الصبي واحده سبع او سقط من حائط ضمن الغاصب وان مات  
 الصبي من مرض او حمى لا ضمن الغاصب. رجل امر غامدا ليقتل صبيا له فقتل وموت <sup>الحديث</sup>

فقط تحب الحشفة ومات الصبي قال محمد ربح يكون على عاقلة الختان نصف الدية  
لانه مات بفعلين احدهما ما دون والاخر غير ما دون وان عاش الصبي فعلى عاقلة  
الختان كل الدية لانه خالفه بقطع الحشفة تجعل حمل صبيا على دابة وقال الله امسكها  
لي ولا يكن منه تسير فسقط عن الدابة ومات كان على عاقلة الذي حمله دية  
سواء كان الصبي ممن يركب مثله او لا يركب. وان سير الصبي الدابة فاوطأ انسانا  
قتله والصبي متمسك عليها فدية القتل تكون على عاقلة الصبي ولا يدرى  
على عاقلة الذي حمله عليها لان الصبي احداث السير غير امر الرجل. وان كان الصبي  
ممن لا يسير على الدابة لصغره ولا يتمسك عليها قدم القتل هو لان الصبي اذا كان  
لا يتمسك عليها كانت الدابة بمنزلة المنقلبة فان سقط الصبي عن الدابة والذئبة  
تسير فمات الصبي كان دية الصبي على عاقلة من حمله على كل حال سواء سقط الصبي بعد  
ما سارت الدابة او قبل ذلك وسواء كان الصبي يتمسك على الدابة او لا يتمسك  
ولو كان الرجل راكبا فحمل صبيا مع نفسه على الدابة ومثل هذا الصبي لا يصرف الدية  
ولا يتمسك عليها فوطئ الدابة انسانا فمات كانت الدية على عاقلة الرجل خاصة  
لان الصبي اذا كان لا يتمسك يكون بمنزلة المتاع فكان سير الدابة مصافا الى الرجل  
مجب الدية على عاقلة الرجل وعليه كفارة لانه بمنزلة الماشي. وان كان هذا الصبي  
الدابة ويتمسك عليها فدية القتل تكون على عاقلة ما حملا لان سير الدابة  
يضاف اليهما ولا يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الرجل لان هذا بمنزلة جنابة  
الصبي بيد. وان سقط الصبي ومات فدية الصبي على عاقلة الرجل سواء سقط  
بعد ما سير الدابة او قبله وهو يتمسك على الدابة او لا يتمسك ولو ان  
عبدا حمل صبيا حرا على دابة فوقع الصبي منها ومات فدية الصبي تكون في عنق العبد

يدفعه المولى بها او يفديها لانه سبب لهلاكه والعبد يضمن بالجناية سببا للموت  
وان كان العبد مع الصبي على الدابة ففسار عليها فاوطأت الدابة انسانا ومات  
عاقلة الصبي نصف الدية وفي عنق العبد نصفها. ولو ان حرا كبيرا حمل عبدا صغيرا  
على دابة ومثله يصرف الدابة ويستمسك عليها ثم امر ان يسرع عليها فاوطأت انسانا  
ومات بذلك يكون في عنق العبد لانه لما سار الدابة انقطع فعل الاول في حكم الاطلاق  
فيؤخذ مولى العبد بالدفن او القداء ثم يرجع مولى العبد على امرائه يستعمل عتد  
فيصير غاصبا فاذا المحقة عزم يرجع بذلك على الغاصب

### فصل في المعاقلة

ذكر شمس الائمة الحلواني رح وقال هذا فصل اختلف فيه المتأخرون قال بعضهم  
لا عاقلة للجمر وهو قول الفقيه ابي بكر البلخي وابي جعفر الهند وابي رح لان التهمة لم  
انسابهم فلا يتناصرون فيما بينهم وليس لهم ديوان وتحمل الجناية على الغير عرف  
بخلاف القياس في حق العرب وانهم لم يضيعوا انسابهم ويحتاجون فيما بينهم  
وقال بعضهم للجمر عاقلة عند التناصر والمقاتلة مع البعض لاجل البعض نحو الاساكفة  
والصفارين بمرور الخشابين وكذا باذر يجان. واذا قتل واحد خطأ وجيب الدية  
فاهل محلة القاتل ودرستاقه عاقلة. وكذلك طلبة العلم. وهو اختيار شمس الائمة  
الحلواني وكثير من المشايخ رح. قال ولا فارض وكان الشيخ الامام الاجل الاستاذ  
رح يأخذ بقول الفقيه ابي جعفر رح لان العبرة بالتناصر فاجتماع الاساكفة وطلبة  
العلم ونحوهم لا يكون للتناصر فلا يلزمهم التحمل عن غيرهم. وذكر الناطق رح ان دية  
القتيل تكون على عاقلة في تلك سنين ولا تكون على كل واحد من العاقلة اكثر من ثلثة  
دراهم او اربعة دراهم. فان كان القاتل من اهل ديوان امير من الامراء والقاتل من اهل

دية القتل تكون على من جمعهم ديوان ذلك الأمير دون غيرهم. فان كان القتيل غنيا  
 وله ديوان فما قتله من يرتزق من ديوانه وان كان كاتباً فما قتله من كان يرتزق من ديوان  
 الكتاب اذا كانوا يتناصرون. وكذلك عاقلة اهل كل صناعة اهل صناعة اذا كانوا  
 يتناصرون. ولكن لو يكن القاتل من اهل ديوان فعقل قتيله على عصبة من الغيب  
 وان لو يكن له عصبة فعقل قتيله ذكر في الجامع والريادات ان عقل قتيله يكون  
 في بيت المال وبه اخذ الصديق الشهيد رح. وذكر عصام روي عن محمد بن ابيو  
 عن ابي حنيفة رح ان من لا عاقلة له اذا قتل بجلا عطاء فان دية القتل تكون في مال الجاني  
 وذكر في كتاب الولاء من الاصل ان بيت المال لا يعقل من له وارث معروف سواء كان  
 مستحقا للميراث بان كان حراما مسلما او ليكن مستحقا بان كان كافرا او عبدا وقال  
 لو ان حربيا مسنما اشتري عبدا مسلما في دار الاسلام واعتمه ثم عاد المسنم الى  
 دار الحرب ثم اسره واخرج الى دار الاسلام ثم مات معتقه فميراثه يكون لبيت المال ان مضى  
 رقيق في الحال. ولو جيز هذا المعتقد فعقل جبايته يكون عليه ولا يكون على بيت المال لان لهوانا  
 معروف وهو المعتق وان كان المسوق لا يستحق ميراثه لاحل الرق وهو المصحيح. ذكر المحو اب  
 على التفصيل في كتاب الولاء. وما ذكر في الجامع والريادات محمول على ما اذا لو يكن للقاتل  
 وارث معروف بان كان لقيطا او من ينسبه اللقيط. رجل قتل ولده عمدا لا يعطيه  
 القصاص ويحب الدية في ماله في ثلاث سنين ولا كفارة عليه لان قتل العمد  
 لا يوجب الكفارة. وكذا الاجل دوان صلا وان كان القتل خطأ وجبت الدية على  
 عاقلة وعليه الكفارة. القاتل اذا اقرب بالخطأ او صالح من دم العمد على مال كوز المال  
 على الجاني في ماله الا ان في الاقرار بحب الدية في ثلاث سنين وفي الصلح عن العمد  
 المال جلا الا اذا شرط الاجل في الصلح فيكون مؤجلا وكل جزء من الدية اذا وجب <sup>قله</sup>

وفي مال الجاني يجب في ثلث سنين في كل سنة قتلها. <sup>عشر</sup> قتلوا واحدا خطأ وجب  
 الدية على عاقلهم على عاقلة كل واحد منهم عشر الدية في ثلث سنين في كل سنة ثلث  
 عشر الدية فان كان احدا لعشرة والدم المقتول فلكل ولا يجب على كل واحد  
 من العاقلة الا ثلثة دراهم او اربعة في ثلث سنين عندنا فان قلت العاقلة <sup>الضمن</sup>  
 اقرب القبايل اليهم في النسب حتى لا يجب على كل واحد من العاقلة اكثر من ثلثة دراهم  
 وليس النساء من العاقلة وكذا الصبي والمجنون والرقيق والقاتل واحد من العا  
 والدية مقدرة بالف دينار او عشرة آلاف درهم او مائة من الابل في قول ابي حنيفة <sup>رح</sup>  
 ودية المرأة على النصف من الدية الرجل ودية الذمي عندنا مثل دية المسلم واذا  
 وجهت الدية من الابل تقسم على خمسة انواع من الابل عشرون ابن مخاض <sup>عشرون</sup>  
 بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة ودية شبه  
 العمد ارباع خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس  
 وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة. وشبه العمد القتل بالثقل في قول  
 ابي حنيفة <sup>رح</sup> وفي قول ابي يوسف ومحمد <sup>رح</sup> وهو القتل بالهبة لا يقتل بها في القاب <sup>الب</sup>  
 ويدخل الآباء والأبناء في العاقلة ولا يكون الزوج عاقلة المرأة بحكم الزوجية <sup>وتأ</sup>  
 الصبي والمجنون والمعتوه عمدا او خطأ اذا بلغت خمسمائة درهم تكون على العاقلة  
 وما كان اقل من خمسمائة يكون في مال الجاني حالا ولا يحرم الصبي عن الميراث بقتل <sup>ه</sup>  
 وكذا لك المجنون وما زاد على خمسمائة درهم الى ثلث الدية فيكون على العاقلة في سنة  
 واحدة فان زاد على الثلث فالزيادة الى الثلثين تكون في السنة الثانية وما زاد على  
 الثلثين الى تمام الدية تكون في السنة الثالثة. ولا يعقل الكافر عن مسلم ولا مسلم  
 عن كافر الا قلت رجلا خطأ حتى وجبت الدية على عاقلتها هل يجب عليها شيء

من تلك الدية اختلف فيه المشايخ قال بعضهم لا يلزمها وكذا لو كان للجاني  
صبيا او مجنونا فان جنع الدية تكون على عاقلة في قول هؤلاء. والبصير ان  
القاتل يشترط العاقلة كانه القاتل امرأة او صبيا او مجنونا. صبي قتل رجلا  
حتى وجبت الدية على العاقلة ذكر في العاقلة ان المخصم ذلك هو الجاني اذا كان للجاني  
بلغ مبلغ الرجال. وكذلك في غير البصير المخصم في اثبات القتل هو الجاني لان الحق  
على الجاني اما يجب على العاقلة بطريق التحمل. وان لم يكن البصير القاتل بلغ مبلغ الرجال  
كان المخصم في ذلك الله تعالى. ياء المؤن المستقل. وذكر فيه ان ضرر رجل اقرب عند القاص  
انه قتل فلانا خطأ فقام ولي القاتل بينه ان المدعى عليه قتله عدا يقبل هذه  
البينة ويقضه بالدية على العاقلة واقرار المدعى عليه بالقتل لا يمنع قبول  
هذه البينة لان البينة تنبت ما ليس بثابت باقرار المدعى عليه وبطلان  
هذا كثير. قال مولانا روم ونريد بهذه المسئلة ما قاله الشيخ الامام المعروف بمحو  
رج ان البينة على القاتل تقبل عند حصص الجاني لانه هو القاتل والعاقلة تتحملون  
عنه وحضر الكفيل لا يشترط الوجوب المالى على الاصيل اذا قامت البينة فانه  
جعل للقاتل منها حصما ولم يذكر حضر العاقلة فلان يكون خصما حالة الانتكار اولى  
ومن قال انه يشترط حضر العاقلة فذلك قول مخالف للمذهب فلا يفضل ودان  
المسئلة على ان الدية تجب او لا على القاتل ثم يقض على العاقلة بطريق التحمل لان  
الدية لو وجبت ابتداء على العاقلة كان اقرار القاتل اقرارا على العاقلة المولى  
اذا قتل مملوكه عدا كان عليه الكفارة. وكذا لو كان الولد مملوكا لاسان فقتله  
الوالد عمد لا يجب القصاص على الوالد وعليه الكفارة. رجلا اشتراك في  
قتل رجل واحد هما بعضا والاخر مجرد عمد لا قصاص على واحد منهما ويحتسب الدية

عليها نصفها على صاحب الحديد في ماله ونصفها على صاحب العصا. وكذا القتل  
بسلاح واحد هما صيدا ومعتوه لا قصاص عليهما عندنا وهو بمنزلة الخاطيء مع العايد  
والله اعلم

باب — — — — — الشهادة على الجناية  
رجل ادعى على رجل انه قتل اباه خطأ وجاء بشاهدين فشهد احدهما ان المذنب  
عليه قتله خطأ وشهد الآخر على اقرار القاتل بالقتل لا يقبل شهادتهما  
لان احدهما شهد بالفعل والاخر على الاقرار بالفعل فلا تقبل كما لو شهد  
احدهما بالغصب والاخر على اقرار الغاصب بالغصب. وكذا لو اختلف  
الشاهدان في مكان القتل او زمانه. وكذا لو اختلفا في الالة فشهد  
احدهما انه قتله بالحجر وشهد الاخر انه قتله بالعصا. وكذا لو شهد احدهما  
انه قتله عمدا وشهد الاخر انه قتله خطأ. وكذا لو شهد احدهما انه قتل به  
بالعصا وقال الاخر قتله ولا احفظ بماذا قتله. وان قال جميعا قتله ولا نذكر  
بماذا قتله في القياس لا يقبل شهادتهما. وفي الاستحسان تقبل

شهادتهما ويقضى عليه بالدية في ماله لا نهما اتفاقا على القتل والقتل  
غالبًا يكون بالالة القتل وانما لم يذكر الالة اسقاطا للقصاص ولو شهد  
رجل وامرأتان بقتل الخطاء او بقتل لا يوجب القصاص يقبل شهادتهما  
وكذا الشهادة على الشهادة وكتاب القاضية الى القاضي لان موجب هذه  
الجناية المال فيقبل فيه شهادة الرجل مع النساء. رجل شهد عليه شاهد  
عدل بالقتل فان القاضي يحبسها اياما فان جاء المدعي بشاهد آخر  
والاخر سبيله. وكذا لو شهد شاهدان على رجل بقتل عمدا فانه مجسوم



يظهر عدالة الشهود ولا تصارفتهم فيجبس لاجل التهمة. وأن شهد رجلان  
 بقتل المخطيء ذكر الشيخ الإمام المعروف بخواهر راده أنه لا يجبس قبل الحكم  
 والأظهر أنه يجبس. رجل <sup>المدعى</sup> على رجل أنه قتل باه خطاء وادعى أن له بينة <sup>ضقة</sup>  
 في المصرو طلب اخذ الكفيل من المدعى عليه ليقيم البينة فان القاضي يامر باعطاء <sup>الكفيل</sup>  
 ثلاثة أيام. ولو قال المدعى شهود عاتبه وطلب اخذ الكفيل إلى أن يأتي بالشهود فان القاضي  
 لا يجبسه في اخذ الكفيل. وأن ادعى العمد وأراد اخذ الكفيل لا يجبسه القاضي  
 لا قبل اقامة البينة ولا بعد ها إلا أن المدعى قبل اقامة البينة يلازمه وبعد  
 اقامة البينة يجبسه القاضي زجراً. ثم إذا عدلت البينة وشهدوا بقتل زوج  
 القصاص يقضي القاضي بالقصاص بطلب المدعى. صبي اقترانه قتل باه عمد <sup>لا يجب</sup>  
 عليه القصاص ويجب الدية على عاقلته ويرث الصبي منه. وكذلك المجنون قتل  
 وجدة محلة قوم كانت القسامة على اهل المحلة والدية على عواقلهم ولولي القتل  
 ان يختار التحليف خمسين رجلاً من المشايخ الصالحاء. وأن شاء اختار للفساق  
 والشبان والخيار فيه لولي القتل دون الامام لأن الحق له فان لم يكن عددهم خمس  
 رجلا كبرت الايمان عليهم حتى يتم خمسون يمينا فيخلفون بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً  
 وأن امتنعوا عن اليمين جيسوا حتى يجلفوا. وأن وجد القتل بين قريتين او سكتين  
 كانت القسامة والدية على اقرب القريتين والسكتين الى القتل هذا اذا كان يبلغ  
 صوت القريتين الى الموضع الذي وجد فيه القتل. وأن لم يبلغ فلا شيء على واحدة  
 من القريتين. وأن وجد القتل في مكان مملوء كانت القسامة على الملاك والدية  
 على عواقلهم. وأن وجد القتل في موضع مساح نحو الغلات الا انه في ايدي المسلمين <sup>ثبت</sup>  
 الدية في بيت المال. وأن وجد القتل في دار امرأة كانت القسامة عليها تخلف هي <sup>خمسين</sup>

في قول أبي حنيفة ومحمد رحم والدية على عاقلتها. وأن وجد القتيل في سوق المسلمين  
او في مسجدهم ذكر في موضع ان الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيه. وذكر في  
موضع آخر ان فيه الدية والقسامة وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع <sup>موضع</sup>  
ما ذكر ان الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيه اذا لم يكن السوق ملكا لهم  
بل كان للسلطان فان كان السوق مملوكا لهم كان وجود القتيل في السوق او في  
مسجدهم كوجود القتيل في مسجد المحلة ونعم يجب القسامة على اهل المحلة والدية  
على عواقلهم. وأن وجد القتيل في مسجد الجامع كانت الدية في بيت المال ولا قسامة  
فيه. وأن وجد القتيل في محلة فيها اصحاب الخطة وفيها من اشترى كانت القسامة والدية  
على اصحاب الخطة فاما في المحلة واحد من اصحاب الخطة كانت القسامة عليه والدية  
على عاقلته لا على السكان والمشتري في قول أبي حنيفة ومحمد رحم. وقال أبو يوسف رحم المشتري  
وصاحب الخطة سواء. وأن لم يكن فيها احد من اصحاب الخطة وفيها سكان وشتر  
كانت القسامة على المشتري دون السكان وهو قول أبي يوسف رحم الاول ثم رحم  
وقال هي عليهم. ولو وجد القتيل في سجن كانت الدية على بيت المال في قول أبي حنيفة رحم  
وقال أبو يوسف رحم هي على اهل السجن وان وجد القتيل في دار رجل قد اشترى اهلها وليس  
من اهل الخطة فاصحاب الخطة براء عن ذلك ويكون القسامة على صاحب الدار والدية  
على عاقلته وان كانت الدارين رجلين واحدهما اكثر نصيبا من الاخر كانت الدية  
على عواقلهما نصفين. وأن وجد الرجل قتيلا في دار نفسه لا يجب القسامة فيكون  
الدية على عاقلته في قول أبي حنيفة رحم. وقال أبو يوسف ومحمد رحم لا شيء عليهم. ولو  
وجد المكاتبة قتيلا في دار اشترى اهلها لا يجب فيه شيء في قولهم جميعا. ولو وجد واحد من  
المحلة قتيلا في المحلة كان فيه الدية والقسامة والقتيل عندنا كل ميت به اثر الضرب

والخرج بان كان الدم يخرج من بعض محارفه ان كان يخرج من موضع يخرج منه  
الدم عابث من غير ضرب كالانف والدر والاكبر فلا قسامة فيه ولا يكون هو قبلا  
وان كان لا يخرج عابثا لم يضر وخروج في الباطن كالعين والاذن فهو قتل  
وان كان الدم يخرج من الفم ان كان يعلونه الخوف يكون قتلا. وان كان ينزل من  
الراس لا يكون قتلا. قتل واحد في محله فادعى ولي القتل القتل على رجل يصد  
من اهل المحلة لا يبطل القسامة والديه من اهل المحلة. وعن ابي جعفر ربح ودية  
يكون ذلك ابراء منه لاهل المحلة ثم لو اقام ولي القتل شاهدين من غير اهل  
على ذلك الرجل بعد ان اقام عليه بالحجة فصير موحه. وان اقام ولي القتل  
على ذلك شاهدين من اهل المحلة لا يفضل بينهما. ثم على قول ابي يوسف ربح يملف  
شاهدين بالله ما فعلناه قط وعاد قول محمد ربح يملف شاهدين بالله ما قتلناه وما علمنا  
فان لا. وان ادعى ولي القتل القتل على رجل من اهل المحلة كان ذلك ابراء منه لاهل  
المحلة حتى لا يسمع دعواه بعد ذلك القتل على اهل المحلة. ولو اقام ولي القتل شاهدين  
من اهل المحلة لا يعمل شهادتهما في قول يجتمع ربح ويعلى قول صاحبه. ثم  
القسامة انما تختص على اهل المحلة في مثل المحلة والفرقة وغير ذلك ادا وحدهم القتل  
او اكثر من النصف او النصف مع الراس. وان وجد نصفه مسقونا بالظول او وجد  
اقل من النصف مع الراس او وجد البدن او الرجل والرأس فلا شيء منه. وان وجد  
السفط فلا شيء فيه فان كان بدنه تاما وبه ان القتل فهو قتل كان منه القسامة والدية  
وان وجد البهيمة او الدابة مقتولة فلا شيء فيها وان وجد المكاتب او المدبر او دام الوالد  
قتلا في محلة وجبت القسامة والقيمة على عواقبهم في ثلث سنين ولو وجد السد قسلا  
في دار مولاه فلا شيء فيه الا ان يكون عليه دين فح كالت القيمة على مولاه لغريمه حاله كما لو

المولى. ولو وجد المكاتب قتيلا في دار مولاه كانت قيمته على المولى موجهة في ثلثين <sup>سبعين</sup>.  
 يقضى منه كتابته ويحكم بحرمة وما يقره يكون ميراثا عنه لورثته. ولو وجد الرجل قتيلا  
 في دار عبده المأذون كانت القسامة والدية على عاقلة المولى كان العبد مائة  
 أو لم يكن. ولو وجد المير قتيلا في دار أبيه أو أمه أو المراقة في دار زوج أو فيه القسا<sup>مة</sup>  
 والدية على العاقلة ولا يجزم عن الميراث. ولو وجد القتل في نهر عظيم يجري به الماء فلا <sup>شيء</sup>  
 فيه. وإن كان النهر صغيرا قوم معروفين فهو عليهم. والفرق بين الصغير والعظيم ما <sup>عرف</sup>  
 في الشفعة كل نهر يستحق به الشفعة فهو صغير وما لا يستحق به الشفعة فهو القرا<sup>ة</sup>  
 والمجروحون فهو عظيم. ولو كان القتل محتسبا في جانب من النهر كانت القسامة والدية  
 على أقرب الأراضيه والقرى إلى الموضع الذي احتبس فيه القتل إذا كان يصل صوت  
 أهل الأراضيه والقرى إلى ذلك الموضع والأقلا. وأن وجد القتل في ثلاث فليس  
 فيه شيء. وقال الكرخي رح هذا إذا الركن ذلك الموضع قريبا من العرمان فإن كان  
 قريبا بحيث يبلغ صوت أهل العرمان إلى ذلك الموضع فهو عليهم والله أعلم

**باب الوكالة في الدم الوكالة في اثبات الدم من**

جانب المدعي والمدعى عليه مقبولة في قول أبي حنيفة رح

وقال أبو يوسف رح آخر لا يقبل وقول محمد رح مضطرب واجمعوا على أنه لا يقبل <sup>فيه</sup>  
 الشهادة على الشهادة ولا كتاب القاضي إلى القاضي ولا شهادة رجل وامرأتين وأن  
 وكل باستيفاء القصاص في النفس وفيما دون النفس لم يكن للوكيل أن يسوق في المحضر  
 من الموكل عندها وعلى قول الشافعي رح له أن يسوق في الوكيل باثبات الدم إذا أقر في مجلس  
 القاضي أن الضال قد عفي صح إقراره وكذلك وكيل المطلوب إذا أقر <sup>بفوق</sup> بوجوب  
 عليه ماله في القياس بصح إقراره ولا يصح استقصاؤه ولو مات أحد ومرة المقتول.

والقاتل وارثه من القصاص عن القاتل وبصيرحة الباقي  
 ما لا يؤثر له باثبات قتل الخطاء والعمد من الجراحة التي لا قصاص على  
 القاتل فيها بمنزلة الكفالة بالمال. رجل قتل عمدا فاقا - اخ المقتول بينه وبينه  
 لا وارث له غيره فاقام القاتل بينة له ابنا فان العاخذ لا يقض ببيته الاخ  
 ويتاين في ذلك. وان اقام القاتل بينة له ابنا وان قد صالحه على الدية  
 وقبضها منه واقام بينه ان الابن قد عفى عنه قبلت بينة القاتل لانه  
 انبت بينه انه لا حق للمدعي باستيفاء القود فان جاء الابن بعد ذلك وانكر  
 العفو والصالح يكلف القاتل ان يعيد البينة على الابن ولا يقض على الابن  
 بالبينة التي اقامها القاتل على الاخ لان الاخ لا يكون خصما عن الابن  
 ولو كان للمقتول اخوان واقام القاتل بينة على احدهما ان الاخ الغائب  
 صالحه على خمسة آلاف جاز ذلك. فان حضر الغائب وانكر الصالح لا يكلف  
 القاتل اعادة البينة بخلاف الاول لان في الاول الاخ لا يكون وارثا  
 مع الابن بل يكون اجنبيا. اما الاخوان كل واحد منهما يستحق القصاص  
 على القاتل فهذه بينة قامت على الخصم فلا يكلف اعادة البينة. واذا  
 لم يكلف القاتل اعادة البينة ههنا يكون للحاضر نصف الدية ولا شيء للغائب  
 واذا ادعى بعض ورثة الرجل دم ابيه على رجل واقام البينة فان الغائب  
 يحبس القاتل لانه صار متهما ولا يجمل باستيفاء القصاص مان حضر الغائب بذلك  
 لا يكون للغائب الذي حضران يستوفى القصاص ما لم يعيد هو البينة في قول أبي حنيفة  
 رح لانه عند القصاص يجب للوارث ابتداء فلم يكن كل واحد من الورثة خصما عن  
 في اثبات حق الغير فلم يكن من ضرورة ثبوت القصاص الذي اقام البينة به بوثقة  
 لغيره

٢٥٣  
 يختلف ما اذا كان القتل خطأ لأن الدية تجب للمقتول أو لا يقتضيهما ديونه وينفذ  
 وصاياه وكل واحد من الورثة يكون خصما فيما يدعى للميت فلا يحتاج في العاقل إلى  
 البينة. وتختلف العفو والصلح لأن ذلك مما يثبت بالشبهات. والقصاص  
 لا يثبت. رجل ادعى على رجل انه قتل اباه خطأ فأنكر المدعى عليه ثم أن المدعى  
 مع المدعى عليه حكما رجلا فحكم المحكم بالقتل لا يظهر حكمه في حق العاقلة <sup>رجل</sup> ~~رجل~~ المدعى  
 ان قتل اباه عمدا واقام شاهدين فشهدا انه ضرب فلانا بالسيف فلم يزل صاحب  
 فراشه حتى مات قبلت هذه الشهادة ويقضى بالقصاص اذا شهدا انه لم يزل <sup>صا</sup>  
 فراشه حتى مات. ولا ينبغي للقاضي ان يسأل عن الشهور مات من ذلك ام لا <sup>العبد</sup> لا في  
 ولا في الخطأ. ولو قال ذلك لا يبطل شهادتهما ولو شهدا انه ضربه بالسيف حتى مات  
 ولم يكن كراهما جازت شهادتهما ويقضى بالقصاص. وكذا اذا شهدوا انه طعنه بـ  
 اودها بهم او تشابه وكل ذلك يكون عمدا يقضى بالقصاص كما لو شهدوا انه ذبحه  
 او شق بطنه بالسكين والله اعلم

باب جنابة البهائم وما يهلك بالحيطان او الابرار  
 رجل ارسل حمارة فدخل ذرع انسان وافسد ان ارسله وساقه الى الزرع بانكاس  
 خلفه كان ضامنا وان لم يكن خلفه الا ان الحمار ذهب في فوره ولم يعطف يمينا وشمالا  
 وذهب الى الوجه الذي ارسله فاصاب الزرع كان ضامنا وان ذهب يمينا وشمالا  
 ثم اصاب الزرع فان لم يكن الطريق واحدا لا يكون ضامنا. وان كان الطريق واحدا كان  
 ضامنا. وان ارسله فوق ساعده ثم ذهب الى الزرع وافسد لا يضمن المرسل رجل  
 ارسل كلبا الى شاة ان وقف ثم ذهب وقتل الشاة لا يصح. وان ذهب في  
 فورا لارسال وقتل الشاة ذكر في الجامع الصغير انه لا يضمن اذا لم يكن سائقا <sup>يكن</sup> خلفه

وهكذا ذكر القندوري رحمه الله وعن أبي يوسف رحمه الله انه يكون ضامنا والمشاخيم رحمه الله اخذوا  
بقوله. وذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله في شرحه للحامع الصغير رجل ارسل طلبا فاصاب  
في فوره انسانا فقتله او غرق ثيابا به ضمن المرسل لانه مادام في فوره فكانه خلفه. وذكرنا  
رجل اعد كلبه على رجل فعضه او منق ثيابا به لا يكون ضامنا في قولنا بمجنقة رحمه الله يضمن  
في قولنا ببنيوسف رحمه الله. والمختار للفتوى قولنا ببنيوسف رحمه الله. ولو ارسل كلبه الى صيد لم  
ساقط فاصاب انسانا لا يضمن في الروايات الظاهرة والاعقاد على الروايات الظاهرة  
رجل القحية في الطريق فهو ضامن لما اصابته حتى تقول عن ذلك المكان رجل اوقف  
دابة في طريق المسلمين ولم يشد هافسدت عن ذلك المكان واقتلت شيئا لا يضمن  
الرجل لانه اذا لم يحسبها تكون بمنزلة المنقلبة. ولو اوقف دابة في الطريق فاوطأت انسانا  
بيدها او رجلها كان ضامنا ويجب الدية على عاقلته وان ضمت برجلها او ذنبها وهي  
تسير لا يكون ضامنا. وان كدمت يصير ضامنا. وكذا ان ضربت بيدها. ولو راشت  
او بالته وهي تسير وخرج اللعاب من فمها او سال عرقها فاصاب انسانا او افسدت شيئا  
لا يضمن الراكب. وان ضربت بحافرها حصاة او نواة فاصاب انسانا وهي تسير لا يضمن  
الراكب الا اذا نارت جراكيل وان كانت تسير فوقفتم ثم بالته او راشت لا يضمن الراكب  
وان اوقعها الراكب لغير روث او بعل فبالته او راشت فما تولد من ذلك يضمنه الراكب  
وان اوقعها في غير ملكه فافسد شيئا ضمن يستوي فيه اليد والرجل. وان اوقعها  
في ملكه فلا ضمان عليه بحال. وكذا لو كان في ملك بينه وبين غيره. ولو عاد قطارا في  
الطريق فاوطأت اوله لقطار اخر او اخره بيد او رجل افسد يضمن القائد لما عطي به وان كان  
معه سابق كان ضمان ذلك عليهما. وما افسدت بنفحة الرجل والذنب يكون على  
السائق خاصة. وان كان معهما ثالث يسوق الا بل وسط القطار فما اصاب مما هو

٢٥٨

هذا السائق وما بين يديه من شيء فهو عليهم اثلاثا لانه قائم وسائق وانما  
 الرجل احيانا وسط العطار و احيانا يتاخر و احيانا يتقدم وهو يسوق فهو  
 بمنزلة السائق لان السائق قد يتقدم وقد يتاخر وقد يكون في وسط العطار  
 فهو سائق على كل حال والراكب والسائق والقائد والرديف فيما او طأت  
 الدابة سواء . ولو ان رجلا يقود قطارا فربط انسان في قطاره بغير القائد ثم  
 لم يعلم بذلك فوطئ هذا البعير انسانا فآكله كانت الدية على عاقلة القائد ثم  
 عاقلة القائد على عاقلة الرابط . وان كان القائد يعلم بربط البعير لا يرجع عاقلة القائد  
 على عاقلة الرابط . ولو كان الابل وقوا فربط الرجل بغير قائد صاحب العطار وهو  
 لا يعلم كان الضمان على عاقلة القائد ثم يرجع عاقلة القائد على عاقلة الرابط ولو  
 ان رجلا ضرب دابة راكب او نخسها بدون امر الراكب فضربت بيدها او جلها  
 او نفخت او كدمت او صدمت انسانا على فوره كان الضمان على الناحس دون  
 الراكب . وان ضربها بامر الراكب او نخسها فاوطأت انسانا على الفور كانت  
 الدية على عاقلة الناحس والراكب جميعا لان الناحس بمنزلة السائق  
 والراكب مع السائق اذا اجتمعا فضمن ما او طأت الدابة يكون عليهما  
 ولا يضمن الناحس ههنا ما لا يضمن الراكب من نفخة الرجل والمذنب وغير ذلك  
 دابة لها سائق وقائد فنخسها رجل بغير إذن احد هما فنفت انسانا كان ضمان  
 النفع على الناحس خاصة لان السائق والقائد لا يضمنان النفع . وان كان  
 النخس بامر احد مما لا يجب الضمان على احد ولو نخس رجل دابة راكب بغير امر  
 فوثبت والقت الراكب ضمن الناحس . وكذا لو نخسها فنجحت بما اصابته  
 في فورها يضمن الناحس . ولو نفخت الناحس فقتله كان هذا رجل



يُقود دابة فسقط شيء مما يحمل على الأبل على إنسان أو سقط سرج الدابة لو مجاها  
على إنسان فقتله أو سقط ذلك في الطريق فشر به إنسان ومات بضمن القا  
وأن كان معه سائر وكان الضمان عليهما لأن هذا مما يمكن الاختلاف عن مقتضى  
على البعير على وجه لا يسهل. ولو أن راكبا وقف الدابة على باب المسجد وهو  
كما لو وقفها في الطريق. فان كان الإمام جعل عند باب المسجد موقفا للنا  
والدواب كان هذا بمنزلة الطريق. فإن أوقفها في العلات لا يضمن إلا إذا أوقفها  
في الحجة لأن الوفوف في العلات لا يضر بالناس إلا في الحجة. ولا يضمن السائق  
والقائد في ملكه إلا فيما وطئت الدابة تبيد أو رجل. رجل وجد في زرع في الليل  
تورين فظن أنهما لأهل فزبه فاذا كان لغیر أهل فزبه فإراد أن يذلهما مربوطه  
فلدخل في المربط أحدهما وفر الآخر فتبعه فلم يقدر رعله وحاء صاحب الثور فإراد  
تفسيته قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ر. ح. أن كان بيته عند الأحرار معه  
من صاحبه كان ضامنا وأن كان نيتة أن ياحنه ليرده على صاحبه إلا أنه لم يسهل  
على الأشهاد ولم يجد من يشهد لا يكون ضامنا فقبل له أن كان ذلك في النهار  
قال أن كان الثور لغیر أهل فزبه كان حكمه حكم اللفظة. وأن ترك الأشهاد مع القدر  
عليه ضمن. وأن لم يجد من يشهد يكون ذلك عذرا. وأن كان الثور لأهل فزبه  
فيما أخرجه من زرعه يكون ضامنا إلا ما يكون لأهل فزبه من التيران لا يكون  
حكمه حكم اللفظة في النهار لأنه لا يخاف عليه الضياع في النهار. وأما إذا  
عليه في الليل فاذا أخرجه يكون عاصبا. وقال القاضى الإمام على السعد ر. ح.  
إذا وجد في زرع دابة فمقتل رمايخها عن ملكه لا يكون مضموما عليه. وإذا  
ساقها ورأى ذلك القدر يصير ضامنا بنفس السوق. وهكذا قال أبو صر الدين

٢٥٦

رح الا انه قال ان ساقها الى موضع يامن فيها لا يكون ضامنا وقال بعضهم اذا  
وجد الرجل دابة تخرجه فخرجها فقتلها بسبع كان ضامنا لانه لا ينبغي له ان يخرجها  
ولكن ينبغي ان يستعد على صاحبها حتى يخرجها صاحبها. والصحيح ما قال  
القاضي الامام علي السعدي رح ان له ان يخرجها عن ملكه ولا يسوقها وراء  
ذلك فان ساقها بعدها اخبرها عن ملكه يصير غاصبا ضامنا. وان ساقها ليرد  
على صاحبها فغطيت في الطريق او انكر رجلها كان ضامنا. ولو ان صاحب الزرع  
لم يخرجها ولكنه امر صاحبها ان يخرجها فافسدت شيئا في اخراجها قال الفقيه  
ابو الليث رح لا يكون ضامنا لما افسدت لانه اخبرها بامر. ولو انه قال  
لصاحب الدابة ان دابتك في الزرع ولم يقل اخبرها فاخرجها صاحبها فافسد  
شيئا في اخراجها كان ضامنا. وقال ابو نصر رح في الوجه الاول يكون ضامنا ايضا  
لو جرد السوق من صاحبها وصاحب الزرع لم يرض بالفساد وانما طلب  
منه الصيانة. ولو ان دابة رجل انقلبت ليلا او نهارا من غير ارسال فافسد  
انسان لا يجب الضمان على صاحبها لان فعل الجماد ربحه يسوق حمارا  
لحطب في الطريق فقال كوست كوست وقدامه رجل لم يسمع ذلك حتى اصاب  
نوبة وتخرق ضمن السائق. وكذا لو سمع صوته الا انه لم ينتهيا له التفتي لضيق  
ولا فرق في هذا بين الاصم وغيره وان امكنه التفتي فلم ينتج بعد ما سمع لا يضمن  
السائق. رجل وضع خشبا في طريق المسلمين او حجرا او حديد فخرت به دابة  
من سوق احد فغطيت يضمن واضع الحجر والخشب والله اعلم

فصل فيما يحدث في الطريق فيهلك به انسان او دابة  
رجل وضع في الطريق حجرا او جذعا او بني فيه بناء او اخبر من حافظ جذعا

<sup>٢٥٧</sup>  
 او حفرة شاخسة او شرع كنيفا او جناحا او ميزابا او ظلة فعطب به انسان كان  
 ضامنا فان عثر بها احده في الطريق رجل فوقع على اخر فاما كان الضمان  
 على الذي احدثه في الطريق كانه روع الذي عثر بيده على غيره ولا يضمن الذي عثر به  
 لانه مدغم في هذه الحالة والمدفوع كالالة ولو نحو رجل شيئا من ذلك عن  
 موضعه فعطب بذلك رجل كان الضمان على الذي منعه ويخرج الاول من  
 الضمان. وقال ابو حنيفة رح اذا كان الطريق غير نافذ فلكل واحد من اصحاب  
 الطريق ان يضع فيه الخشب ويربط فيه الدابة ويتوضأ فيه وان عطب بذلك انسان  
 لا يضمن. وان بني فيه بناء او حفرة فيه يبرأ فعطب به انسان كان ضامنا. ولكل  
 صاحب الدار من الانتفاع بفناء داره من الفاء الطين والحطب وربط الدابة ببناء  
 الدكان والتعود بشرط السلامة وذلك الشيخ الامام الزاهد المعروف بنحو امره رده  
 اذا احدث في سكة غير نافذة ينظر ان احدث ما لا يكون من جملة السكة فتلف  
 انسان وجب الضمان بسقط من ذلك حصة نفسه ويضمن حصة الشريك فان  
 احدث ما يكون من جملة السكة كوضع المتاع وربط الدابة لا يكون ضامنا لان الله <sup>يفعل</sup>  
 ذلك ولو كانت الدارين رجلين يعمل احدهما فيها ما كان من جملة السكة كوضع المتاع  
 وربط الدابة تجاز كما لو سلك. واما اذا خرج ميزابا الى الطريق فسقط على رجل قتله  
 ينظر ان اصابه الطرف الذي كان في الحائط لا ضمان به لانه وضع ذلك الطرف  
 فملكه ولم يتركه يقد يا. وان اصابه الطرف الخارج من الحائط ضمن صاحب الميزاب لانه  
 متعد في ذلك الطرف حيث شغل به هواء الطريق. وان لم يعلم ايها اصابه في القيا  
 لا شيء عليه لو وقع الشك في الضمان. وفي الاستحسان يضمن. رجل كنس الطريق  
 فعطب بموضع كنسه انسان او دابة لا يضمن شيئا لانه لم يحدث في الطريق شيئا وانما كنس

الطريق كبر لا يتصرف المارة بالخيار. ولو رشح الطريق فعطبنا انسان بذنك كان ضامنا  
 هنا اذا رشح كل الطريق فان رشح بعضه فمرا انسان في الموضوع الذي رشح ولم يعلم  
 بذنك فعطبنا كان ضامنا. وان علم بذنك فمرفيع مع العلم لا يكون ضامنا. هكذا قال  
 متنا تخارج وفي الكتاب اطلق الجواب ووجب الضمان على الذي رشح. وان رشح  
 دابة فعطبنا يضمن على كل حال. ولو ان رجلا امر اجهير بالسقاء برشح فناء وكلمه فعطبنا  
 انسان ضمن الامر ولا يضمن الراش. وحارس السوق اذا رشح يضمن بما عطب به على  
 كل حال هذا كله في طريق العامة. واما في سكة غير افقة اذا التقى فيها من هو من اصل السكة  
 خشبا او طينا او ترابا او رشح لا يكون ضامنا. رجل مر في الطريق وهو يحمل حملا فوق الحمل  
 على انسان فالتلفه كان ضامنا ولو عثر انسان بالحمل الواقع في الطريق ضمن ايضا لانه  
 هو الذي وضع الحمل في الطريق. ولو سمع الطريق جرا فاحرق به شيء كان ضامنا  
 لانه كان متصل بابوضع النار في الطريق. وان حركته الريح فذهب به الى موضع اخر ثم  
 احترق به شيء لا يكون ضامنا لانه لما تحول عن ذلك المكان انتسخ حكم الفعل الاول  
 قالوا هذا اذا لم يكن اليوم ريحا فان كان ريحا كان ضامنا لانه علم حين القاعدة الطريق  
 ان الريح يذهب به الى موضع اخر فيضاف التلف اليه فيكون ضامنا كالذابة  
 المربوطة اذا جالت في رباطها فافسدت شيئا. ولو ان رجلا امر في ملكه او في غير  
 ملكه وهو يحمل نارا فوقعت بشراة منها على ثوب انسان فاحترق ذكر في المواد  
 انه يكون ضامنا لانه لم يتخلل بين الحمل والسقوط واسطة فكان التلف مضافا  
 اليه. ولو طارت الريح بشراة من نار والقته على ثوب انسان لا يضمن لان الاحتراق  
 حصل بالريح ههنا. وذكر الزند ويسى رح اذا امر بالنار في موضع له حق المروءة  
 فهبت به الريح فوقعت على ثوب انسان فاحترق لا يكون ضامنا. فان لم يكن له

حق المهر في ذلك الموضع كان ضامنا. ولو هبت الريح بعامة رجل والفتها  
على قارورة انسان فكثيرا يضمن صاحب العامة. ولو انقعد واضرب الحديد  
على حديد محمي فانتزعت عشرة انة من ضربه على ثوب رجل يمر في الطريق فلقرق.  
ضمن الحداد كانه القى النار على ثوبه. رجل وضع جرة في الطريق ورجل لخر وضع  
جرته في ذلك الطريق ايضا فتخرجت احدهما على الاخرى فانكسرت الاخرى  
لا يضمن صاحب الجرة التي تخرجت لانها لما زالت عن ذلك الموضع انتسخ  
حكم فعل الاول. وان انكسرت التي تخرجت يضمن صاحب الاخرى لان فعله لم يزل  
وكذلك رجل وقف دابة في الطريق واخرى لك تفرت احدهما واصابت الا  
لا يضمن صاحب التي تفرت. ولو عطبت التي تفرت بالاخرى يضمن صاحب  
الواقفة لبقاء جنايته. رجل وضع في الطريق خشبة تمنع الخشبة من  
رجل وبرئ اليه منها فتركها المشتري في مكانها حتى عطب بها انسان  
او دابة كان الضمان على البائع الذي وضعه لا على المشتري لان البائع كان  
متعديا في الوضع وخروج الخشبة عن ملكه لا يكون فوق عدم الملك في الخشبة  
وذلك لا يمنع وجوب الضمان فان من القى خشبة لغزو في الطريق فعطب بها  
انسان كان ضامنا. وكذلك الرجل اذا اشترع جناحا من داره الى الطريق  
ثم باع الدار فاصاب الجناح رجلا فقتله يضمن بائع الدار رجل استاجر  
انسانا ليشترع له جناحا في فناء داره او حانوته ففعل فهلك بالجناح شيئا انك  
المستاجر اخبر الاجير ان له حق اشترع الجناح يضمن الاجير سواء سقط الجناح  
قبل الفراغ عن العمل او بعد ثم الاجير يبيع بما ضمن على المستاجر. وان اخبره  
المستاجر بالامر انه ليس له حق الاشترع في القديم او لم يخبره بذلك الا ان

علمين لك ان سقط الجناح قبل فراغ الاجير من البناء يضمن الاجير .  
لما عطبت به فلا يرجع هو على المستاجر قياسا واستحسانا فان سقط الجناح  
بعد ما فرغ الاجير من البناء ضمن الاجير لما عطبت به ثم هو لا يرجع على المستاجر  
قياسا وفي الاستحسان يرجع وهو كما لو امر رجلا بنج شاة ففعل  
ثم ظهر ان الشاة كانت لغيره يضمن المذابح وهي كسئلة الجناح رجل  
وضع قطرة على نهر خاص لا قوام مخصوص بن فسخ عليها انسان فانحسفت  
او تعطل به فمات ان تعد المور عليها لا يضمن واضع القطرة . وان  
لربيع المار به ضمن كما لو وضع خشبا في طريق المسلمين او حديد فمات  
به دابة لا يسوق احد فعطبت به كان ضامنا . قالوا ان كانت الخشبة  
صغيرة بحيث لا يوطأ على مثلها لا يضمن . واضعها لان الوطئ على مثل  
هذه الخشبة بمنزلة تعد الزلق او التعطل بالبحر المونسوع والطريق  
عدا وذلك لا يوجب الضمان . وان كانت الخشبة كبيرة يوطأ على  
مثلها يضمن . واضعها . هذا اذا كان النهر خاصا لا قوام مخصوص  
فان كان النهر لعامة المسلمين ففي ظاهره اربعة يكون ضامنا . وعزاييف  
رحمه الله انه لا يكون ضامنا . رجل حفر بيرا في المغارة في موضع ليس  
بمسرح ولا طريق لا انسان بغير اذن الامام فوقع فيها انسان لا يضمن الحافر وكذلك  
قعد انسان في المغارة او نصب خيمة فغتر بها رجل لا يضمن الفاعل . ولو كان ذلك  
في الطريق ضمن . وان حفر بيرا في الطريق ثم كبسها ان كبسها بالتراب او بالحصي او بما  
هو من اجزاء الارض ثم جاء اخر وفرعها ثم وقع فيها انسان ولم يضمن الثاني  
فلو كان الاول كبس البير بالطعم وما ليس من اجزاء الارض يضمن الاول لاخ

الوجه الاول هذا الكبير مما هو من اجزاء الارض لا يتناول في وجه الثاني بقدر  
 ربع دائرة الطريق وخطها تساهل جاء آخره رفع العطاء ثم وضع بها اسان ضمن الاول  
 ولو خسر الرجل نهرا في ملكه فسطب به اسان او دانه لا ينقص. وكذا لو جعل عليه جسر.  
 او مطر في ارضه. ولو حصرت نهرا في غير ملكه فهو بمنزلة السرقة من طامسا. وكذا لو جعل  
 حبرا او قنطرة في غير ملكه. وعن ابي يوسف ربح الله لا يضمن وان احرقته في غير ملكه اذا  
 ثبت لا ينصرف به غرة لانه محسب سلع الناس مما احرقه. وفي ظاهر الرواية يكون  
 ضامنا الا اذا فعل ذلك ما دون الامام كما لو حفز اسيرته الموضع الذي محتاج اليه  
 اليه يكون ضامنا ما عطف به اذا لم يجعل ما دون الامام. وآية من على حصة اسان  
 ما تحسب به لا يضمن واصح الحسنة لما مر مسعدا كان الخلف مصا ما اليه. واوجهر  
 نهرا في غير ملكه فاشتوى ذلك الهراء وعرف ارضا او مية كان ضامنا لانه سئل لما  
 في غير ملكه فيضمن كما لو منعه او سار على الدابة في الطريق ولو كان ذلك في غير ملكه  
 لا يضمن لانه مباح له مطلقا. ولو سعى ارضه فخرج الماء منها الى غيره او افسد  
 منها عا او زرع او اكراما لا يكون ضامنا لانه منصرف في ملكه مباح فمطلقا. وكذا لو  
 احرق حشيشا في ارضه او في حصائه او حشيت النار الى ارض غيره ولحققت  
 شيئا لا يكون ضامنا لانه منصرف في ملكه. قل هذا اذا كانت النواحي ساكنة خيرا لوقد التا  
 فلما آذا كان اليوم. ويجوز ان الرمي نذهب بالنار الى ارض حارة. كان مناصا  
 اسعسا لانه صب الماء في مزلج له ومحت الميزاب ماع اعرف فسد به كذا ضامنا  
 ولو آوقد النار في داره او سوده لا يضمن ما احرق به. وكذا لو حرقه او سبه بداره  
 فتركت من ذلك ارض طره لا يضمن. ولا يؤثر الحكم ان يحول ذلك عن موضعه وفيما  
 بين الله تعالى عليه ان يكف عن ذلك ان كان ينصرف به غيره. وآية صب الماء ملكه

بمنزلة المرفوع فيكون تلف الكل مضافا الى المحاضر. أما اذا خرج ملك نفسه فسقوطه لا يكون  
مضافا الى غيره فكان تلف المسقوط عليه مضافا الى الساقط كرجل تدب من جبل على  
رجل فقتله بضمن دية القتل. رجل حف بيرا في الطريق فجاء انسان والى فيها نفسه  
متعمدا لا بضمن المحاضر. وان لم يقع فيها بنفسه فسقط ذم من الوقوع ومات  
فيها جوعا او غما لا بضمن المحاضر في قول البيهقي رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله مات فيها  
جوعا فكذلك وان مات عما بان اثر الغم في قلبه من الوقوع فمات من ذلك ضمن المحاضر  
وقال محمد رحمه الله بضمن المحاضر في الوجوه كلها لان الموت حصل بسبب الوقوع في البئر رجل  
حف بيرا في الطريق فجاء آخر وحفر منها طائفة في اسفلها ثم وقع فيها انسان ومات في القيا<sup>س</sup>  
بضمن الاول وبه اخذ محمد رحمه الله لان الاول كان الدافع لمن سقط في القعر الذي حف  
صاحبه في اسفله وفي الاستئناس يجب الضمان عليهما لان كل واحد منهما متعمد في  
الحفر ولو حف رجل بيرا في الطريق ثم جاء آخر وسع راسها فسقط فيها انسان ومات  
كان الضمان عليهما اثلاثا. قالوا تاويل المسئلة ان الثاني وسع راسها بحيث يعلم  
ان الواقع انما وضع قدمه في موضع بعضه من حف الاول وبعضه من حف الثاني فلما  
اذا وسع الثاني راسها بحيث يعلم انه انما وضع قدمه في للموضع الذي حف الثاني كان  
الضمان على الثاني رجل حف بيرا في الطريق وعند البئر حجر وضعه انسان في الطريق  
فجاء انسان وتقل بالحجر وسقط في البئر ومات فيها كان الضمان على واضع الحجر  
لانه بمنزلة الدافع. وان لم يضع الحجر انسان وجاء به سيل عند البئر كان الضمان على  
البئر رجل حف بيرا في الطريق فجاء رجل فسقط فيها فتعلق هذا الرجل برجل آخر  
وتعلق الثاني بلخر وقعا فيها جميعا وماذا ان لم يعلم كيف ماتوا ولم يقع بعضهم على بعض  
فندية الاول تكون على المحاضر لانه ليس لموته سبب سوى الوقوع في البئر ودية الثاني <sup>يكون</sup>



يخرج من صبه ذلك الى ملك غيره فاقصد شيئا في القياس لا يكون ضامنا لاصحاب الماء  
 في ملكه مباح له مطلقا. ومن المشايخ من قال اذا صب في ملكه وهو يعلم انه يتعد الى ارض  
 غيره يكون ضامنا لان الماء نسيال فاذا كان يعلم عند الصب يسيل الى ملك جاره يكون  
 ضامنا كما لو صب الماء في الميزاب ونحت الميزاب متاع غيره وذكر الفقيه ابو جعفر  
 اذا سقى ارض نفسه فتعد الى ارض جاره قال هذه المسئلة على وجه ان اجري الماء في ارضه لغيره  
 ارضه وان لم يسق في ارض جاره كان صامسا. وان كان الماء يسق في ارضه ثم يتعد الى ارض  
 جاره بعد ذلك ان تقدم اليه جاره بالسكر والاحكام فلم يفعل كان صامسا استحسانا  
 ويكون هذا بمنزلة الاشهاد على الحافظ المالك. وان لم تقدم اليه جاره بالسكر والاحكام جاز  
 بتعد الماء الى ارض جاره لا يضمن. وان كان ارضه في صعد وارض جاره في هبوطه  
 يعلم انه اذا سقى ارضه يتعد الى ارض جاره كان صامسا ويؤمر بوضع المسنا. <sup>في</sup>  
 ما نعار يمنع من السق قبل ان يوضع المسناة. في الفصل الاول لا يمنع من السق. وان كان  
 في ارضه ثقب وجحر فارة ان علم بذلك ولم يسد لا يضمن سد ارضه وما دونهما. <sup>ان</sup>  
 وان كان لا يعلم لا يكون ضامنا. وذكر الاطفي رحمه الله اذا سقى ارض نفسه فخرج الماء الى ارض  
 غيره لا يضمن. ولو صب الماء في ارضه صبا وخرج من ارضه الى ارض غيره لم يضمن. اما  
 جعل سقاياه من العامة وكان على نهر العامة اهرار صغار معقوفة فيها تما  
 فدخل الماء في الاهرة عار. وسد بذلك ارض قوم قال الشيخ الامام ابو طاهر الدين  
 رحمه الله يكون صامسا لانه اجر الماء فيها. رجل احتفر بئرا في ملكه ثم سقط فيها شخص وميها  
 انسان او دابة فقتل الساقط ذلك الانسان او الدابة كان الساقط صامداية من كان  
 فيها. وان كان البئر الطير كان الصمان على حافة البئر فيما اصاب الساقط والمستق  
 عليه لان الحافر اذا كان متعديا في الحفر كان بمنزلة الدافع لمن سقط في البئر والساقط

على الاول لان الاول هو الذي اوقعه حيث جره الى نفسه ودية الثالث تكون على الثاني  
 لهذا المعنى. وان كان بعضهم وقع على بعض في البيرو ولا يعلم كيف كان حالهم في القياس وهو  
 قول محمد بن دية الاول تكون على عاقلة المحاف ودية الثانية على عاقلة الاول ودية الثالثة  
 على عاقلة الثانية. وذكر في الكتاب ان فيها قولاً آخر قيل ذلك قول البيهقي وابي يوسف  
 ربح قال دية الاول تكون اتلاً ثالثتها على المحاف وثلاثها على الثانية وثلاثها هدر ودية  
 الثانية نصفها هدر ونصفها على الاول ودية الثالث كلها على الثانية ووجهه من  
 في الكتاب رجل حفر بئر في الطريق فسقط فيها انسان ومات فقال المحاف انه الذي سقط  
 فيها فكنزته الورثة في ذلك كان القول قول المحاف في قول ابي يوسف الآخر هو قول  
 محمد بن لان الظاهر ان البير قد موضع قدمه وان كان الظاهر ان الانسان لا يقع  
 نفسه فاذا وقع الشك لا يجب الضمان بالشك رجل استاجر اربعة زحاط يحفر  
 له بئر فوفعت عليهم من حفرهم ومات احد هم كان على كل واحد من الثلاثة الباقي ربح  
 دية الميت ويسقط ربحها لان البير وقع بفعلهم وكانوا مباحين في الميت مباحين  
 فتوزع الدية عليهم ثلاثة وسقط ربحها ويجب ثلاثة ارباع والله اعلم

### فصل فيما يحد ث في المسجد

يحد المسجد احقر بالبيرة المسجد لماء المطر وضعوا فيه جبا يصب فيه الماء  
 او طحوا فيه البوارى او الحشيش او الحصر او كجوابا او علقوا فيه القناديل او غيره  
 فعطب به شيء لا ضمان عليهم لان اهل المسجد فيما هو من تدبير المسجد بمنزلة  
 الملاك وكذا لو فعل ذلك غيرهم باعهم وان فعل غيرهم عزم كان ضمانا للمعطب بذلك  
 في قول البيهقي ربح وقال صاحباه ربح لا يضمن استقسانا اذا كان المسجد للامة لا  
 حفر البير وما لا يكون مرابا للفكر لا ثامة الصلوة ولهما ان كل مسلم مندوب الى عملة

المسجد والمساكن من باب التمكن لأقامة الصلوة وإنما يختص أهل المسجد بالبناء فيه  
 لا فيما كان من باب التمكن لأقامة الصلوة ولا يجنبه ترح أن أهل المسجد يختص  
 بالتدبير في هذه البقعة ولهذا كان فتح الباب والأغلاق ونصب المؤذن والأبواب  
 إليهم لا إلى غيرهم ولو قعد الرجل في المسجد الحديث أو نام أو قام لغير الصلوة فمر به  
 إنسان فطلب كان صامنا لما عطف في قول يجنبه ترح كما لو قعد في الطريق وعطى قول  
 صاحبه ترح لا يكون صامنا كما لو كان حالسا في الصلوة وقيل على قول يجنبه ترح  
 إنما يضر إذا كان الجالس مشغولا بعمل لا يكره في المسجد كدرس الفقه وقراءة القرآن  
 والحديث أما إذا كان معتكفا أو عالما لا يتظار الصلوة لا يكون صامنا عند الكل  
 وقيل إذا الركن في الصلوة يكون صامنا عندا يجنبه ترح وهو الصحيح لأن النظر  
 للصلوة لا يكون في الصلوة فكان جلوسه مباحا قبل بشرط السلامة كالتمتع في  
 الطريق نحو ذلك ولو أن رجلا حفر بئرا في سوق العامة أو بئر فيه دكا ما فطبت  
 شيء أن فعل ذلك باذن الإمام لا يكون صامنا وبغضائه يكون صامنا كما لو وقف  
 دابة في السوق فأن كان في السوق موضع لا يعاف الدابة للبيع فوقف الدابة في ذلك  
 الموضع أن عينوا ذلك الموضع باذن السلطان فاعطس به لا يكون صامنا وإن  
 لم يكن ذلك باذن السلطان كان صامنا لأن السلطان إذا أذن بذلك يخرج ذلك الموضع  
 من أن يكون طريقا فتعير لا ينافي الدواب وغير ذلك السلطان لا يخرج من أن يكون طريقا والله

### فصل في جنائحه الخاطئ

رجل مال خاطئ إلى الطريق إلى الملك إنسان فسقط ولحق إنسانا أو مالا أن سقط قبل الإتيان به  
 فلا ضمان عليه وإن سقط بعد الإتيان به فله ضمان وإن لم يفرغ ذلك الموضع عن الخاطئ مع المقدرة  
 عليه فيصير جانيا إن تلف إنسان كان عليه ضمانا عليه وإن تلف مال إنسان كان ضمانا

على صاحب الحائط في ماله ويعتبر القدرة على التفرغ من وقت الاشهاد الى وقت البيع  
 من ضيقه الى القدرة فيما بين ذلك وصورة الاشهاد اذا كان ماثلا الى الطريق <sup>او</sup> <sup>ال</sup>  
 له واحد من الناس ان حائطك هذا ماثل الى الطريق او مخوف او متصدع فاحد منه  
 وان كان ماثلا الى غير ملك الغير يقول له ذلك صاحب الدار. وشرط وجوب <sup>ال</sup> <sup>ضمان</sup>  
 على صاحب الحائط المطالبة بالاصلاح والتفرغ ولا يشترط الاشهاد حتى لو <sup>تب</sup>  
 بالتفرغ ولم يفعل مع القدرة عليه كان ضامنا. ولو قيل له ان حائطك ماثل <sup>لك</sup> <sup>للك</sup>  
 ان قد مره كان ذلك مشورة ولا يكون طلبا واشهادا ويصح المطالبة بالتفرغ  
 عند القاضيه وعند غيره او لم يكن هناك احد. وانما ذكر الاشهاد حتى لو انكر صاحب <sup>الحائط</sup>  
 الطاب يمكنه اثباته بالبينة. وان شهد بالطلب رجلان او رجل وامرأتان  
 ثبت الطلب ويثبت، ايضا بكتاب القاضيه الى القاضيه. ولو ان صاحب <sup>الحائط</sup>  
 باع الحائط بعد ما اشهد عليه برئ عن الضمان لانه لا يبيع قادرا على الهدم <sup>البيع</sup>  
 بخلاف ما اذا اشترى كنيفا او جناحا او ميزابا او وضع خشبة في الطريق فباع الدار  
 او باع الخشبة فتلف بذلك انسان او مال انسان كان ضامنا لان ثمه مجروح <sup>لحق</sup>  
 الكيف وصعب الحجر في الطريق جناية فلا يبطا بالبيع. ولو كان صاحب الحائط  
 المائت عاقلا بالغامسلا فاشهد عليه ثم جنونا مطبقا او ارنك والعياذ بالله  
 لمحق بدرا والحرب وقضى القاضيه بلحاظه ثم جاء مسلما ردت عليه الدار فسقط  
 الحائط بعد ذلك وتلف انسانا كان هذا رالاه لم يبيعه له ولاية الاصلاح بعد  
 الرد والجنون فلا يعود بعد ذلك. وكذا لو افاق الجنون. وكذا لو باع الدار بعد  
 ما اشهد عليه ثم ردت عليه بعيب بقضاء او غيره او بخيار رؤية او بخيار <sup>ط</sup>  
 المشتركي ثم سقط الحائط وتلف شيئا لا يجب الضمان الا باشهاد <sup>الرد</sup> <sup>الرد</sup>

ولو كان الخادم المبيع فان نقض البيع ثم سقط الحائط وانلف شيئا كان ضامنا لا رخصا بالبيع  
 لا يطل ولا يه الاصلح فلا يبطل الاشهاد ولو اسقط خياره وادرجب البيع  
 بطل الاشهاد لانه ازال الحائط عن ملصقه وفي اخراج الكيف والبار والميراث  
 لا يبطل الضمان بشيء من هذه الاسباب. ولو كان الحائط المائل رها ما شهد  
 على الميراثين ثم سقط الحائط وانلف شيئا كان هن الا ان الميراثين لا يملك الاصلا  
 والمرية. ولو شهد على الراهن فسقط الحائط وانلف شيئا كان ضامنا لان الرهن  
 يملك الاصلاح بان يقضى دينه ويسترد الرهن. ولو كان الحائط المائل مينا  
 لورثة فاشتهد على بعض الورثة القياس ان لا يجب الضمان بسقوط الحائط  
 لانه احد الشركاء لا يملك نقض الحائط وفي الاستحسان يصح هذا الوارد <sup>الذي</sup>  
 اشهد عليه بحصة نفسه لان متمكن من ان يطلب من الشركاء ايجتهما على  
 هدمه وان شهد على من كان ساكنا في الدار التي حائطها امائل لا يصح الاشهاد  
 عليه سواء كان ساكنا باجرا او غير اجرا لانه لا يتمكن من نقض الحائط. وان شهد  
 على رب الدار مع الاشهاد به ببعض ما تلف بسقوط الحائط لانه متمكن من <sup>النقض</sup>  
 ولو كانت الدار صغيرة فاشهد على الاب او الوصي مع الاشهاد لانهما يملكان  
 الاصلاح فان سقط الحائط وانلف شيء كان الضمان على الصغير لان الاب  
 لا يوصي بقومان مقامه وكان الاشهاد عليهما كالاشهاد على الابن بعد البلوغ  
 فان مات الاب او الوصي بعد الاشهاد عليهما بطل الاشهاد حتى لو سقط الحائط  
 بعد ذلك وانلف شيئا كان مدرا لان ولايتهما انما لمعت بالموت وفي المنتهى  
 رجلا مات وترك دارا حائطها مائل الى الطويق ولعميتك البيت شيئا لم يوصى به  
 للولد وعليه دين اكرم من قيمة الدار ابتلا وارث له سواء فان الاستعداد في الحائط

المال يكون على الابن وان لم يملكها الابن. وان سقط الحائط بعد ما شهد على الابن.  
 شيئا ان ائلف انسانا كانت الدية على عاقلة الاب لا على عاقلة الابن. واذا  
 شهد الرجل على حائط مزمار في يد فلم يهدمه حتى سقط على رجل فقتله وانكرته  
 العاقلة ان يكون الدار له او قالوا لا ندر في ان الدار له او لغيره فلا شيء عليهم حتى يعي<sup>ن</sup>  
 على ان الدار له لان قيام اليد على الدار وان كان وليا على الملك انه ظاهر الا ان  
 الظاهر لا يصلح حجة لوجوب المال على العاقلة فلا يجب المال على العاقلة الا بانبا  
 ثلثة اشياء. احدهما ان يكون الدار له. والثاني انه اشهد عليه في هدم ا<sup>ط</sup>  
 والثالث ان المقول مات بسقوط الحائط عليه. فان اقرضوا ايدي<sup>ن</sup> الدار له لم  
 على العاقلة ولا يجب الضمان عليه تيمنا لان اقراره بوجوب الدية على العاقلة وان  
 على الغير اذا كان مكد باقراره لا يضمن شيئا وفي الاستحسان عليه دية القتل  
 ان اقر بالاشهاد عليه لانه اقر على نفسه بالتعد فاذا اقرضوا لا يجاب على العاقلة بطريق  
 التحمل يجب عليه كن اخرج جناحا مزمار في يديه فوقع الجناح على<sup>ن</sup> انه اذ فقتله فقتل<sup>ن</sup>  
 عاقلة ليست الدار له وانه اخرج الجناح باقرضوا صاحب الدار وفدوا اليد بقران<sup>ن</sup>  
 له فانه يضمن الدية في ماله كذلك هنا. واذا كان الرجل على حائط له والحائط مائ<sup>ن</sup>  
 فسقط الحائط بالرجل من غير فعله. واصاب انسانا فقتله كان ضامنا لما هلك بالحائط  
 ان كان اشهد عليه في الحائط ولا ضمان عليه فيما سواه وان كان هو سقط من الحائط  
 على انسان من غير ان يسقط به الحائط وقتل انسانا كان ضامنا دية المقول بمنزلة  
 تا ثم انقلب على انسان فقتله فانه يكون ضامنا. وان مات الساقط بمن كان في الطريق  
 فان كان ذلك بمشيئة الطريق فلا ضمان عليه لانه غير متعمد في المشيئة الطريق لا يمكن  
 اخذ من سقوطه غير عليه وان كان ذلك الرجل واقفا في الطريق فاما كان ارقاعا

او ثانيا كان دية الساقط عليه لانه متعدد في الوقوف في الطريق والقعود والنوم فيكون  
ضامنا لما تلف به. وان كان ذلك في ملكه لاضمان عليه لانه لا يكون متعدد في الوقوف  
والقعود والنوم في ملكه وحمل الاعمال الاسفل من الاعمال كلها لان الاعمال مباشرة  
تقتل الاستقلال وفي المباشرة الملك وغير الملك سواء كن قام في ملكه فانقلب عن انسان <sup>نقلته</sup>  
كان ضامنا لانه باشر قتله اذا شهد على الحائض المائل عند ان او كاد ان او صبيان ثم عني  
العبدان واسلم الكافران وبلغ الصبيان ثم سقط الحائض المائل فاصار انسانا فنقلته  
يعني صاحب الحائض وكذا لو سقط الحائض قبل عني العبدان واسلم الكافرين وبلغ  
الصغيرين ثم شهد جازت شهادتهما الا انهما من اهل الاداء ليعطيه حائض مائل فاشهد  
عليه فسقط الحائض وانلف انسانا كانت دية القتل في بيت المال لان صاحب الدار  
كان متمكنا من الهدم والاصلاح فادار يفعل ضمن ويكون ضمانه في بيت المال لان  
ميراثه يكون بيت المال فجنايته تكون في بيت المال وكذا الكافر اذا اسلم ولم يوال احدا  
فهو كاللقيط حائض مال الى دار قوم فاشهد عليه القوم او احدهم ثم سقط الحائض وانلف  
شيئا من القوم او من غيرهم كان ضامنا وكذا العلو اذا وهى اء تصدع فاشهد اهل السفلى  
على اهل العلو وكذلك الحائض العلوة لرجل واسفل الآخر وهذا محلل الحائض اذا كان مائلا  
الى الطريق في حكمين. احدهما ان الاشهاد على الحائض المائل الى ملك ادسا فيكون <sup>نقلته</sup> المالك  
لا من غيره في الطريق يصبح من كل واحد. والثاني ان في الحائض المائل الى ملك انسان لو اخر  
صاحب الملك بعد الاشهاد وبراءه يصبح وفي الحائض المائل الى الطريق لا يصبح التاخير  
والبراء من التهمة اشهد حائضا مائلا يشركين اشهد على احدهما وهو بئر لانه الحائض المستتر  
بين الورقة اذا اشهد على احدهم وفقد ذكرنا ثم القياس والاستحسان فهناك الحائض  
الرجل بعضه مائل الى الطريق وبعضه مائل الى دار قوم فاشهد عليه اهل الدار بسقط ملكا كان

ماثلا الى الشارع على اهل الدار كان صاحب الحائط ضامنا لان الحائط واحد فصع الاشهاد  
 من اهل الدار فيما كان ماثلا الى ملكهم وفيما كان ماثلا الى الطريق فاهل الدار من جهة الآخر  
 فصع اشهادهم وان كان الذي اشهد على صاحب الحائط من غير اهل الدار فصع اشهادهم فيما كان  
 ماثلا الى الطريق ما فصع الاشهاد في البعض ص في الكل حائط بعضه صحيح وبعضه واهي  
 فاشهد عليه فسقط الواهي وغير الواهي وقتل انسانا يضمن صاحب الحائط الا ان يكون  
 الحائط طويلا بحيث وهي بعضه ولم يزل البعض فحينئذ يضمن ما اصاب الواهي منه ولا يضمن  
 ما اصاب الذي لم يزل لان الحائط اذا كان بهذه الصفة يكون بمنزلة حائطين احدهما  
 صحيح والاخر واهي فاشهاد يصح في الواهي ولا يصح حائطان احدهما ماثل والاخر صحيح فاشهد  
 على الماثل فلم يسقط وسقط الصحيح وانلف شيئا كان هدرًا . عبد تاجر له حائط ماثل  
 فاشهد عليه فسقط الحائط فانلف انسانا كانت الدية على عاقلة مولاه كان على العبد بين  
 اوليكن . وان اتلف الحائط ما لا تضمن المال يكون في عنق العبد يباع فيه وان شهد  
 على المولى فصع الاشهاد ايضا لانه ان لم يكن على العبد بين فالحائط يكون لمولاه وان كان عليه  
 دين كان لمولاه ولاية الاستخلاص بان يقض الدين من مال نفسه فيكون المولى بمنزلة  
 المالك . سفل رجل وعلو اخر هي الكل فاشهد عليهما ثم سقط العلو وقتل انسانا كان  
 الضمان على صاحب العلو لان العلو غيره فوقع بل سقط بنفسه فصع الاشهاد فيه على  
 صاحبه فما هلك بالعلو يضمن صاحبه . رجل اشهد على حائط ماثله الى الطريق فسقط  
 الحائط  
 على انسان وقتله ثم عشر رجل يقض الحائط وعطى عشر رجل بالقتيل وعطى كان ضمان  
 القتل الاول وضمان من هلك بنقض الحائط يكون على صاحب الحائط وضمان من هلك  
 بالقتيل الاول لا يكون على صاحب الحائط لان رفع القتل من الطريق يكون الى اوليائه  
 لا الى صاحب الحائط ورفع النقص يكون على صاحب الحائط . ولو كان جناحا خرج الى الطريق



أو كنيهاً سقط وقتل إنساناً ثم عثر رجل ينقض الجناح ورجل بالقتيل فعطيا ما رضى من  
 على صاحب الجناح والكفيف لأن أخرج الكفيف والجناح مباشرة للجناية فيصلا منه  
 القى عليهما. ومن ألقى سهمين في الطريق كل رضاء لما هلك به وأمكن أن يملك رضاء  
 حائط لرجل سقط قبل الاشتهاد ثم شهد على صاحبه في رفع السهم من الطريق فم  
 عثر به آدمي أو دابة وعطى كان رضاء من رجل شهد في حائط مائل وسقط  
 الحائط على حائط رجل آخر فهدمه ثم عثر رجل ينقض الحائط الأول ورجل ينقض  
 الحائط الثاني فعطيا فضاء الحائط الثاني على صاحب الحائط الأول وله الجناح  
 انشاء ضمنه قيمة الحائط وذلك النقض عليه وإن شاء أخذ الدمن ولا شيء  
 له فيكون النقض لصاحبه من عثر ينقض الحائط الثاني فهدمه لا ينقض الحائط الثاني  
 ملك صاحبه ولا يملك صاحب الأول رضاء. ولو كان الأول أخرج جناحاً يضمن الأول من  
 بالثاني وعطى وأمكن أن يملك رضاء. ولو كان الحائط الثاني ملك صاحب الحائط الأول يضمن  
 أيضاً صاحب الحائط من عثر بالثاني لأنه يملك رضاء عن الطريق

كتاب الحدود

أحمد ودمية تعد الزنا. وحد الشرب. وحد الغذف. وحد القذف. وحد قطع الطريق  
 أما الزنا وهو إيلاج الذكر في قبل الأنثى أو جسيبه أن تحض حراماً يجب الحد. وأن حكمت فيه  
 لا يجب بالشبهة ثلثة. منها ما يمنع الحد وإن قال علمت أنها على حرام. والثانية منها ما  
 يمنع الحد وإن قل ظنت أنها على الحرام. والثالثة يمنع الحد وإن قل ظنت أنها على الحرام. والثالثة  
 إن قال علمت أنها على حرام. أما الأول فرجل زنا بجارية ابنه أو ابن أخته وإن سبه أو أحد  
 إليه وإن قال علمت أنها لا تتحل ومنها إذا بان أمرته بغيره من الكنايات ثم حامها  
 بالعفة لا يجب الحد وإن قال علمت أنها على حرام. ومن أنوب جعل أمرته بينها

فاختاربت نفسها ثم جامعها في العدة لا يجب الحد وان قال علمت انها علي حرام وكذا  
 لو ارشدت المرأة وحرمت عليه او حرمت بمجامع امها او ابنتها او عمتها ابن الزوج  
 ثم جامعها وان قال علمت انها علي حرام لاحد عليه. وكذا لو تزوج امة على حرة او تزوج  
 مجوسية. او خمس في عقد. او تزوج الخامسة في نكاح الارابعة. او تزوج باخت امرأته  
 او بامها. او تزوج امرأة لها زوج فجامعها وقال علمت انها علي حرام. او تزوج امرأة <sup>شبهة</sup> بغير  
 او تزوجها متعة او تزوج امة بغير ذن مولاها والعبد تزوج امرأة بغير ذن مولاها <sup>طهرها</sup>  
 لا يجب الحد عند ابينة رج في هذه الوجوه كلها وان قال علمت انها علي حرام. وكذا لك  
 لو تزوج بذات رحم محرم نحو البنت والاخت والام والعمة والحالة وبجامعها لاحد <sup>عليه</sup>  
 في قول ابينيفه رج وان قال علمت انها علي حرام. عند ابينيفه رج العقد وان كان حراما  
 عند كل فوطئها لا يجب الحد. وعند صاحبيه رج ان علم بالحرمة يجب الحد  
 وان لم يعلم لا يجب. ولو استاجر امرأة ليربي بها فزني بها لا يحد في قول ابينيفه رج  
 وان استاجرها للخدمة فزني بها يحد. ولو تزوج امرأة لها زوج فوطئها لاحد <sup>عليه</sup>  
 عند ابينيفه رج وان لم يدع الحمل. ولو طلق امرأته ثانيا ثم طئها في العدة اذ كان  
 طلقها ثلثا جملة لاحد عليه <sup>بأن</sup> الرجل اذا جنت جنابة عمد ثم زنا بها والى الجنابة  
 لاحد عليه عند كل وان كانت الجنابة خطأ فزني بها والى الجنابة قال ابو حنيفة <sup>رج</sup>  
 عليه الحد اختار مولاها الدخ او الغداء. وقال صاحباه رج ان اختار الدخ لا حد <sup>عليه</sup>  
 وان اختار الغداء عليه الحد. واذا قتل الرجل اجنبية من شهوة او نظر الى فرجها  
 بشهوة ثم تزوج امها او ابنتها فدخل بها لاحد عليه وان قال علمت انها علي حرام  
 في قول ابينيفه رج. ولا يبطل احصانه بهذا الوطي حتى يجب الحد على قانده  
 ولو وطئ امرأته او مملوكته وهي حائض او نفساء او صائمة تصوم الفرض <sup>محرمة</sup>

أوله منها لوطا من مباحها أو حرم عليه أمر أنه يوطئ الغريم شبهة فوطئها في العدة لأحد عليه  
وكذا لوطي أمة وهي حرام عليه برضاع أو صهره أو كانت الأمة مجوسية أو مرتدة أو وطئ  
مكاتبته أو معتقة الذم <sup>دس</sup> وقال علت أنها على حرام لأحد عليه عند جميعه رج. وكذا لوطي عارية  
مكاتبته أو جارية عبدة الماذون وعليه دس أو ولد دس عليه غنم بالحرمة أو لم يعلم <sup>والجد من قبل</sup>  
الأم إذا وطئ حاربه ولد ولدع حال قيام الأب لأحد عليه وإن علم أنها حرام والواحد من  
الغائبين إذا وطئ حاربه من الغنم لم يفسد لأحد عده وإن علم أنها حرام وأما العدة <sup>قله</sup>  
إذا دعت صبا فجامعها لأحد عليها علت بالحرمة أو لم يعلم وعليها العدة ولا مهر لها <sup>الصحيح</sup> <sup>والسالم</sup>  
إذا زنا بصبيته أو بجوذة أو نائمة عليه <sup>المهر</sup> ولا أحد عليها ولو أكرهت المرأة  
على الزنا لأحد عليها عند الكل. وأل رجل إذا أكره على الزنا قال أبو حنيفة رج أخرا وهو  
قول صاحبيه رحمه الله لأحد عليه. وكان يقول أولا وهو قول رزرج عليه الحد  
والبحرني المستأجر إذا زنى في دارنا بمسلمة أو رمية قال أبو حنيفة رج لا يحد الرجل  
ويحد المرأة. وقال أبو يوسف رج يحدان جميعا. وقال محمد رج لا يحدان. ولو كانت المرأة  
حريبة مستأمنة فزنا بها مسلم قال أبو حنيفة رحمه الله يحد الرجل ولا يحد المرأة  
وقال أبو يوسف رحمه الله يحدان جميعا. إذا وطئ الرجل أم ولد له فقال علت أنها  
على حرام لأحد عليه. ولو وطئ هوأة ابنه عن أبي حنيفة رج في المجردان قال ظننت أنها تحل <sup>لأحد</sup>  
<sup>لأن</sup> قال عليهما أنها على حرام يحد وأن وطئ الابن امرأة أمه حد وإن قال علت أنها تحل <sup>لأن</sup>  
تزوج الرجل بأمة أبيه بعد موته لا يحد منه قال أبو بكر بن البلخ رج إن أتوا لوطي <sup>ابن</sup>  
موت في مجالس مختلفة حد جميعا ولا يحد نسب الولد قال الفقيه أبو الليث رج هذا <sup>يوسف</sup>  
ومحمد رج مبرناخذ رجل ذنا بأمة مينة اختلفوا فيه قال أهل المدينة بعد. قال أهل البصرة <sup>ولا يحد</sup>  
قال الفقيه أبو الليث رج وبه فاخذ رجل بنا صغرة لا تحل الجماع فامضاها لأحد عليه في قولهم



- عن جارية مشتركة بينه وبين غيره ثم وطئها احد هما ينظر اتي كان المصق موسى وواحدا  
 السابكت تضيقه ثم زين بها المصق لاحد عليه وان ثنى بها الذي لم يعتقها كان  
 عليه الحمد وان كان الهالك احتار استسعاء الجارية بحكم الاعتان ثم رى بها الذي  
 لم يعتقها لاحد عليه وان رى بها المصق كان عليه الحمد وهذا كله قول البيهقي رحمه  
 وقال صاحبه رح <sup>بعد</sup> محمد الطوفي بعد الاعتان في الاحوال كلها اربعة تشهد واعلى رجل بالربا ما هو الرجل  
 تشهدا دنهم بالربا ثم انكروا لم يعاربع مرات لاحد عليه رحى قال ريب هذه المرأة ملكة  
 الربا لاحد عليه في قول البيهقي رحمه وقال صاحبه رح محمد وكذا لو ادرب المرأة بالربا وقا  
 زنت بهذا الرجل فانكر الرجل لاحد على واحد منهما في قول البيهقي رحمه وما لا يعتد المرأة  
 ولو ادرب الرجل فقال زنت بهذا وقالت المرأة لامل تروحيه فانه لا يعتد ولها عليه المهر وكذا لو  
 ادربت بالزنا اربع مرات في محال من محله وقال الرجل لامل تروحيها لاحد عليها ما دام عليه  
 المهر اربعة تشهد واعلى رجل بالربا ينظر والله ما داهي بكرهاته لاحد عليه ولا على <sup>السهود</sup>  
 حد القذف اربعة تشهد واعلى رجل بالربا انه رى ما رآه لا يزوجها ثم قالوا بطلانه لا يعتد  
 الرجل ولا الشهود ولو ادرب الرجل اربع مرات في محال من محله انه رى ما رآه ولم يعين المرأة حد الرجل  
 اذا اقرا المجبوب بالربا او شهد عليه السهود لا يعتد وان ادرب المحصن بالربا او شهد عليه السهود وكذا  
 العين ولو اقرا الاخرس بالربا اربع مرات في كتاب كسبه او اشاره لا يعتد الا بحد او اقرا بالربا فهو <sup>بطلان</sup>  
 البقرة في حكم الاموار ولو شهد عليه السهود لا يعتد او بالربا اربع مرات وقاله في <sup>بطلان</sup>  
 المولى لا يعتد والذي يحسن ويعيب اذا اقرا بالربا حال افاقته فهو عملة الصم وكذا ان اداسه <sup>بطلان</sup>  
 على السهود فهو كالصحيح ولو ادرب الرجل اربع مرات في محال من محله انه رى بطلانه يعتد بحسبنا  
 في قول البيهقي رحمه الاخر وهو قول صاحبه رح رجل ماء جارية وطئها من المسلمين  
 الى المستعري او كان البيع ماسدا فوطئها المستعري قبل الفسار وجدا لا يعتد ولو باع جارية فلا يعتد

قوطها المشتري وكان الخيار للمشتري فوطئها البايح فانه لا يحد علم بالحرمة اذ لم يعلم رجلان  
 بأمة الغير ثم اشتراها او بحرة ثم تزوجها فانها يحدان في قول ابي حنيفة ومحمد وعنه  
 ابي يوسف روح في رواية لا يحدان وفي رواية يحدان. والحرة اذا زنت بعد ثم اشتراها  
 فانها يحدان جميعا اربعة شهداء وعلى رجلان زنى هذه المرأة وشهدا نشان منهم انه زنى بها بالبصرة وشهد  
 منهم انه زنى بها بالكوفة لاحد على الرجل ولا على المرأة في قولهم. ولا يحد الشهود عنه ما استحسننا والقياس  
 ان يحد الشهود حد القذف وهو قول زفر روح ولو شهد اربعة على رجلان زنى بهذه المرأة  
 وشهدا نشان منهم انه استكرهما وشهدا خزانها طاعته لاحد على الرجل ولا على المرأة <sup>ابحيفة</sup> في قول  
 روح وقال صاحباه روح يحد الرجل ولا يحد المرأة. ولو شهد اربعة على رجلان زنى بهذه المرأة <sup>الشمس</sup> عند طلوع  
 بالبحيرة وشهدا خزان انه زنى بها عند طلوع الشمس بل رهند فانه لاحد على الرجل ولا على المرأة  
 ولا على الشهود في قولهم. ولو شهد اربعة على رجلان زنى بهذه المرأة وشهدا نشان منهم انه زنى  
 في هذا البيت من الدار وشهدا خزان منهم انه زنى بها في هذا البيت الاخر من الدار  
 لا تقبل شهادتهم ولو شهد اربعة على رجل بالزنا شهدا نشان منهم انه زنى بها يوم الجمعة وشهد  
 منهم انه زنى بها يوم السبت او شهدا نشان منهم انه زنى بها في علو هذا الدار وشهدا خزان انه  
 بها في سفل هذا الدار وشهدا اربعة على رجل بالزنا شهدا نشان منهم انه زنى بها في دار فلان  
 هذا وشهدا خزان انه زنى في دار هذا الرجل الاخر فانه لاحد على المشهود عليه في هذا السال  
 ولا على الشهود عند ما. ولو شهد اربعة فشهدا نشان انه زنى بهذه المرأة في هذه الزاوية  
 من هذا البيت وشهدا خزان انه زنى بها في زاوية اخرى من ذلك البيت يحد المشهود  
 عليه والمرأة في قول اصحابنا رحمه الله استحسننا في القياس لا يحد وهو قول زفر روح ولو  
 شهد اربعة على رجل انه زنى بفلانة وفلانة غايبة ذكر في الجماع الصغير انه يحد الرجل  
 اربعة شهداء وعلى رجلان زنى بامرأة وقالوا لا يعرفها ثم قالوا بفلانة فانه لا يحد الرجل ولا الشهود

ربيعة شهيد وأعلى رجلاً ما لزناء وهم عريان أو سجد ودون في فذ لا يحد الشهود عليه  
 يحد الشهود حد القذف وإن كانوا أساقفاً لا يحد الشهود دافع الشهادة على الزنا لا تقبل إذا كان  
 الشهود أقل من أربعة فإن كانوا أقل من أربعة حد الشهود حد القذف إذا طلق الشهود عليه  
 ولو جاء أربعة مسقرين ويتهم وأعلى رجلاً واحد بعد واحد لا يفل سهادتهم ويحدون  
 حد القذف وإن كثر وأدعى عن محمد رج إذا كانوا أقوياء في موضع التهمة فقام واحد بعد واحد  
 وشهد قال الشهاد حايث وإن كانوا خارجين من المسجد فدخل واحد بعد واحد وشهد وخرج ثم دخل  
 آخر وشهد إذا دخل واحد بعد واحد وشهد بعمل ينها دهم ولا يعمل الشهادة على الزنا <sup>بعد</sup>  
 معاد العهد وأبو حنيفة فوض ذلك إلى رأي القاضيه وله بعد ربيها وصاحبه رج ودفع <sup>المرء</sup>  
 بشهر فما دون التهمة لا يكون منقاداً ما والتهم وما فوره معاد ما مع سوا الشهادة وعليه  
 الاعتماد وإن كان الشهود عليه في موضع لم يكن هناك ما من يحمل إلى طلبه القاضيه حارب <sup>الشهادة</sup>  
 وإن تعاد صحت وكذا لو جاء الشهود من مصر أو من موطن واحد وشهدوا بأن شهدوا  
 برنا منقاداً اختلفوا فيه فلا بعضهم حد الشهود حد القذف وقال بعضهم لا يحد ولو  
 شهد أربعة على رجل ما لزناء شهد وأعد المعاصيه لهم راو ربيعة المرأة وما لو أربا  
 ذكره في فرجها فذبح كما يصح الميل في المكحلة جارت سهادتهم وإن مالوا سجدوا النظر لأن  
 هذا نظر لإقامه العسبة وسبب للقاضيه يسأل الشهود على الزنا عن ماهية الزنا وكيفيته <sup>منه</sup>  
 ومكانه ويبلغ في ذلك أقصى المبالغة كذا إذا أقر ما لزناء ما نادى وصفت الزنا بقول له لعلك تزنيها  
 أو وطنها بشبهة ثم يظفر عمله فإن كان صحيح العقل أسأله عن الإحصان ما دأب سبب يعمل فيه  
 ربيهم عليه السداد كان محصداً رجده وإن لم يكن محصداً ولو شهد الشهود <sup>مقالوا</sup> على رجل  
 فسجد أنه وطئ هذه المرأة أو سجد وأنه طامعها أو طامعها وله يقولوا زنيها  
 لا تغفل شهادتهم ولو شهد أربعة ما لزناء وشهد وأنه قال لست أعلم أن هذا

الجارية ثم ادعى عند القاضي بجنة أو بيمين أو بقوله ولا يحد ولو شهد جماعة  
 على رجل بالزنا ثم أن الشهود عليه بعد ما شهد الثالث والرابع اقرب على نفسه  
 بالزنا لا يحد اذا لم يقرار به مرات في مجالس مختلفة عند ناظران اقرب بمجالس مختلفة  
 يحد باقراره والتفاد لم يمنع صحة الاقرار بالزنا ولو شهد اربعة على رجل بالزنا  
 وهم نساق لا تقبل شهادتهم ولا يحد الشهود ايضاً وان كانوا عيانا او عبيدا او محذرين  
 في تزني حد الشهود أما الوجه الثاني من الزنا الذي يوجب الحد ان قال ظنت انها  
 متحل لي اذا استاجر جارية للخدمة فزني بها كان عليه الحد وان قال ظنت انها متحل  
 كذا المستودع اذا زني بجارية الوديعة والمستقارة يلزمه الحد وان قال  
 ظنت انها متحل لي وكذا الرجل اذا زني بامرأة الاب والجد او جارية الاخ ولا  
 فانه يحد وان قال ظنت انها متحل لي وان زني بجارية احد ابيه او جارية امرأته  
 او جارية جد فهو على وجهه ان اتفق الواطي والموطوء على انهما  
 يملكان بالحرمة فانهما يحدان وان قال الواطي ظنت انها متحل لي او قال  
 الموطوء ذلك لا يجب الحد ولو كان احدهما غائبا فقال الحاضر علمت  
 انها على حرام حد الحاضر واذا وجب الحد على الرائي ان كان محصنا  
 يرحم وان لم يكن يجلد مائة جلدة مثلية غير جارية ولا مملوكة على المملوك نصف  
 ذلك اما الوجه الثالث الذي يختلف مبيها اذا ادعى الشبهة وبينما اذا لم يدع رجل  
 طلق امرأته ثلاثا ثم وطئها في العدة ان قال ظنت انها متحل لي لا يحد  
 وان قال علمت انها حرام حد وكذا لو اعتق ام ولد ثم وطئ في العدة ان قال  
 ظنت انها متحل لي لا يحد وان قال علمت انها على حرام حد والعبد اذا زني بجارية  
 مولاة قال ظنت انها متحل لي لا يحد وان قال علمت انها على حرام حد ولا يجمع بين يجلد والرحم عند عامة



يرجم المحصن ويجلد غيره بشرائط الاحصان ستة اسلام الزوجين وبلوغهما في حريتهما  
وعقلهما والدخول بالنكوحه بالنكاح الصحيح في القبل انزل اوله برك وعند الشافعي زوج اسلام  
الزوجين ليس بشرط. واحصان كل واحد من الزوجين بشرط لا يصير الاخر به محصنا  
في قول بجنيته ومحمد رح وظاهر قول ابي يوسف رح ولو ان عاقلا بالغاً تزوج بامرأة  
صغيرة او امه ودخل بها او تزوج بامرأة نكاحا فاسدا ودخل بها او تزوج المسلم ذمية  
بها لا يصير به محصنا وان دخل بمكوحته الصغيرة ثم بلغت او دخل بمكوحته الامه ثم  
لا يصير احدهما محصنا مالم يجامعها بعد البلوغ والحرية في قولهم واما الذمية الماسلت  
لا يصير زوجها ولا محصنا مالم يدخل بها بعد اسلامها في قول بجنيته ومحمد رح والذمي  
اذا دخل بامرأة الذمية ثم اسلم او اسلم الزوج لا يثبت الاحصان مالم يجامعها بعد  
الاسلام. ويثبت الاحصان بتهادة رجلين عند الكل وستهادة رجل وامرأتين عندنا  
وقال زفر رح لا يثبت ولو شهد رجلان انه تزوج امرأة حرة بالغه عاقلة مسلمة وحاصها  
او قالوا باضمها ثبت الاحصان في قولهم ولو شهد انه دخل بها بثلث الاحصان في قول أبي  
رح ولا يثبت في قول محمد رح ولا رواية فيها عن ابي يوسف رح واذا اراد القاضي سدها  
عنده ان يرحم الزاني بيد الشهود بالرحم ثم القاضي ثم الناس اذا ثبت الرضا بالبيعة  
وان ثبت بالاقترار بيد القاضي ثم الناس ومراعاة الترتيب على هذا الوجه مذهبا  
وقال الشافعي رح ايهم بدأ جاز ولا يراعى فيه الترتيب وعن محمد رح لو كان الشهود  
الايدي او مرضه لا يستطيعون الرمي بيد الامام ثم الناس ولا بأس لكل من يرى ان ينفذ قتله  
الا اذا كان ذارحم محرم منه لانه لا يستحب له ان ينفذ مقتله. واذا غاب شهود الزنا  
قبل الرحيم لا يرحم مالم يحضر الشهود في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح يرحم ولا يستقر حضور  
ولو امتنع الشهود عن الرحيم او بعضهم او مات بعضهم او غاب او خسر او غش او حبس او ارتد

او قد فمحصنا فحد القذف لا يرحم المشهور عليه وعن أبي يوسف رجم اذا امتنعوا  
 او غابوا رجمه الإمام اذا شهد ربعة على رجل الزنا <sup>لا يشترط</sup> ولان على الاحصان رجم ثم رجم شهود الاحصان  
 على شهود الاحصان ولا حد عليهم ويجب الحد على شهود الزنا والدية في مالهم وقال نفريج  
 لا حد على احد ويكون الدية على الفريقين نصفين ولو شهد ربعة بالزنا والاحصان جميعا وعدا  
 نفريج ثم رجم المزكون عن التركية قال ابو حنيفة رجم يجب الدية في اموالهم وقال صاحباه رجم  
 لا يجب الضمان على المزكبين ولو لم يرحم المزكون عن التركية ولكن ظهر ان السهم هو ركانوا عبيدا او  
 قال ابو حنيفة رجم يجب الدية على المزكبين في اموالهم وقال صاحباه رجم يكون الدية في بيت المال  
 ولو شهد واحد على رجل بالزنا وهو غير محصن فضربه الامام فخرجته المسياط او مات ثم رجم <sup>الشهود</sup>  
 او ظهر واعبدا الاشياء على احد في قول ابو حنيفة رجم وقال صاحباه رجمهما الله ان رجعا وكان عليهم  
 ما انتقص بالسياط وان ظهر واعبدا فضمن النفسان يكون في بيت المال وكذا الدية اذا مات كافر  
 خطأ القاضى ولو شهد ربعة بالزنا والاحصان رجم واحد ان رجم قبل القضاء حد الرجم في قولهم  
 حد القذف ويحد الباقيون عندنا وقال نفريج لا يحد الباقيون وان رجم بعد القضاء قبل  
 حد الراجح في قولهم ويحد الباقيون عند ابو حنيفة وابي يوسف رجم في قوله الآخر وقال ركة وهو قول  
 ونفريج لا يحد واحد على الباقيين في قولهم وان رجم بعد القضاء والامضاء حد الرجم عندنا  
 ونفريج لا يحد واحد على الباقيين في قولهم وعلى الرجم بعد القضاء رجم الدية في ماله في سنة واحدة  
 في قولهم ولو رجعا جميعا بعد القضاء والامضاء حد واجمعا عندنا والدية في اموالهم  
 ومن قضى القاضى عليه بالرحم اذا قتله قاتل الا قصاص عليه ويبرحم الرجل قايما ولا يمك  
 ولا يربط ولا يحفر له وفي المرأة ارشاء الامام فخر لها وان شاء لم يجر ويحد الرجل في الحد  
 والتعزير في سراويل واحد وكذلك في حد المشرب في ظاهر الرواية وعن محمد بن  
 الله لا يجوز في حد القذف ولكن يزرع عنه الحشو والفرو والمرأة لا يزرع

عنها فإيها في سائر الحدود وكذا ينزع عنها الحشو والغزو وتضرب المرأة قاعاً و  
 جبهتها لا يمنع إقامة الحد عليها إلا إهائها إذا كانت حاملاً لا ترحم حتى تضع حملها وفي حد الزنا  
 إذا ضرب وبقي سوط واحد فجمع واحد من الشهود وضربوا جميعاً حد العذف ويدرو عن  
 الشهود <sup>عليه</sup> عقوبة من الحد ولو رجمه الناس فلم يمت حتى رجع بعضهم يحد الشهود وحد القذف  
 ويفرق الضرب على الأعضاء الحد ساحلاً الوجه والرأس وقال أبو يوسف يتبع الصدر <sup>البطن</sup>  
 أيضاً وضرب التعزير لا يفرق على الأعضاء ولا يبلغ في التعزير أربعين سوطاً <sup>فإن</sup> لا يجنيه رج <sup>الموت</sup>  
 لا يقام الحد على مملوكه ولا مملوكه عذراً ولا يقام الحد على النفساء حتى يعضه النفس ولا على  
 مريض حتى يبرأ ويقام الرجم في الأحوال كلها إلا الرجم على الحامل فإن ادعت أنها حيلة لا يقبل قوله إلا <sup>القاضي</sup>  
 يرها النساء فإن قلن هي حيلة حبسها إلا أن يستبين فراغ رحمها ثم يرحمها لأنه يحتمل كذبهن ولا يضرب الحد <sup>سوطه</sup>  
 ثمرة وإذا حكم القاضي على رجل بالزنا والرحم بتهمة الشهود وادعت للناس بالرحم ذكره الكتاب أنهم  
 أن يرموه وإن لم يأمروا أداء الشهادة وروى ابن سماعة عن محمد بن أبيه أنه لا يسمهم ما لم يأمروا أداء  
 الشهادة أو يهدد به عدل آخر سوا القاضي عندهم وقال الشيخ الإمام أبو منصور الماتريدي يخرج <sup>فيه</sup>  
 على التفصيل إن كان القاضي يفتيها عدلاً للسامع أن يرحمها وإن لم يسمع شهادة الشهود وإن لم يكن عدلاً فبها  
 أو كان عدلاً يفتيها أو يفتيها عدلاً لا يسمهم حتى يعاينوا أداء الشهادة وللموت أن يضرب مملوكه ومملو  
 كته ضرب التعزير ولا يقام حد ولا نود ولا تعزير في المسحوق لكن القاضي يخرج من المسحوق إذا أراد إقامة الحد <sup>بده</sup>  
 رجل فرعند القاضي بالزنا أربع مرات وأمر القاضي بجمه فقال والله ما أقرب حتى يد راعه الحد والله أعلم

### مصر في القذف

حد القذف بقارت حد الزنا فإن حد القذف لا يسقط بالتقادم وحد الزنا والشبهة يسقط ولا يقام حد <sup>القذف</sup>  
 الأبطال المحذوف ولا يقبل البينة عليه إلا بعد الدعوى ولا يسقط هذا الحد بالعفو ولا بالبراء بعد ثبوته <sup>وكذا</sup>  
 إذا عفي قبل الرابع إلى القاضي وكذا لو صالح عن القذف على مال يكون باطلاً يرد المال عليه <sup>وله</sup>

ان يطالب به المحدث ذلك عندنا ولو قدف حيا ثم مات المقذوف يبطل الحد ولا يورثه عندنا  
 ولو تمت المقذوف بعد ما اقيم عليه بعض الحد وبقي سوط يسقط الباقي ولو قدف ميتا محصنا  
 بميدان طلب الموت ويجوز التوكيل في اثبات القذف بالبينة في قولنا بجنيته ومحمد ربح وقال ابو يوسف لا يجوز  
 ولا يجوز التوكيل باستيفاء حد القذف ولو صدق للمقذوف القاذف في القذف واقيم القاذف  
 بينة على صدق مقالته جاز وسقط الحد عن القاذف ويثبت القذف بثهادة رجلين ولا يثبت بشهادة  
 النساء مع الرجال ولا بالشهادة على الشفاعة ولا يثبت القاذف ولو ادعى المقذوف ان له بينة حاضرة  
 على القذف في مصره يجلسه القاضي في قولنا بجنيته ربح اقام القاضي عن مجلسه يريد به انه بلان منه  
 منه كفيلا بنفسه في قولنا بجنيته ومحمد ربح ولو اقام المقذوف شاهدا واحدا على القذف وقال  
 شاهدا اخر في المصر قال ابو حنيفة يجلسه القاضي وكذا لو اقام المدعى شاهدين مستقرين لا يرغمهما  
 القاضي بالعدالة نانه يجلسه وقال ابو يوسف ربح لا يجلس بقول الواحد العدل ولو قال المدعى القذف  
 شهودى خارج المصر اقام شاهدا واحدا وادعى ان بينته خارج المصر طلب من القاضي حبس القاذف  
 فانه يجلسه ولا يجب حد القذف لان يكون المقذوف حرثبت حرمة باقرار القاذف بالبينة اذا انكر القاذف حرمة  
 وكذا لو انكر القاذف حرمة نفسه وقال انا عبد وعلي حد العبد كان القول قوله ويتشترط ان يكون المقذوف مسلما  
 عاقلا بالغ غير مجنون وحرثا ويكون القاذف عاملا مبالغا وان يكون القذف محرما ولا يكون كناية

فصل في الالفاظ التي توجب الحد وما لا توجب التحريم وما لا توجب

رجل قال لرجل يا زانية لا يكون قاذما في قولنا بجنيته وايي يوسف ربح وقال محمد ربح يكون قاذما ولو  
 قال لامرأة يا زانية يجلس الحد في قولهم ولو قال للرجل يا ابن الزاني والزانية يكون قاذما لا بيه وامه  
 كان طلب الحد لهما وان كانا مبتلين فطلب الحد يكون له ولو قال لرجل يا ابن الزنا يكون قاذما ولو قال  
 القحبة بغيره ولا يجرد ولو قال لامرأة يا خلوته فلان لا يجوز ولا يجر ولو قال لرجل جردك زانية لا حد عليه  
 يا ابن الف زان هو قد يجرد ولو قال لاهل قرية ليس بفسقهم زان الا واحد او قال كلكم زاني الا واحد او قال

أخذ كجاء ففعل به هذا لا تخدعها بعينه فقال لا أحد عليه ولو قال لرجل يا زانية فقال له غير وقت  
 حد المبتدئ في دون المصدق ولو قال صدقت مو كما قلت فهو قاذب أيضا ولو أن جماعة قالوا رأينا فلانا في  
 بئlane فيمادون الفرج لا أحد على أحد على المقذوف ولا على الجماعة ولو أن الجماعة قالوا رأينا فلانا في  
 بئlane وقلعوا الكلام ثم قالوا إنما دون الفرج كان عليهم حد القذف <sup>رجل قال لامرأته</sup> ما زانية فقالت زانية  
 حدث المرأة دون الرجل ولو قال لامرأة يا زانية فقالت لا بل أنت الزانية حد جميعا ولو قال لامرأته أنت زانية  
 أنت زانية مني حد الرجل وحد رجل قال لغيره أنت زانية الساسا وقال الزانية من فلان كان عليه الحد ولو  
 ظن أنت زانية مني لا حد عليه ولو أن رجلين استتبعا فقال أحدهما أنا زانية ولا أمي بئlane لا حد عليه رجل  
 ظن من فلان كذا وكذا فهو ابن الزانية فقال رجل قلت لا حد على المبتدئ رجل قال لرجل يا لوطي لا حد عليه  
 ولو نسبته إلى اللواط حرم على لا حد عليه في قول البيهقي في رج وقال صدق الشيخ محمد ولو قال لغيره يا أخا الزانية أو يا  
 الزانية لو كن ذلك قذفا لمخاطب رجل قال لغيره أنت تزني لا حد عليه ولو قال لغيره وأمر بأمه لا حد عليه <sup>رجل قال</sup>  
 لغيره يا زانية فقال عني الصعوبة الجبل كان عليه الحد ونفيه بالملء ولو قال زنا في الجبل <sup>رجل قال</sup> عني الصعوبة  
 حد في قول البيهقي في أبي يوسف ربح ولا يحد في قول محمد ربح رجل قال لامرأته ما رأيت زانية خرامك لا حد <sup>رجل</sup>  
 قال لامرأة زني بك زوجك بئلان يزوجك كان قاذفا رجل قال لغيره زني محمدك أو ظمرك أو يدك لا حد عليه <sup>رجل قال</sup>  
 ربح زوجك كان قاذفا ولو قال لامرأة زنت وانت مسكره أو معنوه أو مجنونة أو نائمة لا حد عليه <sup>رجل قال</sup>  
 لامرأة وملك فلان وطيا حراما أو فجرتك فجور أو جاحمتك جماعة لا حد عليه ولو قال لامة قد اعتقت زنت  
 أمه أو قال لكافرة بعد ما أسلمت زنت وأمك كافرة كان عليه الحد رجل قذف رجلا بغير لسان العربية كان <sup>عليه</sup>  
 الحد رجل قال لغيره أخرجتك منك زانية لو قال تشهدت على ذلك لا حد عليه ولو قال لغيره زنت وفلان معك  
 يكون قاذفا لهما ولو قال عني وفلان معك شاهد لا يصدق رجل قال لرجل يا ابن  
 الزانية وأمه التي ولدته مسلمة كان عليه الحد واكثرت كافرة لا حد عليه ولو قال  
 يا ابن أم زانية يعتبر فيه طلق الأم رجل قال لرجل لست لأبيك عن أبي يوسف ربح

انه ~~شك~~ كان ذلك في غضب او رضا ولو قال ليس هذا ابوك لايضا المعروف فان قال ذلك فمطلحة  
 الرضا او على وجه الاستهزاء لا يكون قاذوا ولو قال ذلك في غضب او كان على وجه التعبيك <sup>مقفا</sup>  
~~مكرو~~ قال الاستلابوك فليس بعدد ولو قال انت ابن فلان لرجل اجنبي في الغضب فهو قاذف لام  
 الخاطب وكذلك للرجل الاجنبي ايضا ولو قال لست لابيك ولا لامك لاحد عليه ولو قال لست  
 ابن فلان لعمه او خاله او لزوج امه لاحد عليه وكذا لو قال لجد لاحد عليه ولو قال لعربي يا بنطي <sup>ابن</sup> او  
 الاقطع او يا ابن الاعور او لست لانسان او لست لرجل لا يكون قاذفا <sup>رجل</sup> قاذف ولد او ولد ولد  
 لاحد عليه وان قذف ابيه او امه او اخاه او عمه حد ولو قال لابنه يا ابن الزانية وامه مائة ولها <sup>غير</sup> ابن  
 كان لذلك الا ان يطلب الحد لأمه وكذا لو قذف ميتا وليت ابنان صدقة احدهما كان للأخر ان يطلب <sup>الحد</sup>  
 رجل قال لمن وطئ امرأة الحامض او امتا المجوسية يا زاني كان عليه الحد ولو وطئ امرأة في نكاح فاسد <sup>او طئ</sup>  
 حارية مشتركة بين مجوسيين غير او اشترى حارية فوطئها ثم استحققت فظن انه انسان وقال يا زاني  
 لا يجد ولو وطئ المجوسية بنكاح ثم اسلم ففقدته انسان حد قاذفه في قول البيهقي رجس ولو وطئ حارية  
 ابيه ففقدته انسان يقال له يا زاني عن ابي يوسف رجس انه لا يجد قاذفه ولا رواية فيه عن البيهقي رجس  
 زوج امه على حرة فوطئها او وطئ احتس بملك اليمين ففقدته انسان حد قاذفه رجل قال لغيره قال فلان  
 يا زاني ما بال الرسول المرسل اليه ان فلانا يقول لك يا زاني لاحد على احد على الرسول ولا على المرسل  
 ولو ان الرسول لم يميز عن المرسل ولكن قال للمرسل اليه يا زاني حد الرسول رجل قال لغيره لست انت  
 من بني فلان لقبيلة لاحد عليه رجل قال لاسلم لست لابيك وابواه كافران لا يجد رجل <sup>قال</sup>  
 اعبد لست لاسبك وابواه مسلمان وقد عتقا لاحد على المولى وان عتق العبد بعد ذلك <sup>تفدية</sup> رجل  
 لها ابن واحد فقال الابن صدقت ليس ان يطلب الحد بعد ذلك رجل قال لامرأة زنت بغير ارحام <sup>او قيل</sup>  
 او نور حد القارب ولو قال ذلك لرجل لاحد عليه رجل قال لغيره يا ابن الحمام او يا ابن الحائك لاحد  
 ولو قال لرجل يا ابن لاحد عليه لانه لطيف ولو قال يا يهودي او يا نصراني او يا مجوسي لا يجد <sup>وكذا</sup>

لو قال يا عبد الوثن او يا ابن اليهود او يا ابن النصارى او يا ابن المجوسى لاحد عليه امرأة  
 قذفت من بعض البلاد ومعهما اولاد وصغار اولاد واحد لا يعرف لهم اب فقتل لهما انسان يا زانية  
 رجل الاعن امرأته بولد ثم قذف فيها انسان لا يجد وكذا الوقتن بها بعد موت الولد ولو لا عن امرأته  
 ثم قذف فيها انسان يجد قاذفها الاثم الذي ليس فونعما ما اذانه او شرب الخمر قذف انسانا  
 ولو تلف مال انسان او قتل انسانا عمد اخذ به لان الحق فيه لصاحب المال ولو العسيرة  
 ذلك بنفسه كان له ذلك امرأة تحت زوج جاءت بولد يقال زوجها ليس هو امي ثم قال ابن حنبل  
 ابنه ثم قال ليس باي ثم قال هو ابن لا يجد والولد ولو قال ليس بابني ولا لامي لاحد عليه ولا لعان رجلان  
 شهدا على رجل بانه قذف فلانا واختلقا في الوقت او في المكان جازت شهادتهما في قول المجنفين  
 القاذف وقال صاحباه رج لا يقبل شهادتهما ولا يجب الحد ولو شهد احد هاتين قذف  
 وشهد آخر انه اقترانه قذفه يوم الخميس لا يجب الحد على القاذف في قولهم ولو شهد احد هاتين  
 بالعربية وشهد الآخر انه قذفه بالفارسية او بلغته اخرى لا يقبل شهادتهما رجل قال لغيره انا  
 فلست بزانية يريد به انك زانية لاحد عليه عندنا وقال مالك رج عليه الحد نوى القذف بالزنا  
 اوله بنو وقال الشافعي رج ان قال نويت القذف بالزنا احد والا فلا رجل قال لعبد الغري يا زانية فقال  
 العبد لا بل انت عبد العبد لانه قذف المحصن ولا يجد الحولا لانه قذف غير محصن رجل قال لغيره  
 اشهد انك زانية فقال الرجل الآخر انا اشهد ايضا لاحد على الثاني الا ان يقول انا اشهد  
 بشي ما شهدت به فم يكون قاذفا ولو قال لرجل يا ابن الزنا او يا ولد الزنا كان قاذفا امه ان كانت محصنة  
 قال است لا بيك وامه حرة وابوه عبد وقدمت امه في ضرب الحد لانه رجل قال الآخر يا ابن المرتقيا  
 او يا ابن المحاذقة وهو من ملوك اليمن سمى به لانه كان اذ الحد شتمه عليهم لا يحسوا في نفي اسمهم عوف  
 يلبس كل يوم حلين ثم يمر قتهما بالعشي كراهة ان يعوفيهما انسان غير اويا ابن ماء السماء لا حد  
 لان العرب يذكرون هذا على وجه الثناء رجل قال لغيره يا ابي الزانية وقد مات ابوها

كان عليه أحد واحد لأنه لو قذف حين أو قذف جماعة لا يلزمه الإجماع واحد سواء قذف جماعة  
 بكلمة واحدة أو قذف كل واحد بكلام على واحدة سواء حضروا جميعا أو حضر واحد وقال الخ  
 مع إذا قذف كل واحد منهم على واحدة كان لكل واحد منهم حد على واحدة ولو قذف رجلا فحرق ثم قذف  
 آخره للثاني رجل قذف مينا فلو ولد ولولد ولد له إن يأخذ القاذف بمجده وولد الأب  
 البنت فيه سواء في ظاهر الرواية ولا يأخذ بذلك الأخ ولا عم ولا حباب الأم ولا أم الأم ولا مؤ  
 وقال محمد بن كل من يرثه ويورث منه إن يأخذ القاذف ومجده ويجوز للأب أن يطالبه  
 بالمجدة مع بقاء الأقرب فيكون لابن الابن أن يطالبه بالمجد وإن كان الابن حيا عندنا وقال قذف  
 ليس بعد حق الطلب مع وجود الأقرب وليس لوصه الميت أن يطالبه بالمجد والوالد عبد  
 كان أو كافرا أو مملوكا أو قاتلا للمقتول له أن يأخذ القاذف بالمجد إذا كان المقتول <sup>مسلم</sup> حيا  
 وليس لابن أن يطالب أباه وجده وإن علا ولو قذف القاذف بعد ما أقيم عليه حد القذف <sup>أخرجه</sup> فلا  
 لأنه فإن ضرب بتسعة وسبعين سوطا ثم قذف أخري ضرب السوط الآخر لا غير

فصل فيما يوجب التعزير وما لا يوجب

رجل قال لصالح يا ناسق يا فاجر يا خبيث يا خنزير يا حمار يا لص يا كافر يا زنديق يا مقبوح يا ابن  
 يا ابن قزطبان يا من يعمل عمل قوم لوط يا لوطي أو قال أنت تلعب بالصبيان يا أهل الربوبيا شارح  
 وهو بري منه ياديوت يا غث يا غرائ يا ماوى الزوليا ويا ماوى اللصوص ذكر الناطق <sup>على التعزير</sup> أن  
 في هذه الألفاظ ولو قال يا كلب يا نيس يا قرد يا ذئب يا بقرا حية يا ابن الحجام وابواه ليس بحجام أو يا ابن  
 وابواه ليس كذلك أو يا حمار أو يا رستاق أو يا مواجر يا بني يا ولد الحرام يا عيار وهو الذي يتروى بغير عمل  
 يا ناكس يا منكوس يا سخرة يا ضحكة يا بله يا كشخان يا موسوس في هذه كلها لا يوجب التعزير ولو قال يا ناسق  
 أو قال يا لص لا يجب شيء <sup>وعن محمد بن</sup> وإن أضيفت ربح في بعض الروايات إذا قال يا بعل عليه السلام بلغه أهل علم أن يا زانية  
 في ذلك يشتم الناس وهو محترم لم مرة يوغر ولا يحبس وإن كان دون ذلك يؤدب وإن كان مشتاما يضرب <sup>مذلل القاضي</sup> ويحس



لا سيجاب به روح اذا قال لامرؤس ياروسبي محمد القذف وعن ابراهيم النخعي روح اذا قال لامرؤس ياروسبي  
 ناذرا والتعزير من العبد كسائر حقوقه يجوز فيه البراء والعفو والشهادة على الشهادة ويجوز فيه التعزير  
 ادعى قبل ان يسان شتيمة فاحشة او ادعى انه ضربه وقال البينة حاضرة في المص وطلب منه كفيلا بنفسه  
 منه كفيلا بنفسه الى ثلثة ايام فان اقام على ذلك شاهدين او رجلا وامرأتين او شاهدين على شهادته  
 رجلين يؤخذ منه كفيلا بنفسه حتى يسأل عن التهود ولا يحبس ناذرا عدل التهود يصرب اسواط  
 ثلثة واكثره تسعة وثلثون في قول البيهقي ومحمد بن وعنه ابي يوسف روح في ظاهر الرواية خمس وسبعون  
 وفي نوادر هشام تسعة وسبعون وان رأى الحاكم ان لا يضربه ويحبسه ايا ما عقوبة فعل وان كان المدعى  
 ذميرة وكان ذلك اول ما فعل به عظاما ولا يبرأ ان عاد الى ذلك وتكرره روى عن ابي حنيفة روح  
 ويشبه الحاكم ان يجتهد فيه وعن ابي يوسف روح ان التعزير على قدر عظم الجريمة وضربها على ما يرى الحاكم وعاد  
 المضروب وعن ابي يوسف روح الرجل اذا كان يبيع الخمر يشتري ويترك الصلوة يحبس ويؤدب ثم يخرج  
 يتم بالقفل المقر وضرب بالناموس ويخلد في السجن لان يظهر التوبة واسبا التعزير مفسده ان كان من  
 جرم القذف يبلغ اتى التعزير نحو ان يحول الذم الى الام ولد الخيازانية وان كان من جنس ما لا يحبس حد القذف يحول الى  
 ياناسق ياسارق لا يحبس ما فيه التعزير يكون ذلك مفوضا الى رأى القاضى يضرب والتعزير قايما عليه شيابه ويخرج  
 والفرس ولا يحد التعزير وضرب التعزير ياشد من ضرب الجوف وضرب اليدين اشد من ضرب الشارب وضرب الشارب اشد  
 القاذف ويفرق الضرب على الاعضاء الا الراس والفرج والوجه في قول البيهقي ومحمد بن وفي قول ابي يوسف روح في  
 والمبطن والصدر يضرب على الراس الكتفين والذراعين والعضدين والساقين والقدمين وعن ابي بكر بن الاسود  
 عبدا ساء الادب قال لا ينبغي له ان يضربه وكان له ان يرفع الامر الى القاضى حتى يؤدبه للقاضى وهذا قول بخاله قول اصحابنا روح  
 الى لا يقيم الحد على مملوكه وله ان يعززه وكذا الزوج يضرب المرأة رجل قبل اجنبية او لومة او ما انتها او سبها  
 بشهوة يعززه وكذا لو جامعها فيمادون الفرج فانه يعزبه وكذا اذا تلوط في قول البيهقي روح وفي قول صاحبنا  
 حر من تلوط وان كان الفاعل بالغا غريبة في قول البيهقي روح وفي قول صاحبنا محمد وان كان صبيا فلا شيء عليه ولو قال

ذكرنا انه لا يزول وعن القتيبة ايجز به انه يزول لا نه بعد مشقة في عرفنا والصحيح انه لا يزول كما في <sup>في حديث</sup>  
 فلا يلحق المقدوق حين كلامه وفي قوله يا حار يا خزي يا معة كونا لانه يزول وهو رواية الامالي عن ابي يوسف <sup>في رواية</sup>  
 همدج انه لا يزول لما قلناه الكلب وهو الصحيح ومن التهمة يزول ان لا يغسل عليه وعليه غسل <sup>الاول</sup>  
 ان كان متوضيا ولو انزل كان عليه الغسل ولا يحد ولا كفارة عليه ان كان صائما في رمضان والذي يستعمل <sup>السحر</sup>  
 فهو على وجه ان كان يقول انا اخلق وافعل ما اريد ثم تاب وتبرأ عن ذلك وقال الله تعالى اخلق كل شيء فقلت ثوب  
 ولا يمتل وان كان يستعمل السحر ويحد ولا يرى كيف يفعل فان هذا الساحر يقتل اذا اخذ وثبت ذلك منه <sup>لا يقبل</sup>  
 ثوبه وساحر يستعمل السحر للخرقة والامتحان ولا يستفد فانه لا يكون كافر او كاذب انه كان ببعدا ونصرانيان <sup>اذا اخذ</sup>  
 تابا اذا تركا عادا الامة قال ابو عبد الله البجلي يفتلان ولا يقبل قوتها والحد الرابع حد الشرب وحد <sup>السكان</sup>  
 من سائر الانبياء مثل الراسبي والقريش من شرب من الخمر فطرة يحد ثمانون سوطا ان كان حرا وان كان عبدا يضرب بعين  
 سوطا والخمر هو النبي من ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد عند ايجز فيه روح  
 وفي آية صاحبها روح اذا غلا واشتد يصير خراوان لم يقذف بالزبد وانما يجب الحد بشرب  
 الخمر اذا شرب طابعا وكيف مستقاهها ولا يضمن بالاختلاف على مسلم ولا يجوز بيعها وهو نجس  
 العين مثل العندرة اذا اصاب الشوب الكثر من قدر الدراهم لا يجوز فيه الصلوة وان خلط الخمر <sup>بشيء</sup>  
 من المائعات مثل الماء واللبن والدهن وغير ذلك وشرب انكاست الخمر غالبة وشرب منها <sup>قطرة</sup>  
 حذ وانكاست الخمر مخلوبة لا يحد بشربها ولا يحد ماله يسكران. وفيما سوى الخمر  
 من الاشربة المتخذة من النمر والعنب والزبيب لا يحد ماله يسكرها فاختلاف معرفة  
 السكان قال ابو حنيفة روح السكان من لا يعرف الارض عن السماء ولا الرجل من المرأة وقال  
 صاحباه اذا اختلف كلامه وصار غالب كلامه الهديان فهو سكران والعقوى على  
 قولهما اذا شهد الشهود عند القاضي على رجل بشرب الخمر يسألهم القاضي عن الخمر ما هي ثم يسألهم كيف <sup>شرب</sup>  
 لا احتمال ان كل واحد منهم شرب لاحتمال التقادم ثم يسألهم ان الذين شربوا الاحتمال انه مشرب في حال الحرب

ولا يحد السكران حتى يصح ويشتري لاقامة الحد على شارب الخمر وجود الرائحة في قول البيهقي صح وثبت  
 الشرب بالافتقار أو بالبينة إلا أن يتقدم والتقدم مقدّم بشهر من يوم شرب في ظاهر الرواية فلا يشترط  
 عند التقدم وكذلك لو أخذ السكران حمل عن مكان بعيد حتى ذهب عنه الرائحة فلا يشترط وجود الرائحة <sup>في قولهم</sup>  
 وعند محمد رج لا يشترط وجود الرائحة أصلاً وأما شاهد شاهد على شرب الخمر وسامد على الافتقار بالبشر  
 لا يحد ولو أقر بشرب الخمر مرة واحدة بحد في قول البيهقي صح ومحمد رج ولا يحد في قول أبي يوسف صح <sup>منين</sup>  
 ولا يحد على ثلثة من السكران في قولهم إذا سكر من السج أحلوه في وجوب الحد عليه والصحيح أنه  
 لا يحد ولا يصح طلاقه ولا اعتاقه ولا بيعه ولا نكاحه ولا إقراره ولا إنكاره ولا ردّه. والسكران مما سؤ  
 الخمر من الاشتربة المتخذة من الخمر والعب والرب يحد بحد يصح عنه هذه التصرفات إلا الردّة فإنه  
 لا يصح إسخاها والنفي من ماء العنب إذا علا واشتد ولم يحد بالرد من سكره أسان وسكر لا يحد  
 في قول البيهقي صح وحكمه حكم العصيدة وعلى قول صاحبه رج حكمه حكم الخمر وأما المتخذ من <sup>العوالد</sup> <sup>الرب</sup> <sup>الحمة</sup>  
 كالحنطة والشعير والذرة والأجاص ومحو ما ملأه الجمل بنزله وإذا علا واسد ويدب بالرد وانكأ  
 مطبوخا أو في طنجة حل فيه وفي قول البيهقي وأبي يوسف رج عمره تقع الرست المراد طنجة <sup>حلب</sup>  
 المشائخ في قول محمد رج عند البعض يحد بتره إلا القدر المسكر والصحيح في قول محمد رج أنه يلزمه <sup>إذا كان</sup>  
 مطبوخا أو في طنجة وإن لم يطبخ فعلا وانسد وقذف بالزبد عن البيهقي وأبي يوسف رج قد أسان  
 والصحيح أنه يحد بتره إلا القدر المسكر والسكر حرام بالإجماع وأحلف المشائخ رج في وجوب الحد <sup>عند</sup>  
 السكر من هذه الاشتربة حكى عن أئمة بأنه يحسم رج أنه مال لا يحد بما لا يحد به، قالعله بالبيع <sup>القال</sup>  
 وأما تصرفات السكران من هذه الأسر. الصحيح أنه لا يفسد كما لا يفسد ما لا يزال عقله بالبيع <sup>عن</sup>  
 البيهقي رج في رواية من زال عقله بالبيع أن علم حين اكمل أنه يبيع بغير طلاقه وعاقته وإن لم يعلم لا يبيع  
 والصحيح أنه لا يقع على كل حال وما زاد على هذا من مسائل الاشتربة فهو في كتاب الاشتربة. وأما البيع <sup>الملك</sup>  
 في الخمر فمقرر من أبي يوسف رج في الإمالى أن كانت الغلبة للخمر فلا بأس به وإن كان الغلبة

للسمك فلاخيره . وانما قال ذلك لان الغلبة اذا كانت للخنزير في صبا وخلا او مجرأ تحولت الى الخنزير  
او المري بقوة نفسه وطبعه فيصير السمك تبعا لما اذا كانت الغلبة للسمك يصير كجاء الغالب  
فيكون السمك نجسا الحد الخامس جد الشرة . وحدها قطع اليد اليمينة في المرة الاولى وفي الثانية الرجل  
لا يقطع بعد ذلك عندنا ويجب حتى يتوب . وفي اي قدم من المال يقطع من اي جزء فيميد كونه في الشرة  
تطاع الطريق فهو على ثلاثة اوجه اخذ المال وقتل قال ابو حنيفة رج يقطع يده ورجله من خلاف ثم يطلب  
حيا ويطعن تحت يده السري حتى يموت وقال ابو يوسف كحد يقطع يده ولا يفعل به شيء اخر وان  
اخذ المال ولم يقتل يقطع يده ورجله من خلاف دفعة واحدة ويخله سبيله وان قتل ولم يأخذ المال  
نصا صا ولا يفعل به غير ذلك . وان خرج على القافلة في الطريق واخاف الناس ولم يأخذ المال  
لم يقتل فانه يعزذ ويخله سبيله والله اعلم بالصواب

كذا . ————— . الاكراه لا يتحقق الا من السلطان في قول ابو حنيفة

وعنه موال صاحبيه . رج يتحقق من كل متغلب يقدر على تخفيف ما هدره به وعليه الغنى . وان غاب  
المكره عن بصر من الرهنة بزوال الاكراه . ونفس الامر من السلطان من غير تهديد يكون اكراهه وحده  
ان كان المامور يعلم انه لو لم يفعل ما امر به بفعل به ما يفعل السلطان كان امره اكراهه ثم الاكراه على نوعين  
بوعيد قيد وجبر او هدره بقتل واتلاف عسوكا لسمع والبصر واللسان وما اشبه ذلك نحو الاتساع  
والاعضاء فالاكراه بوعيد الحبس والفيد بطهر في الاقوال نحو البيع والنجاة والاقوال ونحو ذلك  
ولا يصح منه هذه التصرفات . ولا يظهر في الافعال حية لو اكره بوعيد قيد او حبس على ان يطرح  
ماله في الماء او في النار او يدع ماله للافلان وفعل المامور ذلك لا يكون مكرها والاكراه بوعيد القتل  
واتلاف العضو بطهر في الاقوال والافعال جميعا . وتصرفات المكره على نوعين منها ما يصح منه ومنها ما لا  
اما الاول اذ اكره على النكاح فتزوج صح نكاحه عندنا . وقال الشافعي صح لا يصح . وكذا لو اكره على الطلاق  
فطلق او اعتق ببيع طلاقه وعتاقه عندنا ولو اكره ليقر بالطلاق فاقول لا يقع كما لو اقر بالطلاق هازلا

بِمَا ذَاكَ الْوَكْرَ لِيُقْرَعَ عَاقِبُ أَوْ نَدَى رَاحِدًا وَقَطَعَ أَوْ نَسَبًا قَرِيبًا لَكَ لَا يُلْزِمُهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجَلِّسُ  
 طلاق  
 مَرَاتَهُ وَعَتَقَ عَمْدَهُ بَيْدَ أَمْرَانِهِ أَوْ بَيْدَ غِيْدَةٍ أَوْ بَيْدَ غَيْرِهَا فَطُلُقَ الْمَقْضُ إِلَيْهِ أَوْ عَتَقَ يَقِيعَ الطَّلَاقِ  
 والعناق  
 وَرَجَعَ الْمَأْمُورُ عَلَى الْأَمْرِ فِي الطَّلَاقِ قَبْلَ الدِّخْلِ بِنِصْفِ الْمَهْرِ وَبِقِيَمَةِ الْعَبْدِ. وَقَالَ زُفَرِيُّ لَا يَرُوحُ  
 إذا  
 أَكْرَهَ الرَّجُلُ أَنْ يَرْجِعَ مَرَاتَهُ الْمُطْلَقَةَ فَعَلَّ صَحَّتْ الرَّجْعَةُ وَيَعُودُ النِّكَاحُ. وَعَلَى فِرَاقِ الشَّاهِدِ رَجُلًا يَصِحُّ  
 الرجعة  
 وَلَوْ أَكْرَهَتْ الْمَرْأَةُ عَلَى ارْتِضَاعٍ صَغِيرًا أَوْ أَكْرَهَ الرَّجُلُ عَلَى أَنْ يَرْجِعَ مِنْ لَدُنْ أَمْرَأَةٍ صَغِيرًا فَعَلَّ نَسَبُ الْحَكَمِ  
 الرضاع  
 وَلَوْ أَكْرَهَ الرَّجُلُ عَلَى أَنْ يَحْلِفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ دَارَ فُلَانٍ فَحَلَفَ سَعَقَ الْيَمِينُ حَيْثُ لَوْ دَخَلَ كَانَ حَامِلًا  
 وإذا  
 وَلَوْ أَكْرَهَ عَلَى مَبَاشَرَةِ شَرْطِ الْحَنْتِ بِالنِّكَاحِ حَلْفٌ أَوْ لَا أَنْ لَا يَدْخُلَ دَارَ فُلَانٍ وَلَا يَكَلِّمَ فُلَانًا وَلَا يَمُوزَ ذَلِكَ  
 وَلَدًا  
 عَلَى الدِّخْلِ وَالْكَلَامِ فَعَلَّ كَانَ حَامِلًا وَأَنَّا نَزَوَّجُ الرَّجُلَ امْرَأَةً وَلَمْ يَدْخُلْ حِلَّهَا فَكَرِهَ عَلَيْهِ الدِّخْلُ  
 وإذا  
 أَحْكَامُ الدِّخْلِ مِنْ تَأْكُلِ الْمَهْرِ وَجُوبِ الْعَدَةِ وَحُرْمَةِ النِّكَاحِ وَبَيْرُكَ لَكَ وَلَوْ كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ  
 ماكره  
 مَا كَرِهَ عَلَى أَنْ يَغْفُو عَنْ دَمِ الْعَمْدِ فَعَلَّ قِيلَ بَابُهُ يَصِحُّ عَفْوُهُ وَأَذَا جَرَّ الْكَافِرَ عَلَى الْإِسْلَامِ مَا سَلِمَ صَحَّ  
 إسلامه  
 إِسْلَامُهُ فَإِنْ ارْتَدَّ عَمْدٌ ذَلِكَ يَجْبِرُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَلَا يَقْبَلُ وَأَمَّا مَا لَا يَصِحُّ مِنَ الْمَكْرِهِ مِنَ الصَّرَافِ  
 إذا  
 إِذَا أَلَّ الرَّجُلُ أَنْ يَنْزَوِيَ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ مِنْ رَجُلٍ لَيْسَ بِكَعْوَلِهَا أَوْ بِأَقْرَبٍ مِنْ مَهْرِهَا فَعَلَّ بِالنِّكَاحِ  
 ماقره  
 مَا قَرِهَ مِنْ مَهْرِهَا لَا سَقْدَ النِّكَاحِ إِلَّا أَنْ يَبْلُغَ مَهْرَهَا وَأَنْ لَيْسَ كَعْوَلًا يَصِحُّ النِّكَاحُ وَأَنَّكَ لَا تَنْزَوِي  
 العدة  
 الْعِدَّةُ فَكَرِهَتْ عَلَى وَلِيِّهَا عَلَى النِّكَاحِ فَعَلَّ لَا أَنْ يَكْبُرَ الرَّجُلُ كَعْوَلًا أَنْ يَنْزَوِيَ ابْنَتَهُ وَأَنَّكَ لَا تَنْزَوِي  
 فان للولد  
 فَإِنْ لَوُلِدَ أَنْ يَرُدَّ وَانْكَاحَ النِّكَاحُ بِمَهْرٍ قَاصِرٍ فَلِلْمَرْأَةِ أَنْ تَرُدَّ فَإِنْ رَضِيَ فَعَلَّ وَإِنْ رَدَّ فِي نَوْبٍ بِمُسْتَفْهِحٍ  
 حاضرة  
 عَنْ صَاحِبِيهِ رَجُلًا لَيْسَ لِلْوَلَدِ أَنْ يَرُدَّ وَعَنْدَ مَا لِلْوَلَدِ حَقُّ الرَّدِّ لِعَدَمِ الْكَفَاءِ وَلَيْسَ لَهُ وَلَا يَرُدُّ  
 ولهم  
 غَضَانُ الْمَهْرِ إِذَا أَلَّ الرَّجُلُ بُوْعْدَ قَيْدٍ وَحَبَسَ عَلَى فِتْنٍ سَلِمَ فَعَلَّ يَصِحُّ الْأَكْرَاهُ وَعَلَى الْغَائِلِ الْفَصَاصُ  
 ان اكره  
 أَنْ أَكْرَهَ بِقِتْلٍ وَأَتْلَافٍ عَضْوُ فَعَلَّ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَجُلٌ وَمُحَمَّدٌ رَجُلٌ يَصِحُّ الْأَكْرَاهُ وَيَجِبُ الْفَصَاصُ عَلَى  
 كره دون المأمور  
 كَرِهَ دُونَ الْمَأْمُورِ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ رَجُلٌ يَصِحُّ الْأَكْرَاهُ وَلَا يَجِبُ الْفَصَاصُ عَلَى أَحَدٍ مَكْنً عَلَى الْأَمْرِ  
 فتولية ماله في ثلث سنين  
 فَتَوَلَّى مَالَهُ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ وَقَالَ زُفَرِيُّ رَجُلٌ يَصِحُّ الْأَكْرَاهُ بِاطْلٍ وَيَجِبُ الْفَصَاصُ عَلَى الْقَاتِلِ وَهُوَ الْمَأْمُورُ

وقال مالك والثوري رحمهما الله يقتلان جميعا السلطان اذا قال لرجل اقطع يد فلان والا لا تقتلك  
 وسعه ان يقطع ردا فقطع كان على الامر القصاص في قول البيهقي ومحمد رحمهما الله ولا رواية عن ابي يوسف رحمهما الله  
 ولو قتل السلطان رجلا القى نفسه في هذه النار والا لا تقتلك ينظر ان كانت النار قد بنجى منها  
 وقتلا ينجو وسعه ان يلقي نفسه فيها وان القى فيها ومات كان على الامر القصاص في قول البيهقي ومحمد رحمهما الله  
 وعن ابي يوسف رحمهما الله في رواية قال يجب القصاص في رواية لا يجب ويحب الذي فيه ماله وان كانت النار  
 بحيث لا ينجو منها لكن في القاء النفس قليل راحة كان له ان يلقي نفسه فيها فقبل بان هذا قول ابي  
 يوسف رحمهما الله وان القى نفسه فيها فهلك كان على الامر القصاص في قول البيهقي ومحمد رحمهما الله ولا رواية عن ابي يوسف رحمهما الله  
 بجالدية في مال الامر ولا قصاص ولا يغسل هذا الميت وان لم يكن له في القاء النفس قليل راحة ولا ينجو  
 منها الا سعه ان يلقي نفسه فان القى نفسه فيها فهلك يهدر دمه في قولهم ولو قال لسلطان رجلا تقتلني  
 نفسك من شأني الرجل والا لا تقتلك فان لم يكن له في القاء نفسه راحة لا يسعه الا القاء فان القى فهلك  
 يهدر دمه وان كان له فيه اذنى راحة وسعه ان يلقي نفسه في قياس قول البيهقي ومحمد رحمهما الله فان القى نفسه  
 يهدر دمه اذنى راحة في قول صاحبه رحمهما الله لا يسعه ان يلقي نفسه فان فعل فهلك كان على الامر  
 القصاص وهو اربع مسائل القتل بالثعل عند البيهقي ومحمد رحمهما الله لا يوجب القصاص ويوجب  
 الدية وعندهما يوجب ونفل المأمور كفعل الامر ولو القاه الامر عند البيهقي ومحمد رحمهما الله لا يوجب القصاص  
 ويجب الدية وعندهما يوجب القصاص وعن ابي يوسف رحمهما الله في رواية على الامر دية وماله فان كان  
 يخاف منه الملاك ويرجو النجاة فالق نفسه فهلك كانت الدية وعطائه الامر في قولهم لانه كقاتل الخطأ  
 وله قال السلطان لرجل القى نفسك في هذا الماء والا لا تقتلك ان كان يعلم انه لا ينجو لا يسعه ان يفعل  
 فان فعل يهدر دمه وان كان له فيه اذنى راحة وسعه ذلك عند البيهقي ومحمد رحمهما الله وعندهما لا يسعه  
 فلو فعل فهلك كان الدية على عاقلة الامر في قول البيهقي ومحمد رحمهما الله القاء الامر بنفسه وقال ابي يوسف  
 رحمهما الله على الامر ماله ولا قصاص وقال محمد رحمهما الله القصاص وعن ابي يوسف رحمهما الله في رواية

مثل قول محمد ربح وإذا أكره على شراء شيء من الأفياء أو بيع نوع من مثل أو تلف عضو أو سد  
 أو حبس فباع أو اشتري أو باع مكرها وسلم طائعا جارا للبع عندنا ولو أكره عليه أو صدقة  
 أو وهب مكرها أو بصدق وسلم طائعا كان باطلا. وإن باع مكرها وسلم مكرها لا يجوز البيع  
 وبملكه المشتري إذا قص عند واحد أو اعتقه بعد إعاقته. وكذا لو تصرف المسمى بصورة لا يحمل  
 النقص فيمن تصرفه وكان عليه فمعه المبيع ولو أجاز البائع البيع بعد ذلك الأكره والمبيع ما تم  
 صحته أجازته. ولو تصرف المشتري بصورة لا يحمل النقص ثم أجاز البائع لا يصح إجازته ويصح  
 الشتر في قيمته. ولو كان المشتري مكرها دون البائع فهلك المشتري عند التسريح <sup>من يترك</sup> أن يملك  
 يملك أمانة. ولو كان البائع مكرها والمشتري غير مكره فعلى المشتري بعد القبض نخضت البيع <sup>بعضه</sup> لا يبيع  
 وإن نقص قبل القبض <sup>بعضه</sup> يبيع. ولو كان المشتري مكرها والبائع غير مكره فلكل واحد من المبيع <sup>من يترك</sup>  
 القبض وبعد القبض يكون المبيع للمشتري دون البائع. ولو باع مكرها بعضه المشتري <sup>من يترك</sup> ببيعة  
 وتزادف عليه العقود للبائع أن يبيع فإن أجاز واحد من العقود حارب العقود كلها ما لم <sup>يعلن</sup>  
 ولو اعتق المشتري الأحرار حازه البائع جاز الصق على الذي أعصى نص أول بعض وإن أجاز البائع  
 البيع الأول بعد ذلك لا يبيع إجازته وكان له أن يحاربا صاحب المسمى الأول وإن شاء ضمن <sup>غيره</sup>  
 فإن ضمن المشتري الأول جازت البياعات كلها وإن ضمن غيره يجوز كل بيع بعد ذلك وسقط كل <sup>كان</sup>  
 قبله. ولو أكره السلطان رجلا على الشراء والقبض ودفع الثمن والبائع غير مكره لملا الشراء <sup>بعضه</sup> المكره  
 اعتقه أو دبره أو كانت أمة فوطئها أو قبلها بشهوة كان إجازة للشراء ولو أن المسمى أسرى ولم <sup>يعلن</sup>  
 حقه اعتقه البائع نعتقه ويطلق البيع. وإن اعتقه المشتري من بعض بعد إعاقته أسحبا ما  
 ولو أعاقه مع قبل القبض كان اعتاق البائع أولى ولو كان البائع مكرها والمشتري غير مكره لا يبيع  
 المشتري قبل القبض يبيع بعد القبض فإن أجاز البائع بعد ما اعتقه المشتري بغير البيع ولا يفتد <sup>العتق</sup>  
 قبل القبض ولو كان البائع والمشتري جميعا مكرهين فإن أجاز البيع بغير إكره جاز ولو جازها بطل جاز

وبمطخيا، الآخر ولو أكره على بيع جاريته ولم يسم أحدا فباعها من إنسان كان فاسداً ولو طلق على  
 فوهب جز ولو أكره على هبة جاريته لعبد الله فوهبها لعبد الله وزيد جازت الهبة في حصة زيد <sup>بطل</sup>  
 في حصة عبد الله رجل أكره على شراء جارية بمائة ألف درهم وقيمتها ألف فاشترها بأكثر من عشرة  
 آلاف وأكره صاحب الجارية على بيعها بألف وقيمتها عشرة آلاف فباعها بأقل من ألف جاز استحسانا <sup>وهو قول</sup>  
 علمائنا ولا يجوز قياسا وهو قول زفر <sup>بعض الأصحاب</sup> ولو أكره على بيع جارية بألف درهم فباعها بأكثر من ثمان مائة  
 ألف درهم فسد البيع في قول علمائنا وجاز في قول زفر <sup>بعض الأصحاب</sup> ولو أكره على البيع بألف درهم فباعها  
 بثمان مائة ألف درهم وأكره على أن يقر الف درهم فاقرب بمائة دينار وقيمتها ألف درهم فسد البيع والقرار في قولهم  
 ولو أكره على البيع بألف درهم فباع بالف درهم جاز بيع الكل لأنه يخالف المكره لفظاً وقصداً <sup>بالف درهم</sup>  
 ولو أكره الرجل على أن يقر لفلان بألف درهم فاقرب بخمسمائة لا يصح استحسانا ولا يلزمه المال ولو أكره  
 أو بالف وخمسمائة لزمته الزيادة على ما كان مكرها ولا يلزمه قدر ما كان مكرها فيه ولو أكره على  
 أن يقر لفلان هذا ولفلان الغائب بألف درهم فاقربان حضر الغائب وأدى الشكر في المال المقر <sup>به</sup>  
 فالأقرار باطل في قولهم وإن أنكر شركة المحاضر الذي كان الأكرام لأجله كان الأقرار باطلا في قول أبي حنيفة <sup>يوسف</sup>  
 وح. وقال محمد وح. في حصة الغائب ولو أكره السلطان رجلا أن يقطع يد رجل يقطع ثم قطع <sup>الرجل</sup> حله أو لم يقطع  
 بغير إكراه فمات من ذلك كله قال أبو حنيفة ومحمد وح. يقتل الأمر والمأمور جميعا. وقال أبو يوسف وح.  
 لا تصار على أحد ويجب الدية عليهما في مالهما ولو أكره الرجل هبة نصف داره فوهب كلها لا يجوز <sup>بمجرد</sup>  
 الهبة استحسانا. وكذا لو أكره على بيع نصف داره مقسوما فباع الكل عندنا لا يجوز استحسانا ولو  
 أكره على أن يبرئ الغريم من الدين ففعل لا يصح ولو أكره على أن يخرج الكفيل بالنفس أو بالمال من الكفالة <sup>يصح</sup>  
 ذلك لأن هذا مما يتعلق بالرضا فانه لو قال الكفيل أخرجتك عن الكفالة فقال الكفيل لا أخرج لم يصح خراجا  
 عن الكفالة. ولو أكره الشفيع على أن يسكت عن طلب الشفعة فسكت لا يبطل شفيعته. ولو أكره ليقرب محمد  
 أو تصار فاقرب كان باطلا. وكذا لو أكره ليقرب ليعبى بعصب أو اتلاف الوديع فاقرب لا يصح إقراره ولو أكره ليقرب



وجلبت بالمسرة أو يقتل رجل محمد أو قطع يد رجل عمار بالسرة يعطيه أو يقتل فقطعت يد أو قتل  
 ان كان للمفر موصوفاً بالصلاح معروفه فانه يقتض من القاضي وان كان متهماً بالفسق والتقص <sup>القياس</sup> والقيل  
 يقتض من القاضي ولا يقتض استجساناً. وإذا أكره الرجل على ان يودع ماله عند فلان وأكره المودع <sup>على الاخذ</sup>  
 مع الايداع ويكون امانة عند الاخذ. وأن أكره القابض على القبض ليدفعها إلى الأمر الموكدة <sup>ما</sup>  
 وضاعت في يد لقابض ان قال القابض قبضتها حتى ادفعها إلى الأمر الموكدة كما امرى به فهو داخل في ضمان  
 وأن قال قبضتها حتى اردها إلى المالك كانت امانة عنده لو تلفت لاضمان عليه ويكون القول قوله  
 في ذلك. وكذا القول في الهبة اذا أكره الواهب على الهبة وأكره الموهوب له على القبض تلف <sup>عنده</sup> المال  
 له كان القول قول الموهوب له. وإذا أكرحت المرأة لتقبل من زوجها تطليقة بالف فقلوب يقع  
 تطليقة رجعية ولا يلزمها المال كالصغيرة او المجنونة اذا اختلعت من زوجها بمال يقع الطلاق  
 ولا يلزم المال ثم ينظر ان كان الخلع بلفظة الخلع يكون الطلاق بائناً وان كان بلفظة الطلاق بعد  
 الدخول يكون رجياً فلو ان المرأة اجازت الطلاق بعد ذلك بالمال الذي أكرمت عليه مع اجازتها  
 في قول يمينه رجحاً ويلزمها المال ويطلق بائناً وفي قول محمد رجح الاجازة باطله والطلاق رجح  
 وعن أبي يوسف رجح فيه روايتان في رواية كما قال محمد وفي رواية كما قال ابو حنيفة رجح وهذا  
 على التاميل اذا طلق امرأته رجحاً ثم جله بائناً يصير بائناً عند يمينه وأبي يوسف رجح وعلى قول محمد  
 لا يصير ولو جله ثلاثاً يصير ثلاثاً في قول يمينه رجح وفي قول ما لا يصير. ولو قال لامرأة انت طالق  
 على ألف درهم على انك بالخيار ثلاثة ايام فقبلت يقع الطلاق ولها الخيار في قول يمينه رجح. ولو شرط  
 الخيار للزوج لم يكن له الخيار في قولهم. وإذا أكره الرجل امرأته بضرب متلف لتصلح من الصدق وتبتر  
 كان أكرهاً لا يصح صلحها ولا ابرؤها في قول أبي يوسف ومحمد لان عندهما يتحقق الأكره من غير  
 السلطان في أي مكان يقدر الظالم على تحقيق ما حذر به وعند يمينه رجح يتحقق الأكره من غير <sup>السلطان</sup>  
 في المفاز والقرى لئلا كان اونها راحة المص تحقيق في الليل ولا يتحقق في النهار وأن أكره الزوج امرأته

وهو دهل بالطلاق والتزوج عليها او بالتشري لا يكون اكرها وان اكرها جعل على ان يقر بالمال قال  
بعضهم اذا اكرهه وهو ديه مما يخاف منه الضرر البين يكون اكرها ولو زيد كرمحدرج في ذلك حد  
بالواو وهو مفوض الى يدى الحاكم اما الضرب بسوط واحد او بحبس يوم او قيد يوم لا يكون اكرها  
في الاقرار بالف رجل اكره على ان يجامع امرأته في رمضان بنهار او ياكل او يشرب ففعل الكفارة عليه وعليه  
القضاء ولو افطر الرجل متعمدا في رمضان بغير اكره ثم اكرهه السلطان على السفر في ذلك اليوم  
ابن زياد عن ابي حنيفة رج انه يسقط عنه الكفارة واذا اكره المكره مباشرة ما اكره عليه هل يرجع  
بذلك على المكره فهو على قسمين في قسم يرجع وفي قسم لا يرجع اما القسم الاول اذا اكره ليطلق امرأته  
الدخول بها فطلق بغير الطلاق ويرجع بنصف المهر على المكره ان كان المهر مسمى وبالطهارة ان لم يكن المهر مسمى  
ليقر لفلان بمال فاقتر واخذ فلان منه المال فغاب المقر به بحيث لا يقدر عليه او مات مفلسا كان  
للمكره ان يرجع بذلك على المكره وكذا لو اكره على اطلاق مال الغير فالتلف ضمن كان له ان يرجع على المكره  
وكذا لو اكره ليقطع يد نفسه بوعيد قتل ديه مما يخاف به تلف عضو ففعل كان للمكره ان يرجع على المكره  
بالدية فيما لا يجنب فيه القصاص وبالقصاص فيما يجنب فيه القصاص وكذا لو اكره على قتل عبده  
او غيره لا يسعه ان يفعل لانه مظلوم فلا يظلم غيره وان فعل كان له ان يرجع بقيمة العبد على المكره  
وكذا لو اكره على اعتاق عبده فاعتق كان له ان يرجع على المكره بقيمة العبد ولا يرجع بذلك  
ولا سعاية عليه وولاء العبد يكون له بحكم الشاهد شاهد ان على رجل باعتا عبدا ثم رجعا  
بالعتق كان الولاء للمولى دون الشاهدين ولو كان العبد بين رجلين فاكره احدهما على اعتاق  
نصيبه ففعل وهو معسر واختار الشريك الساكت تضمين المكره كان للمكره ان يرجع على العبد  
ولو اكره الرجل ان يهب عبده لفلان فوهب وسلم وغاب الموهوب له بحيث لا يقدر  
كان للواهب ان يرجع على المكره بقيمة العبد وكذا لك في الصدقة وكذا الرجل اذا اكره على بيع  
وتسليمه الى المشتري ففعل وغاب للمشتري بحيث لا يقدر عليه كان للمكره ان يرجع على المكره بغير عيب

وأما أكره الرجل أن يبدل بربعه ففعل صح التدبير ويرجع بنقصان التدبير على الكره في المال وإذا  
 مات المولى بعتق المدبر ويرجع وثقة المولى بثقل قيمته مد برا على الأماريض وأما ما لا يرجع المكره  
 فيه بما غرم على المكره منها إذا أكره الرجل أن يعفو عن دم العبد ففعل صح عفو ولا يرجع على المكره  
 كذلك إذا أكره الرجل أن تزوج امرأة فتزوجها ودخل بها يجب المهر على الزوج ولا يرجع على المكره ولو تزوج  
 مرة ودخل بها ثم أكره على طلاقها فطلق كان المهر من الزوج ولا يرجع على المكره وأما ما لا يرجع  
 من مهر مثلها لا يلزمه الزيادة وكذا المرأة إذا أكرهت على النكاح ففعلت صح النكاح ولا يرجع على  
 المكره وكذا الرجل إذا أكره على بيع عبد بمثل قيمته ففعل لا يرجع وكذا إذا أكره على الهبة بعوض ببدله  
 فوهب وقبض العوض لا يرجع على المكره ولو أكره على قبول الهبة بعوض ففعل لا يرجع ولو أكره الرجل على  
 موثبة بوعيد قتل فقتل لا يجرم القاتل عن الميراث وله أن يعتل المكره قصاصا لمورثة في قول أبي حنيفة ر  
 ومحمد ر. ولو كان المكره صبيا أو معتوها فحكم بماذا أكره حكم العاقل البالغ ولو كان المكره غلاما  
 له تسلط كان القاتل هو المكره لا المباشر للقتل فيكون الدية على عاقلة المكره في قلت سسين ولو أكره  
 الرجل على أن يشتري عبدا زارحم محرم منه أو أكره على شراء عبد حلف بصفه أن ملكه وقد أكره  
 على أن يشتريه بثمن ألف وقيمته ألف درهم فاشترى وفيض العبد يعق العبد ويجب على المشتري  
 ألف درهم لأنه مضمون عليه بقيمته ولا يرجع على المكره لأنه دخل في ملكه مثل ما وجب عليه من البدل  
 فلا يرجع كما لو قال إن تزوجت امرأة فهو طالق فأكره على أن يزوج امرأة مهر مثلها جاز النكاح <sup>وطلقها</sup>  
 نصف المهر ولا يرجع بذلك على المكره ولو أكره الرجل على أن يقول كل مملوك أملاكه فيما استعمل فهو حر  
 فقال ذلك ثم ملك عبدا عتق ولا يرجع على المكره بشيء وإن ورث عبدا في هذه الصورة عتق <sup>ويرجع</sup>  
 على المكره بقيمة العبد استغسانا ولو أكره الرجل على أن يقول لعبد أن شئت فانت حر وإن دخلت  
 الدار فانت حر ثم أتاه العبد أو دخل الدار عتق ويرجع على المكره بقيمة العبد ولو أكره على أن <sup>يعان</sup>  
 عتق عبدا بفعل نفسه وذلك الفعل أمر لا بد منه كصلوة الفرض ونحوها أو كان فعلا يخاف به كالعبد

على نفسه كالاكل والشرب ففعل كان له ان يرجع على المكروه وان اكره ان يعلق عرق عبد يستباح <sup>بشيء</sup>  
 او ما اشبه ذلك مما له بدن منه لا يرجع على المكروه يكون ذلك بمقتضى الاكراه بوعيد الجحيم ولو اكره  
 الرجل على ان يوجب على نفسه تداوى صدقة او حيا او شيئا من القرب ففعل ذلك انما هو المنذور <sup>ولا يرجع على</sup>  
 المكروه بشيء ولو اكره على ان يظاهر امرأة ففعل كان مظاهرا. وكذا لو اكره على الايلاء ففعل صح الايلاء <sup>ولو اكره</sup>  
 على الطلاق وطلق يصح الطلاق فان كان اكره على التكفير بعد ذلك من الظهار ففعل فان كانت <sup>الحسد</sup> قيمة  
 مثل قيمة الوسط لا يرجع على المكروه بشيء وان كانت قيمته اكثر من قيمة الوسط يضمن المكروه والله اعلم

نص --- فيما يحل للمكروه ان يفعل وما لا يحل

ومسائل هذا الفصل على اربعة اقسام احد ما ان يكون الاقدام على الفعل اوله من تركه <sup>لترك</sup>  
 يصير اثما كما اكرهه اهل الحرب او اللصوص الغالب الذي هو غير متناول على اكل ميتة او حرم  
 او شرب خمر وقل له لتفعلن هذا ولا لا قتلنك او قطعت يدك او اذنتك او اضر بك مائة <sup>سوط</sup>  
 فامتنع عن ذلك ولم يفعل حتى قتل مع علمه انه لو امتنع عن ذلك قتل يكون اثما وان كان لا يعلم <sup>انه يقتل به</sup>  
 ان يفعل قال رجوت ان لا يكون اثما وكذا الرجل اذا كان يموت جوعا وعند لحم ميتة او خمر يابوت  
 عطشا وعند خمر فهو على هذا من الوجهين. والقسم الثاني ما يكون بالامتناع عن ذلك الفعل ما جبر  
 وبالاقدام عليه لا يكون اثما والتارك اوله. وصورة ذلك اذا اكره بقتل او تلف عضو على ان يكفر  
 بالله تعالى فاني حتى قتل مع علمه انه يسعه اجراء كلمة الكفر اذا كان قلبه مطمئنا بالايمان ولا ياتم  
 فهو مخصص في ذلك وان لم يفعل يكون افضل ولو كان الاكراه على هذا بقيد او حبس لا يفسد <sup>كلمة</sup> اجراء  
 الكفر وان كان قلبه مطمئنا بالايمان. واما القسم الثالث ما يكون ما جبر بترك الفعل وبالاقدام <sup>عليه</sup>  
 يصير اثما. وصورة ذلك اذا اقال الامر لا قتلنك او لتقتل هذا المسلم او تضيي هذا المرأة لا يسعه ان يفعل فان <sup>فعل</sup>  
 يصير اثما وان لم يفعل حتى قتل يكون ما جبر واما القسم الرابع ان يكون الاقدام على الفعل والامتناع عن <sup>الفعل</sup>  
 على السواء نحو الاكراه على الحلف سال لعنة الله قتيلا له لشرب هذا الماء او لتاخذن صدقة للبيعة والا لا قتل اياك

اوامرك لا يسهه ان يشرب به ولو شرب لا يجحد ولو قيل له لتكفر فبها لله ولا لا فظن هذا الرجل لا  
 اجراء كلمة الكفر وان خاف القتل على غيره وانما يسهه ذلك اذا خاف القتل على نفسه او تلف <sup>منه</sup> جميع  
 ما ذكرنا انما يتحقق الاكراه اذا كان يعلم يقينا او يكون في غالب رايه انه لو لم يفعل ما امر به اجرى عليه  
 ضرره به وان كان في غالب رايه ان ذلك تخويف وتهديد وليس بمحقق لا يكون مكرها ولو قيل له  
 لتبعن عبيدك هذا من غلات بالف درهم والا لا تقاتل اباك فباعه لا يجوز بيعه ويكون مكرها وعن <sup>الحسين</sup>  
 بن ابي مالك رح اذا نال المحارب المسلم وردت اليه هذه الجارية لارتقيها دعت اليك الى نفسك  
 المسلمين تخلصهم من امرنا لا يجمل بهذا المسلم ان يدفع الجارية وعن ابن شجاع رح انه قال لو نزل اهل <sup>البيت</sup>  
 النبي من الانبياء عليهم السلام واخذوه ان قلت لست بنبي تركاك وان قلت انا نبي قتلناك  
 سوان يقول انا نبي الله ورسوله وان قالوا غير نبي ان قلت ليس هذا نبي تركاك وان قلت  
 قتلنا نبيك له ان يقول ليس بنبي حتى يدفع القتل عن النبي لان في حق النبي لست كذب ونول <sup>البيت</sup>  
 حجة على الخلق فلا يباح الكذب في حق الانبياء اما قول غير النبي ليس بمحجة على الخلق فلا يك  
 اظهر ذلك عند الاكراه وان اكره الرجل بوعيد حبس او ضرب لا يخاف منه تلف <sup>عليه</sup> نفسه  
 فتلف ما لا يضره كزنا وتبين منه امراته وان قال كان قلبه مطمئنا بالايمان لا يصح اذا اكره <sup>عليه</sup> نفسه  
 فقال كفرت بالله قال فثبت به الخبر عن كفر سابق في الماضي كذا باتين منه امراته في الفصاء وله قال  
 بالله ولم يرد به الخبر عن الماضي وانما قصد تحقق الكفر بتبين منه امراته قضاء وديانته وبغيره <sup>كافرا</sup> الانه  
 يقدر على الخلاص عن الاكراه باجراء كلمة الكفر من غير تحقيق ولو قال كفرت بالله وقلبه مطمئن  
 بالايمان لا تبين امراته ولو اكره على سب محمد النبي صلى الله عليه وسلم وخطر به الله محمداً ونواه <sup>منه</sup> بان  
 قضاء فان لم يرد محمد اخر تبين منه امراته قضاء وديانته وان لم يحيطر به الله غير النبي <sup>عليه</sup> محمداً  
 مطمئن بالايمان لا تبين منه امراته لانه مكروه والاكراه في هذه المسائل بوعيد القيد والحبس  
 اكرها وفي البيع الاكراه بوعيد القتل والحبس يكون اكرها وكذا في كل عليك يمتثل الصريح كالاجابة

والهبة وغير ذلك وكذا لو كان على رجل مال أو كفا القتا وحق شفعة فآلوه بهنسا أو قيدا أو حبسا كانت  
 الباعة باطلة ويكون مكرها وكذا لو أكره بهنسا وقيد محقير على نفسه بمال أو قصاصا به بلا عيب  
 أو نكاح أو طلاق أو عتاق كان الاقرار باطلا ولو أكره على هذا بهنسا يوم أو قيد يوم أو ضرب ط  
 بجميع ذلك يكون جائزا وهذا الأكره لا يمنع جواز شيء من هذه التصرفات والمراد من الضرب الذي  
 الكراهية مثل هذا الضرب الذي يجرد منه الأمر الشد يد لا أصل للأمر وأما القيد والحبس الذي  
 يكون الأكره به أكرها ما لا يحق منه الاعتناء بالبين فالحبس المؤبد والقيد المؤبد يكون أكرها  
 وكذا لو لم يكن مؤبدا ولكن يلحقه كثير ضرر واعتناء شديد فهو بمنزلة المؤبد وإذا أكره السلطان  
 رجلا بوعيد قيد أو حبس على أن يقتل فلانا لا يكون مكرها فان قتل فلانا ذلك كان على المأمور القصاص  
 في قولهم وإن أكرهه بوعيد قتل أو تلف عضو يكون أكرها فان قتل المأمور فذلك الرجل يقتل الأمر  
 في قول المجنفه ومحمد لا يقتل المأمور ولو قال السلطان لرجل قطع يد فلان والالا فقتلت  
 وسعه أن يقطع يد فلان وإذا قطع كان القصاص على الأمر في قول المجنفه ومحمد

فصل في الأكره على أحد الفعلين

رجل أكره رجلا بوعيد قتل أو تلف عضو أو قيد أو حبس على أن يطلق امرأته التي لم يدخل بها أو يعتق عبدا ففعل  
 المكره واحد منهما ثم المكره الأقل من قيمة العبد ومن نصف مهر المطلقة أيهما كان أقل يرجع المأمور على  
 الأمر بذلك لأن المأمور كان يتخلص عن أكثر الضررين بالتزام الأقل فلا يرجع على الأمر بالزيادة. وإذا كان  
 الزوج دخل بها لا يجب على الأمر شيء. أما إذا أطلق فلانة لا يجب عليه بالطلاق شيء ولكن. وأما إذا  
 فلانة كان يتخلص عن الاعتاق بالتزام ما لا يجب فيه شيء فيكون مختارا إذا اعتاق ولو أكره على أن يكره  
 فلا أو يقتل من المسلم بوعيد قتل أو تلف عضو فقتل المسلم في القياس يقتل المأمور ولا يصح  
 لا يقتل ويجب الدية في ماله في تلك سنين إذا لم يعلم المأمور أنه مخصص له فاجرا كله لكن إذا كان عليه  
 مطمئنا بالآمان وأن علم بالصفة اختلفوا فيه. قال بعضهم يقتل المأمور قصاصا أو طالا بعضهم لا يقبل

لأن اجزاء كثيرة الكفر خصه وليس بمباح ولهذا لو صرحت قتل كان شهيدا ولو أكل على كل ميتة  
 ولو لم يفرزير لو قتل مسلم فقتل المسلم يقتل المأمور فصا لان اكل الميتة مباح عند الضرورة  
 وليس برخصة ولهذا لو صرحت قتل ولم يأكل الميتة يكون أشما مؤاخذا بدمه ولو أكل على أن يقتل  
 مسلما أو يفرزير ليس له أن يفعل أحدهما لان قتل المسلم والزنا لا يباح عند الضرورة فان زنى حد  
 قياسا ولا يحد استخسانا وعليه مهرها وأن قتل المسلم يقتل الأملان كل واحد منهما حرام فلا يخرج  
 من أن يكون مكرها ولو كان الأكره في هذه المسائل بوعيد حبس أو قيد أو على لحيه لا يكون  
 أكرها فان قتل المسلم يقتل القاتل فصا ولا يقتل الأمر بعد الأكره بل يفرزير ولو أكرهت الميتة  
 على الزنا بقيد أو حبس لا حد عليها إلا أنها وإن لم تكن مكروهة فلا أمل من الشهمة ولو أكره الرجل على أن  
 فلا المسلم لو يتلف مال الغير كان له أن يأخذ مال الغير لا يتلفه سواء كان ذلك المال اقل من القيمة  
 لو أكثر لان اتلاف مال الغير مخصص وليس بمباح. ولهذا لو اضطر حالة المخصصة وأراد أن يأخذ  
 الغير ففعله صاحبه ولم يأخذ حقه مات لا يائثم فان قتل ذلك المسلم ولم يتلف مال الغير يقتل القاتل  
 لان اتلاف مال الغير مخصص وقتل المسلم ليس بمخصص وان اتلف مال الغير بضمين الأمر ولو أكره بوعيد القتل  
 على الطلاق أو المعتاق فلم يفعل حقه قتل لا يائثم لانه لو صبر على القتل ولم يتلف مال نفسه يكون  
 فلان لا يائثم اذا امتنع عن البطال ملك النكاح على المرأة كان أولا والله اعلم

### فصل في التلجئة

التلجئة على ثلاثة أصبحة أحدهما التلجئة في نفس المبيع. وصورتها أن يقول الرجل لغيره ليأخذ من  
 منك عبدك هذا في الظاهر لا مخافه ولا يكون ذلك بيعا للحقيقة فقال فلان نعم واشهد على ما  
 ذلك ثم جاءه في مجلس آخر بالف درهم وقصدا قاعليما كان بينهما من المواضعة كان البيع باطلا  
 وهو صحيح الهازل ذكر محمد بن في كتاب الاقتران من الاصل ان هذا قول البيهقي رحمه الله وقولنا وعن  
 البيهقي رحمه الله في رواية ان البيع جائز هذا اذا تصادقا على ان البيع بينهما كان على ذلك المواضعة

فان ادعى احد هما ان البيع كان قلمجة وانكر الآخر لا يقبل قول من يدعي الثبوت ويستقله الآخر  
وان اتاهم مدعى التلمجة البينة على ما ادعى فلهذا منه ولو تصادقا فان البيع كان قلمجة ثم يباين البيع  
ذلك صحت الاجازة كما لو تباعها فلا ثم مبداه حد يصير جدا وان احازا سعدهما لا بد منه وانما  
اكرهت المرأة على قبول الفلح فقبلت ثم رصيت ان كان الفلح بلفظة الفلح لا يلزم في المال بانطلاق  
ولو كان بلفظة الطلاق على قول الجنيقة وابي يوسف ربح يصير بائنا وله هما المال اذا رصيت  
رسد قوله ان يكون رجيا ولا يلزمها المال وفي بيع التلمجة اذا قدس المشتري العبد المشتري  
واعتقه لا يجوز راء عتاقه وليس هذا كبيع المكروان المشتري هناك اذا اعتقه بعد القبض فيفقد  
اعتاقه لان بيع التلمجة هزل وذكر في الاقراء من الاصل ببيع الهار ما حل وبيع للكل فاسد  
فان اذا كانت التلمجة في نفس البيع فان كانت في الثمن وصورتان يتفقان السر الثمن الف درهم  
وما عاذا الظاهر في درهم قال محمد ربح الثمن من السر ولم يكن كرفيه خلافا وروى المعلى عن ابى جعفر ربح  
من العلانية ولو اتفق السر يكون الثمن الف درهم واشهد على ذلك ثم يتبايعا في الظاهر بمائة  
دبر قال محمد ربح في القياس يبطل البيع في الاستحسان يجوز بمائة دينار ولو اتفقان بقرابيع  
به كن فاقرا ثم اجاز لا يجوز والله اعلم

كتاب الوصايا

اذا اراد ان يوصيه له اولاد صغار عن ابى جعفر وابي يوسف ربح ان يتراء المال لا ولاده يكون افضل  
ولو كان الاولاد كبارا والمال قابل قال ابو جعفر ربح لا يبيعه له ان يوصيه وان كان المال كثيرا او  
اعنياء يبدأ بالواجبات فان لم يكن عليه شيء من الواجبات يبدأ بها بالقرابة فان كانوا اغنياء  
فبالان

فصل فيما يكون وصيته وقبلا يكون

مريض او صحيح كتب بيد كتاب وصيه وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ عليهم الكتاب  
قال الفقيه ابو جعفر ربح لا يجوز لهم ان يشهدوا بذلك في قوله علمنا المتقدمين الا ان يقرأ عليهم



الكتاب أو يقرأ عليه وقال نصير روح يجوز لهم أن يشهدوا وروى أبو يوسف عن محمد بن  
 إذا كتب الرجل وصية بيد ثم قال اشهدوا وأعيذ بما في هذا الكتاب فهو جائز <sup>كثيرة</sup> <sup>هنا</sup>  
 وقال اشهدوا وأعيذ بما في هذا الكتاب لم يجر قال نصير روح انتب على ابن أحمد وصية وكان عند محمد  
 عدول فقرأ عليهم وكتبوا شهادتهم ثم دخل ج عبد من المشايخ فاعترضهم بأن يكتبوا شهادتهم وأمر  
 عليهم رعا أبي بصير أبو بصير روح مريض اشهد على كتاب الوصية من غير أن يقرأ على الشهود وقال لا  
 للشم نازله من واحد يقرأ هو على الشهود أو يقرأ عليه وكذا إذا كان الكتاب الآخر أو قال روح  
 روح إذا كتب الرجل وصية بخط يد أقرار بما لا وصية ثم قال اشهدوا بها من يقرأ روح أو يقرأ  
 عليه وسعك أن تشهد وتجب على كل من يقرأ هذا بخطك فلا يشهد عليك صك لم يقرأ أو يقرأ عليه  
 فإن فعل ذلك كان لجهله أو لغلة غنايه في أمر الدين وذلك لا يجوز في الدلالة ولو أوصى بامرأته ما  
 وجد مكتوباً من وصية والدي ولو كان يفتن بها ففتن بها وأقر بذلك على نفسه أو أقر به  
 قالوا هذا وصية أن صدقة الوتره صحيح تصديقهم وأن كذبوا كان ذلك من التلث ولا يكون ذلك  
 مخرج المال بخلاف الدين لأنه لا طلب له إلا الله تعالى فدان حكمه حكمه لومة واللمعة رجل  
 قال تلث ما لا يوقف ولم يزد على هذا قال أبو نصير روح إن كان ماله نقد أم هذا العول ما طل بمرأته فله  
 هذه الدارهم وإن كان ماله صياغة يصير وقاعاً على العقراء ولو أن مريضاً يخرجوا العاصم مالى  
 أو قال أخرجوا الف درهم لم يرد على هذا ومات قال العقيه أبو بكر روح أن ذلك من الوصية جاء  
 إلى الفقهاء وإذا قرئ صك الوصية على رجل فقيل له أهو هكذا وأشار برأسه سمعوا ذلك أن  
 إذا امتنع عن الكلام لأجل المرض وهو يقدر على الكلام وأشار برأسه لا يجوز ذلك ويصح هذا  
 كالآخر من لأن الآخر لا يرجع منه الكلام وأما الذي اعتقل لسانه بالمرض ماله درهم الكلام  
 فلا يجعل إشارته بمنزلة العبارة ولو قيل لمريض أو مريض ماله مائة درهم أو مائة درهم أو مائة درهم  
 روح إن كان هذا على السؤال يصرف تلك ماله إلى الفقراء وعن محمد بن الحسن أو أطلق القول

وقال يصرفه إلى الفقراء ولم يفصل قصيلا عن محمد بن محمد بن مقاتل بن رجل أوصى بأن يعطى للناس الف درهم  
قال الوصية باطلة ولو قال قصدوا بالف درهم فهو جائز ويصرف إلى الفقراء. وروى هشام بن محمد بن  
رجل قال قلت لمالي الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله باطلة. كما لو قال أعبده أنت لله لا يعق وقال محمد بن  
الوصية جائزة ويصرف إلى وجوه البر وفي مسألة العتق أن أراد به العتق عتق وإن أراد به الصدقة  
بالعبد يقصد قهره وإن أراد به أن كلنا لله تعالى لا يلزمه شيء. وروى عن محمد بن الفضل بن محمد بن  
مختش كنيد قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله باطلة لأن هذا يكون للأغنياء والفقراء  
جميعا ولو قال صدق درهم من روي كنيد كانت الوصية جائزة لأن هذا اللفظ يراد به  
القرية. وقال القاضي الإمام علي بن الحسين السعدي رحمه الله قوله روي كنيد ليس من لساننا فلا عرف  
هذا رجل أوصى بأن يدفن في داره قال أبو القاسم رحمه الله هذه الوصية باطلة سميت دفن في قبره  
سميت آخر قال أبو القاسم رحمه الله ان بليت عظام الأول ولم يبق من عظامه شيء يدفن الثاني وإن  
يغمر من عظامه فأنه يراد به التراب ولا يجرى العظام ويدفن الثاني بجانب الأول وأن شلوا  
بينهما حاز من الصعيد. ولو أوصى بأن يحمل بعد موته إلى موضع كذا ويدفن هناك وبغية هناك  
من ثلث ماله مات ولم يحمل إلى ذلك الموضع قال أبو القاسم رحمه الله وصيته بالرباط جائزة ووصيته  
بالحمل باطلة ولو حمل الوصية ضمن ما انفق في الحمل إذا حمل الوصية بغرض الوثقة. وأن حملها باذن  
لا يضمن. وما يلقى في القبر تحت الميت مثل المضربة ونحوها قال أبو نصر رحمه الله بأس به وهو كالزيادة  
في الكفن. وبعضهم أنكروا ذلك. ولو أوصى بعمارة قبره للقرين فهو باطلة ولو أوصى باتخاذ الطعام  
بعد وفاته ويطعم الذين يحضرون التعزية قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله يجوز ذلك من الثلث ويحمل  
للذين يطول مقامهم عندهم والذي يوجب مرفقا كان بعيدا يستوفى فيه الأغنياء والفقراء. ولا يجوز  
للذين لا يطول مسافته ولا مقامه فإن فضل من الطعام شيء كثير يضمن الوصية وإن كان قليلا لا يضمن  
الشيخ الإمام أبو بكر البخاري رحمه الله أن يتخذ الطعام بعد موته للناس ثلاثة أيام قال الوصية

باطلة وعن أبي القاسم رحمه في حمل الطعام إلى أهل المصيبة والأكل عندهم قال حمل الطعام في الاستدعاء غير مكروه  
لا يشترط أن أهل المصيبة بمخيم الميت ونحوه. فاما حمل الطعام في اليوم الثالث لا يستحب لأنه في اليوم  
الثالث يتحقق النائحات فاطعامهم في ذلك اليوم يكون اعانة على المعصية إذا وصي الرجل أن يطبخ  
تبره أو يضرب على قبره فية كانت باطلة رجل قال أشهد أني قد أوصيت لفلان بالف درهم  
وأوصيت أن لفلان في مالي الف درهم قال محمد رحمه الف الأولى وصية والأخرى إقرار. ولو قال  
أوصيت بأن له الف في مالي فهو إقرار. ولو قال قد أوصيت له بالف في مالي كانت وصية رجل  
قال في صحته أو مرضه أن حدث لي حدث فلفلان كذا عن أبي يوسف رحمه أنه قال سمعت أبا حنيفة  
يقول أن هذه وصية والمحدث عند الموت وإن لم يقل حدث الموت وكذا لو قال لفلان الف درهم  
من ثلثي فهو وصية وإن لم يذكر فيها الموت. ولو قال لفلان الف درهم من مالي أو من نصف مالي  
أو من ربع مالي فهو باطل قال ذلك في صحته أو مرضه إلا أن يكون ذلك عند ذكر الوصية رجل  
قال في مرضه أو سبب لفلان بكذا ولفلان بكذا وجعلت ربع دارتي صدقة لفلان قال محمد رحمه  
أجيز هذا على وجه الوصية ولو قال في مرضه الذي مات به أو مرضه هذا فلفلان أمة حرة  
وما كان في يدها شيء فهو عليها صدقة قال رحمه ذلك جائزًا على وجه الصدقة ولها ما كان في يدها  
يوم مات وعليها البينة أن هذا كان في يدها يوم مات وعن أبي يوسف رحمه يعني قال أعطوا فلانا  
وصية كذا أو قال أعطوا بعد موتي أو قال أعطوا ثلثي فهو جائز لأن الثلث محل الوصية وإن قال  
الربع أو الخمس أو شيئًا آخر ما خلا الثلث لا يكون وصية إلا أن يكون ذكر الوصية أو الموت وعن  
أبي يوسف رحمه يعني قال فيما الوصية تصدقت على فلان بداري ووهبت لفلان عبداً فلانا وجعلت  
لفلان كذا من مالي قال أبا الصدقة والهبة فلا يجوز شيء منهما فهو على الصدقة والهبة فإن  
الموهوب له، والمتصدق عليه جاز من الثلث. وأما قوله جعلت فهو وصية لا بشرط منها القبول والإقرار  
فمن

لا يجوز وصية الصبي اذا الركن من اركان عندنا وكذا اذا كان مراهما ولا يجوز وصية العبد والمذنب <sup>فان</sup>  
الولد والمكاتب مات عن ولاء او غير ولاء ومعتق البعض كذلك في قولنا يحنيفة <sup>رح</sup> لان بمنزلة  
المكاتب عندنا والجنون بمنزلة الصبي وصية المراهق العقل رجلا كان او امرأة جائزه وصية الذي  
ما يتقرب به المسلمون واهل الذمة نحو المعتق والصلد قاتلهم جائزة وان اوصى الذي  
ما يتقرب به اهل الذمة دون الاسلام نحو الوصية ببناء البيعة والكنيسة والسراج فيها اجاز  
في قولنا يحنيفة <sup>رح</sup> ولا يجوز في قول صاحبيه <sup>رح</sup> والذي اذا بيع بيعه في حيوة ثم مات تكون ميراثا <sup>عنه</sup>  
ولا يجوز وصية الصبي المحجور الذي بلغ غير رشيد قياسا وتجوز استقصا فان وصية ابن السبيل  
الذي غائب عن ماله جائزه ولا يورث الوصية للوارث عندنا الا ان يحجزها الورثة ولو اوصى  
لوارثه ولا يجزى في حصة الاجنبي ويوقف في حصة الوارث على احالة الورثة ان اجاز اجاز  
يجزى ابطال ولا تقبض اجازتهم في حيوة الموصى حتى كان لهم الرجوع بعد ذلك ولو اوصى لاجنه <sup>هو</sup>  
غير وارث ثم مات الوصى واخوه ذلك صار وارثا بطلت وصيته عندنا وكذا لو اوصى لاجنبية ثم  
تزوجها ثم مات لا يصح الوصية الا باجازة الورثة ولو اوصى لابنه وهو عبد او كافر ثم اسلم او عتق  
ثم مات الموصى لا يصح وصيته ولو اوصى لقاتله ان اجازت الورثة بآذان والا فلا في قولنا <sup>حنيفة</sup>  
ومحمد <sup>رح</sup> وقال ابو يوسف في فوج لا يجوز وان اجازت الورثة ولو كان القاتل صبيا او مجنونا  
جازت الوصية وان لم تجز الورثة ولو اوصى لقاتل وليس له وارث سقوا القاتل جازت الوصية  
في قولنا يحنيفة ومحمد <sup>رح</sup> ولا يجوز في قولنا يسوسف <sup>رح</sup> ولو اوصى لمكاتب قاتله او المذنب قاتله  
او لام ولد قاتله لا يجوز الا باجازة الورثة ولا يجوز وصية المسلم للمذنب ولا وصية للمسلم بغير  
ولو اوصى لاسنان بثلاث مائة ثم مات الموصى له مثل موت الموصى بطلت وصيته ولو اوصى  
لفلان وفلان واحد مما ميت وقت الوصية ذكر في الاصل ان جميع الوصية يكون للحي منهما  
وعن ابي يوسف <sup>رح</sup> انه قال ان لم يعلم الموصى بموته كان للحي نصف او لينة ويبطل الوصية في النصف

وان علم بموته كان جميع الوصية التي ولو اوصى لرجلين بثلث ماله ثم مات احدهما قبل موت الموصي  
في نصف الوصية التي فيها ما وبيد النصف الى رتبة الموصي ولو اوصى مسلم بحري مستلم بثلث  
ماله ذكر في الاصل انه يجوز وقيل هذا قول محمد بن وعنه ابي جعفر راجع في رواية لا تخور هذه  
وان لم يكن الحري مستائلا يجوز في قولهم وفي بعض الروايات لا يجوز الوصية للحري مس  
اوليكن اجازت الورثة اولهم يجوز ولو اوصى رجل بثلث ماله لاجيه وهو وارثه ثم ولد له  
ابن ثم مات الموصي صحت الوصية ولو اوصى لامرأة بثلث ماله ثم ابانها ثلاث او بواحدة  
عدها ثم مات الموصي صحت الوصية لهما ولو اوصى لابن وارثه جاز وكذا لو اوصى لكاتب مس  
ولدا نفسه جاز الكل استعسنا ولو اوصى لعبد القن او لامه القنة ثم مات جازت الور  
ث في قولهم استعسنا الا ان عند ابي جعفر راجع في الوصية للض يعتق القن ثلثه مجانا ومعتبر  
قيمته وله ثلث ماله من سائر التركة فيتقاصان ويزاد ان الفصل وعند صاحبه راجع  
كله يصرف الوصية اولا الى العتق من فضل من الثلث حتى كان الفضل للعبد يجوز ان  
لو الدقائله وان علا وكذا لو لدقائله وان سفل لم كاتب هؤلاء وعبيد هم ومدبرهم  
لاخوة الثلث المتفرقين وله ابن جازت الوصية لهم بالسوية اطلاقا لانهم لا يرون مع  
واكان له بنت جازت الوصية للاخ لاب والام وبطل الوصية للاخ لاب وام لا  
مع البنت وان لم يكن له ابن ولا بنت كانت الوصية كلها للاخ لاب لانه لا يرث وبطل الوصية الا  
والاخ لام لانها يرثانه ازامات المرأة وتركت زوجها ووصت بنصف مالها الاجنبي فان للاجنبي  
مالها وللزوج ثلث المال والسدس لبب المال لان الاجنبي يأخذ ثلث المال ولا ملائمة  
ثلثا المال ياخذ الزوج نصف ما بق وهو الثلث يبعث ثلث المال ماخذ الاجنبي تمام وصة  
السدس يبق السدس فيكون لبب المال ولو اوصى لعاقلها نصف مالها ثم مات  
زوجها ياخذ الزوج نصف مالها لان الميراث مقدم على الوصية للقاتل ثم ياخذ القاتل بق

ولا شيء لبيت المال ولو أوصت المرأة بنصف مالها الزوجها ولم تومن بوصية أخرى كان جميعها  
للزوج النصف بحكم الميراث والنصف بحكم الوصية. وكذلك لو أوصت لزوجها بأحد عيبرها  
بعينه فإن الزوج يأخذ العبد من جميعها بحكم الميراث والأخر بحكم الوصية وإذا مات الرجل  
وترك امرأة ليس له وارث غيرها وأوصى لأجنبي بجميع ماله ولا مرأته بجميع ماله يأخذ الأجنبي ثلث  
بلا منازعة والثلث ربع ما بق وهو السدس بحكم الميراث يبقى نصف المال يكون بينهما وبين الأجنبي  
نصفين ولو أن امرأة ماتت وأوصت بجميع مالها الزوجها وليس لها وارث سواء وأوصت بجميع  
مالها لأجنبي أو أوصت لكل واحد منهما بنصف المال يأخذ الأجنبي أو أثلث المال بلا منازعة  
ثلثا المال للزوج نصف ذلك لأن الوصية بقدر الثلث للأجنبي مقدم على الميراث يبقى ثلث  
المال يكون ثلث بين الزوج والأجنبي ثلثا ثلث ثلث يكون للأجنبي ثلثا للزوج مسلم أو يهر  
بان يجعل أرضه مقبرة للمسلمين أرضا للامارة وسقاية للعامة أو أوصى بأن يصرف إلى كفار مائة  
المسلمين أو يجمع قبورهم فالوصية باطلة في قول المجنف رج. وفي قول محمد رج جائز. ولو أوصى  
بثلث ماله للمسجد وعين المسجد أو بعين في باطلة في قول أبي يوسف رج. وفي جازية  
في قول محمد رج ولو أوصى بأن ينفق ثلثة على المسجد جاز في قولهم ولو أوصى بثلث ماله لبيت المقدس  
فلا جاز ذلك ينفق على عمارة بيت المقدس وفي سراجيه ونحو ذلك قالوا هذا دليل على أنه يجوز  
أن ينفق من وقف المسجد على قنديل به وسرجه وأن يشتري بذلك الزيت والنقط للقناديل  
في رمضان. ولو أوصى بعبد يخدم المسجد ويؤذن فيه جاز ويكون كسبه لو ارث الوصي ولو  
هو وصي بثلث ماله لأعمال البر لا يصرف الثلث في بناء السجن لأن إصلاح السجن وعمارة يكون على الساعطين  
ولو أوصى بأن يجمع عنه من ثلث ماله فانه يجمع عنه من منزله ولو أوصى بأن يجمع عنه بمائة وثلاث  
ماله خمسون فانه يجمع عنه مائة يبيع ولو أوصى بأن يعق عنه بمائة درهم نسمة وثلاث  
ماله خمسون لا يعق عنه في قول المجنف رج وفي قول صاحب رج يشتري عبد يوجب بثلث ماله

ويتفق عنه ولو أوصى بأن يغزى عنه في سبيل الله فانه يعطى نفقة الغزو ويحل ان ينفق على نفسه  
 في ذهابه ورجوعه وحمل ماله في الغزو ولا ينفق منه شيئا على اهله فلان فصل يثمة رد  
 ذلك على الورثة. وينبغي ان يغزو عنه من منزل الموصي وهي كالوصية بالجمع فان كان للذي <sup>عنه</sup>  
 غنيا جاز. ويجوز للموصي ان يغزو عنه وكذلك لابن الموصي. ويجوز للمسلم ان يوصي لفقراء النصارى  
 لان الوصية لفقراءهم ليست بمعصية بخلاف بناء البيعة فان ذلك معصية من اعلان على  
 بناتها يكون اثما ولو أوصى بان يواجر ابنه من فلان سنة بكذا حل فان كان في الاجر محاباة  
 كانت المحاباة من الثلث. ولو أوصى بان يعق ثلثه على المسجد جاز ما يعرف الى عمارته وسريره  
 ولو أوصى ان ينفق لسراج المسجد لا يجوز في قول ابي يوسف رجح حتى يقول يسرج فيه ولو أوصى  
 بان يباع عبده ولو لم يسم المشتري لا يجوز الا ان يقول ونقد قوايته او يقول ببعده سمي  
 ويحل الى الثلث عن المشتري. وكذا لو قال ببيعوا حاربي من يحد هام ولد ابيد برها  
 ولو أوصى الرجل بان يكفن هو بعنة الف فانه يكفن كفن الوسط من غير اسراف ولا تقشير  
 رجل قال ثلث مالي لفلان وفلان او قال ثلث مالي بين فلان وفلان مات احدهما قبل  
 موت الموصي فانه يعود نصف الثلث الى ملك الموصي وان مات احدهما بعد موت الموصي  
 يكون الثلث بين اليه منهما وبين ودنة الشريك كان الثلث معبوضا ولم يكن رجل قال  
 ثلث مالي لولي فلان ولفلان موليان احدهما اسفل وهو الذي اعتقه فلان والثاني  
 هو المولى الاعلى وهو الذي اعتق فلانا ذكر في الاصل ان الوصية باطلة في بعض الكتب  
 ايجيفة ترجح فيها ثلث روايات في رواية الثلث يكون بين الاعلى والاسفل بعض. وفي رواية  
 الثلث لولي الاسفل خاصة. وفي رواية الوصية باطلة رجل قال ثلث مالي لفلان وللمساكين  
 فلا يجزئ حذيفة وابو يوسف رجح يكون نصف الثلث لفلان والنصف للمساكين قال محمد رجح  
 ثلث الثلث لفلان وللمساكين ثلثاه ولو قال ثلث مالي للمساكين صححت الوصية ويجوز صرفها

إلى مسكين واحد في قوله أبيض صفر رج. وقال محمد رج لا يجوز الصرف إلى مسكين واحد <sup>يعتق العبد</sup>  
 إلا مسكينين. رجل قال أفاست فصام عبداً يوماً فهو حر فصام العبد بعد موته يومه <sup>الاستفاد</sup>  
 ما يعتقه الورثة. رجل وصى بجمع ماله للفقراء أو لرجل بعينه لا يجوز ذلك إلا من الثلث فلان إذا <sup>زنت</sup>  
 الورثة في حياة المورث لا يستبرأوا من الرجوع وإن أجازوا بعد موته صحته الإجازة  
 رجل قال وصيت لفلان بثلث غنمي أو قال بشاة من غنمي أو قال بثوب من ثيابي أو قال ببقير <sup>خطئة</sup>  
 من خطيتي ولم يكن في ملكه يوم الوصية شيء من ذلك كانت الوصية باطلة ولو كان له غنم وثياب <sup>وخطئة</sup>  
 يوم الوصية ثم مات فلان بطلت الوصية. ولو قال أوصيت بثلث مالي لفلان وليس له مال ثم <sup>استفاد</sup>  
 مالا ومات كان للموصي له ثلث ما ترك. ولو أوصى بماله في بطن جارية لفلان أكان في بطنها ولد يوم <sup>الوصية</sup>  
 بان ولدت لأقل من ستة أشهر جازت الوصية وإن ولدت لستة أشهر فصاعداً كانت الوصية با <sup>طلة</sup>  
 ولو قال أوصيت بهذا الكفر في نخلة لفلان فصار قبل موت الموصي بطلت الوصية ولو  
 قال أوصيت بهذا الرطب الذي في نخلة فصار قبل موت الموصي في القياس بطل الوصية  
 ولا تبطل استعسانا ولو قال أوصيت بعيني هذا لفلان فصان زهياً قبل موت الموصي له بطلت  
 الوصية قياساً واستعساناً ولو قال أوصيت بزعي هذا لفلان وهو قبل نصار خطئة أو شعيراً  
 قبل موت الموصي بطلت الوصية وفي الوكالة إذا تغير في هذا كله بطلت الوكالة وفي البيع بشرط <sup>النظر</sup>  
 إذا تغير في أيام الخيار لا يبطل البيع ولا الخيار ولو وصى بهذا الحمل فصار قبل موت الموصي لا يبطل  
 الوصية. ولو قال أوصيت بثلث مالي لفلان لم يفلان كانت الوصية باطلة في قول أبي حنيفة <sup>رج</sup>  
 وقال أبو يوسف رج صحته الوصية ويكون بينهما نصفين. وقال محمد رج جازت الوصية  
 ويكون البيان إلى الوارث ولا يكون البيان إلى وصي الميت ولو وصى لرجلين بثلث ماله ثم قال  
 الموصي رجعت عن وصية أحدهما ولم يبين فمات يكون بينهما نصفين ولا يكون البيان  
 إلى الورثة محمد بن سبيعة عن محمد رج أنه يغير الورثة. وعن محمد رج لو قال لرجلين



لهذا كماله ثم ملت قبل البيان يسنق النصف من كل واحدة منهما ولا يكون البيان في الوارث  
 ولو قال أحد بكما أم ولد يعم مات قبل البيان كان البيان إلى الوارث. <sup>موت</sup> جرح أو صدمه عند  
 أن يعنف عن قاتله والقتل عمد كان باطلا في تياس قول يحنيفة رج رجل أو صدمه بان <sup>يعاربه</sup>  
 من فلان كان باطلا وكذا لو أوصى بان يسنق عنه للماء شهر في الموسم أو في سبيل الله تعالى كان باطلا <sup>باس</sup>  
 قول يحنيفة رج رجل قال أوصيت بهذا التبن لدواب فلان كان باطلا ولو قال يعلف بها دواب  
 فلان كان جائزا ولو أوصى بان ينفق على فرس فلان كل شهر عشرة دراهم قال محمد بن جازت الوصية  
 ويكون وصية لصاحب الفرس فإن هلك الفرس أو باعه بطلت الوصية ولو أوصى بسكنى  
 دار لرجل وليس له مال سوى الدار جازت الوصية وله سكنها ما دام حيا وإن لم يخرج الدار  
 من ثلث ماله ولا يجوز للوارث أن يبيع ثلث الدار في قول يحنيفة رج. وقال أبو يوسف رج لو أوصى  
 أن يبيع الثلثين وله أن يقاسم الوارثه أيضا ويفر الثلث للوصية ولو أوصى بقطعة لرجل <sup>بجدة</sup>  
 لأخ أو أوصى بالحم شاة معينة لرجل ويجوز له الأخ أو أوصى بقطعة في سبيلها لرجل وبالثب لأخ  
 جازت الوصية لهما وعلى الوارث لهما أن يردوا ويبذلوا الشاة وعن العقيده <sup>موت</sup> يجمع رج في مسئلة  
 الشاة والقطن أن السائح والحلي يكون على صاحب اللحم والقطن ولو أوصى بقطعة من الوساد ولا  
 بالوساد كان إخراج القطن من الوساد على صاحب القطن في قولهم ولو أوصى بدهن هذا السمسك حدهما  
 وبكسبه لأخر كان التخليص على صاحب الدهن ولو أوصى بربيد هذا الزبد لفلان ونحو هذا  
 لأخر كان إخراج الزبد على صاحب الزبد ولو أوصى بجماعة الحاتم لرجل وبغصة لأخر جازت  
 الوصية لهما فإن كان في نزعده ضرس بطران كانت الحلقة أكثر قيمة من الفضة يقال لصاحب الحلقة  
 ضمن قيمة الفضة ويكون الفضل لك. وإن كان الفضة أكثر قيمة يقال لصاحب الفضة ضمن قيمة  
 الحلقة <sup>موت</sup> كذا في الجاهة إذا ابتلعت لؤلؤ أناس كان الجواب فيه على هذا الوجه. ولو كان  
 له أرض فيها كرم واستجار فلو أوصى بأرض الكرم لرجل وبالزواجر والأعراس والاستجار لأخر فقطعت

الاشجار وخرقت الارض فطلب منه صاحب الارض تسوية الارض فكانت كان <sup>تسوية</sup> تسوية  
الارض كما كانت. وكذا لو استاجر الرجل ارضا وغرس فيها الاشجار فمضت مدة الاجار <sup>يطلع</sup> يطلع  
الاشجار كان عليه تسوية الارض. ولو اوصى بعبد لرجل ومجد منه لاخر ففقه للعبد على  
صاحب الخدمة فان مرض العبد مرضا وعجز العبد عن الخدمة لزمانة او غير ملكات النفقة  
على صاحب الرقبة. رجل قال عبد موته لقوم كان عنده انظر لكل ما يجوز له ان اوصيه به  
فاعطوها للفقراء قال محمد بن يحيى هذه الوصية وهو على الثلث ولو قال ما يجوز له ان اوصيه  
فاعطوها جاز وهو الا الوثبة اي شيء اعطوه جاز قليلا كان او كثيرا بخلاف قوله كل ما يجوز  
فان ذلك يكون على الثلث. رجل اوصى بثياب حصد لرجل جاز ويكون الموصي له من <sup>الحيا</sup> الحيا  
والقيص والارضية والسراريات والاكسية والطيايسة دون القلائس والخفاف <sup>والجوار</sup> والجوار  
فان ذلك ليس من الثياب رجل اوصى لعبد برقبة روى ابن زياد عن بحيفة بن ابي  
وهو مدبر لا يقدر على بيعه ابل ولو قال اوصيت لعبد هذا بثلث ما لي صار ثلثه <sup>مدبرا</sup> مدبرا  
ولو اوصى بعبد لرجل وعلى العبد دين فمات الموصي وقال غريم العبد لا اجيز الوصية ليركن له  
ذلك ويكون دينه في ذمة العبد ولو وهب عبد المديون من رجل في حياته كان لغريم  
العبد ان يبطل الهبة ويبيع القاضي العبد بدنيه وما يفضل من الثمن يكون للموهب <sup>ولو اجاز</sup> ولو اجاز  
الغريم هبة العبد جاز ولا حق للغريم حتى يعتق العبد لان الموصي له بالعبد كاحد <sup>الورثة</sup> الورثة  
والموهوب له بمنزلة المشتري رجل اوصى بارض فيه زرع بدون الزرع جاز وتترك  
الزرع فيها باجر مثلها حتى يحصد الزرع والله اعلم

### فصل في مسائل مختلفة

رجل اعطى لاحد ولاده شيئا في صحته قال الفقيه ابو بكر البلخي رج ان فعل ذلك لزيد فخدمته هذا  
الولد وهو لا باس به وان استعولف ذلك لا ينبغي له ان يفعل ذلك لغيره وان يعطى ما لا يعطى غير الان <sup>يكون</sup> يكون

الولي محتاجا يعطيه قد رفته. الخليفة فاجعل جلالا في عهد قال انفيه ابو بكر الخليفة  
 لا بصلة الشا في خليفة ولا يجب على الناس ان يعملوا بما امر الخليفة قال لان الخليفة لو اراد ان يقيم  
 غير مقام نفسه في حيوته وينزل هو لا يكون له ذلك فذلك بعد موته وغير المشايخ  
 رج قال يجوز له ان ينقل الخلافة الى غيره في حيوته وبعد موته وهو لا وصيه له ان يوصي الى غيره  
 بعد موته ولو اقام غيره مقام نفسه في حيوته واعتزل هو لا يصح رجل حلف ان لا يوصي وصيه  
 في مرضه الذي مات فيه او اشترى اسائه في هذه الحالة حتى عنق عليه لا يكون حلفنا ولو  
 شيئا الورثة في مرضه او وصيه له شيء وامر بمسئد قال لا يسمح الامام ابو بكر محمد بن الفضل رج  
 كلاهما ما طلاق ما ان احار بقية الورثة ما فعل وقالوا امرنا ما امره الميت بمصرف الا اذا والى  
 الوصية لاهما ما مور الى الهمة ولو قال الورثة امرنا ما فعله المستحقت الا حارة في الهمة  
 والوصية جميعا مريض او وصيه نوصي ما تم يرى من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مريض  
 نوصي به باقية لم يبق له شيء من مرضه هذا او قال ان لم امر مريض هذا فقد اوصى بكذا  
 او قال بالعارسه كرم الاربي سماري ملك يد وقال الدار ، ماري مريم فيمض اذا برئ  
 بطلب وصيته ولو اوصى بوصية ثم حن قال محمد رج ان اطى الحن حن طلع سنة اشهر  
 وان افان قتل ذلك فابصاوة ووصية مائة . وقت محمد رج الحن المطوى سنة اشهر  
 وعن ابي يوسف رج انه قد المطوى شهر وهو مول محمد رج او لا تم قدر سنة رجل اوصى بوصية  
 ثم اخذ الوساوس وصار معها نكس كذا لك زمانا تم مات بعد ذلك قال محمد رج وصيته باطله  
 مريض لا يعد رعي الكلام لصعده الا انه عاقل فاشا رواسد وصية قال محمد رج مقابل رج جاز  
 وصيته باشارته واصحابنا رج لم يجوزوا وقال الساطع رج ذكره الكسانيات رجل اصابه  
 الفالج ففصب لسانه وعجز عن الكلام بمريض فاشا روكب وطال ذلك وتقادم العهد فان حكه  
 حكم الاخرس . وقال الساطع رج لو اد بقوله طال ذلك اي صحت السنة بذلك وذكر الساطع رج

ابراهيم المبرقع الذي به السبل تصرفاته من الهبة ونحوها تصرفات المريض ما لم يتطاول الحال ونحوه  
 بحاجته مع تطاول السبل بالسنة فاذا تصرف بعد سنة فهو كالصحيح يجوز تصرفاته وعن  
 عمن بن زياد رجل دفع الى اخرا الف وقال هذه الالف لفلان فاذا مات انا فادفعها اليه فما  
 يدفعها المأمور به الى فلان كالمعروف ولو لم يقل هي لفلان ولكن قال ادفعها اليه مات الأمر فان المأمور  
 لا يدفعها الى فلان وعن ابي نصر الدبوسي رجل دفع الى رجل درهم قال ادفعها الى اخي او قال  
 الابني ثم مات وعلى الميت ديون قال ان قل ادفعها الى اخي او قال ادفعها الى ابني ولم ينطق بهذا  
 فان المأمور يدفع الالف الى غرضاء الميت وعن نصير رجل قال ادفعوا هذه الدراهم او هذه  
 الغياب الى فلان ولم يقل هي له ولا قال هي وصية له قال هذا باطل لان هذا ليس باقرار ولا وصية  
 مريض باع من ولده شيئا فاقربا ستيغاء الثمن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل <sup>ان كان</sup> <sup>لا يجوز</sup>  
 الغالب من حال المريض المرض ولزوم الفراش وكان قيامه على تكلف ومستقة بسبب المرض  
 بيعه في قول بصيغة رجل او صدق بوصايا وانفذ واصاياه بالدراهم الزيفة الردية اختلف  
 المتأخ في قول الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رج ان كانت الوصية لقوم باعينهم فمروا  
 بذلك مع علمهم بذلك جاز وان كانت الوصية للفقراء بغير اعيانهم حان ذلك في قول بصيغة  
 وابيوسف رج ولا يجوز في قول محمد رج ويؤتي الفضل للفقراء في قول محمد رج واصل هذا  
 رجل له مائتا درهم جبار وحال عليها الحول وجبت الزكاة فادى خمسة زبونا جاز عند  
 رجل او صدق بوصايا والنقود مختلفة فانه ينفذ وصاياه بما هو الغالب في البياعات مريض او صدق  
 بالفسك مكسرة ودراهم صحاح فانه يشتري بدراهمه الصحاح شيئا ثم يبيع ذلك الشيء بالدراهم  
 المكسرة ينفذ وصيته مريض قالوا له ان لا يقطع فقال قد اوصيت بان يخرج من ثلث مالي الى الفقراء  
 فبصدق بالفسك على المساكين ولم يوصي بمات فاذا ثلث ماله الفان قال الشيخ الامام ابو القاسم <sup>رج</sup>  
 لا يصدق الا بالفسك ولو قال المريض اوصيت بان يخرج من ثلث مالي لم يصدق عليه قال بصيغة بجمع الثلث

عنه الفقراء. وعن الحسن بن زياد ربح مريض قال اوصيت لفلان ثلث ماله وهو الف درهم فلان  
 الثلث اكثر من الثلث الحس بجمع له الثلث ماله ما بلغ. وكذا لو قال اوصيت نصيب من هذا الدارهم  
 وهو الثلث فاد اصدقه النصف قال هو له ان عرج النصف من ثلث ماله ولو قال اوصيت  
 ماله درهم وهو عشر ماله لم يكن له الا الف كان العشر اقل واكثر. ولو قال اوصيت بجميع ما في  
 هذا الكيس لفلان وهو الف درهم فاذا فيه الف درهم كان له ماله الكيس ان كان يخرج من  
 ماله وكذا لو وجد في الكيس دينار او غيره من الجواهر وغير ذلك. ولو قال اوصيت لفلان ماله  
 درهم وهو جميع ما في هذا الكيس لم يكن له الا الف درهم. ولو قال اوصيت لفلان ما في هذا الكيس  
 بالف درهم فهو نصف ما في هذا الكيس فاذا في الكيس ثلثة الاف درهم كان له الف وان كان في  
 الكيس الف كان له الف. والكيس الخمسمائة كان له ذلك لا غير وان كان في الكيس  
 او حوله في سبعة الف الف الفية لم يربح ماله اس قولك خمسة وابيضوسف ربح سبعة اذ يعطى  
 المولى بمقدار الف درهم من ماله لا بعد مما يجوز الاستثناء من غير الجفيس ولو قال  
 جميع ما في هذا الكيس وهو كروطوام ومعد وابيه اكثر من كروطام فيه كروطة وكروطام  
 ذلك للموكل به بعد ان يخرج ذلك من ثلث ماله ربح له رجل كيسا فيه درهم  
 ما في هذا الكيس لك وهو الف درهم ودفعه اليه فاذا في الكيس اكثر من ذلك او كان فيه  
 كان الكيس وما فيه للموكل به مريض قال اخرجوا من مالي عشرة مائة قالوا ما عطا فلان  
 كذا وملانا كذا حتى بلغ ذلك احد عشر مائة قال والباقي للفقراء ثم مات فاذا ثلث ماله  
 الاف قال الفقيه ابو بكر البلخي ربح ينعن وصية لكل واحد منهم على تسعة اجزاء من عشرين  
 ويبطل من وصية كل واحد منهم احد عشر جزءا وقوله وما بقى للفقراء كانه يسع لهم تسعة  
 الاف لهم ولا لاولائه ذكر في الاصل في جملة المال فيصير الباقي ما قلنا بخلاف ما لو قال اعطوا  
 من ثلث مالي لفلان كذا الى ان قال والباقي للفقراء والمسئلة بماله فان ههنا لا شيء للفقراء

ويعطى اصحاب الوصايا كل واحد منهم تسعة اجزاء من احد عشر جزءا من وصيته ويبطل سهمهم  
 صلا او صه بان يباع داره ويشترى بثمنها عشرة اقدار حنطة والفضة من خبز وقد وصى بوصية  
 اخرى فبيعت داره فلم يبلغ ثمنها ما يشترى به هذا المقدار من الحنطة والخبز والله اعلم بذلك <sup>بالمال</sup>  
 ابو القاسم رح ان تسع ثلث ماله لذلك وغيرها من الوصايا يكمل من ثلثه وصار كانه او صه  
 بعشر اقدار حنطة والفضة من خبز وقال اجعلوا ثمن ذلك من مالي كذا فجعلوا من غنمهم ولم يضرهم لان يكون  
 في ذلك المال دليل بان يكون سائر امواله خيثة ويعرف طائفة من ماله بالطيب ويحصر ذلك  
 المال بوصايا رجل او صه بوصايا فبلغ ورثته ان اباهم او صه بوصايا ولا يعلمون ما او صه به  
 فقالوا قد اخرجنا ما او صه به ذكره المنتقى انما يصح اجازتهم وانما يصح اجازتهم اذا اجازوا بعد العلم  
 رجلا او صه للمسالكين بنزل كرمه ثلث سنين فمات ولم يحل كرمه ثلث سنين شيئا قال فيصير رح  
 يبطل وصيته وقال محمد بن سلمة رح لا يبطل وتوقف ذاك الكرم ان خرج الكرم من ثلث ماله <sup>بتصدق</sup>  
 بنزل الكرم ثلث سنين وقال الفقيه ابو الليث رح قول محمد بن سلمة رح يوافق قول اصحابنا رح  
 فانهم قالوا فبين او صه بخدمة عبده سنة لفلان وفلان غائب فان العبد يخدمه سنة بعد رجوعه  
 ولو او صه لفلان بخدمة عبده هذه السنة فقدم فلان بعد السنة بطلت وصيته وكذا الغلة ونزل  
 الكرم رجلا او صه بغلة كرم لاسنان قال الفقيه ابو بكر رح يدخل في هذه الوصية القوائم والاوراق والفا  
 والحطب فانه لو دفع الكرم معاملة يكون كل هذه الاشياء بينهما كالشر ولو او صه بغلة دار لاسنان  
 قال ابو القاسم رح يوافق الدار ويدفع اليه غلتها فان اراد الموصي له بالغلة ان يسكنها بنفسه قال ابو بكر  
 الاسكاف رح يجوز له ذلك وقال ابو بكر بن ابي سعيد وابو القاسم رح ليس له ذلك قال ابو بكر بن ابي سعيد  
 رح لانا لو اطلقناه السكنى ربما يظهر دين على الميت فلا يمكن ان يصرف الى الدين شيئا وغلة الغلة يمكن  
 وقال ابو بكر الاسكاف رح الدين موهوم وليس بمعلوم فلا يعتبر الموهوم قال لا يبرأ منه فيقضى وصاياه  
 وان كان يتوهم ظهور الدين وتوهم الدين لا يمنع تنفيذ الوصايا فكذلك هذا رجلا او صه لرجل بمال او صه



هذه الوصية باطلة في القياس اذا كانوا لا يحصون ربح الاسخسان مجبور ويكون للفقراء  
 منهم قياسا على اليتامى قال والمثبة هم الذين يعرفون بالميل اليهم وجعلوا موسومين بذلك  
 ، ومن غيرهم وهذا الذي يقع في وهم الموصي قال للنعمة ابو الليث ربح اذا كانوا لا يحصون  
 كاتب الوصية باطلة بخلاف البتاعي لان لفظه اليتيم ينبئ عن الحاجة وهذا اللفظ لا يدل على  
 الحاجة رجل او صنف لاهل العلم ببلح فالوايدخل في هذه الوصية اهل العقه واهل الحديث ولا بد  
 فيه من تعلم الحكمة مثل كلام سفيان وغيره لان ههنا وبسمون المنسفة لاطلة العلم رجل او صنف  
 بتلت ماله بغيره قال بعضهم لم نكانوا يحصون ينسبهم على اغنيائهم وفعرائهم وكذا لو قال لاهل مسجد  
 كذا ولو اوصى بان يخرجوا تلت ماله لمحاوري مكة قال الشيخ الامام ابو نصر ربح الوصية جائزة  
 ما كانوا لا يحصون تصرف لاهل الحاجة منهم وان كانوا يحصون قضت على رؤسهم واحد الاحصاء  
 عن ابي يوسف ربح ان كانوا لا يحصون الانكساب وحسابهم لا يحصون . وقال سريج ليس  
 لهذا وقت . وقيل اذا كان لا يحصون المحصر حتى يولد فيهم معلوما ويموت منهم احد ما لم  
 لا يحصون . وقال محمد ربح اذا كانوا اكثر من مائة منهم لا يحصون . وقال بعضهم هو موقوف على رأي  
 القاضي وعليه الفتوى والايضا ما قال محمد ربح رجل اوصى ثلث ماله لفلان ولبيته عثم قال  
 تكون لفلان ولا شيء لبيته عثم لانه صار كانه قال لفلان ولولاه اذا كانوا لا يحصون والوصية  
 باطلة ولو قال تلت ماله لفلان ولولاه من المسلمين نصف الثلث لفلان لا غير وكذا لو قال  
 ماله لفلان ولعشر من المسلمين مجزء من احد عشر جزءا يكون لفلان ولا شيء للمسلمين . ولو اوصى  
 لرجل بشيء مسمى فقال لو اوتيت هذا الشيء لم قال ابو القاسم ربح القول قول لو اوتيت فيما كان  
 في يدك اذا لم يكن ذلك الشيء معروفا بالميت وعلى الموصي له البينة . رجل قال برة وفي لا شيء وصية  
 لفلان فهذا على ما يملك لا على ما يستفيد . وكذا في قوله عبد الله الاعرج والسندك والمحبة لفلان  
 ولو قال عبيد لفلان او برة لفلان وله نصف الشيء وله نسبهم يدخل فيما كان له في ذلك  
 وما يستفيد



قبل الموت. رجل قال هذه النقرة لخلان قال ابو نصر رج ليس الوارث ان يعطوه قيمتها ولو قال  
 للمساكين حاز لهم ان يقصد قوا بغيرها وبه احد الفقيه ابو الليث رج لان الموصيه اذا كان معلوما  
 بشرط الصحة الوصيه بقول الموصي له واذا قبل الوصيه فقد ملكها فليس لهم ان يبيعوا اما في الصحة  
 معصومهم هو القربة وبيع العيمة صدقة وقربة كدفع العين. رجل اوصى بان يدين كتبه  
 مقاتل رج لا يجوز ان يدين كتبه الا ان يكون شيئا لا ينفك احد منها شيئا او فيها فساد فينبغي  
 ما كانت كتب الرسائل وفيها اسم الله تعالى واستغفر عنها صاحبها ويجب ان لا يقرأها الا احب الدنيا  
 ان يحرقها ما كان فيه من اسم الله تعالى ثم يحرقها او يلقيها في الماء الجارح الكثير فان دفنها في الارض  
 الطاهرة لا بناء فيها كان ذلك حسا ولا احب بحرقها بالنار ملحق ما كان فيها من اسم الله تعالى  
 والاندباء والملائكة. وعن بعض اهل الفضل رجل اوصى بان يباع من كتبه ما كان خارجا عن العلم  
 ويوقف كتب العلم ففتش كتبه وكان فيها كتب الكلام فكتبوا الى اب القاسم الصغار ان كتب  
 هل يكون من العلم حتى توقف مع كتب العلم فاحاب ان كتب الكلام تباع لانه خارج عن العلم. رجل  
 اوصى بان يصدق وعه مالف درهم بمصد وعه بالخطه او على العكس قال من مقاتل درهم مذكور  
 وقال الفقيه ابو الليث رج معناه انه اوصى بان يصدق وعه مالف درهم خطه لكن سقط  
 عن السؤال فقبل له ان كانت الخطه موجه فاعطى قيمة الخطه درهم قال ارجو ان يجوز  
 وان اوصى بالدرهم فاعطى خطه ليربح. قال العمه ابو الليث رج وقد قيل بانه يجوز وبه نأخذ  
 وعن خلف رج رجل اوصى بان يصدق بهذا الثوب قال ان شاء اصدق فوا بعينه وان شاء اباعوا  
 ثمنه وان شاء اعطوا قيمة الثوب وامسكوا الثوب. قال محمد بن سلمة رج بل يصدق به ثوبا  
 وكذا الخطه وبعضهم اخذوا بقول خلف رج. ولو نذر وقل لله عا ان يقصد بهذا الثوب جاز ان  
 يقيمه. ولو اوصى بان يباع هذا العبد فيصدق بثمنه على الساكنين جاز لهم ان يصدقوا العبد  
 بثلث الوصيه يتيم راجعه كن فاعطاه ثمن الكرياس قال ابو القاسم رج هذه الكلمة تقع على الخط

رجل اوصى بان يتصدق عنه بالف درهم فتصدق ببقمتها دنانير روى ابن سماعة عن محمد بن ابي  
 لايجوز ولو قال تصدق بهذا الثوب قال له ان يبيعه ويتصدق ببيعه لا يبيعه ان يبيعه الثوب  
 ويتصدق ببقمتها ولو قال اشتر عشرين ثوباً وتصدق بها فاشترى الوصي عشرة ثوابه  
 ويتصدق ببقمتها وعن محمد بن ابي اوصى بصدقة الف درهم ببقمتها فتصدق الوصي مكانها  
 من مال ليت جاز وان هلك الاول قبل ان يتصدق الوصي يضمن للورثة مثلاً وعنه ابي  
 بالف درهم ببقمتها يتصدق عنه فهلك الالف بطلت الوصية رجل اوصى بان يتصدق بشيء  
 من ماله على فقراء الجاهل يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء قال الامام بصيرح يجوز ذلك  
 لما روى عن ابي يوسف رجل اوصى بان يتصدق على فقراء مكة قال يجوز ان يتصدق على غيرهم  
 من الفقراء قال زكريا لايجوز وعن ابي يوسف رجل اوصى بان يتصدق على مساكين مكة او على  
 الرعي فتصدق على غير هذا الضنف ان كان الامر جازاً فمن. ولو قال لله علي ان اتصدق على جنين  
 على غيرهم لو فعل ذلك بنفسه جاز. ولو امر غيره بالتصدق ففعل المأمور ذلك ضمن المأمور روى الحسن  
 رجل اوصى الرجل مساكين الكوفة فتصرف الى غير مساكين الكوفة يضمن ولم يفصل بين حيوة الاموات  
 وفاته. وروى ابن سماعة عن محمد بن ابي اوصى بان اتصدق بهذا المال على الفقراء او على هذا  
 كذا له ان يعطى غيره. وعن ابي يوسف رجل اوصى وقال تصدق على المصنف من الفقراء  
 على الاصحاء او قال تصدق على النساء فتصدق على الايتام او قال على الشيوخ فتصدق على الشباب ضمن  
 الوصي في جميع ذلك. ولو قال تصدق بهذه العشرة الدراهم على عشرة مساكين فتصدق على مساكين  
 واحد فمئة واحدة جاز. ولو قال تصدق بها على مساكين واحداً على عشرة مساكين جاز وعن ابي ابراهيم  
 بن يوسف رجل اوصى لفقراء اهل بلخ فالأفضل ان لا يجاوز بلخ. ولو اعطى فقراء كوتة خرج بها  
 وكذا القول في عشرة ايام فتصدق في يوم واحد جاز. رجل اوصى بان يفرق ثلثمائة فتفرق خطبة بعد وفا  
 على الفقراء ففرق الوصي مائتيه فتفرق خطبة في حيوة الوصي قال ابو بصيرح الوصي ما فرق في حيوة الوصي  
 وبقية

بعد وفاة بامر الحاكم يخرج عن الضمان. وأن فرق بعد وفاته بغير المال لا يخرج عن الضمان قيل له  
فإن فرق بامر الورثة بعد وفاته قال أئكان بينهم صغير لا يجوز امرهم وإن لم يكن جازم امرهم فإذا  
فرق يخرج عن الضمان. قال رضى وينبغي أن يصح امر الكبار في حصتهم ولا يجوز في حصة الصغار  
رجل امرجلان يتصدق بدينار من ماله ودفع اليه مئتي دينار مور على اب نفسه اليه بغير اخافا  
ما اذا باع الوكيل بالبيع من لا قبل بتهادتهم له لان في البيع منهم ولا تهمه في الصدقة رجل اوصى  
بان يشتري بهذه الالف ضبعة في موضع كذا وتوقف على المساكين فلم يوجد هناك ضبعة  
تشتري هل يجوز للوصي ان يشتري ضبعة في موضع اخر. قال ابو بصير ليس للوصي ان يصرف ذلك  
الى امره المساجد فان لم يجد الضبعة في ذلك الموضع يشتري ضبعة في اولها الموضع التي سمع ويحمله  
على ما سمع. فان اتلف الوصية هذه الالف بغير الوصية مثلاً ويشتري بها الضبعة الوصية اذا اشترى  
خزاً او حطة ليتصدق بها على الفقراء ما خرج من المحر او المحطة على من يكون قال ابو بصير ان له  
الميت لذلك شيئاً يستعين الوصية بمن حمل ذلك بغير امر ثم يدفع ذلك اليه على وجه الصدقة  
ان الملبت بان يحمل ذلك الى المساجد ما لا يخرج من ماله الملب ولو امر الوصية بان تشتري او يعين تغير  
خطبة مائة دينار فيتصدق بها على المساكين فحسب الخطبة مائة دينار ففعل قال  
ابو بكر رضى يجوز ان تشتري بالعامل حطة ابصر ونصفها وحوار رد العامل على الورثة  
قال هكذا رأت عن ابي يوسف رحمه الله رجل اوصى بان يعطي ثلث ماله للمساكين وهو  
وطنه في بلد اخر قالوا يعطي ثلث ماله للمساكين بلده ووطنه فان اعطى مساكين البلد الى هوها  
جاز ايضاً رجل اوصى بان يطعم عن كنانة بمائة عشرة مساكين فعادهم الوصية بما اتوا قال محمد رضى بعينه غير  
ولا ضمان على الوصية رجل اوصى بان يتصدق بثلث ماله فغصب رجل المال من الوصية واستهلكه  
فأراد الوصية ان يجعل المال صدقة على الغاصب والغاصب معسر قال ابو العباس رضى يجوز ذلك  
رجل اوصى بثلث ماله او بالمدبرهم للفقراء وكان في حيوة رجل غني ثم افتقر بعد موت الوصية ذكرنا

صح انه يحرز ذلك. ولو اوصيه بثلث ماله او بالف درهم لفقراء هذه السكة والمسئلة بماله  
 لا يجوز ان يعطى لهم. رجل اوصى وقال اعطوا من مالي بعد موتي مساكين سكة كذا ظلمات الموصي <sup>بالمال</sup> او لغيره  
 لا اهل السكة فقالوا لا يزيد وليس لنا حجة قال ابو القاسم رح يرد المال الى الورثة. ولو لم يدفع <sup>المال</sup>  
 الى الورثة خفي على ذلك سنة مثلام طلب المساكين قال ابو القاسم رح يدفع المال الى الورثة  
 لان المساكين لما ردوا بطلت الوصية وصارت ميراثا. رجل دفع المال الى الموصي وعن بان يتصدق <sup>بثلث</sup>  
 ماله فوضعه في بيته لا يجوز. ولو دفع الوصية المال الى ابنه الكبير والصغير الذي يعقل القيق <sup>جائز</sup>  
 وان لم يعقل لا يجوز. عامل السلطان اذا اوصى ان يعطى للفقراء كذا وكذا من ماله قال ابو القاسم رح  
 ان علم انه مال غيره لا يحمل اخذه. وان علم انه مختلط بماله جائز اخذه. وان لم يعلم جائز ايضا حتى يتبين انه <sup>ماله</sup>  
 غيره. وقال الفقيه ابو الليث رح ان كان مختلط لا يجوز في قول ابو يوسف ومحمد رح لانه على ملك صاحبه  
 ولا وجه الا الرد على صاحبه. وفي قول ابو حنيفة رح يملك بالخطاط ويجوز اخذه اذا كان في بقية مال الميت  
 وفاء بمقدار ما يرخص خصماؤه وعن محمد رح رجل اصاب متاعا حراما ووصى بان يتصدق به عرضا  
 المتاع قال ان عرف صاحب المتاع يرد عليه. وان لم يعرف يتصدق به فان كذب الورثة فهو ثم  
 في هذه الاقوال يتصدق من ذلك بمقتل الثلث. فريض قال هذا المال لقطعة وكذب الورثة ذكر  
 في الاقوال من الاصل ان على قول محمد رح لا يصدق ولا يتصدق. وقال ابو يوسف يتصدق من <sup>الثلث</sup>  
 وعن محمد رح ان النايحة والمغينة اذا اخذت الاجرة على الشطر تدعى ارباها ولا يتصدق بها <sup>او</sup> رجل  
 اوصى بثلث ماله للفقراء ولقربائه قال نصير رح يكون الوصية بين الفقراء والقرباء بنصفين  
 وقال محمد بن سلمة رح ان كانت القرباء يجمعون فالثلث بين الفقراء والقرباء لكل واحد من القرباء <sup>ثلث</sup>  
 سهم وللفقراء سهم واحد. وان كانوا لا يجمعون فالثلث بينهم نصفان. والمشايخ رح اخذوا بهذا  
 القول. رجل اوصى لذوي قرابته من الكفار قال محمد بن مقاتل رح لا بأس به. رجل اوصى بان <sup>يعطى</sup>  
 مائة درهم للفقراء ومائة للقرباء وان يطعم الفقراء لما نزل من الصلوات فأتى وعليه صلوات

اشهرت ثلث ماله لا يبلغ جميع وصاياه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح بقسمه  
 للفقراء وعليه مائة الاقرباء وعليه قيمة ما يبلغ من قيمة الطعام لكل صلوة ممنون من الحمد  
 الاقرباء اعطوا من ذلك وما اصاب الفقراء والطعام ادي الطعام ويجعل النقصان  
 الفقراء امرأة قالت في وصيتها خويشان رايا دكارها بدهيد از مال من قالوا يصرو  
 لا قريب لها الا يرت منها والتقدير في ذلك لمن حاطبه في الكلام ويعطى من ماله  
 عليه اسم التذكرة لانهما اذ المرتين القدم فوضت التذكرة في رأى المحاطب رجل  
 فقال ان لو جل على الف درهم قال شدد ربح يدفع كل المال الى الورثة ولا يوقف  
 وقال محمد علي الف درهم دين ولا يعرف محمد يوقف مقدار الدين رحل مات وعليه  
 ماله او اكثر فادى رجل على الميت دينا وعمر عن اقامة البينة قال ابو نصر ربح ليس له  
 اصحاب الديون او الورثة ان كان له بينة يقيمها على الوصية وان لم يكن للميت وصية  
 وصيا فان كان في مال الميت فضل على الديون كان له ان يستخلف الوارث رجلا  
 وعليه دين فاراد الورثة ان يقصوا ديونه لبيع الصاع لهم قال ابو نصر ربح ان ان  
 وجلوا بقضاء الدين وتعيين الوصايا من ماله كان لهم ذلك ولا يختلفوا في الوصية  
 الوصايا ويقضي الديون من مال الميت ويبيع ما يحتاج اليه من مال الميت ولا ينفق  
 مريض اقران فلان على كذا وفلان على كذا ثم قال وان جاء احد وادى على مائة درهم  
 فاعطوه ما ادعى ثم قال ان لم يقبل فاعطوه ما ادعى برأى فلان لرجل معلوم قال ابو نصر  
 باعطائه هذا فاسد ولا يعطى الا ببينة صحيح قال ما ادعى فلان بن فلان في الما  
 فهو صادق ومات قال ابو القاسم ربح ان لم يكن سبب من فلان دعوى في شيء عمله  
 بهذا القول شيء وان سبق منه دعوى في شيء معلوم فالذي ادعى ثابت له  
 ربح ذكره الكتاب مريض قال فلان على حق وصدقوه فانه يصدقها الى الثلث ولو قال

لا رواية فيه عن اصحابنا راجح وينبغي ان يكون المحو كما قال ابو القاسم راجح <sup>رجل مات وترك</sup>  
 ورثه خصما والوكبا راجح للكبائر ان ياكلوا من التركة. قال نصير راجح سالت بشرب الخمر <sup>عند</sup>  
 هذا قال نعم قال نصير قلت لبشر فان كان على الميت دين الف درهم وترك مالا يسع للوارث <sup>كل</sup>  
 وبطل الجارية اذا كان في غيره وفاء بالدين قال نعم قلت عن هذا قال ما رايت احدا امتنع عن <sup>ذلك</sup>  
 رجل مات وعليه دين راجح بوصايا و غاب الوجه فباع بعض الورثة بعض تركته وقضى دينه <sup>وانفذ</sup>  
 وصاياه قال ابو نصير راجح البيع فاسد الا ان يبيع باخر القاضي رجل قال ابرأت جميع غنياء <sup>سهم</sup>  
 ولم يولد احد منهم بقله قال ابو القاسم راجح روى ابن مقاتل ان اصحابنا راجح انهم لا يبرؤن رجله دين على <sup>رجل</sup>  
 فقال لردية اذا مت فانت برفق من ذلك الدين قال ابو القاسم راجح يجوز ويكون وصية من الطال <sup>لب</sup>  
 للطلوب ولو قال ان مت لا يبرأ لان هذه معاملة فلا يصح <sup>عليك</sup> كما لو قال ان دخلت الدار فانت بدي <sup>مسملي</sup>  
 رجل مات وتركه وادنا وعليه دين يحيط بتركته قال الفقيه ابو بكر راجح الوارث لا يصير خصما للغير <sup>لانه</sup>  
 لا يرث. وقال علي بن احمد راجح الوارث يصير خصما ويقوم مقام الميت في الخصومة وانه ناخذ <sup>رست</sup>  
 وعليه دين مستقر والميت على رجل مال فطلت ورثته ذلك من المديون وهو يعلم بدين الميت <sup>الورثة</sup> فصلح  
 عماليه او عماله في دينه على مال قال بعض مشايخنا راجح بعزم الوارث لغرماء الميت لان الدين المستقر يبيع  
 ثبوت الملك للوارث فلا يصح صلح الوارث. قيل اذا لم يثبت الملك للوارث فبطل من يدع صاحب <sup>الدين</sup>  
 وعلى من يقيم البينة قال لم فيه ابو الليث راجح على ذي اليد بحضرة الوارث. والصحيح ان الوارث <sup>لا ولا الصنف</sup>  
 يكون خصما لمن يدعى على الميت وان لم يملك شيئا رجلا مات وتركه اولاد صفا فاجعل القاضي رجلا وصيا <sup>لا ولا الصنف</sup>  
 فادعى رجل على الميت دينه وديعة فادعت المرأة مهرها قال ابو القاسم راجح ليس هذا المهر ان يودي <sup>ي</sup>  
 شيئا من الدين والوديعة ما لم يثبت ذلك بالبينة. ولما المهر فان ادعت المرأة مقدان مهرها بدين <sup>اليها</sup>  
 اذا كان النكاح ظاهرا معروفا ويكون النكاح شاهدا لها مثل الفقيه ابو الليث راجح اذا كان المهر <sup>الفدية</sup>  
 بنى بها فانه ينع منها مقدار ما لم يثبت العادة بتجملها ويكون القول قول الورثة في تجليل ذلك

أقول قول المرأة فيما زاد على المهر المجهل إلى تمام مهر مثلها. وصحاحات وأوصية للمرأة وترك  
 شيئا والمرأة مهر على الزوج قال أبو نصر رجع ان كان زوجها ترك من الصامت مثل مهرها فلها  
 ان تأخذ من الصامت ولو لم يترك صامتا كان لها ان تبني ما كان اصلح للبيع وتستوفيه مهرها  
 من الثمن فان كان في يد المرأة الف درهم فاخذته بمهرها قالوا كان لها ان تأخذ تلك الدار  
 بغير رضا الورثة وبغير علمهم فان لم يخلع بعد ذلك بالله ما غلبها من ترك الزوج شيئا  
 من الدار لم قالوا كان لها ان تخلع ولا تأثم اذا خلعت لانها احدثت الدار بمهرها صارت للدار لم ملكا  
 فصـــــــــــــــــل فيما يكون رجوعا عن الوصية وما لا يكون

رجل اوصى لرجل ثلث ماله او بنين سته ثم قال كل بنين اوصيت به لفلان فهو باطل يكون  
 رجوعا. ولو قال هي حرام او راوا لا يكون رجوعا. ولو قال كل وصية اوصيت بها لفلان  
 فهو لفلان آخر يكون رجوعا. ولو قال اوصيت بهذه الف لفلان وفلان وفلان <sup>مها</sup>  
 الف كان رجوعا عن الوصية ونقض وصية الآخر. ولو اوصى بنوب رجل ثم قطعه وخاطه  
 كان رجوعا. ولو اوصى بنوب او كتبا او محجوج فغزله الموصي كان رجوعا عن الوصية وكذا  
 او اوصى بنوا <sup>م</sup> <sup>ع</sup> رجوعا عن الوصية. وكذا لو اوصى بعدد ثم منع منه سبعا او وصى  
 كان رجوعا. وكذا لو اوصى بنقصه ثم صنعها خائفا او وصى بسوق فله من بيت او وصى  
 بارض لابناء فيها فبني فيها بقاء او اوصى بعطش فحتم به نوبا او اوصى بسطانة ففعلها  
 فلهارة او اوصى بظهاره فجعلها بطانة او اوصى بغيبص فنقضه وخاطه بقاء او اوصى <sup>نفسه</sup>  
 فنقضه ولم يحيطه شيئا آخر او وصى بعبد لفلان ثم قال العبد الذي اوصيت به لفلان  
 هو لفلان آخر كان رجوعا. وكذا لو اوصى بسبب لفلان ثم اعفاه او دبره او كاتمه او باعه  
 او اخرجته عن ملكه بوجه من الوجوه كان رجوعا حتى لو اعد الى ملكه لا يكون وصية. <sup>او قيل</sup> <sup>او قيل</sup> <sup>او قيل</sup>  
 الذي اوصيت به لفلان قد اوصيت به لفلان آخر يكون بينهما نصفان. وكذا لو قال <sup>او قيل</sup> <sup>او قيل</sup> <sup>او قيل</sup>

بنصفه لفلان يكون العبد بينهما. ولو آوصيه بثلثه لفلان ثم قال الثلث الذي باه وصيته  
 لفلان قد اوصيت بنصفه لعبد آخر او قال فقل اوصيت بنصفه لفلان لا يكون رجوعا  
 عن الاول ويكون الثالث بينهما نصفين ولو قال الثلث الذي اوصيت به لفلان وقد اوصيت  
 بنصفه لفلان آخر كما لا يخفى نلت الثلث ولو آوصيه بشيء لرجل ثم قال ما اوصيت به لفلان  
 فقد اوصيت بنصفه لفلان آخر يصير بينهما ما يكون رجوعا من نصفه ولو آوصيه بشيء  
 ثم جرد الوصية وقال له اوص لفلان بشيء يكون رجوعا وقال محمد رج لا يكون رجوعا  
 ونكر في الجامع اذا اوصيه بوصية ثم قال اشهد والي لم اوصي بشيء لا يكون رجوعا. وآوصيه  
 لانسبان محارية ثم استولد لها يكون رجوعا. وكذا اوصيه بخطة وبغيرها اوصيه بندق  
 فخر يكون رجوعا. ولو قيل لرجل اوصيت بعبد لفلان لفلان فقال لا بل اوصيت ابدان  
 فلانه يكون رجوعا عن الوصية بالعبد. ولو آوصيه بثوب فضله او بدار فخصه ا  
 او صدمها لا يكون رجوعا وان طينها يكون رجوعا اذا كان كثيرا ولو آوصيه بشيء ثم رهنه  
 يكون رجوعا ولو اجرها وكانت جارية فوطئها لا يكون رجوعا. ولو آوصيه لرجل بشيء ثم نبذ  
 انك تبرا فآخر الوصية فقال قد اخرتها لا يكون رجوعا. ولو قيل له اتركها فقال تركتها كان  
 رجوعا فان صاحب الدين لو قال لمد يونه تركت لك دينك كان ابراء. ولو قال اخرت  
 عنك لا يكون ابراء. ولو قال لامرأته تركت طلاقك ينوي به الطلاق كان طلاقا. ولو قال  
 اخرت طلاقك لم يكن طلاقا ولو آوصيه بارض ثم زرع فيها رطبه لا يكون رجوعا فان قيل  
 اكلم والشجر كان رجوعا. ولو آوصيه لرجل ثم قال كل وصية اوصيت بها لفلان فهي لفلان  
 وارث كان رجوعا وبصير للوارث ان اجاز بقية الورثة جاز وان لم يجز وبطل. وقيل لا يجمع  
 في الوصية على اربعة اوجه متتبا ما يكون رجوعا بالقول وان فعل جميعا نحو ان يوصي لرجل بشيء  
 ثم قال رهنه كان رجوعا. وكذا لو آوصيه بعبد ثم اخذ به من ملكه بعبه من الماله بطلت الوصية ثم قال



بعد ذلك في حيوة لا يكون وصيه. ومنها ما يكون رجوعا بالعول لا بالاعمال فيكون رجوعا  
 قبلت حاله ثم قال رجعت يصح رجوعه ولا يكون رجوعا بعبرك ومنها ما يكون رجوعا  
 بالفعل لا بالعول نحو ان يقول لعبد ان مت من مرضي هذا فانت رجوعا من مرضي فقال له  
 عن ذنت لا يصح ولو باع العبد جاز بعه ويطلق الوصية ومنها ما لا يكون رجوعا لا  
 بالعول ولا بالفعل نحو ان يدعي رجوعا من غير مطلقا لا يمكنه ان يرجع عنه لا قولا ولا عملا  
 باد \_\_\_\_\_ الوصية  
 لا ينبغي للرجل ان يقل الوصية لانها امر على الخطار روي عن ابي يوسف رجلا قال  
 الرجل في الوصية اول مرة غلط والثانية خيانة عن غيره والثالثة سرقة. وعن بعض  
 العلماء لو كان الوصية عن الخطاب رض لا يجوز عن الصمان. وعن الشافعي لا يراد  
 في الوصية الا حق اولص

### فصل فيما يكون قبولا للوصية

رجل قال لغيره انت وكيل بعد موته يكون وصيا. ولو قال انت وصي في حيوة يكون  
 وكلا لان التوكيل والايضاء اقامه الغير مقام نفسه في التصرف الا ان الاقامة  
 بعد الموت ايضاء وفي الحيوة توكيل فينعقد احدهما بعبارة الآخر ولا يتم الايضاء  
 الا بالقبول كما لا يتم التوكيل الا بالقبول. رجل اوصى لرجل في وجهه فقال الموصي الله  
 صح رده ولا يكون وصيا. فان قال الموصي للموصي اليه ما كان ظني ان لا يقبل رده  
 فقال الموصي اليه بعد ذلك قبلت كان جائزا. ولو اوصى لرجل فقال لا قبل فسكت  
 الموصي ومات فقال الموصي اليه قبلت لا يصح قبوله. ولو ان الموصي سكت ولم يقبل رده  
 لا قبل ثم قال في غيبته في حيوة الموصي او بعد موته بحضور الجماعة فقبلت كان قبوله  
 جائزا فيكون وصيا سواء كان ذلك بحضور القاضي او غير حضرته. ولو ان القاضي مبرا

أخرجه ثم قال قبل لا يصح قبوله. ولو قال في غيبة الموصي لا قبل وصيته. ويستبعد ذلك  
رسولا أو كتابا إلا الموصي فليخبر الموصي ثم قال لا قبل لا يصح قبله. ولو قبل في حياة الموصي ثم قال  
بعد موته لا قبل لزمته الوصية. ولو سكنت في حياة الموصي ذات الموصي كان له الخيار  
أن يثاء قبل وإن شاء لم يقبل. ولو قبل الوصية في وجه الموصي فلما غاب الموصي قال  
الموصي شاهد وأنشد أسرجته عن الوصية ذكر الحسن عن أبي بصير أنه قال لا يصح إخراج  
وصيته. لو أن المؤمل أخرج الوكيل عن الوكالة في حال غيبته لا يصح إخراج في قول أبي بصير  
ومحمد بن. وقال أبو يوسف رخص إخراج الوصية. ولو أن الوصية رد الوصية ثم قال غيبة  
فرد باطلا عندنا. وهو نظير ما لو أوصى بثلث ماله لم يل تقال الموصي له في عيبة أو وصي  
أن حياته لا قبل وصيته ثم قبل بعد موت الموصي صح قبوله عندنا. وكذا لو رد الوصية  
بعد موت الموصي فقال لا قبل ثم قال قبلت صح قبوله. ولو أن رجلا أوصى رجلا قال  
الموصي بذلك فباع شيئا بعد موت الموصي من تركه الموصي. أو بعبارة أخرى فإنه لا يلزمه الوصية قبل  
أوصى له رجل وقال له أعمل برأى فلان فهو على وجهين أحدهما أن يقول أعمل برأى فلان  
والثاني أن يقول لا أعمل لأبرأى فلان. واختلف لمشايخ فيه. قال بعضهم في الوجهين الوصية  
هو المختار. وقال بعضهم في الوجهين جميعا كلاهما وصيانا كانه أوصى إليهما. وقال بعضهم  
في قوله أعمل برأى فلان الوصية هو المختار وفي قوله لا أعمل لأبرأى فلان هو وصيانا واختار  
أبي بصير أن الوصية هي القول فقال وهذا أشبه بقول أصحابنا رخص فاتهم قالوا إذا وكل  
أمر رجل غيره بالبيع وقابله بعه يشهود فداعه بغير شهود حان. ولو قال له لا تبع إلا بشهود  
أو لا تبيع إلا بغير فلان فباع بغير شهود وبغير محضر فلان لم ينجو زكدا هذا. كذا لو أوصى <sup>رجل</sup> إلى  
وأن له أعمل بعلم فلان كان له أن يعمل بغير علمه. ولو قال لا أعمل إلا بعلم فلان لا يجوز له أن يعمل  
بغير علم فلان والفقهاء على هذا القول. وجعل أوصى إلى رجل وجعل غيره مشرعا عليه ذكرنا

سند فيهما وميلانه كانه قال فممنزلة وسبين فلا يفرز احدهما الا يفرز احد الوصيين وقال  
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن المصلح يكون الوصي اول ما سالك المال ولا يكون المشرف  
ومو او اتركوه مشرفا ان لا يجره بصرف الوجه الاصله <sup>تعل</sup> او يجره الى رجلين فقبل احدهما  
وسكت الاخر فمات الموصي ثم قال الذي فعل الذي سكت اشتد كنهان للميت ما شتره كان  
قبول منه للوصيه فكذلك لو كان الساك حادما للذي فعل الا انه جرب على غيره ما حذر الله <sup>كل</sup>  
ان يشتري للميت كنهان ما شتره كنهان او مانع كان مولا للوصيه <sup>تعل</sup> قال او صدق الى  
ان يغفر عن حريم مال محمد بن لا يصير وصيا وقال ما ناك بن نصير وصيا وعن أحمد  
رجحه رواه ابن زويه كان ما ناك بن وفي رواية كما قال محمد بن عيسى قال لعبد  
اقض ديوني بصير وصيا في قول المجتهد رجح لان قضاء الدين من مال الوصيه <sup>تعل</sup>  
لا تقبل التخصيص اذا كان من الميراث وقال محمد بن لا يصير وصيا هذا القدر من الميراث  
ديون واحد وصيا ياتي <sup>تعل</sup> او يجره الى رجل فمات الرجل ان اصل وصيته <sup>تعل</sup> ان يجره  
بثلث المال ولا اصل وصاء ديونك فاحاطه الوصيه لذلك فان لم يوص الموصي وصاء <sup>تعل</sup>  
كان الوصيه مكلما بجميع امور الميت <sup>تعل</sup> قال لصاحبنا في سره ان يصير في  
كنهان ونخل متاع الى ورتقة ما داسلت اليهم فانت خارج عن الوصيه <sup>تعل</sup> اوله قتل ادم  
فانت خارج عن الوصيه تمامات المريض وعليه ديون وقد اوصى بوصاء مال الوصيه <sup>تعل</sup>  
هو وصيه في كل شئ <sup>تعل</sup> او يجره الى رجل وحده منه سواء ان يخرج منها حرج مال وماله <sup>تعل</sup>  
ان يخرج منها من شئ <sup>تعل</sup> او يجره الى رجل <sup>تعل</sup> قال ان حدثت الموت فعلا ان يجره  
او قال هو وصيه ماله يبلغ ابنه فادامه هو الوصيه فان الوصيه هو الاول ادراك الاثنين او لم يدرك  
ولا يعمل القاضيه معه <sup>تعل</sup> من الحريم قول المجتهد <sup>تعل</sup> وقال ابو يوسف رجح هو كنهان واستثنى  
جلز وهكذا قال الحسن بن اذ الوصيه الرجل الى فلان مادام ابيه ولان صغيرا <sup>تعل</sup> ان يجره الى فلان

دون فلان جازت. ولو قال اوصيت الى فلان في جميع تركته فان لم يقبل فلان آخر وصيه جاز.  
وكذا لو قال ان قدم فلان الغائب فهو وصي قال ابو يوسف ربح هو كما قال وقال ابو حنيفة ربح  
الوصي هو الاول قدم الغائب اوله يقدم ولا يكون الثاني وصيا ماله يجعله القاضيه وصيا  
وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح اذا اوصي الى رجل بشرط ان يكون وصيا  
ماله يقدم فلان الغائب فاذا قدم كان الوصي هو الغائب ذكر ان الارل يخرج من الوصية  
بقدم وم الغائب. وذكر الكرخي ربح في مختصره ان هذا قول ابي يوسف ربح اما على قول  
ابو حنيفة ربح مما يشتركان في الوصية والفتوى على ما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح  
ولو قال اذا قدم فلان فهو وصي فلم يقدم فلان زمانا ينبغي للقاضي ان يجعل مكانه وصيا بعد مو  
الوصي فاذا قدم فلان يصير فلان وصيا ويخرج الذي جعله القاضيه وصيا من الوصية وعن  
محمد بن رجل اوصي لابنه الصغير فان القاضيه يجعل غير وصيا فاذا بلغ الابن لم يكن له ان يخرج  
الوصي الا بامر القاضيه. ولو قال ابني فلان اذا ادرك وصي ربح جاز وينبغي للقاضي ان يجعله وصيا  
ما دام الابن صغيرا فاذا ادرك الابن يصير وصيا وبطلت وصية الذي جعله القاضيه وصيا  
رجل مات وترك اولاد اصغارا وله مال فقال القاضيه جعلت قوما فلانا في تركته لورثته كان لفلان  
ذلك ان يحفظ ماله وليس له ان يبيع لهم شيئا ولا يشتري لهم شيئا. ولو مات القاضيه او عزل  
لا يبطل وكالة هذا الرجل. ولو قال القاضيه جعلت فلانا وكيلا لورثته فلان يبيع لهم ما راي  
ويشتري لهم ما راي وينفق عليهم جاز ذلك ولم هذا الوكيل ان يبيع ويشتري لهم وهو  
على وكالته ان مات القاضيه او عزل وهو بمنزلة الوصي ولو قال القاضيه جعلت فلانا قوما  
في تركته فلان الميت كان هو بمنزلة الوصي وهو على حاله ان مات القاضيه او عزل وان مات  
الامام بطلت. ولو قال القاضيه جعلت فلانا وكيلا في تركته فلان يبيع ما راي ويشتري  
ما راي لورثته ثم عزل القاضيه او مات، بطلت الوكالة فترق بين قوله جعلته وكيلا وبين قوله

<sup>٢٨١</sup>  
 جهلته وكبل لورته ملا من بيع لهم ويشتري. وذكر في الأصل اذا قل الاكابر ويلا بيع  
 ضياح التصغير مات المذب، وفي الصبي بطلت الوكالة رجل وصير له رجل فمن الله  
 سودا متبعاً بنحو القامير ان جعل مكانه وصيا للميت فان لم ينفذ له الفاضل لان هذا اتفاق  
 الوصي كان وصيا على اهله وتوا. وصي الى صير او مفعول او محبوب مطبق له جزا فاق بعد ذلك  
 ارلومق. وفي رد المحتار لا سلب. ٢٨٢ محبوبا ببيع ماله ثم زال خونه كان على وكالة. وجن  
 بنصيب بعض ولده الى رجل ومعتب البعض الى رجل اخر فمما يتسركان في الكل. ولو اوصى  
 الى رجل مدين والى اخرين مدين او بنقد وصيته فمما وصيا في كل بيت في قول ابي حنيفة  
 وقال ابو يوسف ومحمد. رج كل واحد منهما وصي على ما سمي له لا يدحل الاخر منه. وكذا الوصي  
 بماله في بلد كذا الى رجل وبماله في بلد اخر الى الشيخ انه امام ابو بكر محمد بن  
 الفضل ح اذا جعل الرجل رجلا وصيا على اهله وجعل رجلا اخر وصيا على ابنته  
 او جعل احدهما وصيا على ماله الخاص وجعل رجلا اخر وصيا على ماله الغائب فان كان شرطا ان لا  
 يكون كل واحد منهما وصيا فيما اوصي الى الاخر يكون الاخر على ملحق عند الكل وان لم يكن  
 شرط ذلك فيثبت ان يكون المستل على الاختلاف والفروع على قول ابي حنيفة رج رجل  
 اوصي الى واونه جاز فان مات الوصي بعد موت مورثه واوصي الى رجل اخر فان هذا  
 الوارث الذي اوصي اليه جعلت وصيا في ماله الميت الاول الذي اوصي به  
 فان الوصي الثاني يكون وصيا في التركتين جميعا. ولو ان هذا الوارث الذي مورث  
 قال للتاني اوصيت اليك ولم يرز هذا كان الثلثة وصيا في التركتين عندنا. ولو ان  
 هذا الوارث للتاني اوصيت اليك في التركتين عن ابي حنيفة رج انه وصي في التركتين  
 جميعا. وقال صاحباه رج هو وصي في تركه الميت الثاني خاصة قريص خا طم حاه  
 وقال لهم افضلوا كذا وكذا بعد وفاته فان قبلوا اصاروا كلهم اوصيا. وان سكتوا مات



٢٣٣  
 ابنه الصغير المسلم ثم لمسلم المقتد روى ابن رستم عن محمد بن روح انه يجوز بيعه اذا ظهر من الوصي  
 خيانة وقال بعضهم القاضيه يجعله اخر ولا يعرله. وعن ابي يوسف ربح القاضيه بان  
 عنه في الشرائع ما ذكره صدق امان القاضيه يجعل مكانه غيره. رجلا وصيه الى رجل وامينا  
 بمائة درهم لا تنفذ وصيته قالوا هذا لا يكون اجازة لان الوصي انما يصبر وصيا يموت  
 النوصيه والاجارة تبطل بموت المستاجر. واذا الركن اجازة يكون صله فيعطى له من الثلث  
 رجل قال انزع لك اجر مائة درهم على ان تكون وصيا خلفوا فيه. قال نفي ربح الاجارة  
 باطله ولا شيء له. وقال ابن سناء ربح الشرط المثل والمائة تكون وصية ويكون وهو وصيا  
 وبه اخذ الفقه ابو جعفر وابو الليث ربح. وفي النوازل رجل قال لا خراسا جرتك على  
 ان تقدر وصلا بك ففعله ليست بالاجارة انما هي وصية بشرط العمل فان عمل وانفذ الوصي  
 استحق الوصية والا فلا. واسبس للوصي ان يواجر نفسه من اليتيم لان تصرف الوصي مع اليتيم  
 انما يجوز بشرط النظر والخير ولا نظر لليتيم في هذا لان ما يستحقه اليتيم على الوصي  
 منفعة وما يجب للوصي بحكم الاجارة عين والعين خير من الدين وكذا لو اجر الوصي شيئا  
 من ماله في عمل من اعمال اليتيم لا يجوز. ولو ان الوصي استاجر اليتيم ليعمل الوصي جز في  
 ايجافه ربح لان ما يجب للوصي على اليتيم منفعة وما يجب للوصي عليه عين وهو الاجارة  
 فورا بين الوصي وبين الاب الاب اذا اجر نفسه من ولد الصغير واستاجر الصغير لنفسه  
 ذكر القدر ورجح انه يجوز وبه اخذ الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح. وذكر القاضيه  
 الامام ابو علي الشافعي ربح اذا اجر الاب او الوصي من اليتيم جاز بالاتفاق. والصحيح ماذكر  
 القدر ورجح

فصل في تصرفات الوصي في مال اليتيم وتصرف الوالد في مال ولده الصغير  
 وصي الاب اذا باع شيئا من تركه الاب فهو على وجهين احدهما ان لا يكون على البيت من ماله

وهو بعد مدية را انما في فن يكون على الميت دين، وأوصيه بوصية فينفع الوجه الأول، فالحق الكتاب  
 للوصي ان يبيع كل شيء من التركة من المتاع والعروض والعقارات الخ، ويجوز بيع العقار  
 ببيع ماسو العقار يجوز له، ماسو العقار يحتاج الى الحفظ، وعسى يكون حفظ الثمن  
 ايسر بيع العقار ايضا في جواب الكتاب قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني<sup>رح</sup>  
 ما قال في الكتاب قول السلف اما على قول المتأخرين لا يجوز للوصي بيع العقار الا<sup>بأن</sup>  
 أحدهما ان يرغب الاقتناء في شرائها بضعف قيمتها، يحتاج الصغير الى ثمنها للشفقة<sup>أن</sup> كان  
 على الميت دين لا دفاء له الا بثمنها، أو يكون في التركة وصية مرسلة يحتاج في تنفيذها  
 الى ثمن العقار أو يكون بيع العقار خيرا لليتيم بان كان خراجها ومقننها يربو على غلاتها أو كان  
 العقار حائضا أو دارا يريد ان يفتقر ويتداوى الى الخراب، فان دفعت الحاجة للصغير  
 الى اداء خراجها فان كان في التركة مع العقار عرض يبيع ماسو العقار، فان كانت الحاجة  
 لا ترفع بماسو العقار يحل بيع العقار بمثل القيمة أو بغير يسر، ولا يجوز بيع الوصية<sup>بغير</sup>  
 فاحش لا يتغابن الناس في مثله، وكذا لو اشترى الوصي شيئا لليتيم لا يجوز شراؤه بغير  
 فاحش، هذا اذا كانت الورثة كلهم صفارا فان كان الكل كبارا وهم حضور لا يجوز بيع  
 الوصي شيئا من التركة الا بامرهم، وان كان الكبار غيبا لا يجوز بيع الوصي، ويجوز بيع ماسو<sup>الحفظ</sup>  
 العقار، ويجوز اجارة الكل لان الوصي يملك حفظ مال الغائب وبيع العروض يكون من  
 اما العقار محفوظة بنفسها الا ان يكون العقار يحال بهلاكه لو لم يبيع فحينئذ يبيع العقار  
 بمنزلة العروض، وان كانت الورثة كبارا كلهم بعضهم غائب او اولد منهم غائب والباقي<sup>في</sup>  
 حضور فالوصي يملك بيع نصيب الغائب بماسو العقار ويجوز اجارة الكل لان الوصي  
 يملك الاجارة لاجل الحفظ عند الكل واذا اجاز بيعه في نصيب الغائب عند الكل<sup>بيعه</sup> جاز  
 في نصيب الحاضر ايضا عند بيعه<sup>رح</sup> وعند صاحبيه<sup>رح</sup> لا يجوز بيعه في نصيب الحاضر هذا



مريكين في التركة بينهما فالتكان عليه يستقر التركة للوصي ان يبيع جميع التركة للدين  
 سنة مضى كان او عفا فالتكان الدين مبدلاً لا يستقر التركة ملك الوصي البيع بقدر  
 الدين عند الكل واذا ملك ذلك بملك بيع الباقي عند بيعه ربح وعندهما لا يملك  
 يان لو كان في التركة وصية مرسلة وان الوصي بملك البيع بقدر ما يفيض الوصية  
 عن الكل واذا ملك بيع البعض بملك بيع الباقي عند بيعه ربح وعندهما لا يملك ولو كان  
 الوصية قسيرة واحد والباقي كمار وليس هناك دين ولا وصية التركة تعرض فان الوصي  
 بملك بيع نصيب الصغير عند الكل بملك بيع الباقي في قول البيهقي ربح والجميع الكماز بيه  
 في الكل وعندهما لا يجوز بيه ببيع الكبار والاصل عند البيهقي ربح انه اذا تب  
 للتوجيه بيع بعض التركة ينشأ له ولاية بيع الكل ووصية وصي الاب يكون بمنزلة وصي الاب  
 وكذلك وصي الجد يكون بمنزلة وصي الاب ووصي وصي الجد يكون بمنزلة وصي الجد ووصي  
 وصي القاضية يكون بمنزلة وصي القاضية اذا كان عاماً وأما وصي الام ووصي الاح اذا ماتت الام  
 وترك ابناً صغيراً او وصت الى رجل او مات الرجل وترك ابناً صغيراً او وصي الى رجل يبيع  
 بيع الوصي فيها سوى العقار من تركته هذا الميت ولا يملك بيع العقار لانه لا يملك الا الحفظ  
 وبيع ما سوى العقار من الحفظ ولا يجوز لهذا الوصي ان يشتري شيئاً للصغير الا الطعام <sup>الذرة</sup>  
 لان ذلك من جملة حفظ الصغير اذا مات الرجل وترك اولاداً صغيراً واباً ولم يوص له لا احد كان الاب  
 بمنزلة الوصي في حفظ التركة والنصف فيها اي نصف كان فالتكان على الميت دين كثير فان  
 وهو جد الصغار لا يملك بيع التركة لقضاء الدين وكذا الرجل اذا اذن لابنه الصغير المهر  
 الذي يعقل البيع والشراء فنصف الابن نصفاً وكتبه الديون ثم مات هذا الامن ونزاع اباً  
 فان الاب لا يملك النصف في تركته لقضاء الدين ووصي الميت اذا باع التركة لقضاء الدين  
 غير محبط بما يبيعه عند بيعه ربح ولا يبيعه عند ربحه ربح فان لم يكن في التركة دين يكون الوصي

في إخراج القاضية كل النكحة تفقد ببيعها في قول أبي حنيفة رحمه الله. فرفق أبو حنيفة رحمه الله بين الوصية والميت  
 في الميت أن يبيع التركة لمقتضاء الدين وتنفيذ الوصية وأب الميت وهو جده الأول والأحفاد  
 وإن يبيع التركة لولد وليس له أن يبيع التركة لأعضاء الدين على الأولاد والأحفاد ولولد خاتمة  
 شمس الأئمة الحلواني رحمه الله هذا فائدة تحفظ من المحصاف. وأما محمد بن إمام الجدي فقام الأ  
 قال في الكتاب إذا مات الرجل ونزل وصيا وأب كان الوصي أول من الأب فإن لم يكن له وصي فالأ  
 أصغر ثم وثم إلا أن قال فوصي الجدي ثم وصي القاضية قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله بفعل المحصاف  
 صغير ورث مالا وله أب مسرف مبتدئ يستحق الحجر أو قول من يجوز الحجر لا تثبت الولادة  
 في المال للأب. ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله في شرح أدب القاضية إذا نصب القاضية وصيا  
 الذي لا أب له كان وصي القاضية بمنزلة وصي الأب إذا جعله القاضية وصيا عاما في الأنواع كلها  
 فإن جعله وصيا في نوع واحد كان وصيا في ذلك النوع خاصة بتجليات وصي الأب فإنه  
 لا ينفصل التخصيص إذا وصي للرجل في نوع كان وصيا في الأصبع كلها وصي للميت كان عدلا كافيا لا  
 للقاضية أن يزيله. وأن لم يكن عدلا يزيله وينصب وصيا آخر. ولو كان عدلا غير كاف لا يزيله ولكن  
 يضم إليه كافيا. ولو عزاه ينزل. وكذا لو عزل العدل الكافي ينزل كذا ذكر الشيخ الإمام المعرف  
 بخوارزمي رحمه الله. وعند بعض المشايخ رحمه الله لا يزيل الكافي بعزل القاضية لأنه مختار الميت فيكون  
 مقدما على وصي القاضية. وذكر القندوري رحمه الله ليس للقاضية أن يخرج وصي الميت من الوصية  
 ولا يخلو عنه غيره إلا إذا ظهرت منه خيانة أو كان فاسقا أو فاما لشره فيضجبه وينصب غيره  
 ولو كان ثقة ضعيفا أدخله غيره هكذا ذكر في الأصل والطحاوي في شرحه ولم يذكر أنه لو  
 هل ينزل قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله إذا عجز الوصي عن تنفيذ الوصايا  
 القاضية أن يزيله. وللوصي أن يودع مالا لليتيم ويبضع ويتيم مالا لليتيم ويدفع مضار ويتوله  
 أن يفعل كل ما كان فيه خير لليتيم وكذا الأب. وأما بلغ الصغير وطلب ماله من الوصي فلا يجوز

شاع ميثكان ان يقر له لانها من وان قال انفتحت ماله على يده في حق في نفقه ست  
 في تلك المدة ولا يقبل قوله فيما بين لظاهر وان اختلفت المدة فقوله الوصي ما راوا  
 منذ عشر سنين وقال لينهم ما لم يدع خمس من درة الكتاب ان لقول قول الاب  
 واختلف المشايخ فيه قال شمس الانه السريه روح المذكور في الكتاب هو محمد بن  
 اما عاقر ابيوسف روح القول قول الوصي وهذا ربع مسائل حدهاه والثانية اذا اراد  
 الوصي ان الميت ترك دفقا فانفع عليهم الى وقت كذا ثم ماتوا وكذا الاب مال محمد والحسن  
 بن زباد روح القول قول الاب وقال ابو يوسف روح القول قول الوصي واجمعوا ان العبد لو  
 امياء كان القول قول الوصي والمسئلة الثالثة اراد الوصي ان يترك مالاً لم يتركه الوصي  
 جله اربعين درهما ولا من سزا فان كان القول قول الوصي بن يوسف روح قوله محمد  
 والحسن روح القول قول الاب ١٨١ ما في الوصي سنة عشرين في واجمعوا ان الوصي لا يترك  
 رجلا ليرث فانه يكون مصدق والمسئلة الرابعة اذا اراد الوصي ان يترك مالاً لم يتركه الوصي  
 ابوك كل سنة ألف درهم ومال اليد هم انما ما لم يترك محمد بن سبعة كان الامور ان لا يترك  
 محمد بن لان الوصي يدعي ما ربح سابقا وهو يكره وعنه قال ابو يوسف روح القول قول الوصي  
 يدعي عليه وجوب تسليم المال وهو يكره ان القول قوله في هذه المسائل فان قال الوصي  
 القاضي لا خيك الوصي هذا الفقه في ذلك كل شهر كما امدت الله كل شهر منذ عشرين واثني  
 الابن لا يقبل قول الوصي عند الكل فيكون ضامنا الوصي ادبا عتيا من البركة في ما بين  
 يقضو به اليتيم بان كان الاجل فاحتال لا يجوز ولا يملك الوصي اقراض مال اليتيم ما اورد  
 كان ضامنا والقاضي يملك الاقراض واختلف المشايخ روح في الاب لا يملك الاقراض  
 عن أبي حنيفة روح والصحيح ان الاب بمنزلة الوصي لا بمنزلة الغايه ولو اراد الوصي ما اليتيم  
 انفسه لا يجوز يكون ذلك ديناً عليه ومن محمد بن روح الحسن بن ابي سفيان

قال محمد ربح وانا ارجوا انه لو فعل ذلك وهو قادر على القضاء لا بأس به. ولو ربح الوصي  
 الاب مال اليتيم بدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استفسانا. وعن أبي يوسف ربح  
 انه اخذ بالقياس. ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز. ولو فعل الاب ذلك جاز  
 لان الوصي لا يملك ان يشتري مال لسم لنفسه بمثل الغنمه والاب يملك والرهن بمنزلة  
 النضاء. ولو قضى الاب دين نفسه بمال اليتيم جاز ولا يجوز ذلك للوصي. وكذا ان الرهن وذكر  
 في الجامع الصغير اذا رهن الاب مال ولد الصغير بدين نفسه وبذمة الرهن اكثر من الدين وملك  
 الرهن عند المرقن كان على الاب مفدا والدين لا قسمة الرهن وذكر شمس الاثمة الشريفة ربح ان الاب  
 والوصي يضمنان مالية الرهن وسوى بين العاقد والوصي. وعن أبي يوسف ربح ليعمل للولد والوصي  
 ان يقضيا دينهما بمال الصغير فلا يكون لهما ان يرهنا. وعن بتر بن الوليد ربح ليس للاب ان يره  
 مال ولدا بدين نفسه والطاهر ان للاب ان يره من استحسننا. وكذلك الوصي ودين القياس <sup>ليهما</sup>  
 ذلك وعند هؤلاء الرهن يضمن كل واحد منهما فيه الرهن. وصحاح حال بمال اليتيم ان كان الثاني <sup>امنه</sup>  
 من الاول جاز وان كان مثله لا يجوز. وللوصي ان يؤدي صدمه بطر اليتيم بمال اليتيم. وان قضى عنه اذا <sup>كان</sup>  
 اليتيم موسرا في قول الجديفة وأبي يوسف ربح. وفي القياس وهو قول محمد بن ربح لا يملك <sup>ذلك</sup>  
 فان فعل كان ضامنا. والوصي لا يملك ابراء عريم الميت ولا ان يحط عنه شيئا ولا يؤجله اذا لم يكن الدين  
 واجبا بقرينة فالتكافؤ واجبا به فله صح الخط والتاجيل والابراء في قول الجديفة ومحمد ربح ويكون  
 ضامنا. وعند أبي يوسف ربح لا يصح ذلك ولا يكون ضامنا. ولو صالح الوصي احدا عن دين <sup>الميت</sup>  
 ان كان للميت بينة على ذلك او كان الخصم مقرا بذلك او كان القاضيه علم بذلك التي لا يجوز  
 صلح الوصي. وان لم يكن على الحي بينة تجاز صلح الوصي لانه تحصل بعض الحق بغدرا لا مكان. وان كان  
 الصلح عن دين على الميت او على اليتيم فان كان للمدعي بينة على حقه او كان القاضيه قاضيه له بمجته جاز <sup>صلح</sup>  
 الوصي لانه اسقاط بعض الحق وان لم يكن للمدعي بينة ولا تنقض القاضيه بذلك فلا يجوز صلح الوصي لانه لا تنقض

لما له وهو نظير الموطع السلطان الجاشن والتغلب في مال اليتيم فاحذر الوصي وهو الذي يأخذ  
بعض مال اليتيم قال نصير ربح لا ينبغي للوصي ان يبيع ما اعطى كان ضامنا. وقال القاضي ابو الليث  
ان خاف الوصي القتل على نفسه او الملاقاة عضو من اعضائه او خاف ان يأخذ من مال اليتيم مديون اليه  
فيثامن مال اليتيم لا يضمن وان خاف على نفسه القتل او العسر او علم انه يأخذ من بعض مال الوصي ويبيعه  
من المال ما يكفيه لا يسهه ان يدفع مال اليتيم فان ربح كان ضامنا وهذا اذا كان الوصي هو الذي يبيع  
المال اليه فلو ان السلطان او التغلب بسط يده واخذ المال لانصر الوصي والفقير ما اختار .  
ابو الليث ربح ووصي بمال اليتيم على حاشه هو يخاف على نفسه انه ان لم يستره مخرج المال منه فسر  
بمال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا المصارف اذا مر بالمال قال ابو بكر بن الاسكاف ربح ليس هذا  
قال الصحابي ربح واما هذا قول ابن سلة وهو استحسن . وعن القاضي ابو الليث ربح عن ابي يوسف  
ان كان يبيع للإصبياء المضاعفة في اموال البهائم ولحامس سلة مواه العول اسود ربح وبيع ربح . انه  
اشاره كتاب الله تعالى اما السعفة فكانت لسالكين جلوس في الدار وادبوا اسمها الدار . وقال اليتيم  
اخذ السعف ويحرقه غلات السعف من مال اليتيم . المحقق . الامارة . ١ . محمد . ملك . نسو  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح لا يضمن معدا ربحا مثل النسيب كما اما لم يرد له  
الرشوة كان ضامنا . قالوا بئذ المال الذي الظلم به هو ماله لا يكون رشوة بوجهه و  
المال لاستحقاق حق له على اخيه رشوة . الوصي اذا باع من اليتيم فبلغ اليه فاشه .  
عن الحسن اختلف فيه المشايخ قال بعضهم ان كان اليتيم مصفيا عيه يسد فاني لمشتري .  
فما اذا ملك الوصي ماله قالوا لا يبرأ . وكذا الموكل بالبيع . ابو الليث .  
عن الحسن فهو على هذا التفصيل وقال الفقهاء ابو الليث ربح ليس هذا قول الصحابي ربح  
بل يبيع الا بئذ . وجهه . من الوصي بعد الباع ومن الموكل بالبيع سواء قال بئذ  
مالي عليك او قال انت بري مما اناك . وجهه . باع . وليك . جملات . واجه . الامارة .  
٢



كل من خير الوصايا <sup>٥٧١</sup> أحد الوصيين سنتان من تركه اليه لصاحبه لا يجوز صدق بيمينته  
 ومن لم يكن عند أحد الوصيين لا ينفرد بالتصرف إذا أوصى من على اليه أو وصيه كل ما طار  
 لا يجوز لأحد الوصيين الطويل في مال اليتيم كان الفين العاشر السنين الأولى إلا أن الوصية  
 يمكن كل واحد منهما أن يزوج ابنه الصغير ولا يمكن أن يزوج عنه ولا يرثه أمه أو قصر من  
 هذا استثناء إلا أن أبه عن أسوسه ورج والحقه لا دون لا يمكن أن يرثه أمه عن أسوسه  
 ومن لا يمكن أن يزوج أمه من عبيد عند جميعهم جميعا ويجوز للوصي أن يرثه أمه عن أسوسه  
 وكذا الأب إذا كان عند ولد الصغر جارا مستعاضا وأبواه أمه - <sup>١</sup> <sup>٢</sup> <sup>٣</sup> <sup>٤</sup> <sup>٥</sup> <sup>٦</sup> <sup>٧</sup> <sup>٨</sup> <sup>٩</sup> <sup>١٠</sup> <sup>١١</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup> <sup>١٤</sup> <sup>١٥</sup> <sup>١٦</sup> <sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup>  
 ثم ذهب المال من المكاتب لا يجوز لأن الوكيل بالكتابة لا يملك فليس بدل الكتابة بطريق الأصل  
 وكذا الأب والوصي ولو باع الأب أو الوصي عن الأب لم يملك من أمته شيء صحيح  
 في قول المجنفه ومحمد بن بعض مثله ويد من يبيته وأب أو العاصي الأب بعضه في القامه  
 مع إقرارها كانت الكتابة ثابتة بالبسه أو كان العاصي يعلمها وإن عرفت الكتابة أو إقرارها  
 بأن قال الوصي أو الأب كاس وأدى إلى المدل لا يصح إقرارها بالعق ولأن  
 المكاتب أدى المال إلى الوصي بعد ما أدرك الصبي لا يصح ولا يصح إذا أدى وكذا الأب ولا  
 للوصي أن يفتقر عبد الصغر على مال وكذا الأب ولا يجوز للوصي أن يكاتب إذا كات الوصي  
 كبارا غيبا أو حضورا الأب لا يملك ذلك وكذلك الوصي وكذلك إذا كان بعضهم  
 ولم يررض الكبار بذلك لأن الدارحي العسح ملو كان الكل كبارا كان له من الوارث كان قامة  
 الفسخ وقيل على قول المجنفه رج يجوز كتابة الوصي في الجمع كما لو باع الوصي عقارا مستعاضا  
 والكبار يصح البيع في الكل عند المجنفه رج والأصح هو الفرق بين الكتابة والبيع ويجوز للوصي  
 الموصي له فيما سوا العقار ويمسك بصبي بخار وإن كان بعض الورثة كبارا عاثا ولو قاسم الوصي  
 وفي التركة وسية لأشأن والموصي له عاث لا يجوز قسمة الوصي على الموصي له العايب ويكون للوصي

الورثة. ولو كان الورثة كلهم صفاراً قاسم الوصية الموصية له ما قبله من التامين  
 للورثة جازحه لو هلك ما في يد الوصية للورثة لا يرجع الورثة على الوصية ولا يرجع الوصية  
 لنفسه بمال اليتيم والميت فان فعل وصي ضمن رأس المال ويقصد في البيع في مال اليتيم بمقدار  
 وعنه أبي يوسف رج يسلم له الرج ولا يقصد في بيعه. وللوصية ان يأخذ مال اليتيم مضاربة  
 وليس له ان يواجر نفسه من اليتيم. وليس للوصية ان يهب مال اليتيم بوضن ويغير عوض  
 الاب. ولو هب انسان للصغيرة نعوذ بالاب عن مال الصغير لا يجوز. وينبغي للوصية  
 حق الرجوع في الهبة. وكذا الوعوض الوصية من مال اليتيم. الاب او الوصية اذا اذن للصغير  
 او لعبد في التجارة مع الاذن وسكوتها عند البيع والشراء يكون اذناً وان مات الاب والوصية  
 ملوحي الصبي بطل الاذن. وان بلغ الصغير والاب والوصية حي لا يبطل الاذن. ولو وكل الاب  
 والوصية ببيع مال الصغير والشراء للصغير فمات الاب او بلغ الصغير بنزل الوكيل. القاضية  
 اذا اذن للصغير والمعتوق والعبد هما في التجارة مع. وكذا لو جرح على عبد للمعتوق. ولو نوى  
 القاضية عبد للمعتوق يبيع ويشترى فسكت لا يكون ذلك اذناً. القاضية اذا ارى ان ياذن  
 او لعبد في التجارة فابى الاب او الوصية فاباؤه هما يكون باطلاً فان جرح الاب او الوصية بعد اذن القاضية  
 لم يصح جرحهما. وكذا لو مات هذا القاضية لا ينجر العبد الا ان يرفع الامر الى قاضية اخوة يحجر  
 فيحجر. ولاية هذا القاضية مثل ولاية الاول. وصية باع عقاراً ليقضه به دين للميت وفي  
 من المال ما يغني لقضاء الدين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رج جاز هذا البيع لانه  
 قائم مقام الوصية. رجل اوصى بثلث ماله وخلف صوفاً من العقارات فباع الوصية من العقار متقناً  
 للوصية قالوا للوارث ان لا يرضه الا ان يبيع من كل شيء الثلث مما يمكن بيع الثلث منه ويجهل بعض  
 الركة لقضاء دين الميت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رج لا يجوز لما فيه من الخبن  
 للسنة الاولى مدون مات وارثه الى رجل عتق الوصية بعد بعض الورثة وماع يسر الزكاة فقطع



دينه وانفذ وصاياه قالوا البيع فاسد لان يكون بامر القاضى وأرت كبير باع شيئا من الزكاة  
او من ثماره وقد اقر عليه دين لم يوفى وصاياه فارد الوصي ان يرد بيع الوارث قالوا ان كان في يد الوصي  
شيء غير ذلك يستطيع ان يبيعه وينفذ منه وصاياه وبعض الذين لا يرد معه وادعوا الوصي  
من مال نفسه قالوا انكاره الوصي وادعوا الميت ورجع في زكاة الميت والافلا وقيل  
ان كانت الوصية للعباد يرجع لان لها مطالبا من جهة العباد وان كانت الوصية لله  
لا يرجع وقيل انه ان يرجع في الزكاة على كل مال وعليه الفتوى وعمدنا اننا اذا اراد الميت  
مال نفسه كان له ان يرجع وكذا الوصي اذا اشترى كسوة للصغير واشترى ما يعمى عليهم من مال  
فانه لا يكون مطوعا وكذا الوصي من الميت من مال نفسه بغير الوارث واشهد على ذلك  
مطوعا وكذا حضر الورثة اذا اشترى من الميت او كفن الميت من ماله او اشترى الوارث  
طعاما او كسوة لا تسع من مال نفسه لا يكون مطوعا وكان له الرجوع في مال الميت والزكاة اذا لم  
اذا ارادى خراج اليتيم او عشر من مال نفسه لا يكون مطوعا ولو كفن وصي الميت من مال نفسه قال  
قوله في ذلك ولو قسم الوصي الزكاة بين الورثة فكلمهم صغارا يجمعون وان كان البعض كبارا وهم  
غيب وصغيرا صرعه الوصي لا يجر ولو كانت الورثة كبارا كلهم بعضهم غائب فقام الوصي  
مع الحاضر وامسك حصصه ما شاء من حار ولوا ان يهدى من الميت وله ان يبعه بغير  
الورثة وكان له ان يرجع في مال الميت الوصي اذا اشترى كفنا للميت او اشترى الوارث ثم علم  
في الكفن بعد دفن كان لادعوا الوصي ان يرجع بفحص العيب ولو ان احببا اشترى للميت كسفا فلم  
يعيب بعد ما دفن به ذكرنا طوعا رج ان الاجنب لا يرجع بفحص العيب وبعضنا لا يرجع الا في  
ابن والصحيح ان الاجنب لا يرجع لا في نفسه والوارث والوصي يثبتان للميت لانهما يقومان مقام  
الميت فكان لهما الرجوع بفحص العيب غريب نزل في بيت رجل ثياب ولم يوص الى احد ومركب را حمله  
ابو القاسم رج يرضع الامر الى الحاكم فيكفنه بامر الحاكم كفنا وسطا فان لم يجد الحاكم كفنه كفنا وطا



انهم يقصدون البسطة والتبعية يحتاج الى الاشارة وكذا الاب اذا تقهر امرأة كبنه ان لا يشهد  
لا يرجع وكذا الام اذا كانت وصية لولدها الصغير في بمنزلة الاب ان لا يشهد عند ذلك <sup>التمن</sup>  
لا يرجع رجل اوصى الى رجلين قال ابو حنيفة ومحمد رحم لا يتفرّد احد الوصيين بالتفرّد ولا يتفرّد لغير  
احدهما الا باذنه صاحبه الا في اشيا فان احدهما يتفرّد بها ومنها تجمير الميت وتكفنه وقضاء دين <sup>الميت</sup>  
اذا كانت التركة من جنس الدين وتنفيذ وصية الميت فاليمين اذا كانت الوصية بالعين <sup>في</sup> وعنا  
النسمة ودد الودائع والغصوب ولا يتفرّد احدهما بقبض وديعة للميت ولا بقبض الدين <sup>لان</sup>  
من باب الامانة ويتفرّد احد الوصيين في باب الخصومة في حقوق الميت على الناس وعقد  
يتفرّد بقبول الهبة للصغير وقسمته ما يكال اديون وبإجارة التيمم لعلم يتعلم ويتفرّد ايضا <sup>ببيع</sup>  
ما يخشى عليه التقوى والتلف ولا يدرى كالفواكه ونحوها ولو اوصى الميت بان يصدق عنه <sup>كذا</sup>  
وكذا من ماله وللمعين الفقراء لا يتفرّد به احد الوصيين عند ابي حنيفة ومحمد رحم وعند ابي يوسف  
يتفرّد وان عين الفقير يتفرّد بذلك احدهما عند الكل وعلى هذا الخلاف اذا اوصى بشيء  
للمساكين ولم يعين المسكين عندهما لا يتفرّد احدهما بالتنفيذ وعند ابي يوسف في شتر  
وان عين المساكين يتفرّد بذلك احدهما عند الكل ولو وكل رجلين بان يذهبا هذه العين <sup>يعين</sup> ولم  
الموهوب له عندهما لا يتفرّد احدهما بذلك وان عين الموهوب له يتفرّد احدهما عند الكل  
وهذه تلك مسائل احدها هذه والثانية رجلان ادعى صغيرا ادعى كل واحد منهما انه له  
من امة مشتركة بينهما فانه يثبت نسبه منهما فان كان لهذا الولد مال وورث من اخ له من  
او وهب له اخوه لا يتفرّد بالتصرف في المال احدا لا يوين عند ابي حنيفة ومحمد رحم وعند  
ابي يوسف رحم يتفرّد والمسئلة الثالثة لقيط ادعى رجلان كل واحد منهما انه له فانه  
يلحق بهما فان وهب لهذا اللقيط هبة عند ابي حنيفة ومحمد رحم لا يتفرّد احدهما بالقبض <sup>وقبض</sup>  
ابي يوسف رحم يتفرّد وهذا اذا اوصى اليهما جلة في كلام واحد فان اوصى الى احدهما ولا يوصى

الى الآخر قال شمس الائمة الحكواتي رح اختلف المشايخ فيه قال بعضهم ههنا يتفرد كل واحد  
 منهما بالتصرف ويتولى هذا القائل بين هذا وبين الوكيل اذا وكل الرجل رجلا ببيع شيء  
 بعينه ثم وكل آخر ببيع ذلك الشيء فان كل واحد من الوكيلين يتفرد بالبيع ولو كلاهما جميعا  
 احدهما بالبيع وقال بعضهم لا يتفرد احدا الوصيين بالتصرف في قول البيهقيفة ومحمد رح على كل  
 وجه اخذ شمس الائمة الشرح رح يجعل رجل وصيا في شيء بعينه نحو التصرف في الدين  
 وجعل آخر وصيا في نوع اخر بان قال جعلت ك وصيا في قضاء ما علي من الدين وقال الآخر جعلت ك وصيا  
 في القيام باجر مالي وجعل احدهما وصيا لهذا الوالد في ذمة به وجعل الآخر وصيا في نصيب ولدا له  
 او قال اوصيت الى فلان شقاخير ديني ولما وصي اليه غير ذلك واوصيت لجميع مالي فلانا اخر نكل  
 واحد من الوصيين يكون وصيا في انواع كلها عند البيهقيفة وايبيوسف رح كانه  
 اوصيا لهما وعند محمد رح يكون كل واحد منهما وصيا فيما اوصى اليه ولو ان رجلا اوصى الى رجلين  
 فمات احدهما الوصيين على قول البيهقيفة ومحمد رح لا يتصرف الحي في ماله فيرفع الامر الى القاضي ان راي  
 القاضي ان يجعله وصيا وحده ويطلق له التصرف فعل وان راي ان يضم اليه رجلا اخر مكان  
 فعل وعلى قول ابي يوسف رح يتفرد الحي منهما بالتصرف كما في حال الحيوة وعن البيهقيفة رح في رواية  
 وهو قول ابن ابي ليلى ليس للقاضي ان يجعل اليه وصيا وحده ولو جعل لا ينفذ تصرفه الى باطلا  
 القاضي وهذه ثلث مسائل احدهما هذه والثانية اذا اوصى الى رجلين فمات الرجل قبل  
 احدهما الوصية ولم يقبل الاخر او مات احدهما قبل موت الموصي وقبل الاخر عند البيهقيفة  
 رح لا يتفرد القابل بالتصرف وعند ابي يوسف رح يتفرد والثالثة اذا اوصى الى رجلين فمات  
 كان القابل بالخيار ان شاء اجاز التصرف للثاني وان شاء ضم اليه وصيا اخر واستبدل الفاسق  
 العدل لا يتصرف وحده عند البيهقيفة ومحمد رح وعند ابي يوسف رح انه ان يتصرف  
 رجل مات وله ديون على الناس وعليه للناس ديون وترا اموالا وورثة فقام رجل شاغل

فان البتة اوصى اليه الى فلان الغائب <sup>١</sup> ، بما فيه يعمل بينة هذا الرجل انه اقام اليه <sup>٢</sup> بصلته وحسنه <sup>٣</sup> .  
 تجوز الغائب فتنصبه <sup>٤</sup> بالاحضري . عن ابحاث وصار اوصيه <sup>٥</sup> ولا يكون لهذا <sup>٦</sup> المحضرون يتصرف  
 ؛ في قول <sup>٧</sup> بجهته <sup>٨</sup> ومحمد <sup>٩</sup> ما لم يحضر العايش الا على الاشياء التي يتفرق بها <sup>١٠</sup> احد الوصيين فان حضر الغائب  
 بعد ذلك لم يصد في الحاضر <sup>١١</sup> وادعى انه اوصى اليه <sup>١٢</sup> بما لا يكلف اعادة اليه <sup>١٣</sup> وكانا وصيين جميعا <sup>١٤</sup> .  
 ، يوسف <sup>١٥</sup> لا يكون الغائب <sup>١٦</sup> ، ان حضر وصيا <sup>١٧</sup> ما لم يجد اليه <sup>١٨</sup> وان حضر الغائب <sup>١٩</sup> وجدار يكون  
 ، <sup>٢٠</sup> سيا كان القاضي بالخيار <sup>٢١</sup> ، جعل الاول وصيا <sup>٢٢</sup> وحده <sup>٢٣</sup> وان شاء <sup>٢٤</sup> ضم <sup>٢٥</sup> الى الاول <sup>٢٦</sup> - رجلا <sup>٢٧</sup> اخر <sup>٢٨</sup> جعل <sup>٢٩</sup> اوصيه  
 ، <sup>٣٠</sup> وطن ليس <sup>٣١</sup> لاحدهما <sup>٣٢</sup> ان يشتري <sup>٣٣</sup> من صاحبه <sup>٣٤</sup> شيئا <sup>٣٥</sup> من مال <sup>٣٦</sup> البيت <sup>٣٧</sup> . وكذا <sup>٣٨</sup> لو كانا <sup>٣٩</sup> وصيين <sup>٤٠</sup> للبيت <sup>٤١</sup> لا <sup>٤٢</sup> ينشأ  
 احدهما <sup>٤٣</sup> من صاحبه <sup>٤٤</sup> شيئا <sup>٤٥</sup> من مال <sup>٤٦</sup> البيت <sup>٤٧</sup> الا <sup>٤٨</sup> ان الوصي <sup>٤٩</sup> ما موث <sup>٥٠</sup> بالتصرف <sup>٥١</sup> على وجه <sup>٥٢</sup> النظر <sup>٥٣</sup> فلا <sup>٥٤</sup> يتصرف <sup>٥٥</sup> ،  
 على وجه <sup>٥٦</sup> النظر <sup>٥٧</sup> بضرورة <sup>٥٨</sup> الا <sup>٥٩</sup> لا <sup>٦٠</sup> اقسام <sup>٦١</sup> ، <sup>٦٢</sup> ملا <sup>٦٣</sup> ايتيم <sup>٦٤</sup> لما <sup>٦٥</sup> قلنا <sup>٦٦</sup> بيننا <sup>٦٧</sup> لكل <sup>٦٨</sup> واحد <sup>٦٩</sup> منهما <sup>٧٠</sup> وصيه <sup>٧١</sup> مع <sup>٧٢</sup> الوصيان <sup>٧٣</sup> .  
 لا <sup>٧٤</sup> يجوز <sup>٧٥</sup> قسمتهما <sup>٧٦</sup> كما <sup>٧٧</sup> لا <sup>٧٨</sup> يجوز <sup>٧٩</sup> بيع <sup>٨٠</sup> احد <sup>٨١</sup> الوصيين <sup>٨٢</sup> للمال <sup>٨٣</sup> من <sup>٨٤</sup> الوصي <sup>٨٥</sup> الا <sup>٨٦</sup> اخر <sup>٨٧</sup> . <sup>٨٨</sup> رجلا <sup>٨٩</sup> مات <sup>٩٠</sup> ووصيه <sup>٩١</sup> الى <sup>٩٢</sup> رجلين <sup>٩٣</sup> مجيء  
 رجل <sup>٩٤</sup> وادعى <sup>٩٥</sup> دينا <sup>٩٦</sup> على <sup>٩٧</sup> الميت <sup>٩٨</sup> فقبض <sup>٩٩</sup> الوصيان <sup>١٠٠</sup> دية <sup>١٠١</sup> بغير <sup>١٠٢</sup> حجة <sup>١٠٣</sup> ثم <sup>١٠٤</sup> شهد <sup>١٠٥</sup> له <sup>١٠٦</sup> بالدين <sup>١٠٧</sup> عند <sup>١٠٨</sup> القاضي <sup>١٠٩</sup> لا <sup>١١٠</sup> يفضل <sup>١١١</sup> بينهما  
 ويضمان <sup>١١٢</sup> ما <sup>١١٣</sup> دنا <sup>١١٤</sup> الى <sup>١١٥</sup> من <sup>١١٦</sup> لعراء <sup>١١٧</sup> الميت <sup>١١٨</sup> ولو <sup>١١٩</sup> شهد <sup>١٢٠</sup> له <sup>١٢١</sup> اولا <sup>١٢٢</sup> فامر <sup>١٢٣</sup> بها <sup>١٢٤</sup> الا <sup>١٢٥</sup> ان <sup>١٢٦</sup> نصيب <sup>١٢٧</sup> الدين <sup>١٢٨</sup> ففضلا <sup>١٢٩</sup> .  
 لا <sup>١٣٠</sup> يلزم <sup>١٣١</sup> منهما <sup>١٣٢</sup> الضمان <sup>١٣٣</sup> . وكذا <sup>١٣٤</sup> لو <sup>١٣٥</sup> شهد <sup>١٣٦</sup> الوصيان <sup>١٣٧</sup> على <sup>١٣٨</sup> الميت <sup>١٣٩</sup> من <sup>١٤٠</sup> دين <sup>١٤١</sup> حارب <sup>١٤٢</sup> بينهما <sup>١٤٣</sup> من <sup>١٤٤</sup> الدين <sup>١٤٥</sup> ولا <sup>١٤٦</sup> يقبل <sup>١٤٧</sup> صدق  
 وصيه <sup>١٤٨</sup> الميت <sup>١٤٩</sup> اذا <sup>١٥٠</sup> قص <sup>١٥١</sup> دين <sup>١٥٢</sup> الميت <sup>١٥٣</sup> بشهود <sup>١٥٤</sup> حارب <sup>١٥٥</sup> ولا <sup>١٥٦</sup> ضمان <sup>١٥٧</sup> عليه <sup>١٥٨</sup> لاحد <sup>١٥٩</sup> وان <sup>١٦٠</sup> معه <sup>١٦١</sup> دين <sup>١٦٢</sup> يتحصن <sup>١٦٣</sup> بغير <sup>١٦٤</sup> المال <sup>١٦٥</sup> .  
 كان <sup>١٦٦</sup> صا <sup>١٦٧</sup> ما <sup>١٦٨</sup> اخرباء <sup>١٦٩</sup> الميت <sup>١٧٠</sup> فان <sup>١٧١</sup> قص <sup>١٧٢</sup> بامر <sup>١٧٣</sup> القاضي <sup>١٧٤</sup> دين <sup>١٧٥</sup> العوض <sup>١٧٦</sup> لا <sup>١٧٧</sup> يصح <sup>١٧٨</sup> والغريم <sup>١٧٩</sup> الا <sup>١٨٠</sup> ان <sup>١٨١</sup> شاكاه <sup>١٨٢</sup> الاول <sup>١٨٣</sup> فيما <sup>١٨٤</sup> قبض  
 رجل <sup>١٨٥</sup> او <sup>١٨٦</sup> احد <sup>١٨٧</sup> الى <sup>١٨٨</sup> رجلين <sup>١٨٩</sup> مات <sup>١٩٠</sup> احد <sup>١٩١</sup> الوصيين <sup>١٩٢</sup> ووصيه <sup>١٩٣</sup> الى <sup>١٩٤</sup> صاحبه <sup>١٩٥</sup> جاز <sup>١٩٦</sup> ويكون <sup>١٩٧</sup> لصاحبه <sup>١٩٨</sup> ان <sup>١٩٩</sup> يتصرف  
 لان <sup>٢٠٠</sup> احدهما <sup>٢٠١</sup> الوصي <sup>٢٠٢</sup> لا <sup>٢٠٣</sup> يتصرف <sup>٢٠٤</sup> باذن <sup>٢٠٥</sup> صاحبه <sup>٢٠٦</sup> في <sup>٢٠٧</sup> حيواتهما <sup>٢٠٨</sup> فان <sup>٢٠٩</sup> كان <sup>٢١٠</sup> كذلك <sup>٢١١</sup> بعد <sup>٢١٢</sup> الموت <sup>٢١٣</sup> ، وروى <sup>٢١٤</sup> انه <sup>٢١٥</sup> لا <sup>٢١٦</sup> يجوز <sup>٢١٧</sup> والوصي <sup>٢١٨</sup> .  
 رجل <sup>٢١٩</sup> الوصي <sup>٢٢٠</sup> الى <sup>٢٢١</sup> رجلين <sup>٢٢٢</sup> مات <sup>٢٢٣</sup> وفي <sup>٢٢٤</sup> يد <sup>٢٢٥</sup> ودية <sup>٢٢٦</sup> الانسان <sup>٢٢٧</sup> فقبض <sup>٢٢٨</sup> احد <sup>٢٢٩</sup> الوصيين <sup>٢٣٠</sup> التوقيع <sup>٢٣١</sup> من <sup>٢٣٢</sup> هذا <sup>٢٣٣</sup> الميت <sup>٢٣٤</sup> بغير <sup>٢٣٥</sup> حجة  
 او <sup>٢٣٦</sup> قبض <sup>٢٣٧</sup> بعض <sup>٢٣٨</sup> الوثقة <sup>٢٣٩</sup> بغير <sup>٢٤٠</sup> احد <sup>٢٤١</sup> الوصيين <sup>٢٤٢</sup> وبدون <sup>٢٤٣</sup> ما <sup>٢٤٤</sup> فيه <sup>٢٤٥</sup> الودعة <sup>٢٤٦</sup> تلك <sup>٢٤٧</sup> المال <sup>٢٤٨</sup> في <sup>٢٤٩</sup> يد <sup>٢٥٠</sup> فلا <sup>٢٥١</sup> ضمان <sup>٢٥٢</sup> عليه <sup>٢٥٣</sup> . ولو <sup>٢٥٤</sup> كان <sup>٢٥٥</sup> على <sup>٢٥٦</sup> الميت  
 دين <sup>٢٥٧</sup> وله <sup>٢٥٨</sup> ضمان <sup>٢٥٩</sup> ودية <sup>٢٦٠</sup> فقبض <sup>٢٦١</sup> احد <sup>٢٦٢</sup> الوصيين <sup>٢٦٣</sup> من <sup>٢٦٤</sup> تركه <sup>٢٦٥</sup> الميت <sup>٢٦٦</sup> وضاعت <sup>٢٦٧</sup> في <sup>٢٦٨</sup> يد <sup>٢٦٩</sup> لا <sup>٢٧٠</sup> يضمن <sup>٢٧١</sup> شيئا <sup>٢٧٢</sup> ولا <sup>٢٧٣</sup> يفر <sup>٢٧٤</sup> منه <sup>٢٧٥</sup> .

بعض حصه أصحابه من الميراث إلا أنه يكون في موضع يخاف الهلاك على المال فلا يضمن استحقاقا  
 ولو كان على الميت دين محبط وله عند انسان وديعه فذبح السويح والوديعة الى وارث الميت فيضاع  
 في بدء كان صاحب الدين بالخيار ان شاء ضمن المستودع وان شئله من الوارث. وليس هذا  
 كاحد المال من منزل الميت. ولو كان مال الميت في يد غاصب فان احد الوصيين لا يملك الاخذ  
 من المودع والغاصب الا ان في الغصب ان كان في الورثة مأمون بعة والقاصير بأحد المال من الغا  
 ويدفعه الى الورث وفي الوديعة يترك الوديعة عند المودع. وصيان للميت استاجر ذلك احد  
 جماله يحمل الجنان الى المعبره والاخر خاص ساكت واستاجر ذلك بعض الورثة مجمعة الوصيين  
 سائر جار ذلك ويكون ذلك من جميع المال. وهو بمنزلة شراء الكفن. ولو كان الميت اوصيه  
 بالنضد في بالخطه على العقراء قبل رفع الجنان ففعل ذلك احد الوصيين قال لعقبه ابو بكر  
 رح لو كانت الخطه في النكحة حازدهه وليس للأخر الامتناع عنه وان لم تكن الخطه في النكحة  
 فاشترى احد الوصيين خطه ونضد فيهما كانت الصدقه على المعطي. قال لعقبه ابو بكر رح احد  
 في هذا يقول لا يسمع وتجهز رح. وذكر الناطق رح اذا كان في النكحة كسوة وطعام فذبح ذلك احد  
 اليا ليعتيم حاز. وان لو يكن ذلك في النكحة فاشترى احد الوصيين والاخر خاص لا يشتري احدهما  
 الابا من الآخر. ولو ان مينا اوصى الى رجلين وفدا كان باع عبد او جرد المشتري ما لعبد عباء رده على الو  
 كان لاحد هما ان يرد الثمن وليس لاحدهما قبض المبيع من المشتري ولا احد الوصيين ان يودع  
 ما صار في يد من تركه الميت. ولو ان الميت اوصى بشراء عدد وبالاغناق فاحد الوصيين لا يتفرق  
 وبعد ما اشترى كان لاحدهما ان يفتق من جملات وتترك ورثة من الغرثه ان اياهم اوصى بوصايا  
 ولا يعلمون ما اوصى به فقالوا قد اجزنا ما اوصى به ذكره للثمن فلا يجوز ولا يجوز اذا اجاز واحد العلم  
 المنتفع اذا دفع الوصيه الى اليتيم ماله بعد البلوغ فاشهد اليتيم على نفسه انه قد قبض منه جميع نكحة  
 والده ولم يسق له من تركه والده عدد من قليل ولا كثير الا وقت اسفواه ثم ادعى في يد الوصيه شيئا وظل هو من نكحة

قالوا قام البينة قبله ببيتته. وكان لو اقرضت انه قد استوفى جميع ما تراه والد من الدين على الناس.  
 ثم ادعى لابييه دينا على رجل سمع دعواه رجل وكل رجلا بلن يقضه عنه بالف درهمين بها فغصب الوكيل  
 من رجل العاقر وتصلت بها عن الموكل ثم ادعى الوكيل الف الموكل مكانها ذكر في المنتهى انه يجوز ذلك  
 رجل اشترى لنفسه من مال ولده الصغير واستهلك مال ولده الصغير واغتصب حتى وجب عليه  
 للضمان ذكر الخصاف ربح انه لو اقرض من ماله شيئا واشهد وقال قبضت هذا المال من نفسي لابي  
 الصغير جاز ويصير قابضا. وعن محمد ربح لا يصير قابضا بهذا القدر الا ان يشتري لابنه شيئا بمال  
 الصغير عليه. واجمعوا على ان الوصي لا يصير قابضا من نفسه بالافراز والاشهاد. واجمعوا على ان  
 الاب لو وهب لابنه الصغير شيئا فقال قبضت هذا لابي فانه يصير قابضا لابي. وصح احد  
 ارض اليتيم مزارعة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح ان شرط البذر على اليتيم لا يجوز  
 لان الوصي يصير مواجرا لنفسه من اليتيم فلا يجوز في قياس قول ابي حنيفة ربح الا ان يكون خير لليتيم <sup>فان</sup>  
 البذر من الوصي كانت مزارعة. وعند ابي حنيفة ربح المزارعة فاسدة وصحة استهلاك مال اليتيم فلا <sup>القبض</sup>  
 ربح يخرج من الوصاية ويجعل غيره وصيا فيدفع الضمان اليه ثم يضمنه له الوصي. وعن ابي نصر الدوسي ربح  
 اذا باع وصي القاضيه ميراثا لليتيم وقبض الثمن وصرفه الى حاجة نفسه ثم ان الوصي ينفق على اليتيم <sup>بطوعه</sup>  
 مع سائر عياله على قدر الدين الذي لليتيم عليه قال هذا كغيره لا يجعل له لانه استهلك مال اليتيم فلا يسقط <sup>الدين</sup>  
 هذا الاطلاص. وعن محمد ربح اذا اخذ الوصي مال اليتيم وانفقه في حاجة نفسه ثم وصح مثل ذلك المال  
 لليتيم لا يبرأ الا ان يكبر اليتيم فمدفع المال اليه. رجل اوصى الى رجلين فقال لهما ضععا ثلث مالا حيث <sup>نفتما</sup>  
 اولن شئتما ثم مات احد الوصيين قال ابن مقاتل ربح بطلت الوصية ويعود الثلث الى وريثة <sup>الميت</sup>  
 وكذا قال لهما جعلت ثلث مالا لهما اكن فقال لهما ذلك ثم مات احد الوصيين قال يجعل للقاضيه وصيا  
 اخر وان شاء قال للباقين منها اقسامت وحده. وفي قول ابي يوسف الاخر للباقي منهما ان يتصدق  
 بوجه. جواز بين داري صغير من لهما عليه حوله يخاف عليه السقوط وكل صغير وصي فطلب احد الوصيين

مرة الجدل روى الأخيوط السني أبو بكر محمد بن الفضل بن يعقوب القاضي أمينا حتى ينظر فيه فلو علم  
 أن في تركته ضرا عليهم ما أجبر إلا بي أن يبيع مع صاحبه . قال وليس هذا كما باء  
 أحد المالكين لأن ثم الأب . رضى بدخول الضرب عليه فلا يجبر أمهنا أراد الوصية إدخال  
 الضرب على الصغير فيجبر على أن يبيع مع صاحبه . رجل أوصى له رجلين أن يشتريا له من ثلث ماله عبدا  
 بكذا درهما ولا أحد الوصيين عبدا قيمته أكثر مما سعى الميت الموصي فإراد الوصية  
 الأخران يشتري هذا العبد مما سعى الموصي قال أبو القاسم رحمه الله إن كان الموصي فوض الأمر  
 لكل واحد منهما جاري شراء هذا الوصية من صاحبه وإن لم يفعل ذلك فباع صاحب العبد  
 عبدا من أجنبي وسلمه إليه ثم يشتريان جميعا للميت هذا أصوب . وصية باع ضيعة  
 المتبرع من مفسد يعلم أنه لا يقدر على أداء الثمن قال أبو القاسم رحمه الله إن كان البيع بيع رغبة  
 فالقاسم يوجب المشتري ثلثة أيام فإن أوفى الثمن والآنقض البيع . قال رحمه الله تعالى عنه  
 وبسبب أن لا يجوز بيع الوصية إذا كان يعلم أن المشتري لا يقدر على أداء الثمن لأن البيع ممن  
 هذا حاله يكون استمتهلا لأنه إذا أدى الثمن قبل أن يفضى القاضي بطلان البيع لأن بيع هذا  
 البيع لأن القاضي نصب ناظرا خصوصا للصغار وتام النظر فيما قلنا . وصية باع شيئا من مال المتبرع  
 ثم طلب منه بأكثر مما باع فإن القاضي يرجع إلى أهل البصر أخيرا ثم إن من أهل البصر والأمانة  
 أنه باع بعينه وإن فبهمه ذلك فإن القاضي لا يلتفت إلى من يزيد . وإن كان في الزيادة  
 يشتري بأكثر من السوق بأقل لا يفتن بيع الوصية لأجل تلك الزيادة بل يرجع لأهل البصر والأمانة  
 فإن اجتمع رجلان منهم على شيء ويوحد بقولهما . وهذا قول محمد رحمه الله . أما على قولهما قول الواحد يكون  
 كلفه التركبة ونحوها . وعلى هذا قيم الوقت إذا أجر مستغل الوقت ثم جاء آخر ويزيد في الأجر . وصية  
 باع تركته الميت لأفاد وصية الميت فيجوز للمشتري الشراء فخلقه القاضي فخلف الوصية يعلم أنه كان  
 كاذبا في البهين فإن القاضي يقول للوصي إن كنت صادقا فقد ضحك البيع بينكما ويجوز ذلك وإن كان



طريقا بالخطر وانما يحتاج لافسخ الحاكم لان الوصية لو عزم على تركه الخصومة كان فسخها بمنزلة الافالة  
 لزوم الوصية كالموت فبالاحقية واذا فسخ القاضيه لو يكن اقاله فلا يلزم الوصية <sup>رجل مات عليه دين</sup>  
 . مسعري التركة نجاء رجل رادى على الميت ديما وحضر الوارث قال بعضهم ان الوارث لا يكون  
 حضا للمدعى لانه لا يرث شيئا . وعامة المشايخ قالوا يكون الوارث خصما في دعوى الدين <sup>الميت</sup> على  
 وان لم يرث فنقبل بينة المدعي . وان لم يكن له بينة واراد تخليف الوارث او علف  
 غمما للميت لا يستخلف الغمما ولا الوارث ايضا وكذا لو حضر المدعى وصي للميت وادعى الميت دينانا  
 اقام البينة قبلت بينته على الوصية فان اراد يستحلها لا يستخلف وان لم يكن للميت وصي  
 ولا وارث حاضر فان القاضيه ينصب وصيا وبسبب بينة المدعى عليه ولا يستخلف الوصيه هذا  
 اذا كانت التركة مسعرة بالدين حتى لا يبيع لتوارث بتي بعد الدين فان كان يقع بعد الدين <sup>شيء</sup>  
 يكون الفاضل معلوما ظاهرا في يد الوارث يستخلف الوارث في هذا الوجه . ولو ادعى ديننا  
 على الميت بحضرة الوارث فاقر الوارث بالدين فاراد المدعى ان يتثبت الدين بالبينة  
 ولا يكتب باقراره قبلت بينته . وكذا لو اقر جميع الورثة بالدين وادعى المدعى بينة على الدين قبلت  
 بينته حتى يصير الدين ثابتا بالبينة فيمظهم حتى الورثة ويحرم امر لو ظهر بعد ذلك . امرأة  
 قالت تزوجها في مرض موته امن تسلم ولادى فقال الزوج اليك واسلمك الى الله تعالى فاصير  
 رح نصير المرأة وصيا للاولاد . وكذلك مريض قال لا خريتيما ردا بين فرزند مرايس مركن كان <sup>ذلك</sup>  
 وصيا ايضا . رجل مات وعليه دين لرجل فقال صاحب الدين قبضت منه في صحته الالف التي كانت <sup>لي</sup>  
 عليه وغرماء الميت قالوا لا بل قبضت منه في مرضه الذي مات ولنا في المشاركة فيما قبضت منه  
 قالوا ان كانت الالف المقبوضة قائمة بشاركوه فيها لان الاعن حادرت فيحل الى اقرب الاوقات  
 وه حالة للرض . وان كانت المقبوضة هالكة لا شيء لغرماء الميت قبله لانها انما يصير <sup>الدين</sup> الاخر <sup>الدين</sup> وفا  
 بنوع ظاهر والظاهر يصح الادخ لا لا يحيا بالضممان فحال قيام الالف هو بدعى لنفسه سلامة المعترين

والغرماء يتكرونها في القبول على ان لا يقبلوا ان كان ملكا للميت فلا يصح الظاهر من هذا  
وبعد هذا ان القبول حجة الغرماء الى ايجاب الضمان فلا يصح الظاهر من هذا  
ادعوا دينا على الميت ولا بينة لهم الا ان الوصي يعلم بالدين قال نصير روح وبيع الوصي التركة من الغرماء  
ثم يحسد الغريم الثمن فيصير ذلك قضا صا. وان كانت التركة ضامنا يودع المال عند الغريم ثم  
يحسد الودائع فيصير قضا صا. وصح شهد عند عدل ان لهذا الرجل على هذا الميت الف درهم  
حكى عن ابي سليمان الجوارجاني رح انه قال يسع للوصي ان يعطيه المال. وان خاف الوصي الضمان  
على نفسه وسعه ان لا يعطيه بئله فان كان مال المدعي جارية يبيعها يعلم الوصي انها للمدعي  
وان الميت كان غصبها منه قال فان الوصي يدفعها الى المخصوب منه لانه لو منع يصير  
غاصبا صا منا. وصي عليه دين الميت والميت اوصيه بوصا يا فريد الوصي ان يخرج عن  
عهده ما عليه قالوا ينبغي وصيا الميت او يقضه دين الميت من مال نفسه فيصير ذلك  
قضا صا بما عليه لكن ينبغي ان ينوى القضاء حين يقضه فيقول اقضه من مالي لا ربحي فمال  
الميت حتى يصير ذلك قضا صا. وصح باع دارا ثم ادعى بعد ذلك ان الدار كانت بينه وبين  
الميت قالوا ان كانت الدار في يد الميت عند موته يتصرف فيها من الاجارة والاعارة  
والرمة لا يقبل قول الوصي الابيينة وينصب القاضي حيا للميت حتى يقيم هذا المدعي  
البينة عليه شرط والكون اليد دليل على الملك ان تكون متصرفا وذلك ليس بشرط  
في ظاهر الحديث خصوصا اذا شهدوا انها كانت في يد الميت عند موته وصح ادعى على الميت  
دينا اختلفوا في ان القاضي هل يخرج المال من يده. قال بعضهم لا يخرج الا ان يدعي عينه له  
فيخرج به القاضي من يده. وقال بعضهم اذ لم يكن له بينة على الدين فان القاضي يخرج به عن الوصاية  
وقال الفقيه ابوالميت رح يقول له القاضي اما ان تبرئه عن الدين الذي تدعي او نقيم البينة  
عليه حتى تسقو الدين والا اخرجتك عن الوصاية فان لم يقيم البينة اخرج به عن الوصاية وعن

محمد بن سلمة ربح أن الوصي إذا ادعى ذمنا على الميت وليس له بينة فإن القاضيه يخرج  
 عن الوصاية وإكان له بينة فإن القاضيه ينصب للميت وصيا حتى يقيم المدعى البينة <sup>عليه</sup>  
 ثم القاضيه بالخيار أن شاء ترك الثاني وصيا وصارا لاول خارجا عن الوصاية وإن شاء رجع <sup>الاول</sup>  
 إلى الوصية بعد ما قضى دينه. وذكر الخصاص ربح أن القاضيه يجعل للميت وصيا في  
 مقدّم الدين الذي يدعي خاصة ولا يخرج الوصي عن الوصاية وبه أخذ المشايخ وعليه  
 الفتوى القاضيه إذا اتهم الوصي قال أبو حنيفة ربح أنه يجعل القاضيه معه غيره ولا يخرج به وقال  
 أبو يوسف ربح يخرج به وهو الظاهر وعليه الفتوى لأن الوصي قائم مقام الميت ولو كان  
 الأب حيا وخيف منه على مال ولله الصغير فإن القاضيه يخرج المال من يده فالوصي <sup>اول</sup>  
 ميت له على رجل دين وله وصي وابن صغير فادرك الابن ثم قبض الوصي دين الميت جاز  
 قبضه. ولو كان الابن حين بلغ نهاء عن القبض لا يصح قبضه وصي يخرج عن القيام <sup>بالميت</sup>  
 فاقام القاضيه وصيا آخر ثم قال الوصي بعد ذلك صرت قادرا على القيام بامور الميت  
 قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ربح هو وصي على صاله لا يحتاج إلى الاعادة لأن  
 القاضيه ما اقام الثاني مقام الاول ليتضمن ذلك عزل الاول وإنما ذكر أن القاضيه اقام فيما  
 آخر وهذا لا يتضمن عزل الاول وصي أخذ مال اليتيم فجرحه وانفق المال على نفسه ثم وضع  
 مثل ما انفق فانه لا يبرأ حتى يكبر اليتيم فيدفع المال اليه وقد مرّت المسئلة قبل هذا وعن  
 ابن مقاتل ربح لا يجوز الوصي أن يقبض ذلك المال لليتيم فإن أراد أن يبرأ يشتري لليتيم  
 ما يجوز شراؤه لليتيم ثم يقول للشهر هو وكان لليتيم على كذا فانا اشتري هذا المال له فيصير  
 قصاصا ويبرأ من الدين حينئذ وقال بعضهم لا يبرأ حتى يحضر له القاضيه ويخبر بما فعل <sup>فيضمنه</sup>  
 القاضي وياخذ منه المال فيخمدن يبرأ. فإن لم يجد القاضيه أو يخاف من القاضيه على المال  
 فحينئذ يشتري لليتيم شيئا من مال نفسه وصي في يده مال اليتيم فبلغ اليتيم فالوالها

يُدفع المال لله إذا بلغ وظهر تشده في المال فان ظهر هلاحه فريسته حينئذ يدفع فليبلغ  
سفيها غير رشيد لا يدفع اليه المال في توليته ما لم يبلغ خمس عشرة سنة فاذا بلغ هذا  
المبلغ عدل ايجيفة رج يدفع اليه المال وقال ابو يوسف ومحمد رج لا يدفع اليه <sup>المال</sup>  
ما دام سفيها رجلا مات وعليه الف لرجل والميت على رجل الف درهم فقطع مديون  
الميت دين الميت ذكره الاصل انه يبرأ مما عليه وان قضى بغير الوصي وامر الوارث  
واذا اراد مديون الميت قضاء دين الميت كيف يصنع قال محمد رج يقول عند القضاء  
هذا الف الي فلان الميت علي الف الي لان الميت فيجوز ذلك ولو لم يقل ذلك ولكن قضاه  
الف عن الميت كان متبرعا ويكون الدين عليه ولو ان مستودعا قضى دين صاحب <sup>الوديعة</sup>  
من الوديعة كان صاحب الوديعة بالخيار ان شاء جوز قضاءه وان شاء ضمن المستودع <sup>وبسلم</sup>  
المقبوض للغايض ميت او صحت امرأته وترك مالا وامرأة عليه مهرها ان ترك الميت  
صامتا مثل مهرها كان لها ان تأخذ مهرها من الصاحب لا فاضطرت بمجنس حقها <sup>وان لم</sup>  
يتراء الميت صامتا كان لها ان تبيع ما كان اصلح للبيع وتسوقه صداقها من <sup>التمن</sup>  
مديون مات ورب الدين وارثه او وصية كان له ان يرفع مقدرا رحمة من غير علم الورثة  
رجل مات عن اولاده الصغار ولم يوص الا احد فصب القاضي رجلا وصيا في التركة فادعى  
رجل على الميت دين او وديعة وادعت المرأة مهرها قالوا اما الدين والوديعة فلا يفيض الا بعد  
ثبوتها بالبينة واما المهر ان كان النكاح معروفا كان القول قول المرأة المهر متلها يدفع ذلك  
اليها وقال القمي ابو الليث رج ان كان ذلك قبل تسليم المرأة نفسها فكذلك وان كان بعد <sup>ما سلمت</sup>  
نفسها الى الزوج يمنع عنها مقدار ما جرت العادة بتجملته قبل تسليم النفس لان الظاهر  
انها لا تسلم نفسها الا بعد استيفاء المجل قال رض وفيه نوع نظر لان المهر كان <sup>موجبا</sup>  
من النكاح فلا يفيض <sup>بشيء</sup> بمحكم الظاهر لان الظاهر لا يصلح حجة لا بطلان ما كان ثلثه لكن يبيح <sup>للقا</sup>

[illegible]

أو الوصي الفاسد لتعدين وصيايا الميت فذلك المال في يد الوصي يملك من جميع المال فإذا  
 صالح الورثة على بعض ذلك المال كان صلحا عن مال نفسه والله أعلم

كتاب الشفعة

الشفعة حق شرعي نظر المالك كان شريكا أو جارا عند البيع تثبت في العقار بالبيع <sup>لطلب</sup> تنكبا  
 وتملك بالقضاء أو بالإسليم أما البيع الذي يثبت به الشفعة هو الجائر الذي يزيل  
 ملك البايع فإذا كان في البيع خيار فإمكان الخيار للمشتري كان فيه الشفعة وإذا كان <sup>لطلب</sup> خيار  
 أو لهما جميعا فلا شفعة فيه ما لم يفسد الخيار وخيار الرؤية والعيب يمنع ثبوت الشفعة <sup>شفعة</sup> ولا  
 في البيع الفاسد وإن اتصل به القبض ما لم يبطل حق البايع في الاسترداد ولا شفعة فيما يملك  
 بغير بدل أو ببدل ليس بمال نحو الميراث والهبة والنكاح والإجارة بأن جعل الدار جارا أو بدلا  
 الخلع بأن أختلت المرأة من زوجها على دار ولا شفعة في عقار ملك بالصلح عن القصاص <sup>النفس</sup> في  
 أو فيما دون النفس ولو وهب دارا بشرط العوض فلا شفعة فيها ما لم يبقا بضائعا <sup>بضا</sup> فإذا أعتق  
 وجبت الشفعة نياخذ الشفعي الدار بمثل العوض إن كان العوض مثليا وإن لم يكن فبقيته  
 وإن كان الهبة بين شرط للعوض ثم عوضه بعد الهبة فلا شفعة فيها ولو بيعت الدار بثمن <sup>مؤجل</sup>  
 إن أراد الشفعي أن يأخذ الدار في الحال بالثمن المؤجل لم يكن له ذلك ويكون له الخيار إن شاء  
 أخذها بثمن حال وإن شاء ينتظر حلول الأجل فإذا حل يأخذها بالثمن الحال وإن أراد <sup>الانتظار</sup>  
 إلى حلول الأجل ويقتل كان طلب طلب الموائية فانه يطلب بطلب الاستهاد فإن لم يطلب <sup>الانتظار</sup>  
 حلول الأجل بطلت شفعته وكذلك لو بيعت الدار على أن المشتري بالخيار ولم يطلب الشفعي طلب <sup>الاستهاد</sup>  
 بطلت شفعته والمسلم والكافر والكبير والصغير والذكر والأنثى في الشفعة لهم وعليهم سواء وكذا  
 العبد والمأزون والمكاتب ومعتق البعض والغصم عن الصبيان في الشفعة لهم وعليهم <sup>لطلب</sup>  
 وأوصياء الإماء عند عدمهم والأجل إذا من قبل الأب عقد عدمهم فإن لم يكن فأوصياء الأجداد

فان لم يكن فالأبائهم والجدات يقيم لهم من ينوب عنهم في الخصومة والطلب بالشفعة على عهد الرؤس  
 عندنا قلت الانصباء أكثر من باع دارا وهو شفيعها بدل الفاح ولا سعة له فيها باعها لنفسه أو كان  
 وكيله في البيع أو نيماء أو محبا ولو اشترى الأب دارا لولد الصغير وهو شفيعها كان له أن يأخذها  
 لنفسه عندنا ولو اشترى الوصي لليتيم دارا لملك أخذها لنفسه بالشفعة ولو اشترى  
 الأب دارا لنفسه وولد الصغير شفيعها للب والوصي إذا بلغ أن يأخذها بالشفعة ولو باع  
 الأب دارا وولد الصغير شفيعها كان للوصي أن يأخذها بالشفعة إذا بلغ ولو باع المصا<sup>ر</sup>  
 للمصاريه ورأى المصاعف بالشفعة له فيها ولو باع المصاريه دارا للمصاريه كان له أن يأخذها  
 أن يأخذها بالشفعة بل من المصاريه ويكون له حصة ولو باع رب المال دارا له خاصه والمصا<sup>ر</sup>  
 شفيعها بل من المصاريه فان كان فيها ربح فله أن يأخذها لنفسه بالشفعة وإن لم يكن فيها ربح  
 فلا يأخذ وإذا بيعت الدار بحف دار مشركه بين رجلين كان لكل واحد من الشريكين فيها الشفعة <sup>وتسلم</sup>  
 أحدهما للشفعة يصح في حق نفسه دون صاحبه ولو باع الرجل دارا وعبد الماذون شفيعها فان كان  
 على العبد دين فله الشفعة فان لم يكن فلا شفعة له ولو باع العبد الماذون دارا والولد شفيعها  
 فان لم يكن على العبد دين فلا شفعة للولد وإن كان عليه دين فله الشفعة ولو باع المولى  
 دارا ومكاتبه شفيعها كان له الشفعة وإن باع المكاتب ومولاه شفيعها كان له الشفعة أيضا  
 ولو مات الخفيج لا يكون لورثته الشفعة وإن مات البائع والمشتري والشفيع حي كان له <sup>الشفعة</sup>

### فصل في الطلب

طلب الشفعة ثلاثة طلب المواتية وطلب الأشهاد وطلب العتق أما طلب المواتية فوقت  
 فور علم الشفيع بالبيع أن أخبر بالبائع رجلان أو رجل وامرأتان أو رجل عدل فسكت هيبة له <sup>الشفعة</sup> وطلب  
 بطلت بشفيعه وإن أخبر بالبائع رجل واحد غير عدل أو امرأة أو عبدا وصبي ولم يطلب الشفعة  
 لا يبطل شفيعته في قول الجنيته ثم وفي قول صاحبه ربح بطل لأن الشرط هو الطلب وبالعلم بالبيع <sup>وعندها</sup>

العلم يحصل بمجرد الواحد على كان او لم يكن حر كان او عبد صبي كان او بالغاً وعند أبي حنيفة  
 يشترط العلم احد شرط الشهادة وهو العدد او الصدق وقد مر هذا في البكر اذا زوجت واخبرت  
 بالنكاح وصكت وروى هشام عن محمد بن ابي حنيفة انه يشترط الطلب في مجلس العلم فان طلب في مجلس  
 وان قام عن مجلسه قبل الطلب بطلت شفيعته وبه اخذ الكرخي راجع قال وهذا بمنزلة خيار المحيوق والامر  
 وقبول البيع وذلك يفي الى ان يوضح في ظاهر الرواية يشترط الطلب فور العلم <sup>واختلفوا</sup>  
 في انظر هذا الطلب قال بعضهم يقول طلبت الشفعة وانا طالبها واطلبها وقال بعضهم يطلب باللفظ  
 الماضي والمستقبل ولا يجمع بينهما وقال بعضهم يقول الطلب الشفعة واخذها ولا يقول طلبت الشفعة  
 واخذها فان قال ذلك بطلت شفيعته لان ذلك كذب محض وقال بعضهم لا يقول الطلب الشفعة  
 واخذها لان ذلك عدة قال وقوله طلبت الشفعة واخذها ينكر المحال عرفا لقوله بعث واشترى <sup>والصحيح</sup>  
 انه اذا طلب باللفظ طلب بالماضي والمستقبل يصح طلبه وهو اختيار أبي جعفر والفقهاء ابي الليث والشيخ  
 الامام ابي بكر محمد بن الفضل راجحاً وحكي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل راجحاً لو ان قوماً <sup>قال</sup>  
 شفعة شفعة كان طلباً وكذا لو قال شفعة مراست مجواستم ويا فتم وقال بعضهم لو قال الشفيع <sup>الشفعة</sup>  
 اطلبها واخذها بطلت شفيعته لان قوله لا يغني عن الحاجة اليه وعن بعض المشايخ راجحاً اذا <sup>قال</sup>  
 الشفيع للمشتري حين لقيه انا شفيعك اخذ منك الدار بالشفعة تبطل شفيعته كما لو قال  
 للمشتري حين لقيه كيف اصبحت او كيف اسميت وذكر الناطق راجحاً اذا علم الشفيع بالبيع  
 فقلل الحمد لله قد ادعيت شفيعتها او قال سبحان الله لا تبطل شفيعته وكذا لو قال للمشتري  
 حين لقيه السلام عليك ورحمة الله وبركاته طلبت الشفعة او قال كيف اصبحت او <sup>كيف</sup>  
 اسميت او قال الله اكبر او عطس صاحبه فشتمته ثم طلب الشفعة صح طلبه ولو ساء شيئاً  
 من الخواج ثم طلب تبطل شفيعته وقال الناطق راجحاً على قياص قوله سبحان الله او كيف اصبحت <sup>او كيف</sup>  
 اسميت اذا قال للمشتري حين لقيه او قال اطال الله بقاءك ثم طلب الشفعة لا تبطل شفيعته <sup>وعن</sup>



الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل مع رجل اشترى دارا فلقبه شفيها والمشتري واقف بالبيع  
 فلم الشفيح على ابنه فلان يطلب الشفعة تطل شفعة وان سلم على المشتري لا تطل شفعة  
 قال لان الشفيح محتاج الى الكلام مع المشتري فكان محتاجا الى السلام عليه لان الكلام قبل السلام  
 مكروه. ولو قلل الشفيح للمشتري شفعا عت خواهم قالوا تطل شفعة لان هذا اللفظ طلب شفعة  
 لا طلب الشفعة. رجلان ورفاع بينهما اجمة واحد الوارثين بعينه لم يعلم باليراث ولم يعلم  
 بان لحيها نصيبا بيعت اجمة اخرى يجب هذه الاجمة فلم يطلب هو الشفعة فلما علم ان له  
 فيها نصيبا فطلب الشفعة في الاجمة المبعة قالوا تطل شفعة لان شرط تاكل الشفعة طلب  
 الموانة عند العلم بالبيع فاذا لم يطلب والحمل ليس بعذر فلا يبيع له الشفعة. شفيح  
 ان يشتري الدار فلان فسكت ولم يطلب الشفعة فاذا علم ان المشتري غير فلان  
 الشفعة. وقال بعضهم اذا توفى الشفيح ان المشتري فلان فسكت ثم علم ان المشتري غير  
 لا يبيع طلبه. ولو قيل الشفيح دار ابتعت دار كذا فقال من اشترى دارا قال بكم اشترى دارا فلما  
 بذلك قال طلب الشفعة صح طلبه وكذا لو ادعى الشفيح بيت دار كذا بالف درهم فسكت ثم علم  
 انها بيعت بخمسة مائة درهم كان له الشفعة. دار بيعت بخمسة مائة درهم والجارين علم ان رضى  
 المبعة له رخصا انه لو ادعى رقبتهما تطل شفعة لان مالك الدار لا يكون شفيها. واقادع الشفعة  
 لا يمكنه دعوى الدارها له ماذا يصنع حتى لا يطل شفعة قالوا يقول هذه الدار لى واما ادعى  
 فان وصلت اليها والاقلنا على شفعية منها لان هذه الجملة كلام واحد فلم يتحقق السكوت عن طلب  
 الشفعة. صغيرة ادركت وثبت لها خيار البلوغ والشفعة ان قالت طلبت الشفعة واخترت  
 او قالت اخترت نفسي وطلبت الشفعة صح الاول وبطل الثاني. فان قالت طلبت حقين في الشفعة  
 صح كلامها اذا سمع الشفيح بيع الدار فسكت قالوا لا يطل شفعة ما لم يعلم المشتري ان البيع كالبكر  
 اذا اختورت فسكت ثم علمت ان الابن زوجها من فلان فريدت صح رد دار رجل اشترى دارا

للشفيع اشتريتها بنفسه وسلم الشفع الشفعة أو سكت ثم ظهر أنه اشتراها غيره فلا يجوز تبطل  
 شفعته. وقال أبو حنيفة ربح لا تبطل وعليه الفتوى. رجل ضل الظهري ثم شرع في الركنين بعد  
 ما خرم بالبيع فجعلها ربحاً روي هشام عن محمد بن ربح أنه لا تبطل شفعته ولو جعلها استأبطلت شفعته  
 ولو كان في الأربع ثل الظهري باعها بالبيع فاعلمها الربا لا تبطل شفعته. وتكرارنا طوع إذا علم بالبيع  
 وهو في التطوع فجعلها الربا أو سألنا سطل شفعته. والسعي إذا جعلها الربا لا تبطل ولو جعلها  
 سألنا تبطل ولو أضح الأربع بعد الجمعة لا تبطل شفعته. وأن سألنا الركن من أربع بطلت شفعته  
 وإذا لو أضح الركنين بعد الظهري تبطل شفعته. ولو أضح التطوع بعد طلب الموائبة قبل  
 الأشهاد تبطل شفعته. وبعد ما طلب الشفعة طلب الموائبة فور علمه بالبيع يحتاج إلى  
 الأشهاد. وإنما يسع الثلث طلب الأشهاد لإلان الشهادة شرط بل يمكنه اثبات الطلب  
 بمحمد الخصم فإمكان الشفيع حاضر في مجلس البيع فطلب الشفعة بمحضرة البائع والمشتري كفاه  
 ذلك من طلب الثاني. وأن لم يكن كذلك مذهب إلى البائع أو إلى الدار لطلب الأشهاد بالسئلة  
 غير ربه أو البائع والمشتري والشفيع والدار في مصر واحد والدار في غير البائع والمشتري  
 السبع وطلب السبعة صح طلبه ولا يعتبر فيه الأقرب ولا الأبعد لأن المصر مع تباعد الأوطار  
 كان واحد إلا أن يجازع الأقرب ولم يطلب الشفعة فيمنع تبطل شفعته. وأن كان البائع  
 والمشتري والدار في مصر واحد والشفيع في بلدة أخرى فالى يتم ذهب الشفيع إلى البائع والدار  
 البائع أو إلى المشتري أو إلى الدار وطلب الشفعة صح طلبه. وأن كان الشفيع في موضع الدار والبائع والمشتري  
 في السواد أو كان الشفيع مع أحد المتبايعين في مصر واحد وأحد المتبايعين والدار في غير مصر  
 الشفيع الأبعد لطلب الشفعة وترك الأقرب إليه بطلت شفعته. وأن كان البائع سلم الدار  
 إلى المشتري فإن طلب الشفيع من المشتري واشتهد صح طلبه. وإذا لم يكن الدار في غير المشتري  
 وطلب الشفيع من المشتري صح طلبه. وأن طالب من البائع واشتهد أن كان الدار في غير البائع صح

والأفلا ويصبر كأنه لم يطلب. وصورة طلب الاشياء بان يقول الشفع للمشتري أو حين لا

اطلب منك الشفعة في دار سري بها من فلان التي احدثت ودها كذا والثاني كذا والثالث

والرابع كذا وأنا متعيمها بالحوار بدار احدثت ودها كذا والثاني كذا والثالث كذا والرابع كذا

ولا بد ان بين ما به شفع بالشفعة او بالحوار او بالحقوق وسين الحديث لتفسير الدار معلومة

أدأ أحد الشفع بالبيع في خوف الليل ولم يقدر على ان يخرج للدار ما كان اخذ من حين اصبح

صم طلبه لانه لم ير الاسم بعد رويته وذا اذا احبر بالبيع والبيع

لم يطلب الشفعة بطلت شفعته لانه غير معذور في التاجر وكذا لو كان الشفع في عسكر

الحوار ج او اهل البيع فخاف على نفسه ان يدخل في عسكر اهل العدل لم يطلب بطلت شفعته

غير معذور ولو كانت الشفعة بالحوار وخاف الشفع انه لو طلب الشفعة بالحوار عذرا يصح

لا يرى الشفعة بالحوار بطلت شفعته لم يطلب كان على نفسه ولو علم الشفع بالبيع وهو في طريق

مكة لم يطلب طلب الموانسة ولم يقدر على طلب الا ان ياد فان لم يكن البائع والمشتري في

قانه يوكل وكذا لم يطلب الشفعة فان لم يوصل ومضى الطريق ما وجد من يوكله بالطلب

ولم يوكل بطلب شفعته وان لم يجد وكذا لو وجدته يكف كتابا على يده ويوكل بالكتاب وكذا

فان لم يفعل بطلت شفعته وان لم يجد وكذا ولا يملك بطلت شفعته حتى يجد لانه معذور في دار

يعتزلها شفعان احدهما حاصر وطلب الحاصر الشفعة ونقص له القاضيه ثم حصر الشفع الاخر

ان الشفع التالف بطلب الشفعة من الشفع الذي قضيه له القاضيه لان الذي قضيه له القاضيه قام

معام المشتري هذا اذا طلب الاول جميع الدار بالشفعة فلما طلب نصف الدار نظا له ان لا يشتري

الا النصف بطلب شفعته وكذا لو كانا حاصرين بطلب كل واحد منهما الشفعة في نصف الدار

شفعة ثم الان السكوت عن النصف الباقى تسليم الشفعة في النصف السلوك بطلت شفعته

منصف السكوت وأنا بطلت في النصف بطلت الكا كذا ذكر في الكتاب في فكر الباطن جيل

دار في جنب الشفع فجاو السعي وقال سلم<sup>١</sup> معها بالشفعة فاد السعي لا تبطل شفعتها وهو  
 الصحيح لان طلبه لم يلج النصف لا يكون تسليم الباقى وكذا لو طلب الشفع انا شفيع هذا الدار  
 وسلم لي نصفها بالشفعة فاسلم لك النصف الباقى فادى المشتري لا تبطل شفعة الوكيل  
 بشراء الدار اذا اشترى وقبض فجاو الشفع وطلب الشفعة من الوكيل قبل ان يسلم الوكيل الدار  
 الى الموكل قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يصح طلبه وان كان ذلك بعد ما سلم الوكيل  
 الدار الى الموكل لا يصح طلبه ولو ان الشفع سلم الشفعة للوكيل صح تسليمه سواء كانت الدار  
 زينة او تكة الوكيل يطلب الشفعة اذا سلم الشفعة للمشتري جاز عند أبي حنيفة وابي يوسف<sup>رح</sup>  
 وهو مبرره تسليم الاب والجد شفعة الصغير رجله شفعة عند القاضي فانه يقدم<sup>ضم</sup> القا  
 الى السلطان وان كانت شفعتها عند السلطان وامتنع القاضي عن احضاره كان الشفع على شفعتها<sup>لانه</sup>  
 ترك الطلب بعد ذلك رجل اشترى لانه الصغير يا ابا والاب شفيعا كاد الابان ياخذها بالشفعة  
 لان الاب لو اشترى مال ولد الصغير لنفسه جاز واذا اذن ياخذ ويطلب يقول المشتري ويأخذ  
 بالشفعة فتصير الدار له ولا يحتاج الى القناء لو كان مكان الاب وصيا فالجواب فيه كالجواب  
 في شراء الوصي مال اليتيم لنفسه على قول من يملك ذلك يكون الوصي منه الاب وعلى قول من لا<sup>يملك</sup>  
 ذلك فله الشفعة ايضا لكن يقول اشترى وطلب الشفعة ثم يرفع الامر الى القاضي حتى يصب<sup>ضم</sup> القا  
 وصيا عن الصغير ياخذ الوصي منه بالشفعة ويسلم الوصي الثمن الى القيم ثم بعد ذلك يسلم القيم  
 الى الوصي الشفع بالجوار اذا ما ع الدار التي يستحق بها الشفعة الا شقصا منها لا تبطل شفعتها لان  
 ما في كونه للشفعة ابتداء فيكون لبقائها الشفع اذا باع الشفعة بعد ما وجبت له الشفعة<sup>لانه</sup>  
 اذ هو لا تبطل شفعتها لان حق الشفعة لا يحتمل التملك بلفظ الهبة والبيع لانها لا تملك<sup>محلها</sup> اذ  
 الشفع اذا ادعى بقية الدار المشفوعة فانها لا بالشفعة تبطل شفعتها وان طلب الشفعة  
 ثم ادعى بقية الدار المشفوعة فانها لا يسمع دعواه لان طلب الشفعة اولا اقرار منه بعدم الملك فلا يسمع<sup>دعواه</sup>

ولو تصرف المشتري في الأرض المشفوعة قبل ان يأخذها المشفيع بان وهبها لمن اساز وسلم  
 او تصدق بها او اجرها او جعلها مسجدا او صلح بها او جعلها مقبرة ودفن فيها او وقعها وفسد<sup>مستلا</sup>  
 لا تبطل متفعة المشفيع وله ان ينقض تصرف المشتري. وان باعها المشتري من غير ان كان المشفيع<sup>بالمبار</sup>  
 ان شاء اخذها بالبيع الاول وان شاء اخذها بالبيع الثاني. ولو عرس المشتري بها كرها او  
 او بغيرها بناء لو عرس وطبة كان للمشفيع ان يقلع ويأخذ الأرض. والمتفعة. وان روع<sup>المشتري</sup>  
 فيها زرعاً القمار له ان يقلع ويأخذ الأرض بالشفعة كما في الشجر وفي الاستحسان<sup>او يفسد</sup> يتوقف على  
 الزرع ثم يأخذ بالشفعة. ولو اشترى الرجل داراً ونزحها بالنفوس حتى كبر كان للشفيع<sup>الحمار</sup>  
 ان شاء احدوا عطاء ملازم ان شاء ترك. وان حقه البائع شيئا من الثمن كان للشفيع ان يأخذ<sup>حذف</sup>  
 بما وراء المخطوط. وكذا في المشتري البائع في الثمن كان للشفيع ان يأخذ ما بعده من الزيادة ولو  
 تغايل البائع والمشتري لا تبطل المتفعة. وكذلك لو انفسخ البيع بينهما بمجيئ شرط او رقة او الزرع  
 بالعب بعض العصر بمضاء العاصي ولو كانت الشفعة بالجوار مع المشفيع وان البيع<sup>بها</sup>  
 الشفعة بطلت شفيعته ولو اجر الرجل داراً مدة معلومة ثم باعها فله من المدة والمستاجر  
 شفيعها طال بوضعه ربح يجوز البيع بين البائع والمشتري ولا يفسد البائع على تسليم الدار الا اذا  
 المستاجر واجاز له ان يطلب المساكن السبعة كان طلبه اجازة للبيع فيبطل الاجارة وله الشفعة<sup>وهو</sup>  
 بخلاف ما اذا باع الدار ضمن الشفعة ذلك المستاجر. ومن الثمن للبائع فانه لا يكون له الشفعة  
 لان ثمة تعلق جواز البيع بضمانه فصا للشفيع من ثمن البائع فلا يكون له الشفعة. اما ههنا<sup>بشيء</sup> البيع  
 جائز قبل الاجارة للمستاجر فلا يبطل متفعة باجازه. واذا طلب الشفعة طلب الواسعة والاشهاد  
 وله المشتري ان يسلم اليه الدار فانه يرفع الامر الى القاضي ويطلب منه التملك ولا يملكها الشفعة الا بفساد  
 او رضاه حتى لو بيعت دار اخرى بحسب الدار المشفوعة ثم قضى القاضي للشفيع بالشفعة ثم دفن فيها<sup>او يفسد</sup> يكون  
 لهذا الشفعة ان يأخذ الدار الثانية بالشفعة لان الشفعة كركن جار الدار الثانية فيقبل قضاء القاضي

وكذا الوجه في الشفيع دار التي يستحق بها الشفعة مسجدا او وقفها وقفا مستحلا او جارا مقبرة  
ثم فضله بالشفعة فانه لا يكون شفعيا للدار الثانية لان يام الملك له فيما يستحق به الشفعة <sup>شطب</sup>  
وقب المصاء والسجدة والوقف المستغل بمنزلة الترائل عن ملكه. وكان الشفيع بعد طلب المواتقة <sup>والاشهاد</sup>  
له يرفع الامر للقاضي ان لا يتمكن من الرفع بمرض او حبس او منع مانع ولم يجز من يؤكل بالمخضومة  
لا بطلان شفعته وان لم يكن يرفع مع التمكن من المراجعة ذكر في الكتاب انه على شفعته ابد او ان طال الزمان <sup>قالوا</sup>  
هذا قول الجنيته ربح. واختلفت الروايات عن محمد ربح. في رواية اذا مضى شهر ولم يرفع مع التمكن <sup>يطلب</sup>  
شفعته. وفي رواية اذا مضى شهر وثلاثة ايام. وفي رواية اذا مضت ثلثة ايام ولم يرفع بطلت <sup>شفعته</sup>  
واختلفت الروايات فيه عن ابي يوسف ربح ايض. والفتوى على انه مقدم بشهر. واذا رفع الامر  
الى القاضي فان القاضي لا يسمع دعواه الابجزة لمخص فان كانت الدار في يد البايع يسترط لسماع الدار  
حضرة البايع والمشتري لان الشفيع يطلب القضاء بالملك واليد جميعا والمالك للمشتري واليد <sup>للبايع</sup>  
مبسترط حضرة الما. وان كانت الدار في يد المشتري كفاه حضرة المشتري فان حضر الخصم وجاء او ان الدار  
يعول هذا استمرى دارا مكذا وانا شفعيها يقول له القاضي ان الدار التي تريد شفعته اني في  
سومها واحد ودها لان القاضي لا يتمكن من القضاء الا بعلوم والاداء ولكن بحضرة الما لا يصير معناه  
الاثنين للحدود فاذا بين الحدود يعول له القاضي باي سبب تطلب الشفعة لان اسباب الشفعة  
مختلفة بعضها مقدم على البعض فلا بد من بيان السبب

### فصل في ترتيب الشفعاء

قال في الكتاب المحلط وهو الشريك في نفس البقعة احق من الشريك اراد بالشريك هو الشريك من  
الدار والشريك احق من الجار والجار احق من غيره وصورة هذا الترتيب نزل بين رجلين في دار مشتركة  
احدهما من الرجلين وبين رجل اخر سواهما وهذه الدار في سكة غير نافذة وعلا ظهر هذا الدار  
احد باب تلك الدار في سكة اخرى فباع احد الشريكين المنزل في الدار فبيع من المنزل كان الشريك في الدار

وفي الشفعة من غير أن يتردد بعض البعثة المسعد ، ان سلم هو الشفعة كان الشريك في الدار <sup>أو الشفعة</sup>  
 من الشريك في السكة لأنه شريك في الطريق الخاص وهو الطريق في الدار فان سلم هو اهل السكة <sup>أو الشفعة</sup>  
 لا يقيم شريكاً في الطريق فان سلم اهل السكة كانت الشفعة للحمار الملاصق وهو الذي <sup>ظهر</sup>  
 المغفل ولا شفعة في الوصف لا القيم ولا لموقوف عليه ولا شفعة في بيع الكر دار وهي التي يكون  
 في الارض على الملو لا ان الكر دار على ولا شفعة في المقولات ولا شفعة في الاراضي التي حازها <sup>ما</sup>  
 لبست المال . وكذا الاراضي المياا ديهيه وهي التي نزعها الأكر لا يجوز بيعها ولا شفعة مما ألس  
 المزارع فيها الزراب . ويجوز بيع الكر دار اذا كان معلوماً ولا شفعة فيها لما قلنا . رجل اوصى بشفعة  
 داره لرجل رصمها لأخريعت دار بجب هذه الدار كانت الشفعة للموصي له بالريه . رجل اوصى  
 مزارعه ورر ح ن بها فلما صار النزع بعلا اشتري المزارع الارض مع نصف رب الارض من الزرع  
 تم بلاء الشفع فذه الشفعة في الارض وفي نصف الربع الا انه لا ياخذ بالشفعة حريه . <sup>ان نصف</sup> ربع الزرع  
 الارض مشعول بنصف المزارع . دار فيها ثلث سوب بيت في اول الدار ثم البيت الثاني  
 بحسب هذا البيت ثم البيت الثالث بحسب الثاني كل بيت لرجل واحد باع واحد من بينهما  
 فكان طريق البيوت في الدار كانت الشفعة للساكنين بحكم الشركة في الطريق . ان كان ابواب البيت  
 في سكة واحدة نافذة لاني الدار فان بيع البيت الاوسط فالشفعة لصاحب الاعلى . الاسفل <sup>أو</sup> الموصي  
 لانها جاران متلازمان احدهما على اليس والآخر على اليمين . وان بيع البيت الاعلى كانت الشفعة  
 لصاحب الاوسط لا غير لأنه جار وان بيع البيت الاسفل كانت الشفعة لصاحب الاوسط لأنه <sup>جار</sup>  
 متلازم سكة عينا فانه فيها سكة اخرى غير نافذة في بيعت في السكة السفلى دار كانت الشفعة  
 لاهل السكة السفلى لانهم شركة في الطريق الخاص وهو السكة السفلى ولو بيعت في السكة العليا <sup>دار</sup>  
 كانت الشفعة لأصحاب السككين جميعا لاستولئهم في الشركة في الطريق . وكذا لك نهر خاص  
 شق منه نهر آخر فبيع ارض على النهر المصغر ، كانت الشفعة لأصحاب النهر الصغير ولو بيع

ارض على النهر الاول كانت الشفعة لاصحاب النهر جميعا. وآريست ولها بابان في سكتين <sup>فانما</sup>  
 هذه الدار في القديم دارين، باب احدهما في سكة غير نافذة، باب الاخرى في السكة الاخرى <sup>شترها</sup> مثلها ما  
 رجل ورفع الحائط بين الدارين حتى صار تاردا واحدة فلاحل كل سكة ان يأخذ الجانب الذي كان <sup>له</sup>  
 في تلك السكة. وان كانت هذه الدار المبيعة في الاصل واحدة ولها بابان كانت الشفعة لاهل السكتين  
 في جميع الدار بالسوية اما ينبغي في هذه القديم دون الحادث. وكذلك سكة غير نافذة، بيع ثلثها  
 الى الطريق الاعظم حتى صارت نافذة بيع فيها دار كانت الشفعة لاهل السكة بالسوية لان هذه <sup>السكة</sup>  
 وان جعلت نافذة لم تكن نافذة في القديم ولهم ان يمسك الطريق. وكذلك، حتى ربح الحائط <sup>له</sup>  
 حائطا طريقا له للعامه لان لم يمسكوا ويجعلوها قاطب سكة واصحابها طريقين  
 هذه الدار في سكة نافذة مع هذه الدار فان كان طريق الدار طريقا العامة وليس في <sup>السكة</sup>  
 ان يبيعوهم فلا شفعة لاهل السكة اما الشفعة تكون للحار الدار. وان كان طريق هذه الدار <sup>خاصه</sup>  
 لاهل السكة ان يمسك العامة عن الدخول في سكتهم كما في الشفعة لاهل السكة. وكذلك  
 سائر السكت ان كانت في الحطة النافذة لا شفعة لهم فان احدثوا المقادير لهم الشفعة  
 سكة غير نافذة افضاها مسجد وطرف من اطراف المسجد الى الطريق الاعظم هي سكة نافذة  
 وان كانت جوانب المسجد كلها بيعت للناس كانت الشفعة لاهل السكة وهذا اذا كان المسجد <sup>خطه</sup>  
 فان لم يكن خطه وبما احدهم اهل السكة وجبت لهم الشفعة. وكذلك حكم السكان التي فاقها  
 الوادي. وانما هو سكة نافذة لانهم يخرجون الى الوادي والوارد، بمنزلة الطريق. علو رجل وسفل  
 الاخر وطريق العامة في السكة العليا لا في السفلى باع صاحب السفلى سفله فان لصاحب العلو  
 ان يأخذ السفلى بالشفعة لان السفلى متصل بالعلو وكانا بابين. ولوانه طلب الشفعة <sup>نأخذ</sup>  
 العلو قبل ان يأخذ او كان للعلو منه ما حين بيع السفلى كان لصاحب العلو ان يأخذ الشفعة  
 في دول محمد ربح لان له حق التحل على العلو فياخذ بذلك. وقال ابو يوسف ربح اذا نهضم العلو شفعة <sup>له</sup>



رصاص السفل يشفعه الطواحق من الجار في قول ابي حنيفة ربح اذا لم يكن للجار ربح في الطريق والحقبة

بالخسبة التي تكون له على حائط الغير له حتى وضع الخسبة لا غير يكون جارا ولا يكون شريكا . كبر

الزائد

مستطيلة غير مائة ينشعب منها رابعة مستطيلة غير مائة بيعت دار من الرافعة كانت السبعة لاهل

لشركتهم فبطون خاص . وان بيعت دار من السكة العليا كانت السبعة لاهل السكة والرابعة جمعا

لاستوائهم في المهر . رء السكة العليا . وكذلك نهر لم يعم تنشعب منه ساقية لقوم باع رجل من اهل

الساحة

ارضائه من الساقية كانت السبعة لاهل الساقية وان بيع ارض على المهر الاول كانت السبعة لاهل

المهر والساقية جميعا . فراح في وسط ساقية جارية شرب القراح من الساقية من الجانبين مع المهر اسم

شفيعان لهذا القراح احدهما على يمين الساقية والاخر على شمال الساقية كانت السبعة لهما جميعا

لان الساقية من القراح وكانت من اخزاء القراح فكل واحد منهما يكون حله للقراح رجل له دار فيهما

مقاصير باع مهابم موصورة معبودة او طائفة معلومة ولدار جار على جانب واحد منهما كان لهذا

السبعة وان لم يكن جار لتلك المقصورة . لان تلك الطائفة لان المبدى من حمله الدار مكان

جد الدار جار للمبيع . ولو ان الشفيع سلم سبعة ثم ان المشتري باع تلك المقصورة . لم يكن لجار الدار

شفعة في المقصورة اذا لم يكن هو جار لتلك المقصورة . لان المقصورة بعد سنها لم يبق من اجزاء

الدار . وكذا لا الرجل اذا اشترى بيتا من دار والدار طهر الرجل واحد كان لجار الدار سبعة البيت

وان لم يكن هو جار لتلك البيت فلو ان الشفيع سلم السبعة ثم باع مشتري البيت ذلك البيت

لم يكن لجار الدار شفعة في البيت . ولو ان رجلا اشترى دارا سكة غير نافذة ثم اشترى دارا اخرى

وتلك السكة كان لاهل السكة ان يأخذوا الدار الاولى للشفعة لان المشتري لم يكن شفعا وقت الشراء

الاول ثم صار هو شفعا مع اهل السكة في الدار لان المشتري وقت شراء الدار الثانية هو من اهل

السكة وكذلك دار بين ثلثة نفر اشترى رجل نصيب احدهم لجار الدار ان يأخذوا الثلث الاول اذا لم يأخذ

الشريكان ذلك الثلث ثم لا سبعة له في الثلثين الآخرين لان المشتري شريك في الدار . فان شريكتها

والثالث فيكون هو مقدما على الجار ولو كانت لاربعة نفرها شتر رجل نصيب الثلاثة كلها  
 بعد واحد والتريك الرابع عاش ثم حصر له ان يأخذ نصيب الاول وهو نصيب الآخر <sup>سبع</sup>  
 مع المشتري ولو اشترى احد الاربعة نصيب الاثنين واحد واحد ثم حصر الرابع كان نصيبه  
 مع المشتري في الصيبيين جميعا لان هذه الصورة كان المشتري شريكا وقت شراء الصيبيين  
 رجل له خمس منازل في سكة عبر نافذة قبايع هذه المنازل فطلب الشفعة في منزل واحد  
 ان طلب الشفعة من الشركة في الطريق لم يكن له ان يأخذ العشر لما فيه من معنى الصفعة من غير ضرورة  
 ان طلب الشفعة بالجوار وجوار في هذه المنزل لا عبر كان له ذلك لانه جار لهذا الواحد خاصة وحصر هذه  
 المسئلة باو بعد هذا في فصل عاشر رجل له حان فيه مسجد فزره صاحب الحان واوون الناس بالتاس  
 وصوله الجماعة فيه ففعلوا به صار مسجدا مائة صاحب الحان كل حجرة في الحان من رجل حقه صار <sup>ثم</sup>  
 منها حجرة قال محمد بن الشفعة لجمعهم لا شتر اكرم في طريق الحان وقد كان الطريق مملوكا دار نصيب <sup>لها</sup>  
 شععان بالحوار وطلبا الشفعة من المشتري وبيع احد هما المشتري المالك لا يرى الشفعة بالحوار <sup>ل</sup>  
 لهما الحكم لا شفعة لك ثم عزل الحاكم عن القضاء وولى احرى يرى الشفعة بالحوار مع الشفعة الآخر فقتضى هذا القضا  
 الثاني بالشفعة لم يكن الاول ان يشاركه في الشفعة لان القاضي الاول قد اطل بسعته رجلا ان اشترى دارا  
 احدها فباعها فلا شفعة للشعيع بما صار للاجنبي لان شراء الاجنبي لا يتم الا بقبول الشعيع البيع <sup>لنفسه</sup>  
 ثم فيه شتر بقوم وارضى الهل لعبرهم فباع رجل ارضه والماء منقطع في النهر فاتهم الشفعة في قول محمد بن  
 وفي قياس نوال فيحيط به لا شفعة لهم حتى الشرب اذا كان الماء منقطعاً كما في العلو المهدم <sup>رجل</sup>  
 باع دارا وانه الصجره معها اليسر للوالدان فطلب السعة تولد لانه بايع والصغير على منعه  
 اذا بلغ اذا ثبت ان الشفعة تنبت باسباب بعضها اقوم من البعض فاذا طلب الشعيع <sup>الغنى</sup>  
 بالشفعة لا بد من بيان السد حتى يعلم القاضي انه باي سبب يقضي فان بين المدعي السبب وقا  
 بالريلا ن المبيع فزعموا وبطالب المدعي عليه بالجواب فان قال المدعي عليه ماله قبل شععه



صاحب الدارين بالمحاط الذي يلي حاره على رجل بما شئت من الارض وقبض المصدق عليه <sup>مطلوع</sup>  
 دار من المصدق عليه دار الماطع روح انه لا يبيع الجار شفعا فان طلب الجار من المشتري بالله <sup>محل</sup>  
 صاحب الدار ذلك خذ الوفاق من الشفعة على وجه النجدة كان له ذلك لانه ادعى عليه معز لو اقرب  
 لرمه ويحلف فان حلف لا شفعة له وان نكل كان له الشفعة لانه اقرب جارا من رجل المشتري  
 من رجل عتري او دار يثنى كبتير المشتري فسمعه اعتارها بقرن فليل كلف الجار الشفعة في البيع الاول دون  
 الثاني لانه بالبيع الاول صار شريكا في نفس الشفعة فيكون هو اولى من الجار في البيع الثاني فان اراد المبيع  
 ان يحلفه بالله ما اردت لك ابطال الشفعة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يحلفه  
 على هذا الوجه لانه لو اقرب له لا يلزمه شيء لكن لو اراد ان يحلف المشتري يحلفه بالله ان البيع الاول ما <sup>كان</sup>  
 نجته كان له ذلك لانه ادعى عليه معز لو اقرب له مكان له ان يحلفه على هذا الوجه قال وما ذكر في الاصل  
 ان الشفع اذا اراد استعلاف انه لم يرد به ابطال الشفعة كان له ذلك اي اذا ادعى ان البيع كان تلحقه  
 تعلق نبايعا بمطلب الشفع الشفعة محصورة البايع والمشتري فقال كان البيع بيننا بيع <sup>ملا</sup>  
 وصدقه المشتري في ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بيع مما لا يصدق ان على الشفع  
 الا ان يكون البيع ضمن لا باع مثل ذلك المبيع بذل لك الثمن لقطعة فم يكون البيع بيع معااملة ولا يكون <sup>للمشيع</sup>  
 فيه الشفعة الا ترى انه لو جرى هذا الخلاف بين البايع والمشتري فقال للبائع بعته معااملة  
 وقال المشتري لا بل كان البيع بيع رعة ان كان البيع ضمن لا يباع مثل ذلك المبيع بمثل ذلك الثمن لقطعة  
 كان القول قول البايع وان لم يكن كذلك كان القول قول المشتري وكذلك اذا وقع الاختلاف  
 بينهما وبين الشفع وقال الفاضل الامام علي السغدري وان باع بما لا يباع بمثله لا يصدق <sup>على</sup>  
 المبيع ايضا لان هذا قول العوام ان الثمن اذا كان بحيث لا يباع به مثله لا يجوز رجل يشتري دارا لابه  
 السعرا واداب الشفع ان ياخذ الدفعة ويحلها مع الشفع في الثمن كان القول قول الاب <sup>شكر</sup>  
 من التملك ما ادعى من الثمن ولا يبيع على الاب لان فائدة الاستعلاف لا قرار ولو اقر الاب بما ادعى الشفع <sup>اقراره</sup>  
 لا يبيع

على الصحيح رجل له دار بعينها <sup>بها</sup> العاصب والمعصوب <sup>بها</sup> محمد ذلك المعصوب منه فبعت دار محمد <sup>هذه</sup>  
 للدار والمعصوب منه شفع الدار للسمع والمسرور <sup>بها</sup> محمد السعة ومحمدان الدار لمعصوبه <sup>هذه</sup>  
 قال ابن معاذ لم يرفع نطلب المعصوبه سعة الدار للسمع <sup>بها</sup> محمد المعصوب والمعصوب <sup>بها</sup> محمد  
 هذه الدار لمعصوبه هذه الدار لم يطلب منه السعة ولم <sup>بها</sup> محمد هاهنا الدار لمعصوبه هذه الدار  
 فان امام الله ان الدار للمعصوبه له <sup>بها</sup> محمد العاصبه الدار للمعصوبه وبالسعة <sup>بها</sup> محمد  
 فيه حلف العاصب والمتمسري فان بكل العاصب عن <sup>بها</sup> محمد ١٠٠ الف الف <sup>بها</sup> محمد الف الف له الدار  
 المعصوبه فلا العاصب ولا يعص له بالسعة لان يكون الدار <sup>بها</sup> محمد له الدار المعصوبه <sup>بها</sup> محمد  
 وان حلف العاصب وكل المسري <sup>بها</sup> محمد العاصبه له بالسعة <sup>بها</sup> محمد له الدار المعصوبه <sup>بها</sup> محمد  
 يكون حلفه عليه دون الآخر واذا بوجه القصاص <sup>بها</sup> محمد بالسعة <sup>بها</sup> محمد الف الف <sup>بها</sup> محمد  
 الله فان مال السمع اقصر <sup>بها</sup> محمد بالسعة <sup>بها</sup> محمد ودعها على ما لها ولا يسلم <sup>بها</sup> محمد أمك بالثمن <sup>بها</sup> محمد  
 للعاصبه الى ذلك فان مال السمع ان لا يحتج بالثمن الى بله ان ام فاما ترى من السعة <sup>بها</sup> محمد  
 الى ذلك الوقت ذكر ان رسم عن محمد <sup>بها</sup> محمد انه سطل سمعه لان يسلم السعة اسماط <sup>بها</sup> محمد  
 بالثمن وقال بعض المسانخ <sup>بها</sup> محمد لا سطل سمعه وهو الصحيح لا السعة <sup>بها</sup> محمد سطل المواضع  
 ولا شهاده <sup>بها</sup> محمد لا سطل المواضع <sup>بها</sup> محمد وكذا مال المسري للشفيع <sup>بها</sup> محمد الدار <sup>بها</sup> محمد  
 من امك احصار الدار <sup>بها</sup> محمد طه <sup>بها</sup> محمد لم يحصر بطلب سمعه <sup>بها</sup> محمد عن محمد <sup>بها</sup> محمد ولوان السمع <sup>بها</sup> محمد  
 الدار <sup>بها</sup> محمد الدار <sup>بها</sup> محمد احتلوا <sup>بها</sup> محمد والصحيح <sup>بها</sup> محمد لا سطل <sup>بها</sup> محمد لو كمل <sup>بها</sup> محمد الدار <sup>بها</sup> محمد  
 قالوا هو بطلب السعة من <sup>بها</sup> محمد لو كمل <sup>بها</sup> محمد لو كمل <sup>بها</sup> محمد لو كمل <sup>بها</sup> محمد لو كمل <sup>بها</sup> محمد  
 مالوا <sup>بها</sup> محمد لو كمل <sup>بها</sup> محمد لو كمل <sup>بها</sup> محمد لو كمل <sup>بها</sup> محمد لو كمل <sup>بها</sup> محمد  
 لو كمل <sup>بها</sup> محمد لو كمل <sup>بها</sup> محمد لو كمل <sup>بها</sup> محمد لو كمل <sup>بها</sup> محمد لو كمل <sup>بها</sup> محمد  
 سطل الدار <sup>بها</sup> محمد لو كمل <sup>بها</sup> محمد لو كمل <sup>بها</sup> محمد لو كمل <sup>بها</sup> محمد لو كمل <sup>بها</sup> محمد

الى المعكل وان كان الوكيل لم يسلم الى المعكل بيع الطلب منه وهو خصم <sup>وقال الشيخ</sup> الامام ابو بكر محمد بن  
 الفضل ربح والقاضي الامام علي السفة ربح صح الطلب به يسلم او لم يسلم لانه في حكم الحق <sup>مكان</sup> فانه قد انفسه  
 بمنزلة المشتري يكون حصما في طلب الشفعة كانت الدار في يد اولئك رجل اشترى دارا بالكوفة  
 بكر خطه بغيره فحاصه الشفع الى القاضي بمرور الدار بالكونه او بمرور خطه القاضي له بالشفعة بكرة النواير ان كانت  
 قيمة الكربة <sup>صله</sup> المواضع سواء اعطاه الشفع الكربة حيث مضى له بالشفعة وان كان العهد <sup>مما</sup> صله  
 فان كان الكربة الموصح الذي يريد الشفع ان يعطى على قيمه من ذلك <sup>اخص</sup> الى الشفع يعطيه حيث شاء ما كان  
 ورضى المشتري بذلك فكذا ذلك يعطيه الشفع حيث شاء وان لم يرض المشتري بذلك اعطاه الشفع  
 الذي يكون قيمة الكربة مثل قيمته موصح الشفع رجل اشترى ارضا بمائة درهم وربع منها التراب <sup>الشفيع</sup>  
 التراب بمائة درهم ثم جله الشفع وطلب الشفعة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح ياخذ  
 الارض بصف الثمن وهو خمسون درهما يقسم الثمن على قيمة الارض فكل ربع التراب وعلى سبعة التراب  
 المرفوع ثم يطرح عن الشفع قيمة التراب وقال القاضي الامام علي السفة لا يطرح عن الشفع <sup>نصف</sup>  
 الثمن وانما يطرح عنه خمسة الغصان فلو ان المشتري كنف في ارض بعد ما ربح منها التراب اعادة  
 كما كانت قبل ان يحضر الشفع ثم حضر الشفع قال الشيخ الامام ابو بكر ربح يقال للمشتري ارفع من الارض  
 بقدر ما احقت فيها ثم يكون الجواب <sup>معه</sup> على ما قلنا المشتري اذا شفع الى الشفع واستعمله شهرا ما  
 ثم رجع الشفع وطالبه في الحال كان له ذلك <sup>معه</sup> المشتري مع الشفع اذا اختلفا في المر  
 كان القول قول المشتري مع عينه وان اقلما بينه على ما ادعى يقض بينه الشفع في قول السفة ومحمد  
 وقال ابو يوسف ربح اليه بينة المشتري <sup>وان</sup> الفصح اذا اخذ الدار بالبائع كانت عهده على البائع  
 اخذها من المشتري كانت عهده على المشتري وللشفيع خيار رعية وله ان يرد بالبيع وهو  
 بمنزلة المشتري في ذلك وان كان المشتري اشترى الدار على ان البائع يرضى من كل عينه فلا دكا  
 بها عيب علم المشتري بذلك وفيه كان للشفيع ان لا يرضى بالعب ويبر الشفع اذا اخذ الدار

بالشفعة وبني فيها ثم استخفت الدار رجع الشفيع بالثمن على من اخذ منه الدار ورجع  
 البناء على احد بخلاف المشتري فان المشتري كما يرجع بالثمن على البايع يرجع بقيمة البناء  
 ايضا الشفيع اذا وكل رجلا باخذ الشفعة جان فوكيله فان قال المشتري بعد ما اثبت الوكيل  
 الشفعة ان اريد يمين الشفيع انه لم يسلم يقال له سلم الدار اركه الوكيل واشتج الموكل وحلفه  
 وهو كالموكل يقبض الدين اذا ادعى المدعى المديون ان الموكل ابرأه عن الدين فانه يومئذ  
 الدين له الوكيل ويقال له انتج الموكل وحلفه على ما يدعي رجل اشترى دارا بالحياد ونقد النصف  
 فتجوز به البايع فان الشفيع ياخذ بالحياد لانه اشتراه بالحياد رجل اشترى ارضا بمائة  
 درهم وقبضها فحضر الشفيع وطلب الشفعة وسلمها اليه المشتري بمائة درهم ثم ان المشتري  
 نقد الثمن للبايع فذهب له البايع منها خمسة بعد اخذ المائة فعلم الشفيع بالهبة لئلا يرسل  
 من المشتري من الثمن ولو ان البايع ذهب من المشتري خمسة من الثمن قبل قبض الثمن والمطلوب  
 كان للشفيع ان يسرد من المشتري ما ذهب له من البايع لان هبة شيء من الثمن قبل قبض الثمن حط والحط  
 باصل العقد وكان للشفيع ان يسرد من المشتري قدر ما حط عنه البايع اما بعد قبض الثمن هبة  
 ليس بحط بل هو تمليك مبتدأ كانه ذهب له مالا اخر الوكيل بالبيع اذا باع الدار بالف ثم ان الوكيل حط  
 عن المشتري مائة من الثمن صح وبضمن مذكر الحطوط للأمر ويبرأ المشتري عن المائة ويأخذ الشفيع الدار  
 الثمن لان حط الوكيل لا يلحق باصل العقد رجل اشترى نصف شيعة من دار وجزءا شيعة منها ثم ان المشتري  
 قاسم البايع وحضر الشفيع فان كانت القسمة بقضاء القاض فان الشفيع يأخذ من المشتري ما صار له  
 القسمة ولا يرسله ان يبطل القسمة رواية واحدة وان كانت القسمة بغير قضاء حاله ان يبطل القسمة  
 روايتان والصحيح انه لا يبطل له ان يأخذ بالشفعة ما صار للمشتري ولو كان رجلين اشترى دارا واما  
 شفيهان واما شفيع ثالث ايضا فاقسم المشتري ثم حضر الشفيع الثالث كان له ان يبطل القسمة ثالث  
 قضاء او بغير قضاء رجل اشترى دارا لها شفيهان احداهما حطت فطلب المحاصر الشفعة فنقض له القاض

ثم جاء الشفيع الثاني فان الثاني يطلب الشفعة من الشفع المحاضر الذي قفد له القاصي لاس المشتري لا الشفع  
الاول قام مقام المشتري هذا اذا طلب الشفع المحاضر جميع الدار بالشفعة فان طلب المسه <sup>شفعه</sup> عزله <sup>شفعه</sup> انه  
لا يستحق الا النصف بطلت شفعه وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل واحد منهما الشفعة <sup>شفعه</sup> بم النصف <sup>شفعه</sup> بطلت  
لان كل واحد منهما لما لم يطلب الكل بطلت شفعه في النصف الذي لم يطلب واذا بطلت شفعه  
يبطل الكل <sup>شفعه</sup> بطلت باح او هي <sup>شفعه</sup> باح رجل واحدة اجريت بغيرها حار البيع في حق البائع والمشتري  
وينتف في حق المسناحر فان احراز المساجر البيع نفذ البيع الروال ما يوجب التوقف ويكون  
للمستاجر ان باخذ الدار بالشفعة وهو بخلاف مال الواع دارا على ان يلغل ملان بالثمن  
او بالدر ولان شفيع الدار مكمل الشفع بطلت شفعته لان الكفاله اذا شرطت في البيع  
كان تمام البيع بالكفاله فقصية <sup>المشتري</sup> الا قبل من له البائع اما هما البيع كان تاما جازا به البائع <sup>المشتري</sup>  
فلا يصير المستاجر بالاحازة بغيره البائع فلا يبطل شفعته وان المستاجر لم يجز البيع ولكنه  
طلب الشفعة كان طلب المسه مسحا للاجارة رجل مشتري دارا يحضر الشفع واراد ان ياخذ الدار  
من المشتري احد سنت فيها <sup>المشتري</sup> البناء والاسه لابل اشترى بها مبنية كما هو بان القول قول  
وان اقاما الدية كالت بدنه المسه مع اوله <sup>الدار</sup> لو اشترى ارضا يحضر الشفع واراد ان ياخذ  
وفيها استجارا وا حلا على حد الردية وما يكون القول قول المشتري اذ لا يكن مكذ باظهار وانكا  
مكذ باظهار بان قال حدثت فيها الاسجار الا ان لا يقبل قول المشتري وان قال اشترى من <sup>مشتري</sup>  
يوما واحدت فيها الاستجار قبل بوله اذ ادين وقتا لا يكن به الطاهر وان قال المشتري اشترى  
البناء بنحسمائه <sup>المشتري</sup> دعيم ثم اشترى الارض بعد ذلك او قال اشترى الارض بدون البناء او لا ثم اشترى  
البناء بعقد اخر فلا شفعة لك في البناء لانه على صار معنسا او قال الشفع لابل اشترى بها مبنية  
واحدة الفناس يكون القول قول المشتري وفي الاستحسان يكون القول قول الشفع <sup>المشتري</sup> لابل  
نيكر الشفعة في البناء لينفرد الصفة بعد قيام سبب الشفعة طاهرا فلا يقبل قول المشتري <sup>ولو قال</sup>



المشتري وهذا في البناء أو لا ثم استرعى الارض كان الفاعل قول المشتري وما أحد الشفع الارض يدنو  
 البناء وكذا لو قبل استرعى البصة ثم البصة وقا 'عا' وهذا استمع استرعى الكل بعد واحد  
 كان القول قول الشفع استخساراً وأن قأما الدية كانت الدية به المشتري وقول أبي يوسف  
 لأنه هو المحتاج إلى الدية على قول محمد ربح الله به به الشفع فان ارى المشتري به استرعى الكل  
 بعد واحد وادعى السقيم انه استرعى مع ما كان القول قول المشتري وأد، قال المشتري، وهذا  
 هذا النسب من ائدار بطاعة الى ما بالدار ثم ما عير ما به، الدار بالف، هم، قال الشفع، كل  
 كل الدار بالف، هم، كان دعوى قول المشتري في النسب فأحد الشفع كل الدار غير النسب، وطريقه  
 ان يملو بالف ما في حجة انه به النسب كان القول قوله مع عمة وأد، صدق المأثم المشتري، هما  
 قال كان النسب للموهو، انه لا يصدق على انطال السعة والاولان، شركة المشتري، هذا المشتري الذي  
 لا يظهر حتى الشفع بقولهما الا ان عم الدية على الهبة قبل شراء اذ ان يفسد، رضى شركاء الدار السعة  
 على التماس، حل المشتري داراً فادعى الشفع، المشتري هدم طائفة من الدار، اد به النسب في كل القول  
 المشتري والدية به الشفع، ان له في شهود صاحب السعة، شفع النسب، بينهما، شفع  
 والتجدة ونقصه به الدار الذي، اما الدية وما سراء، الدار، لا به الدية لا بد من الدار، لا به الدية  
 سماء، سماء، اد بها ولو اصبحت، انزل من الملا، ما قام احد، هي الدية به انه استرعى هدم  
 بالف، صدق سهم، امام الاخر التلية انه اشترى هذا الدار الاحم، صدق سهمين يهيب للتأديني  
 الدار الاخرى صدق سهمين كما سهمين وهو ديه، ومحمد به انتم بالسعة في الدار الاخرى لان حواء  
 على نسج الدار التامة ولوله بوب سهمين، بضمير كل واحد منهما بلان ولا به دية لواحد منهما  
 كان الشفعان كانا معاً، ولو بوب احدهما بوب الاحم يهيب لصاحب الهدى بالسعة على الاخر  
 صدق سهمين للشفع ان أحد الشفعين، لا بأحد،

رجل اشترى أرضاً ما حرمها من الحمار بالسرا، دفعها مرة، عنه او كان فيها محل يدفع الحمار معاملة أو شاة

الجار بعد ما علم الجار بالشرع بطلت شفعة الجار لان اقدامه على هذه التصرفات بعد العلم بها رداً  
 منه بقرائن المشتري فيبطل شفخته. ولو اشترى بخلافه ليقطع ثم اشترى الارض بعد ذلك قال لا  
 للشفيع في الضم لان له نقل وكذا لو اشترى الثمر ليجزها والبناء لو هدم ثم اشترى الارض بعد ذلك كان  
 للشفيع في الارض خاصة ولو اشترى قرية فيها بيوت واشجار ونخل ثم انه باع الاشجار والبناء  
 المشتري بعض الاشجار وهدم بعض البناء ثم حضر الشفع كان له الارض وما لم يقطع من الاشجار وما لم  
 يهدم من البناء وليس له ان يأخذ ما قطع وي طرح عن الشفع حصته ما قطع من الشجر وما هدمه  
 من البناء لانه صار مقصودا فاخذ قسطا من الثمن. رجل اشترى نهرا بصله وارجل ارض في اعلى  
 بنينه ولا حرا في اسفل النهر الى جنبه فلهما الشفعة جميعا في اصل النهر من اعلاه للاسفل وكذا  
 القناة والبير والعين لانهما من العقارات وتنفق بالشفعة. وكذا القناة مفتحة في ارض ونهر  
 ماؤ هله ارض اخرى مجرى ان القناة من مفتحتها الامصبها شركاء في الشفعة. رجل له نصيب في نهر فهو  
 احق بالشفعة من مجرى النهر في ارضه لان الذي يجري في النهر في ارضه جار وماحب النصيب في النهر  
 شريك في المبيع فكان مقدما على الجار. رجل له ارض كثير المون والخراج لا يشتريها احدا فاعاها  
 من انسان مع داوله قيمتها الف وخمسمائة بالف وخمسمائة ولدا شفع ان يأخذ الدار بالشفعة  
 ولا يأخذ الارض قالوا كانت الارض بمجال يشتريها احد من اصحاب السلطان قسم الثمن وهو الف وخمسمائة  
 على الله وعلى قيمة الارض وهي القدر الذي يشتريها احد من اصحاب السلطان فيأخذ الشفع الدار  
 بذلك ان يصير به المشتري وان كانت الارض بمجال لا يشتريها احد من اصحاب السلطان ولكنه يشفع  
 فيظلل في قيمة الارض في آخر الوقت الذي ذهبت رغبة الناس عنها ثم ينقسم الثمن على ذلك لانه اذا لم  
 قيمة في الحال يستقر قيمتها في آخر الوقت الذي كانت متوقفة وذهبت رغبة الناس عنها جعل المشتري  
 دارين في موضعين مختلفين احدهما بالشام والاخرى بالعراق في صفقة واحدة فان كانت الشفعة  
 للدارين جميعا ظاهرا يأخذ الدارين وليس له ان يأخذ احدا الدارين. وانا اشترى الدارين في

ما را المشتري ان يأخذ احدا الدارين كان له ذلك وان كان مع شفعي الدارين جميعا رجل اشترى خمس  
 من اثني عشر رجلا واحدا في سكة غير تامدة بصفته وحده او اراد الشفع ان يأخذ من رجل واحد قالوا ان  
 الشفعة بحكم الشفعة الطريق لا يأخذ البعض لانه دعوى للصفة من غير ضرورة وان اراد الشفعة  
 بحكم الجوار وجارة في هذا المنزل الذي يريد اخذ لا يترك له ذلك قالوا اصل امره ان اشترى عقار<sup>را</sup>  
 في موضعين اوستانين او دارين في موضع فله فان كانت الصفة مفرقة ان اشترى رجل<sup>دار</sup>  
 بصفته على حدة والشفيع شفع لهما بدارين له او بدار واحد وداران باخذ بالشفعة احداهما  
 ذلك وان اشترى بهما في صفقة واحدة فان كان الشفع شفع لهما جميعا لهما ان يأخذ من الصفقة  
 احدهما ولكن باخذهما او يدع وان كان الشفع شفع لهما الصفة واحدة فان كان الشفع<sup>را</sup>  
 من بيجيفة روح و اخو الروايات عنه وهو قولنا في بوجيه و محمد روح فانه يأخذ اليه هو سبعة بها<sup>را</sup>  
 وهو كما لو اشترى دارا و عبد صفقة واحدة فانه الشفع بأحد الدارين الصفقة روح والعبد بصفته  
 اذا كان الشفع شفع لهما احدهما فان كان شفع لهما صفعة واحدة فانه بأحدهما او بصفته  
 رجلان ما عا دارا مشتركة بينهما من رجل لهما الشفع ان يأخذ البعض والباقي واحد او  
 واشترى اثنين فله الشفع ان يأخذ حصة احدهما بعشر جانب المشتري الاجاب البائع وروى<sup>الحسين</sup>  
 عن بيجيفة روح ان البائع اذا كان اثنين والمشتري واحد كان الشفع ان يأخذ نصيب احدهما<sup>بها</sup>  
 قبل القبض ولا يأخذ نصيبه بعد القبض وهذا قول بيجيفة روح الاول اما في قوله الآخر بعشر جانب<sup>المشتري</sup>  
 على كل حال قبل القبض وبعد سواء كان المشتري اشترا لنفسه او لغيره بالوكالة رجل اشترى<sup>دارا</sup>  
 لرجلين فله الشفع ان يأخذ نصيب احدهما من اثنين وان اشترى رجلان دارا لرجل كان الشفع<sup>الرجل</sup>  
 النصف ولو كان البائع اثنين والمشتري واحد فطلب الشفع نصيب احد البائعين لا نصيب  
 شفعه ذلك انه ان يأخذها كلها مقسومة كانت او غير مقسومة

فصل في تسليم الشفعة والبراءة والبطالها وادارة الحكم

رجل اشترى دارا بمائة دينار وقال للشفيع اشتريت هذه الدار بمائة دينار وسلم لي نصفها واذا بيع نصفها  
اليك فقال للشفيع نعم ان قال فعلت ذلك او ، تشاء بالشفيع . وذكر هذه المسئلة في كتاب التشفيع  
و ملأ على ثلاثة اوجه . اما ان سلم الشفعة الدارهم او بيعت منها بعينها او بعضها بغير عينها او  
سلمت لك نصف الشفعة بمائة درهم بطلت شفعته في الكل . <sup>روايتان</sup> <sup>او قال</sup> سلمت لك الشفعة في نصف الدار وفيه  
في رواية يبطل الشفعة في الكل وفي رواية لا يبطل . وذكر في الجامع ما يدل على ان تسليم الشفعة في <sup>البعض</sup>  
لا يبطل شفعته في الكل . وان صالح الشفع من الشفعة على دارهم بطلت شفعته ولا يجب المالك  
ان صالح على البعض المعين من الدار صرح الصلح ويكون للشفيع نصف الدار ويبقى النصف للمشتري  
وكوان الشفع قال للمشتري وقد اشترى الدار لغيره بالوكالة سلمت شفعته او سلمت الشفعة <sup>او قال</sup>  
ذلك للبائع والدار في يد البائع كان تسليم الشفعة ولو قال للبائع بعد ما سلم الدار للمشتري سلمت <sup>الشفعة</sup>  
للكم استحقاقا . ولو قال سلمت الشفعة بسببك او لاجلك صح تسليمه قياسا واستحسانا فان قال  
بالشراء بعد ما دفع الدار للموكل سلمت لك الشفعة مع استحقاقا . ولو اشترى دارا بالوكالة لغيره فقال  
اجنبي للشفيع سلم شفعة هذا الدار للموكل فقال الشفع سلمتها لك واعرضت عنها لك صح تسليمه <sup>سأ</sup>  
واستحقاقا . ولو قال الشفع لاجنبي ابتداء سلمت شفعة هذه الدار لك او قال عرضت عنها لك  
لا يصح تسليمه ولا يبطل شفعته قياسا واستحسانا . ولو قال لاجنبي سلمت الشفعة للموكل او قال وحبها  
للموكل او قال عرضت عنها للموكل لاجلك وعتاقتك صح تسليمه للأمر ويبطل شفعته . ولو صالح <sup>اجنبي</sup>  
الشفيع من شفعته على درهم معلومة كان تسليمه ولا يجب المالك لانه لو صالح المشتري من الشفعة على <sup>مال</sup>  
بطلت شفعته ولا يجب المالك وهو بمنزلة ما اذا صالح الكفيل بالنفس الطالب على مال لا يجب المالك <sup>عن</sup>  
الكفالة في رواية يبرأ ولا يبرأ في رواية ابي سليمان روى . وكوان اجنبي قال للشفيع اصل اليك على كذا  
من الدار ثم على ان تسلم الشفعة ولم يقل لي فقبل الشفع لا يجب للمالك على الاجنبي لا يبطل شفعته . <sup>الشفيع</sup> <sup>او قال</sup>  
البائع سلمت لك بيعك او قال للمشتري سلمت لك شراءك بطلت شفعته وان قال لاجنبي سلمت لك شراءك

الدار كيركن ذلك تسليماً ولا يتطل شفعته . وأن قال المشرع للمشتري سلت هذه الدار لك أو شفعه  
 هذه الدار لك أن كنت اشترى فيها نفسك وفداً كان المشتري اشترى بها غيره لا يبطل شفعته لأنه  
 التسليم بالشطر وتسليم الشفعة اسقاط محتمل للتعاقد والمعلق بالشطر لا يسرل عند عدم الشطر .  
 ولو أن الشفع قال للمشتري سلم لي نصف الدار بالشفعة فاني المشتري لا يبطل شفعته هو الصحيح وكذا  
 لو قال الشفع أنا شفع هذه الدار سلم لي نصفها بالشفعة فاسلم لك النصف الباقى فاني المشتري لا يبطل  
 ولو أن البائع والمشتري قالوا للشفع ابرأنا عن كل خصومة لك قبلنا ففعل وهو لا يعلم بثبوت الشفعة  
 بطلت شفعته قضاء ولا تبطل فيما بينه وبين الله تعالى وهو كرجل قال لغيره اجعلني ففعل ولم يعلم  
 قبله في القضاء ببرأ عماله عليه ولا يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى ولو أن رجلاً اوصى بدار لرجل فلم يعلم  
 الموصى له ومات الموصى فبيعت دار بمجنب دار الوصية ثم قبل الموصى له الوصية فلا شفعة للموصى له  
 في الدار الثانية لأنه لو ملك الوصية قبل القبول فلا يكون جازاً للدار الثانية ولو أن الموصى له مات  
 بالوصية ثم بيعت الدار الثانية بمجنبها فادعى ورثة الموصى له الشفعة في الدار الثانية كان لهم ذلك  
 لأن موت الموصى له قبل القبول يكون قبولا للوصية فصار الوصية ميراثاً عنه لورثته فإذا ثبت الملك  
 للورثة تحقق لهم سبب الشفعة وهو الجواز . وأما الخيل في ابطال الشفعة ذكر الخصاص في هذه منها  
 ما يكون ترضياً عن طلب الشفعة . ومنها ما يكون ابطالا إما ما يكون ابطالا فتمها ان يهب للبائع  
 للمشتري . ويشهد على الهبة والمشتري يهب النفس للبائع ويتعهد عليها فلا يثبت الشفعة اذا  
 لوكن الهبة بشرط العوض الا ان هذه الخيلة لا يملكها بعض الناس لانها تنزع ومن الناس من لا يملك  
 التبرع كالاب والوصى وغيرها . ومعها ان يسد بالدار على ارضان ثم المشتري يفسد بمثل المص على البايع  
 وهي الهبة سواء الا ان في الهبة للاسبغ على الله . . . . . لا يملك . . . . . ومنها ان يهب الله  
 . . . . . الدار ثم يترافضان الى القايض الذي يرضى به الشارع فيما يحتمل الفسدة فيحكم بمجاز الهبة ثم يبيع بقية الدار بغير  
 الموصوب له بمقتضاها على الجاز ومنها ان يهب الدار بشرط العوض لان هذا على الرواية التي لا يثبت الشفعة

بشرط العوض اما في الروايات الظاهرة ثبتت الشفعة في العبة بشرط العوض فان كان لا يأخذ  
الشفيع في ظاهر الرواية ينبغي ان يأخذ الموهوب له الدار الاجزاء منها ويأخذ الواهب كل العوض الا ذلكما  
نلا يثبت الشفعة للشفيع فان في العبة بشرط العوض قالوا انما يثبت الملك للموهوب له اذا قبض <sup>الكل</sup>  
اما اذا لم يقبض الكل لا يثبت له الملك ولا يقطع حق الواهب ويكون للواهب ان يرجع من غير قضاء <sup>ولا قضاء</sup>  
يروى للمع من محمد بن نصابيكون هذا كالمبيع بشرط الخيار للبائع و ثم لا يثبت الشفعة للشفيع ما <sup>في</sup>  
حق البائع هذا اذا كان الموهوب شيئا يحتمل القسمة فان كان لا يحتمل القسمة كالبيت الصغير <sup>والنق</sup>  
اذا وهب منها جزءا معلوما شائعا جاز عند الكل ولا يكون للجار ان يأخذ بالشفعة ومنها ان يشتري  
البناء او لا في صفقة ثم يشتري العروة بقرن غال فلا يثبت الشفعة في البناء لانه يقطع ولا يرغب الشفع  
في اخذ العروة بقرن غال فكان ترهيدا او كذا الوهب البناء باصله ثم يشتري العروة بقرن عال وكذا <sup>لكن</sup>  
في الكروم والاراضي وفي هذه الفضول اذا اراد الشفع ان يجعلها للبائع او المشتري بالله ما فعل <sup>هذا</sup>  
فراعى الشفعة ارا <sup>تخلّف</sup> تخلّف البائع ليس له ذلك لان نكولته لا يكون حجة على المشتري وان اراد <sup>تخلّف</sup>  
المشتري فكذلك لانه يدعي عليه شيئا واقربه لا يلزمه ومن الجملة ان يشتري سهما معلوما  
بقرن عال في صفقة ثم يشتري الباقي بقرن يسير فلا يرغب الشفع فيما باع او لا لكثرة الثمن ويد وبه لا <sup>يملك</sup>  
اخذ الباقي لان المشتري يصير شريكا فيكون مقدما على الجار ومنها ان يشتري الدار بقرن غال ثم <sup>حين</sup>  
البائع بذلك الثمن بدلا اخر فلا يرغب الشفع ان يأخذ الدار بالثمن لكثرة ولا يكون له ان يأخذ <sup>حين</sup>  
بالبدل للثمن لان الثاني يدل عن الثمن لا عن الدار وذكر الخفاف رح جلة لم يروها عن محمد بن وهب <sup>ان ي</sup>  
ان الدار لابن صغيره في يد هذا الرجل ثم ان المدعي يصلح الدار بقرن عال ان يدفع اليه مائة دينار <sup>ولا يقول</sup>  
انها من مال ابنه علان يسلم الذي في يده الدار فيجوز ولا شفعة فيها لان الاب لا يأخذ الدار <sup>لا يكون</sup>  
المعاوضة فيقع الملك للابن دون الاب الا ان هذا كذب فان اراد ابطال الشفعة على وجه <sup>لا يكون</sup>  
كاذبا يار الاب معلوما ان يشتري الدار من صاحبها الابن صغيره لواله بالثمن الذي اتفقوا عليه فيشتري <sup>المملوك</sup>

شراء ثم ان المولى يدعي ان الدار لا تصغر ولا يبي الشراء فيكون صادقا الا ان هذا لا يجوز عن نوع شعبة  
لان الملك انما يثبت للدين بالنسب فاذا ادعى الاب ملكا مطلقا كان مدعيها غمزا لك الملك لان

المطلق اقوى من الملك بالنسب على ما عرف ان القضاء بالملك المطلق قضاء بالزوائد وفي القضاء  
بالملك بسبب لا يدخل الزوائد. الشهود اذا تحملوا الشهادة على الملك بسبب فاذا شهدوا بالملك

كانت شهادتهم بالاصل والزبابة. واختلف الشاخص رج ان الشاهد اذا تحمل الشهادة في  
سبب ثم ان البائع غصب المبيع من المشتري فجاء بالمشتري بالشهود وامرهم ان يشهدوا له ما رواه

المطلق قال بعضهم يجوز لهما ان يشهدوا بالملك المطلق وقال بعضهم لا يجوز. وكذا اذا تحملوا الشهادة  
على الدين بسبب هل يراجع لهم ان يشهدوا واعدا ان سلطانا هو على هذا الخلاف ايهم والخصام

يقول بالجواز ومن جملة الخيال انه لا يبيع تجزئ معلوم من الدار للمشتري ثم يبيع الباقي منه الا ان هذا  
على الاختلاف ايضا منهم اختلفوا ان الانسان اذا اقر بعينين هل يثبت الملك للمقر له بالاقرار قال بعضهم

لا يثبت لان الاقرار ليس من اسباب الملك ولهذا لا يبيع من العبد المادون. ولو كان الاقرار من  
الملك كان الاقرار تملك بغير بيعه. احمد المادون لا يملك ذلك ومن الخيال ان يوكل المشتري حولا

بالشراء فيشتري الوكيل ويبيع ولا يكون الموكل خصما للتبيع الا ان هذا على قول محمد بن ابي حنيفة  
يكون الموكل خصما للتبيع ليطالب منه الشفعة فانه فكونه المادون اذا اشترى الرجل دارا وبيع

من حرمه دارا النسري الاول ثم جاء الشفع و اراد ان يأخذ بالبيع الاول على يد محمد بن ابي مالك ذلك  
وعلى قول ابي يوسف رج يملك ذلك. وعلى هذا الخلاف العبد المادون المديون اذا اذله المولى

بغير اذن الغرماء فغاب فحضر الغرماء لاختصومة لهم مع المشتري في قول محمد بن ابي يوسف  
الغرماء انهم يخاصوا المشتري ومن الخيلة بالشفعة ان يواجر المشتري من البائع ثوبا يلبس به الى

يخرج من مأته تخرج من الدار في يوم ثم يدعى بغيره الدارين صاحب الثوب فلا يكون للشفعة امانة الجزء  
الاول فلا بد من الشفعة ملك الجزء بالشفعة واما بقية الدارين صاحب الثوب صاحبها في الدار فكا

معهما على صاحب الحمار ومنها ان يستاجر صاحب الدار الذي يريد شراء الدار بعشر الدار على  
 ان يسقيه فاداءه فقام ذلك المجلس اورد عز بملك عشر الدار فلا يكون للشعير حتى السبعة وهو <sup>اول</sup>  
 مولد اجل الاجرة ههنا بمنزلة المهر وفي المسوط جعل الاجرة بمنزلة المبيع فانه قال لو كانت الاجرة عند <sup>ما ع</sup>  
 قبل الفصل لا يجوز ولو استحق العبد الذي هو احرار الدار بطل العقد والحصاف روح جعل الاجرة بمنزلة  
 المهر ومن الحكمة انه اذا اراد ان يبيع الدار بعشرة الاف درهم يبيعها بعشرين الف درهم بقسمة  
 الاف وحسماته ويعطى الباقى عشرة دنانير او اقل او اكثر او اراد الشئع ان ما عدها بعشرين <sup>العا</sup>  
 دنانير ع و التسعة ولو استحق الدار على المشتري لا يرجع المشتري بعشر الدار او بما يرجع <sup>ما</sup>  
 اعطاه لانه اذا استحق الدار بطلانها لم يكن عليه من الدار يظل المهر كالمواضع الدار بالدار <sup>المشتري</sup>  
 على الناحية بمصدا والله يرضى له عليه دون فانه يظل المهر ومن جملة الانطال التسعة ان يقول المشتري <sup>للسعة</sup>  
 ان اشترى الدار من فلان بكذا ما بيعها منك فاشترى ويعول روي في القس كذا ويعول عاوصها  
 مدارجها او يعول اية اوليكها فان احست ان اوليكها بالقس الذي اشتريتها ولستكها فقال للشئع <sup>موليها</sup>  
 فانه بطل التسعة وكذا لو بعث السيد يشتري لا يستعير احلا يقول للشئع ذلك فقال الرجل النحو  
 للشئع ان لا فاشترى من هذه الدار بكذا وهو يقول لك ان احسب ان اوليكها بما اشترى بها <sup>له</sup>  
 وليكها فقال الشئع ثم ولتها فانه تظل التسعة ولو بعث المشتري الى الشئع رجلا فقال للشئع <sup>قد كسب</sup>  
 اشترى من فلان بكذا بعث الناح هذه الدار في سره هذا الرجل فقال للشئع نعم بطل التسعة لان <sup>السبع</sup>  
 اقرا من هذا المشتري لم يصح ولم تنته به التسعة وكذا لو قال ذلك الرجل للشئع هذه الدار  
 لك ولم يكن لفلان الناح فقال الشئع نعم بطلت شئعته لانه لما ادعى الملك لنفسه فقد اقرا به <sup>لا تسعة</sup>  
 له ولو قال المشتري للشئع اية اشترى هذه الدار بمائة دينار فاحسب ان احطك من ثمنها <sup>عشر</sup>  
 دينار فقال نعم بطلت شئعته قالوا اما تطل شئعته في هذه الصورة اذا قال احطك من ثمنها  
 عشرة دنانير واسمها منك تسعين دنانير او مائة دينار او مائة دينار او مائة دينار او مائة دينار



وطلب التمتع الشفعة بصلح المشتري عن ذلك على بيت مجيب من الدار بدفعه اليه محصية من الص  
 ذكره الله لا يجوز لان حصته من القرض ليست بمعلوم فان اراد ان يسلم البيت الى الشفعة فيسفر ما بيع من الدار  
 للمشتري يشتري رجل اجنبي هذا السب للتمتع ما عرف ان التمتع يسلم القفعة بما يبيع من الدار فيحصل  
 العوض لكل واحد منها يسلم البيت للتمتع ويتب الدار للمشتري. اقامات الشفعة بعد ما قف  
 القاض له بالشفعة فيل ان يقض الدار وقيل ان يقض القرض كانت الدار لوثة الشفعة لان قضاء  
 القاض بالشفعة بمنزلة البيع. ولو مات التمتع بعد ما اشتري الدار كانت ميراثا لو وثقه  
 ولو قضي القاض بالشفعة للتمتع وطلب المشتري من التمتع ان يرد الدار على المشتري بزيادة<sup>الدية</sup>  
 من جنس الثمن او من عرقه لغيره. للمشتري مال من الاول وبطل الزيادة لان رد الدار<sup>عليه</sup>  
 المشتري يكون عمله الاقاله والا قاله اما تكون والقرن الاول ولا يصح فيها الزيادة وكذا لو طلب<sup>المشتري</sup>  
 من التمتع بعد ما قضي القاض له بالشفعة ان يرد الدار على التمتع بزيادة<sup>الدية</sup> او ان يعاد كانت<sup>الدية</sup>  
 والا قاله كما تكون من الدار بغير سهم. في المأمو. التمتع لان التمتع بعد ما قضي القا<sup>ض</sup>  
 له قام مقام المشتري وبصر المشتري كالوكيل للمتمتع فيصح اقاله التمتع مع البايع ولو ا<sup>لتمتع</sup>  
 القرض الى ان يسود الممنوع فيكون له في الاصل اقله في اسقاطا شفعة وله بدكر الكراهية<sup>والا</sup>  
 قول ان يوسع رجلا يكره. وعلى قول محمد رجلا يكره. وهذا بمنزلة له لمنع وجوب الزكوة  
 ومنع الاستئجار على قول ان يوسع رجلا يكره. والتمتع مشائخنا رجلا يكره الاحتياالا اسقا<sup>ط</sup>  
 الشفعة عند الوجوب لانه احتياالا لا يطل الحق واجب وصل الوجوب ان كان الحارفا<sup>سقا</sup>  
 يتأدى منه بأشبهه. وقال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رجلا لا بأس بالاحتياالا لا يطل الحق  
 الشفعة على كل حال اما قبل وجوب الشفعة لا تنكح كالوراء الكتاب المال لمنع وجوب الزكوة<sup>بعد</sup>  
 وجوب الشفعة لا يكره الاحتياالا ابه لا يكره الاحتياالا المبيع المبيع نفسه لا كلاما. الغير مطهر ماد لا

أبواب الكتاب ستة. الأول في إباحة القتال ومن يباح قتله. والثاني في الأمان. والثالث فيما يخرج بكفره  
 مسلماً. والرابع فيما يصح للمسلم به كافر. والخامس في أحكام أهل الردة ونقض عاتق الحرب. والسادس  
 في الخراج والجزية. أما الأول فلا بأس بالقتال في أشهر الحرام وهي ذوالقعدة وذوالحجة والمحرم وربيع  
 وقيل البديهة بالقتال في أشهر الحرم أفضل. فأن كان قوماً قبلهم الدعوة بدت في الإسلام ولا فإن  
 ناكلهم. وأن كانوا قوماً بلغتهم الدعوة لا بأس بقتالهم قبل مجيء بدء الدعوة والتجدد إلى أفضل  
 ولا يخرج الرجل إلى الجهاد إلا نذر يديه جموعاً فاذن أحدهما أو قرياً ذن الآخر لا ينبغي له أن يخرج وإلها  
 أن يجناه من الخروج إلى الجهاد أن كان في خروجه لهما المشقة. وأن لو كان له إخوان وإهل  
 ويبذلان فاذن له الحد من قبل الأب والعم من قبل الأم ولما يذن الأقران لأن الله لا يخرج لأن أب  
 الأب قائم مقام الأب عند عدم الأب وأم الأم دائمة مقام الأم عند عدم الأم فاعتبر بهما  
 لا غير وأن كان أحد الأبوين مسلماً والآخر كافراً فاذن له المسلم بالجهاد ومنعه الكافر أن كان الكافر ميمناً لشدة  
 على الولد لا يخرج إلا بآذنه. وأن كان الكافر ميمناً لأنه لا يقاتل أهل دينه لا بأس أن يخرج بجواز ذلك. وإن أراد  
 الولد أن يخرج للخيار قاتل المحل فله أن يوافيه كان له أن يخرج إذا كان يكون السفر مخوفاً كويل البحر وخوف العدو  
 فإنه لا يخرج إلا بآذنهما وإن لم يكن السفر مخوفاً لا بأس أن يخرج أن استغنيا عن بدته وإن احتاج إلى أحد  
 لا يخرج إلا بآذنهما. والمرأة إذا منعت أبها عن الجهاد فأن كان قلبها لا يميل إلى الفراق وتضرع بالبلاد  
 كان لها أن تمنعه عن الجهاد ولا اثم عليها. ولا يعتبر بآذن المرأة في خروج الزوج إلى الجهاد وغيره. وكذا للامتناع  
 عليه نفقتها كالبنات والأخوات والعمات والخالات. والذكور والصغير الزم من الكبار الذين لا حرفة  
 لهم إلا أن يخاف عليهم الضيعة وأما الذكور الذين لا حرفة لهم فلا بأس أن يخرج وأن يدعهم وإن خاف  
 عليهم الضيعة. وأن أراد أن يخرج إلى الجهاد وعليه دين لا ينبغي له أن يخرج قبل قضاء الدين فإن لم  
 يسره ما يقضي به الدين فإنه لا يخرج إلا بآذن العزيم. وأن كان ماله قليل فأن كان كفاً له بأمر الدين  
 وإن كان له دين لا يخرج إلا بآذنه. وأن كان له دين لا يخرج إلا بآذنه. وأن كان له دين لا يخرج إلا بآذنه.

لا غلابة لأحد للكفيل على المذبذبون. وأن كان عند الرجل ودائع وأربابها غيب ما أوصى به إلى رجلان يدع  
 الودائع إلى أربابها كان له أن يخرج إلى الجهاد. وأن أراهم يخرج بطلب العلم فيراهم والديته لم يترك هذا  
 في كتابه. وذكر المتأخرون أن له أن يخرج إذا لم يكن السهم مجزوا واستغنى عن خدمته. ولا يعاد المصير <sup>أول</sup>  
 مولا والمائة نفر من رعيها المذنبين. ويرفاد وخرج البغوي عليهم الخزيان العد وجلبه لأحد يند من مدائن الاسلام  
 كان للرجل أن يخرج بغير إذن الأوصى عند الخوف على المسلمين أو على دارهم أو على أموالهم ولا ماس للعلم الذي لم يبلغ  
 العلم بما في عدلته من طاعة الصالح وان الرءاؤه. وأما وقع الغزو من أهل الروم على كل من بعد من العدل أن يخرج  
 وإذا ملك الزاد والرواحه ولا يهزمه تلف الأعداء من أحرار. وسبب ما تفرق كان على أهل الروم أن يند  
 ما لم يدخلها إذا حارب. وإذا وقع القتال بين أهل الروم وأهل العدل يجب على أهل العدل أن يقاتلوا  
 ليرجعوا إلى أربابهم. وأن وقعت أفضسه دون فخر ما عده. بفساد أهل الدنيا الملك كان على الأعداء أن  
 يند ولا يخرج لأحد منهما. وكانوا يند. الأعداء من الروم والعمدة والعصبة لا تسمح لأحد أن يند من  
 المعتدين. يوم من الصلح إذا برى من الغزو ومعههم قوم من أهل الفساد يخرجون إلى الروم ومعههم مرامون  
 أمكن للصالحاء الخروج بدوهم لا يحرمون معهم. لو كان أحرارهم إلا معهم يخرجون معهم ولم الفساد  
 للفاسدين والصالحاء أحرارهم. ولا ماس بأخراج العاصية في الصلح بالمرح دون الخدمة فإن أرادوا  
 إخراج النساء للخدمة لا يحاله ملا ماس بأخراج الأماء. وإذا أصل أهل الاسلام بالروم يند لا يند  
 أن يمتله النساء إذا قاتلت المرأة أو كانت ملكة أو كانت ذات رأي في الحرب فتقتل ولا يفتل <sup>بأصليها</sup>  
 والتبغ الفانية إلا أن يكون الصبي ملكا وقد حضر في موضع القتال ويقتله يكون كسرهم يقتل. أن التبغ  
 الذي إذا كان له رأي ولا يفضل العنف ولا الرأفة في صومعة لا يظلم الناس ولا يند ومقطوع <sup>اليد</sup>  
 الرجل ومقطوع اليمن خاصة وبأس الشق. فإن قاتل واحد من هؤلاء فلا بأس بقتله وإذا قاتلت  
 المرأة فاحذرها المسلمون لا ماس بقتلها وإن أمكن سيئها وكذا الأسم والمقعد والتبغ <sup>بأصليها</sup>  
 موصو أي القاتل. رقتير وأحلس هؤلاء وليس عليه شيء. ولو لم يكن أن يقتلوا إلى شيء يند ولا يند



رسول الملك لا يصدق ويكون في الجماعه المسلمين في قول المجتهد روح وقال ابو يوسف ومحمد بن حنبل  
 اخذوا ما اخرج الحرب كذا يا ايتمه كذا . ملك يصدق ولا بأس الرجل الواحد من المسلمين ان  
 عليه من المشركين ان كان يطمع السلامة او الكفايه بهم . وانك لا تسمع حد من الرذائل  
 هلاك النفس من غير فائدة . مسلم وقع في ايدي الكفرة وقرب الى القتل <sup>للقتل</sup> من يوصله من يد عنقه  
 ان كان يخاف انه لو لم يد عنقه فانه ياخذ من الغنله الا انه لا بأس به . وانك ان تعلم انه لو لم يد  
 لا يفتلكه المان يد عنقه . ولو اخرج المشركون سفينة في البحر فمهم المسلمين ان يسمروا السمينة <sup>استرق</sup>  
 كان في سمه وان الخ نفسه في البحر فغرق كان في سمه في قول المجتهد روح وقال محمد بن حنبل  
 احرق ان كان يعلم انه لا يخرج من البحر لا بأس به . وانك يحسن السبا . ونفع ان يجوس البحر ان الوا  
 عليه ان يلقي نفسه في البحر . اذا قام المسلم المشركين في الحرب واخذ منهم اموالا فلا بأس . وكذا  
 لبيعهم منهم من الارضين او . <sup>مورث</sup> اذا دهم لا بأس به ولا بأس بتعليم القرآن للكفرة . ولا بأس بان يبذل  
 لطلب المال . واذا قهرهم اهل الحرب اهل مملكته بالرو صار والرقاء له جار شراؤهم منه . وان  
 قهرهم بالولاية والسلطنة لا يملكهم . وكثرة للمسلم الواحد القوم عمن الكافرين . وكذا او فر المائدة  
 من المائتين في قول محمد روح . ولا بأس بان يفر الواحد من الثلاثة والمائة من ثلثمائة . ولا بأس للمسلمين  
 ان يفر اذا كانوا اثني عشر الفا وكان العدو واكثر لقوله عليه الصلوة والسلام جبرؤيل <sup>يا</sup> و قمار بعة  
 وليه تغلب اثنا عشر الفا اذا كانت كلمتهم واحدة قال مسلم انه اذا غلب على طاعة الله يغلب لا بأس  
 بان يفر . ولا بأس للواحد ان يفر اذا لم يكن معه سلاح . ان اثنين لهما سلاح . ودرك في السبا . فمن  
 الفرار من الرخص اذا كانوا لا يطيقون . وعز آتمينه روح لو اصابوا مصر والمصر جيوش المسلمين  
 لم يكن فرار من الرخص . تسلم هرب من العدو . ولا بأس ببيع قادم به العدو وفساله عن اصحابه  
 لا يبيع احد يعلم موضع اصحابه وان اكره بالخطا لان المنة بالغنل لا يباح له قتل المسلم ولا يرضى له

ثم من المسلمين جمعوا الاودعوا الى رجل يدرى دار الحرب ويتنزل اسارى المسلمين منهم فان هذا  
 المامور يسأل للضاربة دار الحرب فكل من اجابته حرام. في اريد بهم ليستريح المامور ولا يجاوز قيمة الحرب  
 لو كان عبدا في ذلك الموضع وانما يشتري بمقدار قيمة اربعين اسيرا قلوا ان دار الامور ان تستري  
 اسيرا فقال له الاسير اشترى فاشترى المامور بالمال الذي دفع اليه ليعمل المامور ذلك المال ويرجع  
 على الاسير به ما يقرضه اياه فيرجع عليه كمن قرضه دين غيره باعده فانه يرجع عليه بما امر به دون  
 وهو حلاله الوكيل بالشرع اذا اشترى بالكثر مما امر به فانه يكون مشترى لنفسه. ولو ان هذا  
 المامور يبتز الاسير قتل للاسير بعد ما قال له الاسير اشترى بكذا انا اشترى بك مال المدفوع اليه  
 فاشترى دار مشترى بالاصحاب الاموال. حرمه دخل دارا باعها ومعه امته او ابن عمه من اهل  
 الحرب يباع ابن نفسه لا يجوز. اتفاق الروايات ويجوز بيع ولد غيره. ولو ان ملك اهل الحرب  
 الى الخليفة ذكر في الحرب انه يطيب للمهدي الله الا ان كان من محارم المهدي او ام ولد ما يبيعونه  
 وروى هشام بن روح ان الحرب اذا اشترى منه الى الامام مخرج و كان لها ان يرجع الى دار الحرب وروى  
 الحسن بن محبوب عن سماعة عن محمد بن ابي الحسن اذا باع امه او امه في دار الحرب لا يجوز ما رآه  
 المسري الى دار الاسلام ملكه ان لم يكن بيضا امان فالخليفة ان الحرب اذا باع امه او امه في الحرب  
 من المؤمنين المستامن يكون باعلا وهو رواية الحسن بن محبوب عن محمد بن روح ورواه هشام بن روح عن محمد بن سواد  
 بن النافع حواره البيع او يبري في قول عامه مستاتح منهم للشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 وقال ابو الحسن الكرخي في انكار الباع الحرب يري جوار هذا البيع جاز ولا فلا وروى ابن  
 سنان بن يوسف روى ان الحرب اذا باع ولد في دار الحرب من حربي يفر او مسلم مستامن حاز البيع عند  
 روح ولا يحرم المشتري على الراد ان خوصم في الرد وعند ابي يوسف روح اذا خوصم في الرد يجبر على الرد عليهم  
 وعن ابن سنان والعلويين روح ان باعه الحرب من مسلم مستامن لا يجوز وان باعه في دار الحرب من يرب  
 ملكه المسري. وعنه من استاتح فان كان يباح للمشتري ان يشتريه وان اشتراه حار وكو، فقا

للمشتري. وقال بعضهم إن إقتراف المسلم في دار الإسلام لا يملكه وإن اقترافه في دار الحرب وأحرجه إلى  
 دار الإسلام ملكه. والصحيح ما قلناه لا يجوز بيع الحرب ولدا في دار الحرب وأبعت الروايات على أنه  
 نعه في دار الإسلام ومنع ثمرة البيع في دار الحرب على مولا العامة ما أحرجه المشتري إلى دار الإسلام.  
 أحلف المشتري فيه فلا يصح بيعه لملكه لأن البيع وإن بطل في أحرجه حرام ملكه ما لم يملكه المشتري وقال بعضهم  
 لو كان الساج لا يملك النصف فيه لا ماعا ولا ماله فلا يملك المشتري وقال بعضهم إن كان الساج  
 يري حواره في البيع لا يملكه المشتري بالأجراح إلى دار الإسلام أحرجه طائعا أو مكرها وإن كان الساج لا يري  
 حواره في البيع أن أحرجه المشتري كرها ملكه وإن أحرجه طوعا لا يملكه المشتري. والصحيح أنه إن أحرجه مكرها ملكه وإن  
 به وهو طائعا لا يملكه سواء كان الساج يري حواره أو لا يريه وإن روج المسلم المساجن حرمه في دار  
 ودفع إليه إلى أبيها وفي قلعه أنه سبيها إذا روجها إلى دار الإسلام ذكره الشافعي وأحرجه طائعا فهو حرم  
 وأحرجه مكرها فهو حرم. الأصح في مرفوعه ٢٠، أتلفا فقال المرأة حررت طائعة وأما حرر وقال الرجل  
 أحرجه مكرها فهو حرم. وفيه رخصة في بطلانها إن جاءها من بوطلة كما جاءها بالأسيرين والعون والرجل  
 وأكسب بخلاف ذلك كان العون وللمرأة وتكون حرة إذا دعى أهلها بالإسلام، ويصلون  
 ويعرضون المرأى ويحدون الأديان مع ذلك ما عار عليهم المسلمون وسبواهم فأسرى منهم مسلم  
 ملك النساء ما قالوا أن له يكونوا معربين بالعبودية والرق لملكهم يجوز شراء النساء والرجال  
 سلب الكفار والدخول بهم لما أقروا بالإسلام ثم عتدوا الأديان كانوا امرأتين يجوز استرقاق سائرهم  
 ولا يجوز استرقاق كبارهم كما لا يجوز من أهل الحرية ولأننا نؤامد بهم بالعبودية لملكهم كانوا الرقاء  
 يجوز سبيهم وأسرقاقهم ما إذا ملكهم النساء حاز سبهم مسلم دخل دار الحرب بامان فأحرجه  
 مسلمة لو كانت حرة وطهرها فولم في عتق الرقاب بكره وطهرها عتق بمسقة ٢٠ وأخرجه

عند المسلم امرأة كتابية حل له وطهرها

فصل فيما يجوز ولا يجرى به من الرق يفعل في دار الحرب

إذا أهدى العدو إلى أمير العسكرو شيئا فإراد الأمير أن يعوض من الغنيمة وكان العوض شل حديد بينهم وبين  
 على هدنتهم بقليل جان العوض من الغنيمة وتكون الهدية لجميع العسكر وأن بعث أمير العسكرو سولا  
 إلى العدو وقال جازا أمير العدو ورسول الأمير جائزة فأخرجها الرسول كانت الجائزة للرسول خاصة لأن  
 العدو ومكلاه اخيارا لأن هبة ولأن أمير العسكرا ستاجر للعسكرا جيرا بالكثير من أحوال مثل قدر مالا  
 الناس فيه فعمل الاجير وانقضت المدة كانت الزيادة على اجر المثل باطلة لأن أمير العسكرو يتصرف بطريق  
 النظر كالفاضي ولو استاجر الفاضي لليتيم اجرا بما لا يتغابن فيه الناس فعمل الاجير وانقضت المدة  
 كانت الزيادة بالملة ولو أن الفاضي أو أمير العسكرو قال استاجرته وأنا أعلم أنه لا ينبغي لي أن أفعل ما جميع  
 الاجر في ماله كالفاضي إذا اخطأ في قضائه كان قضاؤه على المقض له وان تعد الحور كان ذلك عليه ولو أن  
 أمير العسكرا استاجر قوما مشاهرة لسوق الغنم والرمال حيث ما يدور ولم يبين المكان جاز له  
 أن يزيدهم غنما وما كان بعد درماكمهم وغنمهم قدر ما يحتمل الاجير وحده ولو قال أمير العسكرو سلم  
 أو نعي أن قتلت ذلك الفارس فلانك مائة درهم فقتله لا شيء له ولو استاجر أن يقطع رؤس القتلى  
 من الكفرة بعشرة دراهم فقطع كان له الاجر عشرة دراهم لأن قتل الكافر طاعة فلا يصح الاستيثار عليه و  
 رؤس القتلى ليس بطاعة فصح الاستيثار عليه ولو أن أمير العسكرا استاجر مسلما أو ذميا ليقول  
 كافر في ايديهم لا يجب الاجر لفلان رجلان بينهما فرسان أو أحدهما المهاياة أو الأخر لا يجزى إلا على  
 المهاياة في الركوب للقتال في قولهم وفي الركوب لغير القتال لا يجزى على التها في قولهم يعين في قتل ولا  
 واحد منهم بما ساهم فارس

### فصل في الأمان

إذا غرى المسلمون دار الحرب اختلغوا منهم بدعون إلى الاسلام أو يقاتلونهم من غير دعوة قال أبو حنيفة  
 رح الدعوة انفسا فان ترك الأمير الدعوة وقتلهم وأغار عليهم وسبأ نساءهم وصبيانهم وأحرق حصونهم  
 جاز وأن ظفرهم وأخذ دوابهم ولم يفد رهبا أخرجهما كان له أن يقتل دوابهم ويحرق المحوم ويدفن  
 أسلحتهم



تحت لارحمته فان وقع في قلوبهم ان الكفر يجب و، الاسلحة متناصحة لهم وان طلبوا الامان منهم  
 فاذا جاؤا بامان يدعهم الى الاسلام والنبوة الجزية فان ابوارهم الى ما عندهم ثم يقاتلهم فان امنهم غير  
 الامان امنهم حرمهم رجل وامراه وولدان امان المريض والشيخ الكبير القاني لانه من اهل القتال  
 بالوراء ويصح امان الكاتب والعبد الذي قاتل مع العسكر ولا يجوز امان المسلم التاجر في دار الحرب  
 ولا امان المسلم الاسير في ايديهم ولا امان الذي اسلم في دار الحرب ولا امان العبد الذي يكون مع الله  
 الخدمة وقال محمد بن يعقوب امانه ولا يصح امان الصبي في قولنا يجب في حقه يبيع وقال محمد بن ادا  
 مراهما صح امانه ولا يجوز امان اهل الذمة اذا استعان المسلمون بهم ولا امان العنود اذا سبغ  
 العد وجاربه للمسلم وادخلها دار الحرب ثم دخل سيدها ابا امان لا يجوز له ان يغتصبها منهم وكره له  
 ان يطأها لانه يكون بعد العهد ولو كان الموالي اسيرا في ايديهم كان له ان يسرقها ويأخذ اموالهم  
 يقتلهم ولو كان صفاء من المشركين قاتلوا المسلمين ومع المشركين اطفال ونساء ومستامون من المسلمين  
 اومن اسلم منهم في دار الحرب جاز للمسلمين ان يرموا الى المشركين بضرب ويطعن ويفصد وان ذلك المشركين  
 دون هؤلاء فان اصاب سهمه هؤلاء وقتل لا تجب الكفارة ولا الدية وكذا لو قتل المشركون بالصبيان  
 لا بأس بالرمي اليهم ويقصد به الكافر دون المسلم وكذا لو وقف المشركون على سور مصر حاصروا المسلمين  
 مع ما ذكرنا جاز الرمي اليهم واذا ظهر المسلمون على بلدة من بلاد اهل الحرب كان الامام بالخيار ان يشاء  
 قتل الرجال ان لم يساموا وسب النساء والذرية وان شاء اسرق الكل وان شاء تركهم احرارا وضرب  
 عليهم وهو في اراضيهم بالخيار ان شاء ترك اراضيهم عندنا ويضع الخراج على ارضهم  
 والجزية على رؤسهم وليس للامان ان يقسم الغنائم في دار الحرب وقال ابو يوسف رحمه الله احب الي  
 ان لا يقسم فان قسمها في دار الحرب نقذت قسمتها في قولهم ولا يملك الغنائم قبل احرار عندنا  
 وعندنا لثما في ربح يملك وقسمه الغنائم في دار الحرب بناء على هذا وكذا لو مات واحد من الغنا  
 قبل احرار الغنائم بدلا الاسلام عندنا لا يورث نصيبه ويكون بين عامة الغانمين وعندنا يورث نصيبه

وإذا حكمهم المدة قبل الأحرار عند ما يشاركونهم المدة في تلك العتاق وعنده لا يشاركونهم كما لا يشاركونهم  
 بعد الأحرار. ولو فتح الإمام بلاد من بلاد الحرب وقسم فيها العتاق قبل الأحرار بدار الإسلام بقات  
 عتاقه لأنه لما فتحها صارت تلك البقعة من دار الإسلام ما من قسم الاراضي والحدود واستقر الحال  
 والنساء والدية وقسم الكل بين الغائبين حازة قولهم ولو يشاركونهم احراراً وأحراراً ور والعقار منهم كل  
 ما هو معلوم حازة قولهم. ولو وصح الحراج على اراضيهم حرايبهم والقسمه التي تقسم بين الغائبين ويجب  
 فيها الخمس ما يصيبها المحبسون من المسلمين. وأما ما لها بها اثنان او ثلثة على وجه السرقة وحلوا بغير  
 الايمان يكونون بآءاً عند ما يجدفون روح ولا يجب فيها الخمس عند الايوح الخمس فيما يوجد من الكفرة الاشر  
 احدهما ان يكون جماعة والآخر ان يكون دحر. دار الحرب باذن الامام وعنده صاحبها ما لها  
 او ثلثة او اكثر يكون عتاقه خمسة منها "خمس" لهم الامام اوله ما دون من الكفار دخلوا دار الاسلام  
 فلعنهم المسلمون وما ملوهم وظهور عليهم واحد. وما كان لهم ثم لحقهم قوم آخرون من المسلمين  
 المدة فيما اصابوا وكذا لو دخل المسلمون دار الحرب ومحوها ملوهم ومهرها اهلها ثم لحقهم المدة لا يشاركونهم  
 المدة لان تلك المدة صارت من بلاد الاسلام فلا تشاركهم المدة. ثلثة لهم حطة الغنيمة وان لم  
 احدهم المدة او الحكم المحقق المحقق قبل احرار الغنيمة بدار الاسلام فانه شارك الغائبين عتاقاً والقتل  
 اذ امرض او صار مجروحاً لم يهودوا له. وما اطلقه ثم طهر فانه يشارك المحقق في الغنيمة  
 والثالث اذ اسر الرجل من العسكر وفتح القتال بين العسكرين ولم يكن الاسير معهم وعملهم حرج  
 الاسير قبل احرار الغنيمة بالدار كان له السهم في الغنيمة وكذا لو حرج بعد احرار قبل  
 فانه يشارك العسكر ومن اسلم من اهل الحرب قبل القتال وقتلوا اهلها يشاركهم السهم  
 ونحو ذلك ما عدا الغنيمة من احرار بدار الاسلام بعلمهم والامام منها تناول الطعام عند  
 حابة بغير راحه. وسها السلاح له ان يستعمله اذ له يكن له سلاح نفسه ثم يرد الى  
 حابة الاستغناء. وليس القيات عند الحاجة بمنزلة السلاح. ومنها ركوب الدابة من كبرائها

بعد الاستثناء . وأن باع شيئاً من هذه الأشياء لا يجوز بيعه ويرد اليمن إلى العيمة وإن أخرج  
طعام العيمة إلى دار الإسلام من العيمة رده إلى العيمة وإن أخرج الطعام وند <sup>العام</sup> قسمه  
تساوياً . ثم سمي به لأنه بمنزلة اللقطة ولا يملكه عليه إن كان فقيراً وإن كان غنياً وأسمع به بعد  
الأخراج يتصدق به أو يقيمه . ولا بأس أن يدهن بريناً أو سم من الغيمة أو يدهن دابة  
في دار الحرب سباح له ذلك كما يباح أكله . وأن لم يكن مأكولاً كدهن النمس لم يملكه وإن ينفع به في  
دار الحرب وعليه رده إلى العيمة لأنه بمنزلة الطب ولا يأخذ سلاح العيمة ودرس العيمة  
مع سلاحه ودرسه لأنه لا ضرورة إلا الاستماع بالغيمة . وإذا أخذ الغاري شيئاً من المباحات <sup>إلى</sup>  
لا يكون في يده أحد نكاح لها قيمة في دار الحرب أو في دار الإسلام كالطير والسمك والكبر والمعدن  
والخشب يكون ذلك عيمة ويحببها الخمس . وأن لم يكن له قيمة فهو من أخذ ولا حسن فيه لأنه  
بمنزلة الماء والكلاء والتراب . إذا لم يكن له قيمة فإن أخذ في دار الحرب ماله منه كالحب ومجوه  
وعمل منه له . فمحوها ماله يرد إلى العيمة إذا لم يكن الصعة معومه لأنه مال معوم في نفسه  
يعمل . وأن لم يكن للمأخوذ منه . ويعمل منه . إذا كان العول له لأنه صار ما لا يعمل فلا يكون <sup>عنه</sup>  
وأن أُلِفَّ في دار الحرب من العيمة ماله قيمة لأصهار عليه لأنه لا يساكد فيها حتى الغامض <sup>من</sup>  
الأحرار يرد إلى الإسلام فيكون بمنزلة مال الحرب . ولا يجوز للتجار أن يأخذوا من المال والعلف  
وأن أُلِفَّوا ذلك لأضمان عليهم . وما يجوز الاستماع به للمجاهدين عند الحاجة <sup>لصالحهم</sup> يجوز  
الذين كانوا معهم ونسألتهم اللات في كن معهم لمدة أو المرحى والجرح وساح لرفقهم ايضاً . فاما  
الأجر للخدمة فلا يباح له أن يأكل شيئاً من العيمة . فإذا أذبح الغاري عن العيمة أو غيرها  
للأكل عند الحاجة رد حلالها إلى العيمة لأن الجلد ليس بمأكول ولا من العلف . فإذا أخرج  
سرية بغير تعميل الإمام وأخرجوا في طلب العلف فأصابوا أكلاً ، غيمة يجب فيه الخمس ولا يخصص <sup>به</sup>  
السرية . وإذا أوفتوا أو أفاضل به يكون غيمة فلا يحتضنها القاتل عندنا . ويستحب التعيل

للامام وامير العسكر فان نقل الامام وامير العسكر ويجعل له شيئا من الغنيمة اليه وقعت في  
 الغنائم لا يجوز ولا يجوز التنفيل مما كان قبل الاصابة. واذا انفلا لامرهم وقال من اصاب ستين  
 فاهاب واحد منهم شيئا في دار الحرب كان له خاصة لا يجب فيه الخمس ولا يشتركه غيره في ذلك  
 وان مات في دار الحرب فما اصابه يكون ميراثا عنه. ولو قال من اصاب جارية فله فاصا  
 رجل منهم جارية واستبرأها بحضة في دار الحرب لا يجعله وطيرها في قولنا يبعثه رضى. وقال  
 محمد بن يحيى وطيرها. ولو قال من قتل قتيلا فله سلبه فقتل اسلم كافرا كان له سلبه <sup>والسلب</sup>  
 دابة المقتول وسرجه وما عليها من الالات ونياب المقتول وسلاحه وما معه من مال <sup>حفيبه</sup> حب  
 او على وسطه ودابته وما عد ذلك فليس بسلب. وكذلك ما كان مع غلامه على دابة اخرى  
 فليس بسلب. ويجوز التنفيل بكل مال من الذهب والفضة وغير ذلك. وان قال المنفل من  
 شيئا فله الربع او النصف كان كما قال ولا خمس فيما سمي له. وان بقى شيء مما لم يسم له فله <sup>الخمس</sup>  
 فاربعة اخماسه لساثر الغنائم يشتركه فيها المتنفل. ولو قال من اصاب شيئا فله الربع  
 او النصف بعد الخمس فيما سمي له

### فصل في قسمة الغنائم

ينبغي للامام ان يرفع من الغنيمة خمسا وينقسم هذا الخمس على ثلثة اسهم لليتامى والمساكين  
 وابناء السبيل. وان صرف الخمس الى واحد من الاصناف الثلاثة جاز عندنا وكان لرسول الله  
 صلى الله عليه وسلم خمس الخمس فسقط ذلك عندنا بعد وفاته وعند الشافعي رح لم يسقط <sup>كون</sup>  
 ذلك للامام وسهم ذوي القربى ساقط عندنا وعند الشافعي رح لم يسقط. وعندنا لو صرف هذا  
 السهم الى ذوي القربى بجلة الفجر جاز ثم يقسم الاربعة احاسا بين الجند. ولا ينبغي ان يقسم <sup>فيل الاخر</sup>  
 بدار الاسلام. فاذا قسم نفدت قسمته عند الكل فان كانت الغنيمة من النفليات فلم يجز للامام  
 حولة ينقلها فقسما بين الجند جاز يعنى يقسمها بينهم ليحملوها ثم قسمها في دار الاسلام

بحقوقهم المدة في دار الحرب قبل ستمه العتائم والاحرار وشاركهم في الاحرار يتاركتهم في العهد  
 يتاركتهم بعد الاحرار ولا تنقطع مساركه المدة الاسلوات احدى احرار العتائم بدلا لاسلام  
 ما في ستمه العتائم في دار الحرب والسالك ان يبيع الامام العتامة في دار الحرب ما من المدة  
 يشارك الحاس في النعم اذا احاد المسلمون عتامة ما يحيدوها جنة علمهم العدد وواحد  
 سائم من المسلمين م حاء عسكري واحد وها من العدد وكاتب العتامة للأحرار دون  
 اولين وله كان ذلك بعد الاحرار بدلا لاسلام وحب على الاحرار دون الاولين الامام اذا  
 صامه وودع الاربعة الاحاس الى الحيد وهلك الخمسة في علم الحيد ما كان في اديهم  
 ليدلوا دمع الخمس الى اهلها وهلك الاربعة الاحاس في يد سلم الخمس لاهل وهذا كالعاصم اذا  
 مات للعوصة للمساكين ولم يذبح اليهم حرم هلك كان الهلاك على المساكين وله اعطى النعم  
 ودية او الب للمساكين مهلك الباء هلك من مال صاحبه حاصه ولو ان الامام اودع  
 العتامة الى بعض الحيد قبل ستمه العتائم ولم يكن ما فعل جنة ما لم يبيع شيئا واداراد  
 الامام ستمه العتائم بين العتائم نصرت للعارس ستمهم له وسهم له يسره العتائم  
 والبردين فيه سواء وهو قول الجماعة وروى وقال ابو يوسف ومحمد والسابع روح نصر <sup>للعارس</sup>  
 مائة اسهم وانه قول الجماعة وروى لا ستمهم لثمن من مرس واحد وقال ابو يوسف في ستمهم  
 لعرسين ومن دخل دار الحرب فارتسام مرسه وقابل راحل كان له ستمهم العرسان عندنا وعند  
 السابع روح اذ امام مرسه قبل ستمه الوافعة لا يسمي ستمهم العرسان وان قتل اسان مرسه <sup>سهم</sup>  
 الوافعة فصمة العتامة فهو فارس وان عصه عاصب وصمة العتامة فهو راحل ولو باع مرسه  
 بعد دخوله دار الحرب قبل ستمه العتامة فله ستم راحل ولو باعته بعد العتامة فله ستمهم فارس  
 لو اخرج مرسه او يهده او اعاره وقابل راحل لاهو <sup>سهم</sup> استار مرسا وحاول دار الحرب وقابل مرسه ستمهم  
 وكذا ان اساحر مرسا ودخل دار الحرب وقابل مرسه العرسان ولو دخل دار الحرب راحل استمر

فروسا واستعارا ووهب له وقاتل فارسا فله سهم راجل. وقال الحسن رضا اذا دخل في الحرب راجل  
ثم اشترى فرسا او وهب له او استاجرا واستعار وقاتل فارسا فله سهم فارس. ولو غزا فنانسلوا  
في السفن ومعههم فرس فمن كان له فرس فله سهم فارس فهذا وما لو كانوا في البر سواء

### فصل فيمن يصلح لامارة الجيش

ينبغي للامام ان يؤمر على الجيش من كان خيرا بامور الحرب وتدبيرها كان من العرب او المولى وان  
عليهم امير فامرهم الامير بتيه لا يدرون ما هم ينفعون به ام لا كان عليهم طاعته ماله بامرهم  
بل العصية او بما يكون فيه الهلاك غالبا فان اختلفوا في ذلك منهم من يقول فيه الهلاك ومن  
من يقول فيه النجاة فعليهم طاعته لان مخالفة الامير حرام الا اذا انفق الاكثر ان فيه الهلاك فينفذ  
يتبع رأي الاكثر. ولو ان الامام كتب الى امير العسكرا فاولينا فلانا امير العسكرا يكون امير على حاله  
امره ولا يكون الثاني اميرا قبل ان يصل الى العسكرا. ولو كتب اليه انا قد عزلناك فوصل اليه الكتاب  
اوله يصل فانه يصير معزولا وهو بمنزلة ما لو كتب الخليفة الى امير مصرنا اولينا فلانا فانا كان الاول  
ان يصل بهم الحجة ماله يحضر الثاني ولو كتب اليه انا عزلناك فوصل اليه الكتاب ليس له ان يصل بالثاني

### فصل في استيلاء اهل الحرب على اموال المسلمين

ولو استولوا اهل الحرب على اموالنا واخرنوها بنا هم ملكوها عندنا فان ظهر المسلمون بعد ذلك  
فوجدوا المالك القديم قبل القسمة اخذ به غير شيء وان وجد بعد القسمة في يد من وقع في سهمه  
من ذوات القيم اخذ به قيمته ان شاء. وان كان مثليا لا يأخذه بعد القسمة. فان اشترى مسلم  
منهم في دارهم واخرجه الى دار الاسلام اخذ المالك بالثمن ان شاء. وان وهبه العدو من مسلم  
المالك القديم بالقيمة ان شاء. ولو ابق مملوك المسلم الى دار الحرب ثم ظهر المسلمون عليهم بالمال  
القديم يأخذه قبل القسمة وبعد ما يخير شيء في قولين ضعيفة روح وفي قول صاحبيه يأخذ به  
القيمة. ولو ابق الكاتب ارامه لدا والمدير اليهم ثم ظهرنا عليهم واشترى رجل منهم اخذ به

بمقتضى كل حال. وفي الحرب اذا امتنعه رجل من بيع ما من ربيع المشتري عليه بالقرى من له ما يملكه، ولو استأجر  
 السلم للعبد الماسور منهم ثم اوجزوا احد المالك الفاء، ثم يعيده ان شاء الله الملكة بالهبة، وان استقر  
 بمسلم منهم واخرجوا الى دار الاسلام، فاعه من احرار المالك ان يأخذ من الثمن ما يملكه بالقرى من له  
 ان يبيع من البيع وياخذ من المشتري الاول بالقرى الاول. واذا كان المالك على بائع من مملوكه من  
 دار الحرب فلم يطلب سوا الاستعطف حقة. ومن مخرج من الله تسقط راد، ما للمولى الماسور منه  
 بعد اخراج المشتري كان للورثة ان يأخذوه في قول مخرج. ومن يبيع من له ما يملكه بالقرى من له  
 ان يأخذوه. ولو اشترى الجارية الماسورة من العدو ورجل فاحرقها الا دار الاسلام، ثم استرجعها، ولو  
 بداهم ثم اشتراها رجل اخر منهم واحرقها الا دار الاسلام كان المشتري الاول احق بالاحد من الاثنان فقدم  
 لولم يأخذها المشتري الاول من السيد السابق لا يكون لذلك العدم ان يأخذها من احدها المشتري الاول فالتى  
 للمالك القديم ان يأخذها من المشتري الاول بالجم ان كان هو يوجب له اداؤها ان يبيع  
 لا يكون للواهب الاول ان يرجع في الهبة فان رجع الموموب له الاول كان للواهب الاول ان يرجع في  
 فان استولى العدو على اموالنا فظهر المسلمون عليهم قتل احرارنا منهم واسترد اموالنا وانما يكون  
 لملكهم بغير شيء. ولو اسر الحرب عيدا مسلما مسلما وحرره من الحرب فاعفاه او بعت او كاتبه ففوت  
 فاستولدها ثم ظهر المسلمون عليهم فتوا جميعا

ما يكون اسلاما. ان الكافر ما

الونى والذى لا يوحده الله تعالى اذا قال لا اله الا الله بوجه مسلما حتى لو رجع عن ذلك  
 وكو قال فامسلم يصير مسلما فان قال الفارسي في مسلم انه على الحق فكذلك سما واليهودى والصليبي اذا قال  
 لا اله الا الله لا يصير مسلما بل يقبل محمد رسول الله من اليهود والصليبي تغزون بوجه الله تعالى  
 الا انهم يكرهون رسالة النبي صلى الله عليه وسلم في الفريز برسالته لا يصير مسلما. قالوا الله هو الله القهار اليوم  
 المسلمون اذا قال واحد منهم محمد بن لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله لا ينام فاسلامه حتى

عن بعضهم كان نصرانيا يقول انا بري من النصرانية وان كان يهودي انا بري من اليهودي يقولون دخلت في دين الاسلام لان من اليهودي عن يهودي برسالته النبي صلى الله عليه وسلم يقولون كان رسولا الى العرب والاله بنى اسرائيل فلا يصير مسلما باقراره برسالته ويوحده انية الله تعالى فينبغي ان يقرانه بدخل في دين الاسلام ولو قال اليهودي او النصراني انا مسلم او قال اسلمت لا يحكم باسلامه لانهم يقولون المسلم من يكون منقادا الى الحق مستسلما ومن على الحق فان قالوا مسلم مستل عنه ان قال اردت به تركت دين النصرانية او اليهودية ودخلت في دين الاسلام يكون مسلما حتى لو رجع بعد ذلك يقتل وان قال اردت به اني مستسلم واني عبد الحق لو كن مسلما فان لم يرسل حتى يصل جماعة مع المسلمين يكون مسلما وان مات قبل ان يرسل وقبل ان يصل جماعة فليس مسلم وعن الحسن بن زياد روى اذا قال الربيع بن زياد اسلمت كان اسلاما لانه خاطبه بجواب ما كلفه به فكان اسلاما ولو قال اليهودي او النصراني لا اله الا الله محمد رسول الله تبرأت من اليهودية ولم يقل مع ذلك دخلت في دين الاسلام لا يحكم باسلامه حتى لو مات لا يصل عليه لاحتمال ان يكون متبرعا من اليهودية واخلاص النصرانية وان قال مع ذلك دخلت في دين الاسلام فينبغي ان يحكم باسلامه وعن بعض المشايخ اذا قال اليهودي دخلت في دين الاسلام يحكم باسلامه وان لم يقل شرا من اليهودية لان قوله دخلت في الاسلام او ابرمته بدخول احاد في الاسلام اما الجوسج اذا قال اسلمت او قال انا مسلم يحكم باسلامه لانهم لا يدعون لانفسهم وصف الاسلام بل يدعون شتمه بها منهم كفاؤهم بقر بالاسلام الا انه صلى مع المسلمين جماعة يحكم باسلامه لان المشركين لا يصلون بالجماعة على هيئة جماعة المسلمين فحكم باسلامه حتى لو انكر يصير تداخلة لوصفه لا يحكم باسلامه ولو كان داود بن رشيد عن محمد بن ابي بكر ان مسلم اذا صلى الى قبلته المسلمين وقال لنا طغى روح اذا صلى الكافر في سجدة واحدة متوجها الى الكعبة يصير مسلما وان لم يكن متوجها ولا في وقتها لا يصير مسلما ولو صلى الجمعة يصير مسلما ولو اقتدى بمسلم وصلى خلفه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يحكم باسلامه وانما الذي في المسلمين لا يحكم باسلامه ولو شهد قوم على ابيه صلى الله عليه وسلم واحدة في جماعة صلى



واستقل ثلثنا قال الناطق ربح حلقه مسلماً والواكان اماماً او غير ذلك وأنه شهد والله كان يؤذن ويقيم  
 بالحلقة مسلماً سواء كان الايمان منه في الضرورة السحر وأن قالوا اسمه يؤذن في المسجد فلو لا ان يحكم  
 ما سلامه في يقولوا يؤذن في المسجد وأن قالوا راسه يصلي سبه ولم يقولوا في جماعة وقال الرجل صلب  
 صلاته لا يقبل منهم فادهم في يقولوا صلي دلو سوا واسمعه هلسا وعن بعض الشافعي اذا دنا الكا  
 في وقت الصلوة يصير مسلماً وكذا له في صلوته في وقت الصلوة في الجماعة وأن يؤذن في عزاء  
 لا يصير مسلماً وان صام او حج او ادى الركعة لا يحكم بسلامه وطاه الرواية وروى داود<sup>٨</sup>  
 عن محمد بن ربح ان حج النبي على الوحة الذي فعله المسلمون بان رأوه بهذا الاحرام ولله شهد<sup>لناسا</sup>  
 مع المسلمين ثوب مسلماً وأن كفي ولم يشهد بالناسك او شهد بالناسك ولم يتركه لما  
 وأن شهد واحد وقال راسه يصلي في هذا الا عظم في جماعة وشهد آخر وقال أنه يصلي<sup>مستأ</sup>  
 كذا يصلي بها دهم ما يحرم على الاسلام وأما قال الوبي هذا محمد رسول الله ثوب مسلماً و  
 شهد لا الله الا الله وكذا لو قال انا مسلم او قال انا على دين محمد صلى الله عليه وسلم قال ابو العيص لو انا  
 على الاسلام يحكم بسلامه ولو مات بعد في عليه لان هذه الامانة ربحا على الاسلام طاهر<sup>كاه</sup>  
 على الطاهر كقولهم كذا واخواله لادم لم يلى مسلماً وكذا اد عبد الله ابراهيم ربح<sup>العباد</sup>  
 فيهم رجل في دار الحرب اوسع منه وماب يصلي عليه واسترسل حماره فادركه في<sup>الصح</sup>  
 مات في دار الحرب فهو على دين ابيه وان ادخل في دار الاسلام ما كان معه اياه من مسلمين  
 واد مات الاثوان بعد ذلك فهو عا ما كان عليه وان لم يكن معه واحد منهم مات بالان لا  
 يصر مسلماً انما ذلك راو للموت ولو اسلم احده ثوب في دار الحرب في الضيق لم يمسك لانه لا يملك  
 لاسلم احد الاثوب في دار الاسلام ثم سبه الضيق بعد ذلك من ذلك في صار في دار الاسلام  
 مسلماً أسلام الضيق العاقل صحيح عند ما في لاسر من اثاره الكفر ويصلي عليه امامات وثوب  
 لغيره للحرية: ولقد رده ارتد اذا سمع ما في لاسر منه ومحمد ربح الا انه يحكم على الاسلام<sup>الوجه</sup> بما حسن

ولا يقتل. خرج أسلم في دار الحرب ولم يعلم بالشرع كالصلاة والصوم ونحوهما ثم دخل دار الإسلام ومات لكن  
عليه قضاء الصوم والصلاة قياساً واستحساناً ولا يعاقب عليه إذا مات. ولو أسلم في دار الإسلام  
ولم يعلم بالشرع يلزمه القضاء استحساناً ذكره محمد بن يحيى في صلاة الأصل

بالحمد ما يكون كفر من المسلم وما لا يكون  
إذا قال: لا أسلم إلا أن لا تقتلني فحلف القتل على نفسه وسعه أن يجري كلمة الكفر على لسانه إذا كان  
عليه مطعماً بالآية: . . . وأقول لا أسلم سجد للملك ولا لاقتلنك إلا بأن يسجد للملك سجود التحية والتعظيم  
لا يسجد بالعبادة لأن سجود التعظيم لا يكون كفر أعرف ذلك بأمر الله تعالى الملائكة يسجدون له عليه السلام والله  
لا يأمر أحداً بعبادة غيره وكذلك أخوة يوسف بن عبد الله يوسف عليه السلام مسلم دعا على غيره بالفات  
خدماً يا بني. روى بن قزوين ستاً ما خلفوا فيه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل بن يحيى ذلك كفر  
ذكر محمد بن روح في السير إذا دخل المسلم خشية في فم الكافر الأسيرة لا يمكنه التكلم بالإسلام قال محمد بن  
إبراهيم بن محمد قال الله تعالى واشتد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب العظيم فجعل طفت وقال والله يعلم  
ما فعلت كذا وهو يعلم أنه فعل خالف المشايخ فيه حكي عن الشيخ الإمام الزاهد بن روح قال وجدت  
رواية في هذا أنه يكفر. وكذلك لو صلى إلى غير قبله عمد وجدت فيه رواية أنه يكفر وقال بعضهم إذا  
قال الله يعلم لي لم أفعل كذا وهو يعلم أنه فعل لا يكون كفراً والاول أصح. ولو قال كان الله يعلم فعلت  
كذا فالله غير عالم وقد كان فعل ذلك ويعلم به قالوا أيكون ذلك كفراً وهذا فحش من الاول. وإن قال  
هو سجد إن كنت فعلت كذا وهو يعلم أنه فعل خالفوا فيه أيضاً على الوجه الذي ذكرنا. ولو صلى  
بغير طهارة عمد قال الصدوق الشهيد حسام الأئمة يكون كفراً وفي الصلاة إلى غير القبلة عمد قال لا  
كفر. وذكر شمس الدين في الخسرية روح الصلاة بغير الطهارة عمد معصية ولم يقل كفر. وقال في الخسرية الحلو  
يكون كفر عند أكثر المشايخ قال وهكذا روى عن أبي بصير في النواذر وقال في ظاهر الرواية  
لا يكون كفر قال ربيعة عنه وإنما خالفوا إذا لم يكن على وجه الاستخفاف بالدين فإن كان على وجه

اوجه القلب وكذا اذا امر الرجل امرأة العبراني فريد ودينه يهودي وجها يصير هو طاهر هكذا يروي عن ابي سعيد  
 بن ابي جعفر رجلان من امر الرجل ان يترك ان يترك الامم كما ذكر المامور واوله يترك وقال القصة الاولى ان رجلا  
 من رجال كاهن الامر بصيركا واداه عليه او امره بالاريد ووكذا في غيره عاينه انما كلمة الكفر بما يصير  
 دأمرها بالاريد دلالة ربه كغير المامور ومن ربه يترك العرب بصيركا من رجل ضرب امرأته فعالت  
 مسلم وقال هو ان ليس مسلم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يصح كذا في الحديث لا يصح  
 من بعض اصحابنا رجلا لو قيل له انت مسلم فقال لا يكون ذلك كغيره الا ان قول المامور ان ليس  
 من افعالهم ليس من افعال المسلمين وقال الشيخ الامام الرازي رحمه الله ان ذلك كغيره عند  
 الناس في قوله هو ان ليس مسلم بعد ذلك قال اذا طالب المشرك من الروح فعاد الرجل لا يراه  
 ما قاله بن داود عند فعاد ان لم يجبه له الا حادوه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان  
 ما بها على معصية ظاهر وهو يحرمها من الله تعالى فاجابه هذا نصير من ذلك وقص من روى بها وان كان  
 الزوج عاينها على امر لا يحاف به من الله تعالى لم تكفر الا ان تريد بذلك الاستحباب من روى بها  
 رجل اراد ان يصير عمر فعاد له ذلك الاستحاف الله تعالى لا يروي عن محمد بن ابي سنان عن هذا فعاد  
 ان له ان يقول المومنين العمل وان كان ربه على معصية فقبل له الانتهاج في ربه واللا نصير هو الا يملكه الله تعالى  
 كذا اذا قيل لرجل الا تحب الله تعالى فقال له حاله العصب لا يصير كغيره رجل ان هو يهودي فانه يهودي  
 ويرى من الله او من الاسلام ان فعلت كذا كان يمينا ما لم يشر العرط هل يصير كغيره الا حادوه انه  
 كذا لو حلف على امر ما من قال هو يهودي او يصير يهودي من الله تعالى الاسلام كذا في الحديث  
 يامس وقد كان فعل ما كان فاسيا لا يعلم انه كان فعل او لم يفعل لم يصير كغيره وقال الشيخ الامام  
 انما قال الشمس الاثمة السرخس ربه الاصح انه ان كان الرجل يعرف هذا مبدءا ولا يلم به الا يكون كذا  
 لا غلاما ولا المستقبل وان كان حادوا او كان عنده انه كره في الما يترك في الحال وفي السماع

الشرط بصبر كما والاله كما باشر الشرط وعند انه كفر بعد صحة الكفر والرضا بالكفر كفر. رجل كفر بجهانه <sup>فأما</sup>  
 وطه فعلى الايمان يكون كما ولا يكون عند الله بنع مؤمنا. رجل قال أسفيلني امرأة أردت ان تكفر بصبر  
 بكافرا. رجل قال لعيرم بالفارسية كبره به اربعين كاره يومى كنه مالوا ان اراد به بقبيل ذلك العمل لا يكفر <sup>رجله</sup>  
 قال المأثور حين ادن كذب بصبر كما كرا. رجل قال اني احساح الى كثرة المال الحرام والحلال عند <sup>سواء</sup>  
 لا يحكم بكفره. مسكران صرب امرأته فعالت بمسلمان نفسكه راجنين مى زيه فقال لا ثم طلقها  
 فلما قالوا بفتح الثلاث لا بها لربان سكرانا فالثلث واقع وان كان سكرانا فربه السكران لا يصح  
 استحصانا فيقع الثلاث على كل حال. امرأة قالت لزوجها ان لم تطلقني تجسست تصير مريضة وهذا  
 اذا اردت الحال لانها لما ارادت الحال بعد ما شرب الكمر وعن ابي بصير به اية سلام امرأة قالت لزوجها  
 طلعى والا كبرت قال يحد والسكاح بصري اسلم باب ابوه بعد ذلك فقال ليتني لم اسلم الى هذا  
 الوقت حتى ارب منه ما به بصبر مردي الا انه عني الكفر ونكاح الكفر. رجل قال لعيرم صلي الكفونة وقال  
 لا اصليها اليوم اختلفوا منه ذكر الناحية عن محمد ربح انه قال قول الرجل لا اصلي مجمل وهو ان  
 احد هالا اصلي بعد صليها والتاء لا اصلي بقوللى فقد امر به من هو حر منك. والثالث لا اصلي  
 مسقا ومجابه في هذه الوجوه الثالث لا كفر. والرابع لا اصلي وليس يجب على الصلوة ولم امر بها <sup>بعه</sup>  
 حووها بصبر كما فزا. قال الساطع ربح فعلى هذا اذا اطلق وقال لا اصلي لا يكفر لان هذا اللعظ محمل  
 قوله اب علامه مخرج ومال يارب تا حد مرله واحد ولا تا حد مرله عشرة وانما في جمع المال الاجتهاد  
 وكان ذلك ان تاخذ قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح ارجوان لا يصبر كما والاله له يوسف الله <sup>نه</sup>  
 بالظلم لان الظلم ان يا حد ما ليس له والدسا والاحرة كلها لله تبح. امرأة مات ولدها فعالت هم بكفاد  
 بارهمى سندی قال الشيخ الامام الراهد ربح انها لا تكفر فان الله تبح ما عطي والله تبح ما اخذ <sup>بعه</sup>  
 امند مرصه واستند عليه فقال ان شئت توفيه مسلما وان شئت توفى. كافر قال واحد  
 من العلماء يصير مريضا. وكذا الرجل اذا ابتلى بمصيبيات فقال اخذت مالي واخذت كذا وكذا فلا

تفعل الشيء وما تافى لم يفعله وما اسبه ذلك من الايمان فاجاب هذا القائل وقال ما يفكر ميله  
لو كان هذا المريض قال ذلك من غير قصد فاجاب وقال انما يجري علي لسانه حرف واحد  
ذلك انما مثل هذه الكلمات الطويلة لا يجري علي لسانه من غير قصد فلا يصح في رجل قال ما رآه  
روزي بر من فراخ كثر يا بازي كثر في من رونها كن يا بر من جو يمكن قال ابو نصر الدنوبير بصيرا فزا<sup>باسم</sup>  
لان الله تعالى لا ينسب الى الجوز في فعل ذلك، فكيف قتل المرأة توحيد دانه، وعالم لان  
بعضهم ان ارادت ان لا تعرف التوحيد الذي يقوله الصبيان في المكتب لا يضرها وان اراد<sup>روت</sup>  
انها لا تعرف وحدا نية الله تعالى لم تكن مؤمنة فلا يصح نكاحها، واذا نكح الرجل ليمن من الانبياء<sup>اب</sup>  
لا يكون نبيا قالوا ان اراد به لولم يبعث نبيا لا يكون، خارجا عن الحكمة لا يكون كفرا وان  
اراد به الاستخفاف والعدو كالكفر، ولو قال بالفارسية الكوفلان يبغي ما يريد<sup>ميك</sup>  
يود ما لو اراد به لو كان رسول الله لم يؤمن به كان كفرا كما لو قال لوا امره الله بكذا وكذا لا فعل  
او قال لا لو نزل بها وقال لوا امرني الله تعالى بعشر صلوة لا افعل وقال لو كان القبلة به هذه<sup>جيلة</sup>  
لا اصل كان كافرا في جميع هذه الكلمات. اذا غاب الرجل النبي عليه السلام في بيت ك، ك، او قال  
بعض العلماء لو قال شر البي صلى الله عليه وسلم بشعر فقد كفر وعن ابي جعفر الكبير رجع من ما  
النبي عليه السلام بشعر من شعراته فقد كفر، فكوفي الاصل ان شتم النبي صلى الله عليه وسلم ولو قال  
جن النبي عليه السلام ذكر في نوادر الصلوة انه كفر ويجوز ان يقهر في علي النبي عليه السلام  
وعن ابن مقاتل رجع من انكروا الخبر عليه السلام وذى الكفل عليه السلام قال كل من لم يجمع الامة على<sup>ان</sup>  
نبيا لا يضروه ان جحد نبوته، ومن زعم ان المعوذتين ليستا من القرآن ذكر في النوازل انه لا يكون كافرا  
ومن تمنى ان الله تعالى لا يكون حرم الخمر قال ابو بكر بن الباقر رجع لا يكون كافرا لان الخمر كانت حلالا  
في الاصل بكذا الربا ونكاح المحارم، ولو تمنى ان الله تعالى لو لم يفرض صوم رمضان لما شق عليه  
لا يكون كافرا كذا قال الشيخ الامام ابو بكر الباقر والشيخ ابو بكر محمد بن الفضل رجع انه لا يكون كافرا داني

انه لا يمكنه اذاع حقه منه. ولو تمخض الاكل فوجد الشيع لا يكون حراما كان كفا لان ابا حنيفة لا يلين .  
 ما نحن به . ولو قال ان هذه الطاعات حطها الله عذاما عليها ان نزي ان طاعتها مسقة علينا لا  
 كذا . وقال ان لا يرضى الله من علم هذه الطاعة كان خيرا لا يكون كفا ان ما اول ذلك وما وبله ما ملنا .  
 ولو تمخض انه لم يحرم الرعي او العلم او العمل بعرجون او اللواطة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 هو كذا لان الملاي هذه الافعال ٣٦٠ الحكمه والعدل . رحلان اختصهما من غير طاعة احد هاتما  
 ما ان الزايفه وهو له حد ٢٠٠ مام است وكان اسم المشفوم محمدا قال الشيخ ابو القاسم رح لم يكن كفا  
 لان اء هام الناس لم تنصرف الى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكن كفا ما الربو . رحلان بينهما حصه  
 فقال احد هما صاحب فرد بان بنه وباسمان برو وبأخذ كجك ك قال الكثرهم لا يكون كفا  
 ولو قال شوي وبأخذ كجك كن قال بعضهم يكون كفا او الله مال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 وقال الشيخ الامام ابو بكر بن حامد رح لا يكون كفا او الا حوط متحد يد النكاح . ولو ان رحلان  
 رحلان وقال بالفارسيه الروي خذ كجها ان است اروي يستأنم قال الشيخ ابو القاسم  
 يصير قد لا يدعي انه يغلب الله تع . وقال بعضهم لا يكون كفا لان المراد من هذا الكلام في الز  
 التحويل دون التحق . ولو قال الرحلان بيضا مراست ان وي يستأنم لا يكون كفا لان النبي صلى  
 عليه وسلم يطالب بأداء الحق ويسوف في منه . رجل قال غيره اعطيني حقه والاخذت لك يوم العمه  
 . الرحلان لم يوافق . ان اسوهي قال الشيخ الامام ابو بكر الساجي لم يكن هذا كفا رحلان  
 سما فقال احد هما الله رح يحكم بيبي . وبينك وقال الآخر بالفارسيه خذ كجها كجها  
 او مال كجها كجها . ما ابو القاسم رح يصير مر يد الا ان الله تع يحكم من عباده جميعا العوي  
 والصعب والسهل . والد في حكمه واحد . رجل وضع ثيابا في موضع وقال سلموها الى الله تع  
 . قال غيره سلموها الى من يمتنع السارق اذا سرق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 كفا . رجل بينه وبين غيره حصوه فقال رجل حكم خذ في حين است فقال آخر حكم خذ

حجه فلم يال ابو القاسم ببح هو كفر لانها صفات بامره تـ رجلان بينهما خصومة فقال احدهما  
 للآخر بما تابعكم رويتم فقال الآخر من علم حجه دانم قال ابو بكر بن القاضيه بكبر المحيب <sup>لانه</sup> استخف بالعلم  
 رجلان بينهما خصومة فمأء احد هما مخطوط الغمهاء والعتوى فقال الخصم لهما كما افنوا وقال <sup>فعل</sup>  
 هذا وهما من عرض الناس كان عليه التبريد رجل قال قصدة تريد خير ليعين الله تعالى ما لا يكون  
 كفر لانه يبرأ بهذا ان صدقته من الله تـ رجل قال لعالم كبير ارجو علمك ان اراد الله علم الدين <sup>كان</sup>  
 كما قال رجل قال ما دروغ مي گويم خدای دروغ ميگويد لا يعلم لان المراد بهذا ان الله تـ لا تكذب  
 رجل قال في غضب امراته ان روسييه كه تزاناد وان بغاكه تراكشت وان خدا كه مرا آفرید <sup>مصلحتهم</sup>  
 بكون كفاً وسئل ابو نصر الميوسني عن هذا فما مل في ذلك اياما وله محجب قال ص عنه الطاهر  
 انه يكون كفاً رجل قال لامرأته يا كافرة فقالت انا ذرة فظلمني قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 هذه ردة وتخرج عن الاسلام وتجد يد النكاح والعود الى الزوج ولو قال لامرأته يا كافرة فقالت لا بل <sup>لا وجه</sup>  
 بينهما فرقة رجل تزوج امرأة بغير شهود فقال الربيع والمرأة حدة ائزويه امير المؤمنين كوديم  
 طالوا يكون كفاً لانه اعتقد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم الغيب وهو ما <sup>حجب</sup> ان يعلم الغيب  
 كان في الاحياء فكيف بعد الموت رجل قال انا اعلم المسروقات قال الشيخ الامام محمد بن الفضل  
 هذا القائل ومن صدقه يكون كافرا قيل له فان قال هذا القائل نا اخبر باحبا والحق اباي بذلك  
 قال هو ومن صدقه يكون كافرا بالله لقوله عليه السلام من اذ طهنا نصدقه بما قال <sup>اف</sup> صد  
 ما انزل على محمد لا يعلم الغيب الا الله لا الجن ولا الانس يقول الله في الاخبار عن الجن فلما <sup>الجن</sup> قس  
 ان لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب بالمهمين نصراني انه مسلما فقال عرضي على الاسلام  
 حتى اسلم عندك فقال ذهب الى فلان العالم حتى يعرض عليك الاسلام فتسلم عنده اختلفوا  
 قال الفقيه ابو جعفر لا يصير كافرا لان العالم يهتدي الى ما لا يهتدي غير العالم رجل قال لغيري يا  
 جدهم قال بعضهم يكفرو وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رج ان اراد الله ان يهدى <sup>يهدى</sup>

لان هذا اللفظ يدكر ويؤديه ذلك ولو قال ما يحد شيء من يكون كفرا امرأة قالت لنفحها توسر .  
 خدي داغي فقال نعم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح يكفر الرجل لان السر والغييب واحد  
 ومن ادعى علم الغيب كان كافرا . وعن شداد بن حكيم ربح ان امرأة بعثت الى زوجها السمور .  
 في رمضان على يد الخادم فاطبات الخادم في الرجوع الى المرأة فاتهمت المرأة فقال شداد لم يكن  
 بيننا شيء فطال الكلام بين شداد وبين امرأة فقال شداد بن حكيم لامرأة تعلمين الغيب قالت  
 نعم فكتب شداد والامام محمد بن الحسن وكان هون اصحاب زفر ربح ما باب محمدان جد والنكاح فافها  
 كفرت . وجعل استحل الجماع في حالة الحيض قال ابو بكر البلخي <sup>استحل</sup> ربح الجماع في الحيض كفرا في الاستبراء <sup>بدعه</sup>  
 وضلال وليس بكفر . وعن ابراهيم بن رستم ان استحل الجماع في الحيض متا ولا ان النهي ليس  
 للتحريم اولا يعرف النهي لا يكفر لانه ان عرف ان النهي للتحريم ومع ذلك استحل الجماع فيه كان كافرا  
 وعن قيس الامثي السرخسي ربح ان استحل الجماع في الحيض كفرا من غير تفصيل . رجل قال عبد  
 العزيز عبد الخالق بن الغفار عبد الرحمن بالحق الكاف في اخي الاسم قالوا ان قصد ذلك  
 يكفر وان جرى على لسانه من غير قصد او كان جاهلا لا يكفر وعلم من سمع ذلك منه ان يعلم  
 الصواب وهذه فصول عشر احدى ان اسلام الصبي الجاهل والصنية عند ناصبي وكذا  
 اسلام العتوة الذي يعقل الاسلام ويعرف الحق من الباطل اسلام مندنا وكذا اسلام الكفر <sup>اسلام</sup>  
 عند الكان حربيا وان كان ذميا لا يكون اسلاما . ومنها كفر المكروان الكره بغير كفر يكون كفرا  
 او ان الكره بالقتل او اتلاف عضو او ضرب مولد وقلبه مله من بالايان لا يكون كفرا استحسننا واما  
 كفر السكران ان كان تعرف الخير من الشر والارض من السماء وفكره يكون كفرا في الاحكام . وان كان  
 لا يعرف الارض من السماء والخير من الشر لا يكون كفرا عند علمائنا . وكفر الكافر عن كفر عنده <sup>استحب</sup>  
 ومحمد ربح تحريم امرأة ولا تتحل ببيعه ولا يصير امراته الا انه لا يقتل بالردة واما مودة المعتوه والمجنون <sup>كفر</sup>  
 في الكتب المعروفة قال مشاط الخنار ربح هو في حكم الردة بمنزلة الصبي . واما الجاهل اذا تكلم بكفره <sup>بنا</sup>



كفر لجهنموا فيه قال بعضهم لا يكون كفرا بعدد ربا الجاهل . قال بعضهم بصريكا ولا بعدد  
بالجاهل . واما الهارل والمستهمزى اذ انكم بالكر استحقا ما ومراحا واسهرا ، يكون كفر بعدد الكل  
وان كان اعتقاده خلاف ذلك واما الخاطي اذ احرى على لسانه كلمة الكفر بدرا ان كان اراد ان  
يخلص بكفر محوي على لسانه كلمة الكفر خطأ لم يكن ذلك كفرا عند الكل بخلاف الهارل لكون الهارل  
يقول قصد الا انه لا يريد حكمه والخطي من محوي على لسانه من غير قصد فيه . ٢٠  
المحمد والجبورات لاجل السر وقعود المحام قال الشيخ الامام ابو نصر محمد ، ١٠٠  
ذلك لهو ولعب فلا يكون كفرا رجل لا ينج لوحه انسان في وقت الخلعة واليهام . ١٠  
وما افنه ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر هذا هو كفر والمذبح صله لاه كل يوم والشيخ  
اذا دمع الابل والعمرة الحوار اسلمه وم الحاتم والعاه قال جماعة من العلماء يكون كفر او انما انما  
كفر ذلك اسد الكراهة فلا يكون كفرا . رجل يقتل قوم البرود ستلهم في ذلك . ١٠  
به عظيم ذلك اليوم كما يحطه الكفر يكون كفرا وان فعل ذلك لاجل السر ، لا يعظم باله  
لا يكون كفرا وان اهدى يوم السرور الى انسان سنا ولم يرد به عظيم اليوم واما جعل  
على عادة الناس يكون كفرا وسبع في هذا اليوم ما لا يفعله مثل ذلك اليوم ولا بعدد . ١٠  
بالكفر . وعن الامام ابي جعفر الكبير ربح اذا عبد الرجل خمسين سنة ثم جاء يوم السرور اهدى  
السرايس نصح يريده عظيم يوم السرور فقد كفر بالله وحط عمله . ١٠  
لحن رأس ولنا وحر با صفيه فاجاب مسلم وحضر عوة لا يكون كفرا والاول ان لا يعبد ولا  
على مثل ذلك . مسك وضع على رأسه فلنسوة الجوس قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن محمد بن الامام  
ذلك قال ربح هذا الجواب اما يصح اذا فعل ذلك صومه ولا يعبد الله بصريكا . ١٠  
ذلك وظن انه يصريكا كافر ان قصد به الاستحقاق في الدين فانه يصريكا واما عن عبد الله  
ربح الله قال ان تغار ذلك يريد به تفصيح فاعلم لا يكون كفرا

## ومن الفاظ الكفر بالفارسية

رجل قال لعبد الله ويدا رفا بر من جينا نسته كه جيون ويدا ر ملك الموت احتشفا ويدا ر انا الكفر <sup>يكون</sup>  
 كذا وقال بعضهم لا يكون كرا وقال بعضهم ان قال ذلك لعبد الله ملك الموت يصير كرا وان قال ذلك لكران <sup>الله</sup>  
 لا يصير كرا ورجل قال فلان راصيت ر سيد قال بعضهم يكون كرا وقال بعضهم لا يلا ر كرا وهو الشيخ <sup>رجل قال</sup>  
 ملا ر محتم من حسان است كه جيون جهود يچستم حلا ر يكون كرا رجل قال لصاحب الصبية ر رجه ارحا ر  
 وكنكاسه محان و ريدا كانه نوز ياد ر كناد وهو خطأ عظيم ولا يكون كرا الا ان عندا مل <sup>والجها</sup>  
 لا يهود احد حلا ر ولا بنا حر موده عن اجله رجل قال فلان جان محوا حه وادا يكون كرا ر  
 قال فلان ر يمار عبي شودن و رست م باشد و محراموش كرده خدا است يكون كرا الا ان الله <sup>يوسه</sup>  
 الانسان رجل قال حلا ر بر سمان مبدل م كرا من جنز مدا ر م يكون كرا الا ان الله يعر صر <sup>الكا</sup>  
 رجل قال مازيل مازان حلا ر و بر زمين تو يكون كرا لما طما رجل قال دست حلا ر و راس ر  
 كرا عند البعض وعند بعضهم لا يكون كرا الا ان المرير ديه البارحة مطلقا البارحة ابن سنجار <sup>مستند</sup>  
 قال بعضهم يكون كرا وقال بعضهم لا يكون كرا الا انه يريد بهذا اللفظ طلب النجاة عن ظله والحلا ر  
 واما قال حلا ر م يفسر ستم كرا دينا نكه تو سر من ستم كرا م يكون كرا عند الكا ر رجل قال الرور  
 حلا ر مراد وهد م دادان وي بسا م قالوا ايكون كرا الا انه سنا ر فريد له رجل اوجه عيب <sup>الدين</sup>  
 مارادان محاف بالله يخ فقال المستخاف سوك كرا م حوا هم سوكند بطارق و عا ر  
 احتشفا فيه قال بعضهم بكفر المستخاف وقال بعضهم لا يكفر فان قال سوكند مغلطه حوا هم لا تكل  
 محوي طلب من مسلم ان يعرض عليه الاسلام فقال المسلم من غي دانم قالوا يكون امرا و هكذا قال <sup>لهو</sup>  
 او نظريه اير صفت نرسا م چيست فقال النضراني لا ادري يكون مرتدا وكذا لو قيل مسلم صحت <sup>مسألة</sup>  
 چيست كرا الا ان ربي لا يكون مسلما عند عامة العلماء ورجل مات فقال رجل اخر مبدل و راسه  
 تر بود كرا رجل بطلم غر فقيلا انه انخل م م تر م او يقال له از قبا م م تر م فقال لا يكون كرا

رجل قال لمن عليه الزكاة انما الزكاة فقال لا اودى قالوا يكون كغيرنا قبل هذا اذا قال ذلك على وجه الرد والجواب  
 للثقة رجل قال تاسر فلان بغير استمراري بنود او قال تامين ذو بازو عمن بجاء استمراري كمن يابى  
 قالوا يكون كغيرنا رجل قال خوار باركران مى خواهد او قال خوار بار زهران خريد مى كره كرهان خواهد شد <sup>اختصاص</sup>  
 قال بعضهم يكون كغيرنا لانه ادعى علم الغيب وقال بعضهم لا يكون كغيرنا لانه انما قال ذلك بناء على <sup>الدليل</sup>  
 لانه يدعى علم الغيب سماحت العامة فقال احديوت رجل او قال رجل از من كسى ميرميد هذا <sup>قال بعضهم</sup>  
 يكون كغيرنا قال بعضهم لا يكون كغيرنا لان هذا انما يقع على وجه التعال رجل خرج الى السفر فصاح المعنى  
 فرجع فهو على هذا الخلاف ايضا رجل قال خوش كاري است به نمازي قالوا يكون كغيرنا رجل قال الغيرة  
 مرا بحت يار مى ده قال بحت هر كس يار مى دهد من بظلم وناحق يار مى دههم قال بعضهم يكون كغيرنا قال <sup>كثرة</sup>  
 بعضهم لا يكون كغيرنا رجل قال الغيرة بخانه فلان رو و امر معروف كن فقال فلان در حق من چه حقا  
 كه ويرا امر معروف كنم قالوا يكون كغيرنا رجل له على رجل عشرة دراهم فقال صاحب الدين للمدين  
 اين ده كانه بددين جهان بدو كه بدان جهان ان جهان باي فقال له المدين ديكر بده تاه بنسب  
 بفيامت باز دههم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روى بكفر المدينون لان هذه الاستصحابات <sup>منه</sup>  
 بالقيمة وقال غيره من المشايخ لا يكفر رجل قال لامرأة خانه چنان پا كنى چون والسماء والطار والار  
 يكون كغيرنا وقال الشيخ الامام ابو اسحق روى ان كان الرجل جاهلا لا يكفر وان كان عالما يكفر رجل قال لمرء  
 جهود بنقوى قال لنصرفه من بعد ان تقول لا يكون كغيرنا لانه يراى بهذا التسم ونعني بالافعال رجل قال الغيرة <sup>طب</sup>  
 او قال لا سم ترم او قال لاى جهود لا يكون كغيرنا عند اكثر العلماء وان قال المخاطب توفى او سكنت <sup>ط</sup> الله  
 لا يكفر المخاطب وان قال المخاطب طيبين ام يكفر المخاطب رجل قال الغيرة واخذت من فريده است <sup>واختص</sup>  
 خویش بانه قال اكثر المشايخ يكون كغيرنا وقال بعضهم لا يكون كغيرنا رجل قال لامرأة با كافه فقال  
 الكرجين نيمه مرا بخت ككفر المرأة ولو قالت الكرجين ام مرا مدارا لا يكون كغيرنا ولو قال الكرجين نيمه با  
 شمع فعله قول من يجعل ردة المرأة ردة وهو قول عامة العلماء تكفر المرأة وقال بعضهم من غاص في ردة المرأة

لا تقبر ردة ولا تبين من زوجها ويعزها القاضي وعند عامة العلماء ردة المرأة ردة تبين من زوجها  
 لان القاضي يجبرها على الاسلام ويختد يد النكاح والعود الى الزوج. امرأة قالت لولدها امي مع مجده ابي  
 كف فرجحه او ابي جهود مجده قال اكثر العلماء لا يكون هذا كفرا وقال بعضهم يكون كفرا. وكو قال اربط هذه الالف<sup>ظ</sup>  
 لولد اختلعا فيه ايضا. والاصح انه لا يكون كفرا ان لم يرد بها كفر نفسه. رجل قال لدايته ابي كافر خذ<sup>ند</sup>  
 قال لا يكون كفرا لان الدواب مما تداوله الايدي. ولان مثل هذا يجري على لسان الجهال ولا يريدون<sup>به</sup>  
 كفر انفسهم. رجل قال خذ شعالي براسي ما نكوه من است يكون كفرا لان الله نفع به عن المكان. رجل  
 قال قولك باضمع رجل فقال خذ اي نفع مرابن دروغ ترا است كرداند ياكويد خذ اي برين دروغ  
 تو بركت كند قال بعضهم هذا قريب من الكفر. رجل قال لغيره نماز كن فقال اي مرد نماز كردن سخت<sup>كار</sup>  
 كراست باريه قالوا يكون كفرا. رجل قال لغيره حرام مخور فقال ليك حلال خوار بيار تا بوي ايمان آدم  
 وپيش ري سجد كنم يكون كفرا. رجل شرب الخمر فقال بشادي مرا ترا كه بشادي ماشا داست  
 وكروكاست اشراكه بشا ماشا دبست يكون كفرا والله الهادي

### باب الردة واحكام اهلها

المرتد لا يرث من مسلم ولا من كافر يورثه الملة ولا من مرتد آخر. ويرث المسلم المرتد<sup>الكتيبة</sup> ما  
 في حلاله الاسلام عندنا عن الشافعي رح يوضع ذلك في بيت مال المسلمين وما اكتسب في حاله الردة  
 عندنا بيمينه رح هو منزلة الفقة يوضع ذلك في بيت المال. وقال صاحباه يكون ذلك ميراثا<sup>تبه</sup>  
 المسلمين. ومجود الردة يكون عودا الى الاسلام واذا ارتد يعرض عليه الاسلام في الحال فان<sup>اسلم</sup>  
 ولا قتل الا ان يطلب التاجيل فيؤجل ثلثة ايام لينظر في امره. ولا يؤجل اكثر من ذلك ويعرض عليه  
 الاسلام كل يوم من ايام التجليل فان اسلم يسقط عنه القتل وان ابره ان يسلم يقتل وان  
 تصرف تصرفا في ردة فهو على اربعة اوجه. منها ما ينبغي في قولهم مخوف قول الهبة والاستيلاء  
 اذا جاءت جارية بولد وادعت ثبت نسب الولد منه يرث ذلك الولد مع رفته ونسبها<sup>ولد له</sup> اذ جاء

ويتفق منه تسليم التسعة والحجر على عبده المازود . ومنها ما هو اطل بالاتفاق من الكحل  
 ولا يجوز له ان يتزوج امرأة مسلمة ولا يذبح ولا ذمية لا خنصرة ولا مملوكة ولا يحرّم ويخبر  
 وحيد بالكلب البازي والرمي ومنها . اهو موقوف عند الكل وهو المقادير فاذا فاضل  
 بقوسه قوله . ان اسلم نذرت المضاوضة وان مات او قتل على رده او الحى بدار الحرب  
 رضى القاضى بلجامة بطلت المضاوضة وتضير عنها من الاصل عند ابى يوسف ومحمد رحم  
 الله رحم نيطل اصلا . ومنها ما اختلفوا فيه بوقفه كالبيع والسراء والاحارة والاعان <sup>الندبر</sup>  
 والكتابة والوصية وفناء الدين عند المجتفعة رحم ان هذه التصرفات هو قوله . ان اسلم  
 بعدت ولد مات او قتل او قضى بلجامة بدار الحرب تطل وعند صاحبه تنفذ . ان الا ان  
 عبد ابى يوسف رحم تنفذ كما تنفذ من الصحيح ويعتبر بغير عاقبة من جميع المال وعند محمد رحم  
 تنفذ من المريض . ونصرف المكاتب في الردة نافذ في قولهم فاذا اعتق المرتد عبد <sup>هو ابنه</sup> م عن  
 المسلم وليس له وارث سواء لا يجوز عتق واحد منهما الا ان انما يبرئ منه بعد الوارث  
 لانه ما عتاق الابن سابق على ملكه فلا يعتق . وهو بخلاف ما لو مات الرجل وترك عبدا  
 وتركه مستغرقه بالدين فعتق الوارث عبدا من تركته تم سقط دين الغراء فانه ينفذ عتاق  
 الوارث لان ثمة سبب الملك للوارث تام وانما يوقف الملك لحق الغراء فاذا سقط حق  
 الغراء نفذ عتاقه فاما في المرتد سبب الملك للوارث انما يتم بعد موت المرتد مسلم  
 ارتد ابوه فمات الابن وله معتق مسلم ثم مات الاب وله معتق مسلم كان ميراث الاب  
 لمعتق لا لمعتق ابنه لانها لابن انما يبرئ من ابيه المرتد عن موت المرتد فاذا مات الاب  
 فللموت الاب لمعتق الابن واختلفت الروايات فيمن يرثه المرتد عن بعد فله روح ثلاث  
 روايات روى الحسن عن المجتفعة رحم انه يرثه من كان وارثا له وقت الودعة ويغني  
 كذلك ان يموت المرتد حيا لو اسلم بعض قرابته بعد رده او ولد له ولد من علوق حادثة <sup>بعد الرد</sup>

لا يرثه عن ابجدية روحه رواية يريث منه من كان وارثا له وقت الرقة وان لم يرث الموت  
بل يخلفه وانته منه. وروى محمد بن ابجدية روح انه يريث من المرتد من كان وارثا له عند  
او عند موته سواء كان موجودا عند الرقة او حدث بعد ذلك وقال شمس الائمة الشريفة  
اذ انصرف الوارث في مال المرتد قبل ان يقسم القاضي ماله ولم يقنع بلحاظه حتى رجع المرتد  
الى دار الاسلام مسلما كان جميع ذلك له كما كان قبل الرقة لان للحاق قتل ان يصلح به القضاء <sup>يكون</sup>  
مبنزلة الغيبة وكان هو المرتد في دار الاسلام سواء رجل ارتد مرارا او جردا الاسلام في كل مرة  
وجد والنكاح على قول ابجدية روح تحلل امرأته من غير اصابة الزوج الثاني لان عند الردة <sup>لا تكون</sup>  
طلاقا واباء الزوج عن الاسلام يكون طلاقا وعلى قول ابي يوسف روح رده واباؤه لا يكون  
طلاقا. وعند محمد روح كلاهما طلاق. ودية المرأة واباؤها لا يكون طلاقا ويقع الفرقة عند عامة <sup>العلماء</sup>  
بردتها وعند البعض لا تقع. اجمع اصحابنا على ان الردة تبطل عصمة النكاح ويقع الفرقة بينهما  
بففس الردة. وعند الشافعي روح لا تقع الفرقة الا بقضاء القاضي. ودية الرجل تبطل عصمة <sup>نفسه</sup>  
حتى لو قتله قاتل بغير امر القاضي عدا او خطأ او بغير السلطان او اثلث عضوا من اعضائه لاشي <sup>عليه</sup>  
ولا تغفل المرأة المرتدة عندنا لكنها تجلس ابد الى ان تتوب. وعند الشافعي روح تقتل وتصر <sup>فيها</sup>  
افذة لانها لا تقتل. والمرأة المردة تترك من زوجها المرتد محو لهم جميعا. والرجل المسلم يريث  
من امرأته المردة اذا ماتت قبل بقضاء العدة استخسانا ولا يرث قياسا وهو قول زفر <sup>بن</sup>  
المرتدة ان يتزوج باختها واربيع سواها اذ الحقت بدل الحرب كانها ماتت فان خرجت  
الى دار الاسلام مسلمة بعد ذلك لا يفسد نكاح اختها. وانما ردت العدة ونكحت <sup>بالرجل</sup>  
وقضى القاضي بلحاظها بطلت عدتها التباين للدين وانقطاع العصمة كانها ماتت فان  
رجعت اليها بعد ذلك مسلمة قبل نقضاء مدة العدة او الحيض فالأبي يوسف روح لا تمتد  
معتد. وقال محمد روح تعود معتدة كما كانت. واذا اجنب المرتد جناية خطأ كان ارث الجانية

في مال الملاح على العاقلة. وفي بعض الروايات يجب ذلك في كسب الاسلام فان لم يف بذلك نوخذ  
 اليه من كسب رده وانه لا يمكن له الا كسب الردة كان عليه الدية في ذلك المال. وعن  
 ابي جعفر الهندواني رحمه الله قال يؤدي ذلك من مال اكتسبه في الردة وان لم يف بكماله  
 من كسب الاسلام. مسلم قطع يد مسلم ثم ارتد لمقطوعة يده ثم مات من ذلك العلم  
 نال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما عليه جميع دية النفس وقال محمد وزفر رحمهما عليه دية  
 لا غير قيا سا. ولو قطع مسلم يد مسلم ثم ارتد لقاطع وقتل على رده ثم مات المقطوعة  
 من ذلك القطع ان كان عمدا فلا شيء على احد وان كان خطأ فعلى عاقلة القاطع الدية في ثلث  
 سنين من يوم قضى القاضى عليهم. ولو جنى في حال رده جناية تبلغ ارشها جسمانه يجب ذلك  
 دون عاقلته. الرجل اذا حج حجه الاسلام ثم ارتد والعياد بالله ثم اسلم كان عليه اعانة حجة  
 الاسلام ولا يترك المرتد على رده باعطاء الجزية ولا بامان موقت ولا بامان مؤبد ولا  
 يجوز استرقاقه بعد ما الحق به الحرب مرتدا ثم اخذ المسلمون اسيرين ويجوز استرقاق  
 المرتد بعد ما لحقت به الحرب. واذ الحق المرتد بالحرب وقضى القاضى بلحاظه عندها  
 يجوز قسمة ماله. وقال داود بن علي رحمه الله لا يقسم ماله بين ورثته الا ان قضى القاضى بلحاظه  
 وقال الشافعي رحمه الله يقسم ماله بين ورثته قضى القاضى بلحاظه او لم يقض واتفقوا على ان لا يقسم  
 بين ورثته قبل حوق المرتد للحرب. وقضى القاضى بلحاظه وعليه للناس ديون مؤجلة  
 كانه مات وتعتق امهات اولاده ومدبره من الثلث وحلت ديونته فان رجع المرتد اليها  
 لا يملك ان يبطل شيئا منها الا شيئا. احدهما الميراث يبطله ويسترد ماله من الورثة ان كان  
 قائما. والثاني اذا كاتب ورثته عبيدا من ماله فان رجع المرتد بعد ما أدى بدل الكتابة  
 لا يملك ابطالها وان رجع قبل ان يؤدي جميع بدل الكتابة كان له ان يبطل الكتابة رجلا  
 ارتد والعياد بالله تعالى وعليه قضا وصلوات او صيامات تركها في حاله الاسلام ثم

بعد ذلك قال بنسب الأئمة الحامل في حق يقض ما ترك في الإسلام لأن ترك الصلوة والصيام معصية  
 والمعصية تنقض بعد الردة وما ادي من الصيامات والصلوات في اسلامه ثم ارتد تبطل طاعته <sup>لكي</sup>  
 لا يجب عليه نفاذها بعد الاسلام. <sup>ف</sup>مسلم اصاب مالا او شيئا يجب القصاص او الجحد ثم ارتد <sup>ف</sup>فأ  
 ذلك وهو مذهب دار الاسلام ثم الحق بداء الحرب وحارب المسلمين زمانا ثم جاء مسلما فهو مأخوذ  
 بالجميع. ولو اصاب ملك بعد ما الحق بداء الحرب ثم ارتد ثم اسلم فذلك كله موضوع عنه لانه اصلا  
 ذلك فهو كان حربيا في دار الحرب والحرب لا يؤخذ بعد الاسلام بها كان اصابه حالة كونه محاربا <sup>للمسلمين</sup>  
 وما اصاب المسلم من حد ودالله تع نحو الزنا والشقة وقطع الطريق ثم ارتد ما اصاب ذلك بعد  
 ثم الحق بداء الحرب ثم جاء مسلما فكل ذلك يكون موضوعا عنه الا انه يضمن الماله في الشقة. وان  
 اصاب وماله في قطع الطريق كان عليه القصاص لان ما كان من حقوق العباد كان المرتد مأخوذا <sup>لك</sup>  
 وما اصاب في قطع الطريق من القتل خطأ فعليه الدية على ما قلته من اصابه قبل الردة وفي ماله ان اصابه <sup>بعد الردة</sup>  
 وان وجب على المسلم حد شرب الخمر او حد السكر ثم ارتد ثم اسلم قبل الحق بداء الحرب فانه لا يؤخذ بذلك  
 لان الكفر يمنع وجوب هذا الحد ابتداء حتى لا يجب على الذمي والمسلم ان فاذا عترض الكفر بعد الوجوب  
 يمنع البقاء وكذلك لو اصاب ذلك وهو مرتد محبوب من يد الامام فانه لا يؤخذ فحد الخمر والسكر  
 وهو مأخوذ بما سوى ذلك من حد ودالله تع فانه يعتقد حرمة سب ذلك ويمكن الامام من اقامة  
 هذا الحد اذا كان في يده فان لم يكن في يد الامام حين اصاب ذلك ثم اسلم قبل الحق بداء الحرب فذلك  
 موضوع عنه ايضا. رجل تزوج امرأة فظاب عنها قبل الدخول فاجبر مجبرا فارتدت عن الاسلام <sup>والخمر</sup>  
 حرا ومملوا او محدود في ذنبا وهو ثقة عنده وسعة ان يصدقه ويتزوج اربعا سواها. وكذا  
 اذا كان بمنزلة واكثر رايه انه صادق وان كان اكثر رايه انه كاذب لا يتزوج اكثر من ثلاث فان اجر <sup>المرأة</sup>  
 ان زوجها ارتد، فلها ان تتزوج بنزوح اخر بعد انقضاء العدة في رواية الاستحسان. وفي رواية  
 السيرافيم ان ننزوح وقال بنسب الأئمة السرخسي رحمه الله لا يصح رواية استحسان ما اذا كان امرأة غائبة



روحها و اعجزها مسلم تعلق ان ظلمها و روحها تعلق او صاب عنها اوله كن نعت ماها انكسار من روحها بالطلاء  
ولا تدري انه كتابه ام لا الا ان اكثيرها ان الله حي لا امس بان بعد و سر روحه والله اعلم

فصل في معاني اصطلاح الارصاد

إذا أصاح المسلم دار الوعظ أو مفعولاً لم يريد والعباد بالله وأعوذ بالله من العار والاهانة  
 أحاربه كانه مات وكذا إذا أخرجتم أريد ولو أوجه لرجل يلبس ماله ثم أريد، فيكون يدركه بالمال  
 فطلب وصيه وكذا لو أوصيه إلى رجل وجعله فيما ماله ثم أريد، فيكون يدركه بالمال ثم أريد  
 وأما كل رجل أريد أن يؤكل فيكون يدركه بالحرب سحر وكسبه وقولهم وآء عاد الساء بلما ساء  
 وذكر الوكالة أنه لا يعود وكسلاً وذكره الشيخ الكسرا أنه يعود وكسلاً وأن وكل صلة ما من الأورم  
 الوكيل ولي يدرك الحرب وفيه ثمانية ثم عاد الساء مسلماً فلا إيه يوسف ربح لا يعود وكسلاً، قال محمد  
 يعود وكسلاً كما كان قوم أريد واعن الإسلام في مدينة من مدائن الإسلام في أريد في حارة  
 المسلمين ومعهم سائرهم وولم يريد من معهم وليس في المدينة مسلم وظنوا أن الله في المسلمين  
 حتى ظهر المسلمون عليهم فانه يغفل رجالهم ومن أسلم منهم فهو حرود رايهم وسائرهم واهد الساء  
 في المسلمين وفيه الخمس وأن أريد أهل يد في المسلمين وعلموا على عيان وفيها قوله المسلمين  
 أمين فاديد سائرهم معهم انصم ظهر المسلمون عليها فمهم فمهم احرار ودارهم وسائرهم  
 في قوله يجتنبه ربح هذا إذا كانوا أريدوا وله بطريق ومنها احكام الترتيب علم عليها الله تعالى  
 ما النساء والذين رأى كانوا احراراً قولهم وهذا المسئلة ساء على معرفة ما نصريه الدار دار العرف  
 ويجتنبه ربح لا نصير الامثلة استواء أحد هان يكون مصلحه يد الحرب ليس ساء و  
 موضع عيب أهل الاسلام والناس محرم فيها أهل الحرب احكامهم وآل الساء ان لا يبيع في ساء سلم أو  
 أمن بالامان الاول حتى لو كان من هذه المدينة الى اريد أهلها ومن دار الحرب طرد فيها المسلمون  
 في الدار التي اريد أهلها مسلم أو من أمن بالامان الاول له نص هذه الدار دار حر وقال صاحبها

اهل الحرب في بلدة من بلاد اهل الاسلام احكام اهل الحرب تبصير دار الحرب فيما كان. واما السلطان قال.

علما و فارحمهم الله السلطان يبصير سلطانا فاما من بالبايعة معهم ويعتبر بالبايعة مبايعة اشرافهم واعيانهم والثاني ان يبعد حكمه في رعيته خوفا من قهره و غلبته فان بايعة الناس ولم ينفذ حكمه <sup>لغيره</sup>.

عن قهرهم لا يبصير سلطانا. واذا صار سلطانا بالبايعة فجارا كان له قهر و غلبة لا ينزع لانه لو انزع <sup>يبصير</sup>.

سلطانا بالقهر والعلم فلا يفيد وان لم يكن له قهر و غلبة لا ينزع. والقاضي اذا قضى بفضا <sup>فاسق</sup> با وهو

ومرتش ولم يعلم بذلك الا بعد حين روى ابن زياد عن ابي حنيفة ر. ح الله تعالى البطلت قضايا

روى الحسن عن ابي مالك عن ابي يوسف ر. ح الله تعالى اذا جاز العاصي بغير علم <sup>رج</sup> بالسلطان الباطل

ان كان الذي ولاه القضاء لم يعلم انه فاسق او مرتش فاذا ظهر انه فاسق او مرتش فهو معزول لانه

ولا وقلة على شرط العدالة ظاهرا فاذا كان على خلاف ذلك لم يكن فاضيا. وان كان الذي ولاه يعلم

انه فاسق او مرتش لم يبصر معزولا اذا فسق وهو بمنزلة الامير فهو اذا جاز لا ينزع ماله <sup>وكان</sup> ولا

القاضي اذا ولى وعلم انه فاسق. مسلم اسير في دار الحرب وخرج الى دار الاسلام ومعه امرأته فقالت

له المرأة انت ارتدت فتوفي دار الحرب فان انكر التبعج ذلك كان القول قوله وان قال تكلمت بالكفر

مكرها وقال المرأة لم تكن مكرها كان القول قول المرأة فان صدقته المرأة فيما قال القاضي لا يصدقه <sup>وهو بمنزلة</sup>

ماله قال الرجل لامرأته انت طالق قال عنيته به عن وثاق وصدقته المرأة قال القاضي لا يصدقها في ذلك <sup>خذ</sup>

بالاحتياط في امر المخرج امرأة ارتدت ولحققت بدار الحرب ثم سببت فانه انصير فيثا رجل وامرأته ارتدت

والعيان بالله ولحقا بل والله فبطلت امرأته في دار الحرب وولدت ولدا ثم ظهر المسلمون على ولدها

فانه مجبر على الاسلام ولا يقتل ولا يكون فيثا. وان مات هذا الولد وله هذا الولد ثم ظهر المسلمون

على ولدها فانه يكون فيثا ولا يجبر على الاسلام. حريم دخل دارنا بغير امان فآخذ. رجل مسلم فانه <sup>يكون</sup>

فيثا وريقا العامة المسلمين في قول ابي حنيفة ر. ح يباع ويوضع ثمنه في بيت مال المسلمين وقال صاحبنا

يكون وريقا لاخذ خاصة وعليه الخمس. ولو اسلم هذا الحرب بعد ما دخل دارنا بغير امان <sup>ان يآخذ</sup> قبل

احد فهو حر لا يسر عليه لا حريمه قتلهم عبد حره بحرب دخل اليها بامان بادن ماله ثم اسلم عينا فانه  
 يباع ويبيح ثمته الى مولاه حتى احب في داره فاعل اذ ارسلوا ملاك اهل الحرب ان كان له علاما  
 الى رسول من الكتاب ونحوه يكون امنا حتى يؤدى الرسالة ويرجع واذ لم يكن له علاما ، يكون امنا  
 لجماعة المسلمين في قول ابي بصير رحمه الله قول صاحبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان  
 اما من لا يصدق ويكفر في الجماعة المسلمين في قول ابي بصير رحمه الله قول صاحبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 فان اقام بنه من المسلمين كان امنا وان اقام سبه من اهل الذمة في القتل في بعض ايامهم لم يرد  
 استحقاقا من قتل اكلت مال الا في دار الحرب ، غير اسلمه بعامه ، على ذلك المال يكون ومثاله  
 المرتد دارنا بعد خوفه بدار الحرب واخذ مالا من ماله وحرم ذلك الا اذا دار الحرب لم يطهر المسلمون  
 عليه وعلى ذلك المال يكون الما لم يرد وداعى الودعة وما كان له من اعدائه في دار الاسلام لم يرد  
 بدار الحرب فان قتل المرتد او مات او لحق بدار الحرب ، لان المال قد عدل عنه في دار الاسلام  
 يكون المال للورثة ولا يكون دنا حره دخل دارنا مالا ، بل في دار الاسلام او دار الاسلام ولا يرد  
 وكما راعوا ، ودفعه عند حره ومسلم وذمي واسلم اليه في دار بطنهم الى دارنا ، على ملاك الدار  
 تلتة اومه ان خرج الى دار الاسلام في دار الاسلام ثم طهر البدار ، في دارهم مجمع ، لان يكون دنا  
 وانه اسلم هذا الحرب دار حره بخرج السوا وحلف هذا الاسلام في دار الحرب او لاداه السما  
 احرار مسلمون وما كان له من اعدائه عند مسلم او ذمي وله ولادته الا ان كان له من اعدائه  
 هذا الحرب في دار الحرب وله من السوا وطهر المسلمون على الدار ماله المصنوع الدار ، ولا يكون له  
 وعقاره يكون مينا عندنا وعند الشافعية فانه عقاره لا يكون مينا ولاداه ، ولا يكون له  
 واولاده الكبار وامرانه وما في بطنها ومن قاتل من عبيد المسلمين تكون مينا هذا ، ولا يكون له  
 وقال صاحبنا في شيء من ماله لا يكون مينا سوى اولاده الكبار وامرانه ومن لا يملك مالا ، عبيده  
 واولاده الصغار احرار مسلمون لا يسبيل عليهم الكفار اذا استولوا على اموال المسلمين واحرقوا

بذراهم ملكوا ما كان محلا لا ابتداء التملك وما لا يكون محلا لا ابتداء التملك كما يجبرهم والد  
والكاتب فأنهم لا يملكونهم. وكذا العبد لا ينالهم لا يملكونهم في قول أبي حنيفة ر. وقال صاحب  
الملكون الأبق إذا كان قنا ولا يملكون معق البعض لأن عند أبي حنيفة ر. هو بمنزلة الكاتب. وعند <sup>حجته</sup> قنا  
هو حر مديون. وما ملكه لكفار بعد الأحرار بذراهم فأخرج اليونان أخرجته تاجر اشتراه منهم <sup>فمولا</sup>  
الما سور منه يكون أحق به من المشتري يأخذ من المشتري بالثمن الذي أعطاه. وإن أخرجته الغزاة  
أن وجد صاحب قبل القسمة يأخذ بغير ثمن. وأن وجد بعد القسمة في يد الغازي يأخذ  
بالقيمة وإن لم يحضر مولا حتى وقع في سهم رجل من الغزاة فلم يجد مولا. أيضا حتى باعه الغازي <sup>بثمن</sup> من رجل  
معلوم ثم وجد مولا في ظاهر الرواية ليس للمولى أن ينقص بيع الغازي بل يأخذ من المشتري <sup>بثمن</sup>  
الذي اشتراه. وعن محمد ر. للمولى أن ينقص بيع الغازي ويأخذ من الغازي بالقيمة قال وهو بمنزلة  
رجل اشترى دارا وشفيها غلب فباعها المشتري ثم حضر الشفيح كان للشفيح أن ينقص البيع التالف  
ويأخذ بالبيع الأول بالثمن الأول ولو لم يبعه الغازي ولكن قطعت يده عنده وأخذ الغازي أرشاه  
ثم حضر مولا القديم فانه يأخذ العبد من الغازي بالقيمة التي وصل إلى الغازي ولا سبيل له على الأرض  
وعن محمد ر. في رواية يسقط حصة الأرثن من الثمن ويأخذ بالباقي. ولو فقار رجل من هذا العبد <sup>قبل</sup>  
أن يحضر مولا القديم ودفعه الغازي إلى الغاية وأخذ قيمته صحها ثم حضر مولا في ظاهر الرواية <sup>كان له</sup>  
أن يأخذ من الذي في يده بقبته أعني في قول أبي حنيفة ر. وفي قول صاحبه يأخذ بقيته صحها <sup>كانت</sup>  
جارية فولدت ولدا عند المشتري ثم ماتت الجارية وبق الولد ثم حضر المولى فانه يأخذ الولد بجميع <sup>الثمن</sup>  
اشترائها التاجر من العبد وأمن المشتري أو من الغازي في قول أبي يوسف نصف الآخر. ولو كان هذا في يد <sup>الغازي</sup>  
كان للمولى القديم أن يأخذ الولد بجميع القيمة. وقال أبو يوسف ر. أوكا وهو قول محمد ر. يأخذ  
الولد بمحضته من الثمن أو بمحضته من القيمة عدا بق من مجاوي إلى سمرقند فأخذ الكفار واشترى  
رجل منهم بذراهم وجاء به إلى مالك فأخذ مالك ورده على بائعه ببيع الأبقان فان المشتري من الكفار لا يأخذ

## المال بين واحد منهم

• فصل في أهل الدنيا وما يوحد منهم من الحرية وما يفعل بهم

أختلف العلماء في كيفية الحرية أيها كيف يصر <sup>قال</sup> علماءنا رحمهم الله يوصع على <sup>نحو</sup> الرجل أن كان فقيرا محروما يعمل سديده يوصع عليه اثني عشر درهما في كل سنة. وأن كان عسافا مكنز يوصع منه ثمانية وأربعون درهما لأن الحرية يوصع من المعاملة والعقير يعامل نفسه كالعسر الحال يعامل نفسه وسيء ماله والمكتر يعامل نفسه وماله وغلته وأعوانه وأحكامه ومعرفة العصر والكسر والوسط قال بعضهم العصر هو المحرف ووسط الحال الذي له ضاع <sup>بمفسد</sup> والغني الذي له صباغ وأموال يعمل بأعوانه دون نفسه وقال الكرجي العصر الذي ملك مائتي درهم أو أقل والوسط الذي يملك فوق المائتين إلى عشرة آلاف والمكتر هو الذي فوق عشرة آلاف وقال عيسى بن إمام العصر هو الذي يأكل من كسبه ولا غلة له يوصع <sup>سنة</sup> إليه عشرة درهما فإن كان له غلة إلا أنها لا تزيد على نصفه فهو وسط الحال يوصع منه أربعة <sup>وعشرون</sup> درهما فإذا زاد غلته على نصفه فهو عسر يوصع منه ثمانية وأربعون درهما وقال بعضهم العقير الذي له أقل من مائتي درهم فإن زاد على مائتي درهم إلى أربع مائة درهم فهو وسط فإذا زاد على أربع مائة فهو مكتر وعن نصر بن أبي سلام رج قال يعتبر منه عرف الناس أن كان الناس يبعدونه غنيا فهو غني وأن كانوا يبعدونه فقيرا فهو فقير وعن أبي يوسف رج أنه قال يعتبر فيه الحرف قاليزار والصبر غني والغامي وسط والعصار والصباغ والحماط <sup>أساء</sup> ذلك فقير وعن علي وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم أنهما قالوا أربعة آلاف درهم ومائة نخاعة لا يكون غنيا. قال وضع الله عنه الأعماد في هذا على قول الكرجي رحمه الله وتوضع الجزية في بيت مال الخراج. وسبب المال أربعة بيت مال الغنائم والكور <sup>الكار</sup> يصر ف ذلك لما قال الله تعالى في كتابه وأعلموا أنما علمهم من شيء ما لله حصة الأيق <sup>ط</sup>

مال الصدقة يصرف ذلك الا ما قال الله تعالى في كتابه انما الصدقات للفقراء الآية <sup>٣٧</sup> ويبيح مال الخراج  
 والجزيه والعشور يصرف ذلك الى المقاتلة فانه مال حصل بقوتهم فيصرف اليهم <sup>٣٨</sup> ويبيح الاموال الضاربة  
 نحو التركات التي لا وارث لها يصرف ذلك الى عمارة القناطر والرباطات التي لا وقف لها. واختلف  
 العلماء في المفتين والائمة والمتعلمين والفقهاء فهل لهم حق في بيت مال الخراج. قال بعضهم لاحق  
 لهم فيسحقوا قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه واصحابه لهم خط في بيت مال المسلمين لانهم <sup>يعلمون</sup>  
 في امر الدين فكانوا كالغزاة. وقال الشيخ الامام جعفر هادي في يومنا يجوز للمؤذنين والائمة والمتعلمين  
 لانهم منعوا حقهم من بيت المال. واختلفوا في سهم ذوي القربى وهم اقرباء النبي صلى الله عليه وآله فان تابوا  
 في زمن النبي صلى الله عليه وآله ثم سقط بعد وفاته عندنا. قال بعضهم سقط ذلك في حق اغنياء ذوي القربى  
 وبقي في حق فقرائهم. قال الكرخ وعامة العلماء سقط حق الفقراء منهم والاغنياء. وقال الشافعي رحمه <sup>ذوي القربى</sup>  
 باق لهم جميعا لذكر فضل حفظ الانتباهين الوالي اذا وهب نرجل خراج ارضه قال الناطق في روح لا يسعه <sup>ان يقبل</sup>  
 لانه حق جماعة المسلمين فلا يجوز له ان يختص به. ومشائخنا راجح جوزه وذلك لمصرف الخراج، الخربة  
 ان يجعل خراج ارضه له وهو النظر الذي بفعله السلاطين للائمة. وعن ابي يوسف موصى اذا تركه  
 السلطان لرجل خراج ارضه جاز تركه ويكون ذلك صلة له من السلطان وللسلطان حق في الخراج  
 فان وهب الوالي الخراج وهو اليه لرجل خراج ارضه لا يسعه ان يقبل الا ان يكون والي الخراج متقبلا  
 بجور الهبة ويسعه ان يقبل. وتوخذ الجزيه من كل كافر سوى مشرك العرب. واما الصابئون قال ابو  
 روح توخذ منهم الجزيه. وقال صاحباه لا توخذ قالوا انما قال ابو حنيفة روح ذلك لانه وقع في وايه انهم من اهل الكتاب  
 وفي رواية انهم ليسوا من اهل الكتاب. وقال بعض مشائخنا هم قوم اخذوا بعض الدين من التوراة و <sup>البعض</sup>  
 من الانجيل. وقال بعضهم هم قوم اخذوا بعض الدين من التوراة والبعض من الزبور. والمصيبة <sup>ن</sup> <sup>توخذ</sup>  
 منهم الجزيه قالوا ينظر اكانوا لصدقاتهم مرتدين لا توخذ منهم الجزيه ويقتلون وان كانوا قد بما توخذ  
 الجزيه. واما الزنادقة فتوخذ الجزيه منهم بناء على قبول التوبة من الزنطة. قالوا ان جاء الزنديق قبل ان يؤخذ

فأقرنه <sup>بهم</sup> بقى كتاب عن ذلك تفعل بوفته وإن أخذتم تأمل لا تقبل بوفته ويقتل لأنهم ما طنيه يطمر  
 الإسلام ويعتقدون في الهاطن خلاف ذلك فاعتلوا ولا يصل قوتهم ولا يؤخذ منهم الجزية ولا <sup>نفذ</sup>  
 الخربة من الصبيان والنساء والتبج العانة والرمس والصعر وصدقة به نعلب بوحدة من سائرهم  
 كما تؤخذ من رجالهم لأن ذلك وحسب الصلح عنهم وتؤخذ الخربة من الراهبين والقسيسين <sup>وطائفة</sup>  
 الرواية. وعن محمد بن أبي الأناوند. وعن أبي يوسف ربح أهل الأناوند من الأعرام إذا كان يقاتل بحاله  
 ولا تؤخذ الخربة من عديم ولا مدبر ولا مكره وإذا احتلتم العدم من أهل الديار لم يمارسوا السنة  
 قبل أن تؤصع الخربة وهو موسر وصح عليه الخربة وتؤخذ منه الخربة لتلك السنة وأن أحس  
 بعد ما وصع الخربة على الرجال لا تؤصع عليه شيء من الخربة حتى تمضي هذه السنة وأن أعقب العبد  
 وله مال فإن أعقب قبل أن تؤصع الخربة تؤصع عليه الخربة في هذه السنة. وأن أعقب بعد ما وصع الخربة  
 على الرجال لا تؤصع عليه الخربة حتى تمضي هذه السنة. ودونى الحسن عن أبيه أنه لا يؤصع عليه <sup>الخربة</sup>  
 حتى تمضي هذه السنة سواء عسقل أو وصع أو بعدد الخربة إذا صار مما قبل أن يؤصع الخربة على الرجال <sup>أبصارها</sup>  
 تؤصع عليه هذه السنة وإن صار ما بعد ما وصع الخربة على الرجال لا يؤصع عليه الخربة  
 حتى تمضي هذه السنة. والمصائب إذا ما أو لا تؤصع عليه الخربة ما لم يمض هذه السنة فلو كان بعد الموت  
 أو قبله. أو العبد الذي لا يملك شيئاً أصار عبداً أو وسط الحال إذا صار عبداً لم يكن يؤخذ منه شيء إلا عتقاً  
 سواء صار عبداً بعد الوصع أو قبله وتؤخذ الخربة في كل سنة مرة بعد بعضها وأما ما إذا كان نوال  
 المستوفون على الديار لم تؤخذ منه شيء إلا بطلب الخربة عنه ما وعند الختابع ربح يطلب بها <sup>بذل الإسلام</sup>  
 الديار وأصغر على الكفر قال أبو جعفر ربح لا يطلب بخربة السنين الماضية بخربة السنة التي فيها  
 أيفتح حتى تمضي هذه السنة. وقال صاحبها. بطلب بخربة السنين الماضية بخربة السنة التي <sup>هو فيها</sup>  
 أيفتح. وتؤخذ الجزية من بني تغلب سبعة آلاف دينار. وتؤخذ من بني سكران. وأما هذه الدراهم ولو  
 حدث بين البغاة والتغلب ولدت دكر من جارية بينهما وأدعياء جميعاً فمات الأبوان وكرهوا

توجد منه الجزية ذكر في السيرة ان مات الخليفة ولا تؤخذ منه جزية اهل بخران وان مات  
الخارجي ولا تؤخذ منه جزية بين تغلب فان ماتا معا يؤخذ النصف من هذا والنصف من ذلك  
واذا مات من عليه الجزية او اسلم وبقي عليه الجزية لم يؤخذ ذلك الباقي عند الشافعي <sup>ويؤخذ</sup>  
لان عند الجزية تسقط بالاسلام والموت وعند لا تسقط وكذا اذا <sup>من</sup> اذاع او صار مفعلا في  
او شيخا كلبيا لا يستطيع ان يعمل او صار فقيرا لا يقدر على شيء وبقي عليه من جزية راضة شيء سقط  
الماضي وكيف تؤخذ الجزية ممن عليه قال بعضهم ياخذ الطالب مائة ويهزمه او يقول الجزية  
يا عدو الله وقال بعضهم يؤخذ بقفاه ولو بيعت الذمي الجزية على يد نائبه لا تقبل منه ما لم يأت  
نفسه ويقوم بين يدي الطالب والطالب فاعد وليس للصراف ان يضرب في منزله فالتا فوسف  
مصر المسلمين ولا ان يجمع فيه <sup>وقال</sup> فاعلم ان يصلي فيه ولا يخرج العليب او غير ذلك من كائناتهم  
اي يوسف ربح لا يمنعون من اخراج الصليب في يوم عيدهم ومنعوا من ذلك في غيره من  
الايام لانه اهل الذمة بشرط ان لا يظهروا رسومهم ولا يؤخذ عبيد اهل الذمة بالكسبي  
لان عبيدهم لم يلزموا بذلك وكسبيجات النصارى فالتسوية سودس اللب ووزن <sup>الصوب</sup>  
يجعل ذلك محيطا مشدودا في وسطه اما البسر الحماة والنفارون الايريسم فذلك ربة <sup>ونه</sup>  
حفا ولاهل الاسلام فلا يؤذن لهم في ذلك ويومرون بما كانوا استمعوا قالهم ومنعوا من التنبه  
بالمسلمين في لباسهم وركوبهم وفي الكوب في اسواق المسلمين فان احتاجوا سبي <sup>جهم</sup>  
على هيئة الاكاف في قريوسه مثل الرمانه ويلبسون الطيب السه والاردية لا متلطيا لس  
المسلمين وادبهم بل يكونون على خلاف ذلك وكورفعوا اصواتهم بقراءة الزبور والانجيل  
اكان فيه اطهارا للشرك معوا من ذلك وان لم يقع بذلك اظهروا الطر لا يمنع ومنعوا عن <sup>قراية</sup>  
ذلك في اسواق المسلمين كما يمنعون عن اخراج الصليب وضرب الناقوس لهم كالاذان لنا فيقع  
بذلك اطهارا للشرك وكذا بيع الخمر والخنازير وعن اظهروا الخمر والخنازير في مصر وما كان من <sup>المصر</sup>



في تأسيس هجران الصليبي من النافوس اذا طور منه المصنف في كل قرية او موضع من هصار المسلمين  
 فانهم لا يجمعون عن ذلك وانك في هذه عدد من المسلمين يسكنون فيها لان هصار ليس بموضع علام الدين لا نظام  
 المحنة ولا اعتماد ذلك باليمن ح في السير وعلى كبر من انتم لمع انما قال محمد ح ذلك في قرآنهم بالكونه بان سمع  
 من يسكنها اهل الدمه والراصة اما في ديارنا يسمعون عن ذلك في القرى كما يسمعون في الامصار لا يهاضون  
 جماعات المسلمين حلوس الواعظين والمدربين من امصار المسلمين ومشايجهم رحمهم الله  
 لا يسمعون من اطهار ذلك واحدا في القرى على كل حال وان اراد اهل الدمه احدث الشيع  
 او المحوس اذا ارادوا احدثت سب النار ان ارادوا ذلك في امصار المسلمين وفيما كان من ماء والمصر  
 عن ذلك عند الكل وان ارادوا احدث ذلك في السه او القرى احلف الروايات في ذلك ولا مثالا  
 الروايات احلف المسائي في طائفة ما نتج لمع رحمهم الله سمع عن تلك الا في هذه غالب مظاهير اهل الدمه  
 مشايخ محارهم الشيع الامام ابو بكر محمد بن الفضل ح لا يسمعون قال سمع الائمة الشيع ح  
 الاصح عندنا هم يسمعون عن ذلك في السود والاشتر في هذه غالب سكانها اهل الدمه فاهم  
 لا يسمعون عن ذلك وعن عريض انه قال اسمع اهل الدمه عن احدث شيع من الكاش في لناد  
 من خراسان وغيرها ولا اهدم شتا وحده قد عاهد الله بهم ما لم اعلم ارم احد ذلك بعد ما صا  
 ذلك الموضع مزار امصار المسلمين قال مشايخ ح لا يهدم الكفا في هذه واسع العدة في السود  
 والقرى اما في امصار ذكر محمد ح في الاحاديث انها لا يهدم وذكر في كتاب السير الحراج انها يهدم وامصار  
 ولا يمتنع الائمة الشيع ح الاصح عندي روايته الاحاديث فاد اهدم به او كنيسة  
 القديمة فاهم ، سوها في ذلك المواضع كما كان وان قالوا هي لها من هذا الموضع لا موضع  
 لم يكن لهم ذلك بل سوها في ذلك الموضع على قد البناء الاول وسمع عن الزيادة على البناء الاول الذي  
 اذا اشترى دارا في مصر ذكر في العشر والحراج انه لا يبيع ان ساع منه ولو اشترى محجر على سبها  
 وذكر في الاحاديث انه يمح على انتم ولا يمح على البيع الا اذا اكثر ذلك في محجر على البيع ولا يترك القمي

ان يتخذ بيته في المصرومعة يصل فيهما اذا اراد الامام ان ينقل اهل الذمة عن ارضهم لا يخرج له ذلك بغير عذر ويجوز بعد مواعيدنا ان يخاف الامام على الذمة من اهل الحرب <sup>لغيرهم</sup> وضعف شكوتهم او يخاف الامام منهم على المسلمين بان يخرجوا اهل الحرب بجورات المسلمين <sup>ذمهم</sup> سلك مسلما عن طريق البيعة لا ينبغي للمسلم ان يذله على ذلك لانه اعانة على العصية . مسلم له ام ذمته اب دمي ليس للمسلم ان يقوده الى البيعة وله ان يقوده من البيعة الى مثله وهذا كما لا يحل للمسلم حمل الخمر الى الخمر ولكن يحمل الخمر الى الخمر ولا يحمل الجيفة الى الهرة وله ان يحمل الهرة الى الجيفة . مسلم له امرأة ذمية ليس له ان يمنحها من شرب الخمر لان شرب الخمر حلال عندها وله ان يمنحها من اتخاذ <sup>الخمر</sup> في المنزل . وليس له ان يجبرها على الغسل من الجنابة لان ذلك ليس بواجب عليها . واذا اراد المسلم خذمي او قتل خذمي ليس له ذلك ويكون ضامنا الا ان يكون اماما يرى ذلك فلا يضمن ولو ان مسلما له خمر في ذق فشق مسلم زقه واراق الخمر على سبيل الحسبة لا يضمن لانها ليست بمال متقوم في حق المسلم ويضمن الزق لانه مال متقوم الا ان يكون اماما يرى ذلك مباحا فلا يكون ضامنا

### فصل في خراج الارض

الوالي لا يزيد في الخراج على وظيفة عمر بن الخطاب وان كان راضيا تطبيق ذلك . وقال محمد بن كاسب ان روى الحسن عن ابي حنيفة ربح انه لا يزداد ويتقصر ما عجزوا عن ذلك اجمعوا انه يجوز الغنائم عند العجز واختلافوا في الزيادة . اذا مات اهل الخراج عن ابي يوسف ربح ان الامام يأخذ الارض فيزارها او يواجرها ويضع ذلك في بيت المال . وان لم يموتوا ولكنهم هربوا اجرها الامام ويأخذ من الاجر قدر الخراج ويحفظ الباقية واذا عاد الاهل رد عليهم الباقية ولا يواجرها حتى تمت سنة التي هربوا فيها رد الحسن عن ابي حنيفة ربح اذا هرب اهل الخراج ان نشاء الامام عمرها من بيت المال وتكون الغلة للمسلمين وان نشاء دفع الاقوام مقاطعة على شئ وما باخذ يكون للمسلمين . قال محمد بن كاسب في الزيادة اذا عجز قوم من اهل الخراج من عمارة ارضهم لم يكن للامام ان يأخذها ويدفعها الى غيرهم ولكن يواجرها ويأخذ <sup>الخراج</sup>

من العلم به وان لم يتدبر من مسألتها يا عنها الامام من يعوي على احوالها قالوا سيع الا يرضى على ذلك  
 بدينه ومحمد بن ابي جعفر اورد ان يصفه روح لا يبيع لانه محروم وكما لا يبيع ماله بالدين والنفقة  
 غلبت عليه روح ولكن بامر بالسبع وعند هؤلاء ان يبيع بالدين والنفقة ومنهم من قال يبيع  
 لاجل الخراج عند الكل لاداء الخراج حتى يتعلق برفقة الارض، فكون كالعبد المدين لتقوى الدين  
 فذلك همها. رجل اشترى من جراح ان يبيع من السنة مقدار ما يهدى المشتري، على رعاها  
 ومدرك الردع فالجراح على المشتري والا على البايع رجل اشترى من جراح رعاها بالدين  
 على - لا يرضى وذكر في السير الكسبية ان بعض رضى بفعل العايش من غير رعاها يسمى البعض  
 لرب الارض ولا خراج - رعا الارض، وان لم يفسد الرعاها فالجراح على رعاها لا يرضى رعاها  
 عسرية اخرها من غير رعاها رعاها على سائر الارض، ثم توالى بعضها روح توالى الارض والنفقة رعاها  
 يكون العسرية الخارج ما لو كانت رعاها - رعاها فاداهم فهدى هذا هو الجراح، وانكاره  
 وطبسه يكون، الجراح على رب الارض وان اعاد رعاها ان كان عسرية او حرا - رعاها  
 معاسمة والعسرية الجراح على رعاها وان كان جراحها وطبقة يكون الجراح على رب الارض  
 واداء بعض الارض عاصبا ان لم يكن للمعصوب منه سنة ولم يفسد رعاها الرعاها فلا  
 على رب الارض عسرية كان رعاها جراحه جراح معاسمة او طبقة ومع رعاها يكون  
 العاصب وان كان له سنة ذكره سام في الواردات جميع ذلك يكون على رب الارض رعاها  
 الزراعه كان جميع ذلك على رب الارض قل لبعضنا او كثر كما في الاحار عند البعض  
 وهذا على الخلاف المذكور في الاحار. ولو مات صاحب الارض بعد ما مضت السنة و  
 جراح ارضه لا يوسع جراح الارض من رعاها في قوله ان يصفه - في يوسف روح رعاها  
 من عليه الجراح كما جرح علفه فلا يوزن ولا يحل ان عليه جراح الارض ان ياد العلفه في رعاها  
 كما يحل لاحد الجراح ان يحل سهمه وبين الغلاخية ليس في الجراح ان جميع الجراح رعاها في سائر

رجح حد تجراج هذا السعة ولا يؤخذ تجراج السعة الاولى ويسقط ذلك عنه كما قاله الجزية  
ومنه من قال لا بد من التجراج بالاجماع بخلاف الجزية وهذا اذا عجز عن الزراعة فان لم يجز  
يؤخذ بالتجراج عند الكل

### فصل ١ استيلاء اهل الفتن على اهل الحرب

اذا استولى اهل الشرك على اهل الحرب من اهل الكتاب فسيبوا سبايا صغارا وبغرا بائناهم قال الناطق  
الصبيان من اهل الكتاب بمنزلة عبيد المسلمين اذا سبوا فاقامهم لا يتحولون لان شر باسبيهم  
وليس باهل الاسلام صبيان اهل الحرب وهم بعد في دار الحرب فدخلوا هم في دار الاسلام ما  
فاساؤهم صاروا مسلمين باسلام اباؤهم وان لم يخرجوا الى دار الاسلام لان التبعية بالابوس <sup>منعته</sup> لم  
الحرب اذا دخل دار الاسلام ومبا تم سبي ابنته لا يصير بنته مسلما بالدار لان تبعية الاب باقية  
فصار كالابن سبي مع الاب اذ دخل دار الحرب بامان وسرق صبيبا فخرجه الى دار الاسلام  
فالصبي مسلما بعد ما دخل دار الاسلام واوانسرى هناك صبيبا فخرجه الى دار الاسلام كان  
هو على دينة لانه قد ملكه قبل ان يدخل دار الاسلام واوان حربيا دخل دارا بامان وله عبيد  
فاسلم الحربى فالعبيد كما فرما لم يسلم وكذا لو لم يسلم الولد ولكن باعه من مسلم فالعبد كما فرم لانه  
كان كافرا في دار الاسلام ولم يوجد منه سبب الاسلام اهل الحرب اذا اشتروا اهل الذمة  
من بلاد المسلمين لا يملكونهم ولا يهزم احرار قوم من اهل الحرب احد واذا دار الاسلام فغالوا  
اسلمنا في دار الحرب كانوا فينا للمسلمين في قول البيهقي فقه رضى الله تعالى والله اعلم

كتاب الرهن وانه مشتمل على فصول

### فصل ٢ الفاط الرهن

رجل عليه دين لرجل ما عطي المديون صاحب الدين قرضا وقال امسك هذا الغوب حتى اعطيك  
مالك قال ابو حنيفة رجح هو رهن وقال ابو يوسف رجح هو ودية ولا يكون رهنا واذا كان

هذا مالك على يكون رهنا في قولهم جميعا رجل اراد ان يرهين رهنا بمال عليه فقال له يرهين للراهن  
أخذ على ان صاع صاع بغير ربح فقال الراهن نعم قاله حاشا والسرط ما طل ان صاع ذهب  
رجلا تشتري يوما صرة وارهم فلم يخلص المشتري الثوب المسج واعطاء يوما حرجة مكوت  
ماله من مال محمد ربح له ربح هذا رهنا وللمشتري ان ييسر والثوب المأذ فان هلك الثوب  
عند البائع ومنهما ساء يهلك خمسة دراهم لا كان مضموما بخمسة دراهم رجل دفع  
الى احر حاربه وقال معها ولك احر ولم يسم الاخر ودفع اليه ثوبا رهنا لا خسر في درهم روى  
عن محمد ربح الله لا يخلص رجل دفع الى رجل ثوبين وقال بعد ايها ما سقت بالمائة اليه على واحد  
منهما من عشرين الله ما يدين هب من الدين شيء وحمل هذا ربحه على عتة  
درهما ودفع المبيع الى الطالب مائة درهم قال احد منها عشرين درهما نصفها  
من مئة من واحد منها عشرين درهما صاع من مال المديون والدين على ماله ولو دفع  
اليه ثوبين ما يدين احدهما رهنا من ذلك ما حدهما ومنهما على السواء قال محمد ربح  
نصف مئة كل واحد منهما بالدين ان كان مثل الدين وروى ابن سماعه عن محمد ربح رجل  
دين نصفه بمضعة ثم دفع الى الدائن عدا وقال هذا رهين عندك ما يدين من مائة او قال هذا رهين  
عندك ستين ان كان مائة لا يدين اي ذلك شيء من المال ولم يبق فيه حاشا وهو ربح  
وان كان لم يبق منه شيء فذلك العبد عند المرتين فلا ضمان عليه لا يدين واحد العبد  
مسي وكوان الدين يوفى قضاء الدين ثم دفع اليه مالا وقال احد هذا رهنا بما كان رافع  
او سوي فهو رهين حاشا بما كان سوي فاولا يكون رهنا بما كان رافعا لاد من الرئوف  
اصدها فلا يسور الرهن بعد الاستبراء بخلاف المسوي رجل يملك الف درهم على  
رجل فقال اسلك هذه الالف الو صبح محمك واشهدك ان الف من هذا امضا  
لو ما لا تشهد بالامض فقال صاحب الدين اعطيه حية اشهدك ان هذا امسك هذا ربح  
الدين





موسع يعني انودعه هناك والمسعى باحارته يكون المخرج لو هناك الرهن عند المخرج هناك  
يعرسته وكذا رهن المساحر بالعين الذي استأجره واحد المساحر من الاحرار بالعين الذي  
أجره من المسلمين كان اطلاقا وكما لا يجوز الرهن بالامانة لا يجوز بالاعان اليه يصموه  
يعرها محوما اذا باع عدا. عطي بالمسح رهنه عند المسرى من المسلمين كما ، اطلاقا ذكر القدر

والكراج رجا ، هلك عند الرهن ، في المسح هلك عرسته وان هلك بعد ، مع هلك انعمه  
لصمان العصب لان المسح عرسته مصموه على النافع من المسلمين في له هلك - ٩٠ مفسح المسح

النافع شيء ، وذكر انعمه انه النسب رجا د سري لرجل سقا واحد ، ١١٠ - ١٠٠ ، من هلك  
عنده كان عليه ، ان من صممه الزهر ومن صممه السيف اما الرهن الاحرار او الرهن المصموه

موا المعصوم ، حاشى عند النكاح وكذا الرهن بالمهر وبذلك المباح حاشى بمساكن او دما ، اذ ارها ،  
الرجل دانه من له على الراهن ومضها تم اسأجرها الرهن صحت الاحارم و طم الرهن في لانه

للمرهن ان يعود والزهر وكذا رهنه ، الرجل دانه ومضها تم رها من الراهن ، لا في الا ، ١٠٠ ،  
للمرهن ان يعود في الرهن وان الدية وان آخرها المرهن ، واحد دانه ، ١٠٠ - ١٠٠ ، من يكون

الاحر للراهن وان كانت الاحارم معردين الراهن بل ان الاحر للمرهن ان يصدق به والمهر ، ان عند

في الرهن وان آخرها الراهن من احصى بامر له ، يجوز في الرهن والاحر للراهن وان آخرها معردين

المرهن كان ، الاحارم طممه للمرهن ان يصدق به الزهر وان آخرها احصى معردين الراهن ، ١٠٠

م احرار الراهن الاحارم كما ، الاحر للراهن ، للمرهن ان يصدق به الزهر وان احرار المرهن من دون الرهن

بانه الاحارم ، طممه ويكون الاحر الذي احرها ويصدق به والمهر ، ان يصدق به الزهر وان احرار

بموا كانت الاحر للراهن وحج من الرهن رجا تخرج امرأة تالف ووهن عندها بالمهر عنانها

العام هلك الرهن عدا ، هلك بصدقها وان طلقها قبل ان يزوجها كان ، علمها نصف

على الزوج كما لو استوفت صدقها لم يطلعه ، في الدعوى ، بما هذا اطلقها بعد ذراع الرهن وان طلقها



صلواته اذ يقول بها م هلك الرض عند هاذي سعي عليها انه ملاط لا اوه قل الجول سقط عن انوار

المهر عروس في الرهن رها امانه وهو نصف الصداقة فاذا هلك الرهن بعد ان يهلك عامي  
على الروح ما يحب على المرأة شيء وتوترج ح مرة، وليست له امر ، ص د ه ه عامر ليس له صداقه .

و جاء - عر ايسل و هلك الرضو : بالدم و سر و سر يسوف يبر اليها  
عاصم : و انا و حولها احد

ذلك عليها وما اردت من ان يمتثلوا لاجل الواسع . . . . .

ظلمها اولاً و الدخول والذهاب قائم وسبب انما النعمة و انعم الله اسس انما انعم الله و انعم الله

وَمَوْتِهَا يُوسُفَ ۖ وَالْآخَرُ ۖ وَنَحْنُ نَحْكُمُ بَيْنَهُمَا ۚ وَمَنْ يَحْكَمْ بِمَا هُوَ مُبْتَلًى بِهِ لَا يُطْعَمُ فَرْغًا مِنْهُ ۚ وَمَنْ يُطْعَمْ فَرْغًا مِنْهُ فَلَا يُعَذِّبُهُ اللَّهُ فِي شَيْءٍ مِمَّا كَفَرَ ۚ

[illegible]

الاول و هو المسمى بالامر في المبدأ

هاتمان و سزایم و صفت و غیره و اینها در کتب دیگر

"نہیں، یہ دیکھا میں نے، تو اس کے علاوہ میں دیکھا نہ"۔

٦. علمه والرهص فانه يحد هوانه بالاعضاء من غير ان يحد به العلم

فان لم يمسح الرهن بحملته الرهن عند اتمام الاصل وحب على المهره من دما حصن ولو اء

البحر كرام طعام واحسن من السمعة ربحا الطعا ان السعة خير اسعد الطعام الله

مالہ ہو۔ ج۔ یہ اللہ اعلم۔ د۔ من الطعام۔ ہ۔ اذہن عبدالمہدی۔ و۔ مالہ ہما۔

۸. جانا کہ وہ ایک اچھے شخص ہے۔ اچھے لڑکے ہیں۔ اچھے لڑکے ہیں۔ اچھے لڑکے ہیں۔

دائماً لروحكم طعام. هذا المسلم قد رها ساء هذه النعمان ثم تصالحوا بالشر المالك ولا عيب. السلام عليكم.

من المسألة الثانية في هلك الرض عند ما به هلكه خطا ثم الدلم وسقط الصلح ولد له وجهه

عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن علي بن ابي طالب عليه السلام

لـ نصيحه وحل دس الراهر، بطوعا وقتس، لطالب سقط الـ، وكان للمطلوب ان، أحذر هذا المطلب

هلك الرهن كان على المرتهن ان يرد على المتطوع ما اخذ منه ويعود ما اخذ من المتطوع الى ملك المتطوع  
 لا الى ملك المتطوع عليه. وكذا رجل اشترى من رجل عبدا بلف درهم وبص العبد فبشره انسان  
 بقضاء الثمن ثم استحق العبد او رد بعيب بعد القبض بقضاء او بغير قضاء كان على البايع رد <sup>الثمن</sup>  
 على المشتري لا على المشتري. ورجل الدين على رجل وبه رهن عنده ثم اتىها قضا عقدا الرهن ولم يأخذ  
 المرتهن فيه هلك الرهن. فانه يملك بالدين وبيع الرهن ما بقى بقض المرتهن المرتهن اذا ابرأ <sup>من</sup> الرهن  
 عن دينه او وهب منه ولم يمنع الرهن بعد الا سرا والهيبة فهلك الرهن عنده هلك امانته استحقا  
 رجلا على رجل الف وبها رهن عنده فاحال الراهن المرتهن بالمال على رجل فقبل الحوالة وابراه منه  
 ولم يرد الرهن ولم يمنع حتى هلك الرهن عنده فانه يملك بالدين وتبطل الحوالة ولا يبطل الرهن بموت  
 الراهن ولا بموت المرتهن ولا بموته. او سوا الرهن رهن عند المورثه رب السلم اذا اخذ المسلم منه <sup>بعدها</sup>  
 وهلك يصير مستوفيا للمسلم فيه. وكذا لو اخذ المسلم اليه من رب السلم برأس المال وبها رهن عند  
 فان هلك الرهن في المجلس يصير مستوفيا برأس المال وسوا السلم فان هلك الرهن فانه يابطل <sup>الرهن</sup>  
 ويرد الرهن على الراهن. وكذا الرهن سيدا او جازر عنده فان عجزت ثروته في بيعه <sup>بغير</sup>  
 مستوفيا وييم الصرف وان لم يهلك حتى افترقا يبطل الصرف. فاجل قتل غيره يداخلة الح من القصاص  
 على مال مع ولا العهد اخذ ببدل الصلح رهننا جاز في قولهم. وكذا لو كان القتل <sup>فاخذ الى</sup> الا بغير القصاص  
 بالدية رهننا من القاتل. وكذا لو كان القتل خطأ فاحذ الحولي من العاقلة رهننا مال رد بعد قضاء  
 القاضه جاز. وكذا الرجل اذا جرح غيره جرحا لا يستطاع فيها القصاص وقب العاص بالاد <sup>ش</sup>  
 ليجرح فاحذ بالارض رهننا او قطع يده رهننا خطأ وقضى القاضه بصف الدية على العاقلة فاحذ  
 المتطوعة يده رهننا من العاقلة جاز. وكذا لو سقط لقطع عا <sup>السا</sup> روق وقضى القاضه بصفان  
 اسرفه على السا روق فاحذ للسروق منه بالمال رهننا. وكذا المولى اذا اخذ من مكاتبه رهننا ببدل الكفا <sup>ة</sup>  
 جاز. ان كان لا يجوز اخذ الكفيل ببدل الكفاية واذا استاجر دارا او شيئا واعطى باءه رهننا جاز

فان هلك الرهن، اجهد استيفاء المذمة بصير مستوفيا للاجور، كما ان قيل استيفاء النفعه  
 يبطل الرهن ويوجب على المرنهين رد قيمة الرهن. وتوابع ما جرى مجرى الخط له وما وجد من التباين مما  
 بالحيطة جاز. وان اخذ الرهن بغيره هذا الخط بغيره لا يجوز. وكذا لو اشترى مال لا ملكه ما  
 من الجواز بالحيطة مع هذا. ولو اخذ بغيره هذا الخط بغيره ما وجد من التباين مما  
 الرجل يتبعه حمل وثقته فاحد المعير من ماله. وهذا هو المذهب. وان اشترى من غير العا  
 نفسه لا يجوز. ولو اخذ رهنا من المستعير بالعارية لا يجوز لانها امانة في يده. ولو اشترى حروا  
 او مضيه واعطاه الاخر رهنا لا يجوز. بل هو باطل. له الرهن من القمار ونحوه. والرهان  
 الرهن من الرهن. المسمي لمسلم او ذمي بقى الحرد بالحل. فان صح في اد استعير المسلم حلا  
 واعطاه الرهن. او مبيع الرهن في ماله لم يجرى له حرد الرهن. ولو اشترى عبد او  
 رهنا في انصاع الرهن، ثم طهره كان من الايجور المرنهين. فثبت له رهنا باطله الاول فاصد  
 ولو اشترى شيئا من رجل من اهلهم بغيره، اعطاه رهنا. كان الحلالا لها لانها لا تمنع. اما ما وجد من  
 والدمه والرهن غير مصاد. الرضا الذي له ولا يجوز. المذمة والمذمة. انما هو الاول  
 لاستيفاء الدين من الماينة والاستبراء منها. عدد ربحا عليه الف درهم وصالحا بما سمعها  
 واعطاه رهنا بحسب ما نه مهلك الرهن ثم قضاه فانه له دين عليه دين. فان عجز المرنهين او بريد  
 على الرهن خمسة اشقة. اذ ارض عند انسان بعهده قال للمرنهين ان له اعطاه ماله  
 الى كذا وكذا فهو صحيح لك. باللك على قال محمد. لا يجوز ذلك الموقوع في الرهن ماله. الودعة ومساكنها  
 يدعى عليه الاكلاف. فنصالحا على مال واعطاه رهنا فنهلك الرهن لا يجوز المرنهين في قول  
 وابيوسف ربح ويضمن في قول محمد ربح. ولو ادعى صاحب المال الودعة ونحوه. المذمة  
 فنصالحا على شيء جاز الصلح في قولهم. وكذا لو ادعى صاحب المال الايداع والاستملاك من  
 المودع والمودع يقر بالودعة ولم يبيع الرد والهلاك. ونفسا على يد يشار الصلح في قولهم

ولو قال المودع هلاك الوديعة او قال رددت وسكت صاحب المال وقال لا ادري فاصطفا على  
شيء لا يجوز الصلح في قول ابي حنيفة وابي يوسف ربح ويجوز في قول محمد ربح. ولو قال المودع  
لصاحب الوديعة رددت وقال صاحب المال انك اسلمتكم فانما صطلحنا على شيء لا يجوز الصلح في قول  
ابي حنيفة وابي يوسف الاول ويجوز في قول محمد وابي يوسف الآخر. وفي كل موضع يجوز الصلح <sup>اذا اعطى</sup>  
ببدل الصلح رهنا جازا الرهن وفيما لا يجوز الصلح لا يجوز الرهن ذكر الشيخ الامام المعروف  
مخاها زارة الفتوى في الصلح على قول ابي حنيفة ربح. رجل قال لآخر صنت لك مالك على فلان اذا  
الاجل فاعطى بذلك. هنا جاز. ولو قال اذا عمل فلان فانما ضامن مالك عليه واعطاه رهنا لا يصح <sup>في ذلك</sup>  
الرهن ويجوز الكفالة على هذا الوجه. ولو قال لآخرها بايعة فلان فاقضته على واعطاه به رهنا قبل البتة  
لا يجوز. رجل رهن عند انسان عبدا بالثمن درهم ثم جاء الراهن بمجارية وقال خذ هذه مكان العبد  
فانه يصح ذلك اذا قبض وقبل قبض الثاني فالاول رهن مادام في يده يهلك بالدين ان هلك والثاني  
امانه يهلك من غير شيء. واذا قبض الثاني ينجح الاول من ان يكون رهنا والاول على الراهن اوله ويرد  
فيكون الثاني رهنا لو هلك هلك بقيمة نفسه لا بقيمة الاول. ولا يجوز رهن المشاع بهما يقسم <sup>فيما</sup>  
لا يقسم من الشريك ولا من غير الشريك. ولو اوتاهن رجلان من رجل رهنا بدين لهما عليه وهما شركا  
فيه او لشركة بينهما فهو جائز اذا قبلوا. ولو قبل احدهما دون الآخر لا يصح. ولو قضى الراهن دين  
احدهما وقد قبل لا يكون له ان يسترد الرهن. ولو رهن من بينهما وقال رهننت النصف من هذا <sup>النصف</sup>  
من هذا الاخر لا يجوز وان قبلوا. ولو رهن رجلان بدين عليهما من رجل رهنا واحدا فهو جائز ويكون  
الرهن رهنا لكل الدين والمرتب ان يحبس حتى يستوفي جميع الدين. الشيعة الطائفة يبطل  
الرهن في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف ربح انه لا يبطل. وصورة الرهن اذا وكل القوم ببيع الرهن  
بمعتها او متفرقا كيف شاء فباع بعض الرهن بطل في الباقي وعن ابي يوسف ربح انه لا يبطل. ولو  
استحق بعض الرهن فان كان المستحق شائعا يبطل الرهن فيما بقى وان استحق في بيع منفرد <sup>معتصا</sup> ببيع الرهن

فيما يفي ويكون الباقي محموا بجميع الدين فانه ملك الباي وفي فيه وفيه فلو بجميع الدين فانه ملك محصنه من الدين  
 لا غير. <sup>١</sup> وعلى من دار فيها مناع الراهن شيء كثير قليل يمنع به او من جوارقها مناع الراهن بدون  
 المتاع ويسلم الكل الى الراهن <sup>٢</sup> لمجوز ذلك الا ان يبرء لدار او الحوالت ويسلم اليه. وكورهن ما في الدار المتاع  
 بدون الدار وما في الجوارق من المحبوس دون الحوالت ويسلم <sup>٣</sup> على الحيلة لجوارق الراهن <sup>٤</sup> المسئلة  
 الاولى ان يودع ما في الدار والجوارق لولا تم تسليمه <sup>٥</sup> من مبيع الدار <sup>٦</sup> والرهن <sup>٧</sup> وتوفال <sup>٨</sup>  
 هذه الدار وفيها نزع او شحار وتمر على الاشجار حاز ويدخل الكا في الرهن ولا يدخل الرهن  
 والخمر في البيع الا بالذكر وفي الرهن يدخل غير الذكر لان الرهن لا يبيع بدون <sup>٩</sup> دار <sup>١٠</sup> مدخل  
 نصيبا. وكورهن دار وما فيها وحيد سبه <sup>١١</sup> ومن جميع ذلك وهو خارج من الدار من الرهن  
 وكورهن شئا وحيد سبه <sup>١٢</sup> ومن الرهن وقال هذا حاز ونصير قابضا <sup>١٣</sup> ما انما يبيع <sup>١٤</sup> في الرواية  
 الطاهرة. وعن ابي يوسف رجع اذا كان الرهن مما يفعل لا يصير قابضا <sup>١٥</sup> ما لم يفعل <sup>١٦</sup> ومن  
 ابي يوسف رجع في روايه ادارهن دارا وهو فيها فقال سلمت اليك <sup>١٧</sup> الدار <sup>١٨</sup> الرهن <sup>١٩</sup> الذي يخرج  
 من الدار ثم يقول سلمت اليك <sup>٢٠</sup> وكورهن صوفا على <sup>٢١</sup> له <sup>٢٢</sup> ينته <sup>٢٣</sup> لا <sup>٢٤</sup> بسيرة قابضا <sup>٢٥</sup> حتى يودع <sup>٢٦</sup> الرهن  
 وكورهن دابة عليها حمل لا ينم الرهن حتى يبلغ الحمل عنهما ويدفع <sup>٢٧</sup> الدابة <sup>٢٨</sup> ولذا اورد <sup>٢٩</sup> من شرا  
 على دابة اوله <sup>٣٠</sup> اماله واسمها <sup>٣١</sup> ودفع الدابة مع ذلك لم يكن <sup>٣٢</sup> هنا <sup>٣٣</sup> حتى <sup>٣٤</sup> سرج <sup>٣٥</sup> من راس الدار  
<sup>٣٦</sup> وسلم اليه. وكورهن شتا مسبنا من دارا وطائفه محصنه من دارا وسلم حار <sup>٣٧</sup> رجلان <sup>٣٨</sup> عند <sup>٣٩</sup> ما  
 الف درهم لرجل <sup>٤٠</sup> وهذا <sup>٤١</sup> بذلك <sup>٤٢</sup> عبدا <sup>٤٣</sup> مشتركا <sup>٤٤</sup> بينهما <sup>٤٥</sup> نصفين <sup>٤٦</sup> ثم عاب <sup>٤٧</sup> احد <sup>٤٨</sup> الراهنين <sup>٤٩</sup> وحضر  
 الآخر وقال الحاضر <sup>٥٠</sup> منهما <sup>٥١</sup> للمرتبة <sup>٥٢</sup> اعطيت <sup>٥٣</sup> ما عني <sup>٥٤</sup> من الدين <sup>٥٥</sup> واحدة <sup>٥٦</sup> عيني <sup>٥٧</sup> من العبد <sup>٥٨</sup> قال <sup>٥٩</sup> لو <sup>٦٠</sup> حصة  
 للمرتبة <sup>٦١</sup> ان يمنع <sup>٦٢</sup> من ذلك <sup>٦٣</sup> حتى <sup>٦٤</sup> اخذ <sup>٦٥</sup> جميع <sup>٦٦</sup> الدين <sup>٦٧</sup> فان <sup>٦٨</sup> ادعى <sup>٦٩</sup> الحاضر <sup>٧٠</sup> جميع <sup>٧١</sup> الدين <sup>٧٢</sup> لم يكن <sup>٧٣</sup> متطوعا  
 في اداء <sup>٧٤</sup> كل <sup>٧٥</sup> الدين <sup>٧٦</sup> وكان <sup>٧٧</sup> له <sup>٧٨</sup> ان <sup>٧٩</sup> يقبض <sup>٨٠</sup> كل <sup>٨١</sup> العبد <sup>٨٢</sup> فان <sup>٨٣</sup> قبض <sup>٨٤</sup> ولم <sup>٨٥</sup> يبيع <sup>٨٦</sup> من <sup>٨٧</sup> التعريف <sup>٨٨</sup> حصته <sup>٨٩</sup> من <sup>٩٠</sup> العبد  
 فهذان <sup>٩١</sup> العبد <sup>٩٢</sup> في <sup>٩٣</sup> يد <sup>٩٤</sup> فانه <sup>٩٥</sup> يملك <sup>٩٦</sup> بجميع <sup>٩٧</sup> الدين <sup>٩٨</sup> الا <sup>٩٩</sup> ان <sup>١٠٠</sup> يكون <sup>١٠١</sup> اكثر <sup>١٠٢</sup> من <sup>١٠٣</sup> قيمة <sup>١٠٤</sup> العبد <sup>١٠٥</sup> ويرجع <sup>١٠٦</sup> على <sup>١٠٧</sup> صاحبه

نصف العسل يصير ويكون نصف العسل في هذا الموضع منزله الرهن في دنة وهذا هو الصحيح ربح  
 ايصم قال رجلان رهباناً عابدين علم ما فادعى المرهن الرهن عليهما فاحكام البسة على  
 احدهما على هذه فانه سحلف الآخر بالله ما رهنه فان نكل رهنه علمهما عابدين  
 بالنسة وعلى الآخر بالسكوا، وآت حلف رد المرهن الرهن علمهما لان الرهن لم ينسب في نكاح الحلف  
 بعد والعصاة بالرهن في نصيب الآخر لانه شائع وآت كان الرهن واحداً والرهين اثنين فقل  
 احدهما، رهن ابنا وصاحبه هذا من ملك بمائة درهم واقام الدين، والرهن الآخر محمد  
 لموارهن والرهن محمد الرهن من ابنه يوسف ربح منه روايتان في رواية نال الرهن على الراهن وفي رواية  
 حل الرهن يكون رهنا للمدعي حصه من الدين ولا سطل الرهن يجوز صاحبه وهو قولنا نصه  
 ربح وقال محمد ربح ايصم ساء المدعي رهنا واحمله في دين الذي اقام البسة او - يد على فاد  
 نصه الراهن مال الدين اقام البسة احد الرهن وان هلك الرهن يد نصه من الدين نصه الذي  
 اقام البسة تحمل عليه من ربه وهو ركن كفل كفل باين المدعي من نصه الكفيل من الطالب  
 من هلك الرهن عند الطالب ذكر في النوار ان الكفيل ربح عند الاصل بما كفل لان الرهن اذا  
 وه وفاق بالدين نصه المطا، فاقصاصة نصه الرهن فاد احد المالين الكفيل يصير قاصداً  
 الاسداء المان الكفيل اما دفع المال الى الطالب باين الاصيل وهو سفر محض في ذلك  
 فلا يكون له ان يحاصم الطالب، ولكنه يحاصم الممسك ويرجع عنه لانه دين المال ما ربه وهو  
 الموع شيئاً واحد بالدين كعقلا بامر المشتري فادى الكفيل التمن ثم هلك المسح عند المانع  
 فان الكفيل لا يجامع الباج ولا يرجع عليه وانما يجامع المسرة - ثم المشتري يرجع على الباج  
 بما دفع الكفيل اليه رجل عليه دين لرجل وبه كفيل فاد الطالب من الكفيل رهنا ومن  
 رهنا احدهما بعد الآخر ونكل واحد من الرهنيين وفاق بالدين فملك احدهما الرهن عند المرتهن  
 قال: ويربح احدهما هلك هلك كل الدين وقال ابو يوسف ربح ان هلك كل الرهن فان كان الراهن <sup>الثلث</sup>

علم بالرجوع الأول ما ان الثاني هلك صفت الدين وان لم يعلم بذلك هلك بجميع الدين. وذكر  
 في كتاب الرهن ان الثاني هلك صفت الدين ولم يذكر العلم والجهل والصحيح ما ذكره كتاب  
 الرهن لان كل واحد منهما يطلب بجميع الدين فيجعل الرهن الباقى زيادة في الرهن معتمداً  
 على الرهن الأول والثاني على قدر قيمتهما فاذا اسبوت قيمتهما قام بهلاك هلاك هلاك هلاك هلاك  
 وبعض هذا قد حصل هذا في حال رآه ان ما حصل ما لم يدعه صاحب الحان حتى دفع اليه  
 ثوباً هلك عند روى من عصام بن يوسف انه قال لا يجوز ان يأخذ الرهن عليه  
 وان اخذ منه الرهن ليجوز السرفه منه فان صاحب الحان يكون صاحبا وقال القضاة  
 انما لست ربح عنك لا يصح من احد الحان اذ لا يمكن الدافع مكرها في الدفع  
 نص - - - حل في الادب مع مال الرهن -

لكنهم اذا ركب الدال في المهره ما دون الراهن فعطيت وركب في النص ولا سيما في  
 من الدين وان ركبها بعد الراهن فعطيت وركب نص في نصها وان عطف عليه اقلها  
 سلمه ملك برهها والله اعلم وملك بالدين ما ركبها الراهن ما من المهره ان  
 عطف لا يسقط الدين ولو كان الرهن فوما طغى المهره ما من الراهن هلك واستعماله لا يسقط  
 لا يستعمل المهره ما دون الراهن كاستعمال الراهن ولو هلك واستعمال الراهن لا يسقط من  
 وان استرد المهره من الراهن بعد ماله الراهن هلك هلاك بالدين وله ثوب الرهن  
 ان الراهن يملكه به حرر فقال الراهن حدث هذا في يد المهره في ماله الراهن  
 عن نفسه وقلام المهره لا يلحق في اللبس كان القول قول المهره في الماله الراهن  
 ولو مال الراهن لم يملكه المهره في حرر عنه مال المهره لست في حرر في القول قول الراهن  
 ولو كان المهره من الراهن او احدها او دعه كان للمهره ان يستره والاحارة بالطلقة  
 الرهن مصحفاً ما دون الراهن بالقراءة منه ممتلك فذلك يرفع من الغراء لا يصح المهره

على حاله. وأن هلك بعد فراغ من القراوة يهلك بالدين. وكذا لو كان الرهن خاتما فادخله المُرتهن  
 حصره. باذن الراهن فهلك يكون امانته لا يسقط شيء من الدين. وأن قترعه عن اصبعه فهلك <sup>الترج</sup> بعد

يهلك بالدين. ولو كان المُرتهن اعاد الرهن من الزن فأتى الراهن وعليه ديون فان المُرتهن يكون ؟

احق بالرهن من الغرماء لان المُرتهن بسبيل من استرداده في حياته فكذلك بعد وفاته. فان اذن  
 المُرتهن للراهن ان يزرع الارض الموهونة نزرع او سكن الدار الموهونة باذن المُرتهن لا يبطل <sup>الرهن</sup>  
 وله ان يسترد الرهن فيعود رهنا وفي ما دام في دار الراهن لا يكون في ضمان المُرتهن. ولو ولد الرهن وصو <sup>فها</sup>

ولبنها يكون داخل في الرهن لما قلناه في الزرع والتمر ولا يسقط شيء من الدين بهلاكها. والخاصب  
 اذا سال صاحب الغصب ان يعير اياه ليخدمه او يرسله في حاجة فاذن له في ذلك برئ <sup>الضمان</sup>

عاد اليه بعد ذلك او لم يعد. وأن عصب غلاما فابراه المالك عنه ذكر الناطق برئ

من الضمان ويصير بمنزلة الوديعة في يد. وليس للمُرتهن ان يسافر بالرهن ولا للمودع ان يسافر

بالوديعة في قول محمد. فان فعل فهلك يصير رهنا منا. وهو قول ابي يوسف رج. ولو رهن رجل ثوبا

يساوي عشرين درهما بعشرة دراهم فلبسه المُرتهن فانتقص منه ستة دراهم فلبسه مرة اخرى

بغير اذن الراهن فانتقص اربعة دراهم ثم هلك الثوب وقيمته عند الهلاك عشرة قالوا يرجع

المُرتهن على الراهن بدرهم واحد من دينه ويسقط من دينه تسعة دراهم ووجه ذلك ان الدين

اذا كان عشق دراهم وقيمة الثوب يوم الرهن عشرين درهما كان نصف الثوب مضمونا <sup>لدين</sup> بالراهن

ويضفه امانة فاذا انتقص الثوب بلجسه باذن الراهن ستة لا يسقط شيء من الدين لان لبس

المُرتهن باذن الراهن كلبس الراهن فلا يكون مضمونا على المُرتهن وما انتقص بلبسه بغير اذن

الراهن درهم واربعه دراهم مضمونة على المُرتهن كما وجب على المُرتهن وهو اربعة دراهم فيكون

قصا صابقت رها من الدين فاذا هلك الثوب وقيمته بعد النقصا <sup>من</sup> عشق يكون نصفها مضمونة

ويصيرها امانة فيقتل المضمون. يسر المُرتهن مستوفيا دينه ويبيع درهم واحد ظاهر وجهه على الراهن



بدلتهم باحد رسول رهن عارجه واربعه رهن صبيالمرتهن لانسفطانيخ من دينه لان ابن الادمي غرقه  
 واو كانت فتاة مشرب المرتهن من لسهها كان ذلك محسوما عليه من الدين لان ابن الشاه سعو م  
 الراهن اذا غرق العبد المرهون او ديه او كانت حاربه فاستولدها بعد جمع ما يبيع  
 موسى كان الراهن او يعسده الله ويحبه ولا يبعد اعانه عننا يسير العبد في الاقل من  
 ومن الدين وهو حرام دام يسير ثم السلسع يرسع بما يسير على مولاه الحق الا المديروا م الولد طاربه  
 لا يبرحان على المولى والمرتهن بالتجارة النديرا ان ساء رجع على الراهن وان ساء رجع على العبد  
 والسعايفه الدبير تحالف السعايفه في العتق من وجهه تلب احد هما ان المدي يسير وجمع الدين  
 لانه يؤدى الدين من كسبه وكسبه ماله له ويهدى لا يرسع على المولى بما يسير ويسير انكار  
 مولاه موسى رجل اشترى من رجل عبدا لم يصبه ولم يمد له ماله في العبد وهو  
 نقد اعاقه ولا يسير العبد للتابع في اليمن في ان يبعثه في عهد ابي يوسف الاول وقال  
 ابو يوسف ربح امراسه في سبع فبعده اذا كان فمعه اقل من اليمن ثم يرجع بذلك على المسري  
 رجل هو عبد او غاب ثم ان المرتهن وجده العبد حرا طاب كان العبد او ياله في عبد له ماله  
 لا يرجع اليه من يد يده عليه رجل اشترى من رجل عبدا ويهدى اليمن ونصر العبد غار  
 التابع عنه لا عرف مكانه ثم ظهر ان العبد كان حرا فان المسري يرجع بالمره على العبد  
 يرجع بالتقاضي على الاباح اذا مصر وعن ابي يوسف ربح في النواذر لا يرجع كما لا يرجع في الزهر  
 ومحمد بن نوف في هذا رجل رهن حاربه اب روح بعير اذن الروح صح الرهن وليس  
 للمرتهن ان يمنع الزوج من غنباها فان مات من غنباها صار كرها ما دلت ماؤه سماويه  
 فيسقط دين المرتهن استغسانا وفي القياس ان لا يسقط لان الروح اعم وطئها مستطابق  
 صارت ان الرهن وطئها وآه رهن داره ليس لها روج ثم روجها الراهن ماله المرتهن ماله  
 الاول سوانه وان روجها بعير اذن المرتهن حار النكاح والمرتهن ان يجمع الروح من غنباها

لأنها عند الرهن لم تكن مشغولة بحق الغير فتعلق حق المرتهن بجميع أجزائها فكان له أن يبيع  
 الزوج من غشيانها فان غشيانها الزوج يصير المهر بها مع الجارية لان المهر بدل  
 جزء من أجزائها فيعلق به حق المرتهن بمنزلة المولد وقبل الغنسيان لا يكون المهر بها إلا <sup>المهر</sup>  
 لا يتكاد قبل الدخول فان ما أتت الجارية من غشيانها في هذا الوجه كان المرتهن <sup>لختيار</sup>  
 ان شاء ضمن الراهن لان الهلاء حصل بتسليطه وان شاء ضمن الزوج كحال وقتها  
 الزوج ثم يرجع الزوج <sup>عالم</sup> المولى اذ المولى يعلم الزوج بالرهن وكتم عنه المولى لانه صار مخرجه  
 من جهته وان اءله بذلك لا يرجع على المولى لانه لم يصير مخرجه من جهته <sup>شاة واباح</sup> <sup>رجل</sup>  
 للمره ان يغير رهنها كان للمره ان يشرب ويأكل ولا يكون ضامنا ان هلك الشاة بعد ذلك  
 عند المرتهن قسم الدين على قيمة الشاة وعلى قيمة الابن فما لصاب الشاة يسقط ذلك  
 القدر من الدين وما اصاب اللبن يرجع المرتهن بذلك على الراهن لان شرب المرتهن  
 باذن الراهن كشرب الراهن ولو شرب الراهن لم يسقط قدر حصته من الدين كحال اقلع <sup>الرهن</sup>  
 عضوا من اعضائها كان للمرتهن ان يرجع على الراهن بحصته ذلك من الدين وعلى هذا جميع  
 النماء والزيادة <sup>منا</sup> رجل رهن حاتم فلبس المرتهن في خنصره اليمنى او اليسرى فهلك الخاتم كان ضامنا  
 لانه استعمال وفيما <sup>بالحفظ</sup> وي الخنصر من الاصاب لا يضمن لان ذلك حفظ وهو مأمور  
 وان رهن طيلسانا فوضعه المرتهن على عاتقه لا يضمن لانه حفظه وان لبسه كما لبس  
 الناس ضمن ولو رهن سيفين او قلنا فنقلها المرتهن بالثقل لا يضمن لانه حفظ <sup>بضمين</sup> <sup>السيفين</sup> وفيه  
 اذا كان المرتهن ممن يتقلد سيفين لانه استعمال وان لبس الخاتم في خنصره اليسرى فوق  
 خاتم له لا يضمن الا اذا كان اللابس ممن يتقلد الخاتم فيصير ذلك استعمال وتزبين والا وحفظ  
 وما يتولد من الرهن كاللبن والمولد والصوف والتمر والارض يكون رهنها مع الاصل عندنا  
 وللمرتهن ان يمساك الكل الى ان يستوفى دينه ولا يسقط بهلاك الزيادة شي من الدين اذا <sup>هلك</sup>

من ذلك الاصل حال تمام القرض وتلك المهر من ان يسبح ما يحاف فساد ما دون العاقره بمسكن منه  
رهما وان تاع بصر الف صير كان صامدا

فصل في قرض من يرضى مال العسر

رجل استعار من آخر عيال يرضيه بدينه ما عاده صحب الا عاره وللمد . وان يرضيه بدينه  
بعلل لو كثر الادب المعلوم لم يسم ما يرضيه به وان سمي الجدي والكره وحسب له ان يرضى  
وان حاله السعر فرضه ما دام ما سمي والكره نصف اخر لا عور وبقدره ما ان له الاستعارة  
لرهن عند فلا ان يرضيه به بدينه عاده . سعي له بدينه بالكوند فرضه بالدين والدين

ا . ما جاز من المهر من . هلك في المستعير هرا . في ذلك فربما يرضيه به . هرا .

واما لا ضمان عليه . وان هلك الرهن فعلى المالك هلاك . عند المهر من . والا لم يرضه

فلان ارضه . وبعد ما يرضيه واما كان . القول بول . ارض مع بدينه . ارضه .

على الوجه الذي ادله المعركان على المستعير وما سعى من دين الراهن بدينه . ولا التوركة

عند سقوط بعض الدين يسمى الراهن المستعير . لان . ان الراهن في دينه . مكانه .

فصل في المعير من الراهن . كذا . للمعير يرجع على الراهن . وما سعى من الدين . كذا .

اكر من ذلك . حيث لو كان . فبدينه الراهن العاد . فبدينه بالدين . اكر من ذلك .

لا يرجع على الراهن بالدين الف . وليس للمهر من ان يسبح عن بعض الدين من الدين .

حيث يرضى . وسلم اليه الراهن . ولو ان المستعير وكل حلا بعض الراهن من المهر من . والرد الى المعير .

الوكيل في عا . للمستعير . وان ضمان هلك المالك . بذل الوكيل . فان لم يكن له كذا .

فهذا المالك . بذل الوكيل . من الوكيل . هذا . والودعة سواء . وليس للمستعير .

ان سعى . من الرد . ولا بعد العكاز . فان فعل جميع . ولو استعمله من الراهن .

مرا عن الصمان . وليس هذا كرجل استعاره . ان سعى به مخالف . ثم عاد الى ما كان فانه لا يرضى

يَجْعَلُ غَضَبُ مَنْ أُخْرِجَ عَنْ رَهْنِهِ بَدَلَهُ عِنْدَ رَجَائِهِ لَكَ الْمَالُ عِنْدَ الْمَرْهُومِ كَانَ لِلْمَالِكِ الْخِيَارُ أَنْ يَشَاءَ  
ضَمَّنَ الْغَاصِبَ وَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَ الْمَرْهُومَ فَإِنْ ضَمَّنَ الْغَاصِبَ تَمَّ الرِّهْنُ لِأَنَّ الْغَاصِبَ عِنْدَ دَاءِ  
الضَّمَانِ يَمْلِكُهُ مِنْ وَقْتِ الْغَضَبِ قِصِيرُهُ أَهْنًا مَالًا نَفْسَهُ وَأَنْ ضَمَّنَ الْمَالِكُ الْمَرْهُومَ كَانَ لِلْمَرْهُومِ  
أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الرَّاهِنِ بِمَا ضَمَّنَ وَسَطْلُ الرِّهْنِ لِأَنَّ سَبَبَ ضَمْنِ الْمَرْهُومِ هُوَ الْقَبْضُ وَعَقْدُ الرِّهْنِ كَانَ قَبْلَهُ  
فَلَا يَنْفَعُ الرِّهْنُ بِمَالِكَ مَتَأَخَّرَ عَنِ الْحَقْدِ وَأَوْ كَانَ لِلْغَاصِبِ دَفْعُ الْعَبْدِ الْمَغْضُوبِ إِلَى رَجُلٍ  
فَمَرَّ رَهْنُهُ بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ فَهَلَاكَ الرِّهْنُ ثُمَّ جَاءَ صَاحِبُ الْعَبْدِ وَضَمَّنَ الْغَاصِبَ أَوْ الْمَدْفُوعَ  
إِلَيْهِ فَرَجَعَ الْمَرْهُومُ عَلَى الرَّاهِنِ جَارِ الرِّهْنِ فِي الْوَجْهِ بَيْنَ مَا آذَا ضَمَّنَ الْغَاصِبَ فَلَا يَمْلِكُهُ بِالْغَضَبِ  
عَلَى الرِّهْنِ فَيُسْقِطُ الرِّهْنُ وَأَمَّا إِذَا ضَمَّنَ الْمَرْهُومَ فَلَا يَسبِبُ الضَّمَانُ فِي حَقِّهِ هُوَ الْقَبْضُ بِحُكْمِ الْوَدْعَةِ  
وَعَقْدُ الرِّهْنِ كَانَ بَعْدَ فَيَنْفَعُ الرِّهْنُ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا عِنْدَهُ وَدِيعَةٌ لِأَنْسَانٍ وَرَهْنُهُ  
الْمَوْدِعُ عِنْدَ رَجُلٍ فَهَلَاكَ عِنْدَهُ وَجَاءَ الْمَالِكُ وَضَمَّنَ الرَّاهِنَ أَوْ الْمَرْهُومَ لَا يَنْفَعُ الرِّهْنُ لِأَنَّ الْأَوَّلَ  
ضَمَّنَ بِالْمَدْفُوعِ إِلَى الْمَرْهُومِ وَعَقْدُ الرِّهْنِ كَانَ قَبْلَ الدَّفْعِ فَلَا يَكُونُ مَالِكًا وَقَدْ رَجَعَ الرِّهْنُ فَلَا يَجُوزُ  
كَرْجُلٍ وَرَهْنُ عِنْدَ رَجُلٍ عَبْدًا لِغَيْرِهِ فَعَادَ عَقْدُ الرِّهْنِ وَلَهُ يَدُ فِعْلِ إِلَى الْمَرْهُومِ ثُمَّ إِنْ الرَّاهِنُ اشْتَرَى الْعَبْدَ  
مِنْ مَوْلَاهُ وَدَفَعَهُ إِلَى الْمَرْهُومِ فَانْفَعُ لَا يَكُونُ رَهْنًا عِنْدَ الْمَرْهُومِ لِأَنَّ الرَّاهِنَ مَلِكُهُ بَعْدَ الرِّهْنِ فَلَا يَلْزَمُ  
مَالِكًا وَقَدْ كَانَ ذَلِكَ رَجُلًا غَضَبَ عَبْدًا فَبَاعَهُ ثُمَّ جَاءَ صَاحِبُهُ وَضَمَّنَهُ أَنْ ضَمَّنَهُ الْغَاصِبَ فَيَمْتَنِعُ  
يَوْمَ الْغَضَبِ جَازَ الْبَيْعِ وَإِنْ ضَمَّنَهُ يَوْمَ الدَّفْعِ إِلَى الْمُشْتَرِي لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ لِأَنَّ الْغَاصِبَ فِي الْوَجْهِ الثَّلَاثِي  
إِنْ مَالِكًا وَقَدْ دَفَعَ فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَالِكًا وَقَدْ بَاعَ رَجُلًا عَارِضًا لِهَلَاكِهِ حُلٌّ وَمُؤْنَةٌ لِيَهْنَهُ  
الْمُسْتَعِيرُ بِدِيْنِهِ فَهَنْتَهُ قَالُوا أَلَا رَدَّ الْعَارِضَةُ يَكُونُ عَلَى الْمَجِيرِ فَرَقَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ غَيْرِهِمَا مِنَ الْعَوَارِي  
فِي غَيْرِ هَذَا يَكُونُ الرَّدُّ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ لِأَنَّ هَذِهِ أَعَادَةُ فِيهَا مَنَفْعَةٌ لِصَاحِبِهَا فَأَمَّا أَنْ تُصِيرَ مَصْنُوعَةٌ فِي يَدِ الْمَرْهُومِ  
وَالْمَعْرُوفُ يَرْجِعُ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ بِغَيْرِ مَنَفْعَةٍ فَكَانَتْ بِمَنْزِلَةِ الْإِجَارَةِ وَفِي الْإِجَارَةِ يَكُونُ الرَّدُّ عَلَى الْأَجْرِ الرِّهْنِ  
إِذَا جَارَ الْمَرْهُومُ أَنْ يُوَدَّعَهُ أَنْسَانًا أَوْ بَيْعًا يُوَادَّجُ فَإِنْ أُوْدِعَ الْمَرْهُومُ أَنْسَانًا فَهُوَ رَهْنٌ عَلَى حَالِهِ إِنْ هَلَاكَ

في يد المخرج مع بسط الرهن لئلا يهلكه وان اعاده مخرج من ضمان الرهن والمهر من ان يعيد رهنا ولو اخرج  
فلا حرج تكون له اية ولد له للمهر من ان يعيد الرهن الا بهن حديد ولو اذن له الراهن ان يبره  
ففيه من عيو وسلم الله مخرج الرهن الاول ولو باع الآخر والمره من احدهما ما دون الآخر مخرج  
ان يكون رهنا منه ان لم يمس رهنا مكان الاول، نصه من المشتري او لم يصرف فان هلك الثمن على  
المشتري فانه سوي من الرهن، والمهر من ان يعيد الرهن في محل من اماكنه منه مؤجلا الى وقت حلول الاجل

في العدل في باب الرهن

رحل رهن عند انسان وسرد الرهن والمهر، في عقد الرهن ان يكون الرهن في يد عدل صحيح الرهن  
ونص العدل يكون له نصيبا، والرهان في الرهن ان يواحد من العدل الا الرهن الرهن  
ولو ان خلافا من انسان مثله لو اذنه ان يكون البيع في يد عدل واحد وعقد الرهن حار ولو  
العدل منه له مالا يبيع حرة له هلك البيع في العدل يصح البيع. مطا الرهن. له سدر  
الراهن، المهر في عقد الرهن ان يذنه، العدل، سلطان على البيع حار، نص، وللعدل ان يبيع  
ويؤخذ من المهر، كذا في الرهن، نص في الوكالة، لا للمهر، ان يمسعه عن البيع نص، ولو اذن  
الراهن او المهر في يد العدل على ما كان مسك الرهن، ويصح، ولو اذن العدل، سطر الوكالة  
ولا يقوم وانه ولا وصيه معامه، كذا له حجة الراهن، المهر من الرهن في يد عدل، سلطان حلا  
احر على سعة حار وله ان يمسعه وله ان يمسك التمسك، الا بهن، وكذا لو سطر الراهن المهر على البيع  
حار نص، ولو لم يكن البيع شرطا في عقد الرهن ثم سطر المهر او العدل على البيع صحيح التوكيل والراهن  
ان يمسك هذه الوكالة، يمسعه عن البيع، وكذا ما، الراهن سطر الوكالة، وكذا للمهر ان يمسك العدل  
بالبيع، هذا، حله، غير اني في سطر ان الوكالة لا سطر المهر في العدل، هو الصحيح ولا يكون  
للمهر ولا لعدل ان يصرف في الرهن سوى الامسالة اذا لم يكن مسلطا على البيع فلا يصح، ولا احر  
ولا يبعد، وللعدل ان يمسك الرهن الا من كان في حاله من امانة وحار منه، ولذا واخره الذين يصرون

في ماله ولو باع العبد الرهن يخرج من ان يكون رهنا ويصير الثمن رهنا مكان الاول موصوف  
 كان الثمن او لم يكن. وكذا لو قتل العبد الرهن وعزم العاقل فحممه او قتله عبداً اخر ودفن به فان  
 العبد التائب يكون رهنا مكان الاول. ولو باع العبد الرهن وسلم اليه من المثل من ثم  
 العبد او رد لعبت بمصاء فاص ما من المسترعى يرجع بالنقض بم العبد بالخيار ان شاء رجع  
 على المولى باليمن ويعود دين الرهن على حاله وان شاء رجع على الراهن ولو ان العبد باع  
 الرهن ولم يسلم اليه المثل من ثم فاستحق العبد او رد لعبت بمصاء فان العبد لا يرجع على  
 المولى من. هذا اذا كان التسليم على البيع بشرط في عهد الرهن فان كان التسليم على البيع بعد  
 الرهن فالو العبد لهما يكون وكل للراهن وما يلحقه من العهد يرجع به على الراهن ويصح  
 الى المثل من او لم يدفع ولو ان العبد اقر في الوجه الاول انه باع ونصر اليه وسلم الى المثل من  
 وانكر المثل من ذلك كان القول قول العبد وسقط دين المثل من القاصي بحكم العبد على بيع الر  
 لقضاء الدين فان لم يبيعه القاصي في قول يبيعه وان يوسف ومحمد جميعهم الله رجل ره  
 شتبا ووضع على يده عدل وسلط العبد على البيع ثم عاب الراهن فالعبد يحرم على البيع  
 هذا اذا كان مسروعا في عهد الرهن وقبل بانه يحرم على كل حال وهو الصحيح الاب اذا رهن مال  
 ولله الصغر دين نفسه جميع الرهن وكذا الوصية ذكره في الاصل وذكر العقبة انوالت ربح ان هذا  
 استحسن والقصاص ان لا يجوز في الاب والوصية جميعا وعن ابن يوسف ربح انه احد بالقصاص ولو  
 نصير الوصية دين نفسه من مال اليتيم لا يجوز ولو فعل الاب ذلك جاز وهو كالبيع للاب ان يبيع مال  
 ولله من نفسه مثل العينة ولو فعل الوصية ذلك لا يجوز الا ان يكون حر اليه وفي بعض الروايات  
 لا يجوز للاب ايضا مصاء دين نفسه بمال السهم والصحيح انه يجوز للعبد الرهن اذا اذن من الم  
 ونصير القاصي بسقوط الدين ثم عادم الا ان يعوده رهنا على ما كان والعبد العصب اذا اذن وقعه القاصي  
 على القاصي بالعقبة ثم عادم الا ان فانه يعود على ملك القاصي. العبد اذا كان مسلخا على البيع كان له

ان يبيع بالمتعة والنسيئة فان نهاه الراعي عن البيع نسيته بعد ذلك لم يرجع منه . وله ان يبيع ما يورث  
 من الرهن من ولد له و غيره . و لو فصل . و لو طلب الرهن منه فقال الراعي للعدل بيع الرهن و ادفع<sup>جعه</sup>  
 . و قال الرهن . لا يريى البيع و انما ارى يحق ان له ذلك . و حل بين شيئا من مؤجل و سيطر العدل على<sup>سعه</sup>  
 اذ احل الاحل فلم يفسد العدل . و الرهن حله الدين و الرهن باطل و الوكالة بالبيع مائة . و يورث شيئا  
 من مؤجل و سيطر العدل على البيع . و المتناوله بطل للعدل ان سعه . و لو كان و لو رهن  
 شيئا و وضعه على يدك العدل و ابى العدل لا سيطر الرهن فيه و صبح على يدك عدلا آخر . و راعيه<sup>رأيه</sup> ما  
 قال احلها . ذلك و صعبه العاصم على يدك عدل و ليس للعدل التاخير ان يبيع الرهن و ادفع<sup>العدل</sup> له  
 على البيع لان الراعي له ثوكله بالبيع . فان ما ابى الراعي كان للقاضي ان يسعه بعد ثوب الرهن و له  
 ان يعوض البيع الهدا اعدل التاخير او عدل آخر . و لو اعدل مع الرهن . في حقه و نه و يفسد بها  
 على سعه الا ان اقره من يقول ما عه بمائة و الدين و قيمة الرهن مائة انما و صدقه العدل و<sup>لكن</sup>  
 و قال المرتهن بل باعه بحسن . و هو كذا القول و لو الرهن مع مائة و النسيئة بينه الراعي و لو رهن<sup>بالا</sup>  
 و قيمة الرهن مائة و الدين مائة و وكل المرتهن سعه فاقام المرتهن النسيئة انه ما حقه بحسن . و اقام  
 الراعي النسيئة على ثوب الرهن . و المرتهن . ان يحدد بعض سنة المرتهن . و قال ابو يوسف و غيره  
 سنة الراعي

### فصل ٢ اختلاف الراعي و المرتهن

رجل رهن عند رجل حاربه تساوى العا بالفسخ و حله لا يتم و جعل رجلا مسلطا على بيع ما داخل الاحل  
 فلما حل الاحل جاء المرتهن بخاربه و طلب من العدل بيعها فقال الراعي ليس هذا حاربه ان يصادق  
 الراعي و المرتهن ان الرهونه كانت قيمتها له . درهم فالدين الف درهم فاني . الخاربه التي<sup>بها</sup>  
 المرتهن تساوى الف درهم الا ان الراعي انكر . فكلوا هذه الخاربه هي لجمعية طار المواء . و<sup>المرتهن</sup>  
 في حق الراعي بعد ذلك ان انكر للعدل و طال لبيت هذه تلك الخاربه او قال لا ادري كان القول قوله مع<sup>الدين</sup>

على العلم فان حلف لا يجبر على البيع وان نكل يجبر على بيعها بخلافه لو كيل اذا امتنع فانه لا يجبر  
 لان بيع العدل يتعلق به حق الرهن فيجبر كالكيل بالخصومة طلب الخصم اذا امتنع عن الجواب  
 فانه يجبر. واذا باع العدل كانت العهدة على العدل ويرجع العدل على الراهن. وان حلف العدل  
 لا يجبر العدل على البيع يامر القاضى الراهن بالبيع. فان امتنع الراهن لا يجبر الراهن ولكن يبيعه  
 القاضى كمالومات العدل. واذا باع القاضى كانت العهدة على الراهن. ولو جاء الرهن بجارية  
 قيمتها خمسمائة فقال الراهن ليست هذه الجارية جارية وقال الرهن هذه تلك الجارية  
 وادفع سعرها فالقول قول الراهن ويحلف فان حلف يجعل الجارية هالكة بالدين فيزعه ثم يجرى  
 الى العدل ان اقر العدل بما قال الرهن فقال له بمها للرهن فاذا باع دفع الثمن الى الرهن فانكأ  
 فيه نقصان لا يرجع الرهن ببقية دينه على الراهن الا اذا قام الرهن بينة على ما قال فيرجع  
 ببقية دينه على الراهن هذا اذا نقصار فان قيمة الموهونة كانت العا. وان اختلف فقال الرهن  
 ما رهنني الاجارية قيمتها خمسمائة وقال الراهن كانت قيمتها الف وهذه غير تلك الجارية كان  
 القول قول الرهن فان صدقه العدل يجبر على البيع فان كان الثمن انقص من الدين يرجع ببقية  
 دينه على الراهن وان امتنع العدل عن بيعها يجبر الراهن على بيعها او يبيعه القاضى ويكون  
 العهدة على الراهن وبقية الدين كذلك يكون على الراهن. ولو رهن عند انسان شيئا ثم  
 اختلفا فقال الراهن هلك الرهن في يد الرهن وقال الرهن انت قبضته منه بعد الرهن  
 وهلك في يدك فالقول قول الراهن مع يمينه والبينه ايضا بينته. ولو قال للرهن هلك  
 الرهن عند الراهن قبل ان اقبضه كان القول قوله والبينه بينه الراهن. ولو قال للرهن هنت  
 هذين الثوبين وقبضتهما وقال الراهن رهننا احدهما كان القول قول الراهن والبينه بينة للرهن  
 ولو رهن عند ذاعوت فقال الراهن كانت قيمته يوم العقد الف الف وذهب بالاعودار  
 نصف الدين وقال الرهن كانت قيمته يوم الرهن خمسمائة وذهب بالاعودار ربع الدين



كان القول قول الراهن مع بيعته لان الظاهر انه لا يبرهن بالالف الا ما يسهل او يكثر واثبتت ايضا  
 بيعته. <sup>١٠٠</sup>رجل عليه الف فهو عند الطالب مالا ثم اخلفا فقال الراهن كان ارضي بحب مائة وقال المتهن  
 بالف فالقول قول الراهن لانه تكرر بادة بعلق الدين بالرهن. ولو كان الراهن بدعي الرهن بالف والمتره  
 خمس مائة والرهن قائم بيا وي الفافخالفوا ونزاد اما هنالك الرهن قبل الخالف فان القول قول المتهن  
 لانه ينكر زياده سقوط الدين

### فصل في حجية الرهن والحساب عليه ونعته الرهن و ثنائه

العبد الرهن اذا قتل عمد للبس للراهن ان يستوفى القصاص الا ان يكون المتهن معه ما اجمعوا  
 كان للراهن ان يستوفى القصاص في ذلك الحنفية وفي قول محمد رحم وهو رواية عن ابي يوسف رحم لا يجب  
 القصاص وان احتمل وان اخلف الراهن والمتره من احدهما يبرئ القصاص والآخر ياتي بحجة القيمة  
 في قول الجعفي رحمه ويكون الغنم رهنا مكان العبد وان رجع الامر الى القاضي فابطل القاضي السام  
 ثم ان الراهن قضى دين المتره فلا قصاص له. والعبد الرهن اذا قتل رجلا جلد او قتل الراهن او المتره  
 بنقص منه ويبطل الدين الرهن اذا استغنى عن الرهن من حيث الشئ لا يذهب منه الدين  
 عندنا وان استغنى بقصاص قدر او وصفا فان كان فلما فاكسر واستغنى بيمته بذهب قدر القصاص  
 من الدين عند الكل. الرهن اذا استهلكه انسان كان على المسمتلات بيمته يوم الاستهلاك ولا يكون  
 رهنا عنده. ولو كانت قيمته يوم الرهن الفاء يوم الاستهلاك خمسمائة سقطت من الدين خمسمائة  
 ويبقى خمسمائة رهنا بقاء الفينة. ولو استهلكه ولدين مؤجل عزم بيمته ويكون رهنا حتى  
 يحل الدين فان كانت قيمته يوم الرهن مائة الفاء ومراجعت الى خمسمائة غرم بالاستهلاك خمسمائة  
 وسقط من الدين خمسمائة. النشاة الرهونة اذا ولدت والدا عند المهرين فاستهلكها المتره  
 او ولدها كان عليه قيمته ما استهلكه ويكون الصمان رهنا عنده فان هلك بعد ذلك هلك  
 بقسطها من الدين وما وجب على المتره بالاستهلاك الولد يكون رهنا عنده ببقية الرهن بقسطه

من الدين. وأما الرهن هو الذي استهلك الولد أو الزيادة بينهما أيضا كما يضمن المرتهن  
ويكون الضمان محبوسا عند المرتهن. فإن هلك الضمان عند المرتهن يهلك هذا لأن الضمان  
قائم مقام الولد. ولو هلك الولد عند المرتهن يهلك هذا فكذا الضمان. ولو رهن حيوانا على  
بني آدم فجنى البعض على البعض كان هدره ويصير كانه هلك بألف تسماوية. ولو رهن عبد بن كل واحد  
منهما يساوى القابالين فقتل أحدهما الآخر وجيء بهما على الآخر فيما دون النفس قل الاوش  
أو شرايع الجناية ويسقط دين الجاني عليه بغيره. ولو كانا جميعا رهن بألف فقتل أحدهما الآخر  
فلادع ولا ملاء وبقي القاتل رهنا بتسعائة وخمسين. ولو رهن عبدا ودابة بجناية الدابة على العبد  
وجناية العبد على الدابة معتبرة حسب جناية العبد على عبدا آخر وجناية العبد الرهن على الرهن في  
جناية بوجب المال وعلى ماله هدره قولهم جميعا. وجناية الرهن على المرتهن فيما دون  
أون ماله هدره قولهم بغيره ترج قلت قيمة الجاني عليه أو كثرت. وعندهما معتبر فان اجتمع  
الرهن والمرتهن على الدفع دفعاه بالجناية إلى المرتهن ويبطل الدين. وعلفت الرهن وطعام الرقبة  
وأجرة الراعي يكون على الرهن. وأمر المأوى بالسبي يكون على الرهن. وأصاح دين الدابة وراعيه الرهن  
والدواء على المرتهن إذا كان الدين وقيمة الرهن سواء. وأما الدين أقل من القيمة فالمطلبة على  
الرهن بمقدار الأمانة. وأجرة ظرء ولد الرهن وسع البستان والتلقيح والجداد والقيام بمصالح  
وحمل الأبق يكون على المرتهن هذا إذا كان كل الرهن مضمونا بالدين. فإذا كانت قيمة الرهن أكثر من  
فالجمل وملاوة الجراجات والقروح والأمراض ينقسم على قدر الأمانة والضمان. وللمرتهن أن  
الرهن إذا خيف عليه الفساد بأذن القاضي ويكون الثمن رهنا في بيع. وأن باع بغير إذن القاضي كان مضمنا  
وإذا جنى العبد الرهن فالغداء يكون على المرتهن إن كان كله مضمونا بالدين. وأما بعضه مضمونا  
وبعضه أمانة فالغداء يكون على الراعي والمرتهن بقدر المضمون يكون على المرتهن بقدر الأمانة يكون  
على الراعي وما يجب على الراعي إذا فعل المرتهن بغير إذن الراعي يكون منطوعا. وكذا ما يجب على المرتهن

ملكه بن مسطوعاً ولواحق المرتبه على الرهن بغير القاضيه او بامر الراهن يرجع على الراهن ثم ان يرد  
 ح اذا كان الراهن غائباً فافق المرتبه بامر القاضيه او بامر الراهن يرجع على الراهن. وان كان غائبا  
 لا يرجع وقال ابو يوسف يرجع في الوجهين جميعا

### فصل في احصاء الرهن عند قضاء الدين

رجل رهن حاربه تساوى العالم فمضى المهره يطلب دينه فانه يوم اخصار الرهن فاد الحض  
 الرهن لا يوم بالتسليم ويقال للراهن سلم الدين او لا كما في البيع يوم المشرق بالتسليم الثمن او لا فان  
 لمهره بد عدل امر سعيه كان للعدل ان يذعه بالنقد والسيه و طاهر الروايه فان اعسفه  
 ثم جاء المهره يطلب منه لا يكون الراهن ان يمنع عن قضاء الدين قبل اخصار الرهن. رجل رهن حاربه  
 و وضعها على يد سلك معاب العدل و اودع الرهن عند و حنه او عند من هو به عياله والمودع يقول  
 او دعه العدل ولا ادرى ان هو او عاب العدل مع الرهن ولا يدري اين هو فطلب المرتبه  
 دينه فان الراهن او مر يصعاء الدين فقل اخصار الرهن. فان ادعى الراهن ان الرهن بدهلك حلف  
 المرتبه على تملكه فان حلف بغير الراهن على قضاء الدين وان نكل له يجبر. وان كان المودع حلف المودع  
 و ادعى انها له لم يحضر الراهن على قضاء الدين على سنته له دعيه. ولو كان الرهن عند معتله حل  
 خطأ و وجب القيمه في تلك سبعين و طله. المرتبه دينه ههنا لا يجبر الراهن على قضاء الدين  
 فان حلف تلك القيمه لا يجبر الراهن على قضاء الدين حتى يسلم له كل القيمه فان كان القيمه  
 من جنس الدين فكلما حلف بغير اقتضاء المرتبه دينه. وان كانت القيمه من الابل والمغنم و فض  
 القاضيه بذلك كان رهنا بالدين. ولو ان رجلا رهن عند انسان شيئا فلف المرتبه الراهن في  
 آخر مطالبه بقضاء الدين. فان كان الرهن شيئا له حل ومؤنه يجبر الراهن على قضاء الدين  
 ولا يوم المرتبه بالاحضار. وان قال الراهن ان الرهن بدهلك حلف المرتبه بالله ما هلك  
 فان حلف يجبر الراهن على قضاء الدين وان نكل لا يجبر وان نكل الراهن شيئا له حل ومؤنه فلف المرتبه

الرهن في مصره فطلبه بقضاء الدين في القياس مجازاً من علم قضاء الدين. وفي الاستحسان لا يجبر  
 في يومين من الاخصار. <sup>تتم</sup> رجل له على رجل ألف درهم من أجل أن يورث كل شهر كذا وبها رهن فحل في يوم فطلبه للمو  
 بقضاء ذلك القدر فقال الراهن لا اعطيك حتى يحضر الرهن. فانكأ في غير مصرهم الا يجبر على الاخصار  
 ولكن اذا ادعى الراهن الملال وحلف وانكأ في مصرهما في القياس لا يجبر الى من يله اخصار الرهن. وفي  
 الاستحسان يجعلان جميع المصرك كان واحداً. وان شاء القاضي حلقه ولا يكلفه اخصار الرهن  
 ولم يفصل في الكتاب في هذا الفصل بين ماله حل ومؤنه وبين ماله حل والظاهر انه لا يجبر على الاخصار  
 في غير مصرهما. ولو ان رجلاً اشترى شيئاً ولم يقبضه ولم يفقد الثمن فلقبه البائع في غير مصرها وظل  
 بالثمن فالبال المشتري ان يدفع اليه الثمن قبل ان يحضر المبيع فان المشتري لا يجبر على دفع الثمن قبل  
 احضار المبيع سواء كان له حل ومؤنه او لم يكن فرق بين هذا وبين الرهن والفرق ان المبيع مع الثمن  
 عوضان من كل وجه فاذا تأخر قبض احدهما لا يفعل احدهما يتأخر الآخر. أما الرهن ليس بعوض من  
 كل وجه فتأخر احدهما لا يوجب تأخر الآخر الا ان في البيع يؤخذ من المشتري كفيل حتى يحضر ذلك <sup>المصر</sup>  
 او يبعث وكيله ليدفع الثمن ياخذ المبيع نظر المهرما

### كتاب الشركة

الشركة نوعان شركة الاملاء وشركة العقود. أما شركة الاملاء فهي على نوعين. أحدهما ان يصير  
 مال كل واحد منهما مشتركاً بينهما بغیر اختيارهما بان اختلط مال احدهما بمال الآخر من غير اختيار  
 خلطاً لا يمكن التمييز بينهما اصلاً ولا يمكن الا يخرج كخلط الحنطة بالشعير. والثاني ان يصير المالان  
 مشتركاً بينهما باختيارهما بان ملكا مالاً بالشراء او بالهبه او بالصدقة او بالاستيلاء. وفي النوع  
 الاول لو باع احدهما نصيبه من اجنيب بغیر اذن الشريك لا يجوز. وفي النوع الثاني اذا باع احدهما  
 نصيبه من اجنيب بغیر اذن الشريك جاز. وان باع احدهما نصيبه من صاحبه يجوز في الوجهين  
 جميعاً ولا يجوز لاحدهما التصرف في نصيب سريته الا ما اذن الشريك. أما شركة العقود على نوعين

شركة في المال وشركة في العمل. أما شركة المال عنان ومفاوضة وشرط جوازها ان يكون رأس مالها من الاثنان من الدراهم والدنانير وان يكون رأس المال حاضرا في المجلس او غائبا يحضر عند الشراء لا يصلح ان يكون رأس المال دينا. ولو كان لاحدهما درهم والاخر دنانير او لاحدهما درهم والصوغ والاخر سوادا الشركة عندنا. والنفقة الذهب والفضة بمنزلة العروص والمكبل والمه زون والحببة اندع طاهر الرواية يصلح ان يكون رأس مال الشركة ومحور في زيادة الا اذا كان في بلد يكون مبيعات الناس بالبر يكون البر بمنزلة الدراهم والدنانير والصوغ منهما بمنزلة العروص في الروايات كلها. وأما الفلوس النافعة فهي بمنزلة العروص في المشهور عن ابي حنيفة وابي يوسف ربح لا يجوز الشركة بها ويجوز في قول محمد ربح. هو أحد الروايتين عن ابي يوسف ربح. والعروص لا يصلح ان تكون رأس مال الشركة اي شركة كانت فان اشتركا بمكبل او موزون من حنص واحد على صفة واحدة او معدنية وخط المالكين فهو بينهما او ما ربحا فيه فهو لهما. علمهما وصعده وتكون هذه الشركة شركة ملك لا شركة عقد. وذكرتمس الا ثمة الخمسة ربح ان هذا قول ابي يوسف ربح اما على قول محمد ربح على شركة عقد. وثمة الاختلاف تطهر فيما اذا شرط لاحدهما ربح على قول ابي يوسف ربح لا يسحق الزيادة وعلى قول محمد ربح لا يسحق. ولو اشتركا في العروص وباعا العروص من واحد بقسم المتين بينهما على قيمة متاع كل واحد منهما يوم البيع لان المتين مقابلهما ينقسم عليهما على قيمة متاع كل واحد منهما يوم البيع فيكون لكل واحد منهما حصة عرضة وان كان لاحدهما حصة والاخر سوادا لا حدهما سهم. وللأخر رب وخطا كانت الشركة فاسدة عندهم يسمى شركة العقد <sup>مختلا</sup> حلط الحنطة بالحنطة والشعير بالقمح انما على قول محمد ربح يبيع بينهما شركة عقد

### فصل في شركة العنان

وصورة هذه الشركة ان يشترك اثنان في نوع خاص من التجارات نحو الرأط والطعام او يتتربان في عمارة التجارة وموجب هذه الشركة تبوت الوكالة لكل واحد منهما من صاحبه فيما ينبغي.

والتوقيت لبس بشرط لصحة هذه الشريعة، أمضارسة، وإن وقتا لذلك وما يان  
قال ما اشترى اليوم فهو بينا صح التوقيت، فما اشترى اليوم يكون بينهما ما اشترى بعد اليوم يكون  
للمشتري خاصة، وكذا لو وقت المضاربة صح التوقيت لأن المضاربة والشركة توكيل والوكالة مما يوس<sup>و</sup>  
اسما لها في العقد يبع بالتقيد ولا تبع بالنسيئة اختلف فيه المناحرون بعضهم يجوز واذلك  
ويجوز هذه الشركة بين الرجال والنساء والمبالغ والصبي المازون ولحر والعبد المازون في التجارة والمسلم  
والكافر لانها تعتمد الوكالة ولا تتضمن الكفالة بخلاف المفاوضة ولا يشترط المساواة في راس المال  
في هذه الشركة عندنا ولا اتفاق الجس في رأس المال ولا في خلط المالين ويجوز أن يكون رأس مال  
احدهما درهم ومال الآخر دنانير وكان الكل دراهم ودنانير فاشترى كل واحد منهما بماله قبل الخلط<sup>جميع</sup>  
المشتري يكون مشتركا بينهما عندنا وهل يشترط المساواة في الربح عند علمائنا الثلاثة لا ينبغي  
ذلك، فإن شرط المساواة في الربح او شرط الا حدهما فضل الربح ان شرط العمل عليهما كان الربح<sup>بينهما</sup>  
على ما شرطت علا جميعا او عمل احدهما دون الآخر، وأن شرط العمل على ما شرطت له ففسد الربح جازا به  
وأن شرط العمل على اقلهما ربحا لا يجوز ولا يكون في شركة العنان كل واحد منهما كفايا عن صاحبه اذا لم ي<sup>أ</sup>  
الكفالة بخلاف المفاوضة ولو لم يوافق المال في شركة العنان وشرط الربح والوضيعة تضعف قال في الكتاب الشركة  
فاسدة قالوا لا يخرج هذا فساد العقد وانما اراد به فساد شرط الوضعي لان الشركة لا تبطل  
بالشرط الفاسدة، وكذا لو شرط الوضعي على المضارب كان فاسدا، ولو اشتركا شركة مطلقة كان  
لكل واحد منهما بيع مال الشركة بالتقيد والنسيئة، وأن يباعا جميعا كان لكل واحد منهما ان يخطرها  
بتمن ما يباع، ولو باع احدهما لا يكون للأخر ان يقبض شيئا من الثمن ولا يحاصم فيما يباع صاحبه  
والخصومة في ذلك الى الذي ولي العقد، فإن قبض الذي باع او وكل وكولا بذلك جاز عليه وعلى  
شريكه، ولو وكل احدهما رجلا في بيع او شراء واخرجه الآخر عن الوكالة صار خارجا عن الوكالة، وإن وكل  
البايع رجلا ابتعاضه فمن مبيع فليس للأخر ان يخرج من الوكالة، وذكر في الصلح احد غيري الجاهل اننا

أخرى من الشراكة وجعل المسئلة على وجه ثلاثة. أن وجب الدين بعقد أحدهما لا يصح تأخير الآخر <sup>حصة</sup>  
بلا في حصص صاحبه في قول الجديفة ترج وفي قول صاحبه في قول صاحب <sup>حصة</sup> فمجرد واحدة والوجه التلخيص إذا وجب  
تبعث أحدهما فآخر أحدهما فكذا لا يصح تأخير أحدهما فمجرد واحدة <sup>حصة</sup> وفي قول صاحبه في قول صاحبه في قول صاحبه  
الدين الآخر ولا يصح تأخير أحدهما فمجرد واحدة <sup>حصة</sup> وفي قول صاحبه في قول صاحبه في قول صاحبه في قول صاحبه  
في الكل عند الجديفة. ومحمد رحمه الله. وقد تيسر من قول صاحبه في قول صاحبه في قول صاحبه في قول صاحبه  
الشراكة أحد. وفي الدين إذا أخرج أحدهما في بيعه ترج لا يصح تأخير أصلا إلا ما ذن الشريك ومعه صاحبه  
رج في تأخير في حصته. وفي شراكة المفاوضة إذا أخرج أحدهما في بيعه ترج لا يصح تأخير في جميع الرجوع وفي قول  
موضح مع التأخير لا يكون ضامنا. ولا يجوز لأحد الشريكين أن يفرص شيئا من المال المشترك. ولو كان  
أحدهما ضامنا من الشراكة تدن عليهما لا يجوز ويكون ضامنا للدين. ولو أقرت أحدهما دون ولياه دون  
لا يجوز لأن صاحبه لم يسلطه أن يقره. ولو لم يسلطه أن يقره بالضم. ولو كان أحدهما شريكا العنان  
أن يبيع ويودع ويدفع إلى غيره مضاربة وأن يוכל بيع السع والشراء ولا يملك الاعان. والمستضعف لا  
شيئا من ذلك لأنه بمنزلة المودع. ولو قال أحد الشريكين لصاحبه أخرج من المال المشترك ما شئت فما  
فهلك المال ضمن حصص الشريك. ولو مال أحد شريكي العنان أن يستقرض ألف درهم من فلان للبحان  
لزمه خاصة دون صاحبه لأن قوله لا يكون حجة الأعلى وأن وكل واحد منهما لصاحبه الاستدانة  
لا يصح الآخر ولا يملك الاستدانة على صاحبه ويرجع القرض عليه لا على صاحبه لأن التوكيل بالاستدانة  
تفصيل بالاستعراض والتوكيل بالاستعراض باطل لأنه توكيل بالتكدي إلا أن يقول الوكيل للمقرض أنا  
يستقرض منك ألف درهم فحينئذ يكون المال على الموكل لا على الوكيل. وشريك العنان إذا سافر  
بمال الشراكة صح ذلك منه في الصحيح في قول الجديفة ومحمد رج. وكذا المستضعف والمضارب. والمودع في  
إيجيفة ترج في رواية ليس لشريك العنان والمضارب أن يسافر وهو قول أبيه ويوسف رج. وفي  
أبي يوسف رج في رواية فرق بين السفر القريب والبعيد فقال إذا كان لا يغيب ليل أو ليلة كان منزله







والحسن اذا اقران بينهما مؤجلا له شهر صح اقراره بالاجل في نصيبه مندهم جميعا. وكذا له ايرالهما  
 بيع ابراءه عن نصيبه. ولا يجوز لاجد شركي الملك ان ينصرفه المشترك بغير اذن الشرطي ينصرفا  
 ينصرف به الشرطي. وان رجلا من بينهما بعير حمل مدها عليه شيئا من القرية الى مصر فمقط البعير  
 الطريق مخروا ما او النكان يريح حيوته يضمن حصه شركيه وان كان لا يريح لا يضمن لانه مأمور  
 بالحفظ والخريف هذه الى التحفظ. وان نحره اجنيه كان من مانعا على كل حال في الصحيح من الجواب. وكذا  
 الدار والبيمار اذا ذبح الشاة او البقرة النكان لا يريح حيوته لا يضمن استحياسا فالله مأمور  
 بالحفظ. وان كان يريح حيوته ضمن. وان ذبح الاجنيه كان ضامنا. رجلا من بي. مادار غير مقسومة  
 غائب احدهما كان للأخران يسكن مقدار حصته في كل الدار. وكذا الخادم اذا كان مشترك واحد  
 غائب كان للحاضرين يستخدم الخادم بجمسته. وفي الدابة المشتركة لا يركبها احدهما لان الشا  
 يتفادون في الركوب فلم يكن الغائب راضيا بركوب الشريك وفي الخادم والدار لا يتفادون الشا  
 في السكنى والخدمة فكان الغائب راضيا بفعل الشريك. والكروم والارض اذا كان بين حليين  
 واحد غائب او كان الارض بين بالغ وبتم يرفع الامر الى القاضي فان لم يرفع الحاضر وخرج  
 بجمسته طاب له. وفي الكرم يقوم الحاضر فاذا ادرك الثمر يبيعها وياخذ حصته من الثمن فيوقف  
 حصه الغائب فاذا قدم الغائب خير الغائب ان شاء ضمن القيمة وان شاء اخذ الثمن. وان  
 ادى خراج الارض فالوايكون متطوعا في حق الشريك لانه قنطين غير دين لا عن اضطرار فانه  
 ممكن من ان يرفع الامر الى القاضي لئلا يراه القاضي بذلك. ولو كان بين الحاضر والغائب دار مقسومة  
 ونصيب ثل واحد منهما معزول عن نصيب الآخر ليس للحاضرين يسكن في نصيب الغائب لكن  
 القاضي ينظر في ذلك ان خاف الخراب كان للقاضي ان يواجر ويمسك الامر للغائب وفي غير المقسومة  
 للحاضرين يسكن قدر حصته. وعن محمد ربح للحاضرين يسكن كل الدار اذا خيف عليها الخراب  
 لولم يسكن. وما كان على الراهن اذا اداه الثمن بغير اذن الراهن ذكر بان الله سطوع. وكذا الوادي

الراهن فيجب على الرهن فان ادى أحدهما مكان على صاحبه بامر صاحبه او بامر القاضيه يرجع  
 عليه وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة ربح اذا كان الراهن غائبا فانفق الرهن بامر القاضيه يرجع عليه  
 وان كان حاضرا لا يرجع وقال أبو يوسف ربح في الوجهين والقوى على ان الراهن لو كان حاضرا  
 او ابى ان يبيع فامر القاضيه الرهن بامه ففاق فاتفق يرجع على الراهن ويستأثر المشتري ببيع ان يكون  
 على هذا القياس . نحن نرى حلالا ان يشتري له عبد بعيته فقال لما صور نعم فاشترى ذلك العبد  
 واشهد انه اشتراه لنفسه فشركه يكون للأمر لا لنفسه . ولو أمره ان يشتري عبدا فلا يبيعه  
 ويبيعه فقال لما صور نعم لما خرج من عنده لقيه رجل آخر وقال اشتري بيته وبيته . وقال لما  
 صور نعم فاشترى لما صور ذلك العبد كان للأمر الاول نصف العبد . والآثار الثاني نصف العبد  
 ولا شيء للمشتري . هذا اذا قبل الوكالة من الثاني بغير محض من الاول . وان قال له الثاني ذلك  
 بمحض من الاول ثم اشترى العبد فان العبد يكون بين المأمور وبين الأمر الثاني نصفين ولا شيء الاول  
 ولو لقيه قال اشترى بيته وسبك نصفين وذلك بغير محض من الاول والثاني فقال نعم فهو  
 للاول والثاني وليس للثالث ولا للمشتري شيء . رجل اشترى عبدا وقسمه فطلب رجل آخر منه الشراكة  
 كالعبيتين . فبينما كان لو اشترى رجلين يصير بينهما اقتلافا . ولو اشترى رجلا بعد ما اشترى العبد  
 ثم اشرك رجلا آخر له يدكر هذا في الكتاب . وروى ابن سماعه عن محمد بن يحيى انه قال للذي اشركه  
 ان لا نصف العبد . وأما الثاني ان علم بشركة الاول كان له الربع وان لم يعلم فله النصف . ولو كان  
 العبد بين رجلين اشترياه فاشركاه في العبد في القياس يكون للرجل نصف العبد . اكل واحد منهما  
 الربع . وفي الاستحسان يكون العبد بينهما اقتلافا . ولو ان رجلا اشترى متاعا فاشرك به رجلا  
 قبل القبض كانت الشراكة فاسدة . رجل أمر رجلا ان يشتري عبدا بعيته . بينصويته فقال لما صور نعم  
 فذهب المأمور واشترى واشهد انه يشتري لنفسه خاصة فان العبد يكون بينهما على الشراكة  
 وكله فاشترى نصف عبدا بعيته . والوكيل يشترى بعيته اذا اشترى لنفسه بمثل الشراء الذي أمر به

غيبه الفحل يكون مشترى بالموكل ولا يملك الشراء لنفسه ماله يخرج عن الوكالة وهو بئله. اخراج نفسه  
 عن الوكالة عند حضور الموكل لا عند غيبته. وكذا لو اشترك رجلان عبدان ما اشترى كل واحد منهما  
 اليوم فهو بينهما المستطاع احدهما ان يخرج نفسه عن الشركة لا بمحض من صاحبه لان كل واحد  
 منهما يكون وكيلان عن صاحبه فيما هو من جنس تجارتها فلا يملك اخراج نفسه عن الشركة الا بمحض  
 صاحبه. واذا اشترى شركة عنان باموالهما فاشترى احدهما متاعا فقال الشريك الاخر هو من شرا  
 وقال المشتري هو له خاصة اشترى به مالى لنفسه قبل الشركة فان القول قول المشتري لانه لم يعمل  
 فيها اشترا. فكون القول قوله مع اليمين بالله ما هو من شركتنا رجلان اشترى شركة عنان في تجارة  
 عنان يشترى بها ويبيعها بالنقد والنسيئة فاشترى احدهما شيئا من عنانك التجارة كان له خاصة لان  
 واحد منهما يصير وكيلان بحكم الشركة والوكالة فبقا التخصيص. واسا في ذلك النوع من التجارة فيبيع  
 كل واحد منهما وشراؤه بالنقد والنسيئة فينفذ على صاحبه الا اذا اشترى احدهما بالنسيئة  
 بالكيل والوزن او بالنقد فاما كان في يد من ذلك الجنس من مال الشركة جائز فراه على الشركة. وان  
 لم يكن كان مشترى بالنسيئة لانه لو نفذ على شريكه يكون مستدينا على المال. وليس لشريك العنان  
 ولا للمصاريب ولاية الاستدانة بمطلق عقد الشركة وان كان مال الشركة في يد دراهم فاشترى  
 بالدراية نسيئة في القياس يكون مشترى بالنسيئة. وفي الاستحقاق يكون مشترى على الشركة ولو اقر  
 احد شرعى العنان بدين في تجارتها لزم المقر جميع ذلك ان كان هو الذى وليه وان اقرهما ولياه لزم  
 نصفه. وان اقران صاحبه وليه لا يلزمه شيء. بخلاف شركة المضاربة فان غده كل واحد منهما يملك مطالبته  
 بذلك

### فصل في شركة المقايضة

شركة المقايضة ان يكون في جميع التجارات لا يختص احدهما بتجارة دون صاحبه فلما لزم احدهما  
 من حقوق ما يجزان فيه لزم الاخر وما يجب لكل واحد منهما يجب للآخر ويكون كل واحد منهما فيما  
 يجب لصاحبه بمنزلة الوكيل له وفيما هو عليه بمنزلة الكفيل عنه. ويتساويان في رأس المال فان اختلفا

في بيعه <sup>منه</sup> ذلك لا يكون معاوضة. ويشتط النساء في الربح ايضاً لا يفضل احد  
 الاخر ولا يضر احدهما بما يجوز له الشركة. فالتحريم في يد احدهما مال مما يجوز له الشركة <sup>منه</sup> ولعل  
 في شركتهما فسدت المعاوضة. وكذلك لو صار في يد احدهما بعد المعاوضة وان كان في يد احد  
 سوا الدراهم والدنانير والفلوس. فكل ذلك لا يفسد المعاوضة. وكذا كل مال لا يصح به الشركة  
 وان اقم الرجل الى رجل الفاعل ان يشتريه ما يملك من عده مال الاخر غائب. <sup>منه</sup> وحيث قيل ان يشترى  
 شيئاً بمال الشركة حازت الشركة. فان اراد شركة المعاوضة لا بد ان يدين كل احكام المعاوضة <sup>بذلك</sup> اذ لم  
 لفظ المعاوضة وهو التسوية بينهما في رأس المال والربح. وان الشركة بينهما في كل قليل وكثير  
 فاذ اختص احداهما بمالك ما يقع فيه الشركة لا يكون الشركة معاوضة. وان اخذ واحد من المالك  
 عرضاً ودين على انسان كانت الشركة بينهما معاوضة لان العرض لا يصح أس مال الشركة. وكذلك  
 الدين فان فضل مال احدهما بعد الشراء بالمالين وبعد التقد لا يفسد المعاوضة. <sup>منه</sup> وان  
 الفضل بعد الشراء بالمالين في التقد في القياس بعد المعاوضة. <sup>منه</sup> وان كان لا يفسد  
 وان حصل الفضل في احد المالين بعد الشراء باحد المالين حصل الفضل بالمال الذي اقتضى  
 لا يفسد المعاوضة. وان حصل في المال الاخر فسدت المعاوضة. ومن شرط صحة المعاوضة  
 الاستواء في القصد فيصير من كل واحد منهما القصد ما يصح من الآخر وان يكون كل واحد منهما  
 من اهل الذمالة فلا يصح المعاوضة من الصبي والعبد والمجانين سواء شاركوا واحداً من نفسه  
 او حراً بالغا. وان فلو من المسلم الحر مرتداً او ذمياً لا يقع المعاوضة. وقال ابو يوسف ربح من الذي  
 وان اسلم المرتد قبل الحكم بالحقبة صحت المعاوضة. <sup>منه</sup> ويجوز للمعاوضة بين الذميين. <sup>منه</sup> وان كان  
 احدهما نصرانياً والاخر مجوسياً. <sup>منه</sup> وان اوردت احد المتفاوضين دراهم او دنانير كان له خاصه  
 ولا تبطل المعاوضة حتى يتقبض واذا لم يتقبض المعاوضة لم يعم من هذا المعايه كانت غنائماً. <sup>منه</sup> وان باع احد  
 شيئاً واذا كان رجلاً. <sup>منه</sup> كل له رجل بدين او غصب منه ما لا يشترطه الاخران يطالب به وان لم يجر احد

عبد خالصه من ميراث ليريك، الاخران يطالب بالاجر. وكذا كل شيء هو له خاصة تبعه ليريك لشريكه ان يطالب  
 بالتقوى كونه للمتنزه ان يطالب الشريك بتسليم البيع. وان اقر احدهما بدين او اشترى او استاجر  
 او قبض بعقد فاسد او غصب مالا او اسم ملك او خالف في ودية او عارية او اجارة او كونه ليريك  
 بال من ثمن بيع او مهر او نفقة فرضها الحاكم ومتعة او جناية. قللنا في وجبه الحق ان يطالب به  
 ويطلب شريكه. وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ما لقلب احدهما الا يلزم الآخره يلزم ليريك  
 من مهر بنكاح او وطء بشبهة او جنة على بن آدم ولزومه الارش لزومه خاصة دون صاحبه. وما ليريك  
 شيئا من التجارة يكون بينهما الا اذا اشترى احدهما طعاما لاهله او كسوة او نفقة او متعة او اجارة  
 للخدمة او اجارة للوطى باذن الشريك فذلك له خاصة استحسانا والبايع ان يطالب بالثمن ايها  
 وكذا اذا وطأ احدهما الجارية المشتراة ثم استحققت فلمستحق ان ياخذ بالعقر ايها شاء وليس ذلك  
 كالمهر في النكاح وليس ليريك ان يشتري جارية للوطى الا باذن الشريك. فانما يشتري بخراذ الشريك  
 تكون بينهما وليس له ان يطأها. وان اجاد المتفاوضين نفسه في خياطة او عمل من الاعمال فالاجر  
 يكون بينهما. ولا حد المتفاوضين ان يكتب عبد كان بينهما وان ياذن للعبد في التجارة وان  
 المال مضاربة وان يعاوض غير شريكه عند محمد رح. وعند ابويوسف رح لا يعاوض. ويجوز ليريك  
 ان يشارك رجلين شركة سنان. وان يزوج الامة. ولو زوج احد المتفاوضين لعبد من تجارتهما  
 امة من تجارتهما جاز في القياس ولا يجوز استحسانا وهو قول علمائنا. وعلى هذا الكتاب اذا زوج  
 عبدا لامة له من كسبه. وعلى هذا الخلاف الاب والوحيد اذان وجا عبد لليتيم امة لليتيم لا يجوز  
 استحسانا عندنا. ولا حد المتفاوضين ان يرهن ويرهن وليس له ان يعير استحسانا ولا ان يعيق  
 على مال ولا يزوج العبد امرأة ولا يعرض فان اقترض كان ضامنا بصفه. ولا حد ليريك ان يبيع بضاعة  
 وله ان يودع. ولو ابضع بضاعة ثم تفرق المتفاوضان ثم اشترى بالبضاعة شيئا ان علم المستضع  
 بتفرقهما كان ما اشترى للامر خاصة. وان لم يعلم بفرقهما ان كان البضاعة مدفوعة الى المستضع جاز  
 شاره

على الأمر على شريكه وأن لم يكن الثمن مدو عليه كان مشترى بالأمر خاصة ولو أمار أحد المتفاوضين  
 رجلين يشتريان عبد لهما ويبيع حبس العبد والثمن فاشترياه وقد اختلف المتفاوضان عن الشركة  
 فقال الأمر اشترياه بعد التفرق فهو في خاصة وقال الآخر اشترياه قبل التفرق منه سيما كان القول  
 الأمر مع يمينه واليمين بينة الأحرار أقسام البينة ولا تقبل فيه شهادة الزوج كالمرءة سيما إذا كان على  
 فعل نفعهما فإن قال الشريك لا تدري متى اشترياه فهو للأمر وإن قال الأمر اشترياه قبل التفرق  
 وقال الآخر اشترياه بعد التفرق كان القول قول الذي لم يأمره واليمين بينة الأمر ولو كان هذا  
 في شركة العنان فهو كذلك فجعل ادعى على رجل أنه شاركه ومحمد المدعى عليه ذلك والمال في يد  
 النجاشد فقام المدعى بينة فتشهد الشهود أنه مفاوضة وإن هذا المال الذي في يديه  
 من شركتهما أو قالوا هو بينهما نصفان ولم يقولوا ذلك ولكلهم شهد والله مفاوضة فانه  
 يقضي للمدعى بنصفه أما إذا شهد والله مفاوضة وإن المال بينهما أو شهد وإن المال  
 من شركتهما فظاهر لأن المفاوضة تقتضي المساواة في المال وإذا شهد والله مفاوضة  
 ولم يزيد وأعلى ذلك قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله هذا والاول سواء يقضي بالمال  
 بينهما لأنهم قالوا هو مفاوضة وقضية المفاوضة المساواة في مال الشركة وأنا فقه بما جري بينهما  
 فلوان المدعى عليه أقام البينة على أن المال له ميراث من مورثه أو هبة أو صدقة من غير المقض أن كان  
 شهود المدعى الاول شهد والله مفاوضة وإن المال الذي في يديه من شركتهما أو شهد والله  
 مفاوضة وإن المال الذي في يديه بينهما نصفان لا يقبل بينة المدعى عليه على الميراث والهبة  
 والصدقة وإن كان شهود المدعى شهد والله مفاوضة ولم يزيد وأعلى ذلك ذكر شمس  
 الأئمة السرخسي رحمه الله خلافاً فيه وقال على قول أبي يوسف رحمه الله لا يقبل بينة المقض عليه وعلى  
 قول محمد رحمه الله في هذا الوجه يقبل بينة المقض عليه بالهبة والصدقة وغير ذلك فيما شهد أن  
 أن المال الذي في يديه من شركتهما أو هو بينهما لا تقبل بينة المدعى عليه ولو أن المدعى عليه

ادعى عينا انه له خاصة وهب شريكه منه حصته واقام البينة على الهبة ولقنه من قبلته <sup>بينته</sup>  
 عن هذا ثم ير القضاة الاول. ولو كان المدعى الاول حين ادعى له شريكه شركة بالمفاوضة فاقول للمدعى  
 عليه له بالمفاوضة وقضى عليه باقراره ثم ان المقضى عليه ادعى مما كان في يد عينا انه ميراث له او هبة  
 له من رجل اخر واقام البينة على ذلك قبلت بينته ويقضى له بالعين. ولو كان رجلا ادعى عبدا في يد  
 انه شريك ذي اليد في هذا العبد واقام البينة ولقنه له بنصف العبد فادعى ذو اليد جدد ذلك  
 انه ميراث له من ابيه لا يقبل بينته الا ان يد على التلويح من المقضى له. ولو كان المال في يد رجلين وهما  
 مقران بالمفاوضة فادعى احدهما شيئا من ذلك المال انه له ميراث عن ابيه واقام البينة قبلت <sup>بينته</sup>  
 واذا مات احد المتفاوضين والمال في يد الباقي منهما فادعى ورثة الميت بالمفاوضة وجحد الحى  
 واقام الورثة البينة ان اباهم كان شريكه شركة بمفاوضة لا يقضى لهم بشيء مما في يد الحى الا ان يقيموا  
 البينة انه من شركة ابيهم او يقيموا البينة ان المال كان في يد الميت في حياته تقبل بينة الورث  
 في ذلك المال في يد الورثة وهم يجهدون الشركة فاقام الحى البينة على شركة المفاوضة واقام ورثة  
 الميت ان اباهم مات وترك هذا ميراثا من غير شركة بينهم الا تقبل بينة الوارث ويقضى بنصف الما <sup>ل</sup>  
 للمدعى في قول ابي يوسف وسفيان بن عيينة في قول محمد بن سفيان بن عيينة يقبل بينة الوارث على الميراث متغافضا ان ادعى  
 احدهما ان صاحبه شريكه بالثلث وادعى المدعى عليه الثلثين وكلاهما يقران بالمفاوضة <sup>جميع</sup>  
 المال من العقار وغيرهما يكون بينهما نصفين حكما للمفاوضة الا ما كان من ثياب الكسوة او متاع  
 البيت او رزق العيال وجارية يوطأها فان ذلك لمن كان في يده خاصة استحقا فالذا كان ذلك  
 بعد الفرقة. ولو لم يفرقا ولكن مات احدهما ثم اختلفا في مقدار الشركة فهذا وما لو افرقا ثم اختلفا  
 في مقدار الشركة سواء. ولا يلزم المفاوضة على شريكه من مهر او جنابة ولا يثبت اركه فيما يورث  
 من ميراث ولا جائزة يحجزها السلطان ولا الهبة ولا الصدقة ولا تنفس المفاوضة بذلك  
 الا ان يكون دراهم او دنانير وقد قبضه. وكل ودعة تكون عند احدهما فهي عندهما جميعا فان مات



المستعمل قبل ان يبين لزمهما ضمان ذلك كضمان الاستهلاك لا ضمان الاستعمال من جهة  
 التجارة لانه يقيد الملاك بضمون واعارة المفاوضة اكا طعامه وقبول هديته الممنوع  
 واجابة دعوته بغيره بشرطه جائز. ولو كسب المفاوض حياضه بغيره او ركب دابة او ركب الفارس  
 ونقصه والامتنع والحبوب لم يجز فيه حصة شريكه وانما يجوز ذلك استعانة في اعانة والهم والحجز  
 ذلك مما يוכל ولو اعار احدهما دابة من شركتهما فركبها المستعير فعطبت الدابة ثم اختلعا في الموضع الذي  
 ركبها اليه فانهما صدته في الاعارة الى ذلك الموضع برئ المستعير من ضمانهما ولو استعار احدهما دابة  
 لركبها الى مكان معلوم فركبها شريكه فعطبت فانهما بضمان جميعا لان ركب صاحبها لم ير منه  
 صاحب الدابة فكان هذا دليلا الاستهلاك فيلزمهما فان كان ركبها في حاجتهما كان الضمان في  
 وان كان ركب في حاجة نفسه ففما بضمان لما قلنا الا انهم ان ادياه من مال الشركة رجع الشريك على الركب  
 بنصيبه من ذلك فان استعار احدهما دابة فجعل عليها طعاما له خاصة لوزنه الى معلوم فجعل عليها  
 شريكه مثل ذلك الطعام الى ذلك المكان من شركتهما ولو لم يخاصته فلا ضمان عليه لان الاعارة للحمل  
 لا يفيد التقيد بخلاف الركوب. ولو استعار احدهما فجعل عليها حمل عدل رطل فجعل عليها شريكه  
 مثله في العدل لا يضمن. ولو حمل عليها طيالة كان ضامنا لان الحبس مختلف. وفي الحبس الخلف  
 الذي يتناوت فيه الضرر على الدابة لو حمل المستعير عليها غير ذلك الحبس كان ضامنا فذلك شركته  
 ولو استعار احدهما فجعل عليها عشق محاييم حنطة فجعل عليها شريكه عشق محاييم متعير من شركتهما  
 لا يضمن لان هذا خفف على الدابة. وكذا لو كانا شريكين شركة عنان فاستعار احدهما فالجواب فيه كالجواب  
 في الاول. ولو كان الاول استعارها فجعل عليها حنطة رزقا لاهله فجعل عليها شريكه شريكه خاصة كان  
 ضامنا. ولو باع احد المتفاوضين من تجارتهما نسيئة لم يكن لواحد منهما ان يشتريها باقل من ذلك  
 قبل استيفاء الثمن. ولو باع احدهما شيئا ثم وهب الثمن من المشتري او ابله جاز في قول الجنيعة ومحمد  
 ويضمن نصيب صاحبه كالوكيل بالبيع اذا فعل ذلك. ولو باع احدهما ثم اقل صاحبه صحت الاقالة ولو  
 اشترى

احدهما علما ما نسيته كان الثمن عليهما. بخلاف احد شركي العنان فان هنالك انما يملك كل واحد منهما  
 الشيء بالنسيئة اذ كان في يده من مال الشركة. فليس ذلك الثمن اما اذا لم يكن فشرؤه بالنسيئة يكون اسديته  
 على المال وفي مطلق الشركة لا يستفيد ولاية الاستدانة في شركة العنان ويستفيد في شركة المتفاوضة  
 ولو قبل احد المتفاوضين سلما في طعام جاز ذلك على شريكه لانه من منافع التجار ولو باع احد المتفا  
 وضيع  
 من صاحبه ثوبا من الشركة ليقطعه ثوب بالنفسه جاز لان هذا له قد مفيد فان قبل هذا العقد لم يتخص  
 المشتري بملك الثوب ويختص بهذا العقد. وكذا لو باعه جارية من الشركة ليطأها او طعاما  
 ليجبه له رزقا لاهله جاز ويكون نصف الثمن له والنصف لشركيه كما يقع من اجنيه وان اشترى  
 احدهما من صاحبه شيئا من ذلك للتجارة كان باطلا لان هذا البيع لا يفيد فائدة لم تكن قبل البيع  
 ولو ان احد المتفاوضين باع شيئا ثم افترقا ولم يعلم المشتري افترقا فلكل واحد منهما ان يقبض كل  
 الثمن  
 من المشتري. وان علم المشتري بافترقا لم يكن للمشتري ان يدفع جميع الثمن الا الذي يملكه البيع  
 وحيد المشتري به عينا لم يكن له ان يحاصم الا الذي يملكه البيع ان علم بافترقا فلكل واحد منهما ان يقبض  
 البايع بالعيب قبل الفرقه وقضيه بالثمن او بنقصان العيب عند نقد الرد ثم افترقا كان له ان ياخذ  
 بالثمن اير ما شاء. ولو استحق البايع بعد الفرقه والمشتري كان نقد الثمن كان له ان ياخذ بالثمن اير ما  
 شاء بخلاف الرد بالعيب بعد الفرقه لان ثمة مما يجيب الثمن على البايع وقت الرد فان كان الرد بعد  
 الفرقه  
 لا يكون للمشتري ان يطالب الاخر به

### فصل في شرعية الوجوه

وصورتها ان يشتره الرجلان من غير مال على ان يبيعا ويشترها بوجوههما على ان معاشرتهما كان بينهما  
 او خصاصا على ان معاشرتهما من البر فهو بينهما نصفين او بشرط لاحدهما الثلثين وللآخر الثلث وهو كاشط  
 والرجح يكون على قدر الملك. وان قالوا على ان معاشرتهما فلا حد لها الثلثان وللآخر الثلث على ان الرجح  
 بينهما نصفان لا يجوز وانما يكون الرجح بينهما على قدر الملك. فانما بشرط لاحدهما اكثر من ربح ملكه

لا يجوز <sup>فيما</sup> يجب لهما وعليهما منزلة شريكى العنان ولو اشتركا بوجوبهما شركة معاوضة <sup>بالمال</sup>  
 بائنا ومثبت <sup>بالمال</sup> الشساوى بينهما فيما يجب لكل واحد منهما وعليهما في ما يجب في شركة المعاوضة  
 ولو كان رجلا سلم ثوبا لآخر اطمخيطه بنفسه ولحقا ط شريك في الخيالة معاوضة فلصاحب الثوب  
 ان يطالب بالعمل ايها شاء لان الشركة اذا كانت معاوضة معاوضة فبقيت المعاوضة بينهما كما <sup>كشخص</sup>  
 واحد ولو اشتركا في امر واحد الذي يقبض الثوب لا يؤخذ الاخر بالعمل لان ما يوجب الاتحاد كان الشركة  
 فاذا انقطعت بقيت الكفالة فاما ان الشرط على الخياط ان يخط بنفسه لا يطلب الاخر حكم الكفالة لا الشرط  
 على الخياط اذا كان خيالة نفسه لا يبيد الكفالة رجلا ان اشتركا معاوضة وليس بينهما مال بل ان يشتركا  
 بوجوبهما ويجلا بايديهما بازت الشركة كالعنان الا ان في المعاوضة لا يجوز ان يشترطا معاوضة  
 الربح وفي العنان يجوز وفي تعقل الاعمال يجمع منهما اشترطا التفاوت في الربح

### فصل في شركة الاعمال

صورته ان يشترك خياطان او قصاران او خياط وقصار على ان يتقولا الاعمال جازعنا ولا يشترط لهذه الشركة  
 بيان المدّة وحكم هذه الشركة ان يصير كل واحد منهما وكيلا عن صاحبه بتقيل العمل والتوكيل بتقيل العمل  
 جاز كان الوكيل يجس مباشرة ذلك العمل ولا يحسن وهذا النوع من الشركة قد يكون عنانا وقد يكون  
 معاوضة عند اجتماع شواظ المعاوضة فيكون كل واحد منهما مطالبا بحكم الكفالة ما وجب له <sup>منه</sup>  
 ومنه كان عنانا فاما يطالب به من باشر السب دون صاحبه بغضية الوكالة فان اطلعت هذه  
 الشركة كانت عنانا وان شرط المعاوضة كانت معاوضة فاذا من احدهما دون الآخر والشركة <sup>من</sup>  
 او معاوضة كان الاجر بينهما على ما بشرطه ولو شرط احدهما فضلا فيما يحصل من الاجر جاز اذا كانا شرطتا <sup>صل</sup>  
 في ضمان ما يتقبلان به وعن ايجيفه ربح ما جنت يد احدهما كان الضمان عليهما ياخذ ايهما انا ومن  
 ابيوسف ربح اذا مرضا احد الشركتين او سافرا ومطل عمل الاخر كان الاجر بينهما ولكل واحد منهما ان <sup>منه</sup>  
 الاجر والى ايها دفع الاجر بربح وان لم يربحوا وهو الاستحسان لان تدبيل احدهما العمل جعل تعقل الآخر

نصا، مع المعاوضة في باب ضمان العمل، ولو ادعى رجل على أحدهما أنه دفع ثوباً إليه للحملة وأقر به  
الأخر صريحاً فإزاء نذبح الثوب ويأخذ الأجر لأنهما كالتعاوضين فإقرار أحدهما يصح في حق الآخر، وعن  
أبي حنيفة لا يصدر في المرفق حق الشريك وأخذ هو بالقياس ولو ادعى أحدهما دين من ثمن صنف  
وأنه لا يلزم الأمر قساراً، إزاء القصارين ولا خير بيت اشتراكاً إلا أن حملاً، أنه هذا في بيت هذا على أن  
الكسب بينهما مضمون، كان جائزاً، وكذلك كل حرفة لأن الكسب يدل على العمل والعمل واجب عليهما  
في هذه الشركة، وهذه الشركة جائزة وإن لم يكونا يخصاً صفاً لأن هذا توكيل يجوز خاصاً كان أو عاماً

### فصل في الشركة الفاسدة

شركة اشتراك الاحتطاب والاحتشاش على أنهما أصابا يكون بينهما كانه فاسدة وما أخذ يكون  
بينهما، وأن أحدهما منفرد بنخلطاء، وباعاه قسم الثمن بينهما على قدر ملكهما، وأن لم يعرف ملك  
أحدهما يصدر لكل واحد منهما النصف وفي الزيادة على النصف عليه الإيكة لأن هذه الشركة  
تقتضي العكالة ولو وكل إنسان أن يجتنب لا يبيع التوكيل ويكون الخطيب للمحتطب دون المؤكل  
ولذلك لو استأجر رجلاً ليعونه للاحتطاب بصفة المجموع كانت الأجرة تاسعة ويكون للمعين أجر المثل  
بالعام بلع، كذا في اشتراك في الصيد وجواهر العادن وثمار الجبال نحو الجوز والصفق واستنفاً، الماء  
ومن الجمر والمحل والرييح والملح من الوضع الباح كانت الشركة فاسدة، فإن فعلوا خطاءً وبأ  
قسم الثمن بينهما على قدر ما أصابا وفي المكيل والموزون يعتبر الكيل والوزن وفي غير المكيل والوزن  
يقسم الثمن على قدر قيمة ما أصاب كل واحد منهما، فإن عمل أحدهما وأعان الآخر في جميع ما أخذ  
كان للمعين أجر المثل لا يجاوز نصف ثمنه عند بيع يوسف ربح، وعند محمد ربح له أجره ثلث، العام  
ملته واجمعوا على أنه استحق أجر المثل، وإن لم يجمع المعين ماله قيمة، وإن اشتراكاً الاصطبا دولهما  
كل فارسلها أحاسا الكلب يكون بينهما كمالاً ونصباً شبكة وإن أرسل كل واحد منهما فاحد  
الكل، يكون لصاحبه لأن إرسال غير المالك لا يعتبر مع إرسال المالك، وإن كان لكل واحد منهما كلب <sup>سبل</sup> فكل



المولى اذا اذن لعبد في التجارة في نوع يصير مازونا في الانواع كلها. وكذا اذا قال اذنت لك بالتجارة في مكان كذا وفي وقت كذا يصير مازونا في الاماكن والازمان كلها. بخلاف التوكيل فان ذلك يقبل التخصيص بالتوقيت وبخلاف اذن القاضي فانه بمنزلة التوكيل. واذا راي المولى عبد يبيع عينا من الاعيان فسكت لم يكن ذلك اذنا. وكذا المهر من اذا راي المهر يبيع المهر من فسكت لا يبطل المهر. وروى الطحاوي عن اصحابنا ان المهر من اذا سكت كان راضيا بالبيع فيه بل المهر المولى اذا قال لعبد اجبر نفسك من فلان للخدمة لا يكون ذلك اذنا في التجارة. ولو قال لعبد يبيع ثوبه هذا من فلان لم يكن ذلك اذنا لان ثوب واحد من رجل بعينه واجارة نفسه من فلان لا يتكرر. ولو قال اجبر نفسك ولم يقل من فلان او قال يبيع ثوبه هذا ولم يقل فلان يصير مازونا في التجارة. ولو امر عبد ان يشتري له ثوبا او لحالا يصير مازونا استحسانا. وكذا لو قال اشتر ثوبا فاقطعه ثوبا او ما شبه ذلك. ولو دفع اليه حمارا لبيع الماء لعياله او لبعض جيرانه بغير امر لا يكون مازونا. ولو امر ببيع الماء كان اذنا. وكذا لو امر عبد ببيع متاع غير يصير مازونا. ولو راي عبد في حانوته يبيع متاعه فسكت حتى باع متاعا كثيرا من ذلك كان اذنا وينفذ على المولى ببيع العبد ذلك المتاع. ولو ان رجلا دفع له عبد رجلا متاعا له فباعه بغير اذن المولى فراه المولى ولم ينهه كان اذنا له في التجارة ويجوز ذلك البيع على صاحب المتاع فتكلموا في العهدة. فقال بعضهم العهدة ترجع على الامر. وعند البعض ترجع الى العبد. وله الى المولى عبد يشتري شيئا بدراهم المولى او بد نائمه فلم ينهه يصير مازونا فان نفد النعم من مال المولى كان للمولى ان يسترد وانما استرد لا يبطل ذلك البيع. ولو كان مال المولى مكيلا او موزونا فاسترد المولى بطل البيع ان كان الشري بمكيل او بموزون بعينه. وان لم يكن بعينه واسترد المولى لا يبطل البيع. تعليق اذن العبد بالشروط جائز كتعايق الطلاق والعتاق. وتعايق الحجر بالمل كتعليق الرجعة. وكذا اذا اضاف الحجر الى وقت في المستقبل باطل كاضافة الرجعة وانما في الاذ جائز. والمكاتب اذا اذن لعبد في التجارة مع اذنه كما لو كاتب عبد يبيع كتابته. والعبد الماذون

في التجار ولا يملك الكفاية ويملك الادن في التجارة. وآوان معنوها كيبالون له ابنه الكبر في التجارة  
 ١ صحح في الاين في من يكون بمنزلة الاغ يملك التصرف في النفس ويؤاخذ في بيع ولا يملك التصرف  
 في المال. آاب اذ ان لا تصد في التجارة ان كان الصبي يعقل البيع والشراء ويعرف ان التديم يزيل الملك  
 ويعرف النين الفا حسن والسير صح ادنه وان لم يعرفه لا يبيع. وان كان يقدر على التلطف بالبيع والشراء  
 القاضية اذ اذن للصغير التجارة وابوه بائي صح اذن القاضية القاضية اذ اذن عبد يبيع ويشترى مسكت  
 لا يكون ادنا وكل الوراي القاضية معتهها او صغير او عبد للصغير يبيع ويشترى مسكت لا يكون ادنا. المولى اذ اذن  
 لعبد الغائب لا يصي ما ذونا قبل العلم. واذا علم بصير ما ذونا. وكذا لو سحر على عدله الما ذونا والغائب  
 لا يصير محجوراً قبل العلم. ولو اذن المولى لعبد الغائب ثم سحر عليه قبل ان يعلم ثم علم العبد بالاذن  
 السابق لا يصير ما ذونا وانما ثبت على علم العبد في صير ما ذونا اذ كان الادن مقصوراً ما ان لم يكن مقصوراً  
 وانما كان ضمناً بان قال المولى لاهل السوق يا بوعا عبدك هذا يصير لعبد ما ذونا قبل العلم. واذا سحر على  
 الماذون اذ كان اذن عاماً مشهوراً عند اهل السوق فاما يصير الحجر اذ كان مشهوراً بعد اهل السوق  
 ايضاً. وان امكن اذن عاماً وانما علم به رجل او رجلان او ائمة فحجر عليه نحو من هؤلاء وصح حجره. وانما كان  
 الاذن لم يعلم به الا العبد صح الحجر بمحض من العبد وكذا يصح الحجر وان لم يعرفه احد. ولو اذن لعبد الغائب  
 وارسل المولى اليه رسولا او كتب اليه كتاباً فوصل اليه الكتاب او ابلغه الرسول يصير ما ذونا ما كان  
 الرسول حراً او عبداً كثيراً او قليلاً او فاسقاً ذكر كان او اذنه. فان اخبر بمصولة واحد باذن المولى يصير  
 ما ذونا وكيف ما كان الحجر. فرف ابو حنيفة ربح من الحجر والاذن عند لا يثبت الحجر. والاحد الا  
 ان يكون الحجر عدلاً او اخبره اثنان وثبت الاذن بقول الفضول الواحد على كل حال. وذكر الشيخ الامام <sup>المراد</sup>  
 مجاهد بن رباح ربح عن الفقيه ابي بكر الباقر ربح انه لا فرق بين الاذن والحجر اما يصير ما ذونا اذ كان الحجر  
 صادقا عند العبد. وكذا الحجر لا يثبت بحجر الفضول الا ان يكون صادقا عند العبد. والصوى على  
 القول. المولى اذا باع عبداً الماذون ان لم يكن عليه دين يصير محجوراً على اهل السوق به اذ لم يعلم وانما كان

عليه دين لا يدير محجوراً قبل قبض المشتري وفي الأول يصير محجوراً بنفسه البيع لأن الثاني فانه إذا كان  
 باذن الغرماء أو بأمر القاضي هذا إذا كان الدين حالاً فإنا كان دين العبد مؤجلاً لا يصح للمولى أن يبيعه  
 وليس للغرماء أن ينقضوا هذا البيع ولهم أن يضموا المولى قيمته إذا حل الدين فإذا كان عليه دين حال  
 فالبيع فاسد إلا أن يكون بالثمن وفاء بالدين فإذا قبض الثمن وقضى دينه نفذ البيع السابق كالرهن  
 إذا باع الرهن وبه وفاء بالدين فقضى دين المرتهن من الثمن نفذ بيع الرهن ولو حجج المولى على عبده  
 المأذون عليه دين حال لا يجوز للمولى أن يبيع العبد ولا يبيع ما في يده وإنما يبيع القاضي المولى إذا  
 مات وترك ابناً وعبداً وعلاً الميت دين مستغرق فإذن الوارث لهذا العبد في التجارة لا يصح إذ أنه  
 كأنه لا يملك فإذن الآن اجتزأ من مال الوقف دين الأب ثم أذن لهذا العبد في التجارة لا يصح إذ أنه أيضاً  
 لأن دين الأب على عبده يمنع ملك العبد وأما يملك إذا أبرأ العريم الميت عوالم الدين أو قضى الوارث  
 دين أبيه من مال نفسه تبرعاً بأن قال عند الأداء أنا وأدي تبرعاً ولو أنه قضى دين الميت من مال نفسه فله  
 عند الأداء أو أدى على وجه التبرع يصير ذلك ينال له علاً الأب كما لو كفى الميت من مال نفسه فانه يجمع  
 في التركة العبد المأذون إذا بقى يصير محجوراً بالدين إذا كان مأذوناً فابق لا يصير محجوراً والعبد المأذون  
 إذا غصبه غاصب لم يذكر في الكتاب قالوا المتصحح أنه لا يصير محجوراً والعبد المأذون إذا أسرم العبد  
 لا يصير محجوراً قبل الأحرار بدار الحرب وعبداً لا حرز يصير محجوراً فان وصل العبد إلى مولا بعد ذلك  
 لا يعود مأذوناً المأذون إذا بقى يصير محجوراً فان عاد من الأباقة الأصح أنه لا يعود مأذوناً المولى إذا أذن  
 لعبده الأبق لا يصح إذ أنه وإن علم الأبق وأن أذن له في التجارة مع من كان العبد في يده صح إذ أنه وإن أذن لعبده  
 المخصوص في التجارة فإنا كان الغاصب مراً وكان لمولا بينة صح الإذن لأنه لو باع في هذا الوجه مزار  
 ببيعة فصح إذ أنه المولى إذا مال عبده أذن له في التجارة فلا تباع بعين فاحش فباعه بعين فاشترج  
 ببيعة لأن أذن المولى لا يقبل التخصيص الأب أو الوصي إذا أذن للصغير أو لعبده الصغير في التجارة صح  
 إذ هما وسكوتهما يكون أذن القاضي يملك أذن الصغير يملك أذن عبده الصغير وسكوته لا يكون أذن



فان ما هو الاب والوصي بعد الادب من تلويغ الصغير بطل الاذن . ولكن يقع الصغير والاب او يبيع من لا يملك  
 الاذن . الوصي اذا رآى الصغير بعد الصغير يبيع ويشترى فسكت قالوا ينبغي ان يصير ما ذكرا من ادب  
 القاضى . والله آخى اذا اذن للصغير ولعدو التجارة والاب والوصي فابا ذكرا من ادب القاضى .  
 اذن القاضى لا يصح تجرها . وكذا الوصيات هذا القاضى لا ينجح العبد الا ان يرفع الام الى قائمها من غير  
 الاذن ولا يملك هذا القاضى مثل ولاية الاول . رجل اشترى عبدا على انه بالخيار ثلثة ايام فان له والقبول  
 او راد يبيع ويشترى فسكت كان ذلك اجازة للبيع بطل خياره وبصير العبد ما ذكرا من ادب  
 عبد على انه بالخيار ثلثة ايام ثم اذن البائع العبد في مدة الخيار للمركن ذلك فسحق البيع الا  
 العبد دين بذلك . اذا طلب غرماء العبد الماذون من القاضى ببيعة فادى اليه مولا له الام  
 فباع جاز ببيعة ولا يصير المولى مختارا حتى لا يلزمه قضاء الدين من ماله . وهذا المولى اذا  
 باع عبده الجاني بعد العلم بالخيارية يصح خيار الغداء . هو اجلاد المدين ايضا اذا باع عبدا  
 ماله بمثل القيمة . بغير اذن الغرماء فانه ينفذ ببيعة المولى اذا اعتق عبده المدين . بعد ببيعة له  
 والغرماء بالخيار ان يشاءوا ضمنوا قيمة العبد مورا كان او لم يكن . او استشعروا العبد بحرم  
 دينهم . وهو خلاف الراهن اذا اعتق العبد الرهون فانه يضمن قيمته . ان كان مورا كان او لم يكن  
 ببيعة العبد للمرهين . المولى اذا اعتق عبده الماذون وعليه ضمان الغصب فان المولى يحرم اذ لم  
 من قيمته . ومن الغداء علم بذلك اوله يعلم . وان اعتق عبده الجاني ان كان عالما بالمدانة يبيع عبده  
 الغداء . وان لم يكن عالما كان عليه الاقل من قيمة العبد وموارث الجارية . عبدا شتر . يوم ميل . سنا  
 فقال البائع لا اسلم اليك المبيع لاننا محجور وقال العبد . ما ذكرا من ادب القاضى . قال العبد . ما ذكرا من ادب  
 البائع البينة . عدا ان العبد . اقرانه محجور قبل ان يتقدم الى القاضى بعد الشراء . فيقبل بينه . وهذا  
 بجلان ما ذكرنا في الزيادات . رجل اشترى عبدا نجاء رجل وادى العبد واستجاب المشتري .  
 او اقرانه المستحق فانه يقتضيه بالعبد المستحق ولا يرجع المشتري بالتمسك على البائع . وله ان يشتري

اقام البينة على اقرار البايع ان العبد للمستهق يقبل بيئته ويوجع بالثمن على البايع موقوف ايضاً بينه  
 هذا وبين مسئلة ذكرها في الجوامع رجل وهب لعبد انسان هبة ثم اراد ان يرجع في الهبة فقال  
 العبد انا محجور وليس لك ان ترجع في الهبة وقال الواهب بل انت ما ذون فاقام العبد البينة على اقراره  
 الواهب انه محجور يقبل بيئته عبد باع من رجل شيئاً فقال هذا الذي بعته لمولاي وانا سمعته  
 وقال المشتري بل انت ما ذون كان القول قول المشتري ولا يثبت قول العبد الماذون اذا اقر المولى  
 بد بن لا يصح اقراره كان عليه دين اوله يكره وان اقر بعين في يد المولى ان يركن عليه دين صح اقراره وان كان  
 دين لا يصح العبد الماذون اذا اقر لاجنبيه من غضب او قرض او استهلاك ودبعة او عارية خالف فيها او  
 استهلكها ورعان ذلك كان في حالة المحجور صدقة المقر له ان ذلك كان في وقت المحجور لا يلزمه شيء في الحال  
 الا في دين الغضب ولو قال المقر له لا بل كان ذلك في حالة اذ كان القول قول المقر له وهو بخلاف  
 الصبي الماذون اذا اقر في اقرت له فلا يثبت له شيء في حالة المحجور فانه لا يواحد به يكون مصداقاً  
 بلا سند صدقة المقر له او كذب وكذلك المعنوة الماذون الكبير وه كالمسالمين اذا اخذت لها وقال المرأة  
 تزوجتني وانا محجوسية او معتدة الغير وكو نهما محجوسية او معتدة الغير صح واما وقال الزوج لا بل تزوجتك  
 وانت مسلمة فارغة كان القول قول الزوج ولو قالت المرأة تزوجتني وانا مسغرة وقال الزوج لا بل  
 تزوجتك وانت مالعة كاذبة القول قول المرأة لا يثبت له شيء في حالة المحجور كذا في النكاح اصله بخلاف المسئلة  
 الا في دين الغضب او المعنوة الماذون اذا اقر بالغضب او بالاستهلاك واما في حالة المحجور  
 يواحد به لا حال صدقة المقر له في ذلك ام كذب كما في العبد وان اقر بقرض او ودبعة استهلكها في حال  
 المحجور فذلك الجواب عند ابي يوسف راجع وعندهما ان صدقة المقر له الاضاعة وفي كونه مؤثراً  
 لا يواحد به لا حال ولا بعد البلوغ وان كان كذب به في الاضاعة يواحد به لا حال العبد المحجور اذا اشترى  
 شيئاً بعير ام مولاة فشرقه موقوف وكذلك اذا باع شيئاً من مال المولى او ماله او اقرانه من  
 اوتاهن او اقرض او استقرض جميع ذلك موقوف وكذلك الصبي الذي يعقل البيع والشراء اذا فعل

من ذلك ليحذف على اجازة عليه وفي العبد على اجازة مولاه ان اجازة المولى نفذ وان لم يجز جاز له المولى  
في التجارة فاجاز العبد ما يشترط له الاذن صحت اجازته استحقاقا وان لم ياذن له المولى في التجارة ولكن  
اعتقه فاجاز العبد بعد العتق لا يصح اجازته المعضول اذا باع مال الغريم ثم استأجر من المالك فاجاز  
ذلك البيع لا يجوز ولو ان المعضول لم يبيع له المولى ثم باع المولى باع العتق من رجل  
والعبد المحجور اذا اشترى شيئا بغير اذن المولى حتى توقف على اجازة المولى ثم ان المولى باع العتق من رجل  
فاجاز المشتري العبد ذلك الشراء لم يجز وكذا لو اجاز ما بيع العبد وكذا لو لم يبيع المولى العبد ولكنه اعتقه  
فاجاز العتق او المولى لا يصح الاجازة لانه تعدى تنفيذ العقد على وجه يكون المالك له وله والعهد  
على العبد العبد المحجور اذا تزوج امرأة فاعتق نفذ ذلك النكاح من غير اجازة وكذا الامانة  
المحجورة اذا زوجت نفسها ثم اعتقت نفذ نكاحها ويكون المهر لها العبد المحجور اذا اشترى شيئا  
حتى توقف على اجازة المولى فادام العتق في يده كان البايع اولى به وان هلك في يده او استهلكه ان كان  
البايع حرا كبيرا او صغيرا مازونا او عبدا مازونا او كاتبا لا يضمن المشتري للمالك حتى يمتن فادام العتق  
كان عليه قيمة المبيع بالغة ما بلغت وان كان المشتري صبيا محجورا لا يضمن اصلا ولا في المال ولا بعد البلوغ  
وان كان البايع عبدا محجورا او صبيا محجورا او المشتري كذلك ضمن المشتري للمالك ان تسليط المالك  
لم يصح فيكون متلفا من غير تسليط بخلاف ما لو كان البايع حرا كبيرا او صبيا مازونا او عبدا مازونا  
ذونا لان تسليطهم صحيح فكان متلفا بالتسليط فلا يضمن ويحجر العبد الماذون المديون بموت  
المولى ويجنون المولى جنونا مطبقا وان لم يكن مطبقا لا ينجرون محمد بن قيس الطائي ولا سفيان  
ثم رجع وقد رتبته فضا عدا وابو يوسف رجع قد رتبته ما كثر السنة قال في اصل ان العبد الماذون  
ينجرون عشرون شهرا منها اذا حج عليه في السور والقبور والشمع المشركون واذا ما بيع له او من مضمنا  
العبد ليتيم فاذا وصيه فوات الوصي واليتيم اذا اخرج من ملك موثقا واستولد له اياها كانت  
الغير العبد الماذون اذا كان عليه ديون لقوم فباعه مولا بطلب بعضهم بغير امر القاي لا تجوز

ولبقيته الغرماء ان يردوا بيعه. ولو كان بعض الغرماء غنيا فرفع من كان حاضرا منهم الى القاضي وطلبوا منه بيعه فباعه المحضون بازيعة على جميع الغرماء. فاذا طلب غرماء المازون من القاضي بيعه <sup>فما كان</sup> للعبد مال غائب يبرحو حضوره او دين على الناس فان القاضي لا يجعل بيعه بل يتلوم حتى يحضر مال الرجل دينه. وحكي عن الفقيه اني بكرا البلخي رح انه قال كان مال يحضر ثلثة ايام واقل ويحل دينه فالقاضي لا <sup>بيعه</sup> ولا يبيعه. وان باع المولى عبد المازون المديون وهو يعلم بدعونه كان عليه الاقل من قيمته <sup>ديونه</sup> ومن وكذا المولى يعلم بدعونه. العبد المازون اذا اقر بحرق لا يقبل بثمنها دة العبد له لو كان العبد حر والزوجة او قرابة لا يصح اقراره في قول الشيخين رح. واذا باع المولى عبد المازون بغرا ذن الغرماء فوجد الغرماء العبد قاردا وانقض البيع ليس لهم ذلك الا بحضرة البايع والمشتري. ولو كان دين العبد مؤجلا فباعه مولاه قبل حلول الاجل جاز بيعه لان الدين المؤجل لا يحجز المولى عن بيعه فاذا حل دين العبد ليس لصاحب الدين ان ينقض البيع ولكن له ان يضمن المولى قيمة العبد. العبد المازون او الصبي المازون او المعتق المازون اذا بايعوا بغير ما حشس يجوز بيعهم في قول الشيخين رح. وليس للصبي المازون ان يزوجه امته في قول الشيخين رح. ولا يزوجه امته من عبد الكل. وللعبد المازون ان يواجر نفسه او <sup>صنه</sup> ويستاجر الارض ويدفع الارض من ارضه وياخذ من ارضه كان المدين منه او من غيره. وليس له ان يتكفل بمال او بنفس ولا يقرض ولا يعتق على مال ولا يشارك معاوضة ولا يزوجه عبد ولا امته. وله ان يأخذ المال مضاربة ويدفع المال مضاربة ويشارك في شركة العنان ويؤكل بالبيع والشراء ويعمل الدابة والثوب وله ان يؤجل دينه من غضب او غيره اجله سنة او اكثر او اقل وليس له ان يحيط بعض الدين. وله ان يتبع باليسير. ويملك القصد بمادون الدناهم ولا يملك بالدرهم. ويملك اتخاذ الضيافة والاخذ بالصحيح انه لا يملك ما يبعد التجار سرقا ويملك ما لا يبعد سرقا في المأكولات ولا يملك الاخذ في غير المأكولات ويملك الاخذ بالمأكولات بقدر ما يتخذ الدعوة من المأكولات وانما يملك اتخاذ الضيافة اليسيرة دون الكبيرة فذلك يقدر بمقدار ما يكون في يده من مال التجارة. وحكي عن ابي سلمة

انه قال اذا كان مال التجارة عشرة آلاف فالتخذ بعشرة دراهم دعوة كانت يسيرة. ولو كان مال التجارة  
عشرة دراهم فالتخذ بدنان كان شقة كبيرة في العرف. والعشرة في هذا العرف. واما التصديق بالنفس  
والرغيف والصدقة بما دون الدرهم فالواجب عرفنا بعد يسيرة. والزوجة والامه اذا تصدقت  
برجح الا العرف ان كان مقدار المتعارف تكون مازونة بذلك. قال مولانا رحمه وفي عرفنا المرأة والا  
لا تكون مازونة بالتصدق. وانما تكون مازونة بالماكولات. والوليا فاباع ماله من عبد  
المأذون المديون صح بيعه. ولما لم يحبس المبيع لا يستيفاء القتم فلوسلم المبيع اليه. قبل الاستيفاء  
بطل دينه كذا قال في كتاب الصرف. وان اقر المولى على عبد بالدين وليس على العبد من ظاهر <sup>الدين</sup> بطل  
صديق العبد في ذلك امكذبه. وكان للمقر له استيفاء ذلك من العبد وان كان ذلك. كشره بيمينه  
فان عتق العبد قبل الاستيفاء لا يضمن الا الاقل من قيمته ومن الدين. العبد المأذون اذا ارتد  
في العياذ بالله فتصرفاته بعد الردة موقوفة عند المجنونة روح. وعند صاحبها حليه تامدة فان علم  
تبين انه صح بيعه وان قتل تبين انه بطل بيعه. والوكيل اذا ارتد والعياذ بالله ينفذ تصرفاته  
وكذا المكاتب والمجنون جنونا مطبقا. رجل ادعى على صبي مازون شيئا فانكرا خلفوا في محلفه  
ذكر في كتاب الاقرار انه محلف وعليه الفتوى. العبد المأذون اذا خسم فيما كان من التجارة  
يقبل الشهادة عليه ولا يعتبر حصة المولى. ولو شهد الشهود على عبد محجور بغيبات  
وببيعة ان شهد واجبا عينه ذلك لا بالاقرار تقبل عليه ويقضه بالغصب اذا حضر المولى وفي  
عنه ان ادلف الودعية والمضاربة لا يقض حتى يعتق في قول المجنفه ومحمد رحمه. وان شهد <sup>الشهود</sup>  
على اقرار العبد بذلك لا تقبل وان كان مولا حاضرا. ولو شهد واعلى عبد مازون بالزنا  
او القتل عمدا او غيرهما وقذف وهو محمد ومولا غائب لا تقبل في قول المجنفه ومحمد  
خلا قال ابو يوسف رحمه. وان شهد واعلى اقرار العبد تقبل شهادته في القتل صرحا او اقرارا  
ولا تقبل فيما سوا ذلك. فان شهد واعلى العبد المأذون بسرقة عشرة دراهم فان كان مولا حاضرا تقبل شهادته <sup>دقه</sup>

في القتل ولو شهدوا بسرقة أقل من عشرة نفيل بغيرها ثم كان مولا حاضر أو غائبا وقيل  
 الشهادة على الصبي الماذون والعنوة الماذون بسرقة عشرة دراهم وإن كان الأذن غائبا ولا يقبل  
 الشهادة على أقرارهما بالسرقة أصلا ولو شهدوا على العبد المحجور بسرقة عشرة دراهم وهو  
 يحسد لا يقض حتى يحضر مولا فيقضى بالقطع ورد العين إن كانت قائمة ولا يقضى بالضمان  
 لأن المحجور لا يملك الخصومة في المال ولا تقبل الشهادة عند غيبة المولى ولو شهدوا على  
 أقرار لا تقبل أصلا وإن كان مولا حاضرا لأنه لا يقضى بالقطع بهذه البينة فذلك المال  
 وشهادته على الأقرار بالسرقة مع جود السارق لا تتمح رجل وكل عبدا ماذونا بائنا <sup>شريا</sup> بشرى له  
 سماء يثمن مسيم ولم ينقد الثمن جازا استحسنانا ولو وكله بالشري بالثمن مؤجلا فاشترى <sup>فالشري</sup>  
 يكون للعبد للأمر لأنه يتضمن الكفالة وكفالة الماذون باطله ولو أمه رجل بان يبيع ماله  
 نسبه جاز لأن التوكيل بالبيع لا يتضمن الكفالة ولو وكل الماذون رجلا ببيع أو شراء ينقد  
 أو نسبه جاز لأن الماذون قد يحتاج إلى أن يوكل غيره بالتجارة العبد الماذون المديون إذا <sup>صد</sup> أخذ  
 مولا في ماله في يد العبد فقال العبد الماذون هو مولى وقال مولا هو لي كان القول قول العبد ولا <sup>يصد</sup>  
 الوجه في يقض دين العبد فإمكان العبد الماذون في منزل مولا فإمكان المال الذي اختصنا <sup>فيه</sup>  
 من تجارة العبد فهو للعبد وإن لم يكن من تجارته يكون للمولى وإن كان المال في يد العبد وبين  
 المولى كان المال بينهما وإن كان معهما اجنبيا والمال في أيديهم كان بينهما أثلاثا وإن كان العبد ركب  
 دابة أو لا يسر ثوب فاختصا فيه يكون للعبد وللعبد الماذون إن يواجر أمته ظرأ والأمة  
 الماذونة لها أن تواجر نفسها ظرأ العبد إذا ودع عند نسيان شيئا لا يملك المولى أخذ الوديعة  
 كان العبد ماذونا ومحجورا فلوان المودع دفع الوديعة إلى مولا إن لم يكن على العبد دين جاز للمولى  
 إذا زوج عبدا الماذون المديون جاز لأن فيه تخصيص العبد إذا <sup>العبد</sup> أخرج بغير إذن مولا كالأول  
 إن يحمله فإن باعه بعد ما أحرم باذن المولى كان للبشرى أن يحمله العبد الأبق لا يملك بالامر

قال رضي الله عنه في أسباب الحجج ثلث: منها: رتبة العامة، والقائه الدين، والذات السنية، والدين السني.  
 قال أبو حنيفة: ربح لا يحجز القاضيه على المرام، قل البالغ إلا غير من يتعدى ضربه إلى العامة، وهم ثلاثة:  
 المتطبيب لجمال الذي يبيع الناس ما يبيعون، ويملكه، وعند الله شفاء ودواء، والبناء للفتح المالح الذي  
 يعلم الناس الحيل ويفتن عن جهل، في مآل المتخاري المنقلس فلا يحجز على المدبوع، لا يمنع عنه  
 ماله، وعند صاحبيه ربح، نحو الحجج بما قال أبو حنيفة: أصابعه، آخر: منها الدين  
 إذا ركب الرجل ديون وطلب غمأؤه من القاضيه بأن يحجز عليه، كذا يتلف ماله في ديون، إلا أن كان  
 القاضيه يحجز عليه ويشهد على حجره فيقول: لا تشهد، والله، في حجت على هذا النوع فلا بد من ملان إمكان  
 ذلك الرجل غائباً إلا من فلان ويمنع عنه ماله ويبيع ماله إذا سألته عرماه، وإذا أراد أن يبيع ماله  
 عند بعض العلماء يبيع ماله عليه ما فوق الأزار، قال شمس الأئمة الحارثي في ربح يترك له دسنان  
 الثياب ويبيع ما سوى ذلك، وقال شمس الأئمة الكردي: ربح يترك له دسنان من الثياب في بوا  
 القاضيه عند علماء شارب، والسبب الثاني عند أبي يوسف ومحمد ربح السعة: يحجز القاضيه على  
 البذر يطلب أولياته وعلى المغفل الذي لا يمتد إلى التصرف ولا يصير عنها ويعين بها ولا  
 يحجز على الفاسق الذي يتركب المحاصير إذا كان لا يبدل المال ولا يسرف في ماله، وقال الشافعي:  
 يحجز على الفاسق أيضاً ولا يشترط لصحة الحجج حضرة الذي يريد أن يحجز عليه بل يبيع حاضر كان أم غائباً  
 إلا أن الغائب لا ينجز ماله ببلغة الحجج ويعلم أن القاضيه حر، وأن تصرف قبل العلم بعد الحجج فيقتضيه  
 وهو بمنزلة مالو حجر على عبد المازون الغائب يبيع الحجر ولا ينجز قبل العلم، وإذا حجر على المدبوع  
 بعد ما حبس بالدين أو قبله يظهر أثر الحجر في ماله الموجود وقت الحجر لا فيما اكتسب ويحصل له  
 بعد الحجر ويمنع هذا الحجر عن التبرعات، ولو أقر لا يمان بدين لا يبيع أقراره في حق الغريم الذي حجج

لاجله فاذا نكح دين هذا الغريم يظهر صحة اقراره السابق. وكذا لو اكتسب مالا ينفد اقراره فيما  
 اكتسب وحدث وان كان دين الاول قائما وينفد تبرعاته فيما اكتسب مع بقاء دين الاول ولو  
 تزوج المحجور امرأة صح نكاحه فان زاد على مهر مثلها فنفل ومهر المثل يظهر في حق الغريم الذي يحجر  
 لاجله تحاصر الغريم في ذلك وما زاد على مهر المثل لا يظهر في حق الغريم الذي يحجر لاجله فظهر في المالا  
 الذي حدث له بعد. ولو اقر على نفسه مجد وقصاص صح اقراره. وكذا لو اعتق او تبرع او تبرع اعتاقه  
 وتبرعه. والحاصل ان كل ما يستوي فيه المجد والمهر لا ينفذ من المحجور وما لا ينفذ من المالك لا  
 من المحجور الا باذن القاضي. ولو باع شيئا من ماله بمثل القيمة جاز واقل من القيمة لا يجوز. ولو  
 استهلك مال انسان بمعاينة الشهود ولزمه ضمان ذلك ومن له الضمان يحاض الغريم الذي يحجر لاجله  
 فيما كان في يد. ولو اشترى المحجور جارية بمعاينة الشهود باكثر من قيمتها فان بايع الجارية بمحاض الغريم  
 الذي يحجر لاجله بمقدر قيمتها وما زاد على قيمتها ياخذ من المالا الذي يحدث له بعد الحجر. ولو باع  
 المحجور شيئا من عقاره او عرضه من الغريم الذي يحجر لاجله ليصير الثمن قضا صايدينه جاز بيعه  
 وذكر الامام شمس الائمة الشريفة رح هذا اذا كان الغريم واحدا فان كان اثنين وجعل بينهما قبايع <sup>الغريم</sup>  
 من احدهما شيئا بمثل القيمة جاز البيع كما لو باع من اجنبي فاذا جاز البيع بمثل القيمة لا يصير كل الثمن  
 قضا صايدين هذا المشتري لان فيه ايتار بعض الزملاء على البعض ولكن <sup>يكون</sup> الثمن بين الزملاء بالخصم  
 ولو حجج القاضي على رجل لقوم لهم ديون مختلفة فقبض المحجور دين بعضهم شاركه الباقيون فيما قبض  
 فليس له حصته ويدفع ما زاد على حصته الا غير من الزملاء رجل عليه دين ثبت باقراره او بينته  
 قامت عليه عند القاضي فغاب المطلوب قبل الحكم وامتنع عن الخضوع وقال ابو يوسف رحمه الله  
 ينصب القاضي عنه وكيل او يحكم عليه بالمالا اذا سال الخصم ذلك. فان سال الخصم ان يحجر عليه  
 عند بيعه فانه ومحمد رح لا يحكم ولا يحجر حتى يحضر الغائب ثم يحكم عليه ثم يحجر عند محمد رح لانه انما يحجر  
 بعد الحكم لا قبله. المحجور بالدين اذا كان يسرف في اتخاذ الطعام مبيعه القاضي عن الاسرف ويقدر له



المعروف والكفاف. وكان لك في الثياب يقتصد فيها ويا مرمي بالوسط ولا يصيق عليه في مكره  
مـثـ وبه وملبوسه

### فصل في الحجر بسبب السنة والتبذير والغفلة

اليتيم إذا بلغ بالنس رشيد وماله في يد وصيه أو ولده فإنه يدفع إليه ماله. فإن بلغ غير رشيد لا يدفع إليه مال حتى يبلغ حسماً وعشر <sup>سنة</sup> فاذا بلغ حساً وعشر <sup>سنة</sup> عند بيعة روح يدفع إليه ماله يتصرف فيه ما شاء. وقال أبو يوسف ومحمد روح لا يدفع إليه ماله بل يمنع عنه وإن بلغ سبعين <sup>سنة</sup> أو ثمانين <sup>سنة</sup> أو مائة <sup>سنة</sup> لم يونس منه الرشيد. وإن أخرج اليتيم سفينة من سفنها عند بيعة روح يفتقر تصرفه. لأنه لا يرى الحجر العقل البالغ. وعند صاحبيه روح بعد ما حجر عليه القاضي لا بعد تصرفه. إلا أن القاضي يحض من تصرفاته ما كان خير المحجورين من ربح وبها باع والتزم قائم يديه أو حواريهما الشترى لأن الأب والوصي يمتنع من تصرفات الصبي ما كان خيراً له فكذا ذلك القاضي. وإن بلغ اليتيم سفينة غير رشيد فقبل أن يحجر القاضي عليه لا يكون محجوراً في قول أبي يوسف روح حتى يفتقر تصرفه. وعند محمد روح يكون محجوراً من غير حجر. وأبو يوسف روح جعل الحجر بسبب السفه كالبحر بسبب الدين وذلك لا يكون إلا بقضاء القاضي ومحجور حججه بسبب السفه كالبحر بسبب الصبي والمجنون وذلك يكون بغير قضاء فيكون محجوراً إلا أن يؤذن له. وكذا لو بلغ الصغير مصلاً فاجترأ به وأقر بدين أو هب وتصدق وغير ذلك ثم ضل وصار رجلاً استحق الحجر فاصنع من التصرفات قبل الفساد تكون نافذة وما صنع بعد ما ضل باطل <sup>تكون</sup> عند محمد روح حتى إذا رفع إلى القاضي فإن القاضي يمتنع ما فعل قبل الفساد ويبطل ما صنع بعد الفساد لأن عند محمد روح هذا العار من بمنزلة المجنون والصبا والصبي والمجنون يكون محجوراً بغير حجر. وعلى قول أبي يوسف روح لا يبطل ما فعل قبل الفساد ولا يصح محجوراً ما لم يحجر عليه القاضي حتى لو رفع ذلك إلى القاضي يحجر عليه فيمنعه ما فعل قبل الحجر وهو عند بمنزلة البحر بسبب الدين. قال محمد روح المحجور بمنزلة الصبي إلا في أربعة. أحدهما أن تصرف الوصي في مال الصبي جائز وفي ما

باطل. والثاني أن اعتناق المحجور وتدبيره وطلانه ونكاحه جائز ومن الصبي باطل. والثالث المحجور  
 إذا وصى بوصية فارت وصيته من ثلث ماله ومن الصبي لا يجوز. والرابع أن جارية المحجور إذا  
 جاءت بولد فادعاء ثبوت نسبه ومن الصبي لا يثبت ثم تصرفات المحجور بسبب السفه على نوا<sup>عين</sup>  
 لا يصح من الهازل كالبيع والشاء وغير ذلك لا يصح من المحجور وما يصح من الهازل نحو النكاح والطلاق <sup>بهم</sup> والعتاق  
 من المحجور يصح العبد في قيمته في ظاهر الرواية. وعن محمد، ربح الله لا يصح وبصح تدبيره فإذامات  
 سفهها يعتق المدبر ويصح في قيمته مدبرا فان كانت قيمته مدبرا عشرة يسع في عشرة. ولو تزوج  
 امرأة صح نكاحه. وأن زاد على مهر مثله ما يلزمه الزيادة. ولو طلق امرأته يقع طلاقه. ولو حث  
 في يمينه وجبت الكفارة ويحجزه الكفارة بالصيام ولا يحجزه بالأطعام لأن التكفير بالطعام لا  
 الا بتسليم الطعام إلى الفقير وهو عاجز عن ذلك لأنه لا يدل به ماله ولا يحجزه الكفارة بالاعتناق  
 لأنه إذا اعتنق كان على العبد أن يسع في قيمته فيصير عتقا ببدل. وكذا لو ظاهر من امرأته صح  
 ظهاره ويكفر بالصوم فإن اعتنق عن ظهاره عتق العبد ويصح في قيمته ولا يحجزه عن الظهار. وكذا  
 في كفارة القتل وعليه زكاة ماله فيلزمه أن يخرج قدر الزكاة عن ماله ويلزمه حجة لا سلام  
 أن استطاع لكن لا يدفع إليه ماله لأنه ليس برب ويدفع إلى رجل تعدد في الحج يدفع في الطريق  
 وما يلزمه في الحج مما لا يهتم فيه من كفارة الأذى والأحصاء لا يمنع منه وما وجب عليه مجاياه  
 أحدهما في أحراره مثل الجماع وقتل الصيد فإنه يمنع عنه ماله. ولو أراد العرق لا يمنع عنها  
 وكذا إذا أراد القرآن وله أن يسوق بدنه. ولو أحرمت بحجة تطوعا أو بعة تطوعا فإن القايح  
 يعطيه النفقة مقلد ما يكفيه. ولو وصى بوصية أن كانت موافقة لو صا يا أهل الخير <sup>والصلوات</sup>  
 نحو الوصية بالحج أو للمساكين أو يتبع من أبواب البر الذي يتقرب به إلى الله فتحجوا. حتى  
 وينفذ من ثلث ماله وأن كانت مخالفة لو صا يا أهل الخير والصلاح لا يجب تنفيذها  
 واختلف العلماء في وصية الصبي. روى عن عمر رضي الله عنه أن وصية العنلام. وبشر محمد

الجار يصيه على ما يحب لم يتلم فلما كان في صحة رصده الغلام حلاف توصيه المحجور بكون الجعد من  
الحلاف. ولو أن هذا المحجور يطلب من القاضي أن يدفع اليه ماله لصل به قرينه منه في الرحم  
الحرم فان القاضي سجد به. والمرأة المحجورة بمنزلة الرجل فان تزوجت المحجورة نفسها من رجل كمو  
محجور كان فان قضيت عن مهر مثلها قال القاضي رحمه الله لا يجوز له أن يتزوج من غيرها <sup>منها</sup> بل  
فانها من عن أبي يوسف ومحمد لا يجوز له أن يتزوج من غيرها ولا يتغير الزمان ولو أن المحجور  
جد ما زوجت نفسها اختا من زوجها على مال بيع الطلاق ولا يلزمها المال لانه لا يملك  
التزام المال بكذا ليس بمال ثم قال في الكتاب ويكون الطلاق رجعي لانه طلاق لا يعايله المد  
اصلا فيكون رجعي او في كالمه فيقال قد اختلفت من زوجها على مال يكون رجعي بطلاق الامه اذا كان  
تحت زوج فاحللت عليه ان كان الطلاق بغير مال الا انما سئل عن المال فان فعلت ذلك  
بأذن المولى يجب المخرج النكاح. وما كان بغير مولى كان عليها المال بعد العتق والطلاق سدا يكون  
للمتأخر له كالف الامه مسددة بمحجورة فاحللت نفسها بغير مال ما كان الطلاق رجعي لانه لا  
عليها المال لانه الحال ولا بعد العتق. ولو أن سفيرها محجور استقرضها الا ليعطي سدا لانه في  
استقرضه فان لم يعط المرأة صدق المال في بعض جوانبها لا يؤخذ به في الحال ولا بعد التلوع <sup>المد</sup>  
المحجور اذا استقرض مالا واستهلكه لا يؤخذ به في الحال. يؤخذ به بعدائه لانه ليس المحجور  
من اهل الالتزام فلا يصح التزامه اما العبد من ماله التزام لانه لا يصح التزامه وهو المولى صريح  
نفسه والمحجور المحال بالبع بمنزلة الصبي والمجنون. ولو اودع انسان مالا لمحجور بقرانه  
استهلكه لا يصدر من قاصد مصلحا بعد ذلك يسأل عما اقر فان قال ما اقرت به كان حافوا <sup>مد</sup>  
في الحال. ونه قال ما اقرت به كان باطلا لا يؤخذ كالعبد المحجور اذا اقر باستهلاك ماله انسان فانه لا يؤخذ  
فان اذن له مولا في التجارة بعد ذلك يسأل عما اقر به فان قال ما اقرت به كان حافوا <sup>الحال</sup>  
وان قال كان باطلا لا يؤخذ. ولو أن رجلا اقر من محجور او اودعه ثم صار مصلحا فقال للمصالح المالك <sup>صبي</sup>

في حال فسادى فانفقتهما لوقال اودعته في حال فسادى فانفقتهما وقال صاحب المال لا يقرضتك في  
 حال صلاحك كان القول قول صاحب المال ويضمن المحجور وقتئذ قال صاحب المال بل اقرضتك في حال  
 واسمهلك في حال صلاحك وقال المحجور اقرضتني في حال فسادى واسمهلك فيه كان القول قول  
 المحجور. فان اقام صاحب المال الدية اذ اقرضه في حال فساد له ولكن لمستههلكة في صلاحه  
 بينته <sup>قبلت</sup> يتيم ادرك مفسد غير مصلح وهو في حجر وصيه وحجر عليه القاضيه او لم يحجر فسال  
 وصيه ان يدفع اليه ماله فدفع اليه فضاء المال في يده ضمن الوصي لان دفع الوصي للمال اليه مع  
 عليه انه مضيع تضيع فيضمن ولو ان صبيا مسلما غير مفسد لم يدرك فدفع الوصي اليه <sup>سأله</sup>  
 واذن له بالتجارة فضاء المال في يده لا يضمن الوصي ولو ان قاضيا حجر على مفسد يستحق الحجر ثم رفع  
 ذلك الى قاض آخر فاطلقه ورفع عنه الحجر واجاز ما صنع. بان اطلاق الثاني لان قضاء الاول  
 كان في فصل مختلف فيه. وهذا اختلاف في نفس القضاء. اولان حجر الاول لم يكن قضاء لعدم <sup>المقتضى</sup>  
 والمقتضى عليه فينفذ ما قضاؤه الثاني فهو بمنزلة ما لو قضى وهو محجور عليه فاذا اطلقه الثاني صح  
 اطلاقه. وليس للقاضي الثالث بعد ذلك ان ينفذ قضاء الاول بالحجر. وذكر الحنفية رج  
 ان القاضي اذا حجر على مفسد يستحق الحجر ثم رفع ذلك الى قاض آخر فاطلقه الثاني واجاز ما صنع  
 المحجور صح اطلاق الثاني وما صنع المحجور في ماله من بيع او شراء قبل اطلاق الثاني وجوز  
 كان جائز الان حجر الاول مجتهد فيه فينفذ على امضاء قاض آخر كما قضى القاضي وهو محدود  
 في قدر لا يتم قضاء مالم يوصل اليه امضاء قاض آخر فان رفع يديه من تبرعات المحجور الى القاضيه  
 الذي حجر عليه قبل اطلاق القاضي الثاني فنقضها وابطاها ثم رفع الى قاض آخر فان الثاني ينفذ  
 حجر الاول وقضاءه. فلو ان الثاني لم ينفذ حجر الاول واجاز ما صنع المحجور ثم رفع الى قاض ثا<sup>لث</sup>  
 فان الثالث ينفذ حجر الاول ويرد ما قضى الثاني بالاطلاق لان القاضي الاول حين رفع اليه <sup>حجرا</sup>  
 فامضاءه كان ذلك قضاء منه لوجود المقتضى له والمقتضى عليه فينفذ هذا القضاء ولا ينفذ

أبطال الثاني حجر الاول، وعن أبي بكر بن الباقر ربح انه سئل عن حجر عليه وقف ضيعة له قال وقفه  
 باطل الا ان يأذن له قاض. رقا أبو القاسم ربح لا يجوز وقفه وان اذن له القاضي فبما امتيا بصفحة  
 حجر على الباقر كما هو من هب أبي يوسف ومحمد رحمهما الله والله اعلم بالصواب واليه  
 المرجع والمآب هذا هو فتاوى الشيخ الامام الاجل امام الامم في العالمين محيي السنة فامع البد  
 ابو المحاسن الحسن بن القاضي الامام الاجل يد الدين منصف بن الشيخ الامام الاجل سمس الدين  
 ابو القاسم بن عبد العزيز الكاوي السبدي المعروف بقاضي امام فخر الدين خان نعم الله بالرحمة  
 وارصوان واسكنهم اجمعين ان تمت كتاب قاضي خان حله بايع

*Futawa*  
**QAZEE KHAN**

*On the Institutes of*  
*Aboo Huneefa*

*Collated with Four Manuscripts and corrected for  
the Press by Moulvie Mohummed Morraut Mooftee  
of the Supreme Court. Moulvie Hafez Ahmed Kuber Su-  
perintendent of the Government Madressa Moulvie  
Mohummed Soliman of M. rat Moulvie of the Gen-  
eral Committee of Public Instruction Moulvie Goo-  
lam Issa attached to the P. & D. Dewanee Adawlat  
and Moulvie Tameerooddeen Arzanne.*

*In 4 Four Volumes*

*Printed and Published by*  
*Thomas Black.*

*At the Asiatic Lithographic Press*  
*Calcutta.*

*Vol 4<sup>th</sup>*

*Containing from Chapters treating on Copartnership  
to those on prohibition from a Master in the case  
of his Slave Comprising 683 pages.*

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)